

فتوح حنفی عرب

چاپر حیدر جامع الرموز مولفہ علامہ شمس الدین عظیمی راجہ

مطبع نو کشور

۱۵

سن طبع ۹

A0433

صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون
۵۱۵	فصل فی دعوی النیب . . .	۳۹۰	فصل فی الوکالت بالبیع والشرعی	۳۱۸	فصل فی البیع الفاسد
۵۱۶	کتاب الصلح	۴۰۲	فصل فی احوال الخصومتہ	۳۲۵	فصل فی الاقالع
۵۲۲	کتاب الحدود	۴۰۴	کتاب الشریکۃ	۳۴۰	فصل فی التذلیۃ والبرکۃ
۵۲۷	فصل فی حد القذف والشراب	۴۰۶	کتاب المضاربتہ	۳۴۷	فصل الربو
۵۲۹	فصل فیمن اخذ بکج الخمر	۴۱۲	کتاب مزارعتہ	۳۵۰	فصل لا یجوز بیع شتری نقول ارنج
۵۳۳	کتاب السرقتہ	۴۱۸	فصل فی المساقاۃ	۳۵۳	فصل فی السلم
۵۴۰	کتاب البہادور	۴۱۹	کتاب دیالوگات	۳۵۴	سائل شنی
۵۴۴	فصل فی انغم و القسمتہ	۴۲۱	فصل فی اثرب	۳۵۷	فصل فی الصرف
۵۴۸	فصل فی الاستیجار	۴۲۴	کتاب الوقف	۳۵۹	کتب الشفعۃ
۵۵۷	کتاب ابحاثیات	۴۲۹	کتاب اکراسیۃ	۳۶۵	کتاب القبتہ
۵۶۵	کتاب الہدایات	۴۴۳	کتاب الاشتربۃ	۳۶۹	کتاب امبتہ
۵۷۰	فصل فیماحدث فی الطریق	۴۴۷	کتاب الذبائح	۳۷۴	کتاب الاجارۃ
۵۷۳	فصل فی جنایتہ البیعتہ	۴۵۲	کتاب الاضحیۃ	۳۷۸	فصل فی الاجارۃ الفاسدۃ
۵۷۵	فصل فی جنایتہ الریقی والینایہ بلیہ	۴۵۶	کتاب نصیب	۳۸۲	فصل فی الاجیر المشتک
۵۸۶	فصل فی القسامۃ	۴۶۳	کتاب الملیط والمقطۃ والابن	۳۸۳	فصل فی فسخ الاجارۃ
۵۸۰	فصل فی العاقبتہ	۴۶۸	کتاب الفقود	۳۸۶	کتاب العداریۃ
۵۸۶	کتاب الاکراء	الجلد الرابع		۳۹۹	کتاب الودیعتہ
۵۸۶	کتاب الحجر	۴۷۲	کتاب القضار	۳۷۲	کتاب النصب
۵۸۸	فصل فی الاولاد	۴۸۴	کتاب الشاؤدۃ	۳۷۷	کتاب الرهن
۵۹۴	کتاب الوصایا	۴۸۸	فصل فی قبول الشاؤدۃ و عدلہ	۳۸۰	فصل فی عدم صحۃ بن مشاع
۶۰۱	فصل فی الوصیۃ للاحباب وغیرہم	۴۹۶	فصل فی الجمع عن الشاؤدۃ	۳۸۳	فصل فی التقرن والخیانتہ
۶۰۴	فصل فی الذمی و مالکک	۴۹۷	کتاب الاقرار	۳۸۷	کتاب الکفالتہ
۶۰۷	کتاب الخفیۃ	۵۰۲	کتاب المدعی	۳۹۳	کتاب الحوالۃ
۶۱۰	سائل شنی	۵۱۰	فصل فی التحالف	۳۹۵	کتاب الوکالتہ

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

نحمدك يا من عتقنا من غيابة وهداية وقيامه على ارضنا بطبع الكتاب المنقش الفقهاء والالفاظ والاصول والامم والحق كثر المصنفين

المجلد الاول من

سورة الروم

مرة رابعة

العلماء الغلاة شمس الدين محمد با تمام الکمال من الفضلاء والدين ذو الواجد هم في قصص

في المطبع المذكورة في كشوراج بالاسعة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّلنا تعليمه سبحانه موطئ الجاهل الكبير من الجاهل به وكرّمنا بتفهيم فروعه إلى أن أقدر على الصلاح زيادة من الجاهل
 الصغير من الجاهل به والصالحون على سبيله من محيط السرور ونجى العلوم وفعل الانبياء عليهم السلام به وعلى العلم وجاهلهم
 خلافة الاسلام وزبدة الاكرام به تحفة وهدية إلى يوم القيام به آيا بعد فلما كان غلبهم فشقوا الفتاوى من النفع
 الالهيات به وبيع منشور النوازل من أهم المهمات به قام بذلك علل المشكلات به ذو النفع والتوضيح للهمات به
 تعديل البزاة من التقويم الدعوى والبنيات به صدر الشريعة والملة والدين والاسلام به احل الله من فضله وارفاقه لهم
 مؤلفا مختصرا وحى لتفاريق الواضحات به جاسع بالتصريح والاشارة بجمع المسطرات به قد شره غيره واحد من العلماء والفقيهين
 وكشف عن حقائق المنهكة جمع غير من الكاملين به الا ان اكثره قد غاب عن نظر الكثيرين به وفيه الايجام حول ما حدث من التعيين
 فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد به وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد به غارت تبيين مكنونه من كل حكم به
 غاصص به وتحقيق لميسر كل حلو به حاض به لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان به ما يؤول
 عرض من البليات البصيرة والمحتوية الرافعة لذلك به النامية من افرد الذين فرقوا بينهم وكانوا شيعا به فحين صدرى
 شئ منهم وان اغفلت كافي فقلت لهم به ما به ومع به انك شرعت فيه فتوكل عليه سالما لا تخيب منهم ومن مسمى من المؤمنين به
 فاستجاب سئالي وجملا محض من القوم العالمين به ثم وقعت لسواد جاسع الرسوم في سنتين ولغبت من العلوم
 مع التفرّد من المعينين الكبير من النواصر والمواعظ به لكن قد طرحت في الابلوس اليد الابا لتقيض به فان خوف بجمهم قد
 منعني عن ذلك فكيف لوجه التبليغ به وهكذا قد استمر على جميع هذه الاماكن به وقد نصبوا خطرا حاسن العددان به
 الى ان اظن علينا ستمور رب العالمين به ناصر الاسلام بالمسلمين به خافع الملاعين الا فاضل صاحب سيد الاخيار

فاحس الساجدين للامانة المحمدين من الابرار في مخلص الذين من ايدى الاشراك في صريح السموات من اجور الكفار رافع اعلام العلم
 الصالحين في خافض ايات الجلال الطامنين في دواء اساس الكفر والاهواء في باني سباني لشريعة الغزاة في نظام شمس من اجل
 والجماعة في شمس النشئين من ابل العتمة واليدعة في فناء الجلس بين الفضيلتين في الحاوي للرياستين في العالم بالعلوم النافذة
 الفارس في صفاء المدافعة في مستنصر المستعان في السلطان بن السلطان في ابو الفادي عبد الله بهادر خان في لازل مجتهدا
 في نشر الاسرار والامان في داساس جميع اللغات والاخران فخرنا آمين من الكباد في ثم مشرع في تبليغ في الملك السواد في
 ارجوان يكون لبنانية تعالى في شنبات في تحقيق اللغات وتخليص التركيبات في سلسلتي فيوكم وانديكم في مظهر فيد كونه مستخدم في نظام
 ولوم اقامكم في صفين الصالحين من التتلاوات تتكون في حجركم والكم في سور وفيه حل احوال علما في مقتدى في النسخين في
 سحر فيد على احوال غيرهم في فناء الواجب المسطور في خزنة المفتين في في مخرج عبادات موعظة في نيت حدائق ذات بركة في اشارة
 سونقة في نيت احكاما صاحب فيجدة في اسأل الله تعالى ان يفتح بكم الفتح با صلواته الطامنين في وقيل مني جدي في في فناء الكرم الكرم
 اعلم ان الحسن قد فتمحه باسم اله و ب في وقفا للكتاب هو ناخ لكل كتاب في واقفا لسنة من هو خير اولى اللباب في واقفا
 بالمشايخ والاصحاب في اشارة الى ادا البعض با عليه من محمد الكرم في فقال بسم الله الرحمن الرحيم في اي اسم
 مختص بذات يوصف بالكملة من الصفات منها الاحسان والكثرة وازدة الخيرات وفيه اشعار بان الله تعالى اسما منها فيخص به ومنها
 بالاختصاص به ومنها للذات ومنها للصفات فمن المختص للذات وبعضه للحوال والرحمن ومن غير النفس للذات فيشير اليه البعض
 في الحمد الرحيم وانظر في سقاي ابدئي في اوابتي اي اسم الله فموا اجمدة اسمية كقول المعصية او فعلية كالكو فية وهو المشهور الا ان
 وقا بعد قدرو الفعل هو ذا وسين اسما لك وهو المشهور فان حمل اسم كالمعزة او ضمها في اسكون واما المسودة او مضبوطة فان سا
 بالكملة واسم الله فيه في كل من السمو على الاصح بمعنى الفتحة وفي العرف لفظ معنى عين ولوح كبا وانما ذكر التظيم للرفع ليس في
 خلافا كما في الله هم للذات من حيث هي عند الجمهور وقال بعضهم للذات وبعضه معاد فتعنت انه ع في مشتق والنجار
 عند الفقهاء وبعض اسم العربية انه ع في غير مشتق وبعضهم ان سم الرحمة في رقة القلب تقضي الانعام ولم يستعمل او في الاق
 المجازي وهو المنعم المفعلي وفيها سبعة من حيث الاستلزام وفي الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلان لسبب الفاعل وليس
 لافعال وقيل الحق ان الادلي علم اتفاقي كالملاك او لم يستعمل صفة ولا مجوز ومن اللام الا اذا كان معناه فاعلى جيل والرحم صفة
 ويجوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنف به التصحيح مع رعاية براءة الاستعمال فقال
 الحمد لله الشان العظيم فاعلى مختار وروفا في التبريد في شمس من الشكر والاعرف في فخر جميع القوى لما خلق له كصرت انظر في صنعها
 فانما اثر الحمد عليه لانه مشعر باستحقاقه تعالى له هذا الانعام عليه فدوا في في الاخلاص والامام الحمد في حمده تعالى وحمده
 او لا يستحق او انفس الا ان الاول اولى لما تقر في الاصول ان الحمد مقدم على الاستحقاق وبوجهين فيجسد
 الحمد والامام للاختصاص وقيل للبيان في الحمد لا يفيق الا لما تعالى وانما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له

بل ثابتة احتمال الكذب ولا يعبدان كيان اللام التقوية فالله صفة العباد تقطوعة او مجرورة ولا يحق لسم الله الحمد والمجود في الاثر في
 مقام الانعام لا ينبغي من الغايات من ارفع اعلام الشرعية اي الشئ او اشرف العلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير
 والقرأة والحديث وعلومه والفقه واصوله والنسب والادب او علم هذه الشرعية وعلوم العبادات ومن لم يدرك هذا فاصفاه كمال
 للهدى واحكام الشرع فما الاستنوار او تجسس الان لا دل على فالرفع الاذاعة في شريف كما ذكره الرغب والشرعية سود الابرار
 الى الجاني ثم سب كل علم لغيره من صفة بوضع التي ثابت من بني من الانبياء او الفاضل فيها يظهر من الانعام وروى بمرقة ملك
 العلم ولا ينبغي انما شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا لما يقال على الاحكام الجزئية وبه يشعر في الغريبين ان كل جاري النبي
 عليه الصلوة والسلام فهو شريعة واحدة ولا يفرق بينهما ان الشرعية مضاف الى الله والنبي والامة والملائكة والنفوس الالهية كما
 في السبر والمناجاة والمضوات وما قال الفاضل التفتازاني انما انصاف الى الامة لم يوجد العلم جميع العلم بالاسرار البشرية وكثرة
 على ارادة المحاصل للمصدر او اسم الفاعل المفعول والافتقار في الاصل معنى لجعل والطريق او الرأية كما في الفاعل واللو كما في
 الصالح وبما يكون مجازا من سلا او استعارة مصححة اذ يشبه الشرعية لسلطان له صاحب قال لم العلوم والراية ولا يفرق بينهما ان اللوا
 العلم الكبير ونسب عند السلطان ويدرسه ولا يكون الا واحدا والراية علم صغير لا صاحب بالمثل ويكون من عند الان لا اول سفير الفاني
 اسود لانه من عند العباد كما ذكره الامام الخسري فالسلطان الموصوف كمنتهى اثبات الاعلام تجسيل والرفع شرح وفيه تلخيص الى قوله تعالى
 ليرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الغر اى افضل الشرع او اعلوم او اعلم او فاضل او فاضل الاعراض الامين
 والبياض افضل الاوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلخيص الى ما رواه الشيخ الاسلام في المبسوط ان حب الاديان الى الله تعالى
 اسوة الخيفية وشرعنا ذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر العاصمة على الغير كما علمنا اي صفة الشرعية وهو كرفع صفة الله
 تعالى فان الامر مختص بذكره بصلح ان يكون وصف المعرفة كما في التمدد للعارضة الصفا في ولا يعبدان ان يحسن ارفع كمن ثم
 يوصف بجعل على ان يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان جعل جاعلا بلا من يرفع هو سعة ابدل فيبدل البديل
 من البديل كما في مواضع الكشاف والكلوشي وغيرهم من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرفع بلا من الله او صفة
 له ولم يعلف هذه القرينة على الاولى لما يتبين من كمال الاتصال في كل منها نظر الى الاول فلا يمكن ان يكون صفتين او بدلين او ان الله
 صفة والثاني بديل او بالعكس وهذا يجوز لوجوب تقدير الصفة عند اجتماعها والما الثاني فلان كمال الاتصال مانع من العلقة بخصوص
 جعل الحق الامر لاسن الله كما تقره الرغباني في فناء الصفتين من الملائكة على نفس شجرة اى شجرة واحدة او شجرة بأكملها
 لرساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها عظمتها فان الارض قد وهبت كثيرة الاشجار فضعت شجارها وحذفوا تشديد
 للباقية صلما اى عود في هذه الشجرة ثابت اى يستقر في اعناق الارض فلا يكون كما الريح العاصفة وفرعها اى ركبها
 اعضاها وانما غرضنا اننا لا نستحق في السواى ثابت في هذه الخلقة فمرطبة باقية للسعد عن السقوط ونسب
 الناصبين فالعنى جعل الشرعية بحيث لا يسبل عاقل الى المالكين من الالطال وفيه اشارة الى ان للشرعية اصولا خفية وفروعها ظاهرة

بما ان نسبة الى الاصول لا في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه العلماء سقته من عدم الترتيب الالهي بطلان كسب فيه وفي كل كلام في
النسب الجليل لاسم الامام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوم فان اسم صلواته ثابت كما ان اصوله قروغ ثابت ولا اقل ما يرجع الى الاحكام
غيره من الامام وتلج الى قوله تعالى خرب لشدك كلمة طيبة كخبرة طيبة اصلا ثابت وفيها في السماء فلا يخلو عن تنوع في ما يوسنه الخطبة
من يرد تشبهه كما في الكشف دليله قال عليه السلام في خطبة ليس فيها تشبه في كالايد الجذبا وما ورد في الحديث برواية ابي موسى
المدني ان كل كلام لا يدر فيه بالصلوة على فوطع نحو من كل بركة قال والصلوة بالرفع بالابتداء على الشهور ويجوز الجب
بالصطف على الاسم ابي بالصلوة على رسول الله والابتداء في قوله عن النبي بينا وبين التسمية وهذا الظاهر في الموضع بالحادث لانه في هذا
البيان كل امر شروعه لم يذكر قبله هذه الاسماء الثلاثة فليس فيه بركة وخبر كثير بالصلوة اهم النصية كما يستلزم خلاف الصلوة بمعنى اداء
الاركان فان مصدر المسموع كما ذكره الجوهري وغيره والغا سبلة عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن رستميه ومثنا بالاشارة
الكامل الى ان ذلك ليس في وسعنا فان كان في ذلك ليدفع الى كافي شرح التاويلات وفضل العبادات على كل المرفوض وفي اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد وعلى من اتبع الهدى في الدنيا باعلاء ذكره والفا ذو شريعته وفي الآخرة بتقديس اجرة وتشفيعه في امته
كما قال ابن الاثير وفي السني انه اعطى لكن نسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء وهو على انه في الدعاء
حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايراد الى ان ترك الاسلام الذي هو اسم التسلية لم يحل الدنيا لاسما من كل مكره وليس مكره وقد ورد
على النووي ما كنه من الكرامة ولو اثار الجيب على الرسول كان العلم من الاستدراك محمد اشهر اسماء البشرية هي ابي عبد الله وبعضهم
قيل ثلث مائة وقيل ثمان مائة وقيل تسعون وانما سمي بالامام بهذا المعنى ذات كثيرة فخصاله الجود والاشارة لعله في الاصل والادب
حمده تعالى ففضل الرسل والانبياء اعطاه لا يختص لم يوجد في غيره وليس بخصائص حقيقة فاختصه من الاشمال المصافات الالهية
خلاف الجنب فان المعنى فضل من مجموع حيث المجموع من الملائكة والفاضل الناس جميعين بقدرته ان يقتضي الاضافة التفضيل على
كل فرد فانه يومه خلاف ما ذكره كل نبى بفضل على كل فرد من الملائكة وكانوا من حيث المجموع فضل من كل نبى سوى نبينا صلواتهم
قال علامنا رحم الله تعالى والرسول من بعبته الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا ملكا ابني الاله مختص بالانفس على الاشهر
فخصيصه لدفع توجه ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول هنا بالادعي حيث لا يكون اعطاه مضافه معروفة كما هو
سيدويه واما ما يثابثان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاز بشريع عبده والنبى من لم يات به وان لم يابلغ كما في شدة
التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى واما ارسلنا من قبلك من رسل لاني يكون كل منها في غيره مجازا واستدوخان على بالعادة
في الخطبة فكل منها من حيث التبليغ كما في الشفاء والرسول اخص تقدم للشيخ فيكون موافقا لما بعد وخصوصا بعد العام فالرسول من نزل
عليه كتاب بخلاف النبي فانه اهم كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثير من الرسلين بالكتاب كطوط وسماعين وليس غيرهم فالاولى
ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بل انزال كتاب والرسول اخص من السكون جميع رسل فقول بانه مفضل بالفتح بمعنى نبى
رسالة اسم من الارسل فمما يذهب به التمثل من الكلام والافعال بهذا المراتب الا اذا رادوا الفية من النسب وهو خب

وقد فائدة عظيمة يحصل من علم غيبته من غير ان تجري عن المذهب فيل معنى فاعلم من المهور كما قال الحقون ثم سيبويه وهو الحق كما قال الحقون
والرضي غير الهالك من السادة ابي الرضا كما قيل وانا مع على الانبياء والكلان صحيح اللام صحيح على فعله كطرافه لانه لم يرد من تصف صاحب مثل الهالك
كما مضى وليس معنى مقول كما قال الراغب وغيره لان باب جرحي ولانه لا ينبغي ان ينجح على التبيين لا شتر طرعه سموا الله واولاده في
لما علم ان لعلوة عليه كانه لم يوجد بل ذكره في كل حيث يتبين مسلم كغيبته لعلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح النوا وديات
قال وعلى آله على امتهم من المؤمنين كما في هذا الشرح والفتاوى العالمين فاما القائل ان في القديس كما في الغفرات والاول
مختار الحقين في الاصل سمح لعدوى القرني الغدير عن المعرفة البدر عن الاما عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين و
الاول بولم يكن كما في صرح الفتح والاولى بان ايضا الى الظاهر كما يشهد به من حديث ولانه قلما يضاف الى النسخ كما قال
ابن الهالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين بغضه كالا يوازي لحظة عمل من حجة افضل الناس فقال وعلى صحابي الذي الذين استنوا
مع الصحبة ولحظة كما قال عامته المحدثين واما وشر على ذهابه الى الاصوليون من حيث طرافته ستة فنهضوا على المشايخ صاحب الفاعل على
افعال كما صرح سيبويه وشمل صاحب حجاب الرضا والخشعي والرضي فاقول ان جميع حيث سكنوا ادم حجب اوباما كخفت صاحبنا كاش
سبح تم تفض الكتاب تجوهم الاقراء والاهتداء على كل واحد من اصحاب مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والاستدلال
كما ان يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحق ليشعر فيه كذا ليس ان يعلم احكامه مستنبطها كل احد منهم ثم يعلم بها فالحكم الكوكب الطالع
والاضافة الى استنراق السيف كمال السيادة والاقتداء الاثبات مثل فعل الغير كونه فعل الغير ويجوز ان يراى الجرحى على انهم اخذوا حكم الدين
وهست كما قال اللام الحسرى والاهتداء وجدان لا يوصل الى المطلوب وفيه كج الى ما رواه زرير عن عمر بن الخطاب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم
كالنجوم باسمه اقتدوا به ثم غيرهم ولما ذهب الى الشافعي حسن ان قول اصحاب ليس بحجة كونه الخطاب للقوم الذين في عصرهم على قائله على
السجدوا بما الى ان الخبر مقدم على الاثر وفي تقديره على القياس تردوا الى الكل ارشاد الامام اما ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلي الراس
وامين واما ما عن الصحابة فذا خذ ثارة وترك اخى واما ما عن التابعين فمجد جلال ونحوه جلال فانه من التابعين رأى يس
بن الهالك كما قال الشيخ الخنيزي في اسما الرجال القراء بل من كابرهم كما في كشت الكشافة في سورة النور ولا يفهم في جاسع الاصول
ان ذلك مما لا يثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحاب الحكم جال من غيرهم خارجوا الى ما انقوه عند اولي من غيرهم واعلم ان المذهب ان
لا تعلق الصحابة والتابعين الا بدقيقة فان عيسى عليه السلام حين نزل من السماء حكم به سيبويه كما في الفصول الستة ولما فرغ من الخطبة
التي في العرف طائفة من الخطبة مشقة على لعلوة والحمد والصلوة شرع في الدين بابتداء التي هي مشقة على لعلوة وسبيلها ليعت
وغيره على وجه يشهد بالاهتمام التام فقال ولعبد بالضم والرفع مع التثنية والرفع على حذف المضاف الى ما يوصف به
الخطبة ما يأتي قائله ولا استيناف او عطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الانية وانظروا منطلق
بالامانة فما من التمام لمحل بقوله فان لعبد الفاعل للتبليد ان التحقيق كما في قولهم عبد ربك فان العبادة حق اى
لان عبد الله فاللام للمجدد وبني الاصل منتهى معنى المملوك ثم استعمل الاستعمال على ما قال سيبويه واما قوله على غيره

عليه السلام فهو مشهور في معظم خلقت نبينا وخلق كل نبي فهو شرع له وانك انك لو انما العت وري نفسي اما كن على عدم جميع اعلم بان جو لا سيرة
 والكلان من نفس من نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلقة لا غير والكلان من جهتها مجتهد فان اصابت وحق الانبياء او نبيا واحدا
 خلقت ذلك المجتهد وخلق الوفاق من النبي عليه الصلوة والسلام وان خطا، والمخلصين صفت فيخبرني ذلك الصفت العمل كل فعل يكون من
 الجوانب بقصد وهو شخص من الفعل لانه في تيسير الى الجواهر الصلوات في اى منسوب الى الصمدى المدعو بسؤل الذي عليه السلام
 اى القصد لقصدا الموحى وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا الله تعالى ويؤيده الزيادة ان برهان المشرعية
 اى او كذا ولسنا هو الذي يقتضي حدهما ايدافا من البرية وبلى لمدة وقيل بيان المجتهد كافي المفردات وهذا مشي الى ان قوله زائدة يؤيد
 ما في الاساس لعل لاره فلان اى جاد البرهان وبرهان مولده لكن مخالفه الجوهري وبن الاحوال حيث قال لا قدر من عليا اى قائم المجتهد
 والبرهان عند البرهان قياس مركب من عدة مائتين تتركها صحيحا ضرورية كانت والمطربة والنجفي ما في وصفه نفس برهان
 من المبالغة و برهان الحق وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد بلطابق نفس الامر وعلى الوجه بحسب مقتضيه
 الحكمه على الوجه كذلك هو الواجب لذاته اى الذي لا يقترن في وجوده الى غيره كافي المفردات والمراد اما من الشك والفاضة
 ما في ذكر الخاص بعد العام او شرعية والفرض التاكيد ويؤيده والدين اى صلا الطاعة ويقال بمعنى الشرعية وايضا
 الى الشارع والنبي واما الامت وارش الانبياء والمرسلين اى الاخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ بقضية طه
 والام للاستقرار ويذكر فيهم المجتهدون تجاوز فيه انصار بان سادته علومه مخلصين لوجه تعالى كاسادته ثم كما يشان العلماء
 الماضين فانه ترك الاضاعة اليوم فائدة الاضاعة اتفق المحمود وهد فيه ايا الى الناس حدهم والكثرة فضلا عن الصور
 وبعنفوت فان الاسماء تنزل من اسماين صدر الشرعية عبيد الدين محمود بن محمد الجبوري في الاصل صدر اهل الشريعة
 قوله صدر القوم عليه والبرهان في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه الكثرة مارة علوم اشرعية صادرة اشرافا لشرعية
 فية كنية وتخصيص وان يكون المعنى شريعة صادرة فان اصد اسم من الصدر بالتحريك هو جوع المسافر من مقصده خيرا الله
 على تاليف هذا الكتاب عني اى من قبله وعن سائر المسلمين بالعمرة الاصلية بمعنى الباقي او بالمسند عن البار بمعنى
 الجمع والاول شعر في الاستعمال وثبت من هذه اللغة والعرفي الاشتقاق كما ذكره الفاضل التفتازاني لكن كذا على ان كونه
 من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل اسما لا كثر ولذا ذهب الى ما لم يفسر الجوهري وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه
 الجوهري فلا يرد انه متفر فيه وهو ليس من قبل منه متفرويه وانما اثر الاسلام على الايمان لانه نسب لبقول لان الاسلام في الاعمال
 اكثر استمالا للايمان وانما احال الجواز اليه تعالى اشارة الى ان ادا حقوق فرائد تاليف فلا يدخل تحت فداء المسلمين بخير الجزاء
 مصدر الاجل حفظي لحوت العت فنتج العمرة كسرة وسكون الجسيم صدر اجل شرارى جناه ثم استعمل في تعليل النجاسات ثم دخل
 تعليل واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى الحق لشعره فاد حصل وقول النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاد الحق حيث لاد اذ
 بعد ذبا ليقال لفظ كتاب وقاية الرواية فية تنازع العت جعل في الكتاب فعل في الفعل و مصدر هو تصور اللفظ بخلافه

ولما يسمى بالصيغة للكتاب المأخوذ من الكتاب الذي يرد ثم يلفظ ثم يكتب الاضافة لاسيما يحتمل ان يكون بينية والوقاية بالرفع
 لغة حفظ الشيء على نفسه والرواية نقل عن غيره من السلسلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلسلة او خلفت قد تحذف السلسلة او قبل
 بالخلف والكل اوقاية الرواية بعد ان يحتمل معنى المفعول والفعل على الاشهر ثم خسر لان كل شئ شامل لما تلفظ او لم يك زيدا
 عمر وشلا واباعث عليه من الضورة ان لا يصعد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظ انه نافع في بيان جميع مسائل
 المسدات عال من العلم والمسائل بالعرضة الاصلية مع السلسلة بالتحقيق وقد خفف لغة بالسؤال او السؤال وكان السؤال
 وعرفا قضية نظرية في الغلبة توفقت على تصورات اطلاقها وهي سببا فيها المتصورة وعلى مقدمات تالف منها مجتمعا وهي سببا فيها
 التصديقية وقد يكون ضرورية محتاجة الى تبعية والاما الاختلافية فليس من السلسلة في شئ والمراد من القضية الكلية التي تشمل
 بالقوة على احكام متعين بحسب نيات موضوعها والنداية اسم كتاب معروف في الاصل تنحى الى الثاني في نفسه بالحوث ففي الكلام في
 يقال هذا الطريق والى الله اذ اذ به الى المقصد او صلا الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا قال ودان لا يسندان
 بالحققة الا الى الله تعالى وهو اى الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يؤث لان صالحو النقل كالمذكر كاصول الفقه كتاب
 لم يتحمل عن الزمان شباهية اى لم تر عين جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب يقال ما اكملت يعني بك اسما ما اكملت
 كما في الاساس فالتبعية وتدل المعنى لم تر عين اوله اقر عينه والبلاء للصاق او سميته وفيه انه عدل الى محباز
 غير مشعور بالضرورة والتميزان يقع على جميع الدهر وبعضه كما في النهاية وهو منها مجاز عن الجبل حذو فانه تبدل في تجرد ان شباهية
 بالتحقق ذي الجبروت مكتبته واشبات العين بتبديل الاكتمال تشيع على هذا الاضافة مجاز والاشاد في الصورة من حقيقة والاولى
 ان يقال لا الثاني والى الله في فانه ليس مستمرا باعتبار الحال لا منافق على الاقل ولا باعتبار التفسير لعدم سماع الثاني وحسب
 ثلث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه في وجازة الفاتحة لمفرد الثاني والوجازة بافتح مصدر وجز الكلام باضم
 اس سقط حوله والمراد منه الحاصل المصدر يستقيم المعنى عند اعماله في الظرف الآتي وانما أثر على الايجاز ليس اسله انه حال
 عن التكلف لكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظا للقرينة من فيه ثم استعمل في الصوت المكتوب بكيفية مخصوصة وانما
 صح به لا فائدة الاستعراق فليس فيه سدا ولا اطناب لا الطويل ولا حشو ثم اشار الى ثبوت المعاني بلا اختلال فقال
 مع ضبط سحانية اى في وقت مصاحبة فان سح بالفتح كملت بلا خلاف وسكو طلة لمفرد وجازة وقيل حال من اللفاظ
 وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة لضبط لهدجود الوجزة والتعويض لفظ مع الجزم يعني ان يكون من المعنى المفعول لما فقه الوجزة
 والمعنى المقصود هو فاعول عليه اللفظ ما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب
 هو صوف بل وصف بخصيص بوليس له مشارك فيه ولهذا اضاف اللفاظ والمعاني الى ضميمه ولم يطلق وجهه كما هو جزم ثم يقول
 ذلك العبداني لما وجدت اى وجدت لما لمفرد زمان عند الاكثر مركب من لم وما الثاني عند بعض استعمال استعمال حوت
 المشط منضات الى الجملة الاولى معمول لثانية قصور هم كبر الداء فخرج السيم مع بهمة كبر الداء انتم في اللغة الفصل

وجود الشيء أو عدمه ونحوه في العرف والاستعمال القصد إلى حيازة المراد العلية والقصد هو قصد الشيء عزيت عنه ولم يلحقه
بعض المحصلين أي أكثر المبرزين لا يتجوز القصد فاللام للصد القصد في اللغة الجمع وفي العرف جميع العلم مطلقا واللام بعد
عن الاختلافات في تمليع الإضافات أن يقال قصور العلم ببعض المحصلين عن حفظه أي كتاب الوقاية أو الوقاية تختص
منه جواب لما بدأنا وقلنا قرن بهما كما في بعض النسخ والتميز أصليا أو سبدا عن العزلة على ما توهمه الجمهوري هذا
إشارة إلى التمهيد الذي سمي المختصر والى ما في الذهن حقيقة على ما في المألى ابن الحاجب وجاز ما يؤيدوه ووضعوا الإشارة ثم
بعد الفرض إشارة إلى السيرة في شرح الباب وأما سمي به دون المختصر لأن الاختصار قد حذف لول الكلام وعرف القليل
السباني مع إبقاء المعاني وأخذت عرض الكلام كما في الاشتادات وهو المراد ودون الأول بقرينة الجملة مع رعاية كمال اللادب مع
الاستاذ لأنه أشبه بالى أن الوقاية كما ذكره بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وإنما يتصور الإبراء وبعض سائر الضرورى مشتملا
على ما لا يد منه حال من المختصر تمازته أو قدرة أى حال كونه لا يتخلل عما يحتاج إليه الناس من مسائل مذكورة في الأصل فلا بأس
تجوه عما يحتاج إليه من علم الفرائض ونحوه وغيره مما لم يكن فيه دليل الفراق منه خبرا ولا نصيبا وفي بعض النسخ لا سند
أى الاستدلال لا في الدين عنه فمن أحب والرد اختصارا استخذه جميع مسائل الهداية فعليه بحفظه أى
فيما لم يحفظه الوقاية فعلى من فعله أن كان في الأصل جرح فاعاد ضمير الغائب والأكثر كونه من غير الخطأ يكون مقصودا
وبكثر زيادة الباء فيه التقوية لعل كما قال الرضى وفيه إن الباء صلة وليست بزيادة قال المعنى التمسك كما في شرح المعنى فخل
معنيين واللام للهدى للبدل من المعنات إليه أى وقاية الرواية ويجوز حذف خبر العلم عند الأس من الالتباس كما يجوز دخول
اللام عليه عند كونه مصدرا أو صفة ومن أعجله الوقت أى حذر على العجلة أى على الشئ قبل إدراكه الوقت يخص من الزمان
أو هو الزمان المفروض لأم كما في المفردات والاستاذ لم يجاز ويجوز تشبيهه بلفظ قبل وأنه قد يكون في إنبات لا مجال لتجويل
فليصرف إلى حفظ هذا المختصر المذكور وأما أثر الظاهر لزيادة التقرير وهم الإشارة إلى التميز كمال العناية ببيان
العناية به القصد والعناية ما وصل إليها الغرض أى كمنية التشبيه العناية بها وإنبات العناية بتجويل والعناية بترشيح
والحاصل أن من ضائق وقتة ولا تقى زمانه بحفظ الوقاية فليحفظ المختصر أنه أى لأنه تعالى فأن التعليل والمسلية جواب
اللام المختص وهو مستخف وتجز أن يكون لجل غير السائل كالمسائل أو الظاهر كمال العناية أو فونشاط الحكم الكلام قوله
تعالى أنتم خير قرون وربنا أنتم خير أمة أخرجت للناس لعلكم تتقون أي لعلكم تتقون لعلكم تتقون لعلكم تتقون لعلكم تتقون
ولى الهداية به من يتولى إمراده والهداية إلى الهداية أى لعلكم تتقون لعلكم تتقون لعلكم تتقون لعلكم تتقون
عالم بالافروغ أو هو جاز على خلاصة محيط ببدنه فصار مضمنا عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها أو جنى ذلك الكتاب
المشهور أى أنه تعالى تنوّل لأن يحفظه ضابطا لمسائل الهداية وتقس عليه منية المختصر والمصنف ح وأحسن في حقيقته
الهداية على الهداية ثم شرح في بيان لطارة هى شرط صلوة تقدم عند الغيبة على غيرها من العبادات فقال

بعضهم في السكون أي شحنت بين الشريعتين يسمى بالإنصاف فالإمام للحد فله أنه صدق على جانب الفقهاء إلا يلزم أن ليس موضع
الصلوة وهو الأصح كما في خلاصته وفي البداية به شعار لوجوب اجراء المسامحة فوق كما في الزاهد وسطراد الوجوب استحسانا في الزاهد
نفسه ذكر في التقنية أنه ستة وقد تقرر لادرج في الوضوء إلى الأولين بضمتين سكنون الذال فلو ترك غسل يمينه وبين اليدين لم يجز
أبي يوسف أنه سطر بالانحاء واقتضى على الأول كما في السجدة وأسفل الذوقين لبعضهم جميع الميادين المروحة عند البعض وبعض
أيده والوجه عند الكثيرين فاسطر في الوجهين غير دخل في الوجه فلا غسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الإسلام عظام الدين قلابة إن كان
ليس من الوجوه فلا غسل ومن بعضهم أنها تخفف شدة الحجز قبل لم يصب ذات رجب ليعال المأخوذة كما في الخيرة وإن اشغف دخل
فيه منها فقد رافعه عند الأصحاب لم يلجأ إلى الصلح كما في الخلاصة وعلم أن تجديب الوجه على تجديب العار فلا يجزئ كركعة المربع ولا يدخل اليد في
المحذور كما هو عند أبي حنيفة ومحمد بن علي أنه جاز أن يقدد شيئا من الأذن فتقول ليس الشمر فيه مجرد مخدنة فهو الوجه المستطيل فلا غسل
وغسل يديه أي يدي الأيمن والأيسر إلى الرسغ والاعادة ثانيا والأصابع عند خلوا في أنسا يلزم أنه كان ستة فلا يوجب
عن الفرض بهذا الشكل لأنه الظاهر الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الخيرة وغسل رجليه أي ذى اليمين في الكركعة شارب
لا يغسل شتان من جانب من أيده الرجل ثم ذى اليدين شئ بهما فيغسلان كلاهما إلى الأصابع الثلاثة والثلاثين كما في الزاهد ويحسن أن يغسل
إلى الأصابع هل الخفة كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه إن اليد شتر كمينه وبين غسل الأصابع إلى الرسغ شتر كالفطية وفي الحديث
على الذراعين مع المرفقين فلا ولا إلى الزاوية وقد يسمع مرفقيه كالمسح وفتح الفاء والحرف في مصل العصب يساعد كما في المغرب و
مع كعبية على المرفقين إلى المرفق عند ملتقى الساق القدم فخل رجلك حب احدهما قال بل التشريع إلا أنه لم يجز به إذا اتمت في الثانية لفظا
قال بل العروة وهم قالوا إن لكل قدم كمين كما في حاشية الهداية وذكر في مسبوقة شيخ الإسلام أن اللعب عظم موضع في قدم الرجل عظمها
فلا يغسلان بل يغسلان الشتان عند أبي يوسف رحمه الله فيغسلان ويحكم أنه قال المسح يقرى وأحكم بالمرحمة فيصحبها بالمرحمة واليمين واليسار
وهستما المتحركة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن حجر الهداية لأن الجوزي أنه قد تواتر الاختلاف في غسل الرجل فموضع ربه من غسل
والرسغ بعض المراء والباء وسكونها جاز من رتبة اجزاء الرأس الناصية والقدال العودين المسح لثة امرئ شيئا كما في المسامحة وكذا
في الشريعة إلا أن الأمر شامل للحكي كما إن المشي للينبل وغيره ليدفانه لو سقط فزقته على الرأس أو خلف أو صابا لمطر أو دخل في الماء
لا جازة من المسح كما هو الترتيب في كفاية صاحبها ذكره عبيد الله في الستة دولات قال المصنف أن المسح أصابة اليد للبلية فلا يجوز من شئ
كما في التلويح أنه الحسن بل إن خلف خان قلت ظاهرا وذكره يعقوب بن الجوزي عند أصابة الرأس شئ من غير بلية قلت نعم لأن الظاهر
أن المعنى مسح شئ من الرأس ما هو المسح لجزية ما في في مسح الأولين فلا يصح بل إن في في الآلة ليدسح عضوا وغسل وفيه خلاف
ولا يلزم ما هو من عضد كما في الزاهد وكذا ما يشير إلى أن المسح على الوضوء لا يوجب في المسح وان وصل اليد إلى الشكر قال بعضهم في أن
إنها إن وصلت فقد جاز عند العامة قال إن اليد لم يشترط فيه وآل أن أي موضع مسح فقد جاز إلا أن السنة البداية
من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الأئمة الثلاثة أنه مسح ربه كما في النظم وذكر في الخفة أن مقدم الرأس أصل المسح جاز

لو تركه لا يسيل في غايه العين او بعض شيئا او غلبت شانه او دخل اصبعه في الفؤاد كى اثر الدم على شئ من اواستنثره فخرج الدم العلق من
 الفؤاد وغرز شوكة او ابرة فغلب الدم وصار كبر من ريس الحرج بل سيلان فان شانه غلبت فغلب الوضوء وكذا في المحبذ اما اذا تجاوز ذلك
 بالاذبح لكان ناقضا كما في الطهارة والحكا في وجوه صحيح من الرواية وشبهه بالصواب كما في حجب المحبذ وما قيل في الكلام اشار
 الى ان لو اخرج لم يمتزق فغلبت شانه او اخرج الرجز او الغايط او غلبه هاهن السيلين لكان غيبه ناقصا بقوله
 الى ما يطره عما اذا غرز شئ في جانب العين فسل منه الى جانب اخر او نزل الدم من الاثفت فشد المان منه حتى لا ينزل منه
 او قورم راس الحرج فطره فخرج او نحو ذلك او تجاوزت الوضوء فانه لا يقضى وعن الحسن ان ماء النقلة غير ناقض قال المحلى في فيه
 توسعة لمن يجرس او جبرى او حبل في الزايدى ولو شد بالرباط فاقبل فان الفؤاد يسل الى الخارج فغلبت كفا في شرح المحلى
 وكذا الوجه من مناسبات الانسان مع رية احمر كما في المحبذ وعلم ان ما ذكره منقضى بما اذا انقلاط دم كثير مشتملا من دم او صلب
 من الاثفت او من العين فانه ناقض ولو لم يسل الى ما يطره لم يمتزق الا سدادا بالنسبة الى ما يطره فلا يمتزق المحبذ بقوله سال
 كما نحن ولا يقول شرح قصيدة السيلان ح ولا سدره كقولنا الى فنجي الحسيرة ناقضه خرج الغض ثم لما كان بعض الوضوء ناقض
 الخارج من غيره فانه يفيض خص بذلك فقال وناقضه القى كالشئ في صدره فارما الى القى اذا انقاده وما فعل به له
 وان كان مخرقا بانه فان حاله محبوذ العين سبويه كما ذكره الرضا وجعل حاله من القى بمعنى الاسم خلاف الاسل
 للاحتياج الى حدث الخروج على ما زعم ونبيل الى المحبذ والتكلف في حال بل ضرورة رقيقة الى سائل ان احمر به
 البزاق لعاب العين غلب الدم عليه سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من السدة فلو انقلاط الدم او لا بداعنده واما عند مدح
 فان كان صاعدا فلو انقضى والا فلا وقول ابى يوسف ح مضطربا في المحيط لاى غير ناقض هذا القى ان حصر البزاق به
 بان غلب على الدم واما ذكره مع الاستثناء عند ما قبله اشعار به لو تساوى ناقض كما قال الجمهور ولم يفيض في رواية الاصل
 كما في حاشية الهداية والاول هو الاستحسان قال السيد في حقه باعادة الوضوء احتياطاً وهو باق على الوضوء الاول كما
 في المحيط وناقض القى غير اى غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعنا او دماً منجداً او دماً منجدة ان طرأ عليه غيره فان طرأ عليه غيره فان طرأ عليه غيره
 وقيل عن الكلام وقيل من تقليد العلم كما في الزايدى وقيل ان اى النظار ان في فيه شيئا او قبيل الغض الى راس صاحبه والاول
 هو الصحيح هذا اذا قامه فان قدامه الزايدى في ظاهر الرواية وفي سنن ادران صحيح محمد بن احمد الغنيان والبوليوسف رح المجلس و
 ابو علي وحقائق مطلقا كما في المحيط الاول اصح كما في القملات وعن الحسن ان تناول طعنا او دماً ثم قام من سدة لم يقض لانه طاهر
 كما في الزايدى وفي الهداية اذا قام ودودة كبيرة لم يقض الاى غير ناقض القى ليعتادوا فاقضى مع ان علم قوله نجاسة غير ناقض
 اصلا سواء كان صاعداً او نازلاً او انقضى لانه ناقض تحت ابى يوسف رح والمذهب الطحاوى حتى قال بركه ان بول غلام
 بطرف الثوب فيصلى معه وسنهم بعد الخلاف فقل قولها على التازل وقوله على الصاعد وسنهم ان شئ في الصاعد وهو الصحيح
 كما في المحيط هذا اذا قامه فان قدامه الزايدى في ظاهر الرواية وفي سنن ادران صحيح محمد بن احمد الغنيان والبوليوسف رح المجلس و

وذكر ان بعض الناجح من غيره ناقض لبعضه لاو قد بين حكم الاول ودون الثاني بينه قتال وليس من ذلك الخلق كجحدت في الحقيقة
 اشار به الى الابد الحديث قد يعلق على الناقض وان كان في الاصل عندتم العجاسة الحكيمية ليس بنقض بانفتح ولم يستحسن الكثرة كان
 هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه ان ليس بنقض بانفتح لا يستلزم نفى العام نفى الخاص وبما عده يستبين والاعتمد محمد رح قد بين
 الاول هو الصحيح كما في المضمرات والمراد بالليس كحدث صلا بقرينة زيادة الباء فلا يرد الناجح من الحديث ومحاب لا عذر لان
 انتفاء الانتفاء من شخص وقت خاص وانقضاء نوم مستحق استجاني المقعد عن الارض ام لا الى ما لو ازيل سقط ذلك الحكم وبما
 الكيفية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة رح وعنه ان في الصحيح انه لا ينفقه اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء عصاب
 الدماغ برطوبة النهار الصاعد اليه والانتكاس اعراض الاستناد والاعتماد بالظهر على شيء ويستدل بطي ودون الى خارجي مجراه ولم يقسم المسيل
 والاولا لا ينفق بمجرد المسيل الى ذلك الا لم يقض نوم المشي على ذلك بلا سبل اليه ولا ينبغي ما فيه من ان النقصين يتوقف على السطح في ذلك
 اشارة الى ان ناعس المشي غير ناقض فان ناعس المشطج كذلك على ما قال لطلوني وقال ابو علي الدقاق ابو علي الرازي ان كان
 لا يقسم عاتة ايقال حوله كان ناقضا فان كان يسوع من حرف او حرفين فلا كما في الزاهد الى ان نوم الواضع راسه على كتفيه
 لم يقض كما قال بعضهم والى ان نوم قائم قاعد انقطع الا انه انقضى قبل ان يعسل الى الارض وعند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روى
 عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاعد الواضع اليه على عقبيه وقد صار شبه المكب على الوجه
 واصفا بلغة على فخذيه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الا تكون على الغير فلا قال في يوسف رح في التيسر والى ان نوم القاعد
 المتماثل الزمان المقرب غير ناقض كما في طاهر الذهب وكذا نوم المتورك كما في الزاهد الى ان نوم القائم والراكع والمساجد
 صحيحا غير ناقض كذا في المحيط والنفق ان من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض و
 ناقضه الا كما رخصت القوى الخلق الداء في ذلك في النشيط بالضم والسكران لعل القوى المحركة والجساسة لضعف الغلب من البحر
 او الوجه وغيره وكذا السكران حاله حاضرة ليو العسل وحده عند بعض المشايخ ان لا يورث الرجل من المرأة وهذا اختيار صدر الشيبه
 والصحيح بانفس من الامام الحلواني ان يدخل في بعض شيء تحرك كما في المضمرات والجنون صاحبه يسلوب العقل بخلاف اللغة فاقول
 والاطلاق والى ان النقص من كل سنانا ناقض لانه فوق النوم ضابطا كما في الزاهد في الاكثاف به عنها اوسله وقصته بانفع
 سواء كان باقظا او ناما عاه اذا سبها مستقلا وغيره وقال بعض المشايخ ان سنانا النوم والنسي والمغفل ضربة ناقضة
 كذا في المحيط فلا يجب قيد اليقظة لان الخرج النائم واليقظة انضمت هو ان يقول قد ذكرنا ذكره الجوهري وظاهره مشعر
 بالترادف الا ان اكثرهم على انهما يكون سبوعا له وغيره وانضمت هو ما يكون سبوعا له فقط فعلى هذا ان غير ناقض و
 قال بعضهم ان الصوت ليس ناقض ان قل كذا في المحيط وهذا الى ان يقسم هو ان يبد فيه اسنان بلا صوت غير ناقض
 والى اينما من الصحيح غير ناقض كما قال الجوهري كذا في حاشية المدية ولم يذكر اليقظة لانه من الاداء لم يشترط في صلوة صفة
 اى قهقهة بالغ واقفة في صلوة مكتوبة او نافذة في الصلوة وغيره ولو راكبا كما قالوا واما عهده ففى النافذة في الصلوة لم ينقض لانه

ليس في العلوة فاحترها ما وقع في مثل ذلك وفي كل موضع وجود السادة سطلقه أي حقيقته وأخر قبيدة فخرج بها سطلقه
 لا تجوز السادة كما نحن والبياشرة الفاحشة في الشريعة تأسر الفرجين منها الآخر تجوز من مع الانتشار لا انتشار الفرجين
 من السبوط المصنوع ومن لم يشترط الفرجين بل الجرد والانتشار كما في الحائض فيقتض طهارتها وإن لم تنشر كالتة لا يكون
 البياشرة بين الرجلين والمرأتين هذا أكثر من كماله المنية وهذا عند الشافعيين وأما عند محمد بن حنفية فافقته وهو حسن كما في النظم
 هو غيبه وهو القياس والأدلة استحسان كما في المحيط وهو أن يجز كماله الفحقة وعن أصحابنا أنها غير نافقة بلا طهر وشي وهو الصحيح
 كما في الحائض وفي الاكتفاء اشعار بأن على البيضة المنية غير ناقض للوضوء بل إنزال فانه لم يلزم الا غسل الذكر كما في موم النظم
 والبياشرة في اللغة من بآثر الرجل المرأة إذا قضى البشرة إلى بشرة ثالثة بمعنى الملاسة ولذا قال شرف الأئمة الكلي البشرة
 الفاحشة في جميع من الأحوال والأفعال لا أي غير ناقض سن بشرة المرأة لبشرة الرجل وبالعكس سواء كانت محرما
 أو لا بشرة أو لا وسواء كان اللباس يد أو غيره أو المس أو لا كالجواهر البشرة كاللحم والمرأة موشط المرأة الرجل وهو
 اسم الباشرة كمو والذكر كرى اللباس الرجل ذكره وذكر غيره سواء كان عفيفا أو كبير أحياء أو ميتا ولو بباطن الكف والأدلة
 بالذكر الفرج فإن من الفرج ناقض عند الشافعي روح على أنه يتوهم أن ينقص من غيره وفي النظم أن س المرأة والذكر كرمه
 من إضافة ناقض إلى المذكورات أنه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو إرادة العلوة على ما قال الجمهور لكذا في النهاية
 فرض الغسل بضمين أو سكون هم من الغسل بالفتح كماله الصحيح والمقائل أو من الاعتسال وهو غسل تمام الجسد كما
 في المغرب وكان الاعتسال طاعة للغسل أن لم يستعمل إلا في الغسل كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والغريب
 وغيبه أن الاعتسال غسل كل البدن على أن يكون الحكم بالطهارة مقصورا بسايع فإن الاعتسال لم يوضع للطهارة كما
 ذكره الرضوي غسل فيه والقهة بالتخصيص فأنها غير تخليص في البدن مع الباشرة في طهارة فإن الباشرة فيها سنة قبل
 وجبة على غير الصام كماله المنية وقيل بشعاره لو شرب الماء على وجه استه لم يكن كافية وبأنه لا يشترط الغسل كماله الغسل
 وذكر الناطق أن شرطه هو الاحوط كماله الخلاصة ولو كان سنة مجزأة في غير طعام أو كان في الغد ودون رطب لم ينج غلات
 أي ليس كما في الزايدى ولا في سبب فرض سطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحية الوجبة في الجنابة وغسل ظاهر كل البدن
 أو جميع أجزاء غلا يغسل العين ولو كماله بالكل الجسد كماله حاشية الهداية وبأخت الحافر العمام والصباغ والجمان
 والطيبان يمنع وقبل لا يمنع ولا يحرك التي تم الضيق على ما روى عن الأئمة الثالث روح كماله في قاضي خان وبحكم
 القسطه وإن لم يكن في الأذن لا يكلف في الاتصال ويغسل الأصبع في العرة والماء في العلفه وإن ترك حذاء
 في النوازل لا يجوز ذلك في الزايدى وفي الغسل اشعار بأن التيسيل فرض كماله أبو حنيفة ومحمد روح وعن أبي
 يوسف روح أن أصابه بلباسه أخره كماله في شمس العلماء وفي الاكتفاء إشارة إلى أن الدلائل ليس بشرة
 الأبي رواية عن أبي يوسف روح كماله الزايدى ولعل اللباس والغسل واليد والرجل بالتبعية وأدلة في الحكم أن كانت خارجة

قصة فان البدن من النكس الى الالهية كما في الغرب والمقالس وغيره باو الياسين عن محمد بن خزيمة في الحديث والذين في
 ان فيسيل يديه الى الرست ثلثا وفرجا في ثم فرجها بان الغيض لما يديه اليه فيسيل باليسرى حتى يقيه والفرج قبيل
 الرجل المرأة وقد يعلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي ويزيل عن كل موضع من بدنه انما يستهوى بنجاسة حقيقة انكسرت في
 اما سطوته على الضحية فيسب الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الهداية والكافي او سترضة فلا ينزل بغير من كان في الجلابي واليه
 اشار القاضي في شرح الجابح حيث قال ليس فيه تقدير الوضوء فيسيل يديه ثم يفرج ثم يوضا على نحو ما قلنا وذكر الجلابي
 ان ازالة النجاسة فرض ثم ان يوضا اي تيمم سائر اعمال الوضوء من السجرات وسنن الفرج كما هو فيقول في الغسل يسمى
 ويسج على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعندنا انه ليس كما في المحيط وفيه رخص الى ان يترى الغسل ستة كما في الجلابي الا غسل رجليه
 الواضحين في المستقع كما ساقى وفيه اشعار بان لو لم يكن في المستقع كما اذا كان على لوح او حجر ليقدم الغسل وقيل يقدم طهارة
 والاول اصح كما في الزاهد ولعل وجهه ان الاخترا من الخلاف في الماء المستعمل وان كان الماء الذي يستعمل فلا حاجة
 الى الغسل ثانيا ثم فيفيض اي يعيب الماء او من الماء المصهور في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل عشرة
 واطلاق للوضوء والاول اصح وان قيل ليس يلزم من جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في المضطرب وذكر في الجواهر
 ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيق على بدنه ثلثا فبدا بمنكبة الامين ثلثا ثم باليسرى ثم اليمين سائر الجنب
 لذلك وقيل باليمين ثم اليمين ثم اليسرى وقيل بالراس والاول اصح كما في الزاهد وعن ابى حنيفة روى ان الغسل الفرج
 برطل الوجه واليد برجل كل رجل والراس وسائر الجنب خمسة ارطال كما في شرح الطحاوي واعلان نقل البليل من عضو الى عضو
 عند ارسال الماء يجوز في الغسل في الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه فكلما في الخيانة ثم الغسل جليبه في
 سكان آخر ظاهره في المكان المستقع بالفتح اي المجمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بان لو انفس في الماء الجاري جاز الغسل
 لكنه ترك السنة فلو كنت فيه ساعة فاسنع الوضوء والغسل لكل سنة كما في الزاهد وكيفية الذات اي للمرأة ذات الشعر
 الضغيرة اي المنسوج فهي في الاصل فصيل بمعنى مفعول والثاء اللبابة او النقل الى الذواب ان يتبل اصلا
 اي يلف الماء اصول شعره وعده انه لا يكفي كما في المحيط فيسيل ظاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهد والاول المختار
 كما في الخلاصة وفيه رخص الى انه لا يكفي الذي الضغيرة فتقصا وقيل يكفي وفي الباقي الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها
 اذا انقضت كما في الزاهد والى انه لا يكفي لذى اللحية لم يخرج كما في الضغيرة واعلانه اذا ضرب بالغسل الراس تركته
 وقيل مسح ولا تنقصا عن زوجها كما في النية وموجبه بالكسرى شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه اذ هو معلومة
 الا ان الغسل مسح عقيب الجنابة والا فربما يغض البدن فتأذى به الملائكة كما في التقاء انزال منى اسخر وجهه
 عن القبيل كما في البيهقي وانما أثره على الخسرة وجب تبركا بعبارة صلى الله عليه وسلم محمد بن في السبوط وسمى كبر النون
 وقد ليسكن مخففا هو اخلق من حيوان كما في الفروقات والمجل وغيرهما وفي النظم ان الجبل لا يكون للاس المنين فاني في

والتمية انما الرجل فليس للتعقيد كقولهم انما اجبنا نكسرت المذكور فليس مختصا بالرجال واليه ذهب المحققون من الحكماء والاشتراف
 مشير الى ان المرأة لو حلت بل اخرج الى الفرج الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهد
 في وقع اي سبلان لسرعة كما في المفردات وليس مختصا بالرجال كما ظن قال المدعي في فقه من ياد في نجس من
 بين الصلب والترائب في شهوة اي لذة والكائن في الاصل من النفس الى ما تديره والنوصيف مجاز والوصفان
 متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغسل عند العادة خلافا لمسي بن ابلان خان عنده
 بخروج على كل حال كما في المحيط عند الانفصال عن الظهر والثرية ظرت الشهوة فلو جامع قباة والفرج كما في الجفأ
 الى امرأة بالشهوة او احتلم فافصل عن مكانه هذه الصور فاحدها سبلان حتى سكنت شهوة ثم خرج الى اوتغسل بماء الوضوء
 وبول ثم اغتسل فليس واجب الغسل وهذا عندنا خلافا لابي يوسف رح كما في الزاهد وغيره وتختلف بين اليوب وبناخذ كما في النوازل
 وذكر في النظم ان لم يجب عند محمد وزفر خ خلافا للفقهاء ولولاي اذ نام او غشي ثم اغتسل ثم خرج ليقبى ليقبى ليقبى ليقبى
 وغيبته تمام حشقة من ريس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مضمونها واغيبته بالغسل مصدر غاب عن العين اذا ستر
 في قبل او مبر باربع ضامات وسكونين واقبل غلظ الدبر لذكره والانشي ولعل المراد مقدار الحشفة حتى لو قطعت غاب
 اقل من مقدار لم يجب الغسل الكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في التجميع لكن في الخزانة ان النفس
 الراج في الدبر وجب وفي اللآلئ انه غير موجب خلافا لما في الامناس النحوي لو غابت وجب كما في قاضي خان والى هذا
 يشوب او غيره لم يجب كما في الجبل والى هذا لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انما لا يصير انفسا بخروج الولد منها
 صحيح في الخلاصة على الفاعل او على المفعول فلا ضرورة الى المذنب والمفعول الموطوء وفي الكلام اشار بطلان
 التكليف فلو كانا واحدا غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كذا في الجبل وكذا المراهق والمراهقة وان كانا فردا سلم كما في
 المحيط ولا يرد واهل البيه لان حكمه في واطم ان يشهد بالحيثية هو الاشارة وجب الغسل وجب
 الوضوء ورويه استيعقظ ولو صيدا وفي خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالمحض كما في المحيط
 اى شيئا يتبين انه منى سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 والاعند الى يوسف رحمه الله تعالى فليس عليه الاشارة تذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي او المذنب اى شيئا يشك فيه انه منى لو
 تذكر الاحتلام او لا وذكر عندنا وكذا عندنا في يوسف رح اذا تذكر الاحتلام والما اذا لم يتذكر فليس غرض في العيون وغيره وجب
 عنده فاعل عنه وروين كما في المختار وانما طهارة المصعد والمذنب اشكوك لانا لا نوجب الغسل بالمذنب الاصل بل بالمنى لانه
 قد يرق بالطلالة زمان فالمراد يكون صورة المذنب اشكوك لانه حقيقة كما في الخلاصة وغيره وفي الكلام يشهد بان
 بالمذنب لم يجب تذكر الاحتلام ام لا وذكر عندنا في يوسف رح عن المتكلمات في المحيط وغيره انه وجب جندة بيان ما دخل في المشاهدة
 قبل النوم وما في النوازل من محدث استألو نشرت قبل بل تذكر الاحتلام لم يجب الغسل الا في اثنين منى وقابل الموطوء انه

عما لا بد من حفظه كما في المحيط والمزاهدي وغيرهما فاعلم ما قرأنا لا نقصو فيه بل في القابل والرواية الاصلية وهي عند غير
 وجب التوضؤ كونهما بمعنى الطهر من حدث احد الفضولين غير مجزئ عند الجبر وتدخل في الاستقيط المستقيمتا فانما كالرجل على ما ذكرنا و
 وترتفع قوله روية استقيط الذي عن روية ابيق واصحابي الذي بعد الاخذ بالسكون فانه غير موجب لكن وبما تها من هبة كما في الملاحظة
 وبقوله التي تالذي عن الودي فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحتكام كما في المعاني والمذي والودي بالسكن وقيل القسدية
 فالاول ما يخرج عند الملاحظة والثاني بعد البديل كما في الصالح وذكر في الظلم وغيره انه لو جاس ثم بال فاعتقل ثم خرج منه ثم لارج
 فهو ودي وانقطع اعلى على انقطاع العادة او الثلثة الى السبعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار الثمن على الاعتقال الترتيب
 لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق السكينة والمانى الكسابة فالسبعة نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكسابة
 في مسبوخ الشيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو قطع دم المبتدأة دون العشرة فوق الثلثة وجب النسل ولو جاس ثانيا عند العشرة
 كما قال بعض المشايخ واوجب بعضه وقولت اخرون كما في النية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شيء الكسابة
 انه نفس النسل لان نفس غير مفيد فخر الى الانقطاع وانقطاع النفس كالمحيط فبما فضلا وفيه شطران لو ولدت ولم تدأ
 يجب النسل كما قال ابو يوسف رح وبما عند بعض المشايخ لكن يجب عندنا في حنفية رح وبما عند اكثرهم وجب الوضوء انقطاع
 كما في المحيط الذي لا يوجب له وطى بسميته العشرة اى جماعا وان كان في الاصل الدوس بالقدم واليه بالمالين كما في الفروع
 بل انزال اى لا يخرج من اى فاعلم ان على الاصل على الاصح والاشبه به معنى غير كما ذكره سبيلنا والنية كالنية الا ان لم يذكر
 نفوسا وسن اى وروى عليه من اصاب فيكون سن سن الزمان وكثير ان يكون سن سحبات يوافق اياها في النية وقد مر
 في الجليل لكنه يخالف المحيط للمجتمعة اى يوم الجمعة كما هو الظاهر وتكمل الصلوة كما قال ابو يوسف رح لانهما افضل الصلوة وهو صحيح كما
 في الكافي ودعي انه لما جعيا كما في شرح الطحاوى والاول قول الحسن مردويه عن صاحبين فانما افضل الايام وفيه شعار بانة لو نزل
 بعد الصلوة لعل سبعة وفيه اختلاف بين الحسن والابو يوسف رح كما في التمهيد وغيره لكن في حنفية المحيط وقاضيان انه لم يتغير الاجماع
 في المزاهدي والجلابي عن اصحابنا انه لو غسل يوم الخميس وليمة الجمعة لعل بها لا يحصل وضع الرأفة المقصود منه والعيدين اى
 المذنين اليومين وفيه اختلاف الحسن الى ابو يوسف رح كما في التمهيد وسياتي تفصيلا في فضل الاحرام والاحرام عند الاداء ولو عظم
 بكذا المطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في الشارح انه ستة لوجبات واليه شارفي المصنفات وعلم انه يجب غسل العصى بالجزون او بالماء
 بغير الاحتلام وفاق كما في التمهيد وكذا غسل الحجامه وليمة البراءة والقدرة وعونه والكافراة اسلام والماء يجب فوجب كما في خزائن الفقه ثم شرع
 في الماء وهو على اثنين مطلق غير محتاج الى قيد كما في الجار ومقتضى محتاج الى قيد كما في التمهيد والاول يزيل النجاسات والثاني النجاسة الحفيفة
 كما قال الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقة مع البدن والاول هو الصحيح والماء يخلط بالماء فان غلب فطلق والامسك كما في شرح الطحاوى
 وبما جعل بفضل بقوله ويتوضؤون بالوضوء اى يطهر اعضاء الوضوء بماء اسماء اى بما نزل من هذه المخلطة والسحاب سار
 كان في الهواء وساكن على وجه الارض او جارية فلا يتوضؤون بالثلج الا اذا قططه من الصاحبين اى يتوضؤون به والاول

ودوره ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول اسوط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب
 كما في الطريقة ونسب الاولين تحقيق المحض المربع داخل الممدور في الثالث بالسوية ونقلت عنه المزارع ففي المحيط الاصح
 ذراع كل مكان وزمان وفي قاضي خان الصحيح ذراع الساحة وهي سبع قبضات وصح قائمته في كل مرة كما في الولوالجي اذ وفي
 المدة السابعة كما في الكرماني اذ وصح موقوفته في كل مرة كما في سيرة المغمرات وفي النهاية الصحيح ذراع الكرياس وهي سبع قبضات
 كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى طوكيان وجه الماد ثمانية في ثمان بذراع زمان ثمانية قبضات وثلاث اصابع
 فكان عشرين في عشر على هذا القول والاطلاق مشرباً به لواء اتصال في الارض ذراع اذ في الموضع طحلب او كان فيه قطع خشب
 او جريد يترك تجسديك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدی لا تخسر اي لا تكتشف ارضه اي ارض الماء الذي يكون
 عشرين في عشر والاضافة للصمد بالغير قد اى برفع الماء بالكعبين واخذت صفة عشرة في عشرة وهذا قول لبعض المشايخ
 في تقرير الحق وعليه الفتوى كما في المختار وقيل اربع اصابع موقوفته وقيل ما يبلغ الكعب وقيل بشر وقيل ذراع وقيل
 ذراعان وقيل موقوف الى الناطق كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعلم من التحقيق والحكمي فبذل فيه ما لم يطل بلا عرض
 بحيث لو عظم اليه صاعاً عشرين في عشرة فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وخبره وكذا يبرعق ما ثمانية عشر في الواح وروى
 ان الماء في البركة او كان لغيره الموض الكبير لم يخبر كما في التنبية وهو على ما اختاره من المقدارين وسمع الذي هو خمس
 اصابع تقريراً بثلاثة آلاف وثلاث مائة واثنا عشر شانس الماء الصافي وليس ذلك في غير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وحقاً
 ذراعاً كان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً لكل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً لا تخمس ولا تغير عما عليه من الطهيرة ذلك
 الماء الذي كان جارياً او عشرين في عشرة وفيه اشارة الى جواز الوضوء بالقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضي خان والى جواز
 من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من الموض الصغير اذ داخل الماد من جانب وخرج
 من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهدی وكذلك لو كان عيناً هي سبع في سبع وخمس في خمس
 بين من الماء وعليه الفتوى كما في التنبية وغيره الا اذا اثير في كل من طهر في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك الخشب طهره
 اي طهر ذلك الماء الذي كان جارياً او عشرين في عشرة وطهر بفتح الطاء ما يؤيد ذوق الشئ من سلاوة او حارة او غيرهما ولو لم
 او ربحه فانه يخبر الا اذا خرج منه شئ لورد الماء عليه وقبل خروج شئ وقيل ثلثة اشكال وقيل دخل بلا خروج وقبل
 الترواج في بليغتي كما في الزاهدی والاول اصح تسييراً للسلبين كما في الجواهر وحكم ان ما في المتن عام للموض والماء الجاري
 كما في عامة المتدولات كالحيط والذخيرة والملاصقة وقاضيهان وغيرهما فلو سد جيفة منيرة وجري الماء احتماً وفوقه الماء تخبر
 الا اذا اثيره وعليه الفتوى كما في المغمرات عن النصاب بذلك في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثرة
 عن محمد بن ابي عشرين في عشرة اصابع عن ابي حنيفة راحه ان سوكول الى غلبت الحن فاساناً كما يقين في وجوب العمل ومحمد بن راجع السلي
 قوله وعن ابي يوسف ح ان الزائد كما يجري لا يخبر الا بالتنبية ان لم يكن الماء متلطاً بخشب جارياً او حاراً بخشب ولو لم يتغير الماء دخل فيه

طاهر كان فيه اختلافات مذكورة في عشر في كعشر الطبيعة ولا يخفى انه لو فوض هذا الحكم الى قوم كان حسن اعلم انه اذا راى رجلا غائبا
 بما يخبر اختلافه في وجوب اخباره عليه كما في الميتة والاباس اى لا كمال شدة عليك فيه دلالة على ان لا يتعلق به تركه اولى لاننا نعلم
 لا نفكر الى انفسنا في مطالعنا ولا اقل في الاباس باس لى باس قليل وهذا الكثرى لانه توسل في ما يكون افضل اولى بل واجبا كما في
 صوم النهاية بموت ما في المولد لى ما يكون تولده ومثواه في الماء قال لى الذى لا يعيش في الماء له دم سائل يخبر اجماعا
 سوارات في الماء وغيره الا اذا عاش في الماء قواله في غيره فلم يخبر بالجلط والادوية كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط ان موت
 طير الماء في غير الماء يخبر كذا في الماء كبر الاصفى لعدم الدم والاطلاق مشيرة الى ادوات ذلك الماء في الماء او ما بلغ آخره يخبر
 وان قطع وهذا الصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موت في الماء يخبر في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك كذا اجماعا
 ابا غيره كالضئع والكلب الماءى ولسرطان فضة خلاص ولا باس بموت ما ليس له دم سائل سوارات في الماء او ما بلغ
 آخره سواء كان بحرا كطير الماء صغير كما في المحيط وبرا كالجزاد والذباب والزبورد والعقرب والنمل والبرغوث والبق سائل الدم
 اولاد الاصح في الطلق اذا دأب من الدم نجسة كما في الواهيدى واما قيد السائل لان اعتبر به عدم السيلان لعدم اصله حتى لو وجد جوف
 له دم جاد غير سائل لم يكن موته في الماء نجسا كما في حاشية الهداية وغيره فان في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم صلا
 في طهر منها يصفى بالنفس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الجملة متفنية عن الاولى والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يطين بهذا
 الكتاب ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض فقسام الماء المعقد شرع في الباقي واما في حكمه قتل ولا يتوضأ
 عطف على يتوضأ بما اختصرى استخرج الماء بالعصر وبغيره بان وقا ما عاظم استخرج منه الماء اودق ولحنج الماء ثم استخرج
 والرواية لعصره وحده انبج التوضي من شجرى نبات يقتناول نحو الدياس وورق السداب او قمره فرع نبات
 فضيل نحو الورود وسائر الازهار والاعتصام اعم من البقي والكلى فبدل فيه ما في الريح من ماء الكرم وعن ابى يوسف رح انه
 يتوضأ به ويشقى ان يكون على هذا الخلاف ما اذا لم يمتدح ويطبخ بل استخرج وقيمه شعار بان لا يتوضأ بنبتة القروان لم يحكم الماء عنه
 انه يتوضأ به وعندنا يجمع بينه وبين القير ثم به اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى القير ثم به اخذ ابو يوسف كما في القير تاشى وبوجه الصحيح كما في
 حاشية الهداية ولا يتوضأ بما استعمل في غسل من الاعضاء والكلان لا يلاقى البشرة اقل فصلا لم يمتدح ونحوه لم يستعمل كالحال
 كثير من الاشياء الا اذا كان مستعملا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائنه وكذا اعتصام الجمادات كالقرد والقصاع والثمار واما ما يغيره
 عند محمد رح لقبرته فقط اى الطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة والمكاث في الاصل مما يقرب به الى الله تعالى وعندنا لقبرته اورش
 الحدى اى اشمل لقبرته فالزم منه رفع نجاسة حكمية لقبرته لم يمتدح فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقبرته فاذا
 توضأ محمد رح تاء ياله يكون مستعملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا وغسل اليد ثالثا وغرغها قبل الطمعم وبعدوا وغسل المحدث
 الاعضاء المبتدئة يكون مستعملا عندنا فقط الا ان قال ابو عبد الله الجرجاني ان الزلة المحدث يوجب استحلال الماء بلا خلاف فانزال
 الطممين او الطمين لا يغيره مستعملا اتفاقا كما في الزاهدى واما قال لا يتوضأ ولم يذكره ظاهر الحديث في ظاهر الرواية وروى ابو يوسف

ومياتي خلافة وفي الكلام والاداء على ان يخرج الخس والاداء يخرج حتى الزاهدي لو وقع فيها عظم تسلط بالنجاسة وقته واخره يسلط
 بالزنج وكان غسل العظم في الجواهر لو وقع قصصه في بيده وعجزه عن اخراجه فادهم فيها نجسة فذكر مدة ليلته استحصال وصار حاة و
 قيل عدة ستة اشهر وفي الاكتفاء اشهر بان النسيطة للبيد كلها والردود الرشاد اليد يتقابل فياني عن هذه البيد والاني عن غيرها
 فلا كدم اشبه ذكره في النسيطة وقيل يخرج حاشا وقيل يظهر بدنه وبها خذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج جباله منخرج
 كل ما لا لا يخرج فاما كان او يسلم منخرج شيئا اذا كان يصغره او دساجه او غارة او سورا استحسانا كما في المحيط وانه اذا لم يكن على الخس
 او غيره نجاسة ولم يصل في الماء فان نجاسة نجس او تحول الفم اليه صار لسوره كما في تحفة مفتي المكره عن ابى حنيفة رحمه الله
 حسن لا وسط وقيل عشرون وفي المشكوك منخرج الكل كما في الزاهدي وبذلك اذا لم يكن ما اليه تبار ما الجوض للبيد الا فلا نجس كما
 في الزبدة والعتية وعدة الشئ منسما لم نجس الجا في الماء في الخزانة وشئ من الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله جفت اما والبول يسهل
 على انه كالجارى وشئ في المحيط الا انه روي عنه انه قال كان هذا قياسا سائر كذا انما ان المكن النسيطة منسما اما والبول يسهل
 ان يغسل بحيث السلي الدلو منه او اكثره فلو غار الماء قبل النسيطة بقدر عشرين طرا الباقي وان غار ثم عاد ضمن محمد منخرج عشرين
 وقال شاذ انه كما في الزاهدي والصحح كما في الخزانة ولو خرج عشرون ثم غار ثم عاد لم ينجس الباقي ولو زاد قبل النسيطة قبل نسيته
 كله وقيل سائر وقت الوقوع وبنما فوات استوالي واختار انه لم ينجس كما في الزبدة فلو خرج لعينه ثم زاد في القدر قبل نسيته كله وقيل
 سقار الباقي والصحح كما في الخلاصة والا يمكن نسيته كل الماء بان ينجس سنا فقدر ما فيها منخرج او فيخرج قدره بقول ابي بصيرة
 افتح الواو والياء ابي يقول حليلين صاحب جوفه مبقا الماء وهو قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ وفي
 بصيرة فيه يكتفي رجل واحد كما في الزاد وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى الغرض اني ابي السبالي به وعنه انه ولو وعن ابى يوسف
 بنجده فقيرة بقدر ما يغسل سنا كما في الزاهدي وعن ابى حنيفة نسي عرق البيد وعنه ما بالاشارة ثم يغسل الحق في العرض ثم
 ينجس لكل شئ ولو ان كما في الزبدة وعنه ثمانية ولو وعنه ثمانان وخمسون وعنه ثمانان او ثلث ما في المحيط وعنه محمد بن
 حلف ما به يقين كما في النصاب في الكلام اشعار بان الماء قبل النسيطة نجس اختلف ان النسيطة بالزنج لا ينجس الا بالجميع الا انه يظهر
 بنزع لبعض كما في التمراشي وهو غليظة ثم خفت لبقدر النسيطة في المحيط فلو صب الدلو الاول ما نزع عشرون في اخره
 نزع منها عشرون والثاني تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو لا خير كالا لول كما في المبسوط فلو الغسل عن وجه الماء
 ولم يخرج منها طهره قال محمد بن حنيفة فلا يسهل يوسف كذا في المحيط وفي سوت نحو حاجته بلجته كالسجود الفاخرة
 لا ينجس منخرج اربعون ولو بالطريق الاكباب وفي خمسة اذ الفقه منسول الى استحيين بطريق الاستحباب منه قوله تعالى
 ليحجتمكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية اني اخمين كما في المحيط وعن ابى حنيفة روح اربعون في البيت الكبير وستون
 في الصغير كما في التمراشي وقيل بحسب البيد وعن ابى يوسف روح في السجود فيخرج كل الماء في الزاهدي والدجاجة
 بالفتح والكسر لفته والنا للوحدة فيطلق على الذكر البنا وفي نحو عصفور كعصفورة وسام ابر من الغارة نصف لك

اي عشرون الى ثمانين وعن ابي يوسف رح كبد الحسك في الرابع وفي الخمس اربعون وفي العشر كبد في الزايد وفيه كبد
الثالث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحلة والقارة الصغيرة الحبة عشرون وفي نحو الحامة الثلاثين كما في المحيط
قال المثلث خمس ولوا وسطا تيز اربعون وستين ونصف والمراء والدولوبحت ل يستعمل للتأدي في البلاد وقيل هو تلك البير
وعن ابي حنيفة رح ولويس صاعا كفي المحيط وقيل سبع خمسة اثناء وقيل سنون والدولوبحت في كالمصيح الا اذا صب منه
نصف الماء فصلا كما في الزايد وفيه اشعار بان ما هنا خمس قبل النسخ واختلفوا ان المتنجس مانع لا فائدة للمجذبة الا ان
لا يطهر نزع البعض كما في التمر ناشي وغيره اى غير الوسط فان الدولوما يذكو يذوق بحتب به اى ابتعد
بذلك الوسط ويحل في ساءه فانقص صغيرا وانا وكبير فان كان المتية عصفورا استلوا هناك وبعظم سبع عشرون
ولوا وسطا ثم نزع بكرة لكان كفاية قال القدوري هو حب الس وقال زفر والحسن جمل الله انه لم يجر كس المحيط
تقيحس البير من وقت الوقوع اى وقوع التينة فيها كس في المشرق وشرح الطحاوي ان علم وطن ذلك الوقت
بلا خلاف والاعمال لم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم تنفع فمئدة مئدة نجس اليوم وليلة فوسمى جميع المئدة و
ان اتفح فمئدة اى مدة نجسها ثلثة ايام وليا لهما الثلثة وقالا اى البولوبحت ومحمد رح من هذا الى
ملك المئدة زمان وحيد وثيق في الوقوع سواء كان الواقع متفحا او لا والاطلاق شير الس اى حكم ما عمن به و
غسل حكم انوضوا والغسل سواء في القولين ولقي ركن الامة بقوله فيما يتعلق بالصلاة وقوله فيما سواه وانما قد
البير لان الثوب لم تنجس عند بيم الاعد الوحيد ان وعنه بعدا وصلاة يوم وليلة وعنه في الطري يوم طيلة في اليا ثلثة
ايام والمئدة لانه لو وقع فيها حتى مئدة ثلثة ايام فلا يدري حتى ما ست فان اتفح اعيد صلو ثلثة ايام عند الشقين والافصلوة
يوم وليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعيد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزايد وسور الآدمي ولو صغيرا او حائضا او كافرا
وكذا سوره شارب الخمر اذا اتى عليه ساعات لم تنجس بلسانه وسابغ فعد كبر كما في الكبرى لكن في المضطرب طولال شارب
لم يطهر وان شرب بعد ساعات ففي الزايد كبره للمرأة سور الرجل وله سهر با وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاناء
او الخوض ثم استبرأ بقية الطعام وغيره كما في المغرب وسور الفرس طاهر في رواية عنه وعنه ان المتوضي بغيره ح
وعنه ان سهر ما كرهه وعنه انه شكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط وسور كل ما كول من الطيور والانعام
وانما لم يستثن الجلالة لانه لا مأكلا لا يجف من سهر ما كرهه كما في الزايد وغيره لا تناخير ما كوله بدون العفن فكانا غير كولة
طاهر ذلك الاسار وغيره غير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهيرة وسور سباع البها ثم من الاسد الشلب والنبول
غير ما نجس لم يتو خابره وعن ابي يوسف رح انه كويل ما كول اللحم وقال الفقيه لو افترقت سفت لطهارة سور الكلب والخنزير
كما قال مالك رح لاجزاه ذكره التمر ناشي وسبع اخو من السبع وهو القهر يسمى بكل حيوان يلبس القتل والمبيته قد مرت وسور الهرة
مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في حاشية البداية والاصح انك لراعه تنزيه عند ما ولم كبره عند ابي يوسف رح وشل عند محمد رح

اليمين في جميع تلك الاصناف اصغر طاهره يميني الى المرافق ثم مسح بالثوب بالايمان واليسار الى رؤس الاصناف ثم غسل باليمين كذلك
 لكن في الجاحس المتقاضى ان الكف المسح على المصباح على كل طاهر تيميم لا يخلو عن تسامح العبرة على طاهر كامل فانه لا يجوز التيميم بارض
 صارت نجسة ثم ذهب اثرها وبها على بر الرواية وعن صاحبنا انه يجوز في المحيط والتبادر ان متعلق الجاه بالضرورة الاخرى الا انه لم يجر
 طلاق في الاول والاخرى ان يكون متنازعا فيه فيشر الى ان الجنب لو ضرب على طاهر لم يجز ثم عليه اليد لاخره لان استعمال جوارب
 المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة من جنس الارض اى مما لا يجزى في التزديد في راد او يطبخ كما في المصنفات فيتميم
 باليات قوت والزجر والرجحان لا بالزجاج والمرداسنج والذالي والمجرب والمسدك كما في الخواصة وغيره لكن في الزايدى
 ونسبه تيميم بالثوب الاخرى والرماس والانس عندنا في حقيقه ومهرج وفي الخلاصة تيميم بالراى والاجماع وفي المصنفات
 تيميم عندنا في القاسم المعتاد في الزايدى لا يتم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه يطعمهم في الخيرية التراب المخطوط بها
 من غير الارض العبرة للخلقة ولو كان ذلك الطاهر لم يقع اى بغيره في الحجر المشلول وبنا عنه وخلافه لا في يوسف الما لا يجوز
 وعن محمد بن رواثان والاول هو المصحح كما في المحيط وبوضوئه على ي على التمسك الطاهر فله تيميم بغير الثوب الجنب كما في الخواصة ولو قام
 في هدم واصاب الثوب وجهه ويده وسج جاز وكذا لو حركه سنية فالشرط وجود الفضل منه كما في الزايدى مع القدرة على الصعيد اى مسح
 الصعيد الطاهر كما قاله خلافا لا في يوسف رح ثم رجح الى ان التيميم على الثوب فالمصحح به كما في المحيط والصعيد جاز لا في الزايدى وغيره
 فلو جاز لمسلم من الاستدراك مع ظرف ضرورة قوله غيبه اوار المصلوة او جزءا من سجدة الى التيميم وان كان محمدا لم يصح تيميمه كما في التيميم
 وفيه دلالة على انه لو تيمم لقراءة القرآن او من المصحف لا يصح به عند عامة العلماء الا عندنا في كبر سن سيد البلوى ولو تيمم المصلوة بغيره كجدة
 التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيميم سجدة التلاوة وذكر القدرى في فخر انه لا يجوز كما في المحيط وفي فخر الاصل انه يجوز في السفر
 في بعض المصنفات ولذا لو تيمم لقراءة القرآن كان محدثا لا يصح به وان كان جنبا يصح لان القراءة يجوز في الاول بطن المصنفات الثاني
 فيحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الكلام في ان شرطه ان لا يجد ثوبا او ثوبا وقال ابو بكر الرازي
 الابد من التيميم هو الاول كما في المكارم في العلم ان التيميم التيميم ثم الاقباق والادبار ثم التقص ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى
 كما في الزايدى والمصحح التيميم قبل دخول الوقت ويسمى الوقت المسح قبل الطلب اى طلب الماء والا فلا من الرقيق اى فيقلبه
 مع الماء او الاذنان فمن اعطاه كما قال ابو حنيفة جاز خلافا لا في يوسف رح كما في التيميم وذكر في بحر المحيط ان طهارة وجب الطلب
 والا فلا وقال الحسن لا يطلب في المألين ومن ابي حنيفة المعتاد انما وجب اذا لم يكن المألين ثم لو لم يل طهارة عاد بعد الاعطاء فجاز
 ما لو ابي فضل فانه لا يعيد كما في الزايدى يصح لو احدث التيميم ما شاء من الواجبات والنوافل والاداء وقضاة ونقضه
 التيميم ناقض الوضوء كما هو حقيقة ايضا قدرته على ما كافت لطله اى لفرض الوضوء والنسل قبل لفرضه وسنة
 كما في الزايدى وفيه اشارة الى انه لو ادى في المصلوة اى في يد رجل فانه ثم طلب فاعطى لم يعيد كما في الزايدى وذكر في المحيط
 انه لو تمها بعد التيميم في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اداء وعن محمد بن زيد ان ثوبين الا اعطاه طلبت والى انه لو تيمم على راسه سبل

ثم سار الى الماء ووقف على الساحة يعني ان يتقن فيه لانه قد حل الماء حكما ولو يديه اقال الزايد حتى قيل باب قضاء الغنم
ان عدم الماشي شرط الابدان فكان شرط البقاء والى ان زال المرض للمسلم التبرع ناقض كما في النظم لا يتغيره روضه ثم الزايد
اى ارتداد او مسلم التبرع ان يصلي باذا هم وقية شعاره بان تميم من يزيد الاسلام لم يصلح لان فيه غير صحيحة خلافا لما في بعض
كما في التمراشي وذهب وذهب وعن اثنين وجب الرجعية اى لظان الماء معلومة بالتميم آخر الوقت اى ش
آخر الوقت لم يجب فلا يؤخر العصر الى وقت الكره اما المغرب فلا يؤخر عن ولده ولا يابس بعد التبرع الى الشفق وهذا اذا
بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يمتنع وان خافت الغنم وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤخر في الاصل لم يصح
والاصل به الصحيح كما في المحيط ونحوه وقد يستدل به على ان اصله اول الوقت فصاعدا عند سياتى فيجب وغيره في الجاهلية
بمنه او مسرة او قد رمت كما في التمراشي قد غلوة بالفتح ثمانية ذراع الى البهائم وقيل سبوا وقيل قد رمت كذا في التمراشي الثاني
بالاخبار اذ فيه قريبا واما قيد بالظن لانه وجب العلم بالظن اجمالا بخلافه في الشارح
حاشية الهداية واذا ذكره اى الماء في الوقت او بعد حل كونه في الراحل اى حمل لا يعيد الغنم في الاصل ولا في التبرع ولو
تغيب وقيل لا يؤسر مع العبيد وقيل لا ومن غيره بل على العبيد اتفاقا وكذا اذا اصاب الماء مرة من غنم الماء وقيل في التمراشي
ولو علقت من موزع الاكاف وهو ركب اوس مقدمه وهو سابق الى العبيد في العكس لاجل الماء في المحيط

فصل - بلائون وبجزة التمنون والاصافة فعلى هذا يكون المستعبد بده او الجارية المسح قد مر او المرحوم بده او المرحوم بده
على الخفين وغيره كالعبودية ولم يذكره بقاوا فاشترى اشوا بان المسح لا يجوز ما خعت باليد ولا يحد وهو غير عام ليعتبر الى ما
اكنن بالسف لهما في المحيط او شى به فرحا او غنوة كما في حاشية المداية جازية ثابت بها قرينة من احواله قالوا الى قياس قول
الى بوض من كثر خاضعه فذلك كما في المحيط في فسادى قاضيان من المداية من العبادات جميعا من في الحقيقة الثابت بالاجماع قال
ابن حجر انه ثبت بالتواتر رواية الشرس الثمانين منهم العشرة وان قيل جازية للقيمة من المسح الى ما بقي الزنى وقوله في الذنية المسح
اولى الاطمار الاعتقاد ووقف تهمة البدعة واصل التبرع الى الجوزان في المصنفات وغيرها من نسل فضل ولا يوجب القضي الزايدى فاقطعت
كيف يكون فضل الاصل ان المسح رخصة استلزامى رخصة رخصة للعبودية كونه المسح باليد
لوصف المداية في المصنفات نية ان يخل من اى عبودية فذلك وانما انفع ليعيد الغنم شره من عبودية غيره باليد ولا يوجب القضي الزايدى
رخصة التبرع في شى اذ المعنى رخصة متعبد بها اذا التاخير من وقته للمعذر وان كان فضل ان لا يؤخر نفسه من فروق كان سنا لزم
ان يكون عمل المتعبد فضل من سجد ولا يوجب ما فيه هذا في المقام من الكلام الوافى (في التحقيق) التحقيق باقى المداية والكا في فمن
قال ان المسح رخصة ترفية عند الحاجة قد دل على بعد من نعم كلام الفحول كما دل على عدم ابدان المسح في رتبة
جائزه فيه شعار بان المسح لا يجوز لمن سجد والوضوء الا ان يقال لما حصل لانه يتبرع بذلك صدقة منه قد حال كونه وول
من عليه الغسل من الجنب والفاضل انفسا قيل انه صفة المحرم فيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض المصلحة

الافقار كما ذكره المصنف ح قيا في غير ذلك من وقت الحديث فلو كان في الحماة يكون كما لنا قبل من الوقت على ان هذا ليس
 على بقا في بعض النسخ واقع وفيه انه لا ينفذ ذكره بان حدوث البسيط اصبحت المذكورة ليس شرط ولا يستلزم معنى البقاء الا في قوله
 لم يزل الاسم بالوضع الى على الغبوت والردوم والا تعجز عن مجازي على انه غير محتاج للبيان في بعض الحوادث وكيفية الغبوت لما يدعيه
 في الاشارة بغيره بالاشارة الغنية في نسخ نصف كما في البسيط والاشارة في بعض الآيات كما في الزايد والاشارة بالعلم المذكور في سطح الجيرة
 وادى الى السج واجبا او جازا فانه لو شرطها فان خسر سما جاز تركها اتفاقا وان اخرج فان لم يشرعها ينبغي ان يجب النسل وان شرطها
 ترك السج عنه وجب السج عند ما ولو لم يشرع النسل لم يشرع النسل وانما في قوله فان خسر سما جاز تركها اتفاقا وان اخرج فان لم يشرعها ينبغي ان يكون على العلامة
 وان شرطها خسر سما جاز تركها اتفاقا وان لم يشرع النسل لم يشرع النسل وانما في قوله فان خسر سما جاز تركها اتفاقا وان اخرج فان لم يشرعها ينبغي ان يكون على العلامة
 ولم يشرعها كما في البسيط وذكر في الزايد ما يقع اذا كانت زيادة الرض ويجوز نسخ ما اذا حاقق الجراحة اذا شرط النسل والافضل ما هو راجح
 ان لم يشرع السج سح عايد او سح الباقي وفي الحديث السج سح عايد او سح الباقي وفي الحديث السج سح عايد او سح الباقي وفي الحديث السج سح عايد او سح الباقي
 في معنى بين اثنين وبجيرة وما يربط بالسج العود ونحوه على العضو على السج ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستسباب شرط والفتوى كما بين
 السج الا في بعض النسخ والى الغنية لم يشرع في بيانها وفي قوله وان لم يشرعها كما في البسيط وفي قوله وان لم يشرعها كما في البسيط وفي قوله وان لم يشرعها كما في البسيط
 والاباس عليك بغيره ولا يشرع السج بسقوط الجيرة عن الشيء الا عن بره بالفتح عندا بل الجواز والغير عند غيره والى بسبب حكمه
 وان لم يشرعها بهذا السبب فانه كما هو صحيح ولم يشرعها فان كان في السج لست بالهاسب بعد السبب فقدرته على الاصل من حصول المقصود بال
 وان لم يشرعها سائر غير الرجل الا في اي الهمزة بسج عند غيره بسبب غير الرجل الاستسباب بالجيرة كما هو في نسخ الرأس والوجه واليد والرجل
 المستورات بالفتوى والبرق والقنار وبما في قوله السج عند غيره بسبب غير الرجل الاستسباب بالجيرة كما هو في نسخ الرأس والوجه واليد والرجل
 واسقطه عن بره كما في البسيط ودرسته الاضافة للمعنى ما في نسخة السج عند غيره بسبب غير الرجل الاستسباب بالجيرة كما هو في نسخ الرأس والوجه واليد والرجل
 كما في الزايد وبغيره للمعنى له ودرسته من وقت الحديث فلو كان في الحماة يكون كما لنا قبل من الوقت على ان هذا ليس
 الخلف على السج قبل الجواز فلو كان في الحماة يكون كما لنا قبل من الوقت على ان هذا ليس
 صلواته وقد يصح حسا ودرسته كما اذا اذ الخلف الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالسج فيه ثم صلى الظهر من العذر في اوله والمسا في ثلثه
 من الايام والى على قياس ما ذكرنا من وقت الحديث في مبتدأه من وقت فان صلاة الثلثة ولذا قدم الجواز ناقضا
 ناقض نسخ الخلف والجيرة ناقض الوضوء من الحدث الاصفه والكبر فاذا قوضا مسح واذا نزع غل ناقضا في ناقض الخلف
 منحي المدة المصودة الا اذا اصبحت به في الصلاة بلا ما كان في معنى على صلواته بلا تميم على الاصح او لوقوع تميم ولا خلاف في ذلك
 وقيل لفقد صلواته كما في قاضي خان وغيره وناقضه خرج اكثر العقاب الى الساق اي ساق الخلف كما روي عنه وقال ابو بصير
 ويجعل ان يركب الله الله من صلاة الجيزة فان في صلاة السنة والاولات كالمسحون والصلوات وغيرها وان خرج القدم ناقضا
 بلا خلاف وانما خرج اكثر العقاب لبعضها او قد ثلث اصابع من ظهر القدم وقد ساواها ما في نسخة خلاف

على ان

والمصحح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الآخر وهذا كما اذا كان خلع الخلع فخره فبغيره وانما اذا زال سعة او غيرا على مقتضى
بالاجماع كما في النهاية وغيره فانما هو في الحق في ذلك في الاستعداد بشعاره ولو وصل الماء الى رجل واحد من مقتضى وان لم يبلغ الركبة كما في الكتب
الوجوه العياضي وعلى الاستفاض اكثر من الخلع واليه مال والفضل وهو الاصح كما في الطهارة ويحمل ان يكون فيه روايتان فان اختلفا فهم
في الزايف على اختلاف الروايات كما في التهمة ومن انفق الخرق كما سابقا وبعد احد بنين ابي العتيبي واخرج كعب الخرق في الموضع
الى الرجل بحسب غسل جلبيه فقط ولا يجزئ غسل العبد واليد مسح الرأس خلاف الفخري وعندنا لا يجب غسلها وهذا اذا لم يمنع الخلع من الزرع
او غيره من المسح وان طلل المدة كما اذا خفت وبابل من الرجل من المبروك في الخلاصة ويصحف المسح العالي والاستقبال كما يقتضى الما فيه
آخر في اصل الساق من الخلع سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدونه زوال الخلع
سواء من اي منفر من ذلك الخرق في حاله المشي لا الواقع حتى لو نزع خرقه حيث يدل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكثرة
اصحابه لا يمنع كما في المحيط قدر ثلث اصابع الرجل كماله واليه مال طواني وهو الاصح وفي ثلث اهل واليه مال الخضر
في حقيقته ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما المطلق الاصابع لان في اعتبارها بغيره او من خرقه خلافه وقيل انها قد
بالاصابع اذا كان الخرق بخلافه وانما اذا كان بخلافه القدم والعقب فالعقب اكثر واذا في الكلام بشعاره بان ظهور البطانة بالظهور
القدم غير باطن وهو الاصح كما في الزايفي يصح ما قبل من اصابع فلا يعتبر الا بهام وجازاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التهمة و
يجمع خروج كل من اصابع سبعة او الى الاثنى عشر خفت واحدا على الاصح كما في الزايفي وجازاه في يوسف الاصح خروج ثلث
التيه وتدل عن ابي على الزايفي كما في التهمة لا يخرج خرقه في خفيين خلافا لخرقه في سبعة اثنى عشر فيقيم قبل الحدث او بعده وقيل
ليس او بعده قبل يوم وليا لا يعتبر نه خضرى سرخان كان مقبلا ثم سافر فمضى ثلثة ايام وليا الياس وقت الحدث وفي عكسه
في سبعة قبل غنى يوم وليا لا يعتبر الا خضرى الا فاستيسخ ليه ما وليا وفي سفر المقيم عكسه ولعله ما في اليوم وليا
فخرج الخلع فيخل الزان يمنع ما من البرد وغيره فانه يبرج كما في التهمة

فصل الخلع يكون للزنايب والخنثى في اللغة مسعدة والخنثى في حاله وحالته اي
في الدم من قبلها ثم شاع الى المعنى الشرعي تابعا لاكثر سلف في تسامحهم فقالا وهو اي خروج دم حقيقي او على تشبه الطهر
المتكامل بالبرق انما للشرعية سلكه وان الزنايب والتبني على هذا المعنى قال فيقضي اي سيلة الى الضرع الخارج وان كان الخلع
في الاصل كسيلة الشئ بسقطه عليس عبدا وغيره فلو نزل الدم الى الضرع داخل ليس بحقيقه فظاهر الرواية وعن محمد بن حبيب كذا التقا
والاولى لثبوت الاثبات في الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بل اخذت وهو ما ينزل ما بين الخنثى والسر والداخل ما بين الزنايب وجوف الرحم
كما في المحيط رحم امرأة بالغة اي منبت الولد وعار في البطن والبالغة ما بلغت سن الاقرب جيلوها فيه صدقت وهو تسع سنين
على الاصح كما في الزايفي وكذا الروايات هذه المأثرة ما يكون انما كان سن تسع سنين او ما لا يكون كمن جفينا
بالاجماع وفي الست او سبع واثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله جسم مخزج لدم خارج من الانف

سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون وقال الزاهد هو الطهر الذي هو الدم المحلى المتخلل بين الدمين أي الحماط
 بها حال كونها أربعين في مدته الاقل والاكثر والتي يتبينها فالطهر الذي احاد الدم به لم يفضل وكان حيفا اذا وقع في مدته سواء كان
 نصبا او لا وسواء كان الطهر يوما والاكثر الى ثمان وتفضل هذا الجمل من زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة الافضل مطلقا وان كان
 اكثر من رابعة عشر ففضل مطلقا وتختلف فيها اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من رابعة عشر على ستة اقول حرام ان الطهر لا يفضل اذا كان الدمان
 المحيطان في المدة كمن است يوم او ثمانية طهر او يوما وياخذ القدرى ورواه محمد بن ابي حنيفة راجح في ثمانية الافضل اذا بلغ نصبا
 في مدته مجتمعا وتفرق كمن است يوما وثلاثة ويوما وربعه ويوما وربعه اخذ فرجوى ابن المبارك عنه كما في السبوط وثلاثة الافضل اذا كان
 الدم نصبا سواء كان في مدته او لا كمن است يوما وتسعة يومن وياخذ ابن المبارك كمدى عنه كما في الشافعي والعباد الافضل اذا كان الطهر
 اقل من الدمين او سواهما كمن است ثلثة والبيعة وثلاثة او يوما وثلاثة ويومن وهذا في الطهر العتري ثلثة ايام فصاعدا فلو جمع طهران
 سعتان محيطا لكل منهما وان لا يعتري الطهران كمن است يومين وثلاثة ويوما وثلاثة ويومن وياخذ محمد بن ابي حنيفة في زيادة الجمل كمن است
 والى على الدقاق ولا يعتري عندي سهل كمن است يوما وثلاثة ويوما وثلاثة ويومن وياخذ محمد بن ابي حنيفة في زيادة الجمل كمن است
 والاول اصح عندنا شافعا وياخذ محمد بن ابي حنيفة في زيادة الجمل كمن است يوما وثلاثة ويوما وثلاثة ويومن وياخذ محمد بن ابي حنيفة في زيادة الجمل كمن است
 بالطهر طهرين او اقل في العادة ونفخ في المبتدأ كمن است قبل العادة يوم يوما وعشرة ويوما ولا يعتري ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر
 سبع الدمين عشرة او اقل وياخذ ابو حنيفة كمدى عنه وياخذ اخره وياخذ موافق صدره للاسلام وصد الشيعه كما في المحيط وسواء
 او يفضل مطلقا وياخذ الحسن كمدى عنه كمن است يوما وثلاثة او اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا قاله ان لم يبلغ مئتي سنة نصبا
 كان الكل اجتماعا وان بلغ احداهما فهو صغير والاخر شافعة وان بلغ كل سنها فالاول وعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جدتها نقاب
 امام الامام فانه يحكم بما قال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم تذكر في السنة في القياس
 فانها شافعة وان في الحكم فالطهر المتخلل في الدمين الافضل مطلقا وهذا عنده واما عند سباعي فعصا اذا كان خمسة عشر فصاعدا فافادت لغير
 الولادة يوما وثمانية وثلاثين ويوما كان الكل نفاسا عنده ولهم الاول الا غير عندنا كما في المحيط واما رأت من لولن من اللولن
 للدم فليس اي في مدته ومن بيان اللولن وعامة فضول محذوف سوى البياض الخالص او الغالب فانه ليس
 ببعض اتفاقا وهذا اذا كان طرا فلو صا صغرا لم يمس في حكمه لا يمس ما صح الاستثناء من لولن وهو مذكور في الاثبات فليس
 الاذ يمس البصقة على ما في الاصل حميض خبز الموصول واما خبر الطهر محذوف وفي عموم الموصول إشارة الى انها صارت حالفا
 بكل لولن من البسة المحرمة واسودا والبصرة اي صغرة القرا واليمن أو حسن على الاختلاف ملاذات والمدة اي ما هو كالما المدة
 وهو حميض مطلقا عندنا وكذا عندنا في يوسف ان تارخت عن حميض والصغرة قبل فيه الاختلاف المذكور وقبل ان كانت من ذوات
 الاقرا فحميض والترتية نتج التماسا وكسر اللام وتشديد الباء او تشديدا في بين الصغرة والمدة وقيل على قول الرية مفتحة منها
 وقيل لفظ الترتية منسوبة الى التراب فانما على لونه حميض على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم حميض انه يمنع الصلوة

أي لو أنه كل صلوة وقضاءها فثلاثة الواجب السنة وفيه إشارة إلى أن صاحب عليها إلا أنها سقطت عنها لو كان بعض الشائع من قولهم
 الزيادة لأن الجواب يقولون في ثبوت نفس الواجب بلا وجوب الصلاة وأما من النقص إلى أن المبدأة تترك الصلاة كما أنه وقولهم
 أو بما أخذوا عن أبي حنيفة من أن ترك الصلاة بالمسح باليد ثم ثلثة أيام وعن أبي يوسف من أن ترك الصلاة بعد ثلثة أيام ثم الصوم ونقص سبعة أيام
 أو بغيرها الزوج ثم نقص بعد تمام عشرة وقتي صيام الأيام السبعة احتياطاً وكذا المعتاد ترك الصلاة فإذا كان غادتها في بعض
 خمسة وأتت الدم يوم السوس فومر بالاعتسار والصلاة عند شائع بل وقال محمد الشيبان في التومر بالاعتسار وقال محمد الشيبان في
 التومر بها كذا في المحيط وإلى أنه لا يمنع التسبيح والتسليم من الغيب إن يتو شاف في وقت الصلاة وتكبر في مسجد بيتها أو شغل بها فانه
 أن يكتب لها ثواب حسن الصلاة تعالى على أنه لا تزول عنها عادة العبادة وكذا في النية والصوم أي إذا كان كل صوم فوجب عليها
 ولذا وجب نية القضاء على خلافه وأبداً في المعتادة فيه في الصلاة على اشتراطه ويقضي الصوم وإن حاضت بعد الزوال به
 تكليفه للصغير فلا يعجز العطف لا تقضي أي الصلاة ولو طهرت بعد الزوال الوقت فلو شرعت في صلاة المنوع أو صوم ثم حاضت
 وجب قضاءها أو وجوبها بالشرع بخلاف الفرضية فانما لا تجب بالشرع ولو أجهت به علمها في غير أيام الجنب فحاضت فيها وجب القضاء
 بخلاف ما إذا أجهت في أيام الحيض فانه لا يلزمها شيء ولو أنقطع الدم على ما دون الحشرة أو الاربعة في وقت عشرين في بعض
 أو التحريم وجب قضاءها أو صومها ولو لم يسع لم يجز إلا إذا انقطع على العشرة أو الاربعة فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي
 الزايد أي أن طهرت قبل العشرة فيعتبر الفصل والتحريم أو يصح أن يجزئها بالرب الغياب والاصح أن التحريم لم يقرب في حق الصوم ووجوب
 المسجد أي وضع العبادة للصلاة في البيت فلا يراد أنه لا يمنع مسجده وفيه إشارة إلى أنها لا تغلظ فلهذا بابها
 كما في الزايد ولذا لا يجوز التحلل والاعتسار عليه كما في بيان النية وإلى أن لا بدخول على بدن نجاسة وإلى أن الجنابة لا يمنع من غسلها
 كما ذكره أبو اليسر لأن الجمهور قالوا أنها نافعة وإلى أن الحديث يدل على كفاية في التحقة ولهذا صفة وغيره ولكن في النصاب لا يقتضي
 في التذويب كره وفي الحديث إذا غسأ في المسجد لم يجزئ به بأساً وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج منه وبالصحيح والطواف من خارج
 المسجد أو دخل المسجد أو لم يدخله لأنه صلوة فلا يجوز معه كما في الزايد ويستمتع ما تحت الزايد أي يتخلل الزوج منها بالنيابة الزايد
 للسوق إلى الركبة من جميع الجهات سواء كان بالجماع أو التقيد أو للسنن إذا عدها وقال محمد بن الحسن لا يمنع إلا الاستمتاع من الفرج وقول
 كما في شرح التاويلات وبالأول لغنى كما في المضطرب فلو قالت حنت وكذب الزوج حرم عليها وتخلت في كفر لم تحل وإن طويها
 خلاشي عليه إلا التوبة وقيل إن كان في أوّل الحيض لم يجز أن يصدق بدينه في آخره بنفسه كما في الزايد والمحاض لا تقبل
 شيا من القرآن عند الكرخي وآية تامة عند الطحاوي والأول هو الصحيح كما في المضطرب ولذا حذف القول لكن في الصلاة يصح
 أن ما دونها لا يمنع وهذا إذا قصدت الطهارة والالامح في رفع الرعايات يعني للمطهرة يقول كلمة واحدة أو نصف آية على التخييل
 كما في المحيط كجانب فانه لا يقرب من أبي حنيفة من أن يرضخ فلا بأس به وبه اقضي بخلافه النجاسة كما في الزايد لأن الجنابة
 قبل الحيض فانه لا يقرب من أبي حنيفة من أن يرضخ فلا بأس به وبه اقضي بخلافه النجاسة كما في الزايد وبه اشتراطه بقراءة

كما في المحيط والنفاس مستندة للمرأة بغير النون ونحوها في نفسها من نفاس من النفس الدم كما في السرطانية لوليد في البطن
في الصبح وشربة ودم في قبال العين في خروج دم متبق في فخذ في غير الطهر النفل في مدة نفاس من ولدت ولم تره وما هذا قول
ابن حنيفة رحمه الله تعالى في السرطانية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النفاس من ولدت ولم تره وما هذا قول
النفاس عند سبها وفي السرطانية بناء عندها وما عند سبها ظاهرة وفي النفاس قال المدقاق ان عليها الغسل وبها عند يعقوب بن يوسف
الوليد في ولادها جاس النفاس سواء كان حيا او ميتا فلو خرج اقل لم تعرف نفاسا فلو كانت ما خرج الكثرة وبها عند ابن حنيفة رحمه الله
الشريعة في النفاس من ولدت في الراس نصف البدن والرجلان والكسر نصف وعنده جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرطانية لم تعرف
وان سأل منها الدم ولا حول ولا قوة الا بالله الذي قال النفاس كمن في السبط وغيره ولكن في السرطانية ان اقل ما وجد ولو ساعد عليه الفتوى وفي النفاس
قبل ان ساعد عند حنيفة وفي الكوفي ان الذي ذكره ابن حنيفة ان النفاس من خمسة وعشرون يوما وبها في يوسف رحمه الله
فانما هو في النفاس اقل ما صدق فيه النساء اذا كانت حية فانه اذا ماتت بالنفاس بعد ما صدقت في نفاسه فثابتين يوما بعده فكل نفاسا
خمسة وعشرين يوما فنفاسا من خمسة عشر شهرا اكثر من النفاس اربعون يوما سوى ابدا النفاس بعينه لا نفاسا من
بفتح الهمزة وسكون الواو ففتح الهمزة ثمانية الواو تمام ثم ولد اذا كان مدة اخرى في البطن واحدا يكون بينهما اقل من ستة أشهر كما في
الزبدى وغيره لكن في المحيط لو ولدت اولاد من كل بدن اقل من ستة أشهر ومن الاول والثالث فربما ينقسم من البطن واحدة
الولد على المدقاق من التوام الاول فتمت الحمل وبعدها فلو كان بينهما اقل من العامين فنفاس النفاس في الولد الاخير حتى ان اثار
من الدم بعد الاخير قبل تصابح اخره كان نفاسا ولو كان اكثر من اربعين ثم النفاس به فربما ينقسم من البطن واحدة
مبتدأة وعشرين يوما ثم نفاسا من قبل ولادة الاخير حتى تصابح فلو كان لا يجده النفاس لا تحيض الحمل وبعضهم يقول ان الحمل
او نفاسا لا تحيض النفاس والرحم وقد جبهتها ما يدل على الانقاص على هذا جميع الحيض والنفاس من الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير
ثم اثار الدم جعله بعض نفاسا اخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بذكره عند تحيض الطهر وبعضهم جفيا تقدم طهره ولا يكون لطعن
واحد اكثر من نفاس واحد كما في شرح المبسوط وعن ابن يوسف رحمه الله في صنف من النفاس ان لا يكون بينهما اربعون ولان نفاسا كما
في الحقائق وبها عند سبها وعليه الفتوى كما في النفاس خلافا للحمد ورفعه فانه عند سبها لا ينفذ في نفاسه وتقوم حتى تلد الاخير فنفاسا
العدة من الولد الاخير اجماعا على طهارة وجهاوات عنها فلو كانت الاول لا تقضي عنها ما لم تلد الاخير وسقطت حركات السنين
والكسر اكثر وهو اسقط من ولدت قبل تمامها في النهاية وغيرها من نسب النفاس فلا حاجة الى قوله يري بعض خاتمة اي عضاء كذا
ونفاسه والاصح ولو واحدة ولدت في الحكم في نفاس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر فغيره في الروح ولجده ثم تحيض في نية
فتحصي المرأة نفاسا وكلها ما حال من ستة أشهر وقال المدقاق منذ اربعة أشهر وهو الاصح لانه لا يتبين كاسته في الولد
التام كما في الفتوى وتصير المرأة خلافا لوجهها اسقطت الواو القام حذفت الالف الساكنين ثم حذفت التاء
ولدت ان ادعاء المولى كما في شرح الطحاوي ويقع المعلق اي كل ما علق من الطلاق والعتاق وغيره بالوليد في ولادته

بان قال بان دلالت فاخت طالق اوجرة تنقصي العدة هي عدة الحال حرة كانت اذ هي مطلقة او متوفى عنها زوجها
اي وجدة هذه الافعال بسبب هذه المسئلة من قبل المتنازع فيه وما نقص من الدم من قبل الحيض او دم نقص من الحيض
عن قبل دة او ما زاد على أكثر من حيض البتة فتخرج الدال في الربط التي لم تبلغ قبل وهو اي حيض البتة عشرة ايام ودم
عشرة ايام واليا لباس من كل شهر اذا استمر ما كما قال الطرخان وما عنده فهو لاوا اهلولة والصدمة ثلثة ايام ونقصان والقران
عشرة كما في النظم وازاد على نفسها ساء اي نفس البتة وهي البتة التي لم تبلغ قبل وهو اي نفس البتة اربعون يوما وليت
او زاد على العادة ساء كانت اقل او اكثر او ما بينها فعيما اي في الحيض النفس وجاوز عطفت على زوايا جاوز ما زاد عليها اكثر مما
اي اكثر من الحيض النفس وفي الاكثاف الاشارة الى ان لو بلغ الاقل و زاد عليه ولم يبلغ الاكثر و زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر و بلغه و
لم يتجاوز ذلك السلك حيا او نفسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض من لا يخاف عن تكرار الكا لا نفسي و علم ان المدة لتعير عادة في الطرفين
بترتين لا تباينة من الحيض و عنده مبررة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذ المبررة اذ ارات مدة واحدة منها صارت عادة لما لا يطاع
فقد ارات مبرتين او اكثر ثم حرمها بالامهروت الى العادة المتكررة عندها والى آخر ارات عنده ولا تباينة لما عاين عن اكثر من شائع
وقيل ثبت كمال اعتاد في خمسة ايام في شهر وستة في شهر كما في التنية وماراث من دم قليل او كثير عطفت على الموصل حال
اي ذات حمل لم يذكر يومه بعبء البائت وقد يقال انه استحسانه خبره الموصل والاول مخدوم وهي لغة مصد سنجحت المرأة
على الجبول اي استمر بها الدم وشيخ دم ودم من موضع مخصوص غير حيض ونفسه والواعا على ما ذكره هنا صيرها ثمانية وثمانون يوما
او المبررة والبصيرة كما مر اشارة من حكمها انما لا تمتنع صلوة وصومها فرضا ونفلا واشبا لا اكثافا الى انما لا تمتنع القراءة وس المصنف
و دخول السجدة لمطويات اذا امت من اللوث كما في الخزانة والاحسن الشك لان البتة كستن عن ذكر ما يوجب الصوم لان الاقل
بالفصل وهو طسا غلا منقح الخنجر وغيره من الدوامي ومن لم يمض عليه مبتدأ خبره يتو شذو الا في وقت صلوة فرض احتراز
عن نحو العبد والبغى فانه يجوز له ان يصلي التكميل وضوءه على الصحيح كما في المحيط الاية حادثة حال من يقدر ان لم يمض في حال
من الاحوال المافي حال ودم حادثة حقيقيا وحكمية كما اذا اتى به عند الصلوة وذلك بالاتفاق وعند الوضوء واذ بالاعتناء
خلا اعتبار الابتداء في غير ذلك حتى انما اذا اتى حقيقتا في وقت العصر وحاسا نخل فالتقط ثم قومات على الاقل على ما علمت
كعتين من العصر غربت الشمس فلما اتقى على صلواتها وفيه اشارة الى ان لو نبت الدم من السيلان خرجت من ان يكون صاحب
العذر ذكره في العسري وفي موضع من انما لا يخرج وفي ان يصيب الجرح ويربط لتقبل النجاسة ولو ترك التعقيب فلا بأس به كما
في المحيط لكن في الزايدى انه يجب منع السيلان برطاطا وحشا وحلوس في الصلوة او بما قد علم ليعالج مع القدرة عليه وحل
من السيلان لم يجر وضوء الحمد للصدى الحمد الذي يتلى به فلو عترض حدث آخر فوضوء الحمد لا يلو قوت حتى اذا سأل
من احد تخيريه دم فتوضوء ثم جسد منه وسأل من النثر الاخر تنقص وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به واما سيل او
جدره من سائل وسائل غير سائل فتوضوء ثم سأل غير السائل تنقص وضوءه والتجدي قد روج كما في المحيط وعل

وعن أبي حنيفة ربح ان الحصى لا يلزم الا بالغسل كما في الحصى والطاق الاعلى والاسفل بل هو كمنى الزهراء وليطهر الحصى ونحوه كالغسل
عن نجس في جرم كعدرة جفت اي من لو بنى لشمس بالغسل او بالركاب بالارض عند شمسين وهو صحيح وقال محمد بن الفضل لا يغزى
بجوده عنه كما في الحصى فيمن ان يذكر ذهاب الشك في الحصى القدرى ولس الترك للاعتدال السابق وعن غيره اي غزى جرم جفت بل يكون
لجرم طبيا كان او باليسا لا نحو البول ويكون لكن كان طبيا بالغسل اي بعصا الماء والترك لى عدم القطر ان لم تكن الدماء المتدنية
بغسل ثلثا بفضة والاول بالتخارفاً غسل الثفت الخراساني الذي جزمه وحشي بالغسل حتى صال الصرم كله غزى لا يجوز الصلوة فيه كما في الحصى
فقط اي انته ولا تعاد من الغسل الى الماء في الزهراء ان صاحب الغزول وغزى على التراب ولذا جفت فحسب بالارض
عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف اذا مسح بالتراب والارض بانه طهر وعليه الفتوى للبخاري وليطهر السيف من نجس كالعدرة والبول الدم
رطب او يابس ونحوه مما لم يخرج خشا كالسكين والمرأة والزجاج والجرقة الخضر او الخشب الخشب بالتراب او بالارض الطاهرة كما
ليطهر الغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمراشي ان في طهارته بالسرور يمين وفي الاصل انه لا يطهر من نحو البول الا بالغسل وكذا عن
نحو العدرة الرطبة عند محمد بن ربح وان تشرب ما نجس فيه بوضوء طاهر ثلثا عند أبي يوسف بن و فيما ذكره الشافعي ان يطهر بالارض خارج
النجس قدر ما يطهر له كما في الخلاصة ويطهر السباط بالاسرى في الطيبس وفي طحايا كالبعد الثوب الكبير ونحوه كبري اي يجرى
ذباب الماء عليه اي على ذلك السباط ليلته كما في الخلاصة وفيه ما يحتمل ان يرد عليه مع ليه كما في المحيط بكافي
وكذا في بعض النسخ ومن عين الاثنية وما يشترط الى ان يغتسل ليس بشه ط فلو جرى الماء على حصير من بردي طباطبا لم ينجس
كما في التنية والى ان الماء لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فينبغي ان يتحصن من الاثر بل للاعتدال على السابق
فبغسل الحصى الذي من البردي ثلثا ولو وضع عليه شي فغسل حتى يخرج الماء منه وقيل يغتسل في كل مرة وقيل عند أبي يوسف بن ولو تشبه
من الغصن بغسل الا خلاص كما في المحيط وذكر في العدة لو صابت بها ثوب اللبد ولا يكون حصوه غسيل ثلثا ويغسل كل مرة ويطهر الارض
اي التراب وفي طحايا كالحجر والحصى والاجر اللبن ونحوها ما هي ونحوه فيها اختلاف عليها فانما لا يلزم الا بالغسل وما الغسل من
غيرها ما هي الارض من النبات سواء كان في بناها ولا كالخضن الضميمة السطح من الغصن والخشب وان كان في الاصل بيت
يعمل منها كما في الثمانية والكلار ما ربحه الدواب طبيا كان او باليسا ذكره في الغزب وطاهره انه لا ينجس على شجره وكل ما به
اليدائل كخروجها من الان الشجرة وغيره باليسيس بالشمس او غيرا والا من النجاسات اي ذباب الشدة فانه المشروط دون
اليسيس كما دل عليه عبارات الفقهاء وذو ذباب الاشرى السج كما هو التحصين كالمساق فلو صوب على الارض من الماء سقط
بغسل بن ثوب نجس ثلث حرات فقد طهرت كما روى عن محمد بن ربح وكذا لو صوب عليها الماء ثم لم يترك في ثوب ذلك لم ينجس
او غزى وفي الصناعات ولا لا على ان نجاسة الارض لا يسجد بالامثال وهو الاصح كما في الكبرى والزهراء لكن في الخلاصة
التخارفاً انما هو للصلاة فلو لم يطهر لا يطهر للغير من الاصح كما في الزهراء وهو ظاهر الرواية كما في نسخة وقد ذكرنا رواية
ابن كاس وعلم ان ما يطهره الغصن عشرة ذكره كذا صرحه الا لا حلق فانه قد اشتهر بصره في طهارة الراد والانه

الخمسة عشر خلافاً من ذكره في الاشارة لبعض على الجهر وبدا شروع في التفسير الجس على الخفيف الثابت لنظري واطلقت على
 وان كان الاول في تقديمه على بيان الملهمة ما دون ربيع الثوب كما قال الطرمان وتحت المسلك غيرة اربع طرات الثوب كذا
 والكلم اربع وفي الثياب كالسروا اربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط اربع جميع الثوب البدن والاصح هو الاول كما في الروايات
 وعليه فتوى اكثر المشايخ كما في الكوازي وعن الشيخين ان المعنى شير في شبر وعن ابي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد بن القاسم كما في
 المتراشي ولا يجد ان يقل ان الثوب ليجر ليمثل فانه قد عفي ما بين اربع مصفوفة الخف وغيره على اشارة اليه في الملاحظة وغير ما بين خمس
 بالفتح بيان ما خفت من مخبر اليلطر اشره في الماء فانه من اليمني فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالفت لما في ما اليه كقول من شتم
 عنه بما قبله ولما قبله عليه كما في النية وبلول ما يوصل الحجة عند الشيخين اما عند مجموع فطال بان والفتوى على الاول كما في المصنفات لكن
 في النية ان بلول ما كل عليه عند خفيف عند ابي يوسف طاهر عند محمد الفتوى في الماء على الاول في الفتوى على الثاني وفي المذهب على الثالث
 وخرو طير على الطما لعم كما في الصالح والكسر كما في المعاني والفتح بغيره دون الواو كما في المنزلة بطير حجاز لا يوصل كالعصر والبز
 واما حدة وغيره عند الشيخين لما عده فقلت كما في الكافي لكن في المحيط طاهر عند محمد بن خمس عنه هو الاصح كما في التباية واما حدة كل طير يوصل
 الحما فطماهم عندهم الدال بواجب اي خروا الدال را حة كرية كاليط والادوز فاد بنس عند ابي يوسف كما في الجلباب لكن في شرح الطحاوي
 ان حرة الدجاج ليط ويخود لكسر الطير الدال را التي لخيرة راحة جنة بنس بالانفاق فانه اي خرو الدجاج عليه طما طراف كسائر
 ما خرج من النحر حين اي بالباقي من النجاسات الاربعة الحاج من الفضل الدية فانه عليه كالسني والذبي والودي وخروا كل ما لم يزل
 وبلول من غير الطما كالفقارة والقرود والبري وودو والقرو وغيره في المحيط لول الفارة خفيف وقيل طاهر ولول المرأة على القولين كما
 في التباية فانه وقيل بل ان لا يثبت اي خفيف ولول البرقوت لم ينسج العلوة كما في الفتية وخروا الفارة لا يمسك الدهن والخططة المسطحة
 بالمشية غير متناول البول للبيش بانه ثلث في المحيط والروث ونجس ولول الاربعة الختم عليه عند خفيفه عند ابي جعفر في الروايات ان محمد بن رجب
 اعاد قال في الاول ان لا ينسج نجاسة المستحقين صالدين لا ينجس ودلهم مرة كل شيء كبوله في الاختيار وجرة السبع كسنة كس
 في النجس والدماء ودم سائل في خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم المسك ليس نجس كدم البق والقمل والبرغش
 والذباب كما في القاضي حبان والحق فانه غليظ اجماعا ولما سواه من الاشارة لمحرمة غليظ في ظاهر الرواية خفيفة على نجاس قوله
 كما ياتي في الاشارة انشاء الله تعالى فالاول ترك النجس واذا عرفت ان النجس غليظ اشار الى حكمه فقال في معنى منه اي غليظ قد لا يمس
 المستعبر في هذا المقام اضافة كفاية فقه وفيه شعار باي جمع النجاسة المستقرة فيجب الخفيفة غليظ اذا كانت نصفاً او اقل من الغليظ
 كما في النية والمستعبر وقت الاصابة على النجس علواً على درهم نجس بعد الاصابة لم ينسج كما في النظم وبلفظي يصح تحت القديم وكذا
 على البدل مع الثوب على الاحوط ولا يصح على البدل مع ما على المكان كما في الفتية ولا تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما
 جانب لوبس من اقل من الدرهم مع ما قلنا في جانب آخر فصار اكثر من غلات ما اذا كان ذوا طين كما في شرح الطحاوي
 فلو صاب قد راي من النجاسة انما علامته وقبضها واول مشاغل العلوة اذا جمع صارا اكثر من قدر الدرهم واولها

محمد ربح قدر الدرهم في النواذر ما يكون قدر عرض الكف في كتاب الصلوة بالتشال فوافق الفقيه ابو جعفر ان المراد بالعرض تقدير
 لما لا يجرى به التشال بالجرم واختاره عامة المشايخ والجمهور كما في المحيط وخبره نعم المصنف وقال وهو ما في الدرهم منها غير الدرهم في الركعة
 فان الملامنة تشال في الخبز الكثيف اي بالجرم وقد عرض بقدر الكف كما قبله لمالك الطالق في المحيط والفتحة وغيرهما من
 عامة الكتب في الخبز الرقيق اي بالجرم لكن في ربح الفاسد من النماذج لوصلي ومعه شعر الخمر وهو زاد على قدر الدرهم وزاعمة بعضهم
 وبسطا عند آخرين لم يجر عند أبي يوسف ربح خلافا لمحمد ربح في فتاوى الدنيا في قال المام خواهر زادوه المحرر من الصلوة وان قلت كانت
 سائر النجاسات في اواني الكفا في الدرهم المقدر بالجرم كما يكون من التقدير لوجود اليد في النجاسة لان هذا واسع والشيخ مختلف في ذلك
 باختلاف اعتبار الال زمان وبلول التفتيح بالماء المذابة بمجدة كما في المصنف حاشي ترشش مثل دس اللب بالكرس ففتح الباء جارية للمير بالشي
 يجب غسله لانه ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا هو المراد على الثوب والواجب غسله اذا صار بالماء اكثر من قدر الدرهم كما في الكرواني وفيه زيادة
 الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى كبحج وان قلت كما هو في التمر في ان يستبان اذ هو على الثوب بان يدر الكبر على ان يارب ان يفرغ
 او يخرج فداخلة ولم يفتن بانه معتبر في الاثر في التشال كما في الطلبة وهذا قال المشايخ غير الفقيه في جعفر ان غير لاس كالاشباح
 ليس بشي كما في النماذج وذكر في الملامنة ليس بشي في الخف ان كان بالبا واما قبل ورو على حسن النفع وبجاء الكسر مثل غسل غلظ حكا
 لهذا الواسع ثوبا لا يجد الا بالنسل مثلما قال المام الشري وقدر ولما قال الشافعي ح ان الماء طاهر طهيرة وشاره الى ان السابحة تعد
 كما قال ابو يوسف ربح لكننا نختلفه كما قال محمد بن قتيبة في المرة الاولى طهيرة وفي الثانية بئين وفي الثالثة برة وفيه على الاولى بئين
 في الثانية برة والثالثة بغيره والاولى من محيط والظاهرى كعكسه اي خسر ربح على ما قبل فانه نجس اتفاق فيكون كالدليل على السابحة
 ورواه القدر كالبخاف ومنها اي النجس لو عذرة طاهر عند الطرفين خلافا لابي يوسف ربح وعلى هذا الخلاف ربح ان يرب من الشاة
 اذا حرق والتورا اذا رشح سباب نجس وسبح بوجه نجسته طهيرة كما في الجلابي وعليه ليد بن النجس اذ اتخذته الصابون كحما اذا مات في النجس
 وحصار الجمل كما في المحيط وفي حكم النجس والقوى على الطهارة كما في الخلاصة وفي ان يكون المسك على هذا الخلاف في قاضي خان
 انه حال فانه تغير وصار كراما والقدرة ويصل على طهارة ثوب طاهر لا يتغير من كراما كيفية الصلوة على القبا وتحوه وي ان يصل على
 طهارة قائما على فناء ساجدا على ذلك كما في الخلاصة وغيره بالطهارة نجسته ولو طهيرة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد ربح وقال
 ابو يوسف ربح يصل على طهارة قبل جارية في محيط غير نجس وجواب ابي يوسف ربح في خرب قال الجلابي ان النجس بالنجس لا غير متغير
 فهو كسويين وسوي عند ابي يوسف ح فهو كسوي في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يكون شقها كالخشب الاجرة فان كان فوقه طهارة استغفله
 نجسا بل الصاق بالارض فان الصلوة طاهرة في قوله كما في الجلابي وغيره بل ذكر الكرامة وبتيقان كبره الصلوة كرامتها على سطح الارض
 وغيره كما في الزوائد ويصل على طرف سباط طاهر طرف آخر من كرامته لا كرامته المعادة غير الاولى نجس فانما هو الطهر على الموضع
 اشارة الى ان هذا حكم السباط المسيرة فيصلى على ربة الكبر بالبطي الا على كما قال البعض المشايخ بوجوبه فقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان
 السباط كبره بغيره والافلاك كما في المحيط والغرض من بيان ذلك فانه ان تحرك ربة القام باهتداه فانه فعينه الاثنية كما في ان رجب

في ذكر العيب طاشعاره ان لا يصلح على طرف ثوب تحرك بركته وفي رواية يصلح كما في الزاوي وذكر الجلابي انه ان كان جسيما حازه ذلك العيب
 في موضع قيسه او سجوده وصلح الاصح في ثوب يابس ظهر فيه كخس ضا كان او ثوبا يابا كان او غيره مذوقه بغيره في تشديد الواوي
 الرطبة بان لعت التحم فيه او وضع بحيث لا يقطر منه او ثوب شقي ليس الماء ان عصر الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان طرا بول في الماء
 فغصب من الرش ثوبا لا يفره وهو ما دعي يتحقق انه بول قال الفقيه به ما قد لکن عن محمد بن الفضل لو ان فرسا في جلد سرقين وشي
 على الماء فغاص ثوبا بخره او كان الماء جاريا او راكدا ونا فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض انخبت الرطبة و
 ظهر فيه الندوة نجس الرجل خلاف ما اذا كان الرجل طيبه واللبد او الارض البسة وهو لم يفت عليه فانما نجس الكل في البسة وفي الكا شام
 بان البرج لو رث على ثوب نجس فغاص ثوبا يابس لم نجس على ما قال المعتز كما لو فاسد المستنجي بالماء يابس السندل كما في الخلاصة او ثوب
 وضع حال كونه رطبا على اطين من جودا وغيره اطين فيه سرقين شامل لكل التي كني بهتة وهو كلب السمين بالافتح لا طين في الكا شام
 كما قال الجوهري وقيل الفتح وقال السمرقني كمن بين القات وجميع كما قال ابن الجوزي وليس ذلك اطين فانه طهارة فلو استعمل الثوب
 النجس في اطين فان يرى مكانه فو نجس لو ليس حكم طهارة فلو صاب الماء على الردتين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان اطين
 النجس نجاسة الماء والشراب وغيره وقيل العبرة بالماء وقيل الشراب قبل الخلقة وعن محمد بن طاهر ولو نجس في كفا في الخزانة فعمل يرد
 يكون اطين النجس الشارع واصل الكلاب طاهر الا اذا رث في عين النجاسة هو اصح كما في النية او ثوب ليس محل النجاسة اي نجاسة
 فضل طرف منه فانه طهر على النجاسة كما في الخلاصة وفي الاكتفا اشارة الى ان النجاسة ليس بشرط كما في خزانة المغتسلين وغيب
 لكن قال الاسمي ان شرطه طهر بعد الصلوة امناء في طرف آخر بعد كسطة طرف بطر بال وراث عليها فغير المغتسلين واسكون
 جميع حارندوس اي تولى ذلك المحرقة السائل تلك المسئلة فغسل بغيره فغسل بعضا بلا نجاسة فانه صار النجاسة مشكوكا فيها
 او دسب بعضها الماحر وفيها ما الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو جعفر لا يلزم الا يغسل الكل وقال ابو جعفر
 انها طاهرة للبلوى او شدة عن ابي الليث المحاذي وعن الحكم الترمذي عن اصحابنا انه لا يعاب الا اذا كان في شق في اخذه لعين
 ويحيط به العلم كما في المفترات الاستحجار ميتة اخبر عنه وهو مسح موضع النجوى خارج من البطن وهو في الاصل اسم
 ومن غسله كما في المغرب من كل حدث اي اقتصر الوضوء خارج من السيليين لموث بها بغيره المقام وفيه شعار يابس
 على النجاسة استنجاء لكل صلوة بلا بول وغسل كما في التوازل غير النجوم والرجل ونحوها ما هو غير الخارج المذكور لا لغا ولا سكر
 والعقد والنجس من قرح السيليين وغيره ما انما استنجى ذلك وهو غير محتاج اليه للباغية في المنع عن ذلك فان الاستنجاء عنه
 بنحو حجر من المدر والشراب الخشب والمراد والقطن المحرقة واللبد وغيره طاهرة كما في الكرا في لكن في السقم ينفي الاستنجاء شلوة
 امدار فان لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فيكف اقرب لا يستنجى بما سوى الثلثة لانه لو رث انفق كما قال علي بن ابي طالب عليه السلام حتى
 ينقيه اي يطره نحو موضع لبن فموس فصيل (لا عدوا هو اقرب) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس بالارزوم والمقصود هو ان يستره
 حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة والى ان النجاسة بعد الاستبراء لا تعدو الا ان الاصح العود والى ان يغسل

[illegible]

التحية بمجرد الظل وبازدياده في بعض البلاد وليس الظل في نصف النهار في كل مكان استخراج الحكم السليم طريق فيه شهر ما كان
 المصنوع من الدائرة الهندية الامانة المتكلمة عن عمر من حيث الكثرة والعلو ويريد المفسر من شيخ التفسير كسابق فاعرضنا الى افعال الفقهاء
 من ان يعيب على طبع مستو يقاس بغير القاعدة على قوائم الخيل الظل فافادوا بقصفا شمس لم تبلغ النصف اذا وقتت فقد بلغت
 فيجب علاته على اس الظل من بعد الزوال وفيه وظل الاصل في هذا الوقت بالزوال وقتة واذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظل واذا اذلول
 ان يبلغ من علاته مثلي القياس مثله فقد دخل العصر اليه اشارة قبوله على بلوغ ظل كل شئ الى وصوله والظل يحصل من المواد
 بالذات كالشمس او الغير كالغمر وعلى قياس الصحيح ان يكون بياضا خاصا مخلطة لتمام ابتداء وانما عدل الى القياس مثل القياس
 وهي بجهة اقدام او ستة ونصف بقدره وبالاول قال العامة وشار البقال الى الجميع بان بجهة الاول من طرف سمت الساق وشار في
 من طرف الابهام كما في الزاوية مستقيمة كذلك الشئ سوى في الزوال ان لم يكن الشمس سائلة للدارس في البرية بان
 الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب وانما اذا كانت سائلة للدارس في مكة والمدينة في
 الظل ايام السنة وانما الظل لانه لصدور بيان الظرف في بلاد ماوراء النهر وخراسان وكرمان واهلي كاشي وهو ان شمس من الظل وذلك
 بالشمس وشار الى الزوال في طاسبة فان المراء ظل الاشياء في هذا الوقت فمجانان وفي رواية عنه وعندها مثله سوء
 الفنى وقيل شار الى ان الاول ظاهر الرواية وعندها اذ المخرج مثله خرج الظل بلا حول العصر الى ان المير شليلة وعندها اذ اصر اقل من
 فاستبين خرج الظل ودوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا دليل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه
 اشعار الى انها الحق بها لكن في الخرافة ان الوقت المذكور في الظل ان يدخل في حد الاختلاف ووقت العصر سلة من بلوغ الظل
 مثليه وشاره سوى الفنى في اختلاف الواقع في آخر الظل جالعين في اول العصر كما في الزاوية وفي كرفي المحيط ان اول العصر عند اذ صا
 الظل قائم من زيادة وعن ابى يوسف حم انه لم يجز الزيادة وفي النهاية الاعتقاد ان الاعمال العصر بصير ظل كل شئ مثليه سوى
 الى وقت الغروب اى وقت غيبت جرم شمس كراهة الظل الغروب والا فالى وقت اقبال الظل من المشرق كما في الحق وقيل
 الحديث الصحيح اذ اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم ووافي الخلاصة انه لا يطر من على اس مندار الاسكندرية وقد اى الشمس
 يطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت مفر الشمس من وقت العصر خلافا
 للحسن والشركا في الظلم ووقت المغرب منه اى من الغروب الى غيبة الشفق بالفتح اى غيبة وهو اى الشفق عندها
 المحررة وعنده البياض السويان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المير وغيره فيكون من المشترك والاصداد
 وفي الزاوية عن ابى حنيفة سرح اذ المحررة يقع عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في بعض من اصحابنا وفيما شاربنا
 رجح الى قوله كما في اللغز الى ان الاول حوط كما في النهاية والثاني السير وانه اشارة لقبول وجه الحق اى بان الشفق هو المحررة
 به جاب المستقى بالغير يقال ستقية فاقنا في كراهة الفتوى هو الجواب عما شغل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون
 هذا حكمه وانما نفى التحقير عن بعض الشائع في حق وباراه انه ينبغي ان يؤخذ في الصعيف بقوله قصر الليل وبقا البياض

الى ثلث الليل ونصفه وفي الشتاء بقوله ليل الليل عدم بقا البياض الى الثلث وفي الصيف والزاهد في خمسة
 ان الشارح ساقطه عن في بعض البلاد الى ثلث الليل كالبخاري والشافعي عليه السلام ساقطه سببوا بقوله البياض الى الثلث
 او نصفه ووقت العشاء بالسنن في من غيبه الفجر والذكر كبريا عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقت الوتر بعد اى البطلان
 بعد ان يصلي الصلوة لخصه في اى جزء من الليل الى وقت الفجر لهما اى العشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت تر
 بعد العشاء لا تسامنتا وهذا عندهما واما عنده فوقت العشاء الا انه ما سوي قديمها وفترة الحلات فيما اذا صليها ثم علم على العشاء فاقا
 من جهة الوضوء واخره وفيما اذا صلى الوتر على فطن الى العشاء فم طهر لم يصل عند العشاء لولا ان عنده كما في الحقائق وانما احاط بها
 مع ان المختار في الكفاية في اشارة الى بيان وقت بعض السنن لمؤقتة كان وقت بعضها بالافضل الى اخر الوقت ووقت بعض اخر قبل
 في الاوقات في الوقت واما الاوقات خارجة منقطع وجميع الاوقات وقت كما في التمهيد وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالصلاة اى الساعة
 التي يتاح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح والتجيب واختيار الفجر الى المجد في وقد يجوز ان يتعلق بقوله العبدانية
 اى بدانية صلوة مسخرة الى نصف النهار الصبح او الضحى كما قال المطرزي وكونه من سفر الفجر صلايا بالاسفار والعبادة
 مكلف على ان حذف الصلوة من صيغة الفاعل لم يوجب قياسا وعلم ان ما ذكره طاهر الرواية وقال الطحاوي يبدأ بالتغلب في سجدة
 بحيث يكسبه تسليع العبدان في كل عشرين في كل عشرين آية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل ان يبدأ في وسط الوقت
 ليقرأ في الاولي سبتر آية وخمسين وفي الثانية نصف ذلك كما في النظر والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقت من غير شاع
 ثم الاعادة للصلوة مع الوضوء او غسل ان صلى جباة التباد من القراءة في الصلوة من ما هو مستحسن منها كما في الزاهد في الاعادة
 كما في الاصول ان يغني ثانيا في وقت الاداء فخل في الاول مع الاحاجة الى قول ان ظهر فساد وضوضه او صلوة بعد الغرض
 من الصلوة وفي الظهيرة قال بعض المشايخ الحداد بغير ان يكون بحيث لو وقع حدث لم يكن البناء لان الحدث امر موهوم
 والصحيح المقتضى كما في الكفاية في بيان في الحج ان الغفليس يرد لغة الحاج افضل وليستحجب ما خيره لغير الصلوة اى اذا سنا في
 آخر الوقت كما في النظر والتمهيد وكره تحتها استرشدين ان الاختيار خيرا الى ان ليسكن المحرود المصنفين
 استندوا على الدوم كما في قاضي خان ويؤيده ما في الحديث (اريدوا بالظلمة فان شدة الحزن تمنع جنهم) وفي الكلام شعار
 باستحباب تعجيل ظهر الزنج والمحرع كما اشارة اليد في التيمم قد صرح في تيمم المستعني ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا
 او افضل التأخير فضيلة واما الظاهر الثاني في استحباب العصر في جميع الاوقات ما لم يخير من الشمس كما قال الحاكم الشهيد واما
 المتخى او قهرها كدوى عن عتبة الشافعي وتكلموا في تغيره بحيث يمكن حاطة انظر الى ايدى يوم الغروب قبل من سج او سجد
 لانظر الى ما في مجلس كما في المحيط ويره المجلس في ارض مستوية بلا رفع الراس كما في الظاهر الصحيح الاول كما في المختار وغيره
 فيستحب اداء ما كانا الشمس صبا فقيهه عند التغير والا فصار كبره التأخير كراهة التحريم كما في التوبة واما حكم الاداء
 فسياتي في استحباب تأخير العشاء في جميع الاوقات الى ثلث الليل الشرعي كما هو ظاهر الكتاب ولكن في المسألة

وتحضر القدوس الى ما قبل الثالث وحمل المتن عليه يمكن لكنه مذکور في المحيط وغيره عن لقمة في ثلث السيل في النظم الى النصف كره
بلا ثم دعيه كره مع الاثم واليه شار في القبة حيث قال سكر كره كره في النسخة ان هذا كره في الشار والاني نصف فالتجديد
ولسحب في الوقت في جميع الاوقات الى وقت يسما من آخره اي اسيل لشيء من شيق بالانتباه اي لمن يتبع على استيعاده واما
اذ المتيقن فالتجديد افضل كما في فاضل خان وفي الكلام اشعار بالتجديد لمن لا يملك صلا وتجب تجدد في كل شئ واما في اول وقت
كس في النظم وحققه الشار بان اشتداد البرد على الدوم سنان في فاضل خان وهذا الكلام غير مستدرك باقبل من قوله ما في النظر لا
فيهم الخافه ليس بكل وهو سلم لا يجوز ان يتبين فيه التمييز التام فيجب على المصلي في كل الاوقات وفيه شعار بلا كره التاجير
اول الوقت وعليه كره لما في خبره لكن في القبة انه رواية الحسن بن عمار بن زياد الاسدي عن عكرمة السفياني عن التاجير فليدرك
النجوى كره كره في النسخة وفي النسخة فيقول القادة خاتمة واما ان كره في رواية ابن ابي عمير في هذه الاحكام المستثنية من النسخة
سمعت شافعا يقول ان افضل للمرأة ان تصلي الخفيفة لئلا تؤذي اليدين في سائر الصلوات فتخرج في بصره الرجال عن الجماعة
وعن شافعه ان افضل للمرأة ان تصلي الخفيفة لئلا تؤذي اليدين في سائر الصلوات فتخرج في بصره الرجال عن الجماعة
المحذوف اي ان العمل بالعصر والحشا اي تعجيب بان يعطى في اول الوقت لكن في الحديث ان لا يولي قبل الوقت المذكور من غير اس
واجب الثالث او نهضت وتجب يوم غير ان لا يؤخر غير ما سأل فيجوز النظر والمغرب في فاضل خان والاداء قبل الوقت ولذا روي عنه تاجير العمل
يحسن الجميع فعلا الثلثة الجماعة من النظم والعصر ومن المغرب والحشا كما في الزايد في نفي هذا يحسن الجمع بين العشاء والعصر لعدم الاضرار
الكرامة ولا يجوز صلوة اي التلبس بشئ من كثير من الصلوة كالفرض والواجبات الخاتمة والمنذورات في هذه الاوقات الظنية فيجوز
فيها الدواخل من اللزامة لما في الميسر وشرح المحمدي والمحيط والكافي والفتاوى والمختلن والمختارة وغيرها ولا ينافي في خلاصة وقتها
انما لا يجوز لما سأل ان لا يعبر عن اللزامة لعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه يشير في نوافل الموضوعات فيجب
وفي النظم ان كره كره في النسخة اختلاد العبادات يجوز ان يكون الاختلاف الروايات وكذا لا وان كانت نفي مستقبل الاشارة
قد يكون نفي الحال كما نحن فيه مريح به في المصلح الجواز خاتمة العصر ولا يجوز سجدة تلاوة اي التلبس بشئ من كثير من سجدة تلاوة في
في هذه الاوقات بل وجبة سنان في غير ادا الواجبة فيها فائز في الاشارة الى ان في غير افضل كما في المحيط لكن في الخلاصة في اختلاف الرواية في الظاهر
انما لا يجوز وفيما سأل الجواز سجدة غير التلاوة وفي القبة لا يكره سجدة اشكر لعيد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة
فلما اطلق سجدة كان حسن و صلوة بنسابة اي لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجازات وهو ما خضر في غير ادا ما حضرت فيها
حكمه كره كما في الزايد في النسخة ولم يوجد فيها انما غير كره به كما طعن في قوله شافعا في غير هذه الاوقات الا انما لو حضرت ليد صلوة
المغرب او الحجة قدمت على سنانا وقيل اخرت وقدت على خطبة العبد واليتيم التقضي بتقديم على الصلوة كما في النسخة وفيما نحن نكلو
اي لم يشر في جزم الشئ من الاشارة الى ان يرتفع اقل من محم وان يخل الى قرصا وان يحل لم يصبر على الاختلاف كما في المحيط
عند قيامها اي لا يجوز التلبس بشئ من تلك الثلثة عند انقضاء الصلاة العرفي كما ذهب اليه في النسخة واليه يرجع ان يكون عليها ما في

والسنة تسع وتسعون النصارى وبه الصلوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة خازنهم كما في النسخة وعند غيره يساوي سن وتغيرا
الى ان يغيب جزء الاصل لونه الى السلم فلما جازت به اركبته كما قال صاحبنا كما في الاصل وح ذكر في النسخة ان الاداء كرهه وفيه
اشعار بان الوقت يخرج في خلال الوقتية لم تغد وهو الاصح وهو اداؤا الا قضاء الزايد ويستثنى من ذلك خروج
وقت العجوة منه كمره وكبره فربما اذا خرج الاله من مكة الخطبة الى الفراع عن الصلوة انقل اي الشرع في صلوة انقل وسياتي
في محله حكمه اذا شرع قبله الخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقا ضحان والظاهر ان صلوة لكن سيأتي في خطبة الكسوف
ليس مشروعة عندنا ولا عند غيره الى روايته عن الاول ان يقول او كبره عند الخطبة انقل في خطبة الكسوف في السوم
فان الاستماع واجب فيها كما في الزايد والظاهر مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكسوف وهذا عنده كما سيأتي والى ان الكسوف يترك
بعد صلوة الخطبة وفي النسخة ان السوم يجوز ان يصل في الستة وقت الخطبة في وره القبرين من السجدة ثم حضه والى ان لا يركب عند الاذان والاقامة
من يوم الجمعة للرجوع الى النظم كرهه فقط لا يركب الفرائض وصلوة الجماعة وحيدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجملة انه يركب الصلوة
كما نل من المولد النظم بهذه القنينة ويكره انقل فقط بعد الصبح الى الطلوع الاستسقاء سنة للصوم فلا يركب شي من الفرائض و
اخواننا كالمندرة للرجوع الى الجملتها غير جائزة وفي النسخة ان واجب بحجاب العبد من المندرة وقضاء الطلوع افسد محذور ذلك كرهه
فيه في ظاهر الرواية ومن ابى يوسف انه غير كرهه والصحيح ظاهر الرواية وفي القنينة عن ابى حنيفة انه يصلي تحية السجدة بعد الصبح وهذا حكم انقل
المبتدأ والما حكم اذا شرع فيه قبل سيأتي ويكره انقل فقط بعد اداء العصر الى اداء المغرب في السجدة والاداء الى التغير بعد الاذان والاداء
فلا يشيل وقت التغير كما نل من السابق قنينة فيكره انقل في الوقتين دون الفرائض واجب بحجاب العبد الى السجدة افسد غير ما لا يركب
بحجاب العبد كالمندرة فلا يجوز كما في السجدة للرجوع الى النسخة ان ما يجب بحجاب العبد في الاول في ظاهر الرواية وانقل وغيره كرهه في الثاني
لان فيه تأخير المغرب عن وقتها وفي الكلام اشعار بان اداء العصر في وقت الظلم كما في السجدة انقل بعده كما في حج القنينة ومشي النظم
كرهه بعد الظلم اذ حج منه وبين العصر في عزه ومن يواصل فرض الحج حتى ادائها كالصبي اذا بلغ او المجنون او البهي عليه اذا افانق
او لمسا فزاد اقامه او بالعكس او الكافر اذا اسلم او الحائض اذا انقضاء الحيض اذا طهرت في آخر وقت اي زمان يسع التحريمه فقط كما قال
المحققون من علماء ائمة الاطهار من الحنفية والشافعية فانه لغيره في النظم انما يخلو الكافر بحجب على الصبح واخره عما كان في
والجدة كالقنينة ان شرطه للوجوب زمان يسع الوهيبة في المحيط والظلمية وطرف متعلق بان تعصية اي ذلك الفرض فقط
لا الفرض المضموم واخره عما كان الشافعية رح فان عنده اذا وجب العصر بحجب الظلمة لغيره لا يقضي بالاجماع من حيث
او انقضت او جن مثلاً فيه اي في آخر وقته كما لو كانت في اول وقته لان الاعتبار في السجدة آخر الوقت لما كانت عطف
مجة على جملة لم يرد ان السوق يقضي قبله فقط

فصل الاول ان كالمعلم من التاديب ويطبق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشورة وهو عند ابى يوسف موقوف في
من مجرد ورواية الحسن بن علي بن ابي نعيم فيكون حثت عشرة كلمة كما في الزايد فلا يركب عليها ولا يركب غيرها كما في النسخة والترتيب

بين الكلمات من قولهم بعض كان للعادة ان فصل كما في التحفة وعلم انه لم يذكر في الاذان شها فها بين المسلمين كان في الاصل ذكرناه
 الا انه صلى عليه وسلم حين كان في الصلاة فذكر في التحفة وعلم انه لم يذكر في الاذان شها فها بين المسلمين كان في الاصل ذكرناه
 محله كونه وسببه صلى الله عليه وسلم حين كان في المسجد الاقصى جميع النبيون عليهم السلام صلى بهم فها بين ملكا قاسمه والاشهر ان سبب قسمة
 السن الصالحة في ليلة واحدة وجزءا سنة قال بعض المتأخرين من جوبه وعماري عن محمد بن من فض الغياض ولا يخفى الصلوة بدونه عند
 طلاق الجوب كما نقل في الخطابي والاول في الجمع وعليه العلة كما في المحيط للقرن ابي خنيس الرجل ابي الحسن المشهور والجمعة فليس بصلوة
 بالجمعة والقطع والسا واحد بن فان ما من اسان كما في المحيط فقط التاكيد في وقتها اذ وقتها في الغرض فلا تعيب من سنة لو ان
 قبله وكذا في الوقت بعد الاذان فوقت العجز بعد طلوعه ولا يظهر في اشتاء بعد الزوال الشمس في الصيف بعد ان يرد ولعمرك لم يخفى غير الشمس
 والمغرب بعد غروب الشمس للثبات في باب لياض قليل كذا قال ابو حنيفة كما في الزايد ولعل المراد بيان الاحتجاب والافوت الجواز
 جميع الوقت وليا والاذان في الوقت لو اذن قبله في وقت ما ذكره في الاشارة قبل لغيرها في غير كتاب الرواية ما روي
 عن ابي يوسف في الحديث النبوي كما في التحفة وذكر في العبدية لعادة عند ابي حنيفة خلاف ما بالاول لعق في الكلام شغار
 بوجوب علمه باوقات بصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يكن قواب للمؤذين كما في المحيط بن من مستافقة والبا للفرقة كما في كلامه
 وغيره لمعنى مثل في الاذان لا يغفل من التكليف لا يجمع بينهما سنة كما في شرح الطحاوي في ان يغفل قليلا والافال عادة كما في
 الفتنة وذكر في التحفة ان المتوالي بين كلمات سنة فان ترك فاستان يعاد وفي الاطلاق شغار بانه يعيد الا في السنة الكبر على التجربة
 ويسكن جماعة منهم للبدن ثم يعنون للسالكين ان يقولوا فحة الفرة اليه والاول الصواب كما في معنى اليبس واختار الامام ابي ابي
 المصطفى مستقبلا في غير الجملتين فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في البدلية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب في الاذنة
 فيؤذن السائر الكبا حيث كان وجهه وصعبا اى انما لم يعلو ولا يجزيه في اذنيه جنة البتة او لمجدة من الاحوال المترددة وفسه
 بعض الصنف بلا وادوا قد جوزه الاندلسي وقال بن مالك ان لا فاد الغيرة على افراد الواد والجوز في مواضع من الكشاف
 فانحطت خطي (الصلوة لبعض بعض عده) وعلم ان الاذان بهذا الوصف حسن فلو ترك فحس انه ليس من سنن الاصلية كما في
 النهاية وان جعل يد على اذنه يخرج كذا احدى يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يكره عادة اذا
 اذن لنفسه وانكره كما في السبر حقه وذكر في المحيط ان الغياض تحب لالاكبا والمقبلة لكر في المحيط انه مكره في حق في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف كذا لا بأس ولا ما شاع كذا روي عن محمد بن كذا في التجربة والمالحين من المسلمين والامان والطن اى لا يغير الكلمة
 عن ضمنا بزيادة حرف او حركة او ما غير ما في الاوائل والادخرا فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير الجملتين كما في الزايد
 وغيره ولا يبرح اى يكره التراجع وهو ان يخفف صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بها كذا
 ويحسب في الاذان وجهه لاصدده ولو في اذان المولود وهو صحيح لانه سنة الاذان وقال الحلواني اذا اذن لنفسه
 لا يجوز كما في المحيط في وقت الجملتين تنبيه المحيلة وهي ان يقول (حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي مقدمته

ثم كانت فليد القمير ومن ابني يوسف ثم انه يقعد ساعة في الجامع يصلي فيه ركعة في صلاة الصلوة وقال يوسف م لا بأس بان نسيب
 كل من شغل من صلوات المسلمين كالفتى والقاضي فروع اعلام ثم شأنا اليوم يقولون انه حسن في كل صلوة من نحو الصلوة الصلوة
 (قاسم) فاست كما في سمرقند وهو اختيار السرخسي . صفة القضاة كما في الزاهدي وتحليل استحسان في كل صلوة بينهما اي بين
 الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان يوصل بها بوسنة او تحب من الصلوة (مران) حسن قولان من عا على الندوة
 عمل صلوات كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقدار ركعتان او اربع قرائن كل عشرة ايات ينظر للناس ولتعليم للضعيف يستعمل
 لا الركن المحلة الا في صلوة المغرب فلا ثوب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنه بسكتة هي مقدار اية طويلة وعنه ما يجزئ ثلث
 خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الانخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يجلس مقدار ثلث ايات كما في النظم وعنه ما بمقدار طلبة
 الخفيف العلم اعنه غيره كرهه عنه بالجلوس هكذا في الفخرية ويؤذن للاقامة الواحدة ولتعليم الضعيف ان يكفي بواجب كما في خلائي
 ونداء يؤذن ولتعليم لاولي الفوايت الكثيرة وسئل من الفوايت الباقى باقى بها اى الاذان والاقامة او بها اى
 يا لاقامة كما قال محمد بن لولما عندها فانه ياتي بها لانه كما في الجاني وانه حسن كما قال اللام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بها
 الاول وبها للباقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اى انما يجوز قول الكل على حاله كما في الكافي وقال الحلبي يؤذن للقضاة في البيوت
 بدون المساجد اذ فيه تشویش كما في الزاهدي وكره اقامته . حدث بالتحاق الروايات لاقامة في ظاهر الرواية ويكره في رواية حسن
 كما في النخبة ومن الشيخين جوازها بلا كراهية كما في المحيط . لم يعاد اى الاذان والاقامة ولو قلنا بالكره وكما في من الجنب
 بالتحاق الروايات والايضا والاقامة هي لان تكرارها غير مشروع بل يعاد الاذان وجوده هو الاشارة عند بعض المشايخ واما دعائها مستحبة
 في رواية كما في المحيط وهو اختم فيها كما في النظم كاذان اذ اذ فانه يكره وليعادوش . رواية الامم بخبرهم كما في الجلابي والمجنون
 ولو في خلاوة المسلمين والمغني عليه وفيما شاة الى استباها بان وهو غير ساعد من غير عاقل الى ان الفاسق كذلك ولو
 باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان رافعا عا قرا اجازهم الى انما من الكاف وغير معتد بها لكن حكم بسلامة للشهادتين
 كما في الجلابي وعلم ان اعادة اذان الجنب والرافعة ويجوز وسلك ان يصلي والعاجز والركب القاعد والماشي والمختر عن القبلة
 وجبته لانه غير معتد به وقبل مستحبة فانه يستدبره الا انه نفع هو الاصح كما في الترمذي وكره تركها في السفر ولو سفره واذ فيه شهادته
 لا يكره تركها وهو جواز الاذان السفر واما اذان الجماعة ففيه خلافات كما في النظم وكره تركها في جماعة الرجال تيمم للصلاة في المسجد
 اى في محلها اذ روى بطريق كما في النظم لاقبلة المصوم منها كما نقل لانه ليس على كراهة لا يكره ويجوز بل اقره كما ساقى في بيته في مصر
 اى فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيره لان ما في المحرر كفي كما في التذكرة وغيره بالنكس على الله . فقه الزاهدي وغيره بان الاذان لا يحتاج
 الى اذان الاقامة للاعلام بالشروع وبما هو جواز ان ياتي به تركها في السفر وجماعة المسجد والاجتماع والاعلام والاحسن
 ان ياتي بها فانه يفتدى بالابدال من الصلاة ولو اقام من من ثنتين كما في المحيط ولتعليم الناس والاعلام والاعلام والاعلام والاعلام
 فبذلك لكن في الاختيار اذ اقل (اى على الصلوة) في الاصل وغيره الاحسان يقدر موافق الصفح اذ اقاله الله ان وبنز قول العلماء

التمسك به الصحيح وقال الحسن بن زرقان قل قد ردت الصلوة مرة كما في المحيط وذكر في النية انه اذا اقام والامام لم يصل كمن في الجبل لا ينادي
 بعدوا انه وفي الكلام ما يفيض الى انه لو دخل سجدا بعد ذلك اقامته ليعيد لكراية القيام والانتكاح كما في المغضت والى انه لو كان الامام
 سؤوا لم يلزم القوم الاعتدال الفراع وبذا اذا اقام في سجدة واحدة قاموا اذا دخل كما في المحيط والشيخ في الصلوة ذلك الامام والقوم و
 يحتمل ان يكون الوحدة للاستشارة بوقت شروع الامام دون المقدى فانه لو وقت وسبح الى اذ كان الركعة عند قامت الصلوة اى
 قبلا وفي الاصل لعمدة والاول قول الطرئين الثاني قول ابى يوسف والحنوف في الافضل في صحيح الامام في المحيط والاصح الثاني كما في
 فصل شروع الصلوة واحدا بشرط السكون وهو خارج ما يتوقف عليه الشئ بلا تأثير وفيما اشار الى انما التمسك عشرة
 سنا الخيرية والوقت والعمدة الانية فانه شرط التمام في راي والقرأة فانه ولو كان في لغنا لكان شرط صحة غيره لا ترى هنا
 توجد في جميع الصلوة تقدير او لهذا الاجتماع القارى اسما في الاخير كما في الكرامى ومنها تقديم القرأة على الركوع والركوع على السجود
 ومراعات مقام الامام والمقدى وعدم تذكر النية في حق صاحب الترتيب عدم محافة المرأة في صلوة مشتركة كما في النية
 ومنها جعل المرض راسا خارج للحاج كما في الزبدي الا انه استقلت مجازا في تنية كما في النظم اخرته على ان ابطاها عن الحديث
 واحدة كما في شرح المحامدى وغيره لم يظهر يدرك الصلوى من حدث وحديث اى نجاسة حكيمة وحقيقة زاد على المعفون
 النية في الحقيقة ولو طرأ من حيث فلو وقع على اسنطرت نجس الثوب ملق فسد صلوة بخلاف مجرد لمس وجهه لبعض المشايخ
 الصلوة في الثوب النجس لا يعتد كما في الخزانة وكذلك طهر مكانه اى موضع قد يسهى فلو كان موضع قد يسهى نجسا لم يفسد الصلوة الا
 اذا قام على رجل موضوعه على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال ولو فرش عليه على نجس واقام عليه جاز
 ولو لم يسهى لم يفسد ولو فرش الموضع بالبول بالتراب لم يلحقين جاز استحسانا وفي الكلام ما يار الى انه لو وضع يديه او كعبته على
 نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عند الكل في النية والمكان شامل للمسح فلو كان عليه مثل الدم فسدت صلوة كما في النية
 لكن في الخزانة انما لم يفسد كما لو وقع ثوبه على نجس من حين سجدة وسر عورته ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في النية
 وليس لغيره الطلعة اعتبارا كما في الزبدي والاطلاق يدل على شدة الاسترخاء عن نفسه وعن غيره الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سجدة
 عن نفسه شرط كما في الكرامى واهل السنن للرجل ثوبان اثار فيصير كمن في الشئ عامته جسده فلو صلى في سراويل كره للمرأة
 ثلث خمار فيصير سراويل كمن في وضع صديق يعتقد والامة كالرجل كما في الجلابى واستقبال القبلة لانه الجبهة ودعوا الصلوة الى الخلق
 من الموضع السابقة الى السماء السابقة مما يجازى الكعبة وهى قبلة لاهل المسجد لاهل مكة وكذا لاهل الحرم والحرم للاتفاق على ان قال
 بعض المشايخ توسعة على الناس كما في المنهاج وقال الزند ولى ان المغرب قبله لاهل المشرق وبالعكس الجنوب لاهل الشام
 فاجابة قبله كالمين الجبهة يعرف بالدليل كالحارب القديمة لهصوبة باجاء الصحابة والتابعين نفي المد عنهم جميع فانهم جعلوا
 قبله العراق ما بين المشرق والمغرب وقبله خراسان ما بين المغربين وكما سأل عن ابن ابي ليلى فلو واحد فاستقلوا ان
 صدق وعند فقد بين النجوم على ما حكى ابن السبار كما انما يحصل المجدى خلف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما

أو انما لم يشر في النظم في الوضوء لانه لا يعلم في حق العمل فيسقط في بعضه ثم شرع في كيفية النية فقال ويقصد القندي أو الامام صلواته
 وادناه أي يجيب عنما في الحال وفيه إشارة الى انه لو قصد الظهر بلفظ بالعصر أو اجزاه كما في القنية بتحقيق النية قدم في الوضوء ويقصد
 القندي أي في متالفة الامارة التي تقتضي الاتي بجملة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجملة لم تكن اللامع الامام وفيما اشهدانه بولوى
 لصلاة الامام لا تجزى لكن بولوى المشروع في صلاة الامام تجزى على الصحيح كما في المصنوعات متصل أصدا بالجملة فاصح بالنية المتقدمة
 واستأخره عن تجزئة كل منهما الا لاول في النظم لا يجوز التقدير في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف انما بولوى عند الوضوء جازا انه لم يتكلم بعد
 في المحط الى المشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند هذا والمشتغل بعد العمل لا يلحق به وعند ابن بوشة لا يلحق بالنية
 وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل اعلم خلافا من علمنا في صحة العباد بالنية المتقدمة واما الثاني فمضى الزاهد لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية
 وعند الكرخي يجوز قبل الالفاء وقبل الى العبد وقبل الى الفاعل وقبل الى الركوع وقبل الى الجلاء الركوع وقبل الى القعود ولا سجدة
 يقال ان ما ذكره القنصل معني ما حدث من قول متصل بالتجزئة لمكان أعطت والما ذكره فانتج ان الصلوة تقدم نية اقتداء على تجزئة الامام
 ولا يفرض ان يكون العبد كما قال بعض المتأخرين بولوى بعد قول الامام الله قبل قول الكبر وقال علمنا ان نيوى حين وقف الامام
 هو وقف الامامة وهذا لا يجوز وكما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرخي والاكشاف مشبلي انه لا يشترط نية الاسامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلا مانع
 لكان يقتضى به وقال الكرخي والبعض اشتراطه وعن ابن خضار ان غير الامام يؤم بولوى اما نية نية صلوة ما سمع كما في الزاهد
 والى ان حضور القلب التفسير مع الاستغناء مسكنا وغيره في سائر الاماكن كانت في تمام صلوة حتى لا يجزى العادة وقال الجليلي عن ابن
 لا يعيد وقال الباقي ان ينقص اجزاه او انه لم يكن تنقصه وفي صلوة قاضي القضاة حكم لا يبرئ منية العباد في كل جزء ولا يبرئ منية في كل
 لكن ولا يوافقا بسلاوة مصحونه لكن المستحق بها ثوابا كما في القنية ولولا الاول في المقتطع والخلافة واسترحبه ان قول بعض المتأخرين
 لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا بنية الصلوة ليس بشئ ومع اللفظ الدال على قصد افضل فاللفظ وحده لا يتغير لكونه محبوبا
 ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة والنجاشية استحباب التكلم كما في النية وكيف غير الفرض والواجب من السنن عند العامة
 والنوازل عند اهل نية مطلق الصلوة أي قصد الصلوة بلا قيد سنة ولفظ او عدد وتكفي نية الصلوة في النفل عند الكل و
 في السنن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان نيوى فيما سأل الرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيره بولوى
 عدد الكثير لم يبرأ من أكثر من كثرين على المشهور قول صاحبنا كما في الجلابي وفيه إشارة الى انه لو نوى الفرض في هيما فان
 اتيا بهما كما في الظهيرة والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة التسبيح اجزأ من سنة الظهر ولا شك انه مثال ثواب التسبيحات
 كما في الجواهر فلا يشترط فيه الا خمس الصلوة ولها أي الفرض والواجب كصلوة الجمازة والوتر بشرط الصحة المتيقن بالنية قصد
 جزئي في حقيقة النوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الفرض ويجوز
 فرض الوقت لا بجملة اللفظ الا كما في الخزانة والظهيره وغيرهما وظهر بولوى من كل فيفحص كتحصيل الكلي في ذلك كما في قوله
 في خروج الوقت نوى صلوة عليه يتبين ان نيوى ظهر بولوى كانت العتاني وانما كتبه به إشارة الى ان الاول بنية التقصا

وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في المختار والى ذلك لا يشترط في القضاء شيئا من صلوة عليها أو تسعة صلوة عليه وهو لا يصح
 كما في النية وغيره لا يشترط لها العدد أي نية عدد الركعات فهو نوى ينظر فيها وعلى الربا جاز كما في القيمة ويتبين أن يكون النية
 بالفظ السامعي ولو فارقا لانه لا أغلب في المنشآت وليس بلفظ الحال في الشائع والزاهي وغيره أن نية النية للمعبرين اللهم
 إني أريد الصلوة مثابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس على من قبله سامعي وغيره (اللهم في أريد النكرا والصلوة للمعبرين)
 وزاد المقدسي مثابة للمام

فصل - فرض ما ي فرض الصلوة اعلم من القطعي والظني والركن والشرط فالاحسن ركنا وله طرية على الخلاف المشيرة اليه وهذه نسخة
 احسن مما صدقوا به صفة الصلوة أي فصلها كما تقول لم صفة الايمان لذا هي في الاصل كالوصف صدره ففرق المتكلمين من أصحابنا بنا
 صفة الوصف وان كلام الوصف ليس سنا لا يراود وجه التحريم من التحريم وجعل الشيء محال من جنس الفاعل ففعل في النكبة لا لا
 فان بابكره الاشياء الباطنة والظاهر الباطنة هي شرط عند الاكثرين كما في النسخة ولهذا ليس الطهارة شرط لها حتى لو لم يكن الحد ففهم
 في السامع من فرضه فصل جاز كما جاز جاز الفرض على تحريم الفرض والنفل وعكس القضاء على الاداء كما في الكفاية والقيام بتمام واحد
 في كل ركعة من الفرض وان النفل فالام للعدد وهو لغة الانقضاء شرعا استبعاد الشق الاسفل والاعلى فكل ركعة من القيام لامة وهو الاصل
 ان الامام لو لم يجرى القيام في شفع الثاني اجزائه لانه لا قراءة فيه كما في جبهة السب ودون في الاسرار لامة الاستدانة كما في تبصير القراءة وهي
 ممتدة وبالقراءة السبغة القراءة فليحجب استدراكها في الركوع ولكن في التمر شى اختلاف ان القيام في حق اللاحق بل مقدار بقراءة القراءة
 وفي الامم لا بد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق وليس على اية يوصلها على صانع رجليه وتحميه بالاعد يجوز وقيل لا يجوز كما في تعينه
 وعنده قراءة آية من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم فقل استواتركما في كتب الاصول والحكام والفراة حتى تخلص الوصف القراءة
 متواترة وما عداها غير ثابت ثابت فاعلم ان يقرأه وجاز من طريقه بل هو في الحقيقة ليس بالزاد واجتنب المروية عنه صلى الله عليه وسلم فقل استواتركما في
 فيما كما في تبصير السامعي ان انقضاءه والتمسك اذ اقول ان في صحته بن سواد وفي انقضاءه لكن لا بعد من القراءة بخلاف التواترة والاكل
 فحاشا ليعتد به ان كان معناه في القرآن ولا يجوز الحديث القبي كما في الخزانة والاية اعلامة وشرعا تبين اول وآخره لودقاس من طاعة
 من طاعة تعالى بان يترجم في الكلام والاعلى انه لو قرأ كانت كلمات او كلمتين نحو قول كيف قد تم فطر حاز وفيه بالاعراف على أنه لو قرأ
 ما كانت كلمة او حرفا نحو (ماستان) او (البحر) وهو الصحيح كما في الظهيرية اذا حكم به حاكم فجزء كما في قضاء الخزانة وعلى انه لو قرأ
 مرتين او اكثر كلمة حتى تبلغ آية لم يجز وعلى انه لو قرأ سورة الكرسي في ركعتين لم يجز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية وجاز على الصحيح كما
 في المضطرب يستثنى منه الاخرى ناسا قطعه وكذا في جبهة الامم واللين والنداء بل قدرة على التحمل وكذا من لا يكاد ادا الحروف
 بالاجتهاد والتمام لبعض اهل السنة والركن كما في الجواب في كل ركعة من ركعتي الفرض الثاني والثالث والرابع والرابع
 فيه اشارة الى استثناء الاولين والاخيرين والوسطيين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والرابعة والاولى جمعا
 كما في الخلاصة والمضطرب والظهيرية وغيره من التداولات وهو قول بعض المشايخ والصحيح من ذهب أصحابنا انما فرض

في الاولين حتى لو تركهما فيما قرأ في الوضوء كان قضاءهما في التمتع وقراءة آية في كل ركعة من الوتر والنفل حتى من الواجب والسنن
 والتطوع والابتداء من الصلوات ان اتمها فرضا في كل ركعة آية غير آية قرأت في الاخرى وفي القنينة قل نعم الله لا يجوز ان يقرأ في الثانية
 من الفرض في الاولى ومن ابى يوسف ربح يجوز بحسب السهو في النوافل يجوز بلا سهو ويكره في التطوع مما سبقت به واحدة في
 ركعة مسمى اي ستمى بصحبة الابل بالارسل فيه خلافا لكان النماية قمارا بالركعة والارساء دون الركعة كما في المشقة وغيره
 وعند جما عطف على هذه القعدة قراءة آية طويلة اي غير قصيرة عن ثلث قضا كما في الكرابي او ثلث آيات وقضا
 في كل ركعة منها ما لم يمتدح في السطوع والقبض بالركعة جمع القصير بل لما في التمام على ضيق معنى منقول والمراد كوع الانما
 وشرعا اجزا، فلهذا لو طيل فان خرجا قبل قضا آخر كما في قاضيها في الركعة وبذلك الما بالركعة وعندها ان كان الى الركوع اقرب من
 وان كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطائفة لم يفرض خلافا لابي يوسف ابن محمد ايدل على ان قوله مثل قول ابي يوسف لكن
 ذكره المشايخ مع ابي حنيفة من كما في المحيط والسجود والى سجدة فان اتم الغيب يدل على العدة عند اتم الركعة الا ان خلافا عليه
 علمنا كما في الاصول وهو انه لا يفسد وضعا في الركعة والالف على الارض غيرا واداء الجوع بالجمعة بان اتم عياد
 بالجمعة او اكثر كما في النهاية للشيخ الزاهد انه يلغى وضع شئ منها والالف هو سلكا سلكا في موضع ما لان من الارض كما
 في المحيط لكن في الثلث كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك حاصل ان السجود يتبادى عنه مجرد وضع كل من الجمعة والالف
 معناه ان وضع الالف عند وضع الجمعة فرض كالمطهر وبه يبان السجود يتبادى بكل منها يعني كما في الرواية لكن ذكر المصنف
 ان الفتوى على قولها وهو انه وضع الجمعة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة انه الاختصاص على احد ما لا عند وقوله الركن من ادنى المطبق
 عليه اسم السجدة وفي الاشارة بشماراته لوجه على النجس والحمد لله رب العالمين كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بالفرض كذا وضع الركبة
 وبان اختيار اكثر المشايخ كما في النزاهة وعليه الفتوى كما في المحيط ولذا اوضح رؤس اصابع القدم وفي اختلاف المشايخ قيل انه سنة
 وقيل الزاهد في رواية صحيح ان وضع القدمين عند ما في القنينة والعقدة الاخيرة على المشهور وفي النظم سئلنا ان فرض
 عند بعضهم بل وجبت كما في التمتع واول الثلث وسهل الكفاية وكذا ذكره المصنف قدر التشديد اي قدرا يمكن منه وقبل مقدار
 المشايخين وقيل اني يطبق عليه اسم الركعة كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره والخروج عن الصلوة
 او التحريم بصحة اي لفظ الاختيارى النافي في الصلوة كالتحريم كما في سجدة الفناء وبذلك عند كذا في الوضوء البدني والاعمال
 فليس يفرض وقرة الاضداد في المسائل الاثني عشرية الآتية لكن حال الفرق ان ليس يفرض عندهم عليه المحققون من اصحابنا
 كما في الزاهد ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التيممة والعقدة وان ذكره في الفهرست كما لم يكن فان التيممة ليس بصلوات بل هو
 الاثرى انه يفرض الانفعال من ركن الى ركن عند ابي حنيفة مع على الصحيح وفتح الراس من الركوع والسجود وعند محمد ربح
 في رواية عنه والثلثون المشهورة غالية عنه على ان قوله فرضها والعقدة الثانية لا يخلو عن اشارة الى ذلك عند المصنف
 المصنف وواجبها اي وجوب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بليس في نفسه الصلوة بتركه ولم يجل قراءة خصوص الفاتحة

فما سئل من حيث كونها قرآنا في مع التلحم وتر المحيط وغيرهما انه اذا قرئ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه اشعار بوجود
 على الناحية وبذا عنده ولا عذر بها كما كثيرا ولذا لا يجب التسوية بين الباقي كما في الزايدى ومجموعه مقدار سورة من آية طويلة
 انه ثلث قصار وفي الكلام إشارة الى انه يجب تأخير السورة عن العاقبة والى ما يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى استناد وجبة لذلك ان
 انما كما يروى لاعداد كما في القية والى ان نفس السورة وجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنه انما وجبة كما في الترمشى الاكتفاء بشي
 ان نسبة التماخض كالسورة غير واجبة والا على غير وجبة على الصحيح والثانية عند من الائمة والى ان انفراد التسمية لا يجب في اجمع المثلث منهم
 جبراهى وجبة ورعاية الترتيب بين الركعتين كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متاخرة عن اخرى والركوع لجود القيام والقراءة والسجود
 الركوع والسجدة الثانية لعد لاوى والاخر متحقق عليه انما الباقى فالظاهر انما تختلف فيما في سهل المحيط والذخيرة والكافى ان تقديم
 القراءة على الركوع والركوع على السجود وجب عند اصحابنا الثلثة وفي الترمشى يختلفون في وجوب الترتيب في السجود لصحح ان تركه كرهه و
 في سجرات شرح الطحاوى ان تقديم القراءة على الركوع فرض في سجرات شروح السبوط والمحيط والطهيرة وحدث النهاية والكافى غيرا
 ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض في هذا الخلاف مبنى على اختلاف الرواية في التفسير شرح تلخيص الجامع ان الترتيب بين
 السجدين ليس بشرط وانما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فانه من الثاني من الثاني من الكلامين والفقهاء
 الاول في التسديد في الترتيب والواجبات الخمس في ظاهر الرواية كما في الكافى والقياس ان يكون سنة والترك كرهه كما في الكثير
 وذكر في نظمها لو تركت في التقليل عند تناسل الاحتجاج في استقرات لافه عند تشيخ خلافا لمحمد زفرح والتمسك ان اى
 التسديد في القيتين من غير علمه لشيخ كما في تحفة وعليه يحقون من اصحابنا وهذا هو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الزايدى وقال
 بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الاخرى وذكر في النظم ان في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوة
 صلواته عليه وسلم ليست بواجبة وفي خرافة ملغيتين منها وجبة في الاخرة ولفظ السلام اى لفظ هو السلام الاول على السلام
 عليه حتم الله بل لا زيادة الا لتمامه فلخرج بلفظ آخره يسوء وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا يسجد ان يراو
 لفظ السلام من غير التوازل وغيره لو اقتضى لعد ان يقول اللهم اسلام قبل ان يقول عليك السلام والى صلوة وفي التمهيد يخرج
 عن الصلوة تسليمة عند علمه العلماء وقيل تسليمة ولا يروى سلام الجنازة الذى هو سنة كما في الزايدى فان الكلام في مطلق صلوة
 او قنوت الوتر في دعاء في الوتر من المارحة لما تقرر فلا توقيت فيه كما في الخلاصة وقت المحيط زمان بمقدار سورة الاثني عشر
 او في الحقيقة بمقدار سورة البروج وفي رواية بكهيمه الاول الصحيح ولعله مخصوص من عرفه والافعى كثير من الكتب المعتمدة ان من لم
 يقول لا يقول يارب مثلثا وتكبيرات صلوة العيد من الزايدات على ما في نفسها وفيه اشعار بان لا يجب لفظ التكبير في تكبير الاقتران
 ولا تكبير الركوع فيها وفي المستصفى وغيره استاوجب ان في الاضائة اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو وجب كما في سهو الزايدى
 وتعيين الركعتين الاولين من الفرض الثلاثى والرابعى القراءة اى قراءة القرآن والاسن القراءة لانه لا يكون وقته لخلاف
 وتعدى الاركان لانه انتهى وشرعا تسكين الجرح في الركوع والسجود والقنوت والجلوس قد تسبج وتطلق على كل فانه صا

كأنهم نجس المراء لا طينان في الاولين فانه وجب على ما يخرج الكفرى ون يخرج الجرحانى فانه على ذلك سنة مرسلة للترك والطينان
 في الاخيرين ليست على ما يجتمعوا عن ابى يوسف فانه في الكل فرض الاول ظاهر الرواية لكن في الخلف من مسبوغ شيخ الاسلام لكن في الخطوط
 وغيره فانه في الاولين وجب عند الطرفين وفي غيرهما سنة والكل فرض عنده ورواية شاذة في القصة انه قال صدر الاسلام انه في كل وجب
 عند الطرفين فباترك سواي بعد وعدا كره اشدد لكراهية ولا يزم لم لا عادة ولم يدل كلام المصنفات في المصنف على انه في الكل واجبة كذا
 فاحفظه فانه وسابقه من وضع نزل فيما كثير من انواع العظام فيفضل كثير العجم والجعر والاختار اى جهر الاما ونحوه بقية الفصل
 وحكم النفر في فيما يجبر من الصلوة الآتية وفيما يخفى من غير ما اطلاق شعرا بها لا البعدان بما يجوز للصلوة على الحالات وهذا ظاهر الرواية
 وردى انه لا يجبر الا اذا اثنى فيما يجبر المقدار المذكور كما في الجاحى الثاني وعنده انه اذا جرد اثنى آية سجدة ومن الشين اكثر القاعة كما في الزاهدى
 والاكثا مشير الى ان الاعداء غير واجب وجوب عند قراءة وكذا استاذ الامام حجة والى وجبه فيما لا يجزى من الصلوة كما
 في المحيط وذكر في الكافي انه فرض في التماسى ما شترط في النية انها شترط في الاصل من الالهة روس على المشهور واحترز عما ذكره من
 الغرض من الواجب فلا يقضى لى منها كما ظن غيرهما ان فرض الواجب اوجب غيرهما كما ان السنة هى الواجب وهو المنزى ثم شترط في
 كيفية كل من فعل الصلوة على التقيد بفعل فاذا اراد المصلى الشروع في الصلوة اسلطة ولا يخفى فاني اعتبارا لا على غيره من المطابقة
 الكبرى قال القند البه وانما يصير شرا عابا لكيه في حال القيام او فيما جوا قرب ليدى من الركوع كما في الزاهدى وما ياتي من قوله كل قيام لا
 حرام اشارة الى ان ما يجرى على العدة اى بمزق الجلالة والكره فانه فيها مقصد فيها الضرر في المصنفات وانما اثر المنة على الالف وهى اسم تحدث
 لان الالف شتركة بين هذين والباء اى ما بالكفر فانه مع كماله في عامة الكتب عن زيد المشائى انه غير كماله في النية ونفى تخصيص
 اشجار جواز عدم اللام والهاد والاراء بلا جزم لان الثاني خطأ والثالث مفيد كما في الحديث فالاولى ترك الصفات اليدى بل الصفات ايضا
 للاستغناء بقوله كبر لى لا يخفى والاطلاق دال على انه ترغيع الجارية ولا يجرى وكذا كبر ويجوز نية الجزم في المصنفات مساندة بالمرس حال
 متردقة على وجبه باهها سية اى بغير فيما تحتمى او فيه اى لان من فعلها لكن في النظم عن ابى حنيفة كان محاذاة الالهام ثم مرسومة
 وفي ظاهر الاصول محاذاة الالهة الاذن ويكره التجاوز عنها كالرفع الى التسكين كما في خزائن الفتوة ليس لمحمد كفى المتداولات الا فى
 قاضيان والخصية والقول بالتحسين لمحاذاة ليس لى وفيه اشارة الى ان الالف اول ما يكبر كرهى عن وقيل يرتفع مع الصمد و
 يرسل مع الكبرى وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكبر عند التكبير فانه واجب كما في المحيط وذكر في البعدان ترك الخارج بنية
 في حق الرجل نية في حق النساء والى انه لا يس ترك القرح الاصابع كما قال ابو بكر الخبى بل الفرج ويشترط جعل اللف الى القبلة قال القند
 الثاني بغيره وعليه الاحتياط وعن بعض المشايخ الصواب ان يقرأ الصلوة في الابتداء ثم يبطئ وقت التكبير كما في المحيط وبه احكام شترطة
 بين المصليين فانما يقتضى ان يجازى تكبيرة تكبيرة المامة فانه فضل عنده وهو قول زويه عند ما يوصل تكبيرة مثل ان يوصل من
 (الهد) براء الكبر وقيل الامام الحسى ان الاصل على هذا الحلات واشترط في الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاتفاق وقال
 قوله اوق باوجود قوله لا يخفى واوحط في عون الموزنى انما الفتوى في محله الشروع قوله وفي الفضيلة قوله ما علم انه ما يدرك فنبه

عنده الا بالحاجة وعند الحاجة في وقت انشاء الصل في الحائض وقيل يدرك كل نصف الفاتحة وقيل الى آخرها كما في الشنفر وقيل الى الفاتحة
 بل الخواص كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو الصحيح كما في المظهر وقيل انما سعت على ثوب التكبيرة ولم يدرك جودته وان كان جودته كما في الرواية
 والخبر مرفوع يدبر يا حذا وشكيبا اي مقابلها على واما بن قائل عن اصحابنا وعن ابن حنبل رحمه الله انما قال الرجل جازا بعض المشايخ وقيل
 خذار صدق يا انا والصح كما في المحيط وقيل انما قال الرجل كما في الزايد ويجوز ان يشرع فيها اي من غير ما مضى على كبر كل ما ول
 على التعظيم اي الترفع عن الانقياد وخلق من الامار الحسن وغيره وفيه اشارة الى ان الاول ان يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشايخ قالوا
 على قوله بالركعة بسواه وهو الاصح ولم تجز عندنا يوسف الاباء الكبار والكبار والكبار وكبير الله الامحسنة عند محمد بن كزنام
 نحو الحرير الكبر واحدا له او جمان الله والاولا الله والى الثاني يشرع بالهم وفيه خلاص للمشايخ ولا والله وعن الحسن ان يشرع في الاول
 على الرواية فانه يعتبر فيه لذات مع الوصف كما في المحيط وغيره ولا يشوب حال من الشوب وهو لماط بالعداوى للطلب الشئ على نحو
 شاب السبل الله كما في الاساس ليس مما يتعدى بل الله كما توهم فان فعله عند ذلك والتمس لا يجوز شرعه بحال كونه خاطئا للدلالة على
 على التعظيم الدليل على السؤال نحو العلم الغفراني وانه في وقت منتهى ولو كان الدليل عليه بالفارسية اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك
 الدليل بالعربية والفارسية نحو خدا بزرگ است وبنام خدای بزرگم فيكون الواو عاطفة على مقدور ليست للحال عن فاعل يجوز
 وان الا لزم ان لا يجوز لفظ عربى كما تقر من تقدير الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركمية والنجية والحبشية والمنبسطية
 والى ان لا يجوز سائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد حاز الكل عنده ولكن الجواب كما في ولا يشرط الجمع من العربية خلافا
 لما كما في التكميلية وغيرها من خلاصات التسمية النجية وطلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس كسيرة
 كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كما صفهان والري وهردان وهنادر واذربجان وغيرها ولكن في الانساب ان الفارسية
 لغة جرسن بلاد فارس والرواجمية فهي اولى بالذكر لا يجوز الفارسية بها اي بالفارسية العجز وهو ان لا يقدر على العربية وهذا
 عندها في رواية عندنا في الكشاف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز سطر لكانه كرهه بل عند سوا كان على ان لا يشرع
 كما في (مسحبة سفكها) اي تكاد (جزاه جهنم) اي شراى دى ودرج اول واولا وسوا كان ثمنا او قصصا وقيل اذا لم يكن على نظم
 القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص لصدقه الصحيح الاول وفكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قوله كما في المحيط و
 هو الصحيح وعليه السور واما من الفارسية بالنفى لئلا يفرى بالطريق الاولى يقر بها بالعربية وفي الحديث (انسان اهل الجنة العربية
 او الفارسية الدرية) فتنبه الدراء كما في الكراني وغيره وبه اي يعدم الجواز لئلا يفرى في التحاق وعليه الاعتماد وفي الكشاف ان في
 كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني والاستعقاد لسان واذا الضمير يمينه على شمال كما في الاصل ثم اختلفت
 المشايخ فيه فبعض ان الضمير على شمال المشمل وقيل على الذراع وقال الاكثرون على الفخذ وعن الصاحبين لبعض الرسخ
 بايدي يميني كما في المحيط لكن في الجوهري قال الضمير على الفخذ على الرسخ قالوا وقالوا باليد الاصل على طول الاول واولى وقال
 ابو حنيفة بعض بالاسهام والخصم ان يصر في الروايات انهم كثيرا منهم ان يفيض بالاولين تحت سرته لانه من سنن الرسل

وفي الاشارة بشمار بان المدة في ذلك كالمثل لمن في السفرات وغيره منافع على صدره ولا يجرد ان يشترك في غير المصالح
الحكم في كل قيام فيه ذكر شامل للقرن سنون شروع فداير سائر الطلوع في الضيق والفتور وصورة الجماعة في قبل عنده
يرسل في الفتور وهو قول أبي يوسف. اختلف شيخنا ما ورد في الصلوة الجماعة وقيل محمد ان الوضع ستة قيام فيه قراءة كما
في الحديث وعن أبي حنيفة انه يرسل في الاخر من التورعة عشرة. اكره ان يرسل ثم يمشي كما في التورعة في السفرات وعلم ان الاول ان يكون
بين قديمه قد يربح ما يصلي في القيام كما في خزائن الفقيهين ويرسل عند جهوده في وضع عند حجاب الفضل للخاصة الكلية الشيعية في قوله الكريم
ومن تكبيرات العيدين وفيه من النسخ الى السابق ولا ينعى ان يركع في ركعة واحدة وكل واحد في ركعة واحدة كما في
شمس ثميني اي يقول (سبحك اللهم بحمك) اي تحتل بحمك الامانة الله سبحانه وبذلك قد شغلته بحمك فلو اعطيت العمد او الهمة ويجوز
ان يكون الحمال اي وقد شغلته بحمك فانه في سبائك بحمك والاشارة ان اقال بزيادة الاول انما سميت بيقاس (وتبارك اسمك)
اي دم غير ولو قلنا اي تجاوزه عظمك عن درك فاما لم نقل في الشبهة (وجعلناك) (ولا لا فيركع) فبما وضعنا وضع الاول
ورفع الثاني وبالطبع في المحيط ووجه لكل ظاهر على ائمة الفقه وانا نثر في التحمل الوسايل الموصولة ولا لوجه عطف على (كبر) وادرك
فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد التشاء لان الفرائض ولا في فيه ولكن في الشك لا يوجه في الفرائض في الاموال وعن أبي يوسف
انه لوجه بعد التشاء ووجه في النوافل بعد التشاء بالاتفاق يستحب التوسيع قبل التكبير عند المتأخرين كما في المتأخرين وهو ان يقول (اي حجت
هجر) الى قوله (سليمن) وختلف في ان يقول سلاما وقولنا من المسلمين اصح من قوله الاول المسلمين لانه كاذب محمد للصلوة عند
البعض كما في المحيط ومتفق على ان يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ والسبب في ذلك ان في ثم تجوز في الوجود
كما في السفرات للقراءة في ركعة الاولى لا في ركعة قوله لا تتجلى للتشاور وهذا عند محمد بن حنبل في أبي يوسف رجع فانه عنده للتشاور
ثم اشار الى ثمة الخلاف بقوله فيقول له اي التورعة المسبوق في اول ما فات عنه عند محمد بن حنبل ولا لوجه في أبي يوسف وفي
روايته عن محمد بن حنبل وقال صدر الاسلام انه صحيح لما في المحيط وغيره: المسبوق بالذي لم يدرك الجماعة اول الصلوة فقط المصالح المتقربة
سواء كان مدركا او اذراك لكن الجماعة اول اتصاله بالجماعة اول الصلوة من فات بعض ولو خروجه الامام عن تكبيرات
العيدين عنده ويعرفه عليها عند أبي يوسف. وانا لم يذكر الامام محمد كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره
صحة في شيء من الكتب وفي المنكوتة وشبهه حال ليس عنه فيه رواية ويسمى اي يقول سنة (سبحك الله الرحمن الرحيم)
قبل الفاتحة هي ستة قبلها في كل ركعة في قول صاحبنا على قول الدقاق في قول أبي يوسف رجع وعنه في الركعة الاولى والاول
احوط كما في المحيط وعليه الفتوى كما في السفرات لا يسمي عند النجاشي الفاتحة واسورة كما في الكافي والكشف وعنه انه
يسمى وعند محمد بن ابي عيسى الا في الجهرية كما في المحيط والاول قال أبي يوسف كما في النظم: هو قول محمد وهو المختار كما في السفرات
وفيه اشارة الى انما سميت من الفاتحة واكثر اشخاص على انما سميت على انما سميت في المحيط والذخيرة والجملة والزهدي وغيره
وانما لا يسفيرا الى انما من القرآن اسم الاول ان كونهما من نفس عن المتقدمين كما في الایضاح والمحيط والكشف

وغير ما قال الكوفي لا اعرف بها التصريح عن مقدمي مما بنا والامر بالاعتناء وليس على انهما من القرآن وفي الزاهد في انما آية على
الصحيح وذكر ابو بكر ان الاصح انما آية في حرمة السجدة في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حاشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن
في الشهر من مذنب ابى ضيقه وسيسر من لا اسراى بنحى التنازل والاعتناء بالنسبة فانه سنة مكروهة فانه لم يذكره كما في المحيط
او اختلاف تقدمه على ان التزدي قال الجهر بالنسبة فيمنون عند اكثر الصحابة والابن العباس وحديث الانقاء بجميع خلافات وقد بلغنا
ان الكوفي قال في الصحيح في الجهر حيث كذا في شرح المعنى في مذنب جبر بن فضل ثم قيل ان على امر التفصيل في يونس النفر والاكاف في
الجواب وعنه ان الامام لا يؤمن ولا يمتنع لاجل الفاتحة آمين بالقصر والمدح تحقيق السجدة وتشديد باء الكاف من فقه الصلوة عند
الطرفين لكن لم يغفر عنه وعليه القسوى وهو قريب (سبح) الحمد (سبح) بخلافهم او سبى اذ كان في المصنوع وذكر الزمخشري انه سبى الى
القبائل بنى على الفتح ونهضت سجدة العزلة لانسان ان يقال صلا القصر ثم مد وسناده فحل سبى الى قول الاسرار وان كان في الادل
المكتوم في نهضت فيه اشهد بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في التيسير عن مجاهد من الفاتحة و
بن التامين وخفاؤه سنة فذكر الجهر كما في المحيط كما لا يوسر سبى او سبى ولا الضالين ولو في الظاهر والعصر وعن بعض
انه لا يوسر فيها وعنه ان الماسوم لا يوسر كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهد في نعم يكبر المصلى للركوع ونسبه
ولا تلة على انه لا يصل التكبير بالقرأة وهذا رخصة والانفضل الموصول في الفصل خلوشى من الصلوة عن المذكور وقيل ان لوى
في حال الركوع وحرف او كلمة فلا بأس كما في الزاهد في خافضا حال فقيه سنته كون ابتداء التكبير عند اول الركوع وانما
عنه سبى او الظاهر وقال بعض الشيوخ ان يكبر قائما والاول الصحيح كما في المصنوع نحو الثاني عن المذكور وفي الظاهر انه الصحيح
يعتقد اى يتكى بيده اى يديه على سكتيه باليد اليسرى راحته عليها حال كون غير متفانيا كالقوس يا خذها بالاصابع حال كون
مضر حيا مفتحا اصابعه اى اصابع يديه فان الاخذ والتفريق والوقوف سنة كما في الجواهر في كذا الاستساعة والذكرة تركها يفتى ان يزد
مجاهدا عنده بلصفا كعبه مستقبلا صالبا فانها سنة كما في الزاهد في باسطا يده بحيث يستقر عليه تدبير ما غير ما فسر سبى انفس
رسد من التكبير تقليب اليد على راسه كما في الصحيح وغيره وخافض الى الغطاء منى لا يذوقه راسه قليلا كان خلافا للسنن وى استواء الراس
مع الجهر كما في السبى وقيل غير ما فسر راسه ولا كس كالاولى لان الراس اخفى في مخدومه وفيه انه مجرم فيه والجواب ان كسوا وسم
عنه يرمز بالاعتناء بشيء الى ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في الزاهد في وغيره انها لا تعد عليها ولا تخرج الاصلح والاحتياط في بعض
على تشبه عليها فيتم وتختبى ركبتها وى سبى اى يقول التبع لمحمد وى سبى اى يعظم فانه لا يسجد ان يكون الفصل متغيرا لأم الصلاة كما تضمن
لام الجهر في الكافي ان تسبيحات الركوع والسجدة سنة وقيل وجبته وقال ابو سبيح تليد ابى ضيقه انما فرض في الصلوة المستوفى
عنه ان قل من الثالث مفترقا وقال خلعت ان صلا فرض ثلثا من المرات وعن محمد اذا ترك او ادى مرة يكره كما في النهاية و
او ناه اى ادى التسبيح اثنون من الخمس والتسبيح والتسبيح ولا يرد اشكال على اصل الفعل بالنسبة الى التسبيح على التقلب والى
انرا والخصاف اليه المعروف لاسم التفصيل لكونه كناية عن اسم الجهر والاطلاق يشير الى ان الامام كغيره في ذلك و

أو المعنى لا قراءة غير الجهر أو لا غير الجهر ويجوز لغيره الصلوة فيفيدان بخافت في الغم والبسر وكذا في الزمان والوقت والوقت
 ليست والاستسقاء عند علي بن إمام في القاعدى من أن لا يجزى في غير الفرض إلا أن المصحح فيها كما في كثير من الروايات والروايات
 فيكون الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط والعلم أن ما وضع للإعلام جبه الأمام ولا خلاف كما في الروايات والمنفرد فيه من الجهر
 والمنفرد أن إمام أدى هذه الصلوة وفيها إشارة إلى أن الإصباح لنفسه وغيره كما في النهاية ولكن في سهو لم يسهو والكرامى وغيره أن
 جهر المنفرد أصح لنفسه في المحيط لأنه السمع غيره كما في عامة الروايات وإلى أنه لا يجزى في غير هذه الصلوة والافانك عن محمد بن سادون
 سهو في السجدة روايتان كما في الترمذى والنزدي وخافت جهاى بها بعد بعض الشائخ أن قضى هذه الصلوة وقال بعضهم أنه
 يجزى الجهر فصل هو الأصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في النهاية وفي الكلام اشعار بان الإمام والمنفرد أن يرفع الصلوة زائدا على المحاجة
 وهذا فصل إلا أنه ليس هو الذي فيه كما روى عن أبي جعفر كما في الإلهامى وذكر في كشف الأصول أن الإمام إذا جهر فوقع جهره
 المستفيضة فقد سلم كما إذا جهر مقتدى والمنفرد بالاداء في الجهرى خفض الأصوات بالقرآن جواز أن حق الإمام فغان
 أن في حق المنفرد أصح لنفسه جهر كما روى غيره أي أصح أحدهما فإن الغير معنى المخارو ولا يقال السيرة في أنه لا يعرف بالأصوات
 أفعل أصح أين كان على الجهر كما في الخمر أنه ليس لبعض القوم لغيره لكن في صلوة السجودى أن جهر الإمام أصح المصنف
 الأول في الخمر والروايات غير ما ذكره أصح على ما جمع من جلال في السنة لم يكن جهر إلا أن كل الروايتين المتكلمة على شيء لانه
 لا يبرهن أنه لو كان القوم كثير بحيث لم يسمع أصواتهم كان مخافة وادوى المخافة أي الخفاة خائفا فيسمع على الصحيح إلى الابد
 إلا على الجهر وإنما قد لفظه لا يسمع أصواتهم إلا في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة
 عامة المشايخ وفيه تخالفان على المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة
 وهذا قول للرخي وأبي بكر الأشعث كما في المحيط ومروى عن محمد بن القدرى كما في الزاهدى وعن أبي الحسن الثوري كما في صلوة السجودى
 ومن يني نصيرن ساء صلهما في العادى فمن الظن أن الأولى ترك الأولى لانه زاد إشارة إلى أن قول هؤلاء الأئمة غير ساقط عن
 حين الاعتبار أصلا ثم صرح بما عليه القنوي فقال هو أي لو كان المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة فخص الجهر في المخافة
 وإذا من يقربه كما في المحيط وكذا أي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة في كل ما يتعلق بالنطق وهو في التعارف
 أصوات مقطعة يظهرها اللسان وتحتها الأذان ولا يكاد يقال إلا لسان كالطلاق والعناق فانه لو طلق امرأة أو عتق
 عبدا بلا أصح لنفسه لم يقع على الأصح والاستسقاء في الطلاق والعناق ولعين وغيرها فلو طلق امرأة أو عتق عبدا فاستثنى في نفسه
 لم يصح في القضاء كما في العادى وغيره تسمية الذبيحة والذبيحة والبيع وغيرها في المحيط قال القاضي علاء الدين الصحيح عندي
 أن أصح لنفسه كاف في بعض التفردات دون بعض الأثرى أن البائع لو أصح نفسه بلا أصح المشتري لم يكن كايها وسنتها القراءة
 أي بقراءة أسنوتها الثابتة بالسنة في جميع الصلوات الإمام والمنفرد في وقت السجود محله تخمين مجاز لم يرد للملوك
 أو مصدره حتى أي وقت أسرعه والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدره حينها وقيل حال وفيه أن المصدر للرفع حال بلا أصح وأما

من الأحوال الاربعة بذلك اقتدار المحدث في الاصل الفاتحة اى سورة الفاتحة فان السورة جزء بطون الكل وجوز سيبويه ان يكون
المضغ اليد على سطح اى سورة من القصص كانت كالكثرة والافعال وفي السقم اسما اى وقت القراء والاطمين ان نحو سورة البقرة
على التعديل الا في من الفاتحة لقراء في الفجر والمظهر و. و. وما في العصر وحشاد والقصص جلال في المغرب في السجدة وذكر في سفر السجدة وادبر
في الفجر والمظهر الطارق والشمس فيما عدا ما نحو الاخلاص وفي الحضر الاقامة في الاختيار تحسنوا اى على المشايخ حسن طول مفصل
لما به الاستدراك والمراد قراءة اثنين تامين من السورة الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتماد على المظهر والاعمال
على ان هذه القراءة مستحبة وفي الحديث الاخلاص وغيرها انها مسنونة بذات علي باليمن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا من القطعية معطو على الامة
وبغير تحسن مع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الحضر مستحبة بالاستحسان والاسان ان يعلف (في الحضر على اني الضمير والمحال
نيل السنة فقيده شية القراءة والمعلية مستقرته وحالية التسايد فان في هذا المعام اختلاف الروايات كما سنذكرها والجمع على شائنا
بالاستحسان وهو الراجح فيها الاستحسان بالاشارة وهو المراد والاشارة حديث غير ضعیف الله تعالى عنه فانه ليس في موسى الا شعري على ذكره
المصنف كما صح في المبسوط وغيره فمن فهم من خلاف السنة فلهذا لفظة عما في الاصول والاطوان للسر جمع الطويلة كالصالح في الصلاة
والفصل السابع الاخرة من القرآن اى به لثمة الفصل من سورة البسمة في الفجر والمظهر روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبلقي مع الله
ان القوم كانوا من يعبدون في الامياد لغير ما آية كافي وانه حسن في كل ركعة خمسين ان كانوا كسالى لغير العبد كافي التل
وان كانوا من ذلك لغير خمسين كافي الجامع الصغير وقيل انها مستحبة على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على حال السليان قصره او
قبل على خفة النفس ثقلا وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يجوز عايف القوم كذا يودى الى التليل الجماعة كافي المحيط والملازمة
والكافي وغيره ما ووسط اى قراءة سورة تامين الطول والقصص من المفصل وعشرون آية في العصر قبل في خمسة عشر في الفاتحة
وفي الحشاد وقصاره بالسجدة قصيرة كالسورة تامين وست آيات في المغرب ثم شار الى بيان المفصل مع اقسامه
بقوله ومن الخيرات ليعتد بها اى مبتدأ منها كافي الكافي وغيره ولكن في المنية قل لا ترون الله من سورة محمد عليه السلام وقيل
ق وقيل من الخمر وقيل من الفصح سور طول الى سورة البروج ثم من البروج او ساط الى سورة لم يكن وقيل الى البلد كافي
في الكافي ثم من لم يكن قصار الى الاخرى آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عس ثم التور الى وضحى ثم الم نشرح الى الاخر
ولا شك ان التام الاخير منه في الغيا وينبغي ان يكون الاوليان كذلك لهما خاتمان كافي الكافي وغيره وما ذكره من السبيل
والمنتهى في الكل يوافق الحديث والغيرية والخزاة وغيرها فلا على المصنف لظن العاصري المتبع انه خلاف ما رأى وفي الحضر في
الضرورة والاضطرار لخروج الوقت لغير البعدر المحال والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف ح من اقتدى بالوجه في
الفجر ياتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة (المعنى صار فيها) وكذا تعيين سورة اى الصلاة على قراءة سورة معينة سوى
الفاتحة للصلاة فرضا وغيره فلا بأس في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرا فلو قرأ السنة او ليس فلا بأس به
في الاشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو مينا سورة وقيل لا يكره ان طالت وبذا في الرغبتين وانما في ركعة فلو هت

وعن أبي حفص ان ابن ابي عمير قال سأل ابا جيب الى من سأل الفاسق القارى ثم الاورع اى الاستاذ احتراز عن شبهة تخالف الاتفاقى فانه من الجرح
كما فى الكرافى وذكروا فى الزايدى الاورع ثم الاورع وفى الخلاصة لا يستويان فى الفقه والصلح واحد ربما اقره فقهه واخبره للاسناد ولم ينفى
ثم الاورع الذى لم يتغير عقله فى الروفة كبره امامته المفسد الذى نسيب الى الخوف وفى مختصر الكرخى الاورع ثم الاورع وفى المستدرج الآت
ثم الاورع عند الفهم وفى الخلاصة الاورع ثم الاورع وجها والانسب فان اجتماع هذه الفصول فى جليلين اقره فقهه واخبره للاسناد ولم ينفى
الاورع وفى الجانيس الباقى اولى بالامانة والاوان ثم ولد وعشرته وفى النية لو دخل فى السجود جوازا الى بارأية فاما لم يخله اهل فالحا
عبدة واو كان متقيا اجهز كما فى الخلاصة او جازا فسيب الى العواكب واحد ليس ينفقه وليس جباله كفى فى الصالح لكفى رضى الخاير له ينج
وقال الراغب فى الاصل اولاد جيب عليه السلام ثم حج وصار الى السكالك بالبادية وفى نهاية الحديث العرب من اقلهم بالبادية اية الى اية
او جازا او جازا فى الغرب العربى واخذوا بجمع وهم الذين يستوطنون المدن واقره فقهه واخبره للاسناد ولم ينفى
اسمهم سبوا الى عينة يفتحين من سبوا لان اباهم جميعا فى السبوا فاما البدرى الجبال بالبادية فاما البدرى الجبال بالبادية فاما البدرى الجبال بالبادية
الاورع امامته البدرى وفى الكرافى انه كبره او فاسق من الفسوق ومولفه يخرج عن الاستقامة وشريعة الخرج عن ثابته احد بانكساب
البيرة وتبين ان يراودها واول الافيشكل بالباغى فيكون امامته النام كما فى الروفة وامانة المرأى المتعصب من اقره فقهه واخبره للاسناد ولم ينفى
ان كان البدرى افضل منه واولادها واول الافيشكل بالباغى فيكون امامته النام كما فى الروفة وامانة المرأى المتعصب من اقره فقهه واخبره للاسناد ولم ينفى
فى الدنيا الامانة بالسر وغيره وفى الخزة على ما فى الكلام حكم الفاسق وعلى ما فى الفقه حكم بعضهم حكم الكافر وكذا الروية والسمع على المؤمنين وقدر مما
كما فى الخلاصة فالأورع لا يفتقد شأنا يعجب الكفر فلا يجوز امامته المفسد ثم كبره امامته من فليس عليها على العبرن رضى الله تعالى عنهم
او ولد زناى ولا يحصل من على حرام بعيد كرهه ذلك كرهته يتبعه سقوط المرتبة عند الناس الجبل وعدم تولى النجاسة والافتئات
عادة فله عدم ذلك كبره امامته وفى الاختيار لو كانوا افضل من منهم فالحكم بالفضل والاختفاء شير الى كبره امامته الشافعى لكن
فى الزايدى انما كرهته وفى ترا النيات انما غير جازة كما قال صدر الاسلام فالأحوط ان لا يخطى خلفه كما فى الجاه وبما اذا علم
بالاختراز من اضع الخلاف فلو شك فى الاختراز لم يحز الاقتدا سلقا كما فى النظم فلا بأس اذا لم يشك فى اياها ولم يتعصب لم يستغنى
ولم يكن مصيبا ولم يتعصب لم يستعمل ويجوز منه ناسخ راجع الراس قوتنا وما خرج من غير كسب عليه من الحنفى ونسب الحسن الى الماشا
الزيدى والتمتع بالكل الغيب فوجه وحفظه التبيين مصلوة ولم يصل به مصلوة مرة ولم يفت الركبة ولم يجاوز الى شىء القبلة
لم يجاوز مرة ولم يمين فى القرآن ولم يتكلم فيها الكلى فى بحر الفتاوى كجماعة النساء جميع نسوة اجم جميع وحسن حاله صلبا وركبا
البصرية اظفر كرى الكوفة ولم يمتى كما قد استهن بامرأة كبره وفيه شعاربانية لا يكره جماعة من فى مصلوة الحبسة وكذا
اقتد الشرح بالرجل وهذا اولى لمن فى الخوة والا فكه وان كان محرا للكل كذا فى النهاية فان فعلن اى اقتصدت بامرأة
تعتق الامام منهن وسطنر لانه خرجت جماعة من كذا فى النهاية والظاهر من وجوب هذا الوقوف لكن فخرنا فخرنا
انه جاز تصديق ما من الواسط بالتحريك اسم لمشكر الدارسة طرقت تعرفت وباسكون اسم لها غلبت متصرف وكلاهما

تحتل منها الا ان الاول اولى المانة بكونه ما ذكره لا يقتيد له عرفاه كما في الزمخشري وغيره وكحضور المشايبة اي كونه حضورا بغيره كما في كل جماعة
اي كل فرد منها ساندانية اوليقيه والشايبة بالتقدير لثمة من قس عشرة الى ثلث وثلثين وشرعا من عشرة الى تسع وعشرين وكحضور
العجوة من لم يمشي في الزمخشري كما في المتن وذكر في القاموس انه لا يقل عجرة واحدة وعشرة من اجدي وخمسين الى اربعة وعشرين وعشرين
النظم والعجوة فلا يكون حضور الغير في الصلاة وكذا الجعة والعبد بن الصلوة في رواية عنه والتكبير والوقوف في ناحية في رواية واما عندنا
فالخضور خمسة في الكل كما في النسخة والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكون حضور كل جماعة ولو لم تكن كما في الاختيار وغيره
وفيه إشارة الى ان حضور الاربعة اعني الصلاة مكره في زماننا ونسب ان يكون كذلك كما في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها
حين تكون ليما عن عمر رضي الله عنه ليس من الخروج الى المسجد لعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمارون لكن الى الخروج ولقيتني
المسعودي اي ليصحب افتداه من وقع وضوء صحيحا عنده بالمستقيم اي من وقع صحيحا فلا يقتدي من توفوا على ان الما ظاهر من نيم
على لمن ان يجلس لان الما محدث على غيره كما في النظم ولا يقتدي بالمستقيم موضع معناه وهذا عند النخيل وكل محدث ان يقتدي به
مطلقا وقال في زكاة لا يقتدي مطلقا كما في الزمخشري ويدخل فيه على الجبارة ولا خلاف فيه كما في التلخيص ولا يقتدي بالفاضل
او غيره بالساح على الخف او الجيرة والقائم بالقاعد عنه بما خلا فالجيرة كسنتي سنة التراجع فانها حجة بطلانها على الصحيح قيل
باحتجاب بقيام عنه بما بالقعود عنه والكلام يشير الى انه لا يقتدي بالقيم والماسح والقاعد بنبالة القاعد بالركن كما في المحيط والاختلاف
يشير الى جواب المانة الاحد بان لم يمتد قيا من ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم والموسمي بالموسمي ليشمل ما ذكره الا ان
ادوا عدين او سلقين او مضطجعين او مختلفين وختلف في الموسمي فانه بالموسمي مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وفيه شعار ان لا يقتدي
بالعين يؤم من قائم او قاعد يؤم المحرك كما في المحيط ولا يتنفل بالمفترض فيصنع عن التنفل المقرأة وقضية القعدة الاولى وفيه
إشارة الى انه لا يكره جماعة التفل اذا أدى الامام الفرض واقتدى التفل وانما المكره ما اذا أدى الكل فلما ادعى الى لا يقتدي
مفترض بالتنفل كما يحكي لا يقتدي رجل بامرأة بالعين فلا يقتدي فتنى شكل فتنى ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزمخشري
او صبي اي لا يقتدي رجل وامرأة بصبي غير بالغ في الفرض السنة وانفل عند ابني يوسف وح واما عند محمد فيصنع في التفل
والاول النسخة كما في البداية فلا يقتدي به في التراجع على الصحيح وان قال بالجواز ذكرنا لخراسانية كما في المحيط والكلام يشير الى
انه لا يقتدي به في صلوة الجماعة كما في جامع الصغير والي لا يقتدي بصبي بصبي كما في الخلاصة والي لا يقتدي بالغ غير
كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مسدوك بما في سنن ان لا يقتدي سقرض مبتذل ولا يقتدي طاهر صحيح بمجذور صاحب جرح
سائل كالمسجون والسحانة وغيرهما يقتدي صحيح بصحيح وكجرح وسعد ومجذور كما في المحيط وذكر في الزمخشري ان لا يقتدي بتخالف
بستهامة وقلة البصلة وفي النية يقتدي صحيح بمجذور عند ابني يوسف وح وختلف في الشايخ فيه وقاربي فاذا لم يصل به
من القرآن بالامام بما لم يذكره فان صلواتها فاسدة ما من الابد كما قال الطحاوي او من ما وان القرأة كما في النسخة
الكرخي وفيه شعار ان لا يقتدي اخرس اداوي بامي كاسفة المحيط ولا يقتدي بالحق اداوي باخرس كما في الزمخشري والي

في الاصل من المكسب والايقار كما في المترج من الحين لخط كما في القراني منسوبة الى الامم فحدث الله كما تقرره وكما قال
 اي على عاوة العامة وعادة الامة والسلب لغيره فيقدي عاربا كما في المحيط وغيره موه اي قائم او قائم له وجوب بموجبه
 اي بقائم وقاعد له وجوب ويقتدي السلب لغيره موه بموجبه عند ذكر الاصل في حقيقته لمسا في حال الامام فكان شئنا في حقيقته
 او فوقه جاز صلوته الكل وان كان دونه جاز صلوته الامام فخطو كما في المحيط والا مقرر لو كان ذلك لفرض من قبل نفسه كما اذا
 يستغفر في جميع الاعمال كما لم يستأذ فيقتدي من قبل في بعض الاعمال كما اذا خلف الامام لم يدا لروع من جاز ما عند سجدتين لم يستأذ
 في حق الخليفة فزنى في حق المقتدي كما اذا اقتدى المتغفل في الشفع الاخير من الفرض فان المقررة فرض في حق المقتدي انقل في حق الامام ان قال
 بعضهم لكن العامة قالوا بان السجدة صارت واحدة بسبب ذلك وانما في حق المقتدي انقل في حق الامام ان قال بعضهم لكن العامة
 خطا يقتدي ففرض من قبل في جميع الاعمال التي بعضها فيه شعار بان يقتدي يستغفر للمقتدي لمصلحة يقتدي بشعار بالتراب والوعى الخطا لمصلحة
 في المحيط وعلم ان في الحق الاقتراف في هذه الموضع ايمان بالصبر عارفا في صلوته ففرضه فيصير الوضوء بالحققة بحسب الشعار لانه انفسه ليدرك
 وكان بعضهم للصبر عارفا والامام في السجدة وبشعر في السجدة الاولى كما في المصنوع والايقار من قبل في حق الامام ان قال بعضهم لكن العامة
 كالنظر في الامام ويصل فيه يقتدي في الحق عمنقرض ثم عند واقته منقرض كما في المصنوع والايقار من قبل في حق الامام ان قال بعضهم لكن العامة
 بمقتضى شرع في وقت كما في الزمخشري وفيه اشارة الى انه يقتدي في بعضه من بعض المصنوع في حق الامام ان قال بعضهم لكن العامة
 واحدة كما في النظرية والى انه يقتدي لاحق بل هو كذا لا يقتدي بالاجماع والى انه يقتدي بسبب في حق الامام ان قال بعضهم لكن العامة
 في الكبرى انه يختار ان الاقتداء في موضع الاقرار عند وعده العامة غير عند بها فان كلام القاعدي لا يكون اشارة اليه فرضا
 آخر لزيادة الاصلاح فان النكارة اذا اعيدت لمرة كانت غير الاولى وعلم ان في الحق الاقتراف في هذه الموضع من زوال ان يصير
 شاعرا في صلوته لنفسه فيقتضيه وضوءا بالحققة ويجب القضاء لانه لا يفسد ليجوز ذلك قال بعضهم للصبر عارفا والامام ان قال بعضهم لكن العامة
 رويين والصحيح الثاني كما في المصنوع والامام لا يخطيها اي لا ينبغي له ويكره ان يخطيها بالصلاة بالقرأة والتسبيحات والادعوات
 ويحتمل ان يكون الخطي للقرأة ويدل عليه قوله ولا يخطي الامام قرأة الركعة الاولى على الثانية في الفجر فان الاطالة فيها للقرأة منتنة
 بعد نصف الثانية وقيل بعد الثلثا وقيل بعد ثلثيها فان كانت مقارنته من حيث الاولى فيها ولا فيعتبر الكلمات والحروف
 والاباس بالقرأة في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد حجة الخطيب في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في
 الزمخشري وغيره والكلام مشير الى ان المصنوع والخطيها وذكر القرأته في فضل والى ان الثانية لا يخطي على الاولى بشئ لكن في حجة
 المنتدوات ان الحلة آية اربعين لا يكره بركات ما فوقها فانه مكره بالاجماع لكن قال شرف الامة المكي وغيره لو قرأ في الاولى
 سورة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الفحة وهي تسع لم يكره وقال كرس الامة له باغي انه يكره للقرأة الزيادة فان لم يست
 في القضاء وضعت الاصل بطلان ما قرأ في الاولى الا على وهي تسع عشرة وفي الثانية العاشرة وهي ست وعشرون فان في الجواب
 لا يكثر من ثلثا من ثلث كما في المنتبه والى ان المصنوع يخطي الاولى فان لان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص بالقرأة

فان الاطالة في السنن والتقصير لم يرد وعن ابى اوسه انه ذكره لانه ساء كما في النجاة ويقوم الموترم رجلا او صبا او احدكما في
 على يمينه بلا فرجة كما في الجلابة وفيه دلالة على عدم جواز التقويم عليه والناظر عنه والقبيل خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل ان قدره على
 الامام لم يجز عبادة سكران في الصلوة وقيل انما جازة بالفرجة في فتي سرق القوم والاصح ان العبادة بالسكر كما في النجاة ولو اختلف
 قد رخص في الصلوة والكفاية بعبدة بالكتب على الاصح وقالوا انما ذكر كان سنيا على الاصح لخالفه السنة وعن محمد بن عيسى ان باوان اصابعه على
 الايام وقبل ان يلمس عند عقبه ولو قام خاضع فغنى كرسية او ساء خلافه لكان سنا على غير المسمى والعبادة في المسمى لا للسرك حتى لو كان رسا
 خلفت امامه وجهه قد قام عليه صبح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره وعلما ما ذكره من الحكم الشبل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة
 فانه مشترك ويقوم الموترم الزا على الواحد شين كان او اكثر خلفه اي خلف الامام في المسمى اي موضع شاره وفي الصلوة فيما اذا لم يكن
 بينهما فاصلة كثيرة وقد رخص بعضهم بسببه اذ رخص بعضهم بمقدار صفت كما في جمعة المسترشد فان قام الامام على يمينه نصف او ثلثه او سببه او سببه
 فليس في السبب ولو كان في يوسف اجمعا الامام من شين كما في الكافي وفيه بشاره الى ان الوجود بما ذكر من السبب الى الخلف اذ جاء اخر
 كما في الجلابة والاحسن ان يقال انما ذكر الزا في كفاية ان يفت احد ما جازة والاخر يمينه اذا كان الزا شين ولو جازة ثالث ففت
 على يسار الاول واليمين من يمين الثاني وانما سبب الثالث لهذا ولو كان احد الضعفين ناقصا اتفق باقلهما ولو سببه باقام عن
 يمينه والقريب من الامام شين كالقائم في نصف الاول من الثاني ولو جازة الامام كما في الترمذي ونصف الرجال حتى جازوا
 على خط مستويح يكون منكم ثمانية ثم نصف الضعيفان بالكتفى المشهور بغير لغة ثم النجاة في بغيره والكر من كفتي بغيره
 وهو بالذات الرجال والنساء ولم يذكر شكل منه ثم النساء فلم يعصيات كما في الزاهدي ولم يذكره النجاة بذكر الضعيفان بعد الرجال
 كما مر اتفاقا في بشارته الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان سماعتها على يمينه فان كان شين بقوام خلفه
 والمرأة خاضعا كما في الجلابة والى ان هذا الترتيب واجب فان قد يصح على الرجل في الصف يفت صلواته الا ان المحبوب على انه غير
 بخلاف ما اذا قامت للموت امام الموترم وبيضا فرجة قدما سطوته فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى
 لتعليل تاخير النساء اشار ليعلم فان حادثة اي استوت قد مر المرأة شيا من عضاد الرجل فان القدم ما خذوة في صفه ما على
 عن المشرقي فاستاذ غير قدما بعضه غير مفسد وبطل في الرجل المرأة اصبى وبعينه لشتيان فلا يفت في فتي غير شتين
 والامحاذة الاحمر واللاحق للرجل وعن محمد بن عيسى مفسد كما في النجاة ويشترط في الخزانة بقاء الدجوة الاطلاق مشير الى ان قليل المحاذة
 مفسد كما قال ابو يوسف واما عند محمد بن عيسى فاستاذ كرج الى الحرم كلام كالحنية والتعباد ان يكونا في مكان سبب لاجل
 فلا يفتد الكنت على الارض والرجل على الدكان قدر قامت وكذا اذا كان جنبها لاطا واسترقا وقصته قدر ذراع او فتره يمينها
 رجل كما في الزاهدي وغيره في صلوة رافعة او رافعة او رافعة او رافعة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه
 اشارة الى ان محاذة المرأة لم تفسد في صلوة الجنازة وكذا محاذة الهينة لان صلواتها بصلوة حقيقة ولذا لم تفسد
 بالمحاذة صلوة من لا يقتدى في الصحيح كما في النجاة لكنه خلاف ما مر من الاشارة مستمرة كتحريمه بالنسب

أي مشتركة تحريمها بان اقتصت المرأة وحدها ووسع الذكر ولو في غير صلوة الامام وحزبه عما حكاه في المنفردة والمنفردة فيه فانه وان كان
 منفردة الا انه يورث الكبرية او الاساسة كما في التمرغشي قد دخل فيه المذكر والمذكر هو السبوق فخرج بقوله وشتر كما وان التمرغشي
 والصلوة مع الامام صوابا اقتصت وحدها او مع غيره من لا ينفخ اذ يخرج بصورة الانفرد فخرجت الى قيد التحريم وقابل ان يقول استدل الا انه
 ايضا قال المشترك على ما في النبايج والدررة الزايرة ان اقتدى المرأة وحدها ووسع الرجل من اهل صلوة الامام فسدت صلوة الامام
 الا انه لما سوره بتاخيرها ولم يأت بمرقة ترك المرفوعة او المشار الى اخيرها ولم تخرجت صلوة الامام الا صلوة الامام بصورة بانها في محله
 عن مشايخ ائمة وفيه إشارة الى انها لو كانت مع الامام محذورة لا الله فربما لان العبد المحذورة في صلوة مشتركة والحمد لله رب
 العالمين في المحاذرة والوجه ذكر المحاذرة في الثانية ان لو كان الامام امامتها سواء كانت مرفوعة أو لا صلوة الامام كانت مرفوعة
 قبل المشرع او بعده لكن قال من المنة ليشترط مرفوعة او ان شئت الامانة وقت المنة وقت الشرع ولا بد له كما في المنة على التخصيص
 مشير الى ما في الثاني من جهة المنة في محبتها وبلد المشرع عند بعضهم وغيره الى اشتراط المنة في رتب الصلوات الا مع هذا فثبتت وط
 في المحبة والعبدان كما في الخلاصة والاراي ان لم يجر الامام امامتها في صورة اقتداءها محاذرة الامام والمقتدى فسلطوا
 فسدت الصلوة وفيه إشارة الى انها لو كانت مع الامام في الصلوة لم يفسد وانما لو اقتدت في محاذرة مع الاقتداء بغيره لا في
 امامتها النساء كما في التمرغشي وهو ليس عن أبي حنيفة روى اذ كانت خلفه ولم يكن يحجب جل مع بدون المنة كما في الزاهد وغيره
 فاقول بان الاشتراك الا وانما من عن المنة ليس لشي مقتدر

فصل مصل سبقه أي اعرضه لا يفعل آدمي أو سبق في الاصل التقديم في السير ثم يستعمل في إطلاق التعميم حدث غير مانع
 كالجماعة وغيرها اذ احدثت ركوعا وسجدة فانه لا يرفع سواها فسدت صلوة بل تباخره وبانتم غيرت كما في الزاهد أي يوجبها
 بلا كسث فان قيل لكسث مانع وفيه خطأ بل ان الاستحباب لا يمنع وهذا اذا استثنى من تحت شيابه والا فانكفت المرفوعة مانع كما في المحيط والحمد لله
 والرد للمنفرد في النسخ والماء وفي الضماد أي انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وقبره يترشح فكان مونة الترحح اقل والا يذهب الى الماء
 في الزاهد أي يصح ان الترحح مانع كما في المظنر ولذا ترك المنة الا قرب إلى الماء لانه اشتغال بالماء يمنع كما في التحقيق كرس المنة نور على
 حوض الى آخره ولو اذ لم يخطئ في المخرج لم يفسد واتفق على ان الصلوة مع كرس في موضع فيحدث كما في النباية وفيه شعار بان المرأة كرس في التمام
 وعن أبي يوسف في غير رواية الاصل انها لو كانت في موضع بلا كسث فسدت ولو وضوا بان كان ثوبا رقيقا فسدت ولو لم يفسد فيه جازع قبل ان
 المرأة من فرطها الى قدما محوطة على ان الوجه ليس لمحة وكذا اليد والمزبل في رواية عن أبي حنيفة واما الراس فممنوع حيث يصلح البلية
 الى شعره كذا في المحيط ولو كان من المحدث بعد قدر التشديد من العدة الاخرة فممنوعه فسدت ولو راية في اعادتها وقال ابو جعفر
 انها تعاد كما في الجلابي وبذلك عنده فان خرج لم يوجد وقال انه لا يمتنع لانه قد خرج بالمحدث بعد التشديد والاستيناف
 أي تجديد التعمية بعد الجلال الادلي باشارة من الاعمال فانه لو لم يطل فينا لم يكن شرع في الظاهر ثم نوى الحكم كما في الزاهد في فصل التمام
 للمنفر والمقتدى والامام وقيل الاتمام ففصل لها كما في الاختيار وغيره والامام بعد المحدث ليختل ويحجب راحة الفؤاد لا لشارة آخر

من يصلح الامانة والمدرك اولي من اللاحق لم يسبق فان قدم لم يسبق ثم صلوة لبعده تمام صلوة الامام ثم تقدم المدرك للسلام الى سوا
اي الامام فضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى النظم للقرآن كما في الزايد والاصمعي على الجبهة واللسان سجدة التلاوة وعلى
اللسان شير يصيح الى ركعة وباصبعين الى ركعتين كما في المعزلات وعنه او توفضاني بجلد السجود والقوم يخطون فرج الى مكانه وهم جاز
كما في الجلابي ولما بدأ من كلامه الخليفة نبوي الامانة وبذلك الالة لا يصير لها بغير الفتية بالاتفاق وعن الطرقيين ان نوى في الخل صار اماما
حتى لو تم في مكانه فسد صلوة من لم يدرك نوى ان يصير اماما لا تقدم جنو على ما نوى فتاوى غير الى انه لا يستلزم في صلوة اجازة كما
قال بعضهم بل انه لا يحدث على امانته الا اذا خرج عن السجود او يقوم الخليفة بوجه او ينفذ مقامه او يجلس القوم غيره فلو خرج جلا عليه
صلوة التومين على الاصح لم تكن مكان الامام كما في الزايد لكن في الامانة الاصح ان قصد صلوة ايضا لكن في النهاية انه لا يقصد على الاصح
او يصح والاصح ان يقال ويقوم ثم كان الامام فغضبا ما كان ثم تعبه ضا الامام وفيه اشعار بان لا يشي الى التومين الا اذا قلنا لم يقصد
مقامه وتجه نعم الى مكان التومين او يعود الى مكان المحدث او يمينه او سجدة اخرى كما لم يفرغ فانه يميز بين الامام ثم وهو اختيار
البعض مبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السخري كما في المحيط فهو افضل كما في الكافي ان فرغ من الصلاة امام الامام
شروط ثلاثة ما اول عليه قول تيمم او يعود والافضل ما عاود الامام الى الموضع لا محالة لانه لا يفتقر الى الاعتناء فانما عاود لاحد من القوم
او يركع وسجدة واحدة او اداو انقص المصحة كما في النهاية وقالوا بانها اذا كان بينه وبين الموضع الاقصد الجهد او تهر والافضل
فيجوز ترك العود وان لم يفرغ من الصلاة كما في المحيط وكذا اى مثل الامام المقصدى في اية تميز بين الامام والعود ان فرغ منه الامام و
لا محالة لان لا يكون بينهما ما يمنع الاعتناء فوجب ان لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الجهد لا يفرغ جاز في المقصدى وفي التواضع والاعتناء
بعده فرغ منه قصد صلوة والصحيح الاول كما في المحيط والوحين وهو من فعل السبعين الامم ولا وبهذا شرع فيما لا يتم للصلوة لان الجهد
فقد حصل على نحو او غنى عليه فتناول ما حدث في الصلاة لشرب قبلها او حمله الى المصلى في النعم او جلا منزل ما نزل
او تركه يد على روية شتى في النعم كما في المقائل الاول (او وجب عليه غسل فغسل ما اذا حاصت او انزل الى الجهد او انظر وغيره
كما في الجلابي او تمهيد نسيان اعادة الصلاة كالإمام وفيه شك بان الضمك غير واجب للبناء كما في المحيط او حدث في المصلى حدثا
سويا لم يمتنع عدا ولو بعد من الحدث فلو غسل فسد حديثه كما في النهاية لكن الصحيح الاجبي كما في الطهارة عهد استند كما بعض الحكماء
او ثوبه يول اى نجاسة من الغير كثيرة جاز قدر الدرهم فانه اذا غسل لا يمتنع من اى يوسف آية يني واذا لم يغسل فانه وجدا آخر
ونزع يمين ساعده اجزاء وان لم يولد فان لا يمتنع بالاجماع وان لم يولد يميني وان طال مكثه وان وجد بل نزع وادرك
لا يمتنع عند الشتمين خلا للمحدث فغسل يميني كما لو اصاب جسده كما في المحيط وانما قيد البول كما هو المختار لان المانع
من البناء على ابي الطهيرة نجاسة الغير لا نجاسة او شئ بالضم من صعد عنده وشق في المقائل السليم يدل على
صحة الشئ بتناول ما اذا شق وحل او جرحا وراه انسان بينه فذا وسطه جرح من سقط او دخل المشوك في رجله او جرحته
في السجود فاداه فسال منه نعم فانه لا يمتنع في هذه العورة عند ما طحا فالا يبي يوسف رح وقيل الاجبي في صرة مفقوك

أولها أنه قد ثبت صلوة فيمن أن يكسها ساقه ثم يبتدئ برأيه العكس في الزاوية والفتح الالاماني في الشريعة الالاماني في القدرة
فتح على الالاماني (كراهة) والالاماني زادوا في الساس والفتح الساسي فتح الساسي لفتح الساسي على غير المسمى من صلواته وغيره وغيره من صلواته
في القصة سئل عن رجل أتى بالبحر في الصلوة أو بعده وقبل التحول إلى آية أخرى أو بعده وفيه إشارة إلى أنه لو لم يكن الشك في الصلوة وكان
لم يفتد إلى أن صلوة المفتوح عليه لم يفتد بالآخر وإلى أن الفتح على الالاماني غير مفيد للصلاة والالاماني والفتح وقيل يفتد صلواته من
أنه لا يفتد بكل حال كما في الحاشي والى أنه لا يشترط في الفتح الفساد وفي الأصل أنه لا يشترط الأول الصحيح كما في النهاية ولو أخذ الالاماني من
غير المفتوح أو من المفتوح بغيره يفتد صلواته كما في الزاوية وعن أبي يوسف لو طعن الالاماني في الأعراب ففتح الساس والفتح الساسي لأن
على القوم إلى الفتح فيه كس أن قرأ الجزى والأصل إلى آية أخرى وفي كراهية الفتح عن أبي حنيفة روايتان كما في التمراشي وإحقاقه من حيث
قليل لا كثير أو غير ذلك من الرواية وقيل مقدار الجزى وقيل مقدار الفتح كما في الزاوية وقالوا لا يفتد كونه كونه ولا يطلقون شيئا إلى الحاشي
وغيره سواء وقيل الفتح فيمن لم يفتد فلو حفظه ففتد عنهم وقيل بالعكس كما في الزاوية وإلى أنه لو لم يكن في الصلوة وفده لا يفتد
الأخلاف فيه وكذا لو نظر إلى غيره وفهم فانه غير مفيد للصلاة وإلى أنه لا يفصل الحكمين الالاماني وغيره كما في النهاية والسجود أي دفعه
والقديمين على الخسب لأنه ما سويهم أو التخلي في جميع الأركان وهذا عندنا وما عند أبي يوسف من فتد السجدة لا الصلوة يجوز أن يسجد
بعده على الطلوع كما في التاجي لكن في المحيط تنب على الدم الالاماني عند أبي حنيفة روي عنه خلافا لما قلناه وضع يديه أو كعبته لا بعيد اتفاق الحكمين
في النظم وضع كعبته لا يجوز في ظاهر الأصل والدعاء في كل ركعة باليسأل أي لا يستعمل سوا الدعاء عن الناس ما لم يكن في القرآن أو
كما في التفسير فلو قال اللهم اغفر لابي أو لابي لم يفتد ولو قال لا يفتد لأن ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين
وعند ساق الفتح ولو قال من قبله فلو قال لا يفتد ولو قال لا يفتد ولو قال لا يفتد ولو قال لا يفتد ولو قال لا يفتد ولو قال لا يفتد
والكل لا يشترط إلى أن الدعاء بالاليسال عنهم مشروع في كل ركعة وفي الجواب جاز الدعاء في موضع يتبعه والثناء كما في الركوع وقيل يجوز
في موضع من المحيط لم يشترط الدعاء في سطر ما بل في آخرها واما آخره وحده التقديم ليكون الفصل عند العقل الفصل عند العقل لأن تقدمه
عليه ذاتي بالنظر إلى ما في المحيط والأكل أن يوصل إلى جوفه ما يتأني فيه الفتح مضطربا ولا يشترط أن يوصل إليه بالأيدي في ذلك
كما في الأضغ وفيه شحاربان عمده وسهوه سواء وكذا طيل وكثيره إلا إذا اتبع ما بين يديه فان طيل غير مفيد كذا نرى شرح الطحاوي
فأقبل ما دون المحطة وقيل ما دون طار الغم وفي الكتاب أنه غير مفيد للأضغ كما في قاضي خان ولو طيل ما بين يديه لا يفتد
بالم يكن طار الغم كما في المحيط وكذا أن اتبع ما بقي في فده بعد الشروع فلو طيل عينا من السجدة قبل الشروع فم اتبع سجدة بعده لم يفتد
كما في الخلاصة والعمل الكثير في تفسيره خلافات أشار إلى ثلثة منها أي ما يحتاج في الواقع إلى اليمين والآن على يد واحدة
فلو شذ الاناء أو تمتم صلوة ولو حصل وانقض باليمين لم يفتد إلا إذا ذكر وقيل الاعتناء بالعمل فالحكم للصوتين
وبعضهم يعتبر العمل باليمين بالعمل باليمين فلو حرك رجله يفتد بخلافه ولو حرك رجلا على الدوم وقيل أن حرك رجليه
قليل لا يفتد كذا في الذخيرة وغيره ما دام ابتداء هذا التفسير لأنه قول أبي يوسف مع على ما قيل في الحاشية وهو

مختار الفضل كما في الخلاصة لكنه غير شامل للشيء من الاعمال كالشئى الحالك والمحص مع خروج العين والتقصير النظر لشبهة وغيره فان شاكرا
تفسيره فاقبل بما هو شامل للكل اقرب الى قول في حقيقته فانه لم يقدر في شمله بل قد ادى المتبلى به نقل او ما يشكركه المصلحة
سالم الفصل ثم ذكر ما رواه الشيخ عن اصحابنا كما في المحيط وهو مختار عامته المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في العصري وهو الصواب كما
في الصغرات فقال وابن ظن وقيل متعين كما في الزاهدى وذكر في التمهيد لقيس الناظر في ذلك ان عامه غير متصل فان شك انه
غير متصل فليس غير معتد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير معتد وقال ابو جعفر ان كان لشبهة تعدد كما في الزاهدى وقبل الكثير
ما شمل على عدة اشياء فلو كانت ركن واحد مرتين لم تعد لما لو حكم مراراً من كل مرتين فوجه خلافه ما اذا حكم مراراً من المرات
كما في المحيط وهذا ارفع يدي في كل مرة والافضل ان لا يحد لنا في الصلاة وقيل الكثير ما يكون مقصود الغافل بان يمر بالمجلس
على امة كما اذا من وجهه لشبهة فانه مسند ويدخل في الاخيرين ما اذا شئى فانه مسند ومنهم من قال انه غير معتد بحالته العذر
بالمستدبر العبد حسناً وقيل ان حاله الخروء والنج وغيره من غير كون عبادته كما في المحيط وكرهه في الصلوة كراهته تحريم او تنزيه
فان كان منهم يدل على ان الفعل اذا كان واجباً او مائى حكمه من سنة الهدى او نحوها فالتكراهية تحريم وان كان سنة زائدة او مائى
فحسب ما لا دور ونحوه تنزيه ومنه كل شيء يكون فيها مثل المشيوع على التواضع كالتنقيص والتناوب والتشيك السدل
وقلب الحصى والتعطي والتعطي والالتفات ونقطة النذر والقرقة والاختصار فان التوقي عن كل ما ادب ومن المشيوع يستمال
الادب كما في الكشاف وذكر في الجلابي ان المشيوع المماسوية يفتى بالقلب والاراس العين واليد والرجل فوجوه القلب وتلك
الجوارح وبما نفع على الاركان فاعلم ما ذكره لمصنف تفصيل المحل فالاولى ذكرها لكان الواو واعلم ان الالتفات المذكور ان
يلوى غفلة حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى وفي قاضى خان انه لا يعنى فاه ولا لفظ الا اذا غلب التناوب فمفعله يده على
قدمه في الزاهدى يضيغ يده اليمنى في التيامم اليسرى في غيره والقرقة غز لا صايح او يد حتى تقوت ويكره خارج للصلوة
عند الاكثرين والاختصار وضع اليد على الخصرة والالتكاء على حصا ويدخل فيه الاقواء والوقوف على عصى او جمع الركبة
الى الصعدا وبوجه اعتقاد اليد على الارض من ستاد الفعل الى كل ما عطف عليها شارب ان المذكور نفس هذه الافعال
لا الصلوة لكن في الجلابي انها مكره بسبب هذه الافعال وكره قلب الحصى اى تسوية الحجارة الصغار ليسجد اى يمكنه السجود
لا غيره فانه كرهه مطلقاً لانه في المحيط مسح جبهته من التراب والحشيش لاسن العرق والاطلاق مسفر
بكرهته مسح ايدى التراب وفي الخلاصة انه غير مكره فان لم يرد فتركه خير فيما ادى في خلافاً فلا بأس به بعد ما قد
قد التمشد وعن الحسن انه لا بأس به مطلقاً والصحيح ظاهر الرواية كما في النعمة وغيره او بما ذكرنا من فائدة الطرقت والاكتفاء
مشية الى انه لو ظهر من الفم ماء فمسح لم يكرهه وفي النية ان المسح اولى من ان يعطى والسجود على كور عمامته بالكسر دورها
وفيه اشارة الى ان السجدة متقدمة مع الكور بان وجد حجم اللدض فان من الكور لم يجز كما في الحصر والى ان يثني ان لم يسط
مع الصلاة في الحديث الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة كما في النية واخر اشراف ذراعيه اى القاءها

على الارض والذراع من المرفق الى طرف الاصابع وعقود شعراى لفت ذؤا به حول رأسه وعلى وسط راسه سنده بالرفع وغيره
او على النواصير الشد بخيطا وغيره وانقص في الاصل الشد كما في الحديث وسدل الثوب لى ارساله لى اليد والى راسه على راسه
الكتفة وارسل طرفه من جانبه فلا تزد على السدل بطل اليد في الكرم ويشد الوسط بالمنطقة وعن ابى جعفر لم يشد لاسا كما في الزهري وذكر
في الثعالبى لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في الكرم القبحي لاختلافه لا يكره وفي الحديث كان نجم الانبياء على رسول الله
لان في الاودخال كفا الثوب وكان غيره من المشايخ يمسكونه وبوالا وسط وكذا في ضم الثوب ورفع من بين يديه ومن خلفه عند السجود وكما
في الكرماني وقيل لا يابس بلصونه عن التشرية كما في الزهري في تخصيص الانامى القادره بكان لما بان يكون مكانه على ارض من كان
بجداره بالرفع بالامتنان وقيل بعد الزرع وعليه الاعتماد كما في الخاتمة واما بان يكون في صدقه ومن في وسط الدار مثل كاسه في الجدران
بان يقرى والى حجة الامام في طاق يتخذ في الحرب في الكرماني انهم يتخذون طاقات في الحارب وانما يكره في تخصيص لانه تشبيه بابل الكتاب
كما قال في تفسيره اشتباهه حال الامام على القوم كما قال اخرون في الاصل يكره في جميع الصور مطلقا وعلى الثاني فلا يكره عند عدم اشتباهه
والاول اوجه كما في النهاية والكلام شعراى في هذه الصورة اذا كان اجزاء القوم مع الامم لم يكره على ما تأل فيهم كما في المحيط لا يكره
ان قاسم الامام في المسجد الفخامى في موضع صلواته في غير المحراب وسجد في الطاق الى طاق يتخذ في المحراب كما في النهاية لى
الكرمانى لكن في النهاية انه يريد المسجد المصنوع وبالطاق المحراب لما ذكره المصنف لكن في المحيط يشير الى ما في الكرماني حيث قال
(ان كان المحراب شيئا وقام الامام في الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه ولذا موضع اخر منه حيث قال (لو قال القديت بالامام
القائم في المحراب الذي هو مسجد الله فاذا اجتمعوا في موضع واحد في باب صلوة المكتبة من الاختيار حيث قال ان قال الامام في العبادة
خلق القعدون حولها طاروا لان الباب مفتوح لانه تقسيمه في المحراب في غير من الساجدة وفيه دلالة على ان المحراب طاق من
المسجد وانما فصل بينها لانه لم تقود الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما ذكره بعضهم وعاب باعتقاده في ذلك المظهر العوالب
فتمنع تحت هذا العيب كما في الكرماني والضرورة مستثناة فلو ساق المسجد على القوم لم يكره قياسه في الطاق كما في الكفاية والقيام
اى قيام الموتر الواحد والزيادة عليه خلعت صف وحق فيه فرجة فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في النخبة لكن في الاختراة
انه يكره فلو اجاز الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينظر الى الموضع فان جاز رجل الاجنب رجلا او دخل في الصف
خلعت القيام وحده اولى في زماننا بطلت الجمل فان جره بعد صلوة وفي توصيف بعض اشعاره لو وجد في الصف الاول فرجة
ودون الثاني يخرج الثاني لانه لا حرمته لم تقصيرهم حيث لم يسجد الاول الكل في الميتة والفرجة لغير القادر فتمت اخليل المؤمنين في
كما قال ابن الاثير وصورة اى كره وحرم جعل مثل حيوان فلا يكره صورة الجمار كالشجر وفيه اشعار بان لم يكره صورة الراس و
فيه خلاف كما في البخاري والذراع في المحيط والصورة محرم من ذى الروح بخلاف المتشاكل فانه يختص في الشرب فالأخص ان يقال
ومتشاكل في توصية اى الصلي فلو كانت في يده او خاتمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط او سجدة وان كرهه بخلافه
في الخلاصة وفي مسجده سواء كان ثوبا او غيره فوبالفتح موضع المسجد من الارض سجدا كان واخره فيكون بينا على المنابر لعدم الارس

بمكان تجليات ما ذكره بالاسم فانه لم يقع فيه السجود بشرط ان يكون يتبع على سبيل مخصوصه وفي جدار اولوب في حبه من الجهات
 الست غير خلعت وتحت اي تحت قدمه فيكون الماسه وفوق راسه وسنيد ولساره ولا يكره خلفه تحت كما في النمايه كمنع الظل في غيره
 اشده كما رتب ان يكون الماسه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النمايه ثم يمينه وكذا في العصور في البيوت كما يكره الدخول فيها و
 الزياره والحجوس لان في ذلك تردد وبالحجوس ولا يكره سج ثوبه ولا يقبل شهاده بالعهده وسجده ولا اجر للمصور والاطلاق في سبيل كرهه
 في اي موضع كان من البيت او مسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشيطان في البيع كما في الترشاشي وانه من العصوره لانه لا يكره في جبهه الحاجه
 من يدينه كمن صلى صلاه الخاشعين وقيل لغيره عليه كما في خزانة الصفحات ولا يكره الصلوة اليها كذا في التخاذ وان صغرعت بصوره
 في المواضع المذكوره جده بحيث لا يمد ولا يظلم الا متبصر بل في الكوفاني ولا يمد ولا يمد من بعيد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت
 الصوره مقاربه يكره وان كانت اصغر فلا وقوله جبال الكسره صدى صوته المينا وان محي راسه بحيث لا يقع الاثر اصلها بالقطع
 او بطلان على عليه وخطا خطه عليه فخطا بين الراس والجسد لم يقع الكسره كما في المحيط وفي النمايه ان محي راسه لوجه كالراس و
 يكره الصلوة في ثياب البذاه بالاسم بل في البيت ولا يذهب بها الى الكبر من الثياب فالاصناف مثل كل الدائم حسره
 اي كثره وهو جده البسره وبه الامتداد وضوءه عاقله لابس بل يحس في كره كاسلا واما كما في المحيط وذكر في الخزانة انه يكره طعنا
 وعنده ما يقع اسن الآتي في السجود بالصالح وهذا عنده خلافا لما قيل في الخزانة في المكتوبه وقيل في الطبع وقيل في الجوهر عن اصحابنا
 انه يكره فيها كما في المحيط والاعتراف في صلوة التسبيح وهي صلوة يسجد كنهها منافع كثيرة فكم يكره تمردة وقدمت السجود في عدتها
 خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كما في السنه وقيل يكره في الكافي وقيل العاد كالمان على راسه كما في الزاوي والاعتراف في الخزانة
 انه اذا ديت مع الصلاة يجب عاقله كمن الترشاشي او على وفي ثوبه صوره وجب العادة وقال ابو البسر بن ابي الحكم في كل صلوة اديت
 مع الكسره حتى وفيه شعبان ان كرهته استقره لا توجب جوب العادة وكذا كرهته اخرجهم عن غير على ليس بل الاولى ان يدا وعندهم في الصلوة
 اذ او خلا فيه الفصل اول راسه فالاولى العادة ويشاء في المحيط والسنه ولواو الفسادي والزعيب ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتي بالاسم
 به على راسه الخزانة يخرج عن الصلوة على العقل والاصح وكذا ما في النعمية انه قال ابو بصري اذا لم يتم ركوع وسجود يكره بالعادة في الوقت
 لا بعده وقال ابو بصير الترحمني ان العادة اولى في العالمين ورايت بخط بعض النفاة ان الكسره اذا كانت في ركوع فالعادة مستحبه
 وفي جميع الاركان واجبة وذات اسن جده فان لم تكن سج ولا على ذلك كما لا يخفى وعلق باب المسجد اي غلظه لا يشبه المنع عن الصلوة
 وجوبه ولذا ان اسلف الصالح يكره ان يشد العقد على المصاحف وعلى صناديقها وخرائطها اخر من صوره المنع عن الصلوة
 وتخل اشياءها على نقي راسه المطلب على اهل الصلح فاما في زينة العاصم بالقرآن بل يكره صلاته لما فيه والمحكم
 تختلف باختلاف الاركان كذا في الأثراني والتدبير في ذلك الى اهل الملة فانه صار المرصو لبا باجماعهم وقيل بناءا انعقد الزمان
 كالعصر والمغرب والاشاء واما اذا تبا عكسا بعد النشأ او المصروع فيخلق كما في النمايه والتعلق بالسكون اسمن الاغلاقي كما في
 الصلح ويضيق بين المتعلقين ببعض المتعلقين يمتنع بالباب وينتجى بالفتح فحاز كما في الاساس والوطى والمحدث

ان لا تعرض لما جاز انما استلكت في الجواهر ويا تم المكلف بالمرور فانه حرام امام المصلى اى مصل في موضع ينبغي
ان يصلي فيه حتى لو قام صلياً قد امر من الصلوة موضع خال لم ياتم الداعل بالمرور بين يديه لانه سقط حرمة نفسه كما في الضحية في
اى موضع من سجدة المصلى والمرور بين يديه داخل فيه الدار لم يصب صغيراً او قس من سفين او دابة او قس من العيين وهو المختار
كما اشار اليه في الجواهر واما في غيره اى غير المساجد فيمنع من البيرة والصعود والدكان فضايقته اليه لبعده اى ياتم بالمرور امام المصلى في
موضع او موضع الذي ينبغي الى ذلك الموضع روية بمصلحة ما ظهر في مسجده بالفتح ان صلى في المسجد الكبير والصعود للقبضة الآتي ومنه
قول ابى جعفر وهو الاصح كما في المسبوط اوضح كما في الخلاصة وقيل المسجد الكبير كالصغير كما في الكافي وقيل في الصعود ان ياتم في مقدار
صفين او ثلثة وقيل ثلثة ذراع وقيل خمسة وقيل بعين كما في النهاية وقيل خمسين كما في المحيط وقيل في موضع سجده وهو الصريح كما
في الغنية وهو الاصح وهو المختار عند اكثر الشايع كما في الكافي وفيما حاذى الاعضاء اى يمتد في جميع اعضاء المار الاعضاء
اى اعضاء المصلى كلما قال بعضهم واكثر كما قال خرون كما في الكافي وفيما شاربانه لوعا حذت اقلها او نصفها كبره وفي
الزوائد يكره اذا حاذى نصف الاسفل للثفت الاعلى من المصلى كما اذا كان المار على نرس ان صلى على دكان اى على
مرتفع اقل من قامة رجل كالسلح ولسرير وغيرهما فان لم يجاز بان كان على دكان لا تقاسه لم ياتم والدكان بالضم والشد
في الاصل فارسي يحوب كما في الصالح ادعى بن وكنت الساع اذا غصت بعضه فوق بعض كما في التاليس ان لم يكن في الصور
الثلث شرط جزاءه اهل عليه قوله ياتم ستره بالضم وفي الاصل يستتر بكلمة كان ثم غلبت على ما ينصب ام المصلى اليه اشار
توله اى خشب مثلاً فيذخل فيه ما ينصب كالسان قائماً او قاعدة او دكان مثل قامة او سطوة وقالوا ان حيلة الربان يذلل فيمن
ولا يذلل بغيره بل ان مخاذاً ان قالوا ثم لم ياتم ستره بالضم وفيما شاربانه لوعا حذت اقلها او نصفها كبره وفي
في التمراشى وكذا الكبيسة كما لا يطبق كما في النية بمقدار ذراع لولا في الاعتناء او بالاقول انتلات الشايع والاختلاف في الاشكال في المحيط
وغلظ اصبح متوسط لان دونه لا يبيد ولا ينافر من بعيد كما في السبوط وغيره من مذهب او مجبول منتهى دخل في الارض انبثت والجل
اولى لان نصبها يحوز من غيره كما هو فيه اشارة الى ان ان اتخذ الغرض لم يوضع الا ان عات الشايع قالوا بالموضع لتقريب المصل من
كما في الكافي واما في النية لم يخطو من اى يوضع عند ان يوضع لولا وقيل وعنه طريح لوسط بين يديه كما
في التمراشى خذ احد حاجبيه اى الاسباب والاسن وهو افضل لقربها الى المصلى ولذا ذكره ان المصلى في محل السجدة لا يقرب الى السجدة
كما في المفيد ويطعن ستره الامام لانه لم يذلل وان كان يسوقا وجاز تر كما ناسته مستحب كما في المحيط عند عدم ظن المرور كما ترك
محمود غير مرة في طريق مكة وعدم الطريق ويدعى اى يدفع المار بالتسبيح كما قيل وبالشارة بالاس او بعين او اليد كما قال
اخرون لورود النقص قبل لوتر كما كان اولى كما في المحيط وفيما اشار الى ان لا يخرج منها فانه كروه والى انه لا بد باخذ الثوب بالاقتر
الموضع كما قيل كذا في التمراشى وذكر في المحيط ان عتد لا يزول الاشارة ان عدم السجدة اى في الصور الثلثة وقيل ان عتد خط
لولا وقيل عتد وقيل عتد كما في التمراشى وان كان عتد ياتى المصلى وميله الى السجدة او في غيره به ليعود ولا بد من حاجه اليه

لا يتبع المقتدى الشافعي لقنات بعد الركوع في القبر بل الأولى أن لا يتدبر يس كما في المذهب بل يسكت قائماً على الصحيح كما في النكاح
وقيل في هذه نظر السجود والامام إذا ساكت شريك الذي وقَّال المَلَوَّ في الاصحاح يلقطها على وجه الافساد وهو قول كثير المشايخ لا سيما
في القبر بدعيه فكيف ينظر للبدعة كما في الكرماني وفيما كان عندها والمعدن إلى يوست فنيا لبعث في القنوت في القبر وعلى هذا خلاص ذكره كما
في صلوة الجبازة والاصح ان يسكت ويسلم الامام كما في النهاية ومما التمس على ما في النسخ (ان الاختلاف اذا وقع في موضع اثنان
الركن يتابع المقتدى امامه واذا وقع في اثنان لم يتابعه) ومن قبل فرض الفجائية مولدة اتوى من غير حاجتي الى مخبرتها من
صاحبه بالناس من المقتدى كما في النهاية وقبل انما وجبة وصلى بقرب الفرائض وقيل يجوز في اول الوقت كما في النهاية وبقراء
الكافرون والاصح ان لا يقرأه ولا يقرأه في ركعتين ومن بعد ركعة الظهر والعتمة في ركعتين في اول الوقت كما في النهاية وبقراء
كما في الجلابي وهو يذهب للملوك الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم يدع المغرب في سفره لاحظه من ان يشير الواو الى اثناسا وهو الاصح
كما في الترمذي وغيره وبعد العشاء ركعتان وذكر الكرخي انهما بعد اربع تسليمة وجرت العادة على الاول كما في شرح المَلَوَّ
وما خيرا يدل على انهما هما عمدا الا ان المَلَوَّ في حال صلاة الظهر والجلابي بعد التي قبل التلاوة يمكن ان يشير الواو الى مسادا متب
اللتين قبلهما كما قبل الاصح انما ودونها كما في الترمذي ومن قبل فرض النذر لاسعد ان يشير الى اثناسا ودونها كما قال المَلَوَّ في
الكن في الترمذي الاصح انما اتوى من غير الفجر فالتاخير للاختصاص لا قبل ان الاختصاص بها افضل من التعليل كما في الجواب وقيل انما
سنة في حق صلى الله عليه وسلم في الزبادي وقبل الجمعة لا غير من الاوقات وبعد ايام الجمعة اربع تسليمة كقول صلى الله عليه وسلم
من السنة وهو بايوصحت الى ان التي بعد ما ست كما في اثناسا به وذلك في النسخ ان اربع عنده وست عند الصاحبه ولم يذكر في
الاصح انما يبدأ بالاربع او الركعتين في المحيط ليدل على الاربع عند كثير من المشايخ وقال المَلَوَّ في افضل وعن الفضل الان افضل ان يصلي ركعة بعد
ومرة متابعهما في كل ركعة ان يكون ترقياس الى الاعلى الى الاولى في الترمذي قبل اتوى ما بعد كما قيل ان يكون مشيراً الى اثناسا كما قيل في
بعضهم ان التي بعد اتوى كما في الترمذي فيكون ترقياس الى الاعلى الى الاولى في الترمذي قبل اتوى ما بعد كما قيل ان يكون مشيراً الى اثناسا كما قيل في
الاختلاف كما في النهاية وقيل انما يقرأ في كل ركعة اربع تسليمة بعد الفجر والاربع لا غير قبل العشاء وفي النسخ
بانها احاطت بما قبل العصر كما في الجلابي وجب الاربع بعد اى العشاء فيصنع بعد الفجر العباد وهو افضل كما في الكافي وقيل اربع
عنده وركعتين عندها كما في النهاية والاحسن ان يصلي ست اربعاً ثم ركعتين كما في المصنف وذكر في قوة القبول يصلي اربعاً ثم ركعتين
ثم اربعاً واما اخرها وهي اتوى منها عند بعضهم ترقياس الى الاعلى الى الاولى في الترمذي قبل اتوى ما بعد كما قيل ان يكون مشيراً الى اثناسا كما قيل في
كما في الترمذي والاحسن انما يقرأ في كل ركعة اربع تسليمة بعد الفجر والاربع لا غير قبل العشاء وفي النسخ
اربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب ليس بصلاة الا وامين قال صلى الله عليه وسلم من صلى اربعاً ثم ركعتين
بقي على عذر له لبيادة حتى عشرة سنة كما في الاختيار والثلاثة ثمان ركعات تسليمة او تسليمة ثم ركعتان سنة قبل فرض
في المحيط والركعتان اربع وهي افضل تحية مسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر احصره في سجود وسجد يصلي عليه صلى الله عليه وسلم

يؤدى حق المسح كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مبرح كما فى الترتاشى وكروحه الجواز فريد النفل اى الزيادة وكفى مصدر الزاد
اسم المفعول معنى النفل الزيد على اربع من الركعات بتسليمه واحدة منها لطف فريد وعن ابى حنيفة سح لا يكره ان يزيد عليها ماشاء
كما فى النظم وكروه الزيد على ثمان نسيئة ليل الا ان استتبه وروى نصيبا كفتين والرجاء وثنائا والاصح ان لا يكره الزيادة عليه
لان فيه وصلا للعبادة وذاك فضل كما فى الترتاشى وغيره وعن ابى حنيفة سح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما فى الجلابى يأتى
تفصيل فى قاعدة النفل والثمان يحدت اليافيعيل الاعراب على النفل كما فى الحديث (صل ثمان ركعات) الفتح النون كما فى الرضى لكن
فى المشكوة وغيره ثمانى ركعات بالياء وقال السمرى عن الاصمعي ان الخبث خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه
كاليما فى والاربع بتسليمه افضل فى الملوك عنده وكذا فى التنا عند جاد ما فى السيل فالثنى افضل عليه الفتوى كما فى الجاهلى
والملوك النعمية للسيل والتنا ثمانية على الاقص فى الاصل استدادها كذا فى المقررات والزم فرض النفل اى تمام ركعتين منه
والنوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد فى الحضر وقهر فى السفر بالشروع اى بشروعه على اى وجه وفى اى وقت وفيه اشعار
بانه لو شرع فى سنة من السن كالاربع لا يلزم الا تمام كما لا يلزم القضاء عند العدا على ما قال نجم الائمة وغيره كما فى النية وبلز تمام
لكل السنة كالاربع قبل الغدا ومشاء واذلا خلاف على ما ذكره ابو حنيفة فى المحيط وقيده ولا على ان استجابت الموقفة لم تدفع
النفل المطلق الا شرعاً على ان اى اشرع وجب عليه كما اذا شرع فى الظهر مثلاً ليل ان لم يعمل فتدكره صلاة فانه لا يلزم الا تمام
ولا القضاء عند العدا كما اذا شرع فى الدبر ليل ان شرع فى الركوع لولاد الا تمام ضم اليه رابعة وفى الزايدى ان الا تمام اولى فى كل
ذلك بخلافه فلو اختار الا تمام ثم فسد لزم القضاء وقضى ركعتان اى لازم مقدار ركعتين ولو شرع فى اكثر منها فالنفل يعبر
عطف على الاسم عن النفل ولو نقص ذلك النفل بامنا فيه فى الشفع الاول والثانى اى فى خلال الركعتين الاولتين والثنتين
وذلك لان سبب الوجوب هو اشرع لا النية على ما قال صاحبنا وعن ابى يوسف لزم قضاء ما نوى من اربع او اكثر ولو أطلق النية فى
الركعتان بالاتفاق وانقص ضمهما الى شدة وقد يطلق على المركب منها ومناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال وترك القراءة بركعة
فى ركعتي الشفع الاول من النفل بطل التحريم عند ابى حنيفة سح بخلاف الترك فى ركعة منه فانه لا يفسد الا الاول وهذا
اعدل الاقوال وصحها ولذا قد روي ويطلبها عند محمد سح فى ركعة منه لان التحريم تنفقه لانه الاضعال ولم يوجد لكل من الشفع
الاول فلم يصح الشروع فى الثانى كما اذا ترك القراءة فى ركعتي الجوا واحد منها واسقطها عند ابى يوسف ٧ حصل سواء
كان فى ركعتي الشفع الاول وفى ركعة منه لان القراءة ركن زائد حتى جاز الشفع الثانى من الفرض يد ومنافته كما لا يفسد التحريم
بل يفسد الاداء لانه شرط فيشروع فى الثانى ثم شرع فى فروع هذا الاصل وقال حقيقى التنفل اربعاً عند ابى حنيفة سح
فيما ترك القراءة فيه من ركعتين فى احدى الشفع الاول سواء كانت اولى منه او ثمانية مع كل الشفع الثانى او
لبعضه وحاصله ان يفتى اربع ركعات عنده فى ركعتين منها احدسها مترك القراءة فى ركعة من الشفع الاول مع كل الركعة
او ثمانية مترك فى ركعة منه مع بعضه الا ان ابى يوسف قال لمحمد بن عيسى عليه السلام روي لك عن الامام قضاء

ركعتين في هذه الصلاة فذكر محمد بن قتادة في ربيع أربع وقيل رواه قياس بالقاله أحسن وهو مقدم على القياس القليل
ولذا ذكره ويقضي أربعاً عند أبي يوسف أربع يسأل الجواب الترك فيها في الشفعين كالأول وبعضنا المسائل
السابقة ومنها عكس الأول منها والركعة مترك في الأربع ويقضي في الباقي من المسائل الثانية من ست عند الإمام أربع مستد
أبي يوسف أربع وهي مترك في الشفع الأول فقط والثاني فقط والركعة الأولى فقط والركعة فقط ركعتين وعند محمد بن ربيع ركعتين في
الكل أي كل المسائل الثانية وأعلم أن المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة وليظهر لا تأمل تصورها في جدول وهو هذه الصورة

يقضي فيها أربعاً عند الشفعين وركعتين عند محمد بن حماد المدحالي				يقضي فيها ركعتين عند الطرفين أربعاً عند أبي يوسف		يقضي فيها الأولين بالاتفاق		يقضي فيها الآخرين بالاتفاق	

١	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٢	ك	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٣	ك	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٤	ك	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق

وإن لم يقعد في الوسط بالركعة إذا السكون نادى بالصوت يعني فيما بين كل أربع ركعات من النفل وإن نوى أربعاً أو ثمانين
فلا يضر شيء عليه من وجوب التقاضي في الصلوات في الأولى فإن قعدة الأولى في النفل يكون فرضاً عند محمد ولذا هو الصواب في ركعات من النفل
ثم لا في الآخرة لم تقعد كما في صلاة الصلوة من الكافي ولذا هو الصواب في الثانية بلا قعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تقعد على قال الشيخان عن
محمد في الشهادة والقياس أن التقيد كما قال زفر بن روى عن محمد كذا في الجواب وإنما في الثانية فإن اعتبر به بشرع لا بالنية والاحتسان أن يقضي
عنه بقوله وأمر بالنفل بالشرع وقضى ركعتين أعظم إذا النفل بعد التذليل بعد نية بدنه والذليل لو أراد أن ينفل نذر أو لا ثم يقيد كما
في النية ويقتلر الكياسة أن يصل النفل على الصلاة بالضرورة ولم يقيد به لأن وضع الضرورة يستحسن قواعد الشرع وفيه شعار
لا يجوز المكتوبة عليها الصلوة الجبارة والوجهية كالوتر عنه خلافها ما يستدرة وحجة السادة الأفاضل ما وجدنا عليه كما في الجواب
وعن أبي حنيفة أنه نزل سنة الفخر قال بن خنبل عجز أن يريد به أن الأولى بها من قبل وإنما قلنا بالضرورة لأن كلاماً يجوز معها ما
على النفس والمال من الصلوة وأصبح ويكون الصلاة جوازاً لمصلحة شيخ وله أبو جهمين ونحوه القائل كما في الحديث ومنها الموضع والمكان
ينبغي وجهه فيه فأن كانت الأرض متباعدة على هذا وهذا إذا سارت نفسها فإن سيرها إلى الركبة لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وإنما التقيد
لا بد من أن لا يكثر السائق وذكره وأداه لم تسر لا بتيسيره ولا بوجوه الصلوة إلى الوقت الثاني كما في النية وفي العوام إشارة إلى أنه يصل في ركعتين

ستة عشر كعبه الركن الرابع فقبل الوتر فصل فيكون جملة مستقلة شبيهة إلى ان وقتها الجالس في اجزاء على احدى الاماميل العشاء والآخر الشروع
 ثم ظهر ان الاول كان محدثا عاد والعشاء والترحيل واذا دخل واحد في سجدة الامام في التراجع ليعبى العشاء الاول ثم ياجد ويترك ستة على الارض
 كما في الزايدى اول بعد هاء الوتر الى طلع الفجر العشاء شبيهة الى ان لم يزل يركب ليس بوقت له كما قال جاز من انية بجلاد الى ان لم يخلص
 بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كما في العلامة لكن في المضرات ان الاول هو الصحيح والآخر فلو قبل العشاء لا يكون من التراجع على الصحيح
 كما في قاضيان والافضل استيعاب اكثر السبل بالصلوة ولو اخذ قوم تخفيف واخذوا الى آخر السبل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وخبرنا
 وعلى راس كل ترويجة اى كل فرد من افراد الترويجة وتحتاج في المصدر من ان السبل للجلب قبل الترويجة الاولى وترك العشاء فالاو
 بعد كل ترويجة اى اربع ركعات بتسليتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا من تسليته فلو صلى كلها بسلام واحد
 جازع عشرة تسليكات على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربع ركعات لا يجوز الا من تسليته انما بالقياس عليه الفتوى
 كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو قعد ذلك يركب على الصحيح جلسته سجدة بالفتح الجمجمة الاولى الكسر ان السجدة اربع وسبل كما ان ليسكت
 في المحيط بقدر ما اى الترويجة فقال ثلث مرات (سبحان ذى الملك والملكوت سبحان ذى العزة والجلالة والعظمة والكبرياء والجلالة
 سبحان الملك الهادى الانعام والهدى مع قدوس بنا ورب الملائكة والروح الا الا الله مستغفرا له وسألك الجنة ونعوذ بك من النار) كما في
 منهاج العباد والاس عند كثير منهم بالصلوة عشرين بالصلوة اثنا عشر ذلك عند بعضهم وكسبت عند بعض وابل الحرمين يطوفون بهو عا
 ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلى فردى ويسبى فيه الامام وغيره كما في قاضيان ومن اختصم في الترويجة مرة
 فيقرأ في كل ركعة عشرة آيات لان الركعات ثمانية والآيات ستة آلاف كما في الاثراني ولما اجتمع المصاحبات حلتها بعشر من الآيات
 وفيه شارب ان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة والاطيل اولى الشفع الا عند محدث وهو المختار كما في قاضى خان وقيل بقراءة عشر من
 آية الى ثلثين فخير من ثين وهو فضيلة وثلاث مرات وهو افضل لم يجز ان ينجم في الليل الساجد والعشرين عند مشايخ سنجار الكثرة فلا يجز
 انما ليلة القدر كما في المحيط ولما اجتمع القرآن على خمس مائة والعشرين ركوة كما في قاضى خان ولو تختم في التراجع في ليلة ثم لم يكمل
 التراجع جاز بركابته لانه ما شرع التراجع الا للقرأة كما في المحيط وكيفية ستة يدل على جواز تركه بلا عذر وح لغيره كما في المغرب كما
 في المغرب كما قال بعضهم وقيل اثنين متوسطين وقيل آية طويلة او ثلث قصار وهذا حقى الناظرين كما في الزايدى وقيل
 سورة الاضاح وقيل من سورة الفيل الى الاخرتين وهذا حسن كما في المضرات والافضل في زماننا ان يقرأ الاية الاولى الى تغير القوم
 الجماعة كما في الاختيار ولا يترك النجم للسلم القوم فترك لغير السبل وهو المتناقل على الاغنى ان يتشاقق عنه ولذا كان مذموما كما في الفتوى
 وانما اسند الفعل الى النجم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتشاقق والقوم اعلم من ان يكون الامام واحدا والفرقى
 جاز ان يكون لكل ترويجة امان لكنه لم يكره عند عامة المشايخ وينبى ان يكون لكل ترويجة امام كما في المحيط وفي الكلام ولا يعل
 انه ينبغي ان يصلى بها جماعة فانما ستة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها ستة الكفاية ومن ابى يوصف ان من قدر
 ان يصلى في بيته بغير الجماعة كالمصلى مع الامام احب اليه ان يصلى في بيته والصحيح ان الجماعة فضيلة احرى كس في المحيط

[illegible]

وسمى ما طلب انزاله بطريقه مخصوصه عند شدّة الحاجة بان يحبس المصلي عنده ولم يكن لهم ادوية وهنسا ردا بالبربر لون
سهما ويسبقون سواهم فيزرونهم وكان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لم يستحق كما في المحيط ثم شال الى كنيسته جلاد
قال وعاد الى استنزل المصلي عند تعالي واستغفار مستقبل بان يخرج الامام مع الناس وهم يأمرونه بحال الصلوة ثلثة ايام
ولاد ما سئلين فاشعين في ثياب خلق اجدا فيقولون اصدقني في كل يوم ثم شؤن الله ورواه مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون قد استغفرت
الذي لا الا لا ياتي العيود واثوب اليه ثم يدعو الامام او غيره عند تعالي بطلب المصلي ليقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك و
بما لك ونشر حركتك الى غير ذلك من الدعوات وهم يأمرون كما في التمهيد وغيرها وانما اخذ الاستغفار لطلب المصلي المخصوص فان صلوا
فرا دعى جازوا ولا يقبل بالتقصير وبشدّة الرداء واثوب لاذيل له والامم كان في فاعلم ليس بسببه وهو صحيح فلو طلب جليل الجليل
سنة على الايسر والعكس وبنا في المدور والما في المربع فحصل الاسفل الاعلى غير المحال وهذا كله عنده والاعنه فانخرج الامام يصلي بهم جماعة
كربعتين بل اذا كان واقفاته جابرا بالقرآن والا فضل سورة الاعلى والعاشية ثم مستقبل الناس قعودا خالفا على الارض خلقتا جنتين قائما
ستكيا على قوس وعند صدر الخبطة قلبه الا تقوم وبعد الخبطة يدعوا قائما وهم قعود مستقبلين كما في التمهيد ولا يخفى في اي الايتين حضور
سعادتين الكفاية للمسلمين (واما عار الكافرين الا في ضلال) وانما لم يذكر النوازل بطريق المحصر اشارة الى كثر تناسل صلوة الفصل اذا
اتلى سلم يستحب ان يصلي كربعتين يستغفر بعد باسن ذنوبه ليكون له صلوة والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة لا تزل عشر ثواب
ان لا يقعد حتى يصلي كربعتين كما في السيرة النبوية وكذا اذا اراد الصفرا ورجع عن يصلي كربعتين ومنها صلوة الاستغفار للصبي وقت عن عن علي
عن ابن ابي برة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنبا فميت وضاحك يحسن الوضوء ثم يصلي كربعتين

فيستغفر الله الا غفر له كما في الجلابي

فصل سن شريع في موضع يصلي بالجماعة في صلوة فرض سن الله تعالى كما هو المتبادر وقيل اشارة الى انه لو افتتح في منزله
ثم سجع الاقاسم في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في التندرة فخصاء الغواث لا يقطع وكذا الشارع في النقل على المنابر سجدا ولا ك
في الجماعة وذكر في محيطنا انما لا يقطع بالاجماع الا اذا اتم شفعنا فلا يزا عليه لانه كابتدأ النقل بعد الاقاسم فيكون كما في الجلابي وكذا الشارع
في السنة وقيل انما لا يقطع على الشفع والاول الصحيح كما في التفسير ولكن في الروضة الافضل ان يقطع ما للمصلي سجدة واحدة قطع على الشفع
فما قيمت تلك الصلوة الفرض كما في التمهيد وغيرها واقاسمته كما في المنعوت وغيرها ويدل عليه قوله بعد وان اجبت وطريقه انما
ضيق الزاوية مقام القاع بدون اوصاف اشكال لانها مضمولة اذ هي اسم للكلمات المعروفة على ان سجدوا جانا قائمته بناد الفصل الى المصدر
الدليل عليه انما هو في المصدر المذكور فانه كما في الباب ان السجدة للشرع لا ركعة الاولى من الثنائي والاولى من الارباع وسجد لها
للاثابة سواء قام لها او ركع وهو في غير الارباع من ثنائي او ثلثي كما اخذت القياس فلما مسوبة الى الارباع والثنيتين والثلث
قطع بالسلام وغيرها سواء كان قائما او ركعا او ساجدا قبل لو كان قائما لم يسلم به قيل تسليتين قيل تسليتين قيل تسليتين قيل تسليتين ثم
يسلم في الصلوتين وقال الميراثي انه لو كان في قيام لا يلاي او ركعا ماضي على صلوة وقيل يصلي اخرى ويجتنب والاصح لا يقطع كما في الزورج

قول محمد بن داود على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يتبدي والى انه اقل يكون به مدركا لفصلية الجماعة ركعة كما في الجواز
لكن في الحديث من ادرك الامام بها ساقبل ان يسلم فقد ادرك فضيلة الجماعة ولانه حنف اجماعا وادراك القعدة من صلوات المصلي
بالجماعة كما في الترمذي ولا يقضيها اي سنة الفجر الا حال لو تماتها الفرض كما في قضاء فرض الفجر والمصلي عنده قبل الزوال ولعبه
على اختلاف الشرائع كما في الترمذي في بعض النسخ اي بعد اجماعه بغيره والى انما اذا كانت وحده لا يقضي وذا عذبه او اجماعه بغيره
فيقضيها الى الزوال استحسانا وقبل الخلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه والمعد بما فلقوا في مكان حسنا وقبل الخلاف في انه
لو قضى كان نقلا عنه باسنة عنه كما في النكاح في وترك سنة الظهر ولو حكم ما يدخل فيه سنة الجمعة يقضي على الخلاف في سنة الظهر
في الحائض اي حال ادراك الظهر مدرسا او اداؤه تعبدية ثم يقضيها اي اجلا فخرج من صلاة الامام يقضي تلك السنة
قبل شفعه اي يتيه على التمسك كما قال ابو يوسف روى عنه كما قال محمد بن علي في التحاق وقبل الخلاف على الحائض في مكان في وقت الزوال
قول محمد بن داود في قول الشيخين كما في الترمذي والظاهر الاواني سنة وقيل نفل كما في الحديث وفي الكلام اشارة الى انه يؤى القضاء
كما قبل والاولى ان يؤى استكما في التحاق والى انه لا يقضي بعد الوقت وقبل يقضي بها الفرض كما في البداية وغيرهما في غير ما بين
استثنى لا يقضي في حال الرواية اصلها ولا صلاة ولا سجدة في الوقت ولا بعده وكان الوجه في قوله لا يقضي سنة المغرب كما
في الحديث وذكره جدي ان ماسوي الفجر السنن اذا كانت بدون الفرض لا يقضي عندها واما اذا كانت مع الفرض فلا راية فيه
واختلف المتأخرون من اصحابنا فعند اهل العراق يقضي وعنده اهل الحجاز لا يقضي وفي الترمذي قيل ان غير ما لا يقضي وقيل

يتبني وباشترك السنن على السج

فصل - فرض الترتيب عندئذ ثلثة وجوه اولها من عند المصنف لم يجب عليه وبه هذا لا يشرون كما في الترمذي من روى
الجمعة يدخل فيها الجمعة لانه ان يوجب على المصلي على ما يختار من نصف سجدة ولذا لا يترك في صلاة عليه الفريضة في الوقت سنة فسدت الجمعة
نسي قولهم كما في حاشي فان والوتر فانه لو ترك فبانه الصلوات العشاء فسد الوتر كما لو ترك في الفجر لم يوتر فسد الفجر وبه عنده لانه وجب عليه فانه
لهما لانه سنة فاما حال من الفرض والوتر واما أثره على تاركه لانه يفتي عن قصد في اضافة الصلوة وهذا المصنف كماله اي الصلوة
است يقضي العشاء الا الى ان ياتي ثم يوتر في الوقتية واما بعضها فاقب بعضها فيقضي فانها ثم يوتر في الباقي والظاهر في شهر
الى انه يلزم الترتيب في صلاة العشاء من قبل في صلاة شهر كما في الترمذي بالاشتباه في الصلاة اي فرض في ترك
في جميع الاوقات الا اذا اضاف في ضمن الشايع الوقت من قضاء العشاء واول الوقتية جميعا فان لا يفرض الترتيب في الصلاة
ولا بينا وبين الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفواست جاز الوقتية على الصحيح وفيما اشارة الى انه لو شرع في الوقتية
وفي الوقت سنة والحال القارة حتى اضاف الوقت لم يترك المودى الا ان يقطع ويشرع فيه ثانيا في ضمن الوقت كما في الاواني والى انه
لو طهر سنة الوقت ثم بين خلاف الحكم الوقتية وقيل جاز والى انه لو طهر في وقت الفجر من صلاة العشاء لم يضر في الوقت سنة جاز الحكم لانهما
سواء في ذلك شرع في العشاء فان هلك قبل الفراغ من صلاة العشاء فسد الوتر كما لو ترك في وقت الفجر من صلاة العشاء لم يضر في الوقت سنة جاز الحكم لانهما

سنن لا ريب فيه فلا بد ان يجب بغيره ثم ذكره ثم شرع في اشتراط الاعمال الخمسة على الترتيب قال كركوع قبل القراءة اي قراءة الفاتحة
او السورة قبل فيه تساهل فان امثال الركوع المقدم للاقتداء وقيام الركوع بالمعنى المصدق اي القيام بهذا الركوع والركوع مشير الى ان
بالقراءة لم يفيض الركوع وقد نقصت هذه الخلافات ولذلك ان لم يصح فسد صدق كفا في المحيط وشمل تأخير الركعة الثانية بزيادة
على التشهد ولو حرفا من الصلوة وقال انه غير واجب للسبب ولو زاد الصلوة كلما كان في الخوضات وايضا بعض اهل زماننا كافي في الروضة
او استجرح محمد بن السمواعيل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كافي في المحيط ونعم قال روح المعاني في الصفحات ان الغنوصي على
تخلو وشمل ركوعين يتوالين او ثلث سجود او كثير من التحريم بان شئت فيما فاداهما ثم ذكر ان في افعالها حجب السجود كافي في المحيط
ويختلف ان السجدة الاولى والثانية كافي في الشارح وينبغي ان يكون السجود على هذا الخلاف وشمل الجسد اي جملة الامام القراءة
فيما يحتاج من الصلوة فانه يوجب السجود غير الواجب فهو شال فيه على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شئ فان الواجب
نفس النجاسة وحسب لم يتغير بل ترك الجهر فهو شال لترك الواجب والتبادر ان يكون بغير صورة فبني ان عليه النجاسة فيجوز قصد او اما
اذا علم ان عليه النجاسة فيجوز تغيير الكلمة فليس عليه شئ والاطلاق والى على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف النجاسة فان الواجب
المسبو قراءة ما يجوز بالصلاة وقال البعل السفي الى النجاسة كما جرت في الاصح فبني السجود نجاسة فلو لم يكن فيه شدة فالصحيح التمسك
المذكور على ما قال الصدوق في الروايات عن ابن خزيمة رح انه اذا جازع خاف بآية خطية السجود وحلفت لروايت
في الحرف والكلمة والامام مشير الى ان النقص في العزمين لم يسجد وبهذا الظاهر الرواية وقيل بهذا اذا قرأ من الجهر والنجاسة واما اذا قرأ
فقرأ الامام لم يسجد من الناس فيسجد وبهذا الاصل في الوقت واما في حادثة خطية النجاسة في جميع الصلوات فيسجد له الرجل في سجود
التعظيم وقد روي بعض ما يتعلق بالمقام وشمل ترك القعود الاول ودون الثاني فانه مفسد وقال صدر الاسلام ان لو لم يكن
يرجع الكل الى جميع الوجبات الخمس الى ترك الواجب فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والى الله على
على النبي عليه السلام بالسجدة على الركوع الثاني وجب كالنجاسة والقعود الاول وقيل هذا جميع ما قبل فيه وعليه ذلك في الجمال
والتعميل ان من كثير من الاعتراضات والاحتجاج بالسجدة على النظم واما ما به السهو الموهوم الحقيقي والحكمي كاللاحق بل يجب عليه
لسهو امامه ان يسجد لامامه او فلاسه على النظم والاطلاق والى على ان الحجة والعيد كالتطوع والمكسوة في السهو لكن
قال شيخنا ان لا يسجد فيها الا في النجاسة في الغفلة كما في الصفحات والمسبوق ليجد مع امامه بان ترسل في التشهد
حتى فرغ عنه صلاة امامه وهو يصح كافي في الخلافة واخره بما قبل ان ليكت اذ ركع الشادة او يصلي عليه الصلوة ويسجد
كافي في الروضة وغيره وفيه اشارة الى ان لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فقد ساء فلو قام قبله فوادى بالاساءة وفضل تقديم
فان لم يرفض فان قدر كنهه بالسجدة قبل فراغ الجليل صلوة كافي في الجلالى ويستثنى منه ما اذا قام فليس الوقت او خوف المروءة
من يديه فانه غير كروه كافي في التيسير وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت السجود وقت الغزاة لوجهه او لم يسجد كانه
الحفاضة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزى وعليه الاعادة في آخره منه من نه المحيط ثم يقضى اي بسجد

فخرج المارة عن الصلوة والتوجه الى الغوم او القيام الى النفل لقوم السجود الى قضاء ما سبق تكبيرة وسبلة عنده وقعوده اليها
عنه محمد ربح وبه اخذ الفقهاء كما في الردة فهو دخل لاول صلوة في حق القنطرة كما قال الشيخان والآخر في حق التمشد اطلقا فاذا
ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة من القنطرة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي واللام مشير الى ان يبدأ بصلوة اللام ويكره
ان يبدأ بركات اللام خلافا لسنن وقيل بعد صلوة وهو الاصح لانه على النسخ كما في النظرية والى انه لا يسلم المارة للعادة فان سلم بعد
فعلية السجود على النفل لانه منفرد كما في المضطرب وقل ان الغفار هو تسليم مثل الواجب قد اطلق على التسليم عنه بجاز كما فيمن فيه واذ
لم يعص في ذات الاربع والثالث مقدار الشهادتين او التمشد وهو الاظهر كما في المحيط والا مصدر اذ طفت وهو الى الصلوة اليد الى الصلوة
اقرب المعنى (وهو حسن) التقود الى المصطلح اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستويا بالنصف الاسفل سواء كان راضا الى الية والركبة
او احدهما على اولى عليه كما في القنطرة يعني القرب كذا عاريا من اللام والاضافة من قعوده الى السجود عليه الى الوجوب عليه سجدة سهو
فيلزم بان القيام وان قل بوجوه القعدة الوجبة والا والاصح كما في الكراخي انما عرفت له تمام على ركعة كان عليه السجود عليه انما
والا ان لم يكن قريبا بان كان مستويا بالنصف الاسفل وان الا على تمام وركعتين الباقي ويسجد للسجود على ما في الثاني من روايتي انما
انما على ظاهر الرواية فيكون استوى قائما لا يعود والا عاذا في الحالين لسجد لانه بالتحرك القيام غير نظم الصلوة فيلزم السجود على تمام
عنه لان شيخنا استحسن رواية على ما قال شمس الامة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عا محليا قبل تشهد نقضه
القيام لم يصح لانه لا يشهد بالقيام ولا يتقص قيامه بقيود لم يجره كما في الزاهد والى ان لم يقعد في القيام غير الا حسن في قوله كما يجب
التماسة مثلا وسجد للسجود فيه لشاهد بان قام سائيا فلا حاجة الى التصرح به كما نحن وان سجد للتماسة تحول فرضه فلهذا
نشد الفرضية ترك ما هو الفرض من القعدة الاخيرة وبقى اصل الصلوة فان للفرض جنتين وقال محمد ربح ان له جنة واحدة فاذا
نشد التوجيهية فلم يتحول فلهذا ثم الفساد عنه برفع المجبة وعليه الفتوى وعندنا في يوسف ربح بوضعه فاذا احدث فيه لا يعني عنده
وبني عنه محمد ربح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعربا سائيا فلم يفسد الفرض وبه اسلمه الشيخ سئلوه بالاراء المسورة الى المصلحة
وهي كذا فيقول الاجماع عند حسن شيء وقيل يستعمل في التكم كما قال ابن سبار حسنت وقد قول ابن يوسف ربح عند بلوغ قول
محمد ربح زه صادة فسدت على ما احدث والاكتفاء مشير الى ان لا يسجد عليه وهو الاصح كما في النامية ومعه ركعة ساء مستهلا
فيشمل الفرد والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم اليه في الفرد عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وبني ان يكون غير فعلى هذا الخلاف
واما صورتي الرباعي لانه بلا خلاف ان سائيا فلا يفسد الاشياء لانه لم يدا ولم يركع منه وبما في الثاني والاحسن بذلك ما و
الاكتفاء مشير الى انه لا يسجد عليه وذلك لانه تحول الى النفل وان قعد الاخيرة ثم قام سائيا عاذا الى القعدة فالمسجد
التماسة مثلا فيعيد التشديد عند النفل وقيل لا يبعد كما في الزاهد وسلم بالسجدة للسجود كما هو الظاهر لكن في الزاهد
وتحفة المسترشد ان يسجد ويمكن ان يقال انه مفيد بما في من قوله وسجد للسجود وان سجد لما ثم فرضه اذ ليس
عليه الاسلام والكلام لا يخرج من اشعار بان اقام الامام تسجود فان عاذا وادامه وان معنى في النافذة فيعوده والاصح

انه لا يتبوعه فان عاد قبل السجود فبعضه في السلام والاصل انما في النهاية وضخم ساوسته شوا فبعض الشرائع والاشارة في فائده
على الخرافات المذكورة وسجد للسجود النقص على افضل ترك تحريمه فيها والنقص في الغرض من السلام والاصل قول بل لا يوجب سجودا
والثاني قول محمد بن سبيان في رفعهما وكلامه يشير الى ان النقص واجب كما في السجود للنقص لبعض النسخ فبعضه بالشيء ويؤيده ما في النسخ
عن السجود لسبيل ان النقص النقصه والاصل ان النقص لم يوجب كما في قاضيه والركعتان احدهما ان النقص جازل لا يتوابعان من سبيل
شوا فبعضه والركعتان احدهما ان النقص النقصه والاصل ان النقص جازل لا يتوابعان من سبيل
وغيره كما في الكراشي وسبق قدس يدرى بالامام فيما في في احدى الركعتين صلواتها اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف
وول السجود وهو قول محمد بن علي بن داود بن سبيل السجدة الثانية فيس عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في البداية ان الاول قول الشيخ وان
افسدهم فيس عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في البداية ان الاول قول الشيخ وان
عن الامام كما في السجدة وشروها فبعضه في في النهاية ان هناك يقول عند الشيخين كما في النسخه وانما نحن الاول او بقضاء بالافضل في كل
الا او لم يقدر فعند الامام فيس عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في البداية ان الاول قول الشيخ وان
بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سبى في النسخ الاول لا يفي ان سجدة للسجدة الاولى النسخ الثاني في خلال الصلوة لم يشرع حكمه
على الركعتين وسجد للسجود لا يفي ان على يمين عليه الشائعه وان سبى صحت البناء اذا تحريمه باقية على ما قال ابو جعفر وذكر الزيد
والسجدة ان الصلح البناء والاكفاء والاصل ان سجدة اخرى او اجزاء ان سجدة كما في الكراشي وان سلمت بنية القطع او لم يسكن
وجب عليه السجود فهو يكون في الصلوة ان سجدة للسجود الاولى ان لم يسجد لا يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة به
صلواته السجدة وقال محمد بن علي بن داود بن سبيل السجدة الاولى ان سجدة للسجود الاولى ان لم يسجد لا يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة به
لو اقتدى به احد بعد سلامه صحيح الاقضية وعنده وليفت على السجدة عند ما واما مسواه من انه لو قمته او نوى بالاقامة فبعضه وضوره
بمحول فرضه الرابع وعنده خلافا للشيخين فان القصة في المحلة التحريمه وفي اعتبار النية الجلال السجدة لاسما في وسط الصلوة فليس من وجب
في شيء الا اذا سقط الشراطين وفي ما لو قاية ههنا مشهور ولا يحب الا انسان في اسبيل في الخطا فلا يجب لمن قال ان في الوفاة
فما لفت كما في شرحه للامام فان الشايع اخوه عمر بن صدر الشريعة شك شك اول مرة اي لم يعبادة له وقبل النقص منه من حيث
البلوغ الامة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الا مرة والاصل ان سجدة كما في المحيط واكثر الشايع على الثاني كما في الزايد ولا يوجب بالشك
ما به معروف عن نسائي في النقصين بل للفرق من خلاف اليقين كما في الصلح بغيره الا في انه من قبل الحذف والاصال اي
في انه وقبل الحذف اجري مجرى المصنوع به وفيه انه مخصوص في نظرت لم تصرف كما ذكره الرضوي ولا شك انه ليس منه كم ركعة صلى
من الثانية ركعة او ركعتين من الرابعة كذلك لا وتثا ولا رجاء استألفت الصلوة بالسلام وهو ادلى من الكلام ومجود النية بل اصل
لم يفت في القطع كما في السجدة يشير الى ان الاستحباب وجب كما في النهاية وعن ابى سفيان عن عبيد بن في هذه الصلوة على الاقل
كما في الزايد والاصل ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فتاوى في الشك بعد القصد بالسلام لم يفتيه وحصل على اتمام الصلوة

والصلوة وحسنه وان يكتب هكذا (صا) الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف بجاء وصلح به سرعة انتقال الذهن الى سواه
 اى السورة المخصوصة وهم عند قول لا ايسأون لا قوله لم يبدون وانما الملق لا يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان يتجاوزوا فيه
 يخرج عن العادة بقيا كما في انظر السجدة مخطت بيان كونها لا مائة على قول الم السجدة فالأخضر السبعين والنجم انشقت واقرأ
 علان لعائين السورتين فالعزة فيها مقطوعة كما تقدم والاولى الانشقات والحق ومن مسحها ولو من كاف أو يجوز ان يصح او حاصل ونفسا
 او ناطم او طهر والاصح ان لا يكتب بالسبع من ناطم وقيل لا يكتب بالسبع من طهر كالسبع من صدق في كل ركعة لا على السجدة ولا على الركعة
 من غير الصلوة فيجب على المحب الحديث والتعباد ان لا يكتب الا على علم منها ان السجدة ولو بالذبح من كل ركعة السجدة السبع سبب الصلوة
 المتلوة والسبع عشر في حق غير التالى لعلوم لسبب النوم ان الشغل في ركعة السبع على الاصح الصلح المحيط واذا قلنا الامامة في ركعة
 فمفسر سجدة لم يسجد مقتدى به في ركعة اخرى غير متلافية ليجوز مقتدى بغير الصلوة كما في الكافي وفيه لكن في شرح الطحاوي في قوله
 ان مقتدى السبع من سجدة الامام يسجد وان مقتدى بغيره يسقط عنه اذ لا اقتداء بهيات متناهية فلا يردى بعد ما بالاطلاق من
 يأتيه في السجدة في السجدة المجتدة وقال الكهاني قال مشائخنا ان لا ياتي في الصلاة فيه ويكره ان يقرأ ما في السجدة فيها كما في صلاة
 تتخلف فيها كما في المحيط لم يصل الامام ان مقتدى سمع من ليس معه صلواتا او لا فانه يسجد بعد الصلوة لانها لا تقتضي الاصح
 انه غير مقتدى به في زيادة القيام والركوع والسجدة فانه غير مقتدى بالاطاع كما في الزاهد ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد
 مقتدى به في آخر تلك الركعة التي تلافيها بعد سجدة الامام المتلوة لا يسجد بها في الصلوة ولا يهدى بها في الخلافة من سمع قبل الصلاة
 يسجد بعد الصلوة مطلقا ومن مقتدى به في تلك الركعة بعد المتلوة قبله اى قبل سجدة الامام ليسجد به وان لم يسجد منه قبل الاقتداء
 لا سرا ولا بعد وهم وان تكرر الموضع طفت الامام وسع هو والقوم وخارجي لا يسجد واحد منهم الا سماع خارجي ليس بام ولا مقتدى
 فانه يسجد على الصحيح كما في المصنفات واغايه فلا يسجد في غير الصلوة عند الشك في في الصلوة انما كالم في المحيط السجدة الصلوة
 الحن الصواب الصلوة التي وجب على الامام او غيره اذ ما في الصلوة ولم يرد بالركوع والسجدة بان قرأ خلفها مات بعده لا يقتضي جبا
 اى من خارج الصلوة وان هبها تكرر كما يهاو كما يحل الاشكال وهو ان السجدة تلاوى بالركوع والسجدة فلا يمكن ان يقتضى وتلاوه مشير
 الى ان هذا الحكم مستبعد باذ كان الصلوة تتغير غير فاسدة والاصح ان السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الوجه
 كما في الزاهد والركوع اى ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روى عنه فانه ورد الاثر لكل الا ان الاول اولى بتقديم العبد
 بل لو توقف اى بلا فاصلة بينه وبين قراءة آياتها اى آياتها كما في انظر اول ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث
 كما في الزاهد نيوب الركوع عنه اى عن سجدة المتلوة وذكر الكهاني ان الركوع وسجدة الصلوة مسانويان عنه عنه
 والكلهم مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان التنية لم يشترط فيها صح في سجدة المتلوة وكذا في سجدة الصلوة
 عند اكثر من ايام الركوع فلا ينوب بدونها خلافاً كما في المحيط وعن محمد بن ابي نوب بدونها كما في الجواهر وانما خلفها ان
 تية الامام كانه كما في الكامل فلولم نيز مقتدى لا ينوب على يدى غيره بعد سلام الامام وليعيد العدة الاضرة كما في التنية

وان كرر سبع آيات أو ثلث أو خمس أو احدى أو ست وفي مجلس واحد أو فاعادها أو شرا حقيقيا أو مكيا ولمذا التعميم كفي أكثر السبع قولاً أو حتى
 كلفني سجدة واحدة ففي الوحد الحقيقي كالبيت المقدس والكرام والموسى المتداني الاطراف والسجدة تلي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية
 الا ان يكون كبيراً كالسجدة الحرم وقيل خلاف ذلك والوفائي السجدة الطاعن في الخارج فواحدة كقيل في المصحح ودور السلطان عند أبي يوسف
 اخذوا المحرم كذا في الزاوية واما في المحرم فيلحق سجدة اذا قرأ السجدة كما لا يشي ثلث فلو ان قال محمد بن اذ كان في نحو من عرض السجدة
 وطولها فترتيب واما الواحد على فهو افضل فيه فعل غير فاعل له قال كما اذا كل بعد ما شرب شرية او عمل سيرة او قام قاعداً فلو قال في شرية
 عمل كثيراً فمفسحاً او فمفسحاً في محله فيجوز ثم تلازم سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو عاد في اخرى عند أبي يوسف سجدة
 خلاف المصحح ولو كرر على المذبة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كافي الحيد واشد لفظاً المتكرار الى ان تبتك
 كذا في محله كفي واحدة وبما في النهاية الى انه لو سجد لا في ثم تلا في واحدة وقيل كفي واطلم تكرار اسمي من الانبياء عليهم الصلوة
 واسلام من هم الصلوة مثل تكرار آية في سجدة في هذا الخلاف لكن في الصلوة ولا خلاف في وجوب التعميم لذكره تعالى في كل مرة
 في الزاوية من في التعميم كفي مرة في كل مجلس ويعتبر في التكرار للسابع مجلسه دون مجلس التالى فلو تبدل مجلس السبع الا ان التالى لم يكن
 واحدة لكن في المصنف لذكر المصنف على المذبة فاعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالى لا السبع كفي واحدة وعليه الفتوى كما في المختارات
 لكن في التالى انه لا يلحق واحدة وهو الصحيح اسد الشواي تسوية سدا وما بد منه بان لا يزد في الارض خشبات ثم يمشي وينتهي في الركعة
 اليسرى السدى والانتقال من غصن غصن باضم الغين ساق الشجر وقاعاً وغلظاً واما الصغيرة بها كافي القاموس الى من آخره وان كان
 قريباً او بعيداً تبدل غلظاً في سجدة قيل على مسدى سجدة الا اذا تفرق فخر فرجع الى الوصل فليجهد ثلاث ركعات في الركعة وقيل
 على المنتقل من سجدة الى سجدة اذا جرد منه الى آخر فترتيبها الصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف وداره الدين رحا المصنف والساجدة في الماء ك
 في الزاوية ويكره في الصلوة غير اترك آية السجدة وحدها لان الشبهة التحريف وفيه شبهة بان يكره ترك كلمة السجدة بالفتح الاول و
 في المصنف من من ركعة ذلك خارج الصلوة لانها وبخلاف الرواية لا يكره عكسه اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة
 حتى قيل من قرأ آية السجدة كلما في مجلس وسجد لعل الله تعالى ما به كافي الكافي والكراني وندب نعم غيرهما اليها من آية الاكثر
 قبلها او بعد لانها في المصنف لا تعجز كافي المصنف وهذا شال صلاة الصلوة وغيره كما لا يخفى واستحسن في الصلوة وغيره احتكامها
 عن السامع اي سابع محرف عن التالى ان السجدة او شيق عليه الآية لا يخرج من تأييد المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك
 ينبغي ان يجبه شاعلى الطاعة وجملة اشعاره بان لو كان التالى مخفراً اذ كيف شاء او استحسن ترك حسن الاحتكام
 سندوب كالصنف المتك في المصنف

فصل ان تعذر ان يقيا صرا بالان يقوم اصل الاجرة لنفسه لا بالاعتماد على شيء والا فلا يخبره الا ذلك فيه اشعاره بان لو قد
 على بعض العبد من ماله فاذ يخرج منه كافي القاموس قال حميد الدين المصنف في لو قد على قدر كبيرة الافتتاح قائماً على قاعدة كافي المصنف
 لمرضى نحو نية او استاده كافي كافي ما هو وان لو كان السامع كافي النهاية او مع اشتد كافي النهاية او مع العجز او مردود على نفى

حكم الخوف من السج وغيره كونه في الجماد أو الكلا إذا كان من خارج طين أو بطن أو غير ذلك كما في الزايدى والأحسن أن يقال الصلوة فانه
 لكل كما في الترمذى حدث ذلك للمرض قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا كما في عمل الشهد كما مرويه اشعار بأنه لا يباح له التاخير
 كما في الروضة لكن ينبغي أن يكون بطلان البرجيزه والى الوقت ففى الزايدى وغيره ان المريض لا يؤخر الصلوة كما يؤخرها إذا كان يريد الجلوس
 فيه ويسجدان قدره وان تعذر اى الركوع لم يسجد مع تعذر القيام للمرض قبلها او فيها اومى برأسه اى يشير به الى الركوع والى السجود
 وهو موهوم لا غير كما في الكلابى وغيره لكن في التمهيد قد يقول العرب اومى برأسه قاعدا بقوة نفسه وغيره كما مر ان قدره على القعود
 وان تعذر الا سجد اى مع تعذر القيام اى ان يحجز عنها مع القدرة على القيام فحوى الايام بالراس البيا قاعدا حبسه قائما لا يشبه
 بالسجود وذكر الترمذى اومى قاعدا وفيه اشارة الى ان عليه ما يقع في حال القعود وذكر ابو بكر ان يومى للركوع قائما وللجود قاعدا
 وان عاس لم يحجز على الاصح كما في الزايدى والى ما لا فائدة قدره على الركوع فقط لا يومى قاعدا وذكر الكلابى ان ذكر الركوع الخافى فان
 السجود كانت مستوفى القيام كما ذكر المحلى فى وسخره فى السنة ان يحجز ان السجود لا يلزم الركوع وحده الا ان المومى جعل سجود
 المخصوص به خفض من كونه وفيه دلالة على ان لا يلزم تعريض الجبهة الى الارض بقدر الاسكان كما في الزايدى لكن قال صاحب
 ان ذلك يلزم ولا يرفع اليه اى لا يرد في صاحب المرض من جنبته نحو اوعود وغيره بالمسجد عليه اى يخفض رأسه ويضع جبهته
 على ذلك الشئ فانه مكره وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شئ على جنبته لا يجوز فانه ايمان وقيل يجوز فانه جود والاول
 اصح كما في المحيط والى انه يسجد على شئ مرفوع وموضع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كالصحيح لكن لو زاد يومى
 والى السجود عليه كما في الزايدى والى الايدى على الايام قاعدا للمرض قبلها وفيها فعلى جنبته اليمين والى اليسار حتى يتوجه الى القبلة وجلاه
 نحو اليسار ما يبينها على ظهره مستلقى كذا توجهه وضع وسادة تحت راسه حتى يكون شبه القاعدا لئلا يكون من الايام وجعل رجليه الى القبلة
 كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان يجنب كبتان قد جئنا لا يرد رجليه الى القبلة كما في الزايدى وذو اى الاستاقا واولى على الضبط
 كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشارة بان الرفع جازى في السنة الاظهر انه لا يجوز وفي الترمذى لو عجز عن الاستلقاء فعلى
 جنبته متوجه ومن محدث يجعل وجهه الى اليمين وجلاه نحو اليسار ما يبينها والى اليمين المستقر من المريض ما يكون بالراس ويجوز ان يكون
 مشفيا الى انه لو عجز المريض عن ذلك وحرك صحن رأسه جاز على ما روى عنه كما في الظهيره وان تعذر ذلك اعزت الصلوة
 فستقطعت الى القضا وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل لا الى قضاء ان كان اكثر منها والى قضاء ان
 قل هو الصحيح كما في الفهرات والفترة بالساعات عند الشيخين واما عند محدثيهم فانه خول الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى
 ما بعد الزوال لم يقض خلافا لما اذا امتد الى العصر كما في الترمذى فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط للمضى الا انما
 لا شئ عليه ولو لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام يشير الى انه لو عجز عن الايام بالراس لم يعتبر بالمعين عن ابى يوسف
 انه معتبر وشك فيه محمد بن وهب بن الحسن كما بهتبه بالحاجب العلب فرج بالحاجب ثم العين ثم العلب كما في الروضة وغيره
 وسوهم بالراس صحى اى قدره على الركوع والسجود قاعدا في الصلوة استأنف الصلوة عنه ثم قام عذير كع والسجود صحى اى قدر

هذا كتاب
الشيخ
الشيخ

على القيام فيها بنحو عليها قائما عند اثنين واستألف عند محمد رح صلى على حذف الموصل كما هو المذهب المرجح الكوفي في تفسيره الجرجاني
 مع أي من على لغة بغير قاعدة كح وسجد في فلك لاني عجلة جابر عذري بالنسبة للقيام كدول الراس اسودا واهم صحت
 احتسابه الراجع عنه بما قد ساد في كونه شاة الى انه لا ينجح ان يصلي فيه الا بالايام العشرة ولو نافذة وبذلك لا يوافق فتح قاعد العشرة اجاموا
 يعني ان توجد الى القيام بالايام العشرة كما في الافتتاح وسجد ان يصلي فاما اوس فخرج الفلك فان الصوت على الارض المثل وفي الفلك المثلوط
 في حروف الحروف العشرة الا بعد السجدة ان يصلي قاعدا في الحرف قبل الاجتماع ولما في الفلك فان حركة الريح تليها فذلك الاضطرار للحركات قبل ان يكون
 حركات ايضا الكمال شاة من النهاية وعلامة لو غرق والماء يبره قيل ان وجهه يش تليق به مقدار يصلي بالايام الاربعة ان الشاة وان لم يوجد
 يباح وقيل لا يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلوة فبات صلا الصلوة وينا عليها كما في الروضة حين اي من حين او نهي عليه يوما وليد اول
 كما في السجدة والمحيطة بالصلوة وغيره فان في القدوري خمس صلوات قضى في الصلوة بالاركان الثلاثة وفي اخرى التفصيل ما فاستسكن
 خمس اول صلوات وان زاد والحيث ان الاغراض عليها ساعدت في بالنسبة على النظر في اي من جز من زمان ويجوز الرجوع على الفلك
 او لم يزل زوا عليها ساعدت لا تقضي فبات من الصلوات الخمس والكثير في الساعات زيادة ساعدت من وقت صلوة اخرى وقال محمد رح
 ان زوا وقت صلوة لا تقضي شي من الصلوات الست والكثير في الساعات زيادة ساعدت من وقت السابعة وهو الاصح والتمسك بان
 يكون اليوم والليل ستة حين الاغراض فوافق ساعدت قضى فبات وان دم كما في الزايد وان لا يكون الاغراض من صلوة كغيره والوقت في
 وفيه فوضعه في الاغراض والواجب في ذلك اكثر من يوم وليد تقضي فبات غير فالحرج كما في الحركات ولا ينبغي ان المرش في الجوز الاغراض
 سقوطا وحكما كما ذكرنا فليفتي ان يتعرض لها خصوصا ولو لم يدل ذلك فيه كان تقديمه في فان ما قبله سببا سافرا والعدم
 ففصل المسافر من المسافة هي سبحة السفر المسبلة كما ذكره بعض المحققين وقال لا ينبغي ان الغاطعة مسبلة باعتبار ان عمر
 المكان وهو عنه وما في بعض الفصل لا ينبغي ان فعل ثلاثي صيغة فصدده كلام الجوهري واليه في وذكر الكافي ان السفر الخارج المديد
 وشريع فصد المسافة لخصوصه ولا ينبغي ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلخيص انه يخرج عن عمومات الوطن على تقدير تلك المسافة
 سير الابل والرجل ونبهان مجرد سيرة الكافي على انها كما ياتي في ثم اشار الى المعنى بشرى فقال من فارق على نحو الحال لا يرغب في سافرو فيه
 تنبيه على ان مجرد القصد لا يفعل شي كما في المحيط وغيره بوجوب مله اي يوتا سطة بالبلد لا يسي باسم فبذل فيها حيلتها ومحال
 يخلق به القرى لما ياتي وهي جميع بيت اوى الانسان من نحو جبر او صوت ولكونها ضمن المسكن اقرا على الامايات كما في المفردات والبلد
 اهم للمكان المحيط الرض من اللينة والدور ولم يذكر القرية لانهما على انها ساق في يستتلك كالمثلان الجبال في الترفيع والديوت
 اعلم من ان يكون خربة الان فخر القصر الخارج عنها على الاشياء وفي ذكره اشار بان اذا اتصل القرى بالرض بقصر بالخروج منه وقبل
 لا بقصر الا بها وزرة القرى ولو لم يخرج الا ان يكون ميتها الفصل وحده سيرة اذرع او اوت ذراع اذرع غلوة وقيل لا يقصر
 الا بالناس في وحده حد الانفعال او فاما المصير قد سبل وقيل حد الفلوة غلوة وهو الاصح المثل في الزايد والصح انه يترخص
 بمنارة الممران الا اذا اتصل بالرض قرية فانه على ما ذكرنا من الحلات والا فانه لا يصدق بوجوب جانب المنارة

فلم يعتبر جانب آخر وان جازاه كما في المحيط وكذا المصنف السبله على ما تقره الا ان الشك في بطلان الافتاحه قاصدا اى مراد الاصح
 في المشي على سبيل الجرم سافه ثلثه باجره وليها ثلثه المعتد في القول وقدر كزمان كوال الشمس في الحمل او الميزان في
 شرح الطحاوى ان البعض سئلا كثيرا قد رده باقتراثة ايام السنة ونحوه في الترتاشى لاف الجوده كما نحن وبذلك ظهر الروايه وعظم سافه يومين
 اكثر الثالث وفي القصد اشارته الى ان الاعتدال الصبي والمصطفى في انقطاع سافه يومين من القصد ثم صار كالحق في نال الاكثر وان التفرق في المطبقه
 القصد والى ان الاعتدال في القصد والمزوجه والاجبر والتميز واليه مع قبه ودوله الجاهل الثالث قصد كان سافرا على الاصح كما في الجواهر
 والى ان لو ساجج السبله وبلا قصد لم يترخص كالموطاف السلطان في ولايته او في سبب حبس حبس بعد عذر بزمان اوله او كفت في وقت
 والى ان لو كان سبله طرقتان احدهما سافه يومين والاخره ايام ترخص فيه لاف الاول كما في المحيط والسافه البعد كالمستمانا في البعد على ما
 صحيح بنسب السوف الفتح فان الدليل في القله ثم الترتاشى على طريق اوله كما في القاموس الاول ترك الليالي وان ذكرت في كثير
 من السبله والاول فانما للاسراعه والى السبله يومين من السبله الى المزدول فبلغ القصد في الاخره ايام على الصحيح اى في بعض السبله كما
 في المحيط وغيره وسبله وسطه ون السبله وبسبب الحار من عن الساده وهو في السبله سائر الابل اى سبب السبله فاصفاه والاصح هو الجمع
 الى التمس وحديثه يوافق قوله والاصل اى المشاي سبب السبله ولا يتركه اعتقاد على ما يدس عند السبله فلو سافه في السبله
 في يوم ترخص بعينها سناني ثلث لم ترخص كما في الجواهر وغيره وانما ترخص سبب ما لا يكون كناية عن الغير وهو مذكور في شرح الطحاوى
 وغيره الا انه ترك الغير اقتداء بما في الجاهل الصغير وفي الجاهل سائر القامك اذا اعتدت المرح بين سنة والجواهر على ما ينص :
 ثلثه لم ترخص كما ذكرنا في الجاهل ملحق سن سبب ما لا يكون في السنة السابقة الجاهل لا يسئل فغن اعتدا حكم سهل وبذا
 ظاهر الروايه ومنه سافه ثلثه من كل يوم خمسة وثلثه اربعة وسبعة على الخلاف وعنه ان المعتد لا يسير
 كل يوم ترخصا لوعده فالمدة ثلثه : اربع كما في الترتاشى وكما مر شعرا بان العبرة بالفرق وهو الصحيح كما في الدابة لكن في الزايدى
 قد اعتبر الاكثر من باحدى وعشرين : فترخصا كانهم قد نال يوم برحلة سبعة فراع وقبل خمسة عشر لانه قد رخصه وبقي اكثر من ايام
 وقبل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاعل وهو الثم : وقبل اثنا عشر فترخصا فيقصر المسافر فرض الرباعى المفروض على القيم
 ان كان معلوت في الاصل ركعتان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر ركعتان تام غير قصر على السان فيكم وعن ابن عباس انه قال
 الا لتقوى قصر زمان الذي فرضنا في المحقر اربعا فرضنا في السفر ركعتين ما في شرح الطحاوى وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان
 من خالفته استه كذا وعنه ان صلى في السفر اربعا كان من صلى في السفر ركعتين وعن ابن جرير اقل صلى الدعليه وسلم
 منهم الصلوة في السفر بالقصر في المحقر كما في الكشف وعنه صلى الدعليه وسلم انما صدقة تصعد الله بها عليكم فاقبلوا صدقتم
 كما في الاراى فالانام لا يجزى وسياق وانما هم مشي الى ان لا قصر في التراتى والثاني وكذا في الحسن الان افضل فيها
 الفعل ثم قبل ترك ترخصا وقبل الفصل نزول والترك سيرا في المحقر : فترخصا الفصل انما والترك خافا في الحسنه
 وسبب سنة الفجر عند البعض وقبل سنة المغرب ايضا كما في الترتاشى الى ان يدخل عليه الاصل اى بوتره

وحيث ان يخرج ان انتهاء العصر الى الرض فاقدم بقصر الاذن بالبرغ الى الرض فان الانتهاء كالابتداء في الخلاف المذكور كما في الترمذي وغيره والاضاق وال على ان الدخول اعم من ان يكون للاقامة او لقضاء الحاجة وان يكون حقيقيا او ظاهريا كما اذا بدان لمجد الى بلده بلاسيه للساعة فانه ثم خلاف فاقاسر الساعة ثم بدالة العود فانه لم يخرج كما في الجرد في ما ينوي اى يريد على سبيل الحرم او لمن كان قبل كذا في الخفة فاقصم لمسا في مستقل الراى فلا يجزئ الاية لمتنوع كما ذكرنا فاقاسر له صمت شهر بوجه عشرة يوما او اشر ثلثون يوما عند الرب او لم يخرج كما في القاس فلا يشك ان اشر لثلاثين وعشرون بل شيك بما في المحطة اذ اعظم على ان يعمر في السبالي باحد المفسرين ويخرج في النهى الى اخر منها لم يثبت ما اذا دخل اول الموضع الذي عزم الاقامة فيه بل انه لا بد من الاقامة لم يثبت فيه ببلدة دخل فيها فان مجرد التفتة في موضعها بالبركة السير فلا اقامة كالمسافر في الكرامى وغيره وفي زيادة النوا شحار بانه لو نوى الاقامة نصف شهر في موضع يخرج منه ومنها لغيره في مال في النجى او قرية اسم لعمركا لبلده واحدة صفة لقرية والفاضة ما مر في البلدة ولقصر الى ان ينوى لعمركا او راو و جنى الى اى داخل ان النادى من سكن في مقامهما كالاعراب والازراك والاراد والترك والركاء والرعاة والحط على المرامي فانه لا يفتنه بغيره انما بعض المسافرين لا يفتل من معى الى المرمى وقيل في غيرهما ايضا لا طيس موضع الاقامة والا اول صحت كما في الكرامى وعليه لغو وراى في النجى و الخرافة وفيه شحار بان يقصر النادى بالصحابة الخجاني سواد كان من محاصر الجاني اول كما اذا قصد عسكرنا موضع او خيمتهم مع ذلك النادى العجواز والرب كما في الحيط والاصح ان يقال او صحو و هو فناء واسع لانبات فيه والدار منزل باعتبار و ان الحائط لم يسمى بالسبعة لاحاطتها بالماء والجنى بالكتيب سبيل الى الجنا بالمرعة المنطبة عن المياه من وبراد صوف لا شعر على محمودين او شدة و باعنى ان لا يفتنه كما ذكره الجوهري والكلاب شيه الى ان يتلا فانه لم يفتن الا في هذا الموضع الثلثة لا غير و الجاهل في وفيه دلالة على ان يتخذه و اما في الكافى القصر التفتة في المتعة الا اذا ساد اقل من ثلثة ايام على ما قرأه و حاصلا الكلام ان التمام لم يوقف على سنة شرطه لغية واستقلال الراى والدة وترك اليسر واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلباني لا يقصر الرباعى الا ان يزيد بعد الحرب فانه اى ببلد بل القصر للفرار لعمركا ان النادى من محاصرهم المسلمين فانه يقصر جنبه لجواز ان يرجع اسلحة بعد ساعة خلا فلا بد ان يستمع اذا غلبوا عليهم فزولوا بالساقين ثم فيه اشعار بانه اذا غلبا بان لم يقصر كما في الحيط او اربل البغى الذين يخرجون عن طاعة الانام الح ليشن انهم على الحق لا يمتسكن بتاويل فاسد والحكم حكم اللصوص محاصر اى النادى من المسلمين الذين يحملونهم في حصن فان وازرك الحرب يقصر من طلال اى قصر كقصر من طلال كمنه في موضع الاقامة بلانية لما وفيه اشعار بانه لوطن المباش سقار مدة الاقامة قصر ولم تجز فيه خلاف كما مر ولو اتم الرباعى بان ياتى جميع افعاله واقواله لا تقرة كما هو المتبادر وقصد القعدة الاولى مقدر التفتة ثم فرضه للعتان و بما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان فرضه باقبل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاولين فانه لو ترك الفرار فيها او في احديهما فصد صلو الا اذا نوى الاقامة قبل التسليم او بعد قياسه الى الثالثة بلا تقييد فان فرضه يصير لهما فيقيم وقال محرم فصدت مطلقا لترك القراءة كما في الخلافه وقال ابو بكر الرازى لو نوى المسافر لربا اعاد حتى يستحيا بنية كعتين كما في الجلباني واستمر شرطه لغيره ليس ليه ابل ما يفتن قوله و ساء اى ثم و تحق للذات لانه خلط الغفلان بغيره

مقصود وعلما كان في هذه الكيفية وغير ما ترك ما هو الواجب في القصر كما في المخاصمة واخر السلاطون جبرك كبقية الانصاع والواجب
 في النفل كما في الزايد فقد اشغل في المنهج ان يجز ان يكون لا اتمام كثر ثوبا باعتبار كثرة القراءة والاداء كان كان هو ان يعسر متعين في القصر
 الحاصل وان العارض على ان قد تفرق ان المعنى عند الذكر في الماسورة وما راوس في العتقين نفل بل يوجب عن منه الظهر وان لم يقبل الا ان يجل
 فرضه بالاتفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما في او نوى الاقامة كما هو وبما منته تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى واشاره الى ان يعذب نفل
 ترك العقدة وقال محمد بن عجل الصلوة بكم مسافر فتمت في الرابع ولو قبل السلام فمقيم في الوقت لوقد التزم به على الاصح تيمم العبا
 وجوب اعلم المتابعة حتى لو اضد هوا انما منى العتقين فقط والواجب به المتابعة وقيل التيمم كما في الزايد وفيه شعرا بان لو اذنت
 السعد نوى العتقين بانته لو تمت في التيمم في الشغل الثاني تيمم لجا كما في حجة التيمم والحصر في باب الشافعي حرمه والاطلاق مشير الى ان
 لو لم يقبل الا ان لم يطل فرضه كما في السجدة وبعد اى بعد الوقت لا يلزم الا ما صح لانه لا ينبغي فرضه في وقتي الى اقتداء
 المقصرين بالتفعل في حق العقدة في عكسه اى في صورة ان يكون مقيم مسافر في الوقت وابداه اتم فمقيم صلوة بقرآن هو الاحتياط
 كما قال لجلنا في وعن محمد بن اذ لا يقرأ وبما ان بعض المشايخ وهو الاصح لانه لا يحل كما في حجة وقيل انما هو كالمقصر في السجدة وقيل كالمقيم
 المقصر ندبا مسافر اتم صلواته كالعينة اجمع للترك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عامته حجة الواع لا لانه لا يحل كما في مسافر ان لا يسلم على
 ان لدفع نزاد وغير السفر وفيه تنبيه على استيقظ له ان لم يطل بكونه مسافرا ولو بغية الشغل فانه لعب جنة من تقدمت بين كان ظاهر حاله
 الاقامة وهو لم يترك كما اذا تم جل في السفر لا في حاجه اذا الظاهر ان تيمم على العتقين هو الكافي في العتقين ما هو بطل الوطن الا يصلي
 بالنسب مشكلا بالرفع حتى اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يعير فيها الا بالنسب والاطلاق مشير الى ان الزايد طالع يكون بينا مسافر
 السفر والظراف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل المسمى بالابلى ولحن النطق اى حق والذران يكون مولده وماله ومشاؤه
 كما في الحضرات وبها حسن كما في المحيط وغيره من الاختصاص على الاامين لكونه بعد من الخلاف ففي آراء التيمم قبل لرجل من
 انت قال من البصرة عن ابي حنيفة رح وسن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه قول بالبعرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر التولد والبول في
 العتق وشغل الاصل وهو ان نقل اليه باله وشاهد ولحق عقار في الاول قبل ابي وصليما اليه شا محمد في الكتاب هو المختار عند
 الزايد و ذكر صاحب المشرع انه لم يبق متبنا ولؤيده ماروى هشام بن محمد رح انه قال في ابي يعقوب فيه ان نوى ترك الا ان
 ابا يوسف رح كان تيممها لانه يحل على انه لم يترك كما في الزايد لاني المحيط كما نحن فيه انه لا تأمل بوضعين كانا صليين في العتقة
 انهم اختلفوا في صيرة المسافر فيما يغيب التزوج والاختلاف في صيرة المسافر مقبلة في اليك الاصيل الاصل السفر اى
 وطن سفر لم يسن بوطن الاقامة والوطن المستعار لما حدث ايضا فلو خرج عنه الى الاول صيا بجمرة الدخول فيه وانما يذكر السفر
 من ان لا يطل الاصل ايضا لانه سلمه ما سبق من قول الى ان يدخل بلده ووطن سفر ما خرج اليه بنية اقامة له من شهر سواء كان بنية
 وبين الاصل صيرة السفر والاداء وايه ابن الساعات عن محمد رح وعنه ان المسافر شرط لما في الجلال وغيره والاول هو المختار عند
 الاكثرين بنهم المصنف رح كما اشار اليه الحارثه وبطل وطن الاقامة مشكلا سواء كان بينا مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الى الاساني

الجمعة كما في الترمذي او لولد النسيان ويموت كل يوم اول الابد بالاشقة او يكون غير العت رجل وعشرة الاث مقابل على الخلاف
 كما في المسطرة فلم يشارك في ما هو المختار عند الحيط والمخاض وغيره من تعريب الفضا شرعا فاعقل وما اتصل من الواضع يدي لمصر محددا
 المصالحه جيع يصلح في جميعها اي يحتاج اليه لمصر من كسر الخيل وجمع العساكر والخروج للمري وصلوة الجبازة فتاوه هرة والكمير
 برتاب (او) سبل او سيزن او فرج او فرخان او فتى حد الصوت في مصر والاصح الاول والسلطان اي الخليفة اي الوالي الذي يرضى
 والاولا لان او جازا وقيل لشيرة العدل كما في قاضيخان والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا لم يكن سيادة والسلطان
 ليس بشرط فلهذا جازا على رجع صلواتا في الجوالي وغيره والسلطان مما يذكره وبحث في الاصل التواني شمس السلطنة اي التمكن من القوة
 بين من السليط اي الذين يستندوا به وقت كعقران وتغير جميع سيطر اي ينجع النسيان وفيه دلالة ثم سمى به لانه جوع من جميع الدنيا
 نونه اذنه على كل حال كما في الازهر وجامعة الاحسن ثم يابها لان اقامته اجتهد من الخليفة الا انه لم يقد على ذلك في كل الاصناف فيغير
 غيره نيابة والسائق في هذه النيابة في كل بلدة الاية الذي ولي على تلك البلدة ثم يشترط اي الذي يسمي بالقاضي (او) غيره ثم قامني
 القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال لفلان في هذا في عظمه واما في عونا فاعلم اني لا يولي كما في الحيط والاضافة تشير الى ان كل
 معترفه والى من جده كافر جاز فيه اقامته اجتهد وبعيد كما في الخزانة ووقت الظلم فخرج في خلال الصلوة فنهض فنهضه الشيخين
 او صلواتا محددا خرج فخرج عليه القعدة فنهضه عذابي حنفية روح خلا فالما وفيه إشارة الى ان الزوج هو الظلم الا انه ماوربا ساقا وخرج منه
 بالحبوب وفي رواية الحببة الا انه ساقا بالظلم وفي رواية اخرى منها والحببة أكد وفي رواية اخرى عليه فعله كما في بعضي وعن صاحبان التواتر
 كراهها كما في التلمية والحببة فعلة بمعنى المفعول من الخشب بالغض وهو في الاس كلام من الاثنين كما في القاموس والاطلاق
 والى على انه لو خطب وجده جاز كما وصي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما وصي عن ابى يوسف روح وعن محمد انه لم يجز الا بحجة كمال
 كما في الخزانة لكن في الترمذي ان شهود الغير وسمع شرط عند ما نحو التسمية كتحجده وتبليد وكلمة وغيره من الازاد الا ان المكلف به
 بلا عذر مسمى خطي السنة كما في الاختيار فالحسب قال انه يسمى بالحببة عادة من التمجيد والصلوة والعبادة والتمتاد المقصد حتى لو حو طاسا
 لم يجره عندنا يجوز كما في الترمذي في الوقت اي وقت الخطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجزه استدل البعض فالحق ان الخطبة
 يقوم مقام الركعتين الا ان الجمع خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما والجماعة في ركعة ثالثة عنده ووقت
 الشروع عند بها وفي جميع الصلوة عند زفرج كما في الحيط اي ثلثة رجال ولو سجد ورين كالعبيد فيه شعار بان الخشب
 الجماعة لا تحرم النساء والعبيان ولا يعتد بهم ولا برجلين وعن ابى يوسف انه يقرأ ثنتين كما في الحيط لكن في الظلم اذ ثلثة عنده
 واثنان عندهما سوى الامام وفيه شعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالمجاعة كما خرج في الكافي قالان شرع القوم ثم انصرفوا
 اي خرجوا من المسجد بالنفوس بالخروج بعد سجودهم ولو ادوا لا اهتماما اي الحببة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التصريح
 على الجماعة وان انصرفوا قبله اي السجود ببدن بالخطم ولو لم يبدل شرع لان ما دون الركعة غير معتبر وبذا عساه
 وعند زفرج واما عند ما فاقمتا لكن في الترمذي لو افتتح وهم حضور فليقرأ قراءة آية عتده وقراءة ثلث عند

ابن يوسف ح وتمام الركوع عند محرم مع الحجة ولو كبر لعمدة لم يسجد والاذا كان العام بالصلاة بان تسجد باب الجنب او اذا سجد
 بلا نية لاحد من الداخل في حق لو اجتمع جماعة في الجنب او السلطان وحشة في داره وخلق الباب لا يجوز للصلاة لان محرم للصلاة
 وغيره وشروطه بالاذا ان احرم كما في المحيطة وكراهية الجنب كراهية الجنب في المحيطة في القرى واذا كان اليوم في حق كراهية الجنب كما في المحيطة
 ظهر المعذور الذي لا يجب عليه السجدة كالمريض والسافر والعبد وغيره الذي عليه السجدة جماعة وعن محمد بن رباح عن الحسن بن الرضا ما في البيت
 والاطلاق مشي الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في القدري انه يصلي بغير ما كان في المحيطة الى ان يذكره الجماعة او ان يذكره
 لمن لم يكن في الغفلة ثم يصليون وحدنا استجابا وكراهة وجازعنا استجيب لمحمد بن محمد عن اخذت الصلوات ظهره ظهره في الغفلة
 او الجنب فلا يكره فيه المعذور قبلها الا ان يجنب الا ان يجنب الا ان يفرج الامام من الجنب كما في المحيطة وقبل ان يقرأ الحمد لا بد من ان يجنب
 والناحية سواء والاول شبهة كما في الترمذي وسعيه اي من صلى الظهر من جبهة في الصلوة والامام قياما الى جبهة بسيطة حتى يركع
 وصحت فرضية ظهره الصلوة في الكلام اشار الى انه لا يبطل ان باب جلا سعة في الظاهر من اجل اليه يشير في شرحه ان عيالات والى انه
 لو صلى الظهر في السجدة وقت الحجة ولم يتابع الامام في الجنب لاجل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان حية وسهام ظهره بجماعة
 العتقة كما في النجاة وقيل لم يبطل خططين وقيل انه يبطل اذا شئ كما في الترمذي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجنب لم يبطل الا بجماعة كما
 لو فرغ الامام حين خرج من جبهة كما في المحيطة لكن في الترمذي وسعيه في داره ففرغ الامام قبل خروجه من الجنب لم يبطل بالاتفاق وان
 ظهره بركبها بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بركبها من حرام حتى يسلم الامام وقاله اسعيه في العونين لا يبطل كما في المحيطة
 وعنه انه غير مبطل بدون اتانما وعن اسد وان اتانما وهدركما اي مدرك الجنب في التشهد الاول او سجود السجدة وسببها
 اي الجنب وهذا عند الشافعي والماعز محمد بن قلاهما الا اذا اورك ركعة كانه في المحيطة او اكثر الركعة الثانية بان اورك في الركوع
 فان اورك قبلها بان اورك بعد ما رفع يده من الركوع على يدها الرجاء فيه اشارة بان جمعة من وجهه ظهره من وجهه كما في النجاة
 لكن في المبسوط انه جمعة ولا اثر له القراءة وعليه العتقة الاولى كما على الامام علي بن ابي طالب وروى الطحاوي بخلاف ما روى الحسن بن الحسن بن الهيثم
 بن جعفر قلت محمد بن ابي داود في الطهارة الجنب قال يرفع يده جلا سعة الا انه يقول في سجود السجدة الى ان الجنب كراهية الصلوة
 في وجوب اداء السجدة وقد مر خلافه في النجاة والى انه لو اورك كراهية السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام
 تيمم الجنب عند ما خلا فامحمد كما في المحيطة والتيمم وفيما ان الحاكم رسل في المنع وقال فاذا اورك السجدة امام الجنب في التشهد
 صلى اربعا بالتكبير الذي دخل معه واذا اذن الاول اي اذن بعد الاذن سواء كان على المناء وعند الخطبة وقاله سجد
 السجدة على السار في النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكره الحلواني والسرخسي كما في المحيطة وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين
 مستعملان في الترتاشي فيه اشعار بتجزيه بغير الاذان قبل النزول من يوم الجمعة وذلك للجنب على غيبته في السلام والظهار كراهية
 الاحكام كما في المنفردات تركوا اكرامة البيع جالسين او قائمين واقفين وكذا ما كان يشك من معذور الصلوة من اعمال الدنيا
 الى الطلوع منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشك في الزمان وفيما اشعار بان ما لم يجب عليه الجنب من نحو النساء استثناء

من الحكم وسعوا اى شواشيار ليدون العمد وقيد اشارة الى وجوب الفضل لى صفت الاسرع على انما ان العظم كما اشارة اليه
كلام النفاية وذكر فى شرح النافيات ان هذا محتمل الا ان اللفظ اجمع اعلى اى بمعنى الى المحبة ما السكينة والى ان لا يركب فى النفاية
فان الشئ محتمل وتختلف فى الرجوع كما فى النية واذا خرج الامام من مكانه الى محبة حرم الصلوة اى الشروع فى الفعل بقرنيه
الاذنان فلو شرع فيه قبل الخلطة اتهم وقيد اشارة الى ان يصلى السنة وقت الخلطة كما قال السيد ابو جعفر وقبل يصلى ان كان بعيدا والا ينظر
الى الفرض من الصلوة كما فى الفسخر لكن فى الخلاصة (ذكره الصلوة فى هذا الوقت بالايجام) انما اشارة الى ان يركب على الخلطة اشارة الى ان
لا ينيق ان يكون الامام غير الخلط لان الصلوة والخلطة كشئ واحد معنى فى الكفاي والكلام اى كلام الدنيا بما حاد والا خسارة
كالقرآن وتبنيج الصلوة على النبي عليه الصلوة واسلام وانه اذا سمع الخلطة والافعال مختلفات والسكوت فضل كما فى الفسخرات و
ظاهرة شعر بان مجرد الخروج للخلطة لوجب حرمتها كما فى الكفاي والمحيط وغيره لكن فى الفسخرات يريد بان اذا قصد المنبر وهذا عند
واما عند ما خلا باس الكلام قبل الخلطة والاطلاق يشير الى انه لا يجب السلم والمطاس وعن ابى يوسف سرح ان يجب الى ان لا يدبر النطق
وقبل لباس باء الحمد وقبل انما لازم السكوت فى زيارته صلى الله عليه وسلم واما فى زماننا فغير لازم كما فى المحيط كما منع الكلام من الخلط
والشرب والبث والالذات وتعلم وغير ما منعت فى الصلوة كما فى الجلابي وانما خص الكلام لانه اكثر اعتناء والكلام ليس مستحكما كما
من الكراهة والالذات لانه منفسد كما لا يخفى حتى تنجم الخلطة وقيد اشارة الى انها يريان عند الخلطة الخفيفة وقد روت خلاف ولا يريان
عند الخلطة وبها عند ما واما عند غير ان كما فى الفسخرات لكن فى الخلاصة ذكره الصلوة فى هذا الوقت اجماعا وكذا اختاره قوله قبل الخلطة
وقوله الحمد بافعليا لانه ذكر الحمد تعالى ورسوله وخير الذكر الوالى والدعاء بالنسبة اليه واذا جلس الامام على المنبر بكبره لم يمتنع
منه على الدراجات من المنبر الرفع وليس ان الطبع يسار القبلة اذن اذ انما ثانيا الا ان محالنا لم يمتنعوا الا بهذا الاذنان فانه فى زيارته
صلى الله عليه وسلم زمان للنجين رضى الله تعالى عنهما لا يتم تكبره للجمعة وزيد الاول فى من جهنم رضى الله تعالى عنه لكثرة ذكركا
كما فى الجلابي واما اليوم فاما الاول للاعلام وبما قبل السنة والخلطة لاجراء الاحكام كما فى الفسخرات وقبل السنة احداثه المحجج كما فى
الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبله محدث وفى وصحة الفضل اشارة الى ان الشؤون النكاح الخمرن واحدا ولوا
واحدا بعد واحد ولا يجب كذا كما فى الجلابي والتمتراشى والى اشارة فى المداينة وغيره انهم يؤذون ول عليه لام شاصيه من يديه
اى من الجنتين المستائنين ليهن الشرب والامام ولياره قريبا منه وسلمها بالسكون فيشمل ما اذا اذن فى زاوية قائمة او حدة
او منفرجة حاد من خمسين خارجين من اثنين للجنين فلا باس بشروط يجب المفهوم ما اذا كان ظهر المودون الى وجه المضافات اليه
اليدى فان قرينة الاذنان يدل ان وجهه يكون اليه لكن يشمل باء اذا كان ظهره الى ظهر المضافات لانه لا قبل ما يخرج بقية قوله واذا
منه عند الخلطة لوجوبهم سواء كانوا فى المداينة او ليسا على ما قال العلواني لكن لا ربح الا ان من قبل استقبال القبلة ولا يرون من
الى الخيم من الحجج جسيمة المصنوعة بعد الخلطة على ما قال الشرحى وهذا من الاول كما فى المحيط والاطلاق يشير الى انه يجوز ان
يجلس على منجنيها او متراجعا او غيره ما ليس له الصلوة حقيقة كما فى الفسخرات فيجوز ان يقعد فى المسجد كيف يشاء كما فى الزايدى

بغير عرق قط كافي للثلاثة والى منها لو تركت من الماء لم تصل بعده كما في المحيط واوصى الامام صلواته على بعض القوم بالقبض من قفا
 تلك الصلوة عنه لان في اليوم الاول ولا من العذرة فاذا غاب عن الامام الغائب بعد القبض من الكافي وقدمه والاشعي سبب التجنب على كثير
 اليه في اولى اقية الصلاة فيوافق يوم الغد انقطا وبعث اشعة فيحي فيه وبسبب يوم الاحمى كما في النجاشي وغيره فخذت اليوم لاسن الاباس
 والهي صلوة يوم الاحمى كالقطري للصلوة يوم الغد في الآداب وشرط المذكورة فلا تشمل بعدة القطر لا بما في الزايد اي لا يتجرب
 ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس ثم يرجع حتى لا يجتنب الى تتخلل التمهيد لا بما في خلاصته لا يتجرب قبل صلوة في صلوة
 القطر واما في النجاشي وفي النجاشي تجب قبل صلوة الصلوة لكن نريد وقبل من سبب وقيل لمن يضيء وول غير فيه الامساك على كفا
 الصوم من صبح الى ان يصلي فانه قد نزلوا الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في من الصبيان عن لائل والاطفال عن ابي
 هذا الاحمى كما في الزايد وفيه رزالي ان ترك الاساك لم يكره وهو المختار كما في السماعات والى ان يترك الاساك لم يسلم
 ولذا لم يشترط النية والى انه مندوب في حق المصومين خاصة كما في تفسير الماورى من النجاشي ولا يكره فيه جهر في القطر
 اي طريق المصلي لا خلاف وفيما شارة الى انه يقطع اذا انتهى اليه وفي رواية يكره ان يفتح الامام صلواته والى انه لا يكره في القطر
 جهر في الطريق وفي رواية عنه انه يكره وهو قولها كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح
 على ما قال الرازي كما في الجلالاني وعنه انه يكره في النجاشي والاختار عند اكثر المشايخ ان يكره فيها خفية وبما اخذ كما في المحرم
 تحريمه من بعده الجهر بالذكر واما الامام ان يفعل متى حاض حل السنة والبيعة معا كان تركها من سن ايتا كما في الكفا وفيه ان
 ذكر ابو البراء الرازي قال شافعيان ان التكبير جازي غير انه لا يام الايسن الا بالاداء والعهود والعوض متبعا لهم وقيل وكذا في النجاشي
 والاختار وكلها كذلك كما في معناه ولا خلاف في الزايد ويصلي اي يؤوي صلواته كما في الخفة لكن في الفصل
 من اقية المحيط انها في اليوم الاول واو في الباقي قضاء فيه فتلاف الرواية ولذا أطلق قلته ايام لا غير لغيره ولا لغيره
 في النجاشي في اليوم الاول غير عذره كما في شرح الطحاوي وعنه انه يصلي في اليوم الثاني والثالث كالقطر وهذه الرواية غير محيزة
 في الجلالاني ويعلم في خطبته اي الصلوة تكبير التفسير اي تكبير ايام التفسير واما حيفت اليه لان التكرار في تكبيره الايام
 عند ما وكلها قربة سماعه وعلل الاضية بعزم العزة وكسرها فيحييه ويعلم عذره في خطبة انقطر فانه ملا للبعد حكم القطر
 حتى يمل من لم يمل للجبل وفيه اشعار بوجوب السكوت والاستماع بخطبة الصلوة كما في النجاشي فذكره فيها الكلام لكن في النجاشي
 وذكر الامام في خطبة تكبير وجه وفي اقية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة منجبة وفي خطبته ما في خطبة منجبة من الافعال
 والا قول المسنونة الا انه يكره فيها ايضا لكنه في الصحيح اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر من خطبة وليس له عذر وفيه انما الرواية
 كما في قاضيان وفيه اشعار بوجوب السكوت والاستماع بخطبة الصلوة كما في النجاشي فذكره فيها الكلام لكن في النجاشي
 والثانية يسع وفي النجاشي يسع قبل ان ينزل من النبيل اربع عشر مرات والاحتجاج اي لا يعبر شرعا ان يجمع الناس سجدة او دل في
 مساجد يوم ذكرين يوم عرفة اي تاسع ذى الحجة شبيها بالواقفين بعرفات لا تهم لم يرو عنه وعن الخلفاء والرهة بن

[illegible]

رجليه ويستجى بان يسل السجدة بحرقته على يديه خلافا لابي يوسف ربح واستعان بيطي على شدة الاليسود وجلاوه الى القبلة فقبض على الما
 والار للناس ثم على شدة الارمن بالار وورق السرد ثم لينده اليه ويحس الجنة مسحا قيقا فان اخرج منه شئ غشا ولم يجد ثم على شدة الار
 بالار والكاور كما في المحيط وغيره ويجب لما عت كل شطبي ثلث حرات كما في الزاهدى ولا فلقه نظراى قطعه ولا فلقه شمسرة فلا باس
 كما في المحيط وتسبح شعري تخليص بعضه عن بعض قبل تخليد الشط وقيل شط كما في الزاهى فاقطع نظره او شغره ادرج معه في الكفن
 كما في العتاني ويجعل الجحوظ بالفتح وبمعظم كبس اشياء لطيفة لتطيب في خاصة كما في الزاهى ولا باس لساير الطيبات غير الزعفران
 والورس للرحل ولا باس لك المرأة كما في الجلابى على راسه وحميته بعد ان يوضع على الارز كما في السبط والكاور صمغ شجر عظيم السنه
 والبصين على مساجده اى مواضع سجوده من جهته والنفه ويديه وكبته وقدميه كما في الزاهى وسنة الكفن اى كفته بسنن
 فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط واني اتفق انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفته من الاله والا فليس من عليه ففقد الاله
 سبت المال له اذ ارسل اللرس الى القدم على المشهور في الاختيار الشكيب ثم يقص من مصلع القدم الى القدم لكن لا يجب الاكس
 الا وخلفين الاكس اطراف كما في المحيط فبكره انصب للرس قال الجلابى يصح ان يزينب كما في التمراشى ولغاظة بالاكس لمسى بالاراء ايضا
 من اللرس الى القدم واستحسن على الصبح العمامة بالاكس ثم سينا ويذب ويلف ذنبه على كوره من قبن بينه وقيل يزينب على وجهه
 كما في التمراشى قيل يغشاها اذا كان من الاشراف وقيل فالكمين في الروقة صندره وقيل لا يعمى كل حال كما في المحيط والاصح ان يكره الجاهل كما
 في الزاهدى ونظيره من غيرهما من المذكر في الحكم في الجلابى لو كفن الصغرى في الزار لغاظة اجزاه وقال صحح لا يصح ان يقص من بين
 وخابر لانه ان يوزر لا فانه نائب عن السراويل فيعطى من اليسار ثم يقص من هذا الظاهر لرواية وعن صحح يحكمس الاصح محيط
 اطراف الاوهضا كما في الزاهدى ويزاد لما على ازاره فيقص فاقطة الخمار من ثوب سائرته واسما وفي المداية بدل تقصم الدرع وفرف
 جميعا ان شئت في السرد تقصم الى الشكيب قالوا بالار وف تقصم ويحس شتم خافير من على صدره فوق تقصم ثم الخافرة ثم الاراء
 كما في التمراشى وخرقة تربط بها ثيابا لئلا تيشتر الاكفان وعن زفر جربط فذها لئلا يغير طرب والاولى ان يكون بحيث تصل
 الى الموصفين لانه يسترها كما في المحيط والظاهر ان الغميلة ستوا الموت وهو حسن فجاء المصنفه ثوبان كما في التمراشى وكفاية اى الكفن
 بالار ولفاظة ويزاد لها الخمار كما في المداية لكن في التمراشى بدل الاراء تقصم لما فيكونه الاقتصاد على ثوب ولما على ثوبين
 الضرورة كما في الكافى فالكفن ثلثة كفن الستة لكفاية والضرورة وبها يوجد فان حمرة رضى الدلعالى عنه حين استشد غلى
 راسه كبسا وقدمه بالاف خر كما في الزاهى والاولى كفن الستة عند ثرة المال وقاية لمرته وكفاية عنه غير ما كما في التمراشى وتجب
 البصير يستوى الجعيد والخلق ليعمل وعن الصديق رضى الدلعالى عنه ان الحى الى بالجعيد ويكفن بالكتان والخلق بالبرود
 او القصب وعن محمد رح لهما الاريسم والجريد لمعصوف المزعوف كما في الجلابى وقالوا لهما ليس في العيد لهما انى زارة الا لابي
 كما في الزاهدى وقيل لهما الكفن الشغل لميس غابا كما في التمراشى ويعقدان خيف انتشاره صونا عن الكشف
 او اعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما في من قول (وتحل العقدة) وصلوته فمن كفاية

عند بعثته وقيل سنة كذا في النظم وسبب الوجوب لميت المسلم كذا في الخلاصة وشروطه استقبال المصلي وميت كذا في التمهيد
 من عودته وطاعة قومها ودينها وسكانها ونسبه كذا في الزيادة وكونه على الارض والايدي قريباً منها كذا في المحيط وقته وقت حضوره
 ولذا قدمت على سنة المغرب كذا في الخزانة وعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كذا في المفردات وهي ان الكبير
 ينبغي ان يقول الامام والمؤتمرون (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اغيرك) وجل ثناؤه في
 طاهر الرواية ان يجهر كذا في المحيط والاول رواية الحسن عنه كذا في الاختصاص ثم يكبر وفيه اشعار بان لا يقرأ الا الاية وما في قاضيان و
 يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بما يحضره كذا في الجلابي او يأم في الصلوة كذا في المستقصى ثم يكبر ويدعو الى الميت او لكل
 مسلم ولو حياً ومن سن الدعاء السعوي (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من حيثيت
 سنا فاحيه على الاسلام ومن توفيته سنا توفقه على الايمان) والغرض الاستيعاب فالصلي يغفر للمسلمين كلهم فلا يشك في استيعابهم
 نظر الى مجرد المفردات وللقبي يدعو (اللهم اجعل لنا فرطاً وذاً وشافعاً وشفعاً) ومن لم يحسن وعاب في آخر الصلوة (اللهم
 اغفر للمؤمنين والمؤمنات) اذ لا توقيت فيه ولا يجزئها لاسنا وذكره قال البلخية سن ان يسبح صفت بعدة كرهت قبل
 وعن ابي يوسف روح ابن الجهم والاختصاص كذا في المحيط ثم يكبر ويسلم من بينه وشماله يمينه من سنة الاممية غير ارفع صوته
 مثل سائر الصلوات ومن خفض الثانية ولا يقوم واعماله وفيه اشارة الى ان ليس بعد الصلاة ذكر وقيل جوامع في القعدة و
 قيل اربنا لا نخرج قلوبنا وقيل (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) كذا في المحيط وفي الكلام من خفض الى ان الركن هو القليل
 الاربعة فالاربعة الباقية سنة كذا في الجلابي والى ان المجاعة لم يشترط ولهذا كان الامام امرأة ليستقل الغرض كذا
 في النية ولا يرفع اليد الا في التكبير الاول وقال البلخية في الكل وقد اوضحه الارسال ولقوم الامام سجدة الصلوة
 لانه محل العلم ونور الايمان كذا في الكرماني وغيره وبذا ظاهراً الرواية وعنه يقوم سجداً وسطحاً وعن ابي يوسف روح سجدة وسطحاً
 ورأسه لا يمدح العقل كذا في المحيط والاول المختار كذا في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كذا في وكذا سجدة الى جزء
 من الميت كذا في التحفة والانتفاء والى ان البعد عن الامام غير مفسد وفيه خلاف كذا في البعد بالنسبة كذا في النية والاحق
 اى الاولى بالامانة السلطان اى الخليفة ثم الولي ثم القاضي او امام المجامع ثم امام الحي وقال كثير من مشايخنا
 ان بعد الخليفة امام العصر ثم القاضي ثم صاحب الشرطة ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كذا في المحيط وفي طاهر الرواية
 السلطان ثم امام الحي والاول المختار كذا في الخلاصة ثم الولي كما قال الطرفان وعنه ابي يوسف روح الاولى الولي بكل
 حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم غيره وقال ابن خبيل ان تقديم امام الحي سنة كما يشير في الزايدى
 وغيره كما وقع في العصبية من الترتيب فالنبوة ثم الامة ثم الاخوة ثم العمومة كذا في الكفاي وذكر محمد روح ان الامام
 اولى فقيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة روح واما قول ابي يوسف روح فالولاية لها الا ان قدم الاب احق واما قيل ان
 مقدمه عند الكل في المجازة وفي الكلام رمز الى ان البعد احق من الاقرب العاصب ولذا لو كتب ان انساناً يعلو

في قافضين وان علم انهما ماتا في السنية تليعن ويكره في الجهر لتعدد الدفن كما في المحيط ويدخل الميت فيه اى في القبر
 كما في القبلة بان يفتح الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحل منه الميت الى اللحد وفي اقراء الفاعل اشارة الى انه لا بد من التراب
 او الاكثر في قبره ولا بأس به عند الضرورة في عدم الانفصال والرجل ويجعل فيها حاجز اسن الصعيد وفي الاكتفاء بشعاراته المطلق
 المحصر في التربة تحت الميت فانه مكره كما في المحيط وقال الحلواني لا يجوز انقاد المسخرة كما في الخزانة وذكر في الزايدى انه مكره خلافه
 الا في الجنازة وفي الجلابي في الرواية في ذلك والمطابقة لا الفعل في الحضرة لا بأس به وهذا اذا لم يكن محشو كما قال قاضيانا وليقول
 واضعها احتجاجا باسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اسم الله تعالى وفي رواية الله تعالى وفي رواية الله تعالى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر يتكره لسم الله وانه في رضاء واما عند من الثواب والكرامة
 رغبنا وسن في ذلك على مله ودينه كذا في الكرماني وفي لفظه لو وضع شعاره بان اشفع غير لازم وذو الرحم المحرم والى المرافقة
 وكذا ادخال الاجنبى والزوجة كما في الجلابي وعند فقهاء المحرم اشبهت بغيره الشبان الصغار كما في الخلاصة ويوجه الى القبلة
 على شقة الامين ويجعل العقدة التي على الكفن فيقول (اللهم لا تحرمنا جرة ولا تقتلنا بعدة) كما في الجلابي وليسوس على اللحد
 اللين بالفخ والكسر بالفاسى (خشت) انقصص غير المعمول فان المعمول الذي بالفاسى (بور يا فاته) مكره عند
 بعضهم وكذا الواو تشير الى اباحة الجميع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل مكره او كما في المحيط وليسج قبره اى يسير
 قبر المرأة بنوب حتى يسوى اللبن كما في الكافي في الحسن في المحيط اذا وضعت النساء في اللحد استغنى عن التيميم ولا يسج قبر الرجل
 عمدا نال المالدفع الحرا والشج او معه عن ونس وفي الجلابي عبارة صحابيا في تسمية قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها
 على الكراهة وكذا الاجرة والخشب اى كرهه والحد بها بالجنازة ونجس كما في الجلابي وقيل ان الاجر لم يكره الا للزينة وفيه
 اشتمار بكرة التابوت من الخشب كما في المحيط وبهال التراب اى يرسل ترابا يخرج من القبر اليه فلا يزاد عليه من تراب
 غيره وعند لا بأس برش الماء عليه وعن ابى يوسف سج انه مكره كما في الزايدى وليستح اى يرفع القبر احتجاجا بغير سطح قدر يشير
 في ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه شعار باباحة الزيادة على قد شبر في رواية وفي التمراتى لا بأس بالاجر بعد الا بالة وفي الجواب
 لا بأس بان يوضع حجارة على راس القبر ويكتب عليه شئ وفي التفت كره ان يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه
 بناو ونيش ويصنع ويرفع ويجصص في الحضرة عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال (صفى الرياح وقطر الاسطر على قبره)
 كفارة لذنوبه) وسنى عن الاكليل والتجصيص والتثارة ان الشطرين غير مكره وكان عصام بن يوسف ليوف حول المدينة
 وبعبر القبور الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه رجع الناس فليقر قوا وشتموا باسورهم وجوابه وكذا اجتماعهم عنده
 للتعزية وزيارة القبور مستحب للرجال وكذا النساء على الاصح فيقرب من القبور ويسجد مثل باقي الجبهة وقيل الدعاء
 قاسا اولى فيقوم سجدا ووجه وقيل لا بأس بان يطارد القبور ويقرأ القرآن او يسج او يدعوه وعندنا لا بأس
 بمرور كذا في الرواية والمعلم

ففضل الشهيد من الشهود اى المحضون من الشهداء اى المحضون المشاهدة بالبصيرة البصيرة فترسم برهن قتل في سبيل الله
 لا المحضون بالمال كما ياه (تنزل عليه السلام) والى المحضين ووجهه تعالى (والشهيد عند جميعكم كما في الفقرات فهو على الاول
 بمعنى المحضون) والثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الانساع على الفريق والحق والباطل والحق والباطل والحق والباطل
 وذات المطلق وذو ذات الجلب وغيرهم ما كان لهم ثواب المقتولين كما يشير اليه في السبوط وغيره فمهم شهدا في احكام الآخرة
 بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا قال سلم خسر فاجتاز به عن شئ وقيل اخر من الكافر فغسل وفيه انه
 لا يجب غسل كافر اصلا وانما يباح غسل كافر غير حراني اولى سلم كما في الجواب في طاهر لم يسجد جنازة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع
 احدهما كما هو المشهور فاذا استشهد الجنب فغسل في هذه الحالة واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهد فغسل في هذه الحالة فاستشهد
 قبل الانقطاع تغسل على صح الروتين عند كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس يوجبان الغسل كما في الروايات وهذا
 خلاف ما مر منه فاذا قتل صبي فغسل عنده اذا شهدا صفة من سمع الانسان بعقل له اعتد به واذا قتل المجنون
 غسل عنده ايضا خلافا لما فيها كما في المحضر على هذا يخرج المجنون ايضا لقول بالغ فلا حاجة الى بقية عاقل كما نزل الا لا يخرج عن
 اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنده في احكام الآخرة وفي الجهاد الغسل ساقط عن البالغ لانه يحتاج من قتله فبقية عليه
 اشارة ليكون شاهدا فجاءت العيون فانه انما يحتاج من نفسه بل لانه يحتاج من غيره فلا حاجة الى البقاء الا للشرق قتلنا ظلمنا بان ليقبل الحرب
 او السبي او قطع الطريق قاتلا او باع نفسه او باله او باله او سلم او ذمى او ان ليقبل المكارهون عليه في المصير ليدل السبل او غيره
 او سار السبل او خارجه ليدل او غيره كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال بؤلا لم يغسل وان لم يغسل القتل اليم وهذا
 عنده واذا غلبه الطهريين فيسترط ان يضاهى القتل اليم ولو بالسيب فلو قتل سلم بالوقوع في حفرة تم منها او بالبطار
 وانه سقطت من يده او بالركب او ساقى او قاتل لم يغسل عنده خلافا لما ولوا وطه وعلمنا ان الكلب لم يغسل بل اغتراف كما في الميسط
 وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في الحركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير متناوذا كان ذن او العين لم يغسل وانما قال غسل
 لانه لو قتل برجم او قصاص او تعزير او فخر سجد او سقوط بنار او غرق او طلق او نحوها غسل فلا خلاف كما لو قتل لغيره لغيره
 طريق او عصبة ولم يجب على الفاعل او عاقلة به اى نفس ذلك القتل مال اى دية فلا يضره الدية الواجبة بالصالح للصحة
 الدم من المهر كما اذا قتل احد الزوجين انما لا يجب فيها القصاص الا انه سقط بالصالح وحرمة الابوة مثلا على ان في شدة
 روايتين كما في الكافي وفيه ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتمعت بالسلاح
 قصدا فوجب القصاص بالاجل واذا قتل شبهة الهما او الخطار او الجارى مجراه كما اذا ضرب بالعمدا او جنى غرضا خاصا
 او سقطت يده عليه فماتت يجب الدية بالاجل ولم يرتب اى لم يخلق قتل من يشاء اى خلق كما في الكافي فينتزع عنه
 اى عن هذا المقتول غير ثوبه اى الثوب المختص به مما هو من خسر الكفن فينتزع عنه سلاح والفرد انخفت والمحذور ونحوه
 لانه كره الكفنة بسا بجداه فله البقاء والاشهاد لانزع السراويل ويزاد عليه ما شاء من خب وبقصص عنه

فكان في المحيط قبل سناه يراو لب جديد تكريما له وتقص شأوا وان كان عليه يلج السنة وقبل يراو وتيقن في كل
 وكثيري يلج السنة وهذا السب قبله ليعلم كفته اى يغير على وفق السنة ويحيط ان شأوا ولا يغسل القبل انما سنة و
 يصلى عليه كثيرا ويغير من بدنه الذي على بدنه وتوبه ويكره ان الله فيه شعاب طهارة ومنه وهذا اذا كان عليه واما اذا كان سنة
 لم يلج له كما في التسمية وتغسل اتفاقا لوجوب التماس من وجد محبوب فعنوا الثاني قتيلا بالوجه في انما في الروح والتمكان جديد
 في مسهر او قربة سواء كان في مواضع القساسة كالحجاة والدرادول والشارع والجاس وما ذكره لم يصف انه لا يغسل القبل فيما مضى
 ذكره في محله لا عيب فيه بل في الخطا وانما قال في مسهر لانه لو وجد خارجا غير الغدا لا يغسل ان لم يكن ملو كالم علم فانه علم لم يغسل
 سواء كان القبل جديدة او حوا وحاصل كبير وصغير لكن في الذخيرة ان قتل معصية مثل اتفاقا لوجوب غسل والنجس وحاصل الكبير
 غسل عنه خلافا لما للشافعي في الملاح القصاص وبذلك مخالفت المذاهب من قتل معصية ظلم لم يغسل فان قوله ظلم سناه وقد علم
 فانك اذا لم تعلم جتان يكون محتملا فلا يكون القتل ظلم كما في الكرابي وغيره ومن حرج وارث اى صار خفا بان نام ذلك الموتى
 او اكل وشرب او عولج او اواه خيمته اى انزله بهاسن الا يوار او الهوى او يستحب الى غيره ولكن بعضهم كونه مستحبا بغيره قال
 الا زهرى انما سنة نصيب كما ذكره ابن الاثير ونقل للثاوى من المعركة يقع الرجا شافع فيه او اه ونقل والمركة ذكرت
 على العادة والا فلا نسب لعل من كانه بل تحرك منه وكذا قادم سنة كما في شرح المطاوى وذكر في المحيط اذا انقل لظلم الطاعة ليجل
 فليس بارشاش وقال المحاكم اذا انقل القتال بجلا لم يرث او يثني في المركة عاقلا وقت صلوة كالم كاردى من ابى يوسف
 وظاهر الرواية يوم وليد كما في الترمذي وقال الزاهدى يراو ابو يوسف رح وقت ماص الصلوة وينما عليه وفي المحيطان يعنى
 حيا ليوادوا اكثر وهم في القتال لم يرث وان كلمهم في النفقة ان يعنى به الاقل من يوم وليد لم يرث عند محمد رح او اوصى لشي
 عند ابى يوسف رح خلافا لغيره وقيل جواب ابى العباسى وجواب ابى يوسف رح في الدينوى وقيل لا خلاف فاقال قال في المذاهب
 وما قال محمد قال في الدينى كما في الترمذى وعن ابى حنيفة انما ارث اذا زاد الوصية على كل شئ كما في التعلق وقيل هذا اذا نكح كبر
 امر الدنيا كالبيع فان قل قلم يرث كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شئ من الاحكام او انتفع بشئ من الدنيا فقد ارث
 كما في النفقة واعلم ان الرث لثواب الشهد وان غسل كالغريق كما في الكافي وصلى عليه لم يثب على غسل وليس يترك لمنع
 الملائكة من الغسل والصلوة وان قتل ليعنى او قطع لم يلق غسل في رواية ولا يصلى عليه في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة
 لا يصلى عليه وقت الحرب ولا يصلى عليه في رواية وعن ابى حنيفة في الصلوة على المصلوب رواه ابن كمال في التسمية وفيه فخر
 باننا اذا قتل لغنة خطأ يصلى عليه وهذا بخلاف واما اذا تم فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدى ان لا يصلى عليه لانه
 لا قوبة له وعند الحلواني فكيف كما في التسمية

فصل - اذا اشتد خوف العدو وبحيث يمكن الضرب ولو سجا والاشتماء مشه ووعند بعضهم وكذا ذكر في القدورى الكافى
 الى ان العاصم لم يشترطوا ولذا لم يكره في الملبو وطا المحيط والله وغيره وقيل حضرة العدو لا فيه كما في التسمية والعدو يقع على العمد

والجميع جعل الامام اى الخليفة او السلطان او نائبه امتة بالعلم اى جماعة من السيرة نحو العبد والطهاني موضع الاصل وصلى
الامام باخرى من الامة ركعة فبقيت طير في الشأى اى صلوة الفجر واسافر ولجود وعيد وسى كعتين شديتين غير
من الظن والعتامين وفيه اشعار بان وصل اى بامته ركعة باخرى بالبقى فكانا المنعقدة القرأة فعد صلوة غير الامام المنعزات في غير
كما في المحيط وضمت هذه الامة لغير السجدة الثانية في الشأى ولغير الشفد في غير الميكالى العود ووقنت بازائه فوسدرة
العتبة وجارت لماك الامة التى جعلهم نجومهم وصلى الامام معهم فغن بعد الافراد بالبقى من كعة الشأى وركعتي غيره وسلم الامام
وحده وضمت هذه الامة لسبق من غير سلام اليه لغير سلامه ووقنت بازائه وجارت الامة الاخرى للاسقة وضمت
صلواتها بل قرأة ثم ضمت اليه وجارت الامة الاخرى السبوقه وامتت الصلوة بمعاى القارة ولا يخفى ان هذا اذا كان
الكل مسافرين او عتيمين او الامام مقبلا واما اذا كان الامام مسافرا او عوم او بعضهم فبينهم وبين مسافرين ففى غير الشأى الصلى الامام ركعة
على الامة كما مر فاذا سلم الامام جارت الاولى صلى السافر ركعة بالقرأة والميقات ككيات لغيره اى في ظاهر الرواية وفى رعاية الحسن لغيره
فى الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فنصله لقرأة السافر ركعة وبقية ثلث لانهم سبوقون والكل مشير الى ان الاصل والافضل
اذا لم يتنازعوا فى الصلوة مع الامام ان يحل الامام امتة منهم نحو العبد وصلى باخرى فيجعلهم نجومهم ففى الاولى فيام واحد استمر ان يصلى
بهم لكل فى المحيط والى ان صلوة الخوف مشروعة فى زماننا خلافا لابي يوسف رح لما فيه المشى ويستدبره ليقبل كما فى الهداية
والكافى وغيرهما من الامتدالات فكان القاضى للتقدم فى لم يصح كتبنا المتأخرين التمتع للعلم لغيره فى شرح الكشاف (ان خلافا لم يجد
فى كتب الفقه فى الخلافات) وان زاد الخوف اشتدادا بحيث لم يدر لم الزول عن الدواب صلوا ركبا ناهج ركب وهو
ان يخص فى التعارض بمن على ظاهر التعبير لكن فى الاصل اعم فراوى اذا كانت وقتا او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان فيهم
على رواية الامام كما فى المحيط وهذا ظاهر الرواية ومن محمد رح ان الجماعة جائزة كما فى شرح الطحاوى باياد للركوع واسجد الى اى
جته قدره وان سقط النوج ضرورة وليسند ما يقتال كغيره وفيه اشعار بانهم باخذون اسلح في الصلوة وذلك لانه
سقط كما فى الكافى والمشى فيها ما راس العبد ووجود الصلوة الى مكان اللوحف وليسند ما الركوب فيها اذا ابتداء
على الارض وهذا كله اذا قروا من العبد واما اذا العبد او لا يجوز ان يخطوا عدوا بان رؤا شجا او غبارا فصلوا فان كان كما
فكفوا فيها والاعتقاد عادو كما فى المحقق والله اعلم

فصل صحيح فى الكعبة اى البيت الحرام سى بهما الا لافعا او ترجميا او كونهما باناسفروا لان طولها كعب الثلاثة وهو
سبعة وعشرون كما فى الاناسيب وحق لك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف بالامام الفرض والنفل ولو كان ظهروا الى ظهر
الامام وفيه اشعار بصحة الجماعة فى صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه لا يصحان لمن ظهره الى وجهه اى الامام مجوز اذا كان
وجهه وجه الامام لكنه كرهه لما فيه من استقبالة الصورة كما فى الزاهدى ومينى ان يجعل بينه وبين الامام مشرة بان يخلق الخعاو
ثوبا كما فى المحلى وكره الصلوة خوفا من ترك التعليم وجاز على جدار اذا كان وجهه الى سطحا والا فلا مانع فى المحيط وان قصدوا

في الفرض والنفل حوالها هي حول الكعبة من السجدة الحرام وبعضهم اقرب اليها من اربع مسموح الاقامة فيها فضع الصلوة ان
 لم يكن في ذلك البعض في جانبته في الجانب الذي يكون امامه فيقبل في جانبته كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي وابتعدى
 الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخل مسموح الاقامة واذا فتح الباب في الدنيا
 لانام العمر في جانبته من البيت الحرام وفيه الاشعار الكتاب سورة اللفظ الجانب في آخره كالحج والاعتكاف

كتاب الزكوة

ذكر بعد الصلوة استنسا فضل العبادات بعد ما تقدم ذكره من التكاليف وكلاهما مستعملان في المشروبات استنسا في اللغة استنسا
 من بركة الله تعالى وفيه اشعار بغيره الذي يخرج الى الفقير في الكفا في استنسا في القدر بجاء شرعا فانما استنسا ذلك القدر وعليه الحقون
 كما في المنفرد وهو القابل للعدوان وبما لا يشترط قال الشيخ وابن الاثير وانما ترك في العنوان اشترطه وما ذكر فيه لانه دخل في تعليمها
 او بتعداد العلم ان سببا المال وله شرطه ولكل المكلف فخرج بيان شرطه والافتقار اليه لا يجب اى لا يفرض فرضا قطعيا الا على
 حقيق كالسليم وطبي كالمذى فان المأخوذ منه الزكوة كما في التبعة وغيره واستمر في غير ذلك فان الكفار كلهم ارباقا كما في متن المستوفى
 سير الزايدى وما اخذته عوض مما اخذته الادحاية ما في يده كما في الحديث ولا يخفى ان ما ذكرنا من غير قيد شرطه لانه يذكر في بعض النسخ في قوله
 ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب في غير شرط البقاء ايضا حتى لو اريد عيادها لكان سقط الزكوة لو جرت كما في الزايدى مكلف اى
 عاقق بالغ فوجب على المستوفى عليه لو استوجب حوالها في فاضلها ولا يجب على الجنون اى يصيبه وطوله وان لم يضر في جيل الحول
 كالبلوغ حتى ان اذا افاق في بعضه لست بالحلول من وقت الافاق لما رى عنه وقيل في الذي يبع من جنونهم فاقى ولما اذا كان غيبا
 في اول الحول ثم من فعدان استغفره جنونه لحواله سقطت الزكوة والا وجبت من اوله وعنده استوجب بالافاق في الحول قال وكذا في الزايدى
 وهذا قول في حقيقة رحمة الله عليه كما في الكافي وبما اخذ محمد بن زهير راية عن ابن ابي عمير وعنده الافاق في الزكوة لحواله كما في الحديث ثم
 اشار الى شرطه ان المال كالى قادر على التصرف على وجهه لا ينفق في ذلك تبعة في الدنيا ولا غرامة في بعضى كما في الكافي
 لمكان شلت مسدد كما في الفاسوس لكن في القائل ان باللسر سمعنا ماى كاطلان يكون في يده او يدينه كالمضارب او غيره بها
 كالمستقرض المحروم كماله في النظم لو قسمه لتام سيد ورقتة لمخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا ينفق في الدنيا من قيد الحرية كما طعن لانه
 مخرج للحرى ويدينه لم يذكره النجاشي المكاسب في اللغة الاصل وفي الشريعة لا يجب قيامه زكوة من المال كما في الكافي و
 فيه اشكال لان الامام الثقفية فانه مفعول بالث لا يخلو عن اختصاصه وحيد لا يحتاج الى قوله لمكان ما وفيه اشعار بان لو كان لعدا
 بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لطين اربعون شاة كما في الحديث والمتبادر ان يكون المكاسب الا على الاطلاق كان حلالا
 كان له حصر حاضر فوجب له والا فوجب التصديق الى الفقير ولا يخل لانه شئ كما في التبعة ومثله في السنة فلا زكوة في الغصب
 والمسلوك شرعا فاسد كما في النظم ما هم اى زائد ليقال فانهمي نفاذ ومنوا وفيه الاشعار في النجاشي وجوا بما في الثقفية اى
 يكون ثمنها وجو في النجاشي ما هو محض عن شئ وفي الشريعة ما هم باسبع وان لم يدرى تحت تقويم مقوم والمراد بالث لاول

لان يقال البيع كالبذير وانقصت كمن في الذخيرة ان طلب النما في الثمن غير مشروط بوجوب الزكاة او لم يسم الى الرعي يقال
 الماشية سواء اذا رعت اخية التجارة اى اقتصد ليرحم وان غالب منه للتجارة ما في المحيط حتى تنصرف في رسل المال طلبا للربح فليس في حكم
 ما لم يدر بما في الغنم من الحول اى مصاص كل من الثمنه ان هو به الدوان خمس في مطلع ولها خبر من نفع الى العود اليه
 اذا صلا الدوان ذكره الراغب فيه شهابان العبرة في الزكاة للثمنه اشبهت كما انما لليليه كما في والكر في والى الخراج شارب في المنية ان لغرضنا في
 اعتبر القرية والتحقيق ان الشرع يراد فيه النماء الا انه اخرج في التفتيح في المحزن وسمي في السواثم والنية في كل التجارة حلالا مقام التناوير ليدرك المثل
 ذلك ولذلك لم يمسك كل حل حولا حتى درهم كمال لغيره كما كان عليه الزكاة كما في المحيط والذخيرة واليه خبر في التفتيح فلي نهابني ان تجيب
 على من ليس له غير السائمة اموال التجارة شئ بهام او لوى التجارة حوالا والظاهر ان كون النصاب لسم شرط في كل الحول والنصاب
 لم يشترط الا في طريقه وسمي في اكثره كما في فاضل منقذ النصاب عن حاجته الاصلية اى عما يمنع عنه السالك تحقيقا او تعديرا
 ولعمامه لم يوسموا بالسكن والعموم والمركب والذخيرة فان هذه الاموال ليست بناتية فليجب في شئ كما في الهداية وغيره فقول
 تمام حال لكونه بذراعه على انه يخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين دخل تحت الحاجة الاصلية الا ان كان فيه تفصيل فليقل
 فقال وقاضى عن جميع عاوث في الحول ولعمده فان كل منهما لمع لوجوب الزكاة والثاني لا يسلط زكاة الحول عندنا لانه ثلثة
 خلافا لفرع كما في الشارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين الله والحول وقيل ان كان يمتنع من بيعه والا فلا فليدين الزكاة
 فانه يمتنع في السائمة وكذا في غيرهما عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان قائما او في الذمته بان كان مستملا
 عندنا في المستحق في العين يمتنع لاني غيره وعند فرح الامتيع اصلا وشامل لدين العباد كالشئ والاجرة والهدية فانه وقيل
 ان كان نية الزوج اواره سنى طالعت بيعه والا فلا كما في المحيط وقيل يمتنع السجل دون المول كما في الاختيار وذكر في السنى ان
 دين العباد يمتنع ولو لم يجلو عن الصدر لاشيد لاروايه فيه والتمنع وعدمه وجه كما في الكافي ولجميع انه غير مانع كما في الجوهري
 ولو بالجهد والمحبس طلبا وقطاس عن عبد الله الامام في الاموال الظاهرة اى السواثم او الملاك في الاموال الباطنة اى المحرم
 والمجرب او الدائن في دين العبد وحرز عن دين التذرة والكفارة وصدة من فطر والمج وغيره مما لا يحرم على اداء ولا يحسن
 كما في شرح الطحاوى والاطلاق والى ان وجوب الزكاة على التراخي فكان جميع المعروفة كما روى عن صاحبنا في المتن انه
 على الفور عندنا وعن محمد بن ابي عبد الله في سبحة التلاوة انها عندنا في يوسف
 على الفور وعند محمد بن علي التراخي وعن ابي خزيمة روى رواتين وفي الخلاصة عن الثقلين ان التاخير مكره فلا تجب
 الزكاة على مكاتب لكونه عبد غير مالك بالحق عليه درهم ولا تجب على مالك بعد الوصول اى وصول المال اليه
 لا يام كان ذلك المال فيها مالا ضمرا بالسكر حتى منقذ من الاصل والاختار وشرعا لا زال اليه غير هو الوصول غالبا
 وانما لا تجب الزكاة فيه عند جميع لان كل من المالك والناهي في موقوفه ومفقود اى كعبد مفقود واتب وصال او مال يدون
 في يمينه ليس بملك بخلات فاذا نسي في داره او حادثة او ميتة فانه يتركها متى لا مكان الوصول بالخبر المكنى بالذخيرة

في رافده اذ كرسه فغير احتلاف لمشاخ كما في المحيط وكما في مجموع وعلايته لا سراً بل اجماعاً في بنينا واطم القاضى وقيل ان لى ان تجب
نعم علم فلا زكاة عليه لما مضى بخلاف ما ذكره علم ابتدأ فانه يزكى ويكمل ان يكون المعنى بلا اقامة تجزئة فلو جردت سنين ولوجه الا انه لم يفر
ثم اقام لانزكى لما مضى كما قال البعض وعن محمد بن النضر ان زكاة فيه وان كان له منية عاد كما في المحيط ويبدل فيه ما على والى مقصر
لا عليه ولذا لا يزكى وباللهام شيرلى ان يزكى لما مضى في دينه او لو حصره واذا قبضت المساكين بل على التجارة واما اذا لم يكن يدعون
مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبديل الكتابة فلا يزكى لما مضى واما ما يبدل من مال التجارة كعمدة فغيره فغيره خلاصه فغيره خلاصه
يزكى في كل قبض والدية وبديل كما في الزايدى وكما في ما نحو واخذة بسلطان وغيره مصداقاً في تلكها قال البيهقي في المصداق
(كسى) اشكوبه (كون) واما لو كان يستطردم الصلابة الى ازمان الوصول فلو حدثت بعد منى لزم زكاة ذلك لول كما في التخي
وشره الفتي في الزكاة وقت الزاد الى المصنف عند ابى يوسف شرح او وقت الغزل اى اذا زكاة زكاة عند محمد بن كمال الكرم
واما الصلابة الى الاول وشايعنا الى طلبة كما في التفتة وعن محمد بن صالح قال بالصدق الى آخره فسن الزكاة ثم تصدق بلانية بوجه
التخيير كما في المحيط لكان في العيون عنه خلافه وفي الروضة لو دفع الى فقير بلانية ثم نوى جازا لكان في يده وظاهر كلامه انه لو سعى
بهتة ونوى الزكاة اجزاء كما لو دفع الى محرم وساه قرضاً ونوى الزكاة اذا عبرة للقلب كما في الفتية لكن في الزايدى
على جملته انما علم من الزكاة لم يتغير الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطيه بالالفرض والنفل بالكل اى جميع النصاب
فيح لم يشترط النية وفيه شعار بان لو نوى النفل لم يسقط الزكاة كما في الزايدى ودار رواية عن محمد بن كماله تسقط كما في شرح الطحاوى و
جميع التفاريق وفي التقييد بالكل عزالى انه لو تصدق بالبعض لم يسقط زكاة كما قال ابو يوسف شرح خلافاً لمحمد بن وهب رواية عند
اشبهه كما في الزايدى وشهد عن ابى يوسف شرح كما في الحاشية والى انه لا تصدق فادبى الكل من يدويه يسقط زكاة وان لم ينو بالكل
زكاة معين عند جادوبن لعل آخره لا يسقط ولو هب منه بعضه سقط زكاة عند محمد بن خلافاً لابي يوسف شرح كما في المحيط ولما ابتدأ
محمد بن فى الاصل بزيادة الابل امتداده صلى الله عليه وسلم على انما هى المال عند العرب تبعه اصفى شرح فقال وجب في خمس
بالضعى كل فرد من افراد ما الى عشرين سن الا بل السائمة شاة تتوسط فلو كانت التجارة فبها زكاة التجارة كما في الخلاصة للاطاريق
وال على الجفاد ولم يصره سوا في الزكاة فيدخل فيه العبيد كما في الظاهر وكذا العرجاء المقصود القواكم وكذا الذكور والاناث لا يابا
تخبر والنفس عن المال كما في فان فوق الاثنين لم يستعمل بالتساوي اصلاً اذا كان تمييزه اهم فتجب على الذكر والاشي كاللبل
كما في شرح التبيين شاة للعرى ولينى اى المتولد من العرلى والقالج وهو ذوالسنانين يحمل على السند للنفل في الاصل منسوب
الى شاة كما في النامية وانما ابتدأ بالنفس اشارة الى ان لا زكاة فيما دونه كما في التفتة وعلماً ان المداير في زكاتها على الخمس بشر
والخمس عشرة وعشرين واثنين كما لا يخفى فموجب في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ابلان بنت مخاض تسوية لغيره الى
عليه مولان وشريعتة حول واحد كما في شرح الطحاوى لكن في جامع الاصول انما ما قد ستم لما ستم الى تمام ستين لان
امدادات مخاض اى حل في العرب النخلة وجميع الولادة والنوق الموائل واحداً بمخففة ككلية وفي الاساس كلها مجاز

منه وربع ستة ثم لا شيء إلى ستين وهو قولنا فقيهيان كما مر كذا في الحديث ثم اى بعد ستين في كل اثنين من التبرع والاولى الى الزاد
على ستين تبيع او تبيعة وفي كل اليعين منه ستة اوسن تبيعة الواجب لكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع وستة للشثنين والاربعين
وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة اقبه وفي مائة مقيان وستة ثلثا ذكره مدار الحساب على التثنيات والاربعينات وانما يذكر الستة
والتبيعة ليس في هذه الوضوح انما على السابق فوجب في اليعين لافها وونه الى عشرين ومائة ضامنا او مخرجا ليكون القدر اربعين
وتحتها جميع ضامنا وما عداها كما في الفاسوس والكشاف وغيره لا كنى اى انه على مذهب الانحش فان عنده كل ما اذا وسع الجميع وكان
على وزن فعل واحد فاعلا فموجب فاعل كحجب صاحب الاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كل اسماء اسم فاعل على القليل والكثير
والذكر الاثني كما تقر في موضع الفصلان ما كان من ذوات الصوف واليعين الشعر والاحسن غنائه فاحصر فخص بالابد كالابل والبقر
كما في السموات شاة اسم خبر تار بالافراد وقع على الضمان وبغيره الا ان اعترضه فيها بالضمان كما في التوبر وغيره وفي الفاسوس الشاة
واحدة من الغنم للذكر الاثني او تكون من الضمان واحسنه العباد وابقره النعم ودمه الوحش والمراة وفي المحبطينا والصفير ان اس
واحدة من الغنم فان المراد اسم الستة لانه لا يجوز في الزكاة الا ذلك وعندنا انه لا يجوز من الضمان اى عليه اكثر الستة وهو قولنا والاول
الحال الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار وفي مائة ما خبرنا حسن واحدى وعشرين الى مائتين شاة ان وفي مائتين وواحدة
الى تسعة وتسعين وثلاثمائة ثلث شياه بالشرح شاة قال اسلم اشبه بقلب الواو الفاعل وحذف الهاء شاة وفي اربع مائة
الى مائتين وستة وتسعين اربع مائة شياه ثم في كل مائة شاة ففى مائة فخر وبكذا البدل ووجب في كل فرس سائس من الائمة
المجودة في رواية او الائمة والذكور المخلصة تلك في رواية ففى رواية الاثني في الفرس صلا لا التجارة وهو الماخوذ وعندنا ما هو الغنى
او فيما شارة الى انه انصاف للفرس الصحيح كما في المضطرب وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه الاثني اصله في المذكور وهو الصحيح
كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والاثنى وعلم العربي وغيره ومن محمد بن اسمعيل العلوي كما في المغرب لى في الذكر
وشرطه الخيرية وغيره انما يخص فالخير للاعمولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشبه بالى ما قالوا ان التخييل لاقى في آخر
اتسعة الثقات فقيمة كل اربعة درهم فاعلى ما فى اربعة اشفا الثقات فاحش فقوم ويناى او عشرة درهم كما في التفت وغيره
والديار من درجتها اى شترى اصله دأرا بالتشديد فابدل من النون الاولى باء وقبله اى عرب الوين اى جاء به الشرعية
فى الاصل اسم لمعرب مدروس المذهب وفي الشرعية اسم لثقل من ذلك المعرب او ربع عشرة ليعبر الاول منها وسكون الثاني
او منه اى خمسة درهم فقيمة اى الفرس فانما ما يذكر ولو شاة فقيمة اى عبارة عن قدر ما يباعه بالدار وما ولد ما يبيع بمقومه
مساهلة ليعطى الثمن فانه يكون انقصا وزاندا كما فى الازا بغير نصبا ما حال من قيمته الصفات عليه كقولنا لى اوانى الى اى
حينفا كذا لى لى الحيوان الا فى السائمة عادة من ابل وابقره انتم والنخل فلا تجب فى الجيرة بل فى السائمة غير السائمة عادة
ثم فسر السائمة فسرنا فقال اى المكنتية بالرباعى بالاسم ما يول على العلف ويجوز ان يقع على الصدقة فى الكثر المحول فلو اراد بالاعنة
او الاستئصال بل فسر فقيمة الزكاة كما لو اعطى او استئصال لصحت المحول ثم اسما الى تمامه لم يجب لى كما فى الفوائد وقال غير الائمة

لوعمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شيء فيه كما في الغنينة وفيما يار الى انه لو استبدلت قبل الحول بخمسة اشهر توفت حول آخره
 الزكاة استبدلت بخلاف خمسة الا انه مكره عند محمد راجح اذا فرس الوجوب خلافه لا يوجب في الشارع وبه اصح فلو باع قبل الحول
 للمنفعة لم يكره اجماعا كما لو احوال الاستقاط الوجوب يكره اجماعا كما في الزايدى ولا تجب في الصغار بالاسمى صفاء السواك لمن لم يجر عليها
 الحول جميع الصغار من الغنمين والعجل الحول فان الزكاة لم تجب الاعلى للابل التي تيم الحول عليها من الابل ولغيره من الغنم الحول وبه اصح فلو باع قبل الحول
 الا باليوسف ربح فلو ملك الشرا او ابلية او غيرها خمسة وعشرين فصلا او ثلثين عملا او اربعين حملا ثم حال الحول عليه لم تجب حتى عند ما وجد
 منه غيره وعند رايات اخرى في التراضي فلا اختلاف في التقاد لمصايب على الصغار وقبل في ابقائه كما اذا اولدت اسود لم قبل الحول
 فملكته ثم لم يحول على اصغار فلا شيء عندها خلافا له اصح قولنا كما في التبعة وينبغي ان الزكاة عند بيع في الهرة لا تبعها للكبائى الكبيير بسنة
 التامة الحول فيجوز ان يصغر تلبية للكبيرة في النسخ والمصايب دون تامة الزكاة ولذا لو كان سنة واحدة وثلاثون حولا لم يمتد عندهم
 الا اذا ملكت فان الزكاة سقطت عن الباقي عند ما اذا الوجوب باعتبار ما وجب جز من العين جز من سنة عند ولا حمل الحول سنة بعد
 بها كما اذا ملك الحولان وبقى سنة عند بيعهما كما في المحيط وغيره وينبغي ان تجب الزكاة عنه في الشهرية الفرس ثم صح بما اذا ابلية قبل الحول والابل
 السائمة فقال ولا تجب فيها العمل اي لا يجرى من الابل والبقر والحمل الحول الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها والوجوب في السائمة ولو
 اى ما يتوسط بين الاعلى والادنى للكن في الكافى لو كان من خمس سن الا بل الحيات نظرا الى نبت مخاض متوسط لانها السائمة في النسخة
 وفضل عنه في السن عفو الى قيمة فضله وانقص من الشاة الوسط تلك النسبة فان كانت قيمة نبت مخاض بوطانة قيمة الاثقال
 خمسون فالنقصات بينهما بالنصف فخر فان الوجوب في الحيات شاه لساوى النصف قيمة شاه وسط وكذا لو كان له ثلثون الفرس
 الحيات نظرا الى قيمة نبت مخاض وسط وان لم يوجد الوسط ياخذ العامل اي اخذ الصدقات الا ادنى من السواك مع الفضل
 على الادنى حتى يصير لما وجد وسطا وقيمة شاه الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانه وان يجوز اخذ البصيرة والمخية والمجنا والجمعا والظلال
 كما في الشارع وان اذبحها للعامل الا ان الكافى النافع وغيره اصح ان يجوز له للعامل كفاي الا خيرا وغيره او ياخذ الاعلى
 منها ويرى الى المال بالفضل على الوسط وفيه شعار بان يجوز ان ياخذ التي في البطن والولد والى ليسين للاكل والفعل وفي الشارع
 الا ياخذ واحدة منها او لا يخفى ان الانسب تقديم هذا البحث على سلك زكاة الفرس الا انه اخر اختصارا او لما فرغ من حكم النطق
 الفاضل شرع في الصامت انفقوا ونصاب الذهب اي الحجر الاصفر الزرين خرد بالكل او غيره وانما يسمى به لكونه ذيبا
 بلا ثقل وعشرون اي مقدار بعشرين مثقالا بولته بالوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون سوزونة قطعة ذهب مقبر
 بعشرين قيراطا وظهر كلام الجوهري انه معناه لثة والقيرا وخمس شعيرات متوسط غير مقفورة مقطوعة استامين طرفها فبال
 مائة شعيرة وهذا على راي المتأخرين وسخية اهل الحجاز والكثير البلاد وانما على راي المتقدمين وسخية اهل سمرقند فالثقل ستة
 ووالقى والدائق اربع طسجات والطسج حبتان والحبة شعيرات فالثقل شعيرة واثمة عشرة قيراطا فالثقل من الحول
 اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان الثقل لم تختلف في الجاهلية والاسلام ونصاب الفضة اي الحجر الابيض الزبر

فما لم يتغير فلو اشترى ارضاً عشرة اوقية فباعها بالزكاة الا انها لا تجتمع مع عشرة اوقية فخرجت بالزكاة
 فيها ومن تبعها من انها تجب مع عشرة اكل في المحيط عند ملكه اي تلك المالك ذلك الغير فلو ملك وضاقت لوى التجارة ليس فيه شيء
 حتى يتغير فيه غير الارث اي سبب اختياره فلو ملك ال التجارة بالارث ولوى التجارة وقت موت المورث لا يعتبر التجارة بالارث
 او الكسب ثم شعر بما اذا ملك بالبيع كالبنت والصدقة والوصية وطلع ونوى التجارة عنده بصيرة للتجارة كما قال ابو يوسف مع خلافه للطرفين على
 ما قيل لا سيما انما في العروض على الاصح كما في المحيط او المبلغ فلو لم يكتسب من الاستقانة قيمته كما ذلك الغير لئلا يباع ما حصل من احدكما
 فلا يلزم ان يكتسب كل لئلا يباع ما يقع لئلا يباع الفقير مثلاً صفة للثياب جارية مجرى استقبال اي لكونه ارفع له فلو لم يفع بالثوب كما
 سئل انما يبيع ما هو بالرفع وادان لساوياً فالملك مخير عن بيع يوسف مع يقوم بما يشترى به وعن محمد مع يقوم بالنقد الثياب في
 ذلك البلد لا يتطير الى موضع بشره او موضع للمالك وقت حلول الحول وفي الاصل القوم للمالك لدرهم والدينار وانما خص القيمة
 اشعاراً بانما لو اشترى عبد التجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحل الحول عليه وهو لا يساوي مائتي درهم فخرجه بقرضه فزكاة في المحيط
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة اي بحسب خبر من الثياب سواء كان سائماً او غير السائمين للمالك ولاية تعلق بقيمة يوم الاداء وعندنا ولو لم يوجبه
 عنده على ما قال من خصه وقال آخرون في السائمين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غير السائمين وقيمة يوم الوجوب بالفعل متى تعلق
 القيمة من المحل فقيمة مائتا درهم يوم الوجوب خمسة اوقية بل خلاف ويجوز عنده خمسة درهم وان تغير السعر قبل الحول وانما عندنا فان زاد
 بعد القيمة الى العاشر عشرة درهم ان نقص الى ما قدره ان ونصف وفي خمس وعشرين من الايام من تخاض بل خلاف ويجوز عنده
 خمسة درهم في قولنا ان كانت قيمته يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر والمعد بها وفي قول عنده عشرة درهم او درهمان ونصف
 ثلث القيمة يوم الاداء المالك استفاد من المحيط ثم قال للاختصار ويجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من ثوبه بثلثه في الفطرة
 اي صدقة الفطر والكفارة اي كفارة رمضان والطهارة بصيد البهيمن والعشور والحج والصدقة كما اذا نذر بالتصدق ببيع
 فصدق بغيره لئلا في النظم اذا نذر ببيع شاتين يوم النحر فخر لشاة سنية تلحق قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر بابل
 شاتين وثمانين عديدين وفي وصية قاضي خان ان اوصى بالدرهم فاعلى حنطه ففي حازه خلاف وعلم ان القيمة فيما ذكر ليست
 ببديل عن الوجوب كما ظن والالا يجوز بيع وجود المنصوص عليه كما في الميسوط وغيره واليهلاك اي الهالك الثياب والبعض بعد الحول
 وان تمكن من الاداء لم يسقط الزكاة بحجته اي الهلاك وان كان بعد طلب الحول وقبل لم يسقط لبعده والاول مع كفاي الاواني فلو
 يابك من ثلثين ومانته من المغموم سوى الايامين لكان الوجوب شاة وثلثين شاة الى ان يملك قبل الحول ثم وجب مثله ستولت منه
 الحول والى ان لو اشترى لبعده لم يسقط وقبل سقطت ثم سبندال غير المحرم سبندال كفاي الثيابية فاما سبندال الما قبل الحول
 فغير ميسر للحوال كفاي المحيط والزكاة وجبت في خسر الثياب بل خلاف لا العفو لثمة الزائد على النقة وشرعاً ما زاد على الثياب
 فلا شيء فيها سبناً كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على الثياب الاول ولونصاً والى العفو او الثياب
 فصاعداً عند ابو يوسف مع وفي الكل قياساً كما قال محمد وزفر مع وانما سمي عفو لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم

اشدلال توضيح المكتبين السابقين فقال فحجب بنت مخاض فاما الثلث الحول خمسة عشر من العيين بغير نصف لما كان
الى سوى خمس عشر من غير الزكاة والربع عشرة واحد عشر من نصاب يبيست وثلثين نقي الخمس والعشرون فحجب بنت مخاض وهذا
عنده والاعند غيره فحجب خمسة وعشرون من النصاب كما قال ابو يوسف كما قال محمد وزفر بن حبان السمارك
ليصرف اول الاربعة عشرون الى ما يبيست من النصاب او اليها ساقا فانه في ما بين ان الاول عشرة من خمس وثلثين وبعيد اسم خمس يقع على الذكر
والانثى ويطبق على النجى والحبيب وهو ان يكون ابو حبيب او غيره وكما في العمادى وليضم لهم المستقداوى الزكاة على النصاب بشرا او وليد
او هبة او دين او ميراث وغيره وسوا الحول بالسكون فيضم الحول ولو قبل ان يتر الحول لانه قبل وقت الوجوب الى نصاب من حاسبه
فيضم ربعين وربما زاد على اثنين منه فذكر في كل وقيد اشارة الى ان المستقداوى الحول لا يضم بل انت رجول ان رجلا عا والى ان
لا يضم بل ان كان النصاب وذا بالاخرات ثم اشار الى بيان ما يوس خمس النصاب من الحجرين والعروض والاسهم وقال فيضم له حسب
الى الفضة وبالعكس بالقيمة الاتمام النصاب عنده والوزن عند باو في رواية عنه وعن ابن يوسف ربح انه ربح الى قوله
وغيره والملاصق في صورة ذهب عشرة قيمته مائة وخمسون وبعاد فضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لانه بماله والاخرات
في وجودها بماله كامل الاجزاء مائة وبعاد فضة عشرة شاقين وسواء كان قيمته اقل من تلك المائة وقيل لا شى فيه عنده والصحح الاول فيضوى
من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الخلاف وغيره ويعزم العروض اى عروض يكون التجارة فلا يعزم الاسهم اليها اى الى الذب الفضة
بالقيمة قيد السنتين مثل الاتمام النصاب فذكر في عن قبضه التجارة وخمسة شاقين من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شى
فيه والاخرات فيها اذا كان الذب عشرة شاقين وفيه شعار بل الحجرين لا يتوان فيضم قيمتها الى قيمة العروض بل بالعكس كما قالوا
واما عنده فجزء تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في الفضة والعروض بالضم جمع العروض بالفتح والسكون وهو كل صفت من الاموال
غير الحجرين كما في الفلاس وغيره فعلى هذا كان عليه ستمائة اسهم الا ان يقلل ان الامام للمدود فقصاصه اى فقصاص النصاب
في انشا الحول بدفع خمسين السكون اى باطل غير مستط للزكاة وقيمة اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان يتفرق
خدا فالزفر حالى انه لو كان لما ربحون شاة ماتت في الحول فقيمة الزكاة اذا كان صوفيا ماتت وبعاد والى انه لو كان له عبيد فجزء من كل
انقطع لان الحريست بمال كما في الزايدى وجاز له تقديمها لحول اى على حول او اكثر منه لذى نصاب اى جاز لما لا كذا
او اكثر ان يؤدى زكاة سنين كثيرة قبل ان يجنى تلك السنوات فلو لمالك المال لم يرجع على الفقير كما في الزايدى وذكر في المحيط انه
لو ادى زكاة الفضة ملك الحجرين ثم ملك كان المؤدى عن الذب اذ يتبين غير صحيح وعن ابن يوسف ربح عليه زكاة وقيل
فيما اذا عين لم يزل الحول ثم ملك وجاز له تقديم النصاب اى على نصاب لذى نصاب اى جاز لما لا نصاب واحد ان يؤدى
زكاة نصاب كثيرة والكلام شبيه الى انه لا يجوز التقديم لكل منها بل نصابا جاعا فلو عمل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفى

يد الامام اخذه كما في الزايدى

فصل في نصاب العاشرة لانه ثلثه لاشراى الصدق الجور هو آخذ العشرين عشرة القوم عشرة عشر غيرهم عشرة الفهم فيها اى

بيتان الدار التي تليج كما في تافسي خان والحكام والى وجوب العشر ولو كان الغنم غير مملوك لم يلج اليه احد كما قال سدي بن عمرو
 لكن قال الحسن والعشيرة به واجب عند أبي الليث كما في المحيط لكن قال الترمذي ان كان الامام يضيفه العشرة الا اذا وعى ابي يوسف
 وجس به ام العشرة في الزكاة على الاباحة وانما لم يكتف عنها بالعتبة بما على ان فرع الطبع مشد في الحكم وما خرج من الارض العشرة
 مما يستنبه الناس عادة من صفات الحبوب البقول والرباصين والبقول والاوراق وقصب السكر والادوية والبذور وفيه غزالي
 انه لا يرفع من الزرع كما خرج به والى انه عشرة اكل كما قال ابو حنيفة ربح وذهب ابو يوسف الى انه عشرة اكل سوى كفاية الرجل وجبا
 وقل محمد بن ابي مالك حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وكذا الترمذي ان لا يسد على ثلث من حتى يؤدى عشرة او قبل غدا او غم
 ان لا يؤدى فان غرم على باس اكل تسعة اعشاره والفت حوط وعمر في حنيفة ربح ان كل خيل او قنبرا بالمدونة فلا تشي على خيل الغنمية
 بما خذ كما في المغرط والى انه لا يشترط كون الارض ملكا او خارجا عما جاز فوجب في ارض غير مملوكة عشرة فمقبولة الى ان يجب في ارض
 الوقف وصبي الجنين والمكاتب المأذون والمديون كما في الخزانة فالدين لا يوجب كفاية الجارية والى على ما في السبوط والى ان
 يكون العشر على المالك سواء كان منزرا او ادوا فعلى المزراع او موزعا او ماعنه وقاله على الدار والمزارع جميعا وعلى المستاجر والاصطفا
 انه على المستجير كما في النصف وان قل ان ذلك العمل الثمر والخارج فلا يشترط له الصاب كما قال ابو حنيفة وذهب الى ان كفاية المالك في
 وهو الصحيح كما في النصف والماعنه بما فان كان الحاج مالا يفي سنة فلا تشي فيه شل النخج والكثير في التنازع والشمش والثوم والبصل وعلان
 مما يفي فان كان مالا يوس ويكال كالتور وحب والزمان وحب القين والحنطة والشعير والذرة فلا تشي فيه الا اذا بلغ الفادى ما تشي مساو
 ان كان مالا يوس كالتور والزعفران واسكر فغصا به عند أبي يوسف ربح قبة اذ كرس في والى يوسف من نحو الدخن وعند محمد ربح خمسة
 اشكال من على ما يقدر به ليو فغصا به القطر خمسة اشكال كل حقل ثمانية من الزعفران ونحوه خمسة اشكال فغصا به الاوقية والطلح والصل
 وبالذرة والاسار والسناء والعشيرة وحب كره وقته في الحب فغصا به ماعنه ووقت الحصاد عند أبي يوسف ربح ووقت التعشيرة في الخمار
 عند محمد ربح في غير ذلك الخلاف لو استهلك الحب لم يعب هذه الاوقات كما في التجنيس فطاب وفيه الى انه لا يحمل قبل الزرع واما الخلاف
 ولذا قبل الغنم وذبح الطير من خلافه الى يوسف ربح ويجوز تحميل بعده فغصا به كفاية السبوط والى انه لو اجمع الفوا من خسران يؤدى
 من كل محنة وهذا عند ماعنه ربح من السبوط كفاية المحيط والاطلاق حال على ان وقت الاداء جميع العمل فعمل التراضي كما قال محمد
 وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعمر في حنيفة ربح واثان كما في سجدة تلوادة الترمذي ان سقاها الى ذلك العمل الثمر والحاج
 سقاها ما جاز كالاسار والادوية في اكثر سنة فان سقاها في النصف والاقل فغصا به نصف العشر كما في الاحتياط او سطر
 او تلج او بره فاعلم ان في حنوط في عدم استغلال الباطين والارضى به عادة فيفضل فيه تقصير الحادى والحق في
 والتمس بخلافه فغصا به شجرة او قصب او شمس في العشر وفيما خرج وان قل نصف عشره كمالا في انصاف على شى
 التمدج الترمذي لغير باس ولو غير مديرة البقر واليتامى ما يدر به البقر وى جميع طول ركب كسب مدق الارز وفي
 راسبه حرقه كعبه كذا في المعزى بل ارفع من الزرع انهم لم يرفعوا منه حتى جمع المونة فغصا به على قوله على الاصح وى التقل

والسحق في الأخراج ما هو من لدن افقة السعال وبجره كرى الامتار وغيره وفيه تصريح بانهم منكم كما في قوله وما لهما ادى ما لا انسا
والبحار والاسطر والاصول الواقعة في ارض عشرية وما البعير المحفورة فيها عشري اى مسوب الى ايشنة حصلت منه فاك ان
سمناني ارض خضبة فراجي فلو شتطع عن الارض الخراجية ما اخرج ثم سقيت بما ايشنة صارت وعشرة ولو اخلص صارت خراجية لان الما
سوف في تفسيره لو طبقه كما في المحيط ولو سقيت مرة بعشري ومرة بالخارجي ففدية العشر لان فيه معنى العبادة كما في الترمذي ما اذا انما س
جميع نهر السكين ونفتح بحري الماء حضرماس الى الخراج المحمسم جمع واللام للمعنى بعض ما لو لم لشذوا بان كيانا في كيانا وسكن
واخرهم من زوجه مقتول في خلافة عثمان بن عفان فمضى الله تعالى عنه خراجي والكلان اصل من ماضى فيه خلاف كنه الملك فان
الكلان حق من افراط على طريق الكوفة من بغداد وسنمورد وودن من زوجه وخارجي مسوب الى الخراج وهو في الاصل ما حصل من ز
ارض او كراما او اوجة غلام او نحوها ثم سمي بما ياخته السلطان فيفتح على الفرية والخرية وما الى النى كما في الازمير في العالجب
الفرية الارض كما في الفرات والاصل ان كل من يحتاج الى الفدية فعشري والخراجي وكذا في ايشة بل من في الخراجية انما
اى ما الامتار لاربعة جيجون من بلخ وترند وبيجون من خجند والسرل وبنند ووجه نه لوزند و افراط من الكوفة والووق عند بلخ
وفي رواية عند لا عند محمد وذكر شيخ الاسلام عن محمد فيلده وامين كما في المحيط والاولى الامتار المسته فان قيل في هذا خلاف
كنه فيش عن بنده الامتار وارض العرب بلخ وخرماتة وجزارة وكه ولسين طائف وغان البحر شتية البحر اسم اعظم مشهور
على بدن كيفة كما في قاضيخان لكن في التويم ان كنه من نهامة وقيل من الخراج واما مذنية فنه وقيل من تجدة ذكره لزيادة الاية
والافتد جازا لا كنه عند بقوله وما اسلم اليه من بلد طوعا لا قتالا لادعوة الى الاسلام او كرا ثم اقره عليه في ايصونين مثل كنه
في التفت او ما فتح عنوة اى قبله بالسيف سواد اسلم لبلاد الدعوة بالفتح سم من السوب بالضم وهو الدل والخصم كنه اى طرزي و
قد قسمه من جدينا المسلمين خربة عباد اقسام من قوم كافرين في ابله فانه خراجي كما في التفت ولو قال بنينا لكان شامل لافق من
قوم مسلمين غير جدينا فاعشري لان الخراج لا يزلح على المسلم ابتداء وشامل لاقبل الجيش واكثره فانه اربعة عند عبد خبيثة من الحسن
اربعة آيات كما في قاضيخان والاصح عشرة لافق اعادة القياس ان يكون خراجية عند ابى يوسف روح لانا لافق من الخراج لانا
ترك القياس لاجتماع العمامة لرمضان العظيم جميعين واسوا وادى سواد الطريق لولا من حديثه الموصول قرة الى عباد وان بالفتح والتشديد
حصن على شط الجور وفساس العذيب قريش من كوفة الى حلوان بالضم بلده وسواد البلد قرا كما في القاس وانما سقى نخضة فخرجة
كثرة زود والووق بالاسم للجرة والكوفة وبغداد وولوا حيا وكره كذا في ارض العرب لانا راجحت قوله وافتح عنوة واقره
عليه بلا اسلاصم فان السواد فتح عنوه ولما لم يسلموا وضع عرضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين يسلموا او صالحا لم ي
ما صلح الامام ابله على شي حسين قبل التولية خراجية منه ما صلح صلى الله عليه وسلم على ان ياخذ من ارضي بني نجران الفى حلة وفي رواية
الفا واما شي حلة وصالح عرضي الله عنه على ان ياخذ من ارضي بني ثعلبة عشر مائة واصلح على بن ابي نجران الفى حلة وفي رواية
ونبلح وسحره قند واما جارا ففتح عنوة باقرار ابله عليه في خراجية الامام لان فانه عشري وكذا سمرقند الامتار لافق الشوق حلت

[illegible]

۴
روایت
مختار

أي أرض يحيط بها حائط فيها أشجار العنب والجرب الخوخ وغيره من الأشجار المثمرة متصلة تلك الأشجار التي للعنب وللمشمش وغيرها بحيث لا يمكن أن يزرع ما بينهما ضعفة أي ذلك هو عشرة دراهم لما فيها من الأثمار فلو كانت لم تشر بعد فبها خرج الزرع كما في غيرهما ولما سواه ذلك من أصناف الأجرة كجرب الزعفران والقطن والبستان وغيره فاستدرك قوله والبستان أي أرض يحيط بها حائط فيها أشجار متفرقة مكنة الزراعة كما في الكفاي وغيره ولعله وقع توهم أنه دخل في الكرم بدل إطلاق الناس ويشك ما ذكرنا من شجرة غير مشمرة بالطريق من الخلف والريح وغيرها وقالوا غاية المطاعة نصف الخارج كما في المصنفات فلو كان الأرض للطين ما وقع مصرفه في اليد عنه لقلة الربح جاز النقصان منه بالاجتماع وأما الزيادة عليه لكثرة الربح فلا يجوز أن لا يجوز أن يكون في طينته الموطأة إلى أخته وبالعكس ولو زاد الإمام عليه ابتداء جاز عند مخرج وعن أبي يوسف مخرج رواتبان ولا يجوز عند أبي حنيفة على الصحيح والكلام مشير إلى أنه لم يشر بتكرار الخارج وإلى أن الدين لم يسند وإلى أنه وجب على الصغير والمكاتب والمأذون والمارة والكافر لو صدق قبل طلب السلطان جاز لأبيه وجاز أن يسجد للمالك خلافا لمخرج الكل في المحيط وأكل الخارج في الموطأة في المحل الحرة كما في المقاسمة على أن التمر تمشي وإلى أن لا يجوز أن يوطئ في الأرض كلها شيئا من الدرهم وفي الكفاي أنهم قطعوا كذا في رواية لأن التقدير يجب أن يكون لبقعة المطاعة فلا يباين بكونه من أي ضرب الأخراج لو قطع في إنشاء الزراعة لما عمن أرضه أي أرض الخراج وما تقرن له من مملو من كل الصبغ وهو الاستدراك بمضمون قوله لا يملك الماء أصلا أو غلب الماء عليه بحيث لا يمكن منه الزراعة كما إذا صار دشتا أو أصاب الزرع أفة مساوية لا يمكن العزق كالحره والبرده والمرق والمزق أو أفضية مكنة التمر ككل الدواب والاصح أنه إذا أصابت أفة أرضية لا يسقط الخراج وقدره إلى أنه إذا غلب الماء ثم نصب أو أصاب الزرع أفة في بعض المحل وقد تكل من الزرع عليه الخراج وقطعوا أن اعتبر زرع الخلد أو الشجر أو أي زرع كان كما في المحيط وإلى أنه لا يسقط بالموت لأنه دين في قبل يسقط كما في التمر تمشي ويجب خراج أن عظمها أي عطل الأرض للصالة للزراعة كما لا بعد التقدير فإن لم يقدر يدونها الإمام إلى غيره أجرة ثم يأخذ الخراج من الأجرة ويدفع الباقي إلى رب الأرض وإن لم يجد يدفع مزارعة على أن لا يوجد أو لم يجد يدفع إلى من يقيم عليها ولو دوى الخراج وإن لم يجد فيها ما يأخذ الخراج من ختمها ويدفع الباقي إلى رب الأرض كما في المحيط ومضى الخراج على الأرض إن أسلم للمالك فإن أهل السواد أسلموا ولم يضع الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الأرض الصلبة من النفع أو شمرها أي أرض الخراج مسلم من ذي أو سلم في يديه أو يشتري إذا قبضها فإن لم يقبضها أو قبض لكن بسنة إنسان من الزراعة فعلى البائع كما في المحيط وفيه أشعار بأنه على المشتري أو الباقي من السنة ما يزرع فيه وبثلاثة أشهر على المختار وكذا على المشتري إذا باعها فيها زرع لم يمتد جهده إلا في ما قبضها كما في المصنفات وإن شترع الكافر الذي أرضا عشرة من سلم وضع الخراج عليه بعد القبض ولعل العشر وعند أبي يوسف مخرج عتق عشر ما صرف إلى مصرف الخراج وعند محمد مخرج عليه عشر واحد عشره في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكوة

والله أعلم

فصل - مصرف الزكوة أي سلم في أي أغرية صرف إحدى سم كان ولا زكوة شاملة للعشر ومدة النظر

وفي رواية عن محمد بن وهب عن سفيان بن عيينة عن ابن عمر بن الخطاب عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا زكاة على من لم يملك مائة درهم»
 ويجوز فانه بما يطلق على الجميع وان كان الاصل مائة كما قال ابن ابي عمير على انه يوافق ما قبل في انه او اولادهم انما يملك الا ان اوردوا عن محمد بن وهب
 بهم ففقدوا حجة القرآن وقيل له انه لم يملك في المصنفات وغيره وابن السبيل المسافر الكثير اليسير بملكه زكاة المطبق في من له مال لا يتناول
 للمسافر الغني رتبة الفقير بدفعه لكونه لا لا اداء ولا اخذ صدقة كما في الزاهد في الفقير الذي له مال في غير ذلك ينبغي ان يكون بمنزلة
 ابن السبيل للدار الذي يداونه مفرقة معسرة فوكا بن سبيل كما في المحيط وفيه ان القرض الذي يقرضه من قبول الصدقة وفي الحديث اذا كان لا يملك
 الى طلبة لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روي عن عائشة كما في الكرا في هذا الموضع المذكورة في النص اما المصلحة فلو سلم اى
 طائفة محضه من العرب لم يوفى واتباع كثيرة منهم سلموا منهم كقوله عطاء بن السدوسي الصدقة تقرر في تحريضها وخافا منفسه بجمع المسحاة في اوجها
 كما في شرح التاج والارست ولا يشترط النسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قاله بعض المتأخرين كما في النهاية فيحصر الزكاة الى الكل
 اى كل من المصنفات لبعده او لبعض منهم كما يدون كذا كاي صرف تملك فلا يصير الى بناء مسجد ونفقة وكفى بيت وقضاء دينه وان
 اريد صرفت الى هذه الوجوه صرفت الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيقال لعل في الفقير وفيه إشارة الى انه لا يصير الى مجنون سوى فقير
 الا اذا قبض له من غير ان قبضه كلاب والوصى وغيرهما يصير الى ملائق العقل لاخذ كما في المحيط وقد جازا صرف الى طفل فقير كما في المحيط
 وفي المصنفات يصيرت اصدقة واجبة الى صبيان اقل من البلوغ والى ان لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد بن حنبل خلافا لابي يوسف روح
 فعلى كل من في عياله اداء للزكاة والفقرة جازعنه خلافا لمحمد بن كافي في النظم وعليه الفتوى كما في الخلاصة وينبغي ان يكون بعض
 والمندرج على هذا الخلاف ويستثنى من بابة الفقرة على ما يأتي الى من مينا ولاد بالأسرة صديدا لادى لا يصير الى والده وان علا
 الى تولد وان عمل سواء كان بالتحلل او اسفاح وزوجيته فلا يصير الزوج الى الزوجة ولو ستمت من بائن وثالث وكذا الحكش
 خلافا لما هو عليه قضا وغيره ومحمد بن عتيق وبعضه خلافا لما وعنى غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا يخرج باظم مضافا الى ابتداء
 من الغنى خلاف الفقهاء كما في العكس فهو من النصاب فايرد في الاختيار ان الغنى ثلثة صحح كاسب قادر على قوت يومه ومالك
 النصاب موجب للفقرة والاشحية لا الزكاة ومالك النصاب موجب لكل وقد جازا صرف الى الاول بلا خلاف وفيه شعار بانه
 لم يصرف ما يالى سلطان زمانا لم تسقط عنه ولذا افنى كثير من تمتع بزح بلا عادة وبانه لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن
 في المصنفات لو علم انه لم يصير الى مصرفه على الخمار وقيل لو نوى عند صرفه الخمارات جازع الزكاة لانه فقير حقيقة والخمار لا عاقبة
 وسوق الكلام مشبه الى جاز صرفه عند انطوع الى الغنى كما في المصنفات ولا الى ملوكه اى مملوك الغنى غير المكاتب ومن بابي
 انه لو كان مولا غنيا غائبا جازا صرف اليه وكذا لو كان عبدا زمتا ليس في عياله كما في المحيط وطلعه اى الغنى فيصرف
 الى البالغ ولو ذكر لا يصح ما قال بعضهم انه قولها وما في قوله فيصرف الى ولد الغنى ولو نصه او قيل لا يصير الى البتة الغنى وامرأة
 وقيل لا يصير اليها كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة إشارة الى جواز صرف الى طفل الفقير وقد مر ونحو ما شتم من الشتم
 وهو كسر الشئ بالرخو وسعى بهم وبن عبد مناف جدته صلى الله عليه وسلم لانه اول من شتم الشريف لانه لاهل الحرم والملاق

بغيره ليس كما ينبغي لان له اربعة عشر النقط لعل النسل عبد السليل له اثنا عشر ابنا يعترف الزكاة الى اولاد كل مسلمين بقرار
 الاولاد وعيانش حارث واداد الى خالد بن علي وفضل وعقيل بن عبد الله بن علي بن عثمان فانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 عليهم وكذا حضرت يعقوب بن علي بن عبد الله بن علي بن عثمان فانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 ولا الى ذمى الامم السمرقاني فانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 اي غير الزكاة من النقطه والكفاية وانما رد الطمع اليه اي الذي عنده ما خلا فلا يبي يوسف روح وال دفع الزكاة الى من
 اظنه مفرقا فظهر انه مملوكه اي تذا وسماجه واخره ابي عبد الله في الزاهد في عبد الغني اذ اعند ما خلا فلا يبي يوسف روح وال ظهر
 من الفاعل من كونه بائنا او غنيا او ذكرا او كافرا او غير ما لا يعيد عنده ما خلا فلا يبي يوسف روح وعن ابني حنيفه روح في الكافر
 وقرابة الولاد والزوجة الاخرى وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 ولو لم يخطر به لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 فيه خلاف وانما اذ لم يطبق قبل تصديق فيل يرد على السليل الكل في الزاهد في عبد الغني اذ اعند ما خلا فلا يبي يوسف روح وال دفع الزكاة الى من
 يولد لان الله صوره وهو الاغنياء عن السؤال ولذا قال شحاتان من اهل ان تصديق يدبرهم يعني فقيرا او احدا او عطية ولا يشترى بفلوسا
 ويفرق على السالكين كما في المحيط وفيه شهاد بجاز السبل اذ لم يكن لقوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاظم لما كان الحسين
 ورما كما في قاضيه خان ذكره عند العلماء الثلاثة وقع النصاب فصار الى فقير غير مليون وغيره قيل قال زفر جرح البجور عن
 ابني يوسف بن بجور دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهد انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يخطر بغيره
 ملكه وفي المتن بجور اكثر من ذلك نصاب بدفعات اذ كان يخطر بغيره ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سره او بصيته وقال ابو
 انه لا يعرف الى من لا يعطى الا اعيانا وان اخذها او هبته وانسحق على الفقير العالم بفضل من الجاهل وكره لقلماس من بلده
 الى بلد آخر وان كان المكي فيه لا يعطى مكان الملك لا المالك ابتداء ورس الضمير لا يكره النقل قبل المول كما روي عنه
 كما في المحيط الا الى قريبه او شخص احوج من اهل بلده فانه لا يكره النقل خليفه وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 بتعليمه شمس الشع ونعمه والافان يكره كما في النهاية وعن ابني حنيفه روح انه لا يخرج لغيره ولا لغيره والافان اساء كما في المحيط
 ومبيد في الصدقات من الغارب ثم السوالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا قبل صدقة وقراية محاذ حتى يبيد
 بهم كما في المحضر والافضل اخوته ثم اولادها ثم اعمامه وعما ثم احواله وبما لا يزداد لانه لا يعرف عليهم وسوقه مشي الى جوف حرم الطمع
 بلده كما في النظم والله اعلم

فصل الفطرة بخلاف اوصاف وشمل الخلق وزنا ومنى فاعلموا صدقة انسان مخلوق فيقول الى قوله صدقة لا لا يرد الى سبب
 عند المجموع من عين براهين كثيرة ما يتخذ منه اي البر من خواصه والصدق في الجزالة قريب من المقصود وفي الذم قوله ان الذين

قبل باعتبار القيمة وكذا الجهر على الصحيح وفي الترمذي قبل اعتبار العين وقبل اعتبار القيمة فليس فيه يسأل كما ظن أنما قدم البراءة
 ففضل لانه العبد في خلاف وقيل ان في الشدة والمان في السنة فقيمة عن أبي يوسف ح الدرهم ثم الدين ثم البراءة في الترمذي عن
 بعضهم وقال العامة قيمة وهو الاحوط كما في الذخيرة نصف صاع أي مقدار نصف ايكال الصاع وعند صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما
 في النظم والصاع ما يسع ثمانية امداد كل درهلان وقيل خمسة اطلال او ثلث طل وقيل ثلث واليه ذهب أبو يوسف ح لانه مجازي الا انه
 صاع النعقات وطل صاع الصدقات ولذلك قال الطبراني بالاول على ما احوط لانه صاع عرضي المتداني عنده عراقي مجازي يسع فيه ثمانية اطلال
 مما يستوي كيله ووزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب لانه اقل من البر كذا لا الكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش في الشعر
 كما اشار المصنف ح اليه في الشرح ومن من تقرر شعيرة واتخذ منه من السويق والدين في الجهر فقيمة خلاف ما صاع مذكور جازي صاع
 من بر ونصف صاع من شعيرة وقوله ان نصف منه ونصف من شعيرة كما في النظم والايحوز نصف من تقرر من بر كما في الترمذي وهذا كلام لا يشر
 بطريق الكلبي وهو الاصل وما غيره من الوزن فاشترى بالبر وقال جازي عنده منوال بر او ميا والبرقة اسنان من تقرر شعيرة وعند أبي يوسف
 اسنان وثلاثة عشر اسنانا وشغال ونصف شغال بر او منوال ونصف سنان وستة اسنان وثلاثة عشر شغال اسنانا وثلاثة عشر شغال
 اسنانا واما اسن فقيمة ضعيفة تنجح على اسنان فالمنشأ شرعا وهو فابرة الربون اسنانا لكل اسنان شرعا اربعة شغال ونصف شغال و
 عرضا سبعة شغال قبل النسيان شرعا عند اسنانا واهد عشر اسنانا وثلاثة شغال عرضا ونصف شغال وقيل سنانا واثنا عشر اسنانا وشغال
 اربعة واثني لزيادة والنق في كل اسنان عرضي وعند أبي يوسف ح ثمنون اسنانا واربعة اسنانا واربعة شغال والايحوز عند محمد ح الكيل
 وفي ذكر الصاع والسا اشعار بان لا يجوز الا بالاحت في الغطرة كما في صوم قاضي خان وذكر في الزهدى ان يجوز عند الفقهاء من شعيرة
 الى اذ يجوز صدقة جماعا الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي ح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يزرع وقيل لا يبا
 به وقيل كرهه والافضل ان يورى صدقة غيره عيال الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في الترمذي وحجب الغطرة
 كالوتر واما في الجوز عند اسنة منعه وجوبه ثبت بالنسبة على حرسه فحجب على المسافر والمجنون والمصبي وسباقي ولا تجب على العبد الكافر
 وفيه روي انه يورى حيث يهودان كالنبي عن أبي عبد الله ح لانه لا يجوز عليه عن أبي خنيفة ح حيث هو لان الواجب بسببه
 في الترمذي وذكر في المغرقات اذا وقع التعارض في الغطرة فقيمة مكانه لغيره كذا الاول والافضل عند أبي يوسف ح وعليه الفتوى يعتبر
 مكانه عند محمد ح له نصيب الزكوة أي ما سار به وقيمة اسنلا فاضلا حجية الاصلية كما في الكافي والاختيار وغيرهما في قيمة النسيان
 كما زاد على دار واحدة وعلى الدعوات الثلاثة من ثياب النساء والصبيات على فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس واحد لغيره وعلى النسخة
 واحدة من صنف من كتب اللغة الالهيا وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من الحساب وقيل كل من كتب كتاب الطب النجوم
 والادب كما في الزهدى وقال اكثر الناس ح كان الكتب القيمة ولو قيمتها الف دينار او اقلها الى الف الف درهم وان اشترى ما
 نصيب من ثوب ثمنه لا قيمة له خلاف وهم كانوا في القرن من ثوب ثمنه او ستة كما في المغرقات وان اشترى عقلا قيمة نصيب فعتبر
 عند الرضائي وغيره عن عبد الغني الا ان كان دخله يفي له ولعائلته سنة ففضل عنه نصيب كما في النظم لكن من يفتنيان ملك ثوب ورم

بلاشی شش فرغی و ظاهر کاران الدین مانع بوجوب الصدقة کما فی تحریر الطحاوی و غیره و فی سنی الکشاف فی الزکوة
وقت الوجوب مانع و دلالتی بحد و ان لم یتم زکوة الصدقات قبل طلوع غیر الفطر و یا فی النصاب تحریم علی کذا الصدقة
ای الزکوة و بعشره الفطر و غیره و بحسب الامتیحة فی ظاهر الروایة و عندنا الزکوة و الاخیة سوا کما فی حقیه الذخیرة و انفق الفطر
ای ذمی الزکوة من الزکوة و الاضامات و ان علوا و الاولاد و ان سفلیا و الاخوة و الاخوات و اولادهم و الامام و اهل بیت و الاولاد و
الاحیاء من ای حقه کالواد فیه اشعار بان لا یجب نفقة ذمی الزکوة من غیره کما فی ظاهر الروایة و الاضامات و ان علوا و الاولاد و ان سفلیا و الاخوة و الاخوات و اولادهم و الامام و اهل بیت و الاولاد و
ولا الاجنبی اذا نجز و کما فی النظم فحسب علیه نفقة و ان لم یصل لمرض او سفرا و کبر کما فی التخریص و فیه قرأ ان السبب هو الراس و طفله فقیرا
فی عیاله کما یلتزم و ان یفلو و ج اینه بصغر سنی جل و سلمه الیصل یجب علیه کما فی المحیط و فیه اشارة الی ان لا یجب لناقله و کذا المالیک و
یؤدی سن مال کما فی التمراشی و ان لا یجب لولده الکبیر و ان فی کما صرح به و حواصیه غلایه کان واجبة فانه صغر لیسبب مالک لزیادة
التوسیع فان الاضامه یعنی عده و یکن ان یقول انحرار علی المصوب المحذور فانه لا یؤدی عنه کما فی الزهدی و لو کان مدبر او مملوک یا کافرا
و جانیما و خطا و اذ و انما کذا اذا کان فی ید غیره بجلده او عارقه او دلیقه و من کما فی المحیط لا یجب لزوجه و ولده و الا لفرقی
عیاله فی ظاهر الروایة لکن لا یؤدی لهما غیر امرها و لا یؤدی لغيره الا لایامه کما فی المحیط و من محمد بن النبی و ان لا یجب لفرقی عیاله
علیه لایستمر لولایة علیه و ان کان یفتقر من مال کما فی الزهدی و لا طفله یعنی من یجب علیه سن ثلاثی العطف و یزعمه خلافه کما
فرزجه لایستمر لعلی و علی هذا الخلاف و ان لا یجب لفرقی عیاله کما فی المحیط و انما المطلق یشاره الی جانیما و ذمی الالب و لایستمر لفرقی عیاله و ذمی القاضی کما
فی المضرات و مکاتبه و لایستمر لفرقی عیاله کما فی المحیط و انما المطلق یشاره الی جانیما و ذمی الالب و لایستمر لفرقی عیاله و ذمی القاضی کما
مستترک و جاریه مشترک فوجبات بولده فادعیاه فلی کل سن مال صدقة تامة عن ذمی الی یسقط روح و طبعها صدقة واحدة عند محمد
و اذا کان احد هاتین او محضر علی الآخر صدقة تامة عن ذمی الی یسقط روح و طبعها صدقة واحدة عند محمد
علی کل سن المال و یزعمه خلافه فانه یجب علی کل فطره بالجمعة سن الرؤس الا لاشخاص حتی انه اذا کان لایستمر لفرقی عیاله
فی الثمانية فقط و قبل لا یجب لهما بل بالاجماع کما فی الکشاف و بحسب الفطره بطولوع ای بعد طلوع فیه یوم الفطر حتى ان ذوات
بعض الاولاد او عبیده او فقیر او عیبه او ذمی و سلمه او معتقه و غیر ذلک قبل الطلوع لا یجب الفطره علیه و فی هذه الاصول
بعد الطلوع یجب و قد مر ان الوقت لا یجب قبل الصلوة و فیه اشارة الی ان وجوبه علی الترخی کما قال محمد بن ذهاب ابو یوسف روح الی
علی الفور و من ابی حنیفة رحمه الله و ابان و الاولی ان یقال و اول وقتها صبح الفطر و جاز لعشر سنین و اکثر اقل تصدیکها
علی الصبح و قبل سنة و سنین و یصح کما قال الامام اشهری کذا فی المضرات و قبل جازان لا یؤدی فی رمضان و قبل فی نصفه و
قیس فی العشر الاخر و قبل قبله یوم و یومین و لا یقدم عند الحسن روح کما فی الکشاف و لا تسقط الفطره و لو صار غیره ان احس
عن الطلوع و لا یکره التاخر و ان طال کما فی التمراشی لکن فیه اشارة کما فی التمراشی و عند الحسن روح تسقط بصلوة العید کما فی الزهدی
و یوم الفطر کما فی الکافی و یصح ان فی قوله اخر شایس حسن دار العلم کما فی الباقي لادار زکوة العلم بالتمام و الله اعلم

كتاب الصوم

اتبع الزكوة اشارة الى ما تقدم في اصول القوم من ان فضل الاكل بعد الزكوة الصوم وهو في اللغة الاساس في فعل طعاما الى كراما
وشيا كما في المفردات اترك الانسان الاكل كما في المغرب في نسخة ترك الاكل والشرب بالحوكات والوطى كالتنزه عن
هذه الافعال قصد افعال الشرب ما فعلت ليا كما في قوله والوطى اكله والوطى على شئيه وسببه بل انزل كما في النظم على الترتيب بالاعم جائز
قال ترك لفظه لازم الدوام في مفردات الصوم من اول زمان يصبح الصادق او انتشاره على الخراف وهو اوسع والاول هو على حاله
كما في المحيط الى المغرب اي زمان غيوبة تمام جهنم بحيث ينفذ الخلقة في جهة اشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشد بن و التحفة الشامية و
غيره في النجاشي والاختيار وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من بهيمة فطر الصائم اي اذا وجد الخلقة حساني جهة اشرق
فقد دخل في وقت الفطر وصار عطف في الحكم لان الليل لم ينقطع فالصوم وانما ادى الامر بصيرة اجتره سببا لتبيل الافعال كما في فتح الباري
مع الفقيه اي قصد طاعة الله تعالى في جز من اجزاء الوقت لاجتناب عاصم اوى اول الليل ثم لم يخط به اليه يوم الى المغرب يكون صائبا بالانواع
كمن لم يتوصل الى الفطر وهو يعلم ان من صان لم يلج صائبا على الاطلاق كما في محيط الكلام مشير الى انه لو نوى ليل المغرب ثم نقص قبل ان يشرع
المكره صائبا الى انه لو نوى ان ينقل من الفطر قبل صلاته قصد النقل الى الفطر ليل لو نوى الفطر من الليل ثم انقل بعد الصبح الى الصبح ايضا كما
في الترمذي والى انه لو نوى الاساك في بعض اليوم للصيام على الاطلاق كما في الكشف لكن فيه لو طعن ان الصوم فاسح صائبا ثم انقضت
لانه اذا شرع فصياما بعد ذلك اذا عليه كراهة لم يترك من جزاء متعقبة بما له كان لبعضهم سلك كما ادى في بيان المحيطان صوم
ساعة ما يقرب الى الله تعالى والى ان الليلة لا بد ان يقدر في كل يوم جميع الصلوات واداءات سوى رمضان فانه يصح فيه واحدة عنه
زفرح وصبح اوا صوم شهر رمضان فان المجموع علم حذف جزؤه للشدة كما في الكافي بنيتيه واقعة قبل نصف النهار واوله فودد
ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفان هذه المصنوعة متعقبة وقت الزوال وانها الشرعي من الصبح الى المغرب فتعقبة الضحوة الكبرى
فجعل الشئ ساعة من الليل مع كسرى في اكثر الاوقات واهل في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعد الصبح على الصبح كما في المحيط واما قبلها الى الفجر
المتقدم صبح بل غراف والافضل ان ينوي سقايا الصبح كما في التحفة وصبح صوم بل غراف منية نفل وصبح منية سطلقة بما دة ليلة
الموصوفة بالاطلاق فاصفا على ان بعض النسخ مالا ينبغي مثل نوب الصوم ونية وجب آخر كاقضاء والكفارة والمندرجة عطف
على النفل والفضل ليس بجنبي ولا سلم لم يفتح كما في وفيه اشارة الى ان صوم رمضان واقضاء فرض وكذا الصوم الكفارات والندركا
في التحفة لكن في الشارع ان التندر وجبة وفي الاختيار ان كليهما وجب للمبا في سقر شئ او مرض صحيح لفظه ضعف زادة مشرا فانه
لا يصح عن رمضان بل عاؤه من وجب آخر وفيه شعار بان السوا زاد المرض اذا غفل ففقرض بخصان وعن كثير من المشايخ ان نفل
والاول على الرواية وكذا اذا اطلق وقيل ان نفل الاول الصبح وهذا كله عنده والمعتمد ما ذهب به من نفل وان نوى وجبا آخر كما
في الكشف وكذا اي مثل رمضان النفل والسند الضعيف وقته في معناه الاول لكل من النيات الثلث الاول فلو قال نذرت صوم
يوم الخميس نواه قبل نصف النهار نية الفطر او نفل او اطلق وصام فقد اوى السند ورو عنه ان السند ونية النفل نفل كما

ان وجوب صوم رمضان وصوم غيره واجباً وانما انظر الى ان الصوم عند من رمضان ان كان من كان
 من شعبان فهو صام قضا وانما انظر الى ان وجوب صوم رمضان واجباً وانما انظر الى ان وجوب صوم رمضان
 يقع عنه لوجود أصل الميتة والا لكان من رمضان بالكلية من شعبان اوله بطريق واحد فيما مضى
 قالوا ان النوى واجباً اخر فظهر ان من شعبان صوم كان من ذلك لاجب كما في المحيط ومن رأى ذلك لما بلل صوم من
 وهذا حسن في القاسوس السلال غرة القمر والميلين الى الثلث والى سبع والسلمين ست وعشرين ومئة وعشرين غير ذلك
 او بلل فطره حده الصوم وقال محدثين انما انظر الى ان بلل فطره لم يقبل قوله انه يسب بزيادة الصوم وفي ذلك ان كان
 بلل فطره غير ذلك كما في المحيط وفيه شاهد بان لو اراه رجل ثم دخل صرا واليه صامون فطعن ان الصوم من شعبان فطره اساءه انما عليه
 كما في الزاهد والى ان رد قوله والحال انه مردود القول لانه انما كانت اسماً لشيء واحد وانما كانت صفة فسيب
 اشارة الى انه ليس عند حاكم والشهادة لازمة ليل ليل الفطر الناس اذا كان عدلاً لو تحذره وكذا انما في ان لم يقبل قوله في
 شبهة الردتين وان لم يوجد حاكم لشيء في السجدة صاموا بقوله اذا كان عدلاً الى ان لم يقبل قوله وانما الناس الصوم فطره ليل الفطر
 على ما كان الحاشية وقال الامام لا يلزم كما في الزاهد والى ان لم يقبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان قيل من رمضان
 فطره ولذا اشترط فيه لصلب الشهادة فلا يرد ان الشهادة ان الله الصلوة تستعمل الا في موضع يكون الجزاء او في تعيين الشرط فيلزم
 ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول وانما فطره بعد الرقضي ولا كفارة عليه فيه شكا بانما اذا فطره
 قبل الشهادة او اورد ليلته الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي وقبل خبر عدل واحد وفيه خلاف الى ان
 يقبل خبر واحد والى ان لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا ما عنده فقد يشترط الدعوى والى ان لا يشترط الاسلام وانما في البلوغ و
 الى ان لا يقبل قول السواد في صحيحنا لا يقبل ولا الفاسق خلاف الطحاوي كما في المفردات ولو كان ذلك العمل قسماً بالعدة فافترق المذهب
 والكتاب فقبل خبرها بالطريق الاول ولما عرفت ذلك هو الوجه او خالف اليهودية ويقال للوجه كما في القاسوس وامرأة او من
 او معدود في قدف نأياً وعنه لا يقبل شهادة للصوم لم يزل مع نحو غيرهم في سبب كالعبد والذنان وقال بعضنا انما يقبل اذا
 رآته في الصحراء ومن خلال النجم عن الحسن في شهادة النصاب كما في المحيط وشرط مع تحريم العيم للفطر في ظاهر الرواية لصلب
 الشهادة اي شهادة غير الزنا وهو جبران او رجل امرأته وفي التنقي ان يقبل فيه شهادة واحد بشرط ايضا فطناً اي شهادة
 والعلة انما هي الاسلام فقام مع البلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى ان يقبل فيه شهادة العبد والامة والمعدود في القدر
 وفي المحيط انما غير مقبولة منه لا يشترط الدعوى فيه وفي العدة ان لا يشترط الاكتفاء بشيء الى ان في الصوم وانظر الى ان لا يشترط حكم
 الحاكم بل يكفي ان يبادر الناس بالصوم ويخرج الى المصلى كما في السوادية وبلا غير جميع عظيم غير مقدر في ظاهر الرواية فيها اي
 في الصوم انظر الى ان يشترط جميع البلوغ بغيره كما في الكافي فلا يشترط علم اليقين النسخي من التواتر كما سبوا في المفردات
 لكن كلام الشرح مشير اليه في الزاوية ان يكون من طواف حتى لا يتوهم قولهم على الكذب وفي الكافي عن ابي حفص

او فعل مثل ذلك بعد الصبح وقبل الغروب بطن انه اى وقت هذا الفصل اى قبل الصبح وبعد الغروب لكن قال القدرى ان
 فى القضاء بالاكل بعد الصبح وتبين والصبح سبب القضاء فى انقطاع النفس اشارة الى تجويز السحر والافطار بالتجوى وقبل التجوى فى
 الافطار والى انه لو شك فى التجوى لم يبعد لكن تركه تحييا لو شك فى الغروب فى الكفارة خلاف كما فى الحديث والى انه لو تيقن اذ لم
 وكان خلافه لم يقسم فيه القضاء كما فى قاضيهان والى انه تمسح بقل عدل وكذا يقرب الطبول ويختلف فى الحديث والافطار فلا يجوز بقل
 واحد بل المتفق وقيل الجواب انه لا بأس بما اذا كان عدلا صدق كما فى الزاهد والى انه لو خطا بل استساق لصوت الطبل يوم الاثنين فليست
 يوم العيد وهو فيه لم يكره كما فى النية الاولان وصلح وادونه ما فيه صلاح البدن الى جوده وهو ذكر الصوم او وادونه ما فيه صلاح
 فى اذنه ومن قد صومه ومحمد لم يذكر الوصول الى الشارع فاحتله ان شرطه الامتناع اذا غاب الدهن فى اذنه وجب القضاء ولو دخل
 الماء فى اذنه لم يبعد بلا خلاف وقد علم على الخلاف ما يوضح الحق فى الاستبراء اذا قطر فى الاصلين الين وعنه اذا لم ينجس لم يفت
 كما يبعد اذا وصل الى قبل المرأة على الصبح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسى فى الفجر الدخول وعلقت بها خيطا فوضعت ليس له
 قوة الاخراج وهو فى حكم الخارج لم يبعد كما فى النية وتظاهر وان الرطب اليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب
 الى الجوف لم يبعد كما شرطه ما فيه صلاح البدن احتراز عما اذا لم يمسح فانه غير معتد ان يبقى الزجاج فى جوفه لكن اذا نفذ
 السهم الى جانب خراؤه دخل مجرى جوفه من جالفة او تعلق حصاة او غيب خشبة فى دبره فعد وكذا لو دخل اصبعه فى غيبه
 وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يبعد فى جميع هذه الصور بل ذكره كما اذا فسا او ضره فى الماء اكل فى الزاهد وجوف الانسان يلعنه
 من غير المسام فلو وصل شئ منها الى الجوف لم يبعد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون كروا على الخلاف قياسا على صب الماء على
 البدن كما يأتى وما وصل من الحق شئ منه واسم النجس الاول وتشد يد الآخر فتد الحسم كما فى الترتيب الصحاح والقاسوس وغيره
 فمن خفت لغيره من اسم مكان من الصوم معنى المرو وقد صح فى جميع هذه الصور من السهم والضم وهو الثقب مثل محاسن
 حسن او تعلق حصاة ونحوها ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس فى كل هذه الصور سواء كان اقل من المعتاد او اكثر
 فى النظم لو فسد اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة فى النية ولو اتلع الحصاة مثلاً او الاصل المعصية كفر جزاء عليه الفتوى فى الزاهد
 او اكل الطين الذى يوصل تفكها من محمد كالكفارة فبالا ان شاكها قالوا ابو جهم استحسانا وعنه ان كفى فى الطين سلقا وعن
 ابى يوسف مع الكفارة فى الطين الارضى ايضا ولو اتلع حبة منب كبروس مع الميزنى به تعلق المشايخ ولو اتلع فتشاقق ارب
 كبروس قبل ان يكره بالبلع والمستحق الرطب او لقيماى اخرج ما فى جوفه سموا بالكثف محل كونه ملا فيه اى بحيث لا يمكن منبط
 الا يخرج كما فى الطمارة وعنه عند الثنتين وانما عند محمد وزفرهما المدعى فقد قدمه وان لم يلا العلم كما فى الاختيار وذكر
 فى المحيط لو تقيأ قليلا اقل من ملاغم مرار حتى اذا فعله لعله ولا يخرج اذا فعله فاعتباره وفى شرح الجاسق كبر عذابي يوسف مع اذا كان
 بنشيان واحد وتظاهر كلامه ان البلغم الكثير منعد كما قال ابو يوسف مع الكثرة غير معتد به وبه اختلاف لمن الاعتدال فى الطمارة و
 لا يقضى ان عليه القي اى يخرج ما فى جوفه بل كلفه ملا فيه او فطره بلع او لا ولا وفيه ما ساء اى فاسدا لا فطره غير ذلك للصوم

بالنوب السبلول وعنه انه يكره الكل في الزايدى والى انه يكره ادخال الماء في الفم ثم خسه ارج كما في قاضي خان وكذا في
 ان خاف التوقع في الوقاع والانزال وفيه مزال انه يكره ان ييضغ الشقة على ما روى عنه كما في الطهيرة والى
 انه يكره المباشرة الفاشحة وكذا المصافحة والمصافحة على ما روى عنه كما في الذخيرة ولا يكره السواك اى استعمال
 الخشب المخصوص في الوضوء للمفروض او انقل وغيرهما سواء كان سبلولا ولا صباحا او راحا وبذا عمتنا وقيل يكره في وضوء
 النفل كما في الزايدى وغيره والكل اى استعمال الكل ويجوز صم الكاوت وفيه اشعار بان لا بأس للنساء بغير الصلوات
 بالاحتفال وكذا الرجال بالكل الاسود ولتاوى دون الزينة كما في الكافي وذكر في المغربات انه لا بأس بالجمج يوم عاشورا
 على النخار لقوله عليه السلام (من كحل يوم عاشوراء لم ترد عيناه ابدًا) وقيل لا يجوز لآن يزيدا كحل يدم الحسين رضى الله تعالى
 عنه او به ليقرب عينيه بالنظر البصر رضى الله تعالى عنه وعن ابويه واسلام على جده واطه من مغربات الروافض فان الغالب من
 الفساق لم يقع عنه مثل هذه الافعال وشيخ جاذزعة خمسين فان سبى لغناه قوله اول القرب من عجز عن الصوم لزيادة الايام
 فان الشيخ الغالى الذي يعجز عنه في الحان سبب الهرم ويزداد كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكراني وفيه وفي حكمه
 كل من يعجز عن الصوم في الحان وليس عنى الاستقبال اقطر ولحم تليكا اذا باهت فان ما روى في الاطعام جائز فيه الا باهت
 واطليكا فخرات بالمفطاة والاداء والاتبان فانه التليكا كما في المغفرت وغيره فيشكل كما في السلوى (انتم قالوا ان مغفرتا الغالى
 اذا ذكر فالتليكا والا فخلا باهت) ولويد الاشكال كما في الزايدى عن ابى يوسف رحمة الله عليه اذا غلبهم وعشائهم لم يحزن لان الاباحة
 لا تمنى عن التليكا والفتنة بتمتة عنه لكل يوم اقطر فيه مسكينا اى امر فاسن المصارف كما اشارت اليه كالقطرة نصف
 صاع من براون بى او صاع من تمر وشعبه فلو لم يمسك من نصف صاع من برن يوم جازعنا ولو لم يمسكينا صاعا
 منه من يومين لم يحزن عنده وعن ابى يوسف من روايات والاطلاق مشير الى ان لكان يغذى اول رمضان بركة كما
 في السنة وذكر في الزايدى انه يطعم في كل يوم ولا يغفر نفسه اشهر والى ان وقت وجوبه يقتضاه رمضان كما في التمراشي
 ولقضى انظر ولحم ان قدر على الصوم لانه لا يشترط جهل الغلة ودوم العجز وحاصل اى ذات حمل بالفتح اى ولدتى اى اسلم او امرضعت
 ذات رضاع اى التى لها ولد فصنع خافق كل واحدة الضرب باجتماعها او يقول طبيب طاق سلم على نفسها او ولد لها المصوب
 بالرضع التى هى ام لها هو الظاهر لكن الرضاع كالحب عليها بل على الاب بل المراد بها الضمير فانه وجب عليها بعدد الاجارة فكما
 في الكرمانى وعن سبيل التشكم الضمير المتأجرة كالام فى اباحة الاطفال على هذه الوجعية الام للارضاع بان لم يوجد غيرها
 معقلا بالرجوع لا لافطاره فية اشارة الى انها اشرب الدواء اذا خافت عليه وبولم يشرب والى ان الموت المحتسب لم يفتقر قبل
 مرض يسبح له فلو خاف الحجاز فمضاه نصف النهار فقط وان لم يكف ابرة فلو اشرب نفسه حتى جهده اعطش فافطر كقول
 بخلافه كما في المغتية وذكر في الزايدى من المراهق او امعبدا والذهب لسبب التروك وبه اذ شئت لم تدع خوف الهلاك غدا الاطفال كرامة او
 ضعف للجمج والنوب ومريض خاف بالاشهاد والحقن الطيبين بياومة مرضه الكون او متداو به ورجع الى الدنيا ورجع الى الدنيا

ويدخل فيه خوف عود المرض لفصله من الصوم حتى ينافي قوله تعالى ان الله يحب المتكفلين وقال
 بنحو الآية من شئتم منكم صوم يومه فليصومه او لوزال المرض والي قد ينافي قوله تعالى ان الله يحب المتكفلين
 انظر كما في الاختيار والمسافر الذي لا يقدر على الصيام او اى اياح انظاره لا لا يوافق للصوم سره او اضلاله عندهم وقال الشافعي
 يقتصر على الحامل الا انقطاعه في آخر الحمل او في اوله او انقطاعه في غير ذلك من الحمل او في غير ذلك من الحمل او في غير ذلك من الحمل
 لو انشأه اسفل اللبن لم يفسد فحالات المرض بعد صامه في النية وعن ابن خنيسه لو اصابه المرض صامه ثم فطره لم يفسد فحالات المرض
 وقوله ان فطره قبل رمضان اخره بعده بلا فدية من ان فطره بعد رمضان الذي يخلصه عن كرهه يوجب له في الكفارة وهو صوم
 الا لشبهه احب اذ الفطر عامر فقالوا انما الفطر افضل اذا كانت النية مستمرة فيه فدية صامه ان يصوم كرهه ولا يفسد اذا جده
 كما في قاضيه ان صح المرض باليقين او الحكمي كالحامل والمرضع والحائض وانفساء وغيرهم او اقام المسافر فدية صامه
 او المقيم فدية صامه ما فاستدعى وجب عليه ان لو دوى فدية ما فاستدعى من ايام الصيام كالنظر عينا والنية ان
 عاش لبعده اى ان كان جالسا للصحة والاقامة بقدره اى بقدر ما فاستدعى فلو فاته بالمرض او بسوء صوم فدية صامه
 مثلا وعاش بعده فدية صامه اى ما فاستدعى اى ما فاستدعى فدية صامه اى ما فاستدعى فدية صامه اى ما فاستدعى فدية صامه
 بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فاته فدية صامه اى ما فاستدعى فدية صامه اى ما فاستدعى فدية صامه اى ما فاستدعى فدية صامه
 بخمسة والاسبعمائة في حر الحلات بهذا الوعاء اقل من فاته فان صامه فبا عاش فلا شئ عليه عند جمه وان فطره ولم يصم اصلا فدية صامه
 عند محمد بن و قال عليه الوصية بكل ما فاته من الصيام وهو الصحيح والكلام مشعر بان لو كان المرض للصوم فلا شئ عليه
 هذا اذا تحقق اليأس عنه والافعية لعدية لكل يوم من المرض كما مر من الكوفى وقال صاحب المحیط ان شئ يجب حفظه حادثة
 ان يستتيق ايام النية ما عاش لم ياتى ان ادا الواجب لم يجز فدية وشروط لوجوب الفداء على الوارث الا ان يصار به بشروط وفقد
 وجوب الفداء من التكفير من الثلث اى ثلث ما لا ان كان له وارث والامن الكل والتمسك بهذا الكلام ان الايام اذ
 ان كان له مال كما في النية وغيرها وفدية كل صلوة مكتوبة او جهة كالوتر وان استه فانما في ستة من كل صلوة يوم
 اى لعدية وقيل فدية صلوة يوم كصومهم ان كان حسرا والمأخر خلافه كما في النية وقال محمد بن قاسم بن قبيد الاعسار عليه السلام
 ما لو الى الاول وعليه الفتوى كما في الكوفى والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة واليه ذهب البلخي كما في قاضيه ان لا يتحس
 ان يجوز الفداء عنهما ما في الصوم فلو روي انهم لم يفسدوا لعلهم لم يفسدوا لعلهم لم يفسدوا لعلهم لم يفسدوا لعلهم لم يفسدوا
 سقر الى انه لو فطر في ايامها بطاعة النفس خالف الشيطان ثم قدم في آخر عمره وادعى بالفداء لم يجز لكن في وجاهة المستغنى والامة
 على الاجزاء والى انه لو لم يوص بالفداء وتبرع وارثه جاز وقال محمد بن ابي جري النشار الدلعلى وفي الزاهدى قيل ان لم يجز
 الصوم وفي التحقيق قيل ان لم يجز الصلوة ولا خلاف انه يتحسن لصل ثوابه اليه ويغنى ان يفدى قبل الفتن وان جاز له صومه
 وكيفية ان يسقط من عمره اثنا عشرة سنة ومن عمره تسعة فم يدفع الباقي من العمر الى سكين من مكة وفدية واحدة ان كان

الثالث وانما بالعدية والا فبفتح اليماء بفتح السين الدال في حقيقته ثم يرفع الى المسكين ثم وعلم انه ان شئتم عمره و
ان اهلك شيئا يتعزى امره وغني في ان يقول الدال في المسكين في كل مرة الى اذ فحاصل كذا القديع صوم كذا الفلان بن فلان بن
فلان الشفي ونحوه المسكين قبله والطلاق حرامه بل على انه يرفع الى فقير حلة جازو لم يشترط العدد ولا المعدل لكن يرفع اليه من
اقل من نصف صاع لم يجتهد به بل يفتي كما في ايهان الصغرى وعيادة غيره لا يجزيه اى صوم الارث ودية الميت وهله وما له
لا يكفي فالاصالة لصحة فلا يردان الزكوة والنج والكفارة تجزى بالاصحاح وعن عصام ومحمد بن سلمة رنه ان غيره صام او طعم عنه حلتا
لان اشتهت ورت بها ولو لم تأخذ بها لضرب من الاحتياط كما في المحيط وذكر في الزاهدى عن عصام وابراهيم بن يوسف ليقضى فيه
صليبه ويكرم النفس اى تمام صوم النفل بالشروع اى بشرع غير ملطون ان عليه والا لا يلزمه كما في المصنوع وفيه شعار بان فلان
لا يجوز كما في الاثني الايام منهية اى في النفل الصوم فيها محل الايام منهية لحالها اى يوم الفطر ويوم الاضحى
ثلاثة من الايام بعده اى الاثني تسمى تلك الثلاثة بالتشريق والاحسن اى السعيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع
فيه قبل ان يفسد اى يوم الفطر او عن ابى يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدى وغيره انه لا يلزم بالشروع
عنده خلافا لما وانما يحتاج الى التفسير لان الايام منهية كثيرة وان لم يكن يشترط تلك الايام منها شئ شوال فان الصوم فيها
يكروه مطلقا عنده يستلجعا عن ابى يوسف رح وعن الحسن الكيرة مطلقا كما قال الشارحون الا انهم يختلفون في التتابع ففضل ام
التفرق وقال مخلو في السجبت صومها اذا كان بعد العيد اى ما كان في الصغرات وذكر في النظم السجبت المتفرق في كل اسبوع لبيان الطعن
ابل المناسب ومنها يوم التروية وعرفة وقبل النبي في حق الحاج ومنها الجمعة متفرقا وهذا عنده خلافا للرافضين ومنها يوم المهرجان
والغيره واذ لم يوافق ما عناه والمختار ان صوم غير كروه ومنها يوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عن ابى يوسف رح كما في المحيط
ومنها صوم الوصال اى صوم يوم من ثلثة بلا فطر كما في الصغرات ومنها صوم ايام البعيف فانه كروه عند بعض كما في الخلاصة
وهي الثالث عشرة والرابع عشرة والخامس عشرة وقبل من الرابع عشر كما في الزاهدى وعن ابى يوسف رح انه يجب كصوم الاثنين
والخميس مائة اى صوم النذر فيها اى في هذه الايام اشتهت بالامالة مثل فمردت ان الصوم المذكور يوم النحر او غدا كان
القبول يوم النحر او باقية مثل ان غدا صوم هذه اشتهت او ستة متتابعة او ابد او عدة ان لا يصح النذر فيها لكن افطر لارائه الصوم و
قضى في ايام آخر الصوم الا بد فانه لم يعم لكل يوم مسكنا كما في الفطرة وعن محمد بن اوحى بالاطعام وان صام صح وخرج
عنده رقيه اشعار بان لا يوزن صوم الاصحى وفطر ونقص يوم الفطر صح كما في الزاهدى ولعل صام فباعه حب آخر كالفداء والاعطاف
لم يصح لان ما في الذمة كامل اياه ناقصا كما في الصغرات ولفطر النفل اياه بعد فضيافة ثم يقضي الفطر سواء كان ضيفا
او ضيفا فذكره اقصفت لكن لم يوجد رواية البصيف والضيافة مشعر بان غير العيس اجنبية واما في فقهه انما الميت لعذر
وعنه انما عذر كما في الكافي ونحوه ان يقول انى صامك وليا له ان لا يفطر كما في فتاوى المحقق والافضل ان يفطر والا فلي
انى صامك حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث النكاح الافطار لسرور سلم فصح والافطار كما في النظم وبعده ان تاذى الله

يترك الافطار فيطير والافاء وقال المحلوفي الا حسن انه ان ثبت من لؤنة القضاء فيطير الافاء وقال طهنت الافاء لانها كانت
بالطلاق ونسبتي ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قال المحلوفي كما في المحيط وفي كل ما يشاهد الى ان الافاء لا ينعقد كرهى
ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضى الله عنهم وعن الشيخين انه يباح وتختلف فيه المتأخرون والاول المأخوذ كما في صحيح الكافي واولى ان
تحسب النفل للغير كما في المحيط وعن ابي يوسف روح ان صوم القضاء والفقارة والتندر لغيره هذا قبل الزوال وانما بعده
افاء يباح الا اذا كان في تارة حقوق احد الوالدين كما في الزاهدى بمسك ببقية يومه وهو باواسجاء والاول الصحيح
النجى الوقت كما في النهاية وصيه يومه انما على مسك مما ياتي من قوله سافر فصرى جاسع السنه ولو بالاقامة في طلب
بعد الطلوع وحائض او غائبة لم تترك بعد الطلوع او مواته قبله على الاقل منها وانما حق الليل مقدار الغسل والتحرمة وفي النهاية
اقبل على النافس سار قبله ولسافر الغرض جبر وصبي او مبيته بلح في بعض اليوم كما قرئ في غيره ثم فيه الاول
فيه ان من صام اياما ما داني اليوم يومه بالاسك من هذا الوقت وفيه شعار يانه مسك بالغير الاول من فطره فمما دخل
او كرم ما دخل يوم الشك ولم يصرفه في قاضي خان والايقضي ذلك اليوم بذان الى الصبي الذي بلغ وانما في الرازي
اسلم وبعد العترة وعن ابي يوسف روح انها قضيا اذا صار الممين عندها في الاسك شعار يانه مسك في بعض المنار فليعلم القبط
فيه ولو بالصوم وفي وقتها كجرحهم من رمضان لانعدام البلية في اول الاسك فرغته بجزء لا يلبس كما في الاختيار فمما دخلوا
بمسك ما دخله غارة عليهم بالاتفاق وفي القضاء على المسافر والكا فرغته في قضاء المحض لا قوله على الصبي كما في النظم
ويوم الصبي بالصوم اذا اطاقه كما قال ابو بكر الرازي ومن مخرج انه يؤذ بنبذ وقال ابو جعفر الخليلي بن خشر سنين على عموم
كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يعلم ليس عليه قضاء كما في الزاهدى وتيم ونسبتي ان الافاء سق حرام ساقية الصبح وانه جرحون في
الاكفارة عليه الحسن لم يفرغ ان جواب لوما من خالفه والمجتهري بسله في تجوز الزيادة فيم تان تان ان ارجع ان روح
يصح ان يكون الجواب بامية بل افاء كما في الشيخ وجنون كل الشهر ما يمكن ابتداء الصوم منه والرجح جميع انشتره تعطى الصوم حتى
لوافاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم بمرجع ثبته كما في النهاية لا يسقط جواز بعض
فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولوس اخر رمضان لم يفرغ قضاء الكل ولو افاق في ليلة من لم يفرغ قضاء فله على الصحيح كما في مسنة
المتداولات كما في المحيط وغيره ومن الظن ان في تحقيق ما تقدم في جز من ليلة موحية ناقضا في ظاهر الرواية والاطلاق في بيان
لم يفرق بين الجنون الاصلي والطارى فلو لم يفرغ ما فرغ افاق في بعض سنه لم يفرغ قضاء الماضي ومن مخرج انه لم يلزم كما في المحيط
وذكر في الزاهدى المستبر في الافاء زوال جميع ما يرس الجنون وان عجز عليه ايا ما ان ثلثين يوما او بعضها لكن في دلالة الالاء
عليه قضاء ما هي قضى تلك الايام الا لو اناه في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او انهي عليه بعد غروب الشمس فاشتم
لا يقضي ذلك اليوم لوجوب الغية فيه على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه احب الم يعلم خلافه فلو افا في الفطر
سافر لم يفرغ القضاء كما في المحيط وعلمه قال ابن عبد البر ان احديث تعبد الافطار وتأخر الصوم يحل منواته كسنة

ان الجوع من اهم الحاجات في الكرماني وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل في احوال الجمعية من قرب من البيت فنزل بعد الزوال .
 من بعد منة من الزمان في سعة فخرج يدركها في البيت ويصلي السجدة طل كونهما في جملتها قبلها وبعد كما في الاصل وقبلها .
 او سائته وخيته كما في المحيط وعندنا يخرج بعد الصلوة السجدة ثم يخرج من غير صلاة واحدا من الجماعة كما في الفقه والجمهور فيه انما لا يخرج
 عيادة المريض لمطلب العلم وصلوة الجماعة الا اذا اشتبهت به . وقيل خرج اليها اذا لم يكن البيت من غير ما هو فيه . في سائر الحالات
 الاحتكاك بكشفه في السجدة في المباح انما مشهري من . فانه يعني فيه الغرض السنة ولو لم يولد له . قال في شرح عتق النافذ ولو جاز
 ساعته عنده واكثر من نصف يوم عند ما هو ليس للمسلمين كما في الخلاصة بل اعتدوا بحاجة الانسان فسد اعتكافه . وياكل ويشرب
 وشيئا . والطيب ويدبر من يزوج ويخرج ويبيع ويشترى الحاجة الاصلية لا التجارة فانه فيه في السجدة لا حصرا . فانه
 كرهه على ما قاله الكافي الهداية وفيه إشارة الى انه لباس به عند بعض الناس في الغنم لا في الغنم . ان قال فيه نحو هذا
 في الاحتكاك فانه كرهه وفي الزيادة في غيره . ولو عتقها في غيرها جاز له الى القبلة . ولا يسميت الى يديه . انما لا يخرج من الصلاة
 السكوت لان يصمت ليس لغيره في غير عتق الكافي الكرماني او كرهه لان يوجب الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقبل الصلاة لا يتكلم اصلا
 كما في النهاية ويجب الذكر كما في السجدة ولا يتكلم الا بغيره . فان دبرته التكلم بالشرقي وقت الاحتكاك فانه في غيره
 ويطلب الى الاعتكاف الوطى في القبل والبر ولو دخل ليلا او ناسيا وفيه تعلل بان الاكل ناسيا لم يطله وسيله وطبيع في غيره
 فخرج من الانسان كالتيخراة وقبله او لمس كالباشرة ان انزل . وبه وراي انه لا يطر فأنزل لم يطل كما في المحيط والافضل
 فلا يطله وان حرم هذه الغرض عليه . والمرأة تعتكف اذن وجها لا غير في بيتها فان كان فيه مسجد والافضل عن نعمتها سجدا
 كما في الزيادة وفيه إشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جامع . وعندنا ان سجدة بيتها افضل ثم سجدة بيتها وانما لا تعتكف في بيتها
 في غير مسجد ولا ياتى بها وجها ولا يخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بتدبيره .
 الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر ولو ندرت اعتكافات عشرت قبلت الاسكان لتتابع كما في الزيادة في نذر بلانية الملباس
 اعتكافات ايام من فعل نذر الجملة صلة لموصول محذوف . فان الكوفة جوز وحذوفه ولا وجه لمنع البسنة عنه كما في الرضوي
 من نذره لزمه فمن لم يشترط الصحة النذر الا ان النذر عبادة قطاه وكذا عندنا من بشرط ان يكون من نجسة فرض لا يثبت
 في مسجد كما اذا صلى في المحيط والاراد من الغرض هو فرض قصد اخلازم النذر لصلوة الجماعة وعبادة المريض لانها حبة الزيادة
 وقرأة القرآن لانها لصلوة لا لعينة كما في اللغات ولا بدعا لكذا وبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه عيسى .
 كذا وقبل يلزم النذر بها كما في النية بليها ليهما المتعدية عليها . وفيه شعابان من نذر اعتكاف ليل لزمه بياها المتأخرة لان
 من الايام واليالي التي يستتبع بالزيادة من الليالي والايام باتفاق الروايات ولا ادى قتالها وان لم يشترط الوفاء في ذواتها
 لو من بلانية ليلتها لزمه بليتها . وكذا العكس في ظاهر الرواية . وحيثما لا يثبت في اللياليتين لا يلزم فيه .
 المستوسقة ايضا كما في المحيط وعند بعض فيه هذه الليالي سجا بالادج كما في شرح الطحاوي وعندنا لا يصدق الا بالبيان

في قاضي خان وصح في نذر بامداد يومين نية النمار خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال التوالت
نية السيل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزم شئ والى انه لا يصح نية النمار في نذر أشهر لانه اسم لتأنيث يوم وليله والى انه صح
نذر يوم فبعد عمل السجدة في عتكافه قبل طلوع الفجر في عتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ونحوه بعد الغروب
من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النمار والغروب من نية السيل خاصة والغروب استنادا لاجل حال
من النية ونحوه ان يكون صفة فيكون حاله من النية لانه كما ظن ان النية الثانية باي عنه ولا يخفى انه يشعرا بالضرورة وفراغ
بالرفق في غير ما لا يرد من رعايته حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبها الصلوة والسلام والله اعلم

كتاب الحج

قد مر على النكاح لانه ليس من العبادات المحقة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقديمه
على النكاح والحج لانه القصة التي شئ وشريعة القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا وانفتحوا للفرقة وقبل الفرقة
بجهد وانفتح لغيره بعد ذلك الفتح باسم الله المسمى وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو ان كان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر لعمدة كما
في الفتاوى ثم كبر العباد من التخصيص في شئ فرض الحج الاكبر على كل مسلم مكلف فلا يعرض على العبد والكافر والصبي والمجنون
ولا المجنون تركه تيسر لانه مكلف يعني عنه صحيح من الامراض فلا يرضى على النسيان ولا يقطع الرجل وغيره عنه وفي رواية
عن ابي امامة جوف في رواية عنه يعرض على من لا يملك من الحج عنه باذنه فان كان مجبها ثم صار من الزمة الاجلج بالاضاف
بصغير فلا يعرض عنه على النكاح وان وجدته لم يرض عنه باذنه وفي رواية عنه وعن محمد بن ابي يعقوب عليه وذكر القدوري ان
من لم يرض عنه بالسبب وقد وجد في الوجوب عليه رواية ان السبب في السبب وظاهر كلامه ان يعرض شرط الوجوب عنه والاشارة
فيه خلافه ولا يصح ان شرط الاول ان يعرض على المريض اليعلاء اطلاق الاول كما في النهاية له راوى الفقه وسط وهو في الاصل
الذكر الزائد على اتيان العيد في الوقت كما في المفردات وراحلة اي يحمله ويحتاج اليه من الطعام وغيره ذابا ومجيبا في كل حال
المعبر القوي من الاستفاد الاحمال يستوي الذكر والانثى والانس والحيوانات كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكثر من حمله
او يشي من حمله لم يرض عن الراحلة كما في قاضي خان وكذا لو جهت جازان لم يرض عن كل من سافر سحبا كما في الزايدى والى انه يشي شرط
الملك والاشارة الى ان يعرض باجماعه ولو كان البيع قربا له كما في المفردات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو وجب جازان
المعاصي لا تمت الطاعات فاذا اقي سبلا ليقال انما غير مقبوله كما في كرويات صلوة الخزانة ولا يخفى ان الذين في حق الافاقى واما
في غيره فالشرط فيه الزاد والقعدة على المشي والمبتدأ ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة لبلده فان ملكها قبل فليأخذ ثم يعرض
الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمفردات وغيره فافضل اي فضل الزاد والراحلة ونحوه ان يكون مصداق لغيره ان كان لا يرضى
اي من حاجته الاصلية كما مر في الفطرة وعن الفقه وسط عيال الى الذين عليه سبب عيشهم كالزوجه والاولاد والمعتاق
والخدم والعيال بالجميع كالبكر ولا يخفى ان المتفق عليه في هذه الامور من وجوبه وحمل الذكر لزيادة الاهتمام الى حين محمود

الى فطنة من ابتداء سفره فلا يشترط لبقا ان يفتحه يوم بعد العود خلافا لابي عبد الله الجرجاني ومن الى يوسف رح لفظة شهر كمانى المحيط وقيل الى المنجر رأس النخلة وفي المحرقة آيات حرفة وفي صاحب الضعيفة بالعيش لظلماتها وفي الحراف والاك والاك انما من البقر ونحوه كمانى قاضي خيلان والكلام مشيلى ان لا يكون له كرم وعقارات وارض حواشيت يستعملها كنيعة وعبد الى الله المحو غلما وقيدتها الزم الحج كمانى النية وكذا لا يكون له جواهر او ثياب للزينة كمانى الجواهر من الطريق اى من طريق مريه الحج ان طريقه آمن من العصيان واقتل وغيره فان علم ان لم يأس غالبا يجزئ خبره كمانى الجواهر الا يرى ان الباكر التوافق خرج حاجا فلهما ذبب حد قاتل الصالح ردو في فخذ له كبت سبعا ثمانية في مرحلة فزوده وفي واقعات الناطق ان قبل بعض الحاج عن ذرى ترك الحج وذن الى القاسم الصغار تلج قاتل الاشك في سقوط الحج عن النساء وانما اشك في الرجال وافتى ابو بكر الحماصن بعد ان سقط عن الرجال الغيا لكثرة الاخطار وافتى العبري والرحماني الصغير بخوارزم والوفى الفضل الكرماني بخوارسان كمانى الزاهدى وقيل عبد الله البجلي ليس الحج على اهل خراسان سنة كذا سنة وقال القاسم الصغار لا يرى الحج فرضا سنة عشرين سنة والباوية عندي طرس الرب وخلا قال ابو بكر الاشك في سنة ست وعشرين وثلاثه فليفت في زمانا قبل انما قالوا ذلك لانه لا يجوز على الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية وسعى يغفل الامر الى ذابير نفع الطاعة كمانى المضرات وقاضيهان وغيرهما لكن في السنة لا يمنع الحج بالفسخ فانه لا يخلو فافده عن ذلك فلو قطع الحج فبطل ذلك اتفق لم يبق له تعالى والله على الداس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الضعيفة ابو الليث انه ان غلبت له نظر فخر من والافاضة وظاهره ان من الطريق شرط الوجوب كما روى عنه من بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فيلزم من الاداء كمانى النية ولما فرغ من الشرط لم يشترط شرع في ان يتنص المرأة فقال والزواج بالبراي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتلاء والحرم اى الذى حرم عليه كاحدا بالقرابة او ضلع او صهر كمانى المشايير وهذا لان من جازا لخت زوجية ومعتا وخالته فان حرمها معقبة بالطلاق لكنه يخرج للزوج ايضا ولو عرفت باصل الولى وحرم النكاح جازا لخل فيه الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في ذلك التام والاطلاق يدل على وجوب الحج عليها ولان الحرام لم يوافقه الا بغيرها وفيما اختلف الروايتين كمانى المحيط وفي سفرى كلامه رخصنى الى ان شرط كون الزوج والمهر عاقلين بالبين هو نقصان كمانى ذلك ولا جازا لغيره العصى والجنون لا يجزئ للزوج والحرم على ذلك كمانى شرح الطحاوى والى ان شرط كون الحرام غير فاسق والا فلا يجب عليها كمانى المرأة الحرة انما اوجبه وقال مشيلى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يلحقه في الفرض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وينبغي ان يعيد للمرأة الحرة عن العدة لان من شرط الوجوب الحلو من العدة اى عدة كانت كمانى الزاهدى وغيره وطاهر كلامه ان الحرام شرط الوجوب للشأن في خلافات كامن الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامم والجميع الوجه بشرط كون قريبه هو لكن للاب ان يمنع عنه حتى تلجى ويكره له ذلك ان احتاج الى الابل او الام كمانى الخواصة ان كان مينا اى بين سكان المرأة وبين كنه ماخوذة من تلكم ان تخطى حرجت محله وكون البلدة الحرام وسطا لارض تسمى بها كمانى المفردات وانما ذلك الحرام لا يخلو محضى الوصفية بالاسنة سيرة سفر اى مسافة ثلثة ايام وليا ليهما وفي ثمانية الى ثمانية

الاجابة

لا تسافر حرم الى ما دون اسفركا في الدنيا في العمركون ليهب ومنها اعمدة عمارة البدان بالجودة مرة واحدة أهم لغير
 الزمان كلها تفرغ فرض على الفور في أربع الروتين عن بي حنيفة روح وهو قول أبي يوسف في قول محمد بن علي الترمذي كما في الحديث
 والاول المختار كما في السيرة ولذا سقط عدلته خيره كفي التماسي واخبر لغة النكاح ثم استتم لغيرهم في الساحة التي لا يشترط
 كما في الغوث قال بن الاثير فوكل في اوله وشتره فحسب الفصل في اول وقاات بهمة والراخي لغة التبا بعد شرا عبادا تاجر لفعل على اول
 الى لمن الغوث فيقول العمود المراسم العزلة تبيين ان الحج من الحام الاول له وفيما تم عند انجيبين بالناظر في غيره بل اعذر اذا اوتى
 ولو في آخر عمره فانه رافع لا ثم هذا خلاف من يرى ان الالة تبيين هذه الاشياء في غير الزمان عند محمد بن الحسن بن شاذان في العاقبة
 كما نقل عن أبي السبوح وغيره وفيه شك لان العاقبة مستمرة غير قابلة للتبني انما يرى ان لو سأل من كل التاجر عن هذه الاحكام
 عن محمد بن محمد بن نفعي ان يحرم بالتحليل ان يحرم وان يصح قال ابو الفضل في اشارات الاسرار ان لا يتم عند محمد بن الحسن بن شاذان في العاقبة
 او اذا دخل الموت بالاراءات فيا تم بالغوث لان الفصل بدليل القلوب ووجب عند هذا ان يذهب وكذا في الشك في الزيادة في وجوب
 عليه الحج وعين منه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه وسقط كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت وقبل لم يسقط لانه على الفور كما اذا انقضى
 البهر العباد وان فرض حتى املت بالاسير لا يسقط فرض الحج وان مات قبل قضاء الفرض يرجع الى الالة اذ يذهب اذا فوجم على القضاء وفي
 التماسي عن أبي يوسف مع لزومه الاستمرار في الحج ولو حج الفجر ثم استثنى الحج ما يملك لان شرط الوجوب ان يتمكن من الوصول الى موضع الاداء
 الا ترى ان المال لا يشترط في حال الملك لكن في النوازل في الحج ما يملك ولو حج من بيقات صبي فبلغ وعقدت فمضى كل سنها على
 احرامه وانما اعمال الحج ولو لم يفرضه اى لصبي او عبدا لانه تنقض في الاحرام فان قلب فرضا ولو جرد لصبي البالغ قبل الطهرات
 والوقوف احرامه بان يرجع الى بيقات من البيت ويجوز التبعيض بالحج المقصود صحيح ذلك التجديد لانه لعدم الولاية لم يكن احراما لانه
 فلو رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه لا العبد لاي الحج تجديد احرام العبد المقصود لانه الولاية الاحرام كان احراما لانه فلو حج عنه
 الالة اتمامه وفيه إشعار بان المومن او الفاق والكافرا فاسلم بعد الاحرام وحصى كل منها عليه لم يذهب فرضه ولو جرد الاحرام اياه كما في
 الضمات وفرضه في فرض الحج الا ان من يشترط والركن الاحرام فلو ائتم كما قال بن الاثير وشرا تحريم اشياء او بحاجتها كما في
 تمتع المدينة وبشرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركبة فانه كالتيه في العنونة كما في تمتع الكافي وغيره
 والوقوف اى التحصير ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر بعرفته هي كفوفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها
 اقربها ويمنع ان لا يكون وفي الصحاح انها شبهة ببول لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالحجاري وسلم وانما سمي بها لانها
 عليه السلام وضع اسمها في جبريكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سبطين ثم التقيا بوضع عرفة وطواف الزيادة ليس
 لحافات يوم النحر وطواف الركركن وطواف الافاضة فالطواف والدوران حول الشئ والزيادة مصدر زرت فلاننا اسه فقتله
 يزور في الشئ اى قصدت زوره وهو على الصد كما في المفردات والافاضة بادنى ملاية والمعنى الدوران حول البيت
 في يوم من ايام النحر سجد طرقات فالحل لكن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركركن عندنا الرتبة والباقي واجب كما

كما في خبايا السحرات وفي ما خفي الطواف بها بان الوقت فوقه ولذا لم يفسد الحج بالوقوف قبله وحيثما لم يفسد وقت
 جميع اوقات الحج ولو سافر من بعد صلوة فجر الخليل الى ان يطرح جردوه كالمرحلة لم يفسد الحج على سبعة ايام من مكة شريفة واما سبب
 فيه اودم وحواء عليهما السلام اوسى اى سبب عزت من على اصفى القصر وعلى المرأة فقيضان مصود وهما يركبان في شرج السابيل
 والنفق لكن في الكلام اشكال من وجدين احدهما ان لا تجب المشى الا في غير المطين الوادى والثاني ان المطين ليس في المطين الوادى كما في وجده
 جلود شريمان الاول ما مل الى جنوب البيت والثاني الى شماله بينهما ستة وستون وسبعا ذراع وليس ما ذراع وثاني عشرة ذراعاً والمخمس
 اى سبب سبعين حجة في ايام نحو البشركى بالبحر بالسكرى ثلثة مواضع من سنارى سببها الى صفاة من الاحجار كما في وجده واما سبب الجوارى
 بالبحر لعلها قد انحلت وطواف المصدر ليسى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي النفق انه ستة فاعلم ان النجسين جميع الساقين
 سقدهم والشاربة من جوده واهنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه الا فى حاشى النجس من الموقوت فليحجب على الحلى والجرى والمخمس
 قال ابو يوسف روح الى حليل الملكى كما في شرح الطحاوى والافاقى بالمدحوس الى الافاقى جمع افق فالصواب فى كفاى السيرة المتذنب غير ساد
 ولما لم يفتقد ان يقول الاسلام الافاقى جمع حتى يجبره في النسبة الى الوجود من سبب ان الافعال الوجودية كمال بعض العرب بالعام كما
 فى النافى وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون اليا والواحدة كما قالوا فى روى ولو سلم انها النسبة فلهذا وجب فانهم زادوا بالافاقى
 المحمديين بالافاقى فى تجارى وبذا سبب آخره لودى الا فى لم يغير منه ذلك فصار كالاى على الفعل صاحب الشك من الرخصى الحلق
 اى قطع شعر الرأس المتوسى وغيره عند الخروج عن الحرم الاول ان يقال لا تلبس الثياب المتعلية لغيرها والواجب اساسا من المراسم المقتات كما
 فى السحرات وذكر فى نظم المفرد ثلثة عشر فعلا والقارن ستة عشر والتمتع سبعة عشر فخر قال ان الترتيب بين هذه الافعال وجب قد ذكرنا
 ان بعضها من شواطئ الزيادة وجب وغيره من الفروع الثلث والواجبات ستون تركها سبب دوى التباس فى الطواف وتقصير الحجر
 كما فى النفق والرمل فى الثلثة الاول من شواطئ الطواف اوسى فى المطين الوادى وطواف القدوم والبيتونة مبنا وكبح والاضطباع
 والحج من الظهر والعصر لوقته ان واقاسين ومن المغرب وبعضا وعز وعبادة ان واقاسه كما فى نظم والبواقي من الاعتقال قبل الوقت
 والاجتهاد فى الدعاء وغير ذلك آداب تركها غير سبب كفاى شرح الطحاوى وشهره اى الحج شوال وذا القعدة بالكسر
 والسكون وعشرون الحجة بالكسر قال الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من اشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة
 على القياس الا ان السطرى قال الفتح لم يسمع وظاهره يدل على انه عشرون ليل وتسعة ايام كما قال ابو يوسف روح فى الجامع وقال ابو عبد الله
 الجبجبانى والوكيل الرزى ان يوم الخميس شهر الحج وغرته ان ان حرم يوم الخميس القابل لم يكره عندنا كما فى الذخيرة ويمكن ان يكون
 عليه لانه اذا حذفت اغنية جاز التذكير وقية بخاربان فى قوله شهره لسانا محاورا حيث جعل بعض الشهر شهره واما فى الشافى
 وغيره ان اسم الحج لا يترك فيه ما وراه الواحد فخرج للعشرة لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجح لا يلحق بعضا القران و
 انما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو لم يكن الزاد والراحة قبل هذه الاشهر فاستلزم الحجب عليه الحج كما فى المحيط والى انه لا يكل
 شئ من اعمال الحج فى غير هذه الاشهر ولا يبا فيها سبب الاحرام قبلها ولا اجزاء الرى والحلق وطواف الزيادة وغيره بالبعد لان

كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما اتقوا اساءة المشركين سموها بما يوافق تلك الازمنة فعم
 بهيجون ولقيعرون من الحرب فمقابلون عن مواضع لقال سال زيدا اذا زال عن مكانه واطل من الحج والابد من خمسة ايام عند
 اواباهم النور والتشريق وكراهية تحريم احرامه الى الحرم الذي للحج قبلها اي الاشهر كما يشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التمهيد انه كثر
 بالاجماع وفي اصطلاح ابن كثر الوقوع في غنطور الاحرام لا يكره وفي التعميم عنده كره الاعتدالي يوسف رح وفي كلامه اشعار بان لا يكره الاحرام
 في اواخر الاشهر ولا في غيرها الا اذا اخرجت لغو الوتوف لبرقة كما اذا احرم يوم اخر فانه لا يستعمل الحج لغوات اقوى اركانها ولم يحرر
 اسم من الماعز لغة المقصد ان كان علم كافي في الحروب او الزيادة التي فيها عارة الود كافي في المفردات وشرعية افعال مخصوصة منه
 سؤكدة وتبين واجبة كافي في التمهيد وعن بعض اصحابنا انما فرض كفاية كافي في الكافي وهي طواف البيت وتحيي بين الصلوة والمروة
 فليس سواها لكن قالوا احرام ولحق شرط كافي في التمهيد لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام كمن ويسعى ولحق والتقصير واجبان ما سوى
 ذلك من ذواب تاركه ما سعى وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر وجنب فيها في الحج واذا استلم الحجر لقطع التلبية في اسع
 الروايات واذا طلع تخرج من احرامها كافي في تافيهان وكسرت العمرة وصحت في يوم عرفته واربعة ابعث من ايام المحرم
 والتشريق وعن ابن يوسف رح لا يكره في يوم غرة قبل الزوال وعند الاولي السابعة من هذه الايام اذا احرم بها في غيرها وانما احرم
 فيها فرفضها كافي في المحيط وميقات المدينة في اي سبب احرام من المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان كفايا او غيره
 للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه ما عني صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر مزي في التمهيد سلم
 وقها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم استفتح والبيقات في الاصل الوقت المحدود ثم استفتح للمكان اي موضع الاحرام كافي في الكافي
 والمدني كالمدينة في سببها في مدينة صلى الله عليه وسلم كافي في شرح مسلم وذو الحليفة على المصنف مكان على اربعة ميل من المدينة
 وعلى ما في سبل من مكة فوالجواب الموقيت ما علمه احوال المدينة والمدني باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الي مكة من غيرها
 وميقات العراقي والخراساني واهل ما وراء النهر واهراق بالكسرة وذكره يونس مريبان في تفسيره وهو موضع الملوك كافي في الاذاهم
 ذات عرق بالكسرة في نسخة على ستة والعشرين ميلا من مكة وانما سمي بهلان فيها جبالا صغيرة ليسى بالوق وميقات اششامي
 والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر واليايين والنسبة او بالمد واليايين والياء الواحدة وحذف الاخرى كافي في الرضى حجة
 بعضهم الجرد وسكون الحاء قرية خربة على خمس اصل اوسنة سمي بهلان قوما زلوا فيها فاجتمعهم ليل اي استأصلهم واهل سمرقند الا ان
 الى اربعة ايام والافرة واليمن السجدة لانه لا يطرأ عليه الاحكام كافي في فتح الباري والنجدي ومن سلك هذا الطريق والجملة ثم عشرة سوا
 مرفقة بين اليمن والهندة وساجلا واهراق وانشام فغلبا او لهما من ناحية المجازات عوف كافي في توفيم البلدان قرن التوكيد
 كافي في اصحاب وغيره انه بالسكون وهو جبل شرف على عرفات كافي في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والسكن الجبل
 وهو على حلتين من مكة كافي في فتح الباري واليمن والاششامي وغيرهما يميل نحو اليايين والالامين ويكون اجم وقال ان هله العلم لغير
 واليا التيسيل وعلى يرمم وهو مكان على حلتين من مكة وهذه الموقيت كالمدينة فليس من جنسها ويقال ذو الحليفة وقرن شرفي

ويعلمه المحقق واما ما عوقف نحاذي قرن ولا يخلو لقبه من البقاع الا ان يحاذي ميثاقا سنا كما في فتح الباري وهذا اذا قصد لمن
 طريق مسلول واما اذا قصد من غير ما ميثاقا ينادي ميثاقا من هذه الموقيت كما في الاختيار وحرمة ما خيرا الاحرام عنهما اي عن
 هذه الموقيت لمن قصد من الاتفاق والحق والبري والكل المتجر من التجار وغيره ما دخول كالحج او العمرة او التجارة او الموطن او
 غير ما قال ودخل ما احرام فعليه حجة واحدة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان قصد دخول البيت بنى علمه وغيره من الحل فدخل فيه
 ثم دخل كمن غلب على وعنه اني لو سفت مع انه شرطية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاوي ويؤخذ لا يحرم التقديس على من قصد الحج
 على هذه الموقيت بعد دخول الاشهر والافضل من دورته اليه لان التأخير الى الميثاق بطريق الترخص عن اني ضيقه مع هذا وان
 ان لا يقع في محظور الاحرام وعن محمد سرح هذا اذا قال اول الحج وحسن التأخير الى الميثاق كما في المحيط دحل لال دحلها
 ودخل هذه الموقيت ويدخل فيه اليها ودخل مكة لحاجة الناسك غير محرم وميثاقه اي ميثاقه بل اذا خلت الحج والعمرة اخل
 بالكل هو ما بين الموقيت والحرم الا محل الذي هو خارج الموقيت ولبقت لمن استقر مكانه والحرم للحج الاحرام فبالان يجوز من دورته
 وقال ابو جعفر الحرم من جانب الشرق ستة ايام من الشمال اثنا عشر ومن الغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كفا في
 الكبرى لكن الاصح ان الشمال ثلثة ايام من الشمال ثمانية فانه التعميم وقيل انه ليس بطريق الحل بل بينهما توسيل
 كما في فتح الباري ومن مكة للعمرة الحل من اي مكان شاء منه واقرب التعميم كما في المحيط ومن شاء من الحاج او المستحرم
 قص شاربه فافقاه وعاتة ثم قوضا ولم يخل للثبوت حتى يومه بالحل الفضل احب وفيه شعار باسحاب الكل كما في الاختيار
 وليس انرا ابله عقد حل عليه فانه مكره وهو من وسط الانسان وردا من الكف فيستبرأ الكف وفي النهاية انه يدخل تحت
 يده اليمنى واليمنى على كفة اليسرى حتى لا ينكشف الا ان كشفوا الا ان الاول اولى كما في عدة المناسك لصاحب الهداية وهذا اذا
 والا فيشقي سراويله وتبازر به او قميصه ويرى به كما في النظرية وفيما شارة الى انه لا يلبس السراويل والتبازر به او قميصه كما ياتي
 ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه كما في النظم والى ان استسجم الحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرا في فلو اكتفى بلبستر
 عبرته جاز كما في الاختيار طاهر بن الفضل او العمرة وفي الاختيار ان الثوب لم يجز الا بغير الفضل وتطيب اي استعمل
 طيبا لما روي طيبه ان وجدا استجابا وعن محمد سرح انه لا يطيب باي شيء بعد الاحرام والاول الصحيح كما في المحيط وصلى في
 موضع الاحرام ثم شفعا قرا فيها ماشاء والا فضل سورة الكافرون والاعلاص كما في الكرا في وقال المصنف واي المحرم بالحج
 اللهم صل على النبي الذي حوت الملائكة انما لم يلق بالناقل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عرض عن من السليم المنددة تبركا بالابدية
 باسمه تعالى وقد روي ما قال القرآن صل على النبي الذي حوت الملائكة انما لم يلق بالناقل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عرض عن من السليم المنددة تبركا بالابدية
 تبادي بطلان النية وهذا ان كان من الحجس ان لا تبادي به كما لا تبادي بنية لعل كما في الملازمة اي دالي ان النية يصح بلفظ الحال
 والكان الماضي في الانشاء الغلب والى ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز بالتلفظ والاول فغسل كما في الاختيار فميسره في
 لاني لا اقدر على هذه الافعال التي يترك وتقبله مني كما تقبلت من جيبك وغلبك عليها الصلوة والسلام ربنا

تقبل منا ثم لحي نوى إلهامى قال ليلى الخ كونه ما يابا لتلبية الحج وفيه إشارة إلى أنه يشترط إقرار الغنية بالتلبية وقد
صح بالتلبية السابقة كما في سائر العبادات على ما روى عن محمد بن كنان الزاهدى وإلى أنه لم يبي بعد الصلوة وإن استوى على عصيه
والاقتصران بها أفضل كما في اختيارى أى التلبية لبياك اللهم لبياك أى البلب البلبين أى اجبتك حاجته بعد احبابه
فحذف الضمير مع الجار والمجرور إلى التلبية ثم أضفت إلى فعل الخطاب الداعى هو الله تعالى وأو الرسول عليه الصلوة والسلام لأنه دعاهم
النداء ورسوله إلى الحج والظاهر أن إبراهيم عليه السلام لأنه بعد فراعنه من بناء البيت امر أن يدعوهم إلى فداءهم على أن يقبض فاسم المدعوته
الاولاد وهم عليه السلام فمن افق بالتلبية مرة فتدبر مرة من زادوا ومن لم يوافق بها أصلا لم يجز أصلا كما في السبب لم يخطأ وغيره
فإن قلت أن الخطاب بكتلة اللهم هو الله تعالى فيلزم أن الخطاب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز كما تقر في دفعه قلت قد جرد بجوابه
أؤمضت أحدا على الآخر وقال السوى بحذف العاطف في الكلام القديم كما تقدّر الرضى وغيره فجز أن يكون تقديره لبياك اللهم
لبياك فصيح الخطاب بالكاف الاول الأبراهيم عليه السلام وبالباقى لقائل على طريق الجواب عن كلام الخطاب فإنه يرد بجواب على السبب
ولا ثم على ذلك الخطاب لا يحسن إليه التسليم والميلج والتلجي وبأنى وحده للجواب عن عاد إبراهيم عليه السلام وكذا قد عرفت على
مع صيغة الخطاب لا العينية من المضافة لبياك لا الشريك لك استيفاء لبياك أن الحمد كبرى العزة على الاستيفاء فمما على التلج
والاول مع كما في الحديث هو اختيار محمد بن كنان في الألفى والسنمة بالكسر هو صيغة معنى اللعام منصوبة وبها يشهد وهو قوله على الألفى
لك خبر أن أخره بعدد أو أخرها محذوف تقديره أن الحمد والسنمة يتبعان لك أو الحمد لك الملك كالسنمة لا الشريك لك شيئا
ولا يفيض منها أى من هذه الكلمات حتى يكون أحدا على وجه السنمة وإن زاد من المرويات عليها جاز مثل لبياك اله الخلق
لبياك يستحب فتح الصوت بها فصلا محررا منه الأفعال لكن الركن هو التلبية مع التنية فكل منها لا يجزئ عن الآخر كما في التفت
وذكر في الاختيارات التلبية مرة شرط وبالباقى سنمة كما كرسى وفي المحيط عن الصاحبين أن التنية كافيه وقال الطرفان أن التلبية
لم يشترط بل يغفل على التلجيم كالتمسيع والتليس ولو بالفارسية لكن في الهداية أنه قول الثلثة وإذا عرفت ذلك فنتقن أى تحببت
الرفق أى التيسر من ذلك الجمع ودوديه وهو الصالح كما في المحفوظات وقيل هو بالغنج الجمع وبالسنان المصادفة به وبالعين الغزله
كما في المغرب والفسوق التمهيد الخروج وخبرته الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتساب والتعاقب كما في الكوفى والجليل
أى شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكرمين والخدام وما قيل أنه مجازاة المشركين في تقدير الحج وذا خبره فليس مجاز
وهنا كما في الكوفى وقيل صيد البر وهو ما يكون تولده في غير الماء ففى الماء حصل قتله وسببته منه الفواسق الآتية والاشارة
فى الحفرة اليد أى إلى القتل والدلالة فى الغيبة عليه فتيقن عن أخذ الصيد والاعانة عليه والتطبيب أى استعمال الطبيب
بحيث طرق شئ منه إلى من بدنه أو نوبه كاستعمال الماء والورد والمسك وغيره والذهبن فى معنى الطبيب كره ثم الطبيب الذى كان
والثالث التلبية كما فى المحيط وقلم أى قطع الغزو ولو واحد لسوا قلته غيبه وغيبه بامر أو قلتم تغفروا له إذا التكبى كالتبى لا ينفذ بأس
بح كما فى المحيط ونفى الرجل والمرأة مسترة الوجه لأنه محرم عليها أن تقي الرجل مسترة الرأس من خروج المرأة كشفا كسبا فى غلاولى

وقد اشهر بان دحل على ربه شيئا محلا انطلي به الراس كالطست فداخلى عليه الاضحية لجزاها كما في المحيط وعسل اسنه بالخطى والحق ان كان
ولحيته بالخطى اى باءه من جرب وقبل ان يخطى الحرقى اذ فيه دمه مستلذه وعن ابى يوسف مع اللابن كما فى المصنف وغيره في جرب بان دحل
بالصابون والحرض والماء افرح ليس عليه شي واذا لم اجد كما فى شرح الطحاوى وقصده اى قطع الحية لا والحيضا وفيه دحل ان انه قد ينقص
فى النهاية ان الاكاسرة يملكونها للشجاعة وكذا العجوز العصابة وحلق ربه كوا وعصا وكذا حلق رأس محمود وحلال فادخل على الراس
وشعره منه دحل والابطله الاولى اخذ المصنف فى التقصير والتفت واخذ الشارب وجرب بلا استدراك تنقح احتراق شعر اليد الخبز كما
فى المحيط وليس من خطى ليا سقاء كما اذا دخل العبد فى كرم القبار او الميسر او الحبة مثلاً فوارتدى بها او تبرز بالسرويل ليس عليه شي كما
فى الكافى وليس على ربه فلبس من اللباس ممنوع كستر الكحل وليس خضين الا بعد قطع الساق منها وبهلم جيد فنانا شي من لبس الخف
ممنوع لانه يشعرا باحة المشى به وبهنى والاولى للميخيطه وخضين فان المرأة تلبس الميخيطه ولغيره كما فى قاضيهان والبخنى ان ذكره يابس
لجود ميم والمصنف الخطيب اى لغيره ان ركة مستلذه لا لا يحرقان ولجنا بخلاف الوسمه فان فيها خلاف الا لعبد والذى زوالا كلب
بلد الخت بالنسل والحق احرور واليام وعن محمد بن لوطم جيد صبغة الى غيره جاز ليه كما فى الخرب وعنه لو لم يتنازع المصنف جاز كما فى الكافى
واشار فى المصنف الى عدم صحة القولين الاخيرين وبهلم لوقال يعقوب الروث وغيره ما هو محظور الاحرام لكان جرس ان اهل سنا قد نزل
فى الخبيات لا يتقى الاستحرام اى الاعتسالى باى ما كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ فى المحيط ازالة الخف وجام وهو فى الاصل الاعتسالى
بالمال الحرام كما قال ابن الاثير او دخل الحرام كما قال الطبرى ولا الاستطال بهيت ما يتخذ من حجر او صخر او حجر او خشب او
بمحل يقع عليه الدل وكسر الشان او بالعسل المودج الكبير وشده سميان بالكتساجيل فيلذ ليم والذات من سى اعطى الصليكنى الكافى
فى خصوه بالفتحى على سوطه المستطه كذلك واكثر التعلية اى قال ليكن الخ المستطع فنانا شي صلى باى كلما فرغ من صلوة ولو
نافذة وبذا طهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقية دون خائفة وناقلة كما فى شرح الطحاوى او شي علا شرفا فمتمين اى سكا الغمر
او سبطاى نزل واو اى اى حفيضا وجو فى الاصل سبل فيه الماء او لغيره كما فى بعض النسخ الجحج بعضا آخره او كالوا باهم
او ركب من كما اشار اليه النهاية والركب فى الاصل امحج امحج الابل او سحرى دخل فى السحر سدر من الخليل او اب
رأس وانه بالزمام كما فى النهاية او كلما استيقظ من سنا كما فى المحيط والاصل فى ذلك ان التلية كالطيرى بالصلة
فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال كما فى المداية واذا دخل مكة ليلا ولجرب منها ما ابد اسنبا بالمسجد الحرام
من جانب الشرق من باب نبي شعبة فانه من هذا الباب سحج كما فى الاختيار والمسجد فى وسط مكة وراعه باء الف و
عشرون وطا قاة سبعة واربعون واثنا عشر امانا اربع وعشرون واربعة عشر كل اسما من مراد وخام والواحدة عشرة وعشرون
رأى البيت الحرام الواقع فى وسط المسجد به علم اتفاق هذا المكان الشرف من اداء الله تعالى شرفا وتعلية استغفار عن عرض السطح
ثمانية عشر فى خمسة عشر ذراعا وحيث ان الى اسما سبعة وعشرون وذراعا ومنه اذاع ان كنه انشى الى العراق ثمان وعشرون
ذراعا ومنه الى الباقى اربعة وعشرون ومنه الى الجواهر وعشرون وغيره كرى قال الله اكبرى من البيت غير ما هو على قوله الله

تحرر من التمتع في نوع شكر نعمته ودعائه لتجلبذه في العدة وهي بعضهم ان يقول اللهم اجعل لي استجاب لعدته ما شئت ان التمتع
 يذهب عنه الغلب لانه في الأصل للشيخ شيا من الدعوات التي في العدة والنية وغير ما تم استقبال استجاب بالحج الذي كان
 بعض ضعفاء امير المشرق والحبش ثم صار للشيخ جليل الدنيا عن نية تعقب في دهر في سنة شبر والنية اصلح وكبر وبل حال كونه
 يرفع يديه كالصلوة اي كما رفع اليدين لما تم يسلمه كما في التمتع وذكر في شرح الطحاوي انه يحل لمن كفيته نحو الحج فاعلم ما عليه
 واستلم الياس الحجاز ليد العدة ان قدر على الاستسلام غير موزلا ولا العدة عليه غير موزلا فيس في الحجاز يسلم على صلاه وغيره في يد
 وقبله اي في حال الحج عن الاساس مستقبله في عام خذله الحج وشاء اليه يسلط كفيه وكبر وبل وحده الله تعالى وصلى
 على النبي عليه الصلوة والسلام ثم قبل كفيه وطاف ماشيا بلا عذر فلا طواف للبا ومحو لا يجزئ عذر اعدان اقام مكة والنية
 دم كما في المحيط طواف القدوم وبالق لوطان النية وطواف القضاء وطواف اول عهد البيت والاطلاق والى على انه جاز فيما
 يكره فيه الصلوة كما في تافى خان وقد سن في الطواف للآفاق اي التحدي كما في المتداولات لكن في خلافه فيعتبر ان واجب على
 الامح فلا يسر للكي اذ لا قدم لم يسر الى الموافقت وخلصا خارجا حال كونه اخذ عن كفيه اي من الطواف والنية ان كان في
 الحج كما في التمتع وغيره فانه لو بد منه الى الركن الياباني لم يجز وقال الحنفية بالجواز كما في المحيط لكنه مكره وذكر في الرقيات انه لا يتعدى
 كما في الكشف مما يلي الباب اي مد البيت والاولى مما يلي المقدم فان الاولى التمتع عن التمتع عدم الفعل كما في المفردات والباب
 من يساج فيسبب بالفتنة عن الربعة اذ هو طوله ستة اذرع وعشرة اصبع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذ من كفيه مما يلي الركن لما اخذ
 عنه جاز الا ان فيه نقصا فاعلموا وجب للمعادة وذكر في الرقيات لا يتعدى كما في الكشف ورا الخطم موضع من الركن الموقوف
 الى الشامي فيه ميزاب على ستة اذرع مشير الى البيت قريب من بعد لانه قد كان ثلثين فذا في ثمانية عشر من الكلم الكسرة المستعمل
 لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعلم ان العرب طرح عليه ثيابا طويلا فاعلم بالمرور والكلام مشير الى طواف فيه
 لم يجز كما في الاختيار وذلك لان البيت الا ان قرئنا اخرج منه وقت محاربه لعدم قدرتهم على الفتحة لعليت كما في فتح الباري بسبعة
 اشواط جميع شطوي طوفة في الاصل جري مرة الى النهاية يرمل في كل ستمائة من الحجز الى الحجز فخر الناس في راية قام حتى يجرد سلكا قبل الربعة
 بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان رجه يمشي حتى يجرد الرمل الى انه ايرمل في الربعة الباقية لكن لم يرد في هذا في
 عليه كما في شمسها فاجاب يرمل ثم ذكر لم يرمل في شمسها في الزاوي والاطلاق والى على انه ليس الرمل ان لم يسجد لعدة وفي العدة انه
 لا يسر الا اذا سعى لعدة مخطوفا اي جلا وسط الروان تحت البطي يمشي ماشيا طرفة على كفة يسرى من حتى يطرد لعدة كما قال
 ابن الاثير والاكتفاء هو الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما اشترط ان لا يتوى شيئا آخر كما قال بعضهم اما بعد الباقي فيشترط
 فلو طاف بملء فيه او نية يتخطى وقت الحج وقعن النفر من عند الاولين خلفا للآخرين ولو طاف طالب الخدم او ارباب من وطئ فمضوا على
 لانه نوى شيئا آخر والى انه لا يجرى القرآن في الطواف ولا بان كره تعالى كما في المحيط والى انه لا يجرى لانه مصلو كما في المحيط وكما في المحيط

في شمس الطحاوي فيجعل بكهذه اى مثل السبعين في الاستعداد بالصفا والاعتقاد على المروة سبعاً من المرات اربعين
سعى الصفا وثلث سعى المروة وفيه اشارة الى انه لو صعد في الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروة فليعد عادة سعى اولها
ذلك الابه ومن احبها بناس لعبد بالاول الماركة مكرهه والصحيح الاول كما في الذخيرة ثم سعى عبد السعى ودخل المسجد وصلى شفعاً
كما في قاضي خان وسكن مكة ان قدم قبل ايام الحج محرم فافتتح في ظهور الاحرام وخرجه عاتق من قول ابن عباس رضي الله عنهما
انه حلق وحل كما في النهاية وطاف سبعة اشواط بعد باشفعاً لظلالها شار ذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي ومنه
الاكتفاء اشعار بان السعي بعد هذه الطواف لانه لم يشرع المروة ولا يربط لانه لا يكون الا سعى كما في شرح الطحاوي وخطب
الامام اى الخطبة او ثمانية ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل يوم فخطب خطبة واحدة بلا حلة لعل الفهرسابع ذى الحجة
بمكة وعلم فيها المناسك التي يؤدى من عذاه القروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة فيها
والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جميع المناسك انفع السنين وكسراني الاصل التمسك ولتفتح على المصدر
والزمان المكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والخزب انه بمعنى الذي يتم سعيه في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما حلة
سعداً للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزودة ورمي الجمار والخروج من مكة
التاسع من ذى الحجة لعبر فوات بالكسرة والتنوين فانها مسفرة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الاصل جميع صادر اسم الموضع
واحد يقال لعرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المركبة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في
الكرمان في ثم خطب خطبة واحدة بعد الفجر معلماً بانى المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالمحصب وغيره المحادى عشر
من ذى الحجة بمنى كبير الميم والبار وقد كتيب بالاعت والغال على العرف والتذكير كما في الكرمان وفي قرية لما ثلث
سكناب فيما ينبج النداء او الصفا على اربعة اسبال عن مكة شرقاً يسيل الى الجنوب ويخرج من مكة الامام مع الناس غداة
اى بعد صدوة الفجر كما ذكره القدوري او بعد طلوع الشمس كما في السبعة طس يوم القروية الى الناس من ذى الحجة وسعى بها
لان فليس عليه السلام رضى ليه كان قاطراً يقول وان الله تعالى يا مكرم بنج ابك بذافلاً اصبح روى اى فكر في ذلك الامانة
من الله تعالى ام لا تعرف في اليوم التاسع انه من الله تعالى تسمى عرفة ثم ياه في الليلة العاشرة فمخرجه يوم ما فسمى يوم النحر
كما في الكرمان الى سنى لعرب سجد الخيف ومكث ديات بها فطعم بهم الظهر واحضره العرب واعتاد فيها لاداء وقتها الى
ان يصلى صلوة فحج يوم عرفة بنحس كما في الصلوة وفي وقتها المروى كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فديات بمكة ثم خرج منها
بعد فمعرفة ما بمنى الى عرفات جبالاً مسمى كما في الاختيار وغيره ثم اى بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج منها اى من
سنى الى عرفات هي على ستة اسبال من سنى فخر بها وكلها موقوف اى جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فروع الوقوف
الا لا يستثنى المتصل لان لطن عن عمره لعمر السنين السبعة وفتح المراءوا وبجاء عرفات كما في الكرمان وفيه وبنى ان
للفضل الطاهر بن تضر المارة كما في المحيط فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما حلة بلا حلة

ان كان الحج عظم فلهذا الوقت لم يرد في وقت غيره بل هو وقت الحج والعمرة والزيارة وجميع الحج

كما يجتمع جميع الامام باناس من العصر والخطبة في آخر وقت الخطبة كما في النظم والظاهر في غير الائمة فلو شئنا ان نثبت في وقتها
 وكون الامام مسافرا او قوما في زمن وبالحسن والاكثاف فغيره بان لا يقصر الامام ولا يفرح لم يثبت في البيت باذن واحد
 بعد جلوس الامام على المنبر ونحن في يوسف رح قبله وعنه بعد معنى صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه ذكر ان لا يتلوع منها
 والافقيدون شيئا قبل العصر خلافا للمخرج وكثيره يتلوع كما في تافني خان وهي مثالة لسته انظره وغيره كما في الكوفي لكن في الخطبة
 توفض سوي ستة النظم لؤدون تانيا الا في رواية شاذة غير محمد رح واقامتين قبل كل صلوة اذ كانت وشطرها بما لا يخلو الجماعة
 مع الامام او نائبه كانه في البيت والشرط كما في شرح الطحاوي والاحرام بالحج قبل الزوال في رواية وقدر الصلوة في اخرى كما
 في الزايمري في جماعي في النظم والعصر انظرت تعلق بالنس فلما يجوز الله عز وجل في آخر وقت الخطبة في وقتها انما قد راح بها
 اى الجماعة والاحرام على النظم فغيره او جماعة صلوا احد بنات غير الامام وحلال ومحرمة بالعمرة اذا احرام بالحج بدون ايصلها فغير
 بالجماعة فينتبه للحج عندنا في صيغة رح يوم عرفه والاحرام والجماعة والامام وعندنا الاولان ففقدوا الصلوات بمنزلة صليهم في وقت
 ولذا لا يظفر في وقتها في وقتها ان ادى قيل الوقت او بلا طمارة بعد العصر وان ادى في وقتها مع الطمارة كما في النهاية تمام الجهد
 او العصر فوجب الامام مع الناس الى المذبح وهو موضع من عتبات الجبرجل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة
 يسمى بالموتفة الزعم وموتفة الامام وفيه شاربان جارا شيئا الى الفضل ان يكون الركبا في راس الامام واما بعد الحمد والصلوة
 وتتميل الى الكعبة كما في البيت الفضل اى جميع من يصلون من ذهاب اليه حال كونه مستغفرا في وقت الجمع والذات فيكون حلالا من غير
 حج او ذهاب والادل في خزائن العتبتين والثاني في الكافي من قال انفسا لفضل من الوضوء كما في البداية وكيفي لا اذ افرغ من الوضوء
 حضور ساعة اى اذ في زمان من زوال يوم عرفته الى طلوع فجر يوم النحر لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقت قبل الزوال
 او بعد انطوى لم يدرك فانه الوقوف والاعلان في مشير الى ان يجمع الوقوف مع الجماعة والحجس كما في الاعتناء به ولو كان المحرم
 الحاضر في الوقوف ما لم او سمي عليه لانه جبرته المحضوف في حركات ولا يشترط التوبة في كل من كان الحاضر النائم او المعنى عليه
 اهل اى المحرم بالحج عنه اى عن ذلك الحاضر فبقية وان لم يامره بالاجلال قبل الفجر وقالوا ان لم يامره اى الصبي الصغير عليه حوا فيه
 اشارة الى انه لو ابل عنه غير فبقية لم يصح حركه كما لا اذ امانته فبقية خلافه لمشاخ كما في الذخيرة والى ان الفرقين ليس يتأبط
 عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاول ان يطيف به ليكون اقرب الى اداءه لو كان مضيقا
 كما في النهاية او كان المحرم الحاضر جعل انتهاء اى عوفات عوفات والاكثاف فغيره بان احرام الفرقين بها غير كانت كما قيل
 واذا غربت الشمس من يوم عرفه الى الامام بالناس على السكينة فزولقة بعقم ليم وسكون الزوار دفع الملهة وكسر الامام على
 ثلثه سيال من سجود غفرت وهي اعم آخر مجمع لان اوم عليه السلام اذ وقعت فيما اى الى حوا وطاهر كلامه ان التماسا يكون
 الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائزا والحق كما وردوا احد وعرفة ولا يتأخرون عنه كما يجوز التأخير القليل للاجرام كما
 في البداية وكلها موقوف اى جميع مواضع مزدنية صالح لا اذ الوقوف الواجب الا ان استحجب هو الوقوف واذا الامام

ليجتمع فيها الاقدار خمسة احوال وقد خذت منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواب والى ان يرى كيف شاد وهو لم يفتح اعتمد
 شئنا ان نجعل اقل كبقية ان نفع المصاة على الالبهام المستعين بالتمتع وقيل ياخذ لطرف الهامه وسبابة وقيل يحسب
 سبابة ويضعا على فصل اسبلة وقيل يرى الرتبة المعروفة لكل في المحيط وكبيرى قال الله اكبر ونحوه فانه توسع مكانه
 جازاذا القصود ذكر الله وذو الجحش به كما في الكافي بكل من لا يحسنه وقطع التلبية بالولاء اى برى العنصره السابق
 من الحصىات السبع على الصحيح كما في فاصنى خان وعند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما في المحيط فم فرج ان شار
 الاولى سبحا فانما سفره بالحج طيس عليه دم والاكتفاء والى ان لا يرد الرمي الا بعد الرمي الا بعد الرمي الا بعد الرمي الا بعد الرمي الا بعد الرمي
 راسه او تقصر اى اخذ من رؤس شعره قدر ثمانية وسلفه اقل من تقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الراس لانه يسبى الى الحافة
 الستة واختلفوا ان اجزاء موسى وهيب او حجب كما في النهاية وهذا اذ قدر عليه بان لم يكن على راسه قرحة والا فقد حل بينه وبين
 حلق ولم يجوز من لم يجد لحاقا ولا موسى فاذا مضى ايام الخمر فاعيد دم كما في المحيط وانما ذكر الضمير شيئا بان من احكام الرجال واما
 حكم النساء فمضى وحل له كل شئ من مخفوات الاحرام بعد احد بدين الا النساء اى جامع من وجهه كالشبهة وليس المشبهة فانه
 لم يحل اذا اخذ وان كان بمنزلة اسلام الا ان عليه ان يخرج في حقن الى الطواف ثم طاف للزيارة يوما من ايام الخمر الثمانية فبقي
 رضى لما ياتي ما بين من ساءل الحلق من يومه كما في من الغد وبعد الغد ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان ادق قاطع الطواف بعد الخمر
 واخره وقت غروب الشمس من آخر الخمر كما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان اخره ايام التشريق والى ان الطواف لم يحرم
 في اليلتين بينهما فعل ممتد متعلق لليوم فيرد به النهار لا غير لكن في الطهارة وغيره انه يجزئ فيما قلنا ان يحل على مطلق الوقت
 وسياق في في محله سبعة من الاشياء بالارسل بالتحريم وسعى بين بعضا والمروة اذ كان سعى قبل اى قبل هذا الطواف بعد
 طواف القدوم وفيه اشعار بان لو لم يسع رمل وسعى وان رمل وقد مر ان الرمل لم يشيع الا مرة والاكتفاء اشعر بان لم يسع في المقام
 او غيره بعد هذا الطواف كما في طواف القدوم كما في المحيط واول وقته اى وقت طواف الزيارة لم يبلغ فلو لم يحرم
 وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان الخمر وتشريق معا واما اليوم الرابع فلو لم يشريق ويقال للثاني يوم الخمر
 والثالث يوم الخمر الاول بالسكون وللاربع النفر الثاني والحرام شير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الخمر قبل الحج كما سياتى في
 فيه اسند ذلك لا يخفى وهو اى طواف الزيارة فيه اى في يوم الخمر افضل منه في اليومين الاخيرين وحل له النساء ويطوف في الحقيقة
 بالحلق السابق وفيه اشعار بان وان كان له سعى بالغت ولما فيه ليس عليه شئ الا اذ رجع الى البلد فعيد دم كما في شرح الطحاوى
 فان اخذ هذا الطواف عنهما اى من ايام الخمر كرهه كراهة تحريم ولا جهام بهانه لم يكتف بما في النجيات وقال يجب عليه دم وقال
 الا يكره ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد الزوال شئ من ثمانى الخمر الى الخمر بوجهها والى آخر الليل جوارمى الا من يرى الحجار
 ان شئت المصود وفيه اشعار بان بعد الطواف رجع من مكة الى مساء ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوت تكثر به في غير مسانف
 ايامه كما في التنقيح يبدأ في الرمي ببيان ما قبله ولذا لم يعط عليه ما على المسجد اى من حجرة قريبة من مسجد بكة عاتية رضى الله تعالى

فراعى به كثر ما يقال ، ان من رمى كثير وقيل شقة من الزينة وهي الخمر العقب في الارض قبل اى ثم قبل الغيبة المرتفعة
عن الارض ونسب اى ثم وضع وجهه وصدرة ساعده على السجدة فذكر رجل وحده وصلى ودعا كما في قاضي خان والمتمم بغير الميم
ونفع الزايد من الباب والجرساة الربعة اذ نزع وشب بالاسنة اذ يعلق بالكتفى بالبيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بظفر
ثوب لمولى جليل الاستغانة في امر ليس باليسيل ودون حاجته استغناء لموضع الاجابة كما اذ يثبالي فانه للقبول علامة وتيسر على
ذائق البيت المعلوم العلم والحوان عن غدا الحريم المحترم (زينة الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان تأخير هذه الاحكام
عن شرب زمره مذكور في قاضي خان والطبرية وغيرهما فلا يلحق ان التقديم اولى على ما في الكفاية ويرجع من المسجد مقرى اى
رجوعنا الى خلف ناظر الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكان ينزل بقرب منها الى ان يبتعد القافلة ثم يردون الى المدينة
على قدمه زيادة الردة البهنية على صاحبها افضل الجنة ومقتبها مع الدعوات في السدة والهداية كالرحل في جميع الاحكام الا
انما لا تكشف راسها بل كسفت وجهها ولو سدت شيئا على اى اسلته على وجهها وفي بعض النسخ استدلت كما في بعض
النسخ الهداية وهو انه لم يكن في القاموس فمد العين بخطا كما قال السطري مجازيا ذاك للمرأة فاجرى العنبر مجرى اسم الاشياء
عنه اى عن وجهها جاز ذلك لمدل وفيه اعتبار بان الادلى كسفت وجهها كما في شرح الطحاوى لكن في النهاية ان السدل
واجب والتلبس جبر الان صورتها محرمة ولا تسمى من المسلمين ولا تصعد في الصفاء والمودة الا ان تجر خلفه كما في النصف ولا تخلق
لان خلق راسها خلق لم يتقبل تقصير الكل هو افضل من تقصير الربع وتلبس الخيطة بالقبض المقتضى حتى تسر كفا ولا تقرب الحجر
في الزحام اى لكثرة لانها ممنوعة عن ماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه وحبصها لا يمنع شيئا من اعمال الحج كحجها
الا لطواف لمواضعت قبل الاحرام غسلت واخرت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والى ولو حاضت لم تغم
قبل الطواف لم تغفر حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدا كما في قاضي خان وقاسمت الحج فبوت الوقت
الجزء لا غير كما في السراجية طواف وسعى وتحلل اى خرج عن احرام الحج بالاخذ صلا على فاست الحج خروجا عن احرامه حال
وفيه اشعار بتمام احرامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابى يوسف رح فاحرامه العقب باحرام العمرة وفائدة الطواف
انه لو احرم بحد آخر بعد الفوت وجب رفقها عند ابى حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولا يصح الثانية عند محمد رح لانه
لا يتصور او اوجبتين معا وصحى فيما عند ابى يوسف رح لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة والصحيح قول ابى حنيفة رح كما
في المحيط وقضى الحج الفطنت باحرام جديد من سيقاية وان احرم اول قبل سيقاية من قابل اى في عام مقبل وفيه اشعار
بانه لا يقضى لعمرة لانه قد ادا ما في عامه ذلك كما في النهاية

فصل في المركب من الحج والعمرة القرآن لغة مصدر قرن من الحج والعمرة اى جمع بينهما كما في الاساس غيره فلا يلحق بيان الحكم
قبل التلويح افضل من الافراد انتهى فخرت بقية قوله سلقا اى نفسا غير مقيد بحد وهو غير مفسر بما استعمل الاصل من
كله من الاثر التكرار والخوعدة في النظر ان القرآن افضل من التمتع عند الطرفين وانما ساء عند ابى يوسف رح وساقى

ان الافراد افضل في غير الكافى وهو اى افضل اقسام القرآن على طريق الاستحسان ان يهمل اى يحرم الحج وعمرة دفعا آخرها
استعمالها بنا للجمعة للحج في حق القارن ولذلك التحلل عن حرمها بمجرد التحلل بعد حين من مبيقات او قبله في أشهر الحج قبلها
معاى في زمان واحد ومجتبىين الكلام مشير الى انه لو حرم باحد ما فمضاف اليه الآخر جائز لكنه لو اختلفت اعمرة كان سببا لانه تعالى
اجعل الحج نهاية واليقول القارن بعد الصلوة اللهم انى اريد العمرة والحج الى ارضى فبغيره الى اقبله ما سئى ثم يلى واياها
او لا يخفى انه يصح ما علم منها وانما قدم العمرة وان جائز ما خيرا لموافقة القول بفعل وطواف الاحسن ثم يطوف بعد
يدخل مكة للعمرة سبعة اشواط حال كونه يرمل للثلاثة الاول ويسعى وما والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة
المذكورة للعمرة اتمسح كما في النخفة والاكتفاء شعرا لا يخلق بعد السعى بل يوم النحر كما لفرد والا قد كان جائزا على احرار من كما في المحيط
فتمسح كما هو في طواف للعمرة سبعة فتمسح ثم ياتي بياقي الفعل المفرد كما في البداية والاكفاي واقعت لبركات ثم لطيف للاشارة
سبعة ثم سعى كما في قاضي خان والخبر وفي كلتيه ثم اشارة الى انه لو طواف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقفت بعزوة انقص القرآن
وارفض العمرة وعليه وم للرفض وانما قلت في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طواف القارن للقدم
وسعى ثم وقفت لبركات كان باقى للعمرة لا تحتها قدام من مخرج ان لو طواف للعمرة ثم سعى ثم سعى لان للعمرة كما في المحيط ووجب
اى وجب عليه فوجى للندى شكر القرآن اى التوفيق للحج بين العبادتين واستبدا وان اليعقوب النجى بما اذا طواف للعمرة في شهر الحج فلو
طواف لما في رمضان مثلا لم يذبح وان كان فارنا كما في المحيط بعد رمى اليوم الاخرى يوم من ايام النحر وان عجز عن ذبح البدن
بان لم يوجد هو ولا ثمنه صامم القارن عشرة ايام بدلا للندى ثلثة من ايام آخرها يوم غرة وذو الحجة والافضل في مجوز
ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وقدا اشارة الى انه لا يجزى الصوم بعد عرفه كما سياتى والى انه لو وجد البدن بعد ما
قبل الحلق فذبح ولم يخلق الا ولو في ايام الذبح كما في المحيط وصام اياما اخرى سبعة ليعرف ما فتح من عمل حجته لان الصوم سعى في ايام
التشريق وقدا اشارة بان لا يصوم قبل اتمام الحج اى ينشأ بكلا وغيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التسليم في صوم الثلثة ذم
كما في النقت فان فاتت الثلثة اى صوم بان يدخل يوم التذارات وقد اوصى بالصدقة تعين الدم اى وم وجب القرآن
وقدا اشارة بان لا يصوم سبعة ايضا لان الحشرة جيت بدلا عن التحليل وقد فاتت بغوت لبعض فوجب وم فان لم يقدر عليه
تحلل عليه وان دم للقران ودم التحليل قبل الدمى كما في الاختيار والمتبع لجمع بين العمرة والحج باحرار من وهو غير مسمى عند
عمرضى الله تعالى عنه كما في السبوط فان ايسر ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اى بانفعال العمرة وحل ثم احرى بالحج في شهره كما في
شرح الطحاوى افضل من الافراد اى افراد كل من الحج واعمرة كما في ظاهر الرواية ومن في حنبلة انه افضل من التمتع وهو اى افضل
اقسام التمتع ان يحرم بعمرة من المبيقات او قبله في شهر الحج او قبلها ويطوف اربعة او اكثر الى السبعة في شهر الحج ويسعى ويحلق
او يقصر كالغرة بالعمرة ويقطع التلبية في اول طوافه اى اذا استلم الحجر اولى مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم ان كان بكلا
من محل ان كان بالبرقية او من المواقيت وقبل ان كان خارج المواقيت يوم التروية كالمكى وقبله اى يوم التروية من شهر

الحج أفضل زيادة لتسبب خروج كالمفرد اى وقعت بوجبات يوم من ثمر طواف راحه وسمى الاذ طواف التيمية وانه لما كان هذا أفضل
لانه لا يجوز الا بحرم الحرة يوم النحر واني بالعلم انهم احرم بالحج في يومه ذلك وبقى حرم الى قابل فاني بالعلم بالحج في هذه السنة كما
في الذخيرة وفي كل سنة ثم نشأ الى ان اوتيت بحرة والى بعد العرة ثم حج من علمه ذلك فالتفتا قبل هذا الاتفاق ووجه العلم بالعلم
مناس وروى الحاكم انه عندنا في حقيقة ح واما عندنا فاذكر اننا حجنا كما في الكرامى والى انه لو حج الى البلد حلالا وحج بعده كان
مستحبا ولم يكن مستحبا بغير ح واما الحوادث فيما اذا حج محرمانا فانه لو اتى بعمل الحرة ولم يحل اوطاف اربعة اشواط فزل باليه ثم
رجع الى مكة وحج بها سنة اعمد الشيخين خلا للمحرم كما في الكافي وفتح بعد الرمي في بعض ايام الحرة لشكر النعمة المتع والى محرم
عن النجاصم كالمفرد اى صام ثلثة ايام عرفة وسبعة بعد حجة ابن شاذان فاستثنته ثلثة لعين الدم والى احرمت
بسوق الهدي اى سح ان يحث على السير ما يهدي الى مكة من غماد بقرا وابل واحدة بدية ويقال بالتشديد على فليس
واحدة بدية كطية كما في المغرب ولم يذكر تحليل القبر والابل ولا تقليد بها ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقه قطعة لعل او غيرها لانه
ليس بشرط بل هو سنة وهو اى سوق الهدي او الاطرم مع السوق أفضل من القود الا ان لا يتعدا و من احرمت لاهمه كما
في الكافي لا تحلل اى لا يخرج عن احرمت الحرة بالحق للحج في يوم النحر فلو نزل الحرم بالسوق باليه ثم حج كان متع
عند الشيخين خلا للمحرم ثم اى بعد فعل الحرة بحرم يوم التروية وقيل افضل بالحج كما هو في طواف السبي كالمفرد والسبي اى
غير اهل الاتفاق ليغزو بالحج او الحرة فقط فيكون له العدة ان لم يتعد الا فخرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا
ففضل ان يطيب اى يستعمل طيبا ولو بالسوم محرم بان فالحصى الا يواخذ بعضوا كالا حقيقا كالرأس والجمجمة والساق
والفخذ وحكها كما اذا طيب اجزا متفرقة تلج عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كغاه دم وفي مجلس وجب لكل دم عند الشيخين
واما عند محمد ح فان اراق الاوان يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوى وقال بعضهم اذا طيب ربع عضوا لم يرد دم وقل شيخنا
الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قسيرا والا فلا يعتبر العصفوني وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحسب ما يشك به ان كان
كغلبين من ماء الور وكغلبين من المسك او الخالية فوجباته والا فلا كما في الحصى او اوسن اى يستعمل الدهن في عضوا كالساق
سليبا كدبر النضج والزيت او غير طيب وهذا عنه واما عندنا فان كان غير طيب غير سليب فخطيه صدقة ولو اوسن اى استعمل
لحم عليه شئ بالاتفاق ولا بأس بان يلدوى جرحا او شقوق رجله شجر وزيت في طهر الرواية كما في شرح الطحاوى والى
بلا ضرورة مخيفها كالنضج والسرور بل واعتبارا والى ان يعضوا كالا على وجه المعتاد كما هو مستحب ما كان من جنس الباطل به راسه
او وجهه لجانفعا ومن محمد ح اكثره وسبوى في ذلك ان لم يستنظف او لقي عليه غيره وهو ما لم يواكلا او لدية ومن
ابى يوسف ح اكثر من نصف يوم او لدية كما في الحصى او حلق او قصر او تنوير راسه او اكثره وفي الاصل ثلثة ولذلك الحمية
ومن محمد ح اذا سقط من احداهما عند التيمية عشرة خوات لزمه كما في الحصى او حلق او تنوير عضوا كالا كارتية والا لبطا واما
واحد والى ان يمسح اذا نمت ثلث مشروبات الباطل وهو كثير لشعر فطيرم كما اذا نمت اكثره وهو طين الشعر ومن ابى فخطية

لو حلق شارب الزمزم ومعه اخذ بعض صحابته والامام لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رحمه الله وكذا في النهاية انه لو انزل فليصل
والساق بالنورة فعليه الصدقة او قص يقطع الظفار يد واحدة او رطل واحدة او خمسة من يديه او جليدا ويد او رطل او رطل
اي يديه وجليده في محلب واحد فلو قص الحصى في البقية مجالس لزمه الرابعة وما دونها لعند الخنيزر وما عند الهامى محمد وزفر قد لزمه
وم واحد الا اذا تحلل بماء كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص الظفار يد وقص ثم قص الظفار يد اخرى لزمه فحج الزمزم في جميعها ولو لم
كلها والربعة للمفسر في اي طواف الزمزم محبة والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعاد لو انا وجدا يامم الحزب عليه وقت
وفي كل مرة شعار بان يحبس الطمارة لعلوف ولا يشترط كما في الميسر وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها مستحبة كما في المسبوط لكن
في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في اسجد الطمارة شرطها او غيرها اي بغية الغرض وهو طواف الله ومصدره المعروف
جنبنا اي شخصاً يجب عليه النسل فليس الجالس وغيره باوهد او المبعد وان كانت وجبة يامم بمدة فلو عاد سقط الدم والزم
التقوية من الوجوب ولست والبطل لانها صاروا جميع بالشروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف الله سجد جنباً او
لم يجد لم يجب عليه شئ لانه لو ترك اصلاً فحكم كذلك وفيه إشارة الى انه لا شئ مما يتنفل وان لم يجد فعل ذلك من اخلت الروية
او افاضل او وقع وجع من غرات بحيث خرج عن حدود ما قبل غروب الشمس واغفاه الامام فان عاد الى عرفات قبلها سقط
وان عاد بعد الغروب اقبل او بعد اغفاه الامام لا يسقط كما في الاختيار او ترك واجبا مما ذكر ترك رمي جميع الياوم
والوقت بمدة واحدة وغيرها او ترك اكثره اي اكثر الوجوب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف العسرة
او سبي ولو مر بالاعادة في الوقت فذره عاد يسقط الدم او قدم لسكا بالعمرة السكون اي عبادة من عباداته في الاصل
مصدر بمعنى النجس فقد قال في شرحه لذيبة ثم لم يترك في عبادة كما ان يذبح في الغروب على ناسك حرماً اذا طاف في احرابهم فخر
ثم حلق او حلق القارن او المتعمد ثم فرج وباعضه واما عند ما قد ادم عليه في التقديم الا انه سمي واطلاقه فكل بما اذا حلق المفسر
خروج فانه غير موجب بشئ بالاجماع كما في شرح الطحاوي او اخرج طواف المفترض طوافه عن ايامه انخرع عنه خلافاً
لما مر في التقديم وفيه إشارة الى انه لو اخرج طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنه والى انه اذا اخرج طواف العسرة او العدة
لم يجب عليه شئ وينبغي ان يتعزز للمادة اترك رمي يوم الى يوم آخر وحلق الحج وبعرة من كل الى الحرم فان الاول موجب للدم
عنه بخلافه والثاني عنداني حنيفة ومحمد هما الله خلافاً لابي يوسف رحمه الله في شرح الطحاوي او ترك قلته الى اقل طواف
الغرض بهو الثلثة وما دونها وفيه شعار بان لو ترك اقل طواف بعرة لم يجب عليه دم وبه اذا لم يرجع الى المبدأ والا فليطعم كما في نظرية
فعليه اي الحرم ودمى الزمزم وهدى والشاة كافيه وبه الحمد جزا لكل شرط فعلها وترك كل طواف المفترض واكثره بقى محرماً
ان يرجع الى المبدأ حتى يطوف اي التمتع كل طواف واكثره بذل الله لحرمانه لانه لو ترك فليجوز عنه بدل وفيه شعار بان لو ترك كل طواف العمرة
او اكثره بقى محرماً كذلك لانه لو ترك كل طواف طاعة اي طواف كل طواف مفترض واكثره حجباً بالاعادة فبذنه واحدة عليه فان
عاد في ايامهم لم يترك عنه بل طواف وانحرف في ايامه في الاخرة جاز كما في الميسر وان عاد بعد ما نفي وجوب الدم

الزكاة

خلاف كما مر وكذا في تجديدا للاحرام ان جميع من الجرد هو افضل كما في الكفاي والبيئة في الغد الابل ولو ذرأ في اشرف الارض والبقرة
عند بني خنيفة وصاحبها في الاشياء وان فعل من التلبس او الذرأ بان أو التلبس أو التبرأ الحق أو التمس اقل مما ذكر من عضو
او يوم او ربع اس او يد او رجل وطاف غير الفرض كطواف القدوم وغيره ما ذكرنا محمدا وهو يملكه لا عادة وعليه عادة و
ان رجع الى ابله عليه ومن رواية ابي حفص صدقة في رواية ابي سليمان رضى الله عنهما لما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا
طاف للقدوم محمدا فلا شيء عليه من بني ان يكون طواف النفل كذا في قوله لو طاف اقله محمدا واكثره طاهرا على ما طاف حديثا
او تصدق لكل شوط نصف صاع من برالا او ياتي ذوا لو طاف اقله جبا نوجب عبدا لعادة او الدماء في الطهيرة او ترك
العدد القليل من العدد الواجب اي وجب مذكور بقية الامام انه انما قلته من طواف اهدر واهدر من الجمار الثلث في يوم
ومصاد الى اثنتي عشرة حجرة احبته وما ذكرنا بالاشغال في الامام من جوبن من برن وقريب من الحج ان يدخل في اشغال
الوجوب بين الجبلين ويرجع الى ابله لعادة او حلق رأس غيره محمدا ان او حلا لكن في المحيط لو حلق رأس غيره او اخذ شاة
او قتل المفردة الحرم ماشا أو تصدق على مسكين جزاء الشاة نصف صاع من بر او صلح من قتل او شاة او الاصل ان
كل صدقة في الاحرام غير مفردة فلو تصدق صاع من بر لا صدقة قتل القمل والجراذيل في ذلك ماشا كما في المحيط و
ان تلبس الجرد كعادة او حلق الجرد كالفعل منه اسل والسيان كما في النفل فحج في الحرم لا غير فلو خرج في غيره لا يجزئه
الا ان الله في حجه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي او تصدق بكة او خيرة او فدية اشارة الى انه
لا يجوز الا ان يمسك كما قال محمد بن داود عنهما بنحو الاباحة كما في شرح الطحاوي ثلثه الصوع طعنا من اي بطريق الغلبة والاصح
البيع الفقرة وسكون البصا ومنه الواو جميع صاع على ستة مساكين مثلا من صفات الزكاة سواء كان ناسا او غير ناسا او فدية او لا تفصل
ان يقصد في عمل فخره كما في المحيط او صام بكة او غير ثلثه ايام ولو غير ثلثه بكة او تلبس بالحدق بدين اثنان فان جميع
محظرات الاحرام اذا كان بعد فدية الجارات الثلثة كما في المحيط ووطي طهيرة ووطي الفرج والحج في قبل الا وهي الحكي وكذا في غيره
في رواية واما ما او يجوز قبل خوف عرفه فسد حجة اي نقصه نقصا فاحشا ولم يسلط كما في سمرات وفي ذل او في اشياء
ما سواه من التقييد والاس التقييد بالنظر بشبهة لم يفسده لكنه واجب وما وان لم يزل كما في النفل ويصنع اي وجب عليه
اتمام الحج القاسد كالصحيح فيا فليس ويجتنب وفسح هيا وانشاء الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل الوفات فانه يوجب اي وجب
واما عند محمد فقد كافاه كفارة واحدة الا انه كفر عن الاول ولا خلاف انه كفية واحدة اذا وطى مرتين في مجلس احد كما في المحيط وقضى
اي لازم قضاء ذلك الحج الحسن قابل كما في المتداولات والاولى ان يقال عادلان جميع الحمد وقته ولم يقترقا اي لم يجز قتران الرجل
والمرأة وقت اقتضاه بل يستحب اذا خاف الموت كما في الاشتار وطهيرة الجرد اي بعد الوفات لم يفسد ويجب بدنة لثمة الجارية
وطهيرة الجرد المحقق لم يفسد لكن عليه شاة ووطي الطهيرة قبل الطواف فانه وطى فوج وقضى ولجده لم يفسد وعليه شاة وفي
وطي القارن واستحب لفصل في الجرد وان قتل محرما ولو خطا صيد او لمس غير الحرم وغيره من كون في الحرم لم يفسد بل كان صيد سباح

كما مر في الاول ان يقول الصيدا وول الحرم عليه اي الصيد فانه اى صيد يحجب جزاءه اى جزاء الصيد بسبب الاحرام وله ان يكون
 في الحرم لم تحلف الجزاء وفيه شحار بوجوبه على الغافل الحرم بخلاف الحلال للذواول عليه محرر ما مضى الداروني عليه نصف قيمته وفي الجاس
 الاشئ عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة الى انه في شرطه بوجوب الجزاء كونه الدال محررا عند اخذ الداروني للصيد كونه الداروني في الحرم
 سبكته وتصديق الدال في هذه الدلالة وتباعد اشره واتصال القتل بالدلالة فاذا افتقد واحد من هذه بشروط المحجب عليه الحناء
 كما في الصطاي ما قوله من جنس الضمير المحرور والجاهل بين اى قيمة قوم بها الصبي عدلان بما الباصرة في قيمة الصيد اتباعا للنسب
 ان كان عدل يكفي قياسا في كلامه اشارة الى نفس الصيد فيقوم فلا يصح كون الباني علما والى انما دية بية بالدلالة المجتبه وبذا
 في الماكول والما في غيره فلا يجاوز ذلك والى انه يقوم الماكول وغيره وما كان لا يشترط فيه وبذا عند الشيعين وكذا عند محمد بن
 الاشئ له كالمات واما ما مثل فمشة ففي الغامزة ابل وفي سائر الوحش البقر في البطني والبيع شاة وفي الازبي غنما في كذا في الحيط
 في مسئلة النكاح ما يباع فيه كبل او اقرب مكان منه اى من القتل النكاح ما لا يباع فيه كالغور والقتل كمثل الزمان النكاح
 وبذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن في الصطاي الاصح ان كل اس الزمان والنكاح يعتبر في القيمة لا في المقتضات بعبارة في شترى اى القتل
 به اى ما قوسه بديا اى شاة او بقرا او ابل وفيه شحار بانه لا يشترى الصغار منها ولا يجوز من الغنم الا النخس اعظم ومن غيره الشئ
 نعم لو تصدق لمج الصغار على وجه الطعام جاز وبذا عند الشيعين واما عند محمد بن فخر الصغار كما في الكافي وسنه ابو يوسف رح
 في شرح التاويلات يزوج بكه وان تصدق على غير اهل الحرم لا يزوج وان تصدق على اهل الاعلى وجه الطعام كما في هذا الشرح
 في كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بكه كاف فلو ملك لبعده لوجه من الوجه سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة المدي جاسا بية
 لقيمة الصيد جاز وان نقص عنها فقيمة لحم المدي كما قال الناطقي وعن ابي جعفر رح عليه قيمة النقص الذبح كما في الصطاي
 مشهورة يجوز ان يتصدق بكل على مسكين احد كما في التفتة او يشترى به طعاما ويتصدق به اى بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة
 كالغطرة لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعيرة او تمر كما في المشامير لكن الغلبة تقضي جواز نصف صاع من تمر كالتفتة
 جواز قل من نصف صاع مسكين وعدم جواز الاباحة كما في التفتة لا ان في شرح التاويلات لا يجوز قل من نصف
 المسكين في التفتة يجوز الاباحة ايضا وصام صحت على اشترى وان لم يجز بعض النخاع عن طعام كل مسكين اى بدل كل
 نصف صاع او صاع او نحو من القيمة يوما وفيه شحار بان للفقائل جاز احد الثمانية وبذا عند الشيعين واما عند محمد بن فخر الصغار كما في الكافي وسنه ابو يوسف رح
 اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم تنابعا ومغفرا كما في شرح الحادي وما فضل عنه اى ما كان اقل من قيمة بدي الطعام
 مسكين ولم يخلطه فالضمير لاحد بالاطعام كما من تصدق به اى بافضل او صام عنه يوما لان الصوم ليس اقل منه
 ثم بعد الفراغ عن القتل فقال في نقصان فقال وان نقصه لقطع عضو او جراحة او فتع شرا او غير ما يحجب عليه قيمة نقص
 من الصيد فيقوم جميعا ثم ناقضا ليشترى به من القيمة بديا او يصوم في الحيض ان جرحه وبرا من بقا اثره من نقصان ولا بقاء
 ليس عليه شئ عند الطرفين وعنده عليه مدد لا يصلح الاثم وال ان اخبره بقطع التواضع او كسر الخيل او قتل الرشيخ او نحو ما عن

خير لا يقتل اي عن ان يكون متعمدا او فاحشا غير متعمد وعن ابي يوسف روح اذا نقت ريشته او ضرب على عينه فامسخت عليه
صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بان لو صار سالما على النقصان او اعادة الى جيل لا يقتل لم يحجب عليه شئ من القيمة عند جرمه والكسب
اي بغيره فاسد والا فلا شئ عليه كما اذا علم ان فيه فرحا فاشا فأكسره ولما ذكره كونه حيا ولم أعلم فعليه قيمة الفسخ كما في المحيط والبيضا
واحدة مبنية بقيمة اي قيمة الصيد الموصوف او البيض ووجهه عليه بقيمة ما قتل فلو اخطى في سلكه لكان مناسبا وكذا
عليه قيمة ان فوج الحلال اي بخلاف الحرم لا دلالة تحرم صيد الحرم اي ما يكون فيه بعض بدنة نائما وبعض قوائم غير نائم او
حلبه اي الصيد فيجب قيمة لبنة او قطع محرم او حاله بخلافه حيث يشاء اي نبات الحرم فلا ساق له رطبا كان او يا لبا لقيمة
عليه والافق في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واكثر من شئ الكفاية فانما ليست بنبات بل هي شئ موجود في الارض
ولهذا يباح اخراجها من الحرم كحجره وقد يسير من ترابه للبرك كما في المحيط او شجره وهو ما كان لساق من الثبات رطبا
كان او يا لبا على ما يظهر عبارة كتب اللغة والمثل عن النهاية انه لم يلزم من شئ من شجر الصفات الى الحرم الموجب
للحرمان وشجر الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان اعضاءه فيه او في الجبل فيقطع هذه الاعضاء عليه القيمة كما في المحيط
ان يكون حشيش الحرم كذا وكذا وما فضل هذه الاشياء عما قبله يقول (كذا) لانه لا يجوز بيعه عن قيمة صيد ذك الحلال ويجوز البدي
على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط وكذا لا يجوز بيعه عن قيمة الحشيش والشجر ويجوز اطعامه والبدي كما في شرح الطحاوي
وذكر في المحيط انه لا يجوز البدي عن قيمة الشجر وعن ابي يوسف روح انه يجوز الاستئثار بالتصل عن حيث شئ وشجره سواك
في شرح الطحاوي مملوكا رطبا منتبذ وهو ما لم يمتد الناس بقرينة الا في نوقطه التماس بغيره من فعلية القيمة كما في شرح الطحاوي
الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملاك كما عليه قيمة الماشع كما في المحيط او منتبذ اي من مثله ان يمتد الناس بلبا مملوكا
او غير مملوك او جافا ولو نابتا مملوكا فانه لم يحجب شئ يقطع الشجر والحشيش في هذه العصور الثلث ولا يرعى الحشيش
يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه لا يقطع وعنده لا باس به لفروقة الارمين ولا يقطع حشيشه
الا الاوخر كلبه لمرقة والحما وسكون الذال المحتمين وهو ما ثبت في السبل والجبل ولما وصل دقيق وقضبان دقاق لطيب
رجه والذي بركة اجوده يستفون به البهيمة من الحشبات وليسدن به في القبور الحفل بين اللبانات كما في فتح الباري
ويجب بقتل قملة واحدة على بدنه او ثوبه لاعلى الارض واقتل اعم من الحقيق والحكي فنبيل الا لثافي الشمس وفي ترك النافل
استحباب الامر بالقتل والاشارة اليه لثافي وفي ذكر القتل استحبابه لو عسل فبابه فوات القتل لم يحجب عليه شئ وانما قال قملة
لان يقتل اثنين او ثلثة بغيره طعام ويقتل اكثر نعت صاع كما في المحيط او جرادة واحدة صدقة وان قلت تملك
لكسرة جزاة ثمرة فان اهل حصن جعلوا يتعدون بكل جرادة وربما قتال عمر منى البدن تعالى عنه اري دراهم كثيرة ثمرة خير
من جرادة كما في الكافي والاشارة يقتل غراب شرع في الفوا من الموعدة وما في حكمها ويحكم الغراب مشير الى انه لا شئ
يقتل جميع انواعه وكلام قاضيه ان مشير به قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والنعيم وجب عليه الكفارة والواص على ما

في فتح الباري مستحق والواقع وهو الذي في نظره او لم يذبح ما حقه القرب وهو معروف عند اهل اللغة بالانقضاء ويقال لغراب
 البين لانه بان عن نوح في شغل بكنية حين ارسله ليعرج الارض والا عجم وهو الذي في رده او جاحده او لم يذبح ما حقه وهو الذي في رده
 ويقال لغراب الزرع وهو الغراب المصنوع الذي ياكل الحبوب وحداثة كالبشر الحيا وفتح الدلال والفرقة وكل الحداثة بالمرح السواد ويدونها
 لم يصب للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائفة باخا الفارة وعقرب للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقص
 ان حينما في طرفة ولا يعرفه الا ما نحن بخبر كما في فتح الباري وحيتة وشكها اسرطان بخلاف الغضب كما في قاضي خان وقارة
 السكون العفرة ويجوز فيها التسبب كما في فتح الباري وقطار كل اسرطان الالبية والبيهة سواء وعن أبي حنيفة ربح انه يجب البنية لقبول الزرع
 كما في الكافي وكلب عقرب فيفتح من القدر وهو الجرح والكلب بالفرقة شره واذا كان في الكافي والامر منه الذئب قبل الذئب
 لم يجرى عن أبي حنيفة ربح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكمه السور كما في الكافي ولعل بعض ابي بن قيس صغاره
 واحدة لم يصبه كما قال ابن الاثير وبرغوث وزنبور وذباب وكذا النمل المودى وهو السبب دار والعصفرة كما في الهداية
 وقراد وبافهم يقال له بالفارسية كنه وسلخانة وقنفذ وغيره من هوام الارض وسبع كانهما والفرصا كل اى قاهر
 حامل على اخر من "المولود" او الصغار بالعفرة واحترابه عما اذا لم يصلح السبع فقتله فانه وجب العقوبة وعن أبي يوسف ربح
 ان الاسد ياكل كلب كما في قاضي خان وله اى الحرم فيج الحيوان الا ان كالتهم والدجاجة والبط الذي في السازل
 الا الذي يظفر فانه يبيد كالحمار الذي على قوائم الرلش كما في الجبلة والقتاد من الابل ما يكون باصل الثلثة حتى انه اذا تغير
 يبيد كما اذا استأنس بقي لا يذبح كما يشير اليه في الهداية وله اهل ماني الحل صاده ما ياكل حلال احتراز عما صاده محمد
 وسياق وفيه حال كونه بلا دلالة محرم وهذا في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيد الحرام بالذئب كما في الكافي وفي رواية
 الحمار في تمام الانارة والاشارة الى انه لا ياكل الحرام الا اكل عليه محرم آخر كما في المحيط واهره وبشارة فهو وحده واحد منها لم ياكل الحرام
 ولو حل من اجرامه كما في المنتقى من دخل الحرم حلالا او محرما بصيده اى صيد سوار كان في يده او قفصه وحله كما اشار به الطائفة
 السببية والنفقة لكن في الكافي وغيره انه لو كان في قفصه او حله لم يرسله ارسله اى وجب ارساله والطائفة ولا يذبحه عن يده
 او اصل ثم وحده في يده لا يذبحه حتى يذبحه الكافي في رواية اخرى ان يكون اجنى ارسله الى اهل قفصه في يده حل وبقية الكافي في النفقة وروى
 اى بيع صيد واقع من الحرم وحلال بعد دخول الحرم ذلك الصيد ان لقي ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسدا وبطل كما
 يأتي والفقهاء في يده جزي البائع عند بيعه الحرم من الحرم او الحلال صيدا اخذه لغيره او قبله فانه رده ان لقي والارواح
 وفي كلامه اشهد انه لو كان بائنا لكان احل البين وما في الحرم والمصيد في الحل جازا لبيع عند أبي حنيفة ربح خلا فالحرم كما في الجبلة
 ولا يخفى انه ابرزى بكتاب البيع لا يرسل صيدا ولا يجب طائفة سعة اى في قفصه او حله او يده اذا احرم ولم يدخل في الحرم
 بعد الاخذ وجب ارساله كما مر من ارسل صيدا الكافي في يده محرم ان اخذه اى اخذ الحرم ذلك الصيد حل كونه حلالا
 فمن ذلك المثل قمية عنده خلا فاما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرم لم يفسد لانه لم يملكه الا اخذه ولهذا الوارسله

بفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترد منه كما في شرح الطحاوي وان قتل محرم او حلال صيد محرم كان في يده وقت الحرم
او اخذه بعده فكل سباعي جزاء ما هو جميع القربة للتعرض كل ورجع (١) ثم رجع باق من اخذه ومن في يده على قاتله لتاكيد
القنان عليه فلو قتل حلال في المحل صيد محرم لم يجزئ لكن الحرم رجع عليه باق من اخذه كما اذا قتله في حطاب ملبس وبالمجنون والكافر كما
في شرح الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من الحرم جزئ كل من اخذه على قاتله كما في الحديث ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه
ية للمالك وقية للشافعي كما في الحديث يرمي بالرمح سبعين لمخزومات الاحرام كالشبيب وقتل الصيد وغيرهما على المفرد والمجعد
المفرد ومفعلي القارن وان لم يلحق بمفردة لفتك حرة احرل من وبذا اذا كان قبل الوتوف لم يجرؤ وما لم يجرؤ في غير الجمع دم على ما ذكره
شيخ الاسلام كما في النهاية الابجد الوقت اى ليجتات كما غير محرم بمفردة او اجمع مخيفة عليه دم ترك حق الوقت اذا عاد الى المحل
واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرما وجد والتلبية وان لم يجد به الا يسقط وقال لا يسقط جده واولاد وتماسه
في المحيط وشي جزاء صيد ملوك وغير ملوك قتله محرمان فعلى كل جزاء نام لكن يجران معا فية واحدة للمالك وينبغي ان يثبث
اذا قتل ثلثه واتحد الجزاء لو قتل صيد الحرم حيا ان فعلى كل نصف قيمة وينبغي ان ينقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو
قتله حلال ومحرم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله ملال ومفرد وقيل فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد حصة
وعلى القارن جزاء وان باع الحرم من محرم او حلال صيد اخذه لبيد الارام او قبلا وشرا عنه لطلب البيع والشر كما في النهاية
لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه سند وان يخفى انه مشية اليه فيما تقدم ولو ذبحه اى ذبح الحرم صيد الحرم لم يجر على كل محرم وحلال لانه
قيمة فلا يجزأ الا اذا فطر وتفصيله في المحيط ولو اكل الذبايح منه استغفر وغرم اى ضمن قيمته ما اكل سوى الجزاء عنه
واذا عند باق ليس عليه الا الاستغفار كما في النهاية وذا اذا اكل لبيدا وارتجزا وما قبله فلا يجب الجزاء كما في المحيط
لا يجر ما بالاكل جماعة ليشتر محرم او حلال لم يذبحه ولو ذبحه من خارج الحرم طلبية اذ كان في مقام الاضمار على تقدير
ذوق الواسول ان خرجت من الحرم وما تاملت عليه وولد باغرها اى ضمن الخبز حرما او حلالا قيمته لانهما صيد الحرم كما وان
ادى الخبز جزاء ما يجر الجزاء ثمة ولدت لم يجزئ اى ليس عليه جزاء ولد لان اذا جزاء ما صيد ما صيد المحل
فصل ان احصر اى منع ومنه انحصرت فتح الصلاد وبالله المنوع من كل شيء كما في الكشاف وغيره وشرا بالمنوع عن الجمع ولو
لبيد الاحرام وحكمه ان لا يعقل الا بالبيع او بافعال العمرة كما في الينابيع المحرم او الحرم يبيع او حرة يبيع او حرة او سباعا بعد وسلم او كافر ولو غير
سلطان او مرض زوا بالذباب او الركوب او غير ما مثل فقدان الحرم وبلوك النقص وغيرهما وهو غير قادر على المشي ولو في
بعض الطريق كما في المحيط لعنت المفرد والمجعد والمفردة الى الحرم وما اذ ثمة لم يشترى به بكة فلو بعثت من محل باولها فان اقل
تقطع كما في الينابيع والقارن وعين وفيماشارة الى انه لا يعقل الا بالبيع اخذوا الى انه لا يشترط تعيين احد بالبيع والاخر
لعمرة والى انه لو بعث والاحد بالتمثيل يذبح من احدهن الاحرامين كما في النهاية وعين المحصر بالبيع او العمرة عنه لو ما يذبح
لم يبعث غيره اى في ذلك اليوم لان دمه غير موقوف بوقت فاجتمع الى تعيين ليعلم وقت الاطلاق ولو كان ذلك اليوم

قبل يوم النحر أي وقت شراؤه ما عندهما بالحصر المهرق بعين وسر لا غير وقت بخلاف الحصر بالحج فان وقت من يوم من يوم النحر
فلما خرج إلى البقيع كان في الحيط وفي حل لا يذبح إلا أن ذبح الهديا خضع بالحرم ولهذا الوقت عن الحصر في اليوم الثاني بمحض بيت
ويذبح بالحرم كما في البسوط ويذبح بكل الحصر من الاحرام وفيه إشارة إلى أنه لا يمكن الذبح فبقي محمداً إلى أن يكبد الهدى فيذبح
أول حصاره في وقت أو يتعذر غير وقتة وعن أبي يوسف رجا أن يقوم الهدى فيطم المسكين وأن لم يحيط الطعام لم يذبح
نصف صاع ولو ما دام لا يحتاج إلى الحلق وعن أبي يوسف رجا أنه وجب كما في التختة والى أنه لو عين يوم النحر من حل احرامه في
ذلك اليوم والبسوط لم يذبح فيه وأذبح في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا الخطر قال بعضهم إذا شرب في وقت الاحرام
الاطحال عند الارصاد حل برقبيل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاشارة اشعار بأنه إذا بعث بالهدى فإلا أن يبيت
إلى ابله لأنه لا يمكن من المشي إلى الحج فأخذه في التمام كما في التختة وحسب عليه الحصر أن حل من حج فرفض
نظايج من قابل وعمره كذلك لأن على فائت الحج التخلل بفعل العمرة ولم يوجد ومن عمرة عمرة ومن قرآن حج فرفض
وعمره أن الأولى للقرآن والثانية لكونها كانت وأذا زال احصاره بعد بعث الهدى ولكنه أدرك الهدى
بوجوده غير مذبح وادرك الحج بالوقوف بعرفات توجه لا والله ولا تخيل والى أن يكون أدركها جابان لم يدرك احدا منها أو
أدرك احدا ما يجوز له أن يكمل بعد ذبح الهدى وأن يتوجه لتجليل بأفعال العمرة في الصورة الأولى وفيما إذا أدرك الهدى فقط
وأما إذا أدرك الحج فقط فعنده جاز له أن يكمل وأن يؤدي الحج بأحرام جديد ولا عرة عليه ما عند ما لا يتصور لأنه لا يذبح عندها
قبل يوم النحر وفيه اشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدى لم يكمل فذهب إلى أنه كان أدرك الحج فيها وأن لم يدرك يكون فائت الحج
فتجليل للعمرة كما في شرح الطحاوي ومعه يمتنع عدة أمور من الحج أي الوقوف بعرفات وطواف الزيادة بكونه
طواف منه وكذا التسبب بالحرم احصاء سوار كان فخره أو داره ففعل بالهدى وعنه أن التسبب بكتيلين باحصاء بعد ما صار
والسلامة كما في الحيط ومنعه من احدهما أي كفى الحج لا يكون احصاراً فإنه لو منع من الوقوف تخلص بأفعال العمرة ونقض الحج ودمنا
من قابل سفره أو قارنا وان منع من الطواف قضاه في عامه وعليه دم تأخير عنه وفيه إشارة إلى أنه لو ذبح بالعمرة ثم منع
بها من الطواف وأسسى كان محصر أو من عجز عن إدراج الغرض فيه عجزاً يرجي زواله غالباً كالمرض والجس وغيرهما حاجج أس
بعث غيره للحج عند كفاي الله في صحيح ذلك لا يحتاج وإنما قيد بالغرض على ما هو المتبادر إشارة إلى أن الأفضل للحج بلا شرط ويكون
ثواب النفقة للامرأه اتفاقاً والظاهر أن الفضل فالما هو مجمل للامر وقد مر ذلك عندنا في السنة كالصلاة والصوم والصدقة
كما في الهداية وأما وصفت العجز بجلد الزوال لأنه إذا كان لا يبرح يجب عليه الاحجاج كما في الحيط والأعطاف بشرط أن لا يولج
امرأة أو عبداً أو بهيمة أو نساء أو لا فضل أن يكون المأمور به جازاً من حج عن نفسه ليكون له بدل الخلف كما في
شرح الطحاوي ولغير ذلك الحج عتمة عن الأمر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في الحيط قال شيخ الإسلام
أنه يقع على المأمور في قول أصحابنا والظاهر ثواب النفقة لأن النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا اشتراط أهلية المأمور إلا

ان الحج يسقط عن اتم لاقاة الا اتفاق مقام الانفال ان واهم حجة الى سوت فلو زال حجه صار ادى لظهور الامر وعليه الحج
 كما في الكافي وعن ابي يوسف ح ان ال حجه بعد فراغ الماسور عن الحج ليقع عن الفرض وان زال قبله فمن النفل كما في المحط
 وان لم يمس الماسور حجه من التمر فان نوى عن نفسه وعن حين امرين وقع عنه ومن النفقة ولو نوى عن احدهما سبها ثم عني
 جاز وعن ابي يوسف ح انه وقع عنه بمنزله كما اذا امر احد الحج وآخر بالعمرة ففقر بينهما الا اذا اذن بالحج كما في التمراشي ودم الامام
 ان وقع فوقع على الامر عند الطرفين وعلى الماسور عنه ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا وصى مات فان وم الاحصار في ثلثت
 مال الميت وقيل في كايه بماذا في مال الماسور عنه كما في الكافي ودم القرآن في صورة الامر بما كرم انتفع ودم الجناية لظلم
 ونحوه على الحاج اى الماسور فانه يحتمل نية الجمع بين النكس وان الجاني وضمن المانع النفقة اى كل نفقة ان جاس قبل
 وقوفه بعرفات فلا يضمن شيئا ان جاس بعده كما اذا فاته الحج لمريض او حبس او موت واية او قرار سكارى فانه لم يضمن ان كان
 يفتن من مال الميت حتى يجرى الى المله وعن محمد ح ل نفقة ذباية لا غير كما في الاختيار وان مات الحاج الماسور في الطريق
 اى طاق الحج كحج غيره وجب ما من منزل امره المسمى او الوصى او العارث قياسا اذا اتم حجه سكتا والمال وان به فان لم يكن
 له فبما يحجر حيث يسكن وفيه شارة الى ان الوصى يدفع النفقة الى الماسور كمرضي عن المال او حج عنه والى انه لا حج من نزل الحاج
 ولا من منزل الوصى المسمى حيث مات اذا اشقت سكتا وابتاور وحدة الوطن وانا فان كان احدهما اقرب من كبح حج عنه ثلثت
 ما بقى من المال في ايدي الورثة وانما وفاته فبما في يد شئ ما من اليد لا محالة وبها عنه واما عنه الى يوسف ح فحج بما بقى
 من الثلث الاول سوا كان في يد الورثة الماسور وعنه محمد ح حج بما بقى في يد الماسور فان لم يبق في يده شئ البطل الوصية عنه
 واما عنه الى يوسف ح فحج ان يبق شئ من الثلث والاطلقت وقال ابو حنيفة ح حج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة
 ثلثة آلاف درهم فرفع الثلث فترق حج حده ثلث الالفين ثمانية وستين وثلثين وطلعت عنه الى يوسف ح ان كانت
 اربعة حج عنه ثلثا وثلثة وثلثين وثلث وعنه الى حنيفة ح بالثلاثين مات الماسور وبها كيدار ودم الصالحين
 فان عنه بما حج من حيث مات آتسنا وعلى هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق او وصى به والاصل فيه ان السفر من مكان الموت
 اولو وبها اذا لم يمس سكا ما حج منه والاي حج منه بالاجماع المصلح من المصيط ولا يجوز للمهدي سوا كان لدم التسك او الجوارح
 او غيرهما الاجازة التقضية عند سن سالم العيوب كما يحكى ان شاء الله تعالى وبها عند الثمين واما عند محمد ح فيجوز لبعضا
 كما مر الشاة كاذنة في السك الا اذا طاعت طواف الزيادة جبا او على قبل الوقوف فانه لا يفي فيها الا بالذمة كما مر واكل حسنا
 كالا حجة من يدي قطع عاذا بالغ حله من متعة اسم من البعش وقران فقط فلا يولى كل من الجوار والاحصار والندوة
 اذ لم يبلغ محله بل يجب ان يعتمد في الجمل الا اذا استهلك فانه يصدق بجميعة كما في شرح الطحاوي وخصا اى خص في حج بالذمة
 والقران كالا حجة يوم لم يمس الخ لخص به غيرهما من لم الجوار والندوة والاحصار وفيه خلاف لبعضا من كاهم خصوص الكل
 اى جميع ما ذكره من الهدايا بالحرم فلا يرد به من ذرة لم يخرجها بمكة فانه يجوز في اى موضع شاء عنه لان المصنف

لم يشرع للسجدة على من لم يشرع له الصلاة كما في الحديث من لم يشرع له الصلاة لم يشرع له السجدة
 جمل من في حق البعير وشئ في الفداء ولا يحل على جمل الجمل الذي يذبح منه اى من ثم لم يذبحه وشئ من جلده وغيره وفيه شاة قتلى جواز فيه
 وان كان الاسر ان يذبح لنفسه ان حسن فيشئ ان يشهد بان لم يذبحه بنفسه كما في الاختيار والركب الليل والنوم اى اى الاضيق
 بان لا يفتد على اشي فان اخفى واجب ولو كبره فاقص منه ضمن ناقص واتصدق به وفيه شاة لانه لا يحل عليه فلو انقص من الجمل ثم كان في الاضيق
 ولا يحل للبني اى اذا كان لا يدين لانه جزاء منه بل يذبح ضرها بالمال البدر ليقطع لينة قالوا انما اذا قرب من وقت الذبح والما اذا بعد فحمله
 دفعا للضرر ويصدق بخبله وتيممه اذا اذا استملك فانه القيمة ولو ولد للمدى ذبح مع الولد وان شاة تصدق بكما في الاختيار ويا عطي
 بالكرى للمدى الذى يملك في الطريق الواجب لغاشس ما يسلم منه كالعرج واهي في الواجب بدله بغيره والحبس الغنم لغيره
 وفيه شاة الى انه لا يجب بدل ان يطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوى وفي الفضل لاشئ عليه وان شهد واهي شهد جميع
 من العدد حجا او غيره عند الامام قبل وقت الوقوف بوفات بالوقوف اى بان الحجاج وقوا البغيات قبل وقت اى وقت
 الوقوف كما اذا شهد في اول يوم من عرفة او يوم التروية وذلك بان يجتمع السامية التكنية فيصير الحجاج امناس اولى في الحج
 واهي في نفس الامر من اخذ في القعدة قبلت منه الشهادة عند الاكثرين لا مكان التدارك وقال الامام الحنفي فيمنع من القاضى ان
 لا يقبل منه الشهادة لان فيه ترجيح للفتنة كما في الكافي وانما قال شهد والمفظة الحج اشارة الى انه لا يقبل فيه الشهادة جميع عظم القتل
 شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادة من كان في المحيط وقوله قبل وقت وفات الغنم كما اشترى اليه وفيه شاة لانه لا يقبل شهادة من لم يحرم
 وقته كما اذا شهد اليوم الاخر انهم وقوا اليوم التروية او شهدوا انما في الاخر انهم وقوا اليوم الاخر لان التدارك غير ممكن المصنف اذ ذلك
 القبول لا يقبل شهادة من لم يرد وقت الوقوف بعدده اى بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على
 لم يقبل الشهادة فيه وان كثرا الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فامنا يقبل كما في المحيط من نذر جميعا يشئ فيه شيئا وكونه حالا
 مستغفرو فيه شئ اى وجب عليه شئ من وقت خروجه عن بيته وقبل من وقت الاحرام والادل فيمنع قال ابو جعفر انما يركب
 على المسافة وحق عليه فاذا قربت ولم يلق ثوبه ان لا يركب حتى يطوف الفرض اى طواف الزيارة وانما وجب المشئ لان من
 جهته اجبا وهو شئ الفقير الى عوفاته وفيه اشارة الى ان الحج ايشا الفضل وانما كرهه ابو جعفر اذ جمع بيته وبين الصوم لانه
 مسئى بالخلق كما في الكافي والى انه لو نذر عرفة شئ مشا حتى يسبي ولو ركب فيها اجزاه لكن يجب عليه دم كما في المحيط ومنه النظم
 على الفرض الدال على التقطع في الجملة اشعارا بما راعى في الاضام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد التذرع القدر على المشئ
 يكفي للقصد الى زيارة البيت الحرام وقما الله تعالى اليما مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه السلام وبسلام وانجسته
 قدمه الجمل الاول من جاسع الرموز

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ

محمد كرامت الله تعالى وهداية علي بن ابي طالب عليه السلام وادب الائمة الطاهرة وادب الائمة الطاهرة وادب الائمة الطاهرة

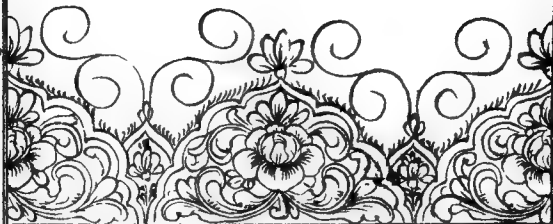
المجلد الثاني من

جامع الروض

مئة رابعة

العلامة الفاضلة شمس الدين محمد باقر دام الكمال من الفضلاء الذين نزلوا اجسادهم في نصيب

في المطبع المعتبر في كشور ما بالاسعة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

آخره مما تقدم لان بالنسبة اليه كالبيسط الى المركب فانه معاملة من جهة وعباد من جهة قال المبرور انه يحب وقيل واجب عين قيل
واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل كفاية فمما اول سن النكاح لصداقة النكاح كما في النكاح وقيل سباح حال الجهر من وجوب النكاح
وتسبب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقعدة طالع موجب ومكره حال خوف الجور وهو لغة الطوطور وقيل الصغر وقية انزجار
ففيه على الصحيح كما في الزمهرى وشرعا لا يشترط اليه بقوله تعهد بايجاب اى يتحقق ويحصل شرعا بسبب ايجاب موثر عانق صدر عن
احد المتعاقدين او لا يسمى ببلانية ثبت الجواب على الاخر نعم اولا وقبول هو لفظ صدر عن الاخر ثانيا وفيه الكلام الا ان اشارة الى ان
النكاح عقد خاص موضوع لكل الوطن وقية احترار عن نحو البيع والبيعة فانه وان افاد حلا لم يوضع له والى ان العقد وان كان
فى الاصل المباح من طراف الجسم لكنه شرعا عناية عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذى اعتبره الشرع ولكونه امر
اعتباريا لا يشترط اليه والى ان الايجاب والقبول انشا فان النكاح ثابت اما بالكلام العقلى لكنه انما مادل عليه كلامه فى التوضيح
وان النكاح ثابت بالكلام النفسى فان العقل اختيارى لا ينفك عن الذهن والمطرق لا يقتضيان ان انشأته الشرعية بالتكليف انما
الاختيارية وتمازى فى الاصول ويحتمل ان يكون لها ثلاثة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فما شرعا العقد جنبة كما قال الاكثرون
على ما دل عليه لكرامى وغيره والاول اختار عن المصنف رح كما ذكره فى الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات الاتصاف لبقاؤه فكيف
يبقى فغيره العقد قلت نعم لانه غير خارج لان حكمه باق وانفسخ به على ما حكى على ما قال اكثر منفسخا والبقاء اصل من الاتصاف وهو سبب
بعضه الى ان البقاء ضرورى فى العقد لفظهما باض صفة للايجاب والقبول وشيرون الى ان الفاعل كالمعرب فى الماضي تليق

ان يخرج من مسمى كرم بين مثل نذرت وعهدت على ما في بيان النخبة والى ان النكاح لا يقع بالتعاطي فلا يقع ان وقع المهر للمهرما
وقيل وميل لوزجبت منه ووقع المهر للمهر المتعدي كما في النية والى ان اللفظ الواحد يكون قائما مقام الايجاب والقبول
كما ساقى كزوجت نفسي بك وتزوجت نفسك والمعنى كقول الرجل والمرأة زوجتك يا سي و قال الاخر زوجتك بي وكذا في
تزوجت فان كلاهما صالح للايجاب والقبول من الجانبين كما في الزمخشري وبشعره قال البيهقي ان التزوج مرد وازن وزن
شوي وادان) والتزوج (زن كردن وشوي كردن) وكل منهما متعدي بنفسه وبالباء كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا متعدي
بمن وان كثر ذلك في كلامهم وعلى ذلك من اقامته تعرف فقامت كما قال الكوفي وذا غير غيره عن البصرة كما لا يخفى على المتبحر ولا يترك
المفهومين وقامته هم الاختصاص على ان تصح المتعلقة بكل ما يعبر عن جميع البدن كالاس والرقبة وغيرهما كما في المحيط والامر مختص
عنه بجزءه لا بغيره لا لام فاو في صفاء فمثل الحمل كما في بيع المستصفى والمستقبل كما في الزمخشري والامر يقتضيه التامشال وفي النية لا يصح بل
الاخر زينة بصفة النكاح بالنية والما استقبل فنيب في ان لا يقع به الا مع النية واما في جرمي بترك شأ فقال الالب شأ
زوجت اياك وفيه رمز الى ما هو مستحب من قولي بولي العقد فنه كما في النصف والى ان الامر كذا العقد كما في المحيط والفتح وغيرهما وقيل
غير صحيح لان ما خص به هو الايجاب والقبول والامر كقول الامام يعني على استعارة المعدوم لموجود كما في المالك وان لم يعلم اس
الاستعارة ان معناه اى معنى قطعها سوار كان عربيا او فارسيا او سوارا علمانه ما انعقد به النكاح اولاد في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى
فلا يقع ان لم يعلم انه ما انعقد به كما في قاصيخان كانه ما اختلف فيه الشايع كما في النخبة وذا في التامدي انه لا يصح عقد من ايقود
اذ لم يعلم استعارة قيل يصح الجميع قبل ان كان ما يستوي جده وميزه يصح كالنكاح ولا فلا لا يصح وينعقد بكم يعرف بسبب قولهما
اى قول المرأة والرجل داو وپذيرفت بلاسم متصلة بما وادى لم يعد قوله لنا (نفس خوش بن) وادوى وبعد قوله له
تو نفس مرا پذيرفتى اذ فيه اشارته الى انه لا يقع بجزءه وادوى بدون قوله پذيرفت الا اذا اراد بقوله وادوى ان يتحقق
والى انه يقع بدون قولها بنى وادوى وقال بعض الشايع انه لا بد منه واختلف في ان وادوى يستفاد من امر وموافقا كما في
المحيط كصريح وشرا فان يقع بقوله ما به فرخت وخريد بالاسم بعد فرختى وخريدى به لا يقع على انما يقول ما عند الشهود
جميع الشايع كفتايت الشاهين كما في اى جري على العادة في النكاح ولا يخفى ان الشرك اولى فان استمادة شرط الكل بازن ووثم
ونحن زوجان وفيما اختلف الشايع لكن ان قضى بالقاضى فمؤا فذو اذيل على ان القضاء صحيح في اختلف عند الشايع كما في
المحيط ونقد (زن) عند الاطلاق الاوجه كما في النخبة كما ان (شوي) مختص بالزوج و يصح النكاح بعد تحقق سائر الشرط بلطف النكاح
والنكاح وتزوج قد ذكره مرة وما وضع اى يصح بلفظ موضع تسليمك بعين بن خليلك وصدقة من زوج وشرا على يصح بلفظ
بالنفع والايجابه والاقالة والاجارة والفرص والرسن والاعارة والصلح والشكك لكن في استمادة الاخرى اختلف الشايع كما في المحيط انه
لا يترك قوله بعد مقدمه انما على قوله لا يجوز لها من التحويل حال انك تملك فلو قال اوصيت لك بنوعى معنى بانك قبل الاخر
او اوصيت الى ابيك الموت وقبل الاخر لم يقع وهو لوى بى فى الحال انعقد وقال الشرحى لا يقع بمرطفا ووقالت جلات نفس

لك بكذا فقال قبلت معي ومن ابى عنقه رح انه ينفقه بوضع ثلثي النكاح في الحيط واعلم ان المانع به النكاح ينفقه به شبهة حتى
 يسقط به الى كفا في الخزانة وشرط الصحة النكاح سماع كل منهما اى المتعاقدين لفظ الآخر فلم يسع الا اصرهما لم يصح كافي
 سائر العقود والارادة الشكل الاطلاق نكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم المرأة كتابة كاي وشرط ايضا حضور شاهدين حزين
 عند العقد فلما يصح عند اثنين ومكاتبين ومبررين ولا حضور حزين منه الاجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كافي المشايخ و
 ذكر في النظم انه ينفقه بلا شهود عن محمد بن الا انه لا يشيب او حر وحريمين ماني حكم ولذا قال مكلفين على لفظ اثنين انكر
 ان يصح عن سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكر عن السجود ولا يصح عنه كتمان مسمين ومحبوبين كافي في الحيط ولا عند ملحقين كافي في
 زينة يبيع مسلمين في نكاح مسلمين او مسلم كتابة بالامارات فلو تزوجها عن كتابين باذن عن اثنين خلافا لجمه وخرج حرم الشك
 كافي في النظم سماعين معا القطع اى لفظ المتعاقدين حتى انها لو سمعا متفرقين بان يسع احدهما في عقد والاخر في تزويج
 انما لم يخرج عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابى يوسف رح فيه روايتان ولو كان المتعاقدان في مجلسين لم يجز بالافتاق
 كافي في النظم وفيه إشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالى والطاهر خلافه وعن محمد رح لو اكرهتا ان يبرما سمعا بازو
 الا فلا دلى انه لا يشترط اذعرتا بالامارة ولا روية وجها فاجمع صوتها من بيت لم يكن فيه غير اجهزة النكاح والافلا فلو كانت
 متسقة جاز وهو المختار والاحتياط حجة تزان كيشفت وجها ويزكر اليها وجها دلى انه لا يشترط حضورها لكن لو كانت جاز بذكر
 الاسم بلا مفرقتها بامتنار الخصائص بورجل كثير العالم من يقتدى به على ما قال الحلو اى وذكر في الوقايع انه لا يشترط ذكر اسمها
 واسمها وجها عند عدم معرفتها الكل في الحيط وفي الشترط الحضور اذ لم يسمع الإشارة الى ان يختلف فيه ولذا قيل
 يصح بحضور صميم الا ان شترط اذ سمع كافي في الذخيرة وصح النكاح عند فاسقين ولو محد ودين بالنفقة بلا توبة ولا نفهم
 النكاح على الحكم شهادتها حتى يكمل ما به وغيره عند الرعوى والكاراح المتعاقدين وصح بعد الطلاق والطلاق عند ثبوتها
 اى بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المتنق انه لا يصح كافي قاضي خان او عند ابى احمد جاز من المضان فالتشيع الشيع
 انه قد عطف في تصانيفه على الصبر المجرى بالامارة الجار ومهون ريب كوفي مردود على ان الذهيب ان اكثر البصرية شترطوا
 شهادت الجار لفظا وتقدير اولوس والاخفش وجل الكوفية لم يشترطوا كافي في الجعري ولا تقبل شهادة الابن القريب
 اى لضعف القريب فان كان الابن انهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليها كما ياتي في القضاء فكلما
 لا يغلو عن نفع نكر ان نكاح مسلم ذميتة كتابة اى كما صح نكاحا عند ذميين عند الشيعين خلافا للمذبح
 ولا تقبل شهادتها على المسلم وتقبل على الذميتة كما ياتي في الشهادة والوكيل اى الذي وكل تزويج
 كبيرة ذم صغيرة برجل شاهد واحد فصع عنه مع آخر تحت حضور الموكل اى الزوج والاب وكذا وكيل
 المرأة بزوجها برجل شاهد عنده حضورها كافي في الحيط والتمن حال لها بالتغيب كالو لى اى كمان الاب واسيد
 شاهد النكاح عند حضور الولية اى البنت والامانة حال كونها عاقلة بالغة بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند

حضور المكونة سبأ شراً وشأوة الباشرة ودودة بالاجماع سواء بآشرة نفسها وبغيره وكذا المولى اذا تزوج بمجدة متشابهة
عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائباً وغير عاقل لانه ليس بشأبة جنسية تمام ولذا اذن له بالتزوج وهو حاضر قبل ليس بشأبة لانه قبل
من جنسه وكان المزوج والصواب انه شأبة اذا اذن ليس بأكمل بل فك حجب كما في الذخيرة والاولى من الولاية بالكلية لولايته على المرتبة الاولى
ولي الامر اخصاً وندى كزوجارام ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص والياء والكالام وحرم على المهر
اى الرجل كما في القاموس اصله القرب من الام او البعيد من ام الام والاب وان علت واخرته يجوز ان يفسر بالطلاق
والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضي خان والتمتية والكرافى واستصغى وغيره لانه لا يصح التوكيل بالنكاح
الفساد ولا طلاق زوجته ولا تعارفاً كما في المحيط فافى العادى انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل وانفسد لا يتجوز
اشكال والاسناد ويجوز ان يكون حقيقة او مجازاً على اختلاف ان المحرم هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون ان المطلق هم كل
على الحال اى قبيل حدن المصنف اى نكاح اصله وقرعته من البنت وبنات الولد وان علت ولو سلم المراد بالانسان كما
في القاموس لا يلبس ان يقال ان ذكره لتمام حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يمتنع من نكاح الصغيرة على بيع موطوعة قوله
وفرع اصله القرب من الاخوات لاب وام ولا حواشيها وبناتهن وبنات الاخوة وان بعدت ولما كان طلاقها معها الحلية
فرع اصله البعيد طلقاً ازال ذلك فقال وصليته اصله البعيد من عماته وخالاته لاب ولأم ولا حواشيها وعماتها وعماتها
وان علت وخالاتها وخالات احداهما وان علت وطلاقة شكل فانه ذكر في المشارع وقاضي خان وغيرهما ان عمه العممة لاب
غير محرمة عليه كبنات العم والعممة ائصال والتمتية واليه اشار بالصليته ليعلم الصدا وسكون الام ثم الباء الموحدة ثم الياء
للتبعية ثم التاء الثانية بحيث ان يكون يفتح الصدا وكسر الام ثم الياء الثانية الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانه
كالصليته من كانت من صاحب الرجل وظهره كما في المغرب وقيل شعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمة
شرع في سببته فقال وحرم امر زوجته نفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بجر العقد لفساد كما في النظم ثم
وغيرها ومنه ان اى بنت زوجته حال كون الزوج موطوعة ففى حال من المصنف اليه على نهب بعض النسخين كما في البصاح
المقات فلامر وعليه شئ كما ظن والكلام شئ الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان المخطوة اصبحت ليست كالوطى وفيه
اختلاف الروايات كما في الخلاصة والى انه محرمة لبنت ايشرة العقد الصحيحية وبين امها وقد ذكر في النظم انه لو لمسا
ينكح فاسد حرمت بنتا وام الزوجة شاملة للجدّة وان علت كما ان بنتا لبنت الولد وان سفلت كما في المحيط وزوجه اصل
من امرأة الاب والمجد وان علا وزوجه فرع من امرأة الابن وابن الولد وان سفلت وفي الطلاقه رمز الى ان كليتها
محرمتان بنفس العقد وبالاختلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات المعاصرة ومنها محرم الزنا والس
وانظر كما سياتى وحكم الكل حرمة كل منها على اصل الاخر وفرعه وكل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية
رضاعاً اى الرضاع فيكون مفعولاً له ومنها اشكال لفظاً ومعنى المفظان فلان كلاهما اصبحت الى المعصنة

بفقيه استغراق الاجزاء والامتناع فلا يتحمل اخذ ولده وامه فاحتمل اخذه وجده ولده رضاعا وكبرهما كما في قاضيه خان وغيره و
 فرغ من ترتيبه من ثبت امرأة زني بها وبت ابن مرتبة وفيه رخص ان لا يأتى بهما لم يحرم عليه فرعا كما قال بعض الشايع
 وكبره عن بعضهم وبه افتى شمس الاسلام الا وزججه ربح والاشمل ان يقول موثوقه بالنكاح فانه يحرم فرغ الموثوقه بكلمة ائمين
 وشبهته النكاح والملك كما في النكاح وغيره و فرغ محسوسه عضو بالاحمال كما هو المتبادر فان كان بينهما ما يوجب
 حرارة المحسوس لا ثبت حرمة ولا يقبضت وما استندوا به على الرجل المثلثه فانه لو كذبوا وادعى انهما انما فيه شبهة لم يحرم كما في النهاية والظاهر
 مشير الى ان من شعر الرأس يثبت بالحرمة وان اكرهه الامام السعدي وليس شامل للفتنة والتقبيل كما في المحيط وفسر
 منقطه الى فرجها بالارض وهو لا يوجب النكاح وهو الطويل كما في اخره وقيل الى العانة وقيل الى الشق وعليه
 الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه إشارة الى انه لا نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت الحرمة والى
 انما لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الخياض معتبر في خلاف النظر الى عكسها في المرات والمار كما
 في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة مستوية وقائمة لم يثبت الحرمة على الصحيح وانما ذكر مجردين ان النظر انما يثبت
 انه لو امتنع بعد ما لم يثبت الحرمة لزال سببا وهو ليس بالنظر الذي هو سبب اطلاق الذي هو سبب الحرمة كما في المحيط وقيل يثبت
 كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في النكاح في بشموة واحدة في النكاح انتشار الآلة او يدايته وفي الشيخ والغنيين يمل القلب بزيادة
 على ما حكى عن أصحابنا كما في المحيط وقال عامة المسلمين ان يمل اليها بالقلب ويشتبه ان يعانقها وقيل ان يقصد مرافقتها
 ولا يبالى من المحرم كما في النظم وفيه من الرجال وما في حق النساء فالاشتباه بالقلب لا يفي كذا قال المصنف وفيه إشارة الى
 ان بشموة واحدة بها كفاية اذا كان الآخر محل الشبهة كما في المضطرب والى انه نظر في النظر ليس بأكمل ولا يثبت
 في النظم وليس لأعضاء رعا عائق او قبل بلا شبهة فثبت الحرمة وفي المحيط قال الصدوق شهيدان في المس والنظر لا يفتى
 بالحرمة الا اذا ثبت ان الشبهة وفيه ان يفتى بها ما لم يتبين انه بشموة فثبت حرمة في القلب الفم والذوق والحناء والرأس وقيل
 ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه بلا شبهة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشبهة وحرم صلح من من الممرتية و
 المحسوسه والماسته والنظر الى الفرج وجب من من اى حبه كانت والكلام مشير الى انه لو لم يمل غير المشتبه لم يحرم عليه ما وجبت
 لكنه ما غير مجرب عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى ان فرج الممرتية وحسنا ما اذا حرم كما في فتل شرح الطحاوى وسيأ
 منه في الرضاع إشارة الى ان في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والممرتية على أصل آخر وفرعه رضاعا وما كان عمره من الصغرة
 وولن تسع سنين لم يثبت بمشتبه اى مرغوب فيما للرجال فبالوحي وانه ادعى لم يثبت الحرمة وفيه رخص الى ان بنت تسع سنين
 وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين ولما دونها لم يثبت بمشتبه اى ما فوقها من الست والست والثلاث الا اذا كانت مخمومة
 كما في الخزانة وعن شيخين ان بنت خمس سنين بمشتبه اذا اشتبهت بمشتبه وعن محمد بن ابراهيم ان بنت ثمان او تسع سنين
 اذا كانت مخمومة كما في المحيط والى ان يفتى بمشتبه اى ما فوقها لا يشترط ان يكونا بائنين كما في المضطرب وعن صاحب

دواعيه ولا يجب النفقة حتى تضع الحمل وفي القواعد عن النوازل انه قيل لو طهر عند النكاح وتحت النفقة عند الحمل كما ذكرنا في الزاني كما
 في النكاح وصح النكاح من صفت اى جمعت في عقد واحد من المرأة ثلثة الى المرأة محرمة على النكاح فباسباب وبسبب جنس المسمى للمهر عند
 وقسم على جهتها ما عساه كما في البداية لا يصح المدول لنكاح امته اى لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء
 النكاح بعد الاعتراف ووقوع الطلاق وغيره ما يصح تزوجا منه ما من وطئها بالاحتمال كونه حرة ومعتقة الغيرة على ما علمنا
 بعد قداما وقد بحثنا في الفقه واليس بغير ما افادته ولما دللنا على ذلك بالامانة اوضح يفعل ذلك كما في الصلوات والنيايح
 ولا يلحق النكاح بالكلية اى سيده ولا المسلم النكاح امرأة كافرته غير كتابية كاثونية وبطوسية والمرأة كما اشار اليه فلا يجوز بل لا يجوز
 بملك المومن وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب تعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح
 صابية قوم يعبدونهم كما عبادة الكافرين الا اذا كان الاول قوله والثاني قولها فالاختلاف بينهما فاعلى كما ترى والى انه لا يصح نكاح الممنوعة
 انما كافرته عنه بنا والى انه لا يصح نكاح اثنافيتة انما صارت كافرته بالاستثناء على ما روى عن الفضل بن عمر قال تزوج بناتهم كل من
 ويسل ترك لعرضه بشرا او اولى فانه من ذلون في ذلك كما بين في محله ولا يصح للمكره المرأة اخرى خامسة في عدة رابعة
 وفيه ثمانية ان لا يجوز ان تزوج اكثر من ابنة والا حسن للرجال ان تزوج امرأتين فانه تعالى يد المثنى كما في المصنعة والابعد
 حاشا ثلثة في عدة ثمانية ولا نكاح امته سلمية او كتابية او مدبرة او كاتبة او ادم ولد ولو صغيرة وكبيرة فاعلة او مجنونة على حرة
 ولو كتابية سفيرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجز الا نكاح الحرة او امته في عدة حرة من طلاق بان في قوله ولا يصح في
 قداما وان ارجع فالاصح في قولهم ولا حال ثبت نسب حملها اجماعا كما لمسيبة وعن ابي حنيفة جرح الاصح النكاح ولاوطار
 حتى تضع حملها كما في النكاح المتعة وصدقه ان يقول المرأة ستعنيني بكدامي لمدى ثم تدعني ثم اياما او اياما بل لا فرق
 رندا قد كان سباحا من ايام خيرة ايام فتح مكة في الفتنة الا انما صارت منقوعة باجلع الصحابة كما في النكاح وغيره ومنه
 حديث علي رضي الله تعالى عنه فلو قضى لم يجز له تزوجنا في العادى ولو ابا جدار كافر كما في شهادة المصنعة وغيره ولكن
 كما في فيلغزير ولاحد ولا رجم كما في النكاح ولا طلاق ولا طلاق ولا اثم وعن ابي حنيفة جرح قولنا ان تزوجك امته انك لا نكاح وفي قوله
 شقة كما في قاضيه فان وذكر في البداية شرح المقاصد في بيان عند مالك جرح في ثبوت كلام ولا نكاح الموقت وصورة صورة
 الا انه لا يكون الا بافظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمصنعة والعادى وغيره من ابي حنيفة جرح اذا وقتنا
 وقتنا لا يعيشان اليك ما سنة اذا اكثر يكون صحيحا كما في النكاح واعلم انه لا يجوز النكاح بين بنى آدم والنساء لما روي عن
 السراجية مكن في القينة عن حسن البصري يجوز تزوج النجسية بشرا وطيرين

فصل نقد نكاح حرة اى صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والنكاح وغيره الا ان لا يمكن رفعه فالتا قد علم
 من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه وانخص من النفقة والاصح فان نكاح الفضول متفق صحيح لكنه غير نافذ ما
 في الوصول والآخر اعم من البكر والشيب واما قد روي بان نكاح المرأة موقت على اذن نكاح الصغيرة او مجنونة على اذن الولي

حاضرة في مجلس العقد وفي خلافه لا شائع فالاول اصح كما في النية وانظر متعلق باذن والجملة المقرضة غير مانع عنه وصح في ظاهر
المطلق الاول الا ان ما بعده يدل على ان طلب فان سكوتها عند سببته ان غيره من الاوليا ليس باذن كما اشير اليه في العاديا
واذا اذ الضمير يدل على افراد الولي فلوز وجا وليان من رجليه في سكنت عند الاستيذان توقف النكاح في رواية الطل في فري
كما في المحيط وحين بلوغ الخبيرة اى خبر النكاح سوار كان الخبز عدلا او غير عدل واحدا او متعدد وانضولى او غيره وهذا عندنا
واما عنده فان اخبر باضولى فلا بد من بعده او العدة كما في الاختيار وغيره وظاهره شيئا الى ان الاستيذان والبلوغ اجتمعا
حتى لا يجوز نكاح البانته ولو ثبتا الا باذنها كما في النظر بشرط تسمية الزوج اى ذكره حال من الاستيذان والبلوغ وبما ذكرنا من
اعتراض الجملة سقط ما من ان كانت عين ظرف دون ورود البانته متعلق بانته الاول من الاستيذان ان جلت من باب التنازع
وتهم لا يشترط تسمية المهر المتقيد به ويشترط ان يتاخرن كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة والصحيح ان النكاح لم يزوج
ابا وجدا فانما يشترط والا فاشترط كما في الكفاية ولو متاخرن البكر البانته غير ولي في قرب من بولي البعيد كالجلى والابن منى فضا
نفسن بالقول اذا غاب الارب غيبة منقطعة والافسكه متاخرنا كما في فاضلخان وقال الاخرين ان غابا بالسكوت كالتيث
فانه بوز وجا بولي كان رضانا بالقول واما بقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر غير كما في المحيط وفاضلخان
في ان ابني بالقول افضل كما في فاضلخان واليثار من زوجة فبات يبعد ولا يقال للرجل ومن الناس من رجل
اذا دخل بالمرأة والمرأة ثيب اذا دخل بها من ثياب اذا رجع لعادتها الخطاب كما في المغرب واعلم ان كلمة توقع تكون بمعنى ان
اما ان حواها فيكون جملة تسمية مقرضته بالفار وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرضته باللام كما اشير اليه في النفي وغيره
فارتفع شكال قوى عن موارد استعمالها كالكلام الفقهاء والاراة الازل بكارتها بانها لا تامة عليها كما هو المتبادر وغير
جماع كالوجه والظفر والجرادة وورود الدم ومباينة الاستبراء او التقيس كالكيفيات ذكرنا الاحكام فتمت بانها لا تامة
الى انما نوزت ثم اقيم عليها الحد او صارت الزنا عادية لما اوجبت بشتها ونكاح فاسد فرضا بالقول لانها ثيب كما في المحيط
ولا يخفى ان ما ذكره نصحنا بما علم منها فان زائل البكارة هذه بكثرة عاوان لم تكن عذر لركن الفساد عليه شمسى راج وقال ابو يوسف
رج ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بزاد قوله اى قول البكر البانته عند اى عوى روجت اى النكاح عند الاستيذان والبلوغ
اولى بالقبول من قوله اى روج البكر سكنت بكسر الشاء لان القول المنكر عن محمد بن ابي حنيفة اى الزوج على
سكوتها هو في الاصل ضم الشفتين فيكون شيئا فلانها شاهدة على النفي على انما سبقوا فيما اذا احاطوا بعلم الشاهد وقال على انما
او رضانا لانا ذنابا لم يثنى الكل في النماية ولا تخلف من الخليف هي تأكيد لدفع الالتباس ان لم يقر الزوج بنية على سكوتها
وبما لا يخلف فيه عند خلافها وهو المتعارف كما في المضطرب فان تلكت يقضى عليها بالانكاح والمولى خاصة النكاح الصغير
اى تزويجه والصغيرة ولو كانت شيئا فانما حكمها كالما ولا الوصى وانما وصى اليه الاب وعنده لادامى اليه جاز ودون كل
الاب رجلا بانه زوج صغير تزوجا بغيره كقولنا لا يجوز كما في الجماع الصغير ثم اى بعد كون ولية النكاح ولو

ان زوجهما الاب او الجد بعده من غير نفقة ولو لم يكن فاشترى النكاح فلا يكون نفقة ولو بعد البلوغ وانه عندها فلا يجوز
 النكاح وعن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كادوسى والام فسخ الصغير ان الارام القاضي عند الطرفين خلا فالا يبرهن فانه لا يبرهن ان السلطان والقاضي اذ وجبا
 لم يفسخ طاروسى عن الطرفين كما فى النكاح والى انه لا يصح النكاح الصغيرة نفسها فلا يبرهن على ولا تناقض الا انه موقوف على
 اجازة تبايعا بلوغ كما فى النكاح والى انه لا يصح تزويج غيرهما بمن فاشترى كما قال بعضهم على ما فى الجواهر وغيره كما قال بعضهم على ما فى
 الجاسع فالاصح قول الشافعين انه لا يصح صلا ولا ثمة بهم ما فى التلويح انه لم يبرهن انه اصله النكاح فى اثنين الصغيرين
 فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصبي كما فى الجواهر والجامع وغيره وانه لا يبرهن على وجوبه وانه لا يبرهن على
 بلعنا سوار علما بالنكاح قبل البلوغ وانه علم بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكوت البكر رضا الصغير
 اى حين بانها وعلمت بالنكاح بعده ولا يثبت خيارها اى البكر الى آخر المجلس اى مجلس البلوغ اذ اعلم فالا علم
 خيارها على الحق حتى لو سلمت على الشهود واسالت عن اسم الزوج اذ من المهر على خيارها كذا فى المحيط فلو لم يثبت فى الميراث بالاشهاد
 قالت نقضت النكاح ثم شهدت بعد الصبي وقالت بلغت سائة كذا واخرت نفسي وبار واية عن محمد بن عيسى وانه قال عند
 الشهود والقاضي نقضت النكاح عنه البلوغ قبل قولها مع المعلن وفى الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشبهة لا اختيارا واما
 شرط ذلك لا سقاطا بين كفاى العادى وان جملت برامى بان الخيار ثابت لها وانه عند الشافعين قال محمد بن ابي بصير
 الى ان تعلم ان الخيار كفاى النكاح بخلاف القته والدية والكاتبه واولها المذكورة المحققة قبل الدخول وبعده فانه لا يبرهن
 الرضا بالاقول والفعل وبيته خيارا وتعدى بالجل بذكران زوجا حاد وبعده فاشترى بان خياره لم يثبت له فالا علم
 فى قاضيه ان خياره بلوغ النكاح اى الصغير والشيخ المحمدا والا لا يبطل بل ايضا اسم مصدر صحيح كرضيت او لا ترضى
 اى الرضا كما عطا الله وقبوله وكيفية طلب النفقة دون اكل طعامه وخدمته والاهل والاس ولا يبطل بقياصا
 عن المجلس فخرج العمر وقته وشرط القضاء بالرفع من بلغ من القلام والشيخ والبكر والبارية وانه اشارة الى ان فاقرة
 غير طلاق فان دخل بها الزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيب الزوج والا لم يقض اى على الغائب وكذا على كل فقرة
 يحتاج الى القضاء والى ان فقرة المحيرة لا يحتاج اليه فان طلاق كفاى العادى لا يشترط القضاء بالرفع من عثقت فوقع الفسخ
 بينهما بمجرد قولها اخرت نفسي وفيه رد الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كفاى
 العادى ولما جمل لولى فصله فقال والولى منه المالك وشرعا وارث مكلف كفاى المحيط والتمتة وغيرهما الصغيرة
 جميعا عصيات ومفردا عاصب قياسا كفرة وظلته من بصوته اى الاحاطة حول شئ نفقة ذكره رصاصون باب كفاى المطالبة
 وغيره وقال الطرسى انما يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعا اربعة اصناف منها التى فرضها
 النكاح والثلاثان البنت ونبت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب ومما التى نصية غيبه اى اخرى كالاخت

بالنكاح كما في الكراني وهو الأصح وعليه أكثر المشايخ وقيل شعار بانه لو كان في السوا ولم يزوج الأبيد كما في المحيط وعنده البعض
 أبي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل لازمي وغيرهما مدة السفر أي ثلثة أيام وليا ليهما وهو الصحيح وبه يفتي وعنده أكثر المشايخ
 سيرة شهر كما في الكبير وهو المروزي عن أبي يوسف روي عن محمد بن روي في رواية ثمانية وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مائة ثمان لا يصلح اليل لثلاثة في سنة الأمرة يعني ذاك ما ومجيبا هو اختيار القدرسي وقيل
 ان لا يعرف لثربان كان جوارا في البلاد أو مغفورا أو هو اختيار السعدي كما في الكراني ويعتبر الكفاية في نكاح
 النكاح كالمزود والصحة على الاختلاف والكفاية بالرفع والمد مصدر الكفو في لغة السداداة وشرع السداداة الرجل
 المرأة في الأمور المالية وقيل شعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه لو كان
 نافذا لكانت غير لازم كما في شرح الطحاوي وانا عتبر من جانب الرجل لان المرأة تغير باستقرض من دونها بخلاف
 الرجل وانا قلنا بخلاف المضان لانه اذا لم يزوج كفو البعد النكاح بان صار فاستقارضا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في
 العرب نسباً أي من جهة النسب وهو الاكثر من جهة احد الابوين طولاً او عرضاً وقد يطلق على ذوى النسب كالتب
 فقريش هون ولد فز بن كنانة ومن دونه على الاشهر من ولد فز بن مالك بن نضر على الأكثر كما قال ابن حجر ويجوز فيه
 الصنف وصد على المدة المحي والقبيلة وهو صغر القرش تعظيماً وهو الكلب وجميع كما في الصحاح واما سمي به لانه يخرج من
 يجمعون بكه بعد الفرفق في البلاد كما قال ابن الاثير بعضهم كفوا لبعض شيرلي انه لا تفاضل فيما بينهم من ابا سمي من النسل على
 واليتي والعدوي وغيرهم ولما ازوج علي وهو شامي بنت فاطمة أم كلثوم هجر وهو عدوي والي انه ليس العرب ولا هم
 كفوا فقريش فلا يكون العالم ولا اوجيه كالسلطان كفوا للملوية وهو الأصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم
 كفوا للملوية او شرف العلم فوق شرف النسب ولذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنها والعرب اسي
 من جميع العرب فوق النضر والعرب بعضهم كفوا لبعض منهم الاجم الا ان يكون عالماً او جيباً فانه يكون كفواً لهم كما في المضمر
 وفتي ان يثبته بنو ابيهم ليسوا باكفار غيرهم من العرب فاستتم كما في الكراني وفي الجهم عطف على قولنا في العرب
 وكلاهما من اسما المجموع كما في ذيل المغرب اسماً لاسي من جهة اسلام الاب والجد وقيل شاركة الى انه لا تعتبر الكفاية فيهم
 فبعضهم كفوا لبعض لانهم يسمون السابيم واسمهم محمد بن جيل مشهور فذلك تعظيم الخلافة او لتسليم العقيدة واسان لا يعتبر
 الكفاية في القرش والعرب من اسي جهة الاسلام من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط والنهاية وغيره ولا ياتيه كما في النظم ولا
 حرفة وفي المضمرات ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً واما الباقي فلم يوجد ولا فاهرين عباراتهم انهم قد يكونون
 اسي بل الاب وجد في الاسلام كفوا لعدوي المرأة التي لها ابا رقيقه ياب واجد ردي الاسلام فذوي اسمهم شاة فابا مبتدأ
 محذوف والخبر عن أبي يوسف روي عن ليس كفواً ولا يصح هو الاول كما في المضمرات لا يكون ذو اب واحد كفواً لهما أي
 لذات ابوين فيه وعن أبي يوسف روي فيه خلاف ولا يكون مسلم بنفسه دون الاب كفواً له اسي لذات اب في روي عن أبي يوسف

ان المسمى اذا كان سوا المهر المثل ليس بولي اعترض كما في شرح الطحاوي وقد اعنده واما عندها فقيمة تفصيل قدم ولا يتفق
 انه ان نسب ما قبله وقت النكاح الفضولي اى نكاح صدر بغير فاء بكلام واحد او كلاً من واحد ففصولي سوار كان فضولي
 من الجانيين او من جانب واحد او وليا او كلاً من آخر فزوج الفضولي غائبة بغير اب او نفسه وابنه او سواهما كمثل جيت
 فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه فمس عليه الباقي وقد اعنده ١٠٠ مائة لغيره فلانة فله من ذلك ان كان فصولي
 من الجانيين او من احد هما ووليا او وليا او كلاً من الآخر قبل النكاح فيما اذا نكح بكلام واحد اما باثنين فله من ذلك ان
 بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضولين كذا في الاختيار والمنة والكرمان وغيره ان كان النكاح من النكاحين
 غير فضولي فيوفى منيها بان يحمل ما ياتي على نكاحها وما نحن فيه على نكاحها او نكاحها او نكاحها او نكاحها او نكاحها
 من ليس بوكيل كما قال المهر في وقية انه يصدق على الولي والاصيل ونكاحه فصولي بالضم في الاصل جرح فضل
 هو الزيادة فغلب على الاخر في وقتل بالاعينية ولذا لم يرد الى الواحدة عند النسبة ولا يجد ان يقع الفهار فيكون سبانه
 فاضل من الفضل على الاجازة اى اجازة من العقد بالقول او الفعل كطلب المهر والنقعة والتكمين وبعث شئ من
 المهر الى البانعة او الولي (واختلف في اشتراط وصوله كما في المداية) والنكاح به او قبله او لمسه بشهوة كان اجازة
 لكنه كبره كما في المداية وتوكل اى يملكه في النكاح اى الايجاب والقبول بكلام واحد او كلاً من واحد ففصولي
 سوار كان وكلاً من الجانيين او وليا منها بالقرابة او الملك كنكاح زوج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه وهاهنا
 او من عبده او وكلاً من جانب واحد او من جانب واحد او من جانب واحد او من جانب واحد او من جانب واحد او من جانب واحد
 بزواج نكاحه نفسها ووليا واهلها كالبكر بغير نكاح عمه بغير نكاح عمه الصغيرة
 فصل اقل المهر اقل الصلح ان يكون قيمة للبضع مما يلحق الانتفاع بشرعاً من المال والنقعة بعملاً كان او متجراً
 بالفارسي (دست بيان) وكاين عشرة دراهم عينا وقيمة يوم العقد والقبض فلو سمي تزواجه عشرة وقيمة اقل اثم
 فضل ما بينهما وعن محمد بن عمر لم يلزمه وظاهره ان النكاح لم يصلح ان يكون مصروفه اختلف اصحابنا في ذلك كما في المحيط
 وسيا في ان النكاح لا يصلح ان يسمي عشرة الا في عشرة كالتسعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي
 ثوب قيمة ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صار قيمة عشرة ولا حاجة الى استئثار الالة فان لما هو الا انه
 سقط وقيل انه لم يجب اصله كما في المحيط وان سمي غيره اى غير ذلك من عشرة او اكثر فالسعي واجب و
 لا يخلو هذا من اشعار بوجوبه الى غلو في العلانية اكثر ما في السر فالعلانية عنده والسر عندها الا اذا اشتد فالسر
 عندهم على ما ذكره السرخسي عند موت احد هما اى الزوج والزوجة فان الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا غير
 كما في الزايدة او عند خلوة صحت فانها كالوطي في الزوج فزوج البكر كالنكاح في النكاح وفي النكاح
 ومهر المثل بلا تسمية وثبوت النسب ووجوب النقعة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربعة سواها في عدة حرة لانه طلبها

ولا يكون كالوطي في الاحاط بالزوج الاول وثبوت الاحصان والرجعة والبراث منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطى لان
 الخلوة معتقة عنه فقط لكافة عموم المجاز والاستخار لم كما تن ويهي اى الخلوة الصحيحة ان لا يوجد فيها مانع وطى حسا
 اى معنا حيا او شرعا وطيعا فالاول الحسى كمرض لاحد بها يمنعه من الوطى ويدخل فيه ما اذا اختص من الوطى وكذا ما
 اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في النصف وكذا اذا كان سماعا من احد بها وامرأة كذلك اذا كان لثالث صغيرا لا يقبل
 او غنى عليه او مجنونا او اعلى او انما وكذا اذا كان المكان غير مأمن الاطالع كالطريق الاعظم او الحسى او الجمام وقال شاذ
 يصح فيها في الثلثة ولو لم يعر فما اختلف في كونها خلوة وبعرفت يصح الخلوة الكل في المحيط والثالث مثل صوم رمضان
 قصوم القضا والنفل والنذر للنفارة لم يمنع الصغى على الاصح وصلوة فرض شرع فيها احدها بفساوة النفل لم
 يمنع ونفى ان يكون صلوة انفساء والنذر كذلك واحرام من احدها لم يمنع فضا ونفلا وعمره والثالث سبع الثمانى مثل
 حيض ونفاس من دم حقيقى او كفى مثل الطهر النخل والحاصل ان المذكورات بالثقة لصحة الخلوة بخلاف الجنب بغير
 الجبرامى قطع الذكر والاثنين فانه غير مانع عنه خلافا لهما والفتة بغير العين اى عدم القدرة على اتيان النساء اى
 اسم من الثنتين كما فى الصحيح لكنه مرفول كما فى المغرب وغيره فالاولى الثنتين والخصاء وكسب الخمار والذئب الثنتين
 فانه والثقة لا يمنعان لهما اتفاقا وكجب نصفه اى نصف باسمى من العشرة فى العشرة وماذ وهما واكثر فى غيره
 كما فى المحيط وغيره لكن فى الخلاصة ان فى اقل من العشرة عينا وقيمة وجب نصفه بالطلاق واقع قبلها اى قبل
 الخلوة الصحيحة ونوقال بكل فرقة من قبله كان شاملا لثلاثه وانه وزناه وتقبيله ومعاقبته لام امرأته او ابتعا قبل الخلوة
 كما فى النظم وذكرته انما صحت لو كان المهرته يده عا ونصفه الى ملكه كحجر والطلاق والا فلا ليواد الانقباض القاضى فان لم
 يسلم لهما من المتعة واجبة بالطلاق وكل فرقة من قبله قبلها اى الخلوة والمتعة وبيع وخمار ولحفة بالغار اى (جاءد)
 ولا ينقص المتعة من خمسة وراسم ولا تزاد على نصف المهر ويقترب حالها فى اليسار والاعسار فان كانت من السفلة فمن الكروى
 ومن الوسطة فمن الغر ومن رفقة الحال فمن الاريسم وقيل لينة حاله والاول اصح كما فى المضمرات وافضل المتعة خادم
 كما فى النصف وان لم يسلم كجب مهر مثل بطلاق بعد اى الخلوة وكذا يموت احدها قبلها كما فى النظم ومتى المتعة
 بكل فرقة من قبله بعد اى المهر ولا بطلاق قبلها مع التسمية كما فى المحيط وذكرته الكروانى وغيره انما لا تحجب فى هذا الصogue
 وصح النكاح بلا ذكر مهر اى بغير ان يسلم لهما وهذا التصريح بعد بيان حكم لم يسلم لم دفع تهماه نكاح فاسد وقولته
 قوله وصح مع نفياى ليشترط ان لا مهر لها ويشترط غير مال مستقوم اى صح النكاح بمتعة وعين سوا كان ذلك
 العين مالا او غيره كخزنة لغيره التراب وجميعه بغيره بغيره والدهم والتمتية والخمر وسيا فى البيع وكجبول
 جفنه كدراة او ثوب لم يمين جنس من الخيل او الحمير والقطن والكتان مثله وفيه اشعار بجواز طلاق الجنس عند
 انفساء على ان الاراء لهما سوار كان جنسا عند انفساء ونوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظر الى

فتمش انتفاوت في الغضاضة والاعظام كما يطلق النوح عليها نظر الى استقامتها في الانسانية واختلافها في الذكورة والانوثة وفيه
 دلالة على ان المشرعين نفي ان الولاية الى ما اصلح الغلاسة عليه كما في الكشف ويحجب في الصور الاربع مهر المثل باموت
 او الطلاق بعد النكاح والتمتع قياما وقيل بحجب نصفه ولم يوجب كما امرانفاً ويجبوجل صحفته لاجنسه كابل اذ فرس اواسه
 او ثوب بن يقطين كما في البيا ١٠٠٠ فيه وفيه اشارة الى ان الغنم لا ينجب للجنس كما نطن فالوسط اى لخير الوسطين
 بنو النيس وفيه اشعار بان لا خيار للمرأة كماله المحيط وقيمة اى قيمة الوسطية لم يعقدوا التسليم كما مر وعن ابى حنيفة روح هو
 مردوجا على كرسية غير موصوفة ببر على الكار والكلاب شربانه ووصفه ليس لان يعطى ما يقدره كذا اذ وجبا على عبد يثبات
 الى نفسه ايتا اليه كذا اذ وجبا على كرسية مشروطة بشروطه وسلم كذا اذ ازوج على ثوب طويل وعرضه كذا وبارواته
 عنه والذئب في ظاهر الرواية كما في المحيط ويجزئه الزوج العيب اى بان تزوج عبد امرأة على عذمة مثلاً باذن مولاه
 بحجب النكاح به اى رفع العيب وفيه اشارة الى ان بن بركة حر غير الزوج لا يحجب النكاح به والبيع من قيمته واجبة كما في
 الكافي والى ان بن بركة الزوج الحر لا يحجب النكاح به بل مهر المثل تحت اشجين وفيه اشارة ترعنه محمد روح والى ان بن بركة العيب
 يحجب النكاح به وذا بالاخات كما في المحيط صحيح جاء العبد وثلاً او ذاً العبد على الاباهام واحد بما اكثر فقيمة فمهر مثل يحجب
 النكاح مهر المثل منها بان زاد على الاقل فيقص من الاكثر والعبد والاخس اى الاقل فيتمتع به لو كان المهر وونه
 اى الاخس الا ان يرضى الزوج بالاخر والعبد لا عزم اى الاكثر فقيمة يحجب لو كان فوقه اى الاخر الا ان ترضى المرأة والاخس
 وفيه اشعار بان مهر المثل ان كان سوا واحد العبدين فقيمة يحجب العبد لانه المسمى كما في الكافي وغيره فلا على المصنف
 بتركه تسمى كما نطن وتبدأ كذا عنده واما عندهما فلما الاخر في كذا كما في البداية لكن في النظر ان الخلاف فيما اذا كان
 بينه والاخر وان طلق امرأة ومهرها بن بركة العبد بن مثلاً قبل التحلوة الصبي فقص الاخر يحجب بالاخات
 وان تلحق امرأة بالعتق من الدرهم مثلاً على ان لا يخرجها من وطنها اى بشرط عدم الاخراج فان عتقها الفقهاء
 بشرط يعنى بعتله في معنى يقيم منه كون ما بعد بشرطاً ما قبلها فافاد في الحاصل بينه وبين ان الشرطية عنه هم في القول
 على الشرط والتنبية على هذا قال او ان كى بالعتق ان اقام به وبالفين ان اخرج منه فان وقع في الاول
 بان لا يخرجها واما في الثانية فالت اى فالواجب العتق في السنتين والايف بان اخرجها ولم يقيم فمهر
 المثل في السنتين لكن في الثانية لا يراى اى الفين بان زاد عليها لانهما نصبت به ولا ينقص عن العتق
 ان نقص منه لانه رضى به وبذا عنده واما عنهما فيبشرط ان فلما الالف ان اقام والايف ان اخرج كذا اذا كان
 على الفين ان حملت وعلى العتق بالاتفاق والاصل عنده ان الموجب الاصل في النكاح مهر المثل واما ليصار
 الى السعة عنه حتى تستمير من كل وجه وعندهما المست واما ليصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط
 تلحق بندين العبدين واحد ما حر فلما العبد فقط ان ساوى البعدي قيمة عشرة من درهم طين لم يداو

فيكمل العشرة وبنائها في ظاهر الرواية كما في قاضيه خان وعنه العبد الى تمام مهر النكاح وعنه العبد لا غير كما قال محمد بن كافي المحيط
شرح الطحاوي عن محمد بن ابي الحسن العبد الى تمام مهر النكاح ان كان النكاح من العبد والافلا العبد وقال ابو يوسف عن العبد
وقية المهر فضا على هذا الخلف اذا جع بين حلال وحرام وان شرط في النكاح البكارة لما زاد شيئا او وجدت شيئا
نوم الكل ابي جميع مهر النكاح بالاستية او السعي بالانفصال فلو قبل البكارة بشيئا لم يضر النكاح لان النكاح انما هو
اي المهر يجمع عليهما وفي كل منهما اختلافات الشايع على ما يشير اليه في الفصولين وفي النكاح الفاسد اى الباطل كالنكاح
المعصوم المودة او الموقته او الكراهة من حبهما ولا يغيره وهو اولامته على المهرقة وفي العدة وفي غير ان لم يلزم المهر
من المسمى ومهر النكاح والمتعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولذا قيل يصح في الفاسدة كالفاصلة في الصحيح والمتبادر
من الاولى ان يكون في القبل فلو طأ في الدر لم يجب المهر وفي التيمم شعار بانه ليس بها المشبهة كان لان يزوجها
بعد النكاح كما في الخزانة وان وطأ مغرنا ثبت النسب منه وجازت بولده بنته من وقت الوطأ عنده
يرج عليه القسوى ومن النكاح عندهما ولذا اختلف المشايخ ان الفرائش في النكاح الفاسد يقع بالدخول او بالانقضاء
وانما قلنا مغرنا لانه اذا خطبا ثم جازت بولده بنته فأنكره الاولى لم يثبت النسب منه ولم يجب المهر والعدة عند
الزوج وفي رواية عنه ثبت ويكفي في رواية عن الشيخين كما في المحيط وثبت الفضا مهر النكاح لانه قية لبعض لانزله
على المسمى يجب مهر النكاح ان لم يدر ابي وهو مساول للمهر اكثر فلو كان المهر اكثر فليس به وهذا كما عندهم واما عندنا فزوج
مهر النكاح بانما يقع وقيل شعار ما بان لو اختلف لم يقطع المهر وهو لم يقطع كما في الطحاوي ثم مهر النكاح الشرعي وقال ابي مهر
امراة مثلما اى قية لبعض امراة مماثلة لاسن قوم ابيها سفة اخرى لامراة الا ان القوم مخفون بالرجال عندنا لم يفتن
قالوا ولي بن قاتب ابيها اى خواتم الاب وامه والاب وعلمنا وبناتهن وبنات الاعمام وعمته ابيها وامه كما في النظم وغيره
ثم من وجه شبه فقال سناى في اسن ثبوت بشهادة رجلين او رجل وامراة من فان لم يوجد فالقول بسن العامين
كذلك في البواقي كما في النكاح واما غير ذلك النساء في اسن لان باختلافه يختلف المهرقة وكثرة وكذا في البواقي
وفي النكاح حاشا اسن وما يشير اليه اسن اعتبار المهر لانه يدل على ان اسن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى وجبالا كما في النكاح
وقيل لا ليعية الجبال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المهرقين في اسن والجمال حاله التزوج كما في المحيط
ومالا وعقلا وهو قوة مميزة بين الاسور والحرمة والقبيلة او قوة يحصل الادراك للقلب بالشرقة كما في البصر بالنكاح او
سنة محمودة لانه انسان في مثل حركته وسكانته كما في كتب الاصول وموجبها المعنى شامل لما شرط في النكاح من العلم
والادب والتقوى والعفة وكمال الخلق فلي هذا الحاجة الى قوله وديناى وديانه وصالحا وبلدا وعصره لم يذكره
المحيط والبكارة وشيئا بانه يقع مصدر رثيب ليس بن كاسم فان لم يوجد شيئا في شيء سنا من اى بن قوم ابيها
فمن الاجانب شيئا في هذه الاسور والنسب والكفارة كما في الذخيرة والاجانب جميع الاجانب الى ابيها فهو ولا يبنى

بحيث يسب في الصالح وانما قلنا في شيء منها لاننا لم يوجد كل واحد من هذه الاربعة في
 امر ائمن فيعتبر الموجد منها اثنان شاكيا في الاختيار والامم وقومها كالنكاحات ونهايتن وغيرهما مما سئلوا عن
 قوم ابيها لان الامم لم يصلح ان يكون له قولها من التبيين في هذه النكاحات لقولها ان لم يكن الامم وقومها من قوم ابيها
 فان كانت منهم بان يزوج ابنته عشرة اشهر قبل ان يزوجها من رجل بالامر ثم يطلقها بعد الخلوة وامساكها منه في هذه النكاحات
 فانما يحكم لها بهما وبه كالمذموم في غير من القاضي في مهر مثل شيئا ولم يترأض الزوجان على شيء منه والافقوا المهر كما في الشارع
 وبه كالمذموم في مهر مثل الحره وامر مثل الامه فتوقد الزوجه فيها وعن الامه انما تملك ثلث قيمتها كما في الحره وصححنا ان
 وليها بنفسها ورسولها فلما اخذته منه ومن الزوج ثم لاولي ان يرجع عليها من بامره الحقيقي والحكمه ولو كانت
 حرة فخره لاولي مطالب بهر الحنفية ونحوها واطاقت شعران وولاية المطالبة ثابتة لكل ولي من انما ليست الا مطالب اواب
 الاب او القاضي كما في القاضي بخان وغيره وللاب مطالب بهر الباقية كما لا يمتنع لانيها كما في الجواهر وغيره والمهر المعمل
 والموكل ان يبتا اى ان بين في العقد ان كاله ولعقد يكون معجلا وسو جارا فذاك المبين واجب اداؤه على ائمن
 وقيل اشارة الى ان تاجيل المكل الى غاية مجهوله صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقيل في
 المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه معمل ونصفه سجل لمع وهو يقع الاصل على انطلاق اوله
 وقال بعضهم لم يصح وجوب حاله لو كان الاصل منه كسبوس الرج كما في المضمرات والى انه لو ابل المهر ثم طلقها قبل ابل
 فالاصل على حاله كما في الجواهر والى ان يبان يكت عنها ويقال مطلقا فالتعارف اى ما حكم به العرف وهو ان يستقر
 في النفوس من جهة شهادات العقول وملتقة الطباع السليمة بالقبول يعني يتطرق الى السمع والمرأة فان حكمه بمعمل لبعضها
 منه وتاجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكمه بمعمل الكل وتباجيله فغنيته ان طلقها رجلا لا يصير مجلعا عند العامة
 فانه اخذ منه الا بعد النية وقبل اخذ المهر لم يعمل كذا وبعضها لما شاعى الزوج من الوطى ولكن بعد اخذ
 ان يطلب الجواز بقدره عند بعضهم كما في المفصولين والكلام يشير الى انما اذا حالت عليه غير ما يابى فلما انتع منه قبل اخذ
 سبب له وكيلها والى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلما انتع قبل مضي المدة وان الاصل المقارن للعقد والطارى
 عليه سواء ونز على قول ابي يوسف رجح استحسانا كما في المحيط والى ان بعد اخذ ليس لها منع والى ان قبل اخذ الكل سوجا
 لا ينتع خلافا لابي يوسف رجح استحسانا وبقي المصدر الشبهة كما في المحقق ومن السفر بها اى اخراجه من بلد الى بلد
 بينها سيرة سفر لالاخراج بين الاخذ كما كان للاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وبلا خلاف من الثلثة وهو الصواب
 عند نجم الامم كما في النية ولو كان المنع من الوطى والسفر بعد وطى حقيقا وكلما كان مدة الصحيح برضاها المعبر شرعا
 فلا حاجة الى زيادة قيد المكافئة وبذا عنده وقال ليس لها منع منها بعد الوطى وابو القاسم الصفا انقضى به في عدم المنع من
 الوطى وللقوله في المنع من السفر ويعني كما في المحقق وفيما ذكرنا من ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على قول

ثلاث ويصير عن باب من القائل بالفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحة يعني انه يقال فيمنع ولا يجوز لمن
 الزوجين كما ذكره المصنف مع في التوضيح وكما سيرته في الانسان لم يظن انما هو وطما كارتبه وصغيرة ولا يجوزنه فلما منع منها والاباطاع
 كما في الامانة بلا سقوط النفقة اى الطعام او مبيع الكسوة او ما سيج السكنى على ما ياتي من الخاف في مفهوم النفقة
 وشي من ان يكون الكل واجبا وذا غيره واما عند جهات فاقطع بعد الوصل وفي احوال القاسم الصغار وقيل الاخذ لما لا يفسد بشرط
 الخروج من منزل الحاجة والضرورة بالاذنه كزيارة اهل الابوين وعيادته ونعتيه وزيارة الحارم وكونها قابلية وغالبه
 واخذ الحق اعطاء الحج وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلمها زوجها وحياته ومزالها لا يخرج بالاذنه باعاده من زيارة
 الاجانب وعيادته والولاية ونحوها فاذن وخرجت كاتنا عايمين والى النابى الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا فتنه حاجتها
 كذا في الخزانة وبعد اخذها لعل مقام الزوج من بلدى بلدى في ظاهر الرواية كما في الكفاي وعليه القوي كما في العدا
 فيه واما ما مر من بيع ما اشار اليه في فصل فيه ولا يملك الا يولى وقيل اى قال الصغار لا يسافر بها بعد الاخذ والى
 كثير من المشايخ كما في الخزانة بغير يفتي بفساد الزمان والاضراب كفاي الاختيار وقوله تعالى (اكنن من حيث كننهم
 سعيهم بعد الامانة كما دل عليه السياق فلا يشك ما قال المرغيناني ان الاخذ ليقول لقال اولى من الاخذ ليقول الفقهاء ان
 يوثق الزوج وليها شيئا من المال ثم اشتقا فتقات الزوجته مودة شي يسقط المودة وقال الزوج مودة فاقول
 اى العقل المعبر به المقام من الاول العقل معتبر شرعا قوله مع عينة لانه المالك وانما لم يذكر الزمان لانه ما ترك عرفا
 الا في قائل من المسائل الانبياءية للكل ما يفسد ولا يبقى كالعلم والشرية فان القول كفاي ذلك جهاتا وفيه شبهة
 الى ان فيما بقي كالطعام والذوق والفوز والعسل القول كفاي التناهي لكن في المحيط المختار عند الفقهاء ان كان مكسبا
 على الزوج كالنحو والدرع وسائر البليت فميتة والا فالقول له كالثمن والملاحة والنكاح العلم بالصواب **فصل نكاح**
المصن بالكسر لغته خالص النقية تسمى بمودته وهما قان وهم قان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا ينبغي لا
 يجمع ولا يثبت كفاي الاساس وشرعية على ما في المغرب بعد غير كاتب ولا مدبر وفيه شبهة الى ان الصن لا يثبت الا عند
 الفقهاء ولذا كثر في كلامهم من وقتة والمكاتب والمدبرين غير شاملين لامة بالتغليب كما في لانه مجاز لا يراد
 بالقرينة على انه حصة لية ترك ما بعده والامة من بذلها امرأة ذات عبودية اسلامية كذا اشير اليه في القائل و
 امر الولد ذكر بعد الامانة لرفع قوم خصيه صبا باذنه من الثلاثة فانما المذكورة صرحا بالاذن السيد اى المتصرف في السيادة
 فاذن يقص بالشريك شركه عنان فانه لا يزوج العبد والامة عند جهات خلا لابي يوسف مع كالمضارب والعبد الماذن
 ولا بالمفاوض فانه ان كان يزوجه امته الفاضلة لانه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوجه امته ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب
 فانه يزوجه امته لانه لا عبده وكابوصى فانه يزوجه امته التي تم لا عبده كفاي النظم موقوف نكاح هو لا ولد ولا وطلى ليدوم
 النكاح المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له لو لم ياذن بالانكاح الا في المحيط بان اجاز

السيد النكاح صريحاً ودلالة كما اذا اعتقدوا امره بالطلاق الرجعي لفظة النكاح وفيه رمز الى ان سكوتها بعد اتمامها ليس باجازه
كما في القنينة والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج البعد المرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجازوا السيد مثال للورث والشرع
حتى ان المولى اذا اجاز فوات اوباعه فاجاز سيده الوارث او اشترى ويجوز والا فلا كما اشير اليه في الهادي وان روي السيد
بطل النكاح لانه عيب واذا اذن السيد استنجد اجنبياً بنكاحه بغير حين بيع القنن للمهر والنفقة والسكنى ان لم
يوقعا السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النفقة وقوله اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة من تلك الحقوق ليطالب بغيرها
عن السيد وان كانت زائدة فالزائد والى انه لو تزوج بالكثر ما اذن لمن المهر توقفت الحمل على اجازة المولى كما في المنيعة
واطلاقة مشير الى انه لو اذن لان تيزوج على رقبته فزوج حرها ومكاتبة ومدة ادام ولد على رقبته جاز النكاح بقية لكن
في المحيطان النكاح في الاولين غير جائز والى انه لو اخرجه من ملكه بغير قصد فداء وصيته ليس لمن صار اياهن بفتح النكاح
وكان المهر في رقبته البعد ولو اعتقه كان عليه الا فعل من المهر والنفقة كما في النفقة ولو باع كان المهر في رقبته قيل في ثمة ولاد
الصحيح كما في المنيعة ويسعى الاخران اى المكاتب والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه تعذر الاستيفاء عن عين الرقبة فيستوفى
عن المكس فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامناً لجميع كما اذا بخر المكاتب فرد الى الرق فان يكون الكل على المولى فان اذن في
فيه اذ لا يبيع لها كما في النفقة والا فاذن له في النكاح مطلقاً لعمم جازته اى النكاح وقاسده فحق السيد عنده وليفتر
الى الجائز عنه بما في المهر بالنفاس في الحال عنده وبعده التعلق عنه بما في المنيعة الا اذن بغير النكاح عنه ولا عند ما قال مالك
الشرع ويجوز وصحها عنه ويملك عندها كما في المحيط ومن زوج حر او فداء ومكاتبة او مدبرة من فته او مكاتبة او مدبرة
ادام ولد لا يجب عليه البتة وهى ان يخل بمبدأ من زوجها بالامتناع لم يقابل له الا بشرط ادبواه من نكاحها اذا نهى اليها في
المغرب وقوله شعار بان بؤ المولى لها بيتاً وترك استعمالها كان لان يرد الى بيتها لم يتخذها وكذا لو شرط ذلك لزوج
لان الاستعمال حكم الملك وهو باق كما في المحيط ولا نفقة عليه اى لا يجب عليه نفقة لما لا يملكها اى بالبتة فان روي السيد
الى خدمته سقط عن الزوج نفقته وجبت على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد
والليل على الزوج كما في نفقات القنينة وتشتق من ذلك الكتابة فانما كالطرة فلا يحتاج الى البتة لاستحقاق النفقة
ولا يبقى للسيد ولاية الاستعمال كما في نفقات المحيط وغيره ولطأ الزوج استه ان ظفر بها فليس للسيد ولاية المنع قبل
اخذ المبيع والى السيد النكاح عبده وامته كرايا بغير اذى كرايته وبارضاها وهو الماردن الاخبار الواقع في عباراتهم
كما في باب المناقش من الحقائق الاكراهها على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة ان لا يجوز النكاح بالارضاها
الاضافة للعهد فلا يجوز لسيد النكاح المكاتب والمكاتبة بالارضاها ومن اعجب لسائل ان المشايخ يحجوا اجازة السيد لنكاح المكاتب
الصغيرة بعد التعلق باعتبار الرضا للملك وهو الوار ولم يحجوا قبل بيع حقيقة الملك وكذا يحجوا اجازة المكاتب الصغيرة لنكاحها
قبل التعلق وهى حرة يدوم الصبح البعد وهى حرة يدور رقبته لانها في صورتين لم يصح تصرفا بعد التعلق بصرفها اما قبله فصحيح كما قال

بالاسم كافي المحيط وغيرت بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس امته ومكاتبته كبيرة فانه لا خيا للصفحة كما عرفت
 تلك الاسماء والمكاتبته حال كونها تحت حرا وجبر وحوكم كما في عدة عن طلاق رجعي وهذه المسئلة من ركة ما سبق من قوله فخلات
 كما مكاتبته فان الاسماء ثمانية لما كان الام ولد والمدينة العلم الان يقال انه للتبني على النعيم وفيه شعار بان علم الزوج باختيار
 نفسها ليس بشرط قبل الشتر واصفورة فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلامهم وبعد الدخول فلامهم كما في النكاح و لو اختارت
 زوجها ما كان المهر لرب كما في الكاراني وان نكحت تلك الاسماء والمكاتبته بلا اذن من سيدنا ففقت اى قبل و
 مولانا فان بالولى انفس النكاح عند ابى يوسف راجح خلا فالحمد راجح كما في المحيط لفظة نكاحا وان وطما الزوج قبل العقد كما في
 التمر ناشى الان فيله شكلا من وجهين احدهما ان ام ولد اذا عقت قبل دلى الزوج بطل نكاحها وجوب العدة عن الموت
 والثاني ان المكاتب والمدير والعن كالاسماء فبما ذكر كما في النظم وغيره باختيارها للعق لانها ضمت وقدر ان لا خيار
 للعالم وما سمي من المهر وان زاد على مهر الشل كهر الشل بالاسمية للسبب لانه لا قائل بالفصل لو وطئت انكحته بلا اذن ففقت
 اى بعد اولى وان عقت اولاده وطئت فلما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام شعر بانه يجب مهر واحد استحسانا
 وزوج الاسماء يعزل اى يجوز لان ينزع ذكره من فريضة فيقع المار خارج الفرق في النقاس يقال عزل عن امراته
 او فلم يرد ولد باذن سيدنا برضاها عنه وبما ذكرنا عندنا على اختلاف السنف الصالح وفيه شعار بان السيد يعمل
 وذا الماخلات وزوج الحرة يعزل بالمخلات باذنها وذا لم يخف عن الولد السور نفسها والزمان والا فيجوز بلا اذنها وفيه
 راجح الى جواز اخرج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض الشايع انه لا يجوز كما في استحسان المحيط وان
 وطى الاب المسلم امته اى قته انبه ولو كافرا قولت بذه الاسماء ولدا فادعاه اى ادعى الاب الولد ثبت نسبه
 وان كذب الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان متروك وقت عده ونفذت عنه باذنها فاسرته
 يا فقت لان دعوة ولد بكانيته وام ولده وما برته لم تصح وعن ابى يوسف راجح ان دعوة ولد المديرة تصح وعليه قيمته مع العق
 وفي الاضامة اشعار بانه نوا دعى ولد امته بابه او امه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب
 وعليه العقر والاطلاق شعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعى على ابوه ثبت النسب لان سوطوة الابن وان لم
 عمل للاب لكن يحتمل النقل الى بعض وفي الغامض رمز الى اشتراط كون الاسماء في ملك الابن من وقت العلوق
 الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فبما عاشره ردت بخياره وفساد ثم ادعاه لم يثبت الا اذا صدقه
 الابن الملك في الظهيرة واسل الدعوة ان يسئل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهي في النسب كسائر الدال
 وقد يفتح كما في النقاس وهي اى الاسماء حينئذ ام ولده اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الاسماء لاحد
 لانها مشتركة بينهما حينئذ ولا قيمة ولد لانه لا ينسحق حرا والجد الصريح الذى لا يدخل في طريق النسبة اليه لم يكاب بالاب
 كما لا ب بعد موته اى موت الاب ولو حكم كما اذا كان كافرا او فريقا وان كحما اى الاب امته نصيب النكاح لانها

لما كان الحقيقة وقول صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يباي (بما زينة) وهي غيبة الملك الابن متروك بالاجماع كما
 في حدودنا متصف ولم تصر الامة ام ولده وجب عليه مهر بالنكاح لا قيمتها بل ملكه والولع الحاصل منهما
 حر لغير رتبة اى الابن فان الامة ملك الابن والولد تابع ابائهم فيعتق على اخيه والطفل الذي لا يعقل الاسلام
 ولا يصفه فاللام للمعدة تتبع خير الابوين وينتسب الى ابيهما من غير ان يكون له نصيب من ميراثهم بل هو
 لم ينزل عن ذواتها وفى الكلام شعار بان الطفل يعقل الاسلام ووصفه صابا بالاصالة كما في المحيط وغيره والتميز
 لا يتلوه عن شئ لانه فاعل خير في نفسه وفى الخلاصة قال ابو حنيفة في النضرية كفو ولما ذكر حكم طفل مملوك
 ذكر حكمه به ونما في احدهما وقال وعندنا عذما اى فقد الابوين متبع الطفل الذي لا يزوج مسلم صغيرة من مسلم
 فى دارنا ثم نقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجاز سبهما كما لو ارته البوالة لمقايد الحرب لم تنسب منه والجوسى
 شتر من الكلبى كما بينا فغنى النضرية بالعلم ختمنا والجوسى واحدا للجوسى معرب (ميركوش) فى الاصل جل صغير
 الاذنين وضع دنيا وعلاليه كفى القاميس لكن فى الملل داخل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقدرسى
 بغيره سوان اهل الكتاب وان اسلم الانبياء المتزوجان تزوجا بلا شهود او تزوجا فى وقت كانت فيه
 عدة كافر معتقدين حال من ضمير المتزوجان ذلك التزوج بلا شهود وفى عدة كافر اقر اى تركا عليه
 اى ذلك النكاح ولم يحسد ووقال زفرى فزق بينما فى الجهمين وقال لا يقران فى الاخير والصحيح قول ابى حنيفة رجع كفى
 المضرت واقف المشايخ على جواز نكاح المعتدة من كافر الا ان بعضهم قالوا ان المعتدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير جزمة
 وبهذا الصواب كفى الكراى وفيه إشارة الى انها لو كانت فى عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع وقرى بالاجماع كذا
 متزوجان محرمان كوثنى واخوته اسلميا ساءوا واحدهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات كفى النكاح وفيه
 رمز الى اننا لا ندين بالانفراق القاضى وفى البنية انما يتبين والى انما لو لم يسلم بالانفراق القاضى لفرق بينهما معتقدين
 ذلك ويجزى الارث بينهما ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى يحد فاذن وبذا عنده فلا فالهاتى كل من الاربع كفى
 المحيط والى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت بالنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والاسلام
 فهم على شريعته فى ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لاسن السفاح كفى النفقة وفى دارنا نفية
 اسلام زوج المرأة الجوسية الاولى غير الكتابية حتى يشهد الذبوتية وثبوتية وغيرها و اسلام امرأة الزوج الكافر
 ولو كانت باعترض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من الجوسية والكافر فان اسلم
 الاخر من احدهما فمضى الزوجه المسلمة بعد العرض اذ قبله لاسن الزوج المسلم كذلك والاسلم الاخر فرق بينهما
 وفيه إشارة الى ان الفرق لا يقع بالافقار ولو سفي ثلث حيض كفى النفقة وهو اى التفرق طلاق ولو كان
 الزوج صبيا عاقلا عنه بما دفع عنه الى يوسف رجع الى ابى الزوج عن الاسلام ولا مهر للجوسية ان ابنت

عنه ورفق بينهما فان لم ينفخ النكاح فله المهر واما في المهر ففي دارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين تبين الزوجة
عن زوجها بمحضى ثلث حيض في ذات حيض وثلاثة اشهر في غيرهما كما في شرح الطحاوى فالاولى ما في بعض النسخ بمحضى
العدة اى بمحضى مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل قبل اسلام الزوج الاخير من الزوجية او الكافر
اقلوا سلم قبل مضى الحيض لم تن من وفية اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوعة وغيره اولى ان هذه الفقرة
طلاق وهذا عندها خلافا لابي يوسف روح وفي رواية عنها كما في الاختيار وغيره وتبين الزوجة عنه ببيان الدارين
اى باختلاف دارى الاسلام والحرب لما حقيقه بان يخرج احد الزوجين المذكورين من دار الحرب الى دار الاسلام
سلما او ذى سبيل او سبيلها فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احد هاتين المأتمين كما في شرح الطحاوى لا اليسى
بالنسخ اى تبين بسبيلها او سبيلها فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احد هاتين المأتمين كما في شرح الطحاوى لا اليسى
كما اذا نجس او حضر حكما كما اذا خال بالاختيار ما هو كافر بالانفاق فسخ اسرى بعد النكاح بلا خلاف سواء كانت
سوطوة او غيرهما عاجل اى في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انهما لو ارتد معا لا يفسخ النكاح وهذا
عنه ما خلافا لغيره كما في النفقة وغيره اولى ان لا ردة للطفل الا اعتقاد له نكاحات ابائه وقال بعض المشايخ ان ردة
صحيحة كآبائه ونهم من لم يصح احدهما وهذا كله على قول ابي يوسف روح واسطة قوله من صحته كآبائه كما في المحيط والى
ان ردة المرأة فسخ ونهم من قال انما لا تكون فسخا سما لباب المعصية وهى الوصول الى غير الزوج والاولى ظاهر
الرواية وهو الصحيح لان قسمها بما يحصل بالخبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى البقاء النكاح مع الردة كما
في المصنوع وقال الفقيه لنا خبر على النكاح بزوجة الاول وقال عين الاثمة وغيره لكل قاض ان يجرد النكاح
بينهما بمهر يسير ولو دنيا لا ريب في ادبته كما في النفقة والى ان ردة فسخ ولا تجرد المرأة على النكاح بعد اسلامه لم يثبت
بطلاق خلافا لما خرج كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد واحد منهما تفصيل لم يعلم من السابق قال ثم للموطوعة
الحقيقة والحكمية كما اذا خلس بها خلوة صحيحة كل مهر ما من السعة ومهر مثل سوارتها وارتدت وغيرها الى الموطوعة
المذكورة نصفه اى المهر لو ارتد الزوج وهذا اذا كان سعى والا فلعنة العنة وغيره حالاشه من المهر والنفقة
سوى السكنى (المسائل في الخلاصة) لو ارتدت الزوجة وبقي النكاح بينهما ان ارتد معا فاسلما معا
سوار كاتاني دارنا ودارهم وفي السجيتان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد ويجعل في الحكم كاتانا ودارنا معا وكلاهما
مشير الى انهما لو ارتدوا فاسلما متفرقا وارتد متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في النظرية والنفقة وغيره
والى ما هو مصرح بقوله وقد ارتد النكاح ان ارتد معا ثم اسلم احدهما اى المزدنين قبل الاخير
لان الفراق على الردة كاتنا معا وكل الزوجات من العاقلة والمجيدة والبلوغ والمرافقة وضدها والمسئلة
والكتابية وغيره من في القسم يقع العاق وسكون المين ومودعة قمتة المال بين الشركاء وتعين النصاييم وشرعا

تسوية الزوج بين الزوجات في المأكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لاني بالحنّة والولي وهو واجب على الزوج ولو لم يكن
 او محبوبا او خصيا او غنيا او ذميا او غيرهم وهو ظرف بقوله سوارى ستوتية في القسم فلو قضى بالتسوية في غير ظرفه لم يضر
 وجوبه عقوبة لا تركاب المحذور ولو اقام عند احدهما شرا قبل الخصومة او بعد ان تم خاصته اخرى امر بالتسوية في المستقبل
 وما مضى كان باذالا واختيار في مقدار الله والزوج وكذا في بآئته فله ان يقيم عند امرأة ثلثه او سبعة وعند اخرى كذلك
 كما في قاضيه خان والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والحزن ان التسوية في الولي ليست بلائزته في ظاهر الرواية
 وقيل شعرا بانها لازمة في غيره فظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له ان يزوج اخرى كما
 في الخلاصة وغيره لكن في شرح التاويلات يجوز ذلك فان الامر في قول تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة لم ي
 الزموا محمول على الندب لا المحرم وفي لفظ الزوجات اشعار بان لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عنه حاقدير
 وفي الخلاصة لو صام بالشار وقام بالليل فاستعرت عليه امرأة امران يبيت عند واحد راعي حقها احيانا ولم يقدر
 وعن ابني حنيفة لما يلية من اربع ليال وفي المضمرات انه يرجع عن ذلك الا الزوجة المكوكة لاحد من الفقة والمدرقة
 وام الولد والمكاتبه فانما لا تسوى المرأة في البيتوتة لكنها تسوى في المأكول والمشروب والملبوس كما في
 المضمرات ولما نصت الحرة فلما يدومان وطلموكه يوم وفي قاضيه خان لو كان للمرأة امرأتان اقام يوما ويلي
 من كل اربع عندها في البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان لثلاث نسوة اقام يوما ويليها عند كل منهن و
 يوما ويليها من شأهن السرري ولا قسم لمن في السفر فله ان يسافر من شأنهن والقرعته بالضم طينة او
 بعينه بدرة شلا يدبرج فيمارقته كيت فيما اسم السفر والحضر ثم سيل الى من يعطي كل امرأة واحدة منها او لى
 وافضل تطيبا بقلوبهن ويصح منهن ترك القسم لصاحب المال وبدونه ويصح الرجوع عن الترك وكذا انه خير
 اني انما لو جعلت لزوجها مالا وحظ من مهر الزيد في قسمها كان لها الرجوع بما اعطته وكذا نورا الزوج في مهرها
 يجعل يومها غيرها ولو اراد ان يستبدل شاة بالقدرية فطلبت ان يسكنها الشراطين يقيم عند الشابة اياما وعند الثانية
 جاز كما في قاضيه خان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والاتام ولا يخفى ان هذا من حسن الاعتناء

كتاب الرضا

اخره عن الكلح لانه كما انفصل من بعض وهو كالارضاعة يفتح الرأ وكسر كما في الديوان والطلبة لشرب اللبن من
 الصرع والشرى كما في المقاس وشربة شرب الطفل حقيقة وكلما اللبن خالص او مختلطا بالسن او ميتة في وقت مخصوص
 ثبت بمحضته اى يشرب اللبن الخارج من ثدى الأمومة ليسبب له وهو فعل الرضخ او بالاملاح وهو فعل المرضعة
 او غيره كما يجب وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكرنا اشعار ثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الحوف ولو قطرة
 بهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والام ثبت الحرمة كما في الخلاصة في حولين من وقت الولادة عندها وعليه الفتوى

كرا في التعلق والطرف لصدا وصفا لما جولين ونصف عنه وثلاثة عند فرج قبل خمسة عشر سنة قبل البين
سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ونظما حول على ما في الزكوة شعر بالشمية لكن بالي عنه قوله تعالى لا حمل
فصلا لثمن شهر اثم فانه شعر بانتمية مثل كلام المحيط فقط فاشيبت الحرة بعد هذه المدة وظاهره شيء الى ان الارضاع
الى هذه المدة واجب لكن في اجازة النكاح اى انه واجب الى الاستغناء ونسب الى جولين وجاز الى جولين ونصف
والى انه لو فطر في هذه المدة ثم شرب فيما ثبتت الحرة وان استغنى عن اللبن بالطعام وذا راية من لبنين والى انه
يجوز الاب على اجازة الارضاع فيما عنده وفي جولين عندها ولا يجز بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجز بعد جولين
عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعد ما اجماعا والى انه لو استغنى في جولين حل الارضاع بعده بالانصاف لا بالغير
المدة مائة خلافا لمختلف بن الربوب كما في المحيط والى انه لا يباح شره بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
في المنية عن ابى يوسف راح لباس بشره للبائع امومة المرضعة حتى لو ارضعت صبيا بكر لم يخرج قطر حرم عليها
كما يجزى والامة مصدر هو يكون الشخص اما المرضعة من لاولد برضعه وفيه اشعار بان التأخذ لمحق بالم يقصد منه
الحديث كما في الحاشية كما ذكره الرضى لكن في الصالح انها هى الموصوفة بالارضاع والبيعة زوج اى كونه ابا وفيه
اشعار بان رجلا من في امة فولدت لارضعت صبيته جاز لان تيزوجا كما في شرح الطحاوي ولكن في الخاصة
انه لم يجز قد قيل في غير اثنين بعد ما منته كما اذا اطلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تجز فان لبنها
منه بالاجماع وكذا ان حملت باولاد عنه والى يوسف راح فان علم ان من الاول او الثاني فهو منه ولا من
اول عنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد راح خطا وان ولد من الثاني بالاجماع وفى
كلامه اشعار بان انه لم يزد وجه قطره من لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعا على ولده من غير ما فالتحريم كما يكون من جهة
المرأة يكون من جهة الزوج ويسمى الفقهاء لبن الفضل وهو ما كان يزول من جهة كافي المحيط ويدخل النازل بالانطالى
الاجتماع طرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضعية ان يدين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضا لا يثبت
لشهادة رجل ولا لثأ واحد بن بل اشهاد عطين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فزق بينهما فقبل الدخول لاهل
وبعده الاقل من السمس واصل بلانفة كما في المضطرب فيحرمان اى المرضعة والزوج مع قومها فيه تغليب عليه
اى على الرضيع كالنسب اى حرمة كحرمة فحرم على الرضيع اولادها واولادها واولاد المتقرنة والمتاخوة لانهم اخوة
واخوات لمن قبل الام والاب واحدها وكذا آبائهما واحدا متاهلانا احدا وحيدات من قبل الام والاب وكذا اخواتها
واخواتها لانهم اخوال وحالات وكذا اخواته واخواته لانهم اعمام وحالات وفى كلامه اشعار بان يكل من الرضا من كل من
النسب كالاولاد لاهل اعمام والاعمال والامهات والاعمال واختلاف كما ساقى ويجزم فروعه اى اولاد الرضيع وكذا
اولادنا وكذا فروع الرضعية والزوجان الرضعيين اى زوجة الرضيع وزوج الرضعية عليهما اى على المرضعة

وزوجها محرم من الرضعة لانها حده وكذا ثبت على زوجها لانها زوجة فعد وكذا
 زوج الرضعة على الرضعة لانها من زوجته واعلم ان التفريق المذكور وان علم من التكاح الا انه ذكره هنا تنبيها لا زيادة فحفظ
 ولذا نظره فقال شجره جانب شجرة همه خولش شوند و از جانب شیره خواره زوجان و فروغ یعنی شیر و بنده و شوهرش
 با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خوهران ایشان خولش شیر خواره شوند و شیر خواره و زلفش یا شوهرش یا زلفش
 خولش شیر و بنده و شوهرش شوند و کمال ان نیز زوج اخیه رضاعی الاخت رضاعی لا تلخ نسباً و بالعکس
 او کلا بهار رضا کا کافی النسب بان کلان لا تلخ لابل و اخیت لام فاختیه لابل ان نیز زوج اخته لام لانه ليس بينهما
 نسب یوجب الحرمة و الاکتفا بشعر بان یحرم غیر الاخت و قد ذکرنا فی الکاح ان طلت نوا م اخته و اخته و غیره بهار رضا
 و کلاهما ثالث صوم که ذکرنا و الاختقان فی ظاهر الروایة و من محمد بن احمد و فیما اشارت الی ان الاقطار من
 الاذن و الاصلح الباقية و الاثبات لا یحرم کما فی الاختیار و الاختقان (محققه کردن) و منه استحق الرجل بالنسب کما ذکره
 البیہقی فموتعد و علیہ استعمال الفقهاء فاندفع ما ذکره المطرزی ان النسب غیر جائز فانه لازم و الصواب یحق و لیکن
 الرجل فانه ليس بلبن حقيقة و ما حاطط بطعام من اللبن و لو غالباً غیر مطبوخ لا یحرم لانه یسلب قوة اللبن و قالوا
 ان کلان غیر مطبوخ و اللبن غالب یحرم و اما المطبوخ فیه محرم بالا جملة کما فی الاختیار و فیما اشارت الی انه لو تقاطر اللبن
 او حاکم یحرم و فیه خلاف کما فی المحيط و ما حاطط بغيره ای غیر الطعام من اللبن و خلافه کالما و الدوا و یعتبر فی التحريم
 حنطه الغالبية عند الثمین و کذا عند محمد و فرجهما الله تعالى فی غیره فلیس و اما فی اللبن فقد ثبت الحرمة منهما کما فی الاضیاء
 و العقبية فی الجنس بالا جملة کما فی الروایة و فی غیره لیس اللبن او العلم علی ما روی ابن سنان عن ابی یوسف کما فی
 المحيط و فی الغالبية اشعار بان تحريم ذواتها و کما فی الاختیار و لیکن فی الفتنة ان لا یحرم غیر اللبن الخالص عنده و
 یحرم الاستعاط ای صلب اللبن فی الاثبات کما قال البیہقی و فیما اشعار بان تعدد و علیہ استعمال الفقهاء و فی الصحاح
 و المغرب انه لازم فکانه یتعدى و لا یتعدى و یحرم لبن البکر و لم یجوز الی الزوج و لهذا لو طلق قبل الدخول کان له
 ان یتزوج رضيعاً لان اللبن لم یتعد منه و لبن المیت حتی انه لو حلب بعد الموت و شرب بمی او ارتفع من ثديها حرم
 و اما قال ميتاً لانه ما یتعدى فیه المذکر و النوث کما فی الصحاح لیکن رواة لم الارض المیتة و ان الرضعة امرأة
 حضرتها ای امرأة زوجها حال کونها رضيعه مستدرکة فی السابق حرمتا علی الزوج کما لو ماتت و اما فیما اشعار بان الزوج
 حبیبین شمل رضعتا امرأة معاً و واحدة بعد اخرى حرمتا علیہ لو تزوج صغيرة ثم طلقها و تزوج كبيرة ثم رضعتا بلبنه
 او لبن غیر حرمت علیہ لانها صارت ام امرأته کما فی المحيط و الاصح للکافی ان لم یطوأ اذا الفرت من جنبها لم یأت لها
 و ان یتزوج الصغيرة فیند لانها ربيبة لا تدخل بالام کما فی المحيط و فیما اشعار بان بعد طوی لم اکمال المهر و لا یتزوج
 الصغيرة حیث یبذل و الرضعة نصفه ای المهر و رجع الزوج علی الرضعة بای ذلک ان نصفه ان قصدها فاشا

وان لم يقصد بان لم تعلم بالانكاح او انفسا او قصرت كالمساو ووقع الجميع عنهما فلا شئ عليها والقول ما في عدم قصد انفسا او كما في المتخالف وعن محمد رجع عليها بكل حال وفي كلامه شارب ان الكبيرة لو كانت نائمة ومعتوبة وبخونة لم يرجع عليها ولو كانوا اخذ رجل شئ من لبنها صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليها ان تصد انفسا كما في المحيط ولا يخفى ما في لفظ انفسا ومن الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من الاحتكام وانه علم

كتاب الطلاق

آخره عن الرضا لان من نكح بتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق للارسال ويجوز ان يكون مصدر طلق بالضم او الفتح فني طلقه فانه شرعا زالت النكاح او نقصان حله لفظ مخصوص واخره من عن النسخ بخلاف العلق وانما قلنا بالفتح على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس من ذلك النكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني ما يشير في النصف والمستصفى يقع طلاق من كل مكلف كالذكر والمجمل الذي بلغ غير رشيد والمعتل والمعتق والمحبوب والمعتق والمأزول والمأمل فقط فالبيع طلاق ايضا لم يها كان اولاد المحنون الذي لا يفيق اصلا ولا يفيق في بعض الاوقات والمعتق عليه كانه النكاح وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبيع لم يقع طلاق وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق بربا لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل النقص المباحات أي اقربا الى النقص كما في قوله ثم الامور ولو كان المكلف سكران اى غير عاقل لكن يميزه يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان نصره باطلا كما في الزايد ويدخل فيه النقص يقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النجاة وكن من سكن الخمر والثلث والبنين وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران ما يتنفس من العسل والمحبوب خلافه لم يرجع او عيبه خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته لا يقع من يده الا اذا شرط في العقد فقال زوجتنا بك على ان امرنا يدي اطلقا كما شئت فقال العبد قبلت ولا من نكح ولو جاز بعده وحسن اى من الطلاق بتجته طلاقه واحدة فقط اى لا يطلق ثنتين لخرمين في الطهرين الاخرين في الحرة واحدة اخرى في طهر في الامة وفيه رمزال انما المذكور في طهر من الحيض والنفاس لانه منقلا وطى فيه نكحة الرغبة بعد الوطى فلا حسن بالزوج واحدة الطلاق ولو تناها طاهرة ومزونة وغيره حال بقرته ما ياتي والاطلاق يشير الى ان البان يكون سنيا وهذا من خلافها كما في النصف وحسنه بالاضافة وهو اى الطائفت باعتبار الاحدية والمحنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم لاشارة الى اى منسوب الى السنة في ان السنة التي كما تقر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة تباعا كالطلاق على الوجه المذكور من البعة للبيبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يحتمه في اتباع سنة صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات طلاقه واحدة لتغير المدخولة اى لتغير الموطوءة ولو حكمنا فيدخل ما اذا لم يكن مبنيا على طلاق ولو كان الطلاق في حيض رد ما قاله في فرع ان الطلاق في الحيض كرهه ولم يوطوءة لفرق الطلقات الثلث الرجعية في احوال لها رتبته وقيل في او اخرها وهو رواية عن ابى حنيفة رجع والاول اظهر كما في البداية وذكر في النصف لو طلق على اشرك حصة واحدة فسنه

المروءة الأولى من الزوج فلذبت ثم طلقا فبقي على ما قال بعضهم كما في المحيط فيما اى الاطرافتين تحيض ولو موطوءة لفرق بينهما
 في ثلثة اشهر في الصغيرة والآلية ونفي ان يطلقا في غرة الشهر حتى يفصل بين كل طليقتين بشهر بالاتفاق ولو طلقا
 في وسط الشهر يفصل بينهما ثلثين يوما عنده وعندهما كمال الاول من الرابع والثاني والثالث بالايجام كما في النظم وفي ثلثة
 اشهر في الحامل عند الثلثين وعند محمد وفريح لا يطلق للثلاثة واحدة كما في النظم ولو طلق هو الاكسوة الثلثة بعد
 الوطى فيجوز طلاق من للثمة عقيب الوطى وبدر عيسى يدعى الطلاق وحرامه نوعان الاول لمن في الوقت والثاني في
 البعد وقال اول طلقه واحدة وقت في طهر وطست المرأة فيه او في حيض امرأة موطوءة وانفاسها فانتهاها
 طلقا فهو احسن الا حسن كما هو الثاني ما فوقهما اى فوق واحدة من الطليقتين او الطلقات بلا رجعة صفة لما فوقها ميتة
 اى بين ما فوقها من الاعداد وفي طهر صفة اخرى حاصلان الطليقتين او الثلث بمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعته
 كما للطليقتين والطلقات في حيض الموطوءة واعلم ان في الصدر الاول اذا رسل الثلث جلته لم يحكم الا بوقوع واحدة
 الى زمن عمرضى الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرة بين الناس وتسامه في التمرناشى ويرجع اى يجب
 رجوعه على الاصح وقيل لا يجب كما في الحديث ان طلق المرأة في الحيض فاد طهرت عن هذا الحيض طلقا ان
 شار لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السنى كما قال ابو حنيفة وزفرهما الله وعنه ابى يوسف
 الا يعود و قول محمد راجح مضطرب كما في شرح الطحاوى وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج
 الطهر منه كورع من ان يكون محلا للطلاق السنى كما يجامع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط وطلاق الحرة ثلثة وطلاق
 الامامة اى القته او الكاتبة او المبررة او ام الولد اثنتان ولو زوجها بخلافهما وصركية اى صريح الطلاق ونظ
 ظاهر المعنى في ظهورها ما استعمل لغة او عاين لفظ فيه اى الطلاق دون غيره وهذا اتم ما في الحق وغيره انه
 لما شق من الطلاق وهو نوعان احدهما مثل انت طالق اى ذات طلاق فبين انبى بالصيغة اؤسى ووطاى على
 ما ذهب اليه السميوي فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطا لفته ومطلقة وكذا يا سطلقة لفتح الطاء واللام المشددة وما سكن الطاء
 حكم الكناية ومطلقتك نبشيد اللام وفي الشل يخلل خوذرا طلاق او تالغ او طلاك او تالغ كما يمازق بين الجاهل و
 العالم على ما قال الفضل وان قال نعمته تخولها لا يصدر قضاها بالاشهاد عليه وكذا انت طالق او طالق باش
 او طلاق شو كما في الخلاء وتقع به اى تبطل ما ذكره بالاصريح والا يدخل فيه النوع الثاني ظاهر طلقه رجعية لا يحتاج الى
 تجهيد النكاح ولا رضا المرأة وولى الصغيرة وثقل بعدته الى عدة الوفاة بومات فيها ولا تترك لانيه فيها وتير كان في سنة
 واحدة ونقته لامة عدة الحرة اذا عثقت فيها ويرث ائفى منها بومات الاخر فيها ويكون مغايرا او سوكيا اذا طهرت ما ولى
 فيها ويجب للعان الاخذ بالقدت بخلاف الباتة فانما يفيض بها في الكل ولذا قيل الرجعى كالنقض والباين كالنقض كما
 التفت واعلم ان الجواز اذا كان صريحا فالشرطية يجب طلاقا رجعا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منفصف

طلاق القاعدي كقوله ان كان من بردي طلاق وحلال بروي حرام كرد وطلاق باين شود لان الصريح اذا
 طر على البان يكون باناً فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعية بالنقض او الكسر عود المطلق الى مطلقته كما في النكاح من ابد
 اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية وابنته او لم ينو شيئاً وعنه انه اذا قال انت طالق ولو سالت قلت كما في شرح الطحاوي
 وتوكل في الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن اصل لم يصدق اصلاً وعنه صدق ما يدعي كانه اخذه وتوكل في الاخبار
 كذا لم يصدق قضاء كما في المشايخ والكلام شعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فاقول لعنه الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به
 وقع فطلقها كما في التفسير والميتة والثاني ما شير اليه بقوله وان ذكر المصدر للعدو بان قال بالعربية مع قاء ومنكر انت
 طلاق او طالق طلاقاً او مطلقاً او تطلقك طلاقاً او طالق للثمة وتطلقك للثمة كما في الكافي واما الفارسية فتو
 طلاق او تطلق طلاقاً او تو طلاق داده او داده هست طلاق قلت من الطلاق وقعت في الحرة واثنتان في الائمة
 ان نواها اي نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حكمية والا سأل لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو شيئاً او نوى وقوله
 او اكثر رجعية او بانته رجعية اي فواحدة رجعية وقعت لانها واحدة للتحقيق ولا يرد النقص بشئ طلق نفسك حيث جاز فيه
 بنية الثلث لان مصدره جعل كالمدة كور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وقام تحقيقه في التبع والكلام مشير الى انه لو قال انت
 طالق الطلاق كلف وقع الثلث بانيته لان مصدره يوكد كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق وارب يد الصقة
 والمصدر لطلعتان وقع جميعان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر
 وصح اضافته الطلاق نسبة الى كل ما نحو كلك او جميعك او بطلت طالق ولعل دعوى الاستغناء عنه بقوله
 انت طالق والى ما يعبر به يعبر به من الاجزاء عن الكل اسأل بدن كراسك فلو قال طلقك راسك واراد
 الراس فقط لم بعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الراس منك واما لو قال هذا الراس وقع على الاصح كما في
 قاضخان او رقبتيك او عنقك او روجك او نفسك او شخصك او جسدك او جميعك او بدنك او صورتك
 كما في النفس او وجهك او فرجك بثمان الدبر وفي الاست والدم خاتن والى جز شائع لنفسك او بطنك
 الى عنك او جز من العن جز منك لا يصح اضافته الطلاق الى جز معين لا يعبر عن الكل كاليمن واللائف و
 الصدر واليد والرجل الا ان يراد بهما جميع البدن وشل البطن والظهر على الاصح وبعض الطلقة كصفت
 الطلقة ولثمة الة عشر باطلقة كالمدة لكن في المحيط وقال نصف تطلقه وثلث تطلقه وربع تطلقه فثنتان على
 المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سهماً قلت وقيل واحدة واثنتان مضربان في اثنين في ذلك
 بنت طالق اثنين في اثنين ثقتان من الطلاق وان لم يصب الضرب فانه نفعه الجعل وفي لافرية والطلاق لا يصح
 ان يكون طرفاً منه فيقولوا الثانی في وقوع اثنتان على اختاره العلما الثلثة وذهب زفرح الى انه بالنسبة اصطلاح
 اعني تصغير احد العددين بقدر ما في العدد الآخر فيقع ثلثة عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في كاشف

أنه ذهب الحسن بن زياد وذهب الزفرج نائب المصنف الى الكل بقوله و يصح نية مع اذوالاو فقع ثلث كما يقع واحدة
 في اثنتين او ثلث و يصح نية مع ابتداء الغاية اى المساندة المستفادة من نية قولت طالق من واحدة الى اثنتين
 او ثلث مثلاً يدخل في الحكم لا استمداً و لا استفاداً من كلمة الى عنده لقوله عمرى من بيتين الى سبعين ويدخلان عندهما
 لقوله خذ من مالي من درهم الى عشرة و لا يدخلان عند زفرج لقوله لم لعبت من هذا الخاطى الى هذا الخاطى فيقع واحدة في الاصل
 و اثنتان في الثاني عنده و اثنتان و ثلث و قيل واحدة عندهما و لا يقع شئ عنده كما في المحيط و الاصح انه يقع واحدة عنده
 لقوله الثاني كما في النهاية و لفظ ما بين كمن في الحكم ففى انت طالق ما بين واحدة الى ثنتين او ثلث يقع واحدة و اثنتان
 عنده و اثنتان و ثلث عندهما و لا يقع شئ اذ وقع واحدة عند زفرج و على هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد
 حاج ابو حنيفة و اوصمى رحمه الله زفرج و قال كمنك فقال ما بين بيتين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين
 فتخبر زفرج و قوله لما دهاني غيرك انت طالق في مكة او بما شاء تجوز اى القايح الطلاق في جميع البلاد في الحال و التخيير
 في الاصل لا يتجمل من قولهم ناجزنا جزاً نية نفيك كما في الطلبة و في انت طالق في دخولك مكة اى في وقت الدخول
 او مع الدخول تلقى مع الدخول و يجوز ان يكون في استعمال الان الشرطية فهو تعليق فلا تطلق الا بعد الدخول و الاول
 اصح و على هذا لو قال لا جنيته انت طالق في نكاحك اوسع نكاحك فكلما لم تطلق تجازى ما لو قال انت طالق الان
 فكذلك كما في الكشف و يقع الطلاق عند الجراى في اول جز من العدة في قولت طالق عدا و في عدا لانية لم
 يصح نية العصر اى صدق قضاء في نية آخر العدة كما صدق في غيره من الاجزاء في الثاني اى في العدة و لا يصدق
 عندهما فقط فلا تصح قضاء في الاول اتفاقاً كما صدق ديانة في كليهما و الفرق لا ينفقه روح ان في المعلقة تصح وقوع
 في جزئه المقدرة الاستيعاب لانه لا يشترط بالفعول به كما في الكشف و يقع الان تصحياً للكل في انت طالق اس
 ان نكح قبل اس وان نكح بعده فلعقد لانه اضاف لطلاق الى غير الحمل و يقع في الاصح اخر العمر اى قبل موته او موتهما
 و في النود و لا يقع بموتهما في قولت طالق ان لم اطلقك فان مات او ماتت قبل الدخول فلا يرث و ان دخل
 فلما يرث حكم الفرار و لا يرث لانهما كما في النهاية و يقع حالاً لانه اسم ملوك في قولت طالق متى اى متى
 ما ادا لم اطلقك و قد ركت بعده زماناً يسع التخليق فلو قال تصلا انت طالق لم يقع الا به و في نية لا يشترط
 بين الشرط و الوقت عند الكوفية استعمال مكان متى نيوى من التوبة لانه يفيض الى نية فان نوى الاول يقع
 اخر العمر و ان نوى الثاني يقع حالاً بخلاف و ان لم ينو الا الشرط و لا الوقت فكان الشرطية معنى و حكماً فكان حرفاً
 و وقع اخر العمر عند ابي حنيفة روح لانه لا يشترط عنده و وقع شك في وقوع فلم تطلق و ادا عندها فبموضوع للوقت
 و يتعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصريه فطلق حالاً و هذا اقرب الى الصواب كما في البسوط الى اليسر و اليوم
 موضوع للوقت لئلا او غيره قليلاً او غيره و عرفان طلوع الشمس الى غروبها و بشرحها من طلوع البصر الى الغروب كما في

الكواشي وغيره لكن في المحيط والمعنى العرفي وفي الوقت بمجاز وما نقل عنه في النكاح وغيره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل في
 في النكاح لغيره فهو ممتنع بن طوع أو شئ أو الغرور وعرفا وشرعا كاليعوم والعرف مراد مع فعل اي اذا كان اليوم مباحا
 للفعل ومتعاقبا لان يكون مضافا اليه كمال عليه كلمة مع على ما اشير اليه في كتابه المطول ممتنع بغير تقديره بمدة مثل
 ان يقال لميت الثوب يومين نكاح غير المتدانة لا يقال دخلت يوما كافي الكشف والكا في وغيره ولا يرد ما في
 النكاح انه يشك بالكلية فانه ما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتنع لان المراد بالمتدانة ما يتوجب مثل النكاح كما ذكره المصنف
 ولا نسلم انه يقدر بمدة النكاح عرفا انه ممتنع عند بعض المشايخ وهو الظاهر كما في الكشف والادعاء في تفسير المتدانة
 ما يتجدد من المرات المتتالية من كل وجه كما حكم به كسب يوم يقدره زيارا كسب من السفر فان كون الامر
 باليد لغيره بالمدة المستوعبة للنكاح فيكون فعلا ممتنعا في يوم فيه لنكاح العرفي فلهذا قدم ليلا لم يكن لاختيار كما
 هو قدمه بنا بالعلماء حتى مضى كافي الكافي في شرطه علما واليوم يتصل بلوقت المطلق اي في جزم من الزمان ولو لم يدا
 مع فعل لا يمتنع فنهى وبذلك ان الممتنع كانت طالق يوم يقدره زيارا ان الطلاق لا يغير بالمدة المستوعبة
 فتعلق بقدم زيد ولو لم يدا فالتقاعده كان لا يمتنع يدلان على انما اعتبره في الاستدلال ووجهه جانب المال لا المضان اليه
 حاركان متحققين او متحققين واذ بالاختلاف على ما به تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب المال في مثل المثال الاول
 وجانب المضان اليه في نحو يومه انما جاك فانت طالق وان كان المختار جانب المال وفي هذه الفار شعرا بان جعلوا مثلا
 بهذا النظم بمنزلة الشرط كما ان المال يتبعه الجواز في الحكم كما اشير اليه في الكافي وبذلك انه عند عدم القرينة والا فالتكليف الحكم
 نحو انت طالق يوم ليسوم زيد وانت حر يوم نكحت الشمس كافي الاصول وان نوى النكاح في غير المتدانة صدق قضاء
 ومن اي يوسف راجع انه لا يمتنع في كافي النظم واعتبر ان ما ذكره المصنف في الشرع قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق
 انما يتعلق به وفي انت طالق ثلثا من الطلاقات لغير الموطوءة يقع تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين بالمعطف
 اي بان قال لما انت طالق وطالق وطالق او فطالق او ثم طالق تبين تلك لغير الموطوءة بالاول من طالق لا غير
 نعم ثم توقف اول الكلام على آخره وهي غير قابلة لغيره وقيل اشعار بانما تبين بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق
 طالق طالق كانه المحيط وغيره كما لو علق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت طالق طالق
 وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني متعنده كما ان الكل معلق عنه بانما اذا كانت موطوءة عنهم ووطعت
 ثم فالاول معلق عنهم والبعالي نحو الانثيين بالثاني بوجوه في الحال عند كمال الموطوءة تبين في الحال بانثاني وطالق
 والاول معلق عنه كما ان الكل عند ما لم اعطف كاعطف ثم عنه بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والباقي
 دافع ويقع بالمعطف بالاول والآخر الفاعل اي كل ما ذكرنا من التثنية او الثلث بالاختلاف بعد الشرط او بغير موطوءة ان
 آخر الشرط لم يتوقف الاول على الآخر فاعطف ثم كان حكمه بان كان بالاعطف والشرط مقدم ولو كان بالاعطف فالاول واقع

والباقي نمود في الموطوعة الثالث معلق والباقي واقع الكل في شرح الحماد وفي غير الموطوعة بقوله انت طالق واحدة
 كانت قبل واحدة او بعد واحد او بعد واحد تقع طلقة واحدة لانه انما طلاق سابق بأخر فبانت بالاول فلا يبقى مطلقا
 وفي الموطوعة يقع في اثنين اثنان لانه قابلية لما وفي الموطوعة وغير بقوله انت طالق واحدة كانت قبل واحد او
 واحدة بعد واحد او بعد واحد وواحدة معا واحدة وواحدة مع واحدة تقع في تلك الصور الاربع اثنان
 لانه انما طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انما طلقين بعبارة واحدة فيقع اثنان ولو غير موطوعة وان ذكر العدد
 اليهم بان قال انت طالق هكذا او اشار الى عدد الطلاق بالا صبح اى ببلوغه بان يجعل باطن اللفظ اليها بعد
 الاصبع المنشورة فبالاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنان وبالثالث ثلاث وانما قدر الشرط ان الاشارة
 تقتضي ذلك لانه كما لا يخفى نفس الطلاق يدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه وانما ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير
 بلا ذكر العدد اليهم لم تقع الا واحدة وان اشار بظهور بان يجعل باطن اللفظ الى نفسه فالمصنوعة تعتبر عددا
 وهكذا في المعنويات والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضي خان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المشايخ ان اشار
 باصبع واحدة وباصبعين فاثنتان وثلاث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف واحدة صدق قضاء بخلاف
 ما اذا نوى بالمعقودتين وان وصفت الطلاق بالشدة مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوتية او نفس الطلاق
 او اكبره او اعظمه او اشده او الطول نحو تطليقة طويلة او الغرض نحو تطليقة عرفية او ان شبهه الى الطلاق بما يدل
 على نهائى على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او ملار الله اراد الحب او بالول كطل الرمح او بالعرض
 سطح الارض فثلث من الطلاقات وقمن ان نويها اى الثلث والانيو بان نوى بانيته او حبيته او ثنتين او ثلثا
 فبانيته لان في هذه الالفاظ وصف الطلاق بالشدة والبيان الشدي الذي لا يقدر على الرجعة فله الكسفة
 بالشدة لم يكن طويلا وتعلل في الاختيار وغيره ان بالشبه لم يمتن عند ابى يوسف في الا اذا ذكر العظيم ولا عند
 زفر الا اذا وصفت بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الأبرة او مثل عظم او مثل الجبل او مثل عظمة من الكل
 عند الطهريين ولم يمتن الا بانيته والاربع عند ابى يوسف وبالاخير من عند زفر وكنائيه عطف على صريحه فكنائيه
 لغة مصدر كنى او كناية عن كذا كنى او كناية عن كذا كنى او كناية عن كذا كنى او كناية عن كذا كنى او كناية عن كذا كنى
 معناه الحقيقة او المجازى فان الحقيقة ليجوز كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكنائيه الطلاق ما يحتمله وغيره
 اى لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستره او منه في نفسه فان البان شكلا او منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي
 الالة عليه خفا زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكنائيه معنا ما ذهب اليه البيهقي مما استعمل في معناه فيقول الى ما لم يدر
 فان البان يستعمل في معناه فيقول بقرينة الى ما لم يدر الذي هو الطلاق فطلق بصفة البيهقي كما ذكره في التلويح
 ودوران معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن ابن يلزم الطلاق بصفة البيهقي كما في التلويح واجيب بانه

لم یلزم لمن لا ملاحظة لازمة فیجب ان يكون المكفی عنه طول النقطة اذ الخط انصافه بطول النہاد ولو فرضنا على ان السابق انما يكون
کناية عن الطلاق المأزوم للبينة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينة للاستنباط لما قبلت الطلاق بصفة البينة ثم انما
على ثلثة اقسام الاول فهو اخرجي وادوسي واثقلی والطلاق وقومی من عندي لا في المالك او احريك مثلاً واذكر
سوال الطلاق فيحصل جوابا عن سوال الطلاق ويحصل ردالة تخلفني وتخمری وبی هذا القسم من الکنايات بعد ثلاث الطلاق
والثانی نحو خلیته ای خالیه عن النکاح او الحسن فی صفة علی فیلعل برتیه عن البتة فی صفة یجب ہز الکافی لکافی
والکافی وفي الرضی ان تحقیقه لازم عند سیویہ والمزیدی قلیل وقیل ان تحقیق غیر لازم تبہ من المروءة بالمشدید مصدر
بصفة القطع او صفة کافي المقدرة ای مقطوعة یا بن من الخیرزی ذات بین او بینه الفقرة حرام ذات نسخ او متوقعة
من غیر المحرم صفة کافي المقدرة وغیره او مصدر یزاد بالصفة کافي الطلیة وانا ترک الصلة منی وعلى ہذا قال الی اصح ہنا
البینونة والحرم الیہا کما سیاتی ونحو ہانت بری وانت علی کالحمد والخیر وادغیرہ ما ہو محرم العین فیصل جوابا واصلح لیا
ای شتا وکلاما فی عضاہا بالعیب وفيه یقطن والثالث نحو اعتدی ای عدی ما علیک من الاقرار ونعم النہد نال
واستبرئ کبسر المروءة قبل الیار رحک ای طلی برأۃ رحک من الولد لزوج آخره وللعلم بعدم الولد انت طالق طلقۃ
واحدة وادانت منفردة من بین فوک فواحدة مصدر او خبر وکوز سکوننا یقع بالکل مع النیة وقیل انما یقع بالسکون
واما اذا عبرت فان رفعت لم یقع وان نومی وان نصبت وقع وان لم یوم والصحیح الاول کافي الکافی انت حرة من
رق النکاح او غیرہ اختارسی لک زوجا واثوب امرک ای ملک فیتناول الطلاق وکذا الطلاق وامری بیدک او
فی یدک او یمینک او شمالک او ملک ولسانک کافي الخلاصة والیہ القدرة سرحتک ای اسلکک عن قید النکاح
او عن غیر کذا فارقک عن فیصل جوابا ولا یجملہا ای الرواسب کما تری وفي إعادة النکاح اربعان لفظا الکناية
کثیرة حتی ترتقی الی اکثر من ثمۃ خمسين لفظا علی ما فی النظم والنص و ذکر فی الجواهر لو قال (تریدک دم دم) رماک دم دم
او صت باز و اشم و تراشتم لم یعمل بلانیه ففی حاله الرضا ای غیر الغضب والمذکرة تیوقف علی کل ای الاقسام الثلاثة
تأثیرا علی النیة فلا یقع شی من البان والرجس بلانیه لاحتمال غیر الطلاق والقول لدی ترک النیة وفي حاله الغضب یقف
القسمان الاولان ای لا یجمل الرواسب علی النیة لاحتمال الرد والسب وفي حاله مذکرة الطلاق ای سوالا وسوال
غیرہ بالطلاق تیوقف انقسم الاول علی النیة فقط ای لا الاخیر والاخیران فلم یصدق الزوج فی ترک النیة تضار لا یانہ
فی الغضب فی الاخیر وفي مذکرة الطلاق فی الاخیرین وطلقنا ہذا الالفاظ تضار ما اذا قر بالغضب والمذکرة وکذا اذا
اقامت النیة علیہا وعلى اقرارہ بنیۃ الطلاق اذ انکر ولا یقیم علم نفس النیة کافي الحیث وغیرہ و ذکر فی الزاہدی ان یجمل
فی ترک النیة سوارا وعنتہ اولاد قال ابن سلمۃ ان حلقہ فی منزله نقد کفی والكلام شہیر الی الکنايات غیر مؤثرة بدون
النیة ودلائل الحال وانما عبرت ذلک لیزول ما فیہا من ہنتار لمراد فان نومی ہذا الالفاظ ونحو ہا سوی الثلاثة متشابهة

وسوى اختارى كما ياتي الثالث من الطلقات يقع الثالث لانها من نوعي المينونة الدالة عليها والاينوبان نوى بائنة او رجعية او اثنيتن اولم يشيا فبائنة واحدة وقعت لانها اولى ما تدل عليه وفيه شحار باءة اذا لم يشيا لم يكن بيناى ويلدس وقبل من الاول انما ركنا شير اليه في المحيط وسالني طلاس وال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستنتج انما يتوكل لا يخفى وفي اعتمدى واستبرنى رحمك وانت واحدة من الالفاظ الكناية يقع بالنية واحدة رجعية وان نوى الثالث والى بان لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضى الله تعالى عنها باعتمدى وارجع والاستبراء كالا عند او فان فيه امر باعادة واحدة لم يقع صدق لسان بل الطالق كما قالوا ووقع الطلاق باسناد المينونة والحرمه اليه اى الزوج كما يقع باسنادها اليها بان قال انما منك بانن عليك حرام لكن بدون الصلوة يقع باسناد اليها لانه متى لم يقع عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه ان نوى بان قال انا عليك طالق لان الزوج العقد لم يتصور في حقه فصل تفويض طلاقها اليها اى تفويض الزوج تطبيق زوجته الى زوجته في الكفاية في التفويض كما ركس بانك شتن شل ان يقول لزوجته طلق نفسك او اختارى او امرك بيدك اخبره بتيقيد ذلك التفويض بغير علمها اى بجلس طنت التفويض فيه ليلام او خير وان استأخر من يوم قلما ان تقول في ذلك اجلس لا فطلعت نفسي فبئس ما بان التفويض عليك يقضه الجواب في المجلس كما قال بقضه لا تكمل يقضه بان يكون جميع امر وقته قال فبئس المصومين ما لي الاول والخروجه الى الآخر الا ان يقول الزوج متصلا بصيته التفويض كلما شئت فان تيقيد بجلس ولما تفرق الثالث قبل التحليل كما سأل او يقول متى شئت او اذا شئت فان لسان تطلق نفسها واحدة في جالس فبئس لانها لغيره الاوقات بخلاف ان شئت فانه تيقيد به لا تالمس للتعيم ولا يرجع المفوض عنه اى التفويض وان قية بالنية ولما هذه الفأمة اخر من الاستثناء وهذا شعر ايضا بان التفويض عليك لا توكل يقضه ان يرجع عنه وتفيض خلافا الى غير اى غير زوجته من جلي اجمي او محنون او زوجته الاخرى لا تيقيد به لا تالمس للتعيم ولا يرجع المفوض عنه اى التفويض الى غير ما توكله الا اذا علق بالنية فانه عليك فتيقيد بجلس ولا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في الصاوى وقال لاجبى لم امر اني بيدك كان عليك حتى تيقيد بجلس ولا يرجع عنه والمجلس اى مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عنه بالقيام اى قيامه ولو كرر فان القيام يفر عن الراى وحيه اى الى انما لو قامت لعودة الشهود فختلف المجلس وفيه خلاف كما في الصاوى قلت انما وقعت من القيام والا تكاد الا اضطرار او الكائنات من القعود وترعت من الاعتبار لم يختلف كما في الاختيار والدعاء الى مجلس اخر فبئس ما عرف فلو شئت من جانب بيت الى جانب آخر لم ينكح او الشرع في قول لا يتعلق بما سأل كما اذا امرت وكيلما او جنبيا يجمع او شتر او عمل لا يتعلق بما سأل اى يعم منه قاطع لما كان فيه لا سطلق اصل حتى لو لم يست يثابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة او نكحت قليلا لم يختلف كما في النائية وفيه شمار بانما لو شغل نوم او غف نعال او استشاط او احتضاب او تمكن من الزوج اختلاف كما في الكفاية فملكها كبيتها

فلا يختلف المجلس لغير تلك والاولى ان بين حكم البيت الاول ثم شبهه ويمكن ان يقال ان الذباب بيان له على ما ذكرنا
وسير واتباعا كبيرا يختلف المجلس بالاذن وقت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس والدلتا شاملة للاجل حتى لو كانت على
عائقة فاخترت نفسها بانت منه بخلاف ماذا سبق خطواته اختيارا كما في العاوى وغيره وفي قوله لها اختيار
بنية التفويض بنية حقيقتها وحكيته كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا بد ان ليس على الملاحقة اذ قد مر ان في الغضب
الاجابة الى النية فقالت بما ويل مصدر معطوف على قول المقدر اى فقولها ومثله غير عزيز في الكلام العرب فليس
في كلامه خوازة كما ظن وانما اختار الفاعل اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما ياتي اختبرت الاولى زيادة لنفسه علا
بما ياتي الا ان يقال ان الفاعل رافعة لمؤنثة لا تقع الملاحقة بانته فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رخصة وان نوى
لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشرط وقوع الطلاق وتصديقا في اختيار نفسها وكرش النفس في كونه
للهذا كالام والاب والاهل من احد هما اى في كلام احد الزوجين او ثل قوله اختياره في كونه للصفة كطلقة في قوله
اختار اى اختياره فقول بالنسب اى فقول له اخترت فيكون قوله معطوفا على النفس ومن احد هما ولو بهما ان
الاصل مشترك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد الزوجين الدالين على البينونة كذا تبينها على غيرهما
المعين للاختيار فالعنى لا بد في كلام احد بما يميل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان
يقول اختار اى اختياره او مطلقا او اما فقول المرأة اخترت او اختار اى اختارت اختياره مثلا كما في المحيط وغيره
فلم يخص اختياره بكلام الزوج كما ظن لو كرر بانثنا اى لو قال الزوج كلمت اختار اى ثلاث مرات بلا وزن عطف
فاختارت احد هما اى قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخرى فقلت من الطلاقات وقت عنده
وبانته عندها وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياره وقع الثلث عندهم كما في البداية ولو قالت بعد قوله
اختار اى ثلاثا طلقت نفسى بتطبيقه او اخترت نفسى بتطبيقه فبانته وقت لان الاعتبار لجانها لتفويض
وما في البداية والاختياره حتى فليس لمصواب كما في الكافي ولو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسى وقع بالاولى
لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فوقع الثلث حينئذ كما في المحيط ولو قال امرك بيدك او سلكك او غيره ما ذكرنا
بنية التفويض فطلقت اى قالت طلقت نفسى فبانته وقت لان الامر حقيقة للبائن وان نوى
بقوله امرك الطلاقات الثلث فقالت طلقت او اخترت نفسى ليعين اى الطلاقات الثلث لان الامر بمثل العموم
وفي قوله اى في وقت قوله امرك بيدك في تطبيقه وفي قوله اختار اى تطبيقه فاخترت اى
قالت اخترت نفسى اى فقولها اخترت نفسى فالفاعل عاطفة كما مر ولا تعسف كما ظن فوجعيته وقت لان عدم الكناية بالهجر
والفارق جزمية فان قوله في قولنا لان مصدر جزمي كما اشترنا فيكون شرطاني المعنى ويلوذا انيقا ذكرناه في بحث
استاد او فعل فليس المتعسف الا بالنسب الى المتعسف لقصر باح في العربية اذ لم يسه وابعه فيقولون وفي امرك

بيدك اليوم عند يدخل في الحكم الليل الواقع بينهما فلما انجارت في الليل حينئذ اذ الجميع باعطفت كالشمسية
وفي اليومين استنح الليل وان ردت الامر باليد في اليوم المذكور لا يفي الامر بعده اى بعد اليوم او اردو في الغد
لا انه واحد. وعنه انه يبقى في الغد لا مثالا لما اردوا في الاول ظاهر الرواية كما في الكافي وان قال المراك بيدك
اليوم وبعد غدا فمختلف الحكم ان دخول الليل قبل اردو وعدم بقا الامر بعده فلما يدخل الليل قبل الرد وان
يدعى الامر بعد غدا وفي طلق نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسها يقين اى الثلث لا ينقص من فعل
فعل الطلاق الصالح على ما هو معتقده والحكمي والاشعري بان نوى واحدة او اثنتين او بانه اولى لم ينشأ فرجيتها لانها
وفي قول طلق ثلثا فطلقت واحدة تقع تلك الواحدة لانها ضمن تلك الثلث لا يقع اصالا في حكمه اى في
طلقي واحدة تطلقت ثلثا لان بينها غارة تعديته وهذا عنده واما عندها فواحدة لفظوا بزيادة ولو امر لها بالبان
او الرجعي كما قال طلق نفسك باخار دجيا فعكست اى قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع امر
بين البان والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يكون بقرينة التقويض والشرط اى شرط وقوع الطلاق في
مثل قول انت طالق ان شئت او هو بقرينة او لا ردت او ان عكس او وانفكك مشية منها منجزة اى موقفة في الحال كما
قالت في جوابه لما صليت شئت فوق رجعية او مشية معا فلهما اى بار قد علم وتفق وجوده في الصامى والحال كما قالت
شئت ان فداها وان فداها لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة لا يعلم اى المشية معلقة بشرط بعد
البعدي بعد التعليل ومن سوا الناس ان كان مكانا كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به
شي لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يد ابا الاستئصال بالم فوض اليها من الشرط وفي قول انت طالق
او طلق نفسك كالمشية تطلق اى يقع لما تطلق قبل التحليل ولو بعد تجديده النكاح او زوج آخر ثلثا من الطلاق
متفرقة اى في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس الاثر من واحدة لان كلما لعموم الافراد فلا تطلق ثلثا بجمعة
وهذا عنده واما عندها فمطلق واحدة لا تطلق شيئا بعد الثالث والتحليل والعو الى الزوج الاول لان التقويض
قد انتهى بالتليث ولا يخفى انه مستفاد من اول الفصل وفي قول انت طالق كيف اى اى على شئت من الصفه
والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النماية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع
بانته او ثلثا ان نوت الزوجه المشية احد به بان قالت شئت بانته او ثلثا ولم يجز القمارى نيتها ميتة اى
سأل كون الزوج نوه بانته او ثلثا او لم ينشأ واما ان نوا زوجته على هذه الحال بان لم تنوت يا نوه الزوج بانته او
ثلثا او رجعية او نوت بانته او زوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا او زوج بانته او رجعية او نوت رجعية او زوج ثلثا او بانته
او انكس الثالث الاخره او كان غير با من الاقسام فرجعية فعنه اتفاقا في التنية وقع ما اتفاقا عليه ما ذكرنا وعند
أهلنا ما لا يفتي بغيره من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا وفي قول انت طالق او طلق نفسك كالمشية

من ثلث تطلق ما دونها اى دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدال على كونه من التبعيضية وعندنا تطلق ثلثا لان من البيان الا ان التبعيض فى شلث اشبع

فصل شرط صحة التعليق اى شرط ترتيب الجواب على الشرط فى باب الطلاق كالعلق الملك اى القدرة على التصرف فى الزوجه بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع صل العقد فانه لو وجد واحدهما والمرأة برزوات محرمه بالمصاهرة لم يصح التعليق فيمنع بعض النظم تاويل الملك بوجود النكاح والمباور ان الملك لم يشترط صحة النسخ وليس كذلك كما لا يخفى ولبقار الملك فى عادة الرجم مما لا خلاف فيه والمصلحة البان فضايلها فى اى والاضاقة اى التعليق اليه اى الملك اوسب على حذف المضات او الاستدراك فان لم يوجد واحد منهما كما اذا تعلق الاجنبية ان مضات الدرافات طالق فالتعليق غير صحيح وفى الزايدى قد نظرت برواية عن محمد بن ابراهيم ان لو مضات الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عاتكة يازوجت فانت طالق والثانى ان ملكك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل فى نكاحى او تصير حلالا لى او كل امرأة تزوجها او يزونها فغري الرجل فاجير وفيه طالق ثلثا ففى مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا وجدها فغضولى فانها لم تطلق كما فى المحيط وكذا لو قال كلها تزوجت فلانة او تزوجت منى بحقه فغضولى واجزت بقول او فعل او كلها تصير زوجة لى او كل امرأة تدخل فى نكاحى باى مذهب كان ففى طالق ثلثا فعقد الغضولى الاجل فغضولى القاضى الشافى لم تطلق فى النية وما يحتاج الى تكرار الفسخ لو طلق اياها على امرأة او مينا على جميع النساء الا فى كلها وكيفية ان تزوج لكان امرأة فغير فان الامر الى القاضى فيدعى انه زوجه او تزوجها وتبروت عليه وزعمت انها باحلفت صادت مطلقة فليتمس من القاضى فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين والبطلنا وجوزت النكاح كما فى المسننات وحقه الغضولى فى زماننا اولى من الفسخ كما فى الكبرى لكن فى الجواب ان الفسخ اولى كونه متققا عليه الا فى رداية عن ابى يعقوب بن شهم ان كان المالحق شابا فاقدم عليه فغضولى من العزوبة وان كان شيخا فاعزوبة اولى والقاطلة اى القاطلة الشرط بقرينة التعليق ان ولو لم يذكره لانه بمنى ان فى استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفغار فى جوابها عند جماعها فى الكنف واذا وادى بما ليس بالمسلطة لانه جعلها حرة ومتى هى وشما همیشه وكل بهر وكما هو بارى على المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما فى الرضى والمنفى وغيرهما ان كما ظن سرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقية او مثنى على الفتح وما كانه عن مضات اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضات اسم زمان ولا يخلو من راحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهى مقطوعة الوقوع غالباً وعالمه ما فى محل الجزم وذكر فى التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مقبول مطلق عند الفقهاء او قولنا مرة بمنى بارى ففى ان مرة طرف كما فى المقدمة والمكشاف وفى كريمة نزلت اخرى

وقال الراغب انه سمع الحسن بن الزمان وادعاه ان الاول ذكر من وما كما ذكر عامة الشائخ فان ما يتعلق بهما من
 المسائل كشيكما لا يخفى على واتفق الاصول وان الحسن ذكر ذلك فانه لا شرط على الاصح نحو امرأة طالق ثلثا اذ كان
 كزوجه ام كما في الجزالة وزوال الملك بانقضاء العدة من رجعية ورجعيتين او من بائن ذلك على الاظهر
 عنه بعض وقيل ان الاول بحد البينونة كما في شفرات ايمان النية وغيره لا يسطر اي لا يلزم التعليق بالرجعي
 او البائن بل يبيد به وجود الشرط فان قال لزوجة ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم بائنا او طلقا واحدا قبل
 ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعد ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يطل بالزوال بل بوجود الشرط
 وفيه شعار بان كلاما من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا
 او شرطية او مثل انت متي بائن كل يوم كما في النكاح وغيره فقي غير كلاما من ان اذا وادوا اتمت ان وجد الشرط
 مرة في الملك ينحل الى جزاء اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فجري مجرى النظر فان قال ان دخلت الدار
 فانت طالق ثانيا فدخلت الدار ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول
 مرة في الملك وفي غير كلاما ان وجد الشرط مرة في غير الملك ينحل التعليق ويحل لكنه لا ينتهي الى جزاء ولم يطل
 المرأة فقي هذه الصورة لو طلق ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحل البين في غير الملك وفيه إشارة
 الى حيلة مشهورة لمن علق بالثالث ثم عدم وادوا لا يقين وقد اشترى الى ما هو اسهل من ان يزوج الشرط في عدة البائن
 انحل بالاجازية مخرج في قاضخان وغيره وفي كلاما ينحل التعليق بعد الثالث لانه يقتضي التكرار فقي كلاما نكحت في طالق
 يتكرر الحديث بتكرار الكلام الى الثالث فبطل البين وعن ابي يوسف ح انه لو فوض على التكرار في نكاحه كل والطلاقه مشير الى
 ان وادام البعض بمنزلة الثالث فلو قال كلما قدمت عنك فانت طالق ففقدت من ساعة طلق ثلثا وادان التكرار
 لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما حضرك فانت طالق ففقدت من ساعة طلق ثلثين لان الضرب بكل يكافى ضرب
 نصفه كما في قاضخان فلا يقع شيء ان تكلموا في المطلقة الثلث بعد العدة من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في
 هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه الا اذا دخلت كل كلمة ماض او مضارع مشتق من التزوج نحو كلما تزوجك
 فانت طالق فانه وقع طاقه كلما تزوجها ولو سبعين مرة وفيه ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاحي او صارت
 سلالا الى اوله بارك كثر النكاح او جز في نكاحي لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الوطى كما في خزانة المفتين وان اختلفا
 اي الزوجان في وجود الشرط فانت طالق فمحمول على الوطى كما في خزانة المفتين وان اختلفا في وقوع الطلاق وقال بخلافه فالقول له مع يمينه لانه
 التكرار في العادة وغيره فمحمول على ما يبرهان لم يعل النفقة في وقت كذا ثم اختلفا في دعواها فالقول لها على
 الاصح الا مع اقامتها لانه بكل مقام فلو اختلفا في الولادة ثبت بقول المرأة وان اختلفا في شرط لا يعلم احد
 الا منها اي من حجة الزوجة وادانها بخلافه فانت طالق وفاراه من عطف الغرض ولا يصدق الجزاء بل كذا

مع حذره اى فلانة طلاق سمكت فقالته حضرت صدقت اى قبل قولها فى حقها فقط فلم يبعدق فى حق فلانة فلم يعلق
اصلا بذا ذكر بها الزوج فان صدقها الطلاق فلانة ايضا وفيه اشعار بانها لو قال ان حضرت فلانة طالق وعبدى حرفها
حضرت لم تطلق ولم يتيق الا اذا صدقها الزوج كما فى شرح الطحاوى والى انه لو قال ان كان لك وبع ابعن فان طالق
فقالته لى وجعه فقد طاعت وفى الميتة ولو انكره الزوج فعلى طلاقها انما فى حقه فحكم بغيره ثلثة ايام
اى اى الدم ولو حكم بالطلاق اى بوقوع طلاقها دون فلانة فى اولها اى اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فزوجها
بأخرى فى ثلثة ايام صح النكاح بذلكن عبارة المدعية كالوقاية والكافى وغيرهما سمعته انه فرع سلكه اخرى حيث قال بوقال
ان سمعت فانت طالق وقلانة فقالت حضرت طلقت هى ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضرت فانت طالق فانت طالق
الدم لم يقع الطلاق حتى تتر ثلثة ايام وفى خرافة اثنتين لو قال بغير المدخولة ان حضرت فانت طالق فقالت حضرت فزوجها
بأخرى فى ثلثة ايام ثم مات كان الزوج الاول وارثا دون الثانى وفى قول ان حضرت حيث كانت طالق لم يقع طلاق
او اطهرت من الحيض لان الحيض فى العون لم يكن الا كالمه وفى قول ان سمعت يوما فان طالق فصا مستمتع
لو غابت الشمس لان اليوم لثمة بنحو ان قول ان سمعت فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة بوجده ان طالق الا ما
عن الاول مع الميتة وان علق طلاقه بواحدة بولادة ذكر وطلقتين اثنتين بانثى من الولد قوله تعالى الذكر كالانثى
ولم يدبر الولد والاول طلقت الزوجه واحده قضا وطلقت اثنتين مترجعا اى بانه يعنى فيما بينه وبين الله
فعلى كما ذكره المصنف ربح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء
منسوب على الظرفية اى فى قضاء ونظر القاضى وتصديقه وفى مترجعه ونظر المفتى وتصديقه كما فى علاقة الزوج
والكشف وغيره والنقض العدة بآخرها ومن مخرج بخرج نصف بدنه وان علق الطلاق بشيئين
بفصل متعلق باسمين غير ظرفين فقيه شافى يقع الطلاق ان وجد الشئ الثانى اى الفصل المتعلق بانثى فى منها
ولو ذكر الاول فى المالك سوار وجدا الاول فيه اولا فلما يقع ان لم يوجد فى المالك او وجدا الاول لا غير مثل ان كملت
زيدا وعمر فانت طالق فان كملت احدهما ثم بانثى باحدة والنقض العدة ثم تزوجها ثم كملت الاخر يقع الطلاق
وان بانثى والنقض العدة ثم كملتها او كملت احدهما ثم بانثى والنقض العدة ثم كملت الاخر لم يقع وهذا عند
المختارين وقال المتأخر ان انما لو كملت احدهما وقع الطلاق كما فى الميتة وذكره المحيط انه لم يقع اذا
لم يوجد شأن وانما استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذ اجاز صدقني وذهب عدو وطلقت عند
جميعية الصديق وكلامه مستير الى انه لو علق باحدهما وقع بوجود كل منهما فى المالك والى انه لو قال ان اكلت كذا
وشرب كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجميع شرط واحد وقال الفقيه ان كل واحد شرط على عدة
كما اذا كان الكل شفايا ولو قال (اگر قلته نخدا بهم خوشن و نخدا بهم اور اسه طلاق) فزوجها لم تطلق كما فى

لكن فغير مستكراني الخزانة وقيل لغيره الاول او صكها في الزايدى والسلول والمقعد والمفلوج والدقوق مادام من ذلوه فبو
 مريض كما في الحيط وشل من بارزاي خرج من صفت القتال لاجله وعنه البارز كالصحيح او قدم لم يقتل لقصاص
 عند بعضهم وقيل هو كالصحيح او حرم على اختيار ويثقل فيه من قدره ظالم يقتله كمن اغذه السبع بغيره او اكسر السفينة وبق
 على لوح مريض شرعى لا يغير نصرة فاته كالمه مرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلو بان اى فوفى الرض
 في حالة المرض زوجته بان طلقها رجيا او بائنا واحدة او اكثر وقال قد كنت طلقك في صحتي ثلثا او جاسمت
 امم اى اذ بنتها اوزوجتها بغيره واد في العدة او كان بنتا رضاع بغير رضا باحتراز عن نحو الخلع وكل من فو وقعت
 من قبلها كاختيار المرأة العينين نفسها ومات في ذلك المرض حتى لو صرح ثم مات لم ترث ولو في العدة ولو كان موته
 بغير ذلك اسبب من نحو قتل او مرض آخر وهى في العدة ترث تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد البطلان ارضا
 فخر عليه ولذا يسمى بالفارذ الزوجة بالمرأة الفارذ واصنافه زوجته للمعدة فلا ترث من الزوجات استتحت طلقا بائنا ثم عتقا
 المولى ثم مات ونصرت له او يوديه تحت سلم طلقا رجيا او بائنا ثم سلمت ثم مات كما في انتم والمنف وغيرهما ومن هو
 واقف في صفت القتال او حرم بالشرعى صار محوما وهو الذى اصابته الحمى لكن لم يصير عاجزا عن المواجه او جالس نقل
 قصاصا او جالس صحيح شرعا حتى لو طلقا في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو قصد قاتل في مرضه على طلاقها
 في صحته وعلى مضي عدها بان قال الميتين لما طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عتيك وصدقته الزوجة فالأحسن
 لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدها او بائنا اى بان المريض زوجته بامر بان قال طلقى بائنا او ثلثا فطلقا
 كذلك ثم اى بعد التصديق او الابانة اقر المريض لما عليه دين مهر اكان او غيره او اوصى لما بال فلها اس
 فقد كان لما عنده الاقل منه اى من المدين او المال ومن الارث او فلما الاقل اى اقلها حال كونه ثامنا ومن
 الارث فعلى الاول الاقل معمول النطق كمن على ما قال الانقش وعلى الثاني المبتدأ ومن بيان لما دل عليه الامم من
 المفضل عليه ولا يتبعى ان يقال ان من لبيان الاقل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في ما لى ابن المحارب ومن النطق
 عطف الارث على النصير المحرم ورجع اعادة الجار على تحبتي ويملك فانه يوهن ان يودى صحبا بكل بعض من اقر والمجرب
 بمن وانما قلنا عنده لان عندنا ما لا اقرار والوصية لما في صورة التصديق اذ الكلاك قد زال وان علق في الصحة
 او المرض بنيتنا بشرط ووجه ذلك الشرط في مرضه ترث لانه فان علق البنينة ليقعله سوار كان له بنته
 كدخول الدار او لا كالنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحج من الخصم وغيره او علقها ليعلمها اى
 يفعل زوجته ولا يلايه لما منه كالنفس وغيره فاذا كان فعلا لما بدته فلا ترث على كل حال وهذا عندنا وكذا عند محمد
 رج اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض واما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرها اى يفعل
 غير الزوج والزوجة وقد علق في المرض ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجبني او فعل سواى لى رأس الشهر

فان علق في الصيغة لم ترث فيه، وسئل فيه روايتين في النكاح قال صحيح لما ان دخل فلان الدار وصفي رمضان فانت طالق ثم مرض
ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخره الا ان في الكتاب ان يقال ان علق بين يديه لم يعلل او

ليعلل ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجه فيه والله اعلم

فصل في صحة الرجعة بالكره او بفتح الفصح لغة الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة الى النكاح التي كانت عليها وذلك
لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شرطان ان تكون في العدة كما
في النكاح في غيره فمن اعتدى في ترفيق الرجعة فهو اعتداء فانقضت العدة بطل من الرجعة ففي ذات الحيض انقضت بحدوث
الانقطاع اذا كان عشا واما اذا كان قبل فحين نقض لا يمضي الوقت الذي يسع النفس والحرية كما مر وتفرض عن الصلوة
بالتيمم عند سماع التيمم عند مجيء وان ابست المرأة من رجوعه لانها استلست النكاح لا ابتداء وهذه الاجابة الى الاعتقاد والوسيلة
والمراد او المزمع من طرف التيمم بالرجعة وكذا الباء بعد جيفة اى طلقه بائنة اثنتين او ثلثة بالفتح او حلفه اى اى ثلث
علاقات سوار كان تيمم او علقا فشرط الرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بقا بانه مال وان لا يستوفي
الثلث جملة او تيمما وان يكون مدخوله كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تنص من نكاح الدخول بخبر رجعتك
في المحضه وارجحت امرأتى في المحضه والى الغيبة بشرط الاعلام ورد ذلك ومسكتك وانت عندى كما كنت وانت
امرأتى ان نوى بما الرجعة او بازاء رد دم نكاح كما في النهاية والاطلاق شبيه الى انما تقع عن وكيل كما في الخزانة واما قدم
على الفعلية لانها لم تدسه كما في التفسيرية وبوطيها لا بد للزوج في العدة كما عتباد لان تيممها لغو والوطي بها طهرها
في المنيته وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس بجمعة ومسمى بشهوة لقبيل او غيره والتفسيرية فصول الفضلين ويكونان يكون
فان علقا فانها رجعت وان كان كاره كما في الزايد ونظروا الى وجهها الدخول بشهوة لان دبرها وان كان يغني بانه رجعت كما
في المنيته وذكر في خزانة المقيمين انها تصح بان ثبت برحمة المصاهرة فالاحسن ان لا يوجب حرمة المصاهرة وتندب
اى تحب اشهادها نصاب اشهاد على الرجعة السنية وهي ان يكون القول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطني وليس بعد
والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشار اليه في التفسيرية وتندب اعلامها اى اعلام الزوج الزوجة بها اى بالرجعة
قولا او فعلا فان لم يشهد او لم يعلم رجعت بدعيه كما في المضمرات وتندب ان لا يدخل الزوج عليها حتى يؤذنها
اى عليها بدخول تخلف النكاح او التمسح او التماس او غيرهما ان لم يقصد رجعتها اذ به يكون مجردة مكره ان يراى كذلك
الا اذا قصد الرجعة وحينه لا حاجة الى الاعلام ومعدته الطلاق الرجعي لا المبتوتة والمستوفى عنها الزوج ترتبين
بجلاء الزوج وليس الشيا بالمبينة اذا ظنت الرجعة وكل له وطو كما كسر ما نظر باذا الرجعي لا يحرم وليس بتركه لان
صحة الرجعة لا تقضى بالحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطني دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام و
لا يسا فيهما اى لا يجوز للزوج اخراج الزوج من بيتها فان المسافة محمولة على اللغة بقرينة ما ياتي في العدة

حتى يشهد على رجعتها اي حتى يرجع لان اخراج اهرام بدون الرجعة كما في الكافي زيادة الشهادتين طلق الاستحباب
 القبرية ما سبق فمن الظن ان منع السفر بها استحبابي وحديث الرجعة في مضي عدتها اي في نكاحها انقضت بالعدة
 عند انقضاء الرجعة فلو قال رجعتك فقال قد مضت عدتي لم تقع الرجعة على الصحيح وقالوا انما تصح فلو سكنت
 ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع ان امكن تصديقا بان كان ما بين الحيض الاول والاخبارا ما يحتمل مضي العدة
 من العدة وهي غير الخائض حرة ثلثة اشهر واثنتي عشرة يوما والحيض الاول والحيض الثاني وما بعده وتسعة وثلاثون و
 احد وعشرون عندها لان بقية الحيض ثمانية عشر والطلاق آخر الطهر واوله على اختلاف اهل الاختراع والحيض عندها ثلثة و
 الطهر عندها ثمانية عشر واثني عشر اسبعا ثم ثلث ساعات للاغتسال كما في الحقائق وبسوطه جامع المقربات وحديث
 في بقائها اي في بقاها العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فقع رجعة وحديث في تكذيبها اخباره بالرجعة
 في العدة بلا يمين عليها عنده خلافا لما قلتم لصح الرجعة ولما فرغ من بيان ما يتردد به طلاق او طلاقان من الرجعة
 شرع فيها يتردد ركبه الثلث فقال ولا تحل زوجه حرة على زوجها بعد ثلث من الطلقات ولا زوجه امته على
 زوجها بعد ثلثين منها فلو اشترى الزوج هذه الامته لم يحل له وطؤها حتى يطأها اي الحرة او الامته فان كلمته
 ولا كلمته (او) زوج بالغ او صبي ولو غيبه حرا ومجنونا مابق اي مقارب الحكم وفي شروط التفسيرية اذا تجاوز
 عشرين قونا شى واذا قارب الحكم فهو مراهق وقيل هو الذي يترك آتته ويشبه كما في المستصفى وقد رغب الباق
 للمتحليل بعشرين وان كان الاول ان يكون حرا بالغ فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاول الجمع بين
 المذمومين لانه كما لم يدر لا يبيد قرح ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام شير الى ان
 الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو ادعى بمساعدة اليد تكل كما في الزايدى والى انه كيف غيبته لمخشفة في القبل والى
 ان لا تكل به واما من الظن انفس ان الامام الشري ذكره بسوطه عن انشأ في انه لا يشترط الا النكاح ومن الصمدية
 في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل للماول بحد النكاح صح بالاجماع وذلك لان الشري يرح اقدم منه بدو
 مبدؤه وانه اهل وعلى رتبة ان يردى عن مجتمعات الصمدية كماله عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما
 فيما نقل عنه وليس في بسوطه ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور ما قال سعيد بن اسيب انه لا يشترط الدخول
 فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينعقد فانه شرط ثابت بالانوار المشهورة وثله في الحديث والكافي وغيرهما وفي المكنش وغيره
 من كتب الاصول ان العلماء قد قيلوا انفسا على اشتراط الدخول وفي الزايدى ان ذلك ثابت بالاجماع والامته وفي الحديث
 ان سعيد بن عتبة الى قول الجمهور من حل بسوطه وجهه وسجدته ائتمى به لغيره ما نسب الى الصمدية فليس لما رثى
 منقذاته بل ليقضه وذكر في الخلاصة عن ابن ابي عمير في قوله الله والملائكة والناس جميعين فانه يحل للجماع خلافا
 لقضا القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض المواضع انه فاقد فخره عليه كما في النهاية فاصل الطلاق

عن الشريعة انه متى غلب على عقله الحواشي نعم قد ذكر في العت فاضل من فاضل المصنف شرح به الكتاب عن اشكالات ان غير المذنب
 كحل بحد النكاح واما قوله تعالى فان طلقا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فنفى حق المدخول ان ينفى عنه
 والمخالفات تنكح فلا تحل بهل المولى صحيح فان بالفاصل لم يحل قبل عمل كافي في حرمانه وكيفية على وجه لا يقدر على انكار
 ان تقول المرأة له وجبت نفسي منك على ان اسرى يدي وقبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجك واسكنك فوق ثلثه ايام
 ثم اذ كانت طالق فانما تطلق بمحض الادة كما في حرمانه المقتنين وحتى تمضي عدة طلاقه اى البائع او المراسق او المحلل
 او عدة موته لانها موطوءة والكلام يشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجا ثانيا في العدة ثم طلقا بلا دوى حلت للماول
 بلا مضى العدة كالمقال في فروع فلو قضى بها كمن نفذ كما في العماوى والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلاق
 وليس لما ينبت ولم تقدر على منعه كان له ان يحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشيء دخل في القلب وقيل يقتل بدوار وقيل
 لا يقتل والاعظم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان تقول المرأة او الزوج الثاني ان تزوجك على ان يحلل
 فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطبقا بعد الوطى اجبر عليه كما في النظم ويكره للماول والثاني وتحلل للزوج
 الاول وهذا عنده واما عند محمد ربح فقد جاز النكاح لكن لم يحل له وقال ابو يوسف ربح لم يحل النكاح فلا تحل الاول وهو
 الصحيح والكلام يشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه شيء بل يعين
 الواقع في الحديث لا اشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشتباه حقيقة المعنى ليست بمقصودة بل المقصود انما خاسته التحليل
 بالباشرة والتحليل له بالبعد واليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتعال وان قالت المطلقة حلت اى انقضت
 عدته وتزوجت بزوجه آخره وحل له بطلانها وانقضت عدته والمدة التى ادعت المرأة التحليل فيها تحتل فذلك كما مر
 قد غلب على ظنه اى الزوج الاول صدقها وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يختلط فيه من العبادات ولو لم
 حل للماول نكاحا سواها كانت لغة وغيره او الزوج الثاني يهدم اى يبطل ما دون الثلث من الطلاقات
 فلو طلقت الالة واحدة او المرحه فثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثبوت الالة ثنتين عندهما خلافا لمحمد ربح
 فانما تعود الى العدة بانفى من طلاق الالة او المرحه وطلاقين لما وفيه إشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق
 فلو طلق حرة ثلثا او اربعة اثنتين ثم تزوجا بعد التحليل عادت الى المرحه ثلث والالة اثنتين

فصل - الايام اربعة مصدر اليت على كذا اذا حلفت عليه فادلت المرحه يار والبالغا ثم حمزة والاسم منه الية واقعية بين
 في القسم على قربان المرأة لتقنين سعى البعد منه قوله تعالى (والذين يؤمنون من اناسهم) وشرا حلفت بكبر الامم بعد
 او هم يمنع ذلك الحلف في الجملة فايد انه بهل منع وطى المرحه لا غير لوطى كما جري المقتاد وقلوب قال (وانه لا يس
 يحدى جلده) لم يكن مولى لانه كينث بالاس دون اوطى كما في قاضى خان فلا حاجة الى زيادة ولا بحيث الا بوطى على
 موقوفى لوطى كان مولى كما قال البقالى واطلاق الزوجه دال على انها اعم من ان يكون في الابداء والبقاء فالادنى الابداء

فقط فلو قال من زوجة الحرة ثم بانها تطلق ثم مضت مدة الايلار وهي معتدة وقع عليها طلاقه كما في الغيرة لكن في تافه الخ
 نوال من زوجة الامة ثم اشتربا فأنقضت مدته لم يقع اربعة اشهر وشهرين بل الية ويوسيه وتما في اجارة الحقان حرة
 سأل من الزوجة وشهرين من الامة عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من الدين لم يكن ايلار
 بل عينا والى ان الوطى في تلك المدة لازم ويانه ومطالب شرعا فله لم يلأ فينا لاشم واجره القاضي عليه بخلاف ما دون
 تلك المدة كما في خزانة المفتين والى ان سقاطه البانته وامته لم يصح الايلار منها والى ان الايلار ونفس اليمين كما في
 المحيطة واليكافي والنفقة وغيره لكن في فاقه بخان والتمانية ان الايلار منع النفس عن قربان النكاح حتى تنسا كذا باليمين
 بانته تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقا او موقتا بالمدة المذكورة وفي شرح المحامدى ان جميع اللفاظ تكون يمينيا
 ايلار يمينيا في الاختيار ان شل الاقربك ولا اجامك ولا اطاك ولا تغسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى
 الغيبة ومثل لاسك ولا ادخل بك ولا ايتك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى الغيبة وفي النظم بوقصد بالعرف
 خيرة الوطى صدق ويانه وفي النصف ان الايلار مكرهه ولما كان حكم الايلار مخالفا لسائر الايمان في البر بين حكمه فقال
 فان قريبا بالاسن قربان وموالاته ثم استعير للجماعة كما في الغلبة في المدة المذكورة حش في
 يمينه بكسرى لغته كما في الغلبة وجب الكفارة العلوة في الحلف بالشهادى بذاته تعالى وصفاته
 وفي تحيره اى حلف غير الحلف بالشهادى الشرط والجوار الجوار فلو قال ان قربك فانت طالق او والشهادى
 الاقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة اوسوتهم او اعتاق عبيد في الثانية ولم يصح بما اذا
 جمع بينهما في النظم بوقال ان تزوجتك فوالد الاقربك وانت طالق ثم تزوجها لم كفارة بالقران ووقع بان
 تبرك بلا خلاف وليسقط الايلار ويصل اليمين كسائر الايمان والا ليقربا في المدت بانت الزوجة بواحدة ثم ساقف
 كلاما بارطع على بانته كاتن وقال وسقط الحلف الموقت اى المصريح بمدة او مدتين من التوقيت وهو
 تعيين بوقت فلو قال والله الاقربك اربعة اشهر وثمانية اشهر ففى الاول اذ مضت اربعة اشهر ولم يقربا بانت
 منه بواحدة وسقط الايلار وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بواحدة اخرى
 وسقط الايلار لا تسقط الحلف المؤبد اى غير الموقت فيشئ القسمين وهذا حسن ما في النصف انه سوت ومو بد ومجول
 نحو والله الاقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله الاقربك او والله الاقربك ابد ولم يقربا في المدة بانت بواحدة
 ولم يسقط الايلار وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كما مضت اربعة اشهر فكذا فقتين البانته باخرين اى بطليقتين
 اخريين غير الاولى ففقت من فسر بطلقة اخرى مع طلقة اولى وقال بالتقلب ان مضت مدة اى اربعة
 اشهر اخرى بعد نكاح ثان فزوت مضت كاللنين بعده بلا ففى في اللغة الجمع وفي الشرعية جعل نفس
 اثنا في المدة بالوطى عند القدرة وبالقول عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذلك اسه بلا ففى بعد نكاح

الثالث وفيه إشارة إلى أن الإيلار لا يعقد بعد البيوتة بالزكاح فلو كانت الباتنة ممتدة العظم ورضي أربعة أشهر أخرى
لم يقن شي وهو الأصح كما في المبسوط وإلى أن ابتداء المدة الثانية من وقت الزكاح سواء كان الزكاح قبل مضي العدة
أو بعده وفي النهاية أن ابتداء حسن وقت الطلاق الكان قبله ونقي الحلف بالنته وتترتب عليه حكمه بعد وقوع
ثالث من الطلاقات سواء كانت بالإيلار كما مر أو بالتخيـر شل والنته لا اقربك ثم طلقا ثلثا لا الإيلار ثابت حكما بعد الإلانة
استكمل ما يليك في هذا العقد من الثلث فاذن زوجها بعد زواج آخر فإن قربها فيها كفر عن الحلف ببقائه والاثنتين
بالإيلار لأنه لا إيلار ولو عجز المولى عن النقي الشرعي المذكور بالوطى غرت النقي المرض واحد من الزوجين رضا لا بقدر
معه على الوطى في كل المدة أو غيره أي المرض لكونه ارتقار وصغيرة أو غائبة أو ناشئة قضيتها أن يقول فينت أيتها
أو راجعتهما أو بطلت الإيلار فإن قدر على الوطى من فاربسانه قبل مضي المدة المذكورة ففقيته بالوطى ولعل فقيته
باللسان وإذا قال لا امرأته في غير ذكره الطلاق أنت على حرام أن نوى الظهار فوطى رعدنها فالحمد وح والاول
هو الأصح كما في المضمرات أو الطلاقات الثلث فثلث كما مر في الطلاق أو الكذب فحان نوى أي فمكذب وذاو ياتيه
وإذا فاضر قايلا كما في المضمرات وأن نوى التحريم واليمين قايلا وآن نوى الطلاق بأنما ورجعيا واحدا
أو اثنين أو لم يتوشيا من الظهار والطلاق والإيلار والكذب فقيه أي في قوله أنت حرام من فبأنته كما مر في الطلاق وذا
لم يذكره لكن في المضمرات أن لم يتوشيا قايلا وفي المحيطان المرأة إذا قالت كان بيننا فلو كنت زوجها كفرت وكذا أن نوى
الطلاق أو لم يتوشيا في قوله كل حل أو كل حلال أو حلال الله أو حلال خداي أو حلال ايزد أو حلال المير
على حرام فبأنته بالقرار الزائدة في خبر البيهقي كذا على مذهب الاخفش وقيل بأنه يصرف إلى الماكول والملبوس
والنقوس على الاول كما في المضمرات وعن محمد بن نويس الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق وسين
كما في المحيط وتوصلت بالحمل والحرم من لازم وجهه فتعليق عند أبي جعفر وسين عند أبي بكر فلو تزوج امرأة ملقت
على الاول وكفر على الثاني وبناخذ كما في المحيط.

فصل لا يأس بالخلع بالضم في المرأة وبالفتح في غيره كما في الاختيار لكن في الغرب أنه بالقسم اسم لغة النزاع و
القطع وشرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطي من المال كما في الاختيار والايضاح والخزائنه والنهاية والمضمرات وغيرها
في استعمال في الطلاق البان بما كان في التبعة وذكر في التفت أنه حقيقة في كليهما وفي الفصولين أن الخلع يوجب وغيره
منعارف والاستعمال فيما أكثره ما كان يحصى كمالا يخفى فبعضي إن يقال الخلع لفظ زال به ملك الزكاح والفاقة الخلع والمباراة
والطلاق والمباشرة والبيع والشرار كما في التفت وصورتها بالبرية أن تقول الزوجة خالعت نفسي منك بكذا فقال
(خلعت) وبالفارسية (خريستن) راز تو يكايين كمر است بر تو ونفقة عبت خريم بيك طلاق فقال (فرختم تو بيان
شرطام) وفي العمدة والالت على أن جاز ذكره وذلك لتعارض المصنفين عند الحاجة إلى أنه ضرورة عدم قبول البيع في

شرح الطحاوي اذ وقع بينهما اختلاف قالته ان يمتنع اهل الرجل والمرأة ليصالحا بينهما فان لم يصالحا بائنا لم يملك الطلاق
والخلع باصالحهما من المال سواء كان معينا فاختذه لا غير وغير معين معلوم فاختذه وسلا ومجهول فيجب عليها
بهر ما كان في النفقة والبار يتعلق بالخلع والمفهوم ليس يقطع فلا يلزم بان بالخلع باءون العشرة وبما في بطون غنما او
بحايتهم من الولد او مخرج غنما من اللبن او خيلها من الشراك في الحيط وغيره وهو اى الخلع طلاق بان لانه من حلقه
الكلمات في بشرط النية الا ان الشايع قالوا اننا لم نشرط نيتها لانه يحكم غلبه الاستعمال صار كالاصحح كما في سفارفات طلاق
الحيط وفيه إشارة الى بشرط النية في ظاهر الرواية ويجب عليها اى المرأة بدله اى الخلع وفيه إشارة الى ان ذلك
البدل واجب في المال لكن التاميل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرسن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل
شرط لوقوع الخلع كما في النظم وكذا تحريما وقيل تنزيا كما في الاختيار اخذه اى اخذ شئ من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا
منتهيا) لكن لو اخذه طلب عند ساعته كما في النظم ان نشر المرأة اى كرهها وكذا اخذ الفضل على ما قبضته من المهر على روية
الاصل ولم يكره في روية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم قال اذا احتسج على اكثر من مهر الشكره ان ياخذ اكثر مما اعطاه
وفي الجامع لا يكره كما في النظم ان نشرت الرجل فدايره اخذ ما قبضته منه وان طلق بآل اى قال لم انت طالق يجوز مال
يجب ل عليك او على ما لى على شرط ما يكون ل عليك وق بان لانه في معنى الخلع ان قبضت المرأة المال على يدها
وقد يشتر بان الطلاق لم يقع على اى المال وان لازم عليها اداؤه كما في الفصلين وان خالف سلم وطان بنجر او على
خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتمادا على ما سبق فلم يخص الحكم بالبار كما كان او خسر ميرا ودم ونيته او
غيره بالاقامة الاصل لا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه قال ووقع طلاق بان في
صورة الخلع وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانما لم يجب البذل فان خرج مخزن الكناية فبان ومخرج الاضباع فوجي
وان طلبت الزوجه من الزوج ثلثا من المهر فبالت وقالت لطفى ثلثا بالت فطلقا طلاقا واحدة فبانت
يقع ثلث الاله بلا خلاف لانقسام اجزاء المهر على اجزاء المهر وفي ان طلبت ثلثا على الاله فطلقا واحدة
طلقت واحدة رجعية بلا شئ من الاله للزوج على الزوجه عند اى حيفه ربح وبانت ثلث الاله عند ههنا
كالاول وان طلبت ثلثا بالت او على الت فان طلقا ثلثا طلقت ثلثا بلا شئ عنه واما عند ههنا فيقع الثلث واحدة
بالت وثلثان بلا شئ وان طلقا ثلثا بالت طلقت الثلث بالت ان قبلت والا لا يقع شئ عنه واما عند ههنا فان
لم تقبل يقع واحدة بالت والا يقع الثلث واحدة بالت والاخر بان بلا شئ كما في المعاني والخلع كالطلاق
بالمعاضة في حقها اى المرأة فلا يتفروبه فكان من جانبها شرط العقد من فروعها ليصح رجوعها عن ايجابها
بتسليم قبول الزوج فاذا قالت اختلفت نفسى منك بكذا او شررت طلاقا منك بكذا او خلعتى على كذا او خسر
عن قبل قبول الجعل الايجاب ومنها ان يصح شرط الخيار لها اى شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او

طائفتك على كذا على انك انما تملكه ايام ثقبات باز فبطل الخيالن روت في اثاث وعلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل
 وبه اعنده واما عند ما لم يخرج الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل ومنها انه يقتصر على المجلس واس مجلس الاستيجاب
 فالاستيجاب في الاشياء قبل القبول بالا عرض منه كما اذا قاست عن المجلس او اقامه ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشروط
 ولا الاضافات وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز له ترك في الميظ والخلع كالطابق بال
 يمين اي تعليق الطلاق بقبولها في حقته في الزوج حتى انعكس الاحكام ان كرهة فلا يصح رجوعه قبل قبوله
 ولا يصح خياره لنفسه لجماعه ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقبوله عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبوله ما ولا يتوقف
 على حضور ابل كجزا اذا كانت غائبة فاذا اخلعها فلما خيرا بقبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشروط نحو ان جنتي
 بالثمنت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد طالق فانك على كذا والعبد والامة في العتق بمنزلة
 امي المرأة في الخلع فالمولي بمنزلة امي اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان الرجوع قبل قبول المولى وان
 قال المولى لبعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس ولا يسقط من الاستقاء الخلع
 بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا المباشرة هي ان يبرئ كل منهما الآخر قال المظنري انما من البراة وترك البراة
 فيما خا حقوق النكاح عنهما اي عن الزوجين منها النفقة المقرنة بالقتل او بالنفقة المدة والولد فلا يسقط الا
 بالذكر والسكنى لا يسقط سلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط
 المهر بالانفاق والمبتدأ من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر واذا طأ النسوة بهذا النكاح
 اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امراته ثم خالعا في المدة وفيه اشارة الى انه لا يسقطان ما سوى ما ذكرنا من الديون
 وعنه انه يسقط كما في الفصولين وقال محمد بن حريز لا يسقطان الا ما ساءه واليوسف بن حريز في الخلع ومع الی حنفية
 في المبرات وان خلع الاب صهيبة بالمال القاري لم يؤثر في شيء الا في وقوع الطلاق فلا شيء عليه من ماله
 واما ما قيل من الخلع الطلاق والاول اصح كما في المدة وفيه اشارة بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف
 والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقة اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجبى كما في المداوى والامة
 قد اجرى لفظ لغيره في الفعل لنفسه لم يصح الاستثناء وبه الاجازة في الفاظ محصورة ليس هو منها كما تبين في مؤلفه
 وكذا النفاذ في وقوع الطلاق ان قبلت الصهيبة المال سوار كان احد العاقرين اباما او اياها وفي رواية لم يقع
 الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغر كعبا رتا في كبر ما ومنه رواية لم يجب عليه شيء
 لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرامة وفيه اشارة الى اشتراط كونها من ابن القبول بان كانت
 تفرق كون الخلع سائبا والنكاح جالبا والى ان الاشياء عليها والى ان العاقدة لو كان زوجها لم يقع بالقبول الصهيبة
 والاب وذا بالاختلاف كما في الذخيرة وان خلع الاب صهيبة على ابنه فمات من اي ماله للمال وان كان من الاصل

مما صام فيه من الشهرين فلا يحقق العجز الحقيقي إلا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالسكن الثياب التي لابد لهنسائها من اعتبار
 في ذلك الغضل وعن أبي يوسف راجح الاعتبار بفضل إذا بلغ نصابا وعن محمد راجح أنه يحبس الحرقة قوت يومه وغيره قوت
 شهره كما في المحيط صام الظاهر شهرين بالإلته والكان كل واحد منها تسعة وعشرين يوما وإن صام بالإيام وافطر ليلا صام
 تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لأنه لم يكمل اثنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالليل وثلاثين بالإيام جاز كما في
 النظم ولا راسي الصوم متتابعة ليس فيها شهر رمضان ولا الإيام الخمسة المنهية بمجاز حكمي إسي المنهي الصوم فيها وليس
 من قبيل الحذف والإيصال في شيء كما ظن لأنه ساعى وإن افطر فيها يوما أو أكثر بعذر أو غيره استأنف إسي
 ابتداء بصوم الكفارة ولم يجب ما صام إلا إذا حاضت فانه لا يلزمها الاستينات ولكننا فصل صومها بإيام جفتنا و
 كل استأنف الصوم إن وطئها إسي الظاهر منها ليلا عمدا كما في البسوط والنظم والبدية والكان في والقدرى و
 المضمرات والزاهرى والمنفقت وغيره بانفجر قول الامام الأسيجا في شرح الطحاوي بالليل عمدا ونسيانا لا يملك إن يحل
 العمل في كلام البدية والمصنف على أنه قيد النفاقي كما فعل صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم التفات صاحب
 المنهاية بذلك أو يوم مطلقا إسي عمدا ونسيانا وقال أبو يوسف راجح لا يتأنف في الوطئ ليلا عمدا ونسيانا شيئا وفيه عار
 بأنه ولو طوى غير الظاهر منها ليلا عمدا لم يتأنف وذلك باختلاف كما لو وطئها يوما مطلقا باختلاف كما في المنفقت وإن عجز عن الصوم
 لمرض أو غيره أطعمهم ستين مسكينا ولو حكمنا فتناول ما إذا أعطى واحد اثنين يوما وفيه مدعى إلى جواز التملك والاباحة
 في الكفارة لأن الطعام جعل للغير طاعا وقيد المسكين النفاقي يجوز صرفه في غيره من مصارف الزكاة كطعامهم قدر
 القطرة من برزخ نصف صاع ومن تهره شعير صاع وجاز سنون براو الكاهم يشير إلى أنه لو أطعم من طهارين اثنين
 مسكينا كل مسكين صاعا المحرر إلا عن أحدهما كما قال أبو حنيفة محمد راجح إلى أنه جاز عنهما ولا خلاف في أنها لو كانت من
 طهارين أو فطار يجوز عنها كما في الحقائق وإلى أنه إذا أعطى كل مسكين مد من الحنطة ولم يجدهم حتى أعطى مد آخر فأعطى
 آخرين لا يجوزوا وأطعم قيمته إسي أعطى كفايته قدر القطرة مطعما فيكون من قبيل التفضيل الذي هو أكثر من أن يحصى
 كما قال ابن جني فمد الأولي ما ظن أنه من قبيل حذفت أعطى أو أطعمهم أعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك
 شرع في الاباحة فقال وإن عداهم وعشاهم إسي أعطى لستين الغدا والشارب لفتح فيها إسي طعام الغدا
 هو العشي فالغدا من طلوع الفجر إلى الظهر ومنه إلى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواو إشارة إلى أنه لا يجوز الغدا
 بدون العشاء ولا العكس فالعشاء كلتان المائتين أربعين أو سبعين أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو عشاء
 وسحور والسحب أن يعدهم بعيشهم بغير مد أو م وفي خبر الشعير اختلاف المشايخ من جوزه فطر طارا دام وإذا أخذوا
 وأعطاهم قيمته العشاء وعشاهم وأعطاهم قيمة الغدا لم يجوز وفي البقال فيه روايتان وأصحهما وهو بقبيل من الطعام
 ولما أوشع عشرة ثمانية أرغفة جاز وفي جميعه الضمير إشعار بان وأصله أنهم لو كان شعبان لم يحرم واليسال العلواني

وقيل يجوز لانه وجب طعامه ولو كان احدهم فطما او كثر منه فالمعجز او اعطى كل واحد منهم من بر الا نصح منابر ومنوسى بتمتر
وشعيرى كس احد الجنسين بالآخر وفي البقالى فيه وايتان وفي الاصل انه لا يجوز واعلى سكيناً واحداً في كل يوم من
شهرين قدر الفطرة او قيمته او عده وعشاه جاز جزاً ما لشرط وعند ابى يوسف رجوعه اسكيناً واحداً وعشاه في سنتين
في المعجزه ان اعطاه في يوم واحد بقدر شهرين قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات لا يجوز الا عن يومه على الصحيح وقيل بدفعات
يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان الوطى في حال الاطعام لا يوجب الاستنفاث
كذلك احاط المحيط سائل الطعام وفي اسناد بذه الافعال دلالة على ان المفاسد كان حراً فلو كان عبد لكان بالصوم وان
اعطاه لولى المال وليس له عنه عن الصوم فان اعتق واليه قيل التكفير كغيره بالمال كذا في المشرع

فصل من قذف اسأله كقذفه او ثبت بالمينة قذفه فانه لو انكر ولم يكن لها بينة سقط اللعان والعنف الرمى البين
ثم استغفر للشرم والعيب كما في المفردات كان ما في الصحاح والاساس والمقدرة ناظر الى انه حقيقة في السب كان في الاختيار
انه لغة الرمى طلاقاً وشرعية رمى مخصوص وهو الرمى بالزنا والنسبة اليه فقد استرك قوله بالزنا الصريح لا بكناية تشبه ان
يقول يا زانية يا زاني قد زنت قبل ان تزوجك او جارك او نفسك زان زوجة بكار صحح سوار ودخل بها ولا وفيه
لما لم يأت في وقت اجنبية او سبانه فاسان لكن يحكى والى انه لو طلقا رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوى والعقيقة
نفس ذات لما صحت بها تغليب على الشهادة وشرعية امرأة برية عن الوطى الحرام والنسبة به فلا لعان بقذف الوطى او بالزنا
بمشبهة والكلح الفاسد كما في النظم ولا يقيض من لئامه لغيره وقت الاب كما في المنية وكل من القاذف والزوجة
صالح في وقت اللعان ولو بكاره القاضي شايد بان يكون سلباً او مكلفاً او طفاً غير محرم وفي قذف نفسه رمى اللعان بين
الاميين والفاستين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وهما قلنا في وقت اللعان فان في البداية الاصل ان اللعان شهادت
مبكرة بلا بيان فلا بد ان يكون من اهل الشهادة لان الزك فيهما الشهادة فمن النكاح كلام المصنف كلامه البداية الى
على اشتراط صلاحيته الشهادة وحالة القذف وهى شرط حاله اللعان او من نفى اى البينة عند الولاية او البينة بغيره
او يمين بان يقول ليس منى ولي يأتى زوجة العقيقة وكل صلح شانه ان في المنتف لم يذكره لان الاصل بشرط ترك
المطوفين في القيود وقد طابست الزوجة به اى بموجب القذف على الاستدلال وفيه اشارة الى انما لو لم تغلب
حقاً لم يطبل وان طابست اليه كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوى والى انه سقط اللعان
طلبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق المبائن وكذا لا تزوجها بعد الطلاق كما في الموطأ وغيره وبها يصح دفع
اللعان كما لا يخفى الا عن خبر لا يعمل اى شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرعاً حق المكلف لا بد
من رجعة البينة تعالى وفي حق المنة من الاستفاد من درجة الابراء واللعان في الشرع شهادت مبكرة بلا بيان من المؤمنين
مؤلفه اللعن من جانب واحد وانضبط من جانبها من القذف تعالى وانما سمي بيمين انه ليس المؤمن الا في كلامه لعيناً ولا ان يفتن

قائم مقام اللعن وهو في جانب يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في نفيه فيقول الزوج بالرافض يمين
 ما صحتها بين يديه تماماً لرعايا المثلث اشهد لي قسماً او قسم بالله الذي لا اله الا هو كما في النظم اني اى بانى صادق
 فيما رويتها اى شئت به حتى اوزيتك بين الزمان قوت به اومن نفى الاول ان نفاه ومن الزنا ونفى الولد ان قذف
 به او في النظم ثم يقول القاضي انك اللعانى فانما وجبت بمعنى مخته ووقفة عقوبة فان لم تنق النذر ثم الامر ويقول في المرة
 الخ امسته بعنة الله ربنا او حدة عليه وانما اثر الغيبة على التكلم لانه لا يجاوز عن شاعته كما لا يخفى ان كان كاذباً فيما
 رويتها او كنت من الكاذبين فيما ريتك بين الزنا ونفى الولد ثم بقي الرجل وتقول للمرة قاسماً لرعايا اشهد باللعن ثم
 كاذب فيما راني او انك كاذب فيما ريتني بين الزنا ثم يقول القاضي كاد وتقول في الخ امسته غضب الله
 عليهما ان كان صادقا فيما راني او ان كنت من الصادقين فيما ريتني بين الزنا وانما خص الغضب في جانبها
 لانها تجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتسحق ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان
 الاشارة الى سبب التعريف وعن الشيخين انما يحتاج الى لفظ الخاطبة كما في المضطرب ثم يلى اللعان ليفرق القاضي
 بينهما فاما فقه تجرد اللعان حتى يجوز اللعان والايام وكبرى النذارات بينهما وفيما يشاهد ان الى التفرق قبل اكثر اللعان غير مجزى
 والى ان بعده توسلان لا يفرق بينهما لم يفت اليه كما في شرح الطحاوى والى انه لو فرق بينهما بعد ان لم يصح لكن في التفسيرية
 انصح لا يجزى فيفتين بطلانه على الصحيح تجب العدة مع النفقة والسكنى ونذر عن الطرفين واما عنده فحرم حرمة مؤبد كاره
 كذا في المضطرب وثمرة الخلاف تاتي في مسائل ونفي القاضي نسب الولد عنه لا يفرق بينهما ويحق الولد عن القاذف
 باسمه في صورة القذف بنفسه وعن ابى يوسف رح انه يفرق ويقول قد استمسك واخرجه من نسب كما في الدالية ولا يخفى انه
 ليس بل على ان اقوى ما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام والى على انه لو كذب نفسه ثبت نسبته ولو ادعى
 غيره لم يثبت نسبته لانه الوتوق فلم يمتد الا فيما يحيط ط كافتاع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة النكاح كما في المعزى
 وان ابى القاذف عن اللعان حبس اى حبس في موضع حصن سواء كان بجنا او غيره حتى يلاعن او يكذب
 نفسه اى يقر بكذب نفسه وج ارتفع اللعان فيمرد بعد الذكاب حد القذف لا قرره بايه حية وان لايت الزوجه عن اللعان
 بحيث حتى تلاعن او تصد قدى تصدق الزوجه الزوج فيما رايه فلا تخد بعد التصديق لكن نفي نسب الولد عنه ان
 نفاه فان صلحت الزوجه شاهدة والزوج لانه كان عيها وقتا وغيره او كافرا بان سلمت فقتلها قبل عرض الاسلام
 عليه كما في النهاية او محمى ودانى قذف فلم يلاعن احد ذلك حد القذف فاربعون سوطا للبعد وثمانون لغيره والبصم
 المجنون لم يصلح شاهد الا انما نسب من اهل وجوب الحد فلم تجزى لهما وان صلح الزوج وشاهد لهى لالا انما له
 قتله او غيره او كافر عبيدية وانصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج اسلم فقتلها قبل عرض الاسلام عليها او محدودة
 في قذف او صبيدية او مجوسية او خرساء والزوج ناظم اورانية حقيقة او حكما كالموطأ أو شبهة ولكن فاسد فلا يصح على

الزوج ولا لعان البقرة لشرط الملاءمة ان اى المشرعان كان في اللعن نفيلبا لا يجتمعان على الكلاخ ابا عن ابي يوسف
وكذا عندنا ما قبل زوال النقة وصلاحيه الشهادة والمباينة فيجهدان كما اشار اليه بقوله وان اكلت نفسه بعد الملاءمة
احد الملقن وحل لذلك الزوج المحدث والكل احما اى الزوجة الملاءمة وكذلك اهل الكلاخ ان قدت غير حار جلا
كان او امرأة في حد فحقها واحد لان اى تيمم في حد قدت غير باسقة قدت كما ذكره الوقت غير فحوت وكذلك
الكلاخ ان زمت اى وطئت حراما قبل التلقين الملاءمة لغير المباشرة والمباشرة وصورت ان ترتد وتلحق بالرجل لم تنسب
وتقع في ملك رجل فيزني رجل برأى ان لا يثبت في الشهادة فالتلقين الملاءمة مع حكم التحريم اليه يشير في المضمرات ومثل النهاية
والكفاية ومن تابعها لم يوفقوا في التماس في حيث صرحوا بالكلام العام عن ظاهره وكلوا بان لا يفسد في المباشرة لان احدا
الرجل في غير ذلك فاما ثبات فان لنا حار كل حجة والكلما ذكرناه لا لعان ولا يلقن الاخرس اى الاكلم زوجة
ولان الحمل عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعنه اى اذا جارت بلاء قل من ستم شهرا لعن وعنه ابي
يوسف من انه لعن قبل الولادة والا والصحى كما في المضمرات ونزعت انت وبنا الحمل منه اى من الزنا كما عا
الملقن ولم ينف الحمل عنه وثبت نسبة الزنا لم ينفه بخلاف نفى الحمل ومن نفى الولد زمان التمتية و
الاستيثار بالولد وان شتر اية الواو اى بقاء الوقت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا بالبعيدة
صح نفية ومن نفاه بعد اى هذا الزمان لا يصح نفية ولا لعن فيهما اى في صورتين وبنا عنده وهو الصحيح والمباينة
نفى صحيح نفيلبا للبعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنه بعد العلم في مدة التمتية كما ذكرناه وعنهما في البين
يوما كما في المضمرات وان نفى اول توأمين اى ولد من البن واحد وارق بالآخر الثاني يحد لانه قدت ثم انكذب
نفسه وفي عكسه بان اقر بالاول ونفى الآخر لعن لانه قدت بالثاني فثبت نسبهما اى التوأمين فيهما اى في صورتين
كما لو لعن امرأته بالولد وقطع النسب ثم جارت بولد آخر من الغد ثبت نسبها والله اعلم

فصل ان الزوج بالغ وذو كبريل بقرنية القام في شغل العنين والنفس والشكس والسحر والفتنى الشكل والمعنوة و
الشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس الامر بطلب التفرق بل بوجوه دون ان يفسد لذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لما طلب
التفرق كما في التمتية لم يصل اليها اى لم يكن من وطئ زوجة بالغة ولو غيبا في هذا الكلاخ سوار كان يصل اليها
قبل ايام الا كما في الغرانة اجملة الحكم اى لا يملكه السلطان يجوز قضاءه كما في الذخيرة وغيره او قاضى مصر او مدينة كما في
قاضيخان قالوا يجل الزوجة ولا غير الحاكم ستة من وقت الخصومة بالمانع مرض او غيره كما سياتى في قمرية بالبلد فان
المطلقة تنصرف اليها واثلاثمائة واربعة فخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين يوما
يوما اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وقيل اشارة الى انه لم يعتبر
القمرية بالحساب واثلاثمائة واربعة فخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر

الشكس في شغل شكل

والشئ اثنتي عشرة مرة والى الله لم يبرئ منه وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من انفلجك انشأ من الى الله واليهما وذا في ثلثمائة
 وخمسة وثلاثين يوما خمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة وثلاثي عشر ثانية برصد بطليوس ووقع واربعين دقيقة بالبرصد الايطالي
 وهي اكثر من الاول بعشرة ايام وربع يوم تقريبا واحد عشر واثنى عشر يوما وربع يوم تقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما
 والى الله لم يبرئ منه بدوية وهي ثلثمائة وستون يوما والاول فبالرواية كافي الخزانة وغيره وهو يصح كما في البداية وغيره
 وعليه اكثر صحا بناك في الكيان لكن في المحيطان الاعتبار لشمسية عند اكثر الشائخ وفي رواية ابن ساعته عن محمد بن وعليه الفتوى
 كما في الخلاصة وعن محمد بن ان الاعتبار للبدوية كما في المضمرات ولا يخفى ان التسمية اولى بكمال الزوج ثم بدوية وشهر
 رمضان وايام حيفا يعتب عليه منها اى من السنة لكونها من الماكتسب عن محمد بن ايام مرض احدهما
 اى الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطى وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن الصابرين انما احسب ان كانت اقل من نصف
 شهر وعن ابى يوسف ان ما دون الشهر احسب ولو يوما ولا يتسب مدة غيبة اياهما وجسه احراما كما في المحيط قال
 او زمانه يصل اليها فيهما اى في السنة فرق بينهما اى قال الحاكم وقت يتيك ان الى الزوج عن تطبيقها فيشترط للفرقة
 حضور الزوجين واقضار وعن محمد بن اى الله لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمرات وغيره وان الفرقة لم تقع الا بغير اقرار
 في رواية عن ابى حنيفة عن وعندهما يقع باضيا رباه هو ظاهر الرواية ان طلبته اى الزوجة التفريق وقية شماريان
 عقلا لم يجعل تباخر الطلب بل بقولها ضمنت المقام معه تعيين بعد التفريق بلطاقة لان دفع الظلم ترك الوطى كالملا
 لم يكن الاية واما كل المسألة ان خلا التصور من الوطى بها وتجب العدة احتياطا وان اختلفا في الوطى
 اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته وكانت نيبا زائل البطارة بوجه او بكرا ففطرت اليها النساء بان تمتن
 بعصب بياض البيض في موضع البكارة وبقيته الحامسة المطبوخة المقشرة فان دخلت بلا عنف فغيب و الا فبكره
 قيل بالبول على حار فان سال على الفخذ فغيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المسال الحسن المرأة العمل فانما كانت
 لو ان كانت ثمتان في احوط لان الثابت بالفرقة يتقرر بقدرها كما في الكرماني وغيره من القنن ان اللام يرد الى البنس
 اذا اجمع غير مراد و اجنس لم يدل على العدة عندنا كما تقرر فقلن بعد انقضاء ثياب ثبت ثبوتها لكن لم يثبت وصوله ففي
 صورة الشبهة حلف الزوج بانته اقد صبتها فان حلف عليه لطلن عقما في الفرقة بشها و من مع حلفه وان لكل
 اى اتمتع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره او نظرن اليها من قلن انما بكرة اجل سنة فاذا مضت فان كانت نيبا
 فالقول ربع العامين وان كانت بكرة نظرن اليها فان قلن ثبت حلف فان نكل خبرت كما في البداية والكا في وغيرهما
 فلا بد من نظرين مرتين مرة قبل الاصل للتاجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيره فالكلام المتن غير ذلك فالكلام شارحين
 ولو افرأه لم يصل اليها و اجل ثم اختافا فالتقسيم بنابى فيما اذا اجل ثم اختافا كما هو من التقسيم فيما اذا
 اختلفا ثم اجل وطلن من احقها بجلقه من قبل التناوب فانه يتعلق بجل الاول نفقا و به و بجل الشئ في سنانا

حيث بطل اي فيما اذا كانت غيبا او كبر الخطن ثيب ثمه اي فيما اذا اختلفا ثم اهل كما بطل حقا لو اختلفا ثمه اي الزوج
قبل تمام السخه وبعد ما وصيت بالاقامه معه وخيرت بنجر القاضى منها اي فيما اذا اهل ثم اختلفا فان اختلفت زوجا
او قاست عن حملها ادا واما اعدان القاضى وقام القاضى قبل اختيار البطل خيارا ادا ان اختلفت الفرقة ثم حرجت اهل
اي فيما انكلا او قلن كبر ثمه والنقص الذى نزع خصميه كالعنين فيه اي فيما من التاجيل ونحوه بقا لانه نكح
او وصل اليها وان لم يحبل وانمين كالسكين بن العنين والاسم المنانته والذى يصل الى النساء كلها ادا بكر فقط وبعض
النسب ادا بكر لرض او ضعف او كبرن او كبر كفى الكافى وبهذا شال النقص وسور وغيرهما ذكرنا كمالنا في وفي البص
المجبوب الذى قطع ذكره فرق بينهما في شرط حضورها والقطار وقيل اشده الى انه فرق بغير طلاق لانه ليس باهل لوقول
بطلاق اذ اهل الحاكم بوقعه والى انه فرق بين الزوجه والزوج بانها بالطريق الاولى وان طلاق بالاختلاف كفى بالحيط وغيره
حالا لانه لا يفيد التاجيل لطبها والمتبادرين كلامه انما لو تزوجت وهي عالة بماله فلا خيار لها وقيل في ما في المجبوب
لما في النقص والعنين فانما ركنا في المحيط والاختيار احدهما اي اح الزوجين في طلب الانفريق بعيب الاخر
سواء كان قاشا او غيره كالمجنون والبرص والجذام والفتق والرتق والجدرى والجرب والذئبه وسور غلق والمرض
وغير ذلك سوى العنانه والجبب والقصور لما قال برص يابس في ظاهر الجملد شيما به والجذام والرتق شيقن به الجملد وثيقن و
يقطع الحكم كفى الطلقة والعنق بالتحريك فينق الفرع خلقه بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق بالسكون ما منع من دخول
فحين غده غليظته وطنه غليظا وعظم كفى المغرب وتخير عند محمد ربح الزوجه بالثالث الاول وبطل عيب لا يمكنها
المقام معه الا بغير

فصل - العدة بالكرتة مصدر يستعمل بمعنى المدة وشرعا قيل ربع بلزوم المرأة بزوال النكاح التاكيد بالدخول وفيه شبه
بما يملك بالولده والصنعة والموعة بالبيته والنكاح الفاسد بالخلو باخلوة صحجة والمعتد بن فاسم اكثر من اربع عشرة
رجلا كسنة الشعر وغيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير الزوج حلالا بانقضائها كحرقة سلة او كناية ظرف
كشبهت الحرج للبيته ان يحض للطلاق اي طلاق اهل والنقص والمجبوب وغيره اربع الدخول والخلوة الصنعة فانه لو
طلقها قبل الدخول او بعد لخلوة الفاسدة والفساد محرمة عن اهل حقيقة لم يحجب العدة والامر شرعى كصوم العهرض يجب
كما في قاضيه فان وذكر في المحيط انه لعدة بخلوة الرقار وان الطلاق اعم من الرجب والبان وان كانت ادا او الالاء والالان
او العنانه ادا بان عن الاسلام بعد سلامه ادا وتلاوة عنه محمد ربح او غير ذلك والفتح بعد الخلوة كالفرقة بنجر السلوع
والعتق وعدم الكفارة وقبيل ابن الزوج وابان من الاسلام بعد سلامه ادا وتلاوة عنه محمد ربح وانما عند الشين وملك احد
الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلث حيض كواهل من وقت الطلاق او الفسخ لاس وقت البرق بالطلاق من ميعته
لمعتن ادة كام ولد لى كاسدة لام ولد تحين ثلث حيض كواهل فلا عدة على فنة ومدة مات مولاها الاولى

او استحقاق ذلك للمولى فلو مات او عتق وهي تحت زوج او عدته فللعدة عليها من المولى انزال فرأشه بالزوج او كما رآته
 موطوعة تحيض ثلث حيض يشبهه كذلك الطحال كمن استاجر فانه يجب العدة عنه فلا فائدها لكن زفت الى احد من غير امره
 او كذلك الميمن كجارية ابنه بنجلية او امرأته وقال ابن ابي عمير انما قل في فان الكل بموجب العدة كما في النكاح بسبب الطحال فانه
 كما لمتعة والموت وبالشهود وغيرهما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوعة بالزنا ولا على المتطهر بها بالمشبهة كما في
 شرح الطحاوي في الموت اى الموت على نحو (فذلك الذي يقتنى فيه) والفرقة بقضاء او غيره كما في قاضيهان
 وهما شعلقان بالموطوعة بهما والعدة لمن اى حرة او ام ولد او حرة موطوعة بهما لا تحيض للطلاق او الفسخ او موت
 سولها او اعتقاد الموت او الفرقة لصغر في اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر شأنا الا يطلقين لفظ
 الوجوب لانهما غير مما يطبقه يعني ان يقال (عدت بايد شقين) كما في المحيط وغيره او كبرى اى بلوغ الى الايام او لمن
 بلغت سن حرة ونحوها بالسن سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه ولم تحض فانها لو صاغت فارتفع حيضها فان
 عدتها بالحيض الا اذا ايسرت في الاشهر بعد كما ياتي ثلثة اشهر بالابنة اذا اتفق ذلك في غرة الشهر او بالايام اذا
 اتفق في غير ما عرفت اى خيفته رج وفي رواية عن ابي يوسف رج وعنه وعن محمد رج تمام الشهر الاول من الرابع بالايام فلو باق
 بالابنة كما في المحيط وقاضيهان والنظم والتمتة المتعاقن وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية من المبسوط ان الحملان في
 الاجارة والعدة قبل الايام بالاتفاق لكن في الجارة الصغيرة ان العدة بالايام بالابنة اجماعا والعدة لحرة موطوعة كما فرقة
 صغيرة او كبيرة ولو غير متولد بها للموت من وقتها وقت الجارية ثلثة اشهر بالابنة او بوسية كما وعشرين الليالي كما قال
 محمد بن الفضل ومن الايام كما في ظاهر الاصول والاول لموطوعة لزيادة لياقة كما في النظم وغيره لكن زيادتها لم يسل تأمل
 وما قل في ما في ما كان في من بعض المعاصرين رضي الله عنهم ان الايام متحدة والاحوط ما في الكافي ان الايام ثابتة لليالي ومن الذين
 ترجح الاول تبذير عشرين في رواية تعالى (ان يرضعن) بالفسن اربعة اشهر وعشرا فان المميز احدث جانبته كبر العدة ولائته اى
 قننه او بربعة او ما كانه او امه لم تحيض ونحوها بالطلاق والفسخ ونحوها بالمشبهة ونحوها فاسد للموت والفرقة حيثما كان
 الحملان ومن ان لا لائته لم تحض لصغر او كبر سبلي بالاطلاق وغيره او مات عنها زوجها اى الفروع الزوجة زوجها بموت
 شخصي او لا ويملكه بالاولى نصف ما للحرة اى التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس والعدة
 للحامل قبل وجوب العدة او بعده الحرة والامة الموطوتين ولو بطلاق فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة
 والعنق وان مات عنها زوج حبسي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة ولدت لبعده لا قبل من ستة اشهر عند ابي يوسف رج
 اربعة اشهر وعشر وعندها وضع حملها كله ولو سقطا فانه اسم في البطن فلو خرج اقله الطلاق حبسي حل للزوج وطسه
 وان خرج اكثره بائنا فلا كيل وفيل كيل والاول احوط ومن محمد رج ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من النكاح الى
 الاية كما في المحيط ومن اى حرة او امه حبلت اى حدث حملها بعد موت الصبي المذكور في العدة او بعد بلوغ

اولدت بعد مائة سنة اشهر فصاعدا عن ابعاد عدة الموت اى اربعة اشهر وعشرة ونصف ذلك لاننا لم نغير مجردة الحمل في
اشعار بان العدة لامرأة البائع التي جلبت بعد مائة سنة ونصف الحمل اذا ولدت الاقل من سنتين كما في التمرناشى لكن في الفايضة
او غيرهن جلبت بعد موت الزوج عدة الموت ولا نسب ثبت من البصيص الميت في وجهيه اى نبوت الحمل وحده وش
لان ادنى عدة ثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لا يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بان ثبت من غير البصيص في
وبسبب الا اذا ولدت الاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضوء ابنة اشهر كما في التمرناشى والعدة لامرأة الفاراسى
الذى طلقتا في مرض الموت للمباين او اثلث البعد الاجلين اى العامين ثلث حنفى واربعة اشهر وعشرة اشهر
وقال ابو يوسف ربع ثلث حنفى لانما بانه وفيه اشعار بان المرأة الغيرة لم تبز عدتها بموتها كما في قاضى خنك والامراة الغيرة
للرجعى واحدا وسنتين بالموت من اربعة اشهر وعشرة اجماعا والعدة لمن اعتقت في عدة طلاق رجعى صارت
كعدة حرة ونقلت اليها كالغالب العدة بالشمور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امرؤ امرأة
رجعى فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صارت عدتها سنتين فان اعتقت صارت ثلث حنفى فان مات زوجها قبل
انقضائها صارت اربعة اشهر وعشرة اجماعا واحدة حظ من اربع عدو ولن اعتقت في عدة طلاق بائن واحدا
او اكثر او في عدة موت كامة اى كعدة امه حنفىين او شهر ونصف وشهرين ونسب بلا انقلاب الى عدة الحرة
وامرأة اليه اى بالنكاح الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما مر اربعين سنة وبقيت اليوم كما في المانجى او تسين
سنة او ثلث وتين كما في النكاح والثلثين وعنه انه مفض الى مجتهدين الا ان وقد روى بعض بعد مائة سنة والدم مرة وقيل مرتين وقيل
ثلاث وقيل لبنة اشهر فتعقبه العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك مع فلقضى به قاض نفقه وكذا في مائة سنة
الطهر وهو لما يجب حفظه كما في الخيانة وذكر في الزنا اى انه لو ارتفع حيضا انتفرت تسعة اشهر بان سباجل والاشهر
ثلاثة اشهر بعد ما به اخذ مالك مع ويبقى ببعض اصحابنا واستاذنا مع الضرورة رأت الدم بعد عدة الاشهر
اضافة بياينة اى بعد مائة العدة والفرغ من اشهر باو لاسية اى ايام معدودة من الاشهر الثلاثة لتستأنف
اى تبت العدة بالحيض ولا تعد من العدة ما عني سننا ولو رأت الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى اننا لو فرغت
وزوجت باخر ثم رأت كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النكاح لكن لو قضى الفاسى بكذا النكاح ثم رأت
الدم لم يكن فاسدا ولا صحيح ان انقضائها ليس بشرط مجاوزة كما في المضرات فماتت من الدم استخاضة وهو يصح كما في
التملاص واليه اشار المصنف رحمه في الحيض فاذا ذكره ناجز وتبين على الحملان كما تستأنف العدة بالشمور من
حاصنت حيضته او حنفىين ثم الميت اى لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق
قد وقع قبل الايسر هكذا لا على المصنف مع من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعما سائر الكتب اجمع واكتفى
وهو منصوص عليه في من البسوط في اعراب الوجهة فمن الظن السو لوجه المصنف مع التوهم والقول بان سناه كما في

اعتبار العدة بالشهور وليعدن العدة ما مضى من الحيض والطمه وكجب على معتدة الطلاق والفرج والموت وغيره بالوطئ
بشبهة من قبل الزوج اذ الاجنبى عدة اخرى للوطئ وفيه اشار بان لو طمها بمشبهته مقر بالطلاق لم تشاءت العدة
وان لم تقر بشبهة لفت كما في المحيط وتدخلت اى تشاك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب
الاول والثاني وقعا معا في الوقت الثاني فيعد منه سوار كانا من طلمين اوس رجل من جنسين كالمتوفى عنهما زوجهما
اذا وطئت بشبهة اوس جنس فاذا تم عدة الاولي النقصى لبعض العدة الثانية وعليها ان يتم باقى منها من المطلق
الباين اذا وطئ الزوج الاول او رجل اخر بشبهة بعد انقضاء المحقة ثم انقصى حيفتان كانا للاول والثانية معا فاذا
مضى حيفته كانت الثانية خاصة ولا تنقص فيها لانا عدة الوطئ لعدة الكحل وكذا اذا انقصى حيفتان ثم وطئها كما
في المحيط ولكن ان ينقصى العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقصى شهرتها فاحضت ثلثا اخرها آخر
ثلاثة اشهر وعشرة اى ابتداء عدة النكاح الفاسد عقيب تقر لقي اى زمان يصلح لابتدائها بعد التفرق بالوطئ
او انقضاء او غيره فلا يشكّل بها اذا فرغ في الحيض وليبيده بقرينة ما من الحيض الكاوى وعقب غرضه ترك الوطئ
بان يقول مريكم عنى على ترك وطئها ووطئها كما في الكرا فى قبل هذا فى كذا قوله ما فى غير بان فان تركها على
قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط الاون العزم تركا للوطئ ان يقول تركتك بخوف
كما في وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابى يوسف روج وفي المفصولين ان ابتداء من حين التفرق عند اثباته
وفيه اشار بان ابتداء عدة العقب لطلاق او الموت لانه السبب كما في البداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح
متاكّد بالدخول وما يقدّم مقامه فنقصى العدة اى عدة النكاح او الوطئ وان جماعت الازمة سببا من الطلاق
او الموت او غيرهما فاذا بلغها طلاق او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشار بان لو اقر بالطلاق فقد انقضت
من وقته ونه اذا اصابته والافمن وقت الافراد ونه في حق النفقة والكنة واما في حق الزوج باختلاف اربع سواها
فمن وقت الطلاق كما في الكافي وان نكح معتدة نكاحا صحيحا او فاسدا من طلاق بائن عن نكاح صحيح كما هو المتبادر
فلو كان عن فاسد لم يلزم له ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى وطلق قبل الوطئ ولو سلمنا يجب عليه مهر تمام
عندها ونصف مهر عند محمد وفرج ويجب عدة مستقبلية يقع الباء اى مبتدأة كما في المذهب فلا يبعد ما مضى منها
عندها ويعد عند محمد راجع فليها تمام العدة الاولى كما في الكافي ولا عدة على ذميتها اى كسبتها طلقا او مات
عنها ذمى عنده اذا كان ذلك نعم نينا واما عندها فليها العدة وانا تعرض لما لانه لعدة على حرمة طلقا او موتا
بالاتفاق واما قال ذمى لانه لو طلقا سلم فليها العدة ولا على حرمة خسر حبت الدنيا سلمت او ذميتها
او مستاتة فالسلام ليس بشرط واما الشرط المخرج على نية ان لا تعود اليها كما في الثانية لكن في نكاح البداية والصغرى
وغيرهما ان المخرج ليس بشرط لا نعمت لولا انها لو سلمت في والمطوب ومضى ثلث بعض بانقضاء عدة عليها عنه

خلافا لما لا يحال فان عليها العدة سواء كانت ذمتها حرة عند وعدها جازئ نكاح الحرمة ولا يلزم حتى ينقض المحل وهو
 اختصار الكفرى كما في المحيط وتحدى متاسف وجوبا على فوت نية النكاح من احد الزوجين اصدافى محدة (او من تحم
 بالضم او الكسر) وادعى حادثة اى انتفت من الزنية بعد وفات زوجها كما في الصحاح معتدة البائن بالطلاق ولا يلزم
 او اللعان او فرقته اخرى كما في الشارع والموت حال كونها كبيرة مسلمة حرة او امته فالحجب المحدث على المطلقة قبل
 الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والمكاتبية ويجب على قته وام ولد ومكاتبته بانته اوقات الزواج كما في النظم
 ينبغي ان يقول مكاتبه بدل كبيرة لانه لا احد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان اغاظة الرجعية
 يجب لها التبرين والتطيب وليس حسن الثياب لترغيب الزوج بترك الزنية فزوت نية ما تنسبت به المرأة من
 حلى او كحل كما في الكشاف فقد استرك ما بعده ويؤيده ما في قاضين ان المعتدة تختب عن كل زينة نحو الخاضع لغير
 الطيب وكذا ما ياتي من المحيط وليس الثوب المزعر والمعصر اى الصبورغ بالزعفران والعصفر بالغمز بالفاق
 (كريم) وكذا ليس القصب والخزوع عن ابي يوسف روح لباس بالقصب والخزاع كما في الاختيار والمراد من الثوب
 ما كان جاريه يقع به الزنية والافلا باس بلبسه لانه لا يقصد به الاستعراف والاحكام تبنى عن المقاصد كما في المحيط
 والذهن بزيت او غيره ولو غير طيب والذهن بالفتح والضم والخنا راسى الانقباض به والطيب اى استعمال
 في البدن او الثوب والمكمل بالفتح والضم اى الاكتمال به الا بعد زيار كان فقيرة لا يجسه الا بذه الاثواب
 واشكت لهما ادعيتهما ادعت ادعت الدهن او اكتملت للمعاينة او انشطت بالانسان المنفرد برفع الاذى فحينئذ
 لا باس به لانه واجب الدين شرعا فكيف يتسلف عليه واما الاستشاط بالطن الاخر فانه زنية فلم يكمل كما في المحيط لا التحم
 بترك الزنية ام ولد معتدة عتق بموت المولى او عتاقه وانعتق المضان اليه وامرأة معتدة نكاح فاسد
 ولا تخطب بالضم وهو الرجعة في الكلام ومنه المخطبة بالضم والكسر لكن الضم مخيف بالمدغمة والكسر يطالب المرأة
 معتدة الا لتعريضها كلام زوجها من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق ان التعريض
 هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن لسان معناه معرضا به فالمقصود له والمعرض به
 كلاما مقصودا ولكن لم يستعمل اللفظ في المعرض بل يقول المحتاج اليه بجنبك لاسلم عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن
 لسانك طلب شئ وجنبك بالتسليم سنى التقاضا وفيه اشارة الى انه لا يلزم تنزيها الا انقضاه بالعدة مثل ان
 يقول نكحك اترى وجاك بل يقول نكح اريد ان تزوج امرأة انك لميليت الى حسن الخلق كثير الاتفاق بحسن الى النساء
 واولي جواز التعريض بكل معتدة مع انه لا يجوز لمعتدة الرجعية اصلا وكذا المعتدة البائن كما في السنائية وغيره عن
 شرح التاويلات لكن في الخنا لا يجوز كالمعتدة في عنان زوجها اتفاقا ولم يوجد نفس في معتدة عتق دسمة وعلى
 بالمشقة وفرقة ذلك فاسد وينبغي ان تعرض للاولين بجلال الآخرين وفي النظرية لا يجوز زوجهما من الحب

من ثلثة ايام رجعت الى مصر باو الكنان البعيد من المقصد قل من السيرة والاكين بعد كذا لك بالكنان البعيد من كل نهاسير
سفر ادا قل منها خيرات بين الرجوع الى مصر باو بين التوجه الى مقصد با معهما ولى اى محرم و اركان عصية اولاد الوعد الى
الرجوع الى مصر با فى الصورتين احمد واولى من المقصد لثقتى بنزل ولو كفى بالامية لكان كافيا والكانت قد اباننا
اومات عننا فى سفر با فى مصرى موضع افاته ولو قوتية وبعد ما عن كل من مصر المقصد سيرة سفر لثقتى قوله ثم يخرج
بحرم لان الخرج الى ادا ون السفر يجوز بل محرم لثقتى المرأة ثمه اى فى المصلا معهما محرم و هذا عنده واما عندهما فخرج
مع الحرم وفى الشارع وقاضيان انما الكانت فى سفارة وكل منها سيرة سفر سارت الى ادا فى موضع فيه امن و
ان كانت فى امن تزلعت فيه عنده وقال ادا وحدث محر اخر حبت رعت الى ايماناث واللاقتة ثمه ثم اى بعد الا عنده وفى
الفر خرج المنة منه بحرم اى بسيرة اومه وذكر فى النصف ادا لكان لسا محرم اقامت فى مصر حتى ينقضى عدتها و
او تجسد محر ادا وحدث قوما فيهم نسا فارست على نفسها بتوجه وتجب معهم

[illegible]

معقودة الطلاق الرجعي وقيل اشعاراً بشرط النكاح الصحيح لان الفاسد كما يصح في ذلك لانه انما يفسد على ما في النكاح وشرط
 اشتراك جهة احد الابوين كما في النكاح وان جازت به اى بالولد لاكثر اى بعد الاكثر من سنتين من وقت التفرق
 الاحتمال العلوق في العدة باستدواء العهر بالمقرر المعقودة في ثبوتها بانقضاء العدة فلو اقرت به في مدة محتملة لانقضاء
 ثم جازت بلمتة شهر فصاعداً المثبت نسباً فيثبت الرجعية بوطئها فان الظاهر انفسار الزنا والحكم بانفسار النكاح اسهل
 من الحكم بانفسار فلاتسايل في التفرع كما عني وان جازت به لاقل منهما اى السنتين لا ثبت الرجعية
 في حال العلوق قبيل الفقرة وثبت نسب ولد المرأة بمبتوتة اس مخطئة او مطلقه بآنة او ثلث والاصل
 يقبوتة اى مقطوعة عن النكاح او مبتوتة طلاقاً ولدت لاقل منهما اس السنتين من وقت المبتوتة الم تعتبر
 بانقضاء العدة فانه قبيح في المعلوم عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسب لانها اخطأت في الاقرار
 وان ولدت لاكثر فلا تاني الكافي والتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت ستة اشهر فصاعداً المثبت اذ العلوق
 مستوهم وان ولدت ان ثبت للعالم بالعلوق كما في بدو طهر الاسلام لا يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت تمامها
 يتحقق حدوث اصل بعد الفقرة كما في الهراية والكا في لكن في المحيط وشرح الطحاوى والايضاح وشرح الاقطيع وغيره
 في ثبت نسب بلا دعوة ويشعر قوله لاكثر باستان الا بدعوة بالكلية بان يدعى الزوج انه ولده في ثبت نسب
 كما في الهراية والكا في لكن في شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منها ويل يحتاج الى قصد لقها
 فيه واثبات الكلام يشير الى ان المرأة لو كانت اس لم يثبت نسب بلا دعوة فلو عزل عنها ولدت فان ظن انه مسلم فيقبح
 كما في المحيط ويكمل ثبوت النسب بلا دعوة على وطئها البشبهة وظن انه جاز في العدة ظن الوطئ وقيل ولا يملك
 انه ليس بزنا وقيل انه زنا قطعاً به بادعاء الشبهة وقيل انه محمول على انفسار نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام
 واذا وجد الزوج ذكر ولادة زوجته مسلمة كانت او كنية بغيره او امه تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة حرة
 عدل كما هو المبدأ فلو نفاه لا عمن والزوج يشهد الى انها غير مطلقة فلو علقها ولو رجعا لم يثبت نسباً بشهادة الا اذا كان
 الحمل ظاهر او اقر بالحمل وباعنده واما عندهما فيثبت بشهادة مسطلقا كما في قاضيه خان والشهادة دالة على انه لم يثبت
 بدونهما او يصح انهما لم يشترط كما في النكاح

فصل في كجب اى نفرض النفقة لغة اسم من الانفاق والتركيب والى على المعنى بالبيع نحو نفق البيع نقاقاً بالفتح اى راج
 او بالمت كخوفقت الدار بفتح فاقاى ماتت او بالفناء نحو نفقت الدار هم نقعاى فينت كما في المفردات وشرية ما يوقن
 عليه بقاى شئ من نحو ما نول ولبوس ولكن فيتناول نحو البصية فان ما لا يجد روى عن الانفاق عليه بالاتفاق وكذا البهاكم
 عن ابي يوسف روى واما عند غيرهم فيقضى به ديانته واما العقار فاقضى به الا ان تفسيداً بكونه كما في المحيط وغيره وقال هشام
 سالت محمد عن النفقة فقال انما الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكرني قاضيه خان ان النفقة الواجبة في الثلاثة

الا ان اكثرهم منهم لمصنف رجع فهو الى اننا الطعاع فالتخرج المولى على ومع الدين اوسط ومع المعلن او نفي وذا غير لا دم
الاختلاف الاحوال كما يحكي والكسوة بالضم والكسر اللباس كما في النجرب وغيره او اللباس كما في الساج وغيره وفيه تردد
وقدر يربعين وخمسين والمصنف راجع راجع كما في الشاركة الميزم لتيلا وقات والسكنى اسم من الاسكان
الاسن السكنى كما في النجرب فتنسكن في بيت كجب الزوج لكن بين جيران النجرب كما في وذا السمار ان حملت
على المعاني المسدرة والاحتياج الى تقدير نحو الاداء على الزوج اي رجل حر او عبد بكلم صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في
الفساد ولو كانت الزوج مصغرة لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يتيسر الاستمتاع بها وطيا
او دواعي فانه يعجز باعن الاكتساب ثم الاتفاق للعرس بالكسوة لى لاجل امرأة الرسل كما في الصماح والمغرب وغيرهما
فلما يتناول الصغيرة مسلمة او كافرة مطوقة او غير باحة او ائمة او غنيمة كبيرة او صغيرة قوطى أى تصلح للموطى
في الجملة بلا منع نفسها عنه فجب نفقة الرقار والعقار او غيرهما لانها لا تنسك الوطى ولا اعتبار لكونها شاة على الصحيح بقدر حالها
اي الزوجين وعليه الفتوى كما في المداية وذكر في المختار انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدره الباقي دين عليه لكن في
ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت موطاة ليسا كما في المضرات في المومنين من الزوجين
نفقة اهل اليسار لكسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء وفي المعسر نفقة العسا اسم من الاعا الا اتفاقا
ليستما لبعض اهل العلم انهم غير موع كما في الطلبة وقال الطبري انه خطأ محض وكان تركها المراجعة اليسار لكنه ليس في
اختياره غير الواضع وفي الزوج المومسر والزوجة المعسرة بين الحالين اي بين اليسار والعسا وفي عكسه اي عكس
ذلك بان كانت مومسرة والزوج معسر بين الحالين اي نفقة المومسرة ونفقة المومسين وفوق المعسرين ما تقر في
الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم باختلاف الطباع والخص والفلا نفقة كما يغيبها
بفعل عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم وتسعة والعسا اربعة دراهم وخمسة ولو كان
احدهما معسرا فجزا ليه وابتعدا بجان فيفرض كل شهر وقال الشري انه غير لازم وقيل في المختار كل يوم وفي التبع كل شهر
وفي الدهقان كل سنة كما في التراجع والى ان الزوج يلى الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قد لا يكفي فان القاضي
ان يزيد على ما فرض ويقص عنه للمعا والخص واستحب ان يطعمها ما ياكله لانه لا يمكن العشرة والاكتفاء بشر بان
الكسوة كالنفقة فما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل معنى الوقت لم يقض عليه بعد احوال حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة
الكسوة في النسار ثمانية اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس هي في بيت ابيها بلا طلب الزفاف وقال سفي
استحب بلع انما لا يستحق اذا لم يزلت عليه الفتوى على الاول فلما امتنع عن الانتقال اليه لا يتفادى بهما بالعمل كان لهما
النفقة كما في المحيط او مرضت اي ردت زوجه صحيحة في بيت ابيها مرض في بيت الزوج فليقتطع عليها سنة الا
ان يتطاول فتنقطع لانهما صارت كصغيرة فان قلت لا قاعدة للطرف لانهما لم مرضت في بيت الاب ثم رقت لى

بيت الزوج رشيته قالوا لها النفقة كما في ناضي خان قلت الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 النفقة لها الا نكاح لا تطبق للمعاذ في الفصولين انهم قالوا انها تجب بالنفقة للمنفقة في ميتة اذا نكح من الانقاع بها وبها
 والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تسقط بشئ الا وبتة كما في المحيط لا تجب النفقة لنا مشقة ما و است
 على تلك الى ان ثم وصفها على وجه الكشف فقال خرجت الناشرة من ميتة خروجا حقيقيا وحكيا بغير حق واذن
 من الشرع فمن انشأ شرعا اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا ليست بناشرة عنه واما اذا كان
 الزوج ساكتا معها في منزله فنفسته عن الدخول عليه اذا انشأ نفقة الا اذا منعت ليتحول الى منزله ويكره لها ان يخرج
 الا يكون ناشرة كما في قاضيهان واما اذا منعت نفسها بالزنا واليس فقط فلا نفقة لغيرها في ترك من الزوج الا بالاطلاق كما قاله ابن
 واما اذا ثبت ان تبول عدلى منزله بل يدبره وقاد في مهرها فلو اسكنها في رضى الغصب وانست منه ليست بناشرة
 كما في المحيط وبهذا ذكرنا في اخبارنا ما سمعنا من فخرنا من القيد ولا وجهه محجوبة بدين وان لم تقدر على ادائه ووفيت وتزمت
 له لان الاحتباس لا يقوت من حجب الزوج وبها عندنا خلافا لابن يوسف راجع وقيل شارعة الى ابنه وليس به بغير
 على ادائه وبغير حق فلما النفقة والى انها وجبت ظاهرا وجب النفقة وهذا عندنا في يوسف راجع خلافا لهما وهو ان
 المحيط فاحسن الاداء ترك الدين ومرفعية في بيت احد الابوين لم تزف الى بيت الزوجي اى لم تزف اليه او زف
 وقد زجت الى بيت احد سائر ابناءه وبى بكاله يكن ان تحمل في محبة او غيرها الى بيت والا فلما النفقة كما في المنهات
 في المحيط اذا منعت في بيت الاب مرتنا لا يقرر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج الا اذا لم تثن نفسها عنه بغير حق وجب نفقة
 ولوجه مخصص به كما وعى الى يوسف راجع لما النفقة والامن ترك القيد فانما ليست واجبة اذا زفبت به وحاشا لست
 اى حال كونها لا يكون مع اى الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره الحنفاء وقال القارور
 ونهى بها ثم ثبت مع محرم فلما النفقة عن ابن يوسف راجع خلافا لمحمد راجع وقيل شارعة ان لا نفقة لدة الذهاب والى كفى
 ليعطيا نفقة شر لان الواجب عليه نفقة الضرورى نفقوس لما شتر اشترا وعى ابن يوسف راجع اذا ارادت حجة الاسلام
 يوم الزوج باخرج معا وبالانفاق عليها الكل في المحيط ونفى عن ان لا نفقة في حج النفس بالطريق الاولى ولو كانت
 حاجبة مع اى الزوج قائما نفقة الشتر لا السفر ثم زاد على نفقة الحضر يكون في ما لانه بانا من نفقة لها ولا نكاح
 اى اجرة الا بل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كارى ولا في الموضعين نفق الجنس لما عا او للمطع والمبذرا
 فيهما نوع مخدوف المضاف عن الاول لا الثاني او في الاول للمطع والمبذرا فيهما نوع مخدوف المضاف عن الاول لا الثاني
 والمبذرا نوع مخدوف فان منهم من جوزها ذلك في المعرفة مع عدم التكريم ومن النظم تقدير لما هو قوت في السفر ولا اى ليس
 لها الكراهية لانه لا يزم عمل الاكل ليس وحذف اسمها وحذف الوصول مع بعض الصلاة وحذف حرف جر ليس بمقاييس
 مع كثرة المحذوف بالضرورة وكيب عليه ميسر نفقة خادم وبصغيرة قادرة على الخدمة ونفقها النفس من نفقة

الزوجه والمعترة الكفائية ويغل في الكسوة قميص وازرار من كرايس وكسا خفيض ونعت لانما روا احمد لا يثنى خلاف
 الاول يصفى ج اذا كانت من بنات الاشراف فانه يجبر على نفقتها لما فقط فلا يجبر عليها اذا لم يكن للزوجه خادم وفيه اشارة
 بان لا يشترط الجارية على النفقة كون الخادم ملكا لها كما قل بعض الشايخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو جاز هذا اذا كانت الزوجه
 حرة فاما اذا كانت امة فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكلي في المحيط لا كجرب على
 نفقة خادم واحد لما معسر في الاصح من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابى خفيصة ان الخادم لزيادة الزنية
 وذلك في حال اليسار وقال محمد بن علي نفقة خادم كما في المحيط ولا يفرق بينهما اى الزومين مجزء اى بسبب
 مجزء الزوج عنهما اى النفقة اى مأكول وملبوس وسكن فاما خفيصة معه ما لا يباع سكتة وخادمه لانه من اصول مجزء
 دوى مقدرة على يده وقيل بيع ماسوى الانار الا الى البرد وقيل ماسوى دست من الثياب والميدان الملوانى وقيل
 وسين والميدان السرخى ولا يباع عماشة كما في المحيط وتوهم اى يامر القاضى اياها بالمعجزة عنها بقية المطع بلا استدانة
 اى باستقراض اقروض القاضى لاجلها عليه من النفقة عليه اى على الزوج ليؤدى عند اليسار كما ذكره المصنف ج الزوم
 فيشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال القاضى انه فترى بالنسبة لتقضى
 من مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجه بخلات ما اذا فوضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجه
 ثم اى على الزوج وفيه اشارة الى اننا لو استدانت بغير الفرض لم يرجع عليه كما في النفقة والى اننا لا ترجع عليه الا بالنصر
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان فيما كان التصريح بها فلم تولم ترجع بها كما في الزومى والاكتفاء بشئ الى اننا اذا امرت
 بالاستدانة ولم يدرنا احد وطلبت من القاضى التعزيق لم يفرق بينهما وقال انشاضى رح يفتح بينهما اذا عجز عن ايفاء السر
 البعل قبل الدخول فطلبت التعزيق لكن يفرق القاضى انشاضى نفقة قضاؤه عند الكل وان فرق القاضى الحقى بلا ابتداء
 بعض نفقائه رد اثباته واما اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا نفقة على الصحيح كما في الحقائق وغيره وذكر المصنف
 رح ان شائنا ان نختصنا ان نصيب القاضى نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة ومن فرضت مجازاى نفقة زوجة نفقة بها
 لعساره اى لاجل عساره اى وقت عساره فاليسرى صار موصولا لم القاضى بالفرض عليه نفقة لیساره ان
 طلبت الزوجه نفقة اليسار فيجب حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت لیساره ثم عسرتم
 نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلما المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضف في السابق فانه غير
 حاله اتمه وحاله هنا كما لا يخفى وتسقط نفقة الزوجه ما كوله او لم يوسه في مدة مضت ولم تقل اليها ما لم يجزه او
 تقنته او غلبته بالمجلس وغيره الا اذا سبق فرض قاضى بالنفقة مع الاستدانة او لا ورضيا بشئ معلوم منها
 لكل شهر او ستة فان ولاية عليه اقوى من ولاية القاضى عليه فيجب النفقة المفروضة او المرتبة لما مضى من
 زمان الفرض او الرضا مادام ما حيين فان مات احد هما بعد الوفاة من اول طلقها قبل قبض من الزوج

شياً سناظرنا الفعلين سقط بالموت أو الطلاق المفروض بالقضاء أو الرضا من النفقة لأنها صلة باقية باقية
 القبض كالبته وفي خواتمه المقتنين ان المفروض لا تسقط بالطلاق على الاصح وقيل عار بانها لم تقيم باقية بها سقط بالطلاق
 الاول كما في المحيط الا اذا استدرت بامر القاضي فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستانته
 بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط والائسرة ومنها اثنتين يجعله في نفقة تجلست في ادائها المدركات
 احدهما قبلها اي قبل معنى تلك المدة فلم يمتح الزوج عليها ولا على تركها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد بن نفقة
 تلك الايام عن ان بقيت وفيه ما ان اهلك فان اهلك لا تسقط بل اعلان وعنده تسقط نفقة شهر الاكثر كما في المحيط ونفقة
 عمن القن الماذون بالزوج عليه في القن والعرس الممن من الزوجة والمكاتبه واولاده والنفقة المان فيما سوى الاوليين
 يشترط البتة بوجوب النفقة كما في يدخل في القن المذبر والمطاب تغليباً لانهما يؤدان النفقة من سبهما كما في المحيط
 ويباع القن لا غير فيما اى في النفقة المفروضة او الرضائية الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل مرة بعد مرة اخرى
 فاذا اجمع عليه نفقة فمساومة شلابع فيما ثم اذا اجمع مرة اخرى بيع اخرى ثم ثم لان النفقة تبيرو وجوبها ببعض الزمان فوفا
 حكم دين عاود كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صوره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم
 شلابع فمساومة هي قيمته والمشتري يعلم ان عليه من النفقة ببيع مرة اخرى فانه لا يوجب اصل يستبسطه على انه ينبغي
 ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيه حكم المشتري على علم المبيع ولا يخذل شيء فكيف
 يخذل الباقي من المشتري ويباع في دين غير لما اى غير النفقة واحدة لانه لا يبيد وبعض الزمان فاذا بيع في المهر مرة
 وتبقى شيء منه لزم الى العتق ويكسب عليه سكتا ما اى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ما وى للانسان حيث
 احب لكن ممن جبران صالحين سيما اذا كان ممن يهيم بالايه وليس فيه احد من اهل من الضرة او ذى رحم محرم منه كوالدته
 واهله وفيه اشعار بان لما ان لا تسكن مع غرضها ورم ولده كما في المحيط وذا ان محرم سلام لان جميع بينهما كما في
 الزاوية وفيه ايضا ان المكنة ان يجعل لكواحدة قتيلاً طلب ذكاب والا فلا وى الملتفكره وطما وى البيت تأم ونفى
 عليه وصبي عاقل ولو كان ذكاب الاصل ولده اى ولد الزوج من غير لما اى الزوجة لمعاده ميتاً غالباً الا برضا لما اى
 بان ترضى ان يكون معاه من اهل لاه محققاً وفي بيت مفردة معين من دار الزوج مشكلة على بيوت لى لذك
 البيت خلق بالتحريك بالمفلق ونسب بالفتل كقوله المصنف وفيه رد الى انه اذا اجمع بينهما وبين غرضها او احد
 من اهل في دار فيما بيوت وعلى كل واحد بيتا على علة ليس لما ان يطالبه سكتا آخر والى انه لو لم يكن للابيت واحد كان
 لما ذكاب كما في الاختيار ولما اى الزوج منع والدريها وولد له وغيرهما من الاقارب حال كون ذكاب الولد بن غيره
 اى غير ذكاب الزوج وليس بنفقة والا يلزم حذو الوصول مع بعض الصلح من الدخول عليها لان المكان ملكها
 في الكافي وفيه اشعار بان ليس له منع من ملك الغير لاسن بالنظر اليها اعطى على من ولغنى الجنس لى لاسن منه كفى

اى لا ينعون من النظر من النظر ليس له من النظر كما ذكرناه سابقا ومن كلامه ما انتهى الى انى وقت طلاق
 او لا ضرر فيه والى غلبته ارحم وقيل لا ينعون من ذلك والى ما ينعون من النظر لانه انفسه كما فى الحديث وقيل
 لا ينعون من الخرج الى الوالدين ولا من دخولها عليهما كل جمعة اى سبعة ايام كما فى الحديث لكن فى قاضي خان
 ان عليها لا ينعون من الزيادة فى كل جمعة وانما ينعون من البتة وبه اخذ شافعيانجا وعلية الفتوى وكذا لا ينعون فى الدخول والخرج
 الى محرم غيرهما كالتامه والى كل سنة الاكل شهرها باقل ابن مقاس وبالاول يفتى كما فى قاضي خان وهو ما قال
 صاحب البطل الصحيح كما دل عليه كلامه قاضي خان وبفرض ان القاضى نفقة عرس الغائب عن الملبس اركان منها
 السه ايم كما فى الحديث ومنى ان يفرض نفقة عرس المتوارى فى البلد ويغرض فيه مفقود ونفقة طفله المذكور والاشياء والى
 الاخيرهم وغيره ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء لا يجب بانفسار ولا يقضى على الغائب
 فى مال الى الغائب ثم بين المال فقال من جلس حقهم النفقة كما كاد والملبس او قيمتها كالنفقة وان سهر
 انما يفرض نفقة من مال لمن غير جلس حقهم كانه ومن ادق القارة كما فى ثم كذا قلنا فقال فقط فيفرض ان لا يفرض فى ماله
 ومن سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير جلس كما ذكرنا عند مدح غفران لادحاله او مضارب او يولون
 والى وليه او لى الدين فى المداية بالانفاق كما فى قاضي خان وقيمة شاربانه لو كان المال حاشا فى منزله ليقضها
 القاضى اذا علم بالانكاح وطهرها وكفها كما فى المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البتة عند ابى يوسف وخلافه لابي حنيفة
 كما فى القاضى ان اقر المودع او المضارب او المديون بى اى مال او بكمية او المضاربة والدين وبالنكاح فى نفقة
 العرس وبالنسب فى البواقي كما فى مفقود الكافى ولم يذكر انه يعلم به لابقى المقالة او علم القاضى عطف على ان ذلك
 اى بالولاية والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم بعض من النفقة بشرط او ابرهم بالعلم به واصحى كما فى مفقود
 المداية فى القن الاشارة الى المال او الزوجه وكيفية اى العرس انه اى الغائب لم يعطها النفقة بان قالت
 ايا هذا استوفيت النفقة كما فى قاضي خان وكيفية اى اية القاضى من عرس كفيلا بالنفقة فى قوله علمها انما اذا رجع
 واقام البتة انه خلفه مالا وحلفا فقلت رجع على الكفى او العرس واذا رقت باخذ رجع عليها فقط كما فى شرح الطحاوى
 لا يفرض نفقة عرسه فى المال الذى عنده بمقامه بنية منها على النكاح او المملوك او امكن المال عندهم واذا علم واذا علم
 المال وذكر فى الاصل انما لا يفرض عنه ما لم يكن عتق شئ وعنه انما يفرض كما فى النظم وذكر فى الطحاوى انه اذا اقامت
 البتة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكر من حكم عرس جارية بعينه فى الطفل والى كونه كما فى النظم وقد اشترط اليه ولا
 يفرض بطلها ان لم يحايت الغائب مالا فى منزله ولم يعلم النكاح فاقامت العرس بنية على النكاح ليعرض القاضى
 النفقة عليه لى الغائب ويا مبرأى اية القاضى العرس بالاستدانة عليه ولا يقضى عطف على لا يفرض اى كالا
 يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبتة لا يقضى به اى بالنكاح على ما قال العلماء انفسه لان فى بقاءه على الغائب

وقال زفر يفيض بالنفقة اي بوجوب ادائها واما ما بالاستدانة عليه فان حفر واز بالطلاق قضى الدين فان انكر كلفها
القاضي اعادة البتة فان اعادة ما احدث فما والا امر بالميراث ما احدثت كمان في المحيط لا يقضى بالانكاح بالبعثه عنه في هذه الصورة
وعمل القضاة بالتخفيف املا قضيته جميع قاض اليوم في زماننا على هذا قول زفر في الحاجة اي الضرورة فانها
اليه والمطالبة الرجعي اي لمن حدث لما الطلاق الرجعي فقيدها مستقرة وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى
او اذا عصى امر ولده الا ان في الاخر ازار عنه لا يحتاج الى ذكر المطلقه كما ظن ومطالبة الميا من واحد او اكثر بما عصى فلا نفقة
لمتعلقة بان لا يشترط ان يقع وقالوا ان النفقة الا اذا شرط فيها كافي النظم والفرقة بلا معصية ضرورة عنها خيار
العشق والبيع وشيخ ووطي ابن الزوج اياها كرهه كافي النية والتفرق لعدم الكفاية النفقة
المالول والميسر كافي النظم وان ذهب المصنف ان النفقة انما كولي واللام شيرل انما غير مقدرة فانما كيفيها
من الوسط كافي المحيط والمساكن اي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ولينهم ان تايده كما شير اليه فلا يسكن بانها
وتخرج زمانا كانت ناشرة فاشترى النفقة كافي في ضمن ذلك والمطالبة شاملة لانه فلما النفقة اذ اوجبا يتا في لصقة
سوار كانت البتة عنه قيام النكاح ام لا واذ كره الصداق شهيدانه اذ اوجبا في العدة والطلاق بان ليس لما النفقة
كافي المحيط وتقديرهم لا يتخفيف واليه شار بقر الاذنة لمعتدة الموت اسلوا كانت حالما لا وقيل
الطال النفقة في جميع الاحوال كافي المضرات والا لفرقة بمصية صادرة منها كالزوجة اي ردتا وان رجعت عنها
وتقبيل ابن الزوج اي تقبيلها انبا واما بشهوة او الزنا بطوعا او كلام شيرل ان ردت وتقبيلها انبا بشهوة
وغيرهما من معصية منه لم يسقط النفقة والى ان لا تسكن في هذه الفترة وذا اذا اخرجت من بيتها والا فواجب كما شير اليه
في الكفاية وروية معتدة الثلث واليا من مبتدأ بخر باسقط النفقة وذا اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلما انفق
كما في الكرا في لا يسقط كليهما اي معتدة الثلث وكذا البائن انبا اي اباد لانه لا اثر لتكليف ونفقة الطفل المجر
فقهر على ابيه المجرى حد الكلب وخمسة الاب ان يسلم الى عمل ونيق عليه من كسبه فبقيل ان يكون العمل ينيق عليه من الم
وفيه شعار بان ينيق على النفس من مال فان الفسق من مال يرجع على مال الشير والاشهاد والاب اعم من المومر والموسر لانهما
تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كافي المحيط وانا قيد المجر لان حكم الملوك ياتي لا ميثا سكره
الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب موسرا والام موسرة ابرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسا
وسنهم قال بعدم الرجوع دوى اولى من المجد المومر وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كمان في المحيط
كنفقة بوجوه فانه لا يشارك الاول احد في نفقتها وعمره لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها وليس على امه
ارضاعه اي الطفل لان عليها تسليم النفس الى الزوج وما سوا من اعمال كنس البيت وغسل الثوب والطبخ وغيره
والارضاع لم يدر به الاذنة كافي الكافي الا اذا اتعتبت بان لم يكن له مال والاب مومر او لم توجد مرضعة او لم ياخذ

تدري غير وغيره على الارضاع وهو الصحيح كما في الاحتياره هذا مروي عن الشيخين وظاهر الرواية انما لا يجزى في الحيض وليست اجرة
 الاب من ترخصه من مال الطفل بان ماتت امه فوثق بالاشفاقان لم يكن للاب من مال نفسه كما في المحيط معتد بها
 اى الام فممن ترخصه وفيه اشارة الى ان المظهر يخرج الى منزلها في غير حال الارضاع فان كتمانها عند الام لا يجب الا اذا
 شرط ذلك عند العقد والى انكسب الارضاع عند الام وهذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط ولو استاجر بها حال كون الام
 منكوبة لغير طلاقه او مطلقه معتد به من طلاق رجعي المستصحب لا يحج الاستيجار ولم يستحق اجره وفي جواز استيجار الام
 المعقوبة اى المطلقة الثالث والبائن روايتان ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو استاجر بها
 الارضاعه اى الطفل منها بعد بعض العدة من رجعي او بائن او استاجر الارضاعه بالامية اى الزوج حال كونها من غير ما
 صح هذا الاستيجار وكان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه وهي اى المعتدة عن طلاق بائن على احدى الروايتين
 والام لا يجب العدة الحق واولى من الاجنبية لان ارضاعها انفع للصبي الا اذا طلبت المعتدة او الام تربية و
 اجرة على جبر الاجنبية فلو ان يدفع اليها ونفقة البنت التي لا تكون للمازوج بالغة او صغيرة ولم يذكر بالانفا - الطفل
 فمن الطفل ان الاول ترك القيد والابن الكبيير فمنا يقع الزنا وكسبه اى الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب والذي
 الايشى على جانيه كما في المذهب واليه يخفى المطالبة وفيه رد الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه ويدخل فيه المعتوه
 او المشغ بالاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يتدبى الميعة وهذا اذا كان يرشدا كما في
 الخلاصة ولذا قال صاحب المنتبه انا انفى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة شغلا باعمالهم و اكثرهم فساق
 شرهم اكثرهم فخيرهم يحضرون الدرس ساعة بكمالاتهم كمنه في الدين اكثرهم فنعما ثم ليشغلون طول النهار
 بالسوية والعينية والوفوع في انفس وغيرهم اما يستقون به نفقة امه اذا كانت والناس اجمعين فالحق المذنب الى النفق في
 قبولها بانهم يخرج عنهم الشفقة فلا يعطون منها هم في المال ليس والمناظم هم يطالبونها ويؤدونهم مع حرمة التافيق ولعلهم السلف
 حاملهم سواء الاتفاق عليهم فلم يعرضوا للنفا تم على الاب خص من بين الاقارب خاصته كما في ظاهر الرواية وبالقوى و
 قدره من ان يشترط على الام وعلى الموسر لى موسر لى ثم محرم دين غيره من نحو العبد والمدر والمخاطب وام الولد ليسا
 الفطرة بان يملك ما فضل من حاجته ما يبلغ ناسي - هم فضا على ابن ابى يوسف ليسا الزكاة وعن محمد ليسا افاضل على
 نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن لشيء واكسب كل يوم درهم وكفاه اربعة وثمانين نفق الفضل عليهم والمذهب انما ان
 فان لم يفضل من كسبه فلا شئ عليهم لكن يؤخذ بان ان لا يرضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط نفقة اصوله من الاب والام
 والجد والجددة الفقهاء سواء كانوا قارين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال المولى ان الابن الكاسب لا يحج على نفقة
 الاب الكاسب خلافا لغيره من وقية لثبانه لا يحج الابن على نفقة امه اى اميه وام ولده واصله الا اذا كان بالاب على احتياج
 الى خادم فيخرج على نفقة وعن ابى يوسف لا يحج على نفقة امه اى امه اذا كانت مطلقا بالسوية على الابن والبنت

[illegible]

اسم منسوب الى ذات غنى بالله الهى الزوجة وباع الاب عرض اسيرة بالسكون والحرية اى ما عند النقيدين والمالكول والمليوس
 من النقول وهو فى الاصل غير النقيدين من المال كما فى المغرب والمقالس وغيرهما لا يعنى عقاره بالفتح فى اللغة الاض
 والشجر والثلج كما فى الصحاح وغيره فهو شال المنقول وفى الشرعية العوضه بمنية كانت اولادها فى العماوى انه العوضه بمنية
 الا يخلو عن شئ فان البناء ليس من العقار فى شئ كما لا يخفى على المتبحر نفقته اى نفقة نفسه استسما بما قاله لا يعنى وفيه إشارة
 الى ما لا يعنى الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يعنى عرض ابية وعقاره نفقته كما فى شرح العماوى ولا يعنى الاب
 عرض ابنه مطلقا ليدن له اى الاب عليه اى الابن سواء اى النفقة وهذا اذا كان الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فابيهما
 اجماعا كما يبيحان فى نفقته اذا كان صغيرا كما فى العماوى وغيره ولا الامم تبع ما لم ين العرض والعقد فى المثلثان او ثلث وفى اربع
 اى ما وقع فى انحصار قولهم باع ابواه قالاهت فيمن المكتبة لكن فى المأصلة ان فى الاثنية جواز بيع الابوين اى فى ظاهر الرواية
 فالام لا تبع لنفقة الابن بين الاب على خلاف القياس وضمن مودع ابن لو انفق اى الوكيل على الوبية او ولد او زوجة
 بلا امر قاض وقيل لا يضمن والاوّل هو البيع فان اعطاهم اى القاضى لا يضمن هو البيع كما فى المحيط لا يضمن الابوان وكله لولد
 الزوجة كس اشير ليه لو انفق ما لم ين جنس حقا عنه بها بولدية واذا قضى القاضى نفقة غير العرس كالولد وذى الرحم
 الحرم وضمت مائة بدون الانفاق سقطت نفقة تلك المدة فالصليقة الاقارب دنيا بقضاء القاضى وفى المأصلة فيه
 روايتان وقيل بهذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفى المحيط شهر وقيل لا خلاف انه لا يصير دنيا وانما الخلاف فى الموضوع فى انقضاء
 ان نفقة الصبي انقضى دنيا بخلاف سائر الاقارب وفى النظم بعد القضاء ادا الصلح بوقف نفقة ماضى الا ان ياذن القاضى
 بعد الفرض لمستحق النفقة بالاستدانة عليه فى التسقط ماضى المدة ونفقة المالك بعد ادائه ولم يشل المالك والمالك المشترك
 على سيدة سواء كان فقيرا او غنيا فان ابى السيد عن الانفاق كسب المالك وانفق على نفسه وان عجز المالك عنه اى
 الكسب بعد زعفران غيره ففى العبد والعقنة للمالك ببيعته وفى المدبر وام الولد يحرم الولي على الانفاق لا غير كما فى المحيط وذكر
 فى الزايدى توقر اليد على المالك فى نفقته ليس لان ياكل من مال سيدة لكنه ياكل الا اذا كان صغيرا او جارية او طائرا
 عن الكسب فلان ياكل وان لم ياذن له فى الكسب فلان ياكل من مال قدر كفايته ثم اذنه الرواية مع لفظ العجز فى آخر
 الكتاب مبنى عن رعاية حسن الاعتناء باعانة معتوق الرقاب

كتاب العتاق

المشارك المطلق فى زوال الملك وهو اقل وقوعا عقبه به وهو العتاقة ومتى كلما بالفتح المخرج عن الرق ومتى بالضم
 منه وشرعية قوة حكومية يصير بها المالك مطلقا والشهادة وغيرها والرد الامتاق فانه الواقي بالفتح وقد جاز لغة كما ذكره المحرر
 وهو قوت مندوب عن مالك المالك والمالك متى يزيل بالبيع الكفر من التاريا ناكه اخره دل عليه المشاهير من الاخبار
 ونصيح من الآثار وفى الزايدى يوجب ان يعتق الرجل عملا والركامة وفى الاخير كسب ان يكتب كتابا به ويشهد عليه قاض

من التماسه ليصح من خبرين الرب الفصح: هو لئلا يخلو من علم يظهر في الادي لانقطاع حق الفصح عنه مكلف فلما يصح
 من العبد والمجنون والصبي والبله والكافر والسكران والمكره ونحوه ان نشية الاستقرار للملك فانه لو اشتريه الملك
 بالشره قريب المتيق عليه لانه انقل سنال الذم كمانى وكان الكرامى وغيره ليصح فقط على ما استعمل فيه وضعا وشرا من غير
 العتق والحرة وغيره ما سوار كان في حله آسية او فعلية مذاتية او غيرهما من قصد او خفا فحق لو جرى على سبيله اعتقك منه
 انه لا يتيق كمانى المحيط بما احاط به انية كانت حرأى ذورا وذات حروا والاراضة مفسوخة ومكسورة كانهما خطاب العبد و
 الالة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعترفون الاعراب الا ترى انه لو قال رجل زيت بكسر الزاى او لامرأة
 بفتحها وجب صالفة في وفي المحيط لو قال بعبد انت حرة او لاسنان حرة فحق عتق او مستحق بفتح التاء من الاعناق وهو
 ان الالة الملك واشبات العتق كالمكرى او عتيق ونحوه ان يكون عاتق كذلك لانها صفتان من العتاق كمانى في السماح
 او الاعناق كمانى التمدب او انت اعتقك ويجوز ان يعطف على النجاة وانما خارت لان الاصلا في الجزاء ان شاء الله او محرر
 بالفتح اى مستحق وحررتك او مولاي او عبد مولاي اى مستحق فانه يتيق وانما من مشتق كانبية ومن التاجر وغيره لان
 بقرينة معنيته فليتيق بالصرح او يمولاي او يا حرا او يا محررا او يا عتيقا او يا آزادا او اسما بهتم ناداه ولو قال عتبت بكذا
 او لافاظ الاخبار بالباطل صدق ديانة لاقتضار الاله لانهما جعلت انشا كمانى في الزمخشري وذكر في المحيط لو قال
 اعلم بعتق ديانة وقضائه والمجد في العتق سوار ولو قال فلهذا كنت مولاي او يا مولاي اعتكف المشايخ فيكم انوا
 قال له يا سيدى او لى يا سيدى او يا مولاي او يا حرا او يا محررا او يا عتيقا او يا آزادا او اسما بهتم ناداه ولو قال عتبت بكذا
 لو قال (توانا ودرزنى) لم يتيق ولو قال انت عتق من فلان وعنى به عبدا آخر عتق ديانة لاقتضار ولسا حرو
 نحوه مثل زيد قائم وعمر فلاتسا بل فيه كسب اطن مما يحيط به عن كل البدان بيان (نحوه) اى البدن والوجه والرقبة
 والفرج وغيره مما في الطلاق فلا يتيق بقوله يدك او رجلك حرة لانهما لا يعبر به عنه لكن في النظم قبل لا يتيق العلامة بقوله
 فزحك وفي المحيط عن ابى يوسف انه يتيق بكذا انك ولا تكفاه لا يتولد من شئ فانه لو عتق جزا اشافا كالثلاث والربع
 عتق ذلك الجزع عنه وسعى في الباقي وكذا عندنا كمانى الاختيار ويصح بكذا نية اى كناية لفظا لعتاق ابن نوى
 العتاق وتحقيق الكناية في المطلق كالا ملك لى عليك لانى بعتك واعتقك وكذا في الالة انية العتق الالة
 ولا سبيل اى لا ملك لى عليك لان العمل بحقيقة اعى الطريق غير ممكن اذا اضعفت الى الانسان فعمل كناية عن الملك
 ولارق لى عليك وهو المضعف وشرعية الجور الحكمى كما يحكى وخربت من ملكى وخليت سبيلك وقول الالة
 قد اطلقك اى خليت سبيلك وخص الالة لانه في الاصل بمعنى طلاقك وان لم يستعمل فيه كمانى النهاية وذكر في
 المحيط عن ابى يوسف لو قال العف - نون - تا - حا - رار فعتق ابن نوى ويصح العتاق بدون النية عنهم بهذا انى
 العبد وهذا انية الالة للاصغرنا بحيث يولد مثله بمشاهير سوار كان معروفا النسب الاول والاكره عطف على الاسغر فصح

الصح

وذكر في كتاب العتق حاشية الزمخشري

في موضع في الملك والرق فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقيا بالملك فرق بالملك كما كان في دار
الحرب فان كان الرق غير مالكين لاحد كان في الاستيلاء المستصفي فاذا كان المصنف وغيره ان الرق لم يبد بالملك فاما
فيكون عن شيء فارق بغير شرعي لا لغيره والملك النصف شرعي بين المملوك والملك مبيع نصفه فيه مانع عن ان ينفذ غيره وما في
زيادة التفصيل وفي العتق وفروعه اى في فروع العتق من الكفاية وان يرد بيتا لولد ولزوجة ام ولد من احد
فتمت منه ثم مات المولى عتق الحمل كاملا من كل التركة في الاطلاق شكل فان الولد لا يفتح المدة بالعتق كما في
خزائنه المقتنين الا ان ولد لاسمه من قبل مولاه لم ينج لاسمه لانه من اربابه وهذا شامل لولد من ابه مولاه
ولد له كما اذا تزوج رجل حرة من ابنة وهو عيب لا خيرا منه فولدت منه فان هذا الولد حرة وان كان من زوجين فيعتق لانه و
ولد له المولى كما في التفسيرية

فصل - ان العتق لبعض عبده اذ ارادته كل ربع او النصف او غيره صحيح الا ان كان في بيع المملوك من ذكاب البعض وفيه
اشارة الى ان العبد لا يمكن الا من ارادته نصفه ملكية وفيه ان الباقي من ذكاب ملكية يصون بصفه الفساد ولذا لا يبيع ذكابي
انه لا يمكن من ان يملك شيء من الرق فيبقى كله ذكاب لان مقتله لا يبيد فلو كان له ما يبيد فذلك لانه لا يملك له
بصفه لكفره اذ حق الامانة مودعة على ايدى ابياته لانه اذ قد نسيه ازاراته انما هو في يده بين يديه القاتل في يده يبيد
اتر باق الروح فارق كاستحقاق التجري والاعتق والملك ينجى ولذا قال ومعى اى على العبد مكسب وهو من ارضائه
كاستحقاقه في ما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى العتق البعض كالمكاتب في ان لا يبيع ولا يرث ولا يزوج
ولا يقبل شهادته ولا يبايع بكاية ويخرج الى اوطانها بالسعاية والاعتاق هو يرد بعض المكاتب فانه كما يرد
ملك اليد عن المكاتب بالاراد الى الرق بغير ذكاب استحقاق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالبيع وفيه ان
المولى يعتق الباقي منه بغيره في الاختيار قال معنى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شخصاً من عبدة فاعية من كله وهذا كما عند
ابى حنيفة وهو الصحيح كما في المضمرات واعلم ان كلاس لا ينجى شيء من الاداء الى الملك فانه لا يرد شيء من الرق وقال
ابى ابو يوسف ومحمد ان اعتق بعضه عتق كله لان العتق مطاوع الاعتاق اذ هو اشياء العتق فاما العتق لا ينجى
كما عتق ولذا عتق كله ليس للاستسكان بهما ثم اشار الى فائدة اخرى من ذكاب المكاتب فقال ولو اعتق شريك في عبدة
خطه اى فضيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن اعتق الشريك الآخر خطه اذ كاتبا وذكاب كاتبا وذكاب كاتبا اى انه
اذا اذ بر خطه فقد سعى وعتق بالاداء والاداء في هذه الوجوه واستحقاق العبد في قيمته يوم العتاق ولم يرجع العبد به على
المعتق او ضمن الشريك الآخر المعتق حال كونه موصرا لكان مقادير سائر من المال والرضى من يبيد بغيره قوت
يوسمه كما قال محمد وشيخه من اعتبره ليارحمه بالنصف وعن ابى حنيفة رجع ان قال الموصر الذي النصف القيمة سوى المنزل
والنحو وهو متاع البيت وشباب جمده والا والبيع في اربعة قيمته يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى

ان الاعتبار في اليسار والعصار ليعوم الاعتاق فالله في تفسيره لم يعلم ليقط الضمان بخلاف العكس بل ان الضميمة للاستعداد
 هو التفسير لكن لو احتار الاستعداد لم يرجع الى التفسيرين كما لو احتار التفسيرين لم يرجع الى الاستعداد وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في الخط
 والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يفتق بعضهم خطه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا لو ورثته
 في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التفسيرين او الاستعداد او الاعتاق وفيه خلاف الصحابين كما في
 الزايدى للضميمة معسر ليقطه واستعداه وعن ابى يوسف يرجح انه يرجع من رجل ولو صفير العيقل فياخذ من اجره كما في
 لم يدون والوالد الى اليراث منه لهما اى للشريكين بقدر ظلهما ان اعتق اى الشريك الآخر او استسعى العبد والولد
 للمعتق ان ضمنه اى الشريك الآخر فبقيته مظه ورجع المعتق بباى الضمان على العبد اى مع ل الاستعداد كما صح ل
 الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو عبيقة وقال لا في صورة اعتاق المحظ له اى للشريك الآخر ضمانه اى المعتق اذا
 كان غنيا والسعاية فقيرة ولم ياذن بالا اعتاق فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوى ولا
 للشريك الاستعداد غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذا الاعتاق لا تجزى والولد للمعتق عنه ما في كل الاحوال
 ومن ملك ابنة او غيره من ذى رحم محرم منه بالشر او بالثبوت او بالسب او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص
 اخر معتق حصته نصفا او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو سوا سوا علم انه ابن شريكه ولا ضمانه من اذ العلم والمالك
 الخيازين اعتاق نصيبه الاستعداد فالامتنع الاب حصته شريكه غنيا وصى ابنة فقيرة الا في الارث فانه لم يضمن بل
 خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله بارية فزوجها احد بها فولدت ولد اثم مات العم فزناه فانه عتق الولد
 لانه ملك بالارث وان قال من له عبيد بعد بيعه عنده احد كما خرج وواحد منها ودخل ثالث فاعادوا اصبحت
 يومئذ للبيان كما اشار اليه بقوله ومات بلبا بيان فان بدأ ببيان الابواب الاول وقال غيت به الثابت عتق لبل
 الابواب الثاني وان قال غيت به الخارج عتق ويؤمر ببيان الابواب الثاني وان بدأ بالثاني وقال غيت بالثابت
 عتق وعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال غيت بالثالث عتق ويؤمر ببيان الابواب الاول عتق عندهم ممن ثبت عنه ثلثة
 ارباعه وصى في ربيعة وفيه تسامح فان المعتق لا تجزى بما خلا من ويكون ان الابواب عنه ما ياتي من جواب يخرج
 الاعتاق وعتق عنه اثني عشر من كل من غيره وهو الخارج والداخل نصفه لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب
 الاول والدارينيه ونصف الداريل بالثاني والدارينيه وبين الثابت وعتق ربيعة به لانه لبل لال في النصف المتسر
 فلو بقي الا لال وعتق عن محمد ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج ورجع من دخل لان الابواب الثاني عتق ربع
 كل من الداخل والثابت عنده والكل الاموال في في الكافي وان قال في ذلك في رضى والسهمام عن رقية وثلثة ارباع
 رقية عنه ما رقية ونصفه فبقي عنه يخرج من ثلث المال ولو لم يخرج لكن لو ورثته ان اجاز والمعتق عتقت ملك السهام وان
 لم يخرج وارث من الورثة والمال هو الميراث فبقيته مع ما جعل عنه اثني عشر من كل عبيد سبعة من السهام يخرج من سهام المعتق

والساعة لان حق كل من الخارج والداخل في سمين وحق الثابت في ثلثة قبلت مدام اعتق سبعة ودمها ساعة اربعة عشر و
حينئذ عتق ممن ثبت ثلثة من الاسباع ومن كل من غيرهما من سنا وجعل عند محمد كل من العبيد سبعة من السمام
لان حق الداخل في سهم حق الخارج في سمين فبلغت سارسة ودمها اثني عشر وحينئذ عتق ممن خرج سمامان من
الاساس ومن ثبت ثلثة سنا ومن دخل سهم سنا وحسب كل من العبيد على المذنبين في الباقي من مدام اعتق فغدا
والثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وهذه الثابت في نصف من قيمته والخارج
في الثلثين سنا والداخل في خمسة اسباع فان قلت ينبغي ان يعتقوا عند سماع الساعة فان الاعتاق لا يجري قلت بل اذا
صادق محله معلوما او اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتعزى بلا خلاف لان بشوثة حينئذ بطريق التوزيع
والثابت بهذه الطريق لا يعتد موضعا كما في الكراماني وغيره ولو طوى والموت بيان في طلاق سهمهم فمن كان له
أكثر من ذلك فكل هذه او احدى الطلاقين ثمانية وثلثي احد لها اوقات معينة ان المتعلقة غير الموطورة او الحية ولو طوى طاعة
واحدة فعل بموجب بيان قبل عدة صالحة للفقهاء العدة ونبغي ان لا يكون بيان اطلاق الرجعي لا يحرم الوطى كما مر
بجميع صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدها وقيل شعرا بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان
كاجارة وموت وقيل وتزوج وقد سيرا واستيلاء وكتابتة واعتاق لكن لو قال اروت المتعة صدق ففاسد وهو شبهة
وصدقة مسلمتين الى الموطوب له والمتصدق عليه الزين كالصدقة كما في النظم وقيل اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن
بيانا وحق الكراماني وغيره انه بيان والتسليم محم والتأكيد في عتق مبهم فلو قال احد بها حرتم وقع منه واحد من هذه التفقات
بالنسبة الى احدها بعينه عتق الآخر لا بما بيان اذ التعيين ثبت بالادلة كالانصرح والكلام يشير الى ان هذا الطلاق لا يعتق
فيه لان فان البيان انما لا انشاء وقال بعضهم انما لا ينزل لان الا اذا وجد من الوجوب فعل دال على الايقاع والى انه
لما عدا وهو ما اوتقصد فاما كان فاسد ولكن في الاخير من يحكم على البيان وتامه في الخط وون وطى لاحدها فانه ليس
بيان فيه اى في العتق الميسر لانه غير نازل ملحق بشروط الممان على ما قيل ولذا اصل وطىها وان لم يجد ان يعتق به لان
هذا العتق لا يعتد به ولا انما صرح بغيره المفهوم من لانه نازل عند ما قيل وطىها بيان ولذا لم يكمل وطىها وقية
من ان ان التعجيل والمعاينة والنظر الى الفرع بشوثة ليس ببيان ومن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخفاف
لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كما في النظم والشهادة على العتق الميسر في صحة او بفسادها باطل ذلك الشهادة
وغيره قوله لا يشترط الدوى والدعوى عن الجمل لم يصح وبه اعنده واما عندها فلم يكمل لان العتق حق الشرع
والدعوى ليس بشرط وفي المعاق ان الشهادة على اعتاق احدى ائمة على الخانات والدعوى ليس بشرط بل اختلف
وقية شعرا بان الشهادة على حرية الاصل لم يكمل وتامه في الدعوى لا يبطل الشهادة وتقبل على اطلاق المجهوم
فيجر على البيان وقية من ان الدعوى ليس بشرط لاننا متضمنة تحريم الفرع وهو حق الله تعالى

فصل في عتيق العاوه وفيه الاستيناف والفاعل الوصول بان دخلت الارشاد فقل مملوك محمد اذ استخافه كاذب
يقع على المذكور الاشياء كافي الذخيرة وهو قال عتيق المذكور دون الاشياء لم يدين قضاء ولا غنا ولا جين الا بالعتقية ولا الكتاب
ولا الممازك المشترك الا ان يعينهم كافي النفاية لي لا اختصاص والاختصاص بما يكون شئ هو ملكه في الحال ودون ما يحدث
في المال كافي الكفاية وفيه تامل على ان التبادر من المملوك هو الحال كافي الرضى وغيره وفي بعض النسخ (فقل عبدى)
يعود منى وقت الدخول حرم من كان ملكا لى العتيق بالاسم ومن دخل في الدار مثلاً سوار ملكه وقت السمين وبعده
وسمين ثم تركه كيو من غرت لى ولما ذاق لى من خالف لى من ان اليوم مع فعل مستلزم لى لانه لى لى الوقت وفيه ان
يو من ذكرك والمرك غير المفرد الا ترى ان الرضى ذهب لى ان اذ بدل من يوم وفي الوصول ان خمسة عشر ولذا كافي بنى الاول
او ثبتت الهمة بالتوسط في نحو ستم وكتب بصورة اليار على انه ليس بكل كافر وعتيق بهذا المصنف حال كونه بلا ذكرو ستم
من كان ملكا له وقت حلقه فقط فاعلى عتيق ما ملك بعد الحلق لا يعتق الحلق بكل مملوك اى بان قال لا اسلم الحال
كل مملوك لى فوجر ثم ولدت ذكرا ولولا قل من ستة اشهر لان الحلق كعضون المملوك ولذا كافي لى لى عتيق بالذمة عتيق عتيق بنى
الا اسم كافي الكفاية وفيه شعار بانه لو قال كل مملوك املكه والى ستة ففعا فعل بالسيقية ودون ما في ملكه ولو قال عتيق بنى
ويانه لا يختص كافي المحيط ومن عتيق عبده كسيرة التار على مال نقدا وعرض حيوان معلوم بنفسه او لا يملك او موزون
معلوم بنفسه او به اى بذلك المال بان قال انت ادم وجر على العت او بالعت فقتيل المال في المجلس حاشا او قاسما
العتقية الفاعل عتيق سوار ادى المال او لا والمال المشروط ومن عتيقه وفيه ان يرد بالمال المتقوم فان العتيق كالمطلق
فان عتيق على غير فعل تفصيلا وفيه كفاية على شعار بانه لو علقه باذا وبنى التقييد بالمجلس كافي الاختيار والى المعلق عتيقه
بالاداء اى ادا المال بان قال انت ادم وجر على العت وجرهم فانت حر ما ذون في التجارة ودون التكدى لاننا المشروعة
عنه الاختيار لان ادى ذلك المال في المجلس عتيق وعن ابى يوسف ج انه لا يتوقف على المجلس كافي اذ ادى وفي
اضمار فاعل ادى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانا مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل او
الى المولى عتيق الا ان العزم يرجع على المولى الكل في المحيط والتبادر ان الاداء بالتمتية بعد دفع المبلغ سوار قبض ام لا كما
اشير اليه في الكفاية لكن في العاوى قال ليطهرتم كانوا يقولون في الدين اذا وضع بين يدي المالك لا يبرأ حتى يرضه
في يده او يحجره لا مكاتب ولما لا يحتاج الى قبول العبد ولا يطل بالرد والمولى ان يبيع بخلات المكاتب وفيه انت
حر بعد موافقة عتيق بالعت او عتيق بالعت بعد موافقة اى موت المولى ولو بضاعته وعتيقه الواو اى ادا الوصى او
القاضي عتيق عن الطرفين ولازم الالاف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالاف بالحرية بعد الموت واما عتيق الواو اى
فلان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما علقه لى من الاعتاق في ملك الغير وفيه شعار بانه لو قال اذ انت فانت
حر على العت فاعلى الحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التبرير ولا يلزم للمالك كما قال ابو يوسف ج وبانه لو قال

(انت حر علی الف بعد موتی) فالقبول علی الحیوة وبعده القبول صار به بل و لم یجب المال وذا بالاجماع کما فی شرح الطحاوی
 والایقبل ولا یقتضی بان لم یوجد واحد منها او وجد واحد بها دون الآخر لا یقتضی ولا یلزم سالفه وان حرره المولی علی قدر
 سنته مثلاً کما اذا قال بعبده انت حر علی ان تحذف منی سنته فقیل البعبده ذلک فی المجلس عتق من ساعته و یخبره
 فی مکتبه او من خارجه علی وجه یستعار سنته لانه معاوضته فان مات مولاہ او عبده قبلها ای قبل غدره السنته بان
 مات ساعته بان ربہ او نصف سنته مع الخدمه یجب طریقاً لثبوت قیمته ای قیمته البعبده کما فی الاولی او بعضاً فی الثانیة
 و یجب عن محمد قیمته خذ منی ای ارسله کلاً او بعضاً فلو انقضت قیمته و قیمته الخدمه فلا عاتان بینهم وانما الخلاف یناذا اذا اشتراک
 کما اذا کان قیمته البعبده الف و درهم و قیمت الخدمه خمسة مائة و قیل اذا مات فی النصف السنته مثلاً یاخذ بها الحق من غدره انت فی قولهم
 کما لو عتقه علی الف و استوفی بعبده اثم مات فانه کان لظورنته ان یاخذه به باقی من الالف کما فی المنها ینہ
فصل من ابتدأ بخرجه (مدبر) اعتق و لو سکران او کرم البعبده مائة ای المقتن و قیہ اشعار بان لا یصلح تدبیر البعبده و یصلح
و التهمون و المستوفی ثم المدبر یضربان مطلق من علی عتقه بطلن موت المولی و یقید فیه قاشا الی الاول بقول موتها مطلقاً
فی القیة یشتبی اعملاً بان قل و بربک اذ انت حر او مدبر لمدبرونی اذ ان ست فانت حر - اذ انت حر مع موتی - او عند موتی - او فی
موتی او بالمال - او وضیت ملک بربک - او ثلث مال - او بربک مال مدرة قلب و کثروته قبلها انما حران ست الی
مائة سنته و مثلاً یعیش الیربی الغالب اذ الغالب کان کان فی الکافی و قیہ اشعار بان لا یقال انت حران ست الی مائة سنته
فما زاد بربک و فی المحیط انه یقید لانه یتصور ان لا یموت الی مائة سنته لکن فی الاختیار ان یقول الی یوسف و قال الحسن انه
مدبر یطلق و هو المختار مدبر مجازی معتق من اندبر و هو لفته التفکر فی عاقبة الامور و شرعية اعتناق الملک بعد الموت
یلا فصل و قبل عتقه بعبده و قبل یقلیق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت و من حر قبله ان لا یسارع لانه وجد
سبب الحریة و ان اخر کالبيع بشرط الخیار و لا یوجب و لا یتصدق به و لا یبرهن و لا یستخدم و لیستاجر بالعتق
یمتق و یکتب و کسبه المولی و المدبرة تو طاب ملک الیمین و تکلم و لو کرم او مدبراً او مدبراً المولی و ان مات سیده
بانفسل او غیره عتق من ثلث مال یجوز الیدین اذ انج منه و ان لم یخرج و اجاز الورثة مائة و ان لم یجبره و اسعی
فیما زاد علی الثلث من قیمته مدبر سوار کان ثلثیه و اقل و اکثر و قیہ اشعار بان لا یخرج من الثالث و ملک باقی الزکوة قبل
الوصول الی الورثة لیس لهم حق السعیة و قد ذکر فی المنیة ان لهم حقها و ان استغرق ای احاط و منیة قیمته مدبره مع
مال او بدونه ففی کلای فوسعی فی کل قیمته مدبراً و هی نصف قیمته فناء و قبل ثلثا قیمته فناء و قبل بحدیة مدبره علی الثمین
و قبل قیمته فناء کما فی قاضی خان و قبل قیمته مدبراً کما فی النظم و الاول هو المختار کما فی الکبری و یقتضی کما فی الصغری
ثم اشار الی الضرب الثالث فقال و ان قال ان مست فی مرضی هذا و من مرض کذا و فی هذا الشرط و فی
بهذه السنة و الی عشرين سنة فهو حر فلیس مدبر مطلق بل مقید من حکماته صح بیعه و سائر تصرفاته و ان لم یبع

ووجد الشرط في الموت في المرض او غيرة من ثلث ماله في شي فمات او وان استغرق فيه فمات كله كما لم يدبر
 المطلق وان نفع من ان المقيّد يخص بالشرطية فانه لو قال بنت حريم لموت فان نوى المنداء فمات وان نوى الموت فمات
 كما في المحيط وآتاه كذا في بعض فانه كاعتاق البعض في النجزي عنده وعدم النجزي عنه بها واذا اختلف فيه كما فيه
 كما في المحيط وغيره وانما بعد كذا في بعض فانه كاعتاق البعض في النجزي عنده وعدم النجزي عنه بها واذا اختلف فيه كما فيه
 المولد وهو يشيئين او عار الولد وتلك الامة كما قال ولدت تلك الامة من سيد ما حقيقة او حكم ما يشيئين بالادنى
 الاب جارية الابن ثم ولدت فادعى الولد اى السقطا وغيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى المولود وكان شاملا ما اذا كانت
 حاملا فاقول ان الحمل منه فانما انصيرام ولد له كما في المحيط او ولدت من زوج ولو حكم ما فمات ولد ما اذا ادعى ان شبيهة فملكها
 اى الزوج الغنيق او الحكمى بالشرع او البتة وغيره ام ولد هو ما كانت في الاصل فتتاد بدبرة او شتركة بينه وبين غيره
 فولدت فادعاه احد بها فام الولد جارية استولى بالزول ملك العيون والكلح او بالاشبه ثم ملكها فادعاه استولى بها
 بالزنا لا نصيرام ولد استحقا عنه ثم نصيرام ولد فمات كما قال زفر كذا في المحيط وغيره ان يشبهه بانام ولد له كذا في المحيط
 ولده بعد موته كما في قاضي خان وحكمها كالمدة اى شل حكم المدة المطلقة فلا تلبس ولا توجب ونجبر على الكلح و
 زوج عليها وتخدم وتوطأ وغيره بالاناما اى ام ولد فمات عنده موته اى السيد من كل ماله بخلاف المدة فانما
 تمتع من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الموانج الاصلية كالاكل بخلاف المدة فان قلت قد ذكر في قاضي خان انه
 لو اقر في المرض بانام ولدى ولم يكن معها ولم تمتع من ثلثه قلت قد ذكر في المحيط انه لم يبع امرأه بالاستيلاء وادانه
 وصيته تمتع من الثلث وانما لم تمتع له نيلى وبن الولد بخلاف المدة فانما نسى له ولا يثبت من السيد لثب له
 الامانة اى كل موطوءة ملك بين اوسيته لا بدعوة بالكرسى او عار كون الولد منه ثم اى بعد اذ ثبت نسب الولد الاول ثبت
 نسب الثاني بلا بدعوة الا انهم قالوا انما اذا كانت بحيث يكمل الولد اما اذا كانت لا يكمل كما اذا كانت ام ولد فمات بولد
 بعده فلا يثبت نسب وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعاه حتى ثبت النسب منها ثم جاءت بولد
 آخر لا يثبت بلا بدعوة كما في المحيط والكاما شير الى انه لو اقر ام ولد ثم جاءت بولد يثبت نسب وادعاه الى سنين لا غير كما في
 قاضي خان لكن يتحقق نسب بالنفي بضعف الفراش وعنه انه اذا حقه ما ولم يعزل عنها لم ينفى عدايته لان النكاح على الظاهر
 واجب فيما لم يعلم حقيقة ومن اى يوسف انه اذا وطئها بالاستيلاء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه
 لانه لا يكمل استحقاق نسب ليس منه لكنه ينفقه كما في الكافي

فصل في الولد فانه ما كان سببا من الاعواق عند بعض الشراخ او اعتق على الملك عند الاقرين وهو الصحيح كما في المحيط
 وغيره ذيل به وهو باطل فمات اقرابه كما في الكافي وشرعية النكاح ولو له والعقاة والنفقة ومن حكم الارث كما في السننية
 وغيره فاما قال المصنف انه ميراث يتحقق لغيره بسبب عمتي محض في ملكه بسبب عقد المولاة فغيره لم يردوا فمات

لم يذكر الموالاة قطعتها وهي منته فتناصركماني في الحقائق وشرعية ان يعاديه على انسان جنبي فعليه رشتة من مات فميراثه له وورثا كانا
عطينا واورثنا من واحدهما بعد الوفاة كما في النصف وقيل في شرايين الاسلام على يد ليس لشرب الصلوة هذا العقد كما في الميسر
وكذا في مذهب النسب فقل بعض الشائخ انه شرط كما في الحقائق من اعتمق بكسر التاء ووركان اسلاما ودينيا وحريريا من سلم
او ذمي في دار الحرب او غيرهما قال ابو يوسف كل من ذهب لظرفان الى ان الاسلام والذمي لواعق حرياتي في دار الحرب لم يكن له ولد
اكثر او اعتمق حربي حريانيا وخالاه وقال ابو يوسف بالولاء وانفق بلا تخليع كما في شرح الطحاوي باعتناق كلفه اقدار وابدل وغيره
لنفسه وغيره في المضمرات من اعتمق عن ابيه اليه خالوا له النسب اليه من غير ان ينقض شي من ثوابه وخرج عن الاي الاعتراف
كالتبني والسيادة والكتابة او ملك قريسي بان يملك من الشرايا وغيره ولو انفق عنه بالفرع كان جائزا
فوالا في تناصركماني في الحقائق والعقود ليدان ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى هذا لا يمكن ان ينعقد ولا الميراث
وام الولد وما زاد اريد بالانث بنينا ان يرث السيد لنعوذ بالله وصار حرييا فاعتقان ثم حارب مسلما فاما ولو لم يقاتلها ملكا
حمدا او امته وورثه واستولاه ثم صار حريين فمات بهما او ام ولد بها فالولاء في المصوتين والاكابر شامل لما اذا كان
والا كل منهما صاحب كما اذا اعتمق حربي عبد في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك البع ثم عققه كما في
التبعية وان جازاه وشرط عدمه اي الولاء لا شرط باطل لا يقضي العقد ومن اعتمق امته طر حبلها او ولد زوجها فاعتر
فتع فيه معق فولدت ولد الاقل من ستة اشهر ولد من ابها اقل منها مائة ذك الولد قال اي لولي الامته يستحقها
والا الولد لان العنق ورده عليه فان اعتمق ذك الزوج العنق فمات الولد جره اي من الزوج ولا الولد من بولي الامته
الى قومه اي موالى الزوج اي المعق وعصبة ان كان بين اعتراف الامته وولادتها اكثر من نصف
حول الاصل (النصف المولى) لانه حينئذ لم ينفق وجوده وقت العنق فلم يكن الولد لمولى الام ولا قومه اشارة الى ان
الولد يومات قبل عتق الزوج لم يجزه اليهم والى امته ولا للامه انما ياتي حالي انما اعتمق ولم يكن بينهما مائة اشهر لم يجزه
لغيره والولاء على موالها والمعلق المذكور عصبة سببية قدمه لانه سببية باقيا ما التثنية عليه اي المعق في الارث
وقدم في النكاح وهو اي المعق مقدم في الارث على ذمي الرحم اي قريب الا فرض ولا يعصيب له ولا اعلم انه قد يفرق في
مما ان آخر العصبية هو المعق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النسبي ما يرد عليه ثم ذمي رحم ثم مولى الموالاة فالاول
هو الامام او الزك راس الامته تابع الهداية فان مات المعق لم يسلط له عصبة ثم مات المعق بلا وارث قالوا اي ميراثه
على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعق ليس لشرب الثبوت بالولاء فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته
لا قرب عصبة سيده على الترتيب فلو مات لمعلق عن اثنين ثم ماتا ولا احد من ابنا ولا غير ابنا قالوا لا يرثهم على ما سوا
لانهم في الغرض الى المعق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن محمد بن الحسن ان ذمي لا يملك
يحدثون في زماننا واذ لم يكن لمعلق وارث كما في المنيعة والاولا وثابت بحسب الشرع للنساء الاما اعتمق اي لا يورث

فی التذیب و قال اراغب اصل النجم الکواکب الطالع و يقال تجت علیها اذ و رحمة کاتب فوضت ان تدفع عن کل طبع بحکم
 نصیباً ثم صارت عار قافی تقدیر الرفع باقراً و هو محل ای مجهول لاجل و هو الامة الضرورة و لشیء کما فی المفردات و قد اشارت
 الی ان الاجل لو کان مجهولاً کالمصداً لکان الکتابة و الی انه کیف مجرد العقد اذ کان لفظ الکتابة و لا لشرط ان یزاد علیه لان
 ادیت فخر و ان یجوز فنحن خلفاً فلا شافی رج کما فی النظم و کاتب بغير لفظ الکتابة و قال جعلت لانا علیک الفها
 من الدرامهم فقدم المفعول الثاني علی الاول ثم وصف بقوله قد یه یجوا می فی اوقات فانما جمیع بحکم لیس فی الوقت کما فی الخبر
 ثم وصفه و قال اولها بالنصب ای فی اول النجوم کذا ای خمسائه مثلاً و آخرها کذا ای خمسائه فان اویته فانت حر
 و ان یجوز فنحن ای فانت حر و انما شرطه ان الشرطان لیکون العقد متفقاً و الا فالاول کان عندنا کما هو و یصرح
 الکاتبانی و قیل العبد المال عطف علی قال و کاتب صحح الکتابة و لازم المال بالتمام و قال بعضهم انه یندب حطب بعضه کما
 فی شرح الطحاوی و غیره و خرج من یده و دون ملکته سترک لصریح التفریط الا انه ذکر لغيره سائل الاول علی العبد
 الثاني و الباقية علی الاول الا ان الفاء اولی حین ذنی قول و عتق الکاتب کله لبقار المکاتبة مما ناسی بلابد بل قبل
 ادائه ان اعترق ای اعتقه الیه الصبیح لا الیقین فان تصرفه لیمیز من الثالث و غرم ای ضمن البید العقاری سقار
 مثل المکاتبة و سقار یبدل لجار تاملوی لو کان الاستیجار سباحاً و الغرض علی الاول کما فی استیلاء المضمرات ان طوی
 المکاتبة لانا فحبت من یده و غرم الارش ای دية الجوانحه ان جنی علیها و علی ولد یا ای جرح احدهما او غرم الفشل او
 القیتر ان جنی علی مالها ای انقصه و کذا غرم ارش ان جنی علیه کما فی قاضینا فالاولی تذکر لغيره لعل یبدل المکاتبة تبعاً فان
 التخصیص هو مخرجان العکس و صححت الکتابة و انما انت هتاتینیا علی جواز التضمن کما عرفت علی حیوان و ذکر کینه
 کالعبه و التمار فقط ای لانواعه کالتزکی و السندی و لاصفة کالجید و الردي و لیو دوی الکاتب الوسطین الجید و الردي
 من ذکاب البش او قیمته ای الوسط فی العبد اربعون دیناراً عنده و علی قدر غلار الشوری و خصه عندهما و لم یقدر فی غیره
 بشیء و لو کاتبه علی مال مستغوم الا انه مجهول الجنس و القدر یعق علی القیتر و فیله شعار بانه لو کاتبه علی شیء و حفظه مع بیان المقدار
 اوی الوسط کما فی الحیط و فسدت الکتابة و اقیته علی قیمته ای قیمته العبد اختلاف العقومین فالتامین لکن یحقیق بادار القیتر
 و یثبت بمصداً و ان اشتاء فالرجاء الی العقومین فان الفسق اثان علی شیء فهو قیمته و ان اختلفا بان یقوم احدهما بالالف و الآخر
 و یعشره لیقین بادار الاقصی و فیله شعار بانه لو کاتبه علی ثوب لهدت کما فی الحیط و علی خمر ای نفساً او قیمته او خمر و غیرهما
 مما لا یقوم به من المسلم فلو کاتب ذمی عبده الکافر علی نحو الخمر لعلو المقدار جاز و فیله شعار بانه اوی الخمر عتق و بذکار الجرد
 و من الطرفين انه انما یعتق به اذا قال ان ادیتها فانت حر و عند زفر لایقین الا بادار قیمته العبد و علی یوسف ان اوی لشرطه
 او قیمته العبد عتق فانی الماریة من ادا و قیمته الخمر مشکل کما فی الکافی و ذکر فی المحرر انه لایقین عند الطرفين بادار الخمر ان و اریته
 نفسه لان القیتر فی العقد للفاسد کالمسی فی الصبح و صحح الکاتب کما قلده و عبده استا لیس و الشر و لو یعین قاض عنده

وإما عندها فلا يسمون به إلا لما عليه فيها على هذا الخلفان فيضمان بالغين ليسيه وبقول صحيح لا التجارة كان شاملا لظلال الضاربة والشركة
والاجارة والاستجارة والاستقراض والاستبضاع والاستبضاح والارهن والارتمان والاستعاره كما في المحيط والسفر وان
شرطه من استحسانا والخاصة من غيرهم والتوكيل بالاستفادته اللهم وقيل شعار بان لا يجوز ان يملك عبده أصلا حتى لو جاز
بعد التمسك لم ينفذ ولا الكاح المستمن عبده وعن أبي يوسف انه يجوز كما في المحيط وكذا في قننه خلافا للزفر والى المالك كتاب الاطلاق
ولا هو اى المالك كتاب الاسفل ان ادى الاسفل بدل كتابته بعد عتقه اى الاعلى لانه صا حروم سيده اى الاعلى ولا فدان
ادعى قبله اى عتقه ولا يصير تزوجه بنفسه وبالتوكيل الا باجارة السيد فان لم يمس قبل اجازته نفذ ذلك الكاح على المالك كبر
في النكاح ولا شبهة ولو عوض ولا تصدق الا لغيره منها وموادة من الدرهم لانه قليل يوسع فيلناس كما في الأكراني وفيه ما
بان لو ادى بطعام وادعى انيه فلا باس بقوله لو ادى باندرهم والشباب لم يقبل كما في المحيط وكلفه بالنفس والمال في المضرت
لو كاتب غيره كتابته واحدة بائع فان لم يطالب كل واحد منهما بجميع الماله وان لم يذكر الكفالة وافرصة لانه تبرع لم يدخل تحت
الكفالة ويصح ان يجوز باليسير كالتبة واعتاق عبده ولو بال ولابيع نفس عبده منه اى من عبده لان فيها استقلال الملك
وإنبات الدين على المطلق والكاح اى عبده كما اشير ليه والاب والوصى في رقيق الحر الصغير كالمالك كتاب حكماء في كمال
كتابته ونفقه والكاح استة الاعناق عبده ولو بهال ولا يبيع عبده والكاحه واذا عجز عن تخم ولو اولا ان كان لى المالك
وجه كمين وصال وبنو سفر يمسك ذلك الوجه اليه اى المالك لا يجوز من التجرة اى المالك والمكرم والقاضي تجر المالك
بل يميل الى يمين او ثلثة ايام فانما مدة ايام العذر في المالك كشرط الخمار وقضية الاخبار وامال من ادعى الدفعية منية
ماصرة وامال المدعيون المقر بغير المال وليبيع عينا في يده وامال المدينه كما في الكافي والا يكن له ذلك الوجه عجزه الحاكم
عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يجوز حتى يتوالى النجاش والاول هو الصريح كما في المضرت وقضاه اى منحه المالك كتابته وان
لم يرض المالك بطلب سيده اضره وقضاه سيده بنفسه بالاضمار برضا اى المالك وفي نسخة يدون رضاه ولو كان
وقيل شعار بان المالك ليس لان يجر نفسه بالاضمار السيد فان الكفالة لازمة في جانبته على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا
انه خلاف ما ذهب اليه محمد بن ابي النعمان فان الكفالة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البجلي كما في المحيط وعادوا بالفسخ رقة كما كان اطلاقا
وفيها إشكال بانه شعر بان الرق ينزل بعد الكفالة وقدم ان الراسك هو الولد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على زواله
كما حققناه وله اقول في البداية عاودا الى احكام الرق فالتحقق للان الرق ثابت فيه الا ان الكفالة سمعت للمولى في بعض
الاحكام فلم يقل في بعض المصنفات وهو الحكم لا في الاشكال وما كان في يده من الكتاب ملكا سيده ملكا سكره عند ابي
يوسف وملكه عند احمد محمد ولله الواجب المالك استة نظيره ثم عجز البطل عنه خلافا لابي يوسف كما في الكافي فان مات
متجاولا عن ادمه فارقى مال يعني باعليه اى مات وترك سلا وافيها لم يفسخ الكفالة لانه عقد رعاضة وفيه شعار بان اذا
لم يترك وفاء ففسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ به عن الحكم

اي وجب الكفاية وان كان الحلف والحلف بطريق السوء والاكره كذا ذكرنا للصفته وفيه رزالي ان سوادا لم يتقدم على حامل
الوان تعديده غير خارج على الاصح والى ان كرايا النسخ فانه بالضم الكراهة والسوء كالنسيان في اللغة النفاة وذهب القلب الى الغير كما
في القاموس والماخذ فالسوء قسم من النسيان فانه قد ان صورته حاصلة عند العقل بحيث يتكلم من ملاحظته الى وقت شائبي
بما هو مولا وسوء بحيث لا يتكلم منها الا بعد ان يتكلم قسم جديد يسمى نسيانا عاقل الحكيم كما في السوء في الاول ذكر النسيان وان علم من
السوء حكم قسم آخر من بطريق الاول ويضرب فيه اجري على سائر النسيان عند اعادة غيره ويسمى هذا خطأ كما في المستصفي وقسم
بعضهم اسم من الاقسام وهو فاعلمه سوكدة يحتمل الى ما يتعلق به من اسم والى على التعظيم ويسمى بالقسم وهو سوكدة تسمى
بالقسم عليها وجواب القسم فاعلم من الميم والحاء والثاء من بشرطية ادبته وما كان القسم بشرطية في نفسه قال بالثاء
اي لا يصدق باسم والى على ذات الواجب تعالى فهو علم الذات والادراك من وقال بعضهم انه في اصل صفة القلب لما فيه
اشعار بان باسم الله ليس يمين وهو المتعارف عند مصدر تشبه وذكر الله وسمى به يمين مع النية وعن حماد بن عيسى مطلقا كما في المحط
والاطلاق والى على انه يمين وان كان مرفوعا ومنعوا به ساكنة لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطا في الارب
غير مانع كما في النسيان او باسمه وهو فاعلمه والى على الذات والصفة معا فالتداسم على راسي من اسمائه تعالى ولو غير
مختص به ولم يحاط الناس به ولم يكن صريحا بخوب لا فعل كما في الاختيار وغيره كالرحمن فانه لم يستعمل في غيره
والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير مختص لم يكن مبينا بلانية والاول هو البيع كما في المحط والكام شير الاله
وقال والله والله كان يمين وفي النفاذ راسي من واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه بوقال والله
والرحمن والرحيم والعزير الحكيم فكل منها يمين علمته وعند النكس يمين واحدة كما في الصغرى والمحق اى من لا يبيع منه
فعل فهو صفة بليته قيل من النقيض في وجوده الى غيره في قول الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان
الحق الله تعالى وحقا لم يكن مبينا وفيه خلاف سائر اول صفة هي عرفا مصدر مكن الاشتقاق يحلف بها اى يحلف
العرب بملك الصفة بلا وروى حتى احتراز عما يكلفون بها من نحو الآبار والابناء فانه قد نهي الشرعية عنه من صفاته
تعالى ذاتية بوقليته وقال شيخ العراق ان يمين هي الاولى لا غير الاولى هو الاصح كما في النسيان والفرق ان الله يمين
ما يتعلق به حدوث مكن اول الايجز وصفه بصفته والقبليته بخلافه على القولين كالعلم الثالث كعشرة الله اى خلقته من عدم
من حد نصرا وعدم التفسير من حد نصرا وعدم العلم من شرا من حد علم وجلالة اى كونه كامل الصفات وكبريائه اى
كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تيمنا وقدرته اى كونه بحيث يبيع منه كل من
الفعل والترك بسبب الدواعي لا يصدق القسم بغير الله فانه حرام من ابن عباس انه قال وحلف بالله كاذبا يجب الى
من ان احلف بغير الله صادقا ومن ابن سبيو انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله ومن ابن عمر انه قال
الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية اشبعي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيره ليس للبعد ان يحلف

يروى ما عتق الناس من الخلف (ربكان) وسرتوم فان اعتقد انه حلف والبره واجب يكفر وقال على الرازي ان الخلف الكفر على من
 قال بكيون وجوبك وما اشبهه كما في النسيئة وذكر في النسيئة ان الجاهل الذي يكلف بروح الاسير وجوبه وراسله تحقيق اسلامه
 بعد كلفه والقرآن وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيره او العرش والكلية كل ذلك لان العرب
 ما كانوا يمينوا كما في شرح الطحاوي ولا يصحفة من صفاته لقالي لا يكلف بها عرفا في عرف العرب كما في شرح الطحاوي
 كرحمته من العتق الحقة فان مرجع الارادة اذا لمعنى ارادة الانعام وعلمه حقة بما لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة لا يمين
 بالنسيئة ورخصته اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعزلة فان الكفر كونه راد لقالي ليس حقا منه ولا يمين
 عليه ولا يوجب عقوبة على انفسه وكذا ما قبله من عصاه وقال ابو حنيفة انها صفتان له لقالي بما كيف وتحطلي انزال
 عقوبته وفي الاصل ان غضب الله بالمعصية العقوبة كما في المفردات وعندها اي عقوبته وقال الراغب هو الايجاب الشديد
 وقوله بعد التجربة قسم بعده لعمر الله عطف ببيان قوله بموئبة خبره محذوف موقفي او ما قسمه فما يجري مجرى قسمي قوله
 انقسمت بعرك واذا قال لعمر الله بغيره قوله الله العبادي والعمر هو البقاء صنفه او مقتضاها لم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما
 في الكشف وقال الراغب هو وول البقاء لانه اسم لمرحلة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولذا وصف الله به وقوله
 يوصف بالعمر في الانشاء فتشاربان لا يجوز ان يكلف ويقال لعمر فلان فانه كسيرة بلا خلاف واذا حلف ليس الا ان يبرأ بل يجب
 ان يحث فان البرية كغيره عند بعضهم كما في كفاية الشعبي وايم الله بفتح الهمزة كسر باع ضم الهمزة مقصور اليمين الله افتح الهمزة
 كسرا وقد يقال بيم الله بقلب الهمزة المفتوحة بار وقد يكتف باليار مع النون فيقال لعمر الله بفتح الهمزة وكسرا ولا يتصل مقصور
 اليمين الا بفتح الهمزة وهو جمع يمين عند الكوفية بفتح الهمزة قطعية صلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ومفعولها كك عند يمينه شق
 من اليمين وهو البركة وعلى المنهين بعد تجربه محذوف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ان يبرأ من كل شئ من الخلق
 او اليمين الذي يكون باسائه تعالى نحو الله كما في الرضي وذكر في البسيط ان اليمين صلت عند البصرية وعندها الله بالجر واسطة
 حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الوداع عطف وحيدة لم يجزعه والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على النسخة في القسم
 والرفع شائع على الابتداء اي اقسم عدا على عدا الله اي يمينه وقد مر معنا وفي المحيطان المعنى موجب بين الله وكجوزان
 يكون المعنى والله لا تظ فان الله حفظ الشئ ودرعاته حالا بعد حال ليس اليمين الذي يلزم مراعاة عدا وعندها الله يلازم
 وليس بلازم في الشرع كالنذر وما جرى مجراها وزمته وميثاقه وبالميثاق هو عهده كمين وعندها كما في المفردات وذكر
 في المحيطان (بذير فتم وعده كرم) سوار في اليمين واقسم واعظم واحلف بكسر اللام وعن محمد وقال البتة لا حلف كذا فمين
 كما في المحيط واشهد اي اقسم بغير مجرى الحلف وان لم يقل مع كل من الثالث بالله وقال زفران لم يذكره كماله
 يمينه على نذر وهذان توجب على نفسك ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشار بان الله قال نذرت ان لا افضل كذا
 فمين كما في قاضيه خان وغيره وهذا اذ لم يرد بالانذار شيئا بعبثه والا فليس يمين ولذا واجب عليه لو فار كما يحكى او على

یحیی معناه (برین سوگند است که این کار کنم) و هو یحیی یعنی کما فی الحیط او علی عهد و عهدی او علی عهد کما فی النظم و ان لم
 یضف بذه الالفاظ الی الله ولم یقل علی تدر الله او یحیی الله و عهد الله و عن ابی یوسف اذا قال الله علی یحیی و هو یحیی
 یوجب علی نفس ولا یقول ان فعلت فلیس یحیی کما فی الحیط و ان فعل کذا ای بان دخل الدار مثلاً فقولوا قرا و محیی
 او میودی او فصرنی لانه تحریر الحلال الذی هو یحیی فان المعنی به الفعل السباح حرام علی لانه علقه بالکفر و ان لم یفکر بحدیث تطبیق
 من الکفر و ظاهر حال کونه علقه باض بان یحیل الشرط لفظ کان مثلاً فان تفسیر حیدته فی الماضي لا یتقادمه مستقبل اصلاً نحو
 ان کانت فعل کذا فو کذا و ات کما و فیله اشاره الی انه قال و کذا کشی غدا کیف و الصیح انه ان یعتقد ان یحیی لم یفکر فیها و ان یعتقد
 الکفر بالحدث کیف لانه لما قدم علی الحث رضی بالکفر کما فی الساریه و الی ان من الایمان جملة شریطه غیره و یحیی لکن یحیی اذ الصالح
 النعم و اهل بشرط ساطع عن انقض و الوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم یکن یدین الیه تفسیراً لاختیار الذی یحیی
 یحیی و لانه یقیمه بالمرأة و المجلس و کذا و لو قال ان ست فانت حرفه تدریه و کذا و لو قال انت طالق خدا بخلات انت طالق فی
 ذبح الناس لان الفعل بدول (فی) معاً یعنی الشرط کما فی الحیط و سوگند می خورم بخدا ی قسم ای یحیی فوجوازاً الشرطیه
 لیست بقسم کما و فیله اشاره الی انه قال (سوگند میخورم بطلاق) فلیس یحیی کما فی الخاصه و الی انه قال (سوگند میخورم برون
 بخدا ای) او قال (سوگند میخورم) لکن یحیی و لیست کذا بخلات ما لو قال (سوگند میخورم) فانه اخبار ان صدق حث و الا
 فلا شیء علیه کما فی الحیط و حقاً لا فعل کذا لم یذکر شیء من الکتاب و قد اختلفت الشایخ فیه و معناه لا عمل کما فی الحیط لکن فی
 النظم انه یحیی یحیی عنده المتقین و اکثر المتأخرین و فی المضرات الصیح انه یحیی یحیی و فی قاضی خان الصیح انه ان اراد به العلم
 لیکون یحیی و حق الله لیس یحیی علی الصیح لان معناه ما یتحققه علی عباده من العبادات کما فی الحیط و عن ابی یوسف انه
 یحیی و عن ابی حنیفه انه یحیی السعاده ای الدنیات و فیله اشاره الی ان یحیی الله یحیی و ذابلا خلاف کما فی
 قاضی خان و الی ان یحیی رسول الله لیس یحیی و ذابلا اتفاق و کذا یحیی الکعبه و الاسلام و القرآن و الساجد کما فی النظم
 و حررته اسم من الاحترام و می مایحرم ترک (سوگند میخورم بخدا) لیس یحیی لانه و عهد و فی الحیط انه یحیی (یا سوگند میخورم) بطلاق
 زن و الا حن (یا) مکان (یا) الاله اعمی تناسب الطرفين و ان فعایه فعایه غضبه و یحیی و لعنه اسم من اللعن و هو لعن و
 من حث فی الدنیا بافطاع التوفیق و فی العقیق بالابتلاء فی العقوبه کما فی الفردات و هذا فی حق الکفار و اما فی حق المؤمنین
 فاستقامت عن و رجه الابرار و مقام الصالحین کما فی کراهته الکرمات و غیره و اما تازان ای ان افعله فانازان او سلق او
 شارب خمر او کل ربوا و دم و میتة او خمر لایکون قسماً و یحیی لیس و الله و الفرق بینما و بین الشرطیه السابقه بین
 الکفر و السیقه حرمه بحال بخلات هذا الشیاء فان حرمتها سقطت عن الضرورة فلیکل ما هو حرام موبد فاستقامه ما عاها بالشرط
 یحیی و الا فلو ان التبادر ان لا یفصل بین القسم و علیه و لو کان الفضل سکتة فلا حلقه و حال قبل (یا) و حال (یا) و کذا و کذا
 و لو ان یحیی یحیی (یا) فحال کذا و لو ان یحیی یحیی (یا) فحال کذا و لو ان یحیی یحیی (یا) فحال کذا و لو ان یحیی یحیی (یا) فحال کذا

في شعب كثير من المسائل وحروف القسم اى اقولوا ووالبار والتا رفتح والواو مع ان وصلها البار لنا اكثر استعمالا في قسم
 والفرق بين ان الواو مفتحة بالظاهر بخلاف البار والتا مفتحة بالبدن والاضافة تشير الى الاختصار ومنه الامم مفتحة بالبدن
 في الامور للعظماء بمعنى البار ومنه ان كبر اللحم ومنها المفتحة بلى كافي بالرضى والى انما موضوعه للقسم واما نحن الا ايم كافي الكشف
 والضمير ما هو حرف القسم الاصل من البار كافي بالكشف والرضى فيكون من قبيل تقدم المعنى الا انما بالقرينة كاللغة اى اقسم
 بالبدن لا بفعله في اختيار الالهام اشعار بان الجلالة بعد اسقاط البار مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضى هو المختار
 وفي الجملة صيغة مجوزة في الحركات الثلاث والسكون فيه عند ذكر ما وفي البدن وقيل لم يكن بيننا الا اذا كان مجرورا ولو قال له
 داروا بيمين فيمين وفي قوله كالتة اشعار بان بعد الاسقاط جازك الهمزة والمارحوننا في جميع اليقصر به وذا عند الكوفة ما عند
 البصر فية في غير جاز ملذا قالوا الله وها الله وذا خلق كافي بالكشف لكن في الرضى ان الجلالة مختصة بجواز الترك وكفارته في كفاة
 الحاشية والمنت بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي بالبدن فاعل طائفة والتاكيد لا لفظ كائن
 الا انما غير لازمة غالبا وانما هي ببالا انما سائرة لا ثم عتق رقتة اى اعتاقه لان الغية شطفي التكفير وقدم وجه العتق مقام
 الاعتاق في من الظن الحسن اعتاق رقتة واطعام عشرة مساكين مثلا فان صرفت الكفارة والزكاة واحد والعشرة اعم
 من الحقيقي والكلمى كما يتبين من الاعتاق والاطعام في الظاهر فان كان مصدره مكانية عنما وهما نكاح فاعلى عتق عبدا
 عن كفارة يمينين جازع ليعلم ان احدهما عن العلماء لا ثلثة كافي الظاهر ولو اعنى ثلث رقيات عن ثلث كفارات ونوى اعتاق
 كل عن كفارة باليمينين جازع منهم كما في الظاهر كما في المحيط وذكر في كشف المنان الكفارة لم تداخل بالاجماع قايين اذا
 تعددت كفارة الكفارة لكن في المنيعة عن شباب الائمة ان الايمان بالبدن اذا كثرت تلاخت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار
 بمحمدى وعن ابى يوسف انما الاستدخال وشرن الائمة لا يقتضى به اوكسوهم اى كسوة لما كسوة فيجوز ان يكسو مسكينا واحد عشرة
 اياما وعشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة ثواب وثوبا واحدا بان يؤدى الى مسكين ثم تسبوه من اليد الى غيره بالبدن
 به وغيره فان تبدل الوصف تاثيرا في تبدل اليمين لكن لا يجوز عند اكثرهم كافي بالكشف لكل منهم ثوب جديد وخلق يكن
 لا ينقض به اكثر من نصف الجديديان فيفتح مثلا بالجديديته عشرة وبنه الاربعه على ما قال الفقهاء ابو الليث وذهب ابو بكر الاسكاف
 الى انه كان كمال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يمتنع في الثوب المتوسط الصالح لا وسط الناس وهو شبه بالصواب على ما قال
 المحدث الى كافي في المحيط صرحا بتبديده اى اكثره كالكلامه او لم يمتنع او انقصى او اقلعها وما سماته فلا يجوز في ظاهر الرواية ومنه
 انها يجوز اذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في المنظر ان كسوة رجل ما يورس به عورة والمرأة ورجع وخارج في ظاهر الاصول ومن
 ابى يوسف يجب كسوة عرقة زار فيقص له انذار ورجع لما علمه كخبر السراويل على ما ذكره القدورى وهذا اذا ارسل
 بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء ما اذا ارسل به ما هو حقيقة من العتق الى الورك فان الرجلين ناقاتان واليدين بالمتن
 والارس طلبه فينبغي ان يجوز لانه من سره التقدير او تحقيقا القريب (شاذ) ولو ارسل به الثوبان لم يمتنع التا ولو قيل

ملا الاشارة الى انه لو حرم الحمر ثم شرب كقر على الخمار وفي البقال لو قال الخمر حرام على فليس يمين والقياس على الظن
 يقتضي ان يكون يمينيا على المكلفات وعن ابني حنيفة لو قال بضاعته كالحرام حرام على من شرب بكلامهم اصرهم الكل في الخطا
 من تذر بما هو واجب قصد من جنسه نذر المطلقا غير ملحق بشرط البقرانية التقابل مثل ان يقول نذر على حج او
 عمره او اعتكاف او فدية على نذر او رابعا يشايعه كانه الصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراة القرآن
 او صلوة الجنازة او بنار المسجد او السقاية او عمارتها او اكرام اليتامى او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة
 قبر حملي النذر عليه وسلم او كفان الموتى او طليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزم شي في هذه الوجوه كما في الظن وكذا لو
 نذر بالعمار و بر كل صلوة عشرة و اختلفت في النذر بعبادة عليه صلوات الله عليه وسلم كما في الفدية ولو قال نذر على
 دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمن وان لم يكن له يمين فليس يمين ولو نذر كما في الخطا او نذر على بشرط يريد
 اى يريد وجوده فليجب منفعة او دفع مضرة كان ق. مع ثانياى، وشق النذر ليعنى ادمات عدى فليجب على صوم
 سنة او عتق مملوك او صلوة قوجا الشرط بان قد اخذت ثلثا وفي بان نذر ولم يخرج عن العدة بان الكفارة في يمين
 بالاخلاف وعن محمد بن ابراهيم الملقب عدة ان وفي بيا فصل لكنه ثلاث ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال نذر على صدقة
 فلم يمين شيئا فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فصدق ما اخبر قبل
 ان يمين ذلك اليوم جائزا كما في المحيط وعن ابني حنيفة من ان يمين عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه
 يمين كما في المضمرات ومعلقا بالمسيو ه من الشرط كان زنيته او شربت فليد على كذا او نذر وفي بان نذر باعتبار
 الصيغة في ظاهر الرواية وكفر عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله ان نذر نذر مطلقا بشرط لا يبره فلو نذر
 عند التفتة وبدا في اوطى السعدى وغيره ومن جملة ما ذكره من التفصيل وعن ابني حنيفة انه يمين على ما وافق مشايخنا في يمينه
 الشرعى وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضى الله عنهم كما في المحيط وغيره وهو اى التفصيل المذكور الصحيح كما في الهداية الا
 ان الادلى ان يمين الغنى الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه يمين عن اوقاف الى الكفارة وهو اختيار الشرعى وغيره

وباليمينى كما في الفايضة

فصل من حلف باقسم او بشرطه لا يدخل يمينه يمينه ان البيت ما دى الانسان سوار كان من
 حراما ودره و صوف ووبر كما في الغرارات قبل ان يقر فان الصدقة عنه براسه يمين صحت يمين في ديارنا (كاشانه) واما في
 عرفنا في غير البيت ذات ثلثة حلالا وبيع الاول كما في النهاية كمن في يمينه نذر اسم سقط واصل له بلير بخلات وقانه
 فانه اسم لكل سكن صغير او كبير كما في بيع الكفاية فهو اسم من لادرو المنزل الذى يشتمل على صحت سقط او يمين او ثلثة
 والحجة فليز يمين فانه اسم لما حراما بنا وادخل موالا ليعمل من خارج الى داخل سوار كان ركبا او ماشيا من الباب
 او من غيره وفيما شمار بان لو ادخل احدى عليه وادخله يمينه كما في الايضاح لا يمينه بخل الكعبة او سجدا وبعيته

کيسر البار و سکون الیاء ربع الفصای بالفارسیه (کلیسا) و مبع الیوم و او الکفای کما فی القاموس او کنیتہ لفتح الکاف کسر
الذین مبع الیوم و بالفارسیه (کنشت) و و دلمیر معرب بکسر الدال ماین البیاب و واصل الدار کما فی الصحاح فلو کان مسقا لوقوع
بابه لقی داخل البیت کما فی ما قبل شایخنا کما فی الحیطه او قلته باب و ابر الضم باطالع بابا بالبناء فوقه و مع بنا و مفتحه الی
الطریق کما فی الحیطه فمن علی بنیه صفه کما فی القاموس کما لا یحتمل فی ان قال و الله لا یدخل و ارا قد دخل عطف علی قال
و ارا خربه لان الدار اسم جامع للبناء و العوضه کما فی الغرب و غیره الا انهم قالوا انما اسم العوضه عند العرب و الجم و ضعه
و کان فی و استعمل علیه بهذه السنه و لا یبعد ان یقال البناء و وصفه مرعوب کان العوضه نیقصر نیقصره و المطلق تعین
الی الکامل فاذا انعقد السین علی الکامل لا یحتمل بالنقص و الا سراسر) فمروفت للدار فی عرفنا الا ان فی سجع الکفایه انه
اسم لدار السلطان و فی هذه الدار یحتمل ان و حلها حال کوننا مندمه لجزء الالضیاح فی العبارة و لو صح امر شیء الی
تر و ال الجدران و انما یحتمل لان البناء و صحت و الوصف فی الحاشیه لوقوع و قال ابو الیث ان حلف بالفارسیه لا یتش فی المنزله
و المعروف لا بدخول المبنیه کما فی الکافی او دخلها یعمد ما یثبت هذه الدار المندمه و ارا خری فیهما مسطوف علی الخالی
الشروط بقدر الضل و ان وقف علی سطحها و احاطها بالغير المشترك و فیه شعار بانه یو ترقی غصن شجر فی الدار و احاطها
او سطحها لا یحتمل و عایه الفتوی کما فی الحیطه و قبل ای قال ابو الیث فی عرفنا الجمی لا یحتمل باوقوف علی السطح و
الحائط و علی الفتوی کما فی الحیطه کما لا یحتمل للبطلان فیه الدار المحلوفه بعد الاندماء سجد الا و حاما و لبستانا و بیتا و
نهر او دار انهم دخلها او و و دخلها ای الدار المحلوفه المبنیه یعمد مرشل الحمام فان حدثت الشل غیر عزیزی فی کلهم فمیشمل
البیت و غیره الی الشیر فی البایه و فی اضافته الی مرشل الحمام و ان السجد مع کونه اقدمه حایه من کما لا یحتمل و کذا البیت و
کما لا یحتمل فی هذا البیت و دخلته من صاحبها فیمش بالداخل و یلقی الخیطان کما فی الکافی او دخله بعد ما بنی مبتدا آخر
فانه لا یحتمل و الفرق بین المرفین ما قال شاعرهم شعر الدار و دار و ان زالت حوالها و البیت لیس میت بعد تدیم
او شل هذه الدار و البیت فوقه الحالف فی طاق باب ای فیما عطف من الابنیه کما فی الصحاح فمن الظن
التخصیص بالعبیه علی ان فی الاختیار فی کل موضع لو اعلی الباب کان الطاق خارجا من الدار فانه لا یحتمل
و اعلم ان لو قال راگر تو گرد و یو ارسن گردی او قال راگر دور و یو ارسن گردی فمضی علی الدخول کما فی الخزانة و لا یسکتها
من السکنی ای الکلون من مکان علی سبیل الاستقرار کما فی الالضیاح و هو ساکنها و لا یلبس من اللبس و هو
لاستتار و هو لا لبسه و لا یرکبه من الרכوب و یو کون الانسان علی ظهر الحیوان و یو اركب ثم شرع فی النشر
علی الترتیب فقال فاقض ای شرع فی النقلة بالضم و السكون اسم لاف. رای انتقاله من باب الدار فانه لا یحتمل
فلو اعلی الباب بکس لم یخرج منه اختار ابو الیث و العبد الرشید فانه لا یحتمل کما فی الحیطه و لم یخرج علی حث بنکاف ما اذا
قیما کما فی المضمرات و انما نحن سکنی بالدار لان فی البیت تفصیلا فانه لو کان الحالف مصریا و سکن فی بیت من شجر

اذ ثبت لا يثبت ومن لم يثبت ولو كان بدو يثبت في التوحيين كما في المحيط ومنع الثوب من بسكون الزاوية وتزل من ركوب
 بكسر الزاوية الزلزل كما في بعض النسخ وهو في الاصل سكان الزلزل كما في القاموس وانما يقع فالبلاد مما دخل الاول كما
 لم يذكره كان الواو في التوحيين بالملكث متنازع فيه لتأكيد الفاعل ولا يدرى قل هذه الدار وهو وحدها فقه على دامت على القعود
 فيما فانه لم يثبت استحسان الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه يثبت وفي الايسر هذه الدار والبيت والجملة
 او السكة بقرينة تخصيص المصدر القرية لا بد من خروجه بالملكث فاعا الا ان يسكن ما منه فانه لا يثبت حينئذ كما في الكافي وتمامه
 اجمع حتى يثبت بوتر كسر النار فانه اقص من الفتح بقی فيما كما يثبت بولقي شئ لا يثبت له وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله
 انظروا اليه لکن في المحيط والكافي وغيرهما ان شيئا قالوا انه لا يثبت عنده الا بقا لا يقصد به السكنى وعند محمد بقا
 ما يتاين به وعليه الفتوى كما في الزاهدی وعند أبي يوسف بقاء الاكثر وعليه الفتوى وانه اذا حلت بالقرية والا فلا يثبت بحدود
 الخروج بنفسه بنية ان لا يعود بل ينفى المصدر الشهيد والكلام يشير الى انه لا يخرج متاعا الى السكة مثلاً لم يثبت وقيل يثبت وبذلك
 لم يطلب سر الا اذا فلا يثبت اجماعا كما في المحيط والى ان لم يخرج بان كان شريكاً وصديقاً او خالفاً من النص او سد الباب
 لم يثبت كما في النظم بجائات المصدر هو العمران داخل البين وكذا القرية فانه يخرج بنفسه من المصير لم يثبت بالاعتقاد ما في الفقه
 فقوله ثلثات الشانخ والاصح انها كالقصر كما في الضمات وقوله شعار بان لا يخرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساعدت
 وبانه لو عاد للزيارة او لقل المتاع لا يثبت كما في المحيط واعلم ان البر لا يسلط البين في الفضل المستد كالمسكنى والمبسر كما في خزائن
 المفتين وحيث في الاخراج من هذه الدار ثلثات من الزوج وهو الانفصال من الدار الى الخارج لوجع الحالف واخرج
 بامره لتحقيق الزوج وقوله شعار بان لا يخرج بقدرية لانه لم يثبت وقيل حيث كما في المحيط لا يثبت ان حل واخرج بامره
 كمر لا يثبت لا يكتفى بالمتاع والافقار فله في الشانخ ويثبت ان لا يثبت عند الشيخين كما في المحيط وقوله شعار بان اذا
 دخل بعد الاخراج فخرج اختياراً فقد حثت وهو الصحيح وقال حفص انه لم يثبت وهذا رفق بالناس كما في التمر تاشي
 او راضيا بقلبه لا انتقال الفعل اليه هو الاصح كما في المحامصة وقوله من االى انه لو دخل بعد الاخراج فخرج مبيتاً ان يثبت كما
 في صورة الاكراه واللاق بالكتاب ان يترك هذه الجملة لانه لم يثبت بقاءه وتلك هي الايجح لا يدخل اقسام من المحل
 والدخال بالامر وبغيره كمر او راضيا وحكما من الحث وعبده وبهذا ظهر وجه جميعه لاقسام دون الحكم وقوله شعار بان
 لو قدر على الامتناع عن الدخول ففى الممتنع اختلاف كما لو دخل بعد الدخول والصحيح الحث كما في الكافي ولا يثبت في
 الاخراج منها الى الجنابة مثلاً يخرج من باب داره اليها حال كونها سريه يا غمى بعد الزوج دالاراة اراو وذهب الى
 امر اخر من مثل السجدة اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهب الى امر اخر بعده ليس بخرج اليه حتى يثبت وفي التمر تاشي لا يثبت
 ان المستثنى خروج مخصوص الا ان يرد مرة اخرى واعلم انه يرعى اللفظ والعرض في الايمان وقيل يرعى اللفظ لا يخرج
 وقيل يراعى ابي يوسف وما عند الطرفين في ارضي العرض وحيث في الاخراج من بيده الى ملكة مثلاً والاولى الى المند

والى القوم والذين في استنباط من تمام قسام الدين فان سلفه قسما الى المودة لفظا ومعنا والمودة كذا كذا ولا
 افضل اليه من ثم زاد الامام تمامي بين الغور وبين الحال مما هي المودة لفظا والمودة بمعنى كماله والغور في الاصل مصدر مشتق
 اذا غلقت فاستغفر للسرعة ثم لانه التي لا يثبت فيها كما في النهاية وشرط الحث في قوله ان تعذبت اى اكلت تعلم
 العذبة بعد ان قال لرجل فقال بفتح اللام امر من يتعالى اى جى وفي الاصل بمعنى ارتفع ولم يجر منه المرغاب لاننى
 تعذبتى بفتح الدال المشددة جواب الامر تعذبه فاعل شرط وخبره المالحف معلى الامر فلو تعذرتى لاسعد لا كنهت لان
 اجواب بتقدير السؤال ابد وكفى الشك مطلق التعذبتى سوار كان تنفرد او معواج غير ان ضم المالحف اليوم
 فقال ان تعذبت اليوم فلما ومركب بعد الماذون في التجارة سوار كان حليمة من اولاد والدين استغفر قال كسبه قد بته
 ام لا ليس له لولاه في حق المالحف سوار نواه المالحف ام لا الا اذا لم يكن عليه اى الماذون وين استغفر كذا كذا
 بان لم يكن عليه من اصلا او كان ولم يستغفر ولوا اى مركب الماذون فان مركبه جنة له لولا فلو حلف ان لا يركب مركب
 جنة فركب مركبه جنة الماذون فان استغفر الدين لا كنهت نواه ام لا وان لم يكن عليه من اذ كان ولم يستغفر لا كنهت
 الا اذا نوى مركب الماذون وبه عندنا واما عندنا في يستغفر فلا كنهت في الاحوال كلها الا اذا نوى وعن محمد كنهت في كل الاحوال
 وان لم ينو والآضفة الى الماذون شير الى انه لو مركب مركب المالحف لم كنهت لا كنهت الا اذا ركب
 الفرس او البرذون كبسر البارد فخرج الدال المجعولة الى الفرس التركى او البغل او الحمير ولو حلف ان لا يركب فرسا مركب برذونا و
 بالعكس لم كنهت ولو حلف ان لا يركب خيلا مركب سوار كنهت الكل في النظم ولفظا (اسب) كالخيل كما في قاضى خان ولفظا
 الاكل اى الاتصال ما ياتي فيه المضغ الى جوفه بغير حارسه من ام لا ولذلك لم يحلف ان لا ياكل من هذه البضية او الحوزة قبل
 كذا كنهت كما في المحيط من هذه النحلة من النخل بمنزلة التمرة من التمر ثم سبب بانها المشاهدة اى علمها
 مما يخرج منها المصنع بعد فتحه باكل الطلع والخلل والبلج والبسر والرطب والتمر والجوارى ثم النخل كنهت باكل الدبس الا اذا
 كالى مطبوخا فلا كنهت باكل ما يتخذ منها كالنطع والبنيد والخل وقيل شاة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل بها اخرى فامر
 فاكل من ثم لا كنهت كما في التمر شاشى والى هذا لا كنهت باكل عين النحلة والى انه لو كان عين النحلة على شجرة على كل كنهت باكل منها
 كالزبادى وقصب السكر الى انه لو كان كالحلقات فباكل شئها وانه اذا لم يكن لنية والا فعلى ما نوى ان احتمل اللفظ كما في
 التحقيق وبقية الاكل من هذا التلوى الخطى والواحدة برة واما احتسابه من خمس اهلانه فطما وقع اليه على البرة باكله
 اى باكله قطعها بالقتال والقتال بالجمرة كسر قلوا بملء صمى احتسب بالطريق الاول كما في الاكرادى فانه احتسب باقتطع
 يتخذ منه كالحجر والسويق فانه لا كنهت به وبه عندنا ولما عندنا بالصحيح انه كنهت لم يخرج الجواز التعارض ولو اكل ما حرم من فروع
 البراءة لم ياكل من كنهت كما في المحيط وهذا لان لم يكن لنية فان نوى عين البرة لم كنهت باكل خبره وسو لقيه بالاجماع
 لا كنهت ان نوى ان يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية ومن هذا التوفيق باكل خبره فلو نوى عينه لم كنهت باكل خبره

فی المحيط فلا یحیث علی البصیح کما فی الصنمات لیس فیها ای ابتلع الیسا کما فی القدره من النطن انه فی هذا المعنی غیر مشهور کما هو
ای استغافا قائل ما یوسف فیکون کما انتا ای انت کائن واکمل الشوارب بالکسر الضم بالهمز الشوی ای المطبوخ الا
السمک فلا یحیث بالکل الجوز والباقا وخبان وایض الشوی واذ المویکل شوارب ولا فنی لونی کما فی المحيط و ذکر فی النظر ان
ایران کرده تمیل الخیر ایضا و المطبخ ای المطبوخ فیا طبخ وفتح حال یوسف من اللحم کما فی الاصل و ذکر المطرزی انه المرق و
لحم وشم فلم یحیث بالقلیة الیابسته و فیه رد الی انه لو اکل من ذکر اللحم لثما فیهین الجزاء الی کما لو طبخ ارنا و عدس بودک والی
انه لو طبخ یسمن اوزیت لم یحیث و لونی ما یحیث کما فی المحيط و ذانی حفر و ما فی عذنا یحیث بطل ما یحیث کما فی الزاوی
والی انه لو اکل لحم الادی او الخیر حش و البصیح انه لم یحیث کما فی الکفایة و اکل الراس براس کیمس ای یض فی التناهی
جمع تنور الخبز بالتشدید و یباع و شیرسی فی مصره ای البزنجیش باکل رأس الغنم و البقره و دامعنه بانها کل راس
الغنم خاصه و المصل فی زماننا العاده کما فی الصنمات و ایضه باکل رأس السمک و الجزاء و الطیر و الوحوش الالبانیه کما فی
النظم و اکل الشحم الذائب بالنار شحم البطن ای الکلیه فانه یحیث باکل علی الاسعار و الیها احتیاطا بالنظر و باعلی النظر الی
سیمی یلمسین و شحم و فسی من الشحم علی ما قال ابو حنیفه و قال لا یحیث بالثلثه فاحذات فی الاول و الثاني و الثالث و هذا فی
عظمه و اما فی عرفنا فلا یقع اسم الشحم الظاهر کما فی الاختیار و احذات انه لا یحیث باکل شحم الظاهر باسمه و یدیه کما فی الکافی
وفیه اشاره الی انه لو اکل شحم الظاهر من اکل لم یحیث و هذا قیاس قوله کما فی المحيط و الی انه لا یحیث باکل الالبانیه کما یقال و لا یحیث
ان الشحم بالهمز الباقا ولی التقدیر و التاخیخ و الخیر بلانیه بخیر البر و الشحیر بلاد لعیاد فلو کان فی موضع لا یقید فی غیره
مثلا لم یحیث باکل کس لوجفت الخیر و کس شحمه یبارک فی المحيط لا یحیث لانه و الجا و رس و الدرة بلیله لا یقید و
قیه فیهش لو کان معادا و الفاکهه مثل اللان علی ما قال ابن الاثیر قریه صیقه لبست معنا ما ذ و تفکاه و تغرم و ان الاستقامه
والاسته و ار بالتفاح ای بشل التفاح و الشمسش زنده الواد و الواد و الحوز و السفرجل و التین و العنب و العسقل
و اللوز و الجوز و التوت و البلیخ و لیس بفائدته من الشوی لالعاب و الرمان و الرطب فانها ما قد یستفی فی خط
عن کمال التفکاه فلا یقید و لعل التفکاه و ما عمنه و ما عمنه یما فی فاکهه نظر الی الاصل و علیه الشوی و لاختلاف فی ان
الیابس منها کالزبيب و حب الرمان و التمر لیس بفاکهه کما فی الکافی و القشایر بالکسر الضم بالفارسیه (خیار و زهره) و
الخیار (باد زنگ) و الباقا و اسم و الجوز و الشرب ثلث الشین لعیال و ارا لایا فی فی بعض الی جوفه فیهه فلا یحیث
لا یحیث هذا البین فشر و فیه الخیر قیال کما یحیث و قال البیهقی ان الاکل و الشرب عبارة عن عمل ثلاثه و الحلق فلا یحیث
لا یاکل و فی قریه شمی فاجتمع لم یحیث کما لو حلق الشرب و فی قریه ما نه فعضما و ابتلع لانه یعین الشقه فیهما کما فی المحيط
من نهر یا سکون و الحزک بحری الماء القائن بالکمرع منهم بالفتح و سکون و هو متناول الارض من موضع یقعیه بالکمن
والانار کما فی القاموس فلو یعقنه نحوه و شرب یقیه حش و ان لم یدخل رطبیه فیه کما فی الکشف و غیره و کمن فی الطلبه

انما نحن اذا دخل المار وناول بغيره وقية اشارة الى انه اذا شرب من فوق راسه من كافي النظم داني انه لو طلع
على نهر بعينه فشرّب من نهر اخر منته كراوا وغتر اقام كمنح وذا لما خلافا كمن في المحيط فلا كمنح لو شرب منه باناس
او كلف فاذا نوى الاغتراف صدق ديانته وذا عنده واما عندها بالاغتراف واما بالكرع فقد اختلف المشيخ
فيه وان نوى الكرا ع صدق ديانته وقفا وبقسم من قال انه اختلافا زمان لابران كمن في المحيط وغيره بخلاف الخلف
على شرب من ماء فانه كمنح بالشرّب من كراوا وغتر اقام كمن في المحيط لكن في النظم انه كمنح بالشرّب بالاناس
والاغتراف وانما نقل خلاف الشرّب مع انه اليق باسباب تباين عيسا على المرد في المضمين وتختلف لوالى اى
الملك لم يدر حاله ليعلم لكل وعزى فاسق خبيث مفسد الى ان يترك كمن في القاموس الى البلد بحال ولا يتيه بالكرى
بزمان تسلطه على اهل البلد بالاناس فكم يجب الا اعلام به عود واليه كما يجب على انور فان لم يعلم حتى مات او عمل فقتل
كمن في الزنا والضرب والكسوة والكلام والخيال بحيلة القبح وسمنا الايلا والملياك والافهام والزيادة
بالحيوة فله قال والله ان من زنا او كسوة او كالمية .. طعن عليه ثم يبعنا بحال حيوة زيد كمنح والافنت والمعذب
في القبر كمن يقدّر ما ياتي له به وهو اقرب الى الحق فاجعلنا من من ماء سمه برينته وحقه وان وصل اليك سوط كمن في المولي
وقيل انوشاين من زنا الى اللباس ودن النمايك وكونوى بما استة فز كمنح بالالباس بعد الموت كمن في الماية
وكون دخل عليه في المين من كمن في المنكرات لا يتقيد الغسل باية فله نسا ليعده حث والقريب والسرير
والعاجل بما دون الشهر في السنة لم يقنعين ونية الى قريب من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه
ان السرير بل ما يتيه اكثر منه وكذا من الى يوسف في العاجل كمن الى حنيفة من العاجل الى المومنة من
انه مقيض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كمن في .. التمراتى والشهر بعيد وما اصطنع به على الجول
من الاصطباغ (ان خورش رقتن) ويعرى بالبار كما ذكره البيهقي .. يقال ان طبع الجزا ياكل كمن في سنة المغرب الصغرى
واليشعر كالم الغيرة وذا دسى وغيره من الفن ما اصطنع به انزله الهوى بالنفس فيه ويكون به يقال اصطنع باخل وفيه كذا ذكره
الطبرى فاذا هم اسم لما تونه به كمن في القاموس وغيره وذا التقدير الى ويحل فيه عند الكل النمل والعسل وارب وامن
الى زنب والفرية واليمن والشيز وكذا الملح قال عليه السلام نعم الام الخ ملائكة يذوب لا يكون الشواير والامكان
والبصل والحل والفاينة والتمر والقصب والبنينة واليمن الجاهل عن الشيخين خلافا للحمد كمن في النظم وذلك لانه عندها
ما احتلج في اكله الى غيره فما كان اذا زوده بالاكل ليس بادام وعنه واليكل مع الخبز عادة وهو اختار كمن في الاختيار وعليه
الفتوى كمن في التذويب ولا كمنح في الاياكل من هذا اليسر رطله فاذا انقضى فسياب واذا اخضر فاستبداد
فمخال واذا اعظم فمسر بالفاستية (غوره خرا) فكله طيبا ما ادرك غير يابس من ثمراخل او من ثمر الرطب واللمن
فكله ثمرا ادرك يابس من ثمراخل كالزبيب من الغنم او شيراز هو اللين الذائب اذا استخرج منه دابة

وفيه لشعار بان الاكل ايضا من الشر وكم كماله لفرق اكل رطبا وانما كل واحد على وجه تعريفه اذ الميسر حتى انقصد
على شئ يوصف فان صلح واعيا الى الميسر بقية بسوا كان معرقا وشكلا حتر ارا من الاغذاء وان لم يصح فان كان المصلح عليه
من كرت تقديره ايضا لان الوصف صائر قصودا للميسر وان كان معرقا لا يتفقد ان اذ احلف للمياكل يتناول فكل حركة كبتا
كما في الكشف اولها بلانية فاكل سمكا فان الميسر على اللحم يصير من ال ما يعيش في البحر ما وغيره ولا يتبعه فالايتت بكل
ما يعيش في البحر كما في المحيط والحماء وشما فاكل البية بالفارسية ادنيه كما في المنزب وبه انصرج بما اشار اليه ولا يتبع
بان الاليتة انب بالشم السك بالحم ولا في لايشترى رطبا فاشترى كباسة بسبب بالشم عتقه وانخل فيها
رطب اذ التبا ومن اضافته الكباش الى البسه وجبا ما ظر فالرطب ان البسه غالب فله كان الرطب غالبا وهو لم يبر
تساو بين شئ ان يحث وحث لوجلت لا ياكل رطبا ولا سبرا ولا سبرا ولا رطبا فاكل فالبسبب اي لا ياكل
رطبا فاكل رطبا بانه سبرا وسبرا بانه رطبا وسبرا بانه رطبا ولا سبرا فبسر او رطبا منب فعني
الاولين كانا ليش حث عندهم وفي الثانيين حث عوا الا فبقه خلا فالاولي يوسف وغيره لشعار بان الماء طعة كما وصفت
الاشبات لما كانوا وفاته لو قال لا ياكل رطبا وسبرا فاكل احدهما لا يحث على ما في الاصل وقال الصبر الشبيه ان نوى
الكلما اكل احد بها ضل بالنوى وان لم ينو فالنهار ان لا يحث كما في الحديث والذهب بكرة النون والتمديد وما قيل ان يفتح بفتح
انقصا فمن حواش لا اصل لها وهو الرطب اذ البسه الذي بالارطاب من جانب ذنبه الذي هو الماء وون جانب السفلى
الذي هو رأسه وقية الماء كما اشار اليه الطرزي ويدل عليه في خاص الرضا وان رأس الشجر ذنبه وما يخذل الغار منه وما في
الهداية انه ما في ذنبه ورأسه فليس سبرا ورطب فكل اولها ياكل لحم فاكل كبدا يفتح والكرس مع السكين ولحم الا وهو لا ياكل
كلية واسعا ورأسه او كراع او كرشا يفتح الكاف وكسر الراء وسكونه لا شك فيه وفي بلاد سبارك به والاشيا مع اللحم ولا
فلا يحث كما في الاضغيا و فاكل لحم خنزير او انسان او متية او متروك التسمية وذئبة الجوسى او حيدل اللحم فان لم ياكل
لحم فشا من اللحم وعليه الفتوى كما في الاكلاني والغذاء بالفتح الاكل اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فكل كل ثمة
او قطين لم يحث حتى يريه على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتعدى فخرش الميسر فان كان حلف
لا يحث وبدوا يحث وقال الكثرى لو اكل تمر او اوزا وغيره حتى شبع لا يحث ولا يكون غذا حتى ياكل اجرة كما في الاختيار
وغيره ومن الظن انكف التقلب بالقرنية في الاكل مما مر منه تناول الشر من طلوع الفجر الى الصبح الصادق الى
النظر وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة اذ ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس والعشاء بالفتح المأكول
منه اي النظر الى نصف الليل وفي القاموس طعام العشي وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب
كما في المغرب والسحر بالفتح المأكول منه اي نصف الليل الى طلوع الفجر وفي القاموس هو ما يتحبه السحر قبل الصبح
في المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره مولى عن ابى يوسف كما في التمهيد وذكر ما يفضل بعده ذهب وفي ان لم يبت

او اكلت او شرب او غطت او كملت فبعدى خرونى عينا تويا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأه
او محضا معينا لم يصعد الى الله تعالى ولا تقضى في ظاهر الاياته هذه الامور غير مبطون وغير مقضى
الا انما غير محتمل اليها عند الميرين ومنع النفس بل عند الباشرة على ان التحفيس من صفات الالفاظ ومن لم يسمع منه صدق في
وبعضه الغضا من روح وقية شارة الى انه لا يصح التحفيس في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكلها خاصا من الاكلات
لم يدين فان المصدر لا يدل على اطلاق الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجابح لو قال ان خربت واراد السفر خاصة دين فان
بطل عليه الفعل كقوة نقيته والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغسل احد نوى زيد فانه دين والى انه لا يصح تحفيس صفة
له غير مذكورة فلو قال ان لم تنزع امرأة نوى كوفية يدين لانه غير مبطون لكن نوى بالهيئة او الجسدية دين كما في المحيط وغيره
ولو ضم نوبار او طلاء او شربا با او غسلا من الجنابة او غير ما يدين ويأثم وهذا مخصوص بالمرتبة فلو قال لامرأة
اذا كسيت راسك منى منى فكذلك نوى امرأته خاصة لم يصح اصلا وعاية الفقيه ابو اليث وقال (لان كس) لفظ خاص
فلا يصح تحفيسها كما في المحيط كانه شكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرروا لقصور التبرجاء المصدق
عند النظر من شرط صحة اى العقار الخلف والطلاق والمقيد سواء كان قسما او غيره خلافا لابي يوسف فان
الميرين قد فلا بد من محل عند خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كسنة مس السمار وعندنا خبر فيه وجاز المصدق لان
محل الشئ ما يكون قابلا لمكانه كالميرين البر ولا يخفى بان اولى الكتاب اولى بهذه الاصل فمن حلف بالله لا شرب
ما بعد الكون الى يومه وان لم يشرب اليوم فبعدى حروا ما رقيه سوار علمه او لا و قد كان فيه فصي و شرب
غيره او مات في يومه لا يخفى في الصورتين في يوم الاجزاء فالما بعد فكله فكذلك عندنا لانه لا يتعقد في الاولى في قول
في الثانية بذلك المحلوف عليه والمحالف والما عند ويثبت لانه العقد كانه يعجز في الاولى ولم يحل في الثانية بالملك لما
فكر من الصلح كذا في عاتق التداولات كالمحيط والماية والكا في لكن في المحالوف والمصفي وغيرهما في باب زفرانه في
استعمل مادة كذا الى من المسائل ولما في الاستعمل عقلا كسنة الكون بل لما فلم يتعقد اجامعا في النظر الخلف فيما اذا لم يعلم
ان للمار فيه فان علم فخرته بالاتفاق وان اطلق هذا الحلف بان لم يذكر اليوم فكله لا يثبت مطلقا عن حاله
شرط الانقضاء ويثبت عنده في الحال للجز في الاول اى في حاله ارفيه ولم يتصور البر خلق الله تعالى لان المخلوق غير
المخلوق عليه دون الثاني اى فيما كان غضب فانه العقد الحالف فثبت عندهم لانه ظاهر وقطاهر والما عند بها فانه
لم يحل الحلف المطلق بل كما فيازم الجوار وفي يصعب ان اوليس السما والاطير في الهدا والمقيلين
هذا الجرح مثلهما وليقتضين فلما تاولي طبع الحال كون الحالف عالما بمجوده في بائنه العقد كل من هذه
الايمان انهم وجودا بخلاف ما اذا لم يتوهم كسبح الحرفانه لم يدخل تحت العقد يتوهمها وفيها شعار ان سكتة الكون لم
يتعقد لقصور البشري لاسكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الامور وحسن

في الحال اتفاقا ان لم يكتفي به الافعال في الحال للمعجزة المعادى عنها في الظاهر من الى حقيقته لا يثبت في الاخير من وال
لم يعلم موت فلان فلا يثبت في الاخير من من بها يثبت عنده كما ذكره في اشعاره بان لو قيد اليقين فيما بوقت لم يثبت ما لم
يمض ذاك الوقت كما في النهاية وعند زفرج لم يثبت في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه ليس كما في الظاهر وذكر في التمهيد
انه اتم لان حلفه بالاعتقاد على فعله غالبا فكان معضدا لتلك الاسم ومدرعا بها ونقد وحقها بفتح الحاء وكسر النون اى
عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يثبت بين جبل وغيره وعصفا كضربها فلو حلف لا يضربها ففعل واحد متعاقبا لو لم يثبت
فلا وكان ما زعم لم يثبت كما لو كانت اليقين بالفارسية ولو لم يكن بجملة او ضربها بقبض الفاس فليس يضرب كما في المحيط و
قطن مبتدأ خبره هدى ملكة الزوج لشربها وغيره بعده ان لبست اناس من غير تلك ابتداء الازدية اى مع ذلك بالافتاء
(رئيسان) فمدى اى فعل الصدق بهذا الثوب بكة فان المدى ما يمدى الى كذا ففعل لته الزوجة ونسج الغزل سوار كانت
تاسجوه غير ما في الجلس صغير نسجه وليس الزوج على المقادير هدى اى واجب الصدق بكونه ولو صدق بغيره عازر
ولو لم يزم هدى الشاة لم يحجر قيمته وقيل جاز ولو صدق في هذا كله على غير فقر او كتمت جاز فاما قال فرمى كاني التمهيد وبقا لا
ليس عليه المدى الا اذا كان من قطن بكة يوم النذر والكلام يشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن وقال ان لبست
من غير ذلك فليس ثوبا بعبه من غزل غير ما يثبت بخلاف ما لو قال ثوبا من غير ذلك فانه لم يثبت وان كان جزءا واحدا
من ما من غزل غير ما على هذا لو قال من ثوبك او ثوبا من ثوبك كما في المحيط والى انه لو ما ك قبل النذر لزمه المدى
الطريق الاولى والى انه لو زاد من قطن لزمه المدى وذا بالاجماع والى انه لو زاد من قطن لم يلزمه المدى واما بالثوب
كما في الكفاية وخاتم ذهب بفتح تاء وكسر با الحتم بفتح ثاء كالتام حلى بفتح الحاء وضما وسكون اللام اى
ما بين يمين يمين مصنوع العديان او الحماره كما في القاموس وقال المطرزي انما تخلى به المرأة من ذهب او فضة
وقيل او جوهرا يكون حليا خاتم فضة فلو حلف لا يلبس حليا فليس حليا فليس لم يثبت لانه كما يستعمل للتزيين يستعمل لاقامة
السنن والتعميم بهذا الظاهر الرواية وقالوا به اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان
ذا فص فيثبت وقيل لا يثبت على كل حال والاول اصح وعن محمد انه حلى مطلقا كما في المحيط وعندهما عقد لو لم
بالكسر كل ما يعقد ويلحق في العقد واللؤلؤ والدرجج اللؤلؤ والدة بالفارسية وم واريه كما ذكره الجوهري لم يصح
بذهب او فضة اى لم يرب منه حلى وبلفظي لعرفت وعندنا حقيقته ليس بحلى وعلى هذا الخلفان عقد زجر جواهر او ياقوت
وبها اختلافان فلان ولا خلاف في المص على الاختيار ومن حلف لا ينام على هذا الفروش بالكاى اى بطن الثوب
او البور يا وغيره ادى الاصل البسط كما في القاموس فنام على قوام بالكسر بفتح قافى القاموس بالفارسية (جاء ذهب)
فوق حشانه لانه ما لم يرد فيه شعار باذكاره انه لا يثبت من حلف به جعل فوقه فراشا آخر لا يشل الاول على انه لا يثبت من
الفروش فنام عليه ارفع الشارة فنام على لم يثبت حقيقته وتعمل ذكره لانه على ما في النكاح في يثبت عندنا اى يثبت

وقيل هو قول محمد بن عبد الله بن علي بن ابي بصير الى انه جعل فوق الحائط عليه بنا لم يكن كافي المحيط ولا من حلف الاكليل
على الارض او اسلم اذ كان مجلس على سباط او حصيرة قنوا ولو حال بيني وبين الحائط وبينهما اى الارض لباس
الذي يليه حيث قلوا نزع لباسه ولبط عليها وحل عليه لم يكن كافي النهاية لكن حلف الاكليل على هذا السبيل
فجلس على سباط او فرش فوقه فانه حيث بخلاف جلوسه على سريره فوقه فانه لا يثبت وهذا القريح باطع من ان لا يثبت
ولا يفعل ويقع على الابد على ان كان حيوة من وقت الامين لانه في موضع النفي ويقع عليه يقع على مرة واحدة من الفعل لانه
في موضع الثبات في حيث يتوهم الياس عن الفعل بلاك الفاعل او فعل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل شئ وقت كلامه
واضرب الا اذا ضرب قرينة وعلى الشئ الى بيت الله والى الكعبة ومكة زر قننا الله تعالى يجب عليه استئمانا
حج استمارة طواف الزيارة او عمره انتهاء بالسعي مشيا من باب داره ان قدر قيل من موضع يحرم كذات حق
البل الشرقي كما في النظم وان نوى من بيت الله بعد لم يلزمه شئ كما في النهاية ويجب ودم اى نوح شاة ان ركب
في الاكثر والى الاقل لصديق بقدره وعن ابي حنيفة انه رج من وجوب الحج او العمرة الى اللقطة وعن ابي يوسف ان نوى
اليمين كفو ولا تلا من محمد بن ابراهيم بن ابي حنيفة كفو ولا تلا من نزل ان شار فعل ما وجب وان شار كفو والاول ظاهر
الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة ولا شئ يعلى الخروج او الذهاب او السفر او ركوب ولا يتان الى
بيت الله لانه لم يلزم الاحرام والمشى الى الاحرام او البس الى الاحرام ويجب فيها حج او عمرة عند الصائمين والى
المصفا والمروة والمنية وبيت المقدس ولا يعيق عند اثنين عبد قيل اى قال المولى لان لم حج العلم
اى السنة بالتحقيق فانت حرم قال حجت واكره البعد فشهد اى الشاهد ان عليه نحره اى تضجبت العام بكوفة
وليعيق عند محمد لا ناساؤه على تحريمه عدم الحج وقال ان الشهاداة على النفي مدودة مطلقا تسيير او الاعتداد بغير ان
النفي بالاشبات او احاطة العلم بالنفي وتماس في الكافي وحيث يصوم ساعته اى جزء من النهار في الصوم
لانه صوم شرعا اذ هو اساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمراعات عليه كما في المحيط وغيره لا يثبت به ولو
صتم اليه يوما او اليوم او صوما حتى يتم الصوم لو ما تاما لان المطلق يصرف اليك ما ذكره الكافي ولم يذكر محمد بن
كتبه وعن القاضى الى البشير انه اذا نوى المصدر بحيث وعن بعض مشايخ العراق انه يثبت مطلقا وكذا ما كتب
ان يصوم يوم العيب حتى يصل الى كافي المحيط لكن في الكشف ليس يصوم ولذا لا يشترط النية وبركة صحيحة عند محمد
وكبريتين عن ابي يوسف في الاصلى واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة والارائة فيه كما في المحيط كما اختلف
في القراءة والارائة فيه كما في الظهيرية لا يادونها الزيادة الا ليضاح ووضعم اليصلوة فيشفق حيث فلا يشترط قراءة
الشهادة قبل شريطة الاشياء انها لو كانت فيضار باعمال الشريعة والا فلا كما في المحيط لا ياكل منه ولا حاجته اليه وحيث وطلعت
وعصفت بولده ميت في قوله لامرته اجماعية وان ولدت فانت كذا اى طالق مرة وثمن بولده الحي لانه انما

الحياتين درهما شلما فانه لو لم يكن شيئا لم يكن الحث لان الاستغناء الحكم بالباطن من استغنى استغنى على ما كان حث استغنى
ولا يخفى فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زاد على المائة ما كون لا تكثر ووجه في شيء زاد على ما يكون من ان
محلل بان الشعارات بهذا الحث نفى الزيادة فقد عدل الى مذهب النجاشي في الاثني عشر شيئا فاشتم ورواها ويا سمينا
فانها ورواها والرياح ثمة نبات الاساق له وقيل كيف لانه عرفا نبات لا يخفى طيبة كما في الاختيار لكن في الغربان الرياح
نبات طاب ريحه وعند الفقهاء السادة لا يخفى طيبة كما الورقة كالآس والورد والورد لا يخفى طيبة فحب كالحياتين وفي حلق
ابن البطار لانه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه الورق والحياتين كالحياتين والحياتين كالحياتين والحياتين كالحياتين
سعر ياميين والا فالحياتين واحدا كما قال صاحب والحياتين كالحياتين والحياتين كالحياتين والحياتين كالحياتين
يقعان على الورق يعقبن ودون الدبين ودون الثقب والساق فان في النماية وغيره بانه لو حلت
ان لا يشترى البضغ فاشترى ومنه لم يكن العرف وينكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيما دون عموم المجاز و
لو حلت ان لا يشترى الورق ولا نية لفاشترى ومنه لم يكن ولو اشترى ورقة بحث حقيقة وعرف ولا يخفى لان
الورق سترد

فصل حث في الايكلم ان كلمة حال كون الحلو فاية ناكما لانه حصل الى سعة وان لم يفهم بشرط القاطلة وعليه ثمة
وهذا انظر كما في النماية والصحاح ليس بشرط وفيه ما الى اننا ذاهب سيقا للبعدا بحيث ليس صوت ان اصغى الى حث والى
انه لو حلت ان لا يكلم فلما نوقد مر به يقول يا حاكما سمع كالمحسث والى انه لو سلم على قوم فهم الحلو عليه لم يقصده
بالسلام لم يحسث لكنه حث فقاروا لاكتفاء شعره بان فهم الحلو عليه ليس بشرط حتى لو حلت ان لا يكلم بعبارة لم يفهم
حسث النكس في المحيط وحسث في الايكلم فلما لا ياذنه اى فلان ان اذن فلان ولم يعلم الحث به اى بالاذن
فكلمه اذا اذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحسث لمحصل الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان
وقال نصير عن النبي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامكان في التهمة وتتمية الكلام قدرت
وفيها شعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يصير ذاهبا بالاجماع كما في النظرية وغيره لكن في النماية وغيره
صارا ذاهبا عن الطريق وحسث في الايكلم صاحب هذا الشوب فباعه صاحب فكله لا يذيعاوى الشوب وفي الايكلم
به الشواب فكله شيئا لانه مجاز عن الذات اذ الشواب ليس يداع الى الامين والشاب لغة من تسع عشرة واكمل من
اربعة وثلاثين والشيخ من احد خمسين الى آخره كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكل من احدى وثلاثين والشيخ من
خمسين الى الثمانين وشرع ابن البلوغ وعن ابي يوسف من تسع عشرة واكمل من ثمانين والشيخ من خمسين الى آخره كما في
التهمة وفي لى الواسطة شعار بانه لو كان الحلو عليه صبيبا فصد كالحسث بانكلم وفي التعريف شارحة الى انه لو كان سكر
لم يحسث نوقال الايكلم صبيبا فكم كسر كما في الكشف وحسث لو عتس في هذا العن حزان لعنة اى العن او ما هو ان اشترى

ان عقد الماي باع او اشتري بالخيار للبائع في البيع والشرى في الشراء انما يام عنه ودمية عنه بتخيذه بالانه في الاول
 يملكه البائع الا ان اتفاقا وفي الثانية لماك الشترى عنه بها اوصار المعلق كالتخيذه عنه وفي هذا الخيار اشارة الى انه لو انعكس
 الخيار لم يعين ولم يثبت وذكر القدر الذي ان يوباع بخيار احد هاتين عند تخذه خلافا لابن يوسف فان الشرط مطلق البيع
 والبيع الفاسد كما يصحح على الصحيح وفيه من ان انه لو علق بيمينه او دم لم يثبت كما لو اشتري ركبا تيا او مدبرا او دام وله قيل
 يثبت به الكل في المحيط وفي ان عبد المبيعة فكذا اى استرة شافا علق العبد او دبر لانه قد تحقق ان له يمينه
 او شعرا بانه لو دبر ليمتد واستولى به حث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل صتيه لم يثبت عند الطرفين خلافا
 لابن يوسف كسند الكوز وحث المالكين بشغل وكيفية في كل نفس يرجع حقوق الى الموكل لان مقصده التوقي من مرجع
 المحقوق وذا لم يجد له انما راجع اليه في حث في مثل حلفت النكاح بان حلفت النكاح فانه ثم وكل فلانما بالنكاح فكل حث
 وكذا لو وكل قبل الحلفت او زوجها فضولي واجارة قولا واما فعلا فلا يثبت على المختار كما في الكافي وعن الصائمين انه لا يثبت نكاح
 الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلفت ان لا يزوج امته او بنته الصغيرة يثبت نكاح الوكيل وعن محمد انه لم يثبت كما لو كان المملوك
 عليه ائنة واسته الكبريتين والى ان المرأة كالأصل في حكم التوكيل كما في الظهيرية والى ان النكاح الفاسد كما يصح فيما ذكره كافي في التفسير
 وذكر في فاضل ان لا يثبت بالفاسد وحلفت المطلوق سوار كان التوكيل قبل الحلفت وبعده وبطلان الفضولي فاجاز
 قيل لا يجوز مطلقا ونسب حث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يثبت وبالفعل بان اغتد به لئلا يثبت كما في المحيط والمطلع و
 اعني اى الاعناق سوار كان التوكيل قبله وبعده فان حلق الطلاق واعتق اشترط حلف بشتم جده لشرطه لم يثبت ولو
 حلفت او لانشت كما في النظم والكتاتيب اذ لم يكتب بنفسه الا فلا يثبت بكتابه الوكيل كما في النظم فنبغي ان يذكر انما لا يثبت بالصلح
 ممن وهم عمدا لانه لا نكاح في مباداة المال بغيره وفي حكمه الصلح انكار على ما ذكره في الوكاية واليه ولو فاسدة وعن
 ابى يوسف انه لا يثبت حينئذ كما في الاختيار وعن محمد اوجاز به الفضولي حث كما في المحيط والصدقة والقرض
 اى الاقراض بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر ذكالة قرضا والاستقراض كما في المحيط والكافي وغيرهما كما في
 ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا اذا قال المستقرض وكلناك
 ان تستقرض لي من فلان كذا رد بها قال الوكيل المقرض ان فلانا لا يقرض منك كذا ولو قال اقرضني مبلغ كذا انتم
 باطل حتى لا يثبت الملك الا لا وكيل كما في وكالة الذفيرة والايداع والاستيداع والاعارة وان لا يقبل
 المستعير فخر الاعارة حث عندنا خلافا لفرع على المملات البتة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار ان في
 القرض عن ابى حنيفة روايتين وفي المحيط انه يثبت بالاستقراض والاستعارة لا بغير ثوبين من فلان
 فيثبت المملوك عليه وكذا لا يقبض المستعار فاعاره حث عند زفر ويعقوب وعليه الفتوى لان هذا الوكيل يقول
 وبهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا لا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يثبت

کما جعلت ان لا یعیش شیاً ثم وفه علی وادب کما فی المحیط والی بک کما اذا جعلت لا ینبج شاة و یومن لا ینبج حش کما فی
النظم و فیما شعار بانہ اذا کان من ینبج نفسه لم یحش وضرب العبد کما اذا جعلت لا یضرب و یومن لا یضرب جدره
فامر غیره فخر بحت و قیہ شعار با ذکرنا ینبج ان ینبج کما ینبج فیما لا یحش و فی المیتة قبل الزوجة کالعبد و سائر خلافه
قضاء الدین و قبضه و قیہ تفصیل فی وکالته الملاءمة و العباء و الخیاط و الکسوة بان جعلت ان لا ینبج و
فامر غیره و به و المحل (برداشتن کسی را بر ستور خود نشاندن) و کل وجه و سائر المشفقة کما فی قاضینا و الشریک و سائر
کما فی العفری و الابرار و الاتفاق کما فی الزامی و قطع الثوب و دم الدار و انخاذ النسل کما یاتی علی فی النظم و علم
انه یونی ان یفعل نفسه فی نحو النکاح و الطلاق و المتق صدق دیانته و فی الذبح وضرب العبد قضاء کما فی الماک فی
لا یحش بنفس و کما فیما لا یبج حقوق الی المکل فان مقصوده التوفی عن رجز عما الیه و قد حصل ذلک فلا یحش
فی حلف البیع ای حلف لا یبج ثم و کل غیره فباع لا یحش اذا لم یکن متولیا بنفسه و الا فحش و کذا الحكم فیما
یاتی من الافعال کما فی النظم و قیہ و اذا جعلت لا یتخذ لعل و یومن لا یتخذہ فامر غیره یحش فینبج ان ینبج و قیہ
ولا یحش فامیه من الطلاق و الشراء و الاجارة و عن الی یوسف انما بدون القبول اجارة کما فی الجوا
و الاستجارة و الصلح عن دم الخطاء و عن مال عن اقرار علی مال و منفعة کما یاتی فی الوکالہ و فی النظر
انه یحش بصل الکیل عند محمد ریح و عن ابی یوسف فیه رد ایتان و الخصومة ای جواب الدعوی سوزا کان اقرار
و النکار و هی حقيقة البیع علی الخطا کما فی الخلاصة و قیہ شعار بالخلاف و العتة وضرب الولد صغیرا و کبیرا
او عید الفیرة و احراق و ان حرم ضربہ و ان امر به الاب الا اذا کان معلما کما فی کراسته النیة و اسلطانا و قاضیا کما فی
المکات و ینبج ان ینبج فیه لم یسب کما فی غیره فمن حل لضر به مع امره فیمش بالضرب و من لا یکل لا یضرب فایحش
لان منفعة التاویب رجح الی الولد لالی المکل کما فی الاختیار و لا شک ان ملک المنفعة مع الضرب فایر علی مولد
الامة بالن من الامت ان المدا علی جمیع الحقوق و عدله فالتسک فی الفرق بین ضرب العبد و طرد جمیع المنافع فخرج عن
القانون و اعلم ان ما ذکرنا من هذه المسائل قریب من الاربعین فلا ینبج ما ذکره من تحصار ما فی الشیخ کما فی المکر ما فی
و فی احدی و عشرين کما فی القیة و لا یحش استناتی لا یتکلم و لا ینبج فقر العرقان اوجع و ابل و کبر و داء فی
صلوته و من خابها و اقبل یحش منه و قال ابو الیث ان یحش فی العورتین ان حلف بالفارسیة و علی الفتوی کما فی
المکات و قیہ اشارة الی انه لو بوج سواد و فتح علی لباسه بالفراة لا یحش کما فی المحیط و یوم کما فی حلفه فانی یقع الیوم فیه علی
المسلمین ای علی مطلق الوقت لانه من سح غیر معتد بقرتیه ما فی الطلاق فمن النفن انه تسامح فی الاطلاق علی مطلق
الوقت بل اذکر العامل و صحت نیت النمار فی الحكم لارادة الحقيقة و عن ابی یوسف لا یضرب و سلیة المکر یقع علی
اللیل و دون مطلق الوقت لانه استعمل فیه ما فی قوله شعر کما حکما کل بنیا ثم یومہ و لیا فی لاینا جندیم و حیر الی

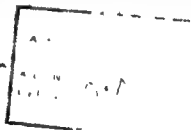
يجمع والكلام في المفرد والالان وان كان الاستثناء الالان مجازها للغايات لا لادلالة على ان العبد لم غايتها قبلها كقولنا
 جاز القوم الا انما نكتي قال العبد لعل الالان اى حتى ننصفوا فيه وفي القصر بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى ففى ان كلمة
 كانت طالع الالان يقدم زيدا وحتى يقدم ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قد مره
 لا بعده لفتها باليمين وفى المحيط قال ان كلمتك الالان تكفى اذ حتى تكفى فكلمنا معاش عنه محمد راج خلا قال لا يؤمن
 او كذا سائر الافعال نحو ادخل هذه الراجح يدخلها فان في هذا سعا وفى لا يكلم عبده اى فلان او امراته او
 حمله ليقه اى فى حلقه على فعل فى محل منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن بغير العبد او لا يدخل داره او لا يمس
 ثوبه او لا ياكل طعامه ولا يركب دابة مثله اى فى حلقه على فعل فى محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة وان كانت
 لا تخصص الا انما اشارت للمجاراة والاعارة ان زالت اضافته اى اضافته المضاعف عن المعنات اليه فى
 الصورتين بان طلق او عاوى ادباج الماوك مثلاً وكلم من سموه المجازى فعل المضاف وادباج من مذهب الافعال
 بان كلم العبد ودخل الدار المسيعين او غيره ولا حيث فى العبد اى فى محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار
 والثوب وغيرهما اشار اليه الى العبد بهذه بان قال لا يكلم عبده هذا او لا يدخل داره هذه او غيره او لا يشير
 اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر للاشترط وجود الدية فى المعورين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس
 فى صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم حيث عنه الثمين حيث عن محمد وعن ابى يوسف لو لم ينو قايمين على ما فى
 ملكه عند الحلف وفى غيره اى غير العبد من محل منسوب الى غيره بغير الملك كالمادة ان اشار اليه بعد اخذت فلو تكلم بالرجوع
 بعد الطلاق حيث للاشترط وجود النية وقت اليمين عن الاشارة والاشير اليه فلا حيث فلو تكلم صدق بغير المعادة
 لم حيث للاشترط النية وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صدقاً آخر ثم كثرته واطهر ان ما ذكرنا من ان الشرط
 كما محيط والذخيرة وعينه بها وان خالف ما فى الشرح فانه قد اختار قول محمد وقال بالحيث فى حلق الدار عن
 الاشارة فمن الظن انه قول ما هو خلاف الرواية وحسين بالكلية الدبر والدة او وقت بهما وستة او اكثر او ميعين او
 شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما فى القاموس وزمان كدر من يفتحين الوقت قل او كثر
 كما فى القاموس بل انية تصف ستة مكر ذلك للفتان او عرفت اللعن وسعما اى الدية ما نوى كما فى الجامع
 وذكر فى جامع الكيل ان نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوى وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر
 فعلى هذا لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق واهم ما فى الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة
 اشهر كما فى المحيط والذهب بالسكون وانفتح الزمان الطويل والا بالهدود وانفتح ستة كما فى القاموس وقال
 الراسب بنده لمدة العالم من بعد وجوده الى الفصاة ثم يعبر عن كل مدة كثيرة بجلالات الزمان فانه يقع على المدة
 انقليله والكثيرة وفى المغرب الدهر والزمان واحد لم يراى توقف البعينة فى معناه متكررا وهو لانه للنسب فيه قال

انه ستة اشهر والدم من عند دم الالبابى منهم مرفوعا على ما قال بعض الشيوخ المتقدمين وعنه لم ادره وقيل الخانات في بعض
 كما في المحيط والعيص كما في المتن كما في الهادي وغيره واعلم ان ما توقف فيه بل سأل من الخاشي الشكل ووقت الختان وعمل
 اطفال المشركين في الآخرة كما في الهادي المجهول وذكر في المعصيات اثنا عشر منها اياها كماله افضل ام الالبابى وكم هو الممار
 والجلالة تقي طالب اذ الكلب متى صار معلما وفي هذا الفقه تصرح كمال عليه روى ابن عمر رضي الله عنهما
 سئل عن شئ لا يدري فقال لا ادري وفي الكرامى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري
 حتى سأل جبرئيل عليه السلام فسال فقال لا ادري حتى سأل ربى فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير المبادىء
 ودخولها واخرهم خرجوا وشرا لمبادىءهم ودخولهم وخرجوا وفي الخفافى انه تبنيه لكل مفتى ان لا يستنكف من التوقف
 فيما لا وقت له عليه ولا الجواز فيه انما على الله تعالى تجريم الحلال وضده وايام وجمع وشهور وسنون ودهور
 انزلة منكرة بالانثى ثلثه منها لا انا اقل الجميع وعثمان اياها عشرة شل (خبر روى) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في
 المحيط وايام كثيرة والايام والجمع والشهور والسنون والدهور والازمنة عشرة منها عنده وهو الصحيح كما في المعصيات
 واما عندها فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ايام والعيد سبع العيد كما في المحيط وقيل لو كان الامين بالغاية
 فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي وراس الشهر وعرة الشهر لليلة الاولى مع اليوم وسبع الشهر اليوم التاسع والعشرون
 واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر واخر الشهر من الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه والى وقت اول
 من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال وبما العرف في فصول السنة على ما روى عن محمد كافي
 المحيط وفي اول عبد اشترتية او ملكه حر ان اشترى عبدا فزعمت لتحقق الاولية فانه اسم لفرد سابق وفيه
 تامل وان اشترى عبدين صفقة ثم عبدا آخر فلا يعتق واحد منهم اصلا لعدم الفقد والسبق فان ضمن في قوله
 اشترتية وحده عمق الثالث لتحقيقه وفي الكافي لو قال اول عبدا ملكا واحدا لم يفتق الثالث الا اذا عني الوحدة
 وافرق ان يفتقني نفى شرارة الغير اياه في فعل مفردان به لاني الذات والواحد كسبه وفي ان قال آخر عبد اشترتية
 فاشترى عطفت على ما قال وفي بعض النسخ (ان اشترى) عبدا ومات المشتري او المالك او السيد
 لم يفتق هذا العبد اذا الاخر اسم لفرد واحد فان اشترى بعد هذا المالك عبدا آخر فمات عمق عبده الآخر
 افتق الخار وكسبه اليوم شري من كل مال لانه صحيح يوم الشري وعق عند ما يوم مات وان كان وقت الشراء
 صحيحا من ثلثه اى ثلث ما تحقق الاخرية حينئذ وينفرد عليه لانه لا يصير الزوج فارقا لعلق الثلث
 به اى بالآخر فلو قال امرة ان زوجا طلق ثلثا فزوج امرأة ثم اخرى ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها بعده
 فالا يصير فارقا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فطارت ولتعد عدة الطلاق بالحد ولانه كان حيا خلا فاقها ولم يزل
 تعلق عند ما يوم مات فيصير فارقا ثم ولتعد مع الحد او عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وثلثه من عدة

الوفاة تكتسب فيها ثلث حيف كما في بسوط ص. الاسلام وعق يعل عبد لشبر في بكذا فهو حريق اول عبدة ثلثته
 اعتقدوا انهم شربوه فان الاول هو البشارة والبشارة وان كانت لغية خبر سار يطمئنه البشارة اوجب انتشاره في الجملة
 حيفا: كما انتشار المار في البشارة كنهاع فاخبر سار غاب عن الخرج عليه العرف مقدم متفرقين اى واحد بعد واحد وعق
 الكل ان بشره وبعاقه رسل واب انهم بشرته فان اضافت الى الرسل عتق وال فالرسول وسقط البشارة
 امية اخرى من ذى رحم محمد لكفارة اى كفارة يمين الابن وظلاره جى اى الكفارة وانما ابرز قاع سقط المفصل
 واحاصل ان الكفارة تسقط البشارة قرية تسمى الاكفارة البشارة بعد كفارة حلفت سيدة لبعقه الكفارة بان قل
 ان اشترت منكم فلونهم اليه عن يميني شاة ثم اشترته تسقط كما في المحيط ولا البشارة يستولى على كفاح اى امته لغيره وكما فولدت
 علق النكاح والحالف لحقته ما دى ايعن كفارة البشارة بان قال لمان اشترت بك فانت حرة عن كفارة يميني
 ومن العن انت اى اى اى انما ان المديرك ليعق الكفارة نقصان الرق فان التعليل غير مذكوره هنا وليعتق بان
 تسربت امته فمى حرة من اسرها اى انخذ باسرية بان بوا باميا وحصنا وجامعا لى ام لا عندهما وعنه اى بى يوسف طلب
 الولد بشر حتى لو عدل لم يكن اسرا وانتهى فعلته على الاشهر من الرطامع او عند العمانية والضم من تغيرات النسبة اى ان
 بقلب اى اى الذين ياروه قيل فعول من السيرة واليسارة وهى ملكه يوم حلف فلا يعق امته اشترى اى لم تسرى فاسترك
 قوله لا يعق من اى امته شرا بالمال فاستركا ويعق بكل ملك لى حرامات اولاده جمع ام فى الاصل امته
 وامته لغة وقديما جمع امات الا ان اكثر فى غير الانسان بخلاف الاول وما يرووه وعبده العن لا يعق مكاتبه لانهم
 ما كملوا اليد لا يمتنع ويعق بهن احرار وذا وبذا ان عبدة ثلثهم حالا وخير فى تعيين احد من الاولين لان او دخل
 بينهما فكانت قال احدا حرو وذا كالطلاق فانه نوقال ثلث من نسائه بذه طلق او بذه و بذه تطلق ثلثهم وخير
 فى الاولين ولا م دخل على فعل اى تعلق بفعل ليعق عن غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل لغير فاعل ذلك
 الفضل بطريق التوكيل يرجع التوكيل بحقوقه على الموكل وادعن اى للتعليل كما فى القاسوس والمجتمعة لفعل كبيع
 وشراء وجماعة وحياطة وصيانة ببارقطة ولقطتين من تحت وبناء وغيرهما يجرى فيه بذه الوكالات
 اقتصى اللام الدخلة على الفعل اى اى امه ذلك لغير الخالف بذلك الفضل وتوكيد اياه والمجتمعة لغير اللام فخص
 اى يخص ذلك الامر الفعل به اى بذلك الغير فلم يثبت الخالف فى حلفت ان لعبت لك اى لا احبك ثوبا
 فبى حران باع اى باع الخالف ذلك الثوب بل الامر وكالات بايع من الغير فاطلب ملكه اى ملك الخالف
 بذه الثوب او لا يملكه لان المعنى ان لعبت ثوبا بامر وكالات وان دخل اللام على عين اى عمل لفعل يجرى
 فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا ليعق عن غيره اى لا يجرى فيه الوكالات اصلا كالاكل وشرب ودخول و
 ضرب الولد والعبدة اقتصى اللام فى الصورتين ملكه اى اخصاص بذه العين ولو ولد بذاك الغنم

فثبت في ان لمجت ثوبا لك او ضربت لك عبدا وقت لك سفانا اى هو ملك لك فخذ ان باع الخالف ثوبا
اى الخاطب وحزب ولده بالامر سوار علم الخالف ان الثوب او العبد ملك الى الاول فان المعنى ثوبا وعبدان ملكا
والخالف ان لام التملك امان لقول الفعل او اسم فان كان الثاني ان كان مملوكا والتملك عليه فقد ثبت بالفعل
والا فلا سوار كان مما جرى فيه التوكيل ام لا سوار كان بامره او بغيره وان كان الاول فان كان بالفعل مما جرى فيه التوكيل
واحقق برب التوكيل بما على الوكيل فاليقين على التوكيل فلا يخفى بوجهه وان كان لم يجر فيه التوكيل او لم يكن له حقوق فاليقين
على تملك محل الفعل بفعل محايدها بامانة عن الغار وبما اذا لم يتوخا فان نوى التملك في الفصل الاول والتوكيل
انما الثاني صدق وياتى في كليهما وقضاه في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات واعتبر على ما ذكره
من الثاني بوجوده اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل واليمين مما يتعلق بقصد التكلم فلم يكن اللام للاختصاص باليمين
واما الثاني فان من الافعال ما لا يقتضى التعليق باليمين نحو ان قتلت لك فلانا وجب لا اعتبار صرف اللام الى العين والامانة
انما يوجب في جيب هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لا اعتبار بتعلق الفعل لا يقع عن العيزا والتعلق باليمين
حيثما اعتبرت بتعلق بالفعل والعين ففقد الفعل بالوقوع عن العيزا نصف واعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف والكل
لمرود واما الاول فانه قد اورد غير واحد من المتكلمين في هذه الظاهر ما ذكر في المتن على ما قاموا به في معرفة كفاي التمرناشي
واما الثاني فنحو القيام ما يقتضى التعليق باليمين نحو قتلت لك سفانا كما في المحيط وغيره اما الثالث فلان المار لما كان على
دخول اللام على الفعل واليمين وبعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المناسخ فظهر ان الاعتراض على المميزين
ان يثبت كل واحد من المقتضى والطعن بالاعتراضات على الماديين للخالق من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم
من الدقائق وفي حاشية كل عرس بالكسر فلذا اى طالق بعد قول عرسك كنت انت امرأة على انا
طلقت هى اى عرسا لقائمه وكذا غيرهما فصار لعموم الكلام ومن ابى يوسف ان عرسه لا يطلق وهو الاصح لان
الكلام في غير ما كانى الكواشى وصرح فيه بآيانه لا تضار ولا تخصيص العام وعلم ان اليمين على نية المعلوم حالها وتعلقها
قال القدورى اذا اختلف على ما فى الماضي والماضى والمستقبل فعلى نية الخالف ولو لم يوافق شيخ الاسلام
في اليمين بالله فما فى غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق من وفاق صدق ويا نية لا يثبت ثم الغموس
على ما كانى المحيط وغيره ولا يخفى ما فى هذه الجملة من حسن الاختتام والا يمار الى قصد الشروع في الغير من المرام

تمام شرح جامع الرموز جلد دوم



رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

أُخْبِرُكُمْ بِمَا مِمَّنْ تَبْخُلُونَ قَائِمًا فِي يَوْمِ تَقْضَى بَطْنِ أَكْثَرِ الْبَشَرِ لِلْعَصَا بِأَوَّلِ الْأَنْتَا وَبِطَرَفِ الْبَشَرِ

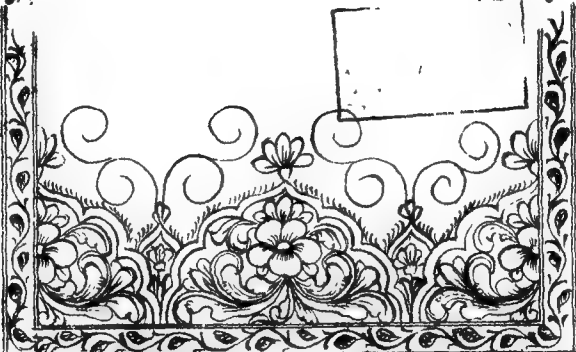
المجلد الثاني من

جامع الزمخشري

مئة رابعة

للمعاني الغنية شمس الدين محمد بن إسماعيل الكمال من الفضلاء والدين بنوا حبه في شيوخ

في المطبع المشرقية لكشور باالوسعة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيع

لما تشاك هوذا المبيع في تعدد احواله ولا تشرعت في زائدها متعبا بغيره فقال هو ابي البيع كالبيع لغيره سواء كان مال ابي او عطاء
 المثل من اخذ المثل ويقال على الشراء او عطاء المثل من اخذ المثل ويقال ان ثل ما اذا اعطى ساقه سبعة لثاني المفرد استغلا لثاني
 اعطاء مثل ما اخذ المثل ما علمت من كاشفي كفا في القاموس وكذا في المغرب على ما روي من محمد وفيه شعابان المنفعة الى التحقيق
 على ما في الاصول انما ليست بثل فانه ما يخرى بوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الاتباع شرعا وما لا يكون كالتحريم والخير وعنه نحو
 جنة من غير شعيرة وكذا رب ذرية بالمال في الميتة والدم فالمال ثبت بالتمول في باطله كالناس في بعضهم فان ارجح الانتفاع
 بشرا فاستقوم بالكسب والا فبغيره فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن بالاول طلق المال كالميتة على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم
 تقوم من المداير او الدائرية على المثل وهو ما روي بالبيع وان لم يقوم به وانما نحن الاول بالتمثل بقرينة الباروقية اشعار
 بان البيع يتعدى الى الصفوة من طبعها فغدا والثاني من كفاي الاساس والغرض غير ما فهدا شكل ما في الرضى من حمل النقص
 على النقص فان الشراي يتعدى من غير ارض من باطن من فلو كان احد جانبا لم يكن بينا فهدا كفاي ائمة الكفاية والكرامى وعليه
 ميل كلام المراد غدا فالتحريم والسلام وما اشياء ما يصف وتيرة وان معنى كفاي في شكل لانه يدخل فيه بيع باطل
 كبيع الخنزير وخرج عن بيع صحيح الكره على انه كغيره من المقتضين قد مر جوابان البيع عقد وانما ثانيا ليه فقرا ومنعه لبيع
 ويحصل شرعا بواجب وقبول اى من ايجاب وقبول او سببهما فمن الظن انما خارجان من حقيقة البيع وينبغي ان
 يكون الواو بمعنى الفاعل فانها لو كان معاه لم يقع كماله في السلام وتيرة اشاروا الى ان الباب اذ ابع بالرض ائمة الصغير

او اشترى مني لم ينفذه به وانهما لم يوجب البيع بعض المشتري او الصحيح انه لو قال بعثوا شترتي من مال ولدي فنفذتم العقد كما في المحيط
او ذلك الذي لو كان مال التيم لنفسه او القاضي بامره او العبد نفسه من ماله او بامره كافي الزايد في الاكمام اشترى
على فسخ المعاني للمعوية لزم ان يكون البدلان مالا وحق ثم انتم لم ينفذ به ما هو اقل من فلس كافي النظم وغيره فبينما لو
النوع من التجارة المحلل للمبيع والحرام للمسي بالبرهان في بطلان كل بيع فاسد كافي الثاني من شهادات
الذنية وتوثيق الكلام قد مر في النسخ بل يخطئ ما مضى كقول البائع اعطيت او بدلت او رخصت المشتري اجرت او
قبلت او فعلت او رخصت كافي التهمة والمضى اعم من التحقيق فينفذ بلفظ الحال فواجب وهو الصحيح كافي الزايد في وقلة شاة
الى انه لو قال اشترى مني لم ينفذ الا اذا قال بعث كافي شرح الطحاوي لكن في الزايد في ينفذ بلفظ الامر عند
بعض الاباء المستقبل وعن ابي يوسف لو قال بعثي به لك بالف ان العجب فقال العجبي فمذابيح وكذا اذا فقتك
او وافقني وعنه لو قال المقتني عبيدك فقال نعم فقال قد اخذته فمذابيح لازم ولو كتب الى رجل اشترى مني فكتب قد بعثت فمذا
بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعث لم يكن جازا لانه لم يوجب احد البعدين ولو قال ارسلني الى سبعة فمذابيح فمذابيح كافي
الاخرى ما فعلت ايضا فمذابيح والى ان ينفذ به ما مضى من المعاقدين كلام الا في كافي المحيط واصل الاستدلال بشراء البيع فمذ
بما ذكره الشرح في التماس فيه روايتان وتجاها الى بشارت البائع المشتري في الطوط وخذ الشمن في المجلس فمقبض
احد البعدين الكافي كما قال العلواني والصحيح انه يكفي كافي الظلمية وقاضي فان قبيل هذا ان قبض المبيع وانما اذا قبض
الشمن لم يكف كافي العادي لكن في الزايد في الكافي ان ينفذ الا اذا كان على وجه الشراء بطلان في قبض النفس والخميس
فمن عليه مما كافي الاقضية وهو الصحيح وقال الا في انه ينفذ الا في الخميس كافي المحيط والادب بالنفس ما في قبضه كالعبد الامار
والخمس ما قيل كالقبول والربان والعم وانه كافي النهاية واما اوجب اي اوقع الايجاب واحسن المتعاقدين قبل
اوقع القبول الاخرينها في المجلس ان شاء وبذا خيار القبول ومثله لا في النظم كافي الاختيار لكل المبيع اي كل
جزء من اجزائه بائعين بالمعقد لكل الشمن او ترك الاخر المبيع فليس للمشتري ان يقبل كل المبيع بغير الشمن او بعضه
بكله او بعضه ان لم يفرق العقد الواحدة والآخر لشراء البائع واما انما العقد بان لا ينفذ بلفظ البيع او اشترى
وان تعدد العاقد والشمن بان يذكر كل شمن لم تعدد عنه ما اذا تعدد الاشترى اشترى بالاول فقي كافي الخلاصة وغيره
الا اذا جاز من شمن كل من المبيع بان يقول بعث بذا بك وبذا في قبض البعثة في بعض في الاختيار اشترى بالاول فقي
البائع في المجلس وقسم الشمن باعتبار الاجزاء كما اذا اشترى العبد في قبضه لم يمتد وجوبه لغيره فمذابيح كافي القبة كما اذا
اشترى الى عبيد لم يمتد وان شئ بل لانه استيناف عفا بما فيه من المبيع كافي المحيط واما ان لم يقبل الاخر
المبيع بطل الزايجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم الاخر كافي القصة وان قام احد من المجلس
وذكر في الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كافي المحيط وقية شعار بانها لو تبين ميتان بلا سكة من الطامنين فمقبض المبيع

وحيث لم يتم قبالا لبدان الاول ان كان في الاختيار او اذ وجد اي الاحباب والقبول لزوم البيع باختيار المبيع
 وحيث انشأه الى ان البيع يتم بهما ولا يتصل الى القبض كما في المحيط ويعرف المبيع الخاصه بالاشارة اليه بالعرف
 المبيع الخاصه ولا يحتاج الى معرفة بذكر القدر بالسكون والفتح اي الدية والصقعة اي الحالة التي عليها الشيء من طبعته
 اي قول من انما من الزيادة مثلا الا اني السلم لم يكن في نحو السلم وابدال الربوتية ما كان المبيع غائبا يعرف بذكر ما كان
 المشهور يعرفه المشتري كالكليل بالانموذج الا ان يختلف ولا خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق المتن فلهذا غير محقق
 للشئ وغيره من انه يعرف بذكر ما كان يعرف بالشمس وجوبا باحد هاتين بالاشارة حاضرة او ذكر القدر والصقعة غائبا
 الا انما في الدية ولا يغير ولا يفسد الخ ان في بيع كميل او موزون كما اذ ابيع صبرة من البصرة من الشعير والجران
 انشأه انما في القاسوس وغيره معرب (كزراف) بالضم وهو الحدس بالكليل ولا وزن كما ذكره المصنف في الثاني مع اختيار
 اخذ من النقص عند الاصلية بالجنس كالباب فانما يغير الجران في احتمال الربو فاشته العلم بالهاتين فيقال او يوزن
 وانما هو بالاشارة الى انما يغيره او اذ اخل تحت ميعار الشيء كما اذ ابيع نصف من من البصرة من الشعير من فضاء عدلان
 او في الرزق نصف صاع او يغيره على اشتراط العبارتين او الروايتين كما ياتي ومطلق الشمن الذي ذكره دون
 نصفه فاللام للمعروف في الاول من الشمن المطلق فانه يتناول الماهية للمعروف في الاول الماهية على اي حال
 كما يتكلم على الارواح اني انما نقود البلد في التعامل وقال ابن الفارس في نظن الارواح والودود والحيم وخيلنا او اعلم انه
 لو قال بعثت الدار او الثوب او البطح فغني الدانية والدرهم او الفلوس ان تعالوا بها او الفلما ففان استوى
 رواج النقود وجمع النقدي الدرهم او الدينار الميزان في الاصل يتميزه الدرهم وغيره كما في القاسوس ففسد البيع
 ان انتمك ما ليتمها اني قيمتها فان استوت مع وصف الى ما تدبره من اي جنس كان وان بيع شئ مضاف اليه
 فو افراد او اجزاس من المشي او القيمي كل واحد فرد من هذه الافراد بكذا نعين شئ كل فرد وبلا بيان مجموع المبيع والشمن
 ويصير في كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوتوا في الكميات والموزونات والعدديات المتعارفة كما اذ ابيع هذه
 الصبرة كل قيمة خمسة دراهم مع البيع في واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكليل والتسوية فانقلب ميزان
 كان للمشتري خيار التكميل ان شاء واخذ بما ظهر له من الشمن وان شأه ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لوطم
 بعد المجلس والا ليجد عدم التفاوت بان تفاوتت من حيث الذات كالعدديات كالانعام والقبائل العتيقة كالذريات فان
 الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من مخرجه كما اذ ابيع هذه الانعام كلا عشرة دراهم فلا يصح وفيه اصلا لا
 كل في بعض الجملة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عند ما تقدم في كل في الصورتين بلانرا المشتري ان رآه عليه
 الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشترى ان البيع صحيح بلا خلاف ميان مجموع المبيع او الشمن بلا بيان كل فقال فان باع صبرة
 مجازفة بقرينة الفرد اي مجموع عاس المعهود او الموزون او الكليل فان الصبرة بالضم جامع من الطعام بلايل لا وزن على انه

وقد حصل مع خيار الشرط أي الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرط ولو بعد البيع فالخيار اسم في الاختيار الإضافية لمعلومة
ويجوز أن يكون كصلوة الأولى أي الخيار المنة وطلاوة وكوطيفة أي الشرط الذي يوجب خيار لكل منهما أي البائع والمشتري تنظروا
ولهما جميعا وفيه اشعابا نه ان يخلص البيع الصحيح ولا يجري في الصحة والسلام حتى لو شرط البطل كإني ثلثة أيام بالبيع على النظر
أو بالبيع على الابتداء المتبرر بالظن المقدم ويجوز أن يكون موبقدا على تحقوقه تعالى ونسهم دون ذلك فيكون من قبيل التجاوز
واقبل منها ما يجري بالثبوت أو الفساد كما ياتي أكثر منها عنه وهو الصحيح وأما ما في الفجر بربطه بالتعيين كإني المحيط وجعل الفجر المحذور
للمتعاين بين لكان شاملا لما جازة والكتابة والقسمه والصالح عن الملل والرسن وأخلع وغيره كإني العادي إلا أنه أي البيع بشرط
التياء وكثر من ثلثة أيام يجوز أن يرفع الثبوت أو الفساد عنه على تحقوق الحواسية والواقية الأولى أو بكمالي النهاية إن اجاز
البيع في الثلثة من الأيام ثم ترك التاء في ثلثة أيام وفيه نسيان فإنه لاجازة في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح ما جازة
فقد تقرر هذا كما قال أهل إرسان والقام شيه إلى أنه لو لم يكن الخيار بوقت لم يكن الاجازة في الثلثة وقد جاز عند الكل وكذا
بعده عند ما خلا فالمراد من أبي يوسف أنه إذا شرط الخيار ولو بعد ثلثة أيام بالبيع ولو الخيار بعد ثلثة كإني المحيط وغيره وكذا أي مثل
خيار الشطرنج في الصحة إن شرط أنه أي المشتري إن لم يعتقد أن لم يخط البائع الثمن مفعولا الثاني أي ثمن العبد مثلا إلى ثلثة
أيام أو أقل أو أكثر منها فلا بيع بينهما ويسمى خيار التقديان العقد في الأولين جاز عند الثلثة وفي الثاني فاسد عنه ويصح
بالثبوت قبل سعي اليوم الثالث على تحقوق الواقية وهو موقوف بعقد التقديان في اليوم الثالث على تحقوق الحواسية كإني
المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو انعقد المشتري: جوتي يذوقه عقد ولو كان في يد البائع أو انقضد أو انقضد فاجازة كإني
وقته اشاعة إلى أنه لو لم يبين الوقت استلزامه من خبره إلا أن الأيام تعد منه كإني الذبذبة ولا يخرج مبيع عن ملك الباع بالاتفاق
مع خياره فخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عنه ويذوق عند ما فملكه الباع باسمه أو بغيره
بإلا البيع في يد المشتري مدة الخيار يكون ضمانه ميب بالقيمة في القيمة والمثل في المثل في المشتري بالمشي كالقبض
على سوم المشتري أي المشتري فالإضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البائع الغرض على البيع من بيان
الثنى كإني المغرب فالتقصير بالعرض على البيع لا يفي من جميع أقدار من البائع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء
بجزء المعنى الآتي أنه لو قال أذهب بهذا الثوب إن قيمته ثلثة قديس بثمانمائة لا يضمن ولو قال إن قيمته ثلثة قديس
بعشرة فذهب فملك ضمن قيمته عليه الفتوى كإني النهاية ويخرج البيع عن ملك البائع مع خيار المشتري فلا يخرج
الثنى عن ملك المشتري بالاتفاق والأصل أن البدل الذي من جانب من الخيار لا يخرج عن ملكه فملكه المشتري
في يده أي المشتري يكون بالثمن كتعطيه أي صيرورة البيع ذاعيب في يده بفعله أو بفعل اجنبي أو بفعل البيع أو
بأنه سادته كإني الكافي والمرد عيب لا يرفع في مدة الخيار كقطع اليد أو الفو على خياره حينه كإني النهاية فإذا تعيب بطل خياره
أنه يضمن لكن الإيالة أي البيع الخارج عن ملك البائع المشتري وهذا عنه وأما عند ما فملكه المشتري والتعويل على الأول

[illegible]

ای بشرای غیر معین فلو اشتری شیءاً الموکمل کان للموکمل خيار الروية وحقه اشارة الى انه لو وكل مثله من قدرته او وكله فليس
للموکمل خيار الروية والى ان روية الموکمل بالروية لا يكون كروية الموکمل فلو وكل انسان روية ما اشتراه ولم يره فقال ان روية فخره
فخره بشرى لا يجوز کما فی الفصولین او بالقبض ای وکیل المشتري شياء لم يره بقصد وقد ان غلب الموکمل المشتري ان يره
عنده واما عند باخله فذلك اذا علم على هذا الخلاف اذا اشتری شياء على ان باخله فلو وكل وکیل القبضه وذاك اذا كان كمشترى واما اذا كان
مستورا فلو بالقبض الما يطل خيار المشتري وحينما شاربان خيار العيب لا يطل قبض الموکمل بالقبض به الصريح کما فی المحيط وصورة التخييل
بالقبض ان يقول كن كذا مني بالقبض لا يغني عنكم فطر رسول الله بالشر او بالقبض مبررة ان يقول كن لي رسول الله بذلك ليس
اليه الا تبليغ الرسالة وحسب الاعمال باخبر فيما يحس وليس ايا ذلك كالتبايع ثم ياتيهم فذوقه فيما ذاق ووصف العقار
من احد عنده ما يملك وقال الحسن لو وكل بصيرة بقصد وهو شبه بقوله من ابي يوسف انه لو قبه اليعيش لكان بصيرة اياه
خياره وقال بعض المتأخرين ليس المحيط والاشجار فاذا رضى سقط خياره وعلى ان ائتمى اشتری او فاشترى انتهى الى موضع منها
فقال هذا موضع كدر فقالوا لا فقال هذه الاصل على ان لا يملكه الا بفساد نفسه فكيف تكسبه كذا في العيب ولو وصف ثم العيب فلا
خيار له ولو اشتراه ثم غيّر انقل الخيار الى الصدقة كذا في المحيط وقوله اشترى بان هذه الاعمال من العيب غير سقط خياره ولام الكرماني في
انما سقطت في البنية لا في الشيء مالم يره وما ياق فذا قل لئلا سقط خياره ومن رأى شياء ثم اشتری ما ياق من الشيء فله الخيار
ان تخير ذلك الشيء عما كان عليه عند اشرائه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصره والى انه لو لم يغير ليس له خيار بل فصل
بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة وان لم يوج فيه ان من اشتری ما شاء فلان خياره له الا ان يضيء اشترى
فصاعدا وتيل ان اشتری ما شاء فغير قاصد للشر او فله الخيار والقول للبائع مع مبيدة البنية على المشتري اذا انتفعا
في عدم تغييره لانه متسك بالظاهر لكن قالوا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى انه شاة ثم
اشترى بها بعد عشرين سنة وزعم البائع انما لم تخير فاقول قول المشتري كذا في الكافي والقول للمشتري مع مبيدة البنية
على البائع في عدم روية اى المشتري البيع فيضات الى الفاعل وقد يضاف الى القول

فصل - واشترى غيره ووجد بمشترية عيبا كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض كذا في المداية
او رآه الا انه لم يكن عيبا لما لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كذا في المحيط وفي كلامه اشترى بان العيب الموجود عند البائع مالم
يوجده عند المشتري لم يكن له ولا لاية الرد كما سياق ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال نقص ذلك العيب ثمه فقفا ولو
يسير اعند التجار على اختيار القدرى وقيل بعد اهل صناعة فاشترى قال شيخ الاسلام بعد الناس عيبا روه اى وداشتر
شترية على وجه الشرع بان يكون برضى البائع او بفار القاضى وعلى التقديرين شخ فلو رده قبل القبض فلا حاجة الى اصداره من شخ
بجود قوله ردوت وهذا كلامه ان لم يكن من انزاله العيب بالامانة وانقص البيع بالردة والافليس له الدالك في المحيط
فلاطلا لا لا يخلو عن شى او اخذ بكل ثمه بل مانع فليس له اسك حط بعض ثمه والاباق كالكتاب انما الاستفاد

ونحو ما استخفا العبد عن المولى ثم واو يدخل فيه المستاجر والمستعير المستقوع وليس باق لو فرض من حكمة الى حكمة او تروى في بلد او اما
 المكس باق ولا يشترط طسيرة السفر كما في الخزانة والاسترخاء باق والبول في الفرش بلا م العدا باق مغنوه عن الصغير ومن
 صغير مال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل دون درهم ليس بعيب ولا فرق بين ان يسرق من ماله او غيره لكن رتبة الماكول من
 المولى الماكول ليس بعيب يعقل العقد عيب لكل من هذه الاشياء من غير ان يبين بان يكون ماديون نفسين ليس بعيب على ما قيل فلا عاود
 واحد من هذه في مغفوة في ما انشترى في قدره وقيل لا يشترط العاود بل وجوبه في يد البائع والاول الصريح ومن بالغ عيبه
 جملته على حكمة والتقدير الا باق والبول والستره من شخص بالغ عدا او اتمه عيب آخر فلو حدث واحد من في العصر عيبا
 ثم في الكبر عند المشتري لم يرد له من الكبر للخبث ومن الصغى لمرض وقلة المبالاة وجنون الصغير المطبق وقيل اكثر من
 يوم وليلة وقيل ساعة عيب واحد ابد اي في الصغر والكبر يوجب في الصغر عند البائع ثم من في الكبر عند المشتري فلا يرد له
 ثم من عند قدره عند كثير من الشئ السائل في المحيط والصحيح انه لم يرد له من المعادة وعليه الجواب كما في الكافي واعلم ان
 العقل فخره القلب وشاعره في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشغل ببس الدماغ كما في النسيان والبحر فبقتين البان
 بنقطتين تحت والخارجة من الفم وغيره كما في الفاسوس والاول مراد القمار كما في المبسوط والذكر فبقتين الزال المعبرة
 والفارشة الريح طيبة او خبيثة وراهم من الاطباء كما في الطببة وغيره ومن الظن الفاسد الناشئ عن قلة التامل ان في الخمر
 مرادهم منه حدة الرائحة متعبة او طيبة لا تدل ارادته الضمان بعين المعلة وهو من الاطباء على ان عد الرائحة الطيبة
 من العيوب عيب لا يخفى على عاقل والزنا والتولد منه اي من الزناكل من هذه الاربعة عيب فيها اي من
 الجارية لا فيه اي العبد لا لا يشترط في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا اذا كانا فاشعين والزنا عيب فيه وما دونه
 اشارة الى ان ثمانية من الفعل البيع عيب لكن في العادي هذا اذا كان بلا اجر ولا انطيس بعيب يرد به والسالك نفس
 الولادة ليس بعيب وفيه روايتان والى ان المعادة لا يشترط في جميع العيوب في الزنا وغيره انه شرط الا في الزنا وفي الزنا
 ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيها اي في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصاحفة
 الدينية والاستحاضة وارتضاع اي انقطاع جميع نبت سبع عشرة سنة وخمس عشرة عند ما لا انقطاع الاكل
 في آوانه كما في المحيط عيب لانه علام الدار والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى مدة شهان ونسبة ايام في رواية محمد
 وعليه عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابي حنيفة وروى بيان القاضى المقلد وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف
 كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او كونه ولا يقبل قول الماتر ولا يسع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع باجل الدار ومن
 العيب بالشيء كترك نسيان الولد الكبير كما في المحيط وان ظهر عند القاضى عيب في البيع فلو ملك قبل الطهر في المحكمة لم يرجع بمقتضى
 كما في الخزانة قد فهم اي كان عند البائع بعد ما مات البيع عند المشتري او اعتمقه اي اشتريه البيع مجانا اي بلا مال او وجره
 او اسقط له المبيعة رجعت المشتري على البائع بالنقصان اي بالنقص بعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمة

قضية تقوم بها عيب مع عيب فان كان العقد ثلث عشر اربع مئة عشر ونصفه نصفه لا يرجع بشئ ان لم يمسح عند ما كانا
 ابني يوسف بعد ما اعتق على مال او قتله المشتري فان تنص عليه ضمن القيمة ومنها يرجع بالنقصان كما في المعتمات و
 الاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت يرجع بذلك من فعل فعل المبيعين بل يوقع عنه في ملك الغير كما لا يخفى
 ولما التفت بامتنان كالا عتاق على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعضه من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وعلى ولا يرجع
 ما بقي وعن ابني يوسف يرجع بنقصانها عند محمدر ويرجع بنقصان ما اكل عليه الفتوى فان المكيل والموزن في حكم شئ
 الشئ وخطة وانما عند ما مضى حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء او انفق حكم شئين باطلاات ولذا في دعاء او ثوب بالانقضاء
 كما في الحيط والعمادي او بعد ما اكل كلهما فلا يرجع بشئ عند وجه الصحيح كما في الحيط وغيره ويرجع بالنقصان عنه ما عليه الفتوى
 كما في الانتقاء وغيره او بعد ما لبس فخرق الثوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وجه الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه اشعار
 بانه لو خرق لاس لبس لم يرجع بالنقصان بل اخطا كما في الحيط وغيره فلا وجه لاقيل الظاهر ان المداخلة بحيث يعبر بملك
 او الا فلا فرق بين الخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث في يد المشتري عيب جديد
 بفعل المشتري او فعل الاجنبى او بانه سادتي كما في العمادي يرجع المشتري به اى بالنقصان وفيه الفتوى لوزال عيب الجديد
 بعد الرجوع به بانه العيب مع بدل النقصان خلافا للمرتباني ومثل الزباني الى الرد وان كان بدل النقصان فانه لا اخطا
 الى ياخذ اى البيع البائع كذا كاي مبيعا يخطا لجهة النقصان ما لم يخطا لاي ياتى وانه ان عدم اشتراط البيع
 بملك المشتري كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخطا وفيه اشارة الى ان لو اخطا بملكه لا ياتى البائع وذا بالاطلاعات وان مضى
 به المشتري كما اذا زاد في اية متعلقة غير متولدة من البيع كالصنع والحجبة والبناء واما المتولدة منه كالسمن والجل فلابد اخذ
 في ظاهر الرواية ان مضى به المشتري فان ابى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند شئين خلافا لمحمد واما النقصان المتعلق
 كالولد والشم والارش فقبل القبض لا يمنع الرجوع بالعيب بعده يمنع ف يرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالسمن والجل فلا يمنع
 الرجوع في العقد الاصل وسيل الزيادة للمشتري مما كان في المحيط وغيره فلما يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان باع
 اى البيع قبله اى الاخطا لانه اذا لم يكن ملكه اسكان الرد وفيه اشعار بان لو باع بعض لم يرجع بالنقصان بجهة ما باع وكذا بجهة
 ما بقي على الصحيح ولم يرد عنه كما في المحيط لا يكون لعدم الرجوع ويرجع به ان باع بعده اى الاخطا لانه اذا لم يكن ملكه عند
 اسكان الرد وان ظهر عيب قديم قبله للرب بعد كسره يجوز ونحوه كالورد والفتق يرجع المشتري بالنقصان من الثمن في
 المكسور المتقطع به تعذر الرد بالكله الا اذا مضى باخذ المكسور ويرجع بالكل من الثمن في غير اى المتقطع به ان كان خلويا
 او متنا او لم يكن لغيره بطلان البيع فيه وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان لغيره قيمة او بعضه ف يرجع بجهة غير رد
 قيل بطل العقد رد العشر ويرجع بكل الثمن والى الاول قال السرخسي وعلى هذا الطبع والدابة والعقد العشران قطع ووجهه
 الوجه لاكل حيوان يرجع بالثمن وان صلح يرجع بالنقصان كما في الكروان واذا اودع الا باقى اى نحو الباقي

أو البطل على الفراض، واستندوا إلى أن يكون من عيوب الماتوف بالبيع بان يقول المشتري إن المخبون كان في البائع وقد وجه
 في يدى وزاد في غيره وكلامه في العنود والكيه فالبيع من عيب عند الاختلاف كما عرفت في البائع أو وقع عند المشتري فإن كان المشتري
 المشتري أنه الباقى عنده أي المشتري بالبيعة إن كانت أو تكول البائع أي اتنا عن الحلف على العلم ببيت
 الأباقي عند المشتري إن لم يكن المشتري ببيت وقته اشعار بان تحليف البائع قول المثل وقوله في الكافي وغيره في الحلف فيها
 أو ما عنده فغاية خلافه الأصح أنه لا يحلف ثم بعد ذلك ما إن أنكر البائع الباقي عند المشتري واتحاد حاله فإن قدر المشتري
 على إقائه البرهان والبيته برهان أنه الباقى عند البائع أو على أنه الباقي وإن الخال متحدة أو حلفه أي البائع
 على البتات لأنه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم الموقوف عليه فلا بد أنه يفتنى إن يكون تحليفه على العلم أنه على فعل غيره
 وهو الباقي أنه باعه وسلمه وما الباقى عن كقط بضم الطاء فتحذفه وركات الطاء شدة وكافي القاموس والمعنى
 على ما مضى من البيع سلمه حال لو أنه في حداث الباقي عند البائع إلى وقت التسليم فإنه حل من فعل من الفعلية الفعل وال
 على الحرف في البيع في الجريد والنفية في التهمة والكافي والنهاية وغيره ما هذا ما يحفظه في الشايعين والمختصين في زماننا فليكنوا
 باستعانة كاتبة قط أنه يحلف أنه الباقى في الزمنة الماضية التي فيه ولا في يد باع أنه لا يفتنى إن كان لم يكن نظيره لا في بطلان إطلاق
 من التحليف على أنه لو أنه ذلك يقال الباقي الماعذلة ثم أشار إلى عبارة أنه في كنيته التحليف كما جازى عن أبي يوسف
 فقال أو حلف بأنه ما له حق الرواى في جوابه على مبهمة الدعوى أي سببته فيه فإن عاهد والاراد على البائع وقته
 اشعار به لو استخلف البائع على أنه حلف منقط فحلف في الرد بهمة الدعوى على ما قاله القضاة وأما نحن فلهذا النوع من العيب
 لأنه لو كان ما عاهد من الطاء أو النسيان فإحدى من كفى وإن كان الاثنان أحوط ولو كان ما عاهد الظاهر كالأصح الزائدة ولو جازا
 استدلالات وتما في الذخيرة والاشتمن بالاجبار على المشتري وإن قبض البيع أو ادعى العيب الموجب للفسخ إن لم يرد
 البائع عن كل عيب لم يرض به وله أن العيب حتى يبيع من عند القاضي عدمه أي عدم العيب الحقيقي أو الحكمي ما يحلف البائع
 وهو بيته على أن المشتري رضي بالعيب ورضى عن كل عيب أو تكول المشتري عن الحلف على الرضا أو البراءة وما رواه العيب
 كسقي الله ما أطلق بخلاف سقي الشاة وفي رواية الجرح والاحتجام روايتان كافي المحيط ورواية العيب
 في حاجته أي المشتري نعمًا فإن قدره المشتري بعد العلم بالعيب قصر المالك بسطل بقوله في الرد لا دليل للاستاء
 بخلاف ما زاد وجب في الدية يعني في السوء وفان على الحمل إن أثار ما فانه يراد أنه عند وكافي الزايد لا يكون رضا كونه
 الرود على صاحبه أو سقيته أو شراؤه ما عاهد استمنا ثم أشار إلى تعليله فقال ولا بد له منه أي المشتري من الركوب أي
 لأنه ودره وقيل إن الأخيرين محمودان على ما لا بد منه لمجرد كونهما أو لصوتهما كالجملات فالركوب بدون العجز والصعوبة يعني كما
 في التبرأ شى وقيل عنه في النهاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شري نحو عبدين ما استخفى كل منهما عن الآخر في
 الاتضاع ككثيرين وزوجي ثوبه في الموفين واكثر منهما لا يستغنى كزوجة الموفين وزوجي بنته أي باب كاسية

صحة أي شراره واحد بان لم يكر لفظ فانما في الشريعة عبارة عن عقد نفسه في المقتضى ليد على اليد عند البيع واد
والاسم المفقود وجدها بحد ما عيبا ورواها العيب بجمعه من الشئ في عيبا أيضا او القضاة خاصة ان بعضها مان
تفرق الحقيقة بعد التام بخلاف في نيا العيب القبيح ثم في بيعه البيع بالزاد والاي قبضها بان قبض احدنا او قبض اهلنا فحبا
بكل الشئ او ردها كما عرفت في حق العدوى المتقارب والكيل والوزن من الماخذ الزوائد ان قبض البيع كما لا يدر
بعض الجوز والبيض والخطه المعارة وهذا اذا كان في وعاء والا فله والمعيب خاصة وجب في الوعاء او بوجه اخر زاد وكما
في المحيط ولو استحق البعض باليس في بيعه فله بقرينة الآتي كثر من وعبد من كيلي او ذرني لم يروا الشئ
الباقى الى ما اخذ بجمعه من الشئ وعنده لزيد الباقي وقيل اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض
قبل او بعد قبض البعض فله الباقي بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والدار والكرم والعبد ما في بيعه فله
فان لزيد الباقي واخذ من ما استحق وبيع ان يرى الساع بالكسر الفصل والفتح نادر والمصدر براء وبراءة الفتح
والعقبة يرى من كل عيب موجود عند البيع او عادت قبل القبض عند الشئين ولم يدل فيه الحادث عند محمد ان
عدا بمصلحة نحو ابراهيم من الزاد الكفر والسرقة وغيره وان لم يعد ما لم يذكر العيوب بمصلحة نحو ابراهيم من
كل عيب وقيل اشار الى انه لو براء من كل دار لم يبرأ من العيوب كما في الخرافة وبراء من كل عرض دون الكاثر اثر
فتح قد براء او أصبح زائدة وعنده ان الدار مرض الموت كما في المحيط والى انه لا يشترط طرديه ابراهيم خلافا لابن ابي ليلى فظاهر
الوضيعة في مجلس الدوائف فقال لوباع عبيداني ذكره يرمي لزمه الردية فاقترحه وحكم الدوائف كما في المبسوط وغيره
فصل - بطل اي اتفق بيع باليس بآل شئ يبيع على ما هو المتبادر على انه قال بعدد بالشرن فالتعظيم ظن وقيل
اشعار بان البيع الباطل ما اتفق ركنه وان كان البطل اعم فانه بالاثبات وعندنا نقص منه بشرعا ما اتفق ركنه او شرطه سواء
كان من قبيل العبادة او المعاملة كصلوة بلا حضور وكذا بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة الذباب
الرواق وشرعنا وجد اركانه وشرطه دون اوصافه الخارجية المعتبرة شرعا كبيع خمر وصدقة بلا فسخ وقد سأل في الاسرار
فان البطلان كالفساد في الحقيقة منه المصدر دون احوال من كان في الايجول كيد ثم سئل الخليفة عن بيع بيع كل دم
غير مسخ من غير الاذى والخبر والميتة وبيع الخوف فيكون كالحاقه معطوفا على ما يقتضيه على انه كان مالاً في شرعية يعقوب
عليه الصلوة والسلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فظاهر في ان يقال انه لم يكن بالاعتداء واثبات
بيع البيع جميع التابع اي اشبه بالودي متعلق ببعض المكاتب الدبرام الولد لكن قد مر ان شئ البعض كالمكاتب عند وكما عند ما في
النسبة انه جاز بيع المكاتب بعهده في صحيح الروايتين وبيع الدبر المقيد اجماعا وكذا جاز بيع المطلق وام الولد من نفسه واخذ
القضاة يحرم بيعها وبطل بيع مال غير متقوم بكسر الواو فير متفق به شرعا كما في محرم فيما بين المسلمين ومسلم وكافروا وغيره
وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان البيع فيما فسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع مات بالحق والمجسمة

في غير الفسخ كما في الكاشف لكن في المحيط ان بيع مختص بالموسر باطل عند أبي يوسف خلافا لمحمد ورجح عنه بيع السرقين لانه متفق
 من حيث الاتفاق في الماشية فليس فيه فسخ وقول من فسخ الاستيناء البهي لانه لا يقيده ولا يعين بتلفه وكذلك بيع بردات
 لا يثبت له ان على العمل كذا في الميتة بالتمشيق ان يطل بيع هذه الاشياء بالدينهم او بالدينار فدية شارة الى ان جميعا بالعرض غير
 باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع باليسر بل وفي التفتة فاسد عند بعضهم وبطل بيع قرن ابي عبد
 تاسم في النخل ضمن الى حرس البدين وبيع فكتية اي مذبوبة فتمت الى قتيبة منها وان سعى ثمن كل من البدين
 وجاز في القرن والذكية ان سعى عند مالك في الكافي وغيره لكن في المحيط والمبسوط وغيره انه فسخ فيها عند مالك فسد قبل
 التسمية عند محمد واطلام شبيه الى ان حكم بيع الباطل ان لا يصير البطلان ملكا لاحد من المتبايعين وان بقيا باذنها
 فالملقبوس امانة سيليب بلائسي عندهم ونعمون يملك بالقيمة عند مالك في الانتفاء ورجح العجم على ما ذكره السرخسي كما
 في قاضي خان وصح البيع اي وجب جميع اركانه وشروطه واصنافه الخارجية المتغيرة في قرن ضمن الى ملوك لمن مدر او سكا
 او احم وله فالملوك امر او ضمن الى قرن غيره واني البائع سواء كان ذلك القرن المشتري او غيره بحصة من القرن
 الصورتين وان لم يسم الحصة لملك فتم الى وقف اي سرقه كما اذا باع ضيعة بعضها وقت فانسج في الملك بعت
 عند السرخسي والسفدي وقتها شعرا بانه اذا باع كرا فية سجد لم يخل السجدة وذا اذا كان عامدا لا فقد دخل على
 ما قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اي غير الثمن بالخمر نحو ما ليس متقوم وبطل في الخمر اي
 انتفى او صانه دون اركانه وشروطه وكذا فسد عكسه اي بيع الخمر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف الخمر
 للقيمة على الفساد لم يخرط في ذلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بالنسب كما نقل واعلم انه شرع في تفصيل ما علم
 ما يفسد البيع من سعة اشياء على ما في الشارح من عدم الملك والغرور والجهالة والجور من التسليم وورود النسي والشرط والاول
 لا يجوز ويفسد بيع المباهات اي غير الملوك كطب السواد وحشيشة طير الموار وسك الجودانة وما رابيه والنهر قبل ان
 تملك نحو الا حراز فلو احرز المار في حوض من نخاس وصفر وجص باع جاز بشطآن يقطع المار حتى لا يخطط البيع وغيره
 لو اشترى كذا وكذا قرية من ماء الفرات بدرهم جاز وعنده لو اشترى من سكار كذا وكذا قرية من مارية على ما في يوقيا في نهر جاز
 وعنده فاسد لان الماء معدوم والقرية لم تعين كما في المحيط والذوا جميعا بالقرية فان جميعا باطل كما ذكره في الشرح ولا يجوز
 بيع ما لا قدره للبائع على تسليمه من ملوك طيرة او سكا فذا رسل في ميت او جبل ليكن ان هذا لا يحكمه اي باحتمال هدمه فدية
 اشارة الى انه لا يجوز بيع الآب الا اذا علم انه عاد اليه ورعى المشتري بالانتظار على ما قال الكافي ورجح كثير من المشايخ الى انه لو علم
 ان بيع الى عقد جديد الى انه لو باع في حق عام بالنهار لم يجز بالليل جاز لو باع ما دخل موضع الاستطیع الخروج عنه فدية خلاف هذا
 اذا لم يتبين له موضع ما ولا يجوز بطلان ملك في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الموار فلو عاد الى ميتة جاز كما في التسمية والاول
 بغيره للبائع كما اذا باع جذا عاني سقطت او لبنت في جدار او ذرا عاس ثوب او من خشبة من لون علوم او علية ميتة فسد

غير محصور من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المشاع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك او غيره بغير التخصيص اسم من التورية لتعريض المملوك سرعا ليوم انه غير منجود كحل الفسخ اى مثل بيع جنين وشل لم ينجع فخرج كيلا او جازفة فانه فاسد لاحتمال الرجوع والدم ونحوها ومثله بيع بذرا البطيخ وبيع الخطة وبيع السمسم وبيع العنب الكرام قبل الفسخ ولا ينجع ما يفيض اى يصل جماله اى جماله نفس البيع او ثمنه او لفظه والى عليه الى المناقعة من المتعاقدين ففسد لوباع ما في بذرة الارز نحو الدقيق والشوبان لانه بنية بيع ما في الدنيا او باع دارا او شئ لم يعلم بحدوده او باع نصيبه بما هو لم يعلم به عند الطين كما في قاضي خان وذكر في النظم انه لم يحج عنه ظافا لانه ما جين وعنده انه لم يجد الا اذا علم وكذا فسد لوباع عدل زطي بقيمة لماله الشئ لكن في المحيط المطل بيع طعام لم يمس كميته ثم شرع فيما نسي منه ما في الجالبية فقال ولا يجوز بيع المزانية وبى لانه المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا بيع تمر بقطعتين ويجوز الثالث مجزؤه وكيلا او مجزأه باجم والمملتين ويجوز الاجزاء فانه بمعنى القطعي ومثله والاخصيه بيع تمر باعلى النخل خرصا بفتح الحاء الجازمية وسكون الراء والصاد والعملة اى بطريق الحوز والتخمين فيكون ثمنه اعم بنسبة الشئ الى الثمن وفي القاموس الذنب بيع كل تمر على شجرة تمر كيلا والمزانية بيع رطب في النخل بالتمر ولا ينجع الملامسة والقار النجود والمناذرة وهو ان يمس المشتري ما يريده اياه ويعلق حماة عليه وينبذ البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدرك التفسير هنا بما استشهدنا به من قولنا اذا انا شوبك وانت ثوبى اولئك القيت حصاة اليك تبت انا اليك وانت الى البيع فقد وجب عليك ان كان الكل غركا لا يرب فيه وقد صرح به الفاضل وغيره وظاهر كلامه انظر الى ان ما ذكره كاي من البيع الفاسدة التي هي اكثر من اثنين كما في الفقه وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يفيض الى الجمالية من البيع الباطلة التي هي اكثر من اثنين وفي المحيط من ابي يعقوب انه باطل اينه لا يخفى ان الانسب للكتاب ترك مثل هذه السائل ولا ينجع المراعى كبس العين مع المرئ بفتحها وهو الرأى بكسر الراء الكلا طبا او باسما كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر النخل وادارة الحال واللام للمعد بقرينة ما مر ان لا يجوز بيع المباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الخشيش فبنت بخله لم يجزوه هو مختار القدرى لكن في التوازل جازيه لانه ملكه كما في المحيط ولا يجوز ويضد اجازتها حتى لا يملك الاجزاء بالقبض او الاجارة لاستهلاك المنفعة دون العين ولا ينجع النخل زبور العسل وعن محمد بن جازاذا كان مخزوا ومجموعا لاسع الكوارات مع الكوارات بالضم والتخفيف وكيسر ويشد العسل من الخشب والطين او العسل في الشمع كما في القاموس على التقديرين ويجزؤه بنية مما بالاجماع كما في المشرع لكن الكثر في ذلك وقد قال النخل لم يدخل في البيع بقاء للعسل لانه يدخل البيع اذا كان من حقوقة كما في المحيط وغيره ولا ينجع اجزاء الاوى كالشعر والعظم واللبن عن ابي يوسف جازيه لمن لا يملكه ولا بأس باكل المرادة وقيل لا يباع للطفل اذا استغنى وصب في العين اذا علم زوال الرد به كما في التمر تاشي واجزاء الخضر مبر فان بيع نفسه قد راد الانتفاع بشعره من حيث الحوز ضرورة يستغنى في الشعر وكفى بلى يوسف انه كرهه لانه يحبس لئلا يلبس السلعة

مثل هذا المصنف في الاستحسان بجواب جميع اجزاء غير ما كان مستوعباً ولو تيسر في انحاء صواباً وان كان في الحيوان والجمادى والجمادى والجمادى
 جلد الميتة وكما قبل وبغيره فجميع جلد السبع الذي لم يمتدح ولا يجوز ان كان للسفر فانه لا يطعم لانه شبه كافي المحيط ولا
 وود القران الابيض فلهذا لم يمتدح ولا يجوز ان كان للسفر فانه لا يطعم لانه شبه كافي المحيط ولا
 على قول غدر ولا يمتدح لانه الابيض فلهذا لم يمتدح ولا يجوز ان كان للسفر فانه لا يطعم لانه شبه كافي المحيط ولا
 في الجواز لانه كبد البطيخ وغاية الفتوى كافي الخلاء في يجوز ان يتعلق الخلف ببيع الدود والبيض في التجميع والبيض
 بغير بيع وود الغر وبيضه وتلفه ولا موضع العلوي علو السفلي كبد الفار ونسما ميا بعد سقوطه است العلوانه لم
 يبق الا ان يعلق بغيره الساق فلم يمتدح بالادوية استعانة به وفيه اشارة الى البطان ميع بعد سقوطه السفلي والى ان يبيع
 العلوانه سقطه والى ان يبيع الشبه به وان الارض لانه متعلق بالمال في رواته لم يمتدح بالاجابة به ونحوه واشارة الى جواز
 بيع الطليق وحق الرد ولم يمتدح بغيره العتقة لانه لا يمتدح بالاجابة به ونحوه واشارة الى جواز
 مشار اليه على انه امته وهو عبد باعته في اختلافه ان فاسد ابطال ثلثي الميراث وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على ان
 انجته فادعى ضمان فاباعها بغيره ان كان اشترى فصاعداً على ان ياتقوت انه في ذابوا نصف الا ان المشتري في الجارية فادعى الاداء والاعمال
 ان الاشارة والتسوية اذا اجتمعتا في مقدمان كان المشار اليه من خلاف فليس المسمى فاجرة وله الاشارة فاباع بطلان ان
 البائع معدوم في الذل والاشارة في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف فليس المسمى فاجرة وله المشار اليه التسوية
 الغوف فاباع بغيره ان العترة المسمى ان كان عليه ان المشار اليه من خلاف فليس المسمى فاما ان كان عليه فاباع العترة المشار اليه فلو قال
 جئت منك هذا الحمار اشار الى عتقه فلم يمتدح فيها انعقد العقد على العبد كافي المحيط ولا يجوز وفيه شارة الى ان البائع من سبعة
 او غيره سوار كان الشراء من البائع او من غيره فمقتضى كالأورث سوار كان البائع نفسه او غيره بالذات باطل مما لا يمتدح في
 قبل نقد كل ثمنه اي ثمن ما باع الاول او بعضه ان بين اثنين شبهة المقابلة وهي شبهة الرجوع الشبهة في
 الحرمان كالحقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل ثمنه ارسن الماي قبل شهادته للبائع بعبده وشمل ولده ووالده سوار
 كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع او بعد فانه عند فاعل قول بعض المشايخ واما حديثه في يست فلا يجوز ان الحارث مطلقا
 خلافاً لمحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشترى من المشتري الثمن والموجب له المسمى اجازة في قوله قبل ما باع
 اشارة الى انه لو اشترى بشاة وكذا في ادان ان الفاسد عند اتحاد الجنس فلو اشترى منه جاز في قوله قبل فلهذا اشعاره
 لو اشترى بعبده فمجرد بان البائع لم يمتدح بغيره فلو تيمم بانك انما يمتدح في الشاة وكذا في البائع او كذا في حال
 كون ما باع مع شئ آخر لم يمتدح اي ذلك الشئ قبل نقد ثمنه الاول ولم يمتدح في السابق فممتدح بالاشارة الاول
 او الاقل او الاكثر لانه في ثمن البائع الاول اقل من ثمنه فيما باع فممتدح في السابق فممتدح بالاشارة الاول
 جارية باع ثمن ما باع بغيره باع البائع قبل نقد جاز في العبد ونسقى الجارية لانه لا يمتدح بالاجابة ولا يمتدح في السابق

وفواكم القيود قدرت ولو فرض المسئلة لكان اسلم من الاستدراك ولا يشترط ان يثبت ومن الزعمون على ان لو لم يكن
 اى بشرط زنه معد وان يلحق المظرف كذا ان اى احد عشر مثلاً استلانه شرطاً نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط طرح
 مقدار وزن المظرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فاقول المشتري مع يمينه ولا
 يخفى انه يستغنى عنه بقوله لا يجوز ويعتقد البيع بشرط حره الباء اولى دون ان وان كان خلاف الظاهر فان ان بطل
 للبيع وان كان في شرط ضرر الا في صورته ان يقول بعتك ان رضى فلان - فانه قال ابو الفاضل يجوز للخيار فيه اذ وقت ثلثه
 ايام كما في آخر تية النهاية وغيره والمقتضى ان يكون بلاء او فلو قال بعتك العبد بالعند - ثم على ان يقرضني عشرة جازا للبيع
 كما في المحيط لا يقتضيه العقد اى لا يجب نفس البيع وفيه اى ذلك الشرط يقع لاحد جهات المتعاقدين كشرط البائع
 ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه الا او يبيعه او يصدق عليه مال او يوجره او يعيره وكذا شرط المشتري
 او يفتح للبيع المستحق اى يثبت لغيره فبيع منه طلبه مثل ان يبيع عبد الشيطان لا بالخبر من ملكه او يستولد او يكتب او
 يبر او غير ذلك فان كل واحد منها مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم البيع
 والتمس او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد جهات خلافاً لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع للبيع فيستحق كشرط ان لا
 يخرج فخرس يبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر نقداً به وكذا بشرط لا يفتح ولا يغير كما اذا باع طعماً بشرط الاكل كما
 في المحيط وكذا بشرط ان يفتح لغيره كشرط ان يقرض بعتك ابراهيم فان الشرط باطل كما في الاختيار والى ان لو كان شرطاً لا يقتضيه
 لكن يلائم كعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالتمس ولا يلائمه لكن يرد الشرع بجواره كالخيار والاجل ولم يعد لكنه متعارف
 كالاقتضاء وهذا بائع فعلاً كان البيع فاسداً لكنه صحيح كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرط متجاوز للتمس او البيع المبيع او الدين الى
 اجل اى زمان ان ينتظر الوجوب وجب ذلك الاجل كوقت قدوم الحان او انعقاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقاً ثم اجل الى
 بذه الاجل صح واخر المطالبة والى ان الاجل المعلوم في البيع والتمس الميعين صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى انه لو اجل
 الى التمس ورده المهرجان او موم النصارى لفظ اليهود فان كان معلوماً فصحيح والا فاسداً كما في الاختيار وما قبله لان الميزون
 انواعه نيزوا لعامة وهو اول يوم من فردين ماه وتيرة الخامسة وهو يوم السادس منه وتيرة السادسة وهو يوم الحادى والعشرون منه وهو
 نصف مناره الشمس في اول دبر من دجات الحمل وتيرة الجوس يقال نيزو الدماقين وهو اليوم الذى دخل فيه الشمس في
 والمهرجان نوعان عامته وهو اول يوم من الخريف اى يوم السادس عشر من مهرماه وخاتمة وهو اليوم الحادى والعشرون منه وهو
 النصارى سبعة وثلثون يوماً في مدة ثمانية واربعين يوماً فان ابتداء موموم يوم الاثنين الذى يكون قرباس اقبله في
 الواقع بين ثمانى شباط وثمانى آتة ولا يصحون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت انفس والا يصحون يكون
 نظره ميعدهم يوم الاحد بعد ذلك ونظر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خاس عشر من الشهر السابع من شهر
 تاريخه ابتداءه قبل سنة الروم شهر واقعة لموى وقوم عليه العلوة والسلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر

ولم يجدوا من الطعام الا الى السبلة فيطبخ من قوته فطير ثم ياكلونه فاعترف سبحانه وتعالى في حقهم وقوله في حقهم انما هو في البيع
في المدة وفيه وليس يوم مشهود عنهم الا ان يقال ان يوم النظر وايفانهم يبيعون من جنس الترية تستوثق من بيعها انما هي من جنس
البيجات سيما كلفت المتحاشين ومجمع البيع واما ما بعد ما يثبت او يثبت على ما من اختياره بل خراسان العواقل انما هي من جنس
الاجل ان قال الطلبة انكرت له براءة منه او لا ما قبل فيه قبل الجول ان يخلو الما قبل وان قبض المشتري المبيع معا فاسا
يكتفي اليه وان كان ثمة وعاء بكم البيع الفاسد ان بعض سابقه بطل برضا ربا ليعده صريحا لقبض المشتري المبيع باده
في المجلس او بعده على الرواية المشهورة او لا لانه كقبض من الاضافة الى الفاعل او المفعول في مجلس عقد وفي رواية الزيادة
ومواضع وفيه اشارت الى ان التخييل في البيع الفاسد ليست بقبض من بيع البيع كما في الزيادة بل في البيع انما قبض كما في قاضي خان
والى ان القبض بعد المجلس بالانها لم يقبضه ولو بعد قبض الثمن كمن قالوا انه معمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البائع بالقبض فأنكر
والخزيرة والقبض الثمن اذن لم يقبض كما في النهاية وكل من انى الحال ان كل واحد من البيع والتمتع عمومية اى
البيع مالم يذكره القدرى ومن تابعه لكن العوالب انه غير لازم ولذا انكره صاحب الاختيار فيه وما في الكافي انه لا يخرج البيع
مع نفى الثمن فانه ليس صحيح حقيقة في رواية الانعام ان كان فيه ان حق الاداء على ما اشترت عمومية وان الثمن ليس برك وان
اعتبر في مضمره كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه ملكه لما خبثا حراما فلا يخل للثمن
الاكل والشرب واللبس والمولى وقيل يخل وفيه اشارت الى انه يملك بين البيع ولما ثبت الشفعة بالدار المشتهة او شرا
فاسدا كما ذهب اليه المشايخ فخرج وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولما قالوا ان الشفعة فيه ثابتة واما تصرفه فيبسط الى الكا
وان كرهوا الاول اصح كما في الزيادة وغيره وكرهه اى المشتري لو اداهه ارض لا اعطت على ملكه كما نحن مشكلا اى المبيع
حقيقة اى صورة وحتى في ذوات الماشال كالكيل والوزن مثل حتى اى قيمته في ذوات القيمة كالخمر والارض وفيه اشارت
الى ان البيع لو كان مروج والروعيه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض عند محمد يوم الاستهلاك لا انما ذوات من حيث العين لا السوفان
يوافق الشيعين كفى المحيط فان كان الفاسدا اى فساد البيع بشعر طرأ على العقد كالفرض والخيال والاصل ونحو ذلك فانه كان
المبيع قائما بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والآن فكم من فسخ له الشرط ومن من عليه فسخه بلا اعتبار وعلم ان
غيره وفي رواية المسببة لا بد من عدمها وفي رواية المتفق للبائع الفسخ كما في الزيادة وبفسر الكفاي وعلى ان الرضى قد تحقق من المشتري
فكم في الكافي ان الفسخ لو عدمه وكل منهما عند الشيعين فشرط عدمه عند محمد وفيه اشارت الى ان البيع عليه الشطب فيجب الفسخ او
الرضا على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاصل على المانع وفيه ان الفسخ على المصاحب استلزام المشايخ كما
في العمادى والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد القبض قبل ادائه الثمن كما في الكافي والاكين العقد وجب بل باده في العقد كغيره
بالفسخ لكل منهما اى المانع من فسخه بلا علم المصاحب بل قال ابو بصير نعمت واما عندنا فشرطه كفاي الفسخ لمن كفى في الكافي انه
شرط عدمه والاصل في الرضعين مكان الاما كونه على حال اعدام الفسخ وجب تحاشي كفاي المحيط وغيره قال يفرج به البيع القسري

المشروط الاصل فانما يفسخ لان فيه تعدد فيما بطلات البواني واعلان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاتفاقية لفظ الاتفاقية
 اذا اذا حصلت بغيره كلفظ النسخة والمتاكلة والار فانما يفسخ بلفظ الاختلاف كما في التذرية وغيره ولو كان بلفظ البيع ففسخ بلفظ الاختلاف
 كما في الاختيار ولم يمنعها اي الاتفاقية بملك الثمن لانها باق بوجود الذمة بل بملك المبيع لان الاتفاقية تقتضي بقا
 العقد القائم بقا العقد وعليه نصحت اتفاقية بيع عبد كبر بغيره بعد ملك العبد لان البيع من وجه كما في المحيط وملك
 بعده اي البيع كونه احد العبد بين المبيعين يمنع الاتفاقية بقدره اي المالك لم يمنع في الباقي والكلام شبيه الى
 ان ملك البدين منع الاتفاقية ولكن في الاختيار وغيره انه لم يمنع في العرف لان الاثنان لم يصح من الاتفاقية
 ففصل في التولية لانه جعل النفع واليا ذمة الاشياء بقوله ان يشتري طرا يحيل بان يشتري بغيره الا في البيع
 بيع عوضا من البائع من الثمن او غيره بغيره ما ياتي والمراد به يحصل به اي بذلك اي بان يشتري في البيع انه يشتري به
 مع فصل اي زيادة شئ معلوم من البيع فيخرج به التولية ولا يصح بيع (دو يارده) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما
 في الاختيار وقوله (دو يارده) مجيء معناه عشرة باحد عشرة او بعشرة مع احد عشرة والمعنى باع ما اشتراه بعشرة باحد عشرة
 استحسانا باحد وعشرين قياسا والاول مذموم المحذور كما في التكم وباتقنا من معنى ما يشتري به مع ما يشتري المصنوع بعد اداء
 قيمته بالقضاء الملك بيبه او صدقة او راحة كما في النماية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق
 ان لم يكن ملتفتا اليه فوالسادة وان كان ملتفتا فبالثمن تولية والزيادة مما اجره والنقصان وصيغة دالة ان الجار
 والجور في الموضوعين خبر وجرى المصنوع مجرى اسم الاشارة بملاتح فمن الثمن واقع عن الكل ان قوله به معناه ما يشتري به
 وعن البعض انه يمتد ان كان المراد من عطف الجارية يتعق بالساو و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف المصنوع
 بملاتقديم الجور وشروطها اي التولية والمراد به ثمره قبلها بمثل كليل او وزني او عددي تتعاقب لانه لو اشترى بغيره
 لا يباع تولى و المراد به لجملة القيمة لا يعرف الا بالتميز كان عليه ان يري او يبيع من ملك خانه لو اشترى ثوب فباعه ما اجره
 ممن يملك لك الثوب يجوز بقدرته على اداءه وان لم يملك بطل البيع لانه العقد يقتضي تحو كفا في المحيط وغيره وله اي للبائع
 تولية او اجره ضم اجره القصار الى اس المال وهو من القصر الدق كالضرب من الضرب وفي بعض النسخ اجر القصار
 بالقسمة المصدر في الحرف غالب او اجر الحمل ذكر الدابة ونحوها كاجر الصباغ والخيلا والغسال والكري وسوق
 النظم نفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب البيطار والحقان والراغب ومعلم القرآن والشعر
 وغيره ما من الاعمال فانما يجب زيادة في البيع او قيمة نعمه والافلا كما في الغمرات وفيه اشارة الى انه لا يصح (البائع) الذي
 انذني الطيق الا اذا عرف من التجار يا نعمه وكذا اجره السمسار الا اذا شرطت في العقد دالة ان ما عمل به يمكن
 مقصوده او خياطه او غيره لا لا نعمه كمن في المحيط وغيره ويقول البائع انما ضم قام المبيع على كذا اسن الدهان

والا یقول اشتبهت به حیثیة عمر ان کذب وقد یكون ما لا یصح ان یقول ذلك من ان یشتبهی شیئا غیره بقدره کما یشتبه غیره
 بآخره علی قدره لانه لو قال ذلك لكان کذبا ولا یصدق فیہ ولكن یقول قد کذبا فانا اوسع راحة علی ذلك کما فی المبسوط وغیره
 فان ظهر عن البائع بالافراد البیعة او النکول خیالته کما اذا اشتبهی بمن لا یقبل شهادته کما به بلا بیان فانه لا یصح المبیع
 فیها ما خلا فاما کما اذا افق المولی علیه او منی فاعدا شیا بلا بیان بخلاف ما اذا اقرض الفاروق الناسی مر اسبحة اخذوه
 المشتري فبینه المسمى او روه المبیع وفي التولية طواف ما بعدة وظف قبله یجوز فیها العکس خط عند ابی حنيفة عن الترمذی الخیاتی
 وعند ابی یوسف خط مقداره خیالته الیج وخیالته الاصل فیها ای فی المراجعة والتولية فاذا باع بعشرة علی سبب خمسة ثم ظهر
 ان البائع اشتراه بثباته خط ودهان من الاصل ودرهم من التریج واخذ به فبخی غشه وعنده محمد خیر فیها من الاخذ بالمتن
 ومن الرود لم یحیط شی فیها وفي الحیط لو حدث به ما منع الغش من نحر المالك لایر المسمى بلایا ولا شی لکن قول الطاهرین
 عن محمد ان المشتري یرد قيمة المبیع یرجع علی البائع بالثمن والکایم مشوبا لانه لو قال للمشتري فیته متاعی کذا وکذا
 ایساوی کذا فاشتری بنا علی ذلك فقله فخلاله کان له الرد حکم التقریر ان لم یقل ذلك لیس له الرد ومعضم المیتون بالرد
 بكل حال والصحيح ان یفتی بالرد واذا وجد التقریر بوجه لا یقنع بالرد کما فی الکافی

فصل - الربو بالکسرة والقدر اسم من الربو بالفتح والسكون کما قال ابن الاثیر خلاصة ما رووه والذوق فی النسبة یروی کتب
بالاعتدال والیراد بالو کما فی التذکیر لکن ای کونته وفي الکافی انه یتکلیف لواءه التبع من کتابه الصلوة لانسائی الطوطی فخر
للموقف واتبع منه اشهر ما رووه اجماعا تشبیها لواء اجماع وخط القرآن لا یقاس علیه فالاول اوجه واوله الفصل وثمة ما شتهر کثیر
معانی الاول کل سبج فاسد والثانی کل عقد فیہ فضل والقض فیہ فید المملک کما فی شهادات النهایة والثالث ان یسأل بالنساء
والرابع ربنا النقد والای من اشار بقوله فضل شرعی وهو فضل الحلول علی الاجل والعین علی الدین کما فی بار النسا
او فضل احد المتباینین علی الآخر بالمعيار الشرعی ای التلیل والوزن کما فی ربنا النقد لانه ان من تخویر لوسمه بالنسبة وسبج کثیر
وشعیر کبری بر شعیر مبیع مائة بائة وواقع وخفة کحشین ودرهم من الثوب بدرهمین نقد اقل الفصل فیما لم یجرب به ما خال عن
عوض للاختراع من تخویر کزنی بر کبر فخلس شرط مقداره اخری ترکه اولی فانه مشعیران یحقق الربو ان یوقف علیه لیس کذلک
والحد الاجماع بالعیانة لاحد المتعاقدين ای البائعين او المفضین او الراسخین للاختراع مما اذا شرط لعینهما فی مقد
المعا وفتة للاختراع عن تبه بموض زائد ویدخل فیہ ما اذا شرط فیہ من المتعاقب بالزین کلا استخدام والربو انرا فادو الملبس فرب
العبد اکل الخمر فان اکل جرم کما فی الجواهر والنقد وعلته ای علیه الفصل معوج ویرد فیه تسامح واختیق مائة وجوب تساوی من
المجتبین المذكورین للاختراع من تأمین الفضلین کما فی کتاب المصنوع والفروع فیه اشیه الی علة بالنساء ادبا النقد کما یجی فله فیه تبه
لاقتسام التوفیر به بالنقد کما فی القدر فانه کون الشئ مساویا لغيره بلا یأوده ولا یقتضاه وثمة ما تساوی فی العیانة الشرعی للموجب
للمائة للصوتیه الی اشار بقوله ای التلیل فی الکلیات والنقد والوزن فی الموزونات مع الجففس ثمة ما تساوی فی المعنی فانه موزن لثمة

وإذا اشتبهت بالنساء

ووجهه في الإسلام الى ان البراءة قبل القبض غير صحيحة فان كان هذه الامور قبل القبض فموجب للاتفاق وان لم يتفق باصل
 العقد وان كانت بعد القبض فذلك لا يبرأ فانه ليس بموجب عند شيخ الإسلام فلم يجب به القبول عند مكاني في المحيط لمن التزم الظاهر ان
 الضمير للتمسك وان كونه للتمسك في يوم وضع المنة في المردية اليهودي الزيادة القبول في المجلس فان القبول شرط في كافي الاعتبار وفيه فيه
 ان التمسك بقرينة ما بعده ان يفتي المبيع بحيث يكون محل للقبول في حق المشتري فلا يصح الزيادة في التمسك بعد ما بعد اوجس الغرض التمسك
 ثوبا للمالك بالبيع بخلاف ما اذا قطع وعاطا الثوب المشتري فيصالح ان البيع باق فلو انشأه في عشرين صفقة بالثمن ورجع في
 ما لم يقسم الزيادة على قسمتها بخلاف ما لو قطع فانه يصف وبذا يظهر اراءنا ووجه المبيع وهذا البيع وان لم يبق المبيع ومن جملة ما يجب ان
 يبق في نفسه مبيع بعد بيعه كافي في المحيط وضع المنة في المبيع وان لم يبق فانه لا يفتي في جعل كانه وقع على الاصل المردية فلو انشأه في
 فزاد او استعج بالبيع على الزيادة عليه فمما اشار الى دفع ثوب ان الشفع يفتي ان يخذ بالثمن الاول في الطرد بالمجموع في المنة واستدرك
 بقوله لكن الشفع فيها يخذ بالمبيع بالاقبل ان الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الطرد وانه في الخطا وانه في المنة فلو انشأه في
 حتى الشفع بالبعد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع او طرأ عليه في من المبيع اخذ الشفع الكل لان هذه تتعلق بوضع وجاز
 ما جيل كل دين اي مال واجب بالعقد والاستسلام الاستدراك محل الى اصل معلوم او محمول بمائة متعارفة كالحصاة وتيسر الى
 المديون وفيه اشعار بان تعجيل المبيع وجميعه والتأخر ان يكون المديون بما فلو مات واصله الدائن يسأل ان لم يسمع هذا التاجيل بل
 هذا قول محمد فانما يبيح في يوم وهو المبيع عند بعضهم لكن النقصان ذكر ان الاول قول الكل كافي في العادى ولا بد والصلح الصريح المذكور
 انما يجعلان ميمين الا القرض بالفتح والكسوفان ما جيل لم يبيع وحرم لانها معاوضة استأفهيها بالثمن كما ذكره المحقق فالأحسن
 وذكر في الفصل السابق الا ان التعويل على ان عارية ابتداء وانما مكاني في النسيئة وفيه حال المبيع ان يبدل صحيح ولم يرد المحقق
 لزم تاجيل كل دين الا القرض فانه لا يرد ان اخذته في شأني اني انما اشتتت الا لا يجوز في ان القرض مال يعطيه في شأني في رده
 بعينه والدين منه المحققين فعل تملك وتسليم كافي في غاية الكرم وفيه من المتعذرات وفي القاموس الدين مال اجعل القرض مالا
 اجل لدا علم واجل المستقرض المقرض على احد بينه فاجل القرض مدة معلومة مبيع ولم يطلب قبله لان احواله او ثم عطف على ذلك
 لا يجوز فقال ويبدل اصل القرض موهو في الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب السلم ولو من خسران كان متصلا به المقتض
 اي مضاعف الخلق وكذا الخلق في الفارسية (كلايدان) ولا يدخل مفتاح الخلق والعلوم في مادة العربية ان اخرج من النحل للغير
 ولم يدخل الى عنوان الساع فيجب الواء فيفسد لان الواو لا يدخل تحت التعذر ون غيره ومن نحو الواو والكيف اي التمتع
 ولو في الشاع والمرط والمطبخ البير في بيع الدار بطريق التبع لان الدار محمول على عليه في الخط والاصل ان ما اتصل
 بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره وانما ما اتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجزى فيه الفضة فالما يدخل في الطلعة ما لا يتصل
 احدها فيما على جدار هذه الدار والطور الاخر على جدار دار اخرى او على اسطوانات التي تكون خارج الدار وتماه في الايمان
 الا بذكر كل وغيره من مجزى ذلك الخ لسا الى الدار صفة في حق الشئ تابع لادله من كاطن والشب كافي في الكرماني

وغيره اذ به افهت اى بذكر انهما جمع مرفق كبسر المير في فتح الفاء وليس محبوط على الجود كما نطق فيه اشعاره والحق في انهما جمع
 وذا ظاهرا الرواية ومن ابى يوسف انه اعم فانه تابع الدارما فيقع بركا للمعنى والطبخ كما في شريط الصير في اوكيل حتى فليس وكثير
 بالواد كما قال محمد بن ابراهيم الاول لما باق فاجبت العموم كما في النزهة هو داخل فيما اوعى خارج منها يادون الواد على ما انما اوجابنا
 كما ذكره الصير في الجملة مستفاد من مقدار القليل وكثير فان الصفقة لم يوصف ولا بطل على الراى كما تقرره بهذا التقدير ان يفسح
 ابى يوسف على محمد بن خول الاشارة فيما طعن في فخر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات وفيه اشعار بان مراد من الملاوة من المراس
 موصوف بكماني الكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذ عند ابى حنيفة وكذا عند ما اذا لم يكن مقتضاها الى الدار والافتقار مطلقا
 كما في الطائي ويدخل الشجر ولو غير شجر صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا الكبير غير الشجر ولا الصغير مطلقا وفي دخول ثوبه انما
 خلاص الاول اصح لما تعاكس بالارض اتصال قرار الارض وما في حكمي كالورد والاسم الفطن الرطبة والشجر انما يحل
 في بيع الارض لان لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع ان لم يصر لبيع لم يدخل
 قيل والصواب ان يدخل ولا خلاف ان ما لم يثبت لم يدخل كما في الصفقات ولا يدخل الشجر كالارض في بيع الشجر ويدخل الارض عند
 محمد ومن ابى يوسف ربايتان والفتوى على انما يدخل لكن بمقدار ما مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران تحت منه وقيل
 بمقدار ما يكون فيه عروق الا بقا ذلك الشجر بدون ما وقيل بقدر ما يخذل انما اقام الشمس في كبد السار كما في اقراء النبطية وبها
 اذا اشترى مطلقا ما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقطع مع عروقه على ما عليه العادة لا الى ما يتبينها من العروق والاول
 اشترط البائع ان يقطع على وجه الارض او كان في القطع مسطرة نحو ان يكون بقربها كطيفو مران يقطع على وجه الارض فان قطعها وقطع
 ثم ثبت من اصله او عروقه فان ثبت للبائع وان قطع من على الشجر فله شترى كما في المحيط ولا يدخل العلوي في بيع بيت هو
 مسقف له بله كما في النهاية الا بالشرط اى بشرط البيع وهو التفصيل على البيع متعلق بباقي الشجر فلا يدخل الزرع والاشجار العلوية
 في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منها باعيانها فلا يدخل بذكر احدهن الا باطلا فاشته وعمن ابى يوسف ان الاولين
 يدخلان بذكر كل منهما ولا العلوي في بيع منزل هو لفته موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت وقيل بيتان كما ذكره
 الطبري لكن في النهاية ان اسم لما اشتمل على بيت ومن مسقف وطبخ ليسكنه الرجل ليعمل والدراسم لما اشتمل على بيت
 ومنازل ومن غير مسقف الا بذكر ما ذكره الراى بذكر واحد من الاطفا فاشته وفي الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف
 الكفاية انما في عرفنا فدخل العلوي في بيع مسكن صغير كان او كبير (انما) الادار السلطان فانما يسمى (ببصري) كالطريق
 والشعب والمسيل فانما لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكره اللام للمعدى سبل المار وانتهى في ملك خاص وشبهه بالارض ملكها
 وينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعاطى بيع الارض بلا شرط طريق الدار وعرضه عرض للمالك لذي هو مدخلها وطوله
 منه الى الشارع او اعم منه ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سدا الطريق القديم لم يدخل بذكره
 فالطريق الى الشارع والعلوم ولى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخير لا يدخل الا بما

وذكر خلاص الطريق النافذة فانه اذا دخل المصداق كان له حق المورث كما كان قبل المورث ويدخل الطريق انما هو في الاجارة والدار
 نحو ما اذا كانا في بيع المورث وما وشكها الرهن والصدقة الموقوفة ولو كان من المشتري الولد اى ولدته اترعهن ملا استبدا
 ان استحققت امره على المشتري بدينه لانما جاءه ودينه اشعار بان الولد يظل في القضاير بالام تبعها كما قال بعضهم كذا البيع
 القضاير بالولد شرط ايضا لانفسه وقت القضاير كما في النهاية وان اقر المشتري رجل بها اى الالة لا يرثه الولد بل يمتد
 الاثر ارجح فاصفة ولم يذلل الشكل لانه في حكم الاقرار كما في العمادى ولما كان فيه منقحة اذ لا تقديم ان ليس للمشتري واداة البيع وهو اسن
 شرع في البيع الموقوف ما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط انعقاد وجوب الالبية كمن لم يوجد شرط انعقاد وجوب الملك الواكنا في العقد
 باع غيره الفضولى من احد ملكه مفعول باع فمضى اى البيع وان لم يبق اسكان البيع وقضية اشعار بان في منقح بيع الفضل الى الانتاج
 الى القضاير وله اى للمالك اجازته بان يعيق النشر او يطلبه او يقول اجزته او تفتت بمنزلة عليك وقال احسن فليس بديان
 كما اذا قال تبسم صنعت في ظاه الرواية اقره وعليه الفتوى اولى تقديم الخبر اشعار بان البيع لم يفقد واجبته وارث المالك بعد ربه
 كما في العمادى فنى الكلايين مزل الى ان بقا المالك شرط البيع والاجارة ولذا لم يصح - ب - قوله ان يعقى العاقدان والمبيع
 لان الاجارة تترق على بقا ساكن العقد ولو كان ثوبا فنصته ثم اجازته رب الثوب لم يخل لملك البيع وقى الكتاب اشعار بان المهم
 بمقدار الثمن لم يشترط العلم بالاجارة فلو اجازته ثم لم يرد بالروكنا في العمادى وكذا المالك جازته ان يبقى في يد البائع انما يشتر
 مع بقا ثم حال كون عرض المالك بيع من ودية فشرط الاجارة قيام الخمسة فيما تعين وفيه الاجارة اجازته فاعذ غير المبيع - ب -
 الجيز لا يصار شتره او بيع الجيز على البائع بعتية المبيع او شله وقضية اشارة الى انه لو كان قد ارشيه بالاجارة بقا - ب - في الفتوى
 انه شرط كافي العمادى وسواء الشئ الذى لم تعين كالتعدين ملك عند الاجارة للمبيع فبعد البائع لو كان له وجوب اجازته
 ولو بعد الاجارة عند باعة من قبيل الشراء فلك بلا شئ الا انه اذا ملك قبلها ولو لم يبقوا كمنه في وقت ادائه فهو له
 فانه كان مضمونا كما في العمادى وله اى لهذا البائع منقحة قبل الاجازته اى اجازة المالك بخلاف منقح الكان فانه لا يجوز
 قبل الاجارة بالقول ويجوز بالفعل وجاز عند ما خلا فاعذ من اعتراف العبد المشتري من مفعول - ب - على صلته من
 الغاصب ان اجاز المالك فانه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذى يشترط عند العتق الى العتق لا يجوز - ب - يطل لمخلافات جميع
 اى ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيع الغاصب ان الملك المشتري الثاني الموقوف بطله جميعا بملكه ان المشتري
 الاول فقول بان اجيز بيع الغاصب قبل السلسلة الاولى والسلسلة الثانية معترضة انتاج الى شرط كمن
 فصل بيع المسلم بعتين باسم من الاسلام وجوز التقدير وقال قدوس اثنى الالة عقد تعين تعين - ب - البعدين باعيل الاثر
 ثم خص الشرع بعقد وجوب التعين ثم باعيل الثمن منقحة بلفظ البيع على الاصح وبالسلفه المسلم كما في الاحتياط على السلم له - ب -
 في البراءة قد عليه عليه المشتري مسلم وبالسلم البائع مسلم وبالسلم سلفه وبالثمن - ب - بل انما اقره من المرد الالة والفتوة
 والاعتراف الى المسلم وبالسلم البائع المسلم وبالسلم سلفه وبالثمن - ب - بل انما اقره من المرد الالة والفتوة

فوصفه اى فيما يمكن ان يخط بالوصف والقدر من سلم فيكون من الاجناس الاربعة لا يفيض الى النسخ كما قيل
 اى بالعرف مقدار الكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من كيل كالخطة والشعير والتمر والمخض والمخض الارز والذرة والارز
 والسمن ومخل والعسل والحج والعدس والتوتيا والكمح وفيه ما هو زون اى بالعرف مقدارها بالوزن من منون او اكثر ما يباع
 بالاسناد والاواني كالدن والسك العنبر والزعفران والفاخيز والسك والبصل والقوم والمخيد والفاخس العفرا والعفرا
 مبدوخية ما حال كون الموزون فتمثالا لانه لو كان المسلم فيه درس الملل وراسهم ودنايه لم يحجز المسلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما
 مسافيا فقط على الاصح وقيل انه يجعل بها شئ من جعل صيانة الكلامه وفيه اشارة الى ان المسلم يحجز في الفضل مع اخلافا للمحمد
 فانه شئ عنده والى انه لا يحجز في التلازم بل في المضروب وفي رواية يلحق بالعمود كمانى التهمة والمذرووع اى بالعرف مقدار
 بالذراع الخشب المعروف كالشوب من اللتان والعفرا والخرير كالبساط والبوريا ما حال كون المذرووع مينا طالع
 وعرضه ذراعا وربعه بالضم اى غلط في الاصل ما يكتبه يرفع بالشوب وفي عمود يغل الخرو قد اشتبه بالان ذرنا الصاع على الخرج
 كمانى المحيط وكذلك كمانى الظهيرة والمعدرو اى بالعرف قدره بالعدد متقاربا اى متحدا كل واحد في القيمة كالخرو والبس
 والباذنجان والاذر واللبن فانه لا يباع عفا فيه منخبة بصفة صغيرة بدار التقاوت وفيه اشعار بالاسلم مع في المتقاربا كذا وذا
 وعدد او اذن العلماء الشافعية لم يعج عدوا عند فروبانه لم يعج فيما يتفاوت كالزنان والبطخ كمانى التهمة فبيع المسلم في السك
 بقتية الحوت المبيع وزناوكيلا معلوما وفيه اشعار بالان لا يعج في الطري منه وان كان في جنسه ومجموعه والصحيح ان المبيع كذا وذا
 في المعنار في الكبار وذايان واعلم انه اذا اسلم كالملة او سواها ثبت وزنه او كيله نصافيه عن اصحابنا وذايان والمبيع
 المقدر الذي يبيع فيه مخالفة المداية وفيه رواية على الماء لا تعد رية كمانى النهاية المبيع السلم ويطلب وزنا وعدا في
 المحيط ان طار لا وفيه لا لا يضبط وعن الشافعية في البيع وزنا ولا عدوانى اطرافه كالزنان الكرش والاسعار والكبد والطحال و
 الاكابع بالاسناد ودرة متفادته توفى كمانى اشهر اختلافها اذا اسلم فيها وزنا ولا عدوانى حملوه و اى الجيد ان كالا بالان بعد وفهم
 وفيه رواية اذ اتي من اربعة علوم وبيع وزنا وفيه اشعار بالان في العلم المنزوع والاختلاف فيل في غير المنزوع ولو قضى بصفة السلم
 في العلم جازا جاعدا بانه يعج في الشح والالية وزنا كمانى الخزانة ولا عدوا وذاوكيلا في الجواهر كبا و صغار كاللؤلؤ والعقيق
 والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط ان يعج وزنا في صفاته للادوية ولا يخفى ان الجواهر ليست الشبهة الاسر والمخيد
 ونحوها ولا يعج في مقدارها اى كيل معين وقدر اى خشيبة معينين ذلك عند المتعاقدين كحبل الاضافة والمعنى صاع
 رجل معروف وزنا رجل معروف ولم يدق قدره اى قدر ذلك الصاع والذراع لانهما لا عند با وذا عند الناس واعلم ان الوصف
 الاية لم يذكر في الاصل وقالوا انه اراد فصل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وذا لم يعج السلم لاحتلال موته وشرطه
 اى شرط السلم بعينه الكثرة اشارة الى ان الشرط الكثر من عشرة فان راس المال شئ على عمته كمانى من اشار في السابق الى
 شرطين كون السلم فيه ما يضبط وما يتعين وفي الرواية شرطين كون المسلم فيه درس الملل خاليتين عن احد وصفى عليه الزوال

بينا ان بالاجماع وتعيين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قبل لم يتعين لعدم الفاعلة وقيل تعيين المكان فتيمة الغنبر
 في المصنف كذا في المسود مع الاس من الطريق كذا في الاختيار والى ان وجوب المسلم فيه بقاؤه شرط عند طول المابل وهو شرط
 من وقت العقد الى المابل فلو وجد عند اخذها وفيها ميتة لا غير فاسلم لم يحرم واذا اشترى المابل فلم يأخذه ربه وسلم حتى انقطع بان
 المابل وجد في الاسواق فلا ينفسخ واخذ راس المال وانما شرط وجوبه كذا في المحيط والى ان المسلم لا يجوز ان يوجده في ذلك الا على ما لم يطيب
 في خراسان لانه كالمسقط كذا في الاختيار وقبض راس المال ولو غير نقد بالتخلف قبل الاخر اقول باسناد لا يبعدن فلا يفسد القبض
 بعد شيئا او فومما بلا غيبة شرط بقاؤه على اعتبار السلم على الصفة فلو باي السلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وقبضه انما ان شرط
 ان يارفعه المسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدها او لهما الا اذا اطلعه صاحبه قبل الانتهاء ورأس المال فاقم في يدي السلم
 اليه فانه يتقلب باثره ولو لم يكن لم يتقلب كذا في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا انقضى واحد منهما فقد بطل العقد
 بشهادة ما تقر في الاصولين وبشيء اخر يخرج في قوله فانه كان بعض راس المال حيا وبعضه ميتا فقد بطل العقد عندهم
 في حصة الدين سواء كان العقد مطلقا بان قال سلت اليك مائتي درهم في كونه ثم جعلها مائة من راس المال قصاصا
 بالدين او مقبضا بان قال سلت اليك في مائة نقد ومائة دين عليك سواء انصفت الى درهمين جعلا مائة من راس المال قصاصا
 الى القبض وقبضه اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة الدين سواء على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي
 فهو صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من بالي المجلس لم يتقلب باثره بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في
 المجلس يتقلب الى الجواز كذا في المحيط ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في راس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا
 او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها ولا يجوز لرب السلم ان يفت في المسلم فيه شيئا مما ذكرنا قبل قبضه اي راس المال والمسلم
 فيه فلو تقابلا سلم صحيحا فاشترى المسلم الدين راس المال قبل قبضه شيئا لم يحرم للمسلم اليه ان يري ربه السلم من راس
 المال لان البار اسقاطا لعدم ما يقتضيه الواجب مما من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه والاستصناع لغة طلب العمل متعدي
 الى مفعولين وشرط بيع ما يعينه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعميل جميعا فلو كان العبد من المستصنع كان باعته استصناعا
 كذا في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع خفاف مثلا اخر لي من اديك خفافته كذا لمكذرا بها باجل كسهر ببيع سلم
 وكل من البند والى ان ذكره المستصنع فليس مسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكره في مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع
 وان كان الاخر مسلم راي خرافة من نحو قبض راس المال كان الاخر اذ لا استصناع في الادوات وعدم الخرافة كذا في السلم وغيره
 تعاملوا اي الناس من غير تكبير يدوس علماء كل عصر فيه اي الاستصناع كذا في الصغر والناس من الزجاج والعيدان والاسلوة والحقاق
 والاعلام والادعية من الارام والطين او لا تعاملوا فيه كالمجاس وبيع الثياب والاعلاف منهم لم يفسد بطلانها تعاملوا و
 صلح عقد سلما واستصناعا فاستصنع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى الثبوت بالنفس والاجماع والاستصناع
 بلا اجل ذكر فيما يحتاج فيه معاقرة اجابته اجتهادا ولذا قومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من تبركته

بيع استاء قبل تسليمه ولذا ثبت لغير الرتبة كان الحاكم الشهيد لقول هو مواعدة وانما يقيد بالتعاطي اذا جاز ومفهومه
ولذا ثبت الجواز لكل والاول اصح كما في النهاية وقيدها بشعار بانه اذا فقد الاصل والتعاطي فليس ببيع ولا استصناع ببيع عملا
بالتعاطي كاشية اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا فيجب الصانع على العمل فلا خيار له وعنده ان لا يجزئ له الخيار ومن الى يوجب
لا خيار لو احدثه او لا يوجب الاخر عن مروضا فالحاكم والمبيع هو العيين لا العمل كما قال البرقي والاول اصح لما يقتضيه
هو العيين وذكر الصفة لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (وكون البيع هو العيين) لانه محطوف على ما بعد الفاعل لا
العمل لا لبيان التفريق فلو جاز الصانع بما صنعه غيره او صنعه هو قبل العقد فاخذه المستصنع صح الاخذ به لا يتعبر
المصنوع له اي لا امره باختياره اي الصانع واذا لم يتعين له فبيع جميعه اي الصانع والمصنوع من غير وقبل
روية الاخر واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا

مسائل شتى - وصح بيع الكلب والسباع كالنمر والعقور عام بعد الخامس علمت الكلب السباع اول الكافي في البداية
وقال الامام السرخسي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجز وقال محمدان الاسد ان لم يعلم لم يجز بجميعه والعقد البازي يقتضي
التعلم فمخونه فيما اختلف الرواية عن ابي حنيفة في العقور وعنده ابي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالعقور في الجواز فثبت
التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيه والقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كما مضى في السطوح لان
جواز البيع يدور على الاستفاد بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجز اذا انتفع بها لادويةا في الغية ولا يخفى ان
هذه المسئلة مستدركة بما في البيع الفاسد والذي في البيع كالمسلم لانه كلف مثل هذه الاحكام كالمسلم الا ان في الخبر
والنحو ميراثان بينهما من المسلم باطل فمعاني النحر والخزينة في جواز عقده كاخل والشاة في جواز عقده كما يكون النحر
شلية والخزينة يرقيا عنده وفي تخصيص النحر اشعار بجواز بيع سائر الاشياء الموصوفة ولذا وجب الضمان على المستملك عنده
ولم يجب عند ما ورد بهم اودينار او فلس او لولو او سكر او نحوها بشرط التخصيف والتشديد اي متى شترقا على العروس
او غير ما وقع في ثوب رجل زيد كان او غيره فمواى الدرهم والفا في حيز ثبته موصوفة له ان احدثه اي بساكن
الثوب بان بسط له اي لوقوع فيه او كلفه بالكان او الامام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب به وقوله فيه فان تعذر
منه فلا الالة داود والابو جهم او كلفه فلما اخذ الفخوذ قيدا اشعار بانه لا يكره ان يكتب عليه اسمه تعالى واختلف المشايخ
فيه واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره فله ان يمس نفسه شيئا منه كما انه لم يقطع بعد الفسخ وفي السكر ذلك ولو حضر رجل
لم يحضر عنه الفسخ واختلف في جواز اخذه كما في المحيط واعتبر به اي فسخ على اثر الدرهم سائر المباحات فلو صار عليه اذا
اوفر او خرج طلي في ملك رجل كان له ان احدثه له الا فله اخذه اذا احدثه كانا لستة قنين فموقوف فيه قوله عند بعضه كما في النهاية
ولا يخفى ان هذه الاحكام بالدرية النسبة لانه كره المشايخ فيه

فصل في الصرف في اللقعة الدفع وفي الشربة بيع الثمن بالثمن اي احدثا كجوز بالآخر ولو فيه ضرر بقرينة

ما ياتي حال كونه جنسا بجنس اى ففقه او ذهابا بذهب او جنسا بغير جنس اى ففقه بذهب او ذهابا بفضة او
 ثوبا بذهب او ذهابا بذهب او ففقه بغير جنس مع غيره فيصرف حصه الحجز الى الصرف ومانى الاصول ان المعرفة
 اذا اعييت فالثابتة عين الاصل والسكره بالعكس فليس ينكح وانما هو بوجوب دفع ماني يد كل من العاقلين الى الآخر
 شرطه اى شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذا لم يوجد في مجلس العقد كالموجود وقت
 العقد وسما في استاتة ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصفه وان كل منهما اشار بمحمد في الكتاب كما في
 الفقيه ان ساقا بعض اى انشارك المتعاقدين في قبض الثمنين قبل الافتراق بالبدل حتى لو طال قبضه ماني مجلس
 العقد اذا غنى عنهما انما يفسرهما اذا ما فقه البصاح وعن محمد ان النوم افتراق وعند ان النوم الطويل افتراق وعند
 انه جعل الصفه كالتحيز غير باهر دليل الاعراض كالقيام من المجلس وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون
 فيه اجل ولا يشرط بقاء الصفه العيب والروية فالافتراق من غير فقه بعض ادس اجل او شرط فيا رصده البيع ولو
 تقابصا في الصور قبل التفريق فكلب مبيحا كما في المحيط ولم يذكرها بشرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس
 واحد اعتمادا على ما سبق في الروا على انه بعد الشرط المحقق فلو خرج ذهب بذهب مجاز فله كبحر الا اذا علم تساويهما
 قبل الافتراق وان وقع التقابض في البعض من البدين مع البيع فيه من قبيل التعديم الحكمي اى في ذلك
 المقبوض من البدين ومنه فيا لم يقبض في مثل انما رفضت ذلك وقع من الكف انما من تسامح وصدق فان المعنى ان
 وقع قبض الباقي في البعض من الثمن مع البيع فيه اى فيا يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في انا ففقه
 قال العوالم (وفي انا رفضت) ان وقع في البعض مع ابتداء وصار الانا رفضته كما ينبغي ان لا يشترط في نه بقدر ما فقه
 من الثمن ولا يخلو لان عيب الشك من قبله حيث لم يقدم مبيع منه وانما لم يذكره على سبيل التفرغ اشعارا بما قال
 بعض المشايخ من التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطه باجزائه وشي ان لا يبيع هذا العقد عند اى حقيقة رم
 لان انفسا اى بعض ازا تمكن في صلب العقد ليس الى الكل عند خلافا لما كما تقر بخلافه ما كان شرط البقاء
 فانه لا يمكن في صلب العقد ان هو عارض فصع فعل هذا ليشير الى كلا القولين في التقابض وكذا اى مثل الحكم فبيع
 الا انما الحكم في بيع مثل السيف والجام وغيرهما المحلى اى الموزن بعين الذهب او الفضة فالحلى العلم من الذهب ففقه
 ان خلصت اخلية اى امكن تخليصها وازالتها من السيف بلا ضرر يعود الى البائع فبيع البيع في السيف والخلية
 جميعا بقدر ما قبض وصار السيف شتر كما ينبغي ان يباع ثمن من جنسها اكثر منها فان كان من خلاف جنسها
 باكثر كيف كان وانما كان شتر او اقل او لا يدرى انه اقل او اكثر لا يجوز لاني السيف ولا في الحلية وفي الصفه اشارة
 الى انه اذا كان السيف موناى مولى ما ذهب او الفضة جازا البيع مطلقا لان بالتمويه صارت مستكما اذا صار من
 الوزن ان لا يمكن وزنها حاله ولا يخلص قلم برق موزن كما ذكره من الخط كما في المحيط والصرف القبض اى قبض البائع الثمن

وان يكن المشتري ادلا الى ثمنها اي الحايكة او بعضا ثم الباني اني ثمن الحايكة وان لم يقم ثمن شي من الثمن بطل البيع
فيما اي في الحايكة لانه صرف فقد شرطه وفي تخصيص شعرا بانح بيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه اتفاقا بعض وقوله بطل
مذكور في الهداية وغيره ولكن في قاضي خان ومفيد الصفه ان فراق قبل القبض ولا بطل وبل تعين المقبوض للرد
فيه روايتان والظاهر انما تعين وان لم يخص الحايكة في سيف بطل البيع اصلا لان في الحايكة والسيف
لانعدام شرطه ولا يحكي باندا شاربه الكلام الى نهاية حسن الاعتماد

كتاب الشفعة

حسب البيع بها لانه بعد على انه شرط عند ظهور او سبب له كما قال شيخ الاسلام في انه فاعلة بالضم مع منفعول
من قوله كان هذا المشتري وتر الشفعة بانراي جعلت رعا له من في الاصل اسم للملك المشفع بملك ولم يسع منها فاعل
من لونه القضا بانح الشفع الدار التي شفع بها ان يؤخذ بالشفقة كما في المغرب وشرها بملك العقار دون المنقول
كما اشجروا البناء فانه منقول لم يكسب الشفعة فيه الا بقبضه العقار كاله درهم والراجح والبر وغيره فانه في آخر الطلاق المتبادر
ان بملك ملكا طيبا الاطلاق والشرع من الحديث كاله واشترى غيره اشفع بالكله فانه تصرف فاسد يشترط العتق للشفقة
كما ياتي على شتمه بالشفقة والملك طرف جبر او اختاره على ما عكس في كافي البتة والارث والصدقة او بعض غير
كاله والراجح والخالف والصحيح ان روم عهد فانه لا شفعة في شئ منها وطل فيه ما يوجب بوض فانه اشترى اده انتبا كما رجع افاق
المشتري لا يرعى في الاكثر هو ثمنه من جبهه وقه كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدرك بكتلة على بمثل ثمنه
اي ثمن العقار المستثنى في الشبهة والقيمة والبر بالخط والبناء ونحو ما عارض فانه زعم اذا اخذه بالكله او اقل منه
فانه بالشره او لا الشفعة ومثبت ملك ذلك العقار بقدر رؤوس الشفعة لا بقدر الملك اي ملكه لان علة
الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على التخصيص بابا في شريك لصاحب نصف وثالث وسدس في الجوارك
احدهما من ثلثه جوارك وثانيهما من جانب او لا يشترط للخليط اي للشريك فلو قيل معنى الفاعل من فاعله شريك في
نفس العقار المبيع اي في كل جزء من اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الاساس كما في النظم
وغيره وفي اضافته الثبوت الى التملك اشارت الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يكن من اخذه الا ترى
ان الجار ان لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلا الشريك الشفعة لم يكن الجار شفعة كما في الاثن من عشرة من المحيط
ثم بعد ما لم يكن فيه شريك او كان لكن بطل تنفعه بوجه ما ثبت للخليط انه اوجه الا انه ذكره للتبني على ان السعي بالخط
حقيقة فان الاول والثاني سميان بالشفقة كما اشار اليه الاجمعي وغيره فيكون له على سبيل المشاكلة
في حق المبيع اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي يوسف لا شفعة للغير في الشريك في الزينة وان سلا في غيره
كالشرب بالكرى في شرب نهر العقارين ومائه والاحسن من الشرب بالطريق اي ثم الطريق كما في النظم والاد

اخرت فلم يوجع فقاربها لشرب وطريق وقت البيع فلا تخفقه فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب و آخر في الطريق
فصاحب الشرب والى من صاحب الطريق الخا حصين فلو كانا عامين فليجبرا في الشرب الخامس كمشرب من غير العقارين
الا يجبر في فيه السفين اى اصغر السفين فالتمه العام عندنا في ضيقه لا يجبر فيه السفين كدجلة وقرات وذكر شيخ الاسلام
ان المشايخ اختلفوا فيه فقيل الخامس ما يفرق باده بين الشرب ولا يفرق اذا انتهى الى آخر الاراضى ولا يكون له منفذ الى
المغادر التي لم يجره المسلمين العام ما يفرق ويقبى وله منفذ وعامة المشايخ على انه كان شركاؤا ولا يحصون اختلفوا فيما لم يحصى
من جنسائه او مائة واربعين وعشرة والاصح انه مغفوض الى اى كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلم يوجع حصته شرا فاشفعة
الخطيب ثم لاهل الجدول ثم لاهل المساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الشف و الطريق الخامس مثل طريق المايقة واس
وخرج اى طريق راسا ضيق واخره واسع فيما دور شلا وجميع الكهنا شفعاء ولو تقابلما ثم بعد الطريق للتجار له عقار وحقه بعمام
يكون وتقا وادجاة او ودية ملاصق اى متصل بالبيع ولو حكم كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولا يصح للدار
في الشفعة سواء باجاء اى والحال باب عقار الجار او البيع في سكة بالكسرى الا اصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير
نافذة بان يكون ظهروا على ظر المبيع وبه يتأخر عن الطريق وبه اذا كان المبيع فاباب الاترى ان لا يشتري نهرا او على ارض
حتى اعلاه الى جنبه الاخرى اسفله فلما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جارا كما في المحيط وطلبها
بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذى اشتريته بالحق الذى لى ادر شفعة عرانا ثم بدنا بخامى كزيريدى بدار حتى كبر است
كما في النظم اطلبت الشفعة فاناطلبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضى والمستقبل عند بعضهم وعن الفقهاء ولو قال
تروى شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضى خان وغيره فثبتا شعار بان الاشهاد على
بذ الطلب لا يشترط فيصع بدون لو صدقة المشتري كما في الاعتقاد وغيره وفي مجلس علمه اى الشفعة بالبيع حتى لو سكت
ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد رحمه الله تعالى فاعتقدوا الكفرى وبعض مشايخ بخارافى ظاهر الرواية يشترط
على فور علمه بالبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم قيل
في شقة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في النظم والاول اصح على ما قاله اخصاص كما في القلبية والغلن كالعلم ولذا لو اضر عدل جوب
الطلب قال لا يشترط عدالة الخبير بل بونه كما اشار اليه الزاهدى وغيره والاطلاق رال على وجوب الطلب ولو لم يكن عنده احد
لما سكتا الشفعة وانه لا يشترط من الخلف عند الجا قبله كما في النهاية وهو اى الطلب فى المجلس طلب هو ائمة بالجراى سارعة
من الوثوب سعى ليدل على غاية التعجيل ثم اى بعد طلب لمؤقتة طلب لا شهادة ويسمى بالطلب المتعزى ايضا كما اشار اليه بقوله
يشهد من الاشهاد على طلبه اى الشفعة عند العقارب ان يقول يا قوم اشهدوا لى طلبت الشفعة في هذا العقار و
البوزيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عند كما في المحيط والاحسن ان يحيل النظر متعلقا بمشاهدة اول عليه التوقيت وشره فان
الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند واحد من الاراشنة كما في المحيط

وغيره من الظن ان الحسن ان يجعل متعلقا بطلبه او عند زمني بعده اى تصرف العقار حال كونه ممن بالتح فلا يصح الاشتداد
عند البيع ليس بذى يد على ما ذكره القدرى وعصام والناتفي واختاره الصار الشيعى وذكر شيخ الاسلام وغيره ان
الاشهاد عند اشتدائه كما فى المحيط او عند مشتتم ولو غير ذى يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة فى دار اشتدتها من
فلان بعد ما كذا وانا شفعيها بالشفعة فى الدار او الطريق او باجر ان بعد ارجود ما كذا فسلمها لى فلان بعد ان يبين حدود
الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما فى قاضى خان لكن فى الكافى وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه
وتبى اشارة الى ان لا اشتداد عند البعد مع الاصح الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب اخرون الى انه فاشيد عند
الاقرب كفى المحيط وغيره لكن فى النظر ان الاشتداد عند العقار انما شرط ان لم يقدر عليه عند البيع او المشتري وانما ذكره كونه اشارة
الى ان هذه اذ الطلب لم يكن على فور المجلس الاكثر بل مقدمة بده التمكن من الاشتداد كما فى النهاية وغيره فان اخر شفعيها
اى الطالبين بطلب موافقة عن المجلس بطلب الاشتداد من التمكن منه فليكن ان ابو الفقيه النوبختى من الطالبين النوع الاول ما
ذكرنا والاشهاد عند البيع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار لم يشهد بعدا او اشهد عند البيع
ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الابد بعد مثل غيبة مدة السفر وتامر فى النظر بطلت الشفعة وعن محمد بن احمد بن داود
سبح او اجاب سلا ما قبله او شحت عطا سليس باعراض كما اذا تاتم الرابع قبل الطلوع بعد الجعة او سأل من كية الترخيبا فى
الاخية ارشم اى بعد الطالبين بطلب طلبا سيمى بطلب فهو منه وتلك عند القاضي ان لم يسلم الشفعة
والعقار اية بان يقول الشفع للمقاضي ان فلانا اشتري عقارا صدد وكذا وانا شفعيها بعتى فى صدد وكذا فسلمها لى
وتماخيه اى بطلب الخصومة شتمه اطلب منه محمد كفى الهداية لكن فى المحيط والذخيرة والاختلاف والمضمرات
وغيره من المتداولات انه رواية عن الصاجين وعن ثمانية ايام وعن محمد بن سبعة ايام وعنه شبه من كفى النظر لا بطل
اصلا عند ابى حنيفة فوجه اى باعده محمد بنى فاجابة الناس اية كفى المشابهة بالذخيرة والاختلاف والمضمرات وغيره
فقد اشكل بانى الهداية والكا فى الفتوى على قوله وليستشلى الاغراض ذلك فثبتنا هذه الامور من هذه الطلبات بسلام
بطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او بطلب موافقة وانما الطالبين للمرض او المجلس او
غيره كما فى المحيط وغيره فاقرا بطلب طلب الخصومة سال القاضي الخصم الدال على الاثنين المدعى بالمدعى عليه
بالاشترار كفسال اول الشفع المدعى عن موضع المشفع به وودروه ثم سبب الاستحقاق والاختلاف الاسباب ثم سال
المدعى عليه بل المشفع به ملك الشفع فان اقر الخصم بملك ما يشفع الشفع المدعى به من ثماره او فكل من اختلف
بطلب الشفع اعالى العلم كما قال ابو يوسف لا نفعل الخه خو الله ما تعلم بانها فى الشفع ما لك اى العقار اما على الثبات
كما قال محمد بن الفتوى على الاول كفى الكلى اى او بر من الشفع على انه كفاية بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى هو
هذا العقار للمبيع ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو لى السادة النعمان فخر من فله وقل

ان هذا العقار لمذ الجار لا يفي كفاي المحيط وعن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان سائر له اي سائل القاضي انهم المدي عليه
عن الشراء اي شراء المشتري للعقار وقيل بل اشتريته فان اقر الخصم به اي الشراء او نكل عن الحلف على التبتات
فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فاعلم على السبب بالثلم تشتروا لم تبيع وان كان متقاعا فعلى الحاصل بالثلم ما تحت الشفعة
هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره على المقتضى بامرني الدعوى وقية اشعار بان المشتري لو انكر طلب المراجعة حلف على العلم
ولو انكر طلب التقرير فعلى التبتات الاحاطة العلم كفاي الكبرى ولو كان المدي وكيل شفيع فادعي المشتري تسليم الشفعة سلم العقار
الى الوكيل واتباع الموكل التحليف كفاي قاضي خان او بر من الشفعة على ان اشتريته يقضي القاضي في ظاهر الرواية له اي للشفيع
بما اي الشفعة ونحن الطرفين انه لا يقضي بلا احضار الثمن وان تعدل تقضي كفاي الاختيار وان طلب المشتري اجلا ابله يومين
او ثلثة بلا اقضاه فله مره اي اذا قضى فقد ادم الشفع احضار الثمن فلو لم يقده وجبه القاضي كفاي المحيط ويحبس المشتري
المداري العقار له اي الثمن ولا يسمع القاضي البينة ولا يقبل خصومة الشفع على البائع اي بائع ذي دين حتى يحضر
المشتري فيفسخ بحضوره اي يزيل القاضي بحضور المشتري الاضائة من المشتري الى الشفع في قول البائع بعث
منك فيعيه الخاطب بالثلم شفيعا مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع ونظيره من المحسوس رمى سهم الى احد فان
لم يتبدل باصا فيه غيره فحمله وانما اشتبه بغيره الضار بما ينعى لحن اليد الملك ويقضي بالشفعة كفاي اليد ائلكه مسند
لان هذا الفسخ تضمن له والعهد به بالجرح جواز الرفع على البائع فلو تقضى او خبرته امره عمدة من العهد المحفوظ
باعتباره سمي سباحقوق العقد كضمان الدرر وتسليم العقار والصك القديم وعن ابي يوسف ان العهد على المشتري
ان يغذا الثمن البائع وقية اشعار باننا تسع على شتر ذي يد بلا حضور البائع لانه اجنبي على المشتري عمدة ولم منع كذا الشراء
لانه ملكه كفاي المحيط وللشفيع ثبت خيار الروية وان رآه المشتري وخيار العيب لانهما بمنزلة البائع والمشتري
والاكتفاء اشير الى انما ثبت له خيار الشتر والاجل لعدم الشتر وان شرط المشتري في الشراء ان يبره او انه اي رادة البائع
منه اي من العيب والرواية بالعيب والقول للمشتري مع الميمن عند اختلاف المشتري والشفيع في قدر الثمن لا تراه
الاقل ولا يتجافان لا شتر او كون كل مدعي عليه هو مفقود في الشفع وبينة الشفع على الشراء ثمن اقل اقل عند الطرفين
من بينة اي المشتري على الشراء كثرته لان المدين بينة الشفع وقية اشعار بانها لو اختلف البائع والمشتري او باءوا الشفع
فبينة البائع اقل لانما ثبت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمن او ادعى بالعهدي العقار غنا اقل منه اي في كل الثمن
اخذ الشفع العقار لقوله اي ثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه قبل القبض اسي
البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه خط من البائع وقية اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ بها
تتجافان وتماضي المحيط واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه لبعده اي القبض لان البائع حينئذ اجنبي واخذ
الشفيع العقار سنة في صورة حط بعض الثمن بان قال البائع حطت عن المشتري بعض الثمن او بدية سنة

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادة او نقصان من المشتري ولو بالتحديد باقلهما اي الثمنين ففي الخط اخذ
العقار باو ار المحطوط لانه لا يتحقق باصل العقد وفي الزيادة اخذ بالثمن الاول لانه حق الشفع في تكليف الزيادة باطل
حقه وفي حط الكل وسببته قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح في حق الشفع لانه لا يتحقق باصل العقد لكنه يصح في
حق المشتري ولما لا يبرأ عن البعض او الكل فقبل القبض كالمته واما بعده فلا يصح لاني حق الشفع ولاني حق المشتري
وقد مر منه في البيع وفي الشراء اي شراء مسلم من مسلم ثم من مثلي اي كيل او موزون او عدي متقارب بشك لا ينفذ
بالمسلم لانه اذا اشترى دمي من ذمي بخلافه فيرد الشفع مسلم فان اخذ بقبضته اخذ بالثمن الثاني لاني وفي غيره اشي مثلي كالعقار
والحيوان والامتنه بقبضته الثمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما ان الذخيرة ففي صورة عقار كدار
اشترى احد بعقار كدار اخذ كل على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفعين عقار او هو شفعة او اخذ كل
من العقارين بقبضته العقار الاخر لانه بدو وفي صورة ثمن موجب ابل اسعدا فانه اذا جعل الاجل كالمساكين
فاسد بجمال اي اخذ ثمن حال او في ثمن موجب طلب الشفع الشفع في الحال اي في مجلس فان سكت عنه بطلت فلا فائدة
لاني يوسف واخذ العقار بعد الاجل لاني الحال وفي بناء المشتري في العقار قبل القبض بالشفعة وفي غيره شرا
فيه بالثمن اي اخذ العقار بالثمن في الصوتين وقيمتها اي القيمة المبني والمغروس مقلوعين اي حتى تقطع فان
قيمة اقل من قيمته مقلوعا بحد اجرة القطع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب او كلف المشتري
قلعهما اذا كان في القطع نقصان بالارض فان الشفع لانه ياخذ بغير قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن
ابن يوسف ان الشفع يحير بين الترك والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قطع كما في النسيئة فلو اشترى دارا وضعها
باشيا كشيء ثم جاز الشفع فبالبنيان شاء اخذ بالشفعة واعطاه ما زاد وفيها وان شاء ترك ولو جعل المسجد او مقبرة ثم
حضر الشفع قضى له بالشفعة وله ان ينقص المسجد ويبش الموتى كما في المحيط وذكر في الظن انه لا ينقص المسجد ويطلب شفعة
كما لا يبش الموتى وليست الشفعة الا في بيع صحيح لا حقار موجب لوجوده من ملك البائع من كل الوجه فلا شفعة
في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع راسا كما في قاضي خان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع والبيع ولو اكره
المشتري كما في المحيط او سببه بعوض مشروط في العقد مقبوض غير متشا فان بذه البتة مع انهما ليعتد بالطلب عند
التقاضى في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انما لا تثبت في البتة لاني قاضي خان ولا تثبت الشفعة في
بيع نحو شجر وثمر من المنقولات كالبناء ربعا او دوبا قصد او بيعا قد انقضت الشفعة فيها لانها تقضى كما
اشترى نخلة بارضا فيها الشفعة بجالا من بخلاف ما اذا اشترى ليعلمها حيث لا شفعة فيها لانها نقلت كس
في البناء والزرع كما في المحيط فالاسم ان يقال (ولاني نحو شجر) ولاني البيع بنحيا رالبائع اتفاقا اذا لم يبيع
لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الجيار للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا ومن الب حفيظة به اذا اشفع

في خيار المشتري واذا كان الخيار لها فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط الا بعد سقوطه اي الخيار للبائع فانه
يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والاول اصح كما في الكافي والثاني
الصحيح كما في البداية والاف في البيع الخامس ولو بعد القبض الاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي
حق الشفعة الا بعد سقوطه فثبت بانته اد البنا راد الغرض فان له الشفعة حينئذ خلافا لما فانه لا يسقط الفسخ بالخيار
فلو باع صحيحا سقط منه وللشفيع ان يأخذ بالنسبة الثانية او بالقيمة كما في المحيط والاف في رويها راي ان المشتري يحق له ان يسقط
الشفيع الشفعة ثم روي بالمشقة في رويته او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الروليس يبيع على مشقة
الاف في رويته بسبب خيار عيب بعد القبض بل اقتصار فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لرويه بخيار عيب
بانه لا يقبل القبض او بقضاء او بقضاء بعده كما في الزايدى والمال من اي لو كليل باع ما كان يجب عقاره من عقار غيره
لانه يلزم منه ابطال عمله او بيع له اي الموكل باع وكليد باع عقاره لانه باع معنى او ضمن المذكر فثبت ان السكون
اي الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لصاحبه في عقار البائع لانه كالبائع بل الشفعة لمن اي لو كليل اشترى باع عقاره
من عقار غيره فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اي لو كليل اشترى له وكليد عقار باع عقاره ويطلبها
الشفقة تسليمها واستقاطها بان قال بلا تقييد احد استقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي اليد سلتها لك لو قال
للو كليل سلتها لك فتسلم وان كان البيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجوبها لا يطلبها قبله اي البيع او
يلزم استقاط الحق قبل تحققه ويطلبها الصلح منها على ما سوى الشفوع مع ابطاله اي الصلح فلا يجب البطلان
للشفيع ليس الاتق اخذ المشفوع وانما استثنى الشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثله لم يطل الشفعة لانه بشرط
مجهول فله اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تطل ويطلبها صوت الشفيع قبل القضاء
لا بعده فلو ارشاه اخذوه عليه ثم لا صوت المشتري فلا شفع ان يأخذ ولو باع الوصي او القاضي بقضاء السبب
وهو الاتصال بالملك ويطلبها جميع ثمنه بالشفيع به قبل القضاء ببيعها بما فلو باع بالخيار لم يطل وشفيع الضم
اي اخذ بالشفقة وملك بها حصته احد المشتري اي نصيب بعض جماعة اشترى عقار احد صفقة واحدة كما شفيع
حصته كالم لا ليس في اخذها ضرر عيب الشركة وفيه ايماء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احد من قبل القبض في الاول لم يرد
الشفيع والمشتري الشئ والا فله اخذه وعتقه ان لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كما في البداية وغيره والى ان المشتري
لو لم يتعد ولم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة وذا بلا خلاف عن اصحابنا كما في الذخيرة ومن الظن ان المصنف عدل
عن عبارة البداية والاف في الشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتري ولعل وجه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل
قبض المشتري او بعده فتأمل لا يشفع حصته احد الباعه اي البائعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار
بانه يأخذ حصته كالم وعتقه ان يأخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصته فهو على شفقة في الباقي وقيل بطلت

او اذا اشترى دايين او قرضين صفقة واحدة لا يشفع احد منهما وان كانت بالشرق والاخرى بالغرب فيشفعوا
 فيهما كما في اوراق فان سلم الشفعة شر امر زيد بان انجران المشتري زيد فظهر او غيرهم واما في الشر او بالعرف
 ان الدار تم فظهر ان المشتري باقل منها لا تسقط شفعته انما اشترى فان ظهر ان المشتري لا تسقط اوطار المشتري بمثل اى
 دليل او موزون او عددي متقارب بقيمة اقل او اكثر لا تسقط شفعته فان ظهر ان المشتري بدناير قيمته العت لم يسقط كما
 قال الطحاوي على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر وسقط عندنا في يوسف بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق ان يشتري
 ثمن عت من ثمنه على الكافي والهداية ان في الطلاق الشاكي بالمال او بالعتهم سقطوا الشفعة فيسقط ان سلم الشرا
 بعث فظهر ان المشتري بقيمته العت او اكثر فادى يسقط ان ظهر ان باقل وفي الكفاية اشعار بان يكون الحيلة لرفع
 الشفعة قبل الثبوت بخلاف جعل الثمن محولا كما ان ارباع درهم حلوته وفلوس غير معلومة فانه لا يحكم بالجملة وهذا
 الذي اياه حنيفة وقال ابو يوسف انما يكون ويكره بعد الثبوت بان يقول المشتري للمشفع اشتر مني اباخذت فقال اشفع
 انما يتبع دليل الاثر كما في المحيط وذكر في الواحبات والكتبى والنصاب المغذات انما يكره بعد الثبوت بالاتفاق وانما قبله فلا
 بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الزوايا بان باع مائة درهم وفساها مائة اشترى درهمها وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع
 السائمة بغية باقل الحول وتشفع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشك فانه اعلى مكانا فاشفعنا
 ان يطعن عليه وقد ايدوا صاحب عندنا ان افضل العلماء في زمانه والكل انما في آدانه زينا للملحة الدين ابو بكر الشاذلي
 قد راي في المسام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف رحمه الله جاز في
 اسقاط الزكوة فقد صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزه ابو يوسف حق او صدق وانما اور مسئلة اسقاط الشفعة
 في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاحتكام كما هو شأن ابي القاسم

كتاب القسمة

عقب بالشفعة احتمال كل على المبادلة ترتيبا من الاول الى الاخرى لانه لا بد من القسمة في الجملة في اى القسمة
 بالكتلة لانه من القسمة كفاي المذهب وغيره او التقسيم كفاي القاسوس لكن المناسب بان من لفظ القاسم انما هو
 مصدر قسمه بالفتح اى جزاها كما في المقدمة ودعا فاعيين الحق اى تميزه حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال
 فيخرج تعيين الدين ولو قال تعيين الملك ثم يشكل بالمبادلة فان الحق يستعمل غالبا في المالية المشاع
 المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وقتها اشعار بان القسمة تضمن حتى الاقرار والمبادلة فان باع
 بعضه له وبعضه لصاحبه فباعته بالاول افرز به الشا في مبادلة الا ان احد ما يتبع في بعض المواد اشارة الى ان قال وجوب
 فيها اى يرجع من معنى القسمة ويجوز تشعبه بغير الاقرار اى التميز بين المتبلى من البطلان او من غير التشعب
 لعدم التفاوت بين العاين منه وطلب فيها المبادلة اى الاطلاق من الجانبين في مبدون غير المشاع من العقار وسائر

المقسومات للمساواة بين الباعثة اذا كان كذلك فيأخذ كل شريك من آخر حصته بغير حصة صاحبه وان لم يخرج
ويصير كل نصيبه ما يتقدم في الشئ وقية شعابان القاضي لا يخرج احد الشئ على القسمة فيه الا اذا كان الشئ من جنس
واحد لا يأخذ بغيره صاحب ولا يصح ما يخرج الا انه ليس عين حقه من ان في غير الشئ وذهب للامام نصيب قاسم من رزق
اي يزيل الله رزقا هو ما يتنفع به من مال كفي ان بيت المال الموهودى مكان ماله لا يخرج وغيره ما اخذ من الكفار
كالجزية وصدقة بني تغلب فلا يوزن من ميراث الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق العرض لم يقسم
المال بالقسمة ويجوز التشديد على اجر على المتقاسمين وان نصيب الامام قاسما باجر عليه فقد يخرج من الميراث على اجر الشئ صحيح
ذلك النصيب لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كافي المحيط لكن في الخلاصة
انهم يأخذون القسمة بل المكتوبة بقدر اجر الشئ وهو المختار وهو ان اجرا قاسم عنده يقسم على عدد الرؤس اسه رؤس
المتقاسمين وعند ما على قدر انصبا لهم والاول الصريح فان المقسود عليه هو التمييز لا غير كافي المضمرات ودعته ان الاجر على
الطالب للقسمة دون المتقاسمين والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصبا
بلا خلاف كافي المبسوط ويجب كونه اى القاسم عدلا اى تنقيها وانما خالف الداية في تركه الا ان يشمولها به عالما
بما اى بكيفية القسمة لانها من جنس عمل القضا كافي الداية وفي التعليل شعابان يدين الامر من غير واجب فيها
كما انها غير واجب في القضا على ما ذكره ثم فائدة بالوجوب الوجوب العرفي الذي مر به في الاولوية كما اشار اليه الافتبار
وخزائنه الختمين والايمن من مبتدأ قاسم واحد ولو لم يجر من يفتق الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبته بعض
في ذلك لكنه خلاف ما مر ان نصيب احد اجزا لاولي ان يقول ولا يجرد على واحد نصيب المعنى ولا يجرد ان يستأجر
قاسما لا يجرد على العقد كافي الداية والكافي وغيرهما وقية شعابان يدين اشان فصاعدا الا اذا اشتراكا كافي والاصح
يشترك القاسم بالضم مع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فاما كافي بالافراد في ذلك والا فقد
يتفقون على الاجر الزائد وقسم المال بين الشراكا بطلب حصة القسمة ان يتنفع كل منهم بحصته بعد القسمة كما اذا كان
المقسمين اثنين كبيرين متساويين وقسم بطلب صاحب المال الكثير اى المتنفع به وان الى صاحب القليل فقط فلا
يقسم بطلب صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم يتنفع بحصة الآخر صاحب القليل فحقته والا فمقسم
بطلب المتنفع بحصة ولو واحد او قيل بطلب غير المتنفع وقيل بطلب كل منهما والاول اصح كافي الداية وغيره والا فخر
كافي الاختيار وغيره واليه ذهب الصاحبان وعليه الفتوى كافي المضمرات وغيره ولم يقسم الا بطلبهم ورضاهم ان
تقرر كل منهم للملكة وعدم المنفعة بالحققة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وقية شعابان بالهم لو اقتسموا لانفسهم جاز
كافي المحيط ولا يقسم الجحسان المتخالفان اساءة معنى قسمة جميع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة الآخر في الآخر
لفتح التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بافراده فلو كان المقسوم ابلاد وغنا شلالم جميع نصيب احد

من الواجبين في الابل غاصته ونصيب الآخر منها في الغنم غاصته بل يعقسم الابل منيما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون
وتبر الذهب والفضة وتبر النحاس والحديد والريشوق ونحوه مما هو جنس واحد سواء اجناسا مختلفة بمعنى فلا يعقسم عند قسمته مع
الاء فان كان مع شيء آخر كالعروض والاعاء بها فبقيل يعقسم بدونه وقيل الراي فيه الى القاضي واذا كان اذ كورا وانما لا يعقسم
في قولهم كما في قاضي خان والمجواهر والحج كاللؤلؤ والياقوت وانزبر جرد وقيل يعقسم الصغير منها وقيل المتحد الجنس
لما في البداية وفيه اشعار بان لا يعقسم الدرّة الواحدة لانه لا يعقسم بالاحتياج في قسمته الى كسره او قطع او شق يضره كمل في المحيط والجوهر
كل مجزئ يخرج منه ما يتفجع به والحمام ونحوه ما في تقسيمه نحر كالرعي والجدارين والبيت الصغير والباب والخشب
والتميع وكذا الفضة والبير والعين والنبه التي ليس بها ارض ولا يعقسم الطلق الا اذا كان لبعض طرق آخر وتامر في المحيط
الابرصا ثم قسمته بالنسب والريشوق والجواهر والحمام فانما تقسم لان الحق لهم وورثه او كرم مشتركة ولو في مقسم كل عند
الي حقيقة وهو الصحيح كما في المصنوعات وهذا قسمته فرد لا قسمته مع وقيل هذا في المادوية لا في الجواز وقال ان كانت في مصر واحد
قال راى الى القاضي في القسمتين في مصر بين يعقسم قسمته فردا في يه صف وقسمته مع عند محمد وقيل يروح الى يوسف فردا في
وقية اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدرهم فان المنازل ان تلاتت فقسمته فردا لا تقسمته مع والبيوت فقسمته
قسمته فردا في المحيط او درو ضيعة اى عرضة غير بنية او درو حانوت اى دكان تقسم كل من الدور المشتركة او الدار
والضيعة او الدار الى الحانوت وحد ما في قسمته فردا فيقسم العرصة بالذراع والبناء بالقسمته لانساجناس مختلفة اولى فكما قلنا في
بما سبق من قوله ولا الجسان لكان اخر وصحت القسمته باله اضى اى اشته اك الشرا في الرضا وبلاتقصار لان الحق لهم
الا عند صف واحد ثم فانما لاتع الا ان يقسم وميد او ايه ثم من نصيب القاضي كما في الاضياف من الطن انما لاتفع الا بالارتقا
وقسمته بحد الاقرار انما لاتع اى منقول الى ايدى يمين يدعون اى الشرا كما عند القاضي ارشده اى النقلي بينهم اى تقسم
حين لوثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه او شراؤه قسم بينهم بحدوا لانهم في النسيابة وغيره وقسمته بحد الاقرار عند لا يعقسم الابنية
على الشرايع عقار يدعون شراؤه عن فلان او يدعون ملكه مطلقا اى بلا سبب من اسباب الملك كالسبب والحدية على
رواية المسبوط وسياق رواية الجامع فان ادعوا ارشده اى العقار عن فلان لا يعقسم حتى يبرهنوا على موته اى فلان وعلى
حدود وثمة وقال لا يعقسم بحد الاقرار الاول الصحيح كما في المصنوعات ولا يعقسم عند الكل وقيل عنده ان يبرهنوا على انه محرم
بالحق الملك مطلقا وطلبوا القسمته حتى يبرهنوا على انه محرم اى ان ادعوا ملكه مطلقا لا يعقسم حتى يقيموا البينة ما لا احتمال
ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير والسبب ان يراجع مع رواية المسبوط فيقول والمان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه
قبل يعقسم بلاريان ولا يعقسم ان كان شيء منه اى العقار او كما يراجع الوارث الطفيل اى في يده الا ان يوجب القاضي
وصيا عنه ولا يعقسم البينة فانه يعقسم اوسع الوارث الغائب الا ان يوجب منه فعما ويعقسم البينة فانه يعقسم على ما رو
عن ابي يوسف كما في المحيط فان خصه اثنان يجعل القاضي احد بهما حيا والاخر مدعا عليه فان احد الورثة ميتة يوجب

والكلام شيعي الى ان البتة المحبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم لده الجود والاحسان كالتمجيد
والايمان كما في السنن وفيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه العلامة وغيره باذكري في الكراميا
ان الايجاب في البتة معتد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو دهب لدين من الفخري لم ينفق على القبول
كما في الكبرى لكن في الكافي والتمحيص انه كرجي ذكر في الكراميا انما تنفق على الايجاب لان الملك لا ينقل الى الغير بدون
تمليك والقبول لانه الزام الملك على الغير وانما ينشأ اذا حلف ان لا يبيع فوجب له القبول لان العرض عدم انظار الجود وقد
وجدنا الطائفة لعل الحق مافي المتن فان في التاويلات التفرع بالبتة غير لازم وقد اقال اصحابنا موضع ما في طريق ليكون ما كان لا يقع
جائز فحلفت اى اعطيت بطيئة من نفسه باعرض وتحتج بها مثل جعلت وكسوت واعطيت واتي البقال اذ ان كان في
يده فبتة والا فو ليعده ويحتمل هذه الدراهم دون الارض والا فاعتيرته والطعن في هذا الطعام ان اقره بقصد (واين ترا) فله
قال (اين تراست) فاقرا كما في المحيط وذكر في الظهيرية انما قال يجب في هذه المجازية فقال (فداي تو باد) اذ ان تو در بيع
نيست) لا يكون هبة وتتم البتة فيملك بالقبض اى الميزاة وهي ان يصير الشيء في حيزه القابل كما في الكراميا والمستصف
وفيه اشعار بان النجاسة اى النكاح من الميزاة لم يكن تبصا هذه عند ابى يوسف خلافا لمذهب ثوبان حاضر من اجل فقال قبضته
لم يصير قابضا خلافا لمذهب الكافي الظهيرية والاطلاق شعوبان القبض شرط فاما القسم الا انه يكتفي فيه بالقبض فاعتد كما في الهداية
في مجلسها اى البتة ولو كان القبض بلا اذن صريح وتيم بالقبض بعده اى المجلس لو كان باذن صريح والى ما حصل انه اذا
اذن بالقبض صرحا لبيع قبض في المجلس بعده ويملك قياسا واستحسانا ولو نسي عن القبض بعد البتة لا يصح القبض لاني المجلس
ولا بعده ولا يملك قياسا ولو لم ياذن له بالقبض لم يذنه ان قبض في المجلس مع القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح
القبض قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب قبض فان كان القبض بذن الواهب جازا استحسانا لا قياسا وان كان بغير
اذنه لا يجوز هذه الكثرة خالف كما ذكرنا من التاويلات والاصح ان يبطل من شركه ويمنع ولا يتم لعدم كمال القبض في شيء مشاع غير
مذموم شيعي عاقلنا للتحقق يقتسم على وجه يتفق به بعد العتمة كما قبلنا كالارض والدار والبيت الكبير فانما يتفق به في الحالين فلو لم
يتفق به اصلا كعبودا وبه ولم يتفق على انما قبل العتمة كالنار والطاوعة والبيت الصغير فانما يتفق بكل ما يوجب تمتع فاعلموا انما يقتسم
والانما يقتسم فاذا ذهب وذهب ارجل من الصبح ان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصا فاعلموا يقتسم والصحيح انما يقتسم والصحيح الكسرة عادة
فما لا يقتسم عن ابى يوسف فاذا ذهب درهم من درهمين فان كانا مستويين لم يصح له ان يبيع لانما يبيع لان المستوفين يبيع لان الموهوب
قد رجع به وشرع لا يقتسم كما في المحيط فان قسم المشاع قبل التسليم وسلم الموهوب صح ذلك البتة كمال القبض وفيه اشارة الى ان الموهوب
وهو البتة شاعرا وسلم ذهب النصف الثاني وسلم لا يجوز الى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح
كما في الزايدى لكنه ملك خبيث وذهب يفتي كما في موضع من الوقايع وفي موضع آخر منه ان لا يفيد الملك وهو الحق كما
في المسألة وبها مروى عن ابي حنيفة وهو الصحيح كما في النماذج وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للبتة ك

يصح به النصف وكذا الاصح ويعينه هبة العين في صرع فان استخرج وسلم صح استحسانا ونحوه كصوت على الظاهر
 وشي على شجر وزرع وتخل في ارض فلو رهب دارا فيها شاة الواهب اوجزها بما فيها طعام الواهب لا يصح لان الميراث
 مشغول بالعين هبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجواز والدار وسلم جان لان الواجب غير مشغول بغيره بل
 موشا غل غيرهما في قاضي فان ولا يصح وميل لعدم الوجود هبة وقيق في بروان طحن البه وسلم الدين وكذا هبة
 الدين في السمسم والزيت في الزيتون على الواجب وقيل يجوز اذا سطر على القبض كما في المحيط وهبة ما كان مع الموهوب
 له اى في يده عليه بخلافه من الودعة العارية والدين ونحوها ثمانية لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي
 فيه العين ويشغول وقت تملك فيه من قبضها فان القبضين اذا تباينا تبادا بالتشابه واذا تباينا لا تنوب الا الاعلى عن
 الادنى في قبضه ولو بيع مع قبض البينة تجازى لانها قبض امانة ومع قبض الشئ رتبة فان لان قبض ضمان فلا ينوب
 الاول عنه كما في المحيط ومثله في شئ الطحادي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالمشترى
 المرموز والمضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفى ومثله في الزايد فلو باع من الموهوب احتج
 الى قبض جديد وتماهى في العادى لم يمتد الاب لطفه باسما ثمانية لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا
 وقبضه اى الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يرثه اى الطفل وهو اى الطفل معه وقبض الزوج لزوجة الصغرة
 بعد الزفاف بالكمس اى بعد البعث الى بيتة معتبره قبض في هبة الاب جنبه له اى الطفل فلا جنبى اذا
 وهب الصغرة قبض وجها لمبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبى لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه انما جاز
 قبض مبتدأ جنبى لطفل من يرثه من الجد او الاب او العم او الام او وصيه او جنبى ومو فى عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابو
 حاضرا في هذه العورة على ما قالوا من قول الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حضرة الاب الاول المتنازعا في المصبرات فمن الظن
 ان فى الاطلاق تسامحا اذا القبض لم يقع حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغرة اذا كانت يجامع شملها لم يجز قبض
 الزوج عليها كما اذا التزمت الى بيتة جاز قبضها بنفسها حينئذ ولو كانت الاب او غاب فبينة منقطعة بآب قبضهم ليعول كما في المحيط
 هبة اثنين او اكثر سواء ارا الواحد من موجب له بالاجماع للكمال القبض وعكسه بان وهب احد ارا الاثنين او اكثر
 يصح ويعينه عند الشيوع خلافا لما كان القبض بركة فالشيوع من طرقات الواهب غير معتد بالاتفاق ومن طرف الموهوب معتد
 على الخلاف فلو قال الرطين وهبت لكم هذه الدار لزيد الصفا ولزيد الصفا جاز عندنا لو قال وهبت لكم نصفها ولزيد الصفا جاز
 لا ثبت بالشيوع في العقد ولو وهب لابن صغيرا في عياله وكبير او قبض الكبير صح الا عندنا في حنفية وعن ابي يوسف انما فاسدة الا ان يسأل
 الى الكبير ثم سبب لدارهما كما في الظبية فلو وهب لهما لم يجز في قولهم كما في الزايد كالتصدق عشرة او اكثر من الدارهم على غيرهم
 فانه على الخلاف لان التصديق هبة جازا عنه وصح التصديق على فقهاء بين عندنا وفى رواية عنه لا يصح في رواية كاتبة
 لرطين ففى سلة الصدقة روايتان وهو الاصح كما في البسوط والصحيح الصغرة كما في العادى والصحيح وكذا لداره الرجوع عنها اى في بيتها

عن البتة الصحيحة بلا بالغ تباعض ان يرضى بالرجوع من المانين او حكم قاض به لانه شفع والباين لم يشفع ويدخل في البتة
 المديتة فان للمدعي الرجوع كما في المدينة والمكلام شبيه الى انه قبل القبض كما في النذية والى انه مع الرجوع في الفاسدة وان شق
 احد من الامور السبعة لان المقبض من منها يضمن بعد الملك فلم يبيع الرجوع قبله كما في العادي والى ان الرجوع لا يبيع بغيره مما
 لكن في الكفائي وفيه انه يبيع من الباب كما لو كان لا يبيع مدة ومينعه اي الرجوع عن البتة الصحيحة بقبرية السالوت ياود وث زياد
 المانيتة كما في المتبادر حمله بالعين الموجهة ولو من غير الموجه له كالنقطة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة
 وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التبعيد كالسلام العبد الكافر وكما خراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب له ودعى الى موضع زائد
 قبيصة فيه وكتحديد السكين والجمال السمين والكروية صارة الكراباس والصخرة وصيرة ديرة سمعها او بيعها او البنو والتجسيس والطيبيين
 والاصلاح الفرس حكما او ادب وباتمة تركب فيها فاضلا ليكن تركه الا بضره وانتمز الزيادة عن النقصان كما اذا كان طولها وقت
 البتة ثم صار طول بحيث يكون السج وباتمة من المنقصه كما اذا دللت الجارية الموجهة بغيره عن ذلك بالعين عن يادو لمع
 وقفية اشعار بان نفع الزيادة اذا ارتفع كما اذا نفي شوبهم عارض الرجوع كما في الحيط وغيره من النذر انه ساذي ما في النذية انه حين
 زاد لا يوجز الرجوع بعده لانه نفي ذلك فيما اذا نفي ما يقتض جميعا كما صح نفسه بموت احد سهاى الواهب الموهوب له و
 لا يبر من كل كل فان الميت حي في حق التجديد والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيره كما لا يبر من الظن ان الخروج عن الملك
 مفعلي عن كسوت الموهوب له ويندع عوض ولو من جنس البتة لكن لاس من عينها فلو عوض ورسم من البتة راجع وانما اطلق العوض
 فيشتمل ما هو عوض الجميع فيطلب الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يطل في الباقي وكل عوض حكم البتة في بيعه بالبيع بطلان ما يطل
 كما في الافتقار الضعيف اليها اي بشبه الضعيف الموهوب له عوض الى الموهوب على ربه جهلا به ببتة عوض ببتة شتمل ان يطل
 وبتك عوض ببتك او جزوا او اذوا او اهدا او قلما او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض ببتة كان كل منها الرجوع
 ولو وقع ذلك عوض عن اجنبى بغيره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب له بل عوضه وان كان باهرا الا اذا ضمنه به كما كان في النذية فخر جمل
 اي البتة بالبيع والبتة والاعتاق والعقدية ونحوها عن ملك الموهوب له لانه لا يقبل العين فلو نفي الشاة الموهوبه لم يرجع
 عنه الى يده سلف خلاف الظرفين كما في النفي والزوجية وقت البتة فلو وهب لانه شتم ببتة شتم ما بالمرجع ولو وهب لاجنبية
 ثم تزوجها لم يرجع وكذا الحكم اذا وبتت لزوجه او لاجنبى لان اللبقاء حكم الاجتراء وقرابة المحرمين من اضافة السبب الى
 السبب يجوز ان يحس اليه سبب رتبة اي قرابته هي سبب يكون احداهما لاخر ولو كان كافر جريا كالاعتاق والفرع في قريب
 غير مكرم كد العم والجمال ومحرم غير قريب للزواج والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق
 في النكاح الكفائي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذا القرابة مانعة عند ما لا عند ولكن فيه لو وهب لمحم سكت لم
 مع باذنه اي هذا اشعار بان له وهب وكما ان يضمن الرجوع لان القبض الملك ليقع له كما في المدينة وبطلان الموهوب
 ان ينادى به من ماله مع ما هو بها والمكينة ولا تظن ان الخروج عن الملك معنى عنه فلو كانت بالمرأة لم يرجع كما لو وهب

سيفاً فجعله سكيناً وسيفاً آخر ولو سب شاة فذبحها لرجع بالاعطاف كذا في المغني وضحا بطما اي جامع المواضع السبع حروف
وسمى فزقة فالحروف لاتمام المعنى وللتنبية على ارادة الحروف ما بعده فاقبال الزيادة المتضمنة واليكون احد هما
والعين العوض والخارج عن الملك والازاء الزوجية والاقاف القرابة القرينة والدار السالك المعنى اليكسب ان موكله
بحال كان اطراف فصول تخرج وبه فالحروف الطرف وفزقة اي قد فزقة فذلك الضمير على نحو قوله تعالى ان رزقه الله قريب من
الخصمين ولما صير البطا فزق قد صدق عن رزقه وزعق قد صدق يقال فزق فلان اي تخلعت والخر كالغرة والخدم يفتحين
جميع خادوم وزعق بالكسر صاع وهو الرجوع عن البتة بشرط ففتح للبتة من الاصل فلو ملك المذنب بب في المذنب وجب
له بعد الرجوع لم يكن له الواجب ان يفيته لما فيه للمواهب وهذا الاصل يشكل في دعوى الزيادة المنقصة او انقص
لم يرد على هذه الزيادة وبذا عند الصاحبين على رواية الجاني واما على رواية الاصل من ابى سليمان انقصه بغيره
او كان تبرأ فانه واجب وسلم ثم ذهب الثاني وسلم ثم رجع الواجب بغيره فليس للمواهب الا ان يثبت
على هذه الرواية بالاتفاق او اذ اقبل الى الواجب الثاني ببيتته وارث او وصيته او ثا او غير ذلك كما في الميقات
ويجي اي البتة ببيتته كانت او غير البتة العوض متبته ابتداء وعند العقد اي بشرط فذلك على دون البتة ببيتته
وانتم ارجاء ما وصورة الاول ان يقول ببيت تلك البتة العوض متبته ابتداء وعند العقد اي بشرط فذلك على دون البتة ببيتته
وببيت الشوب بالف ودرهم كذا في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف الشرط كالتب ان بان يقول وبيتك كذا ان كان كذا
يفني ان يكون البتة بالبتة كالمبيع واذا كان ببيت ابتداء فشرط قبضها اي قبض العائدين الغنمين وقد يفان الى
المفعول ومطل بالشموع المقارن ويخرج كالمعنا وبذا بيان نفى النية السابق كما وعدنا وجميع اعتبارات
اتصال القبض فير وبالعبس الا ان بالوجوب وخيار الروية ونيت الشفعة شرطاً ولا يرجع كل بعد
ذلك لو اتحت ما في احد هما يجمع على الآخر ما في يده وان كان قائماً ببيتته : كانه ان استثنى الواجب الحمل ان قال
وببيت هذه الجارية او الناقة الاحمل او شرط في البتة ما يفسد المبيع من شاة ان احل به او الموجب وغيره مما في المبيع
بطما اي الاستثناء الشرط لان الحمل وصفت لم يكن من قبيل المستثنى منه ومنه ان يبيته الشرط فالحمل يقتضي العقد والظن
ان الالبان توجب الضمير في غير قوله وصحت البتة اي ببيت الجارية والحمل ما وان اعتق المالك الحمل ثم ومبها اي
الام صحت البتة اي ببيت الام كالمص اعتاق الحمل وان وربه اي التام ثم ومبها اي ببيتها البتة لانها ببيت المشغول بملك الجارية
الاول وفي قاضي خان لا يجوز البتة فيها في رواية قيل جازت فيها ما لا يبيع ما ذكره ويصح العمري بالغنم اسم بالاعمار
كما في الصحاح يقال اعتمر الدابة اي جعلتها ليكنها دابة محررة فادوات عادت اليه كذا فعلوا ان الجارية كذا
ابن الاثير وحي اي العمري في البتة جعل شاة واره له اي المنة له دابة محررة اي المنة له شاة بطن ان والدها على المنة
على رزقه او امات العمر والمهر بان قال ببيتك دارني ببيتته كذا وبيتك كذا البتة ببيتته فاست في اوقاف

فمنه اتي في ابي جيتي كذا يعقبك من ابيك وذا كذا عليك ليعني في الحال وان قال اسكنك اري هذه حيوتك يعقبك من عبدك
فمنه عاية نصية يحفظ الاسكان وهو صفة في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضي خان انما ان يقول ويطعمناك على انك ايت
قبلي في لي وان كنت بلك فني لك ويطل في الشريعة الشطر اى شطر الدرع على العمود وشرته كما في الجالية فالمراد للمعبر حال حيوته
ولو شرته بعد زمانه والاصح ويطل الرقيبي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطل انسا نالما وتقول ان ست فوقك وان ست على
كما في المبسوط والصالح والمقاييس غير ما هو المصوب وكونها من الاقارب لم يقل باحد كما في المغرب بالعين وشره بغيره عند الظرفين
ان تقول اني لك فني اى ان ست قبلك فني لك كناية عن قولك ان ست قبلي في لي وانما لم ينص به اخذوا من
سابقة ذكره راقبة سوتة وعند ابي يوسف ان يقول اري لك فني ان ست قبلك فني لك فخرقي اسم من المراقبة بالاتفاق كما في
الكراني وغيره والاختلاف في تفسيره ونا على انما تنصفه للشتر طين فقالا انما تعليق بالخط وهو انتظار موت الموقوف ان يكون باطلته
وقال انما تعليق في الحال والشروط وهو انتظار موت الواهب باطل فتكون صحته والاول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن
ان القول بان الرقيبي من المراقبة ان كل واحد منهما راقب موت صاحبه كانه يقول ان ست فني لك فني ان ست فني لي لا يلزم شها
من الرقيبي من قس الاثر اما منسب للصالح من ان الرقيبي اسم من الاقارب والصدقة على غيره لا تصح ولا ثبت الملك
الا بالقبض في المجلس او بعده انما كالتبذير والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقهاء اذ اصبه على الشدة
ولا باس بالصدقة على من يسأل الناس الخاف اذا علم انه ينفق في معصيتك كالمخيط ولا تصح في شائع ليقسه كذا اذا تصدق بضع
او ارشكلا انما شبهته ابتداء وراخو وراي رجع فبما اى الصدقة لا تاخذ الثواب فيلزم وقته اشعار بان الفقير والغني يستويان
في عدم العود وقال بعضهم ان لا يعود على الغني وفي هذا الكلام لظاهرة رعاية حسن الاقتسام كما لا يخفى على من وجهه الذوق التام

كتاب الاجارة

عقبة بالمبتدأ تقياس الى الاعلى الى الادنى فانه تعليق المنافع الى الاعمال وهي الخبز كرات التمره كما في القاموس بيع المنافع كما في
المداينة فانها وان كانت في الاصل صدرا جريديا جازيا ضم اى صار اجرة الانسان الى الاعلى يستعمل بمعنى الاجارة اذا التصادق ببيعها
مقام البعض فيها اجرت الدار اجرة اى كرتيا ولم يبي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق لكذا في الرضى لكن في القاموس وغيره انما
اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرة اى اجرة اياه او اجرة اى اكره اى اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجرة باعدها ليس الثواب
وشره ما يبيع نفع في حق الحكم لاني حق العقدة فانه بهذا الاعتبار يرجع عين فائتمه تمام النفع فيقع الملك في النفع وبدله ساعة فسانته
ولذا جازنا للاضافة الى المستقبل بان تعلل اجرتك داسي فدا قال اجارة في حكم عقود مشفوعة بتمجدها والعقد باعلى حسب حدوث المنافع و
النفع المنفعة وهي عبارة عن اللذة والراحة من دفع الضرر والبرد وغيره كما في غصبة المنية وقيد اشارة الى ان الاجارة تنقذ بها
يشقده البيع من لفظ ماض وخوف واختلاف في الانقضاء لفظ الحال مع لينة والى انما تنقذ بالتعاطي كما اذا استاجر قردا بغيره
وانه ايجز للنفقات منبها من حيث فهو الكبر لانه لا يجز بقدره قبلما على المكر الاول جازي اجارة مبتدأة بالتعاطي و

الى انما النفع بالانتفع به الا بعد ذلك حينئذ فلا يستاجر شجرة باكل ثمرة اذ ان شجرة لبنا وما يمسق ارضه به كفا في المحيط وغيره معلوم
جنسا وقد ارجى ما يجي لعوض مالي او دفع من غير جنس المعقود عليه سكنى وادركوب وادركوب ولا يجوز بسكنى وادركوب او اخترع من العارية
والوضعية النفع كذا اى معلوم قدر او مقدر في غير العروض لانه شرط شرط في غير ما يمين اى شئ لا مكسب والموزون والعدوى المتقار
او عين اى قبي كالتياب والذوات غير ما يعلم النفع قدرا بذكر المدة وان طالت سكنى سنة او اكثر لكن في اجارة الوقت
اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غير ما لا يصح ولا يلزم ويطلبها القاضى فوق ثلث سنين ولو لم يشترط ان لا
يؤجر اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقدا كذا يكلام مجمل فانه ان شرط الوقت ذلك لم يصح والا فالتقار ان يصح في الضياء فان
لا يصح في غيره الا اذا كانت المصلحة في عدم ارضه فانه ارشيفت باسكتات الزمان والمكان لما في المضمرات ومن الظن
ان شرائع بلج جزرة ونام جزرا لبعض شرائع الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كفا في قاضى فان وقال بعض المشايخ
ان اضطر المتولى في ذلك يرفع الى القاضى حتى يواجر او قال بعضهم يعقد نفسه عقودا فان الاول لازم اتفاقا وكذا الباس
على الصحيح كفا في الظهيرية ويعلم النفع جنسا كذا العمل اى على تعلق مجمل خاص فانه موقوف لنفع الساجر من ذلك المحل كصنع
الثوب فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا ولون ما يصنع به عن جنس النفع وقتها اشارته الى انه لا يشترط بيان قدر
الصنع بان يبين انه يجعل في الصنع مرة او مرتين حتى يعبر به شجاعة هذا اذا كان الصنع مما لا يختلف والا فشرط قدره كذا شجرة
في الكفا في وذكر في الافتقار ان يعبر به معلوما بالتسمية كما اذا اجار الدابة لمحل شئ معلوم فانه اذا عرفت قدر الحمل ووضعه المسافة
صار معلوما والصنع بالفتح التكوين وبالكسر بالبيع به ويعلم جنسا وقد ارجى ما يشترط اى بذكر العمل مع الاشارة الى انما له كنعقل هذا
الطعام مثلا الى مثله موضع كذا لانه اذا عرفت ما يتقارع موضع متنى اليه صار معلوما ولا يحيب الاجرة اى ادار الاجرة
حينما كانت ادويةا قيل انما واجبه ويا بالعقد نفسه لانه انما عقد ساعد وقية اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد
كفا في الكفا في بلن كجبت ثبوت الملك فيها تعجيلا اى ابادار الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط انما يستوفى من عطفت
المجدة يجوز على نحو قوله تعالى ولله يسجد من في السموات الى قوله واشتمس القمر وشككته في القديم وغيره من الكفا في من الظن ان
فيه تساها لانه جميع الوجوبين في لفظ نعم الاولى تاخيه عن المعطوفات الثانية لان معنى الوجوب فيها كفا في الاول او يجب بسبب
بشرطه اى بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط منه او باستيفاء النفع اى انكمله او التمكن منه القدرة على النفع في المدة
التي ورد عليها العقد في المكان الذي ضعف اليه العقد والاجارة صحيح كما هو القبول اذا كانت خاصة وقد شرط الاستيفاء
والمسلم من جهة الواجر فلما استاجر اذ ابر بالركوب حاج المصرا الى مكان كذا قد شرط اليه بالذات بعد بضئ اليوم بالركوب لم يجب شي كذا اذا
في المصراع التمكن من الاستيفاء في مكان العقد كذا اذا اشترى عبدا واخره بالبيع للخدمة يواضع في ذلك اليوم بلانه لا عدم الاستيفاء او لم
من جهة الواجر كفا في المحيط وغيره تجب الاجرة لدا رستاجرة قد عرفت ولو بالانجاية واذا افتتحت ولم يسكنها لانه يمكن من سكنى
وقد شرط الاجرة وقيل ان تجب في النفس انما خلاف كفا في الكفا في وغيره بالعصبى بان نفع من المستاجر وعينا مستاجرته بعد

قوت تمكنه من النفع ان كان كالمثل وان بعضا بعضا والمخرج طلب الاجرة من المستاجر للدار والارض المستاجر من جهة معلومة
لكل يوم ان كان القياس في كل ساعة ان اليوم امير وللدابة المستجرة لقطع المسافة لكل مرحلة ومنزل ومن الى يوسف
اذا استاجر دارا يسكنها شبه الايلة منى يستلكن سكنى الشجر واذا سار نصف الطريق او ثلثه من جهة حسابها وللقصارة اى غسل الثوب
فانها بالكسرة صدر على قياس سائر الخوف والنجاسة وطهارة الصبغة وغيره من الحرف اذا تمت القصارة والنجاسة ونحو ما على كل العمل
او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فتم الظن ان القوي دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في خلافه فان
ان اذا قطع النجاسة الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشبه الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد اتمام
ان بعض العمل غير متقنه كما في التوجيه والهداية وقد نقل الكافي عن ابي انكاره وذكره في المحيط عن القدرى ثم قال انه خلاف ما في
الاصول فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبصرح الزيد لمسي والتمه ناسي فخر الاسلام والمرغيباني وغيرهم كان فيه روايتان وله
طلبها للخبز في داره بعد خروجه الى الحرة الدال عليه المصدر من القنور لانه لم يعمل بغيره فقيه اشارته الى انه يستحق اجرا خروجه
منه ولو بعضا بحسب اى انه لو خذ في داره نفسه يستحق الاجر بلا تسليم كما اشبه اليه في المضمرات فاذا احترق من غير فعله الخبز كله
او بعضه بحيث يفسد ولا يتفقد به اوى بعدما اخرج به اى بعد الاخراج منه فله الاجرة ما اذا احترق قبله اى الاخراج لما اجره
وان خبز في بيت المستاجر لما كان قبل التسليم والمخرج اى الاضمان على الجواز فقيه اى في يدين الماخذين لانه امانة عنده واما
عندهما فعليه مثل وقيد بالاجرة وقيمة الخبز مع الاجر والاضمان في المثل والخطب كما ذكره القدرى وفي المحيط ان في الاحتراق الاول
لم يضمن عندهم والمطبخ اى طبخ الولية اى طعام العروس بقرينة اللام فمن الظن ان تسامح في الاطلاق بعد العرف اى بعد
جعل المرق في القديع وقيمة اشارته الى انه لو طبخ قدر طعام لها جليس عليه انزلت ذات والى ان تسوية الخزان ووضع القديع
واجب عليه على ما قيل كما في الكافي والى انه لو افسد طعام الولية بان احدث ولم يفسد من كفاي العبادى والضرر للعين في ملك
المستاجر مع تعيين المدين للعين بفتح اللام وكسر الهمزة والكسرة السكون لعدم جميع عند المتعقبين وجميع عند الاخرين ما تحذف من الطين ميني
بما بعد اقامته اى بعد نصب العين اذا صحت قالوا بعد شتره يوشم بعضه الى بعض فان تلف قبل الشتره تلف من مال المستاجر عنده و
من مال المالك عند ما اذا ضرب في ملك المخرج حبل الا ناله عليه بعد الاقامة عنده وبعد الشتره يوشم عندها كفاي النظر وقيمة اشعار ما اذا
ضرب للدين اصابه الطرف فاشتره قبل ان يغير فلا اجر له وان عمل في داره واثما فلتا مع تعيين العين لانه لو لم عين ولم تلمن يستعمل
على اسوار منشد الاجارة فلو لم يكن لهم المالكين واحد او متعدد ولكن يغلب استعماله لواء منها صحت كفاي المحيط وكجس المعسر
بالفتح للمخرج من خطا من صانع خطا حقيقيا او حكما ملكه اى شيئا من ماله بما اى بالعين كالمصباح فان الصنف ملك
الاخر خطا بالعين المستاجر فله بحسب اى انما علم الخطا اشعارا بانه يحبس كل صانع له اشرى العين حواركان ذلك الا ان يعلل اتصاله
بالعين كالنشاء الفرار ونحوها اوعضاته حتى ولو قان في العين كرياض مرقى في ثوب غسل بالماء وظهر جلد الراس من خلق
والكسر في الخطب وقال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزاهدية وغيره

فان حبس العيين لاجر ففصل بلا صنفه فلما عزم عليه انما انته ولا اجبر له بعدم التسليم وقال انه يعزم القيد بان يحبس
بلا اجرا وسمول مع الاجر كخلاف من لم يخط ملكه ساول لم يحدث فيه اثر من علة كالملاص والمخسل والمحال بالجامع من المثل بالخير
هو كسرى المثل فانه لم يحبس لاجرا بما قد قال ابو يوسف في المحال ليس لطلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كفي فخط
وليس اطلق له العمل بان لم يقيد به وقال خطبة الشوبل ادا صبغ بدم شاة ان يستعمل غيره ولا نه بالاطلاق رضى بوجود
عمل غيره فان قيد ذلك العمل مبداه او نفسه لا يستعمل غيره ولو غلا سرا داجيه ودوا لا يضمن وذكر في المحيط انه اذا وقع الى السباع غزالا
ليس كبراسا ففزع السباع الى غيره ليس به شرق منه ان كان اجرة فلا ضمان على احد وان كان اجنبا ضمن الما دل بلا خلاف
ولا يضمن الاجنبي عنده فلا فاعا ولا اجرة المحبى بعينه المعلومين فان بطلوا منحت الاجارة ووجب اجر المثل ان مات بضم
وجار من بقي اجرة بحسب ما به اذنه والاجرة المحبى اى من استاجر رجلا يذهب الى البصرة ويحبى بعينه المعلومين فذهب فوجى
بعضهم قديت فجار من بقي فله الاجر بحسب ما به بقى اى فله اجر ان ياب بكماله واجر المحبى بقدر ما بقي لان الاجر يقابل قبل
اي حال البطلان المساندة لهذا الوجه لم يقل اى منهم المستوجب شيئا قال الله وانى بان اذا كانت المية تقبل فبعد ان
العدد اذا كانا كانت مائة البعض والكل سواء فيجب الاجر بكماله كفى الكرماني وحاصل مثل كتاب ما ليس له مية لكنه لو استاجر
المية لانه ولم يوجد المرسل اليه اذ لم يبلغه فله كل الاجرة او زاد او مال مائة من عمرو في الكوفة الى زيد بالبصرة باجر معلوم ان رده
اى الكتاب او الزاد لم يوتى اى زيدا او غيبته لا شئى له من اجرة الذباب والمحبى للزاد بلا خلاف والكتاب عنه ما اذا عند
خاتمة الذباب واجبه سواء طر المحبى بالجراب ام الكمانى المية وغيره من الظن ان لا بد من التقيد بالمحبى بالجواب حتى يتاخر
خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشبه الى انه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجرة وهذا
انما لم يشترط المحبى بالجواب والا فاجرة الذباب بالاجماع كفى النهاية وكذا اذا فرق الكتاب ثم وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة عند
لانه اذا ترك ثم اتفق به دارته بخلاب ما اذا فرق كفى الظهيرة وصح استيجار وارو وكان معد للسكنى وهو كان معربا بوجه
على بن عباد بن الفارس من كلفت المتاع اى نصدت بعضه فرق بعض بلا ذكر ما يعيل فيه اى بلا ذكر السكنى عند العقد فانه
المتعارف وله كل عمل فيه كالزود وغسل الثياب كسر الطب وبيع المتاع وبيع الدواب فذاني هو فم ومانى عرفنا فله ذلك
اذا كان فيما موضع حد له بينه تاذالى انه قال عند العقد استاجرت بكذا الدار للسكنى ليس ان يعيل فيها غير السكنى كفى الكرماني
سوى سويها لبعنا كالمدة والقيمة والرجى الارض صاحبه وقيل اريد رضى الما والشور دون رضى اليد وقيل اريد
الكل وقيل اريد رضى يد لغير البناء والافلا عليه الفتوى وفيما شعرا بانه يسكن فيها من شاور ان لم يسكن في العقد كفى المتاع
لا يصح او يفيد استيجار ارض ماله للزراعة مطلقا لان البعض يعز كالمدة والبعض لا يعز مثل البطن فخل من
المتعاقدين فصح هذا الاستيجار الا ان ارضه ما مضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة
كفى المضرات حتى يفسد ما به رضى فيها من نحو الخطه واليه مقتوده يجوز انهم اوصى بعينه اى ما به رضى ان يقول

على ان يبيع فيما يشاء او على ان يبيع كمانى النسيئة وحتى يكون الارض خالية عن مانع الزراعة فليكون فيما يطلبه او شجرة
او قصب او كرم او غيره باعها الاسلام الا بضر بلحقة فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المتاجر ثم يبيعها بضر
ثم يوجب الارض وان يبيعها اليه معاملة ثم يوجب كمانى المحيط فان استاجر ما اى الارض للمبنا او الفرس اى لابل
احد مادته معلومة صح ذلك الاستيجار لاننا سنقتطع المدة اى مدة الاستيجار لما سلمها اى العوض فارقت
بان يعلقها المستاجر لانه ليس لها نهاية فيه صاحب الارض باقتضاها وقية اشعار بان له استاجر لانه قد انقضت المدة لم
يسلم لا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء والعقد باجر المثل الى زمان الادراك كمانى النسيئة الا ان يبيع ثم يبيع فاشترى
الى الاول فقال ان يغير المجرى للمستاجر قيمته اى البناء او الفرس حال كون كل متعلق عاى مستحقا للقطع فانه اقل من
قيمة القطع كمانى الغصب وان يملك اى يملك المجرى ولا يملكه بضر بضره بضره في قيد النفعين فقال لما مضى
المستاجر بذلك الغرم والتملك ان تقطع القطع اى رهنها الارض والا يتقصا بغير ضماها اى يغير المجرى القيمة بضره
بضره المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال وان يرضى المجرى بجره اى البناء او الفرس في ارضه ولو جعل ضمير بضره في كل
من المجرى والمستاجر كان احسن فيكون البناء او الفرس لهذا اى المستاجر والارض لهذا اى المجرى والاحسن لهذا
واعلم ان البناء اى الدار المستجرة خلاف ما فى الارض المستجرة فانه يوجب من تراب الدار فان كان من طينة القلع ويغير
قيمة التراب كمانى الظهيرة والرطوبة والكراث ونحوها كالشجر فاذا انقضت المدة يقطع المنة لانها ليست لها مضمون مستاجر بغير حمل
عليه كانه وعشرين مناسن البرغضب المحقة اى بعض من سدس قيمته بانه وعشرين درهما مثلا المقابلة بالزيادة بعشرين
مناسن البر على حمل بالكس كانه مناسن كانه عند العقد ان اطاق ذلك بغير حمل والزيادة جميعا لانه يملك بغيره
والثاني غير يادون فيه ومضى كل القيمة ان لم يطبق لان المستاجر حمل عليه ما هو غير يادون فيه فلو حمل المجرى عليه بشارته
لم يضمن كالحمل المستاجر القادو المجرى القادو فاما عليه بشارته المستاجر ربع القيمة وقية اشارة الى انه لو استاجر
جمارا الى كبل الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا من قدر الزاد فسل الى البصرة ان هذا الحمل كانه يملك كونه في الشغل وهذا اذا
كان ركوبه في موضع والحمل في موضع انا اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الارباب الحمل جميعا و
اما اذا لم يطبق فيضمن كل القيمة كمانى العادى وغيره

فصل فيفسد باشر وطقتفسد البيع لانه المدة والاجرة او العقود عليه كمانى الاختيار وكشبهه لا يفتنيه العقد كشرطه
كروى النمر وان تبت على المستاجر فان الكل عن الاجار كمانى المحيط فيجب عند فساد الاجار المثل اى اجر شخص ما مثل لى
فذلك العمل والاعتبار فيه ازمان الاستيجار كمانى وقت الظهيرة ولكان الاستيجار من ميسن الدراهم او العنانة لاس من ميسن
المسى ان كان فيه ولو اختلف اجر المثل من الناس فالوسط والاجر لطيب وان كان السبب حراما كمانى النسيئة وقية
اشارة الى انه وجب اجر المثل باعها بغير سوا كان الفساو لعدم التسمية ولما لم يسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سمى فقال

الازدواج على المسحوق فان كان مساويا لاجز المثل اوزاد عليه فاجز المثل وان كان اقل منه فاسمى كفا في الكرواني وصرح ولزم اجابة
واراد من كل شهر مائة اى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كانت بلا بيان المدة اى ببلية الشهور ستة اشهر وبقية
اشعابا بلو من ببلية المدة عشرة اشهر في الكل كفا في الكفا في واحد هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الستة الاول كفا في
النمائية وفي قوت الصبح فقط اى في سقوت في الشهور لان كل سنة كل للعموم وانه يجوز ان يكون الشهر الاول فكل منها في الاجارة بمحض
صاحبه كذا بلا محضه وعنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كفا في النمائية وصرح ذلك في كل شهر بعد الاشهر الاول حال كونه
يسكن في الدار اى في اوله اى في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وفيه الصبح كفا في المضمرات والصحيح
احد الطريق الثلثة ان يقول قبل مضي الشهر الاول نسخت الاجارة فيقوت الفسخ الى انقضاء الشهر فعمل غنيد ويقول قبل نسخت
العقد من الشهر ففسخ عند طالع اللعل او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كما ذكره المرحوم بالاجارة والاعلم بفسخ كل فبايجل كفا في
النمائية وان سمي في الاجارة اول المدة بان قال اجرته من المحرم فذلك المسمى اول المدة والاسم اول المدة فوق العقد
اول المدة فان كان وقت العقد حين سيل فمضى الياء وفتح الهمزة اى يصير اللعل اى اليوم الاول من الشهر كفا في النمائية اعتبر
الاجارة اى اللعل فان اللام به الجمع الى الجنس كما تقدم والايك وقت العقد حين سيل اللعل بل في اثناء الشهر فالايام اعتبر
فان استأجرت فعلى ثلثة ارجا على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر باللعل لانه اصل الايام كالبديل وفي اثنائه فيعتبر بالايام لانه
تقدر الاصل واما على كل شهر في الاثنائه فيعتبر بالايام بلا خلاف اما عنده فلا وقع في الاثنائه واما عنده فاما يعتبر بالايام كفا في
ان كان آخر المدة معلومة وهما غير معلومة فيجب تقاردهما على شهر معلومة كاشهر عشر اى في اليوم فيعتبر باللعل نقص او تم
او في الاثنائه فعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام وكيل من الآخر وباقي الشهور بالايام وعندهما يعتبر بالايام كفا في المحيط والذرية
وغيره بانفرد كل شهر ماشون يوما والاشهر ثمانية وستون وعندهما يعتبر بالايام من الشهر الاول مع الاثنائه ثلثين يوما والباقي احدى عشر
شهر بالايام كفا في المتعاقب وعنده فاشهر عند عددية والاشهر عند عددية وعند ما قمرية والاشهر عند عددية والامام فانه لو اجره في
عاشرة ذى الحجة فالثمة تم على ما شهر ذى الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والايام مكررة عيد الاضحى في سنة احدى قمرية
احدها في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستسكار اى التكرار انما يتم في
السنه القمرية واما اذا اعتبر السنه بوجه آخر فيجب تكرره وان ذلك الاستسكار على ما ذكره الامام الزم واقوى حيث تكرره
فيه العيد ايام التشريق قطعا وايضا مثل هذا الاستسكار يتوجه على ما ذكره من الحج المنه والايام المستقيم لاطلاق الى الشهر الاول اعتبارا
يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فمده خمسة اشكال على كلام المصنف منشأه ما عدم الظاهر على مراده ما بينا نخل الكل فبالكل احدى
فان الاتفاق اذا كان حين سيل اللعل يعتبر بشهور العدة بالايام واقعة كانت او كالمدة وهذا بلا خلاف وانما كان في اثناء الشهر
ففي حق تفرع الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة وعندهما فيعتبر بشهر واحدا بالايام وشهران
بالايام كفا في طلاق المبسوط وذكروا في النمائية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وتدر

بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او المأمو او المفقني واحدا فاسما لم تصح بالاجماع كما في الكمر من خمسه
 كالاذان والامنة والتذكير والتدريس والنج والغزو والمرة وتعليم القرآن والفقه وقراءتها وانما لم تصح بقوة الرغبته والاشتغال
 بالعبادات من بيت المال وفيقضى اليوم اى يفتى المتأخرون بصحتها اى الاجارة لهذه العبادات فتقوت الرغبات والاشتغال
 لهم من بيت المال فادانتهم الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال (تجشني وعيدي) وغيرهما من على ذلك فلهذا
 ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتماه في الخلاصة والمنهات ولا يصح للمعاصي كالغناء
 بالكسرة والدرسة والمفتن) كما في الكمراني وقصده في الكمرانية والشعر اى المنهات بان يكتفي عليه ويعدى سلاسله على
 عليه وسلم قال كان الميسر اول من ناع واول من تقى كما في الكمراني وفيه عز الى انما تبطل اللهو والمزاهير والطبل وغيره
 وكذا تحث الاصنام وزخرفة البيت بالتمثيل ولو استاجر رجل ان يفتح له جنورا او بر بطايطيب له الاجر الا ان يقيم في الماعانة
 على المعينة كما في المحيط واما جبر مشاطة لتعين العروس لا يطيب لها الا ان يقيم على راحة العداية من غير شرط ولو
 استاجر رجل ان يكتب له غنما بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب له امر او كتابا الى اجنبها باجر كما في الظهيرية لباستأجر
 فكتابه تعويذ السحر جزاوا من الكافة الخط كما في المينة والعصب التيس يفتح العين وسكون ياسين التمهيد است
 عزوا الكمر على الاشئ واعطوا الكمر على الزولان مرام باسته وانصب ضربا المخل واعطوا الكمر عليه والتيسر الاصل للفر
 من الظهار والمردود العمل كما في القاموس والاجارة المشايخ فيما يقسم ولا يقسم ان يفتقد فخرج واما خذها فيخرج عليه
 والفقوى وطريق الجواز على قول الكل ان يقتصا حكم حكم به يفتق عليه او حكم حكم ان تعذر انما تعذر او تعذر الاجارة على الظاهر ثم يفتق
 فيما يراد لان الشيوع الطارى لا يصعد بالاجماع كما لو مات احد ما او استحق بعضها فانما تقي في الباقي كما في المضرات وذكر كرسى
 والنواذر على ان يفتق انما تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشيوع المقارن مانع لانفتقا ولا يجب الاجر عملا
 على ما قال بعض المشايخ واما صحيح انما تعذر فاستقر فوجب اجر الشئ كما في اعمادى وقته ان الشيوع المقارن غير غرض كما في الخلاصة
 الاسان الشريك فاسما جازمة بالاتفاق في ظاهرها رداية وقته انما لا يجوز ولو اجاز البنار دون الارض لم يجوز في النواذر يجوز فيفتق
 او على النفسى وكذا لو اجاز البنار وكذا العينة وقت او ملك لا يزود قيل يجوز عليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى مله كيك فان غلبت
 من نية عاينة كما ذكره المطنزى والاجارة المرحى جربطون او بيت نيا المرحى كيتبه بالافت ايضا بعض وقته اى الرق
 خيفه استيجار رجل رجلا او رجلا او ثورا يطعم به هذا البر بغير منه او نصف او ثلث شيئا من وقت هذا البر لان المسلمي غير غرضه
 عند العقد وليس في هذا الاستيجار بغيره الطمان بالفتح والتشديد (آسيايان) انتقار بالخر وقته اشارة الى انه لو جمل البهل شيئا من البر
 او الدقيق بلا اذنه كان صحيحا لوجوبه في الذمة ولا يصح نحوه ما هو في معنى بغيره الطمان كما اذا استاجر رجلا ليس غرضه بل من غرضه
 فاسم خلافا لشيخ بلج او عمل الطعام على ولية بصفة او دفع ارضا يفرس فيها اشجار من عند نفسه على الارض والاستيجار
 بينه فان لم يدفع اليه اجر الشئ مع نصف قيمة الشئ او للذات الباقي او دفع الى اخره بقره بالعتف ليكون الحادث بينهما

فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل وضمن العلف فكل باع الصاحب نصف ما من المدفوع اليه واربعة من المثل كان
الخارج منها الكلى في المحيط والاصح ويفسد في الاجارة عنده ويصح عند الجمع بين الوقت والعمل للجملة ان المقصور
عليه العمل او المنفعة فان ذكر الوقت قد يقضي او المتبادر ان يكون العمل سبعين المقدار معلوما فلو لم يبين مع لانه لجملة كانت
المدة الا الوقت كما اذا ايكسرى جلا او الى العليل ليعني بالاجرة والحصى وضمن في المبين او قال في اليومين جاز فخلات اليومين
كفي المحيط وحقه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احد صاح الاجرة ثم العقد الباقي للتجديد او تعيين العمل كما اذا قال
استاجرنيك اليوم بدرهم على ان تجبلي هذا القفير من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجرة لم يصح لانه لا يتم
احد ما للمعاملة بالاجرة كما اذا قال استاجرنيك تجبلي هذا القفير من الدقيق اليوم بدرهم او استاجرنيك اليومين تجبلي هذا القفير
بدرهم كافي الكراي وان ذكر الاجرة او الاثم العمل بان استاجرنيك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكرس لم يصح لان في ذكر
الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في النية

الاجارة

فصل الاجارة من الاستاجر ليعني الجير كافي المتعاضد من اجرة الاجارة او اي عقدت معه عقد الاجارة كافي الرضى او من
اجرة يد اي اعطيته اجرة فهو فعل بمعنى مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن ان معنى مفعول او فاعل بالكسرة فانه سأل المشتري
صفة الاجارة احراز النقص فلا انشبا لعمام وقد يقال اجرة المشتري بالاضافة على ان يكون المشتري مصدر او اشترك الشباخ
في الفاصل بين التعيين وقيل جوبه مستحق الاجارة با عمل لا تبذل النقص المقصور عليه في المشتري هو العمل المعلوم
ببيان مده ولو ان العمل للمعانة اشارة الى قول آخر جوبه من قبيل العمل من غير واحد كالتقصير جوبه من الجوز والجر والاصبا
والعاني والراعي وغيره من الفيرين ومكده ان لا يصح من عندنا بقية والحسن الزفر هو القياس ما لم يكن من المال بل انقص
في يده سوادا لكن لا يجوز من كاسرة والنقص لا كالوحي الغالب الغارة الغاية وقال ان امكن التفرغ فخص من قيمته
قبيل العمل بالاجرة مده حولا بالاجرة وغير ممول بالاجرة وعقرهما اخذ القفير والقوى على قولنا كافي المصنعة اما ان الساخرين افتوا
بالعمل على نصف القيمة كافي الكراي وغيره وقال الزاهد على هذا اركت شاكنا تجوزم وان شرط عليها ذلك الاجارة فاضان
وقال الفقهاء بوجوبه ان يعين جيند والى الاول قال القيسان ابو جعفر وابو الليث وعليه الفتوى كافي الذخيرة على تعيين العمل بالملك
من جيران وغيره مما علمنا غير ما دونه كذا في الحق للشواك في المحيط وغيره فمقتدا بالضرورة ولذا من المصنف العمل به فمن
الباطل ما ظن ان بطل تفسير المصنف باني الكافي ان قوة التوجب رفته مثلا من قبل الاجارة فمكن التعيين بالمصنف وحقه اشارة الى
ان السفة لو غرقت من جرح او جرح وصد من جرح او جرح لم يعين الا الاوى كافي لكن الاوى لم يعين الاجارة بل كافي العمل ان لا يجزى
العمل المتعاقد فلو غرق او سقط من المدا والسوق لم يعين من الظن ان الاستثناء قاصر لانه على ان البزاع يعين
بجمل المتساويان وغيره العمل باني عند الاستثناء والشروط لم يشك في العادى انه لو فسد عبدا او غلاما لم يطلب الفصد منه
فما بسببه كان تيمم العبد ودية العلام على عاقلة الفقد والاجارة الخاص يسمى بالاجارة وما لاضا شاكى اجارة الاستاجر الوعد

بالسكون وجاز الفتح يقال بطل واحد يفتحين اى منفرد كما فى المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال يستحق الاثر بمسليم نفسه
الى مستاجر واحد او اكثر ولذا اطلق فلو استاجر طرطان او ثلثة بطارعى غنم لها اولهم خاصة كان اجير اغانى المالى المحيط وبقية مدته
الاستيجار مع القعدة على العمل وان لم يعمل لكن لا يتنع عنه فلو اتنع لم يتحقق الاجر ثم اشار فى ضمن المثال الى قول آخرى توابعه
على طريق الاجير المشتك به من قبل العمل من واحد اى تحقيق او كلى كما عرف قال كالاجير لربى الغنم اى كاجير سادى غنم
لنفسه المستاجر لا فى بقية المقام واللام فى الموضوعين فمن النظر انه تمثيل قاصر لركن الشبهة ولو قدر الشبهة بعد الغنم لم يكن مثالا لكثرة
الماثل فان المعنى كاجير لربى غنمى شهرا وهو مثال للخاص كما فى المحيط وغيره فمزم ذلك الاجير على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا او لما
بعد الوقت والامانة الجارة عنه وكما رد حكمه انما يعنى من بالاجماع ما يملك من غير صنعته يده كما اذا سرق او جعله
كما اذا سرقه من غير ما ذكرنا فى المشتك الا اذا عمل عملا لم يدخل فى العقد كما اذا ضرب شاة فقفا رعيها او سرقها فانه
يعنى وان رد المستاجر الاجر بقر ويد العمل كما اذا قال ان خطبة فارسيا فلك درهم وان رويسا فدرهم وان رويسا فدرهم وان رويسا
فخطبة يجب اجر ما عمل فان خطفا فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم فى الصبي بزعفران والعصفور والورس وكذا
فى السكسكى فى نهو ونهوه وفى المسافة الى سمرة قند وجراد وخراسان ولم يجر الزيادة على الثلثة كالبيع قال اطلاق لا يخلو
عن شئ وان رد المستاجر فى عمله اليوم او عند كما اذا قال ان فاطمة اليوم فدرهم وان غدا نصف درهم فله اى
المؤجر ما سمي من درهم ان عمل اليوم فبيع الشرط الاول عندهم وله اجر مثله ان عمل غدا فابايع الشرط الثانى خلافا
لما يجب ما سمي من نصف درهم عند ما ولو غاطط فى اليوم الثالث فاجر الشئ عندهم ولا يجاوز اجر الشئ المسمى اى نصف
درهم وان كان الاجر اكثر منه وفى المجامع لا يجاوز الدرهم ولا يقيس من نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة
والمسمى فى الغد نصف درهم هذا اذا حجج بينهما ما لو اقتصر على اليوم وغطط فى الغد فاجر الشئ عندهما وما عنده فاعقل ان
يقول باجر الشئ او باجر وتاسم فى المحيط ولا ييسر بعد مستاجر لخدمته الا بشرطه اى المايح الى السفر بعد استاجره
لخدمته الا اذا اشتراط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وقيرة رزم الى انه يخرج الى القري واقية البلد والى انه له
ولاية الاتحاد فى انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعام على صاحبها كما فى الظية يتذكر
اولى ما فى بعض النسخ من قوله ولا يسفر الكسرة فان جى التلانى منه قد سعه صاحب ايضا المفضل -

فصل تفسخ الامارة جواز العيب قديم او حادث اخل بالنفع من المستاجر فلو انهم ما طلس من الدار او احوار الظلام بلا
اخطال لم يفسخ كما فى قاضى خان كد بالرد اية المستاجر وافتح اى جرح ظهرا او فضا كما قال ابن الاتية ويدهل فيه رد الدابة ورجل الصبي
وانقطاع ما راجى والصبيته وقية اشار الى انما لا تنفس بالعيب قبل تفسخ الاول مع كفاى الانتباه الى ان لا يشترط ان يفسخ
والرضا غير ضرورى المستاجر ولو لم يفسخ كفاى المعادى الى ان لا يشترط حضور المالك كفاى المضمرات وذكر فى الصغرى انه شرط بالاجماع
فلو امتنع المستاجر بالمعيب فى مدة الاجارة او ازيل العيب كما اذا بنى الدار المهددة او انزال العيب سقط خياره

ولهم بدل دفعه بخيار الشطر قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجره كانا شطرا على انه بائني ثلثته ايام ففسخ فيها فلو فسخ في
 الثلاثة منها لم يجز اليدين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في المحلة وفيه اشعار بان لا يشترط حضوره اجبره ولا
 علمه خلافه لظرفين والاول المختار وقيل للمنفى الخيار في ذلك كما في المضمرات وقفع بخيار الروية فلو استأجر قطعات من
 الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها ففسخ الاجارة في الكل فيه اشعار بان لا يشترط في هذا الفسخ انقضاء ولا الرضا. وبشيء
 ان يكون فيه خلاف بخيار الشطر فيفسخ بالعذر ونحوه اشارة الى انما لا يفسخ بالعذر وقيل بفسخه والى الاول ان يفسخ
 عاته المشايخ وجوب الصبح كما في الكافي والى انه يفرضه صاحب العذر كما في الاصل لكن الصحيح انه لا يفسخ باقائه او رضاه وقيل
 انه يفسخ به ونحوه في عذره فلا يفسخ بالدين كما في التيمناشي وهو اى العذر لزوم ضرره به فلو ان احد المتعاقدين بنانا او بالا
 لم يستحق ذلك الضرر بالعقد ولم يأنه لم يسكنه اى مثل قطع السج العجى من مودة زوال وجع فخر من استوجرت قلعه
 اى استأجره فانه يفسخ للزوم منه القلع ومثل الجسر بالدين في الحقوق دين من خسر النفقة او غيره ويحيان ايمان لا يفسخ
 ذلك الدين بشئ الا انتمن بالاجر الموجب من نحو العقار المستأجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع ففسخ الاجارة كما في تافهين
 ومثل سفر مستأجر عبد للمضى منه مطلقا بالقيمة بغير او لخدمته في المصرفان المولى تيفه ريشقة السفر والمستأجر بتبته السفر
 وفيه اشارة الى ان شرط فسخ السفر ان كان المبرور استفسه القاضي من من يساومعه وقيل ثبت شيئا بالسفر وقيل القول
 فيه للموجب وقيل للمستأجر فلو كان انك غرمت على السفر به انما ذكره في القدوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر
 الى ان سفر مستأجر وادار للسكنى عذرا لكل في المحيط ومثل افلاس مستأجر وكان مثالا لغيره فانه عذر للانفصال
 الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رزالي ان الحق الدين عذر بالطريق الاول والى ان ينشئ الدكان ليس
 بعذر لكلا والمسوق وفيه خلاف كما في المينة ومثل افلاس خياط استأجر عبد الخياط معه فترك عمله
 وفيه رواية على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه تيسر بالابرة والمقراض والى انه
 لو ظهر خيانتها فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكونه الدين كما في المحيط وبادار كمثري الدابة عن
 سفره اى مثل انقلاب راي مستأجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رزالي ان
 بداء قلع السن وادام الدار من القلع والدم غدره والبداء بالمدي الاصل وادى معذره بداءه اسه فشا فيه
 راي وهو ذو بدوات والاكثره الاستيحاء بخلاف مثل بداء المكارسة اى اجر الدابة فانه ليس
 بعذر لجواز ان يبعث اجير او تلميذا فلو مرض المكارى كان عذرا وعليه الفتوى وبخلاف ترك خياطة
 مستأجر عبد الخياط لم يعمل فترك في الصرف فان ترك ليس بعذر لانه ان الخياط العبد في
 جانب منه ويعمل في الصرف في آخره وفيه اشعار بان اذا استأجره وكان الخياط فادان تيمنا كما ويستعمل بمثل آخر كان
 عذرا كما في الدابة وبخلاف بيع ما اجره اى اذ باع الاجر الموجب من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستأجر

لم يقصر روقية اشارته الى انه لو باع ما بذنه لم يفسخ وان لم يقصر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلما نيزع من يده حتى يصير اليه
 ما دلل ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجار والمشتري فلا يجدر البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط ففسخ الاجارة
 بلا فسخ يثبت احد العاقلين اى احدهم الاجار والمستاجر او من الآخر من المستاجرين اذا الاجارة متفقدا من جهة
 فيثبت على حيوة روقية اشارته الى انه لو باع احد الآخر من المستاجرين الفسخ العقد في حصته ودون الباقي كما في الكافي وقد
 يقدر استثناء الضرر بيات من الظن انه يقتصر بما اذونات المكارى في الطريق فانه لا يفسخ حتى لا يبلغ ما سلكه اذا كانت الاربع
 المستاجر لارض المزراعته نعم شكل بما اذونات المتقو عليه كذا به معنيته فانه يفسخ حال كونه عقد روقية بالفسخ فان عقد احد العاقلين
 الاجارة لغيره فلا يفسخ بقرار العاقلين حقيقة كما لو كسب اجر او مستاجر روقية اشعار به لا يفسخ بهوتها اذا كانا وكيلين للاجر
 والمستاجر كما في قاضي خان والوصي والاب والقاضي ومتولى الوقت ولو سرقوا عليه ولو قال مالك الغاصب واره
 منه فربما اتى فانج من وارى والا يفرغ فاجرهما كل شهر كذا اى فنى عليك كل شهر بانه فسكت الغاصب ولم يفرغ
 واره يحجب المسمى لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفى اضافة الدار اشعار به مقربا منها ملك المصنوب منه فلو جردوا قادم
 المصنوب منه البيعة ولو بعد ستة اشهر ليعفى بالدار بلا جرم على الغاصب وصح اربعة عشر عقدا مضافا الى الزمان المستقبل
 الاجارة مثلا ان يقول فى نوى الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المرحم الى ستة لان الاجارة متفقدا ساعة فساقه روقية
 اشعار به لو اراد ان يفسخ هذه الاجارة قبل مجئ ذلك الوقت ولم يجز فلو عمل بالاجارة يملك وفى رواية جاز فملك بالتعجيل
 والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال فى وسط الشهر اذا جاز رأس شهر
 كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصفار وذهب الفقيه ابو الليث والوكيل الى ان سكاف انه جاز لكل فى قاضي خان
 والفرق ان الاضافة متفقدا سببا بخلاف التعليق لا ترى انه لو قال لله على ان تصديق بدرهم خذ فاجز جاز ولو قال
 ان فعلت كذا فعلى ان تصديق بدرهم لم يجز وتامر فى الاصول وصح بالاجماع فسمى كما اذا قال فاشترك هذه الاجارة
 رأس الشهر الاق ولو قال اذا جاز رأسه فقد فاشترك لم يجز وقال الشرحى جاز والفتوى على الاول كما فى قاضي خان
 وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما فى العمادى والمزارعة والمساقاة كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار
 للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال مع عبدى خذ فانه يعير وكذا لا يصح تصرفه الا بعد الفسخ
 واختلف فى العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما فى العمادى والكلالة بان قال كخلت بنفس فلان من
 والمضاربة كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت عشرة وعشرين عمل بمضاربة بالنصف فانه يصير مضاربا
 الا عند مير ورثة عشرين درهما والقضاء والامارة اى تقوم فيها كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضيا او ايرافى لم يملكه اذا
 وقية اشعار بان الحكم لم يصح مضافا عليه الفتوى كما فى الخلاصة والاصهار اى جله وصيا والوصية والطلاق والعتاق
 والوقت مضافا الى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضى به موت فذخره او بيع العاتية والا اذن فى التجارة

مضافين كما في العادي وثمة اشعار بان لم يصح تعليق كل منها بوضع تعليق الزائدة الساوقة كما في النهاية ومنعني ان يكون للمصنف منع كل منها غير الاجابة مضافا للصحيح البيع اذ انعقد مضافا كما اذا قل بترك عبدي غدا واجازته اي البيع اذ انعقد فعلى ان كما اذا قل اجزت البيع غدا ومنعني اي البيع ولو بجواز فلو قال احد العاقلين منحت البيع بعد بضعة ستة أشهر لم يصح الفسخ كما في العادي والمقتضية فلم يصح اقتسبت غدا في الدار على كذا وعلى هذا الشتركة والبنية والصدقة والكفاح والرجعة والصلح عن مال بخلاف الصلح عن غير المال كعدم عدو ابرار الدين اي عن الدين كما اذا قل ابرارك غدا على عليك ولا يصح العفو عن القصاص مضافا كما في العادي وثمة اشعار بان تعليق كل منها مضافا كما في النهاية وانما اثر الابرار عزالي رعاية حسن النية فانه لغة الفصل

كتاب العارية

اور وبعد الاجابة مع احتمال كل على التام لا الخطاط لمن جهة النقص هي اي العارية بالتمديد وقد يخفف منسوبها العار فان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير ورواها غلب وادب وان العارية هي العارية وادب على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انما هي العارية تملك الثمار بلا عوض ورواها المطرزي وغيره بالاشتقاق استعارته منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والعدوب ان المنسوب اليه العارية اسم من الماعارة ويجوز ان يكون من التعادير التناوب ان يكون الياء الالفية النسبة كالكرسي وكرو الزايد وشرعية تملك نفع من عين مع بقائها اقتراض عن فرض نحو الدارهم ومن البيع والبنية وولدت هب كخر في اباقة الاتقاء بملك العين فان المستعير لا يجوز ان ياجارة جازة فيها يملك بلا عوض لانه غير الماتية فاقوات الناس في الانتفاع به والبيع له لا يملك ان يبيع غير ملكه في المبسوط بلا عوض اقتراض من الاجارة ولا ينتقض سببه حق المورد فانما العارية دون البنية لانها لم تكن الا تملك العين وثمة اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كما دل عليه قوله وقصع العارية باعرتك ارضي اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول بشرطها العقبس ومحتك والطهرك ارضي اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان النسخ في الاصل ان يعطى رجل اجارة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على المانع فيضعه الى ما يتفق مع بقائه فلو اضعف الى ما لا يتفق مع بقائه كانه راجع كان هبة كما في الاصل ومحتك على روايتي اي اركبتك عليها فان العمل هو الراكب واخذركك عبدي اى اؤتمه لا استخداك وداري لك سكتي مصدر بمعنى الاقادة واسم جنس الاسكان قال اي سكت اؤتمه اى ملكت دارى لك سكتي وملك سكتا لك وراى لك عمرى نظرت اى اؤتمه عمرى او مصدر من احمرت كما مر في البنية سكتي تميزه وتفسير للتخصيص على العارية يورج المعير عن العارية المطلقة او المقيدة متى شارس انما لم يقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعاره رجل غير زينا فامشروني الصوارفانه لا يرجع وله اجر منه الى موضع يدر فيه ناكدا لو استعاره لتهنعه لانه فتعود وما رجعت لما ينفذ ثدى غير انما لا يسترد وعليه اجر مثل فاد منه الى ان يعظم ك في السكتة

وخبره ولا يصحمن العارية بالغير بل اتحاد من المستعير ان ملكت العارية ولو قبله شرط الضمان لم يوقع تعهدا او كونه
 القفا من يده وانما كسر لم يصحمن كما لو سرق منه مستعارين يديه بوجه ما تم قاعدا او مضطجعا ومنه ان المستعير لو سرق منه ما
 ساءل الماني لخطا ولا توجب العارية وان لم يختلف استعماله ان اجبرنا المستعير بغير طيبته بالكمه اى ملكته في يد المتاجر بالتحقق
 ضمنه اى المستعير المغير بالمثل في الشئ والقيمة في الشيء قيمة ساءة العارية كما في غيره الطاري ولا يرجع المستعير فيها ضمنه المغير
 على احدى المتاجر الا في اذنا فائدة في الفكرة العامة او ضمن المغير المستاجر ويرجع المستاجر على موخره المستعير ان لم
 يعلم المستاجر انه المستاجر عارية في يد المغير فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموخر المستعير لكنه يتعدى
 به عند الطرفين كما في المنفى ويحاربا اختلاف استعماله من العارية كالشوب لم يثبت الدابة لركوب او لا يختلف كالدابة للسكنى
 والدابة للحمل ان لم يعين المغير متفعا به اى من يتفق تلك العارية لغيره كما لا يختلف استعماله ان يعين متفعا به
 فلما عارضا اختلاف استعماله من وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير بالملك الا بداء من الماضي وموجا الصحيح كما في النهاية
 وكذا اى مثل المستعير المغير بالفتح في جريان العصور الاربع في عار الميزان لم يعين متفعا به لا يختلف استعماله من جريان
 استعماله وانه مطلقا واستاجرنا مطلقا بالاعتين الحمل والركوب والحامل والراكب في اس انواع الانشاع كحمل كل
 من المستعير والمتاجر نفسه الدابة ومغير كل الدابة له اى للحمل ويركب كل غيره واما من الحمل والركوب والاعانة اما
 ففصل المستعير او المستاجر تعيين ذلك الفصل بحيث كان العقد وقع عليه وضمن كل منها تغيير اى الفعل فلو حمل او ركب
 الا بغيره ولا يصحمن بالملك ولو عار للحمل والركوب لا يحمل ولا يركب ولا يفيض به الصحيح كما في الكافي فكل من الصور الاربع
 اختلافات المشايخ كما في المنفى وفيه اشعار بان لو استعارنا واستاجرنا مقيدا انفسه لا بغيره في الركوب دون الحمل لان الاستعمال
 لم يختلف فيه كما في الكافي وان اطلق المغير الانشاع بالعاريتين النوع فان اطلق والوقت انتفع بهما ما شاء
 من انواع الانشاع اى وقت شاء وفى بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا ينشر على غير ترتيب المعنى وهو منتهى بعينه
 كثيرة الوقوع فمن الظن ان الاول ترتيب النشر من استعاره وانه فعل الحمل والركوب اليوم والميل فلا يصحمن لو ملكته عند الاستعمال و
 تجلده بعده وان قيد المغير الانشاع بنوع او قدر او وقت او مكان فضمن المستعير بالاختلاف في واحد منها الى شرفه فان لم يضمن
 بالظلمات الى مثل او غير الا انه لا يخلو عن شئ فمن استعاره او يركب بها فكله بغيره اى بالميل عشرة اذ فخره من الخطه مثل شئ اخف و
 اسل على الدابة الى سكان كذا او ذهب الى سكان فخره ولو اقصره اذ لم يذهب به واسك في مية فملك في هذه الصور ضمنه في هذه
 وكذا اى مثل تقييد الاعانة تقييد الاجارة او اطلاعه بنوع او قدر او وقت او مكان في ان ضمن بالظلمات الى شرفه فذا من قبل
 الاكتفاء على نحو قوله تعالى بيك الخ والحدو الشرف وذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الا حسن وكذا الاجارة اطالة فلو
 كان حكم الاجارة حكم الاعانة فكل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا جرحي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن
 في الاجارة مع الاجر كما في العمارة وغيره ورواى الدابة المستعارة مبتدأ فيه وتسليم الى الاصطبل اى سكان مولا الدابة

فالمكسما تسليمه فاما المقيس بالملك بعده لانه اني باهر المتعارفين من دار الحواري الى دار الملك كفا في المداية وقتية اشعار
باني الاصطبل لو كان خارج الدار فمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير اليه في النهاية والكلام اشير الى انه لو ردا
الى منزله لم يقسم كما لو ردا ولم يجدوا جابها ولا خادما فربطها في داره على سلعها كفا في المحيط وغيره ووردنا مع من في عيال المستعير
كولداه او عبده او اجيره فمما يجازيها مسانمة اى اجارة مسانمة (منزلي بسال فادون) او مشاهرة (منزلي بهاد فادون)
الاسنانة لانه ليس في عيال كفا في المداية اومع اجيره بها اى مع من في عيال المعير كاجيره او دلداه او عبده اى عبده من عباده
يقوم على وادته اى يعايدنا او لا يقوم عليها تسليمه الى المكسما في ارض ضمان الرولانة الواجب عليه انما ضمان المعين فاما
يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يقسم ضمان المعين وقال الشرحى القياس ان يقسم وتماضى المحيط وقتية اشارة الى انه لو
استعير عبدا فزود الى دار الملك اومع من في عيال به ارض ضمان والى انه لو ردا الداية والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردا الى
من لا يقوم عليه فليس تسليمه الا مع هو الاول كفا في المداية وغيره كرو مستعير غير نفيس كثيرة القيمة كاقدره والقصة والكنة
ونحوها الى دار الملك فانه تسليمه عجالات النفيس كقصد جبر فانه ليس تسليمه الا بالرد الى المعير كفا في المداية كجالات والودعة
والمقصود الى دار الملك فانه ليس تسليمه نفيس بالملك الا اذ اورد الى الملك ولو يوضع من يديه وقال شيخ الاسلام
ان الودعة كالعارية وعليه الفتوى كفا في العارضى وعارتيه التقدير اى الدرهم والدينار والمكيل والموزون والحد
المتقارب كالغوس النافقة قرض فانه اعطاه ادمه كالعارية وان ضمن بالملك قبل الانتفاع ولو لم يستملك بان
استعيره في دراهم لتسوية اليه ان اوتير من الدكان كان عارية لا قرضا عليه باكم المقيس كفا في الكفاي وغيره ووضح ايعا رة
الارض للبنا والفرس بالسر والفتح وله اى المعير في العاريتين ان يرجع عنها انما في لانه وان يكلف التسليمها
اى البنا والفرس في الحال وضمن المعير التسليمها نقص اى انتقص عنها بالفتح اى بسبب قلعهما ان وقتها اى عين
وقتها لعلها لانه عارضته ورجع قبله اى قبل ابتداء الوقت فلو كان قيمة البنا والفرس قلما في الحال اربعة دراهم وفي الحال
عشرة ضمن تسعة دراهم وذكرنا ان المكسما ان يقسم المعير قيمتها فاقسم في الحال ويكفي ان له وان يرغمها الا اذا كان الرغ مضرا
بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كفا في المداية وغيره وقدره الى ان لا ضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة واسلا
ان الاضمان في الوقت بعد انقضاء الوقت فيقطع المعير البنا والفرس الا ان يضر القلع حينئذ يقسم قيمتها فلو عيل لا يقسم
كفا في المحيط وكرهه كراهية تنزيه الرجوع عنها قبله اى انقضاء الوقت لانه خلف الوعد الذي هو علامة المناقعة ويستحب
الوفاء بالوعد كفا في الذخيرة ولو اعار الارض للزرع فيها لا يأخذ من المستعير استسكانا لان التسليم بالهوس حرام
حتى يحصد الزرع من ابعده اى جاز وقت الحصاد والفتح والكسراى قطع الزرع وتماضى في الرضى وجاز ان يكون من
حصد الزرع يحصده بالغم والكسراى جزو كفا في المغرب وغيره وقت العارية او لا يوقت كفا في الاصل وذكرنا ان المعير لو اوفى
الارض قبل ان يستوفى فله المستعير ان يقطع الزرع وان يترك باجر التثلى الى الحصاد وكان ابو الليث الحافظ يقول لما يجب

الاجرة الاجرة المعيرة او القاضى وفيه اشعار بان ليس للمستعير ان يكلف المعيرة الزرع وان اراد المعير ان يعطي المستعير زرع
نفقة والزرع له فان رضى المستعير وطلع الزرع يجزى الا فلا تكلف في المحيط واجرة رد المستعير في العائتين واجرة رد الماشية
والمغصوب والمزجوان والوديع والمبيع بها فاسد بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب وبغير الروية والاشية واجب
على المستعير والموجر والمغصوب والراهن والمودع بالكسرة والقابض والبايع والمشتري كمالى المعادى وغيره وهذا على ترتيب
الاعتناع الاشعار فى الكل بالاختتام اذا الاجرة انما تجب بعد قطع الاداء

كتاب الوديع

عقد باعاريته مع اشتراك كل فى الامانة التى الى الاداء فى نفقة فعيلة بمعنى مفعلة بنا النقل الى الامانة من دواعى ان يك
وكلاهما يستعمل فى القدر والحدىث كما قال ابن الاثير فلا يشترط ان يحكم بشدة ودوها وفى المغرب يقال ادعت زيدا اما ادعت
اي ادعت فدية اليه ليكون عنده فانما مودع واستودع بالكسرة زيد كمالا مودع واستودع بالفتح وشراهمى امانة تركت للمحفظ
او فى التسليم والمعنى ترك امانة ونعمها بحيث يظلم فخرج العارية اما لا لا ارتفاع فالامانة مصدر اسن بالضم اى صار اسن اسن
بما لا يسر عليه من اعم من الوديع لا تشترط ان تصد المحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا دفع الرب ثوب احدى حجر احدى اعم الضمان
بالوفاء فيما بخلاف الوديع الا اذا اكر كمالا فى شرح الية وغيره ولكن الامانة من الوديع معنى فيكونان بقاء كمالا لا ينفى
وفيه اشعار بانما عقد استحقاقا فيما يراعى الايجاب والقبول ولو دالوا لدا لوال قال لصاحب الحمام اى اضع شيئا فى فقال بئناك
فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد خمس كمالا لموضع ثوبه عنه احد ولم يقبل الاشياء اما لوال قال لم اقبله لم يعين بالملك لان الدلالة لا يقع
الصحة كمالا فى المحيط وغيره ثم شرع فى الحكم فقال وضما شراهمى نعم ضمان الوديع كمالا العارية اى مثل ضمان العارية
نفقة ضمن المتعدى بالملك فلما يعين بالسرة ويستثنى منه اعادة الوديع فانما مودعة للضمان بخلاف العارية كمالا
فى الجواز انه وله اى المودع يحفظها بنفسه فى داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كمالا لا يعنى ويجوز عياله
بالكسرة مع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعول ويقوم ويقنع عليه كالزوجة كمالا فى المغرب ويجوز ان يكون باعاضد البعض
فانه مفرد على ما فى القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المسكنة معه وليس كذلك فان العبرة فى هذا الباب
للمسكنة لا فى حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت فى محلة اخرى بلا نفقة لم يعين بالرفع اليها كمالا لم يعين الزوجة ولو دفعت الى
الزيج وهو يسكن معها كمالا فى المحيط وغيره لكن فى شرح الحمادى انه من يسكن معه ويقنع عليه كالغلام والاحيرة والاشية للمعدة
عيل غير مشتملة والا فليس بالرفع كمالا فى قاضى فان وان شئ المودع عن حفظ عياله والاحسن تركه لى سجن تفصيله لسفر
بما وان كان له ثمة وفيه عزالى انه لا فرق بين سفر الطويل والقصير وباعنه وقال محمد لياس سفر طلقا وقال ابو يوسف لياس سفر
سفر طلقا كمالا فى الزوجة وعند عدم الشئ عنه بان هو بالمحفظ طلقا اما اذا قال محفظا بنى المصرا لا تجوز فان كان غلاما لم يدر
ضمن ان كان سفر الا بعنه كان فى المصر من عياله وكذلك كمالا لم يعين كمالا فى المحيط وعدم الخوف بان كان الطريق انما بلانوته وكالما

موتة فنان كان سفره باليه ولم يكن في المعسر في عياله لم يعين عندهم واما اذا كان سفره بوجه فلا ضمان عنده وان بعثت
 المسافة وكذلك عنده الى يوسف ان قربت والا فليس ما عند محمد فليس مطلقا وقية اشعاره بان لو كان الطريق مخروفا لا يسافر سواد
 ضمن بالاجماع كما في المحيط ولو حفظ البعير حمى بغير نفسه وعياله بان استأجر انجبيا ليعقبه وبعده يكون ما ظن الا لو
 كان في الكراي ضمن الموضع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عياله صاحب ضمن كما ذكره القدرسي لكن في المجامع انه
 لم يعين كما في العداي الا اذا خاف الحرق اى جرحا يحيط بجميع ماله بالتحريك وقد يسكن ان كان في الصحاح او الغرق
 اى غرق سفينة الودعية بالتحريك بعد رجوعه الى السكن على ان يكون اسما من الاغراق فوضعا عند جاره فان لم
 يعين استمسك بالدية وان انزل من يبيع الى من في عياله دفع الى اجنبى ضمن كما في الكراي والى ان انزل الى ان يرفع الحريق و
 لم يسترد منه لم يعين على ما قال بعض كفاي العداي او عند فلان آخر فانه لا يعين لانه يبيع المخطوذة الا اذا كان الحرق
 مشهورا بين الناس والى لم يصدق فيه الا بالبيعة كفاي الكراي فان حبسها اى اسكنها الموضع بعد طلب بها ولو كان كالمير
 على ما في الضمات فادرا على التسليم اى التسليم الودعية وقية اشارته الى انه لو استرد ما فقال طلبها فادرا كان من الغد قال بليت لم يعين
 فانكملت لم يعين لانه بالترك صار سودا بأكبره والى انه لو استرد ما فقال طلبها فادرا كان من الغد قال بليت لم يعين
 ان بليت قبل قوله طلبها الى انه لو قال في السر من اخبرك بعلاته كذا فادرا اى ثم جاور رجل بملك العلالة ولم يدعها اليه
 حتى بليت لم يعين والى انه لو طلب في ايام الفتنة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعده او ضيقت الوقت فانما ردا على
 ملك الثانية فقال اية عليهما لم يعين القول ردا على في المحيط او ان محمد اى انكر الودعية بعد طلب المالك او قام مقامه
 بغيره بلانية المخطوذة او المتبادر وقية اشارته الى انه يعين بخروج العقار كما منقول وعن ابى حنيفة في العقار رديتان والى انه لو
 انكر ما بعد طلبه بان قال المالك ما حال ودميت فقال ليس كذلك عندي ودمية او انكر ما بحضوره او في وجهه ودمية
 التسلط لم يعين كفاي المحيط وعن الجرجاني انه انما يعين اذا انقلب من موضعه كفاي الزايدى او غلط الودعية بما له حتى
 لا تمحى بالدمية غلط الجنس بالنسب كاللبن باللبن والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كحل بالزيت والبر بالشمع وانما
 يعين عنده في هذه الصور ان ان غلط استساك من كل وجه وقال انه كذلك اذا غلط ما يباع من غير غش ما اذا غلط جنسا
 بجنس غيره ما يقع فيه انما ملك من ماله كذلك كالمائع عند محمد واما عند ابى يوسف فقد ضمن صاحب الكثرة كفاي الاختيار
 وغيره وقية اشارته الى انه لو غلط بغير منعه لم يعين وهو تركه بالاطلاق والى انه لو غلط على وجه تميز لم يعين الى انه لو غلط بعض عياله
 لم يعين سوبل الخاطو ولو بعد الصفة او تماشى الكافي او تعدى فيها بان كانت ثوبا او دابة فليس اى وركب او عبدا
 فاستخدم وليس مشا للجنس حتى يكون جلة شيئا من قبيل التسامح كالمطل نعم لو تركه لم ذكره في انزاله الشدة او
 حفظ الودعية في وارده ولو احضر امر الموضع به اى بحفظه ما في غير ما اى غير هذه الدار والباس بالعمال الضمير
 كفاي الرضى وقية اشارته الى انه لو ادى بالمحفظ في هذه الميت او بذا الجانب منه او بذا الصدوق او بيمينك

فحفظني ميت ارجانب اوصى وبق آخر اوصيه لم يعين لانه لم يتفاوت في الموزع كافي الكرماني او جملها بالثبوت
اي جمل الموزع الوديعة حيث لم يعط الوديعة من جملة اى نسب الجمل اليه عند الموت اى لم يبينها عند ميعاد
اي المستودع في هذه الصور الست لانه غاصب فيها وبنفي ان يستثنى من الاخيرست عبور متولي وقت عند غلبة
الوقت ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنه الغنيمة واحد المفاوضين عند مال الشركة على قوله مستودع اوراق
مخبر عنه مال احد فادرك مات بلا بيان فانه لم يعين في هذه الصور كافي المحيط وغيره وان ازال التعدي
بان ترك اللبس والركوب والا ستحد ام سلب ازال ضمانه الواجب بالتعدي وبذا ما دنا منه اشارة بالضمان في
التعدي فلو ان بعض الوديعه نفقت ثم بدله ورد في مكانه فضاغ نعم ثم برى بالرد وتبيل لم يعين اصلا والاول يصح
لان الاخذ بنية الاتفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كافي المحيط وان اختلفت الوديعه بماله بلا فعله كما اذا
ان شق صرمان وانصب احد سمان الاخرى اشتركاى الموزع والمالك شركة اختلاطا لما لك من الماسلم
يعين كما اشبهه ولا يدفع الموزع الى احد المودعين كافي الاصل ولا يخذله كافي الجامع قسطه اى نصيب
ما اودع ما من تبي او شلى كالتياب والمكيل بغيره الاخر لانه لا يكون له واية القسمة وقا لا يدفع او يخذل لانه طالب
لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض الشياخ والاصح ان انشئ لا يدفع بالاجماع كافي الاختيار ولاحد المودعين بالفتح
وفصلاى الوديعه كلها الى الموزع الاخر فملا لا يقسم بعد اوثوب واحد او فيه جامعا يعيب بالتقسيم وفي مسبوخ الشياخ
اي يتس من حيث الزمان وله دفع نصفها عنده ودفع كلها عنه بما يقسم كالكيل والقياب وفيه جامعا يعيب بالتقسيم
وخصم لرفع الكل نصف القيمة فيما يقسم عنده ولا يعين شيئا عنه بما ذكر شيخ الاسلام انه اذا عينا ان يكون المال خداما
الى ان يحضر صاحب المال بانه لم يذكر خلافا لا يعين شيئا بالاجماع قال بعضه اى الكل في كلامه اشارة الى انما اودع وادع
يقسم عند رجل فملك فقد نعمنا وكذا الحكم في المستبضعين والوصيين والعهدين في الرمن والوكيلين بالقبض والارتمين
لما في النفي ولا اعتبار للنسب عن الدفع الى من لا يدرك بعض عياله من حفظه فلو قال لا دفعنا الى ائمة
او ائمة او عبدك او غير ذلك والموزع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يعين فان وجد بعد منه فهو
ضامن كافي المحيط ولا للنسب عن المحفظ في بيت معين من دار فلو وضعها فيه وضاعت لم يعين استحسانا وانما خص
النسب بالذكر ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له اى لهذا البيت خلل ظاهر
فانه يعتبر بعض بالخلات وفي شرح الطحاوى اذا كان البيت الاخر احرص من النسب عنه ضمن ولو اودع الموزع
الوديعه الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخزق فملك في يد الموزع الثاني بعد ان يفارق الاول
ضمن الموزع الاول بالانفاق واما الموزع الثاني فلا يعين عند خلافا لما كان الثاني احرص منه لانه مالك في النفي
فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذ لم يعلم ان الاول موصى والمالم يرجع على ما اشار اليه المحلواني كافي الزهدى

ولو اودع الغاصب الموصوع ثم ملك في يده ضمن اياها من الغاصب الموصوع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في العمادي ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب الضمان يدل على الغرض عما تقدم في الجملية فيصالح ان يكون من قبيل حسن الخيرة والله اعلم بالصواب

كتاب الغصب

انتم عن الوديع مع مناسبة التضاد وان النية مؤخره عن الامانة وهو لغة اخذ مال او غيره من الغير بقهر القول غصب فيصيب ملكه الزيادة الرجل عليه ومنه غصباء كثيرة باليسى به الغصبوب وشبهه اخذ مال اخر اذن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من ترابه قطعة ماله منفعه فلو منع صاحب الماشية عن فعلها فكنت لم تضمن كما في النية متقوم اى صلب الانتفاع شربا اخر اذن عن الخنزير والخمر والمعارف عنه بما محتم اى حرام اخذه بلا سبب شرعي اخر اذن عن مال الحربى في دارهم علمنا اى اخذ اظفارها الغصية اخر اذن عن السيرة فتوقيد ضرورى متروك عن الدراية بلا اذن ما لك اخذ اخر اذن عن ثوبه من العارية يزرع لك الاخذ منفعه له يده اى تصرف المالك عن ملكه واخر اذن عن العقار كما ياتي فالاصل ان الية اليد المحقة لا اثبات اليد المطلقة ولهذا لو كان في يد انسان ردة غصب عليه ما يده وقعت في الجور فقد ضمن وان قد اثبات اليد ولو تمت ثمرستان غصب لم تضمن وان وجد اثبات لعدم ازالة اليد لا تحقيق انه لو قال هو ازالة اليد عليه على ما لا يمكن احسن وذكر في الزايدى انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد فلا غصب بوجوب الضمان في العقار اذ ازالة اليد لانه في محله بلا نقل وانصرف في المالك بالقبض عنه فغصب موجب للرد ولو جرد اثبات اليد وبذا عند الشيخين اما عند محمد ففي العقار غصب العقيم الاول في غير البت في الثاني في الوقت كما في العمادي وفيه حتى لو ملك العقار بان عليه عيبا الماروا وانقطع شربا او فوسب سبل في يده اى الغاصب لا يضمن عند ما يضمن عنه وانما يضمن من الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لا تسالم بقطا من علمنا اذنى حكم العقار كما في العمادي وبما نقص من العقار بان فاته جز منه او فيه وبطله من السكنى والزيادة والحدود ونحوها يضمن اتفاقا فلو لم يمانع الدار ضمن بالبناء او القينة على الخلاف كما في الميتة ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن اقيمة قليل يبر بالكيلس وان كان اقيمة فقد ضمن وان لم يقص كما في قاضي خاى لكن في النصف ان سلك العقار نقصان لم يضمن عنه اى خفية خلافا لما يدعون النقصان بان يظلم بكم يسيرا جرده الارض قبل النقصان وكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التهمة واستخدام العبد ولو كثر غصب حتى لو ملك ضمن القيمة او غيبه صاحب لوجو ازالة اليد عن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب فيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة كدرا غصب فيضمن صاحبها ولو ركب فخرل وركب كما في مكانا لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط ويشع الى يكون الاستخدام كذلك لا غصب جلوسه اى المجلس على البساط او في الدار لعدم الاذابة وحكمه اى الغصب الاثم اى استحقاق النار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او بطل فلا ثم كنهه بوجوب الضمان لانه

يتعلق بالارادة ونفي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه ساقب بالنار اذا لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون
 له طاعة ولذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الانسان كذا في المضمرات ورد العيين المغصوبة في مكان غصبها انفا
 القيمة بتفاوت المكان حال كونها قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فاذا كانت القيمة في يد الغاصب
 اقل مما في بلد الغصب فقيمة للغصب منه ان يتظر او يرضى او ياخذ القيمة يوم القيمة كذا في العمدى وفي التقدير
 اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كذا في الهداية وفيه اشعار بانضمت فان المجهوزة بوجوب ال
 ان الموجب الاصل هو القيمة كذا في رهن الهداية والكا في وعكس الغرم اى ضمان العين للمالك ما لكته بفعله او
 بفعل غيره او بآفة سادية ويوجب في المثل اى ما يوجد له مثل في الاسواق بما تفاوتت معتد به كذا ذكره المصنف
 رحمه الله الا انه يشك في نحو الترتيب والصوابون والسجنيين فانه يقي المثل اى مثل المالك في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي
 موضع الغصب عند الامام الشري كذا في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فله الغصب منه انما رات القيمة وان كانت اقل
 فله الغصب لحيات الا ان يتظر كذا في العمدى كالمكيل المتقارب والموزون المتقارب والعدوى المتقارب
 والزرعى المتقارب اى بما تفاوتت احاد وفي القيمة واما قتيبة بلانه ليس مطلقا بل مناسبا لى الا ترى ان السويق والناطف
 الميزر بتقدير الزر باقارتيه (علوى مغزى) قتيبان وان كان الاول كيليا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب
 الاسيحي الى ان المثل الكيل والعدوى المتقارب وكل موزون مصنوعه لينة والتبعض فان القطع المثل بحيث لم يوجد
 الاسواق كذا في الكواكب وغيره او لم يوجد اصلا كذا في شرح الطحاوى فقيمة عن ابى حنيفة يوم خيتمان اى يقضى بهما ولو لهما
 كذا في الخزانة وهو الصحيح كذا في التمهيد عند ابى يوسف يوم الغصب وهو اعدل التناول كذا قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب
 التمهيد وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كذا في حيز الفتاوى ووافى كثير من الشايع كذا في صرف الكفاية ويجب في
 غير المثل اى بما تفاوتت احاده في المالية من القيمة فقيمة يوم الغصب بالاجماع كذا في المضمرات وهذا اذا كانت
 بالكتة وكذا اذا استملكته عنده واما عند باقية يوم الاستلاك كذا في المختلغات كالعمدى والزرعى المتفاوت
 والمجوزان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين او كيليين كالدراشمة والخمطين وما
 في العمدى فان ادعى الغاصب الملاك اى بالاك المصنوع حبس في ملك الغاصب لانه قرا بالغصب فاذا انكر اقام عليه قيمة
 والصحيح ان يقبل البتة حق الحبس فيه عزالى لانه لا يشترط بيان الحبس والقيمة وقيل بالشرط حتى يحلظ وظهر بعض مدركه
 الى راي القاضي انه اى المصنوع لو بقي فلم يملك اظهره حينئذ يقضى بالقيمة وفيه اشعار بان لورضى بالقيمة قبل الحبس لم
 يقض بها عليه قتل الحلول اى انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط ثم اى بعد هذا الظن والعلم بالملاك قضى عليه بالبدل
 مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اى في مقدار البدل للمخاصب من يمينه
 لانه المنكر ان لم يقر للمالك حجة الزيادة التي ادعاها فان اقيمت مجتمعا وجبت تلك الزيادة ولم يجز قول الغاصب

خسنة وقتها اشعار بانها لم تقرر واقام الغاصب حجة القسمة ليقبل وهو الصحيح كما في النهاية فان ظهر مفسد في اي ملكه ومقتضى
 اكثر اى حال كونه قديمة اكثر مما ينبغي الغاصب به وان قل كما انقضى في الغصب درهم كما في الزايد والخال في قسمة ضمن الغاصب ليقول
 اى الغاصب مع يمينه اخذهاى المصوب لظاهر الملك وروده له لانه لم يجر نضاه او اضعى الضمان اى اجازة
 بان يرضى بالبدل وترك المصوب في يد الغاصب قية اشعار بانها لو كان القيمة دون ما اشركه لم يكن له خيار لانه لو فسد ملكه لم يكن
 ظاهر الرواية انما هو بالواجب كما في المداية فالاولى ترك قوله او قديمة اكثر وان ظهر قديمة اكثر او شدة ودون قديم ضمن الغاصب
 الا لقبوله اى الغاصب بل ينكروا لقبول الملك ويدينه فهو اى المصوب للغاصب لرضا الملك به وان اجاز الغاصب
 المصوب او الامين الامانة كالحجارة والودين والرجح الغاصب بالامين بالتصرف كالبئج فيما اى المصوب والامانة
 تصدق الغاصب بالامين وجوبا بالاجرة والرجح عندها خلافا لابي يوسف وقية اشارة الى ان كلاس الاجرة والرجح صار ملكا
 لها ملكا فثبتت اجرا ما تجب السبب به التصرف في ملك الغير وكل حال عند الامن المضمونات فملك باوار الضمان والى
 انهما لا يصحان في حاجتهما الا اذا كانا غيرين فانحنى منها لتصرف تصدق بملكه والى انه لو ادعى الى الملك حل له التنازل
 الزوال الخشب كما في المداية والى انهما لا يصحان حل الامين فكلما العقود وتداول الاستة كما في الكروانى الا ان يكونا المصوب
 والامانة وراهم او داناه لم يشترى لم يصف السوا وقت العقوبان اشارة الى غير ما اطلق الغرض بقدمها او اشارة الى السوا وقد
 غير ما قلنا لا تصدق به الا على حال وقية اشارة الى انه لو اشارة السوا قد تصدق لانه ان لم يضمن بالاشارة الا ان لم يضمن
 يورث الخشب بذلك عند الكرخى وعليه الفتوى وفعال المخرج في هذا الزمان كما في الذرية وغيره الا ان مشاكتها قالوا انه لا يطيب
 بكل حال وهو المختار لا طلاق المسبوق بالاجمين والى انه لو تزوج باحداهما او اشترى امته او ثوبا او طعاما لم لا يتخلع
 ولم تصدق شيئا في قولهم لان المحرم عند انحلال الجنس وكل منها خالف الدرهم او الدنانير كما اشير اليه في المداية وغيره ثم شرب
 فيما يوجب الملك فقال وان غصب شيئا وعينه للغاصب اياه بالتصرف قية اقترار من مبي غصبه فصار تجا هذه
 فان اخذ بلا ضمان فزال اسمه اخر اذن كانه قد غلب عليه او قطن فزاله او لم يضمنه فغصبه فملكه فانه لا يقطع به
 حق المالك قيل يقطع كما في المحيط واعظم منافع اى اكثر مقاصد اخر اذن درهم فملكها بالاضرب فانه وان زال اسمه
 لكن يبقى اعظم منفعته وانما لا يقطع حق المالك عند كفاي المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم من اعظم المنافع كما ظهر من هذه
 والغاصب المصوب ومملكه بغير الضمان على الغاصب كما هو المتبادر عليه ذهب بعض المتعدين وقال بعض المتأخرين
 ان سبب الملك الغصب عند اوار الضمان كما في المسبوق فلو الى المالك عن اخذ القيمة او اذ اخذه لغيره لم يكن له ذلك كما
 في النهاية لكونه على الامام فشى التحليل ان الصحيح عند المتعدين من مشايخنا على تفسيره بملكه ما بان انه لا يملك الا عند رضاه
 انخصين بالضمان او فضا او اقضى به وادار بالبدل كما في الذرية وغيره فلا حل للاقتضاء به لانه ملك بحيث قبل اوار
 بدله شيئا او قيميا حقيقة او كما كانا فثبتت الحكم او المالك كما في المداية وغيره وقية اشارة الى انه لا يخلص عن وباله بعد

او اريد البديل بلانوته والى ان يكمل بعده بلا استكمال لكنه لم يكمل كما في المحيط وغيره وكذا في شاة اوان ابل وبقر منصرفه على ما هو
 وطبعها فانه منصرفه بلا غلايزول الاسم بالسبع والذ لا يقطع بحق المالك ومن النقصان وكذا بان لا يقطع وقيل يقطع
 ان كان المالك قتيلا كما في الزايدى ودية اشارة بان لا يطبخ الحظ او العلم المنصوب صار كماله بلا مل وبذا عند ما وادعاه فويل وكذا
 لو وضع طعاما منصرفا فالتابع وشرط الطيب عنه وجوب لبدل وعندها وادعاه عليه القوي كما في الخلاصة وغيره وشمل جعل صفر
 او صدي او ساجه منصرفه فالتابع مثل كوز او فلسا او سكين او با با فانه منصفه وملك بلا مل فجاءت جعل الجرح الغفلة والذوب
 انما هو وادعاه ما كان الاسم باق فمأخذه للمالك بلا شيء عليه اوله ومن مثله عند ما ودية اشارة بان لا يقطع وادعاه
 فانه لينفذ فخرنا وكسر ضمن الا اذا امر بالقر على ما قاله الكافي فاضي خان ودية اشارة بان لا يقطع عند بعضهم على ما تقر ولو خرق
 ثوبا منصوصا بالتمشيد او التفتيح كما في المضمرات والاول اولي لانه يشير الى الحق الفاضل فلتا حزين في تفسيره اختلاف صحيح
 ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التفرقة بين بعض العينية وبعض النقص ففقه بعضه بالوادع في بعض النقص فكيفه او كما
 في نسخ الوقاية وهي بمعنى الواو كما في النسخ وفيه فان الاول هو الصحيح كما في الكرواني والهداية والمحيط وغيره فمن الظن ان المالك
 بعضا وكلامه بان يعيد فخر خرق فالتابع بعض العين ودون بعض النقص طرحة اى الثوب المالك عليه اى الحق
 واخذ منه قيمته سالما او اخذه الثوب الحق وضمن المالك مخرقة نقصانه وفي الحق اليسير من الفاضل
 فوت المجردة لا فوت بعض العين وبعض النقص كما اثيره الى المحيط وحكمه انه ضمن بانقص لانه قيب من وجه وقيل
 الفاضل بانقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودون وقيل بالايصال بعده ثوب ما وادعاه ليدل ويرجع
 فيما الى اهل الصناعة فاعادوا فاضل فاضل وبيسير افسيس وقيل ان طولها فاضل وبعثا فافيسير والاول اصح وادعاه
 فخره السلبه ههنا لانه غصب حقيقة او كما وادعاه على بعض مسائله من قطع الثوب المنصوب فاضل وبيسير الكل في
 المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السر وفوت جز من العين وفوت وصفت
 مرغوب كفوت السمع واليدى والعبد وفوت معنى مرغوب كضيان خرفتي العبدى يد الغاصب كما في الزايدى ومن بجلى
 بنار في ارض غيره غصبا او غرس شجرة كذلك امر الغاصب بالقطع اى قطع البناء او الشجر والرواى لعل الارض
 فانه الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الكوفي انه لا يومر فيه فندعimen القيمة وهذا ادفع لسائل الباب
 كما في النهاية وبنارنى بعض المتأخرين كصدر الاسلام انه حسن ولكن نحن نقول كجواب الكتاب اتباعا لما اشتهرنا كما في العادى
 ورواى ابدى من معرفة ان القطع انما يحل اذا لم يقض عليه القيمة والا قيل انه يحل لانه تقطيع المال بلما فائدة
 كما في الزايدى وللمالك ان يضمن للغاصب قيمة شجره او شجره بقلعه اى قائم في الارض لا قيمته
 فقلعه ما اذا فقلعه قيمته اكثر من القائم فان الثمرة والاحرة صرفت في قطع المقلوع ودون القائم كما في النهاية
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلانها او غرس يقوم مع احد ما يستحق القطع فضمن العطل مثلا اذا كان

قيمة الارض بدونه عشرة دراهم وسمه حتى القلع خمسة عشر فعين المالك خمسة للغاصب وسلم الارض معه للمالك
ان نقصت الارض بدای القلع وردي بشام عن محمد ان الارض ان نقصت بد اخذ الارض ومنه نقصان
وليس له ان ياخذ الاشجار بعين قيمته للغاصب وانما ذلك اذا نسد الارض بقلعها كما في المحيط وغيره وان لم ينفذ
او صغر الغاصب الشوب الابيض ضمنه اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الشوب حال كونه ابيض وسلم الى الغاصب
او اخذوا اي الشوب وغرم ما زاد او الصبيغ فيلان الصبيغ حال تقوم للغاصب وللمالك ترك الشوب على مال الصبيغ
على حاله يبيع الشوب وقيم الثمن مبنيا على قدرها كما في المحيط وان سدد ذلك الشوب ضمنه اي ضمن المالك قيمة
ابيض او اخذوه ولا شئ عليه للغاصب وقالوا ان السواد كالحرق في حكم النجا فضمن او غرم وقيل ان كان الشوب
ما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا ان اتقص فاقال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية وما على
طريق العباسية على ان يارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الا لو ان كانت كتبا لكانت
تقال فانما يارون وتبعه من بعده كما في الكرابي وغيره وان باع الغاصب العبد المصوب او اعتق ثم ضمن
فخذ البيع اي بيع الغاصب لا العتق لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق وقيمة اشارة الى ان العتق
قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه يوم الغصب والى الاول بماه المشتري ايضا ثم
ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني ويطلق وقيل ينفذ ايضا لانه ما ملكا من وقت الغصب كما في العماد
وزوايد الغصب وندوة متصلة به من الجمال او منفصلة كالولد والدين والثرن ولا يضمن ان يملك ذلك لا يملكها
الغاصب عن يد المالك والاسن ترك الشرط اعتمادا على الاستئثار الا بالتعدي بان اهلك خنزير او اكل او باع وسلم
او لم يبع اي يمنع الغاصب اياها من المالك بعد الطلب اي طلبه منه وقهر المسلم لا يضمن سلم اودى ان اهلكها بالشر
او اتقاء الملع او الخلل او غيره فخصير فلا يملك خنزير ضمن ونما في النهاية وقيمة اشكاله انهم بدوا اذا اخذوا للتفصيل
اخذوا للشرب او البيع لم ياتهم كما في الجواهر وخنزير وكذلك فلو اهلك سلم اودى خنزير ضمن ومنافع الغصب
لا تضمن ان اهلكها لحدوثها في يده فلو غصب جذا خنا او دابة واستعمل اياها ثم رد على مالكه لا يضمن وفيما اشعار بان
لو غصب منافع بدون اهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياها بلا استعمال ثم رد كما في الكرابي
ويعتق منه منافع غصب لو وقع فأنما تضمن وعليه الفتوى كما في العماد وسمى من ظن الاجارة فغصبها او عرض على اذكاره
من الاصل او عرضا خليا ما في السراجية انه لو سكن دار حرة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى بخلاف غصب
السكنى فبقيت من ما اراد الرب اذا اشتد والمنع من الضعول من التضييق ما ذهب لغصب الطبع من ما اراد الغصب فانه
يعبر بقيمة ما اهلكها وقالوا لم يضمن وقيمة اشعار بان لم يضمن ان اهلك المبادق ما ذهب لقيمة الطبع منه ومن ابي حنيفة روية
رواها في كافي البداية والمعروف اي عرض سلم اودى بالسكنى وسكنه المصن المبادق الزوايا فخرج من الطائفة من ينفذ

اهل الرهن كما في المذهب فمن الظن انه آية الله كذا روي غيره والا حسن ان الغرض بفتح العين في السكون واحد المعازف
آلات الله كالبربط الطنبور والصنج والعود والزار والطنبل والدق ونحوها فيجب عند تيممه لا للمواي تيمم الرهن من حيث انه
خشب منحوت متفجع في الجملة لا من حيث انه آية الله تعالى وقال المفضلين في هذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر الامام والا فلا يضمن
بلا خلاف وتقبل هذا الاختلاف في طبل ودف للمواي والعود فيضمن بلا خلاف كما في الدماية وغيره وعلى هذا الخلاف لا يفرق
الشرطي ويفيق بقوله كما ذكره في هذا الزمان كما في المختار والمحيط وغيرهما في الزيادة ان لم يضمن في قولهم كبسوا فان المذخور به
وعنه والمفتي وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباة آيات المعازف ومن حل قيد عبد ولو عاقل فذهب
او رباط سفينة ففرقت اوضح تفصص طائر او باب اصطلح رابته فذهب لا يضمن عند ما خلاها للحملة وعنه لو طار او دبت
على الغور ضمن والا فلا وقال السرخسي لو كان العبد عاقل لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبد بالابق ضمن ومن
سعى ونظم الى سلطان ولو غير جائز فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والاسعادية تحقن بالنسيئة كما في المفرد
بغير حق فلو كان يجوز لم يكن دفعه الا بالملك لم يضمن كالمضروب اذا اشتكى الى سلطان فاخذ منه الا كذلك وكذا اذا
كان يضيّق ولا يتبع بالامر ولو دفع الى المحيط او قال ولو صاد قاصح حاكم اى رجل مصاحب الظالم لم يفرم الناس
جزا فلا محالة فلو كان قد لا يميز جزا فاعلم يضمن كما في المحيط انه اى فلانا وجد اجمع الا فخره السلطان والحاكم لا يضمن
عندهما ويضمن عند نفسه لانه في مخطئيه وهو المدرك كما في القاعدى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة
وغيره فاعلم مات الساعي اخذ المظلم قدر الحسن ان من تركته وهو الصحيح ولو كان عبد لم يطالب به الا عند العتق وكذا
عائل اسامى اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اموال فاخذوا منهم درهم فاعلمت على كل من الثلثة في الدنيا والآخرة وذكر الشيبه
انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وبكذا في كل موضع يكون الامر فيه صحيح الكل في الجواهر
وقد تقرر ما في الشرح على الضمان فهو الكافي والله اعلم بالصواب

كتاب الرهن

اور بعد الغصب لان فيه استيفاء في الحال بخلاف الرهن هو اسم ما وضع وثيقة للدين كما في المفردات ومصدره رهن
اشتمى وقد قالوا الرهنه اى جعله رهنه او رهن منه اى اخذوه كما في القاموس فالرهن المالك والرهن آخذ الرهن
لكن في اكثر الكتب انه لغة اجبس وشرع اجبس مال متقوم حيوانا كان او جادا ورضا كان او عقارا مرورا
او محذورا مكيبا او موزونا وفاقية اشارة الى ان اجبس الدائم غير مشروط ولذا لو اراد من الرهن او غيره بائنه او
غصب منها الرهن لم يطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما في الكرامى فيشكل ما بعده الا ان يميز التبا
ان يكون اجبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالبيع اليه يكن رهنه كما في الكبرى فليس عليه ذكر الاذن لكن
ويدخل فيه رهن ذمي فخر عند ذمي بحق اى بسبب حق مالى ولو لم يجز لاداة رهن نحو القصاص والحد واليمين مكران اخذه

منه اى استيفاء به الحق من ذلك المال واحترزه عن نحو ما يفسد كالجدر عن نحو الامانة والدبر ودام الولد
 لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدين اى مثل ما وجب في الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة
 والنجانية وفى الكلام اشارة الى انه جازبا ليعين المضمونة ما ينقسم مما يجب المثل والقيمة كالمنعوض والمقبوض
 على سوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد وبديل التلحق في يده والمهر في يده او غيره كالبيع قبل القبض فانه مضمون
 باليمن كمانى الكرماني وسياق من الظن ان المناسب ترك الكاف وان كلاما في الشرع ما تلاه نعم المناسب ترك الحكم
 الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء وشيعة الرهن بما يجاب كرتبك بالكم على من الدين واخذنا
 الشئ رهننا وبقبول كارتنته سواء صدر من مسلم او كافرا وعبد او مملوك او وكيل فالقبول ركن كالاجاب
 واليه مال آخر المشايخ فانه كالبيع وتلد ما يحث من حلف انه لا يربى بدون القبول وتجب بعضهم الى ان شرط صيرورة
 الاجاب ملتا لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم ويحث من حلف به بقبول كمانى الكرماني ومن الظن انه غير تام
 ككون البتة بعباد القبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما هو يلزم الرهن ان سلم المرهون فالقبض شرط لزوم
 خلاص الرهن ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفى الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كمانى الذخيرة وفيه اشعار بان
 التخلية كفى كما صرح به وفى الجواز اذا تعادى على القبض كفى حال كون المرهون محمولا اسم مفعول من الجواز جميعا
 بمحمول ما فيه متفرق كالتفرع على الشجر كمانى الزاهدى او محمول ما يمكن جيازته فان كونه محمولا لا يخل بقبضه كمانى الاختيار او مقصورا
 فانه لم يصح شاعا كمانى الكرماني مفرغا غير مشغول بجن الغيرة كالارض والنخل المشغول بالزرع والشمع مفرغا غير شاع كما
 فى النماية والاختيار وغيرهما او غير متصل افعال خلقه كاتصال الثمر بالشجر كمانى الكرماني ولا يغيره الاستدراك على التفسير
 بخير وفيه رزالي انه لو رهن دارا فيها جدار شتره لم يصح كما لو اقل جدارها متصل بجدار شتره الا اذا استغنى
 الجدار وقال بخر الائمة ان الحائط لو اشترى مع الرهن فى العرصة واستغنى والجدار كمانى الزاهدى والى ان اتفقت
 المرهون بغيره العتقات ليس بالزام عند العقد بل عند القبض فلو اقل واشتغل بغيره كان فاسدا بالاطلا وكذا لو
 كان شاعا وعند بعضه يكون بالاطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفاسد وعند القبض صار صحيحا لان كمانى الكرماني والتخلية
 رفع الموانع والتكليف من القبض تسليم فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كمانى النماية وبغيره وعن ابى يوسف ان التسليم لا يثبت
 فى المنقول الا باخذ بالبرهان كمانى الكرماني كمانى البيع الصحيح دون الفاسد فانه واجب الاعلام فلا يفى فيه التخلية وتضمن
 المرتهن ولو رهنه فاسدا مرهونا كان كمانى يده ولو متع العقد وعند الكرخي المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل
 والاول اصح كمانى الذخيرة باقل من قيمته اى قيمة الرهن عند القبض كمانى الاختيار ومن الدين اى بدلين او قيمة
 اقل من قيمته ومن الدين مرتبا فكله من تفضلية والفضل الدين الاول والقيمة ثانيا والفضل عليه بالحق من الظن ان
 الاظهر ما لا يقل كمانى بعض النسخ وكذا فى الكرماني ان الصحيح الاقل لان من تبعية والمرتبة لا يتناول النكوة الا ترى ان نحو فضل

منها ان يقتضي ان اشياء مختلفة الافضل منها فان الافضل صلح ان يكون بعضها منها لان المعرفة تتناول الموقوفة فاقطاعه
 فقيمتها لم يشترع من النجاة وقيمة الكلام في طلاق المبيع ولا يخفى انه يشترط كالمساواة ولذا نزع فقال فلو ملك كل
 الرهن في يده وجرى اى القيمة والدين سواء اى مساويان في المقدار سقطت قيمة راس المال المستفاد وان كانت
 قيمته اى الرهن المترس الدين سقط فلم يرجع الى الرهن شئ فالفضل امانة اى ما كان زائدا على الدين من الرهن
 في يده كان امانة فلم يضمن به لانه وفي قيمة اقل من الدين سقط من دينه بقدره اى ذلك الاقل ورجع المترس على
 اى الرهن بالفضل من دينه وقيمة اشعاره بان لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والموجود فلو لم يرد اى
 قيمتهما العت بالف فخرت في يده قسم العت على قيمة البنار والعمدة يوم القبض فما اصاب البنار سقط وما اصاب
 العمدة بقى وتماهى في العادى وحفظ الرهن وجوباً على المترس كالو ليعتد بنفسه ويحفظه ويحفظه عياله كالولد والزوجة
 والولد والعبد والاجير كمر وقية اشعار بان المترس لو اخذ بما لو اخذ به المودع ولذا قال وان تعدى المترس في الرهن
 كالقرعة والبيع واللبس والركوب والسكنى او الاستخدام بلا اذن والسفر نعمن كل بطل قيمة كالغصب اى مثل ضمان
 الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمة يوم القبض في القيمي والمثل في الشئ الا اذا انقطع فقيمته يوم الخصومة وقيمة
 اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكون كمانى المضرة وغيره ولا يكره كمانى المينة فلو اراد
 استمرار الاذن قال كمانى عن الانتفاع كان ما دونه في مدة الرهن كمانى الخيانة ولا يصح من المترس والمودع فنيهما
 اى الرهن والودعية رهن اى جارة واعارة ولو عديا له وايداع عند انجبي وهذا تصرع بما علم من ان الكفل
 تعدى كما لا يخفى ولا يصح في المودع بالفتح الاول اى الرهن فيجفع فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع وقيمة اضمات
 عند اصحابنا وتماهى في العادى ولا يصح في المعار الاول اى الرهن والاجارة فيجفع الاثران وقد علم الكل فقال
 نظم مودع الرهن فطوى وارود ربح عاريت را مودع مودع مودع قابل اى جار فقيمت +
 بشئنا اى مودع الشرع اى رهن + ولا يطل الرهن عقد الوصل واحد من الحقوق الاربعة لانه قد علم
 لا ينافيه الرهن لكن يضمن بالملك حينئذ كما مر اى مثل ضمان الغصب وقيمة اشعاره بان لو عاوى الوفاق عاوى
 رهن اى رهن عن الضمان كمانى العادى وجعل الخاتم بفتح التاء وكسره فى الخضم البينى واليسرى بكسر الصاد وفتح
 الاصبع الصغرى تعدى واستعمال الماخذ وقيمة اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم لم يضمن الا اذا كان مرسى
 الخاتم كمانى قاضى خان وجعل فى اصبع اخرى اسما او سبابة او وسطى او بصره حفظ سواء كان الخاتم على اصبعه او
 وقال شايخنا انه تعدى ضمانه وتماهى في العادى ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير اصبعه حفظ كان مضمناً
 سابقه واذا طلب المترس ودينه في بلد العقد امر المترس باحضار رهنه ان لم يكن للرهن مائة عمل بقرينة
 الاتى الا اذا وضع الرهن باقائه عند عدل فحينئذ لا يورد وقيمة اشعاره بان لو لم يقدر على اضراره اصابعه قيسار لم يرد

الكماني الذخيرة فيسلم كل رهنه عند احضاره للتعين الحق ثم يسلم رهنه وقية رهنه الى انه لو سلم بعض الدين لم يرد رهنه بعض
الرهن كماني المداتيه وكذا ان طلب رهنه في غير بلد العقد امر باحضار رهنه وقيل لا يورن ان لم يكن للرهن وقية
محل اى ثقله ولا يخفى ان الموثقة يرفع ثبوته للمحل وقية اشعاره بانها اذا كان له الموثقة اجبر الراهن على اقتضار الدين ولا يور
بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف يكلف على البتات ما يملك الرهن كماني الذخيرة وعليه اى المرتهن يكون
بعض المير وفتح المير جميع مؤنة حفظه اى بالتحياج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة المظا والبیت وما دى الغنم فلا يرد شي منه لو
اشترط على الراهن كماني الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن في الرهن فصل مؤن تبقيته اى بالتحياج اليه في نفس الرهن
كالطعام والشرب واللباس واجرة النظر والراعى والحلف وسقى البستان وكرى الانهار وتلقيح الخيل وضاد الذئب وغيره مما يصلي
وعليه العشرة والخراج وجعل الآتيق بالضم اى بالضم اى اجرة رادوس الفراء ومداداة المجرح اى ساجنة وشمس الدوام واجرة
الطبيب وفداء الجنانية منقسم فلك بالخصص على المضمون اى ما دخل في ضمان من الرهن والامانة اسع الم
يدخل فيه منه وبها اذا كان الدين تركية الرهن سوار فلور من عبدا بلف قيمة القان فابق فرد رجل من سيرة السفوف لمحل
عليها نصفان وعلى هذا المداداة وقال شايخنا هذا اذ اخرج عند الرهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في المالمين
الكماني الكرماني واما اذا كانت الكفر خلية بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كماني الخزانة واعلم ان الراهن اذا غاب
فانقضى الرهن عليه شيئا بالاذنه فهو مقطوع الا اذا وجد القاضى دينه على الراهن فمجدد الامار بالاتفاق لم يرجع عليه عند الكفر المشا
وعنه لو انفق بالقبض اذ هو حاضر لم يرجع وعند ابى يوسف يرجع حاضر او غابا كماني الذخيرة لكن في قاضى خان انه لو كان
حاضر ادلى عن الاتفاق فاد القاضى يرجع عليه وبه يقتضى

مؤنة

نقطة

فصل في المصح ويطلب كماني المعطوفات بعده على ما في النصف وغيره من مشاع ولولم يقسم ومن الشريك
شيو عامتارناكرهن نصف الدار شاعا او طاريا كرهنا ثم افسخ في النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشيوع راجع الى محل
الرهن وما يرجع الى النجا فالجاء كما لا يتبادر وقد قالوا باستثناء البتة من هذا الاصل لانهما لا يحتاج الى القبض لان العقد علقا
الرهن فان حكمه دوام القبض كماني الكرماني وغيره فمن الظن انه مقصور بالبتة وعند ابى يوسف ان الطاري غير باطل فالبطل
مالا يكون مالا او لا يكون المعامل مضمونا فلو قبض شاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد بن داود لو قبض مغرزا لم يكن
رهننا لا يتجدد العقد وانما لم يصح بالبطان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه شاعا كان مضمونا ولو قبض مغرزا عاد جازا
والفاسد ضد الباطل ولست بشي ما كان الراهن اثنين فانه لو كان رجل على رجلين دين على كل واحد منهما بعد اشتراك
بينهما جميع حقه رهننا واحد جاز ولو رهن كل نصيب من العبد لم يكن الذخيرة ولا يصح رهن ثمر على ثقل وونه اى النخل
ولا رهن ثمر ارض او ثقلها وونهما اى الارض وقية اشارة الى انه لو رهن باصو لما جاز لانه يدخل من الارض
في الرهن وذلك معلوم معين والى انه لو فصل احداهما من الآخر وسلم اليه مفعولا او امر المرتهن بالفصل والقبض جاز

والى انه لو رهن الارض دون النخل جازمه رايه ولم يحج في ظاهر الرواية والى انه لو رهن نهار الارض لم يحج كما في الذخيرة
 والبيع رهن المحرور وعده اى المبرور وام الولد والمكاتب والبيع بالامانات اى بمقابله اذ منعا كالموالية والعارية
 والمستاجر والشفعة ومال المضاربة والشركة والبضاعة وغيره حتى لو ادع زيدا عرو وديعة واخذ زيد من عرو رهن كخز
 وفيه شعار بانه لو اخذ بر العارية او بدل الاجارة رهننا جازم كما في الظلم والبيع بعين مضمونة بغير ما من الشئ وغيره مثل
 البيع في يد البائع حتى لو اشترى بينا ولم يقبض فاخذ من البائع رهننا بكان باطلا ولذا لم يقبض البائع بشئ
 سبلا كما في الرهن وقال شيخ الاسلام انه فاسد ان البيع والرهن مال والفساد ملحق بالبيع في الامكان كما في الكرافة
 ذكر في المسبوبة انه جازم الرهن فيصير بالاقول من قيمته ومن قيمة العين وبما اخذه الفقهاء ابو سعيد البه دعى وابو الليث وعليه
 لا يقتوى كما في الكبرى وغيره والبيع وبطل بمقابله الاقصا ماض بالنفس ارادوا دنا حتى لو كان رجل على رجل من عرو من
 القتال برهننا لم يبيع وكذا اذا حرج رجل رجلا جرحه فيها قصاص من رهن الجاني به لانه لا يملك الاستيفاء من بطله من قبضه
 بانه اذا قتل رجل عدا ثم صلح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فغضى القاضى على عاقبته بالدية فاخذ الولي بالدية
 رهننا جازم اذا حرج جرحه لا يستطاع فيه القصاص فغضى القاضى للمجروح بالارش فاخذ برهننا جازم كما في الظلم وبيع
 بعين مضمونة بنفسها دعى ما يضمن عند الملاك بالمثل في الشئ وبالعقيدة في الشيء كالمغصوب وبطل الظل
 والكتابة وغيره وبذا التفصيل ما في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما في الذخيرة ووجه بالدين
 كما لو كان ذلك الدين موعودا بان رهن شيئا ليقرضه المرتهن كذا اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو
 لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا في الاصح من الروايتين ومن ابى يوسف روى عليه القتيبة ومن محمد روى انه لم يتيسر اقل
 من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء كما في المينة لكن في الكبرى انه قول الطرفين فملكه لنفسه منه فماله
 واللام او سكونا اسم من الملاك في يد المرتهن عليه اى المرتهن خبر ملكه بما وعد من المسمى كعشرة دراهم
 وبه اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل فانما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضمان لما كما في الكفاية وغيره وانما اطلق
 جامعا للعداية وغيره من الظن انه لم يفت اليه لانه غير متعارف لانا لا نعلم ذلك ولو سلم لاسلم انه مقيد بما لا يخفى
 على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو سمي فقال المرتهن لا يفيك فابعث الى رهننا حتى ابعث الكفاية فبعث
 فملك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره ووجه الرهن براس مال السلم
 ومن الصرف قبل الافراق ولم يبيع عند فروع لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ بموتة ومعنى الاستيفاء
 في الرهن اخذ معنى فان العيين امانة والمعمولون به المال بوجه بمقابله المسلم فيه قبل الافراق وبعد وعن زفر
 رواه ان فان ملك رهن براس المال ومن الصرف ومن الظن ان الضميمة كمثل رهن المسلم فيه قابل بما قبل فان
 ما بعد وكلاهما في الشرع نادى باعلى صوت على بطلان في المجلس اى قبل الافراق فقد اخذ الرهن وبقي اشعار بان رهنه

رأس المال وضمن الصنف او اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان اقرت قاي المتبايعان
 تفريق الابدان قبل فسخه اي اعطاه رأس المال وضمن الصنف وقيل ملك للزمن ابطالا اي السلم والصنف
 لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرئى لم يصرف اقباضا فحقه الا بالملك وانما لم يذكر حكم من السلم فيرد ماله مستوف
 فحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلات كذا اخرى وتقيم الرهن ويلزم بقبض عدل غير المرئى وفيه اشعار بان
 العدل عاقل بالخلالة القادرة على القبض كما في المحصر شرط باتفاق المتعاقدين في العقد وضعه اي الرهن عنده اي
 العدل والافضل اخذ الرهن بالاحد هما اي الراهن والمرئى منه اي العدل وفيه عزالي انه لو لم يشترط الوضع فوضع حاز
 اخذه كما اشير اليه في الاعتبار والى انه لو وضع العدل الى احد هما لم يضمن لكنه فاسد القيمة فذهبت القيمة الى عدل آخر لا يحل
 كما في الذخيرة وفي حكمه اي الرهن معه اي العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او غلامه او غيره فملك من لانه كالمسته فالحق
 وكل الراهن العدل وفيه من نحو المرئى ببيع اي الرهن طلقا او عند امتار اجل الدين صحيح ذلك التوكيل بالبيع طلقا
 او عند حلول اجله بشرط على ترتيب التملك كما في قاضي خان وفيه فالتحصيل بالمجمل من الظن وفيه عزالي ان تاجيل دين الراهن
 لم يفسد الرهن بخلات تاجيل نفس الرهن لانه ينافي ودوام الحبس كما في المتيقن والى انه لو دخل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم
 يصح وبذا عند خلافهما واعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضي خان فان شرط
 هذا التوكيل في عقد الرهن لم يغيرل التوكيل لانه من توابع العقد بالعدل اي عزل الراهن فبقي بقا العقد و
 فيه عزالي انه لم يغيرل بعزل المرئى لانه لم يملكه كما في المداية والى ان الراهن لم يغيره بل ارضا المرئى واذ اخلات و
 الى انه لو دخل بعد الرهن الفحل وبهذا الظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم يغيرل كما في الذخيرة لكن الصحيح
 انه انزل كما في قاضي خان ولم يغيرل هذا التوكيل بموت احد من الراهن او المرئى او غيره وفيه اشعار بان لو دخل بعد الرهن
 ومات الراهن الفحل على ما قال بعض المشايخ ولم يغيرل عند غيره من كما في المفصلات الامموت التوكيل من ان
 رفع الوكالة فلا يقوم وارشده مقامه ومن الى يوسف بن عمار ان وصيته يقوم مقامه وبهذا خلاف جواب الاصل وسكن
 التحصيل اشعار ببقا الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل الاجل والراهن او وارثه بعد
 موته فحاسب والى التوكيل ان يبيع اجبر بالاتفاق التوكيل على البيع اي مبيع القاضى ايا ما احتجى بما قال الى
 بعده بانه القاضى عنده وقيل لم يبيع عنده كما في الكرماني وفيه عزالي انه لو حضر الراهن لم يجز التوكيل بواجب موافق الى ما
 القاضى عنده من اول مبيع عنده والى انه لو دخل بعد الرهن لم يجز التوكيل كذا ذكر الكرماني وروى عن ابى يوسف قال صحيح انه
 لم يجز كما في الذخيرة كالتوكيل للمدعى عليه بالناس المدعى بالخصومة اي جواب المدعى غاب بوجهه واما ما يلى التوكيل
 بالخصومة فانه يجز التوكيل على الخصومة لكلايه بطل فسخه وانما باع الرهن العدل التوكيل بالبيع فالمرئى من وان لم يقبض
 فقياسه مقامه بالبيع فملكه اي التمس في العدل كملكه اي الرهن في يد المرئى فبقيت من الدين بقدر المرئى وفيه اشعار بان

ان بيع الرهن بكل من المحرم وان كان الدين خطه كمان في الذخيرة

فصل - وقفت على اجازة المرتهن وعن ابى يوسف نفي بيع الراهن بلا اذن المرتهن رهنه كما وقفت على اجازة الراهن
 رهنه المرتهن فان اجازة الاول لا يملكه ويبيعه رهنه ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز
 الاجازة بعده وللراهن ان ينضم اليها شارعا وتماضي في شرح الطحاوي ان اجازة رهنه البيع او قضي الرهن ودينه
 اى الراهن ومن الظن انه للراهن او المرتهن فانه الاقرب فقه البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك ملكا صحيحا وقيل ملكا
 فاسدا لبيع الغصولي وعن ابي حنيفة انه يحتج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من البسوط ان بيعه جائز وفي آخره فاسد
 وفي آخره باطل ويؤثر النخل الى الموقوف وتماضي في النهاية وفيه اشعار بان لو باع بعد اذنه من رجل ثم من آخره باع
 الاخر كما في الزايدى وصار رهنه رهننا في ظاهر الرواية لان للبدل حكم المبدل وعن ابى يوسف انه لا يصير رهننا الا اذا
 شرط المرتهن عند الاجازة مبيد رهنه الثمن رهننا والصحيح الاول كما في الذخيرة وان لم يجز المرتهن البيع وفتح لا يفسخ في
 القول الاصح لان حقه الحبس لا يغير بقى موقوفه ونفي في رواية ابن سامة لقصد الغصولي حتى لو استفاد الراهن فلا يفسخ
 للمشتري عليه واذا كان موقوفا صبر المشتري الى فكاك الرهن فيسلم البيع او رفع المشتري هذه الحادثة الى
 القاضي كيف يشاء البيع وبقية اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك تصرف في حق
 المرتهن اصلا ولم يطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجازة والكتابة والعتبة والصدقة والاقرار فان تصرفه
 لا يقبل الفسخ لقصد بطل الرهن واليه اشار فقال وصح بلا اذن المرتهن اعتناقه اى الراهن مورا او مسرا او بغيره واستبلا
 رهنه فان فعلها اى فعل الراهن بهذه الافعال اشتهت حال كونه غنيا ففى اى صورة تكون ودينه حالى الحال
 سواء كان حالى الاصل او مؤجلا ثم حل اخذ من الفاعل لسا الدين ولو جبر الا ان ابل قد اقتضى ولا يضمن القيمة لانه
 يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان بالدين من ضمان جنسها محضت بالدين حينئذ كما في الكافي وفيه دليل على
 والتفرض لم يقل وموجب اقل منه قيمة اى الرهن لا تعدى في حق المرتهن حال كونها رهنه عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون
 الماثل الى محل اجله وفعلا للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل كبشر الحار فان ضراره مكسور و
 ان فعلها فقير اذلى مافى بعض النسخ مسعره ففى صورة العتق اى الاعتاق سعى في اقل من هذه اشتهت من
 قيمته اى قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن ومن الدين اى سعى المرتهن بعد التحصيل العتق عنده وتكميد عنده فاني الاقل
 من هذه اشتهت وقضى به الدين سواء كان حاله مؤجلا الا اذا كان من خلاف جنس نفسه رهنه على الراهن بقرينة دينه ان
 فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره من التفسير ان تصرف اى ان كانت قيمة اقل من الدين سعى فيه وان
 كان الدين اقل سعى فيه ورجع العبد باسمى باسمى على سيده الراهن ان صار غنيا وان فعلا مسعره فى غنيته اى
 لا يفتقر من تدبير الاستيلاء سعى ذلك لمبدء المستولقة فى كل الدين سواء كان حاله مؤجلا لان كسب المال الحلال الحلال

المحقق ولذا لا يرد على قتيبة وظل ان كان نحو جامع المدبر في جميع القيمة وجب سائرهما مكانه ولا يرجع للمدبر المستوفى
على سبيله فغيا لانه لا يرد على خلافه اي الراهن رهنه كاعتقاده بانه غنيا ففى دينه حال اخذه وهو حيا قيمة رهنه الى اجله ولا
ضرورة الى قتيبة غيا لاسيما السعاية عليه والجنبى للراهن ولا رهن ولا عايله اقله اي الاجنبى ضمنه مرتهنة فقيده يوم
اتلفه وكان الضمان رهنه ما معه اي الرهن فلو كان الدين الفاقية الرهن فالتلفه اجنبى وقيمة حسنة ضمن حسنة
وصارت رهنه سقط من الدين فحسنة كانهما ملكت باخذ ورهن اعاده مرتهنة رهنه او اعاده احدهما باذن خصمه
اخر اجنبيا سقط من الرهن فحسنة اي الرهن فلو ملكك في يد المستعير ملك فغير شئ والى ما تعلق شئ من الدين وكل منهما
اي الراهن والرهن ان يردوه اي الرهن المعارس الاجنبى حال كونه رهنه لانه لم يعلق اتفاقا والاصل في ذلك ان الضمان
يخضع لمبدأ العارية ولا يرفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير من الرهن قبل رده اي الرهن المعار الى الرهن
فالرهن احق بالرهن من سائر عرناة اي الراهن لبقاء العقد فليكون الرهن بنيمم والغرماء جميع الغرماء وهو
شبهه كمن المديون والداين المراد ما يخص الاعادة او فية الاجارة والرهن بطل عقد الرهن وبغني ان يذكر الودعية
او ملكها حكم الامانة كما في الذخيرة ومرتهن اذن من قبل الراهن باستعمال رهنه ان ملك الرهن قبل عمله او
بعده ضمن الرهن كالرهن لبقاء رهنه ان ملك حال عمله بلا تعدل الضمن ان يذبح العارية حتى لا يسقط شئ
من الدين وكذلك لو قرر الرهن من المصحف الرهن باذن الراهن فملك حال القراءة لم يضمن وبعد الغرماء ضمن لانه
عار رهنه وقيده اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فملك حال الاستعمال ضمن الضمان رهنه كمان في الذخيرة ولو باع سكنى الدار
للمرتهن فوقع بسكناه خلل وغرب بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاعادة عارية ولو باع لداكل مثال البستان
او لمن الشاة فلا باس به ان لم يكن شجره ولو بالامارة فضايفه منفعة فيكون رهنه كمان في الجواهر وجميع استعارة شئ
ليبرهن ذلك الشئ بدين له فان اطلق المعبر المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد او قيد يعيد بحري المطلق او
المقيد عليه اي الاطلاق او التقيد فان اطلق فله الرهن ان يرد رهنه باي جنس او قدر او مرتهن او مكان شاور ان يرد رهنه
منه لم يخالفه ان يرد ما يكون او ارجس اسهل من غير آخر وكذلك في البولي فان خالف الراهن المستعير في قيد وملك
المعار ضمن هو القيمة تمام المستعير تعدية بالتسليم او المرتهن بالقبض فقيده يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن
في الاول ملك الراهن المعار وتيرتب عليه احكام الرهن في رد رهنه باي جنس ساعته انما هو الملك عن الرهن فان سلم او اذنه رهن
ثم ضمن مع الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن وتيرتب عليه في ظاهر الرواية لشبهت الملك تعاطي قبل الرهن
لا يضمن بالقبض بالتسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدينه ثبت مع التعاطي وانما تسليم عن العقد بقول
كمان الكبري وان وافق المستعير بما قيده المعبر وملك وصار ذا عيب فله رد رهنه او فاه اي فاه ضمن المستعير
رهنه اي فاه فاه فان كان قيمة شئ الدين او اكثر ضمن فاه الدين وان كانت اقل فاه على الراهن

على الرحمن فليكني الالف في هذه الصورة وعلى هذا البواني وتبدل الرحمن برسم آخر يصح كما ان الرحمن الرحمن عباد بالث برسم
 ثم جاء بجارية وقال خذها مكان العبد فزاد الرحمن العبد اليه فانما تصير هذا وان لم يقبضها فلو ملك الثاني بعد الاول ملك
 امانة وقيل بائنة اما القبط لان يد الرحمن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد امانة كمانى العداية وهو المختار انه قاضى خان على
 ان اقامة الشئ بتمام غيره انما يكون اذا نزل الاول عن مكانه فبقى رهنها ما تبغ غايته فى الباب ان يجعل شئ فى ضمن امانة الشئ
 متتامه تمارنى الكريانى والزياوة التى تسمى بزيادة قصدية اختار عن تعينه كالتما فيه اى الرحمن يصح قبل قضا الدين لا
 بعده فكان الاصل والزياوة محبوبين عند الرحمن فيقسم الدين على قيمته ايام القبط وان زادت بعد وفور رهن عباد امانة ثم بعد
 كان قديم كل امانة ملك احد باسقط مسنون منه والزياوة فى الدين الالف عند الطرفين ودرج خلافه الاول استحسانه
 فادار رهن عباد امانة قيمته امانة ثم اخذ منه ما تولى على ان يكون العبد رهننا بالماتين ثم مات فانه يستط الدين الاول والفضل للدين
 امانة ويقتى الدين الثانى بل الرحمن عندهم واما عده سقط سموت الدينان جميعا ولو ملك الرحمن فى يد الرحمن بل امانة كما اذا
 عن الرحمن بعد البتة او الابرار اى ابرار الرحمن الرحمن من الدين بان يقول ابرأت وتبكت منه ملك الرحمن بلا شئ
 من الضمان لانه امانة والقياس ان يعين كمال فخرج للاسلك بلا شئ وضمن الرحمن لوبك الرحمن فى يده بعد القبط اى تبغ الرحمن
 الدين من الرحمن او غيره تبعا وملك الرحمن بعد الصلح اى صلح الرحمن مع الرحمن عن الدين على عين او بعد الحوالة اى حوالة
 الرحمن الرحمن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لا يتوهم وجود الدين بخلاف الابرار
 انه لو ابرأ ركب الدين المدين بعد الادا كان لان يسترده كمانى العداية وشروطها وقضا شعرا بان للراهن اخذ الرحمن من الرحمن
 بعد الحوالة كمانى موضع من الزادات وفى موضع آخر ليس له غير الرحمن فى هذه الصورة ما قبض من الدين وبديل الصلح
 وتبطل الحوالة بالملك لمحصل الاستيفاء كمانى النظم وغيره وقضا شعرا بان الدين ليس بائنة رهن ولا يفتنى ان
 لا تبطل الحوالة فيما لو عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل وكذا ضمن كور رهن رجل من آخر
 عباد يساوى العت ودرهم بالعت ودرهم ثم تصاوقا اى توافق الرحمن والراهن على ان لا دين له عليه ثم ملك
 الرحمن فى يد الرحمن ملك حال كونه ضمنوا بالدين الموجود ولو تم القبول بتدبيره لبعده التصاوق فياخذ الرحمن من
 الرحمن على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد بن الجاسع انه ملك امانة واليه ذهب بعض المشايخ كمانى الذخيرة وهو الصواب على
 ما قال الاسجيجاني كمانى الكفاية وقالوا للاختلاف فيه كمانى قاضى خان والاسن ترك العاطف ففى الذخيرة وغيره انما اذا تصاوق
 بعد ملك الرحمن فهو ضمنون وفى قاضى خان انه لو ارتمى عند الناس بعد اكبر لحظة مات العبد ثم ظهر ان الكرم
 يكن على الرحمن كان الكرم على الرحمن لان الكرم كان عليه فى الظاهر وجود الدين من حيث الظاهر كمانى لصحة الرحمن
 فخرج على الرحمن بالكلية لبقية الرحمن والراهن المظنون ضمنون عند الصاميين وعن ابى يوسف انه لم يكن ضمنوا وكيفية
 ما فى ملك الرحمن ما يراعى فى باب حسن التمسك

(يقول كرم) احضار كفيل او قيل لا و قيل ان اراد الكفالة والافادة كما في العمادة وليد الاول ما في السج القبول (ينبغي في حق)
وفيه رزالي انه لو قال (فلان اشترى من ست) او (اشترى من ست) لم يصح كفيل لكنه صار كفيل في العرف وبغض كفاي المصداق
والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيل بعد ذلك لم يصح كفيل اصلا وهذا حيث لم يثبت منه الكفالة و
لا يريد ان يصح كفيا او تامة في العمادة ولا يجب ان يكون عليهما لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على اعطاء الكفيل من حد
من الحد وكذا القنف الزنا او قصاص في النفس او الاطراف لانه ينافي الكفالة فانه لم يكفل لانه وادارعه الى قيام
القاضي عن المجلس فان احضرت به الدائم بسببه كفاي الكرمان وغيره واجبر عليها عنه فان كان القنف وقيل في حد السرقة
ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبع بها فيها صح وهي غير صحيحة في الكفالة لانه تعالى في حد الزنا وخرب الحد والسرقة و
انه اجبر عليها في التعديرات وكل جراحة بلاء من كفاي الحية والى ان المديون بالدين الموعول اذ اراد ان يعيب جبر
عليها كفاي المقتضى وخلاف في ظاهر الرواية وعن عيين الاثمة ان المصداق في الاول جبر الناس كفاي الجزاء وفيه وعن
الترجماني في الكبير ان كان المديون حردا بالتسويق اجبر عليها كفاي القنفه والاطلاق شربا بحجر عليها بحجر والدعوى
وان كان المدعي عليه معروفا كفاي الصنوي وعن بيان الاثمة الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجز قيل بيان الدعوى كما
في النية ثم اشار الى الحكم فقال ولا يضره اى الكفيل بالنفس احضار المكفول به اى الاصيل الذي عرفت مكانه مطلقا
اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة او في وقت يعين احضاره فيه ان كانت موقفة ان طلب احضار
المكفول له اى الدائن فان لم يحضر الكفيل الاصيل جبهه اى الكفيل المحكم والقاضي لانه ظالم منع الحق وفيه اشارة
الى انه جبر اهل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يجز اهل مرة لان الجبر جزاء المظلمة وقيل لا يحسن اولا اذا ثبتت الكفالة
بقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يجز لانه كونه فان غاب وعرفت مكانه امله الحكم مدة ذهابه وجوبه كفاي قاضي خان وغيره
فان عجز عن احضاره لم يجز بل يلازم حتى يخبره كفاي المصداق فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون غاب لا يدرك
مكانه واقام على ذلك يثبت ادعاءه مطالبه الدائن كفاي النية وفيه اى الكفيل بالنفس بموت من قتل به من المديون
لانه سقط الخوف عن الاصيل وفي الاثمة اشعار بان موت الكفيل يبطل الكفالة وليس كذلك فانه لم يؤخذ به وارشده
باحضار المكفول كفاي الداية غيره وفيه بتسليمه اى الكفيل ولو حكم اكرسول المكفول الى المكفول لكان لم يقبله حيث يمكن
مخا صمته اى في موضع يقدر المكفول له على مخا صمته المكفول به بان يكون فيه حكم فلو سلم في برية فيها قاضي برى عنها وعن بعضهم ان
بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه انما كفاي النية فعل هذا ظاهرا في زمانا ولو سلم في بلدة فيه حكم من لم يصدق فليجرب وفيه
رزالي انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بيمين الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال الشرحي وقال شيخ الاسلام انه لا يبرأ الا بعد الطلب
كفاي الحديث والى انه لا يبرأ بتسليمه اى ان قال سلمت لم يقبل المكفول لانه كفاي قاضي خان وبتسليمه اى المكفول به نفسه اى
المكفول به بان قال دفعت نفسي اليك من كفاي فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كفاي النية وفيه ومنها اى حيث يمكن مخا صمته اى

وقت الکفایة تتعلق بالاعتین تسلیمه عند القاضی لوجود الاستیفاء ویدانی زمانه وانی زمانان شرط ذلك لم یزالا تسلیم
فی مجلس القاضی لفساد اکثر الناس به فیتی کما فی المضمرات و غیره و فی الاکتفاء بالتسلیم شعار بانه لو اقر المكفول لانه لاحسن و قبل المكفول
منه لم یزالا کفیل عن الکفایة لانه لو اقر من الکفیل کفیل آخر کما فی النظم وان مات المكفول لم یقل صیبه او اشرته مطالبة التمس
الکفیل به ای المكفول به لقیامه مقام الیت و قدیه عزالی انه لو سلم لی و می طلوسی آخر ان یطالبة بالا حصار و کذا ان سلم لی و اشر
کما فی المضمرات و الی ان کل من الوصی و الوارث ان یطالبة بالاجتماع و لیس كذلك فان الوصی مقدم علی الوارث کما فی الهدایة و الکفا
و غیره فان لو قال بالواد کما فی الوفاة لکان حسن لکان الاستدلال بالتقدیم وان کفل رجل بنفسه ای المدیون بهال کذا علی
انه ای الکفیل ان لم یوف ای لم یات الکفیل المكفول له به ای المكفول عنه فالوفاة عدی المصنف الی الفعول الثانی فلیا
علی ما هو القیاس عند البعض عدم یدکره فخر الاسلام و قاضی خان فی شرح الجامع فحلیه المال المعلوم و یحتمل وجها آخر للمال المد
به علیه لکنه محمول ثبت باقرار الکفیل اولى بیدیه المكفول له و ما تدرهم شلا سوار اقر الکفیل انما دین اولاد و ما تدره سوی الدین و ما تدره
له آخر فان فی هذه الاربعة صیغ الکفایة عند الشیخین خلافا لحدیث و تماشه فی الحیط و غیره صیغ ذلك الکفایة ان الکفایة بالنفس و الکفایة
بالمال و القیاس ان الثانیة لا تقع لانه سبب لوجوب المال و التعلیق بالاحضار ینافی الایة ترک القیاس بالتعامل فان
لم یسلم الکفیل نفس المكفول بالی المكفول عنه ضمن الکفیل المال و لم یبرأ من کفایة بالنفس سواء دای المال و لا الاضمار
و وقعت مطلقه غیر مقیدة باقرار المال کما فی الحیط و غیره من الظن ان یدکره بالاداء و ان مات المكفول عنه فی هذه الصورة قبل انقضای
المدد ضمن المال فان من تزکته تحقق الشرط و اتما ذکره الشرطیه و المات و هم انهم یضمنون لان الکفایة تبطل بهو تمکنا فی الکافی فلیس
الشرطیه السابقة تعنی عنها کما ظن فیه اشعار بانه لو مات الکفیل قبل الانقضای لم یضمن المال و لیس كذلك فان انقضی تزکته کما ست
انما تدره و ای اما کفایة بالمال ای بغصب المال و افعیل بتعلیق به کاحضار الامانات و نحوه و ما یمنع الخلو فمع الکفایة بالنفس المال
مع کما تدره و فیه اشعار بانه یفیل المسلم عن الای بالجم للذی و هذا اذا کان الخمر عند المطلوب الای مع کما فی الاحادی یصح الکفایة بالمال
کفایة برسلای حادته تزکته بالمال علی فلان او مضافة تزکته بما یحت من اسره و ان جعل المكفول به حادته متعارفة فلو کما
فاحشیه غیر متعارفة لم یصح و قدیه عزالی انما تبطل بحال المكفول له و عند رسلته او مضافة و ی تبطل بحال المكفول عنه فی المضافة
والی ان جمالتها غیر متعارفة فی الکفایة بالنفس و هی علی هذا التفصیل ایضا کل فی النسیة او اصح و ینه ای لم یسقط من المتعارفة
الایاد و ادا و الا برار کما فی شرح الهدایة و غیره فینخرج عنه من البیج بشه طایر فانه سقط باضیح و کذا بدل الکتابه فان سقط
باجتبی کما فی انشاء لم یکن فی النظم انما یصح بیدل الکتابه و شکل به بین میت مغسل فانه صحیح و لم یصح الکفایة بکما یافی فالا حسن ان
یزاد و بالوت و الظرف متعلق بقوله فیصع تزکته للسائق و لا ینضم منه ان الکفایة بالبعین لم یصح و لهذا قال فی الهدایة ان الکفایة
بالایمان المضمونة یصح و قدیه اشعار بان الکفایة بالنفس یصح بدون الدین کما تزکته کما یصح بما وجب لک علیه مال
فالمکفول به محمول و قدیه اشعار بانه لو قال بما تدره لک فلان فمدر علی ثمت فادر فلان شئ فوکفیل فوافی تزکته کما فی قاضی ان کفایة

بما يدرك لك اى يلحقك فى هذا المبيع من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما فى الاثر على ارضان المبيع
 ان الحققة كفاى الكرى فى فالكفول به بمجول الاحتمال استحقاق الكل والبعض فبعض الكفيل الكل والبعض فالدرك بالفتح انصح
 من السكون او يبيع وان علق الكفالة بالمال بشرط ملائم اى لو كان له حيا باسكان استيفاء الكفول به او تخرجه او وجوده
 ان جاز الكفول عنه ادغاب الكفول به او ما يبيع انت فلانا اى ان بعث شيئا من فلان فاشترطه كما بعد وقتة فزال ان
 كذا زمة قليلا او كثيرة او ارا بخلاف ما لو قال اذ يبيع شيئا فانه على مائة كفاى فخره ان وفى فلان اشعارا من وجوب ملكوته
 الكفول عنه فى المضار فان فلانا علم للاناسى كما تقرر او ما ذاب اى ثبت او وجب من الذوب لك عليه اى فلان او
 ما غصبك فلان فعلى واجب وانما لم يصير بالخبر فانه الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مسئلة يكون مضار كفاى فافضل
 والتقدير تسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب لك عليه واجب على وقتة اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يبيع الكفالة والاشعار
 بقوله وان علق الكفالة بمجول الشرط اى بالشرط المجرد عن الملائمة فلا يبيع الشرط بطل ويبيع الكفالة كفاى الكفاى وغيره فلا
 تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى الاصح تلك الكفالة كفاى الحققة والمضمرات كان حبيت الرجح فتسليم المال والنفس
 على واجب كما فليس الاشارة بحققة الكفالة بالمال كظن وان كفل بما لك عليه من مال مجول ضمن ما قلست به
 من قدره بعتيه وان لم تقرر بعتيه فالكفول للكفيل فيما يعترف به المالك على الحكم كفاى قاضى خان وغيره وانما يجامع على التبا
 فى فعل الغير اذ يرجع الى ما يلزم المالك وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة
 وصدق الاصيل فى القدر الزائد على حق نفسه اذ اخبره فانه انشأ معنى فقط فلم يصدق على الكفيل اى الطالب الطالب
 عنه ذلك الزائد فلو اقر فاذاب لك عليه بالنفس وقال الطالب بالضم وصدق الاصيل فى ذلك لم يلزم على الكفيل الا الاصل الكفالة
 ظهر انه عانى فى ذلك فيلزمه الا ان كان على ما قال الامام الشرى ولا يفتى بما ظن فى هذا المقام من ان الطالب فى الكلام خان وان كان
 جهود الكفالة والسلام واذ الطالب له ان الكفول له احد ما اى الاصيل والكفيل فله اى الدائن مطالبة الاخر لان
 له مطالبة الكل بخلاف تضمن احد الغاصبين اذ تضمنت عليك وتصح الكفالة بالنفس المال باهر الاصيل الكفالة وبلا امره
 سواء كان بخطاب الكفول له او بضمي كما قال كفلت فخر فلان او باه او فلان فكل كفلت فان امر الاصيل وقت التقبيل الكفالة
 بالمال سواء كانت صريحة او ساقطة كفاى العمادى رجح الكفيل عليه اى الاصيل بما كفل حيا او كان اذ يوفى فلو كفل حيا وقبل الطالب
 منه الزموت فانه رجح عليه بالحيوان لانه ملك بالادراى وقتة اشعار بان لم يلزم بالمال كفاى لم يرجع باهى لانه متبرع والامر
 شامل انرضاء فلو كفل بخصر تمالا او فرضى المطلوب ولا رجح الكفيل عليه فلو فرضى الطالب ولا لم يرجع له تمام القدر فلم يتغير
 فى قاضى خان والمطلب ودر من الامر من يبيع امره شرعا فلا يرد اذا كفل من صبي مجربا بالامر واداه فانه لا يرجع عليه وكذا
 اذا كفل الناضى عن عيذ فانه لا يرجع الا بعد المقتضى ولا يرجع السولى عليه اصل كفاى المحيط وغيره بعد ادائه اى الكفيل لما قبله وانما
 خص لا يرد ولا يرد دفع الكفيل الى الكفول له بعد ادائه الاصيل غير عالم بمرجح عليه كفاى الفتية وان لو زعم اى الامر الطالب

من يكفل له المال فهو سبأى واداره انما دار فاداد المال والمنازعة في الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلان اي حصة
 من صاعته لا يعقبها مغارة لازم الكفيل انما حتى يتجده اي واداره على نحوه حتى يخلصه فالحاجة معقولة على الشريعة دون الجمادات
 يعني رجع عليه كما طرقت فيه شعاره لانه لو كان الكفيل امرأة يارضا والاصح انما شارة امرأة ليلما رضاء كافي للزم وان حبس الكفيل خصم
 اي الاصيل الا ان كان الكفيل احد الابوين او المجيرين فانه ان حبس لم يحبسهم بشيئ من احواله واداره اي ابراء الطار الاصيل
 وتماجيله يسرى ذلك لا براءة والتجسس بالنسبة الى الكفيل فاما الطالب الدين وقتما اشار الى ان اداؤه سري اليه الى ان
 تخلفه لا يسرى اذ الحلف لا يفيد الا براءة الحالف كافي النية والى ان تخلفه سري اليه وبذا يغيب طار السكاف الزايد لا عكسه
 اي ابراء الكفيل وتماجيله لا يسرى الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابع الاصل والاعلام يشير بان ابراء الكفيل الاصيل صحيح بدون تعليمها
 وبذا يغيب صحيح بان ابراء الاصيل عن من العرف فانه يتوقف على قبوله وتماجيله في المحيط وان صالح الطالب الكفيل عن العرف من ابراء
 على ما تمة منها رجع الكفيل بعد الاداء عليه بها اي ما تلة لا بالغ وفيه شعاره بانه برى كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل
 فبسماته لانه لم يعزل اليه الا ما تمة وذكر الالف اتفاقا فلو صالحه على ما تمة فالحكم كذلك كافي المحيط وان صالحه عن الالف على جنس آخر
 من كميل او موزون او غيره فبما لا الالف رجع على الاصيل لانه بالصلح منك كافي ذمة الاصيل وان صالحه عن موجب الكفاية من
 سلطانته لا يبرأ الاصيل لانه لم يبرأ الا الكفيل ولا يصح ويرطل كافي الطلبة تعليق البرائة عنها اي تعليق كل من الطالب
 والكفيل براءة الكفيل عن الكفاية بشرط محض ليس للطالبة فيه منفعة بخلاف تقدم زيد فانت اذ اناب برى من الكفاية واداره
 عليه الطالبة فكان استحقاقا لطلاق وانما لم يصح لان في الابرار تملكيا نيانية التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل نفسه بل على ان تمة
 الطالب نفسه فانا برى منها كان جائزا كسائر البراءات اي مثل تعليق باقي البراءات مما يتعلق بفعل لوقال ان جاء زيد فانتا برك
 من شئ هذا البيع اوس مبركنا او غيره ولما ذكرنا وذكر في النعماد ان التعليق بشرط كان صحيحا كما اذا اعطى مديون ليعمل دائن كذا من
 وبنه فقال الدائن ان اعطيتي فعدا بركك عنه ولا يصح الكفاية بالا يكره استيفاء من الكفيل كما اذا كفل رجل عن جان للطالب
 بالجدود وادى بنفسه حدة القصد والسرقة والزنا والغش والقصاص فان النيابة لا يجزى في العقوبة هذا الا ان يستدرك بما ان
 الكفاية بالنفس المال ولا يصح بالا عيان المضمونة بغير ما مثل الكفاية عن الجائع للمشتري بالبيع اي بباله على معنى انه لو ملك قبل
 القبض وجب عليه تيممه وانما لم يصح لان العقد قد انقضى بالملك فلا شئ على الاصيل فملك في الكفيل وقتما اشعار بها يصح
 بتسليم البيع لان التسليم بعد نقض الشئ لازم على الاصيل لكن في الكفاية كحل الشئ فانه دين صحيح وغيره ونداستدرك كما لا
 يخفى ولا بالمرحون فانه مضمون وغيره وند لو ملك لم يجب على المترض شئ لكن في الاختيار انما تصح على الاصح بالمضمونة بغير ما
 كالبيع والمرحون ويطلب بالملك للقدرة قبل الملك والعجز بعده والامانات سواء كانت واجبة التسليم كالثابتة والاشياء
 غير واجبة التسليم كالسوق لكن في التهمة انما تصح بواجبة التسليم كالبيع والمرحون وغيره كالو لبيعة والعارية والمستاجرو
 مال المضاربة والشركة فانه غير مضمونة والشئ لو كان المضمون على الاصيل وبالكل على واثبة مستاجرة معقوبة

استأجر من غيره وجعل كذا كمثل كبر من زيد لم يرد ذلك كمثل على تلك الداية لم يصح تلك الكفالة لانه لم يثبت الداية على غيره
فلو كفل بالمثل على ابي غير محبة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بان صح الكفاية بتسليمه وانه مستحبه منه لتصور تسليمه من غير معرفته في مال باطلا
مطابقا وبان صح اجارة داية غير مبنية دها لا يصح كفاي الحيط وغيره بخبره عبد الله ابي ساجين لانه لم يقد عليه ان كفل بتسليمه جاز للقدرة
عليه كما مر والاعين ميت مفلس اي اذا مات الرجل مفلسا عليه بن كافل عنه بل لم يرد له لم يصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين
هو الفعل حقيقة وهو قد سقطت في الدنيا بالموت وصحتها تقتضي قيام الدين في الدنيا بذاته اعمد واما عند ما يصح الكفالة عنه لانه كفل
بدين ثابت ولم يوجد سقط في الآخرة المفلس من اكل اذ اصابه اذ فليس بعد ان كان اذ اصابه او دنايته ثم استعمل مكان انفق كفا
في الطلبة ولا يصح عنه الطرفين بلا قبول الطالب للكفالة في المجلس اي تجلس عقدا سواء كفل بالنفس او المال اما عن ابي
يحيى مدقونا على اجازته وقيل نافذ اذ لم يرد على اختلاف المشايخ واثره فيها اذ مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل عنه وفيه
اشارة الى انه لو وجد الايجاب والقبول من الطالب وقال اجني فقلت فقلت عن فلان فبلغ الطالب فقبل لم يصح عندنا
في الحيط والى انه لو كفل بالكفول عنه فاب واجاز الطالب مع الكفالة كفاي قاضي خان الا اذا كفل الوارث عن مورثه في
مرضه مرض الموت مع فقيته فخرناه فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عن مائة رفر الى ان صح الكفالة لانه يفت على تسعة الكفول
به وله كفاي النهاية والى ان المريض لو لم يار الوارث بالكفالة ما كفيها وانه عند ابي يوسف وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصح كفا
كفاي قاضي خان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذاهبا وفي البداية اشار الى الخلاف قالوا لا يصح اذا كان له مال وفي الاختيار
قيل هو مهيئة حتى لا يصح اذ لم يكن له مال وقيل يصح لحاجة الى اياه ورويته وفي الزيدى كفاية الوارث عن المريض بانه فقيته الطالب
بقدر التركة تجوز قوله عن ربه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكل من لم يصح ومنهم من قال انما تقع نظرا الى المريض كفاي النهاية
وقوله مع فقيته فخرناه لم يوجد الا في ابي لانه يعني عنه قوله بلا قبول الطالب والى مال المكتبة لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذلك السعيا
عنده والعمدة قواي لا يصح الكفالة بالعمدة الانسانية كذا بين حالي الصك اعمد لانه وثيقة والعقد لان العمدة وحقوقه لا تستقر
وفيها فان اشتبه شيئا ففهم له رجل بالعمدة لم يصح لانه لم يصح العمل بقبل البيان وذا بالخلاف في ظاهر الرواية وعندها انضمان
الدرك كفاي غاية البيان والخصاص اي بالاختصاص عند الاستحقاق وعند ما هو ضمان الدرك وهو ضمان الشئ عند الاحتاق
وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بالخلاف كفاي الغاية وغيره با ولا يصح عند بيع مال المضاربة ضمان المضارب
الشئ عن المشتري الرب لمال ظف الضمان ولا يصح عند بيع مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع الشئ لموكله لان المال
امانة في يد المضارب الوكيل كفاي البداية فقد استدرك بان حكم الامانات وضمان احد البائعين الشريكين عند صاحبه
من بين حجة مشتركة بينهما باه بصفتها واحدة فلو باعاه بصفتين بان سى كل نفسه شئنا ثم ضمن احدهما الاخر ضمان الاتية
انصيب كل عن الاخر والا شمل الاخر ضمان احد الشريكين في دين مشترك فانكر كفاي العمدى والا حسن تفصيل القاسم ثم ابطال
فان القاسم منها الكفالة بالكتابة ضمان الدين المشترك والمضارب الوكيل وبطل ما هو اهل بالشيء كلام المحيط والفصول

وغيره مما ينبغي ان يكون الاخير من الاربعة باطلين ونحوه ان الخراج وظلما او قساسة فانه دين مبالغ من قبل المقتضات
او غيرهما لا من مبالغ الخبز وغيره وقيل لا يذهب الموقوف الذي يراد الامام في كل سنة دون القساسة التي على الخراج فانه لم
يجب في القسمة وفيه اشعار بان لا يصح ضمان الركوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كافي النهاية وغيره وضمان النواصب ببيع الخاتبة
اي الحادثة وتشرع ما يثبت با سلطان على الرعية لمصلحة كما في حفظ الطريق ونصب المردب ابواب السكك كرى الا انها اصلها
او رتب فانه دين واجب بحسب طاعة الامام وقيل لا يزيل من جهة سلطان ولو غير حق ولكن لا يقتضي بدلا يتجاوز ما في
الزيادة لان اكثر النواصب في زماننا غلوا ذلك من تنكح من دفعه خير لكذا في القسمة وقيل لا يصح الضمان بما اخذه الظلمة
في زمانها قسما وقيل يصح وعنده الفتوى كافي النهاية وذكر الكوفي ان بيع تجزئة الجيش اذ لم يكن في بيت المال ما يقيمهم فقاموا على
البر والتقوى وضمان القسمة اي ضمان ان يتقسطوا من بين الشكاكين عن طلب احد ما وان اتسع الامر عنه وقيل ان فعل غير
مفهم من وقيل ان ما كان من الابدان اتباني كل وقت فبالتسوية وغيره ان تبقتسمة بها بكذا ان التفصيل فلهذا قد استدرج قوله
وان كانت تلك النواصب القسمة بغير حق ومال فيه حال لا يجب ادائه على عهده حتى يفتق كمال قرضه بموجب ما يستلزم
وكذا هو البولي او باءه انسان او قرضه اياه او اذ لم تحت بغيره اذ لم يفضل احد به حال على من اكل به اي المال سلقا غير قيد
بوصف التعجيل وان قيل ان الكفيل فيه جسد وفيه امانة لولا استملاكه عبدا حرة او دون فاقدين فهو عليه في الحال الى ان
او كفل متوجبا فليس محال ومطلوب دعوى بيع من ضمانه ان رك من باع دارا او كفل عنه بالرك قبول الثمن عند الاتفاق
ثم ادعى الكفيل ان ملكا له او لو كلفه بطل دعواه لانه في الاحكام البيع ومطلوب دعوى بيع من شاهد ككتب باراد غير اذ شهد
بذلك او شهد بما فيه او شهد عليه على ضمانه في قبالة البيع طرف ككتب فيه اي في ذلك العكس باع فلان ملكه اي
بيعا صحى او فانه الاول او لا ما اذ هو وما يدل عليه البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بانه باع ما هو ملكه لان ذلك فيما كتب اشارته الى
ذلك فلا يصح دعواه وقد مر الى انه لو قال احد ان كتب شهاده في فيه فكتب لما هو شهد بذلك مع دعواه كما لو كتب باع فلان وقد
اقره باع ملكه بكذا ودعوى شاهد ككتب فيه شهد على اقراره العاقلين بان كتب قد اقره بالبيع عندى او جزى البيع بشهد
او اشد فلان بالبيع وغيره مما لا يدل على حقه فانه مع هذه الدعوى انه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى في هذه المسئلة جهات
فدوى الاول اياه من رعاية المصلحة في حتم الكتاب الله اعلم بالصواب

كتاب الحوالة

او رد بعد الكفالة لا تسامح بالدين ولو شمل العصبين جذبات الكفالة هي القسمة على الاتحالة فانما اسم من اجلت من با كذا
من المال على رجل فاحتمل زيدا عليه فانما قيل زيدا محال والمال محال ومحتاج والرجل محال عليه فاحتمل عليه فاحتمل
قوله المحال للمحتاج فانه بلا صلة واقع فلو ان الصلة وحق الظن ان فيه لغيره ان في التماس ان المحال له صاحب الدين في القسمة
فانه محال النزاع فكيف يستدل به وشروطه اشبات ودين على آخره ولو كان في ضمن عقد او اذ يحكي تامة وما ذكرنا في غير هذه

الدرهم الوديع كما ظن فان الجواهر صارت المحتال عليه مجبوراً على الاداء او آخر تزعم الكفالة بالنفس غير فان الدين وصفت
شئياً قابلاً للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسنة بغير قابلية للنقل المحس لا تدعى المحتال على اخرى على محتال عليه بغيره
القيام من الظن يخرج عن الجواهر على المديون ويدخل فيه اثبات الشئ المبائع على المشتري واقرض الله من على المستقرض نحو ما لان
في الاول اثبات دين المحتال على المحتال عليه في الشئ ليس كذلك فخر به عن الكفالة على القولين الرابع والاربع مع عدم بقا
الدين ولو كانا على المحيل اى الاصيل بعده اى بعد اثبات الدين وبذلك يتركز رد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في
نقطة المحيل فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد الاول قول الى يوسف وهو الصحيح فلو كان الراس والمؤمن
الدين على غيره لم يصح استردا الرب عنده ولو ابرء المحتال الدين عن المحيل لم يصح رده عليه عند قوله تعالى بعضم انه لم يثبت نصاً
انما اثبات المطالبة والدين كافي النهاية لكن في الخلاصة الدين بالجواهر انتقل الى المحتال عليه ويرى المحيل عند العلماء والفقهاء
لكن في المحيط ان الدين بامارة مستحق الاجن المحل ولم يصرح كانه على الصحيح وانما عرف سبب في دينه بمعنى الجواهر من بين
سائر الافعال فان المدعى العقد المنصوص فليس فيه دور لانه توقف الشئ على ما توقف على ذلك الشئ بحيث لا يتغير بالان
بنته ذلك الشئ كافي اساساً لاقتباس وفيه ولا شك ان الشئ لا يتوقف على الاول بسببه الجينية في اى الجواهر بشرط عدم
برائة اى المحيل كخالفه وبه اى الكفالة بشرط برائة الاصيل جواهر اى كل واحدة من الجواهر الكفالة تستند لاخرى عند
تحقق موجبه فلو قال املت بشرط عدم برائة المحيل وكفلت بشرط برائة الاصيل كان كخالفه الاول ان العبرة بالمعاني ونصح
الجواهر بلا ثبوت دين للمحتال على المحيل بان يستعاض الجواهر كانه لا يشمل كل على النقل كافي الكرامة ونصح بديدين
له عليه والقبول ان يكون الدين معلوماً والا فلا يصح كما اذا قال املت جميع ما يذهب لك على فلان كافي المنية برضاها اى
نصح برضا المحيل والمحتال وفي الزوائد انما نصح بلارضاه المحيل مرجح صاحب لم يات فيه حث لم يعم الدليل للماعية كافي الكرامة
فلو قال للمطالب انك على فلان كذا من الدين فاحمل به على فمضى به الطالب محتم وبرى الاصيل ورضاه المحتال عليه
سواء كان عليه دين او لا وقيل لا يستبرأ رضاه كافي الزايد وذكر في شروط الظهير انه لا يشترط اجماعاً وقدره في ان لا يشتر
حضور المحال كمال ابو يوسف لكنها باطله عند الطرفين بل حضورها كافي في الظاهر والى ان لا يشترط حضور المحيل والنقل عليه كانه
النهاية والى ان الجواهر التي الشرع ليست بمقدومة عند مقررته ان يقول المديون المدان املت بالكل على من الدين على زيد
وقال المدان قبلت كافي المستعفى فيه ابرء المحيل من الدين الذي اعاد للمحال على المحتال عليه والتعريف وان حاصل ثبوت
الكفالة كونه طية قوله الا ان ينوي حقه كسليم عليك الدين المحتال به بموت المحتال عليه اى بسبب موته حال كونه غلباً
اى لم يترك غنياً ولا دليلاً ولا كفيلاً او خلفه اى خلف المحتال عليه منكر الجواهر موزونة بقوله لا يثبت للمحيل والنقل كافي في
وشرح الطحاوي قال لا كفارة بالمحتال ممن عليه اى على تلك الجواهر فانه عند تحقق احد من الامرين عاود المحيل وعنه لا يعود
وقال لا اى الصاحب ان التوى يكون باهر عنده من الامر المذكورين وبان فلسفة اى تخليص القاضي لمحتال عليه

فقتضاه بالفلاسفة من غير ما جعل صوته وقته اشعاراً بأنه لو كان يجب الاحتمال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسر لم يرجع الاحتمال على المحيل
بالدين لكنه لو باطله فجا الاحتمال الى المحيل وقال ان زعمه ذلك كما ينبغي وبما فقال المحيل رسل ست من غير ان يرد من
توهم كبرفت ارجع الاحتمال بالدين على المحيل لانه يطل بالحوالة كفا في الجواب والاحسن تاخير البراءة المذكورة فانه علمت كتاب
بين تسمى الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه اوله يمكن له عليه من دين او عين والمقيدة ان يحيل باله عليه
من احد ما ولو غصبه او اشار الى الاول فقال ونقص حوالته شي من دين او عين بلا شيء او بما ذكر شي يجب المحيل على
الاحتمال عليه فان اوداه على الاول يرجع ما اوداه على المحيل لانه يقتضي دينه بامره وعلى الثاني يرى المحيل الاحتمال عليه كفا في
تقاضى خات لكن لو احوال بانه من من الخطه ولم يكن للمحيل على الاحتمال عليه شيء والاحتمال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال
قبل الاحتمال عليه فلا شيء عليه كفا في المنة ثم اشار الى الثانية فابتنار بالعين فقال ونقص بدرهم المودعة اى بابل الالامة
كذلك نازير المودعة وغيره او بغير المودع الاحتمال عليه من موجب هذه الحوالة بسلام كما اى تنكاس الدرهم وكذا بالدرهم المنصوبة
اى بما يكون منضموا على الاحتمال عليه ولم يبرأ العاصب الاحتمال عليه بسلام كما لانا فانت الى ضمان فكان ما بقية بخلاف
المودعة ونقص بدرهم المحيل عليه اى على الاحتمال وبغيره او بغيره اشار الى حكمه من الحوالتين فقال في المقيدة فلا يطالب بالبراءة
لا يطالب الاحتمال عليه بشي من المودعة والمنصوبة والدين الا الاحتمال فلا يطالب المحيل وفي الحوالة المطلقة للمحيل
الطلب ايضا فللمحال الطلب ليس بتقديم فانه قطره ولا تطل الحوالة ولو مقيدة باخذ كان عليه اى الاحتمال
عليه من الدين والمنصوبة او ما عنده من المودعة فالمحيل ان يأخذ الدين او العين من الاحتمال على في المطلقة لانه لم يحل
بحق الاحتمال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذ منه لانه صار مشغولاً بالحوالة فلو دفع اليه ضمنه ويكره
المستفهمه وسمى المنة وشرعية بعض السنين سكون الفادع التماس من المستفهمه بفتح السين اقرض بالايضاه صدقته قبل
نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تمتة فقال لسقوط الخطر الطريق اى اشرافه على التملك
في الطريق فيكره وان لم يذكره المنفعة قيل لما يكره اذا ذكرت والا فلا بأس بكفا في النهاية وانا ذكر في الحوالة لانه حال الخطر
التوقع على المستفهمه ولا يخفى ما في سقوط الخطر الطريق من ما يمتنع الانتظام

كتاب الوكالة

وانما عصب الحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بلا نفع وهي المنة بالفتح وبكسر اسم من التوكيل كفا في الصحاح
وفيرو بالكسر وفتح مصدر بكل فهو وكيل فعيل بمعنى مفعول لانه موكول لاي الامر اى مفوض اليه وقولهم الوكالة المنة والتوكيل الخطية
بما جعل الالة السببية كفا في المنة يطبق التوكيل على الجمع والمؤنث كفا في القاموس شرعية تفويض التصرف الى غيره
اى اقامته احد غيره مقاس في فعل شرعي معلوم مورث حكم شرعي كالنكاح والطلاق المؤنثين للمحل والمؤنثه فالى الامام للمصدر
فلا حاجة الى نيادها شرعي كما نحن ونخرج عنها اذا قال انت وكيل في كل شيء فانه لم يصير به وكيلاً بما لا التصرف وفي الاتصاف يصير

بالانكار والامتناع جميعا وله ان يستثنى الاقرار عند مدحه الله فلا يثبت في يوست كفا في التامية في كل حق للرجل او المرأة
ولو وضعا على الناس وعند مدحه او بالعكس وصح ما يناهض في ادراك كل حق واستيفاء ما يفتقره الا في حد صدق
استيفاء في حد صدق وقصاص بغيره وكما في المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص في النفس
او الطرف فوكلت ان تطلبه منه فان استيفاهما بدون جفوة الموكل باطل بالاجماع لسقوطها بالثبوت وتيقنه عزالي انصح التوكيل
بأشياء الحدود القصصا خلافا لما في يوست والى انصح التوكيل باستيفاء التضرر كما في شرح الطحاوي ويرجع الحقوق الى
الحقوق فحقه وقصده من غير العيب والعبد المجرب الى التوكيل دون الموكل فلذا لا يملك الموكل ان يوكل غيره به الحقوق ولم يملك الموكل
كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان المكاس شئت للموكل ابتداء كما باقي في كل مقدرة بآلة ملك كفا في بيع سوى سلم
وقد يشترط فيه تنكيه وفي الاطلاق رزالي انه باع بحدوث الموكل في تجميعه الى التوكيل كفا في الصغر لكن الصحيح انما يرجع الى الموكل كما
في الجوامع والى انه لو كان هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بغيره فالتحقق الى الاول الثاني هو الصحيح كما في الكافي والى انه لو انصت العقد
الى موكله في بيعه الى الوكيل كفا في العاود قال شرف الدين التاجر انما لا يثبت فيه وفي التخصيص شعاعا بخلافه كما لا يخفى
شعاعا وان انصت الى الموكل وفلان في العاود في قبيل او وكل اشهد انما لا يتحقق الى الموكل لان كفا في الجزاء واجازته واستيجار
ه صلي عن اقراره وان انكاره ان الحقوق في الموكل المسمى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم الوكيل المبيع الى
المشتري في الوكالة المبيع ويقبضه الى المبيع عن البايع في الوكالة بالشرار فبقي استحبابه ويقبض ثمن مبيعة في البيع ويجب عليه
اي الوكيل ثمن مشتراه في الشرار ومنع الى الموكل كفا في الصغر ويحاصم الفتح في الاستحقاق والعيب فلا يتحقق المبيع رجوع
المشتري بالثمن على الوكيل بالمبيع ان نقد الثمن اليه وان تعدل الى الموكل رجوع بغيره ولو وجه المشتري عبدا واشت العيب ووجه
بقبضه واخذ الثمن من الوكيل ويحاصم بالمسكن في الاستحقاق اي استحقاق المبيع ذبح الوكيل بالشرار الى الثمن على البايع ودون الموكل
و العيب اي عيب المبيع بوجه الوكيل على البايع وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يره الا بغير الموكل الكل في شرح الطحاوي
و اعلم ان المصنف قد ترك فيه في كثير من المسائل اعتمادا على النظار المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسليم هنا حيث لم يذكر فيه
وهو في يده والرد بالعيب بغيره كما نحن ويحاصم الفتح في طلب شفعة المشتري من عقارنا شفيع يحاصم الوكيل بالشرار وهو
اي العقار في يده اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يحاصم دون الوكيل لانتفاء الوكالة فقوله في شفعة معطوف على
ما قد مر من قوله في الاستحقاق بغيره المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما نحن وفي قوله عليه ثمن
مشتراه شعاعا بانه يثبت صدر الوكيل بفعله على عليه اجبره المدعي على هذا الفعل لتسليم المبيع وبغيره متى كان متبرعا له كالمحبر الموكل عليه
كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان مياكل موكل بهذه الافعال والافان تبرع داره والافان الموكل
كما ذكره المصنف لكن في الشبهة ان الموكل لم يثبت نفسه فان العدة على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة
لم يوجب بغيره الموكل فالعدة على الوكيل في عيوبه بغيره فاضى فان ان الرد بالعيب على الوكيل في ما دون المحيط اذا غاب الوكيل

عنده خلافا لما لو باع نقدا او المثل لم يصح عند خلافا لا يبيح وقتية اشار الى انه لو سمي المثل ببيع لم يصح ولو باع
 بكثر كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد ببيع بالنسيئة لم يصح كما في قاضي خان وكذا بالعكس كما في الخزانة وصح عنده
 ببيع نصف اى البعض ما وكل وان شرطه التبعية كالعبد كما في الحائض مبيعه بطلاقه عندهما اذا شرطه التبعية لم يصح ما
 ببيع النصف الا اذا باع باقية قبل ان يتحصلا ان "نكته عيب وصح اخذواى الوكيل بالبيع رجعا ولو قليلا بالاتفاق الا اذا
 امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان يأخذ رجعا قليلا يوجب نقصا لا لا يتغابن مثله كما في الصغرى او قليلا بالتمسك للاستيثاق
 فلا يغيب عن الوكيل المثل للموكل والقيمة للراهن ان ضاع للراهن في يد اى الوكيل وان تولى اى بطل على الكفيل
 من المثل بان مات الكفيل او المفقول عنه فمسا كما في الكرواني وقيده عندهم بشرارة الوكيل اى من كل بشرارة شئ غير معين ان
 كان المثل سمي بمثل القيمة اى باقوم به المقومون كلمه وزيادة تغاير اى قيل الناس بها وهى اى تلك الزيادة على مائة
 النوادر ما قوم به مقوم واحد دون الكل اى قد راجع بين ظن بغيره الناس منهم يربون في ذلك الشئ بذلك فقد رهن الدرهم
 او الدرناير فبالا وعلته وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شئ بعشرة دراهم فاشترى الموكل من اخذه لكونه غاليا عنده فخر
 المشتري على المقومين فقوم بعض بقسطه وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم تقوم فهو الغبن اليسير فلزمو الموكل وان لم يقوم
 احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزمو الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبقي كما في بيع العقر
 وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد وما اذا كانت معلومة في البلد كخز
 وغيره فالزيادة لا تغد على الموكل وان كانت فلا ان اعتبار التقويم انما يكون فيما يتجلى اليه كما في المحيط وعلى رواية الجامع
 عن محمد ان اليسير نصف العشر واقل وعن نصيه بن يحيى انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة
 درهم وفي العقار زيادة درهم كما في شرح الطحاوى وذكر في بيع الخزانة في الحيوان درهم وفي العروض درهم زيادة درهم وعن الحسن
 بالعكس وذكر في التمر شئ انه في الكل درهم وعن بعض في الكرواني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضه وحيد بل كلام البديع
 لكن الاول في اكثر الكتب الضابط اليسير للغبن اليسير جاسعه عن حاقب فالحسين والمخار والشافع اشارة الى العروض
 والحيوان والعقار والفنون والالاف والبال الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رزالي انه لو امر بشرارة شئ بعينه لا يملك
 منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يحمل اليسير للفاحش ولا فاع فيه كما في المحيط الى ان الغبن اليسير يعنى
 اذا كان منفردا وما اذا كان مع الفاحش فلا يعنى زيادة النجاسة على قدر درهم كما في العادى وتيقفت عندهم بشرارة
 نصف ما وكل بشرارة من شئ بعينه كعبد ودار وثواب معينات على شرارة النصف الباقى لانه فاع بشرارة نصف
 فلا يلزم الموكل لا بعد شرارة الا اذا ازم القاضي شرارة النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصح به في قاضي خا
 وغيره من الظن انه محمول على الوكيل بشرارة معين وان القياس يقتضى ان لا يترقت على شرارة الباقى اذا وكل بشرارة معين
 ولو روي ببيع على وكيل بالبيع بمعيه وه الوكيل على امره اى موكله الا وكيلا يرفع على البديل اى لا يروى وكيل الا وكيلا

آخره يعيب بحيث مثله في مدة تصفية فرد عليه غير قضاء فانه لا يردوه وانما ارادى الوكيل ذلك البيع بلا خصومة لا ما وقت
 رزالي انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبنية او بنكول الوكيل يرد على الموكل والى انه لو كان العيب مالا يحدث في مدة تصفية
 او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة المصنع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء بالبيع او بالبنية او بالنكول يرد على الموكل ايضا وفي
 عامة الرذائل الكان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخصم الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالبيع او بالنكول لا لان
 يخصم الموكل فيلزم عليه بالبنية او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشرارة لا اقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول
 فان الشراء سبب للملك بخلاف الوكيل فانه مضطرب كما اضطر عند اقامته البنية وتماضي الكرياني وفي اسناد الاقرار الى الوكيل
 اشعار بان لو اقر امر بالبيع انكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر بالوكيل شي كافي المحيط وان باع الوكيل بالشر ففسخ
 اى موقعا اطلاقا او متعارفا كما مر وقال الوكيل قد اطلق الامر الامر اى الوكالة بالبيع فقال الامر امرتكم ان تبع
 ببقه صدق الامر مع البيع وعلى الوكيل الثمن حالا وقبلة اشعار بان لو امره بالنقد فباع لم يجز كما مر وفي المضاربة اذا باع
 المضارب ساء وقال قد اطلق رب المال من المضاربة فقال امرتكم بصدق المضارب مع البيع اذا علم هو بالاصل
 في المضاربة كما ان التعتق في الوكالة والايصح تصرف احد الوكيلين وحده اى يبطل تصرف احد هاتين يحتاج اليه اى كل
 حتى يجزى الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بقدر عليه فاذا باع او كاتب او دخل او زوج مثلا يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل
 الآخر سواء كان الثمن مسمى اولاد او الوكيل حاضر او غائبا كما في شرح الطحاوى وقبلة اشعار بان ان تصرف احد هاتين الا فخره لم
 يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائبا فاجازة لم يجز عنده وقال الحاكم ان خلافا ما في الاصل وقال ابو يوسف انه جائز كما في المحيط
 والمقبول وان يكون وكالتها بكلام واحد بان قال وكلتما بيع عندي واما اذا وكلنا بظالمين بان وكل به رجلان ثم افرغ تصرف
 كل بدون اجازة الاخر الا اذا كان توكيلا في خصوصته فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلا بان يشترط
 الامر يساويهما وانما افرغ واحد هما بالنكول وقبلة رزالي ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصوصته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان
 لا يقبض احد هاتين الاخر كما في الكافي وفي رد المحتار كسبائة ودرعائيه ومغسوب وقضاء ودين دون قبض الوكيل
 والدين وطلاق وعنتق فان لاحد هاتين ان يطلق وتعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال
 ويطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر اجازة لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقا فان
 شتمتا لا يفرد احدهما به الظاهر ان الاتفاق كذلك لم يجز ضمنا فانه لو كان الطلاق والعنتق بعوض لم يفرد احدهما الا ان اجماع
 الموكل او الوكيل الاخر ولا يصح وميل بيع عبد مال صغيره المولى المسلم من مشتري له فبقيته اوجب مكاتب مال صغيره المسلم
 او فرمى مال صغيره فان ولد له مكاتبه كان جنى فلم يصح بالطريق الاولى المسلم فبقيته الكل وان لم يصح بيع الاولين بالاصح
 الكافر ايضا فان امر المصغر الكفرى لا يملك كراهية مرة فليس تساع كما ظن ولا شراره اى شره وكل من يولد له شي لم يبيع
 للمصغر المسلم بالولد او بالامر المصغر بالهم فصح والادامع شمول الادامع تصرف مبداء مكاتب وكافى مال صغيره المسلم لان سري

البيع من التصرفات لم يبيع منها كافي الكفاية ولا من الذي والمستثنى من الجرمي والمراد في كل ذلك الصغرة لا القطع ولما لا الكفاية
 والمسلمين كافي الثاني والامر بشراء الطعام اي الطعام غير ذبيحة يحول على البر في صورة دفع وراهم كثيرة بحيث يشتري
 بهاني العرف البراءة والخبرة والدقيق فلو اشتري احد هاتين على الامر كما لو اشتري بهاشعير او دجاجة او فاكهة لا يجوز عليه حتى دفع الثمن له
 الوكيل اشعاره بان لو امر بالاشراء او دفع له لايصح التكيل وعلى الخبة في دراهم فليسته بحيث لا يشتري بهاني العرف الا ان يخلو اشتري
 بساقيه لا يجوز على الامر وعلى الدقيق في دراهم متوسطة بحيث لا يشتري بهاني العرف الا الدقيق فلو اشتري غيره لا يجوز عليه
 كافي المحيط وغيره وقيل التكيل مثل درهم الى ثمانية مثبسط مثل ربعه الى خمسة او سبعة كافي الكفاية فاسبعة على هذا يمكن ان يشتري
 كما ظن وباني العرف ان ذكر في البداية لم يقطعت بل كانت بها ذكره وهو جرحه وعليه يدل كلام الرباني وغيره وقالوا ان الطعام في عرف
 الكوفة على البر ذبيحة وخبرة في عرف غيرهم على الطعام وجوه القياس في حال بعض مشايخنا انما يمكن لكل بلا ادراك العلم والشورى دون البر ذبيحة
 وقال المصدر الشهيد وعليه الفتوى كافي في الذخيرة والامر بشراء الطعام في متخذه الوليمة اي طعام العرف المتخذه المتع اسم زمان على
 الخبة ولو كثرت الدراهم او توطدت للعرف والامر بشراء حمار او فرس او غنل يصح بلا بيان الثمن فيصير الى ما يراه مثل الموكل
 والذوالاوقاف يشترى به ما لا يجوز عليه فاذا اشتري من قطع الاذن او الذنب منه كافي المحيط والامر بشراء دراهم ان ذكره كشمسها
 محتملها ويقع على دراهم وكل فيه وجوب لظاهره انه يصح ان يراه احد هاتين كافي المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي
 الابدس الثمن والمصر والامر بشراء شيء غير معين يبيع ان علم جنسه المعين في النكاح من وجهه وذكر ثمن معين ذلك الثمن
 بين نوعا والاحسن ترك الصفقة فان النوع صار معلوما بوجهه وقدر الثمن كافي البداية وعن ابي يوسف انه يهتف الى مثل ما يتر
 بحال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كاشاة والبقر يبيع وان لم يذكر الثمن الى ان جهالة وصف غير
 نافية كافي المحيط لايصح ذلك الامر بذكر الثمن ان فحش جهالة جنسه بان جعل الجنس من كل وجه فكذا يصح باعلم من ذلك
 الا يضيء وفيه اشعار بان لو بين نوع ذلك الجنس مع واريده بالنوع الجنس اسفل كالحمار كما ذكره المصنف والعلامة سوفان الحمار ليس بجنس
 سافل عند احد كالرقق الشامل للذكور الانثى المتخالفين في نوعه واثام والشوب الشامل للمذبح والكتان والقطن والدراسة
 للفرس البغل والحمار عرفا كافي البداية وغيره وكل نرى توأما اربع كافي العتبة وفي المفردات انها الفرس خاصة وصدق
 عندهم الوكيل لانه ابن بشر بعد ولو معينا ومن الظن انه يشترى بعد تعيين عبدي قوله شريعت عبدا معينا للامام فاما
 العبد عنه وقد قال لا امرل شريته لنفسك ان دفع الامر للثمن الى الوكيل وفيه اشعار بان لو اختلفا هو بوس
 صدق الوكيل بالطريق الاول كافي البداية والامر دفع الثمن فالامر الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بان لو كان حيا
 صدق الامر بطريق الاول عنه وما عندنا كذلك فانما وكل غير معين والاصدق الوكيل وتماضي البداية والموكل ان اشترى
 حبس المبيع اي المشتري وانما اختاره عليه لانه اشترى ولم ير انه اظهر لانه ساقطة بعد ظهور المراءى من امره فلو كان الجنس ليقض ختمه
 منه وان لم يبيع الوكيل الثمن الى بائنه لانه لم يذكره محمد اصلا وباني العرف عن الامام الحلواني كافي في الذخيرة وفيه اشعار بان لو كان

يطلب المعلن من الموكل وان لم يرد من مال نفسه الى البائع كما في الصخرى فان باعك المبيع في يد الوكيل لم يرد
مستدرك بانك اذا سقط عند الطرفين المعلن قل واكثر لانه بمنزلة البائع من الموكل فخص الوكيل ضمان المبيع وانما غدر فخرج
فضمنا الغضب فوجب قيمته باعته بالبعث وعند ابى يوسف ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على
الآدم فحجته عنده ولم يرجع بشئ عند البايعين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند فروع وسقط عندهم وليس للوكيل
بشراؤ شئ عمن اى معين ولو بلا تسوية شئ بشراؤه لنفسه لانه تغير وعزل بلا علم الموكل فلو شري لنفسه كان الموكل
واثره بشراؤه عن النكاح فانه لو وكل ببيع امرأة بعينها فزوجه لنفسه في الحكم فى الصخرى وقيد اشعاره بان لو وكل بشراؤه
غير معين كان اشراؤه لنفسه الا اذا دفع المعلن من مال الموكل او نوى الشراء كما في المنعوت فان شري بخلاف جنس
المسمى كالكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى بالثمن وقع المشتري له اى الوكيل وقيد اشعاره بان لو لم يسم شيئا
كان فى الحكم المسمى لانه العرف فى العقود المنقود

فصل في الوكيل بالخصوص متدنى الدين والعيان القبض عند علمائنا لا يتم له ان يملك رطلان يدعى وثبت ما على فلان
ولا يذير عليه فاشته عليه الوكيل بالعيادة والاقرار كان لران يقبضه وليفتى اى يفتى كثير من المتأخرين من شائع بلج وثبتت وغيره
الا ان اى بعد عصرهم بخلافه اى بان ليس القبض لانه ماضى الا بالخصوص كما قال العلماء لظهور المسكر والجنات فى الوكالة
والجود التلبس فى القضاء فهو بانته وابل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدى فى نيف وخمسة اى نفس عليه ما فى نيف
تسعة وقيد اشعاره بالوكيل بالخاص القبض عند علمائنا غلاف للزفر فروع عليه الفتوى كما فى المداية وذكر فى المنعوت ان
الاول ظاهر الرواية الا ان حكم عرف التجار وبقيت للوكيل قبض الدين بالخصوص فلو اقام هذا الوكيل البنية على الدين او
القيم عليه ان موكله استوفاه او ابره يقبل غلافه ما كان قبض الدين عنه وقبض بمثل حقه وعندهما قبض بعينه يقبل على الوكالة عند
هيندز الى ان القاضي لو وكل قبض دين الغائب لم يكن بالخصوص وتعالى ان الرسول والماء وقبض الدين ليس بالخصوص كما
فى الذخيرة وتعالى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يكلف الوكيل فيه من المطلوب الى الوكيل ثم قبض الموكل ويستينافه كما فى المداية و
الى ان الوكيل يقبض العين لا يحكم كما صرح به فقال لا يكون الموكيل قبض العين بالخصوص لانه لا رسول فلو اقام البنية عليه
انه باع من موكله لم يسمع من فنى المبيع وقيد اشعاره بان لم يذير الوكيل الى قبضه بدون اثبات الوكالة وان اقر المودع
كما فى دعوى الخلاصة ويقصره الوكيل اى تيقظ على حقه والمكمل قبض من كل قبض العبد اى فى فلان ونقل المراه
اى يقصره الوكيل نقل المراه الناشئة الى موضع كذا وتيقظ على المصروف الوكيل اى ان اقام العبد المحجة اى البنية على العتق
اى اعتناق موكله اياه واقامته المراه المحجة على الطلاق اى اطلاق الموكل اى باقصر ما يشبه تمام اى العتق والطلاق لانهما اقامتا
على وكيل غيرهم ولذا وجب ما دسوا وصفه بركة بجان نصر اليد وصرح اقرار الوكيل اى وكيل المدعى او المدعى عليه بالخصوص عند
القاضي لانه محل الخصومة فلو وكل بعبادة بالخصوص تدعى فاقرب باستيفاءه او ابره او مدعى عليه فاقرب بطلب المبيع لان بالخصوص

أي ما يتيسر فإن الركن يطلق على جميع الأجزاء كما في قياس الكسوف وإنما ذكر بعد العقد فاعلموا أن هذا هو الجواب بان
يقول أحد مشاركتك في عموم التجارات أو في نوع والقبول بان يقول لا نقول بل وكما الشركة في البيع وشروطها
أي شركة العقد ان لا يعين أحد ما دراهم مساهمة من الربح والافدت الشركة لا احتمال ان الربح فيه وهي أي هذه
الشركة أربعة أوجه جميع الوجه أي الطريق منها شركة مفادته ويقال شركة المفادته قدمت لانها اعظم كبرية بل هي
لعملة المساواة والمشاركة فاعلم من التعويض كان كل واحد منها ردا عنه والى صاحب كما ذكره ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد
قد شقيق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريفة شركة أي عقدة يكين متساويين او أكثر والاباس ذكر لفظ الشركة
لما حرم في الحوالة والتبديل ان يكونا باعين فلا يتعقد بين مبيعين باذن من اوصى ما دونه وبالغ بالامن التقدير وغيرهما مما في والمواد
التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وانما اذا كانا من جنسين او من جنس نوعين كالسودع الصلي فبشروط
مع ذلك التساوي في القيمة فاذا كان كل واحد منهما قد فضل في القيمة لم يبع في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يبيع كما في الذخيرة واشتد
بلفظ المتساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان الاحد هاس من جنس ذلك المثل لم يدخل في الشركة كفت المفادته كما في قاضي خان
والى ان لو قبض بعد الشركة على الناس من الذين اوزادوا احد المالكين قبل الشراء اوزادوا بعد الشراء بالاخر فسد في كل منهما نص
كما في الذخيرة والاباس بان يكون للاحد ما عاقر او عوض كما في الشايع وحرمة فلا يجوز بين المودع وبين مدين وبين حرد
مكاتب بين مكاتبين ودين في جزم بين المسلمين واليهين والكتابي والمجوس والمسلم المرتد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكون
عند أبي يوسف وتوقف بين مسلم وترد عنه اذا علم ان كل واحد من الشرط وعموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر
يشير اليه ومنها لفظ المفادته اذا علم ان كل واحد من الطرفين في الحظ وقسا شاربانه لذكر كل الشرط وسواها مع العقد او المدة بمعنى
كما في المبسوط وغيره فلا باس بتركة ما ذكر الشرط وتقصير المفادته لو كانت فيه بكل واحد كيلا من صاحب فخر عقد كالجفت
الى الآخر كما نصرت الى نفسه والكفالة فيصير كل كيلا من آخر فله حصة من الثمن ان التجارة والغصب لا تسلك في شري كل
من المفادتين لهما فلا يملك احدهما شراشي لنفسه لتضمن الوكالة الاطعام اياه وكسوته وغيرهما ما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوته
والادام وجارية المدة وكل دين لازم احدهما بالقص فيه الشركة من العقد كاشراء ونحوه كالمبيع الجائر والفاسد والباطل
ضمن الآخر لتضمن الكفالة فالنشر على ترتيب اللعن فالنصديرا بالفاوا حسن احتراز بالمع فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن
الاخر كالتكامل والخلع والصالح عن دم عمد وفي النصف ان كل لازم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالدمه وارث الجناية ومن ثم
محم ويكلفه بادين عليها الا اذا راعف احدهما على البتات والاخر على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدهما بالنفس لا يؤخذ به الاخر
بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ بعنده خلافا لما وان ورث احدهما ما يبيع فيه الشركة او ورث له او تصدق عليه او وصى له
ما يبيع فيه الشركة من التقدير وغيره وقد قبض الوارث او الموهوب له او غيره مما لم يضمن الفصل لانه محط وفيه شريفة في كل
كما في شرح الطحاوي ولا يضمن قاضي خان والمستصفي والنفقة وغيره ما وجب له الدية كالمسلم بعينه فلا يشترط ان يقبض شرطه بقطعه

فلا يجوز

من صارت المفادضة عن ثلثي جميع التجارات المتجارة والمساواة والمختصيص غير ظاهر فانه اذا تعد شرط من شرطها صارت
 عن ثلثي شئ الطحاوي وغيره وفي العرض والعقار المقبوضين من جهة الارث او البنت او الوصية او غير ما يستثنى من العروض
 نحو الغلوس الا في العقار داخل في العروض فحق العقار فافادضة لانه زاد في مال الشركة وسننا شركة عنان ويقال شركة العنان
 بالكسر لما اسم كافي الديوان من العنن مصدر عن يمن النعم والكسرى عرض فكان عن لهما شئ فاشتركا فيه كافي القائل والعم
 بمعنى الحبس فكانا حبس بعض المهر من الشركة او شركة عن بعض التجارات في مال كافي الا اختيارا ما مصدره عانة اي عانة وكان كل واحد
 يعارض الآخر كافي الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحد منهما حر وعبد مسلم او ذمي او صبي باذن او بائع او امرأة في كل تجارة
 او نوع منها كالجماعة في الدقيق وقية شعاربان المفادضة لا يكون الا عانة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كافي الذوق
 وقصص بعض مال به مال كل منهما دون بعض ومع فضل مال احدهما وتسادي الربح بينهما ومع فسادي بالمال مع تفاوت
 الربح بينهما فيعبر بالطريق الاول في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع تساوي سواء كان المعامل كلاهما او احدهما فالانقسام ثمانية
 يشية الى ان الكل مع كل من لم يعجب كان العمل لصاحب المال في الربح بينهما او لاهل المتساويين ودرج اقل فان شرط ذلك كان باطلا
 والربح في الاول اثنا عشر وفي الثاني ثمانية عشر وفي غير موضع كون مال احدهما وراهم صا حاد وكسور ايضا او سوداى روية
 الفضة ومال الاخر ثمانية سواء كانا متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفادضة لا تقع مع اختلاف راس المال وبنادر روية
 عن الشيخين في ظاهر الرواية ان يقع او تسادي في القيمة كافي المعنى ومع بطلان خلافه فالفرع وفيه اشعار بان في المفادضة يشترط ان
 يكونا في مال الاستحسان لا يشترط كافي المبسوط وغيره وكل من الاثنين مقابل شئ مشتركه ان تضمن لو كانت الوكيل اصل في
 الحقوق لا غير اي الاطالب شئ شترى صاحبه لانه لا تضمن الكفالة ثم اي بعد المطالبة يرجع على شركة كحصة من الشئ ان ادا
 من ماله لانه وكيله في حصته وفيه اشعار بان اداه من مال الشركة لم يرجع كافي المضمرات وبانه لو لم يؤده اصل ما يرجع عليه كما اشتر
 في الهداية ولا ينافي بالمر في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يؤده كما ظن لان من الوكالة الصريحة القوتية والضمنية انقصت
 فزكالم لا يخفى ولا التصحاح اي المفادضة والعنان الا بالمتقدين اي الدرهم والدنانير فلا يجوز بالمصنوع منها في الروايات كلها
 فانه بمنزلة العروض كافي المعنى والغلوس انما افقة اي الراجحة فان الشركة تقع فيه عند مجزئ والشعور عن الشيخين انما اتفق كما
 في المعنى والفتوى على قول مجزئ كافي المضمرات وقال الاسيباني في المبسوط انما اتفق على قول الكل انما صارت ثمانية ارباعا
 الناس كافي الكافي والتبري جبره المذهب الفقه قيل ان يضربا وقد يطلق على غير ما من المحدثات كالنحاس الحديد والفضة
 بالذهب ينقسم من جلد في المذهب حقيقة وفي غير ما كانا كمال ابن الاثير والشقرة اي القطعة المذابة من المذهب او الفضة كما
 في المغرب والمراد في المصروفه فمضى مستدركه بالتبديل لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اي التبريد والفقهاء ان لم يتعاملوا بها
 لم يعجب كما انوا لم يكن في ذلك عن ظاهر ظاهر المذهب عليها الاتفق سلكا في المبسوط والتصحاح الا بالعرض غير التبريد والفقهاء بعد
 ان باع كل منهما اي الشريكين نصف عرضة نصف عرض الشركة الاخرى فافادضة حاشي حصار مال كل شركة بينهما شركة

ملك ثم يعقدان شركة مفادته او عتاقا فصار نصيب مال كل مضمون بالالتصق على صاحبان حاصل الربح فهو ربع مال مضمون عليه فيخرج وكذا الوعاء نصيب عرضه نصيبه وراهم الاخر وتقا بقاء ثم مفادته او عتاقا لو كان المالك مضمونا على الخطط كالسليط والوزن فلا بأس من خبز احد الخطط او عتقت شركة ملك ثم يعقدان كافي شرح الطحاوي وهذا اذا استأجر باقية فلو عتاقا بان يكون قيمة متلع احداهما لربعة مائة قيمة الاخر ثمانية صاحب الاقل لربعة اثناسه نجس الاكثر لو كان احدهما جود قسم بينهما نصفا على اقلية الميزان الجيد والروى كافي المنفى ثم رأس المال بعد البيع عروضا وراهم فيه خلافت مذكورة في المبسوطات وهاك مالهما اى مال المقتا والعتان كافي المنفى او مال احداهما قبل الشراء من جهة المالك فيصدا اى الشركة راسا لان المال محل العقد فلو كان مال احداهما فاشترى الاخر مال كان المشتري له خاصة وهذا اذا طلق العقد واما اذا قديان قالان يشترى كل فاشترى ثم يملكان المشتري شتة فاشترى فقه كافي اخرج فينفيذ مع كل منهما جميعه وقال المحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في فديس كافي المنفى وغيره وهو اى المالك يقع على صاحب حال كونه قبل الخط في يد اسيما او يد ممالك لالتصق على ملكه وهو بعد الخط يقع المالك عليها لانه لا ينفذ الا بالتصق بالسابق كفى ولكل من شريك مفادته وعنان ان مضع اى يحيل المال بضاة ولو يورع ويمن اى يدع مضاعف ويؤكل بالتصرف بالسج والمال في يده اى كل منهما امانة فلا يضمن الا بالتصق كافي الاكثر المدة اولات لكن في النظم ان بعض من المفادتين ما ذكره وان بعد اشتباها بواجب ويستاجر وليستقر من يكاتبه ويأذن عبد الشركة وليشارك شركة عتاقا ويحكم ويرب ويترقى لا يثبت لا يصدق ولا يفاض فيه ولا يقرض والشركة شركة عتاقا لا يفاض لا يورع ولا مضع ولا يفاض لا يثبت لا يصدق ولا يربح وسنما شركة الاعمال وشركة المباداة وشركة التخصيص وشركة الصنائع جميع حصصها لصاحب والصحيفة او جميع صناعتها كراسل ورسالة فان النافذة كالتعينة رقة الصانع وعملها وله ايقال شركة المفادته وشركة المستقبل من قبول احداهما العمل والقائه على صاحب كافي الطلبة وهي ان يشترى صاحبان اى حاملان مبداهما لاعرض لكل ولا يمين فلا يشترى بامتناع لو كان كل حاملان هذا الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل فيقبل العمل صحيح ومن سب سباسة شركة العمل ومن لا يحسن لانه لا يمين على المستقبل اقامة العمل بدبل له ان يعير باعوانه او اجراءه وكل واحد منهما خارج عن ذلك في المبسوط كخياطين او خياط وصباغ تنبيه على ان اتحاد العمل والكان ليس بشروط وان اشتراكا لم يكن شرطا وفي الكافي اشارة الى انه مع شركة الدالين وقال الرغيسانى انه غير صحيح والى ان مع شركة المالحين كافي الغنية وان مستقبل العمل اى محل العمل لكان العمل عرض لا يقبل القبول ذنية اشعابا ان يقبل كل سنما شرط وقده ذكر في الغنية ان احدهما يقبل والاخر يعمل بآذنه اشترى الميزان في الخلاصة لو كان من اصدارة ومن آخر عمل عند الشركة باجر مضمونا يتسدى او يتفادته بحيث هذه الشركة فخر بعرضه كولو قوله وان شرط العمل لخصين والمال اى الاجر اثمانا ولا يخلو الكلامان على شعار بان الشركة تكون مفادته وعتاقا فاستجاء الشراطة المطلق فيصرف الى العتاق فانه السعار كافي الكافي ولزم كلاما في الشركة كغيره في شركة مطلقه محل قبله احداهما فلا بد من ذلك العمل ان ينفذ بها شعار ويلطالب كل منهما الاجر وان لم يعمل الا احداهما لا يصح

الصحيح انه لا يضمن خدما وان علم على هذا الفادى كل باء الزكوة ثم ادى لولد او المولى كما في الكفاية وان ادا ان يمينه صاحب
سحا اى فى زمان واحد يضمن كل من الشريكين وان لم يعلم باءه قسط غيره اى تعيب صاحب لم يضمن خدما كما فى
الزوائد والقابلى وذكر فى الكفاية ان كلامنا لم يضمن اصلا عند باءه فى ذكر الاداء والاضمان ومزاى ختم الكتاب بعد علم

كتاب المضاربة

او بعد الشركة لانها كالعهدة للمضاربة شتمها عليه اى فى الاذمة ومد يسار بخلان لغلمان فى مال اى الجور شقة من خربة
فى الاجل اذ اساق فيها كما فى المهر ب كما جامعنا من الضرب كما فى الاساس فانما شرطه للمادة على القادة التى هى لغة بل التية
مواصفة لمنه فظن فى الارض وانه الهيئة لانه سار المضارب غلبا وتسبب بل لمال فى الشركة عقد شركة فى الربح بان
يقول رب المال دفعة مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين فالنصف والثالث او غيره و
يقول المضارب بملت فغير مزاى ان كلاس من الايجاب القبول ركن والظرف للشركة والحرز عين مزارعة يكون
البند فيها رب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى فى العرف باناج ذن الشركة فى رأس المال لاغفانه شركة
المضاربة كما فى الكفاية فلم يكن التعريف باسما بل طرف الربح من رجل او اكثر وعمل من رجل آخر او اكثر فالتعريف
بالاقل فكيف يخرج عنه اذا كان اصلهما فانه منسبا كما ياتى وهى المدفعة المفدرة من التعريف ايداع كلما ولا اى
اول اوقات المضاربة وهو زمان كان بعد القبض وقبل العمل فانه امن منتهى لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك
وانما انصرف اول لان الوصف فيه حديث بدون الموصوف لما منبه الرضى وتوكيل حكمه عملا لانه تصرف فى الماهور وشركه
حكما ان يرجع المضارب لاستحقاق بعض الربح وغنمب كلما ان هذا الفرب لمال الربح للمضارب لكنه غير طلب
عند الطرفين ثم زيد فى الوقاية على قول المشايخ فى المشهور وتبعه المصنف فقال اقبضاه كلما اى البضاعة فان الاستمصال
بمعنى المصدا كالمطامير لا يعطيان شرط عقد المضاربة كل الربح للمالك ففرض كلما ان شرط عقده كل الربح للمضاربة
اى العامل فانما اثره عليه اشارة الى ان الربح لفظ المضاربة لم يغير به فذا ثبت كما فى الذخيرة واجارة او شركة او مزارعة فافترق
حكما ان قصدت المضاربة وجابها من تفسير الضمير غيره من زيادة قوله كلما فلهذا فاع او خادما لم يضمن وخير من التسايل وهو
ان المضاربة عقد شركة فى الربح فكيف يكون ايداعا واجارة فلا يرجع لى المضارب بل اجر مثل عمله يرجع المضارب او لا
يرجع هذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف روى اذ الم يرجع لاجر كما فى الذخيرة ولعل ما ثبت على اذ كره فى الاجارة ولا يرد اجسه
على ما شرط عند ابى يوسف روى وهو انما كان اشترى اليه فى الشركة خلافا لمحمد روى فانه حجب اجر عمله بانما يبيع اذ ارجع ك
فى الكفاية وقيل اشعار بان الخلاف فيما ارجع واما اذ الم يرجع فاحسبه الشك بانما يبيع لانه لا يكون تقديرا بنصف الربح
المعذور كما فى الغفلة بل من فى الوقايع اما قال ابو يوسف روى مخفوض غا اذ ارجع اما قال محمد روى فيما هو اعم ولا يضمن
المضارب لمال بملك فبها اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية يضمن كما فى الوقايع وعن محمد روى ان يضمن كما

الاضمان

في الكفاية وقال الطحاوي انه لا يضمن عند خلافا للاحكام ان لم يضمن عند كل كفاية العاوي كما لا يضمن في المضاربة
الصحيحة لانه لا يضمن دواديب المال ان يضمن المضارب بالملك يعرض المال منه ثم يخذله مضاربة ثم يبيع المضارب
كفاية الواقات ولا يصح المضاربة الا بالبيع فيه الشركة من المتقدين والتبرع وليس لساكن في الكبرياء في المضاربة
بالتبرع وتبين ونحن نعلم اننا نعلم لم يضمن عند محمد وعليه الفتوى في فسخه بالعرض الا ان يقول الدافع معه
ويعمل بمضاربة في ثمنه فانه جاز لانه انما مضاربة الى ان كفاية الهداية والا بسلامة الى المال في المضاربة على
الكمال فيمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تطل في الشرط فان
كفاية العاوي وفيه اشعار بان لا شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الغضائري انما فسد العمل
معاذنا فان شرط ان يحرف كل من رب المال المضارب فغروا متى به اذ جاز كفاية النهاية والا بسبب بيع كل المبيع فاجتبه
لو شرط ان يمكن احد جانبي دار صاحبه او يكون لدارهم سماء فسد العقد فان كل شرط يوجب قطع الشركة فسد المضاربة والاعتراف
من الشرط بطلان غير مفسدة كاشتهر انما الوضعية على المضاربة وذكر شيخ الاسلام ان الشرط الفاسد لا يفسد المضاربة على الاطلاق
كفاية العاوي وفيه اشعار بان لا شرط للرب وراس المال معا او لراس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كفاية الاعتبار
وفي الاكتفاء من ان انما تقع وان لم يكن المال الا بالبيع معلوما في العاوي وغيره انما يقع والمضارب مضاربة صحيحة
او فاسدة في مطلقها اى مطلق المضاربة غير متغيرة ببلدة او وقت او سلة او شخص وبيع بخارة فلو فسد المال على ان يعمل
به في الكوفة او في البرزخية كفاية المتعمرات وخبره وقد سمي في الاعتبار للمطابقة بالعمارة والمقيدة بالخاصة ان البيع عند
بنقد ونسبة ولو ضمن فاش فبطلان الصاحب كفاية الذخيرة الا باجل لم يحد عند التجارة فانه لم يحد عند بائع سلافا
فابحيفه دم كفاية فاضى خان وذكر في الذخيرة وان كان في المبيع ياذر الخلف وان يشترى بغيره فبطلان البيع بغيره فاشترى
بغيره فاش فبطلان فاضى خان قال لم يعمل براكيب كفاية الذخيرة والاطلاق مشهور بواز تجارته مع كل حد كمن في انظر له لا تجوز
امرأته وولده الكبر العاقل والدية عنه خلافا للصاحبين ابن ابي داود وزفرج ولا يشترى من عبده الماذون وقيل من مكاتبه
بالاتفاق وان لو عمل بهما اى البيع والشراء بغيره ونسبة وليسافر بالمال المضاربة براجله عنه لانه لا يسافر عند ابي يوسف بدم
يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى المير في يومه فخره في ثلثة ولا يسافر منه فخره فاجتبه في الناس عنه في قولهم كفاية فاضى خان
ويجوز اى يتعين المضارب بالتدنى التجارة كفاية النهاية ولو كان لهستان رب المال فبيع بغيره فاشترى للمضاربة فيه
اشعار بان الا بضاع الى رب المال غير مفسدة لانه ردته بغيره فخرج فقال ولا يفسد المضاربة بى توكيد غير منتج اليه
اى بالبيع رب المال فلو لم يضرع رب المال ان يبيع ويشترى له بazar في قولهم كفاية الواقات ويودع ويخرج ويحرم
وتبين في ميرين ويخرج وليتاجر ويحرم اى يقبل الحواشي باليمن على المير الا بغيره على من ليسوا عسرة حاله من المشتري
فان كل ذلك من ارباح التجارة ولا يعرض المضارب بغيره فاشترى كفاية الشفعة والكتابة والهدية ومصدق ولا يفسد

اي لا يتقرر على المضاربة كما اذا اشترى سلعة ثم بنى من ليس عنده من ال مضاربة شيء من جنس تلك السلعة فلو كان عنده
من جنس تلك السلعة على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي الا باذن المالك بالاقرض الاستدانة
نصارا وكيفية التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى منها لغيره فله ان يبيعها ولا يتغير وجوب المضاربة فبيعها بالملك
بما شرط ولا يضر بالمضارب المضارب احدى مالها ولا يخلط اى مال رب المال بمال المضارب الا من هذا اذ المالك يخلط
في تلك المصلحة والالم يضمن به على ما قالوا كما في قاضي خان الا باذنه اى اذن رب المال بالمضاربة والمخلط لغيره
برأى المك فحينئذ يضر بالمضارب بخله فلو قيل هذا وقصر اى قال رب المال للمضارب عمل برأى المك فاشترى ثوبا وقصره
بماله اى غسل من قصره بقصره فصار قسرة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اى جرد من غسله او حمل الساع المشترى
من بلد الى بلد على دابة مستجرة بماله اى المضارب فمخوف الغنلين ترجع المضارب به فلا يرجع بالاعلى رب المال لانه استدان
بالاذن صريح بخلاف ما اذا اشترى بماله اى بخلاف ثوبه بشترى صريح احمد بخلاف صريح ثوبه بشترى فما موصوفة او
موصولة او معددية واذا ائتمنة في الصور كما صح به الجوهري واخره بالجملة عن السواد فانه لغيره عن ذلك فانه
زيادة في غير شركا لا يفسد بعد البيع منه على قيمة صنف المضارب قيمة الثوب الا ان المضاربة بخلاف القسرة والمثل في بعض
شركا بها اذ ليس بمال فاحتمى في قسرة الشراكا وسائر الاطلاق كالحجرة ولم يذكره اهل العلم على انه يفسد ثم شرع في حكم المضاربة
المقيدة فقل ولا يجاوز المضارب بلدا عين المالك بان يذكره المضاربة بالاستيقين لا بغيره من اهل العلم فانه المستدانة اذ قال
دفعته مضاربة بالكونة او في الكونة او فعل بالكونة فمفعولها او فعل بالكونة او فعل بالكونة او فعل بالكونة او فعل بالكونة
بمخلاف ما اذا استقام لا بغيره كما عمل بالكونة بالكونة فانه مشورة من رب المال للمضاربة كما قال ابن فطنت كذا
فموانع واحسن كما في المحيط وغيره او كذا سلعة بالكرى متاع عينه باحد من الاطلاق الستة والمشورة مثلها ثم كما في الاقضية
فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرابس في قاضيهما او يسمى شيئا فاشترى غيره وكان البيع على ما شرط الا ان يقول لا يشترى
غيره ولا يبعد ان يكون اشارة الى العين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام
فقد اقتص كما في شرح الطحاوي او وقتا عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصفى او الخريف او الليل وفي الثلث ان يجمع
ان يقول في الصيف لاني الشتاء في الخريف لاني الربيع او في اليوم لاني الليل او شخصاً عينه اى ذلك المذكور المالك
بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة لفلان فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في النذرة وذكر في الخزانة ان اشترى من غيره
جازي في رواية فان جاوز المضارب عن اى عينه المالك ضمن المال وكان له ربحه وعليه خيفته لانه صار مخالفاً فيه
اشاره الى ان اصل ضمان واجب نفس المجاوزة عنه لكنه غير قار لا بالشرافه على عصبية الزوال او فاق وفي رواية الجامع انه
يضمن الا اذا اشترى والاول للمهرج كما في الهدية والى انه لو قال لا تجوز الا في موضع كذا من البلد كان له ان يخرجه من كل السبل
كما في الظلم ذكر في النذرة انه لو قال لا يعمل الا في سون ككونة كان له ان يعمل في غير سون فمما الى انه لو قال لا يخرجه الا

العبيد او البائعين لا الصبيان او الرجال لا النساء ونال المضارب كمال النصف لم يذكر كمال النصف في البيع الشرعي
 والنسبة لما اشير اليه في المطلة انما هو لانه لا يزوج عند الطریق عينا من المال بامارة وامته من حبل ولو تزوج عبدا اخذ به
 بعد الحرية وقال ابو يوسف م ان يزوج الامه لانه نوع تجارة وهو وجوب النصفه على الغير وقية اشارة الى انه لا يعمل للمضارب على جاريته
 المضارب يزوج اولاد اذن بلادا كمال في المقدرات ولا يشترى المضارب من يتيق على رب المال من قريرة او ملوفت بعتة بان قال
 ان شترتة فزوجت واشترى من يتيق على فله مضارب ويضمن فالاخر ولا يشترى من يتيق على عيسى امي المضارب ما ذكرنا
 ان كان المضارب يزوج لانه وان تعرف في نصيبه الله لا يفسد نصيب المال عنده ويتيق عند ما وفل هذا اشتراه
 ضمن مال المضاربة لانه يشترى لنفسه وان لم يكن المضارب قد ربح صحيح شرعا من يتيق على المضاربة لو لم يربح
 ونفقة مضارب عمل في مصرفه امي من نفسه ومصرفه سواء كان مقيما او كسيرا من يتيق من او متعدين في مال امي لمضاربة
 فان لم يخرج من عمره ان المصروف في مال وان فحل في غير مصرفه في مالها وان نوى الاقامة خمسة عشر يوما فاعدا
 كما في شرح الطحاوي ونفقة مبتدأ جرة في مالها في سفره نصف نفقة طعامه بامارة وشتره وادامه وعن ابو يوسف
 لمرد عن حسن فأكسبه كمال في الخمسين وكسوة واجرة خادمه امي فابره وطاحته وغسل ثيابه وعامل بالادب منه كمال في الكرا في
 فقولوا غسل ثيابا بمسكة كمال في الخمسين كمال في الكفاية واجرة ركوبه كمال امي
 اجرة كرايه والركوب بالفتح الركوب وشتره وعلفه امي اجرة علفه ركوبه والطب في مالها امي في راس مال المضاربة
 الصحيح الا اذا دفع فانه يحكي حكمه انما قيد ببعض هي المتبادرة لان في النافذة كان النفقة في مال المضارب لانه اجرة كمال
 في الزيادة وغيره وقية اشارة الى ان ضمن الحماة والنفقة والتزويج والادان وما يرجع الى التداوى في مال كمال في شرح الطحاوي
 بالمعروف عند التجار بالارسل في الاتفاق وتضمن المضارب لرب المال الفضل على المعروف وما دون سفره ثلثة
 ايام وليا لهما كسواء المصروف واليه امي يبيع المضارب الى ما وند غدة ولا يبيع به باهله لا يكون في جميع السبل
 عند اهل السفر فان بات باهله كمال فله نصفه في مال المضارب الاول في مالها فان ربح المضارب بعد الاتفاق من راس المال
 اخذ المالك من الربح بالنفق المضارب من راس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فانفق من راس المال هستان ربح
 في مالها كمال في الاختيار وان دفع المضارب المال الى غيره ومضاربه بلا اذن من المالك لم يخرج ضمن الاول عند
 عمل المضارب الثاني وان لم يربح وبجود الدفع ضمن عند زفرج وفي رواية عن ابى يوسف انه مضارب على المال كمال في مالها
 وقيل امي روى عن اثنين انهم مضارب على المال الثاني والثالث الضمان الى الاول اشعرا بانه اذا ضمن الثاني ربح
 على الاول فان لرب المال الخيار في قوله بان المضاربة الثانية مضمونة على المضارب في الاول فان ربح المضارب الثاني ربح
 الاول لانه لم يمسك كمال في البداية فان ربح المالك الثاني فانضمان على الاول فامته عند ما يضمن الثاني والاشهر في الثانية فيفسن
 ايما شار كمال في الاختيار هذا اذا كان المضارب يتيق من انما اذا كانا فامته عند ما يضمن الاول فامته عند ما يضمن الثاني والاشهر في الثانية فيفسن

المعقود الشرط ان شرط عبد المالك شي من البيع مثل الثلث ليعمل مع المضارب والمشرط للموكل وان كان على العبدين وفيه اشارة الى انه ان شرط شي لعبد المضارب والابن ليعمل مع المضارب مع بالطلاق الاول في المشرط والمضارب الابن والى انه لو لم يشرط عمل من غيرهم مع العقد المشرط للمالك سواء كان على العبدين من اولادته في الذخيرة او شغل المضاربة بموجب احدكما الى المالك المضارب كذا قبله فحرمه فلا يملك احدهما يحول حدهما بطبقا كما في المشرط لمصلحة كل واحد مع حكم القاضي بربا الحرب عند الالة كالموت وهذا اذا لم يخرج مسلما والالم تطل فان ربح فهو على ما شرطه في النهاية وغيره فليس ربحا الى العلم بحد منها لم يشترط للبطالان كما في تامينان الى ان ردة المضارب لم تطل لبقاء المالك في الافتقار والى انه لو كان المضارب يبيع لم يطل في النظم المتعل بل بان احداهما يبيع فلو لم يبيع المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان البيع له فصدق بعبدان في البيع ولا ينعزل المضارب حتى يعلم العجز الى المالك المضارب لانه غل ضفتي فلو اشترى بعد الغل قبل العلم فكذلك في الاختيار فلو علم بغيره لفسد المال عرض فلو لم يرض عنها اي غير التقدير من مال المضاربة لان البيع لا يظفر لانه وفيه شاربان لم يربح البيع على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالادلى رابع عرضها ثم اى بعد البيع في العرض غير لا تصرف المضارب ببيع ونحوه في اى ما يباع من العرض لعدم الضرورة ولا تصرف في نقد نفس صفة بالفتح والقضاء العجز اى حصل من بيع مال المضاربة يقال هذا نفس لك اى تيسر حصل المناض عند اهل الجواز الدارهم والدناير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن لنقد والتعين من جنس اس مال اى مال عقد المضاربة ومن الكسفى انه حال من فاعل نفس فقد اخطار كما ياتي الآن وبسبب ان يحب ان يبيع خلافا لى خلافه من اس مال به اى يحبس فانه اذا غل وال المضاربة من جنس اس المال من كل جيبان كانا دارهم او دناير لم تصرف المضارب فيه اطلاقا لم يكن من جنسه من كل جيبان كان مال المضاربة عرضا واصل للمال لا يملكه لم يعمل غله وتوقف حتى صار مثل اصل للمال اذ كان من جنسه من كل جيبان كان احداهما دارهم والاخر دناير حرمه بما بين جنس اس المال دون العرض وتعامره في الذخيرة ولو افرقها عن المضاربة وفي المال اى مال المضاربة ودين على يوم اى المضارب بطلبه فقه وان نواه رب لمال عن الطلب ان كان المضارب قد ربح اذا اربح كالاجرة ولو اكل شاة اى ان نفقة الطلب في مال المضارب هذا اذا كان الدين في مصره والابن في مال المضاربة كما في الذخيرة والابن في مال يوكل اى يقال للمضارب وكل المالك به اى يطلبه واني الجامع انه يقال لاصل فقدر يدبها نحو الة الوكالة فانه قد حرم كل شيء كل كما اشترى في الكرامة وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب يوم زمان يبيع لمال على المدين وكذا اى مثل ذلك المضارب لم يدخل سائر الوكلا جميع الوكيل الى الوكيل لبيع اذ يبيع الغل يقال لو كان للمال ان يطلب كما في الكرامة والبيع كالغراب بين يده مال الناس باجر كما في العاشر من كالة الذخيرة ليس في النهاية كما عثر السمسار على فقه المصنفين السابق المشتري كما ذكره الخشري المطرزي ابن لاثير وغيره دناير في المنة السمسار كالدال عرض كمنع فقه المصنف البيوع الدال لا يخلو عن شيء فالسمسار على ما ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلات البيوع لكن في العاشر المذكور ان

فان ليس مزارعة اذا اودع البذر في الارض من الاواني التي اعاد من المالك كفي الذخيرة ولا تسمى مزارعة حتى لا يفسد
 ترك اجابة دعوة المزارع عند ابي حنيفة ربح الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او للعامل فيكون
 اصحابهما متساويان في العمل للارض باجرة مدة معلومة حتى يكون لبعض المزارع بالارض في ارضه اقل من البذر في ارضه
 وانما لم يمنع من ذلك الاختلاف فيمن المصاحبة والتمكين للعامل لارض الا ان صاحب الارض لا يملك ان يملكه عليه عليم
 يوم الدين كفي الميسر والقاضي ابو حنيفة ربح بفساد ما يلاحد ولم يفسد منها اشد النسي كفي المتعلق ويمل عليه في رفع عليها سائر
 كثيرة حتى قال محمد بن ابي نعيم فيها لا يرفع عليها واصل في الوقت لا يرفع كفي النظم وصحت عندنا للمصاحبة وروى
 ابي يعقوب عن ابي بصير الصوفي كفي في الواقات والكان في غير ما دونه مخرقة بشرط ان يصرح لصاحبه الارض بالرفع
 العقد فلو كان منها توهم القطر منعت عن الزراعة قدمت الا اذا اصاب الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز على مال الغنم
 كفي الفصل الاخر من قاضيه ان ابلية العاقدين اى بشرط كونها حرين بالعين او بعد او صديا ما دون من اودع البذر في الارض
 عقد بدون ابلية كفي البداية فلم يقتصر بذكره كذا في المدة كذا في اكثره فان ذكره في المدة فليس في المدة في المدة
 وكذا ذكره في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 كفي الذخيرة وعاب الفتوى كفي الصوفي وبالأدلى يعني كفي الواقات وكذا كريب البذر ولو دلالة بان قال قدمت اليك
 الترخي على اداء اجرتك بما اودعته فيك تحمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض لو قال لم يزرع انفسك
 فبين بيان ان البذر من العامل ان لم يكن شيء من ذلك قال ابو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان استعد ولا فقد قدمت
 المزارعة لان البذر اذا كان من ماله فهو مستأجر للعامل اذا كان من العامل فمستأجر لارض عند اختلاف الحكم لانه
 من البيان كفي الواقات وذكره في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 ليس بشرط استحقاقه او الاصول به شرط وان لم يذكره فافساده الا ان اقرعنا ان اقبلت جائرة لانه صار معلوما او محظا قال بطل ذلك
 كفي الذخيرة وذكره في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 ولم يذكره صاحب المندرجات بالاتفاق لكن لم يذكره في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 والعامل لا يرفع عليه في نفسه ما يمنع التخليه كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 وهاهنا لم يذكر في الكتاب كفي في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة كذا في المدة
 غيره فبقرينة الآتي فيشكل اذا شرط الغنم لاهلها والبذر لآخره فان كان كفي الذخيرة فمن العن ان الحب اولى من الخارج لانه
 لاجرة شيوع التبن في الكفا وشيخنا الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها فان لم يتم الرضا به وكذا كفي الترخي
 ان العقد فسد ترك احد هذه الشروط والمشايج استحسنوا من المزارع ان يقول المزارع عملت في ارضك مزارعة ويرضى صاحب
 بذلك قال العرف كفي في الواقات فسد المزارعة ان شرط ما ياتي فيه اى شيوع كرفع البذر مائة وعشرين من المزارع

كما في الميسر وقيل لشعاره لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترخاء ان قدرت المزارعة تخرج بعد القار البذر فالحاج
 لرب البذر لانه غار ملكه فان كان رب الارض طلب البذر والزرع وان اوعى قدره في ابرشال بضعه ان كان عاينا فاحذر منه
 واجر الشغل المقدر مقدار الفوق وبلغ من ابرشال الارض ثم تصدق الفضل عند الطرفين خلافا لما في بعضهم كما في التمهيد والظهور والآخر
 اجر الشغل وان لم يثبت شئ او ثبت ثبوت اللام في الشغل للمعهدي شغل عمله ان كان صاحبه وشغل ارضه ان كان صاحبها او شغل
 البقر والارض كروا بان كان صاحبه كالح كك من جنس المقيدين ان وجد الحراج كما في المينة وان كان البذر مشتركا فالحاج
 بينهما على قدر ملكهما كما في التمهيد ولا يراى اجر الشغل في هذه الفصول على ما شرط عند الشيخين لانه منى بدار الشغل بالغا بلع عند
 محمد رحمه الله استوفى مناه في بطل المزارعة بموت احد صاحبي رب الارض والمزارع وان كره الارض حفر النهر وسوى
 المسنات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلا اثر ان يتبع وبعد الشروع فينبغي العقد كما في التمهيد
 ان مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات ففي بقا المزارعة اختلاف المشايخ وحيات بعد ما ثبت قبل ان يتوصل الى العقد
 استحسانا الى ان يتوصل كما في الذخيرة ويحل في الموت لمحاق احد صاحبه ايا الحراج بمرءى في بطل حنقه خلافا لما كما في النظم وشي
 ان يكون المثلوث المطبق والحكمة لك وتفسخ اى يجوز نسخ الزراعة ولو بلا قضاء ورضا كما في رواية الامام البيهقي بضم تيمنا
 فليد كما في رواية الزبادات وبارتد بعضهم كما في الذخيرة بدين صحيح اى سبب بين رب الارض مضطرا الى سعيها الى الاكل
 وفيه شارة الى ان الامال له سواء والى ان لا تنزع على رب الارض كحفر الانهار وتسوية المسنات والى ان الارض
 لم يثبت وقال بعضهم انه يسير في هذه الصورة فان ثبت لم ينع بالدين حتى يتوصل كما في الذخيرة وانما لم يكره وجوب الفسخ من
 المزارع كرضه وخيانته القمار باسباب في المساقات ومنع من سرفه والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى ان لو باع المزارع
 بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يتوصل ويضئ لمدة على افعال الفضيلة كما في فاضلنا فان
 المدة المذكورة عند العقد ولم يدرك المزارع اى لم يتوصل فغنى العامل رب الارض ابرشال نصيبه من الارض حتى
 يدرك المزارع الا اذا ربه قلته قبل ان يزرع فكلوا من ثمنك ما اعطت قيمة الفعيبة او الفوق انما على المزارع وان
 بما تنفق في حصته وفيه شعارا به ليس لك براض ان ياخذ المزارع انقلالا فعيه من الحراج كما في المدة ولنفقة المزارع كاجرة
 والمخف علىهما اى العامل رب الارض بالخصص اى بقدر نصيبهما كاجرة الحصاد ونحوه من الجمع والرتع الى البذر والدين
 والتذرية والمخف وغيره بان اكل عيشهما الى جسم فذا قسم فكل نصيبه فانما ليست من اعمال المزارعة بل من ثمنها
 مشتركة بينهما كما في الكافي وفيه شعارا بان هذه الاسوطة تخص بما ذكر من الشريعة السابقة بل عامرة في جميع المزارعات
 كما في المدة فلهذا الكلام حجة اسمية مستفيدة ويمكن من حنقه على جالب الشرط كما ظن بل على الشريعة فان شرطه اجر الحصاد ونحوه
 عند العقد على العامل صح الشرط والعقد على اليوسف رحمه الله في تعامل الناس مع المزارع في ديارنا كما في الميسر ونفسه
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو بخلاف اكثر المشايخ كالح كما في التمهيد وذكر في الميسر والى حنقه المدة صح في رواه

عن أبي يوسف ثم حكاه لا يكون عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشرائط وكذا جملها ما لا بد منه فان التحلل الفضي في الطب
فما لا يصح ان الله تعالى في كسبه لا ينادي حيوانا ليعمله كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكره في الامم عن احكام القرآن للرازي
من انما اضطراره او ما لا يدرى ان اضطراره على الصلوات في موافقتها لجماعة كانه اخر سلوة واحدة عن قتلنا لاشغالنا بالزراعة
لا يكون زرع طبيا وكذا الفروع بما طاراة او انما لا يدرى بعد جفت عرقه او انما لا يدرى بعد طول الابل واداءه فترقبه لضره والبلع و
ان يبدد على الطهارة ثم التيمم في ناحية يحصل كسنتين ثم يقول اللهم انما عجزت وسكنت هذا البك فتسليمه ببارك لي فيما ثم
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا النوع من آفاته ريبا كما فيها واذ اذكر النوع يجب ان يكون الكيال
على طهارة يستقبل التوبة والا الا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيا يصلي ثم يقول يا رب البقيت بذراعتي شيئا كثيرا فاضلها توة
طاعة ولا تخلفها قوة معصية واجلني من اشاكرين وكذا في غرس الاشجار

فصل المساقاة من المزاجية كافي النصف وانما أثر على المساقاة التي هي لغة مدنية لانها وفق بحسب اشتقاق ولم يفرق
بين معناها اللغوي الشرعي كافي النهاية وغيره فانقرة من الفلن وقع الشجر في كل نبات بالفعل والقوة يتبع في الارض
سنة او اكثر بقية الا في قسطن اصول الرطب والقوة بصل الرغدان وما غرس في ترعة فضاء مدفوعة وغيرهما ياتي ويصل
الكرم الرطب على شجر فدا فسد الثمرات الى من يصلي عليه بغير السواقي يستحق النفع والتشيت الشدود والحرارة وغيره بالتحلل
وقعت اليك هذه المخلصة خلاصة ما ذكره في قول المساقاة في بليت فدا شجاره ان كنهنا لا يجاوز القول كما اشير اليه في الكافي وغيره
بجزر شان بقية الا في من ثمره اى عاتوله منه فتياد الرطب وغيره وهي اى المساقاة كالمزاجية اختلافا وشروطها وكما
الا انها اى المساقاة تصح بلا ذكر المدة لانها مطلوبة عرفا وفيه اشارة الى انها تقع عنه وتصح عند جهاد يعني في ثمره
فيما صلاحية الشجر لثمرته انه لو وقع غرسا ثم يلحق الاثمار مساقاة لا يجوز الايمان المدة يتفاوت بقوة الارض وخصبها
ثلاثة ما خلا كافي البداية والى ان يثمر الرطب العاقد في الثمرة بين الحاصل الشجر شيوخ الثمر وذكروا في الحاصل ان ذكر قسط المدة
وسكنت عن قسط الحاصل جاز استحسانا كافي التتميم وقطع مدة المساقاة حينئذ على مدة اول ثمر يخرج من هذه السنة مادل
المدة وقت الحاصل في الثمر المعلوم واخر وقت ادراك المعلوم فخرج في ثمره فخرج فيها انقضت المساقاة وادراك بذرا الرطب
بالفتح وهي الانقست الرطب كافي الكافي في البذر بالذال في بعض النسخ الزاد وهو حاصل في موكال التحلل من الجبل في النهاية
والبذر ما عدا الرز من الجبل كافي القاسوس كادراك الثمر اى في الرطب لا دراك البذر كفي الشجر لا دراك الثمر يعني اذ فيها
بعد ثمرها هي بنتها لم يخرج نورا فيقوم عليها النفع البذر فهو جاز كافي الكافي وغيره على هذا لا يرد ما ذكره في النصف في الشرح في
فان شئت فاجع اليه في الاختصار اذ وقع الرطب وقهرت او وقع البذر لم يبدد فانما خاصة فان كان وقت جزاء مطلوبا بانه
الجزء الاول وذكره لا يخرج الثمر فيها كالثمر فليس به لانه مات الشجر في الخارج فالحاصل اجماعا خلافا ذكره قد خرج
الثمر فيها وقد لا يخرج فيصح كما اوضح الثمر فيها فعلى شجره مينا وان لم يخرج الثمر فيها بل بعد ما يفسد فالحاصل

اجز المشتل وان اعطاه مائة من الثمن وغيره او اقل بطلها واكثر جائز كذا الحكم في كل ساقاة طسدة كما في التفت في ذكر
 في الزاوية من الثمن المخرج فله في المثل على يد ابي يوسف رم وقال اجز المشتل وفي الذئبة ان يرمى وقتا قد يخرجه الثمن فان
 خرج ما يغيب مثله في الساقاة يصنع والا فلا ولا يصح المساقاة ان اورك الثمن اى يرمى في العظم وقت العقد لانه لا اثر لعمل
 حينئذ كما لزمه فان اذ اذ في الزرع وقد استخمد على ما يحصده ويدهر به فان لا يصح ومن اى يوسف رم يصح والاسهل
 ان الثمن والزرع متى كان في سطر نايه يصح المساقاة والا فلا كما في التفت في ذكر في قاضيه ان اذ احتاج الى السقي والخصب ما يولم
 والا فلا فان مات احد هما اى لما لك الحال فيبقى ان يكون الحاق بدارهم كالموت وفي الميراث اذا مات صاحب الارض
 دين قاض تفتض المساقاة والثمن اى غير ذلك فان ت رتب لزم ان يقوم العامل عليه كما يفهم قبله ان يدرك ان
 كره بعد الورثة فان قال للعامل ان اذ نصف التي تملكه على ان يقسمه على ما تراه او يدبره قيمة نصيبه او يفتقر عليه حتى يدرك
 فيجوز ان يملك في حصته العامل من الثمن او يقوم عليه اى العامل ان مات ان كره الباطل فان قال رتبة انا اخذ
 النصف فرب الارض خيارا ثانيا والثمن اى ما جميعا فالحق بوزن العامل بين الميراث والركن ان الاولان فيجوز له عليه ورثة
 رب الارض الكل في المداية وتلحق اى لا يجوز فصح المساقاة الا بعد كالميراث القاض وبل يحتاج في التفت الى ان يرضى به
 وكون العامل مراضا لا يقدر على عمل في الشجر او ساقا او اقل فانما في التفت يخاف منه على نفسه فانه قد يفرق
 فيه بالحق ولحق التفت في الزرع وغيره والسبب في التفت ان جرد التفت في التفت يقال له في نفسه الواحدة شعفا كما في الميراث
 وفيه اشارة بان عمل العامل حرم شئ من الاشجار والاعان والعرض والفقدان المشقة بل اذن صاحب كره لان كلما ملك
 كما في التفت او على عمرة قبل الادراك غدر فان لم يكن انفع مرتبة في نفسه فله ان يخرجه من شئ من الثمن بالبيع وغيره
 بل اذ نالنا مشتركة بينهما لا يتحقق فان اذ كره التفت لانه اذا اكل جودا لم يملك شجرة بل اذن الساق في التفت
 ودفع الى آخره فصار اى ارضه اربعة عالية فارغة ذكره ابن الاثير في غير من الاخر فيها غرسا ويكون الارض اشجور فيها
 المساقاة وليس له ان يشرط الشركة بما كان ماصلا لعملة هو الارض كما في الكرا في وفي اشارة الى انما لو فيها للغرس على ان يكون
 اشجور فيها يصح والى ان يشرط ان الثمن والشجر والغمر فيها يصح سواء كان الغرس لرب الارض وللعامل كما في التفت وغيره فلعامل
 قيمة غرسه يوم التفت اجز عمله ان كان الغرس للعامل فالشجرة له يوم تعلقه عليه جرتل الارض كما في التفت وفيه المسئلة
 ما يشعر بالانعام ويناسب نعم الكلام والسلام الله اعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

عقب الزاوية به لان تعلقها اثر من متعلقه والاحياء ان جعل الشئ حيا اى ذاقوه حساسية او نامية وعرفا للتفت في ارض الارز
 بالبناء او الغرس فالزرع او الكرب والسقي وغيره كما في الخلاصة في اى الموات لفتح الميراث فانه ارض لا ملك لها
 كما في القاموس ذكر في المغرب المسئلة انه فعال من الموت في الاصل فالارض فيه وفي البقية ارض غير طرفة من شئ

ارض متلبس بلا نفع ای لم یزرع الاقطاع ما تمای الا رض منها بسبب تفاهما ونحوه من غلبته علیها وعلیه من غلبته
الطلل او الاجار اخصر تمازیه او کونهما سجنه اخیره و فی الکافی و غیره انه یخبر عن زید بن ابراهیم عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
كان فیهما آثار العماره کالمساة او لم یکن کما فی المذنبه لکن وظهر لهما ما کبر علیه یضمین نقصانها کما فی الخبر انه و عن محمد بن
الایحی بالآثار العماره و لا یؤخذ منه التراب کالقصور الخریه کما فی قاضیان فاعلمک سلم و ذمی یوجد لکم من مواته ان خست
حلیه القرون صارت خربه کما فی الضمیرات ذکر فی الذخیره ان الاراضی التي انقضت علیها کالموات ذیل کاللفظه بعبء علی
ای الملبه و القریه فان الحاکم یحیی المعبود کما فی الصالح و عن محمد بن اذ القلق ارتفاع الملبه فموات و لو قریه و لا اول قول فی یوسف
قدرا الحکم علی البعده و هو المختار کما فی المختار و غیره علی الارتفاق عند محمد بن یحیی کما فی زکوة الکبریٰ موطأ لروایه کما
فی شرح الطحاوی ثم بین البعده قال لا یسمع صوته ای لا یسمع البعده کما قال الطحاوی و ذهب الجرجانی الی یسمع علی
قدرا و ان الناس عاده کما فی الخبر انه و عن ابی یوسف یم یقوم جبر علی الصوت علی علی مکان ینادی باعلی صوته و عنده
قد غلوه کما فی الذخیره من قصاه ای قصاه طوقه فیه بصوت من طرف الدور لا الاراضی العامه کما فی التنبیس فی المساجد
کما فی اضافته اسم التفضیل الی معرفه لم یکن باسم من احیاه ای الموات یخبر النهر و السقی علی روى عنه کما فی الاختیار
او بالکلیه مع علی روى عن محمد بن اذ جردا و ابانقرس علی روى عن ابی یوسف یم لواله و ابانقرس و الزرع و غیره کما فی التنبیس
و غیره علی ملک الی موضع احیاه و عن ابی یوسف یم ان عمر اکثر من یضع کان حیاه و یجمع المتبادر الی ملک
الرفیه ذیل المنفعه و لا اول صح کما فی التنبیس لوزر عما آخر کان لان یزعمانه ان اذن الی الامام فی الامیار فلو لم یؤذن له
لم یکن یحده طاعه بها و لا اول المختار فان قاضیان قدره قدر ذلک فی اول کتابه المتبادر ان یم یکن الی مملک
فان کان میا فلا یملک لای اذن بلا خلاف و ان کان ستمنا فلا یملک اصلا بالاتفاق کما فی التلم من حجر ارض ای علیها
و لا بالاذن بان یضع حولها اجار و حشیشا محصودا منها و ینقصها منه او یحرق شکلا او یغیر حولها غصنا یا لبه او یحرق
فیما یبر یقبر زاعک فی الذخیره و غیره فالنحو الاعلام کما نص علیه صاحب الکلیه وضع فاشتقاق من الخمر غیر محتاج الی دلیل غیر ما
لم یجد ثلث حجج جمیع الحجه بالنسبه الی سنة و فیها الامام الی غیره ای غیر الحجه و ذیادیه فانه ان احیا یا غیره قبل ذیادیه و کما
لتحقق الاحیاء منه و لا اول کما فی المذنبه و قال شیخ الاسلام ان التجهیزیه و کما یؤقت ان یثبت سنیه عن بعض الاصفیه علیها
کما فی الکافی و فیه اشعار بانها اجماعی لم یؤقت کما تم رجع غیره کان للمحجر النزع عنه و هو الاصح لان ملکها لیس لایزل کما فی التنبیس
و من حفره فی ارض موات فی قبر الامام بالاذن عند النخل و غیره ایضا عند جافله الی الحافر حفره میا
ای ما یطیبها ما یطی فی التراب سبی به لای یحرم قهرن الغریه فوفیل یحیی فاعل سلوه و جافله و فیه روال انه لو حفر فی
ملک الغریه لاحتج الحفر لو حفر فی ملک کان لیس للمحجر تشا و الی ان لمار لو غلب علی ارض ترک المملک و تاتوا لافوا فکما لیس احادیثا
فلو کما الماریت لایع و لیسوا لم یکن حریا العامه و احیاء و کما فی الضمیرات للعطن الی یوسف و علی لبر الی لیس فی منها بلیه

والصلح بينهما في الأصل من أجل أن المالك لا يملك ما لا يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس
 لا في ما يملكه غيره من الناس ولا في ما يملكه غيره من الناس ولا في ما يملكه غيره من الناس ولا في ما يملكه غيره من الناس
 اليد والكر من سبعين لغتي بقول أبي خيفة رح كما في التمه من كل جانب من الجوانب الأربعة في الأصل احتراز
 عما قال غيره من كل جانب الأول الصحيح لأن المأجول إلى ما حفر دونها كما في البدائية والمحدكم للعين المستتب
 في أرض موات بالأذن خمسائة ذراع عامة كذلك من كل جانب في الأصل كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة ذراع
 ظهر كما في الزايد وقيل أمة وخمسة وعشرون من كل جانب قبل التقدير المذكور في بعض في أرضهم لصلاتها والمأجول
 في أروافها ونها كذا قيل لما روي الثاني كما في البدائية ومنع غيره أي المأجول من الحفر في التفرع بمجرى ويزرع وبناء
 وغيره فيه أي حريم البر والعين للملك فان حفر آخر في حريم الأول فلا بد أن يكسبه تبرعاً وقيل لأن يار الثاني
 بالأصل جبراً وقيل كسبه بغيره بغيره التقصان بأن يقول لك قبل الحفر واحدة فيضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره قال
 غيره بالأذن في مائة أي مائة حريم البر والعين في جانب الآخر فلا يخالف الحريم من ثلثة جوانب وإن الأول يستعمل
 حفر في أربعة على التقاطع فطر في الرابع وقيل لأن يطرق من أي شاة كما في الظهيرية فيأشعار بأنه لو ذهب إلى البركة
 بحفره فلا شيء عليه لأن المأجول لا يملك ما لا يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس
 كإبراهيم كما في النهاية حريم بقدر الصالحات أي يحتاج إليه الفقار الطين ونحوه وقيل هذا عند ما لا يملكه غيره من الناس
 على وجوب الأرض فإذا ظهر في كالمعين عن محمد أن القضاة كالبركة الحريم كما في البدائية وذكر في الاختيار أنه موقوف على
 رأي الإمام ولا حرم عنه للمنفرد أي الجوى الواسع للمأجول فوق الساقية وهي فوق المجدول كما في المغرب فمى مجرى
 كبر لا يحتاج إلى الكرى في كل حين المأجول بما لا يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس
 ومقدار حريم من كل جانب عند محمد ومباذرف كما في البدائية والزايد في الحوض على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه
 إلى المجرى لو كان صغيراً يحتاج إلى الكرى في كل وقت فلا حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار
 وغيره أنه لا حرم للمنفرد الظاهر عنده إذا كان في ملك الغير لا بغيره وكذا إذا حفر في موات خلافاً لما لكن المحققين من شيخنا
 قالوا إن لا حرم بالاتفاق بقدر ما يحتاج إليه الفقار الطين ونحوه ومبواصيح كما في التمه وذكر في الكراية أن المأجول
 في نهر مملوك لماسة فارغة لم يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس
 فانه لا نزاع عندهم أن ما بهتمسك المأجول لم يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس ولا يملك ما لا يملكه غيره من الناس
 فصل الشرب بالكسرم المصدر فلوغة الماء المشروب إليه أشار بقوله نصيب لما روي في خط العين من الماء
 الجاري أو أركب الحميان أو المجاد وشربته زان لا تتفاد بالماء مسقى للمزارع أو والد واجباً ما خالف وادعوا أن الحصى لا يحرم
 دون الشربى كالتجويد أنه مراد في هذا المقام الشفة بالمقتنين في الأصل شفة أو شفو فاعل اللام بالتأنيف فادعوا بغيره

حتى يودي ما عليه من الغدة كما في العيون الاكثاف فيلزم ان يسلك في الكرى على اهل الشفة لانهم جميع من في الدنيا وليس البعض
اولى كما في الكرماني وقال بعض المتأخرين انهم يحرقون عليه كما في الذئبة من اعلاه خروجه من اذنين اللطف وما حصله انه يسد
في الكرى من دل الشفة ومن اسفل عند استخرج كما في الظهيرة وذكر في الكرماني انه ترك بعض النهر من اعلاه حتى يفسد
من اسفله ومن جاذر كبريت من ارضه برقي من مؤنة الكرى عنده واما عند ما فكر في عليهم جميعا من اول النهر الى اخره
فيعصر الشرب الاراضي ويختفي بقوله كما في التمهيد وفيه اشار بان لو كان فيهم من وسط ارضه لم ير الا بالجملة من عن امر
وغيره في النهر الخاص امانى العام فغير يرى اذ بلغوا في ثم نه قريتم من الاكثاف ورمز الى انه اذا جاوز الكرى الى النهر
بازل فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماه في الذئبة واما في النهر العام فيجب ان يفتح بالطريق
الاولى وصح استحسانا ودعوى الشرب اسي شرب يوم ادا اكثر من شهر في نهر بل ارض مع انه مجهول لعدم كماله
قد ملكه ونداء هو على حضية الوجه فلو ادمع الارض مع الطريق الاولى وانما لم يذكر في حضية الدعوى في آخر الكتاب في الكتاب
على تامله لانه وجب عليه ان يثبت صحة الخصومة ليعرج قولا وانما خصصه وادعى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يذكر كيف
كان شرب ارضهم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يذكر كيف كان شرب ارضهم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يذكر كيف
وشرح الشريك لا على بالنسبة الى الاصل منه الكل لا الاصل فان في منزهة خلافا واما اذا كان الماء بحيث لو ارسل
يسكر لصل كل منهم الى حقه في الشرب اما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاصل لا يمكن له الانتفاع اصلا كان النهر شدة لم يمنع كما
في الذئبة من سكر اسي سد النهر المشترك فلو انجز الماء من ليل الى وجه الارض فانتشر لا يمنع الا على من قبل كونه من سبق
اليه يد كما في الذئبة وفيه اشار بان شرب بقدر ما يدل في ارضه بدون سكر كما في السدانية والسكا لغيره سكر النهر فذكر
السين فانه اسم منه ومنه النهر قد جاز فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطر في ان لم يشرب من الا وهو انه اسي
الارض ضاهم اسي الشرب الباقي بان يسكره الا على حتى يملأ ارضه اوان يتخذ من الماء او يغرقه اعلان يسكر كل في نوبة فان كان
من ان يسكر يوجب باب فلا يسكره الطين الزر الباطن ضاهم كما في المعبوط فيجب ان يذكر الارضي اشركا من ازيد بالاعلى في شرب
بحصة ثم اعلاه ثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام احسنوا في المقام ان القيم الامام بالايم كما في الذئبة وشرح كل منهم
اسي اشركا من نصب حتى على ما ذكره ونحوه كماله اليه والسانية والجوهر الفطرة الارض ضاهم كما في المعبوط وانما لم يذكر الاشارة
لاشارة كل المعطوفين في القيد الا في ملكه الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يصير المصعب
بالنهر كسارصفته ولا بالما سبلي جريانه او بانها فاضه فانه لا يمنع حذنه لانه لا يكون الا لثقت فلا تليفت اليه منع كل منهم
من التفرغ لغيره والنهر الشرب كمن يوجب في النهر او يحول الكوة اسي مفتوح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس تاخيرها
عن ثم نه هذه الصورة او تسفلها او ترفعها او الصبح عند الامم الحلوا في انما لا يسمي خان او زياتا او تصفاتها او ترفع الفطرة
ان ان يجازي زيادة اخذ الماء او التقسيم باليوم مثل ان يقال فجعل لهم ايا ما معلومة فسد كواكوا واما ما معوية تسد من فيها كوا

اوسوق شرب الى ارض لا شرب لها اوسوقه في غير ارض الى هذه الارض اوسوقه الى الخيل في اخرى الكلى في المبيد سما
 كان قد ياكل الارض باسم لان القديس ترك على قدره ظهور الحق في هذه اشعار بانها اذا كان لرجل سياه في اوقات متفرقة في تربة
 لم يحجر بها في وقت الارض باسم كمان في الجوارب لكان في القديس انه جائزوا الشرب لورث كمال قصاص الدين والمروءة
 في البيع الوصية من الثلث بالاشفاق به ابي بان سقي ارض بلوا او شرا من شربة كالوصية بالاشفاق في غير ذلك ولا يباع
 في ظاهر الرواية شرب بوم ادا اكثر وليس دفع عليه كما في الذخيرة بل ارض بلوا لا يجرى ملك الا بطل وفيه اشعار بوجوب
 ولوم ارض اخرى ومن يصحح كما في القصة الا عند اكثر مشايخ بلحج روح للاختلاف العباسي ترك بدولم يحجر عند الفقيه في حق
 واستاذة الي بكر البلخي وغيره اذ القياس لا يترك بمخالطة واحدة كما في الذخيرة وكذا لا يبيع ويضد الاجارة
 اجارة الشرب سواء كان بلوا ارض او مع ارض اخرى فلو باعد آجره مع الارض جاز به خل الشرب في البيع الا اذا
 بتقنية الارض كما في الذخيرة والسياسة والمعدنة والعارية والرجن والقرض والمهر بدل الخلع والصالح ومن سقي ارضه
 ولو كرام من شرب غير مضمين بان ينظر كالمشترى بالشرب لوجاز به سواء كان شيئا اوقيا فان الماشلي في رواية تميم
 اخرى بالغبان اخذوا الاسلام المسمى على البرودي فمن اثبت المخايرة بينهما فخطا ولعل تأخير آتية من سوا الناحية
 ادا الحكم من قبيل التجاذب فيكون حلقه بالبعد لفظا ودرجيا قبله معنى فان اكثر من منهم الوفاية والعداية وخبرها انه لا يفسخ
 عليه الفتوى كما في القصة والتمامة وذكر في الزاوي من سقي من شرب غير ورفق الى السلطان لم يؤذ به بالشرط المحجب في القصة
 ان الماد وقع في كرم زائد من غير توبة ام فقلبه عن بعضهم انطاع منه الشرب لبلول قال الفقيه لا امر به ولو قصد بطله كان
 حسنا واما افضل لبقا للمال والحرام فيه بخلاف العلف المنعوب فان له اية اذا امن بان دم صار شيئا آخر لا يفسخ من سقي
 ارضه فزرت ارض جاره اى صارت دائر بالملك لعل في الفارسية (ذباب) كما في الطلبة وهذا اذا سقي في توبة معناه ان
 واما اذا سقي في غير توبة وزاد على حقه للعين على قال الامام جميل الزاوي كما في الذخيرة وذكر في القصة انه اذا سقي سقيا غير مقاد
 فتدعي ضمن عليه الفتوى ولا شك ان رضادات من انقطع عنه الارض فان قيل كما ختم الكتاب كما لا يخفى على دلالة

كتاب الوقف

عقب احياء الموات لانه موات بلحاظي لا لان ربنا المقتنين ما ومن توما بلحاظ وانت خير الناس من مواته مصدوقه اى محبة
 فهو واقف وهم وقوف وتطلق على الوقوف جميع على الاوقات ولا ينفذ اوقفته الا في توبة على ما قاله الاما في المغرب فيه
 اشعار بان الضعيف ضعيف في الدار المصنوع ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو جميع عند غيره وعلى ان التعدي به بالهزة
 قياسية انتهى شربة عند حبس العين منع الرتبة الملوكة بالقول من تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الوقف
 فالوقف باقية على ملكه حيوية وملك ورشته في وفاته بحيث يباع ولو سبب الا ان لما بقي من لبنه ان لم ينفذ ياربه عنه
 ويشمل المسجد فانه محبس على كماله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف لئلا يفتقد في انما قد بالقول ان كتب

صورة الوقف مع الشرط بالانقضاء لم يصرفها بالاتفاق كما في الجواهر مبسوطا على التصديق او نذر بالتصدق على جهة الخير بالانقضاء
منها فيكون من قبيل الاستثناء ويجوز ان يرغ ويكون حكمه كما اشير اليه النسخة فيشكل بالوقف على عترة صلة الله تعالى عليه وسلم
فان في جوازها روايتين كالعارية في المجلس على الملك التصديق بالنسخة وفيما اشار الى انه لو قال رضي بنده موقوف على كذا
اصار وقفها لقبول ليس مما لا بد منه ولكن في التبرعات كالصدقة والى ان سببه طلب زيادة الزلف في التصدق عند
الاعمال بالانقضاء العام فكونه رعا عاقل بالانقضاء الخاص لا يضاف الى ما بعد الموت او وصية فلا حاجة لوقف من حيث المعنى
وغيره من الامتياز فانما محمول على لا يضاف او الوصية كما في المبسوط وشرطه عند ما هو غير محتاج اليه من العين مع ازالة الملك
الملك الجازي مقفزة على حكم ملك لملك الحقيقة تعالى في القدس والتصدق بالنسخة بقرينة الطيف فلا يصح بعد
النيكون لملك لاحد من المتأخرين فيكون منقضة للمؤمنين وانما قدر الحكم لانه لم يعلل كالاصل ولا نظيره الشرع كالمسجد الذي نظيره كعبته
كما في النهاية ويلغى كما في الحقائق وغيره وان قال ابو يوسف لم ينزل في حرة منقضا لاشيخ في الوقف كما في
وقال محمد بن ابي اسحق لم يفرع عليه لانه انما راجع الى كذا في النظم فلا يزل ملك لملك الجازي عن العين عند
الي حقيقته ثم وان علق بموته على الصحيح نحو ان مست فقد وقفت داري على كذا كما في الهداية الا لا يكتفي في صورة
يحكم به ابي جعفر الوقت حاكم مولى بانه يزل ملكه حينئذ يصير لانه لم يفرجه لملك لاحد من المذكور الوقت شرطا للزوم والى
لم ينزل ملكه الا اذا حكم بزمه كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلم الوقت الوقفي الى المتولى ثم يرجع عنه محتجا بعدم اللزوم
ففيخصمان اليه فيخصه بزمه حينئذ يزل ويلزم لانه قصار بالتحلف فيه فلم يكن لغيره البطلان كما في النهاية ولا يشرط المرافعة فانه
لو كتب كاتب من افراد الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بزمه مصارا لانا وبه ليس بكذا يطل الحق وصحيح لغير
صحيح فانه منع لطل من البطل فلا باس وهذا اذا لم تخفى بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم مجتهد فيه كاجاز
المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المعنويات وغيره وانما لم يشعربانه لوعلمه بملكه لا يزل ملكه ولا
يرفع بالتحلف على الصحيح فلما قضى ان يطل ملكه في الحقائق والاشياء لكان في مسجد فانه يزل ملكه بالشرط والاشياء
عند الطرفين منقول بقول عبد ابي يوسف ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والاشياء
المنقطع كالأثر الباطن الا لا يصح التفرع كما لا يخفى وفي التخصيص شعرا بانه لو جعل رضى مقبرة او خانقا او سقاية او حوضا او غيرها
لا يزل عنه وكذا الواضحات في ما بعد الموت وهو صحيح كما في الخلاصة يعني فانه لو كان ساقرا زال ملكه بحد الامر بالصلوة نهيا
الاباء ولا كفي المحيط واقر ابي ميز عن ملكه من كل لوجه فلو كان الطوبى مسجد السفل حواشيت او بالحسن يزل ملكه لخلق
حق العبدية كما في الكافي وفيه خلاف كما فيها اذ جعل تحت حوضه من النماة بطريقه ابي مع طريقي المسجد بان يجعل رضى
عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يزل ملكه لانه لو لم يفرز حتى البقي الطريق لنفسه فلم يخص الله تعالى
وانما ذكرنا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن شيخنا انه يزل به ملكه كما في الهداية نهيا لكان الصلوة بشرط

في السجدة كسبحي فلوصل في هذا الوسط زال ملكه كما في السراجية واذن للناس سح كل الناس بالصلوة اى لكل صلوة
فيه فلو اذن لقوم وللناس شهر او سنة مثلا لايزول ملكه كما في المحيط وحسب فيه ان لم يكن باذان افامته واحد سوا كان
او غيره فلوصل بجامة او باذان افامته صار سجدا بخلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفار بالاستثبات اشعار بان في غير هذا لايزول
وفي الصغرى وغيره لو اضاف الى بعد الموت فقال رضى هذه صفة متوقفة متوقفة حال جوتى ووجه على زوال ملكه عنا
بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال النسيب ان لم يباشرة المرحل لم يشر في الصغرى على
كما في المغنى وعند محمد بن عبد القول تسليم على الموتوف الى المتولى في المجلس كما في كتابنا مع نظم وقبض على المتولى ايا
بالميلق كبعض النحان فبذلك في فية باذنه والسقاية والحوض البر بالاستسقاء منه فالتسليم القبض الموتوف عليه شرط لزول
ملكه عنده كما في فاضلنا فلما بين الاكتفار بالمتولى بوجاهة التقيم سكان كذا لولا لوقت في المتوفى في الوقت لذل الانزال
الا اذا فرض حال حيوة وماتة فانه كسب طالع الحيوة وحسب حال لمات كما في المحيط وغيره التسليم الشرف ليس شئ فاذن
لا غير ذل اذا لم يشترط الولاية لنفسه الا فة مستطاة اشترط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية فبذل الفصل وعنه الى يوسف
يزول ملكه بنفس القول اى بان يقول وقفت على كذا الكلام مشيئة انه لو كتب بشرا لكان الوقت باجمعا بلانفا
به لم يصر وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود والشهود اعلم بمضمونه فانه اقراى بانى وقفت كما ذكرت فيه
او كذا نحو فحينئذ يعير وقفا وما سبى الجواهر وكفى عنده الاشهاد كما في المغنى وغيره وقولنا قوى من حيث انه اقرب
من الحق وقول محمد اقوى لكونه اقرب من آثاره كما في الكروانى وذكر فى الخلاصة والوضيفة ثم قد ضيق كل التضييق لذل
اكثر الاصحاب بقولهم ابو يوسف ثم قد ضيق كل التوسيع ولذل افنى القول كما في النظرية والمضمرات محمد وسط بين القولين
ولذل اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبغيتى كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قوالى ابو يوسف فقال فصيح عنه
وقفت المشاع وقت القبض محتمل للقسمة واليه ذنب بلان لم يصح عنه محمد لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط و
لم يعمل القسمة اصلا لم يصح وقفا بخلاف الاسمي والمقبرة فانما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلوة والدفن بعد
القسمة لا يصح وقفا مشاعا بلانكالات كما في النهاية والاطلاق والعلل ان شيوخ الطائرى المقارن في سوارنا فالتقييد بالخط
ظن فلو وقف جميع ارثه ثم اتى بعض من منما كذا النصف لم يطل في الباقي اصلا ولو اتى جميع بعض شائع ك نصف منها لم يطل
في الباقي عند ابى يوسف وطل عنه محمد كما في المغنى وبما قد مشايخ نجايا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ بلخ اخذوا بالقول
ابى يوسف فابى المتأخرين كما في الخزانة وهو المتأخر عند المصنف وصح عنه وعليه الفتوى لم يصح عنه محمد جعل الغلة
اى منافع الوقت كالا وبفساده حيوة وللغير لومة مائة ما ذامات صار الغلة لم واتم فقصم بالنفس ليسين بضيدها
لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لقسمة عيال وخشمة مدة حيوة جازا لوقت الشراعة الى يوسف ٦٧ فاذا افترض وصار
للمساكين كما في المغنى وفيه اشارة الى انه لا يملك للوقت ان ياكل من ثمنه الا بالشرط كما في المضمرات الى انه لو شرط نفسه

الاكل فمات وعنده معاين من غيب وزبيد والى الوقت اما اذا كان خبر الظلمة وثمة فباعه الى يوسف ثم واما عند محمد
فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ قوله كما في المحيط ومع عنده وبافتى شيخ بلج جعل الولاية بالكره والفسخ
اى تولى امر الوقت كالغزل والنصب غيرهما لنفسه لم يصح عند محمد الوقت والشروط لان التسليم شرط و به
افتى الصدر الشهيد كما فى الخلاصة ومع عنده للتحويل الى افضل شرط ان يستبدل الوقت بل الوقت انفسه
اذا بيع ارضا اخرى اذا اشار فيكون قفلا كما على شرط وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط فى اصل الوقت وعنده
محمد بل لم يصح الوقت وبطل الشرط لان الوقت يتم برونه ولو شرط البيع فقط لبطل الوقت عند محمد وعن ابي يوسف انه حازر
بطل الشرط كما فى المنه وقية اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل الا كان ارض الوقت سخرة لا يتبع بها كما فى مائة
وذكرى فى الظهير انه قال ابو يوسف يجوز الاستبدال من الاشايخ من لم يجوز وفى الخلاصة قال الشرسى من جاز الاستبدال
فقد اخطا وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن المبيع ونحو لا يفتى به وقد شاهدنا فى
الاستبدال من النساء والايادى كما يعنى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى بطلان كثر اوقات المسلمين ففعلوا ما فعلوا
هذه فى زمانه ونعم الزمان هذا وهو شاك عنده اما زمانا فلا يتبعه فيا ترى من الوقت فيستبدل لاس من الموقوف عليه يستبدل
به طرية مع هذا يخرج من الدتعالى ان يحدث بعد ذلك امر او صح عنده ترك كمر صرف مؤبد لان الوقت يبنى على كونه ثابتا
شروطه بالاجماع ولما ذكره فشرع الطغفان خلا فالابى يوسف ثم كما فى البداية وغيره وذكرته قاضيان ان كرا التاميد
لم يشترط عند اصحابنا خلا فالابى يوسف لست بالكون فلو وقف على جهة تبيع القطا عما بان فقت على ولاده مسئلا صح
فاذا انقطع ذلك المصروف ذلك الوقت الى الفقير امر وان لم يذكر كرم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى
واما هل بذلك لم يصح عندها الا اذا جعل خروفا كساكن قال ابو بكر سعيد ذلك بلا ذكره فى قوله هو المتخا كما فى المصنف
وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محل من ثبته الى ثبته ان لم يكن تابعا للعار ولم يصح عند ابي حنيفة
وان كان تابعا وصح عند ابى يوسف ان كان تابعا كما فى الراى وغيره وذكرته الخلاصة انه صح بالنتيجة بالاجماع
فيه تعامل اى تعارف كالمصحف الموقوف على اهل المسجد ويعرفه او نفعه او غيره او بطريقه او المارة ونحوه كالكتاب
والناس المنشار والطست والجمانة وشيا باو السلاح والنخل والمخار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والاشجار والشر
مع الارض والحمام مع الحج والنخل مع الكورة فلو لم يتعامل كالتياب والحيوان لم يجز الا بالنتيجة كما فى المنه وغيره
وذكرنى الراى ان وقف لمنقول جائز عند محمد وان لم يتعامل فيه لبطل عند ابى يوسف ان لم يتعامل وعليه
الفتوى اى يفتى باصح محمد الحاجة الناس له قيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه
الفتوى كما فى المصنفات والاولى الصحيح كما فى قاضيان ولا عليك من التمسك الوقت بالمبيع نحوه ولو لان خيار البائس لا يبدل
ارض باخرى قصور الرخل قيل يجوز دفع شئ منه الى خلافه فله في حفظ الباقي كما فى الجارح من الخوان يجوز ان يبيع

والشترى عند غدر الاستغلال في جاريه الصفح الخوق وشره آخر ثبته عن حسن الاسلام اذا انقضى الوقت جازا للقاضي ان يفسد
الوقف بطلبه كما في المحيط ولا يملك الوقف بوجه ان لكل الوقت لانه ثم فمن الظن ان الظاهر لاكتفاء بالادل لكن يجوز حرمته
المشاع عند ابي يوسف ثم احتما ان جعل القسمة في الوقت افرازا وان غلب فيها المبادلة في غير الثماثيات فغلبا
للوقف فلو كان التقاضي فاقف احد بها فعليه ان يفسد الوقف على ان يوقف ان يفت ثانيا ولا تقصر القضاة
بجوازه الا اذا ارد رفع الخلفا ويدبر آي يجب على القيم المبادلة من ارتفاع الوقف اى حاصلاته بعبارة
بالكسر مصدر او هم بالمعبر المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه من الزيادة وان لم يشترط
ذلك كما في الزايدى وغيره فلو كان الوقف شجرة يحتاج القيام بها كما كان له ان يشترى من غلته فصلا فيغزله لان الشجر
يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سبخة لا يثبت فيها شئ كان لان يصالحها منه كما في المحيط واعلم ان اذا لم
يكن في يده بالمعبر لا يستدين بالام القاضى كما في المنية ان وقف على الفقير لم يفل من العارة صرف او لا
ولده الفقيه ثم ان قرابة ثم الى مواليهم الى جيرانهم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف من ذلك قال ابو بكر الاسكاف
انه لا يخط لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل فويل بالما حجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف
على العمارك فيما نقل عنه من القنية وان وقف على جميع او واحد معين وآخره النفقة في اى احوال
يقدر ان كان عليه في ماله اى المعين ان لم يشترط فلا يؤخذ من الارتفاع فان امتنع المعين عن العارة او كان
فقيرا لا يقدر عليها اجره اى الوقف الحاكم القاضى او القيم استمسا بصلاته للوقف وقيل اشعار بان الوقف لا يجوز
كما في الكافي وعمره باجته ثم اى بعد التبريد اى باقى الوقف الى مصرفه معين وقيل اشارة الى انه ان امتنع
بعضهم عن العارة اجر حصته ثم رده اليه الى ان الثمان اذا احتاج الى المرة اخرجتيا او بتعين اتفاق عليه من عائلته
وفى رواية يوزن الناس بالزول سنة ويوجر سنة اخرى ويرم من اجرة وقال لى لطف القياس في لمسى ان يجوز عارة
لمرة كما في المحيط ونقصه اى نقص الوقف ما انهم من بناء من لا جود ثبوت الجود والراب في ما يقتضى النعم والكل المستعملين
كما في المغرب فهو من النقص ان فتح يصرف الحاكم او القيم الى عمارته ان احتاج اليها بالفضل ولا يجرى كسب الوقف
اليها ان لم يحتج اليها بالفضل وان تعد صرفه من غير النقص اليها اى الى العارة بان لا يصلح لذلك مباح
باج نحو القيم النقص وحرف ثمنه اليها لانه بدل النقص ولا القيم النقص بين مصارفه استحق الوقف لانه حصة
من معين من حقه من المنفعة وبذلك لا يلقى اصل الوقت واما اذا خربا وتخلف عنه فان حوت الوقف بعد اليه الواسع
ومنه وان لم يعرف تلفظ حرف الى الفقدان وجازا يعرف باذن القاضى الى عارة وحرف نحوه وبذلك عند محمد وعليه الفصح
كما في قاضيان الماعند شيخين فصرف الى اقرب صرف من ضمن كل وقت فالربط الى الرباط والبير الى البير
والوصف نحوه وعليه اكثر المشايخ كما في الزايدى وبشيء لان الوقف اقطاع الارض كما في المضرات ولا يتخلف

ما في سكرة انقض من حسن المرام كمال النبل في آسمان لاتمام

کتاب الکرامیہ

[illegible]

اشعار بابلواكل المسكر كره على قال ابن سفل عن ابي طيغ لا باس باكلها فخر اكسور في الماء البار للسكرين كما في قاضيان
 ولا شيء على من فرق بطنها خلقه قد اطلع الله تعالى عليه سلم ان الله يغضب الخمر ابعين مخاه اذ الله لم ينفسه فلو اكل الوان
 الطعام ثم قضا فوجدته فاعطى باس كره على عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يغضب الخمر ابعين مخاه اذ الله لم ينفسه فلو اكل الوان
 في قاضيان فوجدته فاعطى باس كره على عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يغضب الخمر ابعين مخاه اذ الله لم ينفسه فلو اكل الوان
 لا تشرب في الماء حردن فقال لا القصد غرض ضيق مثل قوة صوم الغدا وليلا حتى تصيفه الحاضر والآتى بعد اكله
 حاجته فانه غير حرام فوجدته في المحيط من الاسراف الاكثر في الوان الطعام فانه منهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دفعه الاضيق
 قوما بعد قوم وعل كره على الرجل والمرأة استعمال القفص من الزين بالفضة من اللانار والسكرين اسير والكرسي
 واطراف المرأة والحجرة والمكحلة والكتاب اللجام والتفوق وغيره لا ينفق من ريسم كره على كافي في الكرامنة وفي حكمه
 الذهب من نذر الاشياء والذهب على الزين بالذهب المشدود بالفضة اى لعرض منها فاحسن المنه من ان لا يعلم
 الاغنية حال كون استعمال اللانار والسرير وغيره متقيا بمقتضى النعم واليد وغيره من الاعضاء وضوح الفضة فلا يشرب
 منها ولا يأخذ ولا يجلس على هذا الوجه وكذا استعماله عند الحاجة لا يجوز كمال لان الفضة باقية ولا اعتبار بالبيع
 ونحوه ايج وذا اذا تم الفضة منها بالادب والادب المميز بان يطلع بها فلها باس به بالاجماع كما في المضمرات وفيه اشعار
 بان استعمال الخمر حرام على الرجل والمرأة ويأى دخل عليها استعمال الاحجار بان يحمل النحاس والرماس والصفراء
 والحمد لله او الاجاج او البوار والحقوق وغيره انية مثلا فينتفع بها بوجوبها في المضمرات وغيره وكذا في المضمرات والشرعة
 ان لا ياكل في النحاس الصفرة وفي الاعتبار ان الخمر تفصل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ اولى بيته فمات
 الملكة لا ياكل من حريم استعمال الذهب الفضة للرجال بان لو خدته منها استعمال في الشرب الاكل والادب بان لا ياكل
 والاكتمال فلو اكل يد فيها واخرج منها شيئا فلها باس كافي في المحيط ينبغي ان ياكل على الخمر عنه انه يكره كافي في الخلاصة
 وفي الاستعمال اشعار بان لا باس بالاحتذاء الا في استعمال البغية والوشن منها في الحرب لانه ضرره وكذا
 شامل للنساء ايضا كاشار البغية السابق وبصر في الخمر وغيره وذكر الرجال لا تشبهه الا في الاستعمال خاتم منها
 على بيته خاتم الرجال فان عمل عليه لم ياكل لافسان ما ذكره فوام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليه من عاتق
 العلماء وقالوا ان قصد الختم التمجيد فله كافي الكفاية وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قد شغال فمادونه جاز
 ان يعمل فضة نغمة او عقيقا او فيروزا او ياقوتا او زردا او غيره وفي الختم لا ينش صورة انسان ولا حيوان ولا نقش اسم
 او اسم بية او اسم من اسم الله تعالى وفي البعان لا ينش محمد صلى الله عليه وسلم وكان ذلك فنش خلقه صلى الله تعالى عليه وسلم
 بشبهة اسطر كل كلمة سطر فنش خاتم في كبره نعم القادر الله وعمره كفى بالموت واعطاه عمر عثمان وهو انصهر
 اوله من وعمل له الملك لله هو خاتم في صيغة سم (قل الخذ والا فاسكت) والى يوسف (من عمل برأ)

وحركات اسنن المملو على او عرب كما في الصحاح القاموس لمجتمعة بالصم دخل من السدي بالفارسية با فو يودم غود
 مساو كان مطلوب اوصاف بالحر كالعطن والكتان الصفوف فان الاعتبار لاخر الوصفين قيل لا يلبس الا اذا غلب الحر على البرد
 والصحيح الاول كما في المحيط قد نظره شعريمان زار بشيم بود وز غريبات + مرد را شايد كه پوش في غلات + ويلبس
 بالاجماع حكيمه على المجتمعة ابرسيم وسداه غيره في حرب فقط فلا يلبس في غير الحرب اجماعا وكره الباس الصبي
 في صبا او حره انما يتبادر والامم على الملبس لان الفعل مضاف اليه فيه اشعار بان يكره كل لباس ينال استهوانا
 يكون من القطن او الصفوف او الكتان على فان استهوان يكون في بعض النقص الى انصاف الساق فتعني ان لا يلبس الا في
 او فنه قد شير كما في النصف واجب الا ان لا يلبس الا في الشرة وليس الا سود مستحب كما في الخلاصة ولا يلبس
 بالشاب كالحكم كما في الزايد في نظير الرجل جواز اى اى عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من ان يلبس في غير موضع
 من الكتان والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالى كما في الاساس الاول نيك الرجل لكاتبه ان لثا في عينه ولا يلبس
 الكلام فيما لو فيه اشعار بان لا يلبس بالنظر الى الامر الصحيح الوجه لانه المملو بالثياب كما في التبيين في ذكر الزايد انه
 والنظر الى عورة غيره وانه لم يثم في نظر المرأة حرة او امته مسلمة او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبى سوى ما كان
 بين السرقة وغيره ما حال كونها متبذرا الى الركبة فخذ المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد
 من احد واحد لان من يقتضيه التعدد كما في باب الخوف من الخوف والغاية واخر تحت الخيال ان العبد حينئذ يتناول لسا
 ثا كربة عورة والسرقة لا خلافا لابي عصمة الرمزي من اصحابنا ولهذا لو كشف لسا كربة لبا لافرق بحال العورة العظيمة فانه يذنب
 ان لا يجمع عليه ما دون السرقة الى العانة عورة خلافا لفتوا كما في الكافي وغيره فينبغي ان يكره على كاشف عورة غيره فانه مجتهد فيه
 الا ترى ان في الكافي في غير على كاشف العورة الخفيف ولا يذنب لانه ليس بعورة عند اصحابنا لظاهر في البداية عن ابي حنيفة
 ان المرأة تفرق ما كان كاحل الى المحار حتى لا يلبس بالنظر الى ظهرها ولطيفها ونظر الرجل من محرمه لهما او غيرها
 ومما صرح به في كذا باسماح على الاصح كما في الترمذي ومن امتعه ولو مكاتبه او مبردة او ام ولد او متعة ليجنب
 عنه الى ما ذكره في الظاهر والبطون والجماعة مع ما يبعث من نحو التبيين في الفصيح والامين في الركنين فينظر الى الشعر والاسنان
 والوجه والاذن والعين والصدر والشعر الكف والعضد والساحل والقدم وينظر عند ابن مقاتل الى راس
 الذنبر الى راس السرقة الى الركبة كما في المحيط وينظر الرجل من المرأة الاجنبية اسلح الوجه وبذله زمانه واما في زماننا
 فنفس من النساء وينظر الجبر من السيد الى الوجه فالبصيرة كاجنبى قيل كالجسم كما في الترمذي وفيه اشارة الى انه يحل
 الى وجه الاجنبية الا انه كرهه كما في ايمان لواله وبنا اذا المرء من شهوة والافحام كما في نادرة القنادى في بعض
 تقليد الكف والقدم ونظره في ما حان في رواية كما في الحوانة والاطلاق فانظر الى ان المنفصل كالمفصل والاصل
 فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر معه كشعر اسما وطامة وبلها وعظيمة اصحابنا كما في الزايد في المرأة

أشارته الى انه ينظر الى الصغيرتين معاً كما تفصل كذا في الذخيرة والكلام يشير الى ان الخلوه كان نظراً وان هما غير كما في حج المدعى
ويخلع على سيدة لباذنها بالاجماع كما في الفتنة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في الشارع والى انه
لا يباين تكلم مع المرأة ولا يتعامل بالاحتياج اليها كما في صيد السبوط وشروط طحل النظر اليها والى ان الحسن لطيف اليقين عن الشهوة
اي سئل النفس الى القرب منها او منة او المس لم اودع النظر بحيث يدرك الفرقه بين الوجه الجميل المتاع الجميل والى ان
المتقبل فوق الشهوة المحرمه ولذا قال السلف (اللطويون اصناف صنف ينظرون وصنف يصانفون صنف يعملون) وفيه
أشاره الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كما في الحديث وغيره وفي السرية لا ينظر المرأة الى بطن امرأة عن شهوة
الا عند الضرورة ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالتقصا اى حكم القاضي عليها لما كان في الشارع والشهادة اى
ادانها عليها اولها او ثملها ذكر شيخ الاسلام الامام ابن ابي عمير عند التحمل فذكر لو بد من لاشتهيه فبها إشارة الى انه ينبغي
ان يقصد القاضي اى ادا الشاهد قصار الشهوة بل مجرد الحكم اى ادا الشهادة وتعلمها كفى الحيلة والى ان التحمل لم يمنع بدون النظر ولو
شاهد انها غائبة كما في العادى وذكر في المنية اذ سمع صوتها وانجرت بها عندها وتحت ذلك كان له ان يشهده وهو الحرام
وارادة النكاح فحينئذ لا بأس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملاً بالنسبة لا تقصا للشهوة كما في المضمرات وارادة الشبهة
الجماعية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ما يتبها وارادة المدواة كالا حقا والاقصا وفان الشبهة
كالحم فيه ويدخل فيه معالجة الغالبه عند الولادة واستكشاف العتة والبكارة وظن المدعى الى موضع من
بقدر الضرورة بان ليست سائر الموضع او يغض بصره او نحو ذلك وينبغي ان يعلم المرأة تدويرها ان نظرها بعد
من الفتنة والاختان ليس بضرورية ولذا قيل نختن الكبير نفسه ان امكن والا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او شبهه راجع
والظاهر ان نختن كان الوضيفة تجري لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام ويكره في غيرها
كما في الزايدى والتحصن الذى قطع خصيا ونحوه كالمجبوب والنخت والزنتين يرمى النساء والمتعشبين في عملية
الوطى وتليين الكلام عن اختيار كالفعل في الامتناع عن النظر لان الخصة قد يباح قيل هو اشد جاعا والمجبوب
يستحق ونزل والنخت مثل فاسق وفيه اشعار يمنع فاعلمه بولا لانه الكبر من جرمها الطعم فمن فله التوبة والدية
وينظر الى كل عصابة من كل منبها الوطى فينظر من زوجه وملاوكة وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى
القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوطى بالغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة الى ان
يجوز للموطى ان يبت ذملا ويجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا المكن الا ان عمره عشرة اذ قد كان في المنية والى ان المطاير
لا ينظر الى فح النظر منها على ما قال ابو حنيفة والى يوسف رخصها للمدعى لكن ينظر الى الشعر والظفر والصدر منها كما
في قاضيهان والى انه لا ينظر الى امته الجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبه والمشتكره فانهم كالأجبيات كما في الزايدى
والشكلى بالمفوضة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل من ينظر لى عورة نفسه الادلى ان لا ينظر قال على رخص

من أكثر النظر إلى سوتة عوقب النسيان عد من شأكل الصديق رض انه لم ينظر إلى عورة قط كما في الكرامنة وما حل نظنه
 أي كل عضو حل نظره حل منبها الوطى اليه حل مسه فجاز من كل عضو الآخر فلا بأس من الزوج فجهاد الزوجة فوجه التبرك
 فان فيه رجا باج عظيم على ما قال أبو حنيفة كما في الزايدى وغيره ولو قال (وكل من حل منبها الوطى مس عضونه من كانا
 منبها عن الجملة السابقة اي لان المس فوق النظر ولو كان الضيق للرجل كما ذهب إليه النافون فيسلا حاج إلى غير
 الشهوة والفرقة لاخراج القاضى والشاهد والنكح وغيرهم وانسل من جهة الاجنبية وكما وان جاز صافحه عجزه
 شتمته وفي رواية ليشترط ان يكون الرجل ايضا غير شتمه كما في الكرامنة ولا يشرط رية عند شراهما وقال مشائخ الانبياح
 بالاشوة وجاز من الرجل نظر اليه من الرجل المحرم عن ابن مقاتل لا بأس بان يطلى عورة غيره بالنزوة كالتحليل الا انه يفضل
 وقيل لا كان لا لا ركبتا جاز غير النقص من فوقه وبه أخذ الحلواني في الاحتياط تركه اما من تحت الا لا راعى ليقا والجملة في
 الحام فحرام كما في الزايدى واذا حدث المالك ملك مته رقبة ويد البتة له وبه اوجع عنها او قطع او صلح او كاتبة
 او عتق عبدا او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنابة او نحو ذلك اخر سجود الملك و
 اذا جعت الائمة اوردت المصنوعة او نكحت المبرورة او عجزت المكاتبه او تهنئت الامبارة او نحو ذلك فانه لا استبراء
 عليه حتى يبلغ خلاف كما في المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كالا او بوضعه لو اشترى نصيب شره كمينها
 وقد مضت عند سمارا تيسر كما في النظم ولو كانت بكرا او شترته ممن لا يطاير اصلا مثل المرأة والعبد والعنين
 والمجوسا وشراها كالحرم ضاعا او صابرة او نحو ذلك عن ابى يوسف اذا تيسر فغلب رجسا من ماء البائع لم يستر
 كما في الصفري حرم على المالك طيبها ووداعية القبلة والمعاينة والنظر إلى فرجها شهوة وغيره باذن محمد راجح
 في السبية وواعيها كما في الكبرى حتى تسترى المالك او الله اذ ابى للمفعول اى يطيب براءة رجسا من الجمل فاستبرأ
 واجب لو انكر كفره عند بعضهم للاجماع على وجوبه لو انكر المعروفين من الصغار وقال عامة العلماء انه لا يكفر بشفة بطلوا
 كما في النظم بحسبه حدوث الملك كما ذكره المعروف وغيره هو المراد بما ذكره المصنفه خيار الشرط من ان الاستبراء
 انما يجب بانفعال من ملك الى ملك مثل بعض ان القولين منه فاسدان مستدلا بما قال قاضيان ان البيع
 اذا انقضى يوجب بعد القبض استبراء وقبله التبري فان الاول يدل على فساد قول الاول الثاني على الثاني ومنه ان
 فان في الاول وجد حدوث الملك في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض تم البيع كما لا يخفى وقال في الاسلام سبيل
 الوطى قال صاحب الخلاصة ان علمه استباح حل الوطى بملك اليمين في فسخ مانع من جهة النية شرط حقيقة الشغل كما
 في الجملة او توهمه كما في الحيلولة وحكمة صيانة ما عمن ظاهرا بالغير ولا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستعصية بخلافه
 سابق كما في الكرامنة بحقيقة كالة بعد القبض من البائع او وكيله فلو وضعت المشترة في يد عدل حتى ينقذ انفس
 فخاصت عنه لم تجب منه كما في الخزانة فلا جرة حقيقة واقعة في انساب سبب الملك لشرا وفي انساب القبض ولو قبل الاباء

في بيع الغنصوى قبل التخصيم في البيع الفاسد كما في السليمانية وبقا رواية الاصول قال الفقهاء قول الطرفين في روايته عن أبي
وعنه انما كانت عنك في النظم فحينئذ قلوا اشترى سوا هذه لا يلزم حضيها يدعيها عن اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط
ولو ارفع حضيها قبل انقضاء ايامه ترك حتى يستبان انها غير حامل على ما في الاصول قيل هذا قول الشيخين قيل
قوله انما لا يقرب منها مستيمن قيل اربعة اشهر او ثمانية اشهر قال ابو طبع تسعة اشهر وعن محمد اربعة اشهر وعشرة ايام
بعضه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزائن وموارق الناس الا حواصن كان كما في الكرواني وميتري
بشهر تام بعد القبض كما في كفاية تشييد وفيه ان يكون فيه ثلاث ايام يوسف فلو عاضت في اثناء الشهر قبل ان يفضى كالمدة
في ذات شهر اى صغيرة او ايسر لقيام الشهر مقام الحيضة ولو وضع الحمل بعد القبض في الحامل ولومن الزنا فان وضعت
قبل القبض استبى بعد النفاس خلافا لابي يوسف في الظهيرة وغيره وانما قدر بعد القبض اذا لم يطوفان اشترى كان
في القيود فمن الظن ان الحسن تقدم قوله بعد القبض على قوله الحيضة وحصل حيلة اسقاط اى الاستبراء وتولية شمار ان الفترة
ترك الحيلة ولذا قال محمد انها كره مطلقا خلافا لابي يوسف والمأخوذ قوله ان علم المشتري عدم طلي بانها في هذا الشهر
الذى يوجد فيه سبب الملك قول محمد ان علم عليه كذا في الهداية وقيل التفصيل قول محمد لما عدا ما في حيلة بياح مطلقا كما
في الخلاصة وانما قيد لعدم الوطى لانه لو وطئها فثم ما قبل لم يحضر ان يتحمل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل للرجل
يؤمنان بالهداية واليوم الاخران جميعا من امرأة في طهر واسد كما في التبيين بالعلم لانه عاين حال المسلم فلو طلي في الحيض
لم يكره الحيلة وبى اى ليلة ان لم يكن تحتها اى المشتري حرة ان تزوجها اى نكح المشتري لانه بالكلح البالغ ثم
اى بعد النكاح ليشترى بها النكح ولا يلزم الاستبراء لان النكاح ثبت بالفراش الدال شرعا على فراخ الحرم ولم يحدث بالبيع
الا ملك لرقبة وذكر في المشتري انه عنه وما عدا لابي يوسف فالاستبراء واجب ما عدا محمد فمتحقق فيه شمار بانه لا يشترط القبض
والدخل قبل الشراء كما قال الشرسى قال لعلوا ليشترط القبض كى لا يوجد القبض بحكم التبراء بعد فساد النكاح فانه لا يتبع مع
ملك اليمين قال لمعدنيا في شتره الدخول التغيير معتد له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم يكن عند الشراء سكوته حجة
لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء ودون الدخول تحقق سببه كى في الظهيرة وما ذكرنا فاعلم ان المختار عند القول
الشرسى الذى هو اتمام فلا عليه ترك اختيار قول لعلوا لى كما ظن وبى ان كانت تحت حرة فان نكاحه لم يخرجه من ان
نكحها قبل البيع او القبض لرجل الاخر الذى لم يكن تحت حرة بالنكاح البائع او المشتري على ان يكون المراد بالبيع النكاح
وبه حيلة الدفع ان يطلقها ثم يشترى المشتري ان نكح البائع او القبض ان نكح المشتري ثم ايجع بعد الشراء او القبض
بلاذول الطلاق الاخر قبل قبض المشتري وبعده فالعقبات اشار الى بيان واثنين بلاترجع احد على الاخر فانه اشار الى
ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء اصيل ثم اشار الى ان وقت وقت القبض ومو راية الاصل فلو طعنا قبل
قبض المشتري لم يستبرأ على رواية لعلوا لى واستبرأ على رواية الاصل بخلاف الوطئ فانه لم يستبرأ على الرواية حتى يافتن الظن ان

رواية الاصل صحيح وكلامه لا يدل عليه انما قيد بدخول لانه لو طلق بعد الفول كان عليها حيفتان في طول المدة فلا يحصل غرض
المستعري وانما لم يحجب الاستبراء في ما تقرر لانه لم يحدث بالبيع الاكل للرقبة فانما في الاول في يد الزوج ومنه الثانية
في البائع ويشترط الاستبراء حدوث تلك الرقبة واليد جميعا كما مر فاستقامضا بط وجوب الاستبراء على ذكره
في قوله اذا حدث الى آخره ولم يخرج الى قبوه واخر ذكرنا في اشارة الكلام كما ظن من فعل المشبهة احدى واعلى لوطى
والسفر غيرهما ولم يذكر لوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه باستتية لا يحتمل ان نكاحا لا يختبر فثبت لها نسب او نكاحا
والجملة حال لا حصة بخلاف التين فانه ما اختلف فيه ولم يحجزه البعثة حرم عليه وطئها بدواعيه على كل من اصابه وجوز
حتى يحرم احدهما بالخراج عن ملكه كالاعتاق والبيع كالأعضاء والعتبة والكتابة او النكاح الصحيح وغيره فحسب حل وطئ الآخر
بالدواعي لكن المستحب ان لا يسلم بها حتى يمضي حصة على الحرمة بالاخراج عن الملك في الاصل والواقع الاستبراء المستحب منها اذا اراد
ان ينجح باريته ومنها اذا اراد تزوجا فان لم يتحلب ليطا بالابعد الاستبراء قبل بذاعنه واما عند محمد فلا يطا بالابعد الا بغير
وكذا الجواب في ام الولد والمدر بن زاهر قبل الحق ومنها ما اذا ارأى امرأته او استبان تزني ولم يجعل فلو حليت لا يطا
حتى تقع حمل ومنها ما اذا زني باخت امرأته او بممته او عاتلتها او بنت اخيها او اختها لما شبهة فان لا يفضل الى ايطا امرأته
حتى يستبرئ لمخنة بحصة فلو زني بها الشبهة وجب عليها العدة فلا يطا امرأته حتى تنقضي عدة الزنية ومنها ما اذا ارأى امرأة
تزني ثم تزوجا فان لا يفضل ان يستبرئ بذاعنه واما عند محمد فلا يطا بالابعد الاستبراء الكل في النظم فذكره اى حرم
تقبيل الرجل ثم رجل ويده او عضوا منه وبذا قول الطرفين قال ابو يوسف لا باس به كما في المداية وبطل التعجبة
تقبيل المرأة ثم امرأة او عضوا فانه كرهه عند الفقهاء والواقع كما في المنية وبذا اذا كان عن شهوة اما على وجه البرهان
عند الكل كما في قاضيانا عن بعض المشايخ لا باس اذا قصد الركن فحيف الشهوة كما في الاختيار والاعتماد شير الى
لو قبل وجه فقيه او عالم او زعيم ائمة الدين فلا باس به كما لو قبل يد سلطان عادل لعله يد غيرهم لتخطيم سلامة الكرام
فلا قبل لنبيل الدنيا فله كما لو قبل يد نفسه في المحيط وقال بعد الشهيد ان تقبل من الغير لا يخص على المختار كما في
وقال شرف الأئمة يطلب من علم او زعيم ان يدفع اليه يد تقبيل لم يحجب تقبيل جابه كما في المنية لان لصحابة رضي الله عنهم
عنهم تقبيل من طرف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في الاختيار وقال لنفسه ان تقبله خمسة تحية تقبيل لخصا بعضا على الرحمة
تقبيل لوالده وله على الفد شفقة تقبيل لواله اياهما على الراس شهوة تقبيل الخ اخا على المحبة وشهوة تقبيل الزوج
زوجته على الفم كما في هستان من قبل قبله الدابة تقبيل الجود المصنف قد قبله عثمان كل غداة وقيل نسا به كذا في
والكلام مشير الى ان من قبل من الاض من يدى سلطان او امير او سجد لنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط وذكر
في اكره المصطفى من سجد غير الله على وجه التعظيم كفر وفى الظهيرية انه كفر بالسجدة مطلقا ومنه الزيد على الاخذاء في الاسلام
الى قريب لركوع كالسجود وفى المحيط انه كره الاخذاء للسلطان غيره وكذا عند الطرفين لا عند ابي يوسف روح عناق

بالكسرى حمل كل من اطمئن يده في عنق الآخر في ازار ستر بين السرة والكرسي واحد اخرهما اذا كان مع قنصل
او غيره فان كانا زاروا لم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه من طاعة المشرك واما على وجه الكراهية
فما ذكرنا في الكافي في ان الكفايا شارة الى ان العصابة لم تكن بل هي سنة قد مرت متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من
صالح اخاه المسلم وحرك يده شائرت ذنوبه وهي الصان صفوة الكلف بالكف اقبال لوجهه بالوجه كما قال ابن الاثير فاحسن
الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسجودة والسنة فيما ان يكون بكلماته يكافي في العينة وبغيرها
من ثوبه وغيره كما في الخزانة وعند القادر بعد السلام كما في الشريعة وان ياتى الاباهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صم
فخذوا اباهام فان فيه فاعين شغب منه المحبة الى ان القيام بخبره لم يكره انما المكروه محبة الصيام من قيام كما في مشكل
الآثار وعن ابي القاسم الحكمي انه ليقوم لا لغيره ولا للفقراد كما في صلى الله تعالى عليه وسلم كره القيام العظيم كراهية في النهاية وذكر في الزاوية
لا يكره ان يقوم لا في المسجد العظيم لا في الدوام القاري في خلال قراءة تخطيا لا في الطهيرة لا يجوز ان يقوم القاري لا يعلم
اولا ببلد واستاذ العلم وفي لزوم العباد لا يقوم لا في المسجد فانه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقبلوا في بيتي
هكذا اوصى السلف لتلاوة تتم ان لا يقوم الهم في السجدة اذ سبوا وفيه شارة الى جوازها فان في زماننا من يقيم في غير
المسجد عند تمام الدرس وكراهية ويطيل مع العذرة لفتح العين كسر الذال لفظا وكذا ايج كل الفصل عن الاذى كالشعر
الطيف فانه جزا لا يفي في كراهية التماسي وغيره خالصة غير مخلوطة مع غيرها مخلوطة بان يحمل ليها نحو الزاوية الزاوية
وان الحكمي فان حمل النجس ممنوع كذا اطلق المخلوط في المحيط والعداية والانتيا لكن في موضع من المحيط والكافي والنهاية
ايضا اذا كان غير باعنا عليها فحينئذ انما ان يحمل المطلق على المقيد او يحل على الروايتين او على الرخصة والاحتسان على علم
غنية الهمدية وصيده وفي زيادات القابلي ان المطلق يجري على الظواهر اذا قام ذلك ليل التعيين لعدا ولا فاحفظ فانه
للفقيه ضروري ومع الانتفاع بما هي العذرة المخلوطة فلا تنفع بانها رخصة على الصحيح كما في البداية فلو قلعت الى الضياع
منية تطير السلك ثم خلط بالزاد بفتوى الارض به يجوز ونقل منية لغو بما يحرم كما في النية ومع جميع القمين بالكسرة
(مكرين) بالفتح لانه ينفع بالاستئذان الرجوع الى ان يتركه كذا ايج ان الفصل من غير الاذى كما في الكفاية ويكره بيع طين الاكل و
حاتم الحميد والصفر ونحوه كما في الفقيه ومع خصا البهاجم بالكسرة نزع خضية الحوانات كالسور والفرس ذكر شيخ الاسلام
ان خصا الفرس حرام والمخاض وغيره فلا بأس ان كان فيه منفعة والا فحرام كما في المحيط والصحيح وحرم خصا الاذى على الاتفاق
لانه قطع السبل بالمنفعة ونزال عذرة العمل المبكر عند الولادة بمفيدة لودهم ولوات الحامل الولد يثيق البطن من الجانب
اليسار وعكس قطع الولد بالاربار بالوجع واستقاطا لم يضره من نفع فيها الروح من الله وعشرين يوما ما قبل منضيا فقد عرفت
بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويالج الجواحات الخوفه والحوا في المشاة الا اذا قبل الاخيصالا واسا ثقب
اذن الفضل من البسات كراهية الطهيرة وذكرنا ضمن ان احد الابوين ان قطع اصبار ائمة من الولد لم يغير لانه عالجه

وصح انزال الحمير الى الحمار بالاسم الى الجنس الانزال (رجه بندين) على الخيل الحسن الفرس لان الخيل اسم جمع ليسوسه
فيه الذكر والانثى وتبين اشارته لم يصح انزالها الفرس على الحمار وقد صح كما في شرح الطحاوي وصح سفر الامة ثلثة ايام ام الولد
مسند ركبة الامة لا محرم ويكره سفرها في زمانها الغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى
انما لا يلحق غير الحوم في الانزال والاركاب قيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح ان تسافر ثلثة ايام
لا محرم واختلاف فيما دلت الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين الصبي والمثوة غير محرمين كما في المحيط وصح عنه
عندهما بيع الحصى الى المعصوم مستخرج من ماء العنب من تحفه اى من علم انه يتخذ فخر الكعب الورين حل لاحتمال الخس
اثره كما في الكرواني والافضل لا يبيع وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ماله لا يشترط به سلم والا فمكروه بالاتفاق كما في الفتا
وغیره وفي الجواهر عن العيون اراد البيع من الجوس الماسن المسلم فمكروه لانه اعانة على المعصية وكذا اشارة الى انه لو لم يعلم يتخذ
الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان بيع العنب الكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على خلاف
وكره وجرم استخدام الخمر احتمال خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم وما قبلها فلا باس كما في الكرواني وغيره وكره
اقراض بقال كبنائه وغيره شيئا من البراد الدرام خوف ان يملك لوكان في يده مثلا بشرط انه ياخذ منه اى ان ياكل
ما شاء مما يحتاج اليه بحسب حاجته يستوى بالقبول لانه فرض جزيه ليعا وهو الاخذ منه خلافا لادولاد ودهم ياخذ منه لم يكره
الا انه لو ضاع ملك عليه كما في الكفا في فلو تفرع منها قبل الاقراض ان يعطيه كذا ورجها ياخذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره
بلا خلاف كما في الوفا واليه اشار كلامه لان الخصم يصير له اقراض غيره فانه لو قال شترت مائة مناس الخزير جعل ياخذ منه كل
يوم خمسة مناس فبغير فساد فأكمله كرهه كما في الكبرى والصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور ووصفه
بغيره بما في الذمة وسلم الحاتم ثم اشتراه منه بالمداد ان يبيع اليه نحو البر كما في الخزانة وكره اللعب بكسر اللام سكون
الحين فتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالفتح يلعب به كما في القاموس فاللعب
بالافادة فيه اصله كما في الكشف بالزهد هو اسم عرب يقال لا اذ شير ايضا للفتح الدال وكسر الشين في الشير اسم ملك
وضع له الزد كما في المهمات على زين العرب قيل ان اشره معناه الخلود وفيه نظرا لاولا موسن موضوعات في التاجورين في شير
لولا انسانية وهو لم سقط الله بالاجماع فانه كغيره والشرط بكسر السين الملهة والمجبة ولم يفتح لجة كما في القاموس
معرب (شدرنج) يعني ان من اشتغل به ذهب عنه الدنيوى ودار العباد الاخرى به فهو حرام وكسيرة
عنه وفي الباحة اعانة للشيطان على التسلط واليمن كما في الكفاي وذكر في تجنيس الزهد وغيره انه لو قال انش اللعب
تجنيد الغنم غير محرم ولو حرم من الكتاب ولسته او القياس فمرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالام والقياس في انوار الشفا
انه كرهه غير محرم الا اذا كان على شكل جوارح الاقران يتمازجوا في اخرج صلوة عن قنما عدا في حياته انه بالاعراض كبره
عمدة لا يرد شهادته ان لوحت في الاماين مرة وفي روضة من اوم على اللعب بالشرط جردت شهادته لما اقران شئ من التجنيس

والجيفة لم ير يا سلام عليهم شغلهم عن ذلك قالوا كرهوا ان يتسحقوا لهم كرهوا حرم الغناء بالكلية والحد من التغنيت
في الملحني فني فنية وفنارو بالفارسية (سرود لقصن) كما في اجابة الكرام في عرفات زيدا الصوت بالالمان في الشعر لقصن
التصنيف المناسب لمما تحقق الغناء ليقعد ان قديم الاثنية كون الالمان في الشعر والغناء تصنفين بالالمان ومناسبة
التصنيف لما فهم من انواع اللعب كبيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاذنية وغيره وفي المصنوع
من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح سير الكبير للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند
قراءة القرآن الوعظ فما يفعله الذين يدعون الوجود والمجبة كرهه لاهل الدارين يمنع العفوية مما يتبادرونه من رفع
الصوت فان ذلك كرهه في الدين عند قراءة القرآن الوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص
الذي ينفذ المتعوض في زمانا حرام لا يجوز القصد والمجلوس لديه وجود الغناء والمزمار يبرأ وشارح قبله لم يوافقوا ولا في العواف
سماع الغناء من الذنوب واما اباحة الانفراد بغير من الغناء ومن اباحه لم ير اعلا في المساجد البقاء الشريفة وقال صلى الله
عليه وآله وسلم كان الميسر اهل من فني وفعل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يليل على اباحة الغناء وكان الشعر اباد
كثير الوعظ بالسماع فتوب في ذلك فقال هو في من ان تقعد وتغالب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه بهيات يا ابا القاسم
ذلة السماع فمن كذا وكذا سنة تغالب الناس قال السرخسي ثم التواجد في رقة ان يبلغ اهل حد لو ضرب وجهه
بالسيف لا يشرفه لوجه وماروا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في محبة عالم
سري انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه حبيبة وكذا قراءة القرآن بالالمان حتى قال مشايخنا التالي
والسامع اثمان عن الرغنية من قال لثلث هذا القاري احسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان التفت للناس لنفسه كلاما
ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التفتي للاستماع الغير كرهه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جرد ذلك في الدين
والوليمة للاعلان منهم قال زلتني ليستفيد نظم القواني ويعبر فصيح اللسان لابس بدوان بعضهم التفت لنفسه وفعلوا لوشنة
لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علمائنا واهل باور ومن الاعاديث على لثا والشعر السباح المشتمل
على الحكمة والوعظ وفي المصنوع من اباح الشعر كان فاسقا ولفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاسماء بلا تحريك
اللسان لابس به على ما قالوا كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر كرهه عند بعضهم واما خص الغناء
بالذكر كرم التعميم فيما بعد ابتهما ما لمع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا لاجرا في بعض الاطاب وكل الامور التي
فان لثمة بمنه كما في شرح النوازل والاطلاق شامل لنفس الفعل وسماعة الفاعل كالرقص والسورة والتصنيف والتقديم
الا قارن الطنبور والربا والرباب والقانون والزار والضحك والسترار والبوق وما يقال بالفارسية سفيد مدهم فان كلما
كرهه لانهما في الكفار وكذا لك حرب النوبة للفتاخر والمباحات فلو ضرب للتمية فلا بأس بها اذ ضرب في ثلثة اوقات
التمية لثمة نفحات من الصور المناسبة منها فبعد العصر للاشارة الى نفحة المسند وعبد الغشاء الى نفحة الموت

ومعد نصف الليل الى نفقة البعث كذا في الملاعب للامام الزود في منبج ان يكون بوق الحمام يجوز كغيره لكونه في الاضيق
لا يكره ضرب اليد في غير العرس تغرية المرأة للعب في غير الفسق وعن الحسن لباس بر في العرس شتر وفي السراحيه هذا اذا
لم يكن له جلابيل الا يقرب على بيته التطريه قال التوشحي في المنفعة انه حرام على قول اكثر المشايخ وما ورد من ضرب اليد في
العرس كناية عن الاعلان تامس في البستان كيوم عمل الشجرة والنظر اليه كما في المضمرات ولا يباح مس الطيور والجمع في
بيته ولكن اجليها وهو ضرب رساله في السلك اما ساك الحماة في برهما فمكروه اذا ضرب بالناس قال ابن حبان في
صاحبها ان يخطبها ويخطبها في شرح السير خشي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى
النصال والربان اى السابقة بالرمي والفرس الابل والارجل في الكرى يجوز للسابقة كذا في السبل من جانبها
من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا دخل محلا وفرس حين يسبق فقال كل منهما ان يقبضه فلكنه اذا سبقك فليز
وان سبقه فلا شيء فحينئذ يجوز كل ان اعطاه فلا شيء وفي الملاهي شرط الحلال انه ان سبقها اعطاه حراما وكل
شيئا باذنه وفي الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب لزم في الجوز في الجوز لعل لكن في الاضيق ايجوز وفي الملتقط
من لعب بالصومحان يريد القرويه ويجوز في الجواب قد جاء الاثر في رخصة المصارعة تحصيل القدره على المقاتلة دون التلصص
فانه مكروه والامتناع فكا ستع ضرب اليد الزمار والغناء وغير ذلك فانه حرام ان سمع لفته يكون محذورا ويجب ان
يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امتنع صوت الملاهي مصيبة والمجوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وبذا
الغليظ الذنب كما في الاضيق والاحتجال كما في النهاية ويكره من اوعظ القمار والكم ضرب الرجل على المنه والقيام القعود
والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة القنادي ولو اراد كرمقت الحسن منبج ان يذكر اذا لا تقتل سائر
الصعابة للملايشاء الروافض كما في ايجوز كل رجل الخ لى المطوق من الجعد الجامع ليليل الى الضن المانع عن ترك الراس
في عنق عبده لانه عقوبة بل النار وقال الفقهاء ان في زمانا جرت العادة بذلك ان اخيف من الابان كما في الكافي في نجاش
التقييد فانه غير مكروه لانه مسلمين في المزددين وكره احتكارة احتباس الشيء انتظار الغلاء والاسم المحركة بالضم السكون
كما في القاموس شرعا اشترا طعام ونحوه وجعل في الغلاء العين يوما قيل شهر وقيل اكثر من سنة ونحوه المقادير يطبع
لا يلزم فانه يتفاوت بمقدار حين قوت العشرة اى يقوم بدنه من الزرق كالابو الشعير والذرة والارز والذرة والذرة والذرة
وعسل السم كما في التبيين وغيره وقوت البهائم كالشرب ما لفت وهذا عند الطبري عليه الفتوى قال ابو يوسف ان
كل افيار العامة ولو ذهابا او ففنة او ثوبا او غيره كما في الكافي وشرط بعضهم الاشترا وقت الغلاء من غير زيادة كما في اختيار
فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره مكروه كما في التمر تاشي في مله لوانى حكمه كالارتاق والقرية فيضرا لا تحاكم بل
بان كان من غير اهل لم يضر وكان كبير المكيه لانه حرام لانه لا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قربا منه وطلب اليه
وجبه نه عنه في رواية عن ابي يوسف واما عند محمد فيكره ان كان منه ياب منه عن ابي يوسف واما عند محمد

اخذ المال و فرجة من تلك السرور فزجره طلب العرض و فرجة خلق البيعة كما نجر منه عن حجابته الما فانه ليعمل ولومن عبد
 هو لركة فلم يشرب ولم يتوضأ بل تمجيد كالاخبار عن العمل الحرة اذ الحكم فيه زوال الملك كالاخبار عن روية بلال بن
 كالاخبار و روية الاما و شرايع كما في الزايدى ولا يخفى انه صلح ان يكون شالاطيح اقسام الديانات و فيه شام
 بانه قبول قول الحق غير العمل لم يجب و يحل بانه الفقيه ان في رواية الحديث والفقه عنده يشترط الفقه فثبت
 السليح والرواية الى حين الرواية وعند ما لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق بنجاسته الما و دخوه والمسلم الذي
 صدر عنه كبيرة او و انطب على صغيرة والمستور الذي لم يدبر عدالة و فقه تحمى وفي رواية الحسن بن احمد بن حنبل
 لكن الاصح هو الاول فان كان الكبرائه انه صادق نعم فلو توأما لم يجز ان اراقه فادخله وفي العكس توأما كما في خبر الكافور
 ان وقع في قلبه ان الكافور صادق فان اراقه فاجب البصر والعنه اى ناقص العقل كالكافور في ابل الاسباب و تفصيل
 في الكشف ثم على النوى شارة الى انه طلب كما تاخر ليشترع فيك لا يخفى و اعلم ان من جعل الحق متعدها كالمتركة
 للعالمى لغير من كل مذنب يهوده ومن جعل واحد العلماء التزم العامى اما واحد كما في الكشف فلو اخذ من كل
 مذنب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوى للفقيه سعيد بن مسعود فوجب في المذنب لصلاته اى عقدا و كونه
 حقا و صوابا كما في الجواب و مشائنا قالوا ان مذنبنا صواب يحمل الخطا و مذنب غيرنا خطا يحمل الصواب كما في
 فقهه اى يحتاج الى فقهه العرض من الفقه فرغية و تعلم فلو اسر كالاذا ان تحب كره التعلم للبيانات و منه الكلام و اراقه
 الحاجة كما في خزائنه لمقتبين ذكر في العمان ان من شغل بسبب الى البدعة و علم المنطق كشرط الجرد في قوة القلوب
 جعل الجبال اصحاب المنطق علماء و في الجواب ان الاشتغال بعلم الجدل يقيح العمى في البستان ان في تعليم التعليم بعينه
 اجد و في تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم تعلم و يتبع و يكتب كل علم ضد السنة كالنجوم ففقد المدير كالاذا في قوله و هذا
 او فخر الدين الهاملي و اتعده الفاسد و في النظرية لا يعمل النظر في كتب المتركة و لا اسما كما و في الزايدى الكتب و اخر حجت
 عن الاستغناء بها معنى منها اسم الله الرسل الملائكة ثم يحرق الباني وان القاى في المار الجارى كما سجد و منها فلا بد ان
 ويدرس المصحف و في التنبأ يجوز ان يكمل القرآن بالصفون و كاستعمل الوراقون كواخذ من الاخبار و التلخيصات في المصحف و كتب
 التفسير و الفقه فلا بد ان كواستعمل في كتب النجوم و الادب كره و في تحفة اخذ الفاعل من المصحف كره و في الخزنة فخرج
 لطلب العلم باذن الربوب لم يكن عاقا و في تحفة بلو بس كان شعرا للخالفه الدين كاستجاب الدعوة الا اذا كان
 منكرا في حبيته او طريقه او ما لا يخلط و قصده ريار و في الزايدى يحب ان يعلم الفقه و يقضى شارب و يحلى عانة و غلب
 بدنى كل سبع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما الزايدى على الاربعين ثم في المسجودية مبتدأ في تعليم كسيرة
 الينى و تخيم بابا و ما و الرجل كسيرة الينى و تخيم بخبر البصوة في التنذير فعلى الشارب ان يوازى سرف الشبهة
 العلماء صفة السراجية للباس ان يؤخذ اطراف النجدة اذا طالت و كره المجلس للصبية لثلاثة ايام و علم

في التسمية والما في غيره فوضعت للرجال ومنع للقرآن عند ما يطعم منى كما في الحديث وكذا اتخاذ العياضة في هذه الايام ولذا
اكدنا كما في حيرة الشاوي ليجتنب يارة العيون فيقوم بخمار الوجه فربا بعد الكافي في الحيوة ويقول عليك السلام ويدعو
مستقبل القبلة وقيل الدار عاقما اوده وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في
الحديث ان زيارتها وان لم يكره الا ان لا يلاهي بها الرجل

كتاب الاشرية

اورد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشرية جميع الشراب سم من الشراب اي بالشراب ما كان او غيره
حلالا او غيره وفي الشريعة حرام منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضات محذوف اي شرب الاشرية
اصولها الشاركة لجنب التمر والزبيب والحجوات كالبر الذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيد والعسل الابيان
الحلبي والابل والراك المتخذ من الخبث خمسة انواع اوسمة ومن التمر ثلثه ومن الزبيب ثلثه من كل الباقى واحد كل منها
على اثنين في مجموع سياقي تفصيله حرم الخمر في القرآن من الدلائل العشرة سلكت في عداد الاثبات التسمية بالاجناب
من عمل الشيطان والامار بالاجتناب لتخليق الفلاح بآية ايقاع العداوة واليقاع بغضا والاسم من ذكر الله تعالى
والاسم عن العسلوة والنسي بعبية الاستفهام المسمى بالتبديع الشديد ولذا لم يحسب بالاشم شعيرت الاشم حتى نزل عقبة
كذلك الاشم يذنب بالعقول وبما نزلنا ماخوذة من الخمر الغم وهي اداة العجين واصلا وهي ام الجبانة بالنفس في البيت
قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدح من خمر على يده لعنه ملائكة السموات والارض فان شرب بها فليس
مسئولة اربعين ليلة ان اودم عليها فهو كعاد الوثن والاولى تأخيره لئلا يلزم الاستدراك وتقدم حكم الشئ طافه
وهي ابي الخمر فانها من المؤنثات الساعية الواجبة التابث والاولا لاخر من دليل ان الوصلية لئلا يكسب النون
وسكون الياء والفتحة ويجوز التشديد على القلب الادغام اي غير الضيق كما في المغرب فانعج ليس من فلو طمعت
خمر او فيه خلاف كما اشير اليه في الهداية لمن قال ان لم يشر الخمر ياكل الا اذا ساكر على ما ينبغي ان لا يجد شاربا لمعق
بالم ليكره لا يثبت في يمينه من قال لا لعد الا شرابا لمعق شراب لمعق على ان ميني الابيان على العرف ومن قال يلحق
خمر افقه العكس الحكم اليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنبيه الفتاوى لئلا يلاهي عن الجسد ما لا يوجب
فيها سكر وانه يمتنع صار ملو اصل لزال حرارة وقد اشعار بان لوزال حرارة الخمر بالجمع حل كما في الفتية من كتاب
التراز عن غير الغيب فلو اخرج المار من ثقله بعد عسره كان بمنزلة المنعج كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة
حتى يجد شاربا قطرة منه كما في الخمر خلاى ارتفع اسفله اذ اصله ارتفع كما في القاقس واشتد اسه
فوى بحيث يصير كوقد فاز بالزبد التوكاى رياه بحيث لا يقي فيه شئ من الزبد فحينئذ يرق فلو لم يزد
جل عند اكل منه فليحتم في الخمر قال بعضهم اصل عند علم على ما قيل ان الخمر اذا جردت اشتهت او يحرم ولا يجد بدون القذف

والاشم

به احتياطاً كما في النهاية والملت عال من الخمر في حرمت حال كونه قليلاً احتراز عما قال بعض المستنزل ان الحرام
هو الكثرة المسكرة القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك القيد من الاولين الكثرة بما يأتي من قوله اذا غلغت واشتد
وذكر القيد الاخيرين ثم كان اني قد اخرج كذا لطلاب الكسرة والمهانة حرام وان قل فالمقصود من التشبيه هو طبع
في هذا الوصف لا السبالة حتى يلزم ان يكون التشبيه اقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والطف احسن كما ظن وهو
لا عيب فالحاصل كما هو المبتدأ ورفلاً يشتمل الخمر ولا الجمهوري كما سياتي طبع قبل الخليلان بالنار او شمس قد سبب
اقل من ثلثيه وقل اذا ذهب بالطح ثلثة طلاء ونصفه ونصفه وادنى شيء منه باذن وكل حرام كما في الاغتيا
وغيره والباذن كسرة الزلال فتم كما في القاموس معرب (باده) وهو الخمر كما في الفائق وغلظاً بحسب سعة تمييز
اسي غلظ بحسب الخمر والطلاء كالبول كما في المدة وفيه ان بحسب الطلاء خفيفة في رواية وهو مختار الامام السرسي
والفتوى على الاول كما في الكافي وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا في الكافي وغيره ان جرم الخمر كان عصباً لها
ثم صار نجساً باعتبار صفته الخمرية فلم يكن نجس العين الا في ترك بيان بحسب الخمر لان كتاب الطهارة في غاية ان عليه ان
بيان بحسب الطهارة لا يكون نجساً الا اذا اشتد ولكن ان يقال انه قد تم للاشعار بان بحسب الطهارة خفيفة كما هو مختار
السرسي في المسبوط وان كان في المدة انما عليقتان في رواية وشمل القيع التمر اي السكر وقيع الزبيب اي الخمر
فانما حرمان في طيلين من القيع اسم مفعول من الخمر ما والثلاثي في التمر يقال القيع الزبيب الخمية ونقعه اذا نقعه فيها
البيتل يخرج منه الخلاوة وقال ابن الاثير انه شراب يتخذ من زبيب او غيره من غير طبع والية اشار في الصحاح الاسك
فلا حاجة الى التبيين السكر فتمتخص بعصير الرطب فيكون التمر اي السكر زبيب مجاز عن الرطب لجلالة الكون في زينة
الفسية لكنه يومئذ فاعلم ان الاول ان يقال القيع البسر الرطب التمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان ترك التفسير انما في
الكافي ان التمر اسم جنس من حين يتصوره الى ان يدرك الخمر بعصير البسر الفضيخ بالصاد والهاء لهما من الفضيخ وهو
كسر الشيء المجوف اذا غلغت الطلاء والتقيعان الظرف تخلف بحجم واشتد فان كلما اذا كان حلو اسل اتفاقاً
واذا اشتد فذلك لك عنده خلافاً لما اذا قدت بالزبد جرم اتفاقاً ترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمة
الخمر وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلثة وان كثرت للقطعية والطنية فكيف مستحسلاً لانه دخل في الايمان بتعدد
جميع ما نزل عليه الصلواة والسلام فاذا جرد واحد كان حراماً كما في الكافي فليس شارباً ويجوز بشره قطرة
منها ولا يجوز زججها ولا يضمن قيمتها اذا كانت مسلم فقط فلا يكره من هذه الاشربة ولا يفسد شاربها ولكن يفسد
الاجزاء اذا سكر وجوز زججها بغير قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا الضم اليك ومن لم يفسد رح يجوز زججها لا يفسد
قد سبب كسر من يفسد وقل الثلثين الفدية على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التسلف الحسية واما
اذا قصد ما هو يعرف بالقرآن فالفتوى على قولها الكل في الضمات وفيه اشعار بحرمته الاستفلاء بالخمر

من كل وجبة كافي النية ووفات العطش الملك حل شرابا فان سكرها لم يجد الا اذا شرب الماء على قدر الحاجة كما في الزايد
وحل العبر الثلث من الثلث (سبكى كردن) بان يطبخ بالنار او بنس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر ما خرج من قدر
من شدة الغليان ان الزبد يطبخ نحو يوم من العصف قد يصب صاع بالزبد الباقى حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث
فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم أعيد فان كان قبل تخيره بحدث المرة وغيره حل الا حرم
ومو الخا للفقوى وان يكون غل قوره متويا كاضلاع وان تقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة
فتلا يطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزانه المفضي العنبر احسن زعن العصف الزبيبي والتمرى فانها يحل
باري فينجد فيه اشعار بان الثلث ما عنب فالحل وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطحخ ثم رقى بالماء وحل
حتى انشد يسمى ثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر كالمهورى لاستعمال الجمهور والمجيد منسوب
الى حميد فانه صنعه ابو يوسف ويعقوب لانه اتخذه للمارون الرشيد وانجى من حرب (نخبة) وفي الروضة والطائفة ثلث
صب عليه من المار بقدر ما يذهب عنه من العصف ويشترط ان يجمع بعد صب المار واليه ذهب الفضل وعليه العصف
كما في الامم شدة وقاذا فالزبد كالثاق وعجز فنادم على شره به لخلاف واذا شرب بالزبد
حل عند الشجيين بالميكورم عند محمد وان لم يكفر مستحيا كما في النظم وحسنه شغل قوما وعنه انه كرهه وعنه انه موقوف كما في السيرة
وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول ان كافي النهاية والطهريه وقاضيان الكبرى وقفا
البحر فقه والمجيدى كما في خزانه المفضي وهو الصحيح لان التمر موعودة في العصف فينبغي ان يحل من جلس في الدنيا النموذج
ترغيا كما في الضمات والظاهر تفسيق الصحابة من وكان عمر بن الخطاب في الناس فيما يسمي الطعام للفقوى على ان يترك
في ليالي رمضان ليطعم الفقراء بعد الطعام فقال رجل من النصارى ما نافع شرابا في صومنا واني بالثلث فصبغ شر
ما فشرط ثم ناول عبادة وامر العمار ان يتخذه للناس للاستمرار كما في الكافي وذل فبيد التمر اسم من كافي فتيان والميا
الطب البسه وتجرى حكم الكل كما في الزايد والبنيد شراب يتخذ من التمر او الزبيب واسهل له الزايد بان يطبخ
في المار ويترك حتى يخرج منه شفق من البنيد وهو الاقار كما يشير اليه في الطائفة وغيره وبنيذ الزبيب حال
كون بنيد بها مطبوخا واني طجة فالفرق بينه وبين النقع بالطحخ وعدمه كما في التمه وان شئت ذلك البنيد وقد ف
بالزبد وفيه خلاف الثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسالة فلم يتعلق بالثلث فلم يكن مما سبق من قوله شدة
كما نطق عن ابي حنيفة لا حرم ديانته ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالي رمضان للفقوى على العبادة
كما في الكافي وعن ابن مقاتل لواعطيت الدنيا بخذافير ما شربت مسكوا ما اقيمت بحرمة البنيد من مطبوخا قال ابو حنيفة
في نفسى من البنيد مثل الجبال وكيف لا وقد اختلفت فيه الصحابة كما في التجنيس عن الشجيين ان بنيد بها لا يحل
الا اذا ذهب ثلثاه بالطحخ كما في الكشف اذا شرب ظرف حل بالميكورم ليطعم العذيان به من الثلث

والبنيد من طماننة فلا يشترط الا جماع السكر الموجب للمعدن والسكر من القوق الاخضر المجرم عند بلالة العلة من
 كما في القاقى وغيره وذكر في التفات النفع السكر حلال مكره عند ابى يوسف فالوهم هو السكر نجس شرابا بلانية لمو فطرب
 اى خفة توجد بشدة السرو فان نوى بالشرب واحد منها فالجوس الشى حرام كشرب قطرة والنية ويجب به ان كم
 كما في المعمرات وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمرار الطعام او التوسع في
 الايام على القيام ادى الى ايام على الصيام او على القتال لا علاج الا سلام او التداوى لدفع الآلام فهو
 الحاصل للثلاث بين حلاله والانه وفي التفات قال محمد كل مسكر مكره ولم يلفظ بالحوام ونبه على ان يكون مثل السكر
 عرف في تلك الحام واما التفات الخليلان اى ما الرزيب التمر او الرطب والبسبب لم يمتنع بل هو من ادنى لطخة فلو جمع
 ما العنب التمر والرزيب لا يخل بالمذيب منه بالطحن ثمانية كما في الكافي وانهما ذكره مع انه راجع فيا قبل ليكون
 على اصحاب الطوايف انه لا يخل عند عدم خل عند باطلا فالحمد لم يذم لى بالتبع كسبر الباقية فخرج التمر ونبه
 التين ونبذ البرسيم بالذبح كسبر الميم كما في المغرب نبذ الشعير بالحبة بالسكر ونبذ الذرة بيس بالسكر فيعلم حسن
 والكاف وسكون الرار كما في المغرب وغيره ومن اظن انه نبذ البروان لم يخلج اذا شرب الخليلان والبنيد
 وان شهد ذلك فقد بالزبد وسكر بلانية لمو وطرب فاخلطان مفيد وفيه اشارة انه لو شرب واحد
 منها للمجرم بل اختلاف وحاصل ان شرب نبذ الجوب الحلاوات بشرط حلال عند اثنين فلا يجد السكران منه ولا يخل
 ملا قد حرام عند محمد بن سعيد بن قيس كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رزالي ان لبن الابل اذا
 اشتد لم يخل هذا عند اثنين محمد وعنه انه كره واما عند باخلط السكر من حرام بل اختلاف الحدود والطلاق على اختلاف
 وتما في التمر تاشى والى ابن النواكسى الفرسية اذا اشتد لم يخل هذا عند على قبل الاصح انه يخل كما في المدة
 وذكر في الخزانة انه يخل عند الصابين كره كراهية تحريم عند عامة المتأخرين على قوله وعند كراهية تنزيه وتما في التمر تاشى
 ان البلج اى احد نوعي شجر العنب حرام لانه يزل العقل عليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان قيل
 العقل لكنه لا يزل وعليه يخل في الدابة وغيره من باقة البلج كما في شرح اللباب وتما في شفاء الجراح للعطائنة القاقى
 وحل حل الخمر ولو كان لعلج اى حل كالتفاح والمخ والماء والسمك القاقى والناخذ باو نقلها الى الشمس عند بعضهم
 والصحيح انه لو لم يكن اصحابا خمر من وقع الشمس عليها لم يخل كرفع سقفة لائل نقلها فلو صب خمر في خلاها لم يخل
 كما في الامم لو خلط الخمر بالخل حرام فاصح يخل ان غلب الخمر واذا دخل في بعض الخوص لا يصير خمر عند حتى يذهب تمام
 المرارة وعند بعض خمر كما في المضمرات ولو وقعت في الصبر فارة فخر جرت قبل التفتيح وترك حتى صار خمر فتم خلت او خلطها
 يخل وبه ائتي بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في غل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينجس
 ان يجمد ترك الصبر ثم صيرته بخل او نخل بالاس بخلان هو الخمر فينجس واما الصبيح الانتخاب فلا يكون باخا

القاقى

المفرد هذا المصنف وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ أهل صبيلى اسفل النجاشية فلا يعين يخرج منه وهذا زيادة
 احتياجا وغيره اجبت في الحكم كما في النعمة ولما ذكر ان النذير المشتد طلال ويومهم ان زيادة الاشتداد والمصلحة لاسباب الامة
 النعمة يجب حرمة انزال ذلك التوهم فقال وحل الانبعاث اى اتخاذ بنيد التمر الذرة ونحوه بان يتقن في الدرب
 بالضم والماء الفرقه والحتم بفتح الحاء وان روسكون نون قبلها جرة خضراء والمرفف بالضم التشديد جرة او غايته
 طليت وطلعت بالزنت بالسر على القار وحرم كما في الزايدى وغيره شرب دوى ان لم يتحقق اجزا منها فيه ودردى الشئى ما يقبى
 اسفله الا شطاطى الاتصاف وان كان فى الاصل دوى شاة كدول اربى اى يدردىها كالاحتقان به والاحتقان كمين
 الشعر وانما اثر الحوت على الكربة الواقعة في عبارة كثير من النون لانه اردو التبيين على المراد الدال عليه كلام السلف
 ولا يجد شاربه اى الدردى بلا سكر مغلبة النفل وفى الزايدى وشرب ما فيه غرض عند الدقاق والعمرة الطعم عند الكرفى
 وانما ختم على كرم الدردى لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الساطع المرام والله اعلم

كتاب الزباج

اورد بعد الاشتغال لان حرمة ما فيه غلط والذم فيه ما سيذكر من النعم فانه ينقل الى الاسمية من الوصفية اذا النجى ما ذبح
 كما فى الرضى وغيره فليس الذم فيه المراكات كما نحن والمراد ذبح الزباج بالفتح فانه لغة اشياء كما فى المفردات ونحوه
 وشربة قطع الحلقوم من باطن عند الغسيل وهو فصل بين المصنف والراس وهو مختار المرزى لكنه مخالف لما يأتى وقد
 أشكل بالفتنة التى ذبحت من التفار والشهوة لانه قطع الادواج الشامل للنوع فاما جرة الى الجواب على العنوان من النقص
 حرم ذبيحة يوكل بقبرية المقام ففتح سباع البهايم والطير وغيرهما وكذا انواع السمك الجراد لكنه لم يتناول ما بان من
 الحمى والى لغة المصنف لم يترك من التركيب دوى فى اللغة الذبح والاسم الزكوة فى الشربة تسيل الدم الخمر كما فى الحديث
 ففتح المرزوية والخطبة ومن الطن انما ربه بالذبيحة مقطوع راس والتركيب قطع الادواج خال لا يسهل له ولا قرينة عليه
 وفتح الزكوة الضرورى وهى قسم من الذمكية ونقطة مباحة قد مر فقال وذكوة الضرورة اسه الاضطرار وصح
 ولذا اختاره الطحاوى جرح بالفتح اى شق جلده بشرط ان كان اى فى اى موضع من الجسد اى بمن الذمكية
 وذكوة الاضطرار اى قطع ادراج من الحلق واللبية اى سداها من الحدة اسه سداها الصدر بقبرية ما يأتى وعليه
 كلام النهاية والكفاية والكرامى فالله بالفتح المخرجه الحلق فى الاصل الحلقوم كما فى القاموس والكرامى وقوله يستعمل
 فى بعض العنق بملاقاة الجبرية بقبرية رواية الميسر والذخيرة وكلام التحفة والعلاني والكاسفة والمصبرات يدل على ان الحلق
 يستعمل فى العنق بملاقاة الجبرية بقبرية رواية الجامع خالصة من سداها الحلق واللبية فالنوع عند الاولين من الحدة وعند الآخرين
 من اصل الضيق فمن الطن انما سداها كلام الكفاية يدل على كلام الآخرين مع انه على خلاف مراده حيث نقله كما يقتضيه رواية
 الجامع ان الذبح لو وقع فى اعلى من الحلقوم كان المنذوح حلالا وكلامه كذا في الرواية يقتضى ان يكل من اى تقع الذبح فوق الحلق

قبل العقدة ووجعل بين معنى في كافي الكافي لم يستقم كما لا يخفى وعووه اى الحلق بالحنى المذكورة في المعرلة وادراج عروق
الحلق في النسيج وكون الضمير للزنج الانتشارى على ما نحن عليه من جبين وفيه تغليب الالوين ليسا بعروق الحلقوم صلح
الحلقوم واما وادوا والميم كافي المقاس مجرى النفس لا غير المري على فضل ميمز الامم جري الطعام والمري الشرب اصله اس
المعدة الحلقوم كافي التنديب الديوان وغير ما نحن في الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمري مجرى الشرب يعني
ان الحلقوم مجرى في الميسطين انما عكس ما ذكرنا موافق لما في كافي نعم: النفس انه سهو الكاتب والود جان تشبيه الودج
بعضيتين عرقان غليمان في جابني قدام النفس ميمز الحلقوم والمري وعن شخمين عروق الحلقوم والود جان كافي في كافي
وحل النسيج يقطع اى ثلث منها اى الاربعة عنده ويقطع الالوين واحد الاخون عند اى يوسف ويقطع اكثر من واحد
منها عند محمد يقطع النصف كونه تحريك كافي النخانية وغيره والاول اصح كافي المضرات وعند محمد يقطع الالوين
واكثر الاخرين وهو الاصح على ما قال مشائخنا كافي المحيط في الانكشاف اشعار بانها لا تشرط خروج الدم ولا الحركة لكن
ان لم يعلم حيوة تشرط واحد كما كافي الظهيرية وما في بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للبراة كانه في النظم
فلم يجز حرم النسيج فوق العقدة الواحدة بين النسخ وبذا القيت ظاهر لوجعل على خلاص الظاهر بان يفرغ على ذكوة قتيلا
على حسب الالوين وتفرغ غير ظاهر لوجعل على الظاهر بان يفرغ على العمل لان الادواج مبتدأة من القلب لم الياغ
وهل اى قال الامام المستغنى يجوز فوق العقدة يقطع اكثر الادواج وبه اخذ الاساتذة والسفلة وقال ان يستغنى
اما محمد في القول والعمل فلو اخذنا به يوم القياسه انه كانه في النهاية وفيه اشعار بانها اذا كان المستغنى
بجمته ايتاب على ذلك تخليفا وكذا الساج لوان لم يكن بمحمد المبحر بان ينفذ به كاتقروا على النسيج بكل ما في حدة
القصبة وبه صرح وجرى ريق وشرب محمد والاساتذة طهرا فاحسن غير منوعين فانه وان قطع لم يكن اذا
بجهد النفس فلو كانا منوعين عالمين على السكين على عذبان كونه: ير الصفة على التخليطان السن مبدت وفيه
اشارة الى انه لا يجوز نحو القرن القام كافي الميسوق الى دونه وتوبت الساتيل النسيج والقطع العروق لم يعمل على ما
قال بعضهم ول عند بعضهم كافي بيان الاحكام والاول يشبه بالصواب كافي الزايد وكوه ولم يحرم النسيج بفتح
النون اى المبلغ النسيج شائبة ومهبطا بعض في جوف الفقار يجر من المياغ يقال بالعمر يخط الرقية وبالفارسية
وحرام مغرم وان كرهه كونه تنزيه ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغرم من النظم وقيل النسخ ان يدراسه حتى يظهر
وقيل ان كونه عرقه قبل ان يسكين من الاضطراب فان اكل كرهه لما فيه من تعذيب حيوان بلانفة كافي في المداية فما بعده
منه عنه واعلم ان الزمخشري قال في الكشاف والفاق واذا ساس وغيره بان الحنيفة الاخر انما هو للمعنى بالباء
دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان النجاس بالباء لم يوجد في اللغة وقال في النسخ
الى طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والشرح فلم احبده فوجد منع الفاضل الفخار انه في ذلك

ليس شيء وكراه السخ اى نزع الجذع والذبح دون الكسر فانه الذبح قبل ان يرد الى مكان عن الاصططاب ان يوصل الى ذبح
 والسخ كذا في المداية فانظر متعلق بالمصدرين فقال بعضهم ان السخ قبله لم يكره كما في التحفة وفيه اشعار بان ذبحه بان
 عضوا قبله كذا في بيان الاحكام وكذا كل تعذيب للذبيحة بلا فائدة تقسيمه بغير تخصيص كذا في المنع والذبح
 من الغفار وقطع الراس بوجه واحد او شفرة بين يديه بعد الاطبلع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اصبحت لهما
 الاذن الربقة فالتعاود وانما وسفادها وخفها ولا نخر غنائه بالذرة حتى يهرب كما في صيد الميسوط وهذا لا يخالف في
 بان ضرب له رجة جائز فيما يكره كذا في تزيير بشرط فعل الذبح كون الذابح مسلما او كتابيا حرييا او غلبيا او ذميا
 ولو كان الكتابي حرييا ففعل الذي كذا في الابصر بالاكراهية كذا في طبرستان او كان غريبا او كذا في المداية او كان
 الشخص كذا في امرأة بائنة او متفاد او جنتا كذا في الفتى او محتوما او متوترا او صديدا او احد البرية بغير تعليل استنبطت
 او كون اصلها كذا في الكراوى او كون اصله يقطع الادراج كذا في المحيط ولقبضت اى يقدري على قطع الادراج ففعل
 اى حفظ الحرام كذا في الكراوى واسم ان كاس المصطفات السابقة واللاحقة مقيد بقيد الغليظ اى اذا شتر اك اصل
 في القيود كما في قرآن الطن انما قيدان للبيعه وبغير علم السابق بالمعاشرة او كان الذبح اقل من صاحب تلفه فليجوز
 قطعها الحاتم وانه يترجم عن نقل عن ابن عباس انه لم يذبح ذبحا او اخرس اى الكرم فانه مفذونه ترك التسمية لاسيما
 من سلبا فانه اسم غير محمول لا يجوز ان لا يذبحه بكذا ذكره الرضى فليس من التسامح في شيء كما ظن لا كتاب الاكاشفة
 والحرابي والجوسى واما ذبح الصابى فليس بمرور عند لانه ممن يقرب منه وكرهه عند هالان منهم من لم يقرب منه وعبده
 على ذكره الكرخى وفيه انه لم يقرن الابلا وليس كذا في غلو الملك كذا في قولهم ففعل عنده انما في غلوهم في استقباله عند تعظيم
 عبادته واعتباره اولى لان الحرمة تليق عند الاشتباه كذا في الميسوط او مردا بان صار حرييا او كتابيا فانه لا يقطع ملته
 ما ترك التسمية اى ان الذابح اسماه تعالى الجوز على الذبيحة عند ذبحه تعالى عدا لانياء وفيه اشعار بان التسمية
 في المحرم بدنس فيه كل اسم من اسمائه فلو قال العدا وخبره مره الى جازك في المداية فاسمى لم يذبح لم يكل كذا
 في الكبرى والاسن بسم الله كذا في الفتى والمسيح عند البقالي بسم الله والعدا كذا في المداية والاله كذا في المداية
 كذا في المحيط واما قال البقالي هو المداول منقول عن ابن عباس كذا في المداية واما قلنا ذكر الذابح لانه يسمى غيبه
 لم يكل كذا في المحيط واما قلنا المداول فاما اللهم افعل لي لم يذبح لانه دعا كذا في المداية واما قلنا على الذبيحة لانه
 عند الذبح لا يفتتح عمل لم يكل فاما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل منه وبين التسمية لم يذبح لم يكل قال الزخعة اني وجدت
 الشفرة لم يكل فلو سمي على ذبيحة فذبح غير لم يكل فاما قلنا لانه تعالى لانه لو سمي فذبح فذبحه الا بغيره من الشفاكل
 لانه ذبح تعظيما لانه تعالى لانه لا يذبح بغير يد ياكل بل يذبح الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للذبيحة فانه لانه تعالى ولما فيهم
 بين يديه لياكل الكل في الزاوية وان نسى التسمية عند الذبح صح اكله لانه عند ذبحه لم يذبح

ان يحط على اسم الله تعالى غير نحو يسبح الله واسم فلان لان تجريد التسمية برفعية كما في التسمية برفعية
الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المتأخرين كما في التمرناشي والى انه لو قال يسبح الله محمد رسول الله لم يحرم
بمحرم كما في البداية لكن في التمرناشي انه كرهه والى انه لو عادوا لهما وقال يسبح الله بتمام فلان لم يحرم كما في المحيط
الذبح كما في النهاية او الدمار كما في المحيط ان وصل الذبائح بالتسمية الدار وغيره والحال انه لم يعط ذلك الغير
نحو يسبح الله اللهم قبل من فلان او اللهم اغفر لي او باسم الله صل على الله تعالى عليه وسلم وحل الذبح
ان فصل غير التسمية عنها صورة مخفية كالدابة قبل الاضجاع وقبل التسمية بنحو اللهم تقبل مني فصح
وسمي وفيه رمز الى انه لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي
وفيهِ رمز الى انه لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كرهه وفي التمهيد ينبغي ان يدعى قبل التسمية او
بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لو ردد الاثر وذهب اى من بحر الابل اسع قطع عودها الكائنة في اسفل
عقها عند سدور بالان موضع الفرح عليها لم يمسح في ذلك من الحلق عليه لم يخلط فانما اسهل من الذبح كما في ابي
وكرهه وبما خلفه السنة كما في البداية وغيره وبما لنا بطرودي لمعرفة الكراية فاحفظه في البقرة والغنم فكسبه
اى مذبح من فحما وكرهه فحما فان اسفل الحلق واعلاه سوارى في اللحم منها والذبح اليسرى في المضمرات السنة ان خير البقر
وغيره الشاة مضطربة وكذا البقرة كما في الخلاصة وذكره التف ان ادب الذبح بالذبح بالرفق وعلى اليسار ولو جازى القلبة
ويشترط ثلث قائم فقط ويزيح باليمين ويحد الشفرة ويسرع في الذبح واجاز الشفرة على الحلق وكفى في الحلية المرح
والرى ولو يواى العمران في عمر اى كل حيوان يسمى ان لم يكن له بيان جلال له جاذبة للمادة والابل البقرة والغنم
والخاروشى والطيء والظم فحينئذ قد يسكن في اصل الشاة او الابل لا غير كما في القاموس وحش اى صار وحشا
ومتغيرا ولم يكن ذكرا كان الضرورة فلو حلق وجاذبة ليشعر لا يؤخذ فاما اصل فية شعرا بان تؤخذ منية الزكوة بعد ارجاع عليه
ولم يكن فخذ جمل كما لو فعل لولا على البقرة فاذن في فحما جازا لولا بلاقته على ذكرك كما في المحيط وغيره واسقط النعم في ذكرك
ولم يكن فحما شاة لغير اى قطع او دابة ولم يغير على فحما فان جاز وقد شاة فخذ له مات منه اكل فان علم انه
لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذبائح فلو سقط شاة في قبر من حل خلا للحسن في الخزانة لا يفي الحج بل يذبح لعل يصيب
استالس لانه لا حاجة اليه الا اذا قوس ولا يخل فخذ من ميتة وان بنت شعرة وجنى لطن الميتة شاة او البقرة او دابة
او غير ذلك لا اذا تم طهه بل لا يذبح حتى يفصل عن المقاصد فيجوز اخذها وتفضيها فكل ما لا يسلم بل يذبح لعل يذبح
الاخذ او صل لي كيف شاء كما في الاكلاني والادل هو ايجع كما في المضطرب ولا يخل واما فحما فكل ما لا يسلم بل يذبح لعل يذبح
خلف الرابعة فحما لى نظير كل سبع من الماشية والطار كما في القاموس فانها يذبح فحما في الخزانة فان لم يذبح
من سبع فحما فحينئذ يكون الباقى من سبع لى من سبعة من البقر او ارجع فاحل عاده فيكون شاة لالباع لم يذبح

فلا حاجة الى قول او طريق جمع طائفة طليق على الواحد المراد منها جعل كره لموافقة الحدية في صقع في ذلك السد الذي يحاط به والحمد لله
 و الفصح و التمهيد و استند الى ابي القاسم الفصح النوراني صاحب السموه الفلكي للدين و القرد و اليروع و ابن جرس و ابن سوك
 و طرذ و خلك كالعباد و النور و الصغر و البارز و الباشق و الشاير و الحدة و البغات و الباس و العيس و شي خلك كالخطاف و القري
 و السو و ابي و الزند و النصار و الفاختة كافي قاضيان كالمسبي المرسية و الفخاش في راي كافي المحيط و الحق كافي التثا
 و البوم في رواية من ابي يوسف كافي الضبابي و المدبر و الفلق و الطاوس كافي المصبرات الفخانة كافي الفخنة
 و ذكر في النظم انه كره القناب الفلق و الفاختة و الماخشات الصغار لمد و اجمع عشرة حركة فيها كالغارة و الورقة
 و سام ابر من الفخنة و الحية و الضفدع و الزبور و الرغوث و القمل و الذباب البوم و القرد و الباس بدو و الزبور قيل نفع
 الروح لان مالا روح لا يمسى قتيه كافي قاضيان و اقبل ان الخشرات سوام الارض كاليربوع و غيره فقيه ان الدابة
 بالقبل من و ات اسم كالقناب اعلم ان الخشرات مخزومة عندنا طلال كرهه عند غيرنا كافي التف و ان الاشاة و حملت كافي
 و راس لمد برأس كلكل الالاسان اكل الحلف و دول اللحم و صلح صلح الفم لا كلكل اداقي بالعصوتين و كان
 لا الكرش لا الاسار كافي النظم و لا الحجر الالاية و لون الوحشية و ان حارت البية و وضع عليها الاكاف فلونز انده على
 الاخرى فالحكم للام كافي النظم و يدخل فيه بحمد و لبنة و شمة الا انه متفجع بطله الصحيح كافي الفخ و لا البخل عنده و كذا اعلم
 اكل ان النور في سوا و اما ان كان حار فالاصح انه لم يוכל كافي المصبرات و لا الخيل عند ابي حنيفة و فيه
 اشاره الى النور حرام عنده و قيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام من حرمة لحمه و عليه الفتوى كافي كفاية البيهقي ثم انه
 كرهه كراهية تنزيه في ظاهر الرواية و هو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام و غيره او كراهية تحريم هو الاصح كافي الخلاصة
 و الدابة و هو الصحيح كافي المحيط و الفخنة و قاضيان العادي و غيره بالانصاف الله تعالى عليه سلم عن عن محمد بن ابي حمزة النخعي
 و الحية كافي الكرواني و غيره و ان له حل عند غيره كالصاحبين في المصبرات انه لم يكرهه عندنا و كرهه عنده و هو الصحيح و ان
 انجاس البكا في انه ياكل بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامى على انه لا ينافي في كراهية لحمه عنده و الى الين
 لا ياكل لانه متولد من اللحم و الاصح انه ياكل كافي قاضيان و غيره و الى ان شجرة لا ياكل خلافا لما و الضعيف بضم الباء و سكونها
 و اليربوع الذي بالفارسية (موش شحشي) و منها تخصيص بعد التسميم و اعلى الشافعي فانما يمان عنده و الاصح ان ياكل
 عن الزاب فانه ثلثة انواع الفاعل فاقه سواد و بياض الاسود و الزاغ الذي ياكل الجيف على اكل لا يحق و شبه البية
 و قد اشعار بانها لو اكل كل من الثلثة الجيفة و الحب جميعا لم يكره و قال كره و الاول صحيح كافي الخزانة و غيره و في الكفا
 لم يزل انه حل كل الابل و البقر و الغنم و الجمال و الدابة و الحلة الا انه كرهه كراهية التنزيه كالمشيرة اليه في التف فيمبس
 الابل و بعين يواو البقر فكثير في الغنم سبعة و الدابة ثلثة و قيل الغنم ثلثة و الدابة يواو كافي النظم و الخزانة و الاولين
 عشرة و الغنم اربعة و الدابة ثلثة كافي الكبرى و الاصح ان يحسب لانه ان يزدل الراعي المنة من العذرة

كما في المحيط وغيره والى انه حل الغنم والذكور الانثيان المشاة والحصان للذنان في الحق والمرارة فافسدها
انه لم يكره كراهية تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من العروق والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام طعمي بانفس
ولا حيوان مائي اى ما يكون نواله ومعاشه في الماء سوى سمك لم يطعم الطار اى لم يعلل للماء طعم فنبه
بلاؤه من لطفه وهو العلو والماءات باقته وهو الطافي فيقول كما اذا ملكك فمضين السكان التراكم والنجس فيه او احصاه حبرة
او اكل وداء يلقى في الماء او وجد في بطن كلب موصح او ورجل ورجل الماء وظهر من فوق او نجس الماء وعنه طوقه حر الما
او برده لم يוכל عنده خلافا لمحمد ودينار الفرق كما في الفزارة وحل الجراد بالواعد وان مات خفف الغنم وكان يحرم الاصل
برى المعاش كما قيل ان بعض السمك في الخمر عنه الماء يصير حراما كما في المبسوط والنوع السمك الماء اى البرية
وغيره وحل الاطلاق قول الشيخين فان انواعه ملال سواها عند محمد كما في المضرات وقيل ان الجرب من المسوخات
باطل لانه لاسل لما نسخ اذ لا يتجبد لثلاثة ايام بلا ذكوة فانه لو صاد موسى جراد او سمكا او نزل سمكة به تملك على البحر
وغيره وغراب الزرع ويقال لغراب الزرع ايضا وهو طائر صغير الخبيث احمر الزيل سود البدن اريد بغراب لم يكل
الا حب سواد كان القبع او اسود او زاعا فاحتمس في الذفرة ولا يفتق وهو طائر طويل الذنب فيه سواد وسب من
يقال له بالفارسية (عكه) وعن ابى يوسف انه يكره لان غالب كله الخبيث كما في الزايجى عن محمد اذا اكل الخبيث
يكره واذا انقطع الحب يكره كما في المحيط والارنب للذكور الانثى مذكور في جميع النسخ ومن تركه فسد في ما فسد بالذكور
لان روى انها كانت امرأة لا تتصل من الخبيث فسخت كما في الكرماني معهما اى الذكوة وانما ذكره المحال لم يفتح التوسيم
الناشئ من شتر اكل المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلاثة محل بلا ذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون والا على الانتباه
المستفاد من القطع مع الدال على المعاجزة اشارة الى ختم الكتاب فتمام كتاب آخر اليه

كتاب الاضحية

عقبت الذبايح لنا كما لم تدر ان ذبايعت الضحية اى الذبح من ايام الانبياء بى بضم المعزة وكسر عا على افولة فاعل كره
وقيل ناسنوسية الى الضحية فيان لواجب على هذا ان يقال ضحية لان اللات الثالثة او الرابعة اذا كانت متعلقين
واو الى الضحية كما تقر ولا يبعد ان يقال ناسنوسية الى الضحية وضحي فخرت المواد وزيد العلف على خلاف القياس على يدان
ما في الاضحية انما من الضحية اى الضحية اذا دخل في الضحية لانها تخرج وقت الضحية فسمى لواجب سم قسته في ما يذبح يوم الاضحية من يوم
المحصر من الضحية فمذروفة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية يحسن التحسين كما في الكراسى والمضرات ويؤيده
وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه سنة وعن الطرحين فرفضت كما في فاضلنا وفي ذكر الطهارة على انما
عنده سنة عنه بها وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابورى كما في الاضحية والصحيح انها واجبة كما في المضرات لا الاضحية
وذكر طهارة ايمن قد سبق ان جو مبادون جو مبدقة الفطر كما في الذخيرة وليست له لیسار الفطرة وما لو لم يكن

لنصارى كمانى المضمرات وغيره وفيها شك لا ان الحية الرابع لم يكن وقتا لمبا خلافا لالان لقال المراد فيما بين ايام الاضحية وغير
 الاخرى آتو وقتها للفقير وضده اننى فلتا فغنى في احد الاولين واقصر في الآخر فتصل النصارى بالسرقة او الاتفاق انما هو
 سقط الاضحية ولو فخر ثم سقط وجبت لموضى في احد هاتين ثم سقط في الآخر انا وعلى المختار كما في المضمرات وقيل ان
 وبناخذ كما في الذخيرة وغيره والولادة والموت فلو لدنى اليوم الآخر فليلا الاضحية كما نام ولومات في الآخر سقطت حتى لم يجب
 عليه ايصال دولوات بعد الآخر فبالعكس المورد اشترى فانه واشترى قيم فليلا اضحية فنافى الآخر ما بهما الاتمام يجب عليه كما في الخط
 ولو اسلم الكافر في الآخر بلغ الصبي واقام المسا فوجبت كمانى الغنية ولو قدم مسافر بطنه وعزم الاقامة فغنيته تحت لواء الاضحية
 وصلة العبد في الجمعة عاقل اضحى خان في مال كمانى في الخط ولو استقر فيه وارث سقطت كمانى الزادى كره المذبح كانه يجر
 في الليل الى نيل نخل بين هذه الايام الاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فيجب النصارى كمانى النهاية والقيضة اذ مضى ايام النحر
 ولم يقع الغنى او فقير النصارى ولا اضحية بان قال رت ان اضحى شاة او اضحى علم شاة فانه يقع على الشاة كمانى الخلاصة اذ قال
 فيما كمانى اضحى او على ناضحى او لم على ناضحى كمانى الكفاية ويقف فقير شرى للاضحية بان نوى عند الشرى ان يبيع ناضحا
 مستحق بالنا ذرو شرى جميعا تبعد عما يقف تبعد الاضحية الواجبة بالنا ذرو بالنية عند الشرى لم يصدق على رسته
 وزوجه وكذا زوجته كمانى النية والاطلاق مشروط ان التليل وكثير سوار في ذلك فلو اوجب نفسه شرهات لزم له
 على الشرى وقيل ان كان كمانى المضمرات حية لان لاراة انما عرفت قرينة في زمان مخصوص بذابان لا لفصل كمانى الخلاصة
 فان تبعد لقيتها اجزاء فالصدق بها كالصدق بهن فيما لم ينفق ودكانى الذخيرة وان بها قصد لم يجز ما زاد كان
 قيمتها كانه تصدق بفضله ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان بها ما يتعابن ان تصدق بجهنما بما لا يتعابن بابل كمانى الخط
 واعلم انه اذا ملكت ملك الاضحية وجب فخرى عند امته نجارا وكذا عند غيرهم ان لم يكن مبنية والا فلا شى حليفان شرى ندى
 فوجد الاولى فالفضل عندهم ان يفضي فضلاهما يفضي الفضل عند امته نجارا كان غنيا او افنا كل كمانى الخط وغيره يقضى
 الغنى غير النصارى الاضحية تبعد قيمتها اى قيمة البيع للاضحية كمانى الخلاصة فقيمة شاة وسط كمانى الزادى انما هو غير
 شرى الاضحية او لا يشرى انما اشترى الى اضافة العهد لان شراء الغنى مع النية غير موجب الاكثرين ذكر الزادى انه لو
 لم ينجح حتى يفسد ايام نكاحه عليه روى انه يصدق بعبدة شاة واعلم ان جواب الاضحية بالشرى افضل فخر في الروايات المتشابهة
 فقال بعضهم ان كلام الزادى ان على ان شرى العمره موجب لينا وكلام النوادر على ان غير موجب لينا روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام
 ان شرى العمره موجب اتفاق الروايات شرى العمره موجب ظاهر الرواية وروى الغفرانى انه غير موجب وهو المتعارف عند الشرى في الرواية
 ان شرى العمره موجب ظاهر الرواية وروى الطحاوى انه موجب كمانى الذخيرة وذكر في المشايخ ان من شرى شاة فقيمت
 بالنية عند الطحاوى ولم يعين عند الجمهور لان يقول على ان نضحي بها او اضحى بها والمختار اني لمن على ما دل عليه كلام خزانة
 المفتين وصح الجمع بين من يبيع في النحر من الفضل انما لم يستدرك من المداخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة

والأصل الخامسة قيل في ذلك كما قال ابن الأثير في الشريعة ما أن عليه أكثر الجول عند الأكراد في الكافي ذكر أكثر ما جاز
 في الشهر الثامن في الفوائد هو ما في طيبة الشريعة ورواها جواز إذا كان عظيم العظم إذا كان صغيرا فلا يجوز إذا دخل في
 الثانية وفي الحديث من كره عليا أذره آفة الإنسان فإنه ثناء وفي الرواية هو عند الفقهاء ما لم يستأمره وذكر العرف في
 الأمر ما يكون ابن حجة أشهر عنه ثمانية أو تسعة ما دونها حمل أنما قال من لفان لأنه لا يجوز من الأمور غير ما خلافت كما في الحديث
 ونحوه لكن في الخلاصة الغرض من الأمر ما جاز من لفان مما لا عليه أكثر الجول وصح الحديث كالأمر وهو ما في ثنية بالكره للسكون
 على الأخراس المانع التي في مقدم الغرض ما عدا ما في ذهاب السعال كونهما زائدة على الشيء من غير ما في لفان وهو
 أي الشيء الجول من لفان والمغفر الأنضر من الغم والأحسن صح الحديث وهو من لفان ابن حجة أشهر من الجول
 آخره وابن حويلين من البقر عند جمهور الفقهاء وهو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي وابن حنبل من الجول
 وكذلك نظم الثمانية ابن حويلين من الجول ابن حنبل من الجول ابن حنبل من الجول ابن حنبل من الجول
 ومن في ثنية في السادسة وكذلك في الحديث إلا أنه قال هو من الغرض ما دخل في الثانية ثم قال بذلك قول الفقهاء في الجول
 في الأكراد في الزيادة من الأصل دخل في الخامسة والأول صح في الأكراد أشعار بأنه لا يندرج الجول على الجول
 في المضمرات ولا الفحش إلا إذا كان في الذبح وينبغي الشخصية التولية بالفتح الذي جنت من نشأة وغير ما ذكره الجول
 الجول في الجملد وإنما جاز أن كانا سبعتين كما في الكافي ولما قال ابن حنبل أن ستر أكل القيد بالعجماء والجملد التي لا ترون
 لها خلقه وكذا الحكماء التي ذهب بعض قريتها بالسرو وغيره فان بلغ الكسر لم يندرج في الجول وإنما قالوا بالانسان لما قيلت
 وفيها في ظاهر الأصول عجم ثم يوسف حرمة الله أن سب أكثر ما لم يندرج عنه أن سب أكثر من نصف جاز كما في الجول متعلقة بالانسان
 وقال الورع على ثنية الشاة لا البقر لأنها ذكرا لطفها بالانسان الشاة بالسكن في المنية والخصم بالنفس في ذبح العاجزة
 عن الجماع وبغيره الأشيخ كذا التي بها على السعال كما في النظم وأعلم أن لكل السعال عجم المستحب كمين سليمان العيوب
 الظاهرة فما جاز بها جزم الكراهية كما في المضمرات لا يندرج عجمها ولا يندرج في عظمها وإنما قال كما في النظم لا بأس بالهزول كذا
 لما بعض أشعم كما في الحديث وقال لم رعنا في إذا شاة شرقة الشاة أو البقرة في غيرهما كان في عظمها ما جاز عن بعض المشايخ
 لا يندرج في الشيء لأنه لا يندرج لما في المنية وعجمها لا يندرج برطبها العجماء إلى المنية كذا في الحديث فلو شئت ثبنت وتوهم
 الرابعة وضعا خفيفا على الأخرس استعان بها بما جاز ذكره شيخ الإسلام كما في الكافي وأعلم أن لا يندرج عجم لكن كذا
 المحسنة في سبها في حوائج البنية فلا يندرج إلا إذا ذهب كتابا كما في الخامسة ولا يجوز في الجول التي لا يندرج
 كما في الظهيرة ولا يندرج عند جماع سب من الشخصية أكثر من ثلث أو ثلثيها أو العتمة أو غيرها الواحدة أو لا أكثر من الكسر
 عنه أن الجول مانع عنه أن الثلث وعنه أن الزيادة على النصف وهو قولها في النصف عنها رطيات من أضرار الجول إذا جاز
 الأكراد من نحو ما جاز عليه الفتوى كما في الزيادة في ذكر في نادرة القنادي أن كل عيب مانع لما كان أكثر من نصف

بقر

لا يجوز ما جامع ان كان اصل منه يجرى بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وهذا لا يجوز وكذا في النظم وطريق معرفة المقدار
في خبر العين ظاهر لما ينشأ عنه قالوا يشهد السيد بعد جمع العلف بواو ويؤيد ضم تقرب العلف متساويا قليلا قليلا فاذا راها من موضع علم
بشم يشهد الصحيح تقرب العلف بكذا فالتفاوت بين الموقنين ان تنشأ كذا سبب ثلث وان نصف نقصت وعلى هذا كما ذكره الزاهد
والكلام مشعر انه لا يجرى التي ليس لها اذن وان اذبحها عن الطريق انما اذا غلقت بلا اذن جاز كما في المحيط والى انه لا يجمع ما
من الاذنين على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن سامة ان يجمع كما في الميتة والى انه لا يجرى العمياء والعوراء والمقطوعة والالية والكاذبة
فان غلقت بلا ذنب فعن ابى يوسف انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فاشهر لم يقرب الا عند حمله او يسهل
فانما منه كما في الميتة والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال الى الجاهل على الكمال في فوائد كما في النظم
بذلك اذا كان محببا عند الشرع وانما اذا كان بغيره فقد منع في حق المومنين لا سيما في رواية ابى سليمان امامي ورواية ابى الفضل
في زنا صلح كما في النظم وغيره وان قيل النحر احد سمعة مما اشترى كذا في بدنة قال في بدنة وهم كبا لينة الباتية اخروها عنه
عن الميت عنكم صح عنه عنهم تساهل عن ابى حنيفة ثم انصح وتصديق الوتره حصه الميت وذكر الزعفراني اجمع عند الطوفان
عند ابى يوسف ثم قال ميت ان وجبا حينما اجبر الوتره على التقحية عنه والا فلا ذرية اشعار به واشترى الاضحية ولم يصح حتى مات كان
ميتا عنه فالوتره ان كانا سبعة فمعه اباهم انهم جاز كما في النظم بقرة ذبحا ثلثة عن الضحية ومثقة وقران في الحج فانه يصح وكذا
لوقح سبعة عن تلك وعن الاحصار وجزا الصبي والحق والحققة او الطبع فانه يصح في ظاهر الاصول عن ابى يوسف ثم قال
ان يكون من جنس واحد فلو كانوا تخفص في كل احد متفرجا عن ابى حنيفة ثم انه يكره كما في النظم وان كان احدهم
ابى الشر كما في هذه الصورة او غير ما كافرا او مريدا للجم لا يصح ويكون الكل لهما لان ليس يتقرب فيه اشعار به لو كان بعضهم
متطوعا وبعض مريضا فضاء العلم الماضي جاز عنهم وكان القاضي متطوعا فتصدق القضا بقيمة ثلثة وسط كما في النظم وياكل
الغني غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المبني ومنها الى من تلك الاضحية فلا ياكل الغني المرحب بالذبة او غيره وكذا الفقه السائد
والاطلاق والى انه لا يجرى عن ميت بغير امر من ابى نفسه جاز كل المصحح من الخاتمة لانه المالك الثواب لميت وكذا لو مضى عنه
بامر من ابى او الخاتمة ان لا ياكل منها تلك الميت فتصدق كما في الضمات وغيرها ولو كل الى علم يعني المذكور من ريشا سحيا
ويجب من ريشا بغير اذن غنيا مسلما او ذميا ماشا وندب بالتصدق بثلثها على الفقراء واتخاذ الضحية ثلث الاخر لانه
والا وفار بثلث كالاية واشتم للحيال بناه بولسته والدرجة للمقتصد من امار بة ابى القين فان ياكل منه بقدر ما يضره
فانما لا يجمع ان ياكل من كل واحد لولا حاله وبذا درجة العوام كما في كفاية الشيخ وفيه اشعار بانه يتقصد من ثلثا ويحرم كذا في النظم
فانما لا ياكل منها المصحح كما في النسخة فبني ان يعرف ان فقره الراس ان كان الاضحية مريضا ان لم يكن مكانا في النسخة
ندب تركه في تلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الذنب الذي عيال الى من عليه فقه جماعة عرفت ذنب توسعة عليهم اكل
وقية اشعار به لو كان عليه فقه واحد لم يكن الترك مذبا وذب الذبح مبيده ان احسن الى انشيطه

كتاب الصيد

عقبه بالانخبة لانهما واجبه ذابح الا اذا كان التمسى فيكون كرواد وهو صمد صاوك فرب علم اذا اخذ فوصاه ذلك صيد في
 صيده اذ هو على قال المطري في ان يمنع متوحش طبعه لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بمنع مثلا الدجاج والبط اذا اورد منه ان يكون
 ترواحم فباحا ان ملك عليها ويقد على الفرار من جهة المتوحش مثل الحمام اذ منعا ان يات الناس ليلتهما راو طبعها متوحش لا يملك
 دخل متوحش بالكلبي المكن اخذه الاحياء اى لا يمكنه مدنى القاصوس غير الصيد متنع لانا ملك فاصيد عمر الجمال فتشكك ان
 ابن التيرسل ليقال الشئ صيد حتى يكون متنع حلالا لانا ملك اعلم من الما كول صيد لكل رابث ثلثا لعل الكلام الكراى ناطق الى انه لا يطبق
 على آدمى حقيقة واذا ركب فيصيد على الابل الى شحان سبب الشطاط وكله الملك عند الاخذ وكلما ايضا ثم القليلين في الجوان ليسم
 فاشارة الى الاول فقال كل صيد كل في تلك الاكل والفقد والتمرد اسرع من الرب الخبز وغيره واوى محلب الصقور المازى الى ان
 والدة وغيره وافية شعار بان لانا لا نغلب لم كل صيد لانه لا يخرج كفى الكراى والرج الآتى منى عن نقصان فالادنى صيد
 على سبع وادى صاوا بالثالث الثعلب ان انا ثاب غلب كراى في الذبايح البشرى عليها اى علم من ثاب كل ذى غلب اخذ الصيد
 بطريق الشرح فلان ذكرنا من سباع ان علم من صيد من عن الى يوسف الميشتى الله يدركه بنجر العين كذا الاسد الرب لانهما
 الابلان لاخر للتمتع الحسنه قد يلحق الحدة بالرب لكل في الفصوات وغيرها ففى ظاهرها رواية لكن تعليم لكل فشرط اعلم لم يخرج الاسد
 والرب الحدة لكن ان قال استغنى ان الاسد والد لا يتصور فيها التعليم فقد قال في البيع بخلافه والخزير عند ال حذيفة ليس
 بنجر العين على في التبريد و على ان كل ثيب العين عند بعضه قد وصل صيده بالاتفاق والبار متعلق بميل فقيه اشعار بان الصيد
 بملك اخذ من ان لم يعلم من في المنافع والاول توحيد التميز وجرهما اى قطع سبعين سبعة ترس الصيغتين ذكره الاضطرافا وقد اذ
 جنماى جلسا على صدره حتى اقبل لم كل فخرج اعند مدته واما عند باخيل الفتوى على الاول كفى في الذخيرة وبتشيتى منه ابازى
 والصقور فانهما وقتلا وجماعة على الاتفاق كفى في النظم فما في قاصين ان الجرج شرط وشقوال ابازى طالع لم كل صا على البروق
 والآخر على غيره كما طلق لاكتد ابزير ان الادا ليس بشرط منهم من شرط ومنهم من شرطوا ان كانت الجوارض صغيرة كفى المحيط وغيره
 وبشرط ارسال مسلم او كذا الى سبعين فلما انقلت من صاحبه فاقه صيدا وقتله لم وكل كذا قولنا على علم بارسال عدلانه لم يقطع لوجود
 بشرط كفى الصغرى سمى بالمال مما يضاف الى ارسال فيشرط اقران التسمية بنفوت كذا عند ارسال ثم نجره جها فافترقا
 وقتله لم وكل في تذكير كذا بشرط شرط النزع فلوارسل مجوسى ورتد اوصى لم وكل بخلافه الاخرى كفى المحيط وغيره على ممتنع
 بالتمرد او الحانين متوحش حتى تنفراى على صيد لم وكل صفة اخرى فيشرط ارسال على الصيد وغيره من فلوارسل على صيد فاقه
 صيدواكل لكل داهم في صيد ارسال كفى في فانيخان وبشرط ان لا يشاك في جرح سبع اعلم بفتح اللام المشدة ملاكل
 صيده من سبع غير ما اوجده يرسل ان تارك التسمية عمدا ونحوه فلوارسل سبع اعلم وشاركه في العلم فخرج صيد لم وكل لانه اجمع فيه
 السبع والمحرم والاخر عنه كذا يخرج المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الموح كذا كذا به تجميع على السبع كما في المحيط وقيه اشعار

بأنه لو رده عليه ذى النور على ذى النور على كمانى فى الاختيار لكان اختياره ان لا يشارك فى الركن ليعمل حصيدا كالجوهر فى الحرزى وشرط
ان لا يطول الاستراحة وحققة اى توقف العلم بعد الارسال فلو لم يمتنع الصيد فى ارساله حتى اخذ الصيد وقتله
اكل فكله الكلب ففعل شيئا لو ارسل البازى فملكته ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا بأس ان ياكله كل من غير ليل لارسال
او بان لم ياكل كفى الميعاد الاول ان لا تفلح بعد ارساله كمانى فى النظم وغيره على ان عدم الطول من غير شرط ليل
ان شرطه الجارية خمسة العلم والرجح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بغيره كان عليه ذى النور سادس
لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كمانى فى النظم وغيره وعلو العلم بغيره والى عدم التمسك اكل الكلب من ذى النور فى اللباس
كل سبع عقور على الساج كمانى فى القاموس فبشرطه ترك الاكل دون سائر السباع كانه ذى النور لانه شرطه ترك
والاجابة واعيا ولسا جميعا لان عادة الاقراض النحر كمانى فى الاختيار والكرمانى وفيه ما ذكرته النظم وغيره ان القيد شتى
منهن فانه كالكلب لا يجرد ان يكون الهنسى ترك اكل السبع الاكثر استعمال وهو الكلب والقيد لا يغير لانه تبع من حكم البهائم
طست مرات متواليات لانه متباعدة كثيرة من الاحكام ولم يغير الاقل لاحتمال ان اترك الشئ او خوف ان يفرط فى الرزق
وذا طاهر الرواية للصاحبين رواية عنه واما ما برروا به فى حكم السبعين فان بعضه فبالى على العلم والصيدا بن اذ لم يقدروا
لم يعرفوا اجتماعا وانما قالوا لكل لانه لو شرب من ماء الصيد لم يفر واما تركه ففعله السبع المجدد انظم الجناح والظفر وغيب ما كان
فى قاضى خان وغيره ورجوع البازى بدعائه اى يعلم علم ذى الطيب عنه بما رجوعه الى صاحبه بدعائه اياه
والحسن اجابة الصقر واعيا ولسا فان كانا منها شرطا كمانى فى الكروانى وغيره والصقر كل صيد بين طائر والبازى
بالتخفيف والتشديد يزوج من العقور كمانى فى القاموس وغيره فان اكل الكلب في حالة الانطواء شئ من نحو العلم بعد تركه
اى الاكل ثلثا من المرات تبين جملته اى طهرته لم يفر معلما وانما ترك الاكل لانه طاهر ليل اقله صا واذك الطيب
فكله سوا رده او لا قيل اكل منه ما صا فكله ثلثة ايام او اكثر كمانى فى النظم وقد بقي فى ملكه في البيت والمغازاة والارض والافضنة
فيحرم ما بقى منه واليه عند سوا الاول الصحيح كمانى فى الزوائد شئ بان يجرى اكل ذاك لم يجرى له لانه لا يتصور الا فى محل وقت ثم
وقد فالت محل لاكل كمانى فى الكروانى واليه اشار فى الكافى وغيره وحيثما اشكال ان الحكم بالشئ يقتضيه الوجود الا ترى ان الحكم
بحرمة الامة المتية عند دعوى اولاد حرمها ولا ياكل بالصيد بعد حتى يتعلم ترك الاكل ثلثا او يحكم المفوض على النسخة من طائفة
من صاحبهم صا لم ياكل لانه جابل ثم اشار الى بيان ان شئ من شئ فقال شرط العمل بالرمى اى سبه لمسلم
او الكلب لىهم الى منفع متوش ليل التسمية عند الرمي فبشرطه ايضا بشرط النسخة فلو رمى بهى او مجنون لم يقبل او جوس
مسما وقتل حصيدا لم ياكل وشرط المرجح فلو قد السهم لم ياكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادام مع الخلفات السابغة فى
النظم وشرط ان لا يقعد الرمي او لم يره عن طلبه بل الرمي اليه ان غاب عن بصره مما لا يسميه له حاله اياه قد فتم
من نسب المصنف الى التوهم في ذلك فبطل ان التمسك بغيره دار فان بالجملة ان الشئ منفع فيكون لم يمسك التمسك

الذى

الذي هو الكلف في الطرائق فان حمل السهم فانه لا يخرج الا بسلم الارض والمشتغل بعمل اخر فاصبح اثر الصيد فوجدوه وفيه
سهم فليكون في شرجي ليل يستعملها ثم انما التماسه في ان البحر بالري بالسبب ذكرى ما اقترعه فوجدوه حرسه وعلقتها
بان البحر يرمي كل ان لم يتحمل كما في الكمان في تمام تفصيل في الحديث وفيه شعابا به وقد عنه ثم جده فبالم يكل بان
مة الطلب في رقة قتال بوجوه ٢٧ انما مقدرة نصف يوم اولية فان طلبه اكثر من لم يكل في الزادات ان طلب
مقل من يوم كل كما في المضمرات ولما فرغ من بيان حكم المرسلة الى الرمي على اثنين شريح في كلهما حين فقال وان
او ذكره الى الصيد المرسلة وارامى في الاصطيد بالسهم والسم حال كون الصيد حيا وكاه فان تركه الى الله تركه
محمد آت حتى مات حرم وهذا ان كان من في الجوان يكون في الوقت ستة وثمانون الف في المخرج فاذا لم يكن منه بان لا يجزى الا ان اصله كيد
لكن لا يجزى من الوقت لكن من تفصيل الالة والاستعداد للمخرج لم يكل في ظاهر الرواية حتى ان اثنين لم يكل وهذا اذا كان فيه
من الحيرة اكثر من في المخرج بعد المخرج وانما اذا كان مثله فوسيت كما فعل احكاما في البداية فخير والكلام شير السه ان
لومات قبل وصول الفزع اربع وصوله وبعده وصوله فصل كل من يراخذ كما في الظلم كما اذا قتلته السهل حرمة قتله
معرض لجره لانه لا يجوز الجدة في الغلب الاصل كما في الاضمار والمعرض كل الواجب سهم المراجع فذذ فان فاذا راس
بالعرض كما في القاتل وسهم بالرشيق في الطرفين فليكن الوسط يصيب لجره دون حده كما في القاتل خمس او سبعة
بعض البار والوال فليكن عدة حرمي بالساقية ذات حدة وان حرة لا تتحمل ان يكون ثقبه وقيل اشعارا به لو كانت غنية
ذات حدة على ثقبه فليكن حة فليكن ان الموتان كان المخرج ليقينا كل من كان ليل فكل كما لو وقع الشك احتياطا فان
رباه سيفه ولكن فاجره بالبركل وان اصله القاتل لو انقض لايكل الكل في الاضمار او رمى صيد اير او بريا
وجره فوقع الصيد في المام لا تتحمل الموت بالمار او وقع بالمائة بعد الرمي على سطح الشجر او ناكتم وقع على الارض
لا يتردى والاصل انه متى دخل على الصيد على ان يكل من هناك كذا لانه يجوز ان يكله الرمي السقوط فوقع من
على السطح والارض والارض البسولات على ويعبره الحل الحرة الزجر الى اقراره بالصباح على فكله او فكله كذا
فيما لم يرسل منه فلو ثبت انه ساهته على صيد فاجره وذا طلبه بجره حمل وجره حرسه لم يكل وكذا اذا لم يجره فيهما
اي الزجر والارسال من مسلم او كتابي وجوسي او قتي او جرة او حرم او تارك التسمية لغير الارسال لانه اتوس
من الزجر فلو ارسل جوسي لم يكل وان زجره مسلم بخلاف الكس واما اذا زجره الجوسي في ذاب فلو وقع ثم زجره
لم يكل كما في الذئبة فان اخذ رسل غير الرسل ليس من الصيد على وجه الارسال والشيء لا يتعين كما وقيل اشعار
بان لا صابغ باراهل كما في فاصنجان لا لاورى صيدا خاصا بل قد ثم اصابت ثم ثم مل كل كما في الظلم
كصيد رمى السهم اليه قطع عضو من كذا اليدوات فانه من القطع من من الصيد لا العضو المعلق من الزجر
بان زجر رمى الى السهم على القطع ايضا لان مقتضى الحال بيان العضو بان يجله في وقت يجله في وقت لا يتم بالعلاج والاصل حكم

العضو نظرا الى انه قليل بحيث يتوهم بقا الصبي حونه فان لم يتوهم على الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كما في النسخة فان
 قطع الصبي اكلها او اكثره اى ثلثا مع عجة وثلثه مع راسه او قطع نصف راسه واكثره اى الراس او قد
 اى شق طوله نصفين اكل كل اى لم يقطع منه او لقطع لانه لا يعيش عليه وقيده اشعار بان له لقطع عونا نصفين على كل
 بالطريق الاول لان الادراج من القالب الى الدماغ كما مر واذ ارى صايد صيدا فراه صايد اخر فقتله الاخر فان الصبي
 يجوز ان يسلم بعد الرى الاول فواى الصبي للاول لانه اشد ذنبه رمزا الى انما لو ريسا معا او ادمهما بعد الاخر
 قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل لاول ملكه بالطريق الاول لقتل ايضا
 وتمامه في العتية وحرم عليه لما كان القتل بالثاني ومنه ان الثاني له اى الاول قيمة اى الصبي للثان مجرما متبرعا بالثاني
 الاحكام من العتية اليه كما نطقت ان كان لاول ثغنه اى اخره عن غير الاختناع جزاؤه ما يدل عليه من حرمه من
 والاكين الاول ثغنه بان يتيه ممتنا فراه الثاني فقتله فالثاني لانه الاخذ وحل نقص الذكوة ويصاد جواز لكل
 من الجدة ان لا يلوكل كالذنب والفرز لرفع الشر عن الغنم والزروع وانما اخبر سلة الصبي صايد عيبه لما كحل
 اشعار ابرعاه حسن الاختتام فانه دال على علمه

كتاب القبط والقط والابن

عقب الصبي لانه في الغالب اسلم منه لكاد وجلبح والترتيب لا يخفى والمنع فظا القبط والقط والقط والابن فان القبط
 اسم مفول من القبط كما انصرفوا اخذ شي من لارض قدراته لم يزد وقد يكون من اداة وقصد كما في القاطن فهو شئ ما خذ من
 وشره لطفل لم يعرف نسيه بطرح في الطريق واخبره فواسم القبط او الزنا والقطة بضم اللام فتح القات سماها سانه الفاعل
 بسكونها تاسا سانه اسمفول كما في الطلبة وقال الذهبي لم اسمعها بالسكون بغير اليث كما في التقرب انما قيل بالفتح
 مجازا لعله كالدعى الى الالتقاط قيل له اسم السقط بالسكون المقطوع والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس
 انما بضم الفتح او السكون بفتحين اسم مفول من الالتقاط وكان التا للقتل فله لغة الاخذ او الماخوذ وشرعا مال
 بالمحافظة لم يعرف اكله سواء كان من الحجر او العرطل والحيوان الابن بقا نصفه من ابن الصبي كسبح فرب شيخ
 وابا قاذيب بلا خوف ولا كحل ويستخفى ثم ذمب كما في القاموس شرعا مملوك من البشر فمن اكله سوز طقه ثم شرع في بيان
 احكام كل مرتبا فابتدا بالاول فقال رفعه اى القبط وان لم يخف بلاكه احب وافضل لما فيه من الرسم
 وان خيف بلاكه بان وجهه في الماردين يد اى سح يحجب عنه ويخفى من في قاصمان لانه ليس له علم عدم الملاك ولا فرض
 لو علم الملاك لاسماه كالقطة فان اخذ بالمخوف احب مع المخوف يجب ذكر في النسخة ان اخذ ما فرض ان عاق الملاك صايد
 ان لم يخف وهذا بالمخوف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل من القيل لانه من اعزل افضل منه في الشايع قيل ان
 الاخذ افضل من الحيوان اركب في غيره وقيل لاخذ في الغنم والرك في الابل والبقرة في الميراث الاول اصح ومنه

نزل الى ابيه لودعي عبدا وحره فالتب ثبت منه لاسن العبد كما في الكافي او كان المدعي ذميا وكان للقطيع مسلماته بالعلم
ان لم يكن ابي ان لم يوجد في مفرجهم الذي بين كسر لم او قرية او مسجد كبيت نار او كنيسة ودية اشارة الى انه لو وجد
مسلم وذوي فالتب من المسلم والى ان اسلام القطيع وكفره باعتبار المكان هذا ظاهر الرواية وفي رواية اخرى الواحد من البر
توفي في رواية الاسلام نظر الضعيف كما في الاختيار والى انه لم يغير الزمى منهم من غنم فلو كان عليه زعمى بل الشكر كما لا فراه لوجبه
في المسببة كما في المحيط وما شهد من لال عليه ابي القطيع كان له عملا بالظاهر فدية اشعار بان له يد على دابة هو عليها كان كل له
ومن محمد ان كان كمال التمسك عليها كان رد الا فلا كما في المحيط حرف اليه ابي حرف المقتضى الى ما يحتاج للقطيع اليه من طعام
والكسوة وغيره فان لاول بالمرقاسي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له تصدق في نفقة شريكه في الاختيار للقطيع
من الاجنبيين في بطنه فامة التقديس بعبته وصدقة لانه فحق محض لدا يملك امره وصية لتيسير في حرفة نظره لا يجوز له
انكاحه لعدم القرابة والسلطنة فانكاه السلطان فهو في بيت المال في الذخيرة لا يامره بالتمتع والامتناع بل كسوة في
اذا لم يعلم انه قطع والاعمن لا تصرف ماله ابي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالامتناع الكلام تمسك ولا اجارة ابي القطيع
كما اخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بامتناع الام فان له الاجارة وانما عا دكله لارد المال قال القدوري ان له اجارة ولا يملك
اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني من سباحة الكنا فقال في القطعة المعهودة وكثيرا فامة بالاتفاق لانها مسقط
بالتمتع ولو اشترى بعد الطلب ان اشهد عند القدرة شاهدين على خذه لير على ربهما ولو وجد به في طريق اخر لم يوجب اشهاد
عند الظاهر فاذا اطعم ولم يشهد من الا اذا ترك الاشهاد ونحوه لم يملك في قاضيهما فيقول اذا اعتقد مع الاشهاد انه خذه لنفسه
فهو صاحبها في القطعة وكيفية الاشهاد ان يقول شهد اني اخذت من الدار من تحت من القطيع ثيابا او قطعة فله على من تحت
قطعة كما في الزاهد في غيره والاشهاد عليه ضمن بعد الملاك عند ولانه فانه في الاخذ ان يجد المالك الغنم للرد ابي كقول المصنف
اخذت من الدار ابيك قال محمد انما المضمين انما عليه كل ما في القطيع له مع المضمين ابو يوسف رحمه مع محمد في الاصح والاول
الصحيح كما في الصفات فدية اشارة الى ان البائع والبيعي سواء في الضمان تبرك لاشهاد ما شهد البوه او وصيه وعرف
ثم تصدق كفي المنية والى انه لو صدق المالك المضمين ذابا بالاتفاق كولو اقرانه اخذ لنفسه فانه ضامن بالاتفاق الى ان
رد الى مكانهم لم يملك المضمين قال الحاكم هذا اذا رد باقبل ان يقتل عن ذلك المكان لانه فحق من عن محمد لو شئ ثلث
خطوات ثم رد به فيقول هذا تفصيل فيما اذا اخذ لنفسه ما اذا اخذ بالرد فمضمين مملوك في المحيط وعرفت ابي حسب
تعريف القطعة التي تبقى كالذهب نحوه كما ذكره المصنف بان ينادى جبر الى كل جهة من خارج شئ فليطالع عند كمال الشك
في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر خسر الاصفهاني مكان جدت تلك القطعة فانه اوجب الاصل في المجامع جامع الزك
كالو الياسمة الاسواق فانه الى وصول البحر اقرب مدة لا يطالع ابي في زمانه بل ان كان له ابي له في زمانه كما في كتاب
وغيره وهو صحيح كما قال المصنف على الفتوى في ظاهر الرواية انه فماتت فغيره كانت في خمسة وعن اصحابنا ان كل من خرج من داره

عرفنا بقدر ما يرى كما في المصبرات ثم انهم عرفوا ما يستحق من الكثرة واقل الى عشرة شهر او الى ثلثة عشرة والى فوق ثلثة ودون ثلثة او نحو
 الشئ من عرفنا دون رسم يوازي في غلظته من غير رسم فيه كلف فقير كما في الكرا في وفي نحو ثمة لتصدق سكانها او كل ما يحتاج
 كما في المصبرات في بنوعه بلكل ساعة وبنوعها كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدير المدة بالحوال نحو قتل عرف كل حجة قتل
 شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الجوالي لان مقتضى عرف التعريف بالاشهاد وشك في السكينة في لفظ الجوالي شاربانه نوعها
 غيره بانه جاز اذا عجز كما في النيرة وجاهز فعلا اي من ولا سرداد بامنه وان بلكت في يده لم يعين كما في المنيعة وعرف
 ما لا يتجلى من لفظه فطلب الى ان يخاف فساد ه اى الى مدة ليعين انما تقصد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد
 اللحم واللبن او الفواكه الرطبة ونحوها عرفت الى تلك المدة كما في الاختيار ولم ينالوا في الساقط تحت الاشياء في الامصار
 انما اذا لم يكن مما يمتنع ويجوز ولا خلاف في ذلك كما في الرسائل واما على الاشجار فلا يؤخذ في موضع ولا بل ان المتعلق
 على الفلاح والكثري الذي في نه جاب كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بالمرقاضي ثم حفظ منها لم يبعد من
 مدة التعريف تصديق الملتقط بان سائر الينا اللحن الى المست بقدر الامكان فان الشواجيل ليدلان الفصل
 ان يحيط ليحي صاحبها فان التصديق بخصته والمحظوظية كما في الكرا في وفيه شاربان بعد المدة لم يبعد الى الامم في الزمان
 يرفع اليه فان قيل فله التصديق والاقرض من غنى كما في النيرة فان جاز ربما بعد التصديق اجازة كان الاشواك اؤمن
 الاخذ الملتقط او الغيرة اذا بلكت فاذا لم يسلك خداس الغيرة قال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضى لم يعين ليس بصواب فانه
 لو تصدق القاضى من كذا في النيرة والاكفاد اشير الى انه لم يجب على الملتقط الا ليعاود ان كان يربو هو المالك قال في
 الاكتم انه يجب عليه كما في المنيعة والى ان كلاس الملتقط والغيرة لم يرجع الى الاخر بعد التعيين كما في الكرا في وما انفق الملتقط
 يرجع من الملتقط في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان او قاض تبرع فلا يرجع الى ربا وما انفق عليها باذنه فدين على بها
 فله الرجوع وبه ليس من عطف المفرد ولو سلم فافضل لم يوجب كما طرق في ايامنا الى ان حكم انما به بالاتفاق بعد تحقق كونه لقطه ولو لم
 بالبنية وان قال المنيعة في فان قال لا انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ لا الرجوع والا فلا والى ان مجرد المالك الملتقط على الرجوع
 والاصح انه لا يرجع الا ان يجاوزنا عليها كما في النية واجر القاضى لو حكم كما اذا اذن الملتقط ان يرجع الى المنيعة المراجعة للمالك
 في راي القاضى من نحو ابل لقطه وانفق عليها من اجل الامانة فليطيق للمالك اولى عليها فان كان كالا بلق في ان انجره القاضى
 وانفق عليها من اجل الامانة كما في المداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لونه اومره قد خفى بالكسب
 ابق ثانيا وفي الاختيار لوجهه السلطان مدة ولم يحى ربه باء وانفق عليه من بيت المال جعل نيا عليه في ثمنه ولا تجوز
 خوف الاباق وتكمل ان يكون التشبيه في الاتفاق بلا اذن بل يصديق القاضى لرادانه عين بل بانيته وانما يشاء
 فيه واذا اصد وجب بطريق الغيرة كما في المحيط وما اختلف له من لقطه اذن القاضى الملتقط بالاتفاق عليه لكان
 الاتفاق صلح للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او بجعله نيا وهو الاصح قوله انما لم بالاتفاق ليريد ان يثبت على

وغيره ووجب على المالك لمراده اى لا يوق فان لراه لا يشعل في الضال من بيتة سفر او اكثر ليعجل في رجاء لا يسير
فلو صلح على خمسين لم يخرج الزيادة بخلاف الصلح على اقل كفى في الشارع ولو كان الرادطين نصف مبلغ بينهما كما انه في
الآتي بين جليلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه شعار بانه لا شيء للمعين والراد من الراد من لا يجب عليه ان يجلي لا يوق
فلو جاز سلطان ادا ما فاطر لوق او امير فاطمة او وصي تيم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والابن والابن
غيرهم ليس بشئ كما لو قال لغيره ان جدره فاذه والآتي انهم المبرطام الولد والابن والصغير العاقل والمجر والمأذون
وروايته مع الرضخ كذا وليس لراد المكاتب شئ لانه باعتبار الية الكسب هو حق كبره المتبادر ان يسلم الى المولى في لوطه
الى امير ثم البق منه قبل التسليم فاذه رجل وسلم اليه ليس لما اول شئ بخلاف ما اذا جاز فيقتب منه فاصب سلاطه المولى
فانه اخذه وتمامه في المحيط وان لم يعده لما اى لم يسا وفيه الآتي العين وربما فبا عند ابي يوسف ٢٧ وما عند محمد روح
فيقتص من قيمته درهم ثم يودي الباقي بالفلكان قيمة عشرة دراهم حب شقة وفيه شعار بانه وجب لاربعون لو كان
بذات قيمته على اقل ابو يوسف ٢٧ وما عند محمد فيقتص درهم كما مر ان الشهيد الراد عند الاخذ قال عند الشاهدين انه وليدين
اخذه للرد الى المالك وفيه شعار بان الاشهاد واجب بذاته خلافا لما كان في المغفرات وادار في الاختيار
الى ان محمد مع ابي حنيفة رم وراوده من اقل منها اى مدة السفر ليقسط اى نصيبك قل من مدة السفر فيقسم
الاربعون على ثمانية ايام مبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث درهم فيقسم بذلك ان ومن سيرة يوم هذا اذا اختصا عند
والا فان حطما على شئ فله ذلك ليد شاشي الاصل اخذ بعض المشايخ وقال بعضهم ليعمل في راي الامام محمد
والاطلاق خير لانه لا فرق بين ان ياخذ في المعصية وناجده وعند انه لو اخذ في المعصية لشيء كما في المغفرت فان لوق
الآتي منه اى من الاخذ الشهيد او مات في يده لم يضمن لانه امانة وهذا اذا لم يتصل بحاجة نفسه الا فقد ضمن كما في الغيبة
فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ مع الحكم على ذلك فلا شئ كما اشار اليه فضمن عند الطرفين خلافا لانه ابو يوسف
لا فاصب ان البق منه وعلم كونه ابقا لذكر المولى باقة فالقول لراد الاخذ من اجماعا كما في الفخيرة
وغيره وقي قول الآتي من الدال على الزيادة في حسن القسم

كتاب المغفرة

افره عامين ولم يجمع مع المناسبة التامة فلهذا وقوة المسئلة فقد المغفرة وهو الفقيد الممدوم من فقهه فقد افقه
بالكره كذا في القاموس يقال فقهه اذا اضلته او طلبته وكلاهما يتحقق فانه قد اضلله ولم يجمع عليه كما في المطبوعة وفيه
غائب اى يجيز ان الاول لا ينافي لانه من احكام المشركه ولم يكن تغليب كل طرف الا كان مجزا بالافترية لم يداشروا في لم
يعلم موته ولا موته ولا سكا نتم اشار الى حكمه فقال حي في حق نفسه اى فيما يتعلق به من الاموال وغيره بحكم الاستصحاب
الذي هو الحكم بعد الاشارة به وشر ثبت لكنه دافع فلا ينجح عرسه ولا اختصا من زوجه اذا التكاك معلوم الموت محمول

والا بقسم الميراث ورثته ولا يفسح اجازته ولو لم يكن له وكيل ولقيع القاضي من قيص حق اى لعين وكذا يقضي قسامة
 ودنيا اقره مليونه ولزم لبقعه فلا يخفى ان الميراث الذي يقضي له في قسامة لا يفسح اجازته ولا يفسح
 في يد رجل لان وكيل القاضي يقضي له كذا بقسامة بالاجماع لكن وقضى ببقعه وتمازى في الميراث ويحفظ الميراث
 القاضي ما يخاف فساد من اكل العوض والشمار قيل لو نقص عبده وارثه ببقعه الايام بازمير وقضية اشعار انه
 لا يبيع ماله للنفقة عن لوربى لا لى لان لا يبيع وعنه ان باع لغيره لانه اذا علم كونه حيا غابا منه سنين لم يبيع كما لا يخفى
 وينفق القاضي من مخدوميه ثم ما يخاف فساد على لده والويه وعرضه وغيره من حق النفقة في المال
 حضوره لما فقدا القاضي فلا ينفق على الاخ والاخت والنال وغيرهم من لا تقوى النفقة الا بالقضاء بحيث لا يحق
 غيره اذا استصحب ليل ضعيف غير ثابت فلا يرث المفقود من غيره اى لو قف قسط من مال مورثه في يده
 عدل لا يمكن حيوته فلو مات رجل وترك ثلثين اعطى نصف الثلثة لهما وقف النصف الا حرم
 الى تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل محمد بن حامد وعليه الفتوى عن ابى حنيفة رحم الله الاثنين
 سنة وعن بعضهم الى تسعين وقيل اى تسعين عن الثلثة اى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنه الى ما تولى
 الى ما تولى وعشرين سنة اكل في الفسقات وبهذا لا يصلح كما في النظم عن محمد بن ابي حنيفة عن ابى يوسف رحم الله
 وخمس كما في صورة السراجية وعن ابى مطيع الى ما تولى سبع كما في المشاعر وفي ظاهر الحديث الى موت الاقارب كما في التل
 وبهذا رد عن محمد بن فضال موت جميع الاقارب في جميع البلاد وقيل في بلدة وبها ارفق وقال شيخ الاسلام انه احوط
 اقرىس كما في الذخيرة وقال بعض الفقهاء لم ينفذ الى راسى القاضي كما في النيايح وقال لك لا ادعى الى اربع سنين فنكح
 عرس بعد ما كان في النظم فلو افسى به في موضع الضرورة ينبغي ان للباس على اطلاق ثبت موته باقامة البينة على وكيله ومن
 في يده المالكى في المحيط فان ظهر المفقود حيا بالبينة او غير بافله ذلك اى قسط الموت من مال مورثه اى ثبت ملكية
 ولبعد اى بعض هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق طرف يحكم لو تم تمت المدة التسعون ظرف موته
 فقتله عرس كما كانت الموت اربعة اشهر وعشرة اشهر ان نفس ووضع محل وفى الفار اشعار بان ابتداء العدة
 ما على المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الائمة
 وغيره وقال نجم الائمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه توقف عليه كما في البينة ولقيع الميراث من يرثه الآن اى ورثته
 الموجودين عند موته تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله ويحكم بموته في مال غيره من حين فقده اى المفقود لانه حي
 بالاستصحاب لا غير الثبوت في ما وقف له من القسط الى من يرث الخراى ياخذ الارث من ذلك الغير المورث
 عند موته اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاحتتام بالظن بالخبر من لطافة ان القاضي في الاعمال

رَبَّنَا أَنْتَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

فيهِ يَوْمَ تَكُونُ الْأَشْيَاءُ كَالْعِهْدِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ يَوْمَ تَكُونُ الْأَشْيَاءُ كَالْعِهْدِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ

المجلد الرابع من

جامع الرموز

مؤلفه

العلامة الغدانية شمس الدين محمد بن إسماعيل الترمذی من الفضلاء والزمین ذی لواحد بهم فی تصحیح

في المطبع المكي المشهور مكتبة الشارح بالاسعة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القضاء

اخره مما تقدم لان الصالح له غائب لم يدركه ولذا قيل انه اغرس في الكبريت الاحمر والزهر والاخضر وهو معدود ولقبه وقد اكثر
 لسمته اللقمة في صفاءه وآل توالي جسيم الى انه اتمام الشئ قولاً وفعلًا وقال انتم الشرع ان قطع المحضنة او قول يلزم صدر
 عن ولاية طاعة اهل البيت اهل الشهادة اي استحق للشهادة بالاسلام والحريّة والعقل والبلوغ استحق للقضاء بذلك وانما
 جعل على نحو قوله بنونا بنوا باننا شعرا بكمال البالغة فقيهة الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شرط الولاية
 وكذا في شرط العقل وبقي الشهادة والضبط والاداء في شرط القبول وبقي العدالة وغيره كما في النهاية وغيره وفي الكافي
 ان شرط العقل العقل اي حسن المنظر في العاقبة والضبط اي حسن السمع والضمير والمفط الى وقت الاداء والعبد الذي
 الاجتناب من محظورات الدين وقيمه رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جادل فلو لم يصلح غيره كان واجبا عليه لو وجد
 الصالح لا يغير فيه ولو كان صالحا فغيره اصح فلو كان غيره اصح فلو علم غيره عنه فحرام كما في الاختيار وغيره ولصحاحان
 اي يفتد القضاء ويجوز قبول الشهادة من الفاسق اي المسلم الذي اقدم على كبيرة او صغر على صغيرة وقيمه اشهد
 بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكافي والكشف وبان العدالة شرط الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحاب انه
 لا يجوز قضاءه كما في الاختيار لكن لا يبعد الفاسق القضاء ويؤيد قيه اشعار بان الولي اثم في تعليده كما ذكره المصنف
 البدر اشهد في قسمته السابعة من ان الفاسق يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل العدالة في النفي و
 مشرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا ولا يقبل شهادة اي لا يجب قبوله لكن يجوز كسائه كشف النهاية

وذكر المصنف انه ياتى بمقول فان العدلة شرط لوجوب القبول للصحة وفيه إشارة الى ان القاضي واجبت ان ياتى
بالرواية المروجة كما اخذه القاضي الامامى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لان من الديانات وقيل يقبل لانه تحييد
عنايب الى الخطا كما فى الاختيار ولو فسق العدل اى صار ظاهرا بالشبهة او شرب الخمر او الزنا او غير ما يبعد كونه عدلا
ليجوز اى يجب على الوالى ان لا يقره فلا يقبل به كما فى الطهارة وغيره وذكر فى البداية والختام اية يستحق العزل ليعنى (يكون له عزل)
كما فى نسخة المطبوعة الكورنى على ما فى النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه ما نحن عليه كما فى الوفاة وهو الصحيح وعليه الفتوى كما فى الوفاة
وفيه اشتمال بان حكمه نافذ بعد فسق كما قال البرزوى وذكر ان الخصائص لما مل فيها انشئ لاني غيره وبهذا المحلوى وان حصى
كما فى السامدى وقبل سخريل القاضي الصغير رتبة فاسقا وهذا مروي عن الائمة الثلاثة ومن اخذه اى القضاء بالشبهة
ثلاثة اسم من الرشوة بالفتح كما فى المتأخر فى القائلين فى القضاة ما يوصل الى الحاجة بالصالحات بان يصح له ان يبيع كذا كذا قال ابن ابي
وشريك ما اخذه الاخذة لم يكن يجرده الدافع اليه من هذه الجهة وتماهى فى صلح الكرماني فالتمسنى الاخذة والراعى الدافع اليه
قاضيها على الصحيح فلو قصصه فى اجتهاده لم ينفذ فلما ضا آخران ميل كما لو قاضى القاضي بالشفاعة عند بعضهم كما فى القضاة
واعلم ان دافع المالتة وهو حلال من الجانبين والى الصغير رتبة قاضيا وهو حرام منها وانما خوف على نفسه او ماله وهو
حرام على الاخذة بلا خلاف وحلال للدافع عند المتقدمين والى السبوتى امره عند الوالى فان كان ذلك الامر حراما
فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذة ان اشتراط وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره
مدة معلومة ما يدفع اليه فانه حلال للدافع ولذا لا اخذ عند الاكثرين وذكره عندهم والرشوة لا تملك ولذا كان له
الاسترداد ولو اصرع امره كما فى الختم والنهاية وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم شرط لادولوية لكن يجب
ان يكون عالما بالفتوة سوئوا قايه وعن ابى يوسف ان اتوسع حب الى من يجتهد وان كونه عالما بالفتوى كفى و
قيل يجوز تغليب الجاهل والاولى ان يكون عالما كما فى الاختيار والاجتهاد لانه محل الجبداى المشقة وشريعة
بذل الفقيه تمام لما قد بحثت بحسب من نفسه المعجز عن الزيادة عليه فيلحق حكمه شرعى وشرطان ان يكون عالما بما سأل
سعدا خمسائة آية وثلاث حديث واردة فى الاحكام لانه بان يعلم على المفردات والمركبات وفروضا الى الابد
ففيه شرط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يوجب بذلك خطابات لمعرب وعادتهم فى الاستعمال
وشريعة بان يعلم المعاني الموشرة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص والمجمل وغيره باقسامهم
الحديث وعالما بحال الرداء الامنا كالمتقدم فى هذا الزمان لكثرة الوسائل فلاولى الاكتفاء بتجديد الائمة المتعاقبة على
وعنبيه وعالما بوجوه القياس لشدة الشك والاحكام واداسما وعالما بالاجماع ومواقف الاحتراز عن مخالفتها وهذا
اذا اجتهد فى جميع الاحكام وانما اذا اجتهد فى حكمه وحكمه وهو جائز عنه العامة فشرط العلم بوجود القياس وما يتعلق به
والاشترط علم الكلام ولا علم النقد وان حصل ينسحب الاجتهاد فى زماننا بسجود مما رسته كما فى الكشف وغيره ولذا قال

الامام الشري لو جمع حفظ البسوط مع العلم بمذهب المتخذين في احد المكان لهذا المنصب كما في شرح ادب القاضي في قبل المتبد
سن قدر على اتيان حجة قوية كتمية او خبرية او قياسية بصحة قوله كما في النظم ولا يطلب القضاء اي لا يسئل احدا اليه بالقلب في شئ
بانه لا ينبغي ان يسئل اليه باللسان بالطريق الاول في نهاية البيان يطلب بالقلب واسوال باللسان وفي المختل ان الطلب
عن الامام اسوال عن الناس وكلاهما مكروه وانه لا يحل السئل بالشفاع كما في الخلاصة قال ابن عمر عن ابن ابي عمير ان ابن ابي عمير قال
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فباخرى ان يطلب منه كفا فافراجه بعد ذلك وقال عليه السجدة
من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح لغيره يسكن به واما الترتي وادخل بعض المحققين انه من جعل قاضيا بمعنى ان يموت جميع وقوة
الجنحة وشبهاته الروية سوكة ذلك فانه قلما يوجد جديس بغيره وعند بعضنا وانما يدخل فيه اي لا يدخل في القضاء الاسن
يثيق عدله اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه إشارة الى ان القاضي لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر القاضي ان
نه يكره عند اجتماع شرطه والى انه لا يباس بال دخول حيث انه فرض كفاية لكنه مع ذلك وجب لترك كما في الكرا في والآلاف
مشعر به جاز لا جاز خلافا للكرخي والخصاف وغيره من علماء العراق وهو اختيار ابني حنيفة مع وقد اتفق على حتى تذب
اسوالم والمجاهد حتى فيه فيها خمسين يوما وقال شيخنا ملاه بالباس به اذا كان صالحا له استئناس نفسه بالمجور ومن غيره المنع
كما في الخلاصة ومن قبل القضاء سأل من العزول او واحد من ثقاته والاثان احوط وليوان اي فريضة فيها لمحاشر
ولسجلات ولصكوك ونسخ نقيب القوام وقصد التفقات وغيره من دومت الحكمة اي شطبها اصله ووال فلو ان
التصديقات الى ابدال الواو يا استعقلا كما في الانساب واليه يشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه كسور وفتح جمع
الصحت وكتاب يكتب فيه اهل الجعش والحطية واول من وضع عمره وقال ابن الاثير انه فارسي محرب واما نصيف الى
قاضي قبله لانه لا يسئل ما في يد الخصم من الدليوان اذ لا يوس عليه من الزيادة والنقصان واما سالة لانه يحتاج اليه للعمل به
كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يسئل بما يجد في دليوانه وان كان محتوا واما ما في دليوان نفسه فان كان
ذاكر التملك الحادثة لمعمل به والا فلا وقالوا لمعمل به مطلقا وفيه إشارة الى ان العزول يجبر على وضع الدليوان ولو ملكه وفيه
خلاف كما في مالكم الخصم الصحيح انه يجبر في صورتين والاختلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى ان السلطان
نزله بلا رتبة عن ابني حنيفة روح انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كذا في العلم فيقول لا فاديك لكن انشئ عليك
البيان العلم فادرسه ثم عد النيا حتى تفكك ثمانية كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يستغل
بغير القضاء ولو رسا ولا يعمل القاضي المقد في حق المحبوس للمطلة او غير الحقول القاضي العزول فانه صار شهادة انكرها
بالقر الجورس وبنيته المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذ حصل لي ايام شهورى من الطلب فلا يجوز حتى فان حضر جميع مينا
والا باخذ منه كفيلا بالنفس ان وجهه والا تخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادة على فعل نفسه لم يقتل فلا بد ان
يشهد على قضاة شهادا ان سواه ثم ينفذه كما في البسوط وكذا لا يحل القول بل لا اقرار البينة في غلة الوقت كما اذا قال شئت

عندى ان حبيته كذا وقعت على كذا او حكت به ووضعت على يدي امين وامره بانفاذ انفاذها الى مهرنا وصدقته الامين على ان يقبل
 بقولنا ان جمل الواقعة او اورد في قولهم عليه البتة كافي المنفى وغيره والملة كل ما يحصل من خورج ارض او كرايا او اجرة على حكم
 المغرب والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم اى تسليم الوديعة اليه من اى المفضل فان قال فحقت اليك من مال فلان
 فانه بطلان وقال لا ادرى لمن هذا قبل قول المفضل وكان المال لفلان وفيه اشعار بان بطلان القول كان القول على
 كافي الكرايا ولكن اخرج الاستئذان الى الوقف فيقال لو قال ان نهره بخصيته ينفصل على كذا فانه الى فلان فهذا هو المفضل
 المفضل كافي المنفى وغيره وقيل في القاضى مال التسليم بشرط ان يكون المستقر من شئ من الماله غير كراي من بل المهر ولا يصدق في
 لا يشترى به فانما التسليم على المصارف والشرا وفيه اشارة الى ان الرضى بالوقف كذا المالك وفيه بيان كافي المهر وقيل
 ان لا يشترى بنفسه لا يستقره والى ذلك ان يرضى مال القاب وكذا المال الوقف كافي انفراد المهر او الجمع اى ان لا يرضى
 بالحكم اولى من جدي وسجد السوق والدار والطريق كجملته انما يرضى على المزاد وغيره من مال الاسلام اذا كان في
 خط البلد لا يفتقر الى الوسط منها والى الفرض بغيره باقى باب المهر او يخرج اليها احد انظر في خصوصية الامة ان دخل المهر
 يشوب ان يصلى التيمنة كرسيم الارض افضل ثم يدعون تعالى ان يوفق بين يتقبل التيمنة بوجه وفي زماننا يتنهد الى الجواب
 ويجلس حقرا من الفقهاء الا انما المشورة وفيه اشعار بان لا يفتى بالاشياء الا كما هو مقتضى العلم بها وان جاز ذلك كافي المنفى والملاءمة
 اشير الى ان يوم اطلعت الامة لم يعين كافي زمانه يوم السبت في زمان انصاف اربعين الاثنين والثلثاء وفي زماننا يوم
 الثلثاء كافي شرح ادب القاضي كافي في زماننا يوم الجمعة والا يقبل بهية اى الماعطى الكرايا لانما اذا دخلت الباب فخرجت الى
 من الكوفة فلو قبلها ان كان الاوصاف بيت المال كافي الكرايا وفيه اشعار بان المنفى والى قبول المدة لانها كانت
 حق لمسلم جدي من الرأى رشفة كافي الزام اى الامن ذى رحم محمد فانه صرح بالرحم او ممن اعتاد قبل القضاء من الاشياء
 مما وادته لانه جرى على عادة قدر اعمد في العرف بين الاقرباء وبين المتأدين وكذا الاقل من اهلهم وفلورا على ذلك لم
 يقبل الا ان لا يرد انما بقدره كافي المنفى اذ لم يكن لها اى الرمز والمعاد خصوصية والا فلا يقبل وقيل في الابد قبل
 قولنا بعد البكر ونصفه للثيب اذ لم يكن لها اى كافي كفاية ولا يشترى القاضي دعوة ولوس قرييل ومقتضى الادعية علمت
 لاجله لان الاجابة سنة بلامته وتسل انما كالحرس واختان وقيل انما على عشرة الاول الصبح كافي كافي وفيه اشعار بان لا يقدره
 ما من من تفصيل وقيل لا يقدره القريب منه اثنين كافي المنفى وسوى وجوب بين تفصيلين في الاصل مصدر ثم يرضى به
 ويطلق على الجمع واصل المنى من ان يعلق كل بغيره الاخر بالضم اى جانبها كافي المفردات جلوسا غير اوطرف فيسوى بين مسلم
 واليهودى في مكان اجلسوا بلا تقديم وتأخير وكذا امين السلطان وخضعة في مجلسه هو على الارض ولا يجلس احد على منتهى
 والاخر من يسار فيجلسوا امين يديه على نحو قدر الزايمين لسمع الكلام بالرفع الصوت ولا يرجع ولا ينفى ولا يجيبه تعظيما
 كافي المنفى واقبال اى انظر فلان نظرا الى احوالها ولولا ان يكون في وسعه من ان يرمى بالغلب ان نظره بوجه

والقاضي لا يعزل الا اذا علم به وعن ابی یوسف سج اذا لم يعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المتن وقيل ربما الى ان النائب
 يعزل نفسه وهذا اذا رضی الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام يسلو اة نفسه كما في الجواهر ولا يعزل النائب بموته
 اى المذوق بل بان كونه موكلا بل هو اى لان نائب المفوض فان بل معنى الام على اهو المذهب عند الكوفي مع اننا قد
 نقل بغيره ما نسب الياحصل حقيقة وهو الوالي او الموكل فمنذ اذيل المستبين وقيل اشارة الى ان نائب القاضي يعزل بموته
 كما في رواية القاضى فلم يعزل عنه كيزيد المشايخ والى ان قاضى امير اساجية العزل بموته لكن لم يعزل قاضى الوالي بموته
 فانما يعزل امرؤه كما في المتن فلم يحسن ان الناس كلهم الوصل وفي القاضي او الوكيل غيره اى غير المفوض اليه ذلك ان
 استغنت او وكل ثم فعل نائبه امره به بنحو القضاء والنكاح والبيع والكتابة دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا لم يصح
 ولو عند الاول عنده اى بحضرة غير المفوض اليه على اقبال يوجب المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح عند العادة الا باجارة او
 قفل نائبه بنسبة واجازة غير المفوض اليه وهو للتاكيد او كان الموكل قد راى عين الثمن ولو حكم كبذل الاجارة في
 عقد الوكالة صح فعل النائب وان كان الاول غائبا المطل في وكالة الصغرى وبأهل برائك وعقداك يوكل
 غيره ويكون الغير وكلاء عن الموكل وكذا لا يعزل الثاني يعزل الاول ولا بموته وكلاهما يعزل بوث الموكل والقضاء
 بحكم سوغ صاحبه عليه على خلاف مذهبه اى جهته وادعاه واعتقاده ناسيا غير ذكره به لا ينفذ عنه اذ عليه التعمى ويغذ عنه
 كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنه خلافا لابي يوسف ورواية عن محمد سج وقال بعضهم الخلفاء في ان بل يجوز
 ان يباذلق بغيره عند ما لا ينفذ عنه محمد سج ياخذ وفي الصغرى لو قفصه براسه غيره ناسيا ثم يذكره اذ اخذ براسه لا يتقبل
 وانفذ قضاؤه منه خلافا لابي يوسف او عاذا لا ينفذ اى لا يجوز بل يرد عنه ما وعليه الفتوى وعند روايات
 كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو على النسفة انه لا يجوز عند الثنتين ويجوز عند محمد سج وقال
 الامام عليه الدين لا رواية عن محمد سج ذكر ابو بكر الرازى انه لو قفصه بخلات مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في
 بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في المتن وغيره والقضاء على وفاة اسة دفاعي مذهبه لا يجعل الحكم
 المختلف فيه مجعبا عليه اى يصير ما اختلف فيه متفقا عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين
 كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان السيرة حقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد سج اعتبر اشتباه الدليل
 ولذا انفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النسخ في شهادتهم ولم يتقبل فيه
 خلاف يعصيه كما في الخبر والى ان خلاف القاضي ونحوه معتبر كما ذكره السعدى وغيره لكن انقص لم يعتبر الاختلاف
 المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه والصحح انه يشترط كما في الخزانة ومن نفى بانه لا يشترط كما في الصغرى
 والى انه لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا كما قال انقصا لكن ذكره الامام السرخسى انه قد اشترط كما في الخزانة وذكر في
 الزخيرة ان قاضي في مثل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم من اجتهاد على رواية السيرة الكسبية على ما في

لا يقضي بما يباح قول اصحابنا وفي الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان في مسئلة قول العلماء الشبهة لم يسبح احد
 من اصحابنا في ان القضاء في مجتهده فليس يمين نافذ في حق المقضي عليه وان كان يمين الامراء بخلافه لم يحل لعل ابو يوسف رحم الله
 في المقضي له العالم والى ان الحكم الحنفى نافذ في الشافعي ولو دعي او قيل تنفيذ حكمنا اعتقده المدي والافلاكم في العصر
 فان عرض هذا القضاء وسر على قاض آخر ثلثي يرضيه اى ينفذه ويجعله بحكم نافذ لا لازما وهذا مذهب ابي حنيفة
 فليس لان يرد فلو رفرع الى ثالث لثبتي قضاء الاول ورد الثاني كما في المهنى ونبيه اشعار بان لو دفع ما قضى على قاض
 ندبه الى قاض آخر لا يرضيه وفي المادى انه نافذ ليس بخلافه نقضه عند محمد بن خلاد الى ابو يوسف رح لكن في النقض
 لو قضى قاض على قول من اتقوا ويل العدا ولكن صحتا وليس الاحد من نقضه ان يوم القيمة الا فيما خالف
 الكتاب من الحكم كالتقضاء على من سلكه التهمة عما ذكره المصنف بنو داود الحسن ان يثبيل بالقضاء بقديم اوارث على الدين
 فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المهنى غيره او السنة المتواترة والمشهورة كالتقضاء بجمع درهم بدرهمين برفع يمينه فبعض مطلقا
 من نظن القاضي ان الرخ منه بل لا شك الشافعي والاذاعي والنفذ القضاء وقد سبق تمام النظام عليه او الاجماع كالتقضاء
 بسنة النساء فاقدم اجموعا على البطالة كغير مستحكم في المعصيات وفي اشارة ترتيب البوالة فيقضي بالكتاب ثم السنة المتواترة ثم المشهورة
 ثم الاعدم اجماع اصحابه ثم اجماع التاميين ثم وفيه لا يقضي بقول بعضهم في تمام الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة رح والابو يوسف رح ومحمد رح
 اذا اتفقوا على امر لا يقضي بقول غيرهم كما في المهنى ففي الاكتفاء نوع التقصير وان كان المناسب بالكتاب ترك الكل والكل
 هو المنزل المتواتر على منبها صلى الله عليه وآله وسلم ولسته ماصد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول ابو حنبل او تقرير الاجماع اتفاق
 المجتهدين من هذه الاشياء عصر على عصر وهذا المتأخر المحمود وقال بعض اصحابنا في الاتفاق جماعة متوخ العلماء اجتماعهم وهذا
 متأخر السرخي وقال بعضهم انه اتفاق التجموع وهو مختار المداية والكافي وناسه في الكشف او ان كان نفس القضاء
 قضاء الاول حكم مختلفا فيه بان قال بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بنا على ان الحكم منتفع فيه او غير منتفع كبعض المدي
 فاتفق الصمد الاول منتفع فيتم المتأخرون جموعا على انه لا يجوز فقال علماء نانا الاجماع الساخر ارفع للفتاوى المتقدم وقال
 غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة تختلف في اختلاف يصير مجعيا عليه عندنا بمضاد آخر ثلثي وحينئذ ليس لاحد اجماع
 وبالبطل الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه بخلاف ما سبق فان لم يضاؤه لا غير كما في المهنى وغيره فمن نظن انه مجرد وضع فانه
 ما خلت فيه وقدمه ان صار بالقضاء جمعا عليه ولتقضاء بجرمة او حل عنه فيخذ ظاهرا اى مقضاه وباطنا اى دينا
 وعندنا لا ينفذ باعتماد عليه الفتوى كما في الحقائق ولو كان القضاء بشهادة زور وكذب اذا ادعاه الى دعي
 او حل بسبب معين هو المأمور كالتكاح والبيع ونحوها اذا ادعى المتأخراته واقام شهودا زورا عليه فبعضه فبايكل
 له الوطى عنه ولا يكل عنه كما اذا ادعى انه بطل هذا الجارية منه او اشترى عنه لو كان لثمن مثل قيمته نقد باطنا والافلاكم لم يقر
 البائع له بئنه وحلفه اشترى ورد الجارية على البائع محل الوطى ان عزم بالقلب على تركه فهو منه في التهمة سائر اليجات منه واثبات

واما الفسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا افضى بشهو ذموا ذلك بثلث ثم تزوجت بزوج آخر بعد العدة فانه على المولى طاهر او
 بائن عنه وان علم الزوج لم يطلعه ولا كيل لاول فاساءه بائنا وما عتبه فاعمل له ولا كيل لثاني اذا علم وعمن ابو يوسف مروج على
 لاول مرار من محمد بن كيل بالم يخل به الثاني ولان هذا القضا يقتضي انشاء عتق ولا غيره حضور الزوجين في النكاح عند العدة و
 قيل اذ لم يشرط ان ثبت قضاء والثابت قضاء غير ثابت بشرط وهو ان القضا في حق الغير ولو كان لا ينفذ بانك اذا ادعى
 جارية ملكا مطلقا وقضى بشهاده الزم فانه لم ينفذ بانك لم يخل المولى بتدريج انشاء وكذا في اسباب الملك ولذا قال بسبب معين
 ولا يقضي عند بائني غائب عن مجلس والبلد ان قضاء بائني لم يخل اذا افسد من يظن والطامن غائب فيه اشعار بان
 اقراره غائب قضى عليه ونهائى عليه واطلاقه معي الى ان لو اقيم البينة فها لم يخل عليه وهذا عند محمد مروج خلافا لابي يوسف مروج وفيه اثنان
 الناس على ما قال السرخي والى ان لو توجه عليه حكم ثم قضى لم يقض عليه عند ابو حنيفة مروج وقال محمد بن ناي على بائني ثلثة ايام
 فان خرج والا فحق عليه الى ان يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط فيه ان لا يقضى على الغائب ولا من غير حكم لكن لو قضى وهو
 لا يرى ذلك كان نافذا عند الشيخين وعلم الفتوى فلو رفع الى قاض آخر ليس له ان يطلعه وفيه اشعار بان افضل قضاء وفيه ليس
 بمجتهد فيه بل فيه شبهة بسبب اقصاء وهو ان البينة لم تكون تبت باقتضائهم عمل الامة عليه الدين ان نفس القضاء تختلف فيفتوت على هذا
 آخر الكل في الهادي لا يحصره تامة حقيقة اما في الغائب بانه ولو اوسط كوكبه واية ووصية وحى ووصية الى الاب ووصية وحى ووصية على الاب
 او شرعا بانه القاضي كوصي القاضي والسخرى الوكيل الذي اصبه القاضي يسمع عليه فهو ممن تخفى في بيته ولا يخفى مجلس الحكم
 بعد ما بحث القاضي امثاله الى باب داره فيقضى او حكما اى يحكم بانه نائبه بان كان ما يدعى على الغائب من نحو الاشتراء
 سببا لما يدعى على المحاضر من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على محاضرة اشترى من الغائب فانه ان صدق المحاضر لا يسلمها القاضي
 الى المدعى فانه قضاء على الغائب بهذا جلة الدفع ودعوى الخارج وان انكره المحاضر فاقام بية على القاضي فها عليه وهذا قضاء على الغائب
 ايضا ولا الوجه في الاحتجاج الى اعادة البينة فاحضره فيقتبص نعمائة فيخبره اشعار بان ان لم يكن له سبب لم يقض عليه كما اذا قال
 احد لجد ان مولدا وكلني ان احكم اليه فاقام البعد بية ان مولاه عنقه فانه يقضى به على المحاضر بقهر به عن
 احد لا يستحق على الغائب فان اتفق وان كان وجبا لانزال الوكال بان وجد بالوكال لكنه قد لا يجب بان لا يكون هناك وكان فاقام
 له متق سببا لانزال لا يحل لا يقضى على الغائب ان كان ما يدعى على الغائب شرطه لما يدعى على المحاضر ان اشطو ليس يخل
 بالنسبة الى المشروط بخلافه بسبب فان قضى فحقه قضى على الغائب اتبه انك اذا قال رجل لامرأة ان طلق فلان امرأت فان طلق
 ثم اقامت لهما بية بية ان فلا تطلق امرأت وهو غائب فانه لم يقبل ولم يقضى بطلاق على الغائب وقيل قبلت والاولى صح
 اشعار بان لو علق بالا يقضى على الغائب كما اذا علق طلاق امرأت بدخول زيدا الدار ثم اقامت بية ان دخلها قبلت قضى بالطلاق
 والحاصل عند الشرطان كان مفر في حق الغائب لا يثبت المحاضر فها عتق ولا افقة تصب تاسر في الهادي مروج حكيم فخصم
 اى جعلها حاكم على نفسها ولو اوصد بها قاضيا وفيه اشعار بان الحكم لا يحكم فيه الا برضاها كما في الغنى من صلح باقتضائهم الفتح

قاضی تیزی صلح قضاه و شهادت صحیح حکیم المرأة و الفاسق کما و فیه رمز الی انه لو لم یکن الی الامکان لم یکن حکیم المرأة و فیه رمز الی انه لو لم یکن الی الامکان لم یکن حکیم المرأة
لم یفقد حکم کذا کان عبدا و صبیبا و کافرا و غنیا و فاسقا و سکرانیا و غیره کما فی المنفی فی غیر حد من الحد و کذا لزمنا و غریب الخبر
و السیقة و العنان و الفارق و غیره کما کان باطیلا بذات فان عرفت تعلق بالتکلیف و قد اوی قصاص فلا یصح حکم فیه و ردت
عنه و غنیا و نقصان لکن فی رتبة البصل قد عرفت ذلک قیاسا علی غیره من یعقوب و هو الصحیح کما فی شرح ادب القاضی و غیره شل
للطلاق و العنان و الکتاب و الذب و الشفعة و النفقة و البر و البیوع و کذا غیره من المجهلات کما لطلاق المضاف هو الصحیح
من المذهب الا ان کثیرا من مشائخنا اتفقوا علی ان نفقة بی بیلا تیسر العوام کما فی المنفی و ذکر فی المصاحفة ان حکم فی البیمن
المضاف و سایر المجهلات نافذة علی المصحح لکن لا نفقة بی بی و فی الزنا انه لو استغنی فقیها نفقة بی بی بطلان البیمن و سحره بان یفقد
فان منوی نفقة لجماع حکم المولی و لزمنا ای تعیین حکم کالمولی بالبیعة او الاقرار او النکول لانما دلالة علیها جمیع اخبار
ای حکم باقر ارجحها و بعد الیه شاهد حال و لایة ای حال بقار و لایة حکم کذا اذ اقال لاحد ما قد عرفت عنده
او قاست بنبیة کذا فعدلت فالان قد حکمت به ان علیک ذاکم لقیض علی الاقرار او اقامته البیعة نفذ حکم لایة لک نشاء اطمع فی
حال و لایة فلو قبل ان یقول حکمت بلم یصدق فی ذلک و نیه اشارة الی ان اخباره باقرها و وعدتها صحیح و الی ان الاضایع بعد حکم
لم یصح بالبیعة لانفسار الولاية کما فی المداخلة کتب فیها المصداق انه لم یصح بعد الیقین من مجلس المکونة لانه عار کفره و فی المنفی انه
لو اخرج من علمه قد اکره نفذ لان حکم مونی و لکل منهما ای تعیین ان یرجع عن تکلیف قبل حکم علیها فالعزل و منتهی
الی الاتفاق بخلاف التکلیف و لذلک بعد لم یفقد لکنه لو اجاز العامل بعد حکم جاز فان رفع حکم ای حکم الی قاض حقا
امضاه و نفذ ان وافق حکم مذمیه ای اتفق القاضی فلا یصح بعده و البطلان خالف مذهب فلا یفقد بعده و ان
کان مجتهدا فیه و قال الطحاوی لیس للقاضی ان یطل حکم حکم کما فی الازهر و لا یصح اقصاء و الشهادة لمن یکن
بینهما ای بین القاضی و مقضی له و الا شاهد و لا یسود له و لا دوز و زوجیه فلا یقضی و لا یشهد للولد و ان سغل و لا للولد و لا
علا و لا الزوج لزوج و بالعکس فلو قضی زوجة و ابنة او امضاه آخر کان باطلا و قبل جاز ذلک ان وافق مذمیه و فیه اشعار
بان القضاء و الشهادة لیسان علیهما و مثل الاخ و هم و الخال و لمن یبای رضاع بلا دلائل شرع فی مسائل شتی فقال
و صحح الا یصا ای جعل غیره و صیال بدمیة بلا علم الوصی بالبیعة حتی لو بایع شیئا من الزکرة جاز و هذا ظاهر الروایة و من
ابی یوسف راجح انه لا یصح بلا علم الا یصح التوکیل بلا علم حتی لو بایع شیئا من مال الموکل لم یفقد الاتفاق و شرطه و فیه خبر
او مستورین للسائل نفس الآتیه و لا قبل خبر فاسقین لان خبر الفاسق و جب التوقف و قبل عند با و فیه اشعار بان
لا یشرط فقط الشهادة لعزل الوکیل لیس و کیل اعلن به حق غیره فاذ لم یعلق بک و کلیل ثبت مکان فی عقد الزین لم یعزل
ولو اخرج بعد لان و سبانی تمتة الکلام فی الزکرة و علم السید ای شرطه بعد لایستورین علم السید بجبایة عبده
لو اخرج فاسق لایستور فیه لم یکن بخلاف الفقد عنه و حکم الشفیع بالبیع للعقار حتی لو اخرج بیع غیره عدل لم یطل شفعه عن

وعلیم البکر البائع بالشکاح ای بالشکاح الولی ای بالاعلان خبر به فاسق و سکت لم یکن رضا عنده و لم یعلم مسلم فی دلالة الحرب
لم یهاجر الدین یا الشرائع ظن علم فلو أخبر بالصلوة و غیرها من العبادات عدل الاستوران لزمه کما لو أخبر به فاسق و
صدق و لا اذ کذب فلا یزعمه خلافا لما قال من الشائخ و الاصح عنده ان یقبل فی خبر الفاسق عند الكل حتی یلزم قضاء ما قام
من صلوة و لهوم و غیرها بعد اخبار الفاسق لانه امور بالتبلیغ من جهة صلی الله علیه و آله و سلم الانبیاء الشاهد الغائب کما فی
کشف الشار و الغتمه فی الکراهه بالشر و خبره کما لصحة التوکیل فیقبل فیها خبر واحد و لو کان فی خلافه فلو لم یخرج منه الا لزام
و قبل وجوبه بقول قاض عالم عدل قضیت انما یبذل ای یبذل العقار لزمه بالشک الفقد لزمته و هذا ظاهر الروایة و عن
محمد بن ادریس الی انه لم یقبل و به اکثر غیر من المشائخ و قالوا ما احسن هذا فی بانی فان انقصه فذا نسده و ادینا کما فی الکتاب
و غیره و علی هذا لم یقبل کتاب القاضی الی القاضی فی شیء ما کما فی الکرامانی و قبل قول جابل عدل ان بین سببه
بان قال فی حد الزنا شک استفسرت لمقر بالزنا کما هو المعروف ثم حکمت علیه بالرجع فلم یسببه لم یقبل قوله لانه یظن
خبر اللیل و یلزم الجمل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلایان سبب لا یقبل قول غیرهما من عالم او جابل فاسقین
و فی آخره علیه ای الی السکوت من تنتمه لاسئل اول فان لم یقبل لم یقبل غیر من کل مرتبه

کتاب الشہادۃ

آورده بعد القضاء لانه مع التماس اشرف منماذا ان یسأل من خبر فاسق کما فی القاموس او لم یصور مع المشاهدة بالمصر
او البصیة کما فی المفردات او الاخبار ببعضه الشیء عن مشاهدة و عیان یقال شہد فلان عند الحاکم یفان علی فلان کما شہاده فلو
شاهد و هم شہد کما فی المفردات و غیره و شریة اخبار رای اعلام کحق ای بال او غیره مما شیت و یسقط الا انه یستعمل فی
الشهادة فی حق المایة لا غیر کما فی اقرار الکرامانی للغير ای حصل لغيره لغير من کل الوجوه کما هو المتبادر فخرج عن الانکار فاض
اخباره لنفسه بیده و کذا دعوی الاصل لانه اخبار لنفسه فی ید غیره و کذا دعوی الوکیل فانه یسبب اخبار لغير من کل الوجوه
کما ظن علی غیره فخرج الاقرار انه هو اخبار علی نفسه و ید علی فیه الشہاده بالزنا و البیوع و نحوهما فاد فی الحقيقة شاهدة بالحد
لا شاع علی الزانی و المؤمن اللایع علی المشتري و الشہاده بریة الملأ لیست بشهادة حقیقة و لا بالشرط لفظ الشہاده علی
مراسه و القول بانها شہاده بالصوم او الفطر لا شاع علی الملأ فیکون اخبار یعتد علی نفسه و یجب ای یفرض ان اذنته
فی غیر الحدود و جند المضاف او المجاز المرسل یطلب المدعی و ان لم یتمین للمحل فلا یسبب بانتمی من التحمل
ان لم یتمین و الا فواجب لانه حقه قد ضلح کما فی الاخبار و یستثنی منها الذافات علی نفسه من سلطان او غیره و کذا
ما اذ علم ان اقر عنه یا هو باطل نے الواقع و کذا ما اذ علم ان القاضی لم یعدل علی ما قال خلف بن ایوب او لم یقبل
شهادة علی ما قال ابوبکر الاسکات کذا فی الضمیرات و فیه اشارات لواتع من ادائه بلا عذر ظاهر صراحا فلو علم ان

ان لم یشهد من جن الشهود له صار فاسقا کما فی الخزانة فلو شهد بعده لم یقبل کما فی الذخيرة وسترها ای اخفاء الشهادة
فی الحدود فحصل من اخبار الالة اشادة فاشته وبقول وجوب فی شهادة السرقة شهادة اخذ الاله للتصريح قال
لا یقول سرقة والا فاضاع العبد بالقطع کما یقال ونصابها ای اقل الشهود للزنا اربعة رجال للمبانیة فی ائتمار علی اثبت
ثبیتن وللقودنی نفس والطرف وبابی الحدود غیر الزنا من السرقة والغدت والعمان والشرب رجال ان الاجل
وامرأتان کمن یترنم لقتل الاله فاشته بالکلام لا شتبه الدلیل ونصابها للبکارة وجود او عدم ان شهدتها کبر
یومل فی العینین ثم یفرق بینها وان شهدت ان بمیة شیب یكلف البائع علی البکارة ثم یرد البیع اذا غترها بشروط البکارة
والولادة فشهدت انها ولدت ثم المولود فلو شهدت علی استئصال البهی لم یقبل عنده فی حق الارث خلافا لما یقبل فی
حق الصلوة بلا خلاف وعیوب النساء ولو جاز فیما لا یطلع الرجال علیها امرأة واحدة والاحوط لمرأتان والا
فخلات والخروج من الخلوات اربع کما فی الاختیار وفيه اشارة الی انه لو شهد رجل بالعداء والولادة والرقا لم یقبل
والاصح انما یقبل وحمل علی ان البصر وقع علیها بلا قصد او مع قصد الشهادة کما فی الخزانة والی ان یاطلع علی الرجال
لم یکن شهادة ثمن ثمانية كالشهادة علی جراحات النساء فی اجماع کما فی الکرامی ولفیهما من یحقن بالاکان او غیره کالنکاح
والرضاع والطلاق والعتاق والبیع والوکالات والوصایة وغیرها رجالان او رجل واحد وان وفيه اشارة
بان الاتصاف بالزائد علی الاثنين وان کان عدل کما فی دعوی الاختیار ویستثنی من حوادث مصیبات المکتب فانه یقبل
فیها شهادة اهل علم منفرد کما فی التحقيق وفرد ای وجب للمکمل ای لوجوب قبول شهادة الرجال والنساء فی المصنف غیرها
من یحقن العدالة لثمة الاستقامة وشرعا لانزاجها جوهر فی دینه ویسأل التفصیل وفيه اشارة بان لا یجوز القبول
قبل الالبیة ای الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعد قبول العدالة کما فی کشف المنار وغیره الا ان القاضی
هو ثم کما ذکره لم یصنف مع فی القضاة معنی الزایدی اذا تخیر القاضی الصدق فی شهادة الفاسق یقبل والا فلا وشرط
للكل لفظ الشهادة فلو قال علم واثبتن لم یقبل شهادة وفی قیاس کشف ان الادانة یصح بلقطتی عن الوکالات
والتحقیق کلفظ الشهادة وما یساویه فی المعنی وقال المرآتیه انه لیس بشرط فی شهادة النساء فی الولادة وغیرها والاول
هو الصیح کما فی الکافی وفيه اشارة بان اللفظ نفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدالة کما فی الکافی وغیرها انما یقبل
هنا لاشارة الیه فی القضاة کما مر فلیس فی البیان تسأل کما یظن ویسأل القاضی سدا علانية عندهم عن حال
الشاهد جاره واهل سواد فان لم یوجد فاهل محله ممن کان عدلا صاحب خبره بالناس غیر طامح ولا تقرب فیشی ان
یكون فیهما يعرف اسباب النحر والتعذیل وفيه اشارة الی ان الجرح والتعذیل مقبولان بعد الشهادة والی ان
تعذیل الشهود علیه صحح الا اذا کان فاسقا ومستورا لانه وان کان اقرا علی نفسه لانه لوجوب القضاة علی القاضی
والی ان القاضی اذا عرف جرح الشاهد او عدالة لیسأل عنه کف المیط فلو عدل فی فضیته لم یستعمل

في اخرى الا اذا طالت المدة وحكموا فيه وجميع قولان سنة شهر والتفويض الى القاضي كما في المفهرات فيسأل
عنه بما سأل المطلقا غير مقيد بطعن انهم وعندهم وجوب حق واما عندنا في جنه ربح فيسأل اذا طعن انهم
الافني المحمود والقود واتخذت انه اختلاف زمان او برهان وبه اسع باعندهما من انه يسأل بلا طعن ليقضي كما في
المشاهير وذكره في الاختيار ان تبعت كثيرا من كتب ابى كبر الرازي فلم أجده انه ربح قوله على قول غيره والله المطلق
لفساد الزمان وكفى السوال تسري كفى سره بان يبعث غالبا الى المزكى رسولا او كتابا فيسأله الشهود والناس بهم وعلامهم
ومالهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والفاسق فاسق والله اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاضي
للمدعي في غيره العدل ردني في شهودك ولا تقول ابرحوه لا يتجلى الى العلانية بان يبيع القاضي بين المزكى والشاهد
ويقول للمزكى ان هذا الذي عدته وفيه اشعار بان يفتي بكفاية السرفان الاصل فتزك السرفان في السرفان في القيد ومن غيره
ان تزكية العلانية بلا وقتية وتزكية السرافة شرح وعليه الفتوى كما في المفهرات وفيه ويشكل في الاختيار انه يسأل
سرافة علانية وعليه الفتوى والاشتان احوط والواحد كات في تزكية السرافة الشاهد بان يقول للمزكى
هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم انه الاخر الكان تعد بلا على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم
منه الاخر في علنا فانه ليس بتعديل على الاصح والشيخ اللفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بان يصلح
في تزكية السرفان واحد او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان ابلية الشهادة والعدد شرط فيها كالمدة التي اكل كما في
المداية وغيره فترك ليس كما ينبغي والاشتان احوط والواحد كات في ترجمته الشاهد راي في تفسير كلامه بلية اخرى اسع
القاضي وهذا مصدر ترجم فالت رصليته ومنه الترحان بضمتين او تخمين او فتح التاء فجم بهم لغسر لسان كما في اهل
وترك الاضادة اولى اذا اشتان احوط في ترجمته المدعي والمدعي عليه كما في الترحاشي وغيره وفي الرسالة هي بما نقل من
كلام القاضي الى المزكى وفي المكس وهذا كلام عند الشيخين واما عند محمد ربح في شرط العدد في تزكية التربة والرسالة وعنه
لا يشترط العدد في تزكية السرفان كات في الشهادة الا بربح اشترط الاربع عنه كما في المحيط ولا يشترط صحة
الشهادة الا شهادة اثنان بشرط العلم فجزان يشهد بكل باسمه او بصره كالبيع والاقرار والطلاق وانصب القدر
وتحتل ما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال لا تشهد علينا بالتسع من اجل ان يشهد به كما في
الصنفي وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلازم في حق كمن في الكبري انه في المداية والبيوع فرض الا اذا كان المال
مقيدا كبرهم لان في تزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال تهاذا ان ذنب الالف
حق لم يثبت الا بالقضاء مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كات في ولا يشهدني واثبت راي خطه فيها
وعنه انه نقض فاته والحال انه لم يذكر فيها شهادة وعنه بما المشاهدة بخطه وهذا عنده واما عندنا فيشهد وعليه الفتوى
كما في احقاق وقال نجم الائمة ان يشهد اذا اتقن انه خط ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية وقيل للاختلاف في المشاهير

انما الخلاف فی القاضی اذا وجد شهادة فی دوائیه وبقیه شهادته لم یشهد بان ذکر مجلس الشماة او اخره قوم آتیه وفيه الخلاف
 کما فی الهدایه وقال لخصاف ان من شرط صحة الشهادة عنده ان یتذكر المحدث وینقل المال وصفته وتاریخه والافان شهادته
 فزودو عند ابی یوسف یصح ان یکون لهک مستودعاً والاف لم یشهد وان یتقن انه خاتمه وعند محمد یصح ان یتذكر خطه و
 به یفتی کما فی الخلاف ولما بالتسامع من قبیل حذف الفعل لکونه تعالی وبتدبیر من فی الشهوات الآتیه فلا تسلم فیها
 کما ظن والتقدیر لایشهد بسبب التسامع لا العیان وهو لفته ليقول عن النیر وشرعاً الا شتمانه وهو حصل من علم التواتر وشرعاً
 او غیره ولو واحد اعدا کما فی کافی وغیره وما سیالی لا یخلو عن مخالفة الافی لنسب فانه جاز ان یشهد انه ابن فلان بن فلان
 بن فلان من سمع من جماعة عده ان یسین عند ما یقول یشهد به بعد عدل و فی الغریب لم یقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلد
 علی الصبیح کما فی شرح ادب القاضی وغیره والموت فاده لو شہد به من سمع من قوم عند بعضهم من عدل عند اخرین وحینئذ
 لم یقبل القاضی شهادته جاز ان ینجیه عدلان فشهد به معادوا غیره اعدا بالموت والاخر بالمیوة اعتبر العدل ولو کان کلاهما
 عدل لا اعتبر الموت کما فی النبیة والنکاح فانه یشهد به من سمع من جمیع عنده وعدلین عند ما یقول یشهد به عدل کما سنه
 السیوط و ذکر فی النبیة انه لو اخبروا احد جماعة ان یخبر مجلس عدل فلان ثم جمعه جاز لهم ان یشهدوا به والدخول بالمائة احکام کادق
 وغیر ذلک فی الخلاف لا یشهد بالتسامع فی الدخول ولا ینسب الا بشیء من الخوة وولاية القاضی ای کونه قاضیاً فی حاجة لذلک
 فانه لو سمع من الناس جاز ان یشهد به و فی اهل الوقت ان یشهد ان هذا الشیء وقع علی مویع او جماعة کذا و غیره
 اشارة الی ان ذکر المصنف شرطاً حی لم یذكره لم یقبل شهادته علی ما ذکره المصنف لانی کما فی لکنه لیس بشیء علی الختم
 ان کان تخافاً یصرف الی الختم کما فی خزائن النہبین و ذکر فی التلمیذ ان کان قد فاض شهور المهرت و اتهم یقبل
 بلا ذکره علی التواتر و فی النبیة ان شرط کل حال علی الصبیح ثم ذکر جملة ستانعة بالتسامع کما نحن نقول لا یشهد به علی التواتر وان
 لم یکن فیها دایع علی شرط الطی اسی شرطاً لوقوع بان یصرف الی المدرس کذا و الی المارک کذا و الاشارة ان یشهد
 علی اهل الوقت شرط لم یقبل لانهم صاروا یشهدون بالشهادة علی شرط کما فی الاسترشی و الشهادة اذا بطل بعضها بطل کلها کما فی الجواهر
 والاکتفاء مشیر الی انه لا یشهد بالتسامع فی نقل ولانی المهر و یقبل فیما ولانی لطلانی والسائق والوالاد فلا یلای یوسف یصح
 کما فی الخلاف والی انه لا یشهد به فی الاطلاق و سبابها کما بالبیح والبسته العدة کما فی الاخرة الا اذا اخبره طرفاً فی شیه
 بالتسامع فی هذه الامور اذا اخبر الشاهد رجلاً من احد رجل وامرأان فی شرط العدة لا بشرط العدالة ولا لفظ الشهادة علی
 التواتر یصح کما هو الظاهر من الاختیار و ذکر فی المعادی ان یشهد بالتسامع الا من سمع من أحد و فی القذف او النہوان او البیعة
 و صدق ظاهر و کذا من یحیی لیس لکن الا شتمانه ان کان واحداً فکلها شرط واللفظ مشرع فیما لیس من شهادة بالتسامع
 بل باسباب نقل و یشهد بالتسامع رای جالس ای علی من رای رجلین تاجیه مجلس لقصاء لا یصح الی کوناً یجوز یقبل
 علیه خصوم ای المدعی والمدعی علیه ان قاض ای یشهد ارا لای علی ان ذلک مجلس قاضی فیه النبیة کذا یشهد الی رجل

واصرافه ليس كان يتا واحد بينهما انبساط الا تزول ج كما لعاقبة والتقبيل فان في التلج الانبساط استلج في
على انما عرسة علما بالظاهر وكذا يشهد ان شئ وعارث مال باوصاؤه كمدوده وحقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير
عن يمينه من الرقيق كالتلج وعن الائمة الثالثة انه كالكبير كذا في الذخيرة في يده متصرف عنه بوجهه ومنه ونسبه فان نظروا
الرائي لا يخلو عن اشارة اليه كالمالك ليضمهم جميع المالك ذوى الملك اى تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف التائب كلفا
والوكيل على انه اى ذلك شئ ملك اى تصرف وقية لغيره الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك شئ لى لى
وقبل ان ليس بشرط الاول ناهية الى انه لو لم ير المالك والمالك اودى الملك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس ان
لا يشهد له ملكه كذا في النهاية فمهندرك بالوجه من الظاهر من جواز تعقيب التسامع فقال لكن ان قال الشاهد كل
من يجنبه يسمعه او الواحد المراد عند قاض ان شهادتي بالتسامع او بحكم اليد اى حكم تصرف المالك على تلك الشاهد
ابطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبى عن اعترافه بشبهة في تلك الشهادة كذا في الكافي وفيه وهذا قول الائمة
الثالثة كذا في قاضي خان كذا في تلج نكاح ونسب اذا قال اسمنا من قوم لا يعرفونه او لم يسموا على الكذب وكذا في الموت
اذا قال اخبرنا بثلثة وكذا في السبل الوقف على ما قال المصنفان كذا في الجهادى ومن شهد على موت زيد بقرينة الا في التلج فم
بما ظن انه اى خار على انه حضر ويجوز كسر الهمزة فى التلج وقس زيد او ادعى عليه قبلت شهادته وهذا عين
بالكسرة اى صافية للموت حكم التلج لانه لا يدفن ولا يصل الا على الميت فكانت شهادته على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد
منهم فخرجوا بان لم يكن من ورثته ولا وصى له ولا ان لا يعتمد على خبره كما في السماك وغيره والاحسن تعديده على

قوله ويشهد اى مجلس كما لا يخفى

فصل في قبيل شهادة جواز من اهل الاموال الذين خافوا في العقيدة من اهل قبلته وكانوا اسف
قرين القرية ككفر من الحنفية في طلبة الزبير وعائشة ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون الا اعنوا على اهلهم
وفرضهم من الاخير عليهم رضوان الله تعالى الى يوم اقراره القدرية النافون للقضا والقدرية تعالى وبجبرية النافون لقدرية
العبد لوط طلبة القائلون بملو الذات عن الصفات والمرجعية النافون لضرر الذنب مع الايمان ثم صار كل فرقة اشئ عشوة
اثنان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من اتقى الله التوحيد كذا في التشديد وغيره من شروح الهداية لا يقال منهم بسنة
الاعتقادات صاروا ناسقين بكميت تقبل شهادتهم مطلقا لا ناقول لا تسلّم انهم فاسقون فان منس لا يطبق على من قبل
كذا في الكافي واللام شهادة الى ان كل من كفر منهم بالحسنة انما هو راجع وغلاة الرافضة القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على
كذا في المباح من لى يوسف ح من كفر لم قبل شهادته كذا في المحيط الخطا به طائفة من اوافض ربيهم بالخطاب بحمد بالية
صديقه عيسى بن موسى بالكونه لانه قال ان عليا الاكبر وصفي الاصفه فانه لا يقبل شهادتهم لانهم يتخبرون بشهادة لكل من جلعه منهم
وقيل بدين الشهادة يشهدون بوجوبه ولا يجمع بينه وبين مصدره اذ افاضه وشهداه ثم يسمي بالهوى والشمس محمودا كان لا يدينه ثم يخلع

المذموم بعد اهل الاهواء هم ليسوا بطلاقة فانه يقال على كل من خالف ائمة جابر بن عبد الله في قبول الشهادة من الكافر
 العدل على مثله في الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على اعداء الكذب حرام في جميع الادب ان كان في
 البداية وان خالفه كالتصاري والمجوس وعلى المستأمن وان خالفه اذ لا الذم في قبول ائمة عليه
 ومن المستأمن على مثله اذ لم ياتي موثق الاضمار لزيادة الايضاح اذ اكا من واردا واحد فلو كانا من الروم والكرك
 او النلد لم يقبل شهادته مستأمن على الذي كان في الكافي وعلى عدوين عدو لاي فخره بخره وخرن بخره وقيل انه يعرف
 بالعرف كان في خزائن ائمة بسبب الدين اى بامر ديني لانه لا يكذب لديه قابل الاهواء كان في الاختيار ولا يخفى انه متبرك
 باقبله وما بعدوا بالادب عدوا لائمه في كل من ظن ثم اشار الى تعرف العدل على القول الصحيح كان في الكافي وغيره فقال و
 من حيث الكبار اى كل فرد من افراد الكبار كان في اكثر الكتب لكن في قضاء ائمة والاختيار اجتناب الاضرار على
 الكبار فلو اتراب كبيرة مرات قبل شهادته وانما هو في الكيفية والاشارة ان كان شيئا من مسلمين وفيه تنك حرمة الدين كما
 على المعصية وفرب الامير والخطاير كان في خلاصة محيط والذخيرة والكافي والمقررات والكافية وغيره من الكتب المعتمدة
 واليه اشار المصنف في شرح ثم اشار الى من قال من ائمة ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال ولم يصير على
 الاصغار اى لم يصير على كل فرد من افراد الاصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جميع والامير دالى ليس على انه
 كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كان في تهذيب من الظن ان الحسن الصغيرة وغلب صوابه
 على خطاه اى اكثر حسنة بالنسبة الى صغيرة فمن حيث الكبار فان فعل باء حسنة وتسع وتسعين صغيرة لم يعدل وان فعل حسنة
 وصغيرة لم يعدل وكان عليه ان يزيد في آخره وان يحثب الافعال الدالة على العقادة وعدم المردة كالبول في الطريق كما
 ذكره المصنف في الشرح ولا يرب فيه فان ترك المردة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكيفية وقد صرح به في قضاء ائمة
 يدخل في الكبار باطل والاقلعت الذي لم يخفى بعدد الكبر وخوف الملاك فان ائمة من اليوم السابق الى شمس بن سنان
 فلم يفرج الا اذا ذكر اخفاوا انهم اى المنزوع نخبة وولد الرثالة فاسق الاب والعمال بالغم والتشديد لم يرد
 السلطان وقيل الموارجون انهم وقيل ان كان المال وحيما امره ولا يجاز في كراهة تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور
 انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادته ثم نعلبه الظلم كذا في الكافي وارجح انهم ان كانوا عدولا لا تقبل والا
 فلا وذكر بعض ائمة لا يقبل من الرئيس والمجان في السكة والبلد والعراق كان في محيط وشهادة عمال الوقف لا تقبل
 اصح كان في الجواهر لا يقبل من ائمة اى من ائمة من حقوق سواء كان مسوعا او غيره دنيا او دينيا مستقولا او عقارا او سوار
 كان ائمة وقت ائمة او وقف الاداء وما اذا لم يكن ائمة وقت ائمة فان كان له مشقة مستقولا لا تقبله بالايجل وان
 كان مينا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وانه افعالا لا تجري فيه التسامح والافضل بالايجل كان في
 الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرة وقت ائمة باذنه اى الوقف الذي ممي فيه وتاريخ للمدعي سابق على ذلك

والاقل قبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في الجسود ولا من مملوك فمن ادعى برأيه كتاب اذ لم ولد او متفق لبعض
لا ليس من اهل الولاية على الغير ولا من محدود في تقيده اي نقضه وان تاب لان تمام حده برشادة وفيه
اشارة على ان الشادة قبل اقبل وعنه تقبل اكثره وعنه لم تقبل بغير سوط واحد والى ان شادة لغير التاب قبول
كما في الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه قبل شادة الفاسق بعد التوبة قبل لم تقبل شادة الامة شدة شهر وقبل بعد
سنة والصحيح انه نفوذ الى ابي اهل اهل اهل الكافي والكبرى والاكثاف شربة ان لو اقام بعد الحد اربعة من شهر وقبل بعد
مقالة صار مقبول الشادة وهو الصحيح كما في الكافي الا من حد في تقيده مال كقوله فاسلم فانه يقبل شادة على المسلم
اذ بالاسلام حدث العداوة وفيه شارة بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شادة على الذي كان في الكافي ومن عد على عدوه لم يسم
الدنيا اي بامه ونبي في ظهوره فقد في بعض نسخ العداية الجبلة والامانة والاختيار وغيره من المتاويلات فلو شهد في رجل
بالغرب وغيره لم يقبل وفي حاله الحسن وغيره من كتب حديثهم من الحد وقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب البيت لكن
لا يخفى انه لا يخفى ان في كتبنا منها على ان نقضه قال ان الاول يذهب المتأخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم وزماننا ومن
سيد العبد ومكاتبه وادته وام ولده لانه شهد لنفسه تقبل على حد نهم ولو شهد لغيره بالعاقبي ثم اعتق فاعاد لم يقبل
سنة الكذب ولا تقبل الشادة من شركه لشركه في شدة كانه من التاجرة عت الشادة والاولى يشتركان في شدة
الصحيح الا ان الاخشى والاضافة للمعدي شركة العنان فانما لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا في جميع المال
وفيه اشارة الى اننا تقبل فيما لا يشتركان فيه كالشركة الوصية والحدود ومن جئت ففتح النون على المشهور والكسر
أصح كما في التهذيب ثم سره فقال ليعمل الردى من تشبه بالنساء في الفريين وتكلم من الطاع اما اذا كان
الى كلامه ليس اذ في عضائه فكسر نموكا ففتش فقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا اتمان ومن نايحة في مصائب
الناس ولو بلا اجر فقبل ممن لم في مصيبة فعنها كما اشار اليه الكافي وغيره ونبي ان لا تقبل لان موته لم يكن كما في
والنوح التذية بالبكا وتعداد المحاسن ومغنية اى من فتش وتشتعرا فيمكنه وغيره محرمه صومته كما في الذقية وغيرها
لكننا المسترفة بالتسبي بين الناس فمجد التمسى لم يسطر العدا كما في الكافي ومن الشرب اى لمصر على شرب الشربة
المسكرة غير الخمر فان المدين من الدعاء على الله هو وتبع الهوى ووق التعادى واما شرط الادمان فيظهر فيه الشرب
والالم يخرج من العدا واما استثنى فخر لان من شربا لم يمسقط العدا كما في الكافي وخراته المفتين و
اليه اشترى في الذخيرة والخمرات وفيه اشارة الى ان من السكر يخرج من العدا كما في المحيط وذكره في النظم انها
لا تقبل من شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيره اننا تقبل عند محمد من شارب البنية متاد الا اذا
سكر او شرب على الله وفيما قال كنهه اننا تقبل من مريض شرب الخمر يقول الاطباء علاج الامم كان في جرمتها
فلان كلامه كما ذكرنا على ان الاصح انما لم يفرغ بعض شئ في طوقه ونحوه ما يخفى لانه كان مباحا كما في التمراشي وغيره

اشارة الى انه لو تم بهم قبل شهادة فان القامح الاعلان والى ان سب احد من اصحابه ليس بكفر كما في خزانة المفتين
 وغيره لكن في مجموع التوازل لو قتل احد من سب الثغين وبلغت اذنه لم يقتل به فان كان فلان بهما نصف السب لم يمتلى
 تعالى عليه والد مسلم وفيه اقرار بان للممن والسب معني وهو التكلم في عرض الانسان بالعبودية اختلافا كما في الخلاصة وغيره
 طاعة لو شتم اهل دمه ليكره ولادله قبل شهادة الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشرف
 العراق لانهم متعصبون كما في خزانة وغيره وفيه اشعار بان لا نقل حنفي الى الشافعي لم يقبل شهادة وان كان عالما كما في
 اواخر الجواهر وعلم انه قد مر في خزانة ان اذ شتم من بينه اولاد او زوجة وفي كنهية عن نجم الائمة لا يشهد له فادركه وكذا في غير
 وصية والتكلم في احاديث الرعية وقصة السب واذ ركب البحر للتجارة وغيره وهو لهو وبلا تقبل من شتم من شتم للمدعي
 سوادهم وعدوهم وشبههم لئلا يترك ذلك الماد قبل الشهادة ركب البحر للتجارة وغيره وهو لهو وبلا تقبل من شتم من شتم للمدعي
 الشهادة عندنا خلافا لخصائص وهو رواية عن ابى يوسف رح حال كوننا شتمه على جرح مجرد اى جرحه مجرد اى
 لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولا ليقال لا الجرح المفرد وهو لهو وبلا الجرح المجرد
 بالفسق اى لفسيق الجراح الشاهد اى شاهد المدعي المحدث فان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المصنف
 وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي يثبت اولى هذه الشهادة ولكن لئلا يبال من الشهود المدعي سر او غانية فاذا ثبت عدالتهم
 تقبل كما في المفهرات ولانه ذكر في خزانة المفتين نعم لو شتموا على رجل بحق فاقام الشهود عليه استا جرحهم لانه الشهادة
 لم تقبل لاننا شهادة على انفى وباطال ملاو ولا لم يوجب اى وباطال ان الجمارح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد
 او المدعي حقا للشخص كوجوب السجد وللعبد كوجوب المال فلو ادعى قبل كما ياتي مثل قول الجمارح هو اى الشاهد
 فاسق او اكل الربوا او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي مبطل نه الدعوى وانما يقبل
 لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاشقة محرمة بالنفس بلا عورة فان الشهادة الكاذبة تندفع بخبر القامح من كان في الكافي
 وغيره من ابتدالات او شل لانه ساجرهم اى ان المدعي استا جرحه على اذ ان هذه الشهادة فان نه وان تضمنت امرا
 زائدا على الجرح ولكن ليس في خصم شتمه اذ لا تعلق له بالاجرة وتقبل الشهادة على اقرار المدعي بفسقه اى بفسق شهود
 لان غيرهم اشاع الفاشقة ثم كواعده وعلى انهم اى شهودهم عبيد او احد من عبيد او هم شاربو الخمر لان اوسار توهمي
 اوزانوا النسوة بلا تقادم او انهم قد فلفلان وهو يدعيه فان اكل يوجب حقا للشروع وهو الرق في الاول والحد في
 الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم او انهم شركاء المدعي شركة مفاد ممة فان فهم حمة كما اذا شتم ولد المدعي او والده او
 انهم عطاهم من مالى الاجرة اى بدل الاجارة لما اى لاد الشهادة على او انهم دفعت انا اليهم كما لا
 نسلكا لشهدوا على بنده الامر الباطل مع نه اشهدوا فان كلاما منهما يوجب حقا للعبد وشرط للقبول
 موافقة الشهادة الدعوى في لئمن لا غير وعليه يدل انشيد فلو ادعى الملك مطلقا وشهد بسبب الشر لا تقبل

فلما دعي احد من الاجراء لمسا جنى اول مقام الاجارة على العفو ما في شهادته لم تقبل لانه قصد له عقد الاجارة مال بعد
 بعد في المدة فلما دعي الاجراء اجارة بعد ا على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وثبتت بل الاقل لانه ثبتت الحال بخلات
 ما دعي لمسا جنى فلم تقبل لانه ثبت العقد كن ثبت بدل الاجارة باقراره وثبتت النكاح بالعت عنه سواء دعي الزوج
 او الزوجة الاقل او اكثر لانه لا خلافات في الاصل وهو لم يقبل في المتبع وهو الحال فثبت الاقل بالاتفاق الشاهدين عليه
 خلافا لما في الشهادتين لانه ثبت النكاح بالعت بل لا يثبت النكاح مالا فلا يثبت الالع وقيل نه الاختلاف فيما ادعي الاكثر ولما اذا ادعي
 الاقل فلم يثبت بلا خلافات وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة لما اذا دعي الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصل هو الاول
 وما في الامل قول ابي يوسف مع ابي حنيفة في كذا في البداية وغيره الا ان هذا تفصيل خلاف ما في السامد ان شهود المتبع
 او الاجارة والطلاق وغيره لا يقبل في مقدار البذل لم تقبل شهادتهم عندها وكذا عنده التي انكاح فانما تقبل ويرجع
 في المهر الى مهر النكاح ولزمه القبول عند الطرفين البحر في المارث هو ان ينسب الارث من المورث الى الوارث على وجه
 الاتيمهم ينسب ملك بين لهما فلما دعي دارا مثله اربعة من ابيه واثنا عشر من ابيه لم تقبل لانه اذ ابرأه ابرأه الى الوارث حقيقة كما
 اشار الى قبوله مات مورثه اي سطر الارث المدعي الوارث وترك ميراثا لا اوطا كما اشار اليه بقوله اومات والاصل ان
 في المالك اومات وعفاني يده وتعرفه فيه شاعرا باجماعهم ولما دعي ان الميراث كان ملكه تقبل بالاتفاق وبانه لو شهد وان كان في
 يده لم تقبل وعن ابي يوسف مع ابي حنيفة في كذا في الكافية وغيره فان قال الشاهد كان هذا الشيء لا يسمي اي الدعي او هو
 ابو او اعارة او اجارة من كان في يده من استوعق واستوعق ولمسا جنى فان لم يوصول مفعول ثان على التنازع
 جاز في القول من الشاهد بالاجماع لان يده لا يملك المالك ولذا افرغ على السابق وليس بملك ولذا قال ملا جسر
 في تركه ليس باحسن نظرا الى الفاظ كل من ثم شرع في شهادة الفرع فقال وتقبل احسانا الشهادة على الشهادة
 نصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق الا في حد من الحدود وقود فانما لم تقبل فيه بشبهة الزيادة والقصان جدا اول الاستدسية
 اشعار بانما تقبل في التعريف وهذا داية عن ابي يوسف مع ابي حنيفة في كذا في الاختيار وشرطها الى القبل
 شهادة الفرع تعذر حضور الاصل لادانها بين الاسباب الشبهة بحيث اى بروت الاصل كما في البداية وغيره ولا يكتفى
 قضاء بانها في غيره ان الاصل اذا مات لم تقبل شهادته فرع في شريعة الاصل او مرض لا ياتي مجلس الحكم فيه شاعرا بانها
 تقبل اذا كان الاصل معذرة كما في البنية وكذا احبس الاصل في حين الرأى والحقن التقاضي فقيه خلاف كذا في المحيط وسفر
 شرعي في ظاهر الرداية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل مجلس الحكم كمنه البنية في مثل لم تقبل شهادته وتقبل
 عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المنصريات ولو كان الاصل في المنصريات لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد مع تقبل عندها كما في
 الخزانة وشرطها شهادة عدوين اثنين نصاعدا عن كل صهل من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل
 اقل من نصاب الشهادة وفيه شهادتهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع جواز

کافی قاضی خان و بانه لا یشهد اصل علی شهادۃ نفسه مع رجل آخر علی شهادۃ اصل آخر کافی النہایۃ لا یشترط انما قرع می ہذا
الاصل و فرعی و ذلک الاصل فی شہد رجلاں مرة علی شهادۃ احد الاصلین و مرة علی شهادۃ اصل آخر و فیہ شمار بان لا یشہد
اصل علی شهادۃ نفسه و فرعان علی آخر و قد عا بد ذلک کافی النہایۃ و یقول الاصل ای اصل کل من الفرعین عند تمجیل
شہد عند الحاجۃ امر من الاشہاد و لا یشہد رجلا و ہناک اصل سیمہ بخر ان لا یشہد علی شہادتی فلو لم یندرکہ لم یخرج خلافا لابی یوسف
فانہ حلوم کافی لیمط انی اشہد بکذا ای بان فلان ابن فلان ابن فلان اقرعندی لرباغت و درجہم و المجد بدل من بجر و
و فیہ شمار بان یجب ان یقول عند الفرع وقت تمجیل کافی شہد عند القاضی فان مجلس الاشہاد مجلس اقتضا و کا غیر الیہ
فی البدایۃ و غیرہ مکن فی الشارح ان تأخیر ہذا القول عن الامر لیس ختم و یقول الفرع ای فرع کل عند القاضی شہد
ان فلانا شہدنی علی شہادتی بکذا تقدیر علی بایاتی لیس ختم و قد خلا ما شرع وجوب ذکر اسم الاصل کا اسم الیہ وجہ کا
فی بخر و قال فلان لی شہد علی شہادتی بکذا ہذا مما لا بد منہ خلافا لابی یوسف مع کافی قاضی خان فیتحتاج الاشہاد فی اجزائی
او الفارسی الی ثلث شخبات او کافات و الا و فیہما الی خمس شہادۃ لاسر الاصل ان یقول و یقول اصل شہد علی شہادتی بکذا و لا یخرج
لا شہد علی شہادۃ فلان بکذا علی ما قال لیمض و تم اختار التقیہ ابی جعفر و ابی الیث و الامام اخری و ہو اصل و امیر و ذکرہ محمد بن قیس
الکبیر کافی لیمط و غیرہ و ہو الاصح کافی الزاہدی فیتحتاج الاشہاد و الادار الی ثنیین و الا کا فین فی الاختیار الحسن ما ذکرہ و الا
ما قال لیمض ان یقول الاصل شہد بکذا و شہد تک علی شہادتی بکذا و الفرع شہد ان فلانا شہد عندی بکذا و شہدنی علی
شہادۃ قاصر فی ان شہد علی شہادۃ لیکون اجد من الاختلاف فیتحتاج الاشہاد الی خمس شخبات و الا و ادار الی ثنیین
تعدیل الفرع الذی ہو عدل عند القاضی الاصل الذی لم یعد الیہ بان قال ہو عدل من محمد بن اذہ الصبح تعدیل نفسه و فیہ امار
الی انہ لو قال الفرع ان الاصل لیس بعدل او لا اعرف لم تقبل شہاد حکما قال لیمض و عن ابی یوسف و ج و ذہب لیس ہو صحیح
علی ما قال لیمض کافی لیمط و لی انہ یجب ان یکون الاصل عدلا و فرس الاصل و فسق او امی او اذہ لم تقبل شہادۃ فرس
کافی الخزانہ و الی انہ لو غاب کنا شہد و لم یعلم بقاؤہ علی عدالتہ تبطل شہادۃ فرعان کان الاصل رجلا شہد و کافی الذخیرۃ و صح
تعدیل احد الشاہدین الفرعین الذی ہو عدل عند القاضی الفرع الآخر الذی لم یعلم عدالتہ لانه من اہل الذمۃ و قبل
ان تعدیل الصبح لانه متم بانہ یرید تنفیذ شہادۃ کافی النہایۃ و غیرہ و لا یغنی انہ من السابق و شامل تعدیل الاصل فرعان اخر
و صح ذلک کافی القدوسی و انکار الاصل قبل موته و بعد حضورہ الشہادۃ فی ہذا بحادیۃ تبطل شہادۃ الفرع فان شہد
لم تقبل فلان تمجیل شرط فیہ آیا الی ان انکارہ لا شہادۃ بطل و الی ان الاصل یؤنی الفرع عن الاداء لم یقبل نیہ فی ضمانتہ
فی لیمط و الی ان حضور الاصل لم یطل شہادۃ الفرع و فیہ خلاف کافی حضورہ مملو قد تناو علی ان مقتضا شہادۃ الاصل و لا یخرج
کافی قضاء المینۃ و من اقر اقرارا حقیقا و حکما بلا کراہۃ شہد زورا بالغفم ای کذباً شہدی بکذا یبطل عند القاضی الی اہل و قہ
وقت الضمۃ اجمع کا نوا و ان لم ین سور قیا قال اہل محکمۃ وقت العصر اجمع کا نوا و یقول امین القاضی ان القاضی یعزیز کما

ولقولنا وجبنا شاهد زور فاحذر وادعوا الناس ولم يعزروا ولم يعزروا واما عنده ما يقرب ثم يشهد وقبل الشهادة
 احق ان يفتي بقوله تعالى لا يقرب وجهك لشيء مما يابوا ولا يسود بالاجل ع في السراية ولا يبلغ تعزيره الى ما يربس عند محمد
 طهاني لا يبيح روح وقال الحاكم ابو محمد روح الكاتب ان رجعا تايلم يعزروا بلاطلا ولا يفتقر بمنعها الطرب بلاطلا وان لم يعلم
 فمحمل الخلفاء ثم اذا شهدوا فربما بان كان فاستاقبل شهادة على الخلفاء ان كان استور لم يقبل ابداد وكذا عند
 كما في رواية عن ابى يوسف روح وعنه اننا نقبل وعليه نعم سوى كما في النهاية واما نعم الاقرار مثل مثل با اذا شهد بموت زيد
 او قتله ثم ظهر حيا او برية بلال ثم غشي ثم شئت يواو لم ير الملل بل بالعلامة او بولادة امرأة ثم ظهر لها بكر فبقيت خبر فوجدنا ما ونه
 الاقرار اشارة الى انه لو قال غلطت او اخطأت او ردت شهادة تهمته او غلط او غير ذلك لم يعزروا وان اذ شئت بالبيعة
 لانه نفي الشهادة كما في الكافي وغيره والاكثاف يشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة في الاحاق مع الغريب لم يعزروا في غير
 شاهد الزور والان القاضي الامامي قد نقل عن العمدة اوجان في غيره كذا في كفاية

فصل بالرجوع مع عمنها اى الشهادة الا عند قاض الا نفي الشهادة وفيه شاة الى ان الرجوع لا يكون الا
 بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رحمت مما شهدت او شهدت بزو فلا شئت الرجوع بانامة البينة ولا بطلان الشهادة او بطلان الاقرار
 الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى ان شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكثاف اشعوان تحت
 الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالفهمان على اقال بعض الشائع كما في الصغرى فان رجعا عنها قبل الحكم
 بها سقطت الشهادة عن حيل اعتبار فلا يجوز ان يكتم بها ولم يضمن اى الرجوع انما لم يبلغنا شيئا لكنهما قد شهدا كما في
 الكافي وان رجعا بعد اى حكم لم ينسخ الحكم لان الاول رجع بالقضاء وضمننا عندها وكذا عنده على الاصح كما في
 الخزانة ما تلغاه من المال او المنفعة بها اى بنده الشهادة ان كانا فعل وان بعضا فبعض الا اذا عوض لانما لم يلقا
 المذهب وعليه الشهادة والاكثاف يشير الى انما لم يراو قد يراو بعد التفتى بالسابق والى ان المدعى لم يضمن لان الحكم
 بولاء القاضي لا يلزم وفي الحكم ولذا لو اتفق عند بعد التعديل باثم ويعزروا بمنزل كما في الكافي اذا قبض المدعى فزمت
 ما رعاها من الدين او يمين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار افاضنا بيمين بيمين بدون انقبض
 الزد يكاب بجد القضاء بخلاف الدين فانه لا يكاب الا بالقبض والعبرة في ضمان الرجوع من الشهادة وادعوا للمباقي منهم
 لا للرجوع ولا يفتي الى الحكم بالفهمان مع بقائه الحق المستقيم كما اذا شهدا بوجه من اثان فان رجعا احد ثلثه من الشهادة
 لم يضمن ذلك الا بعد الرجوع لبقا بقى الحق فان رجعا آخر من الاثنين الباقيين ضمننا نصفنا من قبض لان
 الاتامات لهما انهما وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا اى الرجل والعشرة على التخليص فلي الرجل سدس
 من المال على الشرع سدس منه عند ابي حنيفة رج فان كل اثنين من رجل والراثة على كل من الرجل عشر
 نصف عندها لانه وان كل من رجل وان رجعا اى الشرع فقط بالرجوع مد فعليه نصف جماع لان الاصل

لا يبقى من النصف وضمن الفرع لا الاصل ان رجع الفرع هو للعطف والاصل جميعا لان شراة الاصل من اهلته
وقال محمد بن النضر ان لان النصف كلاهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن شيئا
وتماضى في الفهرات فضمن المهر في اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال بهم عبيد وقد علمت ذلك ضمن الدية
وقال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المهر ضمن الفرع ان رجع هو الاصل والمهر في ان شادا اتهما عليه اهلكا كما في الفهرات
التي ضمن عندهم شاهد الاحصان اذا رجع لانه ثبت للزواني حصاله فيكون كونه حر مسلما دخل به اذ كان صحيحا فلو كان عتقا
في اثبات الزنا لموجب للرجوع ضمن عند زفر بن محمد لان كل لهقبة كالموجب ضمن شاهد لم يمين اى يمين في ضمن شرطية اذا
رجع للشاهد الشرط منها ولو شهد شاهد اذ قال رجل لغير المدخل به ان دخلت الدار فانت طالق وشاهد آخر اننا دخلت فعقبي عليه
بنصف انه شرع في اثباته ان ضمن شاهد لم يمين فقط لانه السبب اهلته لو رجع شاهد لهقبة فقط ضمن عنه بعضهم فخر الاسلام في رجع
او لم يضمن واليه اكل لغيره في الكفاية فالضمير في قوله اذا رجعوا الى المهر وشاهد الاحسان والميرين وشاهد ما كان ان نظرت
للشمان وعدة منهن فاحسن المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام

کتاب الاقرار

القره ههنا و اخره من ائمه اجماع لانها قاصرة ههنا في اللغة اثبات الشئ باللسان او بالقلب او بما بعده لانها
دون ان يعود فانه منحص باللسان كما في المقررات عن الشريعة اخبار اراي اعلام بالقول فلو كتب او اشاروا فليس شيئا لم يكن
اقرارا به بل فيه ما اذا كتب الى الغائب المانع فله على كذا فانه بالقول شيئا كما في الصغرى بحق اى باثبنت وليست قدس عين
وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالك كما في فخرج عنه داخل من حق التغير ونحوه لا خير عليه لى فيه اخبر على الخبر و به تبرع له
والصوى والشهادة ولا تنقضي على نطق باقرار الركيل والى نحوها لئلا يتهم نواب التوبات شرعا وحكمه ظهور المقر به لى
الخبر بالمقر عليه لا نشاؤه اى لا اثبات المقر به لهذا المقطوع اذ قالوا ان المقر اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم نقضه من قبل لم يثبت
الا نقضه عن طيب نفسه فانه تملك تبدا كفى الكفاية و غيره وانما لم كيف بالاثبات عن النفي و بهما نكتة في رد ما قال بعض المشايخ
ان الاقرار انشاء كما في الصمادى و غيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر لم ينعقد وان ارتد بده ولو صدق ثم رده لم يصح
الرد كما في الكافي و لو رده ثم عاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدى ولما كان الاقرار خبرا فصح اى يصح الاقرار بالخبر للمسلم
لانه ليس بملك فيجوز التسليم اليه لا يصح الاقرار بطلاق او عتق مكرها لانه ليس بانشاء ولا انقضاء ولو سن كره
وفيه اشعار بانها لو اقر بما اراد او كافر بالاكراه يصح ذلك وفي اكراه قاضى خان انه لم يصح ديانة فلو اقر حر فان اقراره
وان صح في اجمود القود لكنه لم يصح بالمال مكلف فان اقرار المجنون وهى لم يصح الا اذا كان ماذنا وصح اقرار المسكر ان
الكماليات بحق صح اقراره ولو كان ذلك المحن مجبولا لا يدري ولو كان انشاء لم يصح لانه تملك مجبول وفيه اشعار

بان المقر او المقر اذا كانا مجهول المصالح فلو قال زيدا على العت درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كغيره وكذا لو قال كس على العت
 درهم لم يصح لان العت في علي بن ابي طالب كغيره والمتبا في ريش الجبار على اقر او احد من الناس لم يصح ولا عند من كان في الكافي
 والاطلاق الجواز لا يخلو عن شيء فان كل تصرف بغير الصحة اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجهول او اقر ببلغ او اجابا لم يصح
 اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يتصره ما اذا اقره غصب او ادفع ما في كس وما في الكافي ولا زمة فيما يتبر به بول بيانه
 ولو مفسولا فلم يبين اجبه القاضي على بيان بما له قيمة من المال لان كذا لمقر له فيما بين غيره والام لم يكن عليه شيء اخر لو قال
 على شيء وبين بدرهم صح ولو قال غصبت منه شيئا وبين زوجة او ولده او كاف من تراب او قطعة من امار لم يصح على الاصح
 والقول له ابي المقرح يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه ابي ما بين لانه النكر والكلام مشير الى ان لو انكر الاقرار بمجهول اذ
 اتاه البينة عليه لم يقبل لان جهالة المشهود بتمنع صحة الشهادة وتما في الجواهر والتمتع ولا يصدق المقر في اقل من درهم
 قوله على مال او مال قليل لان مادونه من كسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال درهم او دينار كان عليه درهم او
 دينار تمام لانه ذكر المصغر لصغر النجم ولا يصدق في اقل من النصاب اعشرين او المائتين في قوله على مال عظيم من
 اوسب او فضة او درهم او دينار لانه النصاب عند الناس هو اعظم منها وعنه اذا قل من الدرهم يصدق في عشرة
 حاشا لمكاني البداية والامح ان الاول منه في حق الغني والثاني في الفقير كافي الكافي ولا يصدق في اقل من خمس و
 عشرين في قوله على مال عظيم من الابل لان اعظم المطلق والعدة الواجب الكوفة من خمسة على هذا ينبغي ان يكون
 من ثلثم اربعين ومن يقر بشيء من اموال عظام مقدرة بثلاثة اصبغ في اقل من قدر النصاب قيمة في قوله على مال عظيم
 من نخطة او الخاس او غيره ما من غير مال الزكوة ولو قال مال نفيس كرم او بصيل زنه اثنان كافي الكافية ودراهم في مائة
 ثلثة من الوزن المتعادلان الدرهم جمع الرأى فهو مشترك بين جميع اقلته والكثرة واليتقن من الافراد ثلثة ودراهم كسرة
 عشرة لانه لما وصفه لقطا مشترك بين جميعين بالثقة واقل جمع الكثرة احدى عشرة فاحمل على ما هو اكثر جمع اقله من عشرة اولى
 المتيقن منها عند ما اذعن ما فائنان لانه كالمال اعظم وفي شاة كثيرة اربعون وابل كثيرة خمس وعشرون ولما حطت كثيرة خمسة
 اوسق منه بملار حاية عنه واطل الكثرة عشرة اقفرة وكذا كل ما يحال او يوزن كافي للعلم وكذا ادره ما في الاقرار درهم لانه اقل
 ما يصبره وشي ان يكون درهمين وفي الكافي وفيه ان في كذا دينار او دينارين لانه كناية عن احدى او اقل اثنان وفي الافتقار غيره
 عن محمد كذا درهم بالجزء درهم حملا على ما درهم وفيه اشارة الى ان تميزه كذا قد يكون مجردا بالاضافة فان محله هو الام
 في العربية مع ان في معنى اللبيب انه قول الكوفيين فالرعي المحلى له يكونه خارجا عن لغة العرب محلى من من غير معراج الية
 مبنى على عدم تميز العانة وكذا كذا انهما او كذا او ذنا احد عشر بلا ولا لانه اقل عدد مركب يصح ان يكون غير الابل كافي
 كذا دينار يعني ان يكون اثني عشر وليس عاير ما ياتي وكذا او كذا ابا او احد وعشرون لانه اقل عدد مركب وهو يصح ان يكون
 تفسيره لو شئت اخذ كذا ابا او احد عشر لان اعدادها كذا لا نظير في المركبات والدية وتبقى جوابا لمما عرفت من

بان اوصى مورث زيد بمثل حايته لرجل فوثرها زيد ثم اقر بمثلها لرجل من اهل المان الوصية فليعلم ان لم يملك الاقارب الا الاقارب الا الاقارب الا الاقارب
 كما في الكافي وصح الاقرار لاي رجل ان يدين سببا للملك صالحا للصحح الاقرار بان قال للماني اقر لك فلان على اقرته ودينه من حايته ودينه
 كان لا يبرهات فاقبل اليه اوصيات وقرضه او وصيته لمن غيره فاستهلكها فان بين سببا غير مصلح بان قال اقر لك فلان على اقرته ودينه من حايته ودينه
 اقرضني او وصيتي كذا الا يبرهني اذ لا يصور شي منه من الخمين وان لم يدين سببا اصلا لا يصح عندنا ان يوصف روح خلافا للمهرج
 كما في البداية فان ولدته امه حمل لا قل من نصف الحمل من حين تحقق سبب الملك كسوت للموصي والمورث فله ان ي
 يحصل ما اقر به من المال وان كان خلافا وجازة فالما لم ينهائي الوصية وانما في الارث وان كان يتاخمها واثم الموصي والمورث فيه
 اشارة الى ان الام لم كانت متدرة فوثرته لاقبل من بنتين من موت احداهما اتفق الولد اقر له ان كان في البطن والى انما لم يكن متدرة
 فوثرته لاثم من سببه لم يتحقق كما اشار اليه النهاية وغيره وان اقر بقرض او خصيب ووديعه او عارية فانه او متملكه بشرط ان يقر
 الايام فوثره فلان على كذا على اني بالنيابة لله الا يصح اقراره بذلك فله المالك او بوجوه صنفه الملازمة نحو على او عدي ويطلق شرطه في
 فانه مفسخ الذي لا يكون الا في الاشارة الاقرار او اخباره ولو اقر المدي عليه شي ثم ادعى انك لم يملك المدي المقر انه ليس باقرار
 فيه من الطرفين فلا نال ان يوصف روح وبطلان الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره ونهنا كيلي او ورنى وديته متقارب من دراهم
 صح ذلك الاستثناء استثناء قيمته فيصح الاستثناء من كسب اي من حيث التمنية فوثرته لاي على ما ذكره في الادبارة او غيره
 خطه او حين جوز له ملازمة القيمة الدنيا راو خطه او او يجوز قال محمد لم يبرهني لان لم يصح الاستثناء لعدم الدفول وقياسا له
 ان لا يصح الاستثناء من خلاص كسب اي من حيث انه لم يصح مثا فاقبال لاي على ما ذكره في الادبارة او غيره
 في استثنائه واني انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نسا طوا لوق الا فانه و فانه و فانه
 لم تطلق واحدة منهم كما في الكفاية كذا خلاص ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف روح لوق قال لاي على اقرته ودينه من حايته ودينه
 كما في النفقة واني انه لوق قال لاي على ما ذكره في الكرمي لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي
 او ان يتبين في المستقبل كما في الكافي الا يصح استثناء التابع للمستثنى منه لانه ليس بدخل فيه خصوصه فانه كما لو صف
 الموصوف كما لبناء التابع للدار والقصص للمخاتم والنخل للستان فلاتناول مصدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا
 انما قاله في نفقته على ذلك كما في قاضي خان وغيره والمبتدأ وادارة لواقربنا وادار له دخل ماتته من الارض وكذا لواقربنا بالنخل فيقول
 مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا يبعد ذلك النخل بدونهما وقيل مقدار ما ينفذ ظله في كبد لهما وقيل مقدار غلظته
 وقت الاقرار كما في التفسير ودين صحته اي الدين في صحته ومن نظن ان من قبيل حب رابك مطلقا اي غير مقيد بحد او كذا
 المعروف بسببه العلوم بالاقرار ودين مرضه الذي غلب على ظن انما في حال كونه مقيد بسبب حصل فيه اي المرض وقد
 علم ذلك بسبب بلا اقرار بل بالاشادة وبقيل المعروف بسبب كما اذا اشترى شيئا ففصل المبيع اذا قد رآه القاضي او الناس او
 هم من سببها وفسده كذا وكذا وهاجر شيئا او تسلك الانسان او تزوج امرأة بمهر مثلك كذا وكذا او خبر الذين يسمي سبوا في المديحة

فلا يخرج احدنا في انقضائه الاخر وقد اصاب دين لصحة ودين المرض اعم من السبب على دين ثالث هو ما اقرب به ولعناني به
 في مرضه لانه ببدا بالاقوى فالاقوى وقدم الكل اى كل من دين لصحة ودين المرض لصحة بسبب العلم بالاقرار فكل
 اقرار ادى ثمة اكثر مما على البارث فان حق الورثة لا يتعلق بالذمة الا بعد اقرار عاينها اليه وان قيل اهل اى كل منهما
 ما له من ثمن ان يتكلم الكل ثم يبقوله وان قيل وفيه شعار بما ران الاقرار ليس بتكليف واللام يجر الا بعد ثبوت التصديق للورثة
 ولا يصح ان يخص اى يميز الاخص باختصاصه غير اى دين من الدينين الا بالدين من غيره بقضاء دينه اى دين ذلك
 العزم لان فيه الجلال حق الفيز من ثمن ان الظاهر ترك غير تقيده رعاى انه لو خص صحيح غير ما بذلك لصح وتامنى حجر النعابة
 ولا يصح اقراره بدين او عين لو اقرته عنه اقراره فدا اقراره لا يبين لم يلزمه لكن فى العمدى ونحوه انه لو اقره بدين مسلم لانه
 الكافى ولم يمت لم يصح ولو اقره لانه بدين الممتنع وقيل شارح الى انه لو اقره لورثته ولا يثبت لم يصح فقال محمد بن ان اقراره
 الاجنبى بقدر ما يصح والى انه يصح اقراره لورثته وساقى وذكرى ابو اسبه انه لو حكم حاكم بمقتضى الاقرار ولو اقرت لم يكن بطلانها
 الا ان لم يصدق له حقيقة اى يرضى بمقتضى العزم ان ذلك تخصيص بمقتضى الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء استحقاقا لمصلحة على
 ما ذكره لم يثبت ومن ثمن ان لفظة التصديق بوجه فان باب الجواز فتبين كما ذكرنا كيف يتصل بما ذكره فى التوفيق ان الاستثناء
 انما يقبض اجماع بطونته فيعرف الى الكل عندئذ اعمى الى الاية عندنا وهو المذهب عند تفتي البصريه كما فى الرضى وقيل ما ذكره
 شعرا بان تصديق لم يثبت يكون قبل الموت والى اشار تلييل صاحب الهداية حيث قال لانه يتعلق حق الورثة بما له فى مرضه
 بهذا الاجاب انه نظام الدين وانه له سداد الدين كما فى العمدى لكن فى ميتة الظهيرية ان الارادية فى التصديق قبل الموت لكن
 فى خزائن الخيتى من نعم الجواز وقبل ميتة لم يثبت من نعم الجواز والمعتبر به فيه بطل اقراره بغير علمه بغيره بطلان
 ادعى نبوته وصحة النظام بعده اى الاقرار لان النبوة ثابتة بميثاقه وقت الاقرار الا انما غلبه فيكون اقرار الورثة لا يبطل
 اقراره لانه اية اية ان كانك لما بعد لانه لم يكن دارا عند الاقرار ولو اقر رجل بموتة غلام اى واكبره فيقتل بسبب
 جعل سببه فى بلده فيها هو الماد من مجبول انفسى فى كل موضع كما فى الميتة لكن فى عناق الكفاية ان الماد ما جعل سببه فى بلده
 يتولد فيها فان عت سببه فيه فهو عوف وتسبب ويولد بمثل اى انكلام لمثل اى المتفرقان يكون الرجل اكبر منه باشتى عشرة سنة
 ونصف والمادة اكبر منه تسع سنين ونصف كما فى المضمرات وصحة الغلام فى مدة حياته او مائة عطف على اقربون غيره
 لا على الا من قاعله والارم ترك الغلام القصاد بالتصديق حال الاقرار ثبت منه سببه اى الغلام فصار كغيره من الورثة
 ولا يفرغ انكاره من سببه والمعاد ان يدعى انه غلام نفسه فلا ادعى انه غلام ان لم يثبت سببه وكان كالاقرار بالانكاح فى البهجة
 وانما اشترط جباله ان نسب لم يثبت من شخصين وانما اشترط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسب مجرد الاشارة
 اذ شرط ذلك فى فقره لم يقتل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما فى ايشاهيه وكان المادى فى ايتان قاضى فان كان شرط
 تصديق المقر قول بعض المشايخ وادعى ان لا يشترط اى تصديق غير العاقل وشرط تصديق الزوج مع ايشاهيه انما اشارة

الماضية أو شهادته أو قابله من رجل أو امرأة في إقرارها أي الزوجة بالولد أي الذكرا والاشقة لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه إشارة إلى أن أحد هذين الأمرين الناشئ إذا قام النكاح بينهما ما إذا كانت معتدة في شتره وتصديقه أو حجة حية عنده وما عندهما فيكفي شهادته واحدة كما في دعوى الكافي والى أنها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبتت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولهما سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية ولو أقر رجل بنسب من غير ولد أو قريب بينه وبينه ولو لم يكن له ولد وابن الابن لا يصح إقراره بالنسب وإن أوجب الثقة والمصانة ولا بد لثبوت النسب من بينة كما في الثقة وفيه ما يربط إقراره بالدين وشرط فيه شهره كشهنة كافي الكافي والهداية لكن في النهاية وبالمصانة وغيرهما من المتدوات أنه لا يثبت نسب الأم بالإقرار ويرث هذا المقر له من ذلك المقر له وإن لم يطل الإقرار في حق النسب على الزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الإرث إلا إذا كان مع وارث ولو لم يبدأ إذا رحم فانه لا يرث المقر له حينئذ ولو أقر بالغ ولد له فإنه كان الإرث لمادونه لما ثبتت نسب لا يراحم الوارث لمعروف ولو أقر بالغ وليس له وارث آخر كان المال له إلا إذا رجع عن إقراره فإنه حينئذ لم يثبت له المال كما في المصنوعات ومن أقر بالغ له والوجه ميت شاركه أي شارك المقر في الإرث لمقر له سواء كان معه وارث آخر أو لا لأنه لو أخذ إقراره فإخذه لمقر له لمعت اقتبس المقر من التركة بلا ثبوت نسب للأم وإذا ذكره رد الماروي عن أبي يوسف سمع أنه ثبت نسبة من لم يثبت إقراره فإخذه لمقر له لمعت اقتبس المقر من التركة بلا ثبوت نسب للأم وإذا ذكره رد الماروي عن أبي يوسف سمع أنهم شلأ مبتدأ ما قبله خبره وبه لا يثبت بقبض بيه نصفه أي أقر بقبضه نصف الدين حسنة ولا يبين آخر فلا شيء له أي المقر من الدين لأن الإقرار بقبض الإقرار بالدين على الميت وهو غير مضمون والنصف الباقي حسنة لا أثر من الدين وفيه إشارة إلى أنه لو أقر بقبض الكل وكذا به الابن الآخر فإن حلف كان له أن يرجع إلى الدين بالنصف ثم الدين إلى المقر إذا حرك أبها الغامض والى أنه لو أقر أحد هاتين سلى أبها أخذ الدائن نصفه من نصيبه فاعتد الفقهاء باليأس وقال غير واحد الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاحتتام وأنه علم بالصواب

كتاب الدعوى

أخر من الإقرار وضما لا يثبت كون مؤخره عنه طبعا هي واحدة الدعوى فتعجز الواو وكسرها كما في أدل المتأخرين غير منونة لأن الغما لتأنيث بهم من الأداة مصدر دعي زيد على عمرو الأي طلبه لاقده هين أو الدين كما في الكفا في فريد الدعوى وعمود الدعوى عليه والمال المدعى والمدعى به لكونهما في المغرب وقال شيخ الإسلام وغيره أننا أضاح شيء إلى نفسه حال المسئلة والمنانقة كنه النهاية فهي مشتركة بين معينين كل منهما نعم من لخصي الشرحي وهو أخباره القاضي أو حكم فانه شرط كما في الاختيار يجمع معلوم فانه شرط في شمول دعوى المنفعة فخره والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيء له على غيره أي الخبر على غير خبره كما يأتي من الظاهر أنه منقول من دعوى الوكيل والولي والوصي للمعنى الإقرار لما كان مدله الباب على لمدعى والمدعى عليه فانه ساجح الإشارة

الی حکم فقال والدعی شرعاً لا یجبر علی الیکره علی نده خصوصاً ای الخاصة وطلب الحق فلا یسئل باکان فیها حکم
 ووجه آخر کما اذ قال قضیت الدین بعد الدعوی فانه لا یجبر علی نده خصوصاً اذا ترکها والدعی علیه من یجبر علی نده خصوصاً باکان
 علی شکل بومی التیمم فانه مدعی علیه حتی فیما اذا اجبره القاضي علی خصوصاً التیمم وانه غایب ملک وعدل علی عین نفسه لیس له انشا
 ال اختلاف اشخاص فیما فیقول المدعی من لا یجبر بحق الی غیره والدعی علیه من یجبر بان لاق لیسره علیه المدعی من یسئل خلاف
 الظاهر والدعی علیه من یمسک بانها هم وسمی انما یصح فیما یشار بان الدعوی کما یكون صحیحته تكون فاسدة فالیخص فیما یعلق به فیها
 الخصم ووجوب حضور المطالبة بالجوابة اذا انکروا الاثبات بالبنیة ولزوم جهازا المدعی الفاسدة بخلاف ذلك بان لا یكون
 لیسره مدعی علیه اذ ثبت کس ادعی علیه انه وکیل او یكون المدعی بمولای فی نفسه کما فی الکفایة بذکر شیء ای قول دین یمن
 علم جبهه ای جنس ملک الدین و قدره بان یقال عشرة مثاقیس من الذهب انه کما یسئل من خطه و فیه شاة الی انه لو کتب صورة
 دعوی بلا جرح من غیر التمسک کما اشیه الیه فی خزائن وانی انه لا یشرط بیان النوع کما لیس و لیس فی کما یجوز السبب کما یشر
 فی ظاهر المدایة الا انشا کما فی الذخیرة و غیره اذ کفی فی مدائن البنیة ان بیان قدر الکافه و وصفه مقدار المال شر فی دعوی قبل ان یس
 ید الدین و لا یشرط بیان عدد الخطوط و یکرنا ای انی یمین بقدرتہ قول فی ید المدعی علیه ای فی تصرفه بحیث یتبع من یمین من
 الحسن انساب الی فی البیان حیث شرط الصحة الدعوی مطلقاً ذکر جنس و القدر و یختص بالیسر و فی الاضافه اشاة الی انه اذ
 ید علی عقار فی غیره لم یصر به اذ اید و لذلک العلم القاضي بصر بالتسلیم الی وانی انه لو قد شاة من بل علی ان کلامه ای و اقام بنیسی
 ذلک یقبل انه ان فی با حقیقة کما فی العادی و فی دعوی المنقول یرید علی اذکر من جنس القدر و ان فی ید المدعی علیه قول
 بغير حق الاحتمال ان یكون محاسباً لثمن علی اقاله کما فی المدایة و فیه اشارة بار بار بیده فی انشا ایضا عند بعض الماشی کما فی
 القاضي خان و انرا انه و هو انشا عند غیر من بل انشروا و فی الكلام فرالی هم لیسند و لکل مدعی بان ذکر کما فی ید البنیة حق التمسک و الاصح
 یقبل کما فی خزائن الفقیهین فی دعوی العقار لا یشیت الیسر ای ید المدعی علیه الا بکفة ای بقیة تامة فلو ادعی انه ملک لادکرانه
 فی ید المدعی و ان اقرب ذوالید و قبل ان الیسر بالقرار کما فی المدایة فیمثل علی الملك حیث یطو قریه و مرکبک لیسر کما فی التمسک
 البنیة علی الملك بدون اثبات الیسر بالبنیة و فیه اشارة الی ان هذا حکم جائز فیما اذا ادعی انشا سبب قد صرح به الدعوی بالقرار
 بالید و الی ان فی المنقول اثبات الیسر بالقرار و الی انهم لو شدد و ان فی ید المدعی علیه لم یقبل فی ظاهر الروایة و من یسئل فی التمسک
 و اعلم انه اذا شدد و ان فی ید المدعی علیه انهم شدد و ان من سماع او سائلة انهم باسحوا اقراره و ان فی ید و هذا لا یستصحب فانه
 لو شدد و علی الیسر لیسر لیسر و لیسر فانه شاة بالملک للبل و الملك لا یشیت بالاداء علی فی العادی و اعلم القاضي بان
 یسئل فی الاتی بعض الاحکام کما فی المطولات و المطالبة به ای انما یصح مطالبة المدعی و المدعی علیه المدعی عیناً فان او یسئل
 و عقار لان فائدة الدعوی جبار القاضي المدعی علیه علی القیاض المدعی و ذوالا یجوز للقاضي الا اذا طالبه بفاشع کما فی البنیة
 فلو قال الی علیه عشرة و اهر طرک و علی ذلک لم یصح و هو الی یقبل للقاضي مرة حتی یطینیه و یصلح و هو یصح علی ان لیسر کما فی

تخلیصاً منه وغیره واحضاره ای باحضار المدعی علیه بایعیه المدعی مجلس حکم داشت البید که اذ اشهدوا انه فی یدیه قبل هذا است
فانما تقبل لان الثابت لا یرد بل بالشک ان المکن حضاره بان لا یکن حمل وموتیه کالمسک الغفران فان لم یکن بان لم یکن
الحمل بان یکن بحال لا یحکم انسان علی مجلس القاضی الاباحه لولا یکن رفعه یدیه واحده او یخلیف سمعه فی البدان علی اختلاف
لم یجبر علی الاحضار فان کان صبره او قطعاً او رجحاً فلقاضی ان یخیر نفسه او یجبت ایضا یسبح الدعوی والبدیهه یقضى ثم اذا کان
خارج المحرم مضی کما فی السامی و ذکر فی الخزانة انهم نوشدوا شیئ غیب عن مجلس قبلت وان المکن احضاره فخلات ما قال
بعض الجبال انه لا یقبل لیشیر الیه ای المدعی عند الدعوی والشاهد عند اساساً وخالفت ای المدعی علیه عند الاحتلال
لان شرط الاعلام باقعی ما یکن و ذکر فی القاعدی الاحتیاط ان یج الحالف بین الاشارة بالاصح و بین اهم الاشارة والشا ر الیه
فیقول (کدر ابدین محمد علیه الصلوۃ والسلام بدین حجت کد دعوی میکند چه نرسے دادنی نیست) کیلا نبوی بالاشارة ثوبه
فیكون صادقا فی مینه کاذبانی الحاربه و ذکر قیمته ای انما یصح بذکر قیمته بل ان تعدد احضاره بالهلاک فلولم یذکر المصح
الدعوی باتفاق الروایات کما فی مبین قضاء الخلاصه و قیمه اشارة الی انه لو کان قاضی وهو المصح کما فی محاضر الخلاصه و
الی انه لا یشرط ذکر اللون والذکر و الاثوۃ و الحسن فی الدابة و فیہ خلالات کما فی السامی و قال البید ابوالقاسم ان هذه
اتمرغیات المدعی لانه اذا ادخله عینه او دخل فی شئ و اما اذا اراد ان یقتدیه فی البعی فجب ان یتقنی بذکر قیمته کما فی محاضر
الخزانة و ذکر الحد و حج الحد هو ما یتیمه عقارب عن غیره فالایه غیر کالدور و الاراضی فاسور و الطريق و المنهر المصح حد
لانزید و ینقص و یخرب و هذا عنده خلافا لعماد وهو المختار عند شمس الاسلام الاربعه او الثلاثه عند الشافعه
وجود اکثر علی ان الطول یعرف بذکر الحدین و العرض باحد هاد قد یكون ششته و عن الی یوسف رح یعنی الاشارة و
قیل الواحد فی دعوی العقار لان تعرفت بهما و قیة رفرالی انه یدأ باشارا منها و عند الشیخین بالغرب ثم لم یشرق ثم الشمال
والی انه ید و لو شهور او ید اعنده خلافا لعماد لم ید و قضی بصدقه ذلك نقد و الی ان ذکر المصور و القریه و المحلة لا یلزم کما
قال بعضهم و ذکر المرغینانی انه لو سق قاضی یصح هذه الدعوی و الاحسن ان یدأ بالاعم دار فی بلد کذا فی محله کذا فی سکت
کذا الکلی فی السامی و انما یشرط ذکر اذ انکر المدعی علیه و لما اذا اقرب المدعی فالدعوی یا حرمه بالتسلیم الیه لان الجمات
لا یضرب الاقرار کما فی القاعدی و بذکر اسما صاحبها الس الحد و اسما نسبهم لے اما الاصحاب الی اسما الحد
ای اجداد الاصحاب و الاحسن اسما اصحابها الی اجدادهم فیقول فی کل حدیتی الی ملک فلان بن فلان بن فلان
و قال ابو یوسف رح لم یشرط ذکر الحد و الیه ذهب بعضهم و الاول المصح فلو قضی بالثانی فغدا العبرة لا ترتفع الا بترک
فلو شتر رجل لا یحتج الی ذکر النسب و فی امضاء الاصحاب اشعار بانها ذک المالك فیقول لاین ارض الملكة فنی
یدر الفلانی و لو التفتی بالید یصح علی التمسار و لاین ارض وقع علی سجدتی یدر الفلانی و لاین ارض من ترک الفلانی
لا ارض و رثته فلان لجماته کما فی السامی و اذا صححت الدعوی باذکر سال القاضی یخصم ای المدعی علیه عنها

أي عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالقرار والبيئة والحاصل ان القاضي بعد الذي بالسكوت وتعلق الدعوى عليه
 بلا التماس للمدعي وهذا الصريح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبرني بخبر فاذا ائتمنت فان التماس السوال من جميع الجاهل
 عنه وفيه رفر الى انما اذا قدمت قال لم تفهم دعواك وانما ترك ما ليد القاضي مع تخمين قبل انظار الدعوى اشارة الى انه
 ان شاء رسك حتى يتبدل المدعي بالكلام او تكلم اولاد وقال بالكتاب ان حشرة القضاة قد بينت من ذلك ما يصح مما اخذ بعض القضاة
 من السكوت لان في الحكم تبع لفقته كما في قضاء الميسوط فان اقر خصم بايديه المدعي اقر بالبالعبارة او بالكتابة فانما احدثه
 السانين وذلك كما اذا برى من المرض ولم يقدر على الحكم لضعفه فكتسب قهره او انكر انكارا صريحا او فبرصه كما لا يخفى لا فرق
 ولا انكر فانه انكار عندهم وادوى انه اقر اقر غيظا لهم فحسب حتى يقر بغيره على ما يشترط البيئته وسال القاضي المدعي في صورة الحكم
 بيئته على ادعاءه فاقام قضى في السوطين عليه اي خصم فيستد فان انقضاء بالقرار الزام للخروج عن موجب ما اقر به لا بد من بيئته
 بالبيئة جعلها لحيث لا يتوقع تجديها على القضاء والكلام غير الى ان المدعي عليه رسك فاقام المدعي بيئته لم يقض عليه في رواية قضى كما في
 البيئته والى انه لو اكره واقام بيئته ثم اقر قضى عليه بالبيئة كما قال بعض المشايخ والاقرب الى الصواب ان القاضي بالقرار على ان قال فزول
 كما في العادى وان لم يقر المدعي البيئته بان يقول لا تشهد لي او غير ذلك من حلفه اي خصم فيه اشارة الى انه انما قد ثبتت
 على صحة الدعوى فيملكت فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والاملاء والظهار وحرمة لهما به وحرمة وغيره
 وتماضى العادى والى انه لو حلف المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي فحلفه القاضي كما في شهادات البيئته فبيئته ان اقر به لا يخلط
 فانه لم يفسد ان يخلط اذ ظن ان المدعي سبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يخلط بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه
 صادق لا ينبغي ان يخلط كما في قاضي خان ان طلبه لتليف خصمه هو مشترك عرفا بين المدعي عليه والمدعي وهو المردفوا حسن
 فلو اخلط المدعي فبدا حلفه القاضي بلا طلبه حلف ما يخلط قبل طلبه وانه اعند الطرفين وكذا اعند الذي يوسع مع الاسف
 قلل منها لتليف الشفع انه ابطال شفعه وتماضى السماوى فبيئته ان السعثنى من كان زوين على الميت فانه يخلط قبل طلب
 الوصي والوارث بالاجماع انه لم يتوفى ونك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيره فان نكل اى تسمع من حلفه مرة او ثلث
 عند بلا آفة من خرش او طرش او غيره وقضى له عليه بالمال بالنكول اى بسبب الانتفاع عنصر ذلك القضاء ونفذ عند
 عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلنقال بعد القضاء انا اخلط لم يثبتت البروى الواديهما واني ثم ثم دون القاشا
 بانه لا يشترط طفا على نوري النكول فيجوز ان يميل زوين او ثلثة ولو بعد عرض الميسين مثل كما قال انصاع وقال غيره انه يشترط
 وفيه اشارة بانه لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء ودون غيره كما في السماوى وقول بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول
 ايضا كما حكى وهو كما ينبغي ان الحكم على الصحيح كما في البداية والكان في فمن الظن انه مستدرك بل هو مهم كما لا يخفى ولا يجد ان يكون
 قوله كل شاة للنكول وقوله رسك منها رسك من جواسيل المدعي على اذكرنا من اردوين وعرض الميسين على المدعي عيشه
 صورة النكول ثلث من امرات بان يقول لاني اعرض عليك الميسين ثلثا فان خلعت والقبض عليك بالادعاء لم يقول لعل بانه ينفذ

عليك هذا المال الذي يرعى وهو كذا وكذا ولاشي منه فان الى ان يحلف يقول كذا كذا ثم يقر ثم يقضي عليه بدعى المدعى
 احوط اولى فهو ليس بامر لازم في ظاهر الرواية ومعناها ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مئة لم يصح واليه ذهب الحكم كما
 قضاء الميتة ولا يراد للميتين من مدعى عليه على المدعى وان كان له شاهد واحد ان كل خصمه لم يثبت له شهر الكاثر كما في
 البنية على المدعى والميتين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار بانها لو لم يطعن بحلف المدعى بغير المدعى عليه المال كان له
 باطلا المدعى على دعواه كافي النهاية ولا يحلف المتكبره خلافه لما في تسعة لموصورة واكثر من عشرين معنى نكاح حصة
 نفس النكاح او الرضى به او الامرية فلو ادعى احد من الزوجين بلبانية كذا على الآخر وهو متكره لم يحلف عنده بل يعلق حتى
 وجد البينة ولما اقره بحلف انما ان كانت امرأته في طالق وحلفت عندها فغدا يزوج (بأنه كذا) وان نكروها وعن محمد
 (بأنه كذا) من ثلث ثوبت حرين حال وهو احوط كما في القاعدي ورجعة بان يدعى احد الزوجين بعد الصدة على الآخر ان راجعا
 ودعى بعد الصدة فان ادعى الراجعة في الصدة ثبت بقوله في الحال في فقي ايلاء اى في الزوج في سنة الايلاء بان يدعى احدهما
 على الآخر بعد سنة الايلاء انه وفاد ورجع اليها في سنة فان خلتا قبل المدة ثبت نفقته بقوله واستيلا دى طلب له بان يمس
 احد من الامة والمولى او الزوج او زوجة الزوج انما ولدت منه ولا يحيا او ميتا كافي قاضي خان كمن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى
 لم يصبوا لان النسب ثبت باقره ولا عبرة بالنكاح بعده ويكون ان يقال انه بسبب نظاره لم يبرع بالنسب كادل على الصور بم ورق بان
 واحد من المعروف للنسب المجهول النسب على الآخر ان عده واد بالنسب لنبته والحال كما في السنين السنادى وانما اجترأ بالنسب لان
 سرور بحال فهو راجع بغيره فبين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على ما اختلف من البطلان لظاهر انه لم يبرع بالنسب ثبت بانكر
 بان يدعى احدين او اكثر المجهول انه ولد له فلو ادعى اخوه او بنته او عمه لم يحلف باطلا كافي الكافي وولا اوى ولا له
 اى وولا المولا بان يدعى احدين او اكثر المجهول على الآخر ان متده احولا فلا يجاعت عنداى جفيس في هذه الامور لان المصنوع
 من الاستحلاف انقضاء بالنكول والتكول جلبة لا باحتصا به عن الكذب المحرم والنيل لا يحرم في هذه الامور وحلفت عند الاثنا
 حصار التكول اقرارا صيا به من الميتين الكاذبة والاقرار يجرى في هذه الامور فحلفت على صورة انكار المنكر اهل دعوى المدعى فيقول البنية
 ما يشك كل فأنه الفتوى على قولهما كافي الكافي والمتفق وكذا في الاختيار وطلا معوم السوى وقد كفى في البنية قال المتأخرون ان البنية
 ان كان متدها يافتد القاضي بقوله ما وظلوا بقوله ولا يحلف عندهم في احد هو خالص حق الله تعالى كذا الزاد الشربو الشرف او
 حقه تعالى كذا لاخذت فان حق السيد في غلبه فلو ادعى احد على احد فنه بالانكاح لم يحلف وكذا في الجمان بان اذنه على الزوج اعقد
 الا كما لم يندرسى بالنبته والاكشاف شربو بالنبته لم يحلف في غير ما كرونى في نظم قاضي خال ان لا يحلف في اكثر من عشرين مرة سواء اتم متضمن
 من الامور ليستفعال الا اذا ادعى على المجهول اى لا يحلف متكره في شئ منها الا في قوت ادعاء مدعى في ضمن احد من المذكورات
 مثل النكاح والرجعة وفى ايلاء والنسب الاستيلاء والوالد والرق مال فله يحلف فيه بلا خلاف لا محض حق السيد ولا يحلف في
 الحق ولا تغير كنهه على بل ادعاء النكاح او الزوجين في الحقيقة في الادعاءين بل ادعاء كونه ولدا ولم يذوقه فله يحلف عليه ولما في ادعاء الزوج

من اول المجلس الى آخر المجلس اذ الزيادة ضرر بالآخرين في قاضي خان انه لا يخل بل يوصل الى آخر المجلس في الخزانة انه يخل بوما
 عند الاختلاف القول لمكر الاقامة لانما صل وسجلت الذي يقضي بالشكل عند يكون بالثمة دون غيره فلهذا القاضي يقضي بغيره
 كافي الكفاية وغيره وتيشني اصحاب الاعذار ولذا لا يخل الا يخل الاخر لان يقول القاضي عليك عند ان كان عليك هذا يعني غير
 اول الكافي البنات وغيره لا يخل بالطلاق واحتاق ونحوها فانه حرام فان الح وبانغ تخصم على الخليفة في قيل صح
 ذلك الخليفة بهما في زماننا لكثرة التحليل بالثمة فان لم يصح ذلك نقد ذهب ودارهم واموالهم وفيما شعار بان كم شربهم
 لم ينفوا بهما والراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يخل القاضي الى غيره على الصحيح كافي قاضي خان وغيره ولذا القول المدعى
 حلف بالطلاق فتلقوا في كفوه كافي بغيرهم وتامر في الايمان ويغلطوا جزا لقاضي بصفاته بلا عطف والاعتدال ليسين
 فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالثمة الطالب القالب لذكر الملك احي الذي لا يموت ابدان لكن في الهوس طات تردد
 فان الاسماء اتوقفت في من خلاصة والذخيرة وغيره ما انه لا يخل عند اكثر الشئ وفي قاضي خان انه لا يخل بان يقول بالثمة الرس بالرحم
 وقيل لا يخل الصالح وتبقى القاضي ان ينظم حصة الميسين ولا يتلو اعليه ان الذين يشتركون به بالثمة واما بانهم ثمة فلهذا الآية كالاختيا
 ولا يخل وجوبا بالزمان اسي في الوقت الشريف كادول بحجة وآخروا ليل القدر لان فيه تأخير المدعى ولا المكان الشريف ليسين
 الركن والمقام وبين الرقعة والنبر والنسب الجامع والى يوسف سرح انه يوضع المصنف في حجة وفيه الآية المذكورة ثم خلت
 في كان منها كافي في غيرهم وانما في غيرهم بالثمة فحينئذ حلف اليهودي بالثمة الذي انزل التوراة على موسى حلف
 انصر الى بالثمة الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالثمة الذي خلق النار وقال اشيمان ان المجوسى
 حلف بالثمة لا غير عنه انه لا يخل الفرق الثلث البات كافي الكافي وفيه اشعار به بعلت بالثمة وحده لان يخل بالثمة زيادة ما كيد
 كافي الانعتيا والثمن وغيره من المشركين بالثمة وحده لانهم قالوا لما نصيبهم الا ليقربوا الى الله زلفا فلا يخل بالثمة وغيره كافي
 الاكراني ولا يخل احد من الفرق الاربعة في معادتهم وكان عبادة لهم عن تنظيمه ويحلف على المحاصل من سبب قبول
 يرتفع كسج او فصب يرتفع الاقامة او الاستفاد وبيان نحو بالثمة ثابت بينكم ما سبب قائم في الحال اذ الذي انشره او ما ينكس
 بشكل قائم في الحال اذ ادعت الشفعة فلو ادعت الشك كان المثال على نهجهم في الخليفة كما هو اوسع ما هي باسن
 منك الا ان ادعت الطلاق البائن فلو ادعت جبا حلف على السبب كذا خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على المحاصل في الظاهر
 وفيه اشعار بان سبب المحاصل كما يتحقق في ضمن فعل لم يتحقق في ضمن فعل اخر من الاضال بحجة الا يحلف على
 السبب اسي لفعل المرتفع فلا يحلف بالثمة بالثمة ونحوه مثل بالثمة انما لا يخل بطريق عليه الاقامة والخلق والشك فحينئذ
 يتضرر المدعى عليه ونحوه عند الطرفين واما عند المصنف على السبب الا اذا قال الشك للقاضي لا تخلفني على السبب فان الانسان
 قد يبيع ثم يقبل فانه حلف على المحاصل كافي الرواية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على المحاصل في ظاهر الرواية ومن اصحابنا
 ومن ابى يوسف سرح انه لا يحلف الا على السبب وعند انه يحلف على ما ذكره من المحاصل والسبب ونحوها حسن للاقاويل عند المحلواني وعليه

اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من انما اصل والسبب الا ان تيسر لمدمعي من راي المدعي عليه الجواب
لخافه على يحصل فيحلف خبيره على السبب بلا خلاف نظر الكدعوى شفته بالجواز فانه ربما يحلف على نذهب لما شافى سم
لانه لا يجب الشفاعة فان لم يفتري المدعي عليه اذا كان شافيا صلت على انما اصل بالقبلة شفته لا لا يرى ذلك فيقرر اشفع لمخفى
فيحلف على سبب اثرتيه ومن نظن ان المدعي عليه قد يقرر رجلا لا لا شفته تاخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاقرار باحد هما
والاولى به المدعي عليه لانه تنسك بجافض لهقوط المدعي بالاصل حيث اثبتت بقية بالسبب الموجب لمن الشراء وكذا يحلف
على السبب بلا خلاف في دعوى سبب اى فعل لا يتكرر ولا يرفع براف لانه ليس مما يغير به والاسن ان يقول الا ان
تقرر المدعي او لا يتكرر السبب كعبه سلم يدعى على سيدة عتقه فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيترك الالاتاق ولانه لا يترك
بل يقتل والهرب الى دار الحرب ثم انبى نادرا لانه رواية عن ابى يوسف روج وفي ظاهر الرواية انه يحلف على الحاصل كما
فى الذخيرة ويضل في الكافي ما اذا نى على عاتقه او اجري ميزا على سطح او مخرى ترا باقى ارضه او سقى فى ارضه فخرافه ما لا يكرر
فيحلف على السبب كما فى الاختيار وفى الامتة ولوسلية والعبد الكافر اذا ادعى اعتقه ما يحلف سبب بما فى ظاهر الرواية
على الحاصل اى احرانى المال لان الرق يكر عليها بالردة والعاق والسبى وعليه ينقص العمد اللحاق والسبى و
من ابى يوسف اذ يحلف على السبب وتما فى الذخيرة ويحلف على العلم اى علم المدعى عليه بالمدعى من ورث شيئا من عين
علم ذلك يعلم القاضي او اقرار المدعى او بنية المدعى عليه فادعاه آخر فقال له القاضي بانه ما تعلم ان هذا العيس له فيه اياها
الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله الى خلافا للنصاف والاول الحق رتبه الفقيه قاضي خان كفى العلم والى انه لو لم يفتري
كونه ميراثا حلف على التبات بتحقيق سببه من كون العيس فى يده كفى فى الذخيرة والى انه لو حلف على التبات اعتبه لانه اتوى من العلم
وكل عنه قضي عليه لكن فى هذا التعرر اشكال كفى العمدى ويحلف على التبات بالتحقيق اى قطع ادعى عن المدعى
ان وهب شئى له اى المدعى عليه واشتراه المدعى عليه بلا بنية ثم ادعاه المدعى بلا بنية انه له فالمرجوب له او المشتري حلف
بانه ليس هذا المال المدعى وقدره الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجوه على فعل غيره من وجب كفى له حلف على
التبات وهذا اشكل لان اعتبار فعل الغير واجب لتحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على التبات لا لا يبرح جانب لاداة الزيادة انظر
بمستثنى من هذا الاصل الروايب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة فى يده البائع حلف على التبات مع انه فعل الغير قيل يتبعه
على فعل الغير لما يكون على العلم ان قال المدعى عليه لا أعلم بيه فيحلف على التبات الا ترى انه لو اقر الكول بالبائع ان الموكل قبض الثمن
واكره الموكل حلف الوكيل على التبات بانه لقد قبضه الموكل الكل فى الذخيرة والى انه فى كل موضع يجب لعين على التبات فيحلف
القاضي على العلم لا يتبعه وكذا الوكيل لم يمتنع كذا كفى العمدى وصح فداك حلف والصالح عنه اى من الحلف كما اذا توجه حلف
على المدعى عليه فاعطى شئ المدعى او اقل او صاحبه من دعوى حلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك وليست قولا لانه
الاختلاف بعده وانما يصح صيانة اعرضه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبرأ عن اعوانكم بماؤكم قد رد عن عثمان بن ابي سلمة

افترى بيته فيقول في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس لما ريف فقال انه بسبب بيته الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بان

لا يجوز ان يبيع انيس انما لم يكن بالافان يتلف فيه ذلك كما في الكرام

فصل

ولو تخلفا في المتبايعان مثلاً والاولا ثابتان في قدر الثمن او المبيع فقال البائع ان الثمن افان او عبدا

قال المشتري الف او عبدان حكم القاضي لمن برهن ان البائع على ما ادعاه فان الكل معي والبيته محرم وان تخلفا

فيدبر بينهما حكم المثبت الزيادة اي البائع ثبت زيادة الثمن ومشتري ايح لان ثبت الاقل ساكت ولا يفي الزيادة قصد بخلاف ثبت

الاكثر خلافاً ومن وان تخلفا فيهما اي قدر الثمن قدر المبيع فقال البائع انما افان وعبد فقال المشتري الف وعبدان وحجا

فتحت البائع في الثمن اولى لانما ثبتت الزيادة وحجة المشتري في المبيع اولى اي اولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن غير

بين حمل المشتري والزيادة كما في طلاق النهاية والكرمانى وغيره فاذا رده بدل على جواز قبول حجة الاقل ولم يقبل صلاوا ان تخلفا في

احدهما وكليهما وخبرنا عن ائمة المجتهدين واحد اكل منهما الا قيل لان لم يرض فمخ المبيع زيادة يدعيه الآخر فغيره يصح للزيادة

فانه مصدر والارض احد متاحتاها اي شئ كالمبلل والمشتري في يملك بائنه باعده بالمعنى المشتري في يملك بائنه باعده بالمعنى كائنه

الاصل وذكر في الزيادات انه حلف بائنه باعده بالقيس ولما اشتره بالقيس فقد اشتره بالقيس فمضى الاثبات الى المشتري

للتاكيد ويصح هو الاول لان الزمان يوفق على ذلك لانما تخلفه المنكروية اشارة الى ان التعالف يصح قبل قبض المبيع وهذا

استحسان فان المشتري يدعي وجوب تسليمه والقياس ان يصلح لذلك المبيع والى اصلاحه بعد قبضه يباين استحسانا كما في المهر

وحلف المشتري اولا في الصور اختلف على الصحيح لانه المنكر المطالب بالقيس اولا ومن ابى يستدعي ان البائع حلف اولا قيل

يقرب بينهما كما في الكافي وفيه ايات الى انما اختلفا في المبيع فقد حلف البائع اولا فلو اختلفا في الثمن حلف الاول من يدعي وان

او عدا حلف من شاوره ان شاوره الى انما اختلفا في جنس المقد فقال احدهما بالمبيع والاخر بالبيته او منس الثمن

فقال احدهما انه دراهم والاخر انه فاني لم تجافا هذا عندنا فحين والتمس ان تخلفا كما قال محمد بن جعفر والمبتدع من المبيع هو يبيع

العيس بالثمن فلو كان يبيع عيين بعين او ثمن ثمن حلف ايما اشار لاستواء الثمن في المنكر والكل في الاختيار وفسخ لمطلب احدهما

القاضي المبيع بعد اخلف فانه لم يطلبه تركها حتى يصح على شئ وفيه اشعار بان لم يفسخ نفس التعالف وقيل يفسخ والاو

الصحيح كما في الكافي ومن كل منهما من حلف لزمه وعوى الاخر منهما لان النكول حجة في دعوى الاسوال ولا تخلف

احدا اذا اختلفا في الاجل اي في جنسه وقدره ولا راجع الى وصف الثمن وتما القاعد فخرج وكما اذا اختلفا في شرط النجاء

اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل وكما اذا اختلفا في قبض بعض الثمن او كلوه ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار

انه صار بغيره سائر الدعاوى وفيه اشعار بانما اختلفا في قبض بعض المبيع حلفوا ولا يحلفان كما اذا اختلفا في الحط والاراء

ومكان وضع المهر فبما في الكافي وحلف منهما المنكر اي منكر الاجل بشرط الخيار وقبض بعض الثمن ولا تخلفا بعد الاختلف

في قدر الثمن بعد ما اكل المبيع في المشتري على الصحيح لانه تخلف بعد القبض وتجاوفا عند محمد بن جعفر العقد على قيمته

المالك يوم قبض وملك شامل لزوجه عن ملك المشتري او زيادة زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا يتحقق
 عنده نفيش على الميمن في المتصلة المتولدة من الاصل كالمسكن وعلى الميمن او العينة في متصلة غير متولدة منه كالبيعش وعلى العينة
 في المتصلة المتولدة كالشروا في منفصلة غير متولدة منه كالسبب فيما كان ولفض على الميمن بالاجماع كما في الجسود وسيا في كلاس دل
 على انه لو كان ثمن عينا المتعلقان بالبيع موجود في احد الجانبين كما في الداية وحلفت المشتري في نده الصورة لانه مسكر
 لزيادة الثمن ولا بعد ملك بعضه اى لا يتحققان اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد ملك بعض البيع في يد المشتري
 وحلفت المشتري في نده الصورة العينا كما دل عليه لم يطف الا ان يرضى البائع بترك حصته المالك منه اعلا فيصير كان لم يقد
 وقع على القائم فقط فانه يتحققان ولفض على القائم فيصرف الاستشارة الى المتعلق على ما قال عامة المشايخ ولا بعد ان تصرف الى
 خليفه المشتري الماد في كلاس اى حلفت المشتري الا ان ينفذ البائع القائم صلوا ولا ينفذ شيئا اخر وتترك حصته المالك من البائع
 فينفذ منها ما اقر به المشتري مع القائم فانه لم يطف المشتري في اثنين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في خراج قوله وقال بعض
 انها تتحقق على القائم وقبض المالك فيه وان وقال ابو يوسف روح خالف على القائم والقول قول المشتري في قبضه المالك مع الميمن
 وقامه في الداية وانما كان في يد المشتري لانه لو ملك في يد البائع خالف على القائم عندهم كما في المضمرة ولو اختلفا اى لوجه
 والمستاجر قبل قبض المنفعة لا ياتي في بدل الاجارة درميين او درهم او لمنفعة شهر وشهدين او فيها مسابان
 قال الموجز اجرتك الدار شهر اربعين وقال المستاجر استاجرته شهرين بدرهم فان لم يقرب فيه متحالفا فيفسخ الاجارة لانما
 الفسخ بلا قبض المنفعة كما في البيع فان طاعتا معاد معا ونهت والمنفعة كالبيع والاجارة كالثمن فحلفت الموجز او لان
 اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واما على ثبت قول مناجه وان بر من قبل وان بر منها فبينة مستاجر ان اختلفا
 في المنفعة فبينة الموجز ان اختلفا في الاجرة فبينة على من اختلفا فيه ان اختلفا فيما كان في الداية وفي نفيه شعاره يبعث
 يدعي او لان اختلفا فيما وان ادعى ما ينفذ من شاء ان شاء اقر به بينهما كما في البيع ولو اختلفا في بدل الاجارة لم يقر بهما
 اى المنفعة لا يتحققان بالاجماع ونه انما بر عندهما او اعدت روح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقدر ارفع المتعلق والفسخ فانهما
 في بدل الاجارة له المنفعة بعد قبض بعضهما اى المنفعة تتحققا فيبقى اعتبارا بالقبض بكل فصحت الاجارة فيما بقي
 من المنافع لاسكان الشئ ونه الاثباتي ماد ان ملك بعض الحق وعليه يمنع المتعلق عنه في حقيقه روح لان الاجارة تنفذ من فست
 على حسب حدوث المنفعة فكان حل جزء من المنفعة بمنزلة تعقد عليه فيما بقي من المنفعة كعقد عليه غير قبض من اختلفا في حقه فلا بد
 فان الكل معقود عليه والقول للمستاجر ان يمين في ما مضى في المنافع لم يقبضت كلا او بعضها فانه ائيد سلطين كما في الزاوية
 والمضمرات وغيرها واذ اختلف الزوجان ولو تفرقا او لم يكن حل لبقا النكاح او بعده في متاع اهل البيت اى ما يتصرف
 بين نفسه او ما حصل منه كالمعارف فيه وادعى كل اهل البيت فلهما الاطلاق الميمن باصلحهما اى يختص النساء والرجال
 والدرع والخمار والملاحة الا اذا كان صانعا او بائعا وله كذلك باصلح له كالموت والقتلة والقبض وسبب الكتاب لا لا

صانعاً او ائند اولرندا الطرفین مع کیمین باصلح لهما ما کانتقودو الاولانی و الفرش و الموشی و المنازل و الکروم و الخراج لان
الاولی فی بیده فیتقودا معاً فاما من قد رجعا زشلما و له الباقی مع الیمین و غیره فخر فی الی ان الزوج لو کان حراً ثانیاً فله ان یتطبخ
و یطبخ و الی ان الزوجه لو کان حرة فله ان یتطبخ و یطبخ و الی ان الزوج لو کان حراً ثانیاً فله ان یتطبخ و یطبخ و الی ان الزوج لو کان حراً
احدیهما الی الزوجین ثم اختلف الورثة مع الی فی الشارع فامشکل ما یصلح لهما للیمی مع الیمین عند الی حنیف و روح لان الیدل
و قال محمد بن ابراهیم الرجل اولورثه و قال ابو یوسف روح ان ما یجر یطبخ لهما و اولورثه و الباقی راو لورثه و فی الاکتفاء اشار بان
یصلح راو لهما فوله اولورثه او لورثه او لورثه باطلا فکافی الکفایة و عن زفر و الشافعی روح ان المشکل بینهما و عنهما ان التملک کذلک
و الیذهب مالک و قال ابن ابی لیلی ان المشکل للزوج حیو لورثته و یتا و قال ابن شبرمه ان الشارع کله الا ما علی المهر من الثیاب
و قال حسن بصری ان الشارع لصاحب البیت الا ما علی الرجل من الثیاب فونه منته کتاب الدعوی اوسبته و اعلم ان الماک
لو ادعی بعد موت ائنته ان العجز کان عاریة لهما و الزوج ان کان ملکاً بقول الماک علی الاختیار الا اذا اتم العرف برفع العجز و لکما
کافی الخزانة و ان کان احدیهما مملوکاً و الآخر حراً فاکل للحر اذا اختلفا فی الحیوة منهما و اکل للیمی اذا اختلفا بعد موت
انتهما کما فی عاریة شرح الجاح و ذکر الشری اذ سجد و الصواب اذ لم یسقطا و نذر عندہ و ما نذرهما لکاتب و المادون کما لو کان
لما یذبحه کفی النماية و قوله اکل لیس الی ان اختلفا فیما اذا اختلفا فی مطلق التملک علی ما ذکره فخر الاسلام کما فی المصنفی
لکن فی اختلف ان اختلفا فیما اذا اختلفا فی الاستیة لیسکة و سقط عند الی حنیف و روح و دعوی المملک لم یطلق لیس غیر المقید
بالسبب بان یقول هو ملک لی فیسب منی او اخته یضم الفاء او غصبه منی طلاق و اقرضه بما اذا اقال غصبه منی او اودعتک و شتریت
منک فانه لم یسقط کفی الخلاصة و فیه ایا الی اننا تسقط و لو کان المدعی علیه معروفاً بلیل خلافاً لابی یوسف روح کفی السدایة
ان برهن ذوالید فان لم یبرهن لم یسقط خلافاً لابن ابی لیلی و قال ابن شبرمه اننا لم یسقط بالبرهان و فیه اشعار باننا
تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعی او برهن علی اقراره بالودیة مشکافی الخلاصة ان المدعی بالفتح و اللام للمعدی
مدعی تا ما فان ملک لم یسقط لانه صار و یناحله الذمة فیتصب خصماً کفی النماية و ولیعنه و لو حکما کما اذا برهن انه و کله یحفظ
کما فی النماية و اصل منه فوجده کما فی الاضغیة و فیه ایا الی ان لو قال نصف الدار لی و نصفها و دیة و برهن تسقط فی هذا
النصف کما فی قاضی خان او عاریة او برهن او مخرج او مغضوب و لو حکما کما اذا برهن انه انزع او سرقه کما فی کمال
من زید احراراً او اعدا لم یعرف المدعی باللام و النسب فانما لم یسقط و ان عرف الشهود لکنیم لو لم یعرفوا الا بوجه تسقط عند الی حنیف
ثم خلافاً لمحمد روح کافی السدایة و غیره فی ذکره شیء و نه المسئلة تسمى حصة کتاب الدعوی للاشتغال علی قول الی حنیف و ابی یوسف و
ابن ابی لیلی و ابن شبرمه و محمد رحمهم الله تعالی کما تری و جهة الخراج عن التصرف و غیره ذی الید فی دعوی المملک لم یطلق
ای ملک الیمین او ملک المرأة بل اذکر السبب کالشراء و الزوج کما یاتی احق اسی حقیق عندهم لاننا اکثر اثباتاً متجاوزة
من حجة ذی الید ای التصرف فی المملک لشبوت المملک له و فیما ذکرنا اشار بانه لو ادعی کل منهما امرأة و هیه

في يد احدى طرفيها فانما خرج الحق قياسا على كمال العيين وقيل ذو اليد الاولى على كل حال لا يتيقن سبب هو الزني وقاس في العمادى
وان وقت احدى طرفيها فانما خرج الحق قياسا على كمال العيين وقيل ذو اليد الاولى على كل حال لا يتيقن سبب هو الزني وقاس في العمادى
والتوقيت بتحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر مما لا كان في القاموس ولو برهن على خارج قضى لهما اى لو اتفاهم برهانان على
الدعوى عين في يد المثلث لكما مطلقا قضى القاضي بينهما فقصين وكذا ان وقت احدى طرفيها فانما خرج الحق قياسا على كمال العيين وقيل ذو اليد الاولى على كل حال لا يتيقن سبب هو الزني وقاس في العمادى
الموقت الحق وقال محمد ان الاحق برهان المطلق كان في الكافي وفي النكاح اى في دعوى حبس نكاح المرأة ليست في يد احدى طرفيها عليه
سقطا اى البرهان ولم يقص احدى طرفيها المتخذ بالترجيح والاشتراك وهى اى المرأة لمن صدقته اى اقرت انه زوجها دون الاخر
اذ انطلق ثبت بالتصادق وان ارجح بانتهى يد ويؤخر فيتحقق كما ياتي والمسمى ان وقت الخارج ذو اليد او الخارج ان الزوجان
في الملك المطلق اى سبب احدى طرفيها السابق فالسابق الحق كما اذ اخل احدى طرفيها كانت في يد هوية اشهار بان مجرد دعوى سبب كفى
كما قال بعض المشايخ وذو يد آخر من اى الاخر من بيان نوان الاول في رجب الثاني في شبان وقاس في العمادى وذو كفى في آخر
لو وقت احدى طرفيها او الآخر ساقه فالساقه الاولى وان الكسب ارضه ورده اى وقت كان في القاموس قبل التاريخ قلب التاريخ وقيل من
ماه روز) واصطلاحا تعريف وقت شئ بان يسند الى وقت حدوثه مثل كظهوره او دونه او غيره كظوفان وزلزلة لينسب الى
ذلك الوقت الزمان الا في قيل هو يوم معلوم نسب ليد ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدثين اخرها بين اوقات حوذا
آخر كان في نهاية الدراك وان اقرت تلك المرأة بالنكاح لمن لا حجة له اى لا بد من مدعين خارجين لانبية لاعدتها فمى لم
للتصادق فان برهن الآخر بالاقراء الاول قضى له اى لم يبرهن بقوة البرهان فان برهانها بالاقراء السابق او
وان لم يبرهانها لمعدل وان لم يبرهن احدى طرفيها لم يبرهن اى تغر احدى طرفيها
بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جدد النكاح وقضى له ثم برهن على النكاح الآخر الذى لم يبرع لم يقض له لانه لم يبرع
انتفاض انتفاض بشبه الا اذا ثبت ذلك الآخر بالبنية سبقه اى سبق به النكاح فانه يقضى له لانه لم يبرع الاول وفي تفصيل
الخارجين شمار برهان لودى الخارج كما حافه برهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذو اليد يقضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كافي العمادى
كالم يقض بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه اى لودى كما حافه برهن برهن يقضى له ثم ادعى الخارج كما حافه لم يقض له الا
اذا اثبت الخارج سبقه بالبنية فانه يقضى له وان برهنه على شر او تم شئ من ذى يد فكل نصفه نصف الشئ
وترك له ان يغرب في تلك النكاح لان نصفه وانما له شعرا به لان النكاح على كل حال لم يبرهان كان له ان يبرهان ان كان تاريخه اى
فلا سبق كما اذا اخرج احدى طرفيها فلو ربح وقوله من ذى يد يشير الى ان شئ يكون في يد البطل فلو كان في يد احدى طرفيها كان ذو اليد او
وان اخرج غيره والى انما ادعى المالك من جهة واحدة فلو تلقاه من جهتين قضى بينهما عنده ولو ربح عند احدى يرضع له الموقوف
عند محمد ربح كما ذكر شيخ الاسلام فقال سخرى انه بينهما عند الكل والى انما خارجان فلو كان احدى طرفيها فان تلقيا من جهة فله ذى اليد او
فله خارج الا اذا سبق تاريخه النكاح في العمادى ولو ترك احدى طرفيها شئ لم يبرهان الاخر كما لان بالقضاء انفسه

في حق كل في النصف وفيه اشعارا بنوعه احصا باخذ الكل بكل الثمن قبل القضا وكان لاخذ الكل بالشر او حق من جهة حق
وصدقة حق قبض ورتب من قبض فلو اتفق الشراء وواحد من هذه الثمن في دعوى عين منها على ذي يد فالشراء اولى من غيره
الا انه لا يحتاج الى قبض الا اذا اخرج احد باقائه اولى فلو كان المدين في يد احد باقائه والي اولى من الباقيين الا اذا كان احد الثمن
سبق والكل كان لشرائه كل منهما فية اشارة الى ان الثمنين لو تمسكا فكل الشرائين والى انما لو تمسك المدين فهو اولى بالثمن قبل الشراء
الى الا على وتمام من المادي وبيع الفداء حق من اليات كفاي القين والشراء والمهر او الفداء الى ان هذا المدين في يد اوست
ان هذا المدين زوجا على هذا المدين فهو بينهما كالميراث ابو يوسف مخرج والشراء حق عند محمد مخرج ولما عليه حق من كفاي المدين وكذا انصب الميراث
سواء بينهما اذ اذ الميراث من ذي يد او الآخر وبيد له ولا ترجيح له دعوى على اخرى بكونه اشهر من دعوى له شاهد ان مساوية لاثنته او اكثر من
لان كلا منهما على ما به نفسه لانه لا ترجيح لغيره في حديث حديث واية يتيروا لو اذعي احد خارجين نصف دار وادعى الآخر منها كلها فالدار
للدار على من ذهبه اعتبارا لثانته فانه لا سائر الا في نصف فنصف نصف وقالوا الثلث للدار والباقي من الشئ للثاني
اعتبارا للمعول فان فيه صفو وكلا فيقول من اثنين الى ثلثة وان كانت الدار للمعاة معهما في ايديهما في اى كلها للثاني اى كذا
الكل نصف منها وهو اني يد الارب بالقسما لان الثاني خارج ونصف منها لارب اى بالاقضاء لانه في الثاني بالانواع حسلا
الارب لم على بصالح وفيه شمار بان القضا على نوعين قضا ترك وقضا الاربع مسمى بقضا الملك والاستحقاق القضا والفرق من جهة من اعلم
ان لوصدا واحد مقضيا على في حادثة بهذا القضا لم يعرفه مقضيا لارب اختلاف قضا ارك فانه يصير مقضيا على غرض اربعة اربعة واثاني
ان لودعي ثالث واقام بنية قبلت في هذا القضا والما في قضا الاربع لم يقبل الا اذ ادعى ملقى الملك من جهة المقضى لكفاي احياء الاموات
من الكفاية والكراني ولو برهن خارجا على متلج واجبة وهو جبا اى اقام كل منها بنية على روية الولد مقبلة ولا يشترط اشارة على روية
انفصا عن اسم كفاي في الفقرات والنهاية والكراني لكن في الفقر ان قويم لو اقام بنية انما تمت عنه اى بولدت فوصفت والتمسك بغير الترتيب
فرض بنية ولا تسمى به التمتع وارضاقضى لمن وافق تاريخه منها اى حل تلج الدابة فانه شاهد البينة وان شغل منها لم يسلط عليها بنية
سقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان لمن لودعي التاريخين فهو بينهما كذا اذا غفما قيل بتاترت البينتان وقضى لدى القضا ترك واما
قال خارجا لانه ان يمين خارج وهو البينان من حق من اثنى اثنى ان شغل في ان ذي اليد وان خالفه تارة من علمه المشغ ترك في
ذو اليد كفاي في النهاية واما قال تلج دابة لانه لو برهنه اربعة فهو من بين تاريخه وقال انه انما كفاي في الفقرات ولا يفرغ مما قوس في اثبات
الملك من البنية فشرح فيها نصف من البينان وادعى اليد لثمنى استعمل نصف فيه الدال على انما ملك له فهو حق بالدموع
كمن لم يمين اى اتخذ من بطين يمينى في ارض فانه قد يد لاس من جهة الاستعمال فيكون حق بتلك الارض من غيره كما لو تصرف في ارض
ادعى وشغل الارض لثوب فانه يستعمل لارض باللبوس لاشل اخذتكم وغيره من الاطراف لتقصا ان الاستعمال بالنسبة الى الارض
مثل الركب فانه حق بالركوب للاستعمال لاشل اخذتكم بالركوب وهو حق من اخذ الذئب وشغل من كلب في السرح فانه استعمل
بالركوب ولو كان الركب يمينين فبينهما الارض لا يفرغ لانه غير ملك كفاي في اشارة وقال لا يجزى انما روية من ابي يوسف مخرج والنظام

ان الدابة بين الركب والردف ومثل من يوزن وحمل على دابة فانه يشمل الارض على عليها كونه منقصا يعرف وانما حصل
 ان كل ثبت منها حق من منقبة فانه يحصل دون ذلك اصل اي ان لا يتنازع فيه ببناءه اتصال تزييع بان يكون انصاف
 لبنات الحائط المتنازع فيه متراصة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر ويكون ساجدها بعد بالبحر كمرسته
 في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي اوبان يكون دافئة المتنازع فيه من الجانبين متصلا بالجانبين لا يتصلان
 بماطلة الجبله الحائط المتنازع على اقبال الكرخي اوبان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بالجانبين المتصلا بماطلة الجبله على ما سوا
 من ان يوسع في وعليه اكثر الشايع كما في الكافي وقول الكرخي فيسبب من التزييع (عبار سوكر دن) وتبين ان ان كان لم يكن متصلا
 بينهما فهو بينهما ما كان في ايديهما او لم يكن الى ان ان حصل بينا في موضعين كان ان اتصال تزييع اوطارقه ويقال اتصال
 جوار ايضا والى ان كان احدهما اتصال تزييع والاخر اتصال بالرفق فانه متصلا بالرفق لا يشمل لبنات المتنازع فيه والى ان
 لم يكن احدهما اتصال ولا الاخر اتصال بطرفي المتنازع فيه باطراف من جهة الجبله ولا من جهة الحائط المتصلا بالجانبين وفي الاخرى
 او من وضع عليه في الحائط الخيوع فانه يشمل فان كان عليه جبله ولا من جهة الحائط المتصلا بالجانبين وفي الاخرى
 الى ان كان عليه جبله واحد ولا الاخرى او لا شيء عليه فهو له صاحب وان كان نخل من ثمره ولا من ثمرته فهو له وان كان
 لكل عليه جبله فكل يقدر بما تسمى السماوي واجدع ما يشعب من النخيل منسوب على الجبله ولا اعتبار في التزييع
 كملت او اكثر من خشبات منيرة او قصبات على الجبله على اي السائلين كان لا بد باعليه خشبات بلاش لاخره فالحائط بينهما
 وجالس البساط او متعلق به سوا وان جرد الجبله لم يبقه فالحائط بينهما في النخيل او اذ جلسا على من معه وفي يد له ثوب
 الاعلى به البس وطرقة مع اخره فانه يقضي له ما هو عليه من دار له في ميت منها في حق استعمال ساحتها
 من الحد وروفع الاثنية ونسب الوضوء كونه لخطب وغيره كما ان داريت كمن في حق الطريق لانه التزييع كثره الجبله
 كالمرو الساحة قفصا من المراء

فصل في دعوى النسب مبتدأ جارية التبع الازدواج هو المبدأ المحدث في يد المشتكى لاقبال من نصيب قول
 نه جميعت فادعى البائع اي باع المبيعة ولو اكثر من واحد والولد ثبت بالانفاق نسبه في المدة من اي البائع يعين المولود
 قبل البيع في ملكية دعوة لم تجل ببيع وما ذكرنا في الصدقة زيادة فمن ازدوج عليه ان يقول من حيث وقد ملكا من غير اجراء
 او ابيت عتق فولدت لاقبل من ستة أشهر فانه حينئذ لم يقين ان المولود في ملك البائع الاول والثاني والعاقبة والاولى بل
 الولادة لم تثبت نسب من قبل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والاولى كما في الاحتياط وفي لام البائع اشارة الى ان اجابة لو كانت بين جارية
 فاشترى نعم واحد منهم فولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند في خمسة اشهر - وفي زجره فانه تعالى وقالان كانت بين اثنين
 ثبت النسب الا ان كان في الظاهر والاطلاق مشربان المشتكى لو ثبت في البائع وقيل لم يكن له ادعاء منه ان القول قول البائع
 اذ الظاهر شاهدان برهن احدهما فينته وان برهنها فينته المشتكى عند الى برهنه انما ثبتت عند اثنين ونسبة البائع عنده مجرد

لأنها ثبتت حرية الولد كما في الميثة وثبتت ايتما اى كون الميثة ام ولد لثبوت النسب وليس في بيع جند بطلان بيع ام الولد
 اتفاقا ويرد البائع الثمن على المشتري ولو ادعاه اى البائع الولد بعد عتقه اى اعناق المشتري الميثة ولو عتقها حكا اذا ادبرها
 ثبتت نسبة من البائع ويرد البائع الى المشتري حصته اى حصته الولد لاحتص الام حال كونها من ثمن ان يقسم الثمن على
 قيمتها فما احصاها الولد يرده اليه وما احصاها الام يسلك لادسها الى المشتري وذا عتقها وادعاه فزوج محبتين اليه لان البائع
 لما ادعى الولد اقره بكونها ام ولده فاختار فزوجها فزوج اليه وهو الصحيح من نديه كما في الكرائي ولا يعتبر دعوة ذلك المشتري
 الولد اى اذا ادعاه البائع قبل اوسه فان دعوة اولي الاستناد الى العلوق وفيه اشار باده لو ادعاه المشتري قبل دعوة البائع
 ثبتت نسبة منه وحمل على النكاح ولا يعتبر دعوة البائع بعد موت الولد فلا ثبتت نسبة منه ولا ايتما وفيه اشارة الى انه
 يعتبر دعوة بعد موت الميثة ويرد الثمن كله وحصته الولد عنه بما على ان ام الولد تنقوت ام لا او بعد عتقه اى اعتاق
 المشتري الولد اذا لم يصدق البائع في دعواه كما في البسوط وغيره فلو صدق المشتري في دعواه اخبرت بعده وكذا لا يعتبر دعوة البائع
 لو ولدت الاكثر من اقل من نصف حول من ذبيت فيشمل باذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره واقل
 من سنتين لاحتمال ان لا يكون العلوة في تلك الا اذا صدقته المشتري فانه ثبتت النسب منه والامية وفتح والبس و
 قال محمد راجح ان ثبت النسب لا تصدق كفى اعظم وفيه اشارة الى انها لو ادعاه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك باحتمال
 العلوق كما في الاختيار وميتة ولدت بعد سنتين الاكثر اى ام ولده اى البائع نكاحا حاصلا لانه على السداد ان
 صدقه المشتري فيخيد لا تصير الميثة ام ولدا لا يمتنع الولد ولا يفتح البس فلو لم يعلم وقت البس لم يعتبر دعوة البائع الا اذا صدقته
 لتوقع الحكم في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعاه لم يعتبر دعوة احداهما للشك والحكم والذي والحرد الكتاب فيه سوادك
 في الافتقار ولا يخفى في تصديق المشتري آخر الكلام من الايام الى السكوت المناسب للافتقار

كتاب الصلح

عقب بالدعوى لتوقعه بعد ان باهوا لانه لم يسمي المصالحاة واصلح خلاصتها وانما صم كافي المغرب وغيره واصله من
 الصلاح وهو تهامة السحال على ما يدعى اليه العقد والمصالح يستقيم الحال في نفسه في الكرائي وانما ذكره لغيره لكونه مائة ذكره بونش
 كافي الصالح وشرعية عقده مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالاجاب والقبول فلو طال المدعى عليه صا لحنى عن كذا على كذا فقال لا
 فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فلما اذا كان المصالح منه وعليه المتعينين بالتعيين كالدرهم والدنانير
 لانه استقام من قبض الحق والاستقامة قد تم بالمسقط كما في النهاية يرفع بالتراضي بالبدلين اسه الصلح منه وعليه النزاع
 اى نزاع المدعى المدعى عليه يقال نازعته اى جازيتها في خصومتها كافي الجمل وبه يخرج سائر العقود ككتبه الدين بمن عليه الدين
 والبدل شرطه كالدعوى الصحيحة وفيه نظر الى ان يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض الشايع لو كان المدعى مجهول الصلح

لأنه انما يصلح لدفع الخصومة وذا تحقيق في العادة وقال بعضهم انه لا يصلح لانه انما يصلح لاقتران اليقين المترتبة على الصحة وقامه في قضاء الكفاية وذكر في الزاوي انهم قالوا ان يصلح صحيح بعد العادة وهي ما يمكن تصحيحها بطلانها بالاطلاق كما اذا ادعى على احد الا ليس عليه فصاحته على بدل معلوم ولذا المدعى حق الاستدراك في الخلاصة وغيرها والى انه لا بد من دفع الخصومة بل يتوقف على ما في القضية ان يباشره بنفسه لا اذا كان وجه القضاء غير مستبين وقد تمت لخصومة بين بلدين وقبيلتين وجرمين فان وجه بين اثنين بعضي منهما كان في النية وصح يصلح وثبت الملك للمدين في البدلين قد ثبتت غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة من اقصاء ما بقرار كما اذا ادعى عليه الافاقرة المدعي عليهم صاحب عتق على شيء من المال او نفقة فانه صحيح ذلك بالاتفاق والظرف مستقر او نحو المحصاة ووسع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والاعتراف فانه صحيح انكاره كما اذا ادعى ذلك فانه كرهه المدعي عليه وقامه فصاحته فانه صحيح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح ان هذا الصلح اجزئ كما في التظلم عن ابى منصور لما تريد ان يشيطان المبيع في ابتداء العداوة والنفقة في نبي آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الاعتراف كما في النهاية فالاول اى يصلح بقرار كبيع ان يقع الصلح عن مال بال شيء غير فيه باعتباره البيع فقيس على الاول لثبته اذا كان احد البدين مقارنا فكان واقع عليه الصلح شيئا اخره الشفع بشفعه من ذي اليد وان كان قيمته اقله بقيمة بطلان اذا كان البدران مقارنا فانه لا يثبت في واحد منهما الا الصلح المدعى بالاقرار كما في شرح الطحاوي وفيه التحيرات فكل من لم يصح من خيار الشرط والروية والسبب في احد البدين فيفسد كالمبيع جهالة البديل اى الصلح عليه وفيه شمار بعبارة يصلح على معلوم ولو عن مجهول وبمهم صحة على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان الصلح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا اصاح على دارهم او دائره او فطوس لان معاملات الناس تنفي عن اتيان الصلح فبيع على التظلم القاسم بغيره مع الصفقة فيما اذا اصاح على شيء او شيء من كيليل او زروان مما حصل له بذكر ما حصل مكان التسليم فبالعمل وذكر الصفقة والزرع والاحبل فيما اذا اصاحه على ثوب او بالاشارة واتمين فيما اذا اصاح على حيوان كما في العمادي لكن في خاصي خان ان يصلح عليه وعندنا اذا كان مجهول او اخرج الى التسليم فبيده الجاهة ولا فلا فطوادى حقا بمجهول من ان يفصاه على حق مجهول من ان يفصله ولو لموا على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا بمجهول من ان يفصاه على مال معلوم يسلم المدعي عليه المدعي لم يجر ولو صاح عليه لترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا بمجهول من ان يفصله على مجهول كان على هذا التفصيل وما أتفق ببنية من بعض المدعى في يد المدعي عليه وروا المدعى اليه حصته اى حقه ما أتفق من بعض العوض اى البديل وفي الكلام اي ان لا توافق كل المدعى بالصلح على كل العوض والى انه لو دفع المدعي شيئا الى ذي اليد واقتد المدعي من ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعي عليه باوخذ اليه لانه زاعم ان اخذ حقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي وما أتفق منه اى من بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البديل يرجع الى المدعي عليه حصته من المدعي والمدعي ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كما لو أتفق كل العوض وهذا اذا كان المستحق لم يجر الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي يرجع استحق بغيره على المدعي عليه كما في شرح الطحاوي والاول كاجازة ان وقع الصلح عن مال بمنفعة لوجوده في الاجازة من تلك المنافع بعوض فشرط التوقيت اى تعيين مدة الاختلاف فيه

فيما هو كالأجارة من الصلح فلو ادعى دارقضا على خذته عبده اوركوب دابة او كسني دارق لابس ثوبه او فرقة ارضه كل ذلك
 شئت بآثار الصلح يجوز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صلح على سكنى بيت معين ابدى او حتى يموت بصلح
 كافي الزناية والى ان فتر ادا التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يتج الفيم فليس فيه ثمة لما وقع الصلح من
 مال على نقل هذه الاشياء من يده ومبطل اى فبطل الصلح عن مال بمنفعة يموت احد بها اى المدعى والمدعى عليه
 في المدة التي وقت بها فلو كان المدعى لم يموت شيئا لم ينقضي بوجع على دعواه وان يتوفى بمقتضاها سلم حصتها من اهلها فموت المدعى
 عليه واسبان مشترك بينهما وهذا كله عند مخرج ولما عذابي يوسف فبطل يموت احد بها فلو مات المدعى عليه يتوفى المدعى جميع
 المنفعة لما في حياته ولو مات المدعى قام الوارث مقامه في الاثقال وفيه اشارة بان لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق
 الاول وفي الخلاف كما لو مات احد بها قوت الصلح على نحو ركوب دابة وليس ثوب اذ الناس يتقاولون فيه فلا يقوم الوارث
 مقامه كافي المضمرات واما قيد التيسر من التاخر بالصلح من مال لانه لو صلح عن منفعة مال كان الاثار كالاقرا فلو ادعى مخرجا
 في دارا وسيل على سطح او شرباني بهن فراقرا اكثر ثم صلح على شيء معلوم جاز كما في المنفعة والاخر ان اى الصلح بالسكوت والصلح
 بالايجار معا ومنفعة في حق المدعى فانه لا يملك اذ لم يوافق بعض حصه وقد ايسر اى انت ايسر بي بآثار المدعى و
 قطع منزله في حق الآخر اى المدعى عليه فانه لا يملك الا على المدعى فلو ادعى دارقضا ان الشرب فافكر اياخ
 فاقدرى بينه بالحل لذلك المال وفيه اختلاف المشايخ ولو ادعى بالاعتد قاض فافكر الاذ وحلف ثم ادعى عند قاض آخر فافكر
 نصوح مينا شئ لم يصح الصلح عند بعضهم لان العيين بل من المدعى فاذا حلفه يتوفى البدل ويصح عند بعض الآخر وفيه
 رواية عنه كافي الميتة ويستثنى منها لا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكرة لنفسه على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق
 كافي قضاء الكفاية فلا شفعة للشريك وغيره على المدعى في صلح عن دار لانه لا يملك اى على مهل حصه ولا يلزم زرع المدعى
 لان المهر لا ينفذ انما ينفذ الا ان الشفعين نائب عن المدعى فلو اقام الشفعين بنية على المدعى عليه ان الدار للمدعى او طلق ففعل كان له
 الشفعة في ملك الدار كافي شرح الطحاوى بل الشفعة على المدعى في الصلح على دار عن دار غيره فانه صانعة في زرع المدعى
 وان كذبه المدعى عليه وما اتفق من المدعى في الاخرين فكما مر في الاول اذ يرد المدعى حصته من العوض ان اتفق كل المدعى
 يرد كل العوض ويرجع بالخصوصة الى المستحق لانه لا يملك اى نائب عن المدعى عليه وما اتفق من العوض في ارجح المدعى الى المدعى
 اى دعوى حصته من العوض ان اتفق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى ولذلك البدل قبل تسليمه كالاتفاق في القدر
 والايجار والكلام غير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارقضا على ثوب شل فانقال المدعى عليه
 بعت منك هذا الثوب بنده الدار ثم اتفق الثوب يرجع الى دعوى المدعى كافي المداية ولو صلح بالاقرا او غيره على بعض دار
 او متاعا او غيره مما من اعيان يدعيها لم يصح هذا الصلح في رواية ابن ساعدة عن محمد بن الحسن هذا الصلح يتوفى بعض حصه وارب
 عن الباقي والارباع على الانسان باطل فلو وجد بنية ان الكل باجازه الباقى ودر حتى شيخ الاسلام والاعظم الذين لكن في ظاهر الرواية

انه قول الشيخ دعوى الباقي وقوله ان الابرار عن الاعيان باطل منه باطل الابرار عن دعوى الاعيان ولم يبرهنا لما الدعي عليه
ولذا لو نظر بطلب الاعيان حل لما خذ ما كان للشيخ دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بان لو صلح على بعض الدين صح
وبرى عن دعوى الباقي وهذا في الحكم وما ديانته ظهروا ولذا لو نظر اخذه وفي منه الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتا من دار
اخرى صح الصلح وليس رد دعوى الباقي بالتقاضي الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرها وحيلته اى حيلته صحة الصلح ان يزيد
الدعي عليه في البديل شيئا اخر من مال ليكون عوضا عن باقي الدار او يبر الدعي عن دعوى الباقي ويقول برأت
عنه او عن خصوصتي فيها وعن هذه الدار فانه لو وجد بنية لبعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سنان عن محمد بن طلحة قال
نحو ابراهيم عنه او عن خصوصتي فيه كان باطلا وله ان يخامم الا ترى لو قال لرجل في يده عبده برأت عنه لم يسمع منه دعواه و
لو قال ابراهيم منه كان له ذلك وانما ابراه عن ضمانه كما في المحيط والذخيرة ولما فزع عن شرط الصلح وقسمه شرعا فيكون منه
مالا يجوز فقال وصح الصلح بالادارة او غير عن دعوى المال سواء كان مخصصا او دولية او عارية او رهن او نحو ذلك على بدل شرط
خسبه كما اذا صلح على ثوب مخصص مستهلك على اكثر من قيمة فانه جائز عنده وانما عنه باخلاجه اكثر من قيمته فان فيه فلو كان المكيل
من خسبه لم يكون ان يكون اكثر من قيمته وتامسه في المحيط وعن دعوى المنفعة المودعة فلو اوصى لسكنى داره لرجل ثم مات دعي
الموصى له اسكنى فصالحه من اسكنى على سكنى دار اخرى ودرهم سائة جائزا لو اوصى بجدة عبده منه وهو خارج من الثلث
فصالحه الوارث عن الجدة على الدرهم او على خذته او على ركوب واية وليس ثوب شهرا او ثوب قلنا بالسد له
لو ادعى استجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز لانه لم يضمن عن السبوط وعن دعوى الجناية في النفس
من القتل وفي ما دونهما من نحو شج الراس وقطع اليد عهدا كانت الجناية او خطأ الا انه لو صلح في العمد على اكثر من القيمة
جائز بخلاف الخطا وهذا اذا صلح على واحد من المقادير الثلاثة فانه لو صلح على كميل او موزون جائز بالغة ما بلغت من الصلح
مهر صلح بمل الصلح عن دم العمد فلو صلح على ثمر او خنزير سقط القصاص بلا شيء وفي الخطا وجب الدية ولو صلح له عن
دم آخر جائزا في الاختيار وعن دعوى الرق كما اذا ادعى على مجول السب ان عبده ثم تصالحا على شيء مسمى كما في الزماني
وعن دعوى الزوج النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول عتقا له بمال فان صلحه باقرار العبد ثبت لولا
والا لثبت الابدية على انه عبده وكان في دعوى الثاني خلعا سو جبال للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان سبطا
في دعواه لم يحل البذل واية وهو الاختار وبنها علم في جميع انواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص الرق اشارة
الى انه لا يصح الصلح فيما ادعى العبدان المولى اذ لا ينفقه فصالحه على مال انية من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج
ان الصلح لا يصح عن دعوى الزوج النكاح فاعلجه مستغنى عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر ولا لكانت ذات زوج
لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجوز النكاح مع زوجها كما في القلوي ولم يجز الصلح عن دعوهما النكاح على مال
او لبعض مهر او الارزاق على الرخوة او المومن منه في الفرقه وقيل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان اعتبر البذل في مال

زاد على المهر اذا اعتبر المهر ساقطاً فلم يجز ان يعطى لبعض المهر بدل المصلح كما ظن في الاول اصح كما في الاختيار وقيده استصحاباً
 لو ادعت الطلاق عليه فصالحا على مال على ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى لم يلزم المصلح كما في المحيط ولا يجوز للمصلح
 ودعوى حد من الحدود فلو اخذت زانيا او سارقا او شارب خمر او سكران ولا راد ان يرفعها الى المحاكم فصالحا على مال ان لا يرفع
 اليه لم يلزم المصلح ورد عليه كما في الكفا في وكذا اذا اخذت ذوات المحصن والمحصنة فصالحا الا ان حده سقط بالمصلح الواقع قبل الرفع
 الى المحاكم بخلاف سائر الحدود والبال بعد الرفع فلا يسقط اصلاً وقيده بما الى ان الامام او القاضي اذا صالحه شارب الخمر على مال و
 عفا عنه لم يصح ورد المال اليه كما في قاضي خان والى ان المصلح يجوز عن دعوى استغفره وفيما خلاف لما شاع في ان المصلح من حد
 القذف وقدره الى انه لا يصلح له واحد من حتى العامة كما اذا صالحه عاشر عمالي المطرقي نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح
 المسلمين والبيع ذلك في بيت المال وتماسه في الذخيرة وبديل صلح كان هو اي ذلك المصلح كبيع في ان مباداة ملك
 بملك مع اقراره على الوكيل اذ المبيع يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرنا في الاكلاية وبديل ما ليس من صلح كبيع في
 ان ليس مباداة ملك بملك كما يصلح اي كبديل صلح عن وهم عهد قد ذكره في الاكلاية كما ذكر ان بدل صلح بالكار على الموكل
 او على بعض دين يدعيه اي ذلك البعض على الموكل لانه اعطاء محض فكان الوكيل سيئاً رخصاً فلا عليه الا اذا امتنع
 فحينئذ يوجب اخذ بعقد العثمان وان صالحه مدعياً رجل فضولي بغير المدعي عليه ومنهم البديل وقال للمدعي صالح فلانا
 على اني ضامن او صالح واحصاف الفضولي المصلح الى ماله حقيقة كما قال لم يصح فلانا على الف من مالي او صالحك على
 انني اوعدي او حكما كما قال صالحني من دعواك على فلان على كذا او اشار الى نقد من الذنب او غفقه او عرض سواها
 فقال على هذا الالفت او العبد او اطلق المصلح من القيدين وقال صالحك على امت او عبد ونقد اي سلم البديل صح
 المصلح في هذه الصور الخمس بلا اجازة المدعي عليه والبديل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه والطلاق مشيئاً الى
 ان اقرار المدعي عليه والكاره سواء في الكل وليس كذلك فان في صورة العثمان ان كان المدعي عليه مقراً بمتوقف عليه
 اجازته والى ان المدعي ان كان عيناً او ديناً فهو الا ان كان مقراً والمدعي عيناً فنقد المصلح على المدعي المصلح وصار مشيئاً
 من المدعي وفي قيد الفضولي استصحاباً له لوصاله بامره فنقد المصلح على المدعي عليه وعلى البديل الا ان في صورة العثمان البديل
 على المصلح عند الامام لمحتواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ايها شاهد اكل نفسه
 المحيط وان اطلق ولم ينقد البديل ان اجازته اي المصلح المدعي عليه فلا فائدة لانه مشعراً بانه يقصد ان يشترط لغيره
 الاول كما تقدم لزم البديل المدعي عليه كما قال بعضهم وقيل صح المصلح على الفضولي ولم يوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في
 الآفاية والايح المدعي عليه المصلح ولو لم يطل سواه كان المدعي عليه مقراً او البديل عيناً او ديناً وصلى اي المدعي على خسر لم
 عليه اي خسر الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او انصب وغيره والا يخفى ان المصلح على خسر الحق صلح
 على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن اخذ البعض حقه وحط اي تعاطى بالباقية من الحق فوافق المدعي

للمدعي عليه الشكر والصلح على ما فيه من الف على ما كان اخذناه من ابراهيم بن عثمان وهذا قضاء لا ودية الا اذا زاد ابراهيم بن عثمان
 الف والاضافة فاضاها للمالك على خمسائه فاعطاه الناصب من تلك المائة او غيرها جاز صلح قضاء وعليه رد الباقي ودية وان
 اظهر فان جبر النصب فم صالح كذلك لكن لو وجد بعده جنة عليه قبلت وان كان انصره فاعطيه والباقي وان ابراهيم بن عثمان من الصلح
 لانه ابراهيم بن العيين كما في الظهيرة لا لسما وضعت لا قضاء لئلا الربوا وفيه تمجارتان لو صالح على خلاف نفسه كان سحاضة فلو صالحه
 من الدر على الدرهم واكثر فقبل القبض صح سواء كان عن اقرار او لئلا ولو صالحه عن كسنة على عشرة دراهم ونظر فقبل لم يصح
 لانه انفرق عن من يدين بخلاف الاول فانه انفرق عن من يدين او دفع مال لا سقاط اليمن ولا يشترط فيه القبض كما في
 الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال فصيح الصلح على الف حال على مائة حالة فانه اخذ المائة وسقطت مائة
 ولو كان سحاضة لم يصح لمكان الربوا وعن الف حال على الف موجب فانه سقاط نصفه الحلول ولو كان سحاضة لم يصح لمكان
 بالدرهم نسبة وفيه تمجارتان لم يصح على ما سؤجوة وفي مرف الظهيرة لو كان استقر من جاهد للنقض فاما في الابل والخن
 الف جيا وعلى مائة زيو فانه سقاط بعض الاصل ولو وصفت الجودة بلسا وضعت ثم ابتدأ بكمال ثم تغير باخر عاظم على صح
 كما في رواية كلام النهاية بعده فقال ولم يصح الصلح عن دراهم حالة على واما في سؤجوة لانه يبيع بالدينار فيستوي وان
 الف موجب على نصفه حال فان التذخير من نسبة او عن الف سوداى دراهم مطروبة من نفقة سوداى فلو انش
 على نصفه بغيرها لانه ربوا فلو صالح عن الف بعض على نصفه سوداى صح لانه اذا كان الذي يستوفيه دون من حقه فهو سقاط
 واذا كان ازيد قدرا او وصفا فعدته كما في النهاية ومن امرى بالمديون الذي امره دينه باو النصف دين عليه اي المأور
 المديون عند اظرت الادا على اي بشرط انه بري حازر او على نصفه ان قبل المأور ذلك النصف بري من النصف الاخر
 في الحال فان دنى باو ذلك النصف فعدته كما كان عندنا لانه ابراهيم بن عثمان بالشرط واللام وعند
 ابى يوسف صح لانه ابراهيم بن عثمان على السحاضة واما بقيد المأور بالاداء لانه لو حال ابراهيم بن عثمان على النصف على ان يعطى ذلك النصف عند
 فقهر بري عندهم وان لم يعطه لا طلاق الا ابراهيم بن عثمان في الفقة وغيره وحل فيه خلافا في الظهيرة لو قال حطت عنك النصف على ان تعطيني
 اليوم فقبل بري عندنا خلافا لابي يوسف صح واما بقيد النصف لانه لو قال ادالي نصفه على المسبى ماز او فضل بري عندنا صح وان
 لم يود نصف لانه ابراهيم بن عثمان ولو علق البراءة بالشرط صح كما احتجوا به عن التعليل معنى كما كان اذا اذنت او امت الى كذا العفا
 مثلا من دية فانت بري من الباقي لا يصح الا ابراهيم بن عثمان او اذا في الابراهيم بن عثمان في تليك يافيه فيخلق كما في نفقة فانه لا
 قدر الجواز صح في الظهيرة لو قال حطت عنك النصف ان نفقت الى نصفه فانه حط عنه ومن لم ينفقه ولو صالح احدكم
 دين اي احد الشريكين في الدين عن نصفه لم يمتنع به على ثوب او حوض او شاة شريكة في الصلح غير مكية يدينه بنصفه
 المختص بغيره فمضين لاحد الشريك والدين او اخذ شريكة نصف الثوب من غير مكية الصلح وحيدة لغير الصلح كما في الصلح لا يصح
 بصلح الدين ولو ضمن الصلح بغيره ليس له ان يخرجه كما في المكونى وانما قال صالح لانه لو اشترى ثوبا كان لان ثمنه بنصفه او اخذ ربع الثوب

الوحي الحرم بعينه وهو المحجب للحج واليه الشار فقل وطي اي غيبة متشقة او اكثر من الرجل في قبل اي فوج انبي فلولهم محل التمسك
 لانه لا يستدركه والوحي صبي او مجنون بغيره لان الاصل لم يجد فكذلك التمسك كما في الغيبة واما الوحي رجل صبيته فله الاخر ولولا ذلك لكان
 وجوبه لم يجد عنده خلافه والاول الصحيح كما في المضمرات وله لا يلزمه او يستدركه ولو لم يجد لم يجد في الاخرات كما في المحيط خالف في ذلك
 الوحي عن الملك اي ملك التمسك واليمين احراز عن ملي جارية مشتركة منكوحة لكان حافسا فان الوحي المشرى على عقله من
 زنى شرعا ولغة كما في النماية وشبهة اي الملك كوطي حنة الباشا وجارية الابن والاب وسباني تمارك اعلم ان الحد الذي في
 منها الرضا فلو وقع بكاره لم يجد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاكراه الى وقت اللطاح كما في المختارة ومنه يكون الموطوءة حية فان
 القيمة ليجز ومنه يتكلم والاسام ودار الاسام والتسليم وغيرها مما سيفصل وثبت الزنا على الشهادتين او الرابعة من ارجل
 العدول في مجلس واحد فاشهد واحدا او اثنا عشر لم يقبل وحده لا تقبل كما لو شهد واحد لجدو حدين في أربعة مجالس كذا لو شهد
 العناق لانه تعالى امر بالوقت في خبر الفاسق وانما منع عن العمل بكما في الذخيرة بالزنا دون الوحي او بلوغه وغيره والاصل في الشاهد
 ولا يشهد عليه كما في النماية فيسألهم بعد الشهادة الامام اي اسألكم او نائبه والقاضي وقيه شعار بوجوب اسألكم كما في
 شرح الطحاوي وقال قاضيان ينبغي ان يسأل ما هو الزنا احراز عن من في الجرح السيد والرجل فانه يطلق عليه ثوبه وكيف هو
 احراز عن زنى في الاطوار الفخية والبركة كما في المضمرات وعن تاسل الفرجين في غير قبل عن الاكراه والاول صحيح فانه مختار السبوط كما في التمسك
 فان قلت ان السكوت عن المادية يعني عن ذلك فلا حسن صورة الاكراه كما قلنا فلت افترض من هذه الاسئلة هو الاستقامة او ال
 الجهد في الاحتياط لدرء الحد قال في السيد عليه وآله وسلم ادروا الحدود باستلهم كما في الكافي وغيره من الشايعين والاصح الاحتياط في
 فلو شهد احدا لكان له ان يفي بالمطالبة لم يجد له يشهد عليه ولا الشاهد وقال في الرجل لا يشهد كما في المحيط وابن زني احراز عن الوحي
 في ذلك الجواب او يعني وان اتحاد المكان شرط لا تراه لو شهد له وليس في هذه الاية او اثنا عشر في اخرى لم يقبل فخرات ما ذكرناه
 في عدم البتة وخران في نوزة فانه يقبل لا مكان التوفيق كما في المحيط وتحتي زني احراز عن التقادم والاشهاد اثنا عشر في
 من الهند واثنا عشر في اخرى لم يقبل فلو كان اذ كان التوفيق لم يكن الا يقبل كما اذ اشهد السادة الاول في الثانية كما في المحيط وكثير في
 احراز عن ملي يكون احدا آخر من ابيته والوحي مستندوا ايضا لو شهدوا في امرأة لم يعرف بل لم يجد لهم اقراره لم يعرف فاحد كما
 في المحيط وغيره فمن ان السؤل عن المسابقة يعني عنه متداخلا فان عينوا الحكماء قالوا الجواب عن المسابقة فيمنع مسامحة الزنا
 اي الزنا في فرجها بخبرها اليه شار قاضي خان كما قيل اي الخشب الذي يكتح في الحكماء بعينهم والحداد آفة مخصوصة للحل و
 عدلوا بعضهم العين اي اخبر الناس عن عدلهم كما في المضمرات سرا وعلنا فلا يكتفي في الجواب بعد العدلة عنده حكم به اسكبح الحزنا
 وجوب الرجوع في المحسن والمجدي في غيره والاكتفاء بغيره ان يشهد عليه لم يعرف بالزنا بعد شهادتهم فلو قرره بعد مائة سقط عليه
 اذ اشهدا واما القيام على الجهاد فاذا تقرر الحكم بذلك كما في الزنا وقاضي خان وثبت الزنا باقراره اي الزنا في
 اشارة الى انه يشترط في الاقرار بالشيء في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار والقر الذي يلزم

الذين جاءهم من بعدهم الى الله تعالى من ذلك لم يلجئ الامام بهما فامتهما عليه اذ استمر مندوب كما في الكبري وغيره والربح
 من المثلث كما في نسخة اخرى في الرابعة مجلس من مجلس التفرغ فيسب حتى ينزلي عن بعد الامام ثم يجي ويقر وقيل من مجلس الامام
 والاول مروي عنه وهو صحيح فلو اقر لعبارتي مجلس كان كاقراءم حدود الاطلاق شبيهة الى انه لو اقر لعبارتي الربح يامه او اربعة اشهر شئت
 به الزني كما في نسخة مروي الامام وقال ما يكاد ارجو ان اوخر كل مرة المارة الربعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكان له المصلحة
 عليه عجز الاختصاص في الكلام ايما الى ان الاقرار لم يلزم عند غير الامام حتى لو شئت وان ذلك لم يقبل لان كان منكلا فمصرح عن الاقرار
 والاقرار بحرة بالشهادة كما في نسخة والى ان الرد واجب وفي الحقيقة ينبغي ان لا يجرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزوج
 عن الاقرار بغير الظاهر ولا يفتي فيه فليس له ان لا يزوج الا بغيره لان الاتفاق مانع ايشادة الاقرار والاول
 اصح لكونه زني في مبادي كما في الكافي وفيه شعار بوجود السؤال كما هو في السيرة ينبغي ان يسأل فان بين امر حبيب اي
 اخب ملقنيه اي الامام رجوعه الى المصالح لمست ونحوه من قبله وانظر اباشرت واتزوجت فان رجعت لم يزوج
 قبل حده اي قبل حكم بالحد ولها من الشرع فيما لو بعد في وسطه ولو بعد قبل الموت فلي سبيل الاصل صدق كما في نسخة والابرص
 حد الامام ولا يقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء شعار بان لو اقر احد بها فادعى الاقرار النكاح لم يحرم وحدتها وعليه لو ادعى عليه قبل الحد
 كذا لو انكذب احد الاخر في الزام بغيره وحده فمعهن ما كما في المحيط وغيره وهو في الحد الثابت بالنية والاقرار وغيره بالبعد من قوله
 ويتعلق للمحصن كبر الصلوة وقضاها وما الى المطاوعة يستأز وجباني بعضها في محضته بالفتح وحضنت فربما في محضته بالفتح الاحسان
 في الاصل المنع وكلام المكرمان يدل على التحريم قال في من حصن اي دخل في المحض كما اجتمع عرق اذا دخل في العواق والانسان
 يصير داخل في المحض عند وجود بعض الصفات الخمس الدال عليها انه باي المحرك كلف اي ما قبل بلغ مسلم فلا يرجع المولى بعد وجوب
 او صبي كاذب لو جازل جلد كذا في من لم يرجع اليه بوجع روح انه يرجع الذي يشبه الزني وعنه يرجع الكفا في وعلى امرأة نكاح صحيح حتى
 لو لم ينجح فاسد ذلك بين لم يرجع بالاجماع ومن محمد رجوعا بامارة فمطلقا وقال ابو طهارة امرأة شكره له كان محصنا وعنه اني يوجب
 لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يصارح المحض كما في المحيط وغيره وهما الصفة الاحصان فيه السامح فان المراد لو كان محصنا وعنه اني يوجب
 واستحق والحال ان لا من الزوجين قبل المولى يكون حرا كلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامته او صبيته او مجنونته او كافرة ودخل بها لم
 محصنا كما لو كانت الزوجة محضته والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعق والتكليف فحسبنا هذا الدخول و
 عن ابني يوسف روح انه لا يفتي بالدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العقد فمحصن كما في الاختيار وانما لم
 يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المستثناة وهذا الكلام كلام غيره قال على غير الظاهر انما في الاصل الاول عند عدم الالة ونهت بامام
 فخذ الكتاب عنه سوى اسبيل وهو علم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول النكاح الصحيح بامارة هي مثله وانما التكليف في غير طهارة
 المستوفى كما في الكافي وغيره جردى المحض في التجارة في قضاء ارضه فمعه حتى يموت خلق جردى فمعه في الزمان من غير طهارة
 ان الله تعالى في آية الطهارة انما جاء بهما فامتهما عليه اذ استمر مندوب كما في الكبري وغيره والربح من المثلث كما في نسخة اخرى في الرابعة مجلس من مجلس التفرغ فيسب حتى ينزلي عن بعد الامام ثم يجي ويقر وقيل من مجلس الامام والاول مروي عنه وهو صحيح فلو اقر لعبارتي مجلس كان كاقراءم حدود الاطلاق شبيهة الى انه لو اقر لعبارتي الربح يامه او اربعة اشهر شئت به الزني كما في نسخة مروي الامام وقال ما يكاد ارجو ان اوخر كل مرة المارة الربعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكان له المصلحة عليه عجز الاختصاص في الكلام ايما الى ان الاقرار لم يلزم عند غير الامام حتى لو شئت وان ذلك لم يقبل لان كان منكلا فمصرح عن الاقرار والاقرار بحرة بالشهادة كما في نسخة والى ان الرد واجب وفي الحقيقة ينبغي ان لا يجرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزوج عن الاقرار بغير الظاهر ولا يفتي فيه فليس له ان لا يزوج الا بغيره لان الاتفاق مانع ايشادة الاقرار والاول اصح لكونه زني في مبادي كما في الكافي وفيه شعار بوجود السؤال كما هو في السيرة ينبغي ان يسأل فان بين امر حبيب اي اخب ملقنيه اي الامام رجوعه الى المصالح لمست ونحوه من قبله وانظر اباشرت واتزوجت فان رجعت لم يزوج قبل حده اي قبل حكم بالحد ولها من الشرع فيما لو بعد في وسطه ولو بعد قبل الموت فلي سبيل الاصل صدق كما في نسخة والابرص حد الامام ولا يقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء شعار بان لو اقر احد بها فادعى الاقرار النكاح لم يحرم وحدتها وعليه لو ادعى عليه قبل الحد كذا لو انكذب احد الاخر في الزام بغيره وحده فمعهن ما كما في المحيط وغيره وهو في الحد الثابت بالنية والاقرار وغيره بالبعد من قوله ويتعلق للمحصن كبر الصلوة وقضاها وما الى المطاوعة يستأز وجباني بعضها في محضته بالفتح وحضنت فربما في محضته بالفتح الاحسان في الاصل المنع وكلام المكرمان يدل على التحريم قال في من حصن اي دخل في المحض كما اجتمع عرق اذا دخل في العواق والانسان يصير داخل في المحض عند وجود بعض الصفات الخمس الدال عليها انه باي المحرك كلف اي ما قبل بلغ مسلم فلا يرجع المولى بعد وجوب او صبي كاذب لو جازل جلد كذا في من لم يرجع اليه بوجع روح انه يرجع الذي يشبه الزني وعنه يرجع الكفا في وعلى امرأة نكاح صحيح حتى لو لم ينجح فاسد ذلك بين لم يرجع بالاجماع ومن محمد رجوعا بامارة فمطلقا وقال ابو طهارة امرأة شكره له كان محصنا وعنه اني يوجب لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يصارح المحض كما في المحيط وغيره وهما الصفة الاحصان فيه السامح فان المراد لو كان محصنا وعنه اني يوجب واستحق والحال ان لا من الزوجين قبل المولى يكون حرا كلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامته او صبيته او مجنونته او كافرة ودخل بها لم محصنا كما لو كانت الزوجة محضته والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعق والتكليف فحسبنا هذا الدخول و عن ابني يوسف روح انه لا يفتي بالدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العقد فمحصن كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المستثناة وهذا الكلام كلام غيره قال على غير الظاهر انما في الاصل الاول عند عدم الالة ونهت بامام فخذ الكتاب عنه سوى اسبيل وهو علم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول النكاح الصحيح بامارة هي مثله وانما التكليف في غير طهارة المستوفى كما في الكافي وغيره جردى المحض في التجارة في قضاء ارضه فمعه حتى يموت خلق جردى فمعه في الزمان من غير طهارة

على ان المعلوم ليس لطيفي علم كين غشيا عنه كالمخبر الكاشف لشعره لانه لا يسبك ولا يشد لان الملمخ زبد بالان حيز فميشد كما في الحجة
وهو للحمية قاتلان او مدبرا او مكاتب او مستحقين لصفتهما ووجوه حلقه وقال بالكل احد يستحق لانه حر لولون واقعة المدبرة
وام الولد كالعبد وان كان الزاني حر والاولى تركه في الكفر صله سيد كره قسب كره تحت التعذيب ولا يجد سيده عبده ويست
بل اذا ولى الامام او نائبه انهم ستم لانه لشعلان ماله ولا ينزع شيئا منها اي شياب المرأة لانه ماهرة وفيه النعير بما علم الاستثناء
الا الفرواى للباس الذي من جلود الغنم وغيره او الخشواى الثوب المموس القطن او الصوف او غيره فانها من كان الا اذا لم يكن
لها غير ذلك وتحد المرأة جالسة في كل حكا علم لانه استرو جاز في الرجم المحض الى اسرة او بعدد المال لانه بالنظر بكتشف
الصورة وفيه اشعار بان كلاس المحض وتر كره حسن كما في المحض وذكر في البداية ان المحض من لا يحضر له لانه لا ينافي في التشهير وفيه النعير بما علم
والاجح بين جلودهم في المحض عند صاحب النكاح وغيره كجدهم برجم ولا بين جلوده ونفي اي خارج من بده في محض
وقال الشافعي بجداثة ونفي كسنة ولما ان احد في الاستدلاء الا بذا باللسان ثم لبح بالخص في الببوت ثم لبح بجداثة ونفي في
الكبر باليكبر اي في حد زني رجل لم يزوج امرأة ثم مخرج وجلد ورجم في الشيب بالشيب ثم لبح بجداثة في كل ان ثم لبح واستقر
بالرجم في المحض الجلد في غيره كما في الكافي الاسيا سته اي حلقه للسليبي تحزير الا اذا فاذ يجوز سياسته الجمع بين المحض ونسي
كالنفي فقط لانه نفي عمره فخرن الجمع من المدينة الى البصرة وهو ظلام صبيح الوجه فستن به النصارى والحسن لا اوجب النفي الا في حلقه
سياسته فانه قال ما في نسي الاسير المؤمنين فقال لا اوجب لك واما الذنب لي حيف لا الظاهر والجمرة حاك كما في الكشف وغيبه
وقد اشاروا الى ان سياسته لا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنابة والري فيه الى الامام على ما في الكافي نقض متبعه يتوهم منه انتشار عيته
وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد لسياسته بعدد ناس الولى الرعية اي امرهم ونامهم كما في القاموس وغيره فالسياسته استعمال الحلق
يا شادهم اي اطمينان النجى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والخاصة في ظاهرهم ومن السلطين الملوك على كل منهم
في ظاهرهم لا غير ومن الخلق وشية الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيره او رجم المرضي المحض في الجوارح لا يحل له
غير المحض الا لعبد البر او المصحة فانه يحبس المرضي حتى يهرم فعبد وقيد شارة الى انه اذا كان مرضيا وقع الياس عن بره فيقام الجلد عليه
تطهيره كما في الجدة والى انه لا يحل في اخر البر والندميرين نحو من التفت كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان نحيلا لمقتله وجبت
عليه العتاك حد حد حقيقة مقدار نفي كما في التطهير وذكر في حد شرح السجلات انه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه ان جميع الاستواء
مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد منها ورجم الحامل الحد للوضع اي وضع الولد ان كان له من الجلا بعد الاستثناء عما صابته من الملوك وقيد
اشياء بالانحسار الحامل ونحوه اذ ثبت بالقرار فان ثبت بالبينه تجس مخافة الدرب وان قالت بالحق قال انسابه كد حسنت سبقت نحيب
كما في الاخير وتجلد لعبد النحاس سدا كان سدا واكثر لانه لم يفرقه وهذا يقتضيه من التفت حينئذ امر في الطامة فلو كان المرض جاز
الاشغال كالجور حتى لا يتفرخ وجاعا للمحس كما في البيه وبيده اي يدفع احد الرجل الى الشبهة في الشبهة ثم الشبهة في الشبهة ثم الشبهة في الشبهة
والمعصية كما في حذرة اللاب وبشره في الكافي من ان الاشياء الثابت وبشره ثابت والاولى لما نسو صفت في القاموس ونحوه ان الاشياء الثابت

[illegible]

کافی اقرار الخلاصتہ وسیر المنسبۃ

فصل من قدف ای ثبت باقر مراد ایشاد و در عین قدف ای نسبت الی الزان بنسبت الی التحقیق فی الامعان مجمعا او محضه ای حرا باقر القادوت او بنسبت الی السند و مکتفا مسلما عاقد با ناعقینا عن الزان اشرفی بنید قادت و اعلی الجوسیه

أقيم عليه بعض الحديث الباقى كما فى المحيط والولد من المذكور والاشئ وولده من ابن الابن وان نخل وفى الكلام اشارة الى انه
 لا يطلب به الوالام وام اللام وولد البنت والابن ولاخت والعم وغيرهم كما فى المحيط والذخيرة والاحتى وفيه فى نسخة ان ولداً
 وولد البنت فيه سوادى فى ظاهر الرواية وفى العمدة وغيره ان الطلب لولد البنت عند الشيخين خلافاً للمحدث والى انه عنى احدهم
 كان للباقي الطلب والى ان الاقرب والا بعدى ذلك سوادى كما فى المشايخ ولو كان الطالب محرم ما عن البراءة كما
 هو فى قول ابن ابياه وبالعكس وان كان الطالب كافراً كان الطلب بالقذف وكذا اذا كان عبداً ولا يطلب احدهم العبد
 والولد سيده وللاياه بقذف امه اى بالقذف اسيد والاب ام هذا لا حد له لعاقب اسيد والاب بسبب العبد والولد
 اشارة الى انهما لا يطلبان اسيد والاب بقذف نفسها والاصول لا يحجر بقذف الفروع والى ان الابن لا يطلب المحبوس
 علواً للام وان علت كما فى الزاهدى وليس فيه اى فى حد القذف ارث من المقتوف سواء مات قبل الشروع فى حد القذف
 ولعده ولا يحق للمقتوف من القافى فبعد لعله لا ان بينه الامام عن المخصوصة كما فى النجدة وتحسن الامام ان يقول قبل
 الاثبات اعرض عن هذا كما فى القاعدى ولا يحض لعمدة فلو صالح عن مال رد الامام وحد وفى قوله لا يراى فى فقال
 الاضمة لا يراى بل انت زان حد اى القائل ان لا يراى لان لا منها قذف صاحبها وفى قوله لعمره يراى ان يراى انية فتايات
 الابل انت حدت عرسه لانهما قد فته ولا لعان وان قد فها لانهما حدث لم يتق اى استمادة وهى شرط
 للعان وان قالت العرس فم جواب قول الزوج لما يراى او يراى زانية زانية ناكب به راي سقط المحرم
 والعان منها لان هذا الجواب يحل التصديق والقذف فانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل وجمه لم يحكم به
 بل لى لانهما قد فته كما فى المحيط

فصل من اخذ بربح اى حال كونه ربح الخمر وكسب سناء فاقامه او سكرنا او شرب حد بشرطه الا اذا قبلت
 بانه غالب عليه بحيث زال طعمها وبها تخميد لم يجد الا اذا سكر كما فى الذخيرة او حال كونه سكران وبوجهه زائل
 او عقل بالكلية بمشروب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان قال
 من بات سكران بات حراً وسال الشياطين فاعلم ان اغتسل اذا أصبح وبذا مشي الى ان اسكران من لا يحس بشئ كما فى الغيبة
 وعنه عباس لا يعرف رواده من غيره عند الاكرين او من كان اكثر كلامه بذا ما هو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن عباس ان
 لا يعرف ما يقول واقتضى ان لا يعرف سورة وعن ابى يوسف راجح استقر سورة الكافرون فان شتم من سكر فزاد في
 صلوة المغرب فترك اللادات منها فحسرت كما فى اللهم وغيره وختلف ان اسكره ولا فحشة عارضة للانسان غالباً على العقل
 بسبب اشارة بعض ابياء كما فى الكشف نبيلة اى بشرب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيذاتين او حنظل او شيرة او زرة او
 غير ما من الفواكه والمخللات والجوب وقيل لا يجد الا بالسكر ما سوى التمر والزبيب والاول مدعى عن جميع ما هنا وهو الصحيح كما فى
 العمادى واذا سكر بما يتخذ من المخللات والجوب لا يراى فيه عقل ولا يحد وفى الاكفاد اشارة الى انه لا يحد السكر لان

كاتبين الرماك وقيل بحدود لا رواية فيه كما في الترمذي والى انه لا يجد بسكر النسخ عند المصنفين خلافا لمحمد بن كاساني في المحرر والاول الصحيح
كما في قاضي خان وبالثاني يقتضي انعقاد الزمان كما في النهاية وتقدم منه في الاشارة الى انه لا يجد باحصل من نحو الافيون وجوزوا
اليه اشار في متن التبرودي وتختلف اية سكرام لا وقد اقر الماخوذ بسايب الشرب الخمر او البيندمرة واحدة عند ما هو مرتين في
مجلسين عند ما يوسعح والاول الصحيح كما في المحررات صاحبها اى عاقلا فلو اقره سكران لم يحد وان وجد منه ربح الخمر لا بل
انزال السكران بالحدود والخاصة الله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضي خان وقوله وانما ترك في الوقتية هذا القيد لان في الحقيقة
وغيره ان السكران كالصاع في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو اردت لم تبين له ان اوشهد به اى يشرب الخمر او البيندمرة
المسكر رجلا فلان فلو شهد به السام لم يحد كما هو فيه البار الى انه لو شهد ما حد بالسكران الخمر والاخر بالسكران البيندمرة او حد بالسكر
المسكر والاخر بالاقرار لم يحد ثم اذا شهد بالسام القاصي عن ما يتد الخمر فان كل سكر ليسى بها محاذرا ثم عن كيفة الشرب
ثم عن زمانه ثم عن مكانه لا خذل الاكراه والفاقد وكونه في دار الحرب فاذا ثبت ذلك حصل اى الشارب حتى يسأل عن كيفة الشرب
كما في قاضي خان وعلم في كل من صورة الاقرار والشهادة شرب مضاعف الى المفاعل والمضول اى شرب ذلك الخمر او البيندمرة طوعا
اى شرب طوع فلو شرب بالاكراه او غش السام مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لان ذلك السام بامير سباح وقالوا لو شرب مقداره و
زيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بجملة فلو شهد عليه بالشرب فقال له كنت عليه لم يرفع الحد عنه كما
في قاضي خان يحد الماخوذ بالربح او السكرين الاقرار ومع الشهادة فيسقط الربح او السكرين كل منهما عند الشفيع وانما عند محمد بن حنبل
بشروط الربح اصله والاول الصحيح كما في المحررات وفيه اشارة الى انه لا يجد الماخوذ بالربح سكر ولا شهادة بالشرب كما سيذكره
وفي المحررات انه لا يجد والى ان من قارب الشرب وشهد عليه به لم يحد الا بجملة كما اشار اليه قاضي خان وانما في الفصل للمجمل التعظيم فيشير الى
ان الحد في الحقيقة لله والامام والولاية وبعضها من عند الله كما في الحديث فربما يحد قاضي الشقاق وفيه يستفاد انه ليسا على ما قال
شرف الله الله المكي في البينة والمادة مشيرة الى انه لو شرب لم يحد ثم دخل الحرم حد له انما هو لم يحد لان قوله عز وجل لا تأخذوا من حرم الله
فانه قد يحد كما في النماذج البيندمرة الاخرس فانه لم يحد او شهد عليه او فاسد بواحدة مشادة مسمومة تكون اقاروا ذلك الذي فانه لا يجد الا
الحد عند ما يحد بحد في يوسعح الاحاد الشرب بالسكر وكذا المردة فانه لو وجب عليه حد قبل ان يحد اقيم عليه الاحاد الشرب كما لو شرب
في حال بريد كما في قاضي خان صاحبها فلو شهد على السكران لم يحد بحد حتى يزال سكره فتعيل الغرض انما هو لا يجد بحد الربح بلا قبار
ولا شهادة فان كل من سكر السام لا يحد بحد الا بجملة فلو شهد على السكران لم يحد بحد حتى يزال سكره فتعيل الغرض انما هو لا يجد بحد الربح بلا قبار
او قية تنبيه على انه لا يجد بحد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضي خان ولا بحد الشهادة لكن بحد بحد الربح على ما قال علا الترمذي في كسا
في البينة وبحد السكر كونه في الحق كما في قضاء المصنف وبحد الاقرار كما في المصنف وبحد الشهادة على ما قال ابو يوسف في بعض الترمذي و
قال نجم الائمة لو شهد السكران فوجد منه الا بجملة لم يحد بحد بحد الا بجملة وبحد الاقرار كما في المصنف وبحد الشهادة على ما قال علا الترمذي في كسا
في قاضي خان ولا بحد الاقرار بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى من شهد بحد اى بسبب في حبس الحد من الحد

متها ومبوءة بمعنى القديم كما في الصحيح وشرا عاليا في قربها من الماء وذلك لشاهد غير واحد والاسناد مجاز ومطلعي سبغت
 فورا حادثة الى حدوت مصافات كما نطق فيه اشعار بان الكفاية المستر باع القبول لما فيه من تنبيه لنقص بالاشارة وانما قال قريبا من الماء
 لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض او كان لهم مرض او مانع اخر لم يرد وكما يمنع التقاوم قبول الشاهد في
 اتسام الحمد بان يرب بعدا فاقته لبعض الحد فم اخذ بعدا لتسامم كما في الذخيرة التي في قدوت غايه لم يرد ولانه تمكين من الشهادة
 الابدال الدعوى فيغير بالاشارة وفي الاكفاء اشعار بان التقاوم الملق بقبول الشهادة في احد الشرب والزنا وكذا في المسرقة فان
 لا شأنا ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يحبس المسروق منه ففي التائيه ثمة الا انما مستقرة في الضمان فيقضي به
 لا باقيل كما قال ومنهم من الضمان او المنع من المسرقة بالنصب او الرفع اى المسروق وان اقرب به اى بعد متتام ولو توبوا
 سن الماء وحد ولو خالفنا لما في فان التوبة في الاقرار غير معتبرة اذ لا انسان لا يعادى نفسه وهو اى التقاوم للمشرية والى
 السج عند الشئخين وبني شمر عند محمد ج اعتبار السائر الحد وكما في المضرت وذكرنا في حال انه يعفى شهر من وقت القتر
 في هذا الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالاجبة غير مائة الحمد كما في الذخيرة وغيره اى اشرب كالزنا والقذف
 والمسرة بمعنى شهر اذ المكين بينه وبين القاضى فيه المسافة على ما روى عن الائمة الثلاثة وعنه معنى شهر وعنده فوض
 الى اى الامم كما في المضرت وعنه ستة وعنه ايام كما في الذخيرة ومن محمد ثلثة ايام لما في المحيط وذكر في التمام التقاوم
 قدر عشرين يوما من وقت الدوبوب الى وقت الاسفار والاول اصح كما في المضرت وان شهد من اى شهادتين بزاز
 وبى اى الشرة غائبة عن الزانى ولم يشر حضور الزانية كما في المكس لعدم ثمة الدعوى لشبهة الزنا وفيه اشعار بان لو اقرا الزنا
 وبى غائبة حد كما في المحيط وان شهد لسبعة سن غائب اى الحد بالقطع لان الشهادة على المسرة شاهدة بملك المسروق للمسروق
 منه وذلك لم يقبل الدعوى وفيه اشارة الى انه لو اقر لسبعة سن غائب قطع وهذا بخلاف وفى القدرى انه يشتر حضور المسروق منه
 والمطلب بما عده باطلا فالابى يوسف ج كما في المحيط ونعت حد العبد اى جلده للزنا والقذف واشرب فلا يرد لانه
 سن القصد القتل للمسرة وقناع الطريق وفى حد واحد جنبا يات كثيرة انما غيبها كما اذا نفي امره او شرب مرارا او سرق مرارا
 او قذف واحدا اكثر من مرة واحدة او اكثر مرارا فانه يحكم حد واحد لكل نوع حصول الزنا جارية ولذلك لو قيم على القاذف تسعة
 وسبعون سوطا فمذقت اخر لم يقر برب الاسوطا واحد للندخل وطلب الكذب فاذا انتهكت غيبها كما اذا نفي وقذفت وشرب برفق
 يجب لكل حده فلما وقع ذلك مع قتل بحد القذف فم قتل ومقتل الباقي كما في الانبياء عن محمد ج اذا فتر بعض الحد فمقتل الزنا
 ثم شرب او زنى باخرى لم يقر برب الحد بل اكثر التعزير الذى هو بالسوطا فانه قد يكون بغيره كما ياتى في وجوب الزنا
 المنع ولم يغير من المعنى اشترعى المراد بما اعلى ما علم من تعزير الحد ان التعزير يعقوبة مقدرة فحالة تعالى او العبد وسبيل المصير
 حد سن العصى اى انفى كما بين لبعضه في السابق متفرقا واما قولى لعنه سبعين ههنا تسعة وثلثون سوطا اى ضربا بالسوطا عندنا
 عند ابى يوسف ج خمسة وسبعون وفى رواية تسعة وسبعون وهى صح وقول محمد ج مخطوطة عن ابى يوسف ج لوزى القاضي لجريرة غيرة

بالشرع من ضرب النفر من ماله جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كما في السب والذخيرة وغيره واقله ثلثه من ضربات الحصى
 الكافي او واحدة كما في الخنزيرة او ما يراه الامام كماله وشره على ما ذكره شيخنا كما في البداء والاصل انه ان كان ما يوجب الحد فالحد لا
 يفرض الى اى مدى القاصي كما في قاضي خان وغيره وصحح الامام حبيب بن الحسن بن علي التعزير مع الضرب لان الحسن بن علي التعزير فله
 حقه مع الضرب وفي تنبيهه على ان الامام الميرزا في التعزير بغير الضرب كالظلم او غير ذلك الامام الحسيني والشرع في القصد والظلم وجوب
 والاعراض عن اى ما يوسف مع انه يجوز باخذ المال الا انه يراد ان صاحب المال والضرب والاعراض الى ما يراه الامام وفي شكل النذر ان الحد
 صار نسوفا وقبل ان تعزير مثل العطاء والعلوية بالا اعلام بان يقول بلعني انك تفعل كذا وتعزير للحد والحد ما يقين به وبالحد الى القاصي
 وتعزير السوية ونحوهم بها وبالحسن والتعزير الاخيرة بين والضرب كما في الزايدى وغيره وفي الكافي ان اذا كان الحد لغيره او امره حتى اولى
 حرة لم يعز فاذ فعل مراراً فانه لم يكن لغيره فاذ انقعت عن محاربه او ذاك يدعى في الامام ظريفاً وضربه اى ضرب السوط في
 خده اليسار للتعزير والاحتياج المهدى الى تكلف كما نحن اشهد من ضرب الحد من حيث صدق الضرب عند بعض من حيث الجميع على عصفو
 واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوى وقبله ليس في السنة روايتان فان التعزير في اكثر التعزير والجمع في قلة كما في السب والذخيرة
 ان يحرم عن ثيابه الاسراويل وفي موضع آخر لا يحرم الا عن الضرر والحد لضرب فانما على كل عضو مضروب في الحد ما كان في قاصيه
 ثم ضرب للحد ما شهد لان جنابه عظم وحرته اكد ثم ضرب للشرع اشد لان جنابه يقينه ثم ضرب للحد اشد اشد اشد والاول
 الغنى والاباس يعني فان فعل شرك او اعراس مستولاه وقدم غيره والاكتفاء شعروا ان التعزير لا يتجاوز ما جاز عصفو من جانب
 المجنى عليه عند الطحاوى ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في الحديث وهو
 اى التعزير يجب القصد اى لمن غير المحسن فيكون القصد مجاز ام سلا او تغليب القرينة بافاس وغيره ويجوز ان يكون حقيقة
 والمطلوبات من قبيل الاستثناء مثل ما ذكره عبد الله او كافر زنا او لوطه كما مثل زنا وهو ليس بزان وكذا ما جاز ما بين الفاجر
 يابن القبة التي هي بيتا الفجر وكذا (حرام زاده) فانه قدف لام كما في القبة وفي الجاهزة حد على الصحيح والاطلاق شعروا ان الصبي
 لو قدف باهرا وباني قدف كما قال السرخسي ومن الترحا في لم يعزرو ووفق بانه غير في حق العبد ولم يعزرو في حق الله تعالى كما
 في الزايدى ولقدف سلم صالح بيا فاسق يابن الفاسق ما مجرم ما شارب الخمر وكذا لو قتل باساحى يا عوان فان لعوان
 في العرف به الساعى والاطلم كما في الجواهر ما يكافى الا من لا ذل له اذ احراز اطلاق بعضهم ان لو قاتل باساحى يا عوان فله التعزير
 لانه تعالى اسمى المؤمنين كذا في الطحاوى كما في المضمرات وعل ما كف قائله في خلاف والحد ان لو اعتقد هذا الخطاب شتم لم يفر
 لو اعتقد الخطاب كذا في العرف لانه اعتقد الاسلام كذا في الساعى وما في المواقف انه لم يفر بالاجل اريد به اجماع التكليفين بيارق
 بالص يا عوان يا محنت يا وليت يا حجة يا قديرا بليد يا قديرا كما في النسخة ولكن في التمهيد لم يعزروا قاتل المراضى لغير محاربه
 والحد ان لا يخلو على اى ماله لو قاتل (يا ناسك) يا ابله الا انى لم يجب عليه شئ كما في قاضي خان وبن جبران يجب ان لا يخلو على
 بخل ان قال في التمهيد ان كان كذا لا تجوز الحد يجوز كذا قال له يا حثيث الا ان التجاوز فضل وامثالها اسه امثال ما ذكر

من الغلط وان على افعال اختيارية محزنة لعدم المسوبة الى السن لم تصفت بها وقرض بها عن افعال حلتية كفتح الصورة والسيارة و
 عملا بحرم ولو عار كدانة ائمة وعمالا ليعتدوا كعقب الغزو فلو قال للسير والطيب او صالح يا حمار يا حجام او يا سحار لم يخرجه كما اشار
 اليه المصنف وصرح به قاضي خان وغيره والاشكال لا مضطرب في شجرح المعادى من ارتكبت مثل اذى سلسا او حبلها العجيز عن ايشلا وقد وجب
 عليه التعزير الا اذا ظهر كذب فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله لا يعزى سحاريا فخر سركا بيا فاذ يوجب يا فاذ يوجب يا بقر قال المفسر ابو جعفر
 انه في الاشارة الى الاشارة فالتعزير لا يشار بقوله وقيل لا يعزى سحاريا حمارا وشاركا الا اذا قال لعالم بالعلوم الدينية على وجه المزاج فانه
 يعزى فلو قال بطريق المعارة كقولك ان ائمة ابن العلم كثر على الخمار كما اذا قال له اذى الملبى تا وكن اى تاكس كما في القضاوى والبيوت
 الا ان الاشكال يمانى في الخدامة وغيره من سب الخلق ليس كبقا وعلوى اى منسوب الى على سواء كان من اولاد فاطمة او من اولاد لم يكن
 ومن المبادى كل حق والا فان تخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا من التعزير وفي التقديم قيل اشهد بان الاول مع كما في السعرات وهو روى
 عن محمد بن وهب الصحيح كما في قاضي خان وغيره الا اننا احتار في الشرح الثاني وهو روى عن ابى يوسف صح وهو الصحيح كما في الفتاوى
 المعنوية الى الاختيار وقيل يعزى به في حق الملوك فانهم ائمة دون سوا كما في الاختيار ومن حداد وغيره بالصم للتعظيم فمات من ذلك
 بدر ولعل وسد لانه سورس الشرح فلا يتقيد بشرط السلامة وقيل اشهد بان اقامة التعزير للامام عند العلماء والفتية وقيل لكل احد
 وهذا ما يتفق عليه الاستشغال بالمجانية فانه من سكر حنيفة اما ليعزى الا بالذن لمانى فلو عزر بلا ذن فلو لم يوجب ان يعزى لمعز
 كسيرة الزنا كما في النية وان عزر زوج ترك مصلوقا لم يسل والا جابة والزنية او الخروج من البيت او غيره عرسه فمات لا يبدى
 وعمالا لا يسلط فيه فيقتيد بشرط السلامة وقيل اشارة الى ان المولى يعزى عبده ولو بالخشب الى ان العلم لو ضرب الصمى لم يبدى به
 الا ان ياذن الاب ان يعزى فلما اذن له لا يعزى بالخشب وان اذن الاب وعلم ان يعزى فاذ يذبح عشر سنين للمصلوق باليد
 لا بالخشب بل في المسقط والكلام والى على الاهتمام والابتداء لانه لا يشعرا بالسكوت والكلام

كتاب السرقة

عقب بالحرد ولانه مناسخ لافعال اى اى السرقة كالسرقة بالسرقة سرقة من شيا بالفتح اى جهر سرقة والى حرز فاذ مال غيره والى
 السرقة بالفتح والى السرقة فى القاموس وشرب لانه هو لو كان لانه ان يكون خمر باذى المال اوبه ولسا من المسلمين فالاول يسمى بالسرقة
 الصغرى والثانى بالكبرى بن كسما فى الاخر لانه اقل وقوعا واثيرة كما فى الترتيب واكثر الشرط عرفت فاما قال اخذ سكرت بطريق
 العلم كما هو المتبادر من هذه الاشارة فاحذر عن شينين فلا يقطع الصمى والمجنون ولا غيره ما اذا كان سوا حادها وان كان الاخذ
 اليه وعند ابى يوسف ربع يقطع الصمى ولا يقطع اخذ لمصحت للكتب آلات اللصوص كما فى الاحتمال ان يخذل لفرقة وانى عن الشكر فمات
 لعل ان السرقة من خفية بالصمى لا يقطع الاخذ سكرت فانه غصب كما اذا دخل منها او من العشاين فى دارها بسا
 مفتوح او لم يلد كل من صاحب السرقة عالم بالآخر فلو علم حادها قطع كما لو دخل لبعده لمتته واخذ خفية او سكرت سحره سلاح
 اولاد والصاحب عالم باولاد لو كابره سكرت فمات البيت سررا واخذ مغالبة لم يقطع قدر عشرة وراهم لو بن سكرت ليعلم سرقة

والقطع فلو نقص عن ذلك يوم القطع نقصان العين قطع لا يضمن على السارق فكانه كما لم يخلو من مقتضى السرقة لا لقطع لانه
غير مضمون عليه ومن محمد في القطع وذكر الطحاوي ان المحترق يوم الاخذ ومن محمد بن لو اخذ نصف دينار قيمة عشرة قطع ولو اقل من
المتبادر ان يكون لاخذ بكرة فلو اخرج من الحوزة اقل من العشرة ثم دخل فيه وكس لم يقطع مضروبة فلو اخذ بكرة وزنه عشرة وقبضته
اقل لم يقطع فبقوم ما غرقه في نهره ولا يقطع بالشك ولا يتقويم واحدا لبعض من المتعدين مملوكا فلو قطع باخذ غير المملوك لا يقطع
مضروبا بالدعوى مخزاة اي مضموعا عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحوزة اي الموضع المحصن بل لا يشبهه شيئا زرع
فيه مملوكا مخزاة فلو قطع باخذ الاعشى الجبل بال غيره ولا بالاختصاص السيد الغنية وميت المال بمكان اى بسبب موضع سعد
لحفظ الاسواق كالدرود والداكين والعمامة والنجامة والصندوق والذئب ان حرز كل شيء محترق يخرجه من حوزة حتى لا يقطع باخذ
تؤلو من اصله بخلاف اخذ الدابة وحافظ الى سبب شخص يقطع فلو قطع بالاخذ من العصى لا يجوز ولا باخذ شاة او بقرة
او غيره من مرعى مباح ولا باخذ المال من ناظم اذا جعل تحت راسه وجنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فقبضه خلافه ومن
خروطه يقطع يكون المال منقوما وان لا يكون سلاح الاصل وما فداه وان لا يمسح اليه الفساد وان يكون بد السرقة منه صحيح فلو
قطع بالاخذ من السارق وساقى الكل في شاة المسائل حاطا المحيط بكل ما ذكرنا من المسائل فان اقر المالك بها اي اسرقه من الف
كما هو المتبادر فلو فكر بان كان باطلا ومن الشاخرين من افنى لصحة ويحل فيه يقر كسافي خزانة المفتين وسئل الحسن عنه
قال ما يقطع اللحم لا يقطع اللحم لكن في الواقعات لا يفتي به لانه خلاف الشرع وفي التنبيه عن عصام بن ابراهيم السارق
اقر به وهو منكرف فقال عليه يمين فقال لا يبرئ سارق وبين ما تروى بالسوط فاضروه عشرة حتى اقر قاضي بالسرق فقال سبحان الله
ما ريت جورا اعجب بالعدل من هذا مرة عند ما مررت عند ابى يوسف رح وعنه الرجوع اليها كما في الكافي او شتمها بها
رجلان عدلان فلم تقبل شهادتهما والنساء تقبل شهادة رجل وامرأتين شحى المال كالشهادة على الشاهدة كما في المحيط
وعنه وسألهما اي وجب على الامام او امين ان يسأل المقر والشاهد ما هي اى السرقة احتراز عن نحو انصب و
السرقة الكبرى وكيف؟ لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا دخل به في الدار وخرج المتاع وسعى به لان النقصان
بائع القطع او انشئت بالبنية دون الاقرار كما ذكره لمصنف قبل لنا اطلق بها فلو عليه كائن وان هي خائفة لا يقطع بالاخذ
في دار الحرب ولا يبنى وكلم سرق لانه لا يقطع بالانصاب اذا كان اسروق منه غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فلا طماني
لا يخلو من شيء ومن سرق احتراز عن الاخذ من السارق وذو رحم محرم ونحوه ومبينا ما هي من المقر والشاهد جميع ما سأل
قطع السارق بد سواء كان مقر او غيره جزا المكسبة فان اقر بها ثم هرب ان كان في قوته لانه يفتي بعهدة الرجوع عنه بخلاف ما اذا
عليه بها ثم هرب فانه يفتي في قوته ولو اقر رجلا بسرقة لانه ويرى فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما كما في المحيط وان شاك
في الاخذ جميع اى باقى الواحد او اصاب كل اسم يفتي على سواء قد انصاب من عشرة دراهم مضروبة قطعوا اى قطع بالامانة
الحجج وان اخذ بعضهم من كلهم لوجود الاخذ من الكل فمضى سعادون فان انصاب كل واحد من ذلك لم يقطع وفيه كمال الى الله

في المحيط والسيده من بيت سيده وسيده من بيت سيده ولم يذكره الا في شرک اللغيب لانه مجاز لا وقتية كما في من بيت سيده من
 من البيت ورجل سيده وسكاته عبده الماذون وال من غيبه من بيت غيبه من وادى اذن الغيب بال دخول في بيت خرافه
 منه في القطر وتبان كما في المحيط وفيه شعاره لانه لو اخذ من بيت غيره اذن في قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قول بيت اذن
 لكان جائز او ختم في غيبه لان لقيه الغيب لا يخفى ان الاخذ لكان من السرقة فالسهم دخل في مال السرقة والافضل مال العاتق ومثل اخذ
 من حمام سوا لكان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه سنا واما اذا اخذه ليل فانه قطع وجزم الحامي لان امره بالحفظ كما في الحضرة وفيه شعاع
 بانه لو قتل الناس ودخل الحمام في بعض السبل فهو كما لكان في الاختيار وانما خص الحمام عبا في اماكن فيه لان في البرية لو اخذ
 من حمام في السبل حافظه عند السبل يفرح والقطيع عند محمد وعليه الفتوى ومن بيت اذن للناس في وجوه الاختلال
 المحرز فلو اخذ من السبل القطيع الا اذا كان صاحبه فيه لان السبل انما يصير حرزا لما حفظه ولو اخذ من الحمامات او الحمام سنا فانه ليس
 لذلك واما ليل فانه قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه ليل من السبل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار ولا يقطع ان اخذوا من غيره
 من الدار لان مالها كالمالك فانه حوزة والدار تباذل الحمامات ونحوه ما كان حرزا فانه يقطع وانما يقطع ليل من الدار لان الاخذ لم يجر به
 فهي ذات المقاصير كما في الكرا في اول ان اخذوا من اى على من هو خارج من الدار من السبل لان الاخذ لم يجر به
 وهذا عنده واما عند غيره فانه قطع الداخل والاول الصحيح كما في الحضرة وعن ابي يوسف ربح ان ناول وقد اخل الخارج يد فيها
 فلا يقطع على احد منها واما اخذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة او ان ادخل يده من الباب او انقب في ميت واخذ فانه لم يقطع
 بالاتفاق وعن ابي يوسف ربح ان يقطع كما في النظم وفيه ايا ما يانه لو دخل فيه ووضع يده من الباب او انقب ثم خرج واخذ فانه قطع
 وفيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذ من السبل الا سفل قطع وهذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خصل اذ انقطع
 عند العاتق كما في النظم او ان طرقة اى شق ما فيه الدار من خارجة من كرم غير طرقة خارجة او طرقة على الاول كون العدة
 من خارج الكرم متصلة به لم يقطع بالطرقة واخذ لعدم المحرز وعلى الثاني لما لم يكن من دخل الكرم فلا يقطع بطرقة خارجة كما هو الاول
 رباطه واخذ يده في الكرم واخذ فانه قطع كما اذا كان العدة خارجة غير موطوءة واخذ يده في الكرم واخذ فانه قطع كما لو كان يكون من
 خارج الكرم موطوءا على ظاهره وجرح يقطع بالطرقة لانه من المحرز به الكرم وعلى هذا الوجه الرباط واخذ لم يقطع ان الدار من خارج الكرم وعن
 ابي يوسف ربح ان يقطع كالحال لا محذور الكرم او صاحبه او ان سرق اى اخذ جمل الجوز الحسن يجر او يوسج يحمل القطار والكيسرى
 من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق ورجل كما في العا من وحملها المسكورة اى جوارق ملو من السباع واقطاع على
 اى راية وان لم يكن من قطار كما يشير اليه في المحيط وغيره من الفرس ان الحسن تقديم الطرف على حمل البضاعة على الاصل شرک الحقول
 في القيد وانما لم يقطع وان وجد السائق او القائد والراكب لان كل منهم قد قطع مساندة او قتل سباع لاحتفاظه وقطع السارق من القطار
 او غيره ان حفظه ربه اى حفظه سرق من الحيوان الابل والحمير والسباع والكل وغيره وفيه ايا الى انه لو سرق خاة او ليرة او ابل من المربي
 وسح الراعى من يحفظه قطع والا فلا واما في كثير من المشايخ والى انه لو اخذ من شاة من بيت السوق ليل وعنده حافظ قطع والا فلا

بمعرفة ما اذا كان الحزب بالمكان فانه يقطع بالاختلاف ان لم يكن معه حافظ كما في السيرة او ما لم يحافظ عليه اي سارق الحق
او غيره فان على كل صاحب الحق ان يفسد وغيره فانه لا يفسد وغيره من قيدا وغيره من المصلحة او غير ذلك من التمتع
بمعرفة الحافظ في حال نومه سواء جليحت راسه او جنب او بين يديه وهو الصحيح وقبل النوم وهو بين يديه لم يقطع كما في السيرة
فقط على في الطوارق او السجود او الطريق وعنده شاعر فو محرز وفي النبال ان التمتع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد بن
لو كان عليه فلسوة او رداه او منطقة لم يقطع وكذا السارق من ناله حليا كما في السيرة او ان شق الخمل اي جوارق
على الارض او على ظهر جبل واخذ منه شيئا اي اخرج منه بيده ما فيه عشرة دراهم فصاعدا فخرج الشئ منه ثم اخذ
لم يقطع لان الاخر يخرج من الحزب شيئا وان ادخل بيده او شئ اخر فخرج التمتع في حذوق او كوكب او جيب او غيره
واخذ منه او اخرج من مقصورة او حجرة وارقيها سقا صير الى صحنها اي لو اخرج السارق من منزله من نبال او غيره
في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والحقائق والحنات الى صحن هذه الدار التي تفتقون بانتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحزب
اذ كل مقصورة حرز او سرق واخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى الى مقصورة وان لم يخرج الى صحنها
بمعرفة ما اذا سرق صاحب بيت من بيت ما سرق في كل منها ساكن فانه لا يقطع الا لم يخرج من الدار او دخل السارق في
حرز او العتي شيئا من شئ الطريق لصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشئ لانه صار محرزا من الحرز بعد وفيد اي ما
الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لخرجه كما في السيرة وجملة على نحو محار فساقة وخرجه لان سر الدابة
ليضات اليد للسوق وفيد في الدار التي في السرق في الحزب فخرج واخذ من الخلع لم يقطع وان لم يكن قويا فمحرز لما احتج خرج
قطع وفيد فمحرز كما في السيرة والى انه لو قطع على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو قطع وديار فخرج كما في الخلاصة وغيره
والى انه لو خرج من الحزب ثم المحار لم يقطع وكذا الرجل على كلب فخرج بلا سوق والى انه لو دخل ولما ترك باب مفتوحا فخرج الدابة
منها فذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا او قال شئ من شئ لم يقطع وان قال شئ من شئ لم يقطع
وان كانت مارة او قال شئ من شئ لم يقطع وان قال شئ من شئ لم يقطع كما في السيرة ثم شرع في كيفية الحد فقال يقطع بين السارق واليمني
من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع والملاقاة مشعرا ان اليسرى لو كانت شللا او مقطوعة الاصابع قطعت وبذا
نظاير الرواية وعن ابني يوسف سرح انه لم يقطع من زبد النج الزا وسكون النول هو الرست وكبير ثم يمسح الدهن السلي وجوبه لان
لا يقطع الا به اجز غير شلت ولذا لا يقطع في الحرز والبر والشد يد وادب الدهن على السارق كاحر الحرز او سرق الحزب كما في آخر الرواية
التمراش ثم يقطع رجل اليسرى من الكعب يمسح ان عاد الى السرق وبذا كذا اذا كان اليسرى موجودا فان كانت ذميمة او مقطوعة
قطع الرجل اليسرى او لا كما في الاختيار فان عاد الى السرق سرقا ثانيا او رابعا لا يقطع اليسرى ولا الرجل اليسرى وفيه
اشباهه لا يقطع رجل اليسرى من الكعب يمسح ان عاد الى السرق سرقا ثانيا او رابعا لا يقطع اليسرى ولا الرجل اليسرى وفيه
اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في رواية سوي الابهام او بالرجل كذا في السيرة ثم يقطع فواتح السلفعة

بطشاً أو شبهاً كما في الاختيار إليه غير في خرج الطلوي لكن في المحيط فيسقط في قطع اليد يعني ان يكون يسري والرجل المسمى بمن
فلو قطع اليد اليسرى والقطع اليسرى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن يوقع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفتوت على النفس
بل يتقابل ليعزها على ما قال بعض الشايع كما في الكافي وأيضاً كما في الاختيار ثم لا يجزئ حتى يتوب ودية التوبة
مؤقتة الى راي الامام وقبل امتدة الى ان يلزم سائر الصالحين في وجهه وقيل بحسب سنة وقيل الى ان يموت كما في الكافي والامام
ان ينفذ سياسته كما في اخواته وشرط الحد السرقة الشاتبة بالقرار او الشهادة خصوصاً للمالك ولو حكم بالاسباب لوصى
والوكيل وتولي الوقت او خصوصاً في يد بالتكوين حافظ اي ذي يدا من اوصيين كالودع واستيعود المستاجر والمضار
والمستيقض ونحوه من الناصب والقابض على سوم اشراراً ولبعد فاسد مستثنى منه الراسن فانه لا يخاصم الراسن الا بعد
تقضاء الدين واحترز بالفاظ من السارق فانه لو سرق منه القطع خصوصاً احد او مالاً كان يده ليست يصحجة فلا ولا في حرمته
يد صحجة وهي يد ملك وديانة كيد المودع ويد ضمان كيد القابض على السوم وتماسه في الاختيار وما قطع به من المال ان
يلقى في يد السارق او غيره بالشر او نحوه والى المالك لانه لم يزل عن مكانه يرجع على السارق من ملكه باذنه اليد والدين
بان ملك او استملك الاضيق من الهدق والايك اسروق منه ضمن السارق وعنه انه لو استملك ضمن ومن محمد رح انه
ضمن ديانة لا قضاء ولو استملك غيره ضمن يرجع باذنه على السارق وفي المنتقى ان كل من اغترضا من هذا كله بعد القطع والقبض
فما ختم القطع لم يضمن كما اذا قل المالك انما منته لم يقطع كما في المحيط ثم شرب في السرقة الكبرى فقل وعصوم بعصمة
المودة وهو سلم او ذمي حر او عبد قطع الطريق على محصور اي زاحم المارة من سلم او ذمي في صحرا او دارا على سافة اسفر فصار
ودون القرى والامصار ولا يمتد بها ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رح ان سن قطع الطريق من زاحم على اقل من سيرة اسفر
في الصحرا ولا عليه الفتوى وقفاً للشر المتعجلة لمفسدين كما في الاختيار وغيره وقفاً لبعض المشايع ان هذا في زانهم واما في زماننا
فيمتد قطع الطريق في القرى والامصار ومن ابى يوسف رح من زاحم في اهراب ومن القرى فان كان بالسلب يحد وان كان
لغيره قرا الا اذا كان بالليل واما حال محصور اشارة الى انه لو كان واحداً لاقوة ثم يكن للمارة فادته حرة لو امرأة وعن محمد رح
لو كان فيهم امرأة باشرته قيم العديا وودهم وعن ابى يوسف رح ان عليهم الحد وروا عن ابى حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال
محمد رح وفي القدرى اجمع بمجانبة احد على المرأة كما لا حد على ابني الجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشره ولا على من
كان احد منهم مؤقتاً بالحد كونهم كلهم جنينين او اشد منه ودية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخفى من شيء ولا يفتوت على من
قطع المارة من الطريق كما في الكافي وقطع الطريق للمعصوم كما في القاموس في جميع قاطع طرقات المالك انما قل على معصوم لانه لو
على سائر اختلف في وجوب حده وابتدأ واد لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد الطريق في مقدم كذا كما في الاختيار ودية فاختار
بذلك المعصوم القاطع قبل اخذ مال المعصوم منه وقبل مقتل ليعز حيس حتى يتوب ولغير سائر الصالحين عدا وديت لانه لو خرب معصوماً
وفي قاضيه ان عز دخل سبيلا وقيل ان الامام لا يزال الجبلية حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار وان اخذ قاطع السارق نصيب

كل من قطع العصاب من عشرة وراهم في ظاهر الرواية وخمسين وراهم في رواية الحسن كما في النخبة قطع يده ورجليه
 من خلافه أي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل ثم والمال ان بقي والالم الغنم في القاءه شاربان هذا الحكم فيما اذا قبل التوبة
 فلو تاب قبل ان ياخذ بسقطه لكان الحق السب من المال واقتصاص كما في الاختيار في الاخذ زراي انهم لو لم ياخذوا بالكم
 ولو لو لم يلزم ان يتبعهم فان اخذوا ولم احدل ان يتبعهم وان غاب الا اذا استلوه وان تعلقوا احدل ان يتبعهم الا اذا خضعت
 كما في المحيط وغيره وان قتل العالم معصوما بلا اخذ مال منه قتل جداري سياسته لاقتصاصا ولذا لم يفتت الى عضوا ولا وليا لانه
 حق الله تعالى وان قتل سحره اي سح اخذ المال قتل بلا قطع وعذابه قطع وبعد القتل يدفع الى الهبة حتى يدفنه او صلب
 بان لا يخرج خشية في الارض ثم يرابط عليها خشية اخرى فيقطع قدسية على تلك الخشية ويرابط من اعلاه خشية اخرى ويرابط عليها يد يرم
 الطعن بالرجح تحت يده اليسرى ويحرك الرجح حتى يموت بكمافي الهضرات او قطع اليد والرجل من خلاف ثم قتل او صلب
 معده واما عندنا فيقتل او يصلب ولا يقطع ومن ابى يوسعح الا يترك الصلب للخنزير في حيفته روح لا امام ان يقتل
 ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشية ثلثة ايام ثم يترك على يمينه وبين الهبة حتى يدفنه لغير الناس بركبه وعن ابى يوسف
 انه يترك حتى يسقط عرقه ولها اذا اخذ قبل التوبة وروى المال فلورج وواب وروى المال للمحمد لئن يدفع الى اولياءه ليعتقل
 ليعتقوه تصاصا وليا لمحوه واما اذا ابى ولم يرد المال فقد قيل حد قيل للمحمد بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره وانما يتم على
 ذلك اشارة الى الختم والغرغوع فان في قتل قطاع الطريق المطلق سائر على السير

كتاب الجهاد

عقب بالسرقة مع شتم كل على القتل قربا الى الاعلى فان قتل الكفار اعظم احراما وفي اللعة بدل ما في الوسخ من القتل واصل
 كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من فرمهم ومنب اسواهم وهدم سجايعهم وكسر اصنامهم وغيره والملاذ الاجتهاد
 في تقوية الدين نحو قتال المجوس والذميين المرتدين الذين هم حشيت الكفار لا لثكار بعد الاقرار بالمباغين فاللام للحد على ما يؤول
 والاكثر قد سموه بالسيرة جميع اسيرة اسم السيرة كما في الطلبة ثم غلبت على الشريعة على طائفة المسلمين في اجالته
 مع الكافرين والمباغين وغيرهما ولما روي ان ما هو الاخص ما ذكر عدل من الاضلال الى الاظهار فقال الجهاد قرض عين بشر القادة
 على القتال والاسلح والارادة والحدة وغيره كما في فاضل خال وغيره وحكمه ان يلزم كل احدا قاسته ولا يسقط باءا لبعضه فاعلم
 فومن كل ذات بشر والى الجهاد المذكور على دارين ودار الاسلام هي تتوا اليها منية لا فضل للمسلمين في دارهم واولاهم فان علم
 من يقرب منهم وقدروا على فوجهم فاجلها ما فرض عين في قتلهم ومن بعد ثم ففرض كفاية فذهب في قتلهم الا اذا اقر بولن او تكاسبا
 فانه فرض عين في قتلهم ايضا ثم وقم الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يتم بل اعاد انهم قام
 قبل السلم بالغير المحب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ولكن ان يكون الجزية
 اذ سقطا وجدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والغنى وغيره وانما في زماننا واما في الالاست ان الصغى ثم لموطة المست

ثم انقلوا اقلوا المهادرة في غير الاشهر الحرم في جميع الايام والالامكن سوى الحرم كما في الكوفي فيخرج كل مسلم حتى المرأة والعب
 بلا اذن من الزوج واسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفاية اي فرض كل كانت ونعيم له وان كان فرضا على كل احد
 بطريق البلية بدأ ابتداء المسلمين وكان بعض المشايخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقبل طمع وبعث لاول فوجب على الامام ان
 بعث سريته الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى المرتبة اعانت الا اذا اخذ الخراج وان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا ان غلب على
 خفة انه يكافيه والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاهد والاطلاق مشعر بجواز الاجتهاد في الاشهر الحرم واحد فرد
 شهرو جيب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان الافضل بان يتبدل في غيرهما كما في قاضي خان ثم اغير الى حرفة فقال ان قام
 اي في تعصب لبعض من المسلمين العالمين بجهنم من الباقين اي باقي هؤلاء المسلمين والا يغرب بعضهم منهم فتواي جميع المسلمين
 به سواء كانوا من المسلمين شرقا وغربا وبعضهم فيه رفرق ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين بطريق المبل وقيل انه
 فرض على بعض غير معين والاول احول لانه لو جيب على البعض كان الاثم بعضا منها وذو غير مقبول والى انه قد يصير بحيث
 لا يجيب على احد بحيث يجب على كل احد وكيفية يجب على بعض وان بعض خان لمن كل طائفة من المسلمين ان غيرهم قد ينطو سقطوا
 عن الكل ان لم يرد ان لا يغرم به احد وان كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان من بعض ان غيرهم في بدو الخراج
 ان الغير ياتي به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب هنا ينطو لكل طائفة لان تعصبل العلم ببعض الغير عدمه
 امثال ذلك في حيز التفسير فالكيفية يؤول الى المرجح وتماز في شايح العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حوزة الشكاف
 الفاضل التفتلاني ان يجب عليه ايضا فاحتمل للمندالات لا يفرض على صبي لانه غير مكلف كالمبتون وعبد لان حق المولى
 مقدم على فرض الكفاية وفيه شعاعا بانه لا يخرج الولد الى الجهاد ولا اذن احد الوالدين وكذا المليون بلا اذن الا ان كانت
 الكفم واهرة حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدمها حرة وفي الجهاد قد انكشف شيء من ذلك لاحتمال كفاي المحيط
 فلا يختص بالزوجة كما نطس وعلمى وقعه يعلم الميم ونفع العين اي الذي اقعه الداء واقطع اي الذي قطع يده لعدم القدرة على
 الجهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاعتقاد واعلم ان من اعمات بلباب سيرة الامام
 والدارين فالامام من بايعه اهل الجبل واعتقد ونفذ حكمه فممن فوفا وقد اظهر الجهاد لا يند من كفاي انظر وغيره ودوا الاسلام بجري
 فيه حكم امام المسلمين ودوا الحرب ويجري فيه امور ليس الكافرين كفاي الكافي وذكر في الزاهد اننا غلبت من المسلمين كانوا فيه اثنين
 ودوا الحرب ما خافو فيمن الكافرين ولا خلاف ان دوا الحرب يصير دوا الاسلام باجاء بعض احكام الاسلام فيها وما صير ومثلا والى
 فعوقب بالبدعة فعمته بشروط احد اجزاء احكام الكفر فتمت اربابا بكلمة الحكم والرجوع الى اخذ المسلمين كفاي الحق والاشاق بالانفصال
 يداد الحرب بحيث لا يكون بينا ملدة من بلاد الاسلام ثم لم يد وسمنا والاشاق في ذلك الامان الاول اي لم يمت مسلم ودمي فيها انما الا
 بالان الكفار ولم يمت الكافي الذي كان المسلما بسلاوة الذي بعثه الله قبل استيلاء الكفرة وعندها لا يشترط الا الشرط الاول قال شيخ الاسلام
 والامام العياشي ان الدار محكومة بدار الاسلام ثم قها حكم احد فيها كفاي السجدي وهو فلا حيتا لان كل هذه البلاد دوا الاسلام والمسلمين

وان كانت الخلاصين اليد في الظلم رؤس الاشياطين بنالاجساد فقد للقوم المسلمين نجاتا جنتك من القوم الكافرين كما في استمضي
ثم اشار الى نصيب الجهاد وتبين شرحه. وقوله فقال في حصارهم اي يحيط الامم مع التسعين والكفاري ودارهم او جبراني موضع حصين
للمكثرة قوا والفاعل من غير التكم مع غير المشرك لنا وعليها ويجوز ان يكون منيرا غالبا للامم وكذا قوله ويدعوهم الى اليمان
والاسلام ليعلموا انما لما ذالقاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلاغي من الدية والكفارة وقيل ان هذا اي وجوب الدعوة في ابتداء
الاسلام وانما بعد ما ينشئ في تسمية لزيادة التاكيد ليعلموا ان احدا ان لا يكون في التقديم ضرب المسلمين كالاستعداد للقتال ويضمن
والاحتياط بحياة فان وقع الضرر عنهم واجب واثنان ان يطلع فيهم يدعوهم اليه كما في المحيط فان الجوع قبول الاسلام فالي
الجزيرة يدعوهم اليه اسم كل الكتاب والنجوس وحيدة الا ان من العجم دون العرب والمزنيين كما في وفي كنية الجزية وزيان او بنا
المكثرة فيضي الى التنازعة فان قبلوا الجزية فلهم التنازع صحت الدماء والاسواق وعليهم ما علينا من التعرض بها كما في الضمانات
والا ان يكون قبول الجزية ليقا لهم اي الامم ليعلموا الاستعداد بالتدلي فانه التنازل وليا والقاهر للاعداء بما يسلمكم من نجر
ضرب اليد وري السهم ونصيب النبيق وان كان فيهم مسلم سيرا وتاجر او طفل الا انه لم يقصد بهم بالهلاك وعن الحسن بن ابي
الوليد حصنا في صدرهم والاول ظاهر الرواية وبما لا يصح كما في الضعفات وقيل لا يكره حل رؤسهم الى دار الاسلام بلحق
الهموس كما في خاضع خان او كان فيه ذراع فلب المسلمين بان كان مقتول من هؤلاء المشركين اعطاه المبارزين كما في الخطبية
وقطع شجرهم ولو شجرة وزرعهم ولو عودا لمصاد وغير ذلك مما يظلم كخراب يوتهم وقل وداهم وتحرير اسلمهم بلا غدر نتج الغين
المجيرة وسكون الدال الهمة وهو لخص الهمة كما اذا عمدان الا يكرههم في زمان كذا اتم كاربهم فيه فلو لم يعيد وادعهم باستمال
الهموس بان يتبع سائر شيا غير خلافه فان عليه في التمتع بوم القندق قال عمرو بن عبدو لم يفتوا لان التسعين
على غير كثر من هؤلاء الذين دعوتهم فالتقت كالتسعة لذلك فظهر على سابقه فقطع عليه كما في الخطبية ولا غلوا في الغم
ضياته وسر قيس الغينية مثل ان لا يظهروا شيا مما غنم بها وغيره او يتحالف حيلة ليتجن بها بعض الاساس الى دارهم والغلول في الاصل
الحياتة في كل شئ خفية كالانزال على ما قال ابن الاثير ولا يشك اي لم يحطهم عبرة بان يسود وجوههم وقطع بعض الاعضاء كالا
والالاف كما في الحرب وقال ابن الاثير المشك في بعضهم من اهل الفتح هو قطع الالاف او الالاف او الالاف او الالاف او الالاف او الالاف
وانما شئ من المشك اذا كانت بعد الظفر سهم والما قبله فلا بأس به لانه المني في ذههم كما في الاختيار وبل قتل عاجز عن القتال
حقيقة او حكما كاصحاب الصواع والرايين وشيخ فان دعوى وقصد ومفوج ومقطوع اليمنى او اليد والزبل وامرأة
وصبي ومجنون وفيه شعبة بانه ليقطع مقطوع اليد اليسرى والاخرس والاغم ومن يحسن والفتن في حال افاقة لانه ممن ليقا
اللا اهرام ملكة هي ذوات ملك فانها تقتل لتفريق قوما او يجرى في الحرب او ذوال مال بحيث اي يحرض الكفار
على حرب المسلمين به اي الاذي بالمال على احد من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكا او ذلي او ماني ليقيل فانه
القتال تجدي ضرره الى المسلمين وقال اودي عنه ان اصحاب الصواع والرايين يقتلون وبعض المشايخ وفق

فمن ينالها فخرًا وعلمه ونماه في المحيط وبما قبل اب كافر ابدى لولا لقتل لها افع وفيه رضى ان يبتد القتال كل من يرمح
 محرم سوى بالاب والام والجد والجدية فانه لا يبتدأ به لكن للجيد الى موضع يستيك به حتى يحضره فيقتله والى ان اذ قصد قتله ولم
 الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قاله الكافي المحيط واخرج صحيفته الى دارهم لثقت الاستخفاف ان عليا وذكر الحماوى ان النسي
 قد كان لغوث غنى منه وفي زمانه اكثر من دهم لا يحفظون به الا نعم مفرقون بانه لا رة تعالى الا ان الاول اصح لاسم فعلموا ذلك
 سفاهة المسلمين كما في المحيط ولا يبعد ان يرويه ولو صح فبشئ كتب التفسير والحدديث والفقهاء فانهما يترجم لاصح كما في الا
 وغيره واهرة ولو مجوزا وجابية لتفقه المسلمين كمداداة الجوى وحقى الماء وغيره الا في جيش يؤمن على سمحت والمرأة
 سن الاستخفاف والاستماع فانهما يجريان الا ان اخرج الشاذية كرويه وفيه شغل بان اللامع مع السيرة كرويه كما في المحيط
 وقد فرق ابو حنيفة رح بنينا بان اقل الجيش اربعة اقل السيرة فانه وقال الحسن اقل السيرة الف وقله اربعة اقل السيرة فانهما
 وان البوينة ليعلم المحم ان كل الصلح خير كما اذا نزل بعض صومهم ولم يكن له قوة فاراد ان يري عزة فانه ليعلمهم على ان لا يقاتلوا
 لان هذا جاد معنى فاذا كان به قوة لا يفتني ان الصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة وحسن او تأخيرها وصلاح بالمال اي
 باخذة عنهم ووقفه اليوم عند الحاجة الى الاصلح الى احدها فلا يصلح بدون ذلك والمال الماخوذ غنيمة فتمسك بغيره
 لانهما بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان يرسل اليهم سولا كان جريه فيصير الى سحر فادوا ليعلم كما في الاضيقار ونبذ
 اى اللامع الصلح ليعتقه جواز ان كان هو اى النبذ الفع ليس الوفا وانما اثر النبذ على انقضاء شارة الى اشتراط مسلم
 تلك الكفاية بانقضاء مدة يبلغ الخراج الى الحكم فترد من عند قال ابن الاثير النبذ ينقض الصمد والقاه الى من كان بينه وبينه
 فلو خست تلك المدة ولم يعلمه لم يملكه فانه لا ينقضه من علمه لكن عند الكافي واليهما له الام قبل نبذ النبذ ينقض الصلح
 ان خالفوا جميعا وفيه تجار يستأطو علمه تلك المدة فلو قطع بعضهم الطريق في داره لم يعلمه لكن انقضاء الذي من ذلك ينقض
 فلا يقاتل الاياه كما في البداية وصولح المدة ليعلم سلاسله بالمال فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقربا على الماراد
 وان اخذ من المال الصلح لا يرد اليه لانه مال غير مضموم ولا يباع اى يكره كره الجرم ان يملك بوجه كالبديسلات منهم
 استعمل للقتل ولو صغيرا كالاريرة وحديد ما في حكمه من الحريرة الذي يابح فان تملكه كرويه لانه ليس من الرأية فخل منهم لئلا
 يتقوى به الكفار فلا بأس بملك الشيا والاعطام والصامم ونحوها كما لا بأس بالجزء ان يدرغل دارهم بالمال ومن مثل سلاح واهلها
 لا يريه منهم ثم اذا اذ لم اسم لا يتعرض له والافيش عند الكافي المحيط ولو كان البيع للجد الصلح لانه قد يذبح وصح ما ان حروقة اى
 صحيح من الحروقة المسلمين ان يذبح الخوف عن كافر او اكثر ولا يلزم ما اوجس من قصد ما ياءى لسان فلو قال انت آمن او كذا لانه
 لانهما بعد التداوؤة والمداد لا بأس عليك ان تحت او تترس الا انك املك احد من المسلمين ولو قال لكافر فاعال الا تملك انهم الكاذب اول
 الكاذب لا يفرح ان يملك من المؤمنين اى انزال الخوف كما في المحيط واهلها كالا من بالسكون والفتح مصدر يدر باله واهلها
 بالجد لان ذلك غلبه فصح لئلا العهد ليعتقل كما في النظم فان كان الاكل من المسلمين بان من واحد من اهل حصن فقتله فانه

ان كان شرا لهم من ذل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فذلك المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم
 يعلم ذلك لم يزوجهم بغيره بل في دفعه ان يزوجكم في المحيطة ولما كان الذمى المستحقين المسلمين لانه منهم وكذا انك اسير فاجر
 مسلمين لم يزوجهم في وقت كونهم اسرا جبين المسلمين فيكون ظرا فلا تصفة كما ظن فانه لم يزوجهم في كل امر وكذا انك اسير فاجر
 في دارهم وطهره باجر الدنيا وكذا انك صبي عاقل ولو لم يهاجروا وعبد مجبورين عن القتال ودمع انما عند محمد ربح وضرب قول
 ابى ابيهم في وقتهم اشعار بانهم مع انما ما ذوقوا من ذل ولا خلاف في العبد وانما العبي فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما
 في الاختيار لان الاصحاب لم يزوجوا في العداية وغيره وانما محبسون لانه اشترط العتق اما ان يكون المومن معتقاً مجتهداً
 في خلاف الكفار كما في الاختيارات وانما اخره عن العبي لان اقرار العبي العاقل بالاسلم احسن من اقرار المحبسون فقد يميزه
 على العبي ليس احسن كما ظن

فصل في اخذهم بقسمته ما فتح من البلاد وحنونه كقوله من العتق العتق من العتق لانه اذا عاهدوا على ما عاهدوا
 وشي وعاهدوا ما لم يوافقوا ما اخرجوا في قسمته اي الفتوح القابل للقسمه منهم الامام علي بن الحسين ابي جعفر
 وحيداً كما في فضل النساء وحشره وقية اشعار بانهم ليسوا بغيرهم ويرفع الجنس للفقراء ثم تقسم اليها في بينهم وبينك
 القتل واوقاها عليه اي ان يقيم عليك الرقاب النساء والذراري والاسواق بجزية على رؤسهم وخرج على رؤسهم كما
 عند كبره وقالوا لانهم اولى عند حاجتهم الثاني عند عدم ما ذخيرتهم في الا زمان الثاني فانهم يطول لهم كما في الاختيار وقية
 اشعار بانهم ان ليس لهم الا الاراضي فانه جعلها بمنزلة الوقت على القاطنة ابد كما في اشعارات وفي الاختيار اي ان لا يجوز ان
 يسير عليهم فاجبهم وقيس الارضهم وسائر اموالهم ولا يراقب والاراضي يقيم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم من الثغور فليس لهم
 الزراعة فانه جند يجوز له الاكره كما في المحيط وغيره وفي الامام في حق الاسرى من ثلثة قتل الامام الاسرى الذين يأخذهم من المسلمين
 سواء كانوا من العرب او العجم وقية اشعار بانهم لا يقتل النساء والذراري بل يسرقون لثقتهم المسلمين كما في القصة وغيره والامام في الامام
 المصدري اسرى كان فيه ثم فصح عطفه على قسمه او اقر وليس من خدوت المعاند في شيء كما ظن والاسير لا يجزى ولا يقتل ولا يبيع ولا يهدى
 بجميع على الاسرى شيخ النقرة وسكون بسين وعلى الاسرى بعض النقرة فخذ كما في القاموس لكن السباع انضم اليه كما ذكره الرضوي في
 من المحققين فليس يبيع جميع كماله او اسير قهري الاسرى بالمقاتلين ثم قسم كما ذكره او تركهم احرار الا باق من مشرك العرب
 والمزنيين فانه لئلا يضا جبال عليهم من الجزية وخرج فان الذمة لهن والعدو والامان وتسمى بالذمة لدخولهم في
 عهد المسلمين وانما انهم كما ظن ابان الا في وقت ذلهم ان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابل ذمة لنا ونقبي منهم اي لم يجوز إطلاق الاسرى بلا شيء الا في شرف
 والذمة ونقبي قد استلهمها الطاهر بديل هو المائل وخلا يجوز في لم يهدى ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في العداية و
 قال محمد بن زبائس بان كان كجيت لا يرجي منه نسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار وانما يسير سلم وذو لا يجوز عنده ويجوز عندهما
 والاول الصريح كما في الزاد لكن في المحيط لا يجوز في ظاهرها ولا في دعواه يجوز وفي الاختيار قتال الكفر في لا يجوز عند ابى يوسف في الرضا

سألت

مقصود بالسلح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعارا وسنارة او مشري لم يقع ثيابا لم يقع دفع البراءة انما يقع في الحيطة لا في النقص مما ذكره بعد الخروج منها من دارهم والدخول في دارنا لان ابا حنيفة للمعززة وذوهم يقع غنصا في سنارة والى انفسهم اذ لم يقسم والافعال لفظه فان يقع بعد الخروج لم يصدق بقبضه فبنا ومن اسلم ثوبا اعراضا بمن اسلم في دارنا وكان الجاهل ولد له الصغير والكبير جميعا او اكثرهم فان الكل يكون فينا ومن ساسنا سنارة او دارهم فانه ان كان مثل من اسلم غنم في جميع ما بقي الا ان ودعته عند حربى لم يجر فينا في رواية الى سليمان كادلاوه ولو كذا بالاسم لم يكون عظم فليسكن القتل حتى لا يتحلى وليس بالعمية الموقوفة غير استرق وجب الكفارة لقتله خطأ وادى الصغير حصوا عن القتل حتى العبد فيكون غنما بالانكاف وليس بالعمية الموقوفة في ظاهر الرواية انه لم يصير حصوا فلا يجب لقتله عدا القصاص وخطا الدية ومن ابى ابوستحس عليه الدية والكفارة وطلعه باتبعة فاداه الكبار زوجة وبنين يكون فينا لان الجنيب يسترى بقبضه الام وان كان حرسا بالارصاة واما السعد فممن لم يقول واما العكر فممن ابى او اولا وطلعه حصوا مسلا او ذبلا لانه يدركه كما لو غصب ما لا وكان عند احد ما كان فلي عند ابى حنيفة مع خلافا لما ولو ادعى ما عند حربى كان فينا لانه خرج من يد الكل في الحيطة ولا ضرب من ابى اخماس الممنوع للفارس ولو ابى الجنيب سمان سلم نفسه ودم نفس عنه واما عند ما فله سلم ونفسه سمان للرجل لو ابى سمنه بالنفس والكل من غير الى ان العزلى والبرذون سواء والى انه لا يسترى شيئا لم يصير له الجاهل والى انه لا اسم الزنا على من وقال ابو يوسف مع كسيم فرسان مكاني للاعتبار وينبغي للامام او نائبه ان يبرض الجنيب عند دخول دارهم لم يسل الفارس من غيره فيقسم عليهم لعينه استحقاقهم ولا يجزى في الاستحقاق وقت مجاوزة الدرب على قصد القتال وهو يفتج الدال ويكون الجاهل مدخل في دارهم وفي الاصل باب المسكة الواسع وفتح الراء منه فقل السكون لغير الزنا فذو الفتح للنافذ كما في القاصور لا المجترى شهروا الواقعة اى وقت التقاء العبد بالقتال وعن ابى حنيفة مع ابنه حنيفة في وقت التقاء العبد بالقتال والاول ظاهر الرواية فمن كان له الجاهل مجاوزة فدار من اشترى له ما فاصل وفي رواية ومن جاوز فدارا ثم باعها ورثها او جازها فاصل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن ابى حنيفة مع انصار المجاوزة ولو باع الجاهل المجاوزة ثم اشترى آخرها وذهب له آخر كان فدارا ولو باعها في وقت القتال كان رجلا على الاصح ولحق القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز نفوسا كبيرة او صغيرة او نفوسا فاصل ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه له ما كان فارسا احسانا ولو جاوزه ستم كان فارسا جوارا او اشترى له ما كان في الحيطة وغيره والخمس لليتيم المحتاج والمسكين من السبل اى قسم واحد من خمسة اقسام الممنوع احدان والاركان محققون بولا الله اشترى بخرائه عن ابى حنيفة في غيرهم فبعض ابى حنيفة في بعضهم كما في الشقة والرجل وغيره فبعضه بخرائه ان سبب تهتاق بولا الله اشترى بخرائه بخرائه من التميم المسكة وكذا ابن سبل كما في الشجرة وفيه يشهد بان لا يعرف الى اخرى لكن ياباه قوله وقدم مقرا وذو الفتح في فقره اقرار ابى حنيفة على الله تعالى عليه سلم بنى السطلي بنى باسمه دون بنى نوفل وعبد بنى حنيفة وعثمان فبعضه بخرائه بخرائه من التميم المسكين على المسكين بنى السطلي بنى باسمه دون بنى نوفل وعبد بنى حنيفة وعثمان فبعضه بخرائه بخرائه من التميم

منه الى والاشي من النفس الغنيمة لانهم سقطوا بوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم وبقيهم فقتلهم كما قال الله تعالى انهم الكفرة وقال
 معيش صانبا لانهم فروى المقرن مطلقا سقطوا بوجهه وقال بعضهم سقطوا بوجهه والمسلمة تعالى فقد قال عاتة وجابر انهما قتلا
 بوجهه وقال ابو سعيد البرقي ومجاهد وعطاء بن صانبا انهما قتلا بوجهه البيت الرابع والتمسح صانبا انهم صلى الله تعالى عليه وسلم سقطوا بوجهه
 كسهم الضعيف وهو الذي اختاره من ريس الغنيمة قبل النفس لنفسه والابل بيته لانه اخذ صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وبها انما
 الله تعالى فاحسنها ففتحهم من شقي فان الله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين والجن السبيل ان كنتم كنتم بآلهته
 كما في النظم ومن دخل دارهم فغار بالاي نبيه نعم خمس اى اخذته الخمس والباقى للغير لان لا تسقط له اى لا تقو له كفاية
 للغير عن ارادة السواية او لاجتماعه من الانصار والاولاد من الامام فانه لا الخمس يكون الكل له لانه لم يدخل ثم لا غار الذين
 بل لاكتساب الدنيا والكلام يشير الى انه لو غار واحد بلا ذن ولا قوة من هذا عند ابي حنيفة من خلا قال ابي يوسف رح نيب
 على الخلفاء ان قتل السيرة واحدة وتسعة كما في الدنيا بغير والى انه لو غار واحد او ثمان باذن بلا قو خمس في الشهر ولا التزام الامام
 النصره بالاذن كما في البداية لكن في المغزرات لو غار ثمانية او اقل لم يمس في طاهر الرواية ومن ابي يوسف رح انه لم يمس الا اذا
 بلغوا تسعة وفي النظم نعم قالوا لا الخمس عنده الا بالاذن او لاجتماعه بخمس عنهما بالاشنتين ولو بلا ذن واصل ان الاغارة في الاصل
 سرقه من الغرض ثم قبل للمسلم كما في الاساس والتمسح النون وقد يسكن كما في المغرب وقيل بالفتح جمع فاعلم كما قال ابن الاثير
 ويستحب للامام على ما في فاضلهم وغيره ان يضل وقت القتال السباح ليعلم عليه فلو كان النفل من لا ييل قتله كرامة فحقا
 لم يستحق النفل كما في الخيرة فيه اشارة الى انه يجوز التفتيل قبل القتال بالطين الى والى انه لا يجوز لغيره لكن بعد القسمة لا في تفتيل
 من الغنائم والى انه يجوز في النفس الاغني فان الخمس للحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه البطلان في العير ولا ينبغي ان يطلق التفتيل
 بلا استئذان يوم الفتح لكن ان الملق بالانفل له وبغيره الخمس لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها زائدة على حطالة هذه الامة فان
 لم يكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة يخص به الامام وبعض الغنائم كما في المحيط وغيره ثم اشار الى نفسه التفتيل فقتل فقتل
 غلها شيئا زائدا على سهمه من الغنيمة بان يقول مثل قتيلا لوجار باسيرة او بذهب او غيره من الاسواق فله سلبه البعض
 او كله وفيه اشارة الى انه ينفع حتى باقى الغنائم بالتفتيل لكن الملك لم يثبت للعباد الا من عند الله ما وجد محمد رح فثبت مجرى
 التفتيل فهو قال من اصاب حابة منى له فاصابها وبشر بالقتل له وفيها ولا يجاني وارجع عنه بها خلا فالحمد رح كما في الكافي والى انه
 لا ينبغي ان يضل جميع الساعد لان فيه قطع حق الضعفاء قانونا به هو الاول فان فهد رح سيرة جابر لجابر ان يكون المصلحة في ذلك كما
 في الاذيتار والى انه لو تم ذلك بان يقول من قتل قتيلا كذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا لا بالعموم بخلاف التفتيل لانه لو قال
 من قتل قتل انفل كان النفل لما استحسانا لا لقياسا كما في المحيط وغيره كالسلب من غير انفل لان يقول له سلبه بعد النفل بخمس
 وكذا لك ان جعل الرمي او انصرفت او انفلت مطلقا الخمس لان يقول هذا الرمي بعد الخمس كما في الاختيار وغيره وشمل
 نحوه اى السلب لا لغيره والاداني والنباب والاسير وغير ذلك والسلب يقتضي معنى السلب اى بائنه عن الانسان وفيه

فمن كسبه مقتول وما عليه ما يقتول ومن كسبه الجاهل واليهاب والسر والنجس وغيره بخلاف ما نص كلامه في
آخر من الاستتار وغيره فانه ليس بسليبي بل من جهة انتم فقيم بينه وبين غيره .

فصل - يملك بعض الكفار كغفار الصين لبعضهم آخر منهم كخطايا الاستيلاء بالعلم لان العالم هو الاسلام والمذنب فيه
ايادى الى ان مجرى استيلاء حربي يثبت الملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد بن وقال بعضهم ان ثبت اشراط اعتقاد كونه من بيتا
الملك واليه اشار محمد بن ايضا وعنه في انوار الحنك لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المبدأ ويملك بعضهم امواهم
اي اموال بعض آخر منهم ويملك حكم اموال النابا بالاستيلاء اى الغلبة والاراز بدارهم لا يملك فان الاستيلاء لا يثبت
الا بملك ولذا لو اصر الترك لمرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلها دارهم كانت حرة وان ادخلها فيها فريقة وان
اسلمت منها كما في المبدأ وطلاق الدار شيئا الى ان لا يشترط الا حاز بدار الملك حتى انه لو استولى كفارا ترك والملك
على الروم واحرزوا بالملك لكان الكفار المند كما في المبدأ لا يملك بالاستيلاء الدار حرا وتابعه
من المكاتب والديبره ام الولد لان الاصل هو الحرية ولا يترقى للاستتار عن جماعة تعالى وعهدنا الآتي عن الخارج
سما ليعم فاحظه الملك بلا شيء الا ان يقيم فان الامام حينئذ يعلو قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندنا فليكن
الصحيح هو الاول كما في المضار وفيه شعار بان ان اخذوه من دار الملك وودا بخلاف تحقق الاستيلاء وحكم الملك كذلك
الا انه لم يذكره لا يشترط وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدا بالشر لكن يحجر على عبدا ان يملك شيئا ليه وملك
نحن بهما الى بالاستيلاء والاحراز حرم للاستيلاء على سباح فله ابدى ملك من اهل الحرب الى سلم بدية من احوارهم ملكه الا
اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم سلم بان ثم اشترى من احد عبدا ثم اشترى الى دارنا فله ملكه واكثر المشايخ على انه لا يملك في دارهم
وبالصحيح وعنه محمد بن آدم يملك حتى لا يجبر على الرد وعنه ابى يوسف رح يحجر وقال الكرخي ان كانوا يرون حواشي البيع فابى
والافضل كما في المبدأ وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فاضم اتباعا وفيما وان لم يكن ملكا لغيره على ما في
عناق السجدة وغيره ويملك بهما هو ملكهم بالاستيلاء على سباح بل اوصيته وهذا اى كوننا ما لغيره وملكهم بالاستيلاء قد علم
مما سبق ومن وجدنا ما لم يكن في يد النصارى بالاستيلاء اخذوه بلا شيء ان لم يقيم حين النصارى وبالقيمة اى قيمة يوم
اخذ النصارى ان قسم ان شاء وهذا اذا التزمتم النصارى فيه فلو باعوا اخذوه بالنفس في ظلم الاموال وعن محمد بن القاسم البيع خذ
القيمة كما في الظاهر واذا خذ الملك للصدى الذي يملك الكفار فدخل في دارنا حربي بمان وصرق من سلم طعنا اتباعا
واخرجه الى دارهم ثم اخذوا سلم واخرجه الى دارنا اخذوه بلا شيء وكذا لو ابلن عبد لهم ثم اشترى سلم كما في المبدأ وغيره وفي قوله
اشعار بان لو كان الملك شيئا لم يخذ بهما القيمة لانه غير مفيد تماس في الهداية واخذة بالنفس ان شره نكلى الى الكفار
تاجر بالنفس ثم اخذوا البنا ولو اشترى من احد القيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذوا اشارة الى انه اذا مات الملك استل
لورث لان الجاهل لم يرث وهذا كله اذا استولى على الملك القديم فلو استولى على الناصر ثم اخذوا ما اخذوا بالنفس ولو دسبه

فبما اشترى القيد بمالكاني المحيط وغيره وعبد لهم اهل الحرب اسلمهم ثم فجارناى جارا وانا وعسكرنا او ظهراى غلبنا عليهم عتق
 العبد فى العصورين لانه استولى على نفسه واحرز بدارنا وذا اذا جانا فاما غنما لولاه فلو جانا بامان باءد الامم ودقت غنمه لولاه
 وفيه اشعاره ان لولاه يكون كاذبى وارجم فلو جانا اسلمنا ثم جاعبه مسلمه كاذبا كان عبدنا كفى المحيط هناك الغادر استولوا
 على دارنا فاسر حرى عبد اسلمنا ثم كتمه او جره فخرنا عليهم فانه تنق كفى قاضى خان كعبه مسلم او ذى شراره كافرستان
 بهنساى فى دارنا وادخله فى دارهم فانه تنق عنده خلا فاعلموا فيه اشارة الى انه بواعد الحزنى من تاجرنا وظهرنا عليهم كان امره
 وخفايا عندهم كما فى المحيط ولا يتعوض تاجرنا ثم له معم والمهم لانه دخل بامان فالتعوض غدر الا اذا اخذنا منهم بانه او اخذ غيره
 يعلمه اى الملك فانه تضرع من تاجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفى قديمنا جاز اشارة الى انه يباح التعوض به الا لاسيه وان اطلقه طوعا
 كما فى النهاية وما اخرجنا تاجرنا وارجم لطريق التعوض به املكه بالاستيلاء المكاره لانه حصل باعده حتى لو كانت جارية كزوجها
 المشتري كما لا لبس بخلاف اذا اشترى شرافا سدا فانه لا يكره وطبعا لا يلبس فيتصدق به لانه ملك خبيث سبيله ذلك
 ولا يمكن من اكلين حربى من الاقاصى نهى فى دارنا سنة لعرض الاطلاع علينا وقيل اى قال الامم لى الحزنى ان قسمت بنا
 ستة انقص عليك الحزبية الى الدال الذى يوضع على المذمى وى فعله من لجزءا كذا بنابرنا وكفت عن فقد لىسى بالجزءا فخرج
 وقد ثبت ذلك بالكتاب واهتمد والاجماع وقام بعض المحمدين ان فى ذلك تقرير الكافر على عظم الجرم هو الكافر ودوبانه
 وجوه الى الاسلام باساليب جهات وهو ان لم يكن بين المسلمين فى محاسن الاسلام فيسرع وقع شره فى الحال فان اقام سنة
 وقيل له ذلك فهو ذمى وفيه اشارة الى اشتراط القول والدة تصير ورثة ذميا كما دل عليه كلام الكافى وغيره لكن فى كلام السبى كونه لانه
 على انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفى قاضى خان انه يغرب مدة على قدر ما يرى الى ان الحزنى يستحسن له بعض ميسر بنسب تزويج الذمى
 كما فى بعض نسخ النهاية قبيل باب النفقات والظاهر ان بعض نسخها فى بعض نسخها لانه فى النهاية هو النافعين كما فى النهاية وغيره
 والحزنى الكتابية استأنسة تصير ذمى بنفس تزويج الذمى كما فى حاشية الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال لا يترك الذمى ان
 يرجع الى دارهم بعد اقامته ولما كان الجزية على فزيرن اشار الى الاول سننا فقال ولا غير جزية وضعت لصلح لان من التغير
 ترك الوفا بالعهد فتلا بعدى بالتغير كما لا يتغير باو وضع على بنى قطب بن المضاعفة على بنى نجران من الحسل فلو ولد من جارية مينا
 ولدها فادعيها سعاد كبير لولد فهو مينا فهو خذ منه نصفان هذا ونصفان ذلك كما فى اسراجته وكذا لومات اللابوان سعادوا اذا كانت
 احدها مينا فخذ منه مثل جزية الاخر كما فى المظفر ثم اشار الى الغرض الثاني فقال واذا غلبوا على مدينة ليجول كقولهم واقروا على
 اهل الكهم يوضع على كتابى يهودى وانصرانى او صابى فانه خذ الدين من التوراة والابجيل جميعا عند بعض الشايخ ومن التوراة
 والابجيل عند آخرين ولا يوضع على صابى عند هؤلاء ليس من اهل الكتاب كما فى قاضى خان وعلى مجوسى لانه فى حكم اهل الكتاب
 الا فى المناكحة والكل الذبح وشوشى اى عابد دغن وهو له صورة كصورة الآدمى سموا من جواهر الارض او الحجارة او الخشب وغير
 صورة بلا شبهة كما قال ابن الاثير مجوسى هو غلات العربى وان كان فصيحيا بخلاف الاجمى فانه الذمى فى لسانه عندهم منضاح

باجزیه وان كان حرمها كما في المغرب وفيه اشتعار بان يوضع الجبزية على العزى والجمي من الكفاي والجوسي وفي الاكتفاء بشاره
الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتلاؤه ظهر بعبته ولم يرحم عن ذلك وقيل قوته وقال
بعضهم لا تقبل قوته الاباجية والشيعة والقراطة والزناوقه من الظلافة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ بالظلم
اقبل وان تاب بعدها لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة كذا في المنية والسلمى وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الذي
كان كفايا ان لم يكن يدعيه كفره الا فيقول كالمتره وقيل ان كفايا في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر ظهر غناه
اي معنى ذلك الفرق الثالث في التراسنة وكذا في المتوسط والفقر كما في الفقرات لكل سنة ثمانية واربعون وربما
ويوضع على المتوسط سنة خمس فما اى الربعة وعشرون وعلى فقير منهم يكسب رجب اى اثني عشر والا حسن ان يقال و
توسط نصفه وفقره رجباً وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش كسب يده في كل يوم ثم يقطع عن قوته وقوت عياله
سنة الربيع والا فلا والى ان يفقره من الحاجة الى الكسب للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض
الاوليات بخلاف الغنى وهذا قول عيسى بن ابيان كما في الحديث وقيل الفقير المحترق والمتوسط من المال وبعيل نفسه والغنى من له
مال وبعيل باخوانه وقيل الفقير من لا اقل يمتدح درهم والمتوسط من لا الزائد عليه الى الرباطة والغنى من له الزائد عليه وقيل الفقير
الكنسب والمتوسط من له نصاب والغنى من له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له
الزائد عليه الى عشرة آلاف والغنى من له الزائد عليه كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد بوفيه فمن هذه الناس
فقير او متوسط او غنيان في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكفاي وهو المختار كما في الاعتبار لا يوضع على دثنى عزى منسوب
الى حرب اجماع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيقبل الاعراب فان ظهر عليه اى غلب المسلمون على هذا الثوب فخطب
وعرسه اى الخطف والمرأة من هذه الطائفة فيمضي كشي ما اخذ من اهل الكفاية كان خبنة او جزيرة او مال صلح واخرها والا فخطب
عطفت على دثنى فيكون مقيداً بالجهده كما هو الاصل فالغنى لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فخطب وعرسه في كفاي عاتة المتدورات
فمن السكن ان الوجهة باخيرة القيد يدخل فيه الزنديق اى المحدث السطن الكفران كان في الاصل سداً والا يوضع عليه الجبزية كما
في التبيين قال بعضهم ان الحمد او المخرج بقول امام الوقت فكالمتره وان له بيعة كما لا يخفى وقال بعضهم انه مطلقاً كالمتره
وقال بعضهم انه كالباغى والاملافة في وجوب القتل معه ولا يفتاب عنه لان دفع النطفة لا يفتقره واداناً لا يوجب
اقتل الزنديق وان قال ثبت واما هو الله وذرية نفعي لاهل الاسلام وتما سقى الجواهر فلا يقبل منها اى من ذلك والغنى
والمرتد الا الاسلام او السيفت الماموب فانهم كانوا في اليد على الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فكان له طهر لجهاد الاصل مما سقى الاسلام
ولا يخفى انه لو كفى به وحرك قوله ولا على دثنى ولا مرتد كان خسر ولا على اريب اى عاتية النصارى لا يخفى ان الناس لا يفعل
عنهم ويترد في الدنيا ويترك طلاقاً وتبديداً في حقهم كجهم افسه والبيع سلسلة في عقده وغير ذلك من انواع التعذيب ومن
الى حكمه فمحم ان يوضع عليه الجبزية اذا قدر على العمل به وبقول ابي يوسف رحم كفاي الكفاي لكن في قاضي خان انه يوضع الجبزية

على الراعيين القسيسين في ظاهر الرواية ومن مخرج ابنه لا يوضع في المحيط يوضع عليها عند لا عند ما وصي ومجنون وسعته
 واهرة غير مائة من بني تغلب فامتنوا نضع عليها واشبع الغاني في حكم الامة وملوك تمالكان اوديرا اوسكتا اودم ولد اودم
 واعشى ووزن ابي سن طلال مرقة ومنعولج والاصل فيه ان الجزية لا تسقط بالنقض فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وتوله لا يجب
 قتله فلا جزية عليه الا اذا كانوا ذلوا والاصل فيكون به فانهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه شعار بل لا يوضع على قطع اليد والرجل كما
 في المنتقى وفيه لا يسقط ابي لا يقدر على تحصيل الدينار والدينار ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية وعلم انه
 لو ادرك العبيد وفاق المجنون بحق العبد ويراى للرئيس قبل ان يضع الامم الجزية على اهل الذمة اى في اول السنة وضع عليهم جزية جديدة
 ولبعد وضع الجزية لا يقع عليهم حتى يرضى به المستكفي الا اختيارا وتسقط الجزية لبعضا وكلا بالموت على الكفر فلا يؤخذ من كنه
 كما يسقط الباقى من جزية السنة اذ صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكثر كما في المحيط ويسقط لسبب الاسلام لغيره
 وتداخل الجزية بحدوث احد الدالين فانه سقطت على السقط بالسكر في ذكر الحول ولو مر على الكفر فان رضى حول او اقل
 اخذ الجزية لا يؤخذ لما رضى عنه لانها حقبة فيقدر راضا وتؤخذ عند حالان الاستدلال لكونه لا يسقط ويجب في اول سنة عدم
 لانها جزء القتل وبعده الذمة سقطت الاول فوجب غلط في الحال الا انه يطلب بالحوال على غرضه في آخر الحول تحقيقا او باو اذ
 شهرين عند ابي يوسف ح في آخرها وقطع شهر عند محمد ح في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر ويبنى ان يؤخذ
 على وصف الذل فيكون الاخذ قاعدا والذم فيقال لا يؤخذ عليه ويؤخذ من جزاء ليقال على الجزية باعدا الصدور لوجوبها على الذم
 لم يؤخذ منه على الاصح فبطلت ان ياتي بنفسه لانهما حقبة وعند ما يجوز النية لانهما لا يرد فتنقص المال كما في الاختيار وغيره
 ولا يحدث الكفاي سعية ولا كنيسته ولا يحدث الجوسى بيت تاريخي وارتاى في المسلمين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 اني استع من احد اشقانا بالبلاء اغنوه من خراسان وغيره كما في قاضي خان والدارشاة للاسماء والقرى وانشاء الاثنية
 في الاسما في ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة ومحمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه لا يحدث في القرى الضالان فيه اعلان الكفر كما في المحيط
 وقيل لا ينع عن ذلك في قرى البقاع فيها الحجة والحدود وبها في قرى الكثرة اذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وبها في قرى
 واما في القرى فيمنع من ذلك في القرى والاسما كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تندم القديمة من ذلك
 لا في القرى والاسما ولا في الاسما وذكر محمد ح في البشارة والخراج انما تندم في اسما المسلمين وفي الاجارات اسما
 اتندم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضي خان وبذلك في دانا الفتية واما في اصولية فتندم في المواضع كلها في جميع الروايات
 كما في التسمية والتسمية بالكسرة البعدى واليسود وكذلك الكنيسته الا انه غلب البعدى على سلب البعدى والكنيسة على اليهودها سحرها
 كلبا وركنت كما في موضعين من النهاية يكتمل ان يكونا معنيين فالبيعة من البيع كالبيعة لانهما نوع مع على قوله تعالى ان الله
 من المؤمنين الغنم والاية والكنيسة من الكسرة بمعنى الا ستم في معنى الغنم والاشغال لان العابد فيها استمر عن الناس ولا يعلم لهم
 اعاقبة البلاء اسند من البيعة والكنيسة ولا يجوز ظاهره على ما روى فيهم في موضع القدم على قدر البلاء الاول فلم يكن لهم ان تجوز الى

موضع آخر وسنوعا على الزيادة على الاول كما في قاضي خان واكتفاؤه بما هو الى انهم منوعوا عن الجهاد الفوج وشرب الربوا والظهار للظالمين
 والشك والكل مومحوم لان هذه الاشياء الكبار في حجب الايمان ولا يكونون من أهل الجهاد بل من أهل الخلل كما في الاختيار وسنرى في
 اي وجوب تميزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتحقير الذمي كما في الاختيار في زبارة ابي اسباسة فلا يلبس بالذمي بل الذي يلبس بالذمي
 والعلماء بل في بعضا شتات من الكتابين حبيبه على صدره كالنساء كما في المحيط وسنرى في هر كبه وسنرى في ابي سرج مكره بحدوث المصنات
 والالزام انشاء الغيرة وسلاحة فلا يركب الذمي خيلا لان ركوبه حراما جلالا لانه جلال الحاجة لاستغاثة الامام بهم في الذب عن المسلمين
 وفيه اشارة الى ان لا يمنع عن ركوب الخمار لان ركوبه فلي ولا يخل لانه نتيجة المحارم والبرذون كالحمار وقابلوا لادان ان لا يركبوا الا
 كالرمح واذا ركبوا فليتمتعوا في مجامع المسلمين كما في التمرناشي ولا يحمل السلاح اي لا يستعمله ولا يجده فان فيه عورة ولا يظهر
 الذمي بالشد فوق ثيابه المكشوح بغير الكافت وبالجمجمة بالشد على وسطه من علامته بهما يتعارف عن المسلم وينبغي ان لا يكون
 رقيقا بحيث لا يقع عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من العترة او الشعر وان لا يحمل له حلقة تشبهه كما يشهد المسلم
 المنطقة بل يعلقه على العيين والشمال كما في المحيط وسنرى في النصارى قنصوة سودا من اللبد وذر من صوف بجعل
 في الكسب يخط يخط مشدود على وسطه والاعلام والازمار من الابرشيم فزينة متنع عنه كما في قاضي خان ويركب على
 سرج كما كافت في الثنية فيكون قلوب سرج مثل مقدم الاكاف وقيل لبعض الشايخ يكون على مقدمه شيء من الخشب كرامة
 والاول اصح لانه اوفق الرواية الجامع كما في المحيط وميزت النساء بهم عن نساء المسلمين في الطرق والحمام فيبشرون
 ناحية الطريق والسمات في وسطه ويجعل اثاره من مخالفة لازا السمات ويعلم اي يحمل علامته على ذراعهم لئلا يستغفر
 اي السائل لهم عند مطالعته كما هو العادة وظاهر الكلام شعيرة لا يفي بعبادة بل بعبادتين وثلاث وفيه اختلاف وقيل
 بعضهم ان يفي بعبادة واحدة اما على الارس كالقنصوة الطولية المشدودة واما على الوسط كالنكسج واما على الرجل كالحلقة لفتاوا
 قال بعضهم لا بد من ثلث لان التسمية لا يحصل بواحدة لاحالة قال ان انصرف في يفتي بعبادة واليدوي بعبادتين الجوسى
 ثلث والاحسان يفتي بالثلث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحاكم ان كان الدار صليبة كفتي بعبادة وان كان فتيمة طراد
 من الثلث كما في المحيط والمعصود التمييز على وجه يتناول معنى التعظيم والزيادة فيكفي في كل بلدة بما توافقه اليه من العلامات
 وتماز في متفرقات وصايا التمرناشي ومصرفات الخبزية والخراج او اعقر كما في المشايخ الا في التعمير وقاضي خان ومفتي
 ما اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة واهل الحرب بل احارب كد تيمم الى الامام وصدقة بني تغلب حلال في الجهاد
 وعشر الارسات ونصف عشر الذمي مصالحة لاجل التبعات جميع صلوة الفجر والميم والامام وهي بالعبادة الى الاسلام المسلم كسنة
 اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع النخاعة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فلهذا التفرقة موضع ليدبره
 الاسلام وفي الاصل السد بالعم والفتح للثبوت وقيل بالعم لان خلقه وبانفتح كالصنعة وانفتح في كل موضع ليدبره
 النخاعة من فروج المداين كما في القاموس وفيه اختلاف لا يعرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن العدو من طريق الجهاد

وحوض ورياط ونبا وجسب الكسرة النعم وانقطة كافي القاسوس وي باني على الملة المعبود والجسب المعبود المعبود المعبود المعبود
 كما في الشرب وغيره وهذا بناء على ضانته بانه جرح على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من غير شرب غير مفرغ وانقطة ما يتخذ من غير الجرح
 فلا يفرغ وهذا موافق لما في شرب قاضي خان وبعد حل فيه كرى. وهذا غلام غير ملوك كالليل وحيون ورزق اي نصيب العلماء
 وما يكفي للغير من والمحدثين والمفنيين لا غير كافي الكبرى والخزائن وغيرهما فاللام للممدد والرزق بالكسرة سم من الرزق بالفتح ما ينفع
 به كافي القاسوس وقال الرغب الرزق لخال للعطاء الجارى دينا ما كان او دينا للنصيب ولما يصل الى الجوف يتخذ
 به وتمامه باني في العاقلة والعمال بالضم والتشديد جمع العلل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وملكه كما قال ابن الاثير
 بندخل فيه المذكر والواو عطف وحسن علم كافي المنية وكذا الوالي وطالب العلم والنصب والقاضي والحقى واسلم على اجر كافي الميراث
 وذكر في النظم قاضي خان ان الفقيه والعلوى واسلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل المخرج عند الفضلي وصاحبه
 وليسوا منهم عند غيرهم والمتقاة اي المجاهدين في سبيل الله فانثابت باعتبار الجملة ولا شك انهم كالمعلماء واحة في العلم
 فانقصيص للشرف ووزيتهم اي اولاد العلماء والاحمال والمتقاة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاتساب لهم فلا يتفرغون
 الى اعمال المسلمين والمتقاة لان كانت اقرب الا ان جميعه الغصير ياتي عنده طاهر والاحسن تقديره لانه يعرف اليهم ولا كافي في الطريقة
 وفي الكافي اشعار بان يعرف الا غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يملك لهم مسا الا مقدار ما يكفيه فان قصر السلطان
 في ذلك كان عليه الاثم واثنى اسم النظم كافي شرح الطحاوي والاطلاق شعره اذا صرف اليهم وان كانوا غنيا ولكن لا
 فانه ليس للاغنيا نصيب من بيت المال الا القاضى والقاضى وسلم القرآن واقع كافي في تفسيره لما فرغ من بيان احكام الحرمين
 والذي شرح في المرتبة قتيلا الى الاعلى فقال ومن ارتدى ترك الاسلام ونفوذ الاعيان بالتمرد فهو مغلول كغيره
 عرض كل يوم عليه الاسلام وان كثر منه ذلك وفي النوادر عن صاحبنا اذا ذكر منه ضرب ضربا مبرحا ثم حسب الس
 ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو متحجب لما سياتى على انه قد كثر مثله في كلامهم سنا في المحيطات لا بد من عرض الاسلام
 عليه ثم قال وهو متحجب غير واجب لانه يملك الدعوة وقيد اما الى ان الميودى اذ تنقروا بالعكس لم يحرم على الاسلام كما
 اذ تجلس احدهما فان الكفر كونه واحدة كافي في الطائفي وغيره وكشفت شبهته التي عرضت في الاسلام فان استعمل
 بعد العرض لظهور حبس المرتبة ثلثة ايام لاساندة اهل المعنوه فيه شحار بانه لو ابي عن الاسلام بعد العرض لم يستعمل
 قتل فخال في ظاهر الرواية وعن الشيخين لسحب ان يميل ولا استعمال لرجاء الاسلام وقال على معنى التمتع لانه من
 لان يسدى الديك رجلا واحدا اخر من ان يقتل باين المشرق والغرب كافي في الكراهي فان تاب بعد الاثبات
 بكلمة الشهادة فيما نعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والافضل وغيره لان ذلك ظاهر معلوم ولا ريب عنه
 قبل وجوب التكرار الاسلام كافي حديث النهدي وفيه تحجارت بانه لو تاب نياس الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما
 في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضى عن صاحبنا وغيرهم من المذهب الحق ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع وهي

اي التوبة بالتبري والافصال عن كل دين سوى الاسلام لانه لا دين ارجو يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بالادب
 انكار لادالائه محمد رسول الله صلوات الله عليه وسلم في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذ علم انه الاسلام على
 ما قل الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسم علي الله عليه وسلم دون سرته اسم به وجبه على ما قل من الائمة كما في التوبة والتبري
 عما اقتل اليه من الاديان بتر حقيقيا كما قل الكتابي لادالائه محمد رسول الله وتبرأت عن ديني اوحكيا كما انكرتة فاق
 يرجع منه الى الاسلام كما في التوبة وفيه اشعار بان لو تكلم بما به كفر نعم في بكلة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قل لم
 يرتفع كفره وهو المخار كما في الظهيرة وغيره وقتله اي المرتد قبل العرص اي عرض الاسلام عليه ترك مذنب كما مر
 بلا ضمان ودية على القاتل لان المرتد ابيع القتل ويزول ملكه اي المرتد بالردة عن ماله والامو قوا الى ان يضمن
 حاله لانه يمت حكم الموت بزيل الملك من الحي وبذا عذره وجه الصحيح كما في الشفوات واما عند ما فلا يزول لانه مكلف بفتح
 فان اسلم عا وملك اليه كما كان لانه صار كالحمي ولو احياه الله تعالى مينا كان الحكم كذالك لانه خلاص للمعاد كما في الالهاني
 وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به اي حكم القاضي بالحماق عتق مدبره عن ثلث ماله وام ولده عن كله
 وحل دين موجل عليه فخرم اذاده في الحال وكسب اسلامه اي احصل من سبيته حال كونه مسلما لو ارثه المسلم اي سلم
 كان وارثا له وقت سوت حقيقته وادعاه حاكمه سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذ قل بعد ما من الله سلمته على ما قل لاروي
 محمد عن ابى حنيفة رح او دار ثمال وقت الردة وان لم يمت الى وقت سوته ولا يطل استحقاق الموت فان وارثه يخلفه على ما روى
 ابو يوسف رح او دار ثمال وقت ردته وبقى الى وقت سوته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وادعاه حاكمه
 الكرماني وغيره فعمل اختيار الراية الاولى للاتفاق الصاجين وكسب روته في المسلمين فيوضع في بيت المال عنه واما عند
 فلو ارثه المسلم لان ملكه لا يزول والحكام لا يخلعون اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحماق ولا يترتب على قضاء
 القاضي الا ان محمد رح قد نص ان القاضي يحكم بالحق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحماق
 قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحماق وانا بشرط قضاءه بشي من احكام الموقي عنه واما عند
 ابى يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحماق وعند محمد رح فله وقت الحماق وتماسه في المحيط وقضى من كل حال
 حاكمي الاسلام والردة من كسب تلك الحال ففرض بالزينة في حال الاسلام من كسب الاسلام وفي حال الردة من كسبها
 على ما روي زفر بن جرح عنه واما على ما روي ابو يوسف رح عنه فقد قضى من كسبه فان لم يعث فمن كسبها وروي الحسن عنه فله كسبها
 الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذ اشته الدين بخير لا لقراره الا من كسبها واما عند ما فقد قضى ولو من كسبها للسبب في ما مر وبذا
 اذا كان له كسبان والا ففرض ما كان بلا خلاف كما في المحيط وطلن كاحه اي لم ينفذ بيع المرتد في حال الردة بلا خلاف في كسب
 الزوجة دية لان الفحل بعد المنة المتحررة وفيه اشعار بان كل المرتد باطل وذكر في الظهيرة لم يمت في الكتاب ان كاحا عليه
 او فاسد وكذا في حقيقته او حاكما اذا صاب العلب وادعى مثله او ترك المسلمين اولى لانهما سليمان في العلل والنبايح وصح طرا

بلا خلاف كطلاق ووقع بعد فرقة الاتري ان جميع الطلاق الرجعي بعد البياض في واحدة على ان يجوز ان يقع الفرقة كما اذا ارتد مسما
فان الطلاق غير منقتر الى تمام الولاية كما في النية وكذا استيلاؤه كما اذا جازعت است بولدها فانه ثبت نسبه منه وصارت
ولاية ام ولد لانه ايجاج الى تمام الملك وكذا اقبل الية وتسليم الشفع والجر على عباده ون كما في الاختيار ولو قف بيعه وان
لم يكن فيه خيار ومعاملاته كاليمين والعتاق واخوة وابناء والابارة والهن ودية والوصية الا ان النكاح والعتاقات المستتر
المشهوره الشاملة للطلاق الباطل والبيع ان اسلم نفسه والامات او قتل ولحق يد الحرب حكم به ابي يالحاق بالطلاق لا التصرف
والطلاق مشير الى ان تصرفات المرتبة تقت في الكسبين جيبا وهو صحيح كما قال الشرحي وقال بعض المشايخ ان تصرف في الردة
نافذ في ظاهر الردية وموقوف في رايه على الراجح كما قال شيخ الاسلام وهذا عند ابي حنيفة راجع واما عند باقي الفقهاء فانه
في الكسبين الا انه عند ابي يوسف راجع كالصحيح في غير من كل ماله وعند محمد راجع كالمرش فغير من ثلثه والطلاق بينهم في تصرفات
وقعت قبل النكاح واما بعده وقبل الحكم فهي موقوفة بالاجل كولاية على اولاده الصغار كذا في المحيط وان جاز الى طلاق الاسلام
بعد النكاح مسلما قبل حكم النكاح فكان له ميراثا أصلا وكان مسلما دائما فلم يتبع ميراثه وام ولده ولم يحل ما حل من دينه و
ضرب الوارث ما أتت عند العامة وفيه إشارة الى ان ما كان مع ولده اليهود الى ملكه بدين قضاء ورثا من الوارث كما في المحيط
والى انه لا يسقط بالردة ما يورث من حقوق العبد كذا احتقته تعالى التي يطالب بها الكفار بالحد وسوى حد الشرب كما في
شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالب به مثل الصلوة واليوم والصدقة والنفقة فقيضي اذا اسلم على ما قال فمفسد الائمة
لان حكمنا بمعصيته واحصيت بالردة لانه قاضي خان وغيره وعن ابي حنيفة راجع لوجوب عليه صوم شهرين متتابعين ثم
ارتد ثم تاب سقط عنه اخضاعه كما في الفتاوى والزم ذكر التمرناشي انه ليسقط عنه العانة ما وقع حال الردة وقبلها من السحامي ولا يسقط
عند كثير من المحققين نفقته الا احوال ولادة فالحالة على انه لم يثبت عن ابي حنيفة راجع في ذلك نفقته بعد اقراره كذا في شرح
الكشاف على المحسن على السلمين قال انه في غاية البصيرة ما اتفق البوخريه راجع بقوله تعالى لا تقل للذين كفروا ان ينتموا اليهم
ما قد سلف على ان من يحصى طول التمر ثم ارتد ثم اسلم لم يق عليه ذنب لان المراء الكفر الاصل على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن
ابي حنيفة ثم اتسلم ان المراء الكفر الاصل وان وضع الفعل للتجديد فالمعنى وانما علم للذين حدث منهم الكفر بقوله تعالى ولا ترجعوا
الى الذين ظلموا فان المعنى الذين وجب عليهم النكاح على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى ما ذكره قاضي الحج فانه لو حج ثم ارتد
ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجب شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاز من والحرب بعده اى بعد الحكم به وماله
سود وسع ورفته اخذه اذا الوارث خلف وبطل حكمه لوجود الاصل وفيه من الى انه لا يعود الى ملكه ولا يشترط فيه القضاء والرضا
فان الوارث ملك بالموث والقرابة هي باقية بالعود والى انه لا ينفس الوارث ما أتت وليس على المتن سبيل لكن لو كانت لينة
عبد له فادى بدل الثابتة كانت على حاله لا يعود كما لو دبره انه كما في المحيط ولا تقتل مرتدة حرة كانت امة حرة
ابن يوسف راجع اننا نقل كما في النظم ثم ان ابنت جبر عليه وتجب قطع كل يوم قمته وشتره وتنح عن سائر النكاح حتى تسلم او تحب

وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الحرة تخرج كل يوم وتغرب تسعة وثلاثين سوطا وعند ان اللانة تعبس في منزل المولى وقوتها كالحرة وتخدم
حتى تسلم كما في المحيط وصح تهرقاني بالمالا البيع والدية وغيره فان اهلك في دارنا والا فان مات او اعلنت بدارهم فالتعريف
باطل عنده صحيح عندها وفي النعمة ان كان تهرق فاحسن المسلم مع منابلا خلاف وان لم يصح منه فان صح من انكحت اليه اللانة
كاليهود صحيح عندها وكذا عنده وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لاننا في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى انها
لا تصير في الحر وكسبا باي كسب اسلاما ورتبها لاورثتها لانه لا يسلط لزوجها لانها بائنة بالردة ولم يكن مشرفة
على الملاك حتى تكون طهرة فترث وفي النظم انه يرث منها عندنا انما اذا مات قبل العدة ولا يرث عندنا فرج قياسا
ترث المردة من المرد بلا خلاف وصح عند الطرفين ارتداد صبي بان اسلم نفيها وبالنبية ثم ارتد قبل البلوغ يعقل
اي يعلم كلمة التوحيد وانما تعالى واحدا وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف البشري وحديثه يجرم عليه امراته والبيع وارثا
والعكس الحكم عند أبي يوسف رحمه الله وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كمالا يصح ردة المجنون واسكران ولم
يسبق من ابي يوسف رحمه الله ان ارتداد اسكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا وانما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان
العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول وصح اسلامه اي ترتب احكامه من نصته
والمال وحل النكاح والسنة والارث من المسلم وغيره على اقرار الصبي العاقل وتعد بدينه جميع ما خبر به النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم عن النبي تعالى وفيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايان وهو الصحيح وتام في الاصول ويحرم ذلك الصبي عليه
اسم على الاسلام ان ارتد وتكسب والغرب ولا قتل على ذلك الصبي ان ابي عن الاسلام لانه كالمدة ليس من اهل النجاة
ولما كان القتل مع الباغي فرض كفاية كان القتل مع المردة عقوبة فقال والبيعة جمع الباغي من البغي وهو النجاة وعن المدة
وانما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير فاسقين هو المتبادر خرجوا
بأدوار الامارة كما في التمهيد عن اطاعة الامام اي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا
فالحكم للخطبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العاوي وغيره وفيه مغز الى انهم كمن يكون اهل البغي
وان كان سنة الامام اقل من منتهم لان سنة لا يفرق في حق الشارع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين
انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشيئته وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة
فهم في حكم النصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم تركبون للكثرة كما في شرح التاويلات
فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطلع في سمعيته بالنفس والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون عن الحكم للامام
بقضية الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ يوحده صلى الله تعالى
عليه وسلم فهو كانه اقل من ذلك لم يسلم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المفردات فيدهم نحوهم نحو انما الى العوا والى
الجماعة ويكشف غيبهم لانه ابون الامرين قال تخبروا لاي جزو مكان محتجين من افرادي حل لسانه على

قتلهم بدارأي قبل ان يبدا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسر قسم السلاح ان لم يكن و
 الاطلاق بالقتال بالسلاح وفي الكشت ان لم يعثر مواعيل الزوج لا يعرض لهم بالقتل والحبس والاعجاب على كل من رد قوة احتيا
 ان ابقا لهم مع الامم وفي القدرى ان بدا بالقتال قاتلهم والا فلا ويجوز من الاجابة على جريحكم اي تم قبل المجرم منتم
 كان لهم فنية وقطيع سوليم اي نهيب خلف من فردا منه وتقتل ان كان لهم فنية اي جهاد لمحتون بهم فان لم يكن لهم
 فنية لا يجوز ولا تعجب وفيه اشعار بان لو سرق منهم لم يقتل ان لم يكن له فنية والا فاما كما في المحيط وفيه اياد الى وجوب الاجابة
 وانما قتل الماسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المعبودة ان يأس بهما واليسبي ذرهم وشمع ذرهم وعاظم وامر انتم
 لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار هذا اولى لما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل فارسي ومال كما اذا كان مع الكفار وكجس الكفر
 بل انتم كما فعل على بن ابي طالب ان يتوبوا فغير عليهم بعد كسر قسم لانهم مسلمون وليست في الحرب سلاحهم وخيلهم عند الحاجة
 فلو باعوا فخرتج اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع القليل وجس ثلثا احتياجا الى النفقة ولا ينق عليه من بيت المال
 وباع قتل موثلا عادلا ان ادعى ذلك الباغى حقيقة يرثه اي كونه على الحق الى الا ان يرث ذلك الباغى من هذا
 العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل
 بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلان لم يرث لانه قتل بلا تاويل والى ان لو قتل عادلا لم يجب شي لانه قتل بحق في زعمه
 وكذا لو املت شيئا من امواله كما في المحيط لعكسه بان قتل عادل باغيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بان جل للعادل
 قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا دفعا لملك نفسه وجمال في اسيما المقتول غيره ولا يجب شي في القصاص
 وغيره يقتل باغ مشكك اي باغيا آخر لانه لا يلحق كذا الحرب ولا يغير بقوله مشكك الى انه يجب شي لقتله عادلا اشارة اليه
 على الى ما يرعى حسن المجتهد لا تشمله على لفظ آخر

كتاب الجنائيات

عقب بالجداد مع اشمال كل على البصيرة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع خاتمة بالسر في الاصل اخذ انتم من الشجر فقلت على
 احداث اشترى في فعل محرم كما يشترى اليه في الغرر وانما جعت لان الفعل المحرم انواع منها ابتعاث بالعرض ويسمى قذف فاشا
 او غيبة ومنها بالمال ويسمى غيبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل او اضرار او صلبا او قتل او منها بالطرف ويسمى
 قطعا او كسرا او خجا او قذف فقلت باللام لم يطل الجمعية اشارة الى ان خسر المعنى المصطلح المردف ما يتعلق بالنفس والطرف واما
 عنوان بعضهم كتاب القصاص وهو متبع الدم بالقود ولما كان القصاص من القتل خمسة اولى من جرائم سلفا
 ثلثة اشد وشبهه والخطا الشامل لما يجري مجراه وما هو لطريق التسيب بوجه المصنف هذا الاقوى فقال القتل العمى اي
 قتل عمد سوجب الضمان احقر ومن قتل قطع الطريق والحربي والمردف ضربه اي ضرب الملكات باي حرم ضرب كما هو لميتا وقدر
 عن الموت وانما فسر القتل وجواز ان الروح وخارجا بالضرر هو اساس جميع مجرمات لانه امر في مخصوص به تعالى اقيم محسوس

تفاسه كما قالوا من الخشن ان السامح في تفسيره فان المراءى قتل حصل بغيره على ان تعد القتل القتل لا يلحق قصده اختراعه من قبل الخطا والعصبى والجهنون واذا كان العمدة الخطا منها سواء بما يفرق الاجزاء من نحو السلاح آلات الحرب اختراعه عن شبهة العمدة كما ارادوا ولو حكموا كتنوذهي طرأ ان رافعه لو احترق قتل على الصحيح ولو قيد بمعدل ثم اتفق في قدر فيه ما دخل جرائمات من ساعته او فبه اوصار فانج حبيده او فلفه وكنت ساعته فقتل على كافي الظهيرة وشل محمدا ولو كان من خشب كرم او من ان لاهم لاهل من حبس وغيره ما وقع به الذبح وفيه اشتد بان لا يتقدمه السلاح كالحديد والصلفر والحفنة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب بجمود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة رح انه لم يقتل بشرط في غيره فقتل اذا ضرب بجمود حديد او قشر تصبب كمانى الكرواني ولو قتل بالارة او السلة لم يقتل وعليه الفتوى فالسنة الحديد او الحجر كمانى تحت العاقبات وجرى بالعمد يا تخم ان معنى عنه اولى النفس فيه وقيد بغيره الى ان التوبة وجبة عليه كمانى المنية وتقدمه الطرف مشربة قد لا ياتى كما اذا ولاى مسلمانين في قتلته اذا لم يمنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق ما زنى وعن ابي يوسف رح لو راى مع محرمه حل قتل كما لو راى معصاة فصاح ولم يبر برب وعلى هذا جميع كليب الكبار والظلم ما دنى في شئ له قيمته وقال ابو الجراح ان قتال الاعوانه يباح في ايام الفتنة فان اشتد ضرورى كمانى الزنا هدى وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الاذى المودى وتوجب للمولى عليه القود اى القصاص الا ان يعين المولى او يعليه الحس على شئ من ماله او يحضر فصل في سبى من ذلك ما قتل الاب ولده والمولى عبده كما ياتى وفي الاكتفاء اشعار بان الكفارة فيه لانهما فيها كان والرايين الخلف والا باحد وهو كبيره محضه كالأردة واقتل شبهة العمدة ويقال له شبهة الخطا، ضرب بقصد الفجر ما ذكره اى بما يفرق الاحزاب لا كجرح الرعا او اقصاء السوط والسيد وغيره ما علم يكن جارحا ولذا لم يسمي بشبهة العمدة وفيه اى في شبهة العمدة الاثم لانه قتل عمدا لا القود لكن لو تكرر منه القتل كان للامام ان يقتله سياسة كما في الاضمتيا وفيه الكفارة لانه شبهة الخطا من حيث الآلة كما ذكره الطحاوى وغيره عن ابي حنيفة رح وقال ابو الفضل الكرايى انى وجرت في كتب اصحابنا ان الكفارة فيه عنده لانه من باب التخفيف والاثم كامل سدا الاول الصحيح كمانى الكفارة ووجه مسخلة من مائة ابل فلو غضى بالدية في غير الاول لم يتخلط على العاقلة الناصرة للقاتل واظهر ان ما ذكر من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لازم في العمدة وشبهه عنده لزوم عمد بها الا ان عمدها ضرب بقصد بما يقتل به غالباً وشبهة العمدة بالاقتل غالباً فلو غرق بالام القليل وابت لم يس لعبد ولا شبهة عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا عنهم ولو اتفق في بيروا وس سبط او جمل ولا يرجى منه النجاة كان شبهة عمد عنده وعمدا عند ما كمانى الخائف ولا ينفى القود كمانى التهمة وهو اى ضرب بقصد ولو بالسوط فيما دون النفس من اللطائف عمد فوجب القصاص بالاختلاف فليس فيما دون النفس شبهة عمد لان اختلاف الآلة لم يؤثر الا في اتمام النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال وفي القتل الخطا الذى هو ضرب بقصد الى محل سباح في الواسع او في غنة وقد اصاب فيه غنوة غير المقتولين فعلا او قصدا اختلاوا كرمية اى الله اسهم غرضا محركة اى الى طرف و اجاز الخلاف عند المتبين على راسه خاصا بآدميا مسلما او ذميا او حريميا لم يعلم باسلامه وامره كذلك كذا الورى

زيداً فاصاب عمرو ثم استأثر الى الثاني فقتل او كرسه مسلماً او ذمياً فله صيداً او حرسياً فلو ضرب يده خشبة تصدأ فاصاب عينه
فذهب بصره وجب الدية وعن محمد بن قيس بن عصفور بن عصفور فاصاب عضواً من عضائه فاصاب عضواً من غيره كان عمداً وان اصاب عضواً من غير فخطا
كما لو قصد جلاً فاصاب حاكماً ثم سجع فاصاب كفاً في الملامة ثم بين الرابع فقال وفي ما جرى من القتل مجراه اى الخطا وهو جرح
بلو قصد كلاً لهما وغيره سقط او شغل حامل خشب ابلين سقط من يده على آدمى آخر فمات اسقط عليه كفارة جرحه انظر
المتقدم وروية عليها اى العاقلة وفيه اشعار بان لا شيء عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهائم القتل العمد لانه لم
ترك القيت و آخر حالة الرمي والنوم بان روى في موضع يتوهم ان بصيرة قاتل لانه لم يباشه الرخعة بل يربط ليلته
والبليل سقيده بنذا كالمروني الطريق فخرج في الكفارة وفي الكلام من حرم الى انه لو قتل خطأ النفس من كل وجه يجب الكفارة فلا
كفارة لو ضرب ابلين حامل فالت جنيناً مات به ولو خطا، كما ياتي لانه جز من الامم من وجه وتماسه في البدية وطروحه
فلا يلحق ان يقال عليه بالنقض من الكلامين ويحجب بالاسكان كما اجابوا وسند كران فيه كفارة في رواية وفي
قاضي خلع لو وقع سكيناً الى صبي فغضب نفسه او غيره بلاؤن الدافع لم يعصم وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على قاتله
ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب حمية فالدية والكفارة عند ابي حنيفة والكفارة عند ابي يوسف مخرج ولو ادب بوءب
بأذن الاب كفر عنه فلا فاعلا ولو ادب امرأة فماتت فماتت عندنا في النكاح فماتت في القتل بسبب كحفر
في غير ملكه وملك احد بالوقوع فيه ونحوه اى نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملك احد بسببه ودية عليها اى
على العاقلة لانه سبب السلاك وفيه اشعار بان لا يتم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانه صاحب امر الفصل ولذا
يتمد سنده ولا فصل بينهما خلاف الدية فانما ضمان الحبل ولذا يتجدد ويتهدد والمفصل لكن يتم بالسبب كالحفر فحفر
في سوات غير طريق لم يعصم ولو حفر في طريق وكسب ما هو من جزاء الارض ثم فرغ آخر فمات ولو كسب باليس من بائنا كما ظاهراً
ضمن الحافر ولا ارث للقاضي من المقتول فيها وذكره من انواع القتل الالهتاء في القتل بسبب لان السبب ليس لقاتل
ولا يستهم فيه بخلاف الخطا ومن الظن منع الحصر بان يثبت القاتل العادل للباغي والصبي والمجنون وعدها خطا فان هذا
الباغي ادعى الحقية كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اخبرنا اليسى الصدر ونقصان الصبي بالصداد
فانه مقصور ولو كان مفتوحاً لكان ممدوداً كما في الصماح والاضافة بانيته والافوته والرق والمجنون والصبي و
الزمانة بما دخل في نقصان الاطراف وكلف الذمي ونقصان طرف من الاطراف كالعين واليد والرجل
والاضافة لانيته ولذا اعيد نقصان يدرى باطل في باب القود والقصاص فان العبرة للنساء في العصية
والاحسان بالدار فيقاود البائع بالصبي والرجل بالمرأة والمرح بالعبد والمقتل بالمجنون والمسلم والذمي باحد هاتين
بالصبي سواء كان امي او ذمياً او اخرج او غيره وفيه اشعار بان لا يبايع الذمي بالحرط ولستاسن وعن ابي يوسف مخرج
انه يقتل بالستاسن وبانه ليقاد الستاسن بالستاسن قبل البقاء به سبحانه لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار

والايقاد وبلوكه اى لا يقتل المعلى ولكن يجرى قتل من ومبر وسكاتب دم ولد له ولو كان المملوك مشتركا بين القاتل وغيره
 جز فيه وذكر في الخلاصة ان لاسرواية فيه وعن السندوا ان القاتل ولا يقاد بالولد وعنده اى عبد الولد لجرم من قصده ان يبيع
 للكتاب كما في الكرابي وفيه يشترط بان لا يقتل الام والجد والجدة لقتل الولد وولد له وعنده وان علوا وسفلا كما في المداية
 ويحكم بكتاب له وقاوى مل وان لما كان عليه سن بدل الكتابة وله وارث وسيد لا يشترط ان يكون له ولد وانما هو مملوك لمن لا يوافق
 كان القود والسيد سوار كان له وارث اذا ولد له وعنده ولو كان له وارث ولا وارث لا غير السيد فكل ذلك عند الشجرين ولا يوافق عند مخرج
 كما في المداية لكن ذكر شيخ الاسلام انما اذا كان في قيمة المكاتب وقاد بالبدل ولا يقاد ويوجب قيمة على القاتل لان موجب الممد
 وان كان هو القود والا لا يجوز العدل الى المملك بغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود والمحمول على حقه كما لا بد من وجود القيمة
 انفع لكما في الكفاية وليسقط قود ورثته اى استحقه احد على ابيه مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد ذلك الاب سقط القود من ابيه
 لحرمة الابوة وكذا القود من واحد من اخوان لم يقتل من القاتل لانه ورث جزا من دم نفسه لا الاخرة ولو قتل احد الاخوين لاثبات
 اباها عمدا والاخرهما كان للاول ان يقتل لثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من كل مما اثنى من دم نفسه سقط عنه
 ذلك القود وانقلب الباقي ما لا يفرم لورثة الثاني بسبعة اثمان الدية ولو ان عشرين قتل كل واحد منها ابرار لا يفرم عدا وكل من يرضى
 سقط القود عنها عند ما لم يوسع من كل سنة الدية في مال وقال الحسن بن علي كل منها وكيل القتل وكان فريخ القاصي سيد القود اياها شار
 سقط القود عن الاخر لكل في المخرات ولا يقاد والابيع اى لا يقتل القاتل لشيء الا بعدد ماله كالتفرد بالسكين وان قتل المملوك
 بالسارية الحجارة كما في الكشف وفيه اشعار بان لو اراد ان يقتل بجرا وعصا او سوق واربعة عليه والقود في الغير او غيره من انواع
 القتل منع عن ذلك ولو نزل حجر المانة صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوى وليست في الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما
 اى اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يجزى والاعند بما قيل في ذلك حتى يبلغ الصغير
 لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير اب استوفى القود بالاجماع وان كان جديا بان قتل عبد مشترك بين اثنين صغير وكبير
 ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان لكل من القاتلين اللان والعم ان يستوفيه كما في جرح الصغار فقتل من غلبه احد منهم قبل
 يستوفى في السلطان كما في الاختياره القاصي كالسلطان والى انه لو كان لكل كبر السكين للعض ان يقتل دون البعض ولا ان
 يكون كل استيفاء لان في غيبة الموكل احتمال الصغار فالتقصا من ستمعة من ستمعة ماله على ذل النفس الله تعالى ويدخل فيه الزوج والارث
 كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاصي في استيفاء كما في الغزاة ولا الامام وشهدا عند قاصي القضاة وبه قال بعض اهل
 الاصول لكن القضاء على الاول كما في المنة والى انه لو كان القتل خطأ لم يكن للكبير الاستيفاء جمع لغة كما في الجاسع وفي
 قتل مسلم مسلما كان في صفة المسلمين قلعة المسلم مشتركا اى كافر اعند القضاة المصنفين من المسلمين والمسلمين للقتل
 والدية لا القود وسقطت بكثرة سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كفر سواد قوم فهو منهم اى من تهرى جز يقيم ولم
 يتحقق باطلا فتم حلال اهل زانما المتبرين بغيرهم المختلفين باطلا فتم كما في الزايد وفيه جمل ما يراه لو كان المسلم

صفت المشركون فلا كفارة ولادية لان سن في صفر سباح الدم كما في الترمذي وفي موت حصل بفعل نفسه المقتول لم يول
 زيد وسبح كالاسد وبفعل حية من ربيع جراحت اواكثر ثلث الدية على زيد لانه مات بثلثة انواع من الجليات نوع هو
 فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف وبجتر في الآخرة حتى يباقي بالاجراح ونوع هو فعل السجين هدر فيما نوع هو فعل زيد
 سبب فيما يكون ثلث الدية عليه في ماله لانه لم يمت بثلثة بفعل السبب والدم هدر فلا شيء على عاقلة ولا يعتبر عدد الجليات حتى
 لو جرح رجل عشر جراحت واخر جرحه كان الدية مينا نصفين كما في الكزاني ولا شيء لقبول سككت لدفع ضرر شهره بالفتح
 وانقصت سيده على سلم قصد القتل ليلادته في مصر وغيره وقيل في انه لم يجب قتله لانه كان قتل المحل لم يجب
 لعينه بل لا علمه كونه القتل والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشارب سح اكله اذا لم يكن وقد يغزو القتل كما تقدير
 والعصيان والافاقود عليه لثبته كما في الكزاني وغيره والى انه ان لم يثبت شهره فليس عليه قضاء ولم يكن عليه شيء وبما تكسب
 في اقرار الخرافات او شهره ولو صغير عليه الاضرار في مصر فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عدا قتل عند الى خفيفه
 لان القود يقطع فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف اللبس مطلقا والتمار في غير مصر فانه لا يقطع ماصطوره بالاعتق لا قبل
 لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا المشا بسط في القتل واما اذا كان غير لثبته فيقتل ان يكون كالسلاح عند ما يقتل على قتاله
 كما في الهداية والدية تجب في ماله اى التعاقب لا العاقلة في قتل غير سككت كالصبي والمجنون شهره سيدها وعصا من الي
 يوسف من انه اذا شئ عليه به القيمة تجب في ماله في قتل جمل وغيره من الدواب صلل عليه لانه لم يمت بالاصحوصا
 فله غير سقط للصحة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس خرج في قصاص الاطراف لان الجزاء تابع لكل فقال ويجب
 القود فيما وول النفس من الاطراف ان امكن المماثلة بين العطين في المقدار ذى الاصل في الباب فان لم يكن
 الا يجب الالدية لقطع اليد عدا من الفصل من الرسخ والمرفق والكمب وقية اشجار لانه لو قطع ما بين الرسخ والمرفق او بين
 وبين الكمب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التفتة وغيره وقطع الرجل من الفصل من الكمب والركبة والورك
 وبشيل المفصلان مفصل اليد والرجل والاطلاق والى على ماله لاجرة كبر اليد والرجل وصغرهما المتساويهما في المنفعة
 كما في الزاهدى وقطع مارل هو مالا من الالف وان قصبة كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الالف وقية اشعار
 بانه لو قطع العصب او بعض المارل ليس فيه تحويل حكومته عدل كما في الزاهدى وذكر في المصنفات لو قطع الالف من اصل العظم
 وجب القصاص وان وجد السبع وفي رواية الى سليمان ان وجد السبع طيب فالدية وقطع الاذن من اصله او كذا قطع الشجرة
 واخره وت فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعه فلا نصف الدية كما في التفتة وفي كل شجرة لانه جراحة في الراس فوق او خارجا
 آخر منه كالجربة والحدو والحي والذوقن كما في الاختيار ثم استملت في غير ما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الراس وغيره
 يمكن المماثلة اى ما كانت شجرة الشجرج في القصار فيجوز باق ما ياتي من ان لا تود في الشجرج الا في موضعها فانه لا بد
 المعنوى لكنه لا يغفل عن سبعة ركضه والادل بان يقال انه مشبه الى اختلاف الرواية فانه لا ينادى في ظاهر الرواية في الموضع فافقوا

من الشجاع المست وبما خذ عامة الشجاع وروى الكرني عن صاحبنا في ان لا تعود الا في الموضع وبما اخذ بعض المشايخ فسيون في
على صاعته الشجة طولها وعرضها مكانا فلو كانت في مقدم الراس ومنه وادوسها اقص الشجاع مثل في ذلك الموضع بان القدر
غودا بمسار ثم لعل جديدة على قدره فيقطع مقدار ما قطع وفيه اشعار بان لا يعود وادون الموضع كما في لعدم اسكان المائدة و
ذبا لاجل كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ان الكل معطوف على الموصل السابق ولوعطف على قطع كما قلنا في قوله ثم نزل
المائدة وفي كل عابن قامة مرمية فوسب حضور بالضرب او غيره بحيث لا يمسح اذا كانت مغتوحة مقابل الشمس او لم يهرب
من الحية وقال ذاك طيبان وغيره في ان لا يورق بعض النافرة او اصاها قرحه او سبل وشي ما يهيج بالعين ليس في قصا
بل حكوته عدل والى ان لو سب بياض ثم لعل لم يكن عليه شي وقالوا ان اذا صار كما كان والما اذا عاد ودون ذلك فيه الحكوته
والا اذا كان عين اليمنى عليه الكبر من عين الباني او صغر فوسو للكن لا تقص من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل في الذخيرة
الكل في الذخيرة مجزئ على كل جن من عين يقص فيها الذخيرة حافظة لسن الانضمام ثم على كل وجهه سوى عين يقص فيها
قطر من طب اي خرقة منه بلولة والقابل عينه يقص فيها خرافات قريبة من تلك العين محماة بحيث تلبس حتى يذهب البعد
على مادي من على ردة الاوجب القود بل الذخيرة على الصحيح كما في الخرافة ان قلعت العين اي زعت لبروقه لا يمكن المائدة
في ذلك لا يجب في عظم تعدد المائدة الا لسن يستشأن متصل فالبعض صب على الخمار والام للصدى سن ملية فانه لا تقص
في السن الزائدة فقطع وفي رواية القدرى بدران قلعت انما الملق ولا يقاد الا للصدى اوضع السن لما في الاحتمال
السرية وقالوا ينظر سنة اذا كان اليمنى عليه صغير الان الغالب ان قنبت وقال بعض المشايخ انه ينظر سنة مطلقا لاحتمال
فينبغي للعاضى ان يخذ منه كغلة ثم يوجه سنة من وقت اقلع فاذ صنعت سنة ولم تقنبت فقص منه كما روى عن ابي حنيفة راج
وينبغي ان يقص الفرس بالفرس والشيبة بالشيبة والنايب بالنايب ولا يورخذ الا على بالاسفل ولا بالعكس لادفات السواة
وتبروسن الجوا بالنايب ساجدان على قدر الكسور الى اللحم ولا تجاوز ان كسرت فودخل فيها عجب سن الاسود او او
الاخضر او غيره ولم يقص فيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب القود فيما دون الفرس بل الذخيرة من رجل وامرأة فلا قطع
لرؤسها بطرف ولا بالعكس لان الاطراف كالاسوال وقاية للنفس منها تعاوت في وفي الطرف فيقصد القود تعدد السواة
كما في اكثر الكتب لكن في الواضحات لو قلعت المرأة يد رجل كان له القود وان الناقص سنة في بالكل اذا رضى صاحب
ولا بين حرم وعبد ولا بين عهدين متفاوت القيمة ولا في الجالقة التي هي جراحة بلغت جوف الراس والطين
على ما قاله كما في البداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها ثلث الدية فلو قلعت
الى جانب الاخر صارت جالقتين وفيها ثلث الدية في يكون في اصل الصدء والطين والظفر واليمين كما في الذخيرة فلا يكون
في النقص واليمين واليمين كما في الاكل لا يجب في ظاهر الرواية في اللسان والذكر كلها او بعضها لانها تقص
وغيبط فلا يمكن المائدة وعن ابي يوسف روح انه يقص اللسان ان المكن يقص برأسه وفي اللسان الاخرى الحكوت كما في

الشيء وفي الاستقار هو مزالى ما يقص لقطع كل الشقة بكمالاتها اذا قطع بعضها فانه لا يقص لانه متعذر كما في البدائية والحدود بين
 ان يقص بالانتيان كن لم يذكر في الظاهر كما في النظرية الاسن المستقاة من شقة ذكرته كما انما يقص لان لها مصادرها
 اذا بقى شيء منها فان فيه الكثرة وخير المجنى عليه من القود والدية ان كانت يد القاطع ناقصة من حيث الصفة
 بان كانت مثلاً راو مجر وحده كيث يكون في البطش اذن حيث القدر بان فانت اصبح اوصبا لان لا تميزه رسته فاء
 حقه كالملا وقال بران الانتهى لما فيها اذا كان فمخرج بالناقصه واذا لم يكن فيقتصر بما قاله كذا اذا لم يكن للقاطع يد اصلا
 ويبقى وفيه شارة الى انه يقص فيها اذا كان ظهروا سودا لانه لا يجب نقصاناً في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يخبر
 اذا كان النقصان في يد المجنى عليه بل فيه الحكمة ولو سقط السيد قبل اختيار المجنى عليه وعلقت ظهراً فاشيء كما في البدائية او
 كانت الشقة متعوب وقتل باين قرفى اى جانبى رأس الشجع بان كانت بين الاذنين لا تستوعب باين قرفى الشايج
 وكذا الحكم في العكس لانه لا يستعار وعلى هذا الشقة بين البقية والقفا وفي ذكره ينسب على ان التميز ثابت في غيرهما فالرجل
 كاليه فيا ذكرنا ولما لا الف فان كان احصوا اوصا بشي لا يحد الرجوب فلما لم يار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو بقيت عينه
 وفي بعضها يابض لان لان يقص وان يخذ الدية كما في الذخيرة وان سقطت من تحتها بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه
 الحكمية ولا يملك على المتك المسابق لان الوكز انما يسبب على ما قال شيخنا كما في الميتة وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلات
 ويسقط القود ولا يجب للولى شيء من التركة يموت القاتل لغوات محله ويسقط ليعفو ولى من الاولياء وبسبب
 صلى على بالى ولو قتل ما سوا لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقاً ومنه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه
 مزالى انه لو عفى عن نصف القصاص لم يقبل الا بل سقط الكل كما في الميتة والى انه لو اخذ من القاتل الف درهم على انه
 يعفو عنه ليعا الى الليل فهو عفو واصل جائز لان التوقيت يلغى في ذلك والى ان القاتل وان برأ من القصاص الا انه برأ من
 الظلم والمعد وان ديانته والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من كل في النظرية فله كل في كنهه واما في الصلح على
 اكثر من الدية باطل لان الدية امر قد رافا زادة ولما علم انه لو كانت اقله جماعة ضعى للولى من واحد منهم وصاله كالمكين لان
 يقص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضي خان وغيره انه مقتضاه والى باقى اى بنية العاقد والصلح لمن الاولياء حصته من الدية
 في ثلث بين الانقلاب القود والاميرت تعدد استيفاءه بالعفو والصلح والملاقاة شعراً به لو تم له الباقي فكان حصته من الدية وان وجب عليه
 القصاص وهذا اذا علم بالعفو والصلح وجرته لم يقتول ولا فعلى الباقي القاتل نصف الدية بين الا اقله ولو شبهه كما في شرح الحمادى وقيل
 جميع ليعاوى يقتلهم الفرم بالسلاح لورود الاثر في ذلك وفيه شعار باطل على الصلح لزم بدق الروح من الكل حتى يكون الكل قائماً
 على الكمال فلو عاونه عليه نجوا الاساك ولا خذ ليس عليهم القود كما في الزامى وفيه مزالى انه لو اشترك رجلان في قتل
 رجل احدهما ابصفا والاخر جديدهما وجب الدية عليهما صانصة كما في قاضي خان والاولى ان يعرف المص بالامر المسد
 فانه لو قتل فرداً جميع واحد منهم ابوا ومجنون ليس عليهم القود اصلاً كما في جواهر الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فرداً

جعاً فانه يقتل بهم على الكفاية بل لا زوم مال لان الزموق لا يجري فيصير الكل اخداً بحقه قال حضرني هذه الصورة ولي واحد قتل
 اى الاول وذلك لولى الماحض والآخرين وسقط حق الباقيين لقوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان بيدي لا يقطع يمين
 قطعاً يد رجل لعموم المائنة لان كلا قاطع لبعض اليد فليعلم النصف الدية لانه يد واحدة وفيه عار بانه يقطع يد يمين لكن لعمامان
 ياخذ اربعة نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منها يده فلما اخرج نصف الدية لقوات اهل كاني الدية وليها وعبد ووجع راا قر
 بمقود اى يقتل عمه لانه غير متمم قيمة شعار بانه لو اخرج ظالمه لم يخرج ولو ما ذوالا لانه اقرار بالدية على العاقلة ومن رمى سهما عمه
 اولى رجل فقتله اسهمته الى جمل اخر فما يفيض الا الى الاول من الرطين لانه عمه وعلى عاقلة الدية لثلاثي لانه نظار
 والفعل متبوع وبعده والاشرفاذا ارسل سهما فمضى ريبا واذا فرق بالمد فخرجوا واذا فرق التركيب فكل واحد اودامات منه فقلوا واذا
 نفذ اسهم الى غير المرمى اليه صار بمنزلة فعل آخر لم يخل فيه كافي الكرامى ومن قطع يده باضواء وشج راسه اخرج فمضى عن
 قطعه او شجته او جرحته اى قال عفو عن ذلك ولم يعظم سمه بما حدث منه ولم يقل عن جنائنه فمات العا في ستمائة
 من حربة قطع عن قاطعه اى جرحه وميته في كل مال لان العفو عن القطع عفو عن موجب وبذا في العهد المتبادر واما في الخطأ
 فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوى فمن ثلث انما على القاطع فقد خطأ ولو عفى رضى عن الجنائية الواحدة عبداً وخطأ سوط
 وذكر سمه ما حدث عنها اولم يذكر وعن القطع كذلك اذ الجرحه وما يحدث من السرية ستمائة اى القطع ثم مات منه فمضى عفو
 الجرحه عليه عفو عن موجب قتل النفس فسقط القود لان كلاً ستمائة شال للمقتصر والسارى ثم فصل الاجمال فقال في الخطأ اى
 العفو في الخطأ ليعبر من ثلث مال الى مال العا في يتعلق من الورثة فان خرج من الثلث ما لا فعل الدية لثلاث الدية كما في شرح
 الطحاوى فمن ثلث انما على القاطع فقد خطأ وفيه شعار بانه لو عفا الصبي لم يعبر من الثلث والعهد من كفاية الى العفو في
 العهد ليعبر من كل ما يتعلق بالعا في في الجمل من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به واتا قرض له بموجب العهد فمضى
 يا بقول الدال عليه الجاهل ونحو التوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيه القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال
 والنقل عنه واما عنه بها فهو عفو عن الدية فلا شئ عليه كما في شرح الطحاوى فمضى ما من ان الجرحه قود ليس بمال فلا وجه
 للقول بان من كل المال والمقود وثبت بدراى ابته بطريق الملائمة للورثة اى لكل واحد منهم فاقبل الكل مقام الحدث في ابتداء
 وقوع ذلك القود ولم لان شرعية القود تشفى صدره ولم يمس بالمال لا ثبت القود للورثة ارشادى بطريق الورثة بان ثبت القود
 ابتداء ثم نقل السهم وذا عنه خلا فاما لان القود كسب عوضا عن النفس المقتول فيكون حلالا كالعوض فلا يصبر احدهم خصما
 عن البقية اى قاسا قاسم في ثبات حقه بل وكالذات عنه خلا فاما على ما ذكر من الاصليين فلو قام احد الاثنين حجة
 يقتل اسمه احد عدا غائباً اخوه مال فخصه ذلك الاخ بغيره اى الجثة عنه خلا فاما الاول اعاد وفيه إشارة الى انه
 يقتل حجة الحاضرات لم تقبل لاحتمال العفو عنه لكنه يحسن لانه ستمائة الى ان لا يفيض بالقود المخصص للغانب لان العفو من
 العفو والاستيفاء والحاظر لا يمكن منه بالاجزاء كاتى الكفاية وغيره وفي الخطأ من قتل ابيه وفي الدين لا يبيع على اخو فاما الحاضر

حجة على ذلك لا يعيبها الغائب إذا حضر لان المال ثبت للورثة ارثا عندهم وفيه يراى الى ان ادعى كل الدين وقام الحجة على كل وقضى القاضي بكلية الى ان ادعى القاضي المانع والغائب فلو ثبت قدر نصيبه ولو كان القاضي مستعدا عاودته وانما قضى الدين لان في اعادة الحجة للمنعار احتملا فاقوا وان كان الاصح ان لا يعيبها لما في العاوى والعقبى حتى حق الضمان كمال المرمى لا الوصول لانه ليس باختياره ولم يصير جانيا لا بالرمى فوجب الدية عنه على من رمى وبخطا رسا مسلما الى السلم فانه لم يسل اسم اليه فمات لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقط القود بثبته اعتبار الوصول ولم يجب على الاى شئ عنه به لان بالارتداد سقط تقويمه وجب القيمة عند الشئين على من رمى الى بعد خطا فاعتق فوصل ولما عند محمد من فضل ما بين قيمة سريالى غيرى كما كانت الدية وذكر في الاثر ان صدقة الحمل قد اعزبه عند الوصول فلو كان حصيد في الحمل ورى اليه فدخل الحرم فوصل لم يكسب وانما ختم على الوصول اشعار برعاية من الختم

كتاب الدييات

عقب بالجنائيات كنهها موصوبة للدييات في الجملة فهي اجزية لما جمع دية مخدوفة الغار كالحدة مصدر ودى القاتل المقتول الى اعطى ولي المال الذي هو بدل النفس ثم قيل النفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الارش وقد يطلق الارش على بدل النفس وحكوة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير الى معنى المصدى الذي يجمي في النفس عنه ما يوزن بها في ثبته المهر والخطا والجاري بجراه من المال فقال الدية عنه واحدة من اثنته من الذنب العت ونيا راي شقال مضروب ومن الفضة عشرة آلاف درهم بوزن سبعة ومن الاابل مائة وعن بهما وفي روايته عنه واحدة من اثنته ثلثة مذكورة ومن النعم الفاان ومن كل من البقر والابل مائة وقادة اخلاف ان الوصول لم يلح اكثر من مائة لم يجز عنه بهما وجاز عنه لانه يصلح على ما ليس من جنس الدية وقدره والصحيح ما ذهب اليه ابو يعقوب كذا في المضرات وفيه رزالي اثنتهين واحدة منها بالاضمار والغضار وقال شيخ الاسلام ان التبيين الى القاتل وعلى الاول عمل الغضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي وهذا ظاهر فذهب اصحابنا وعندنا الى الاابل هو الاصل فلا يصار الى غير ما مع القدرة بالاضمار الى المقتول وعندنا يجوز تقضي بالنسيئة او الدراهم باصبا قيمة الاابل وان زادت على الالف والعشرة وعندنا لا يلزم الزيادة ثم الاابل لا يجب من سن واحد بل من سنان مختلفة كما بان واما النعم فوجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابى حنيفة ربح يوفى بها كان كلما ثانيا من سن الضمان واخر قال محمد بن النخعي سن المغز والمجزع من الضمان كالانسيئة واما البقر والحمة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغيره والحلة انا رور دار وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسلوول والاول المختار كما في النسيئة وبه اى الدية من الاابل في شبه العمدة كما مر ارباع اى اربعة اصناف خمس وعشرون من ثبت مخاض مائة عليه وحول وكذلك من ثبت لبون مائة عليه لان ومن حقه مائة عليه ثلثة احوال وجدته مائة عليه اربعة احوال وبه اى الدية في اشبه الاابل ارباعا الدية اثنان

يسره فانه لا شئ فيه وهذا اذ اقبل سنته ولم يمت فان ثبت بعضنا فقيه المكونة كما في الذخيرة وفي الاكتاف اشعار بان لو طبق
 اشار به لم يجب الدية بل المكونة في الصبح كما في الكافي وشعر الراس لما ذكره الاشعري اذ لم يمت فلو قطع صغيرة امراته لم يجب
 شئ في الحال وعن محمد بن الاشعري عليه السلام ان يدوب كما في الظهيرة والمتار عن الطحاوي ان فيه المكونة كما في الغنية واما ما
 ان يقتصر بجلت الحية والشعر عند الكس في الكافي وغيره انه يسوي فيه احد والمطار اذ لو فرق في شئ من اشعر والاصناف فمشت
 لا يلزم شئ يقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كما في الظهيرة كل الدية من واحدة من الانواع اختلفت الاما لا من جنس
 المنفعة او الجمال الذي في الآدمي كالمات النفس فليعلم ان المكونة كل الدية في ثلاث اشئين هما كما في ابن ابي ابي
 كالحاجين والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والمسلمين والمسلمات والمسلمين والمسلمات والمسلمين والمسلمات
 منها ثلثا اربع ولعلها فان في الاولى المكونة وكذا في الثانية لكن ودون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في المات
 ندرس المرأة عمدا قصاصا كما في الظهيرة وفي احد ما في الانثيين نصف ما في الدية وكما في اشعار المؤمنين الاربعة
 جميع شعر العظم ووجرت ما على المؤمنين من الجن اذا عليه من الشعر وهو المذهب ويجوز ان يراد بما ذكره فان في قطع كل دية
 كاملة كما في قطع البطن مع الابدان كما في الدية وفي احد ما في الاشعار حقيقة واما ما ذكره فانها اربعة وفي كل
 اصبع من اصابع اليد والرجل عشر ما في الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اعشارا وفي كل
 مفصل الاصبع غير الاربعة ثلثه اى ثلث العشرة وفيما في مفصل الاربعة ثلثها نصف العشرة لانه يتقسم دية
 كل اصبع على مفصله فان كان ثلثها كما في الاربعة ثلثها وان كان اثنين كما في الاربعة ثلثها كما وجب نصف العشرة في
 كل سن لم يمت فان كان الجن عليه عمدا نصف عشر قيمته وان كان حرا نصف عشر قيمته فان نزع جميع الانسان في القلب
 ارشاه فمليون خطا فعليه دية وثلاثة اعماس ودية هي ستة عشر الفاسم الدرهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي ستة
 عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسة دية هي اربعة عشر الفا والمطابقة شعر بان لو احمر اسن واخضر واسود وجب
 الارش وكذا ان اصفر على المتار وهذا اذا لم يصبغ والا فان لم يصبغ فلا شئ فيه والافنية الارش الكل في الخنزير واكثر ان
 من الناس من لو اجمدا اربعة فيكون اسنانه ستا وثلاثين كما في الرضى وغيره وان اسنانه الكوسج ثمانية وعشرون كما
 قال ابو حنيفة فخرج وهذا ليرت بها كما في المنية وكل عضو كالعين واليد ذهب نفعه كالروية والبطن يضرب
 ونحوه كادخل نورة في العين فقيه دية الكاملة ولا تقود في شدة من الشجاج بالكر حرج اشته بالنع وقد مرث الاسفة
 الموضحة ابا قتيبة الاشرك الرضا وجمعة وهي شدة المجلدة التي بين الرحم والعظم ويوضع العظم كما في الذخيرة عمدا لتحقق المراتلة
 باننا رسكين الى العظم فاننا ليقاد وفيما في الموضع مخطا نصف عشر الدية والمبادر ان يكون الشج غير اصليع والا
 فقيه المكونة لان جملته نصف من غيره كما في الذخيرة وفي الماشية وهي شدة بكر العظم من الشم وهو كسر شدة العظم
 عشر ما في الدية سودا فان اضلع او غيره وفي المنفى انه لو كان اضلع فقيه ارش ودون ارش الماشية واقام فقيه بالخطا كما

التي بعد لان كل شئ لا يولد فيها قاعا ولا خطا وفيه سوار كما في الذخيرة والسفينة من ان يقل يفتح القاف وكرهه اى شئ
يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او يحول العظم كالنقل وهو انقى كما في النماية
عشر ما ونصفه اى عشر الدية ونصف عشر الدية اى خمس مائة درهم مثالا والآية بالدهى شئ فصل الى ام الدماغ اى
الجلد الذى تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية واما لم يذكر الدماغ بالجملة اى شئ فصل الى ام الدماغ لان بالماك النفس
عادة ففى قتل الشئ كما في البداية لكن عن ابى يوسف ربح فيما ثلثا الدية كما في المضرات والجايفة اى شئ فصل الى الجوف
والنقرة والمروجا لثقة الاس فان حكم جائفة غيره قد مر ثلثها اى ثلث الدية وفى جايفة نفذت الى الجانب الاخر ثلثها
اى ثلثا الدية ثم شرع فى اول الشجاج ومن مرتبة كالسابق كما ترى فقال والحارصة بالمملات والحارصة اى شئ فصل
الجلد اى تشقة بلا اخراج شئ منه كما فى قاضي خان وقال الطحاوى ولا يدرى كفا في الذخيرة والدرايسة
قال راسعة بالمائة شئ يظهر الدم بالانسياء الدائمة السيل كما في البداية والكافي واكثر المتداوات وفى الذخيرة الدائمة
على ما ذكره الطحاوى شئ ليس الدم على ما ذكره شيخ الاسلام سائلا اكثر ما يكون فى الدائمة من السيلان فالدرية على ما ذكره
ما يدعى الجلدة سوار كان سائلا وغير سائل وعلى ما ذكره الطحاوى ما يدعى ولا يسيل فى الظهيرية اى ما يدعى من غير السيل
وهو الصبح والدائمة السيل كدرة العين والباضعة بالصا واجنة والعين السيلة اى شئ يصفى اى يقطع قليل لحم و
قليل يقطع الجلدة كما فى الاختيار والسلاحة اى شئ يقطع اكثر لحم بلا اطار جلدة رقيقة بين اللحم والعظم والسحاق بكسر السين
المملة وسكون الهم اى شئ يظهر تلك الجلدة وفى الاصل اسم تلك الجلدة كما فى الظهيرية حكومت عدل بالاضافة
اى حكم مقوم وما قومه بين قدر التفادى او غيره كما ياتي وقد مر فى الجنائيات وجه مخالفة للسابق ثم اشار الى تقيير
الحكومة فقال فيقوم بعد اى يفرض المقوم كون الجنى عليه بعد الملبذ الاثر اى صحى فاقم مقوم مع اى مع بذان
اى شئ جوا وغيره من نقصان فقد راي مقدار التفادى بين التقيمين هو اى القدر رضى اسس الحكومة فان
قوم بغير الاثر اى وسعة تسع مائة يكون قدر التفادى عشر لالت هو مائة درهم فية خذ من الجاني عشرة الدية وهو مائة
درهم وبه اى ما ذكره ماردى عنما وقال الطحاوى ومشاخخ وانما ربه الحماوى يعقبنى كما فى الكافي وغيره الا ان
الكرخى ضعف بان يودى الى ان سوجب هذه الشجاج اى فوق الموضع اكثر من موجب الموضع ان كان نقصان قيمتها
اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من موضع فان كان نصف فقط فاش الموضع وكذا ان
كان اقل او اكثر لانه ثابت فى الموضع وغير الثابت الى الثابت وقال الصدوق الشئ لا يعقبنى بل ان كان الشئ على الراس
وبالاول ان كانت على غيره كما فى الظهيرية والاصح انما يدرى القاضى بمشورة اهل البصيرة لانه اعلم كما فى المضرات
وقيل انما قدر ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يبرأ وقيل ينظر الى ارش ذلك العضو كما لو الى ما نقص تلك
الجزء فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو وهذا هو الذى ابقى الجراحة اثره والا فانه ما لا شئ عليه عند محمد بن يونس

قد راعى الفقيه الى ان يرد عن ابي يوسف حكمة العدل في الالم وتماسه في الذخيرة والشمول له في كل جرمته برات كافي
 انما يشي ويحب عند الطرفين في اصابع يدي مع نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية الاصابع لانهما
 كبير وحكومتهم عدل نصف الساعد وعند ابي يوسف ربع الساعتين للاصابع وفيما الدية وفيه اشارة الى ان في
 اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومتهم وبذا على ذلك الخلف والى ان الاصابع من نصف العضد والفخذ على هذا
 الخلف والصحيح كما كان في الذخيرة والكف تابع للاصابع ومقاصدا فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل
 وجب الارش ولا شيء في الكف عنده وهو الصحيح واما عند مالك فلكذلك اذا كان ربع الكف ثلثة اصابع فصاعدا واما اذا كان
 سبعة اصابع او اصبغ او مفصل فخطير الى ارش الكف وهو الحكمة وارش الاصبع فالواجب الاكثر منها كما في الذخيرة والمعبرة
 للاصابع تغير للسابق مع التنبيه على ان الحكم لم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان اللام يرد الى الجنب ومن الغن انما يتغير
 للسابق فان الواو ياتي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواو احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ وفي اصبع اليد او رجل
 ثمانية قطع عمدا او خطأ ولو لا قطع شلما وعين صبي ولسانه وذكره حكومته عدل لو لم يعلم الصحة اى صحته هذه
 انما يشي بما دل من الدليل على نظره اى البصبي وكلامه اى بكلامه فيكون مقطوعا على كونه او حركته ذكره للبدول
 فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان البصبي في غيره ما ذكر من الالف واليه والرجل وغيره كالبالغ في القود
 بالعمد والدية بالخطا وروى انه ان علم الصحة وجب كمال الارش والى انه لو استهلك فدية لدية وقال محمد ان في الكف دية
 كما في الذخيرة ولا يقاد وجب للجنبي عليه في الطرف الا بعد يبرر لانه يبرر باليسرى الى النفس فماله يتقر على شيء بالبرء والملك
 لم يبرر اى جناتية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنات عمدا او خطأ ان يستأنى حولا فليس فضلا ليدفعه فغيره او يخالف
 فيملك كافي الكرامة وغيره وعمد البصبي والمجنون والمعتوه لا السكران وانفى على خطأ في الحكم فوجب المال في
 المالمين وفيه اشعار بانه لو جن بعد العقل قتل وبذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام ومنها
 انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل كما لو حتمت بعد القتل وفيه لدية
 في مال كافي النفي وعلى العاقلة اى عاقلة المال الدية في المالمين وفيه اشعار باننا لم نجيب في المالم وفي شرح الطحاوي
 ان الجناتية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف الحرم والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا واما
 اذا كانت في البعد او لم تبلغ نصف عشر او هو خمسائة في الرجل ومائتان في النخس في المرأة ففي مالها ما لا يلزم وجوب
 كفارة وبلا حرام ارث الا ان الاول عقوبة والثاني امر داخليا وبين العباداة فلا يطبق بهم ويحكم المزمع ميراث
 ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء لردة ومن ضرب ولوز جالطن المرأة ولوز وجب غرة بالتوبن فمسماة ورحم
 حقيقة وحكمة كما اذا كانت فسادا وامتة او جسد قيمة ملك فاعلى اى اجر على القبول وانما سميت بها لانها اول ما يوافي
 الديات وغرة الشيء اى اوله كما في النفي وفيه اشعار بانه لا يجب بالكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يحب كافي النفي

والا فضل ان كيفر لم يتفق لانه اتركب محظورا كما في الهداية على عاقلة اى على عاقلة الضارب لاهلية في روية عليه كما يالى
ان القلت المرأة وللميتا ذكر لا وسنوا ولا يتوسى في رايست المذكور والوثى كما لمن واية لهم الارض الميتة وفيه اشعار
بانما لو القت ميتين او اكثر فرب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام يشير الى انما يد باليست الحروب ان كانت اسعرة او اسنة
علفت من سبيها او من المغرور وبهجر بالقيمة فان حرية الجين شرط لوجوب الغرة كما في الهداية ويجب دية كاملة ان
القت حيا فمات لان الضارب قاتل ايشبه عمه وفيه يمار الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح العلماوى وغيره والى انه
لو القت حيا مقطوع اليد كان فيلصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما ذامت الام فقال وغرة للجين دية
هى خمسة آلاف درهم لانه ان القت الام ميتا فماتت الام بالضرب ودية الام فقط لا غرة للجين ان ماتت
الام فالقت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون موته بالاشناق في الرحم بين الموت وديتان ان ماتت الام
فالقت حيا فماتت الى انه قتل نفسين وورث الى من دية الام لان مات بعد ما وفيه اشعار بان لو لغت حيا فمات
ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الى كما في شرح العلماوى وما يجب في الجين من الغرة او الدية وهو باق
الولد في البطن من جن اى ستر فموا لورثه لانه بدل نفسه سوى ضارب لى غير ضارب الجين فموتته ينقطع لانه ليس
بجارت فانه قاتل له وقد يشير في البنات وغيره بان لم يجب الكفارة عليه فلا عليه ترك الترحيم كما لمن وفي جين لانه اى
في جين ملوكة القلة لانه ميتا بالضرب فالاحاقلة لمع نصف عشر قيمته بدها المكان على لونه وبهية فرض حيا في الذكر
اى وقت كونه نذرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمة الذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساوا في السن والجمال
ومن الى يوسف رح لاشى عليه الا اذا انقص الولادة لانه فانه يعرض النقصان خفية وفيه شارقال ان ما في الجين على
الضارب حاله الى انه اذا لم يكن لو قوت على كونه ذكرا وانثى فلا شى عليه كما اذا القى بالاس لانه ناكب اقيمة اذا نفع فيه الزرع
ولا ينع من غير الاس كما في الذخيرة واعلم ان المعتر في الجين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولا به بعد الضرب ثم القى حيا
لم يجب الا ليقته كما في العماوى وما استبان من الجين بعض خلقه كالنفر والشعر كالنام خلقه في وجوب الغرة
والقيمة وغيره بالانثى متا خفية عن العلقه والدم وفيه اشعار بان استبان بعض خلقه شرط لاحكام المذكورة فلا يجب
شئ بالغار جارية الغير ما به وما كان في الميتة لكنه يشكل ما به وذكر في العماوى ان المعتر في جين لانه معرفة المذكورة
والانثى مخمن الغرة بالنصب عاقلة امراة كما في الزيادات والمرأة نفسها كما في المتقى بنا على ما قالوا لان العاقلة
للجم والاول المتار لا اذ لم يكن لها عاقلة فانما عليها في سنة كما في العماوى سقطت ميتا ميتا فلا يجب شئ
ياستاقلا لم ينع فيه الروح ولم يستين بعض خلقه خفية يكون لطفه ومقتده وعاقده ودرنا مقدره بهانه وعشرين لياقلا
لان كل منها لا يكون ليا على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان سقطا مكرهه لان المار الواقع في الرحم
انفع فيه لما في الذخيرة عمدا به وارخو شربت للتداوى شيئا يجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في روية ولا ان

الكفارة التي رويته وورثت الا في رواية كافي العمادى او فعل كضرب البطن او حمل الثقل او معالجة الفرج او غيره مما قصد
 الاستسقاء لا يوجب شيئا منها لما اقلن زوجهما فان كان مع الاذن لم يعين الفرج الا انما تأثم طيبا التوبة والاستغفار
 حصل من الحدث في طريق العمامة اى طريق الحائض نافذة وافتتحت في الاصهار والعري دون الطريق في المقارن
 والاصهار اى لانها لا يمكن العمدول عنها كافي الزاخرى وسياق الخلفاء وطريق الحائض لا يحصى قوله فانه تركه لمرور قوم
 بنوا دورا في ارض غير ملكه فبقي باقية على تلك العمامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الخواري كافي العمادى
 كنيها اى ستر احار وميزا با اى ما يركب في الخلفاء من جري ما من خش او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعراب انه
 من زوب الماء اى سائل وقيل هو فاسى سنا على الماء ضرب البهزة دون الياء واكثر ان اسكت ترك البهزة اصلا
 كما قال المطرزي والاولى تركه عما دأ على ما يتجمل بعدد اوجر صنا بصم الجيم وسكون الراء فخم العاصد الهمة وان
 وهو قيل قبل سناه البرج وقيل اليزاب وقيل جرج من الخلفاء البنا عليه كافي المغرب او وكان ما عني او فاسى كافي
 الصلوة وسعد ذلك اى جاز لا الاحداث فان الجاز غير متيقن كما قال المطرزي ان لم يعثر بالناس فان حضرهم لم
 كما في النهاية وفيما ذكر ابراهيم الى انه قيل له ذلك ويكن له الانتفاع بما ان منع عنه كافي وكافي وقال الطحاوى انه لا يمنع
 عنه الا يلبس الاحداث وياثم بالانتفاع والركب كافي الذخيرة والعس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كما في الترمذي
 والحل من احاد الناس كافي الذخيرة او من ارادهم فنهضهم كافي النهاية لكن فيه فتنة ومن اوساطهم ولو كانا كافي
 الاكابر في نقضه اى البطلان ذلك الحديث بعد الاتمام وكذا قيل كما هو مذهب وهو الصحيح وقال محمد بن روح الاحداث
 لا النقض وقال ابو يوسف رجع ليس للنعق والنقض وعن محمد بن روح ان لغير البعيد والصبيان نقضه وان لم يضربهم
 وقال ابو القاسم الصفار له نقضه فالحكمين ليش ذلك الحديث والافوتعت حيث لم يبدى بغيره فلا يفتى في خصوصته
 وبهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فتجعل حديثا حتى كان الامام نقضه وعن ابن ابي عمير رجع انه ينقض ان يضربهم وبهذا اذا
 احداث نفسه فان احداث المسلمين كما اذا بنى مسجد في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينقض كافي العمادى ومن احداث في
 طريق الخاصة غير نافذة ذلك الطريق وهي ما يحصى قوله فانه تركه لمرور قوم بنوا دورا في ارض مشتركة بينهم كافي الذخيرة
 لا يبيح احداث ذلك بلا اذن الا شركا رسوا كان يضربهم الامام لا يملك فلو احداثه كان لكل نقضه وبهذا اذا علم احداثه
 فتجد جعل قديما حتى لا يكون لاحد نقضه كافي العمادى وخمن عاقلته اى الحديث وتبين ما يتبعوطا على سقوط
 واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعلق بشغل هو اى الطريق كافي الذخيرة لكن في البداية وغيره بالاصابة بالظن الخارج من
 الميزاب ضمن لانه متعلق واما اذا اصابه الداخل فلا يعين كما اذا اصابه الطريق فانه لم يعين الا انصف سوا علم ان اى
 طرف اصابه اول يعلم وفيه اشعار بان وجه بلا موت فان بلغ ارشله ارش الموضحة فتد على عاقلته وان لم يبلغ فغلبه في
 الاكفار اشعار بان لا يجب الكفارة ولا يحرم الميراث كافي الذخيرة كما ضمن العاقلة الدية لو وضع حد جرحا

خاصة في الطريق او حفر بئر في الطريق اي طريق العامة او الخاصة فحاش به اي السقوط النفس اي اذى لانه تعد في حكم
وفيلما اراد الى انه لو وضع حجر في الطريق او المتاع او الثبته وربط الدابة او القى الزاب او قعد للاستراحة او لمض او شرب الماء
ضمن في حكمه وهذا الميعاد المار بالرش بان كان اعمى او ليلا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذ رشح جميع الطريق فلو رشح البعض
لم يضمن والى انه لو استغنى بمكانه ولو بوجه لم يضمن كالغار المثلج او الطين او الحطب او ربط الدابة او العقود في خمار واره ولو في
غيره اذ قد تكن لو بنى فيه احد من أهل او حفر بئر الصب المار ونصب در بابا على راسه ضمن وان اجمع على ذلك لم يكلم لان العامة
فيه نوع حق فان لم ان يرد عليه عند الزحام حتى يحث الكل في الذخيرة والى انه لو حفر في سفارة في غير حجر الناس لم يضمن لانه
غير متعمد واما لو حفر في طريق المغارة فحق شرح صدر الاسلام ان لم يضمن وفي ما يسو طاعة ضمن والى انه لو حفر في فناء القري
ضمن كما اشير اليه في النية ولو بنى قنطرة في نهر لم يضمن وان بنى في نهر العامة وقعد المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكراية
وبهذا بين انما يضمن في حفر البئر وفتح الحجاز لم يتعد لواقع المرور كما قال الزاهد في اليمين العامة ان مات المار
فيما جوعا وعطشا ارج طبعه وعمما ولو بسبب ابناء النفقة عن البئر كما في النهاية وهذا عنده واما عندنا في بيعت روح
فقد ضمن بالعم لا غير وعن مخرج ضمن بالكل وعلى هذا اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا وعطشا والفقهاء
على قول ابي حنيفة كذا في الخاصة وان تلف به اي بذلك من احداث الكيف والجرص والبرص والجرع وفتح الحجاز
البر في الطريق بيمينه ضمن ذلك المحدث والواضع والحا فموت كما في العامة فان منها خلاف القياس ثم شرع في ذكر اشراط
النقص والضمانين وقال بان لم ياذن به اي بذلك من الاحداث وانويه الامام في السلطان وذلك لانه غير متعمد
فان الامام ولاية عامة على الطريق اذ باب من العامة فكان كمن فعله في ملكه قال شيخنا انما جاز له الاذن وادلم يضر العامة
بان كان الطريق وساما اذ كان حقيقا فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بنى في طريق اسوق ياذن الامام كان
مثل البنا بآذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لادنه فائدة وقيل الاذن
ليستقيم اذا كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذا فيكون التبرير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما
انجز الكلام الى القتل جيبا ذكر الحائط المائل وان كان جبا والاعقابا ذكر الكتاب فقال مبتدئ بيمينه فانه لو بنى في طريق
ورب حائط اي ملك جبا حقيقي او حكمي كالواقف والقيم وصورة انما ازال حاله الوقت من نحو ابيس والدار فطلب
عن احدهما فلم يقضه حتى تلفت نفس يضمن ما فاتته الواقف كما في الخزائن وغيره مال عما هو مصلية من الاستعانة وغيره فاشتمل
المنصرع والواهي الى طريق العامة او بنا حدة فموت قبل الاكتفاء لقوله طلب بالفتح فلفظه واصله صورة الطلب ان
يقول لئلا يمل او يخوف فالتفذه وفي ضمير الحائط المائل ايما رالى انه لا يصح الطلب قبل السيل لا تعد لم تعدى كما في الكراية وغيره
ولعدم الاطلاع على طين ان الاحسن الفار مقام الواد وفي الاكتفاء شعار بان شرط ضمان هو الطلب لا الاشهاد واما ذكر
ليكن من اشتهر عند الكاره وصورة ان يقول لئلا يمل او يخوف والى قدمت اليد من جهة الحائط كما في الكراية وذكر في المتن انه فعل

[illegible]

لا يصح الطلب فيما مال إلى الطريق كما في التسمية وأعلم أن لو اعمل القاصي رب المال بطريقه أو اشر لم يصح فلو علف شئ بالسقوط فخرج
لأن الحق للعامة وقصرت القاصي في حق العامة فاذ فيه ما يفسد ولا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف ما قيل لصديق بل الدار لياها
فانه يخرج من ضمن كما في المضمرات وإن شئ المالك لما مال إلى الطريق أو الدار لربها ضمن ما علف بالطلب من أصله
بهذا الفصل في نقل البوار وإن ملك النفس بالضم أحد الشر كافر في حاله ما مل أو حفر أو حرم بئر في دار مشتركة فلا وزن
الباقي ولو علف شئ بالسقوط فالضمان عند النفس والمال بالحصة للمالك والدار فإن كانوا ثلثة فعلى المالك ضمن ثلث
المال والدار ثلث الثلث وفي الحفر ثلث المال والدية لأنه لم يتعد إلا في الحفرتين اشر كية ضمن عند ربها نصف في السكتين
لأن الثلث ضمان معتبر وهذا

فصل ضمن الركاب السائر في الطريق ما ألقاه وابته من النفس والمال بان ضربه برسا أو كسرتة وجعته باسنا
أو غططته في ضربه بيد أو وطيته ببل أو برجلها أو صنعت طليبا وصدرته أي ضربه بجبد بالان السير في الطريق سابع نظرا
ال حقه قيد بشرط السلامة نظرا إلى حق غيره ولم يوجد مع اسكان الاحتراز لما ألفت برجلها بالحمار المملو أي ضربه بها فكون
باب استعمال القيد في المالك لاسن قبيل علفتها بئنا وما سبار وأكافن يقال نعتة الدابة أي ضربه بحماره كما في الغرب
وغيره أو ذنبها أو علف بها راشت أي بالقار وشار وبالت الدابة الركاب عليها في الطريق حال كونها مسارة
في زمان الاتلاف باجر من نهر أو أفعال فما قيدان بليها وإنما المضمن بالنعم والروث والبول لأن الاحتراز منها غير
ممكّن وإنما قيد بالسيرة لأنه لو ألقته في الماء ضمن إن قدر على منعه وإلا فلا كما في أحكام السكارى من الماء أو واقفها في
الطريق لنته ضحية كما مر في ذلك السى لروث أو البول فلا وقع لغيرها فوضنا بالامان في كل الوجوه لا إذا وقعها بالإن
السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي قال أو وقفها في سوق الدابة لم يضمن لأنه يابون سلطان كما إذا وقعها
في المفاوز في غير المحجة فانه لم يضمن ولو يترد لأنه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار وقيل شعار بان الركاب في
ملك نفسه لم يضمن بصل الدابة وهذا في غير المولى فانه بمنزلة فعليه ضمن وبان المسائق والعاقد لا يضمنان لصداق
كانت واقفة أو مسارة كما إذا لم يكن صاحب سها كما في الذخيرة أو بما أصابت الدابة بيد أو برجلها في سائر الطريق حصاة
أو حجر أصغير أو هو غير الحصاة في العرف أو نحوها من النواة والغباء ونحوه فقار أي شق عينها فانه لم يضمن لأنه لا حجة بزعنه
وقيل بوجعته على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة وضمن الركاب بالكبيرة أي بأصابعه الجوار كبيرة فقار العين لأنه يترد
عنه والسائق والقائد من القوم فيقضي السوق فومن المأمور وذلك من غاف والمردف كالركاب في الضمان بالكل
الاكتفاء على ما قال شيخنا ذهب شيخنا للحرق إلى أن السائق يضمن بالفتنة أيضا وفي الأصل ما يدل على القومين الأول
الصحيح كما في الكفاية وقيل شعار ما يانه لو اجتمع سائق ومقاد كان الضمان عليهما المضمين لأن أصلهما سائق لكل واحد فانه لم يرد
أن اجتمع سائق والركاب خاصة لأنه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق ولقائد والمردف والركاب ضمنوا اربا عا كما في الحديث

الا ان الكفارة اى كفارة ثلث النفس فى الاولى دون غيره بقرينة اللام فلا تسأل فى اطلاق الكفارة كما ظن عليه اى الراكب
تقطعت دون السائق والقائد والمترد لانها باشر وهم سبون وفيه اشعار بان الدية فى جميع هذا الوجه على العاقلة والمال
فى مال كمانى وبان الكل يرقون سوى الراكب فى الاولى كما فى الكافى واذا اصطدم اصطدمت على تضارب الجذرا
فما تضمن عاقلة كل منهما لورثة الآخر ودية الآخر لان حلة القتل صدرت عن كل واحد من كل من اصطدمت نصف دية
الآخر ونحوه اذا كانا حارين واما اذا كانا حديد فمدر فى الخطار والعمد واذا كان احدهما حارا كان العيب على عاقلة الطرفى انما
قيمة العبد فيأخذ دية القتل وفى الخطار كل قيمة فيأخذ دية الحار ودية الحار من كل من اصطدمت به لجان فان وقع كل فى جهة
الخطاشى على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والآخر على وجهه فدية هر ودية الاول على عاقلة الآخر وان وقع كل على قفاه
فدية كل على عاقلة الآخر كما فى المائدة وغيره وان ارسل فى الطريق كلبا فاصاب شيئا فالتقى فى قوره اى قوره لا يرسل
بل يسكون دليل الى جانب آخر ضمن الرسل ان ساقى كان يشى خلفه فلدارسل الى صيد لم يعين كما لو سكن سلقا والى ثم سار
الى دية ولم يبقه وعن ابى يوسف من ان يبعث مع رجل حال وباعه الشايع كما فى الكافى وطيلة العتوى ولو اغوا حتى مضى بسلام لم يعين
عنده وضمن عند محمد من ان ساق او قاده كما فى المائدة لا يعين فى ارسال الطيرى بل باى السوق بالعيب فى قوره لانه
يحمل السوق فيجوز كعدمه وعن ابى يوسف من انه يعين ولا فى الكفا الدية من الكلب والشور والغنم ونحوه لا ينظر الى
النافرقة من المالك فانما لم يبق فيه رز الى انه وعصا كلب عقور ضمن ان يقدم الميقل بعض كالمالك كما فى المائدة والى
انه لو اكل الكلب حنبل كرم لم يعين لانه انما يعين اذا اشهد عليه فيما يمان منه انك النفس على ما قال نجم الائمة والى ان
الرعى لو بيت الغنم فى ارض مزابع فالتاسه فنام فبفسد زرع الغير لم يعين اجماعا على ما قال الرضاى كما فى المائدة والى انه
لو ارسل وابة فاضدت زرع عانى فوره ضمن الرسل لانه اذا مات سمينا وشمالا ولا طريق آخر فان لم يعين لان سمى بالعضا كلبا
كما فى الكافى واذا اجتمع الراكب او السائق او القائد والناسخ اى طامخ وابة يهود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه
ضمن وهو اى الناسخ ما انكف الدابة فى كل الوجه حتى لا تنفخ اى الضرب باليد او الرجل لانه شهد وعن ابى يوسف من ان يضمن
والراكب فى الاولى مناصفة وفيه رز الى ان الراكب لو تلقت بالنفس فدية على عاقلة الناسخ والى انه لو ملك فى نفس غيره
بدره والى انه ان ختمها الراكب فلا ضمان فى النسخ والى ان ان ختمها الناسخ باذنه فولى فى قوره فالدية طيلة ولم يجرى الى
الراكب بذلك على الاصح لانه لم يدر به وهذا كله اذا كان الناسخ عاقلا وان كان صبيا فعلى عاقلة وان كان بماله
رقبة يرفع بها او يغدى بالكل فى الكافى واما نفس النفس لانه لو وضع يده على ظهر من وابة النسخ لم يعين كما فى المائدة ويجب
فقار من نحو شاة نحو العصاب بالنفس انفق من القيمة فتقوم صحه العين ومفقورة العين فضمن الفصل بربل فبالمائة
والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما فى المذخبة وفى نقار عين نحو البقر والحجور والى ما ان من يبيع ثور
والحمار والبقول والفوس والبرذون ربيع القيمة اى ربيع قيمة البقر واخواته فان بيعت فى بلد اخر كالدية فى الانسان

وفي المئين الواحدة سنة ربع الدية وبه اذا كانت مما يحل عليها والا فمضان النقصان كما في الفصيل على ما قال في النسخ وفيه شكا
بانه جيب نصف القيمة في فقار المئين على ما قال في القضاة وذكر ابو بكر ان شاربك اخذه عليه ضمن جميع القيمة وان
شاربك سلكا ضمن النقصان وانما خص بالمئين لان قطع لسان الثور والحارضان النقصان على الفصل عن شرف لانه ومنه
جميع القيمة كما في المينة وفي اذن الدابة وفيه ما ضمان النقصان وفي الميدة الويل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما
اضافت الشاة الى العصاب ولم يصف البقرة الحمد في الجاني مع الاشارة الى ان الحكم لم يخلع بالاضافة فيستوي
فيلحق العصاب وشاة غيره كما في النهاية ذكر بالاضافة لم يكن كالمثل

فصل ان جني عمدا او سب على حرا ومملك في النفس او الطرف خطار ولو سلكا كما ذكره جني على عمدا او عمدا في الطرف فان
جناية كليهما خطار حكم كما في الكافي وقصيده الى ولي الجناية به اى بسبب الجناية فيمكك له لوني او قد له بارشماى الجناية
فامسك بعمده وفيه شعار بان الجناية للسيد فلان يختار ايا سماء ان كان الامل هو المرفوع واختارنا سلام انه القدار
والاولى بالصحيح لانه لو ملك السيد برى المولى كما في الكافي وبه اعندهما واما عنده فالحق لانه انما ثبت بالنسب فله اختياره
ولم يقدر عليه داهى وجده عنده واما عنده فاعليه لوقع حينئذ لاجل الان التجميل في الاعيان باطل والقدر في حكم الميز
لانه بدل فلان وبه السيد بعد الجناية واما به بجنايته فانه بالفساد لم يصح من القدر الا اذا سلم كما في المذات ووجهه
او كاتبة او استولد اى الجناية والمال انه لم يعلم السيد به اى بالجناية عنده التفرقات ضمن الارش او القيمة لاقول
بزيادة الامن بقيمة اى قيمة الجاني تقليدا في مثل ام لو لم يكن الارش من فضيلة مكررة وليس فيه نفع نفع لا يستوي
كما ظن وقد مر مرة وان تفرقت السيد واحدة من هذه التفرقات وقد علم السيد بها عنهم ضمن الارش لان كلاهما اويل
لاختيار الارش وفي الاكتفاء شعار بانه لو زوجا او وليا او غيره لم يورثها لم يكن مختارا للارش وعن ابى يوسف من في كل
منها سوى الاول اختيارا كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على السيد فقال دية السيد الجاني عليه من الجواهر المبهمة خطار قيمته وكذا دية
الامة قيمتها فوجب تلك القيمة على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين فان بلغت قيمته اربع اوجاوزت به دية الحر عشرة اوقات
درهم وبلغت قيمته الامة اوجاوزت به دية الحر عشرة اوقات نقص من كل من ايتين اكلما الفضيلة على المولى السيد
عشرة من الدرهم بالنسب عند الطرفين وعنه في الامة خمسة اوقات الامة ودرهم كما في المحيط والتمرناشي وغيرهما ولم يقرر
من كل خمسة في رواية عنها كما ظن فانه سب من وجوب وعنه ابى يوسف من انما قيمته كل منهما ما بلغت والاصل ان الواجب
في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قوله او ضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندها على الجاني حالا
عنده والاولى بالصحيح كما في الذخيرة وعن ابى يوسف من ان القيمة ان زادت على الدية فقد راعى على العاقلة ولما على الجاني
كما في الطرية وفي الغصب قيمته ما كانت اى ان غصب مملوكا ففضل عمدا وخطا فعليه قيمته بالثمة ما بلغت بالاجماع
لان ضمان الغصب مقابل بالدية اذ الغصب لا يراد الا على المال وما قدر في الجناية على طرف الحر من دية الحر بيان ما

والاخر من ان لا قدر فاعلى طرف المبدئين قيمته فيجب في مخرج البعد نصف عشر قيمته بالثمة بالثمة لا فيجب في المخرج عشر قيمته و
 ثم انما هو الرواية وهو الصحيح ومن مخرج ان نصف عشر قيمته الا اذا بلغت ثمانية فينبذ نقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالثمة بالثمة
 مخرج نصف الا اذا بلغت ثلثا فثمة ينقص ثلثه درهم كما في الثانية والكراني وغيره وفيه شعار بيان المالم بقدره في سن الا
 اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حاله كما في شرح المهادي فذكره حسن ثم استثنى عن هذه الضابطه اقال
 وفي فقار عيني عبد دفعه سيده الى الجاني واخذ قيمته صحيحا او اسكه اي البعد بلا اخذ بدل النقصان عنده و
 اما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او اسكه واخذ النقصان واما عندهما بالعينين لان في فقار العين الواحدة نصف القيمة الا
 اذا بلغت ثلثا فثمة ينقص ثلثه درهم كما في شرح المهادي وفيه ان يكون هذا قول محمد بن واما في ظاهر الرواية
 فنصف القيمة بالثمة بالثمة لما من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا ان جنى ميرا او ام ول خطأ
 حسن السيد لا قل من قيمته اي قيمته كل منها بوجوه التدبير والاستيلاء ويوم المبنية وتمامه في الكافية ومن الاشياء
 اتلها فان جنى المير او ام الولد حياته اخرى شارك ولي البنات الثانية ولي الاولى في قيمته دفعت اليها اي
 الى اولي الاولى ان دفعت بقضاء ولا نهتو في ولي الاولى زيادة على حصة فلا يتبع ولي الثانية السيد وليس في جنايات
 اي المير او ام الولد الا قيمته واحدة ولا ليس السيد الا قيمته واحدة واتبع ولي الثانية عطف على شارك السيد فاخذ منه
 نصف القيمة ثم رجح السيد على ولي الاولى او اتبع ولي الاولى ان دفعت اليها بقضاء واما عنده واما عندها فلا يتبع
 السيد كما اذا وقع بقضاء وفي القام اشار الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولي الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف
 دفع بقضاء او لغيره كما في الذخيرة ومن خصص صاحب امر اخر بالغ اي من يذهب بلا اذن الولي اخر بالغ غير مير نفسه
 فان مير لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه فحق الكلام بما تكلم في الثانية فمات البصير معلى في يده موتا فجاءه
 بلا علة وهي بالضم والواو بالفتح وسكون الميم بلا واو كجى بالمتون اي بمرض من الامراض لم يضمن الغاصب وان مات
 فذلك البصير ايضا علقته اي تاركت من اسما او كل عذاب مملك كما في القاموس في مثل الواشديد والبراشديد والفرق
 في الماء والورد من مكان عال كما في قاضي خان وغيره او ونش حية اي عضها في المصير بالشين البعوض وفي الصلح
 انها والسلمة يعني وهو اخذ المير مقدم الانسان وقال ابن الاثير السلمة لاخذ باطراف الانسان والجمجمة هي عظامه الدرية
 لانه نقل الى حاكمه بخلاف ما مر فان داخل المكان في ذلك كما في بصي او وع عبد اي جعل عنه عبد ودية فقتل البصير فموت
 فانه ضمن عاقلة الدية اي القيمة واما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية البصير قيمة وشارقة الى ما ذكر ان لو جنى في البصير فمات
 كما قالوا واما عن البصير لانه لو عصب كبر او قيده ضمن وان لم يقيد لم يضمن واما قيد المير لان البعد ضمن في القيد فلو كلف
 البصير بالاس طعام وغيره سوى البعد بلا ايداع او اقراض او عارة فضمن حاله بالاتفاق وان تلبث بعده اي بولائه
 والاخصر معه لا يضمن عند الطرفين واما عند اي يوسع في فقد ضمن والمثاق في بصي عاقل مجرور او غير عاقل فمير ضمن

كما في شرح الجامع للصمد الاسلام وقاضي خان والتمرتاشي مجتمعا بالاتفاق كما في الدياتية طرح الجامع لمحمد الاسلام وهو الصحيح

لان فعليه كذا في الكافي واما المادون بالجماعة ولقبول الودعية فقد عمن بالاجماع كما في الدياتية

فصل في ميتة اناة وصوت خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولو سقطا تاما لمثل
واما اقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في النكيرية ان وجد بينين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية بجرح اى جرحا وكذا
من فعل ادى او انخرض به او خنق بعنقته او كسر النون بدعوى الحلق او بخرجه من دم من اذنه او عينه فانه من فعل ادى
ولذا لم يشل ان وجد في المعركة كذا واما اثر الية على القتل لا لاداة التفصيل الا لان حفته معنيان عنه وفي النكيرية ان
اليست من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو خص واعم وجده ذلك اليست في محلة بعنقته اى مكان نزول كذا
المفردات فيشمل السعد والمحلة العرفية والدار وغيرهما ياتي من كلامه من النون ان ساسم في الملاقى الحلف على كل المحلة واخره
عن المشارع واليهون وهو بما لا قسامة فيه واطم ان المحلة فما لا يمكن فيا بل بحد من الاماكن على ما اشار اليه كلامه في الية
الخير ان او وجد اكثر اى اكثر اليست ولو لم يراس او انقص مع راسه في محلة فان وجد بغيره مشقوقا بال طول او اقل
من انقص مع الراس او محضون فلا قسامة فيه حال كونه لا يعلم بالنية او الاقرار قاتلا اى اليست او اكثره وقد اورد
ولي القتل عمدا او خطا على جميع اهلها اى تلك الملائكة على بعضهم باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابى يوسف عن ابي ادم
على بعض معين فلا قسامة حلفت فموتون بجلده او مكلفا ولو اذى واحد ودانى قذفت فلا قسامة على المرأة والعبد والعبيبة
والجنون منهم اى من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي النكيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المغنرات ان رواية عنه
يختارهم المولى اى ولي اليست والمجملية صفة لموتون وفيه إشارة الى ان لا حلفا لسلام في ذلك والى ان المولى اختيار
الصفاق والشبان والعلماء والاشياخ الا ان الاطراف ان يمتدوا من تيمم القتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال
بالله اى حلفه بالله ما قتلناه اى اليست فجز الجملة تشمل على غير الميتة اى المكلف تقدير الاجل او اشتغال بالمحلة والمولى عليه
كما من ولا علمنا لقاتلنا من قبيل تقابل الحج بالحق فحلفت كل واحد بالله ما قتلته ولا علمنا لقاتلنا كما في النكيرية وغيره
من المتداولات وفيه إشارة الى ان لا يكلف العبيبة الحج لانه لا ينفى ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا
منهم ولا منهم قاتل فلهذا قتل في العمدة وكفر في الخطاء وجماع الغضلين في البعدين سطر وعندهم الا اذا دعى المولى على واحد منهم و
شهد عليه اثبات منهم قال كيفية عنه ابى يوسف ان يكلفنا بالله ما قتلته لانه انما يكلف على العمل بطريقه ان القاتل او اهلها
وهما لا يظنونه فلا يحتاج اليه كما في الكافي لا يكلف المولى وان كان منهم لا غير مشروع ثم اى بعد التحليف قضى على
جميع اهلها بالدية لذك اليست حواء وجد بالتقصيرهم في حفظ المحلة فاقسامة والدية على المالك كما في اكثر المتن وذكر في
النكيرية ان كسها على العاقلته وفي النكيرية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم عليهم جميعا وفي النكيرية
ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وفى اكثر النسخ ان يقضى بها على اهلها بحيث ان يرد على عاقلته اهلها وان اوسع

اولى القتل على واحد من غيرهم اى غير اهل الملة سقط القسامة والايان عنهم كما سقط بالدية فان اقام البينة على ذلك
الغير والاسلف وان نكل بكيس عند حتى يكلفه وليفرو عنه بها يقضى بالدية كما في شرح الطحاوى والقاسات بافتقارهم من
الاقسام بالكسر بمعنى الملقب ثم قبل الايمان يقسم على اهل الملة كما في الكافية وغيره وقيل للذين يقيمون كما في الكرامة وغيره
وقال الراغب وغيره انما في هذه الايمان يقسم على اولياء القتل ثم يقال ذلك لكل يمين فان لم يكن الممنون فيها
اى في تلك الملة كما كانت عليه اى على من كان فيها منهم الى ان يقيم الممنون وان كان واحدا يكلف خمسين مرة و
قس على هذا وقبه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكره الملق على احدهما كما في الكافية ومن نكل منهم من الميمن والى عنها خمس
وان نكل حتى يكلفه او يفر فان الميس عن الملق قضى بالدية وعن ابى يوسف رح انه لا يكبس ويقضى بذلك كما في
شرح الطحاوى وذكر في المحيط والذخيرة والكرامى وغيره ان المجلس انما هو بالعمد واما في المظار فلا يكبس بل يقضى بالدية
على المعاقلة لا يكلف ان تخرج الدم من الفم وفيه كذا في الملة وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الاراس
فان علس الجوف فقتل او دبره او ذكره او فرجه لانه يخرج منها بلاء فعل احد وفي قتيل جملتي وانه يسوقهما على
قاسه فاذا حلفت بالدية على عاقلة كذا اجل محمد بن محمد بن المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدية ملكة فخره
اولم يكن ومنه الملاقى الكتاب ومن قال ان كان له الملك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق او
القائد وعن ابى يوسف مع هذا اذا كان ليوقفا متعاقبا كان ساوفا انما اجماعا فاشى عليه انما قال ابو حنبل في اشارة الى انه لو لم يكن
سماحا كانا على اهل الملة ويجوز هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة والراكب على الدية يلزم قتل والقائد لمسا
كما سائق في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال بان في اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوب البينة في ايمانهم
الكلاني وفي قتيل جسد على دابة بين قريتين او كلمتين او مملتين او قبيلتين كان القسامة والدية على اقرابا من القتيل وهذا
اذا كان في موضع لا يكون ملكا لاحد ولا فعل ملكه وفيه اشعار بان لو وجد بين ارض قريته وبوت قريته كانا على الاقرب ولو لم
يسر الى ان صوت الجبل عليه ولا فاشى على احد الا من ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون
ملك لاحد ولم يفتح صوت الجبل كانا على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا عليها كما في التمراشى وفي قتيل جسد في دار بل
عليه القسامة اى الخمسون خلفا وفيه اشعار بان لا قسامة على المعاقلة وهذا قول ابى يوسف مع ما عده بانان غاب
المعاقلة فكذلك ولا فليهم القضا كما في الكافية ويذكر اى يميل الدية عاقلة ان ثبت انما اى الدار الى السبل الى
اى البينة اذا اكدوا وقالوا انما دولية وفيه اشارة الى ان اقرضى الى ليس بجدة على المعاقلة والى انه لا شى عليه مجرد ظاهر
اليد وفي الاوضع انما ذكره قول الطوفين وما عده ابى يوسف مع فلا يحتاج الى الجدة وكيف مجرد السكنى وتدى عاقلة ورثة
اى ورثة القتيل ان وجده في دار نفسه لان الدار لورثة وقت تملكه للقتيل فالدية على عاقلة وهذا اصح كما في السبل
وفي اشعار بان قتل بوجوب الدية على عاقلة القتيل وهذا اذا خلع عاقلة المباش والقتيل فان اكدوا او عاقلة القتيل

من الدية ويؤخذ القليل ويغذ وصاياهم ثم يحلف الوارث كما اذا قتل ابي او اخته او اياه فان تيب لدية على عاقلة ويكون ميراثا
 كما في الكفاية وقابله الميراث القسامة على النورثة لا العاقلة كما قال بعض الشانج وقال بعضهم انما عليهم وهذا على قوله ولما على
 قولهما ونفي ردوية عنه تقدم ردوه لان الدار في يد حال القتل فكانت قتل نفسه كما في الاختيار وغيره والقسامة على
 اهل الاراضي المخطئة اى على ملاك القدار وهى بالقسمة فى الاموال واختلاف الام اى اخزوه وميزوهن الارضى الغنية واعطاه
 احد كما فى الطبقة ودون السكان كالساجدين والمستعيرين والمشتريين والذين يكونون بالبنوة والمراد الوصية او غير من
 اسباب الملاك وان كانوا يقين ونا قال باع كلم اى كل اهل المخطئة فعلى المشتريين ودون السكان والماحصل انما اذا كان
 فى محلة ملاك قديمة وحديثة وكان فاقسامة على القديمة ودون اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير محلة اليمم واذا كان فيها
 الملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شئ عليهم وهذا كله عندنا اى يوسع حتى لا يفرق اثنتان سور فى
 او جوب القسامة وتماسه فى شرح الطحاوى قيل يذوق فى عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليمم كما اثير اليمم فى الكرواني وفى
 قتييل وجدنى دارا وغيره من الملاك مشتركة بين القسامة والدية على عدد الروس فان كان نصفها الزيد وغيره الميراث والباقي
 لميراث فاقسامة عليهم والدية على عاقلة ثم انما ناسا دية لان صاحب القليل والاثير سور فى المخطئة والتدبير وكذا لو وجدنى من
 مشترك وفى الفلك ونحوها كالمجلة كانتا على من فيه من السكان والملاح والملا والملاك غيرهم سور على اقال بعض
 المشايخ وتهم من قال اذا كان للمالك فاقسامة عليه والا فعلى السكان كما فى الذخيرة وفى ميجر محلة كانتا على اهلها
 لان تدبيره اليمم وضاف الى حد شيرة الى انه لا قسامة فى مسجد الجامع ومسجد الشانج لان القسامة انما يكون المقوم مع ومن
 وفيه لدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فاقسامة عليه والدية على عاقلة كما فى التمر ناشى فالى انه لو كان
 بسيرة الاخر باء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقبالد وروى كما فى الذخيرة
 وفى سوق حماوك الحسن مملوكه كانتا على المالك عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف حتى كما فى الكفاية ويدخل فيها
 سوق قريظة من المال يحتاج الناس فيها فى جميع الايام وبعيدة ليكون فيها فى اللبايلى او فيها دار مملوكه فانما على اهلها القيمة
 حفظهم كذا فى النهاية وفى سوق غير مملوك بان كانت بعيدة بحيث يتعوز فيها للتجارة فى بعض الايام ودون بعض ليس
 فيها ساكن ولا دار مملوكه ويدخل فيها سوق السلطان فانما لعامة المسلمين كما فى الفتنة والشافعية اى الطريق الا اعظم من
 قولهم شرع الطريق اى بين او على التجوز حقيقة طريق ليشرع فيه عامة الناس وفى اليمن والجامع لا قسامة فى شئ
 سنا والدية على بيت المال لان تدبيره الى الامام وعند ابي يوسف حتى كما على اهل اليمن وفيه شاربان رباطا لعامة
 جبر العامة لا شاع كما فى الداية وغيره وكذا الاراضى الملكة فانما كالموات كما فى شرح الذخيرة ولو وجد قتييل فى موضع
 سباح كالغلاة الا انه فى ايدى المسلمين كانت الدية فى بيت المال كما فى قاضى خان والملازمى اى الملاك اخذ الاول
 عطا فنيضه ان يكون القتييل فيها بدلا لانه ليس على الناصب دية كما فى الكرواني وغيره وذكر فى الذخيرة لو وجدنى طريق عظيم غير مملوك

كانت الدية على اقرب المال التي تخرج الى هذه الطريق وفي برية تشديد اليد والاراء وتختص غدا هي صحراء لا عمارة بقريها اى
لا يكون احد ولا تبلغ اليها صوت من مصر وقرى فان بلغ اليها فاعلى اقرب ذلك وهذا المكن ملوكه ولا فاعلى ما قاتله المالك
وفي الكرا في ان القطع عن تلك البرية حتى العانة فمدره ولا فاعلى بيت المال او في ما يجر به اى اذ ذهب القاتل بدر لانه
ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه شارة الى ان نهر ذلك الما كبر كالفراغ فلو كان النهر صغيرا لاقوام معروفين فاقسامته على
الملك والدية على ما قسمه والى ان القاتل في وسط النهر فلو كان في شطه فاعلى بيت المال والى ان نهره متيسر في شطه لم يكن بهر فيه
على اقرب القرى ان سمع صوت هلهما ولا فاعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث المار في يد المسلمين ولا فاعلى لكل
سائل كفي في الذخيرة وتختلف بفتح اللام وهو الذي يستلقت في القسامة مبتدأ لانه موصوف بخره حلفت قال قتله زيد بن
نهر الحية حلفت ولم يقطع الميمن عنه بهذا القول وان كان يريده ياليتها قتلته ولا عرف له قاتلا غير زيد يجوز ان يكون
القاتل قاتلا من غير زيد يجرهم ما نزيد فخرج بالقرار ولعل شراوة لبعض اهل المحلة كالا وبعض القاتل غيرهم رجلا بهد وعوى
الولى القتل على ذلك الغير فتمتة فلا ثبت القتل بشهادتهم الا انهم يرون عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم باا قاتله
جنينة وهذا مندره واما عند ما علم بطل بناء على الاصليين لم يجز عليهم احد بهما ان من انتسب شخصا في حادثة ثم عزل عنه تشبه
لم يقتل شدا منه في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والشافى ان من كان له رضىته ان يصير خصما ثم بطلت تلك
بهر رضىته تشبه لم يقتل او بقتل واحد منهم بعد الدعوى لانه صار اهل للملخصا بالدعوى عليه وفي رجلين كانا في بيت
ليس فيه غيرهما وجد احدهما قتيلا ضمن الرجل الاخر دية عنه اى يوسف بن خلفا لمدرج لانه عسى ان يقتل نفسه وله
انه توهم بعبده وفي قياس قول ابى حنيفة بن كيون القسامة والدية على صاحب البيت وفي قاتل قرية امرأة كرر
الحلف الى ان يجرهم سون عليها اى على تلك المرأة عندها واما عند ابى يوسف بن خلفا فانه يظنون سمها في الحلفت
وفي الكرا في ان موضع السنة فيما اذا كانت عاقلة باغيا والا فغير ملون سمها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة
في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وندى عندهم عاقلة ما اقرب القاتل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شئ من الدية
وهو اختيار الملاءى وقيل المتأخرون انما دخل معهم في الدية

فصل العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجع عاقل وهو الذي يقيم الدية لانهما العقل الدمار
اى يتسك من ان يراق كما في الطائفة فان اصل العقل الاساك كما في المفردات وقال الطرزي وغيره ان لعاقلة جبا
تقرم الدية اهل الديو ان بالكسر وفتح اصله الواو وهو كتاب في اهل العيش واهل العطاء كما في القاموس قال البسيقي
في الانساب انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونته اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان قالمعنى كتاب كروية
الشياطين والاول الصواب لمن اى بالماضي فهو منهم اى من اهل ديوان من اهل مصرهم لان مصرهم فيقول من اهل سواج
وقيل يعقل عن اهل مصر اخر ولا يعقل اى البادية من اهل مصر كما في التمر تاشى فعاقل الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة

حقهم والشاخص غير خلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين الدليوان او العشرة او الحلة فياوان كان بين الكل قابل الدليوان ثم العشرة ثم اهل الحلة فاما قلته في زماننا من تناصر وانى الحوادث ومن الاعاقله لمن العرب والجم كما ليقط والحزن والذى وغيره والادلى وسلم الاعاقله فان الدية في الال الذى كمانى الذخيرة يعطى الله تيسر ميت المال الكان موجودا و مضبوطا والاكين كذلك فعلى الجاني فيودى في كل ستة ثلثة درهم او اربعة على ما قال لنا طه وهذا احسن لا بد من حفظه في كثير من المواضع انه يودى في ثلث سين كما قال الزاهدى ومن الى صيغة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في ميت المال بالاجماع والادلى ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في المكاشفة وغيره وقال الزاهدى انه على الجاني سنة زماننا لان المشافهة قد غبت ورحمة الناصر قد ارتفعت وبيوت الاموال قد اندست وتحميل العاقلة يؤودون بالنقصان ما يجب من الدية على القاتل بغض النفس اى قتل الظهار وشبهه بعدد وحرز به عما يانى وفيه شعار بان الدية يجب ولو لا طه القاتل ثم على العاقلة ليخفف ولذا لو اقر بالقتل لم يئن اقراره او اقرار على العاقلة كما في قاضي خان وغيره لا يحملون ما يجب ليصلح عن دم عمد فانه على القاتل حاله الا اذا ابل او اقرار بقتل خطأ لم يصدر قاضى القاتل العاقلة في ذلك الا اقراره فانه على المقر في ثلث سين وفيه من االى انهم لو صدقوه حملوا الا انه ثبت العقل تصادقهم والى ان القاتل والولى باذنه وقاتلته قضى قاض كذا بالدية على عاقلة ما بينته وكذا بها العاقلة فلا شئ عليهم ولا على العاقلة كما في الدماية فلو اقر بالقتل عند قاض فاقام الولى البينة على ذلك المقر قبلت لنا ثبت الم ثبت بالافراس من وجوب الدية على العاقلة كما في المنهاتية وغيره ولا يجب بقتل عمد سقط قود ما بينته كما اذا قتل رجلا واحدا صامى او صوته والاخر عاقل بالغ او احدهما صامى والاخر رجلا فانه نصف الدية بينهما او يجب بسبب قتل ابنه عمدا فانه وجب الفتوى بغض النفس الا انه سقط بجرته الاولوة فوجب الدية على الاب في ثلث سين صيانة للدم عن الممرد ولا يحملون جنائيه بعد على حذر خطا فانه على سواه او بناتيه عمده في النفس او الطوت فان العمدا لا يجب التخييف يحمل العاقلة فوجب الفتوى به ولا يخفى انه من عباسى الا انه اذا ارتكب القتل لا يحملون ما دون ارش الضحوة من بدل طوت هو اقل من خسائته هى ارش الضحوة فانه لو كان خسائته واكثر تحملوا او انا طنا من بدل طوت لانه من قتل عمده خطا وقيمة قتل من ارشما تحملوا فان القيمة في البعد ثمانية مقام الدية في الحر كما في الكفائية بل تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره على الجاني تغليبا فيفضل على الولى ان جناتيه البعد يكون بل لمطف جملة على جملة لا يحملون و فادرتا الا انتقال اسل الا هم وفي لفظ الجاني الى الال على القطع رعاية من المخرج

كتاب الاكراه

عقب باليات مع انما غيبان عن خلاف الرضا لاننا بالقدح كما جرى كما لا يخفى هو في اللغة حمل الشان على امر لا يريد به الجعا وشرعا والاسم منه الكراه بالفتح وفي الشريعة فعل سوء بقرينة الاتى والفعل تناول الحكمى كما اذا امر بقتل رجل و لم يهد و شئى الا ان المأمور لم يعمل بدلالة الحال انه لو لم يقتله فعلمه لادروقطه فانه اكره كما في الذخيرة يوقعه لغيره

وكانه من الاشربة والاطعمة المحرمة كشراب الدم واكل لحم الخنزير لان حاله يلجى كالحصنة في خوف تلف النفس بالخصوف وشبهه
بانه لو اكره بغير الملجى لم يكل شراب اللحم واكله فلو بهد وبغير سوطا وسوطين لم يعتبر الا ان يقول لاضرر على عينك وذكر كفاية
المنامة وقال بعض المتبحرين الخمس في زماننا التعذيب فيساح التناول عند التمدد كما في الكشف ويغني ان يباح عند التمدد
بخذ كل المال حتى ان يصير عن التناول على التلف اثم واتخذ به لانه اقبح عن سباح والحق نفسه في مملكته وكذا لم ينس من لم
انخصه ولم يتناول وكذا ما ظاهره الرواية وعن ابي يوسف جازم في كفاية الانتفاع بالاثم عن الضرر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام
ان المكروه انما شاع اذا علم بالابطاح ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجحنا ان يكون في سعة لانه لا يضر بالجل فيه فيخاف كما في الذخيرة
ورخص ولم يات به اى بالجل لظن الكفر واجزاه على اللسان حال كونه مطمئنا طمعه بالايمان ما غير تغير عقيدته فان التكرير
اكرهوا عمارا ثم طلبه صلى الله تعالى وسلم نسب حلالته القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا عاروا اى ان
عاروا الى الاكرامه فعاد الى الطائفة وفيه إشارة الى انه لم يرض بغير الملجى وكفر بظن الكفر به ولو قال بالطائفة والى انه لو لم
يخطر بباله سوى الاكرامه عليه من لفظ الكفر لم يغير قضاء وديانة فلا يؤثر بنسبها صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر بباله شئ
لم يغير قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال انها خطرة بالى رجل من النصارى فقد كفر فعاد لادانته كما في الذخيرة وبالصبر عن الكفر
على التلف اجزى صار جوارا وشهدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الاثرى اثم على الله تعالى عليه سلمى جسيما
سبب الشبهة حيث اكره الشريعة كون على سبب صلى الله تعالى عليه وسلم نصير على ذلك وخص بامتناع مال مسلم اذى بالاكل او
غيره وبالصبر اجر وصار شبيه كما في عامة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالاجابة ليس من النظر حاله انخصه من كل جهة من
حيث ان العذر هناك من قبل العباد وفيما يبار بان ترك الامتثال بفضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير يشترط حرمة من شرب الخمر
كما في الكروانى وذكر في قاضي خال ان الترك والفضل سواء وبانه خص به شتم مسلم كما في المضطرب وبانه لو اكره به على الاقرار
على مسلم يجرى ان يمينه كما في الطهارة فمن في صورة الامانة الحامل لان الفاعل الله وفيه من اذى الحامل ضامن في صورة
الاكرامه على كل مال مسلم كما في التهمة لكن في الامانة لان الفاعل ضامن الى اذ حرم الاكرامه على اكل طعام نفسه به اذا لم يكن
والا فلا شئ عليه كما في الكشف والى انه لو اكره بغير الملجى لم يرض اثمات مال مسلم ولو تلف ضمن الحامل لا يرض به قتله على مسلم
بالصبر لان قتله لا يباح بحال وليقارن هو اى الحامل فقط اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زرع ولا يقاد
واحد عند ابي يوسف رخص لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين يخرج من الميراث دون الفاعل لكنه ياتم والفقير ويؤثموا
ويباح قتله المقصود بالقتل ولو بهد وبغير الملجى فقتل مسلما كان القود على الفاعل عند من حذر الحامل كما في الطهارة ووضح لكافة
اى الفاعل ولو بهد وبغير الملجى لان التكليف ما يبيح مع الزل وفي الاكفار شهابه لو اكره بما زاد على جهرا مثل لم يجب الزيادة
كما في الذخيرة وطلاقة واحدة او اكثر وعقده اى اعتاقه ولو ملكا كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق والعق بغير الزوجة واجد بغيرها
ذا صرح طلاق بالمعنى اليه وعقده بوجع الماسور على الامر بصفتها ولو اذ لم يلها وبغيره العبد ولو اكره بوجع الفاعل على الطلاق والعتاق

الخروج بجني نفسه كما في الذخيرة التي ماتت به في الطريق ولم يوجد له غيره بالشرع أو الاستعجال فيؤدي إلى أثمان الكفاي
 كما في الكفاي يخرج من المفسدون المداين والادب من الأموال خيرا بالخاص للعالم وهذا رواية النوادر عن أبي حنيفة في ظاهر
 الرواية أنه لا يخرج المكلف من الكفاي في الظنية وأد الباع الصغير شيئا من غير ما في العقل فلا يملك المال لم يسلم السيل عالم
 حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فحينئذ يسلم إليه أن لم يرشد إلا أن هذا السن لا يملك عنه الرشد إلا إذا اكتمل في الشرح للظنية
 منه عند أبي حنيفة وعلى المال في الشرح وقال بعضهم أنه أسند إليه مخرج ليس به مذهب لأنه لا اشتراط الرشد للتسليم
 كما في الذخيرة وفيه إشارة إلى أد الباع رشدا ثم يسلم إليه مخرج هذا المال كما في الكفاي وضع تصرفه في تصرف غير رشدي في ماله
 من البيع وتوجه قبله قبل قبضه السن وخمس وعشرون سنة وبعد دوى له مفسدة يسلم إليه بالرشد كما أشار إليه سابق
 وفيه إكراه عند الماعذ ما لا يسلم تصرفه ولا يسلم إليه بالرشد إلا أن يبرم لمن لا حرج عنه تصرف في ماله قبل العلم بالرجوع عما
 كما في الذخيرة وحسن القاضى يطلب الدين المديون المحلدين أي القضاة دين عليه كالمالك الكفاي لا يسلم إلا إذا ملك
 لأن البيع غير متعين لذلك إمكان القضاء بالاستيفاء الاستقراض واخذ الصدقة وغير ذلك كما في الكفاي وفيه
 إشارة إلى أن لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله الأبرصاء وهذا عندنا مخرج إذا امتنع عن بيعه فباع في المديون المخرج
 بالاعتماد بين الشرائع ستة لها ما في الغائب فلا يجوز عنها بعضهم كما في الذخيرة وقضى دراهم دين من دراهم ماله لو كان ذو
 دراهم وله دراهم في القاضي ذلك من ذلك لو لم يرضاه بالاجتماع لأن المدان حق الاقتراض منه لم يرضاه فلقاضى القاضي
 وقضى وما يرضاه أي دينه دين من دينه المار وبيع القاضي كل ما من دراهمه وما يرضاه القضاة لا يرضاه منها
 استحالة ما استحدث في الظنية والقياس أن لا يباع ولذا لا يكون لأن يفتخر به أي من غير قضاء بخلاف من لم يرض
 كما في الكفاي لا يبيع عنده القاضي لدينه عرضه وعقاره لا غرض أناس في الأعيان يبيع عنده ما يفتخر به بالقوة وغيره
 ثم بالقضاء وفي رواية يبرر ما خلف من العرض ثم بالمسئلة منها ثم بالتقاضي النهاية ولا يبيع وتسا من ثياب برة وثوبين
 ليكون به لا عند الغسل كما في الكفاي ولا يبيع مسكنه كما في التفت وغيره ومن الغسل ومعه وفي برة عرض مشددة
 بلا اشتراط العاقبة أي مشارك للفرار في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بنميم بالخصص إذا كان الدين كله لا دانا والآن
 ينفقه ما لا يقيم من غير ما الحال ثم بعد القضاء الأصل شاركه بما جفوه بالخصص وفيه إشارة إلى أن البيع ان في برة
 أد الباع أدلى من الغرام كما في المفسدات ولما كان الصغير من باب التجزئ من ثباته فقال وبلوغ الغلام أي بمرور سنة بل
 لو جامع أنزل كما في الكفاي بالاحتمال (خواب دين بآب) والاحتمال (أبنت كردن) والآن أنزل (أبنت كردن) بال
 وبلوغ الجارية أي انشئ الغلام بالاحتمال والحيف والجمل لفتن (أبنت كردن) وهذا يكون بلا أنزال
 منها ولذا لم يذكره أنزال والآن أن يقول بلوغ الصغير بالاحتمال والآن أنزل والاحتمال والصغيرة بها والجمل أنشئ فان
 لم يوجد فيها شيء من الأصل ومبدأ أنزال والعلامة هي البواقي فمن أي فيلغان من ثم لها خمس عشرة سنة

كما هو المشهور في بعض القصور اعمار اهل زماننا وفي اعنده عن ابي يوسف من صحت العانة وانما لما الذي واما
عنده من ثيم لما سبع عشرة سنة وله ثمان عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة مع الطعن في التسعة
وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لا خلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للعبادة على
اهل الزمان البواتي لزيادة الاضياف كما في المضمرات وغيره وادنى مدته اى البلوغ اى الى الخلام اثنتا عشرة سنة
وادنى مدته لما اى للبراءة تسع من حين على المختار كما في الحكم الصغار فصدق اى الخلام والحجارية حينئذ اى حين
او تيم لما هذه المدة ان اقرب اى بالبلوغ بان قالوا احتملت شلالا ان لك يعرف من حيث هما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح
اقراره قبل اثني عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال حينئذ تسعة عادة وفي الثامن عشر من كحاج الخلاصة ان المروق
اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادى عن محمد بن لا يصدق اعلام خضر شاربه ربت عانة وهو قل خمس عشرة سنة
كما لا يصدق جارية ثم ثلثا مذهبى اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتهاء الحج واجتداء الاذن في هذا المقام من رعاية
حسن الاختتام ودقة تعقيب ما ياتى من الكلام

فصل كذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدل كتاب الماذون اى الاذن فهو معد كحضوره وان كان الظاهر من معرفة
الاذن يحتاج الى حذف المضاف والمضاد الى الكفاية يقال هو ماذون له وحى ماذون له ما ذكره الفقيه ليس من كلام العرب
الاذن لغة اعلام باجزة وخضعت في النسخ وشرقة فك الحجاز ازالة السيد اعرض للسيد من منع نفاذ القرف انصارا والاعمال
مبينة ومن النافع الى ابناء على حق له في رقبته وكسبه كما في الذخيرة واسقاط الحق الثابت للسيد في الرقبة وكسب
مستدرك لزيادة الايضاح ثم تصريف العبد الاولى ان يقال الاذن ان ليك حجر عبده فيصرف على فليعط
على فعلية مبينة على انه لا يصير مطلقا بحج والفك بل يعلم به الا ترى انه لو اذن لثم تعرف بلا علم بل لم يصح تصرفه كما في الذخيرة
لنفسه لاسيما بطريق الوكالة بالجمية وحى كون الانسان بحال لو باشر القرف استفاد موجبه شرعا وقية اشارة الى
ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتعرف الا ان حق السيد مانع لانه قبل الاذن واما بعده فيصرف كالحج
فيملك ملك اليد ولذا تعرفوا استفاد الى قضاء دينه ولغته ويكون ما يستحق عنه للمولى والى ان الملك على تعيين
مقتضى مستقر لم تثبت لغير الحاكم في الكفاية والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة حجر السيد المعنوية وغيرهما
ولعله الكفى به اشارة الى غيره متعالية ثم فرع على القرف لنفسه ثم على الحج فغيرها مشوشا فقال فلم يرجع بالعبادة
اى بحج القرف لطلب الثمن غير فعلية بمعنى مفعول من عبده اى بغيره على سيده لانه يتصرف بنفسه بخلاف الوكيل ولو اذن
يو ما دخه من اليوم ليعين المصلح والشهر السنة او مكانا فهو ماذون الى ان يحجز من الاذن لاسقاط لا يقبل التوقيت كالعلمان
فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية الحج لان الساقط لا يورثت بقاؤه لولاية الحج باعتباره وان كان في الحج امتناع الاستا
فيما يقبل الا ان الساقط لا يورثه اشارة بان تعلق الاذن بالشروط جائز كما صفتها الى المستقبل كما في الذخيرة

كما في الظن فلو افترضنا انهم لم يصح لهم فخذوا بعد العنق ولو كان الاقرار بهذا الامر وجب على الحاج ان يصحح لاقراءه باليد دون
اليد واليد باقية ونزاعه وما عند ما فاقره بعد الحج لا يجوز لان الحج اطلق اليد وكذا لم يمتد اليه الحج ويصدق طعنا ما
ما كولا لا الدراهم والذرية لا يتجلبب القلوب ليسير اقليل لا كثيرة فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من الف
على ما قال البعض المشايخ كما في الذخيرة والضعيف من لطيفة الاستهلاك في البداية وفيه اشعار بان الضعيف استحسانا من
لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمواد الضيافة اليسيرة لا الكثيرة والفصل بينهما افق محمد بن سبطان
في البداية على ان الذخيرة وفيه رضى ان لا تصدق اصلا على ما قال بعضهم كما في الخلاصة والى ان لا يسلب صلا لكن في الذخيرة
انه لا تصدق ولا يهب رجاء فصادق وان ذلك الى ان الحج لا يصدق على احد او لا يصدق على ابي يوسف ثم لباس
بدعائه بعض فقهاء الى توث يومه لا وقت شهره لان حولا لا يفسر باعطائه ما يملكه الاجم الاعطاء لانه قد منع خيفة كما
في الكافي والضعيف من ليا يلزم الى المادون من التجار لا سيما في كل يوم قدم المادون الضيافة تفنن من العالم ويحيط
المادون من الثمن من جمع عجيب اى بسبب عجيب جدي مبيع قدر احمد بن التجار لانه من صنعهم كما في الكافي وفيه
اشعار بان لا يحيط اكثر ما عده نعيمكم في شرح الطحاوي ان الحظ اذا لم يكن فاشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاشا فهو عند
خلاف العلماء بانه لا يبيع عيبه هذا اجماع كما لا يبرأ في الحلاصة ولا يزوج ربه من العبد والامة لان الفرج ليس
بتجارة فلا ولاية له في ذلك لا باذن المولى ولا عند الظفرين ا. عند ابي يوسف في زوج امته كما في الذخيرة ولا يكتف
لما دون تيقده وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بخيار فيه استعاره لا يصدق اذا انعاقه فوق الكتابة كما في الحظ
وكانت من اربعة خصال برقبته وجب على المادون تجارة هي مبادلة مال به امثل شرح جيب الشرا او باستحقاق
المشتري او ملكا قبله او مثل نقصان بيع اذ اعييت اتفق ربه بسبب او وجب بما جوف في مضافا
اى في حكم التجارة كدوم دليلة اى ضمانا كما اذا ودع رجل ما دون ما لم يطلب منه فاعلمه ثم ملك ثم اقر به فانه ضمن
لان المودع ضمانا بما جوف وضمان النقصان في كل ضمان التجارة لان المضمونات تلك دار الضمان الغرماء لهم لان
اداره من الدين ونقصان المانة كالمعاريه ومال الشركة والمضاربة والابارة بمجد اى حجب المادون الا الاثبات فان
غير مقيد به الدلية اخضع منها وانما ذكر ابتغاء المعاريه والوفاء وحققه من مثل وجب على المادون لو طلع ربه مشتري
بعد الاستحقاق فان كانت جوفان هذا العقد ان جيب سبب لوطى لانه مستند الى الشراء ولذا اسقط عنه الفيلسوف
حكم الشراء واقرض بها وجب عليه التزوج من المهر فان التزوج ليس في معنى التجارة كذا في الكافي وبما ذكرنا نظره مثال
لما هو في مضافا ويرجى النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الاشياء وفي كلامه تسامح فانه مثال الدين جيب تجارة
على انه يجوز ان يكون ذرا لا مثله كالفرق السابن مشوشا يتعلق ذلك الدين برقبته لى المادون وفيه اشعار
لو باع سيدة لعبد الدين كان باطلا فيلزمه انه سبيل لانه موقوف على اجازة الغرماء قبل فداه لانه لو انعقه المشتري

بعد بعض الصبح والمغربة فليكون موقوفا كما في الذخيرة يباع فيه أي مبيع القاضي لما ذون في ذلك الدين يطلب المبيع
لم يرض بذلك سيده كما دل عليه إطلاقه وهذا إذا كان له سبب فإذ كان غاب لا يبيعون أن نعم في رقبته بهيديد ويؤخر
فان لم يتم تسعارة المادون كما في الذخيرة ولا يباع إلا في الهداية وقوله يباع مشروطة بالبيع الامرة
وفضلا لغيره المشتري فلو لم يبع الدين يطلب الباقي بعد البيع وانما يباع في النقص مرة بعد اخرى فانما يجب شيئا
كما في التكاليف والقيمة ثم يبيع بمقتضى ما يبيع في كل واحد منهم ان فضل من قيمته من ماله من ماله
لم يكن في الشئ فارسي في تعلقه بكمية المادون وفيما يتأخر بانه يسترط حضور المادون في مبيع كسبه لانه انهم فيه
لا يتغير رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد حصل ذلك الكسب قبل ذلك الدين او حصل بعده فباع فيه
ليقيم بخصصه وتعلق بالثبوت كسبه اذا وصل وانما يبيع اي قبل تلك الهدية والاول ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فان
لا يباع المادون ان كان له كسب في يده لانه لا يبيع من البهائم المادون الكسب ليس من الثمن هذا اذا كان له كسب
ولا حاضر اذا كان غابا يبيع قد وسد او يبايع في خروج فلا يبيع القاصي الا اذا لم يقدم المالك ولم يخرج الدين لم يقدر مرة
تقوم من مشاغلنا من قال ان مدة مفروضة الى راي القاضي عن أبي بكر الباشي ان مدة ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا
كله على قول العلماء الثلاثة والمدة زفرح فليباع رقبته وانما يبيع لانه لا يبيع في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بما اخذ
سيده من كسبه قبل ذلك الدين فاذ فرغ من ما يبيع في ذلك الوقت وفيه إشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد
الدين فيستر منه كما اذا كان على المادون دين فمسأله وكسبه انت فانه لا يبيع منه سبب اخرى فادية والاول
من سببه لان كلاهما يبيع في المادون فيكون انده الا ان يخرج من كافي الاواني وطول المادون بما يبيع
منه اذا يبيع رقبته بعد عقده اذ لم يبيع في التعلق المادون بالدين والكثرة الا ان يساعده في الجمع بينهما ولا في الطلب
من سببه لا يقطع تعلقه به والسيد اخذ غلة اي اجز شمله لغيره وادى به كل شهر شل مع وجوده عليه تساء
فيه اشعار بان للسيد ان يخذ غلة قبل وضع الضريبة قبل حقوق الدين وان يخذ اكثر من غلة شاة قبل الدين
لا يخذ الاكثر منه وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الاواني والباقي من غلة شاة لغيره فيقيم بخصصه ونحو المادون
غير المهر عند ان الباقى لان الباقي يبيع ابتداء الاذن ثم يبيع بقائه فلا يلزم شئ من ثمنه فانه كالباع وحل جوده الاذن
ان عاين الاذن لم يذكره محمد واسلمت المشايخ في بيعه انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا إشارة الى انه لو اذن
الاول لم يبيع الاذن لكن في الهداية إشارة الى انه يبيع في كل واحد من المبيع بخصصه فانه قد حصل الاذن لا يطلب منه به فصل
في الذخيرة بان ان او الغاصب كان للمالك بنية حاضرة خادته فقد صح الاذن في الاطلاقات سيده لان الالبية
لازمت في ابتداء الاذن فلذا في بقائه وقد فقدت بالموت او بن سببه ويجوز ان يكون الغاصب للمادون فانه يجوز له
اخذ ما لا يملكه كما في المضرات جنوا مطبقها بالكرامى والمغانم من غير دأيم والعبد عليه لانه لا يكون حينئذ بمنزلة المهر

كما في الكرماني وعن أبي يوسف ثم ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعده محمد سنة فصاعدا كما في النخبة وعند أبي حنيفة روح
 يفيض الى ما في القاضى ولقيت فان مست الحاجة الى التوفيق فافتي بسنة كما في تمتة الواقات واوحي سيدة او الماذون
 فانه على الخلاف الا في كما في المنفرد به بالحرب سدا حكم القاضى بما جاءه فانه يستدعي موت حكماسي لقيم ماله وانه اعندهما
 واما عند فمجد الله اوصار تصرفاته موقوفة كما مر او حرج سيدة عليه على الماذون يجوز ان يكون حرجينيا للمفعول عليه
 ما لم يسلم فاعله بذاته اياها من جوارح النسيير للماذون بشرط ان يحل الماذون بالحج مبال لطف واكثر اهل سنة
 فان حرجهم من حل وطين او ثلثه لم يخبر لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذنا صابا لاذن بحجهم من معدودات
 الحج بالشرط ان يحل الماذون بالمعدودات كما يحج بالحج وعلمه اذا اذن بحجهم منه لا غير وثبت الاذن بخير الواحد اجماعا واما
 الحج فذلك عند ما اعند فمشرطه وحقق التمهاده العدة او العدة وذكرا الا بشرط في الزيادة بل اذكر الخلاف
 والنظام انه قول محمد بن وسيد يكون ذلك منه وجعانه كما في النخبة ونحو الامة الماذونية ان استولى باسديا استحسانا
 خلافا لزوج اعتبارا للبقاء بالاندر وضمن سيدا حينما قيمتها اى قيمة المستولى المدنية للتحريم لانا لا نتابع بغير سيدا
 واما لم يقسم اكثر من القيمة لانه ما ضمن قيمتها الا لغيره ولو شمل بينه اى دين الماذون ماله وبقية بقيه لم يملك سيدا
 ما سعه اى ما في يده من المال منه لانه منصرفه فانه فاعله المال للسيد فانه بعد فاعله من حاجته واما عند ما يملك
 اى ما في يده من الرقة وهى ملك السيد لما ضاقت ولا اقبل في الماذونية وتعلق حق الغرام بها لا يمنع ملكيتها للسيد انما وضع
 في امانة الدين بالثبوت كسب معاذ ان لم يستعق بها فاعله بل خلاف كما في الكافي فلم يفرع على هذا الاصل يستلزم
 فاشا الى الاول انما قلتم ان عبدا فاعله اى عتاق السيد عنده وعق عند ما في صورة عدم الاطاعة عند
 ثم يضمن سيدا عند ما يذبح او كان حرجا لم يمسح المستحق اذا كان حرجا ثم يرجع عليه كما في الحقائق ثم شرع في الثانية فقال
 ويبيع هذا الماذون ما سعه من سيدا بالقيمة اى بثل القيمة او اكثر لانه غيرتهم في ذلك وقية اياهم لانه لو باع من سيدا
 باقل من القيمة وبيع الميراث ولو شح به من اجبي جاز لودم منه وانه اعنده واما عند ما يبيع من سيدا مطلقا الا ان
 مخير من الزالة ايجب من نقص البيع ويبيع من اجبي الغني ليجب له الفاض ويبيع ان قوله كقولنا كما في الكافي
 ويبيع سيدا ملكه منه اى من هذا الماذون بها اى بثل القيمة او باقل منها عند ما لان فيه لنقص الغرام فان
 باع سيدا ماله من هذا الماذون باكثر من القيمة ولو لم يمسح النفس سيدا البيع او حط الفضل عن القيمة صيانة لقوله
 كما في المبسوط بل اذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عند ما واما عند ما يبيع فاصدوان اعطى الحاجة وكان الغني
 يسير او يعلل ثمنه اى سقط عن ذمته هذا الماذون ثمن يبيع باعه سيدا منه ان سلم السيد ببيعة القبل قبضه
 قبض الثمن اذا تسلم بطل حق السيد في الجبس هو لا يستوجب على عبده دنيا وفيه اشارة الى انه لو كان ثمن عندنا كان
 للسيد بطل البتة منه كما اذا اودع عند او فعه منه كما في الكرماني فخص به وقية اشعار بان ثمنه العبد من مال سبعة شيا ثم

اسى وصى الجدي ثم وصى وصية ثم القاضى وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولاد بالاطلاق الاولى او وصية من قبيل القاضى للولاية في مال دارنا عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعار بالصحة والاية كل من الوالى القاضى وصية بعد موت وصى وصى الجدي وشارف في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصحة وكذا اذن ابيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية تصرف في مال دارنا في الكلام في اصول الاحكام ولوا قرأنا نصه المأذون للولى او غيره بما سمع من كسبه من عين او دين او ارشاه بما ورث من ابيه او غيره صح ذلك لاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبايع وعنه انه لا يصح لان لم يثبت في صحة الاقرار بما سمع للماجة اليه في التجارة وبهى مفقود منه الموروث كما في النهاية ولا يخفى في لفظ الصحة والارادة المستتمة من الاشعار بالتمام وكيف مما يتردد مع المناسبة للشرع من عاية حسن الاقتسام

كتاب الوصايا

تعبه بالمأذون لانه متعلق بالبعد الموت وانما جمع الوصية اشعار بالكثره الواعدا وان كان الامم يرد الى غسل بصلابى اى الوصية لانه اسم من الابصار كالوصية بالفتح والقدر والوصاية بالفتح والكسر يقال وصيت اى فوضت الى زيد وعمر وهكذا فهو وصى ذلك وصى ويقال له الوصى اليه وصى له والمال موصى به يقال له الوصية كما في النهاية والقاسوس شرفه ايجاب اى الزام شئ من مال ومنفعة لله تعالى او غيره وبما شامل للمبيع والاباحة واللبنة والعارية وغيره بعد الموت حتى لكل فانما ايجاب في حال الحيوة وانما سمي الوصية لان اصبحت له الوصى به وجعل كان من امر حرة بما بعده من امر مائة يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته بكما في الكراني ونسبت الوصية عند المجهود في وجهه انما يندرك المتقاصير فرضت عند بعض في حق الوالدين والافترق غير الواثرين وجبت على الغنى عند بعض في حق الكل الادل الصحيح كما في التلث باقل من الثلث اى ثلث مال وفيه اشارة الى ان التلخيص في الوصية افضل لما روى عن الشيخين لم يدين ان الوصية بالخمس احب لنا من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الوصية لما في الانبياء عند غنى ورشته بما لم اغند استغنائهم اى صير رثتهم اغنيا بحصتهم من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه ويرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل كما في التلخيص وقيل بخبر عند احد بنين الاشتغال كل منهما على فضيلة هي صدقة وصلة وبها كذا المكن عليه حقوق والا فالازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزايدى وخبره كتر كما اى نداء بثلث نذب ترك الوصية لتبسا بالاحد جهاد جهاد استغناء بالارادته لم يجرى اغنيا فعلى غير يكون الاضافه للهدم كما هو الاصل وفيه رز الى ان اذا كان تلبسا لا يشي لان وصى على ما قال بعضه وبه اذا كان اولاده كبا او اما اذا كانا نصابا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن شيخين كما في قاضيان وانهما نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبة من حق الله تعالى حتى العهد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه حق او لم يكن له الحق لكان عليه تبة كما قال نذب ولم يثم ترك الا بصلابى الزايدى انما سبادة الوصية للاغنيا من لا حاج

وكونه وصية بالوصية لا اقرار وصية بالوصية بالكتابات وفدية الوصايا بالصلوات وصحت الوصية بثلث
 وغيره لعل اي لم ياتي بالوصية من انسان وغيره من الحيوانات فلا يصح لماني بطن واثبة فلان المتيقن بطريق كافي في
 الطلادى وغيره وفي الاكتفاء اشهد بان الوصية صحت بدون القبول فانه ما غاثر طاعليك الموصى الموصى بكما في النهاية
 وسيا في اشارة اليه من بطن انما لا يصح بدون وصية واحدة اي بالمل لماني بطن واثبة اقرارية او المكين بطنين من سيد
 كافي في شرح الطلادى ان ولدت الانثى من الجارية والدابة وبذا قيد القيدين جميعا لاقبل من مدته اي مدة الحمل وسقط
 الاوى ستة اشهر وفي الفيل احدى عشرة سنة وفي الايل والخيول المارسة وفي البقرة تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر في الهنور
 شهران وفي الكلب بلجون يوما وفي الطير احدى وعشرون يوما كافي الاستنباط من قتها اي وقت الوصية فانه يشترط الوصية
 وجود الموصى له وكذا اوجده الموصى به حقيقة او كمالا بان يكون على خطر الوجود كتمرة البستان ما عاش كافي في النهاية عن الميسر و
 سند كالايشنة من كان صاحب المستصفا فغل من ذلك حين قال في شكل ذلك الشتر طمرة البستان كذا صاحب الكفايت
 حكم بالاختلاف كافي التماسي انصح الوصية بماني بطن اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ياتي في
 وجوده عند الوصية كما لا يخفى فكذا لم ياتي في المستصفا كمن كان له الم يدي باني الكافي انه ثبت له الم بال ثم تسببه حتى ثبت حكمه
 عند الموت لما تقر ان الموصى به اذا كان معينا او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية ولكن
 شائع في كماله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمومن غني او من له فانه يشترط وجود الموصى به الاول عند الوصية
 وفي الثاني عند الموت وتما في النهاية عن الفقرة وغيره وفي الكلام اشعار بان ان ولدت الجارية تسعة اشهر
 فصاعدا من وقت الم يصح الوصية لوجود حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معقدة فان الوصية تصح اذا
 ولدت الى سنتين فبا سعة النسب كما في المضرب وصحت هي اي الوصية والاستثناء في وصية مائة
 الا حلفا فانه الموصى له الحمل لورثة الموصى لانهم اقرار الحمل الوصية فكذا الاستثناء على التقر والاستثناء في الفقرة المتقدمة
 بل في الملازمة وهذا الحمل جزء منه واما بقاها فصارت استثناء لم يمس من الملازمة وبجني الازية في حكم كافي في الكافي وهذا اشكال
 فان النواة لم يشترط اذ لم يملك الملازمة والقفا يجوز استثناء بغير من برهن الف وديم كافي في الكافي وغيره وصحت
 بشي من مال المسلم للذمي لانه كالمسلم المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تقع منه بالحوالي ولو ستامنا واجاز بالورثة وفي
 الفقرة انها تقع لحولي من مائة غابر الرواية عن ابي يوسف انها لا تقع كما لا يصح لحولي في دار الحرب حتى لو سجد
 النيا بلان لم يكن له من ذلك شيء وان اجاز بالورثة ومنهم من قال انها تقع له وهذا اذا كان الموصى له دارا
 اذا كان في دارهم فصح احتمال اختلاف الشياخ بناء على ان المنة كالميت في حقا فمجرد وليس من اهل البر فلا يجوز
 وصحت بعكسه ان النية للمسلم لما روي عن النبي ان يكون وصية الذمي للمسلم على المسلم على اخلاصنا
 وفي المصنفات يجوز وصية المسلم الذمي بالاجازة الورثة الكائنين في دارهم واما كذا كذا في دارنا

مستأنفين فمكالمهم في المصالة وصحت بالثلاث والاطل للابن في الوارث وان لم يرض بالورثة لا يصح الورثة
 في اكثر من ثلث فان غلبت الثلث الباقى في القاموس والاصح لشيء لوارثه اى الموصى لم يثبت مقبول
 عند الجميع فلا وصى له الا بغيره كان له النصف وطلبت للوارث كما في الخلاصة ولو وصت بكل لما زوجه كان الكل نصف
 بالارث ونصف بالوصية كما في قاضي خان والمراد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصى كما في حاشية الكتب على آية
 لم يكن له ارثا وقت وصية الموصى ثم صار غيره وارث وقت موته صحت كما اذا وصى لزوجته ثم طلقها ثانيا او واحدة فبقي عتدا
 ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح كما اذا وصى لاجنبة ثم تزوجها مات وهي زوجته وفيه شعار بان لا يصح بعد وارثه و
 مدبره وام ولده لانه وصيته للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن ارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا ولو ان
 الموصى له شيء من الميراث فبغيره ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير لم يصح انتفاع الملك
 لما لم يحيا كما في النصاب لا يصح لاجل قاتل اى قاتل الموصى سواء كان ارثا او غيره وارثا وهل عمدا او خطأ وما شئت
 اى قتل مباشرة لا قتل بسيفه من صح وصيته لحاف بزوجته الموصى فيها وملك بيتها الصبي المميز القائلان فان صح الوصية
 لها بالاجابة الورثة كما في النظم الاباجاة ورثة اى رثة الموصى الوصية بانكر من ثلث لا يعنى لشيء للوارث والقاتل
 فانما تصح لاسقاطهم في الميراث يوسف وزفرج لا تصح للقاتل لو اجازوا اذا اجابة المستعبر يكون بعد الموت حتى لو اجازوا
 قبله كان لهم الرجوع عنه والعماد من الوصية من يكون اجابة مستعبر بان يكون عاقدا بالغاصحا حتى لو اجازوا بصغير منكر
 لم يصح والما للرضع فقد صح وصيته اذا برأ والا فبغيره لانه ابد الوصية حتى لو كان الموصى له وارث لم تصح الاباجاة ورثة ولو كان
 بهنبا صحت من ثلث كما في المعصنات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن ارث للموصى الاكثر للابن صح وصيته كما في الخلاصة
 والى انه لو وصى لقاتل ولا وارث لم صحت الوصية لو باعده الطهين لم يحد الى يوسف ثم خلاصه الى ولا تصح لقاتل القاتل
 ومدبره وام ولده ومكاتبه الاباجاة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطق ذكر بعض شهادته ان المريض ذهبن لم يحد الرجوع
 شيئا كالدار على ان لا يكون له سائر الزكاة حتى يجوز قتل هذا الموصى ذلك لوارثه بعد موته فخير يكون نصيب لميت
 كنعين باقى الورثة معه كما في الجواهر والاصح من صبي ولو عاقدا لم يحد وكذا من مثل من كان في يدية غلظت الخنوق
 اشارة الى ان تصرفه لا يعتبر بغيره الا بغيره فانما الى بعد البلوغ كما اذا قال ذى البخت ثلثت الى فلان كما في الكروانى
 والى المجوز الذى بلغ غير شيد صح وصيته استحسانا كما في النظم ولا من مكاتب ان ترك وفار لانه ليس من اهل
 التبرع قيل بغيره والما عند ما تصح وفيه شعار بان لا تصح من بعد واخوة كما في قاضيان وقدم الدين عليها
 اى الوصية لان لولده لازم بخلاف الوصية وفيه شعار بان لا تصح من تخون الدين الاباير الزمار كما في الكافى وقيل
 الوصية بعد موته اى موت الموصى لا غير لان المهد وقت ثبوت حكم الوصية وطليل اى قتل قبولها في حياة الموصى
 فكل موصى له ورثة الوصية بعد موت الموصى بلا خلاف وطليل رد الى حيواته فله قبولها المهد عند عدم خلاف الزم شرح

ابن ثم مات المقرح الاقرار كما في العادي وسببه مقعد ليقوم المسموح العين وهو الذي لا حراك به من ارضي جسده قبل مو
 تشيخ الاحضار كما قال المطرزي وقال ابن الاثير يجوز ان لا يقدر على القيام لزمانته ومفلوج اى رجل ذابب لهفت و
 مصدره الغالب كما في المغرب قال ابن الاثير هو ما معروف يرمى بهجن البدن وشلل اى الذى في يده فساد وآفة و
 مسلول اى الذى اصابه اسن الكسرة ومو قرة في الرية لمزما حتى وقية من كل له خبر به اى بهية كل منهم متبر من كل
 مال كل منهم ان طال مدته اى مدة كل من هذه الامراض ان يحصى سنة من اهل اصا بطة ما قال اصحابنا كما ذكره
 ابو الجاسم وبعضهم قالوا ان عدنى العرف تطاولا فمتطاول الا فلا ولم تخيف موته بواجبها بان لا يزداد ما به قنا وقتا والا
 كمن احد منها بان لم يطول مدة بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد عليه ما يفيد ائمن ثلثة اى مخبر من ثلث مال كل منهم
 لانه في حكم المريض قالوا اذا اضاءه المرض صار صاحب فراش عجز عن القيام بمصالحه الخاصة وازداد كل يوم فمريض كثر
 فالسلول الذى طال مرضه لم يقضه كالصحيح وقال محمد بن مسلمة ان كان لا يرجي براه بالندوى وكما للمريض الا فكما للصحيح كما
 في طلاق العادي حتى عشرين اسلا سلام انه في حق التخييل ان لا يقدر على النهج الى المسجد في السوق ان لا يخرج الى المكان في المرة
 ان لا يقدر على السطح وقال الفضل المفضل ان لا يخرج الى حراج نفسه عليه لاعتقاد كما في القناعة والختار انه من كان الغالبية
 الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في بهية الذخيرة وان اجتمع الوصايا اى خلت قوة كما اذا وصى لفرض وجب
 ونفل لصد تعالى واحد كج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث فصار بكل نفقة اكل كما اذا ضاق هذه واجازة لوز
 فاذا ضاق بلبا اجازة قدم الفرض الى لا قوى منها وان اخذ الموصى فهدأ بالفرض عن العبد ثم عن الصد تعالى ثم اجاب
 ثم النفل كما روى عنهم وذكر الامام الطحاوي انه بدأ بالفرض ثم الكفارات ثم بكفارة النفل ثم العيين ثم الظواهر ثم الافطار
 ثم التذوق ثم صدقة الفطر ثم الاضحية ودم العشرة الخراج وتما في الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة بان يكون لكل نصيب
 حق الصد تعالى اوق العباد وواجبات اولوا نفل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذا اظلمت به ابلاتهم وعنه لو كان
 اكل فرضا حقا لصد تعالى كما بدأ بالجمع ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كما هو معتاد بالجمع واحتق والصدقة بدأ بما بدأ به في الظواهر
 وعنه ثم بدأ بالفضل والصدقة ثم الحج ثم العتق كما في الذخيرة وان اوصى بجمع للفرض الحج اى بعث الوارث
 او الموصى بجمع عنه حال كونه راكبا والاولى تقديره عنه من بلده اى للموصى ان ينفق نفقة من الثلث ذلك
 الحج الموصى به والا يبلغه فمن حيث يبلغ النفقة حج راكبا عنه ستمائة اوار للموتية وقية يار الى انه ان فح المال في عب
 حج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يسحب لخل فيه الى انه ان كان في المال لدنوع فارب الكون في شىء استحب النفقة لنفسه
 فهو محتاج خاص للنفقة لانه لم يحصل ثوابا لدوالي انه لو حج من القرى التي فرس من بلده صح لانه في حكمة اى انه
 ان لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل نأج عنه هذا المال ما شاء لا يجوز كفاي اتمته فان مات حاج اى
 ان تصد اوار الحج الفرض فصار من بلده وصا ثم مات في طريقه ووصى بالحج عنه حج راكبا عنه من بلده ان ينفق

لنفقة ذلك عنده واما عند سائر جهات كمال في الكفاي وروى بوسليمان من حيث مات بالاعلاف كما في حج المحض
والكلام شرا على ان لم يبلغ النفقة ذلك تجز من حيث مات وذا بالاعلاف كما حقه كآية العلم ان وصي لم يبلغ عند
حسن الطريق فيها والاصرف الى ما يراه لفهم من وجه البركة في الميتة وفي وصيته ثلث مال الزيد الابني وسدس
والحال ان الوثية لم تجز واما على الثلث من اهدس ثلث اى يجعل الثلث على ثلثة اسم لما ياتي وفي وصيته ثلثة
ثلث مال الزيد وكل لا جز ولم تجز واما نصف اى يجعل الثلث على اربعين واما لا يربح اى يجعل على اربعة اسم لما حصل
فقال ولا يضر الموصى له باكثر من الثلث عن ابى حنيفة مخرج ويضرب عندها والاصل انه ان اوصى باكثر
من الثلث ولم يجز وافضى بالمال في الاكثر عنده كما ونها وصيته بالاستحي فلا يكون مشروعة جائزة عندها لا تعد تفضل
احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما كن والاول السبع كما في المصنفات وفيه اشعار بان يضرب الموصى له بالثلث
عندهم ففي المسئلة الاولى ثلث بالاتفاق اذ الثلث نصف السدس فقد اوصى لزيد بسبع للاخر بسدس وان اجازوا قسم
نصف مال عليهما ثلثا بالاعلاف وفي المسئلة الثانية نصف عنده لبطالان الوصية بالاكثر فيصية الوصية بالثلث لكل
فيكون الثلث مبنيا ويربع عندها لان اصل المسئلة ثلثة غلات الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم لصاحب الثلث
اسم لما مر وان اجازوا فخذ ما يقسم الكل كذلك لانفس فيه عنده فقال بويوسف ثم قياسا لان ليس من طريق السبعة
لازم سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فيصنف ثالث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي لا جز
وقال الحسن بن ابراهيم قبيح لا ستوا سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وهدما وهو السدس فالصحيح ان يربح بطريق الثلث
بان يقسم الثلث اولاد هو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مشروعة في قدر الثلث فيصية الثلثان ثمانية اسما
صاحب الكل وسمن منها صاحب الثلث لتيم لثلث فيسلم السدس لصاحب الكل ويتنازعان السبعين فيصنف فيحصل ثلثة سهم
لصاحب الثلث والباقي لا جز كما في الحقائق وغيره وتقول لا يضرب معروف مسند مجاز الى الموصى له باكثر من الثلث غالباً
صلته للموصى له وصلته بالفعل مع مفعول محذوف تقدير لا يضرب لك الموصى له وفي عدد ولا يضرب ربع في الثلث لثلاثة ارباع
فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لما قاله ابي ابراهيم في الثلث فيحصل
ان لذلك لصاحبين فارب بالضرب المصطلح بين الحائز بتفصيل عدد نسبة له احد المصروفين كنسبة الاخر الى الاول
على اذكرة المصنف مشتمل عليه وان لم يكن من جال السبع وخالف ما اصطاح عليه الفقهاء على ما قاله الطرزي من ان الفرق بين
الاخذ والاعطاء فقط الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعول مع الصلة تقديره لا يضرب لشيء ولا يأخذ من شيء
شيءا بكم وصيته باكثر من الثلث بل بكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب سهم على الجوز وادنيه اى اخذ منه نصيبا فالبار متعلق
بالفعل واوادة وكلمة واللام في الموصى له بعدية اى الموصى له باكثر من الثلث من الوهم جازة بها كما كلف ما دل
عليه اللام الا في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنه ايضا في المحابة اى في صورة النقصان من جهة

في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا اوصى مريض بان يباع عبدان لقيمة احداهما ثلثون من مائة وعشرين في الاكثر
 ستون من مائة وعشرين لئلا ياله سواهما ولم يجز بالورثة فانه ثلث الثلث ثلثون فزيد موصي بالثلث عشرة وعمر بالثلث
 عشرين ان اوصاه بالثلث الثلث وفي السعاية اى كسب القن كما اذا عتق هذا المريض بدين العبدين فانه وصيته بالثلث
 فيعتق من الاربعة عشرة ومن الاربعة عشرة فليسعيان في اثنين على قدر نصيبها وفي الدراهم المسئلة اى في ستة
 دراهم مطلقه غير مقيدة كسبع من الكسرة كالنصف والربيع وغيره كما اذا اوصى مريض لثلثون رهبا لزيد بها ثلثين وعمر
 بستين فانه ثلث الثلث الثلثون القياس على المسئلة السابقة ان يوصف في الكل عنده الا انهم متفقون في ثلث الثلث
 اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان مال فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعبر عن الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا
 اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعنى فاعبر وبمثل نصيب انبه
 اذ وصية صححت الوصية سواء كان له ابن او بنت ولم يكن نفعه ماله ابن واحد ثلث بلا اجازة وفي اكثر من احد
 مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه يحتاج الى اجازة وبصعيدية نصيب بن او ابنة بلا ذكر مثل الصحيح
 وتبطل لانه وصية بالغير بخلاف مثل النصيب وفيما اشارت الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد
 صححت كفي المضرات والعبرة اى اعتبارا بكونه من الكل والثلث بحال العقد كالبيع والهبه ونحوها في التصرف
 الذي فيه نوع تبرع بغية المقام المنجز اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت وانظر متعلق بالعبرة فالاول نقد
 لسد الغسل بين العالم لسهول الايجاز الذي هو الوجه بحال العقد فان كان التصرف او العقد في حال الصحة
 فمن كل له العبرة والا يكن في العقد بل في المرض فمن ثلثه متعلق حق الورثة في انما تعرض للعقد لانه لو اوصى بثلث
 بدين نقد من كل ماله وكذا لو اقر له من ماله الثلث لانه زيادة والمقام شعروا به كحق المريض بهر المثل بان كان في الحال
 والتصرف المضاف الى موته اى الذي يفيده اليكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حرا فلان بعد
 موته يعبر من الثلث لما مر وان كان هذا التصرف في الصحة فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحة منجز
 ان حدث لي حادث فلان كذا كان وصية ومرض اى كل مرض صح المريض منه كالصحة فلو اوصى بالشئ صدرت
 باطله لانه لم يوص له ان لا يتعلق بماله من احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان موت من مرضي هذا او اذا قلتم ثم
 صح بواقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة واحتياجه اى للمريض فدا او مكاتبا او مبردا بعد اخره وصية
 ومما بات في الاحارة والاستيثار والمهر والشراء والبيع بان يباع مريض مثلامن اجنبي باليا وى كاية تجسيدا كاني التفت
 والاصح تقدريا فانما مقدته على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان جازي ثم عتق او عكس فالجاءة الاولى
 عنده والاعتاق عندهما كاني العادة ومهمة عينا من ماله مع القبض وكذا اصدقه وابراره حتى لو مرض ابن له
 ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبا بالموت كما في الهبة وضمانه بالكفالة وغيره كما اذا قال

نیزه ما لهما علی الالف علی الی ضامن اولیہ کذا علی الی ضامن لمان فان الالف والماء علی الخالق والمشرق
فانضمان اعم من الکفالة کما فی الکرامی وصیغته اسے کالوصیۃ فی انہ من ثلث لانما تصرفات منجزة فلا ولی ان
یمثل بہا لجد القاعدۃ المتقدمۃ

فصل جاره اسی جارجالموسی اذا وصی الی شی من لصق داره به ای بداره قیاسا کما قال ابو ضیفه وزفر لاج
بجته الجار ورموا الملائق ومن شارک غیره فی مسجد حمله استحسانا کما قالوا فی روایه عنه لانه الجار عارف کما فی الانضباط
وماروی ان حق الجار ربون دار یمینا وشمالا وعلما فضیف کما فی الکرامی وغیره واصلح الاول کما فی المفصلات ونفی
شاره الی ان المسلم الکافر والصنیر الکفر الذکر والانشی فیہ سوار داسه انه لا یدخل فیہ القن والمدبر وادم لولد لانا
سکنی مو لا یغفل الیمین بنیات النبی فانه جار کما فی الذخیره و ذکر فی المذایه انه یدخل فیہ العبد الساکر عنده
لا عند ما وصهره بالکسر علی نفسه محمد بن ابی سعیدة کل ذی رحم محرم من ذر سہ کل ذکر من اقربا و زوجه
الموصی وان اعتدت من یحیی عنده تہ نیا یدخل ابوا و ابوا وغیر ما قال تلوی فی ذانی عرفتم ومانی عرفنا فلما یخبر
الا بوا واما کما فی المغرب فی شی ان تین ہذا لم یظ الصبر والمظ خیر فیہی ان لا یدخل فیہ الا بوا یفہ و یارہ و فتنہ
بفتین کل زوج ذات رحم وممن منہ زوج العنت والافت والعنت ونحوہ من قبل ہذا فی عرفتم ومانی عرفنا فاما تین
الازواج المحرم قریبا کان او بعدا امر او عبد کما فی الکافی و ذکر فی القاموس انہ الصبر و فیہ المغرب انه عند العرب کل من
کان من قبل المرأة کالاب والابن و فی العاتہ زوج العنت فی شی ان یفتی بہ فی دیارہ لانه المشہور والابن عسہ فی حق
اعتبار اللعوق والافہ قال الخوی الازہری اہل لزل اخص الناس ولا یخص بالانسان من الزوجہ کما فی الکرامی
وذا عنده واما عند ما یفعل من لولہ من امرتہ وولدوا خیرہ وعمہ وصبی حبشی الفیتہ فی منز لکما فی المغرب لا یدخل فیہ
زفہ کما فی الاختیار والاصلاح اہل بیتہ اسی بیتہ بوجہ کل من یقبل بہن قبل بانی الی اقصی الی فی الاسلام
مسلم کان او کافر قریبا او بعدا امر او غیرہ لان الال اہل بیتہ لمانا احتمالا واحدا فیض فیہ وہ والوہ لا الال
لانه مضاف الیہ کما فی الکرامی والاولاد البنات والاولاد اخوات ولا احد من قرابتہ ام الموصی والنسب نایعہ من الال
ولہذا الواجب لاہل بیتہ ان یدخل فیہ لہ بالاکون البوہ من قوما کما فی الکافی والقاریہ مع قریب و ذو ذواتہ واما
والنساء یجر ماہ قصا عدا فان اقل المحب اثنتان فی الوصیۃ وقال لفظیہ و ذہا ذالم یعرف بالام والافا لا قل احد
لرد الی الخیر ہذا عند الشیخین الماعذ محمد فانتان کما فی المذایہ و فیما شارہ الی انہم اذا کوا لا یخصون فالوصیۃ جائزہ
و یفتی الال ان یحب عند خیر من یحیی بالاجہ منہم کما فی تمتہ الواقعات من ذوی رحمہ لیت بعصبہ ولا صاحبہ
فرض سوار کافر او صغارا او کبارا او احرارا او عبدا ذکرہ اوانا مسلمین او کافریں فیذیل ذیہ الحمد والمحبہ و لکما لولہ فی ظا
الروایۃ ومن یحبین لہ لا یدخل الجورہ و لولہ و قد اشارہ الی انہ لولہ کلن لہ ذو رحم یطل الوصیۃ عنده لانه لا وصیۃ

للمعدوم كما في الكافي تقدم الاقرب فالاقرب من بني الرحم غير الوالد بن الوليد بن عثمان بن محماد فضا حد الان
 الاقرب في العرف من يقرب الي غيره بوسيلة ولا يترتب عليهم فلو اوصى للمعين وخالف للمعين عنده والاعند بما فرج لانه
 يدخل فيه كل قريب غيب ليس قبل الاب والام امي فقصي اب له في الاسلام فلو ترك عماد خالين كان النفع للم
 والباقي للمخالفين لا يستحق اقرب منهما وثالث عند ما ولى ترك عماد عنه وخالا وعالة كانت للاولين عنده لاستواءهما
 في القرب ورجعت عند ما كما في المداية وغيره وصح قوله كما في المضمرات فاعند به الضعيف ثم في هذه الوصية ثلثة اشياء
 لم يقرب المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القرين فيخص بسكن تقيها كما في الكافي والياء اشار في الاسرار وغيره
 لكن في المبدأ ان الجمعية شرط متفق عليه وفي الوصية لاجل ولد زيد المذكور والاشي والواحد اكثر من سواه وفيه اشار
 بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلبان كان لبنات وهو انما
 فلبنتا علما بالحقية ولا يدخل ولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد بن النعمان عن كمان في الاختيار وفي
 الوصية لا يدخل ورثة امي ورثة زيد وذكرا ونسبهم كالفيتين فان كانت ابنا وبنات ثلث مبنيا وان فقد اولاد الصلب
 يدخل فيه اولاد الميراث في دخول ولاد البنات روايتان كما في الذخيرة وفي بني فلان اسم قبيلة كسبي تميم الانس
 متبدا آخره يعبر عنهم تبا فان كانوا ذكورا أو متخلصين فكلهم خلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يتصلون بالانساب
 فينبغي ان يدخل على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابنا حاصلا لا يدخل تحت المتخلصون في الوصية وهذا عند الشافعي
 المعتمد محمد بن زيد خلون مزار واية عنه وكل الكرخي رجوه يدخل لذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد
 ولد الصلب دخل اولاد الابن وذكور المتخلصين لا يدخل لبنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا
 الا في رواية عن محمد بن كافي الذخيرة وما ذكرناه ان المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال خرا فلان
 اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي وطلبت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت
 فيمن له محققون كبر التام ومحققون لغيرهم لان المولى مشترك صالح لاطاعه شكرا لانا نعام ولا مفضل زيادة
 الاكرام عنهم انما جازت لكن عنه ان الوصية لاطاعه وعنه انها لما جميعا وعن ابى يوسف ردا انها لاطاعه وعنه انها لاطاعه
 عن محمد بن النعمان صطلحوا عليه لان الجملة قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا به لو كان له محققون بالفتح لم
 في لمن يخلفه في العتق والمرض ولا وادهم من الرجال النساء وسواهم قبل الوصية او بعد ولا يدخل مدبره وامهات
 اولاده وعن ابى يوسف هم انهم يدخلون كما في الكافي فنبني ان يكون الحكم كذا ايضا اذا كان له محققون وصحت الوصية
 بالمنافع كما اذا اوصى بنجدته بعد مدة معلومة وابدالنا تلك بالمنافع كما في حالة المحيوة وفيه ايماء الى انه يجوز
 ان يخرج العبد من موضع الموصى الى موضع ابله والا يخرج الى مكره كما في المداية والى انه يلزم بالقبلة بالخدمة لغيره
 على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يسهل بره فكذا ذلك والا فله على صاحب الرقبة

كما في التثنية وكفى داره مدة معينة كسنة وشهرا واما كما في الابارة واما حصل الخدمة والى سائر اربابنا لا يجوز ان يكون
 ان يوجر العبد والى كما في الهداية وصحت فعلتها اى غلة العبد والى اربابها ونفعها مدة معينة واما ان يوجر بها ثم يفتقر
 في بدل الابارة وفيها اشعار بان لا يخرج من نفسه ليسكن لان الغلة والنفع سوارى المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة
 وراحم وودناير كما في الهداية فان خرجت الرقبة اى رقة العبد والى من الثلث سلمت الرقبة ليسكن له كسنة
 له يستخدم ويسكن ويشتغل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار والى او غلة ثلثا بان ليسكن الموصى لثلثا منها
 والورثة الباقي المشتغل الموصى لثلاثة ايام والورثة يومين حتى يسكن الزمان وقالوا ان انقسمت بالاجزاء او لى لانها اعد
 التسوية بينها فانها تملكها الميراث فان فيها تقدير احد سائرنا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل القسمة والا
 انما لم يابا لا غير كما في الظهيرة والاكتفاء مشعر بان ليس للورثة ان يتبعوا في ايدى من اثنين الارادية عن ابي يوسف
 كما في الزايدى ويهايا العبد فيخدم الموصى له يوماد للورثة يومين يشتغلوا منه كذا لا يجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر الا
 فيخدم للموصى له على قدر ثلثي الزكاة والباقي للورثة فان كان العبد نصف الزكاة فيخدم للموصى له يومين وللورثة يوماد على ثلث
 الاعتبار كما في الافتقار بموته في حيوته موصيه لى اذ مات الموصى له في حيوته الموصى له يطل الوصية لاننا انما نملك بالقبول
 بعد موت الموصى وبموت بعد موته اى موت الموصى يعود الموصى به لى ملك الورثة اى ورثة الموصى لان
 الموصى له يتوفى اما وصى له وصحت الوصية ثمرة بستانه ونحوه ان مات الموصى وفيه بستان ثمرة كان له
 يذره اى الثمرة المحاذية فقط لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الاصل العايدة وان ضم اربابا قال لثمره بستانا
 فله يذره الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيها إشارة الى ان ان لم يكن فيه ثمرة فلم يفهم اربابا بطل
 الوصية ونحوه في القياس ولما في الاحتسان فلا يطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما في الكفاية وهذا
 مختار الكرواني كما في غلة بستانه اراضه فله يذره وما يحدث اما ضم الموصى له سواء ضم اربا او لا اذا غلة يقال على ما يشي
 ايضا وهي شاملة للشار والادراق وقوائم الخفاف والخطب ونحوها وفي معناه النزل وكذا الوادى ينزل كرمه في ثلث
 سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا لم يترك الكرم حتى تمسق ينزل ثلث سنين هذا قول محمد بن مسلمة وانما
 لما قال اصحابنا وذهب نصير لى اننا بطلت كما في التثنية وصحت بصف غنمه وولدها الموجود ولبنها له
 اى الموصى له ما كان على ظهرها وفي لبنها وضرعها في وقت موته من الصوف والولد واللين ضم اربا او لا يصح
 لان المهدوم منها لا يستحق بعدا بخلات الثمرة والغلة فانها ليستحقان بالمساقاة والابارة ويورث مبيعة وكيفية
 جعلها في الصحة اى اذا صنع في الصحة يورث اى ماله الى ماله ثم مات فماتت بخلات لانها لم تكن له لعدم لزوم الوارث
 وعند ما يكون امرا بالصحة والوصية يحل احد ما يصح اى اذا وصى احد ما يصح مبيع يصح عنده ولا يصح ماله
 لانه وصى بصحة غيره غير ما يصح زعمهم وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا وصى بالبنار سنة الوارث

والأبى إلا صار لاصحها خلافاً كما في الكوفي وقال السيد المكي الطاهر إن المراد بالقري ليس فيها شيء من شجار
السلام فإن كان فيها شيء منها فلا مصارفة فيه إشارة إلى أنه لو وصي بها جوترة عندنا وعندهم جميعاً كالصدة يصح
بالإجماع أو بما هو معتد به كذلك كالوصية للفقيرة أو بما جوترة عندنا وعندهم كالحج لم يصح كل منها بالإجماع لأنه معتد به
بقوت في زعمهم وإنما إذا ادعى مطلقاً القوم بأعيانهم وسماعهم يصح بالإجماع لأنها عليك طاعة كانت أو معتد به كالحج
من أثبت وفي الحق من لكل كذا في العاقبة

فصل ومن وصي وفوض إلى زيد عند الموت أو قبله ابن قال (تبار دارين فرزندان خود را بعد موتی) او
(نعم فرزندان بخود) (السادس للكن) أو تهمه سم أو قم بامري أو نحو ذلك كما في الخزانة وغيره وقبل زيد الصادرة عنده
أي في حشر الموت عليه فإن رد الوصي إلا يصار بوجه من الوجوه عنده في علمه رد الصادرة عنه أنه إذا قبل بغيره
لا يصح بقوله والأبى عنه فإن لم يرد في حياته أصلاً أو رد فيها لماعلم لا يرد لأنه اعتد عليه فيفسر بالرد وقال الخصان
وورد في العاقبة بوجه لماعلم لم يصح بقوله بعده لأنه قضى في محتمة فيه لأنه قد ورد به لماعلم عند بعضهم وأطلقه شمس
بأنه لو قبل بغيره وصياً في نوع صار وصياً في الأنواع كلها كما في الذرية وغيره وإنما أدى القبول بطريق الشرعية شبهة
إلى أن قبول الوصاية ليس بتمتع بل لا يفتي أن يقبل لأنها على شرط من لم يرد في نفسه ثم الدخول فيه أول مرة غلطاً وثباته
حياة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصي أن يعدل لو كان عمر بن الخطاب ثم وقال أبو طيغ ما ريت في هذه
قضايا عشرين سنة عما يعدل في مال بن أخيه كما في التهمة فإن سكت زيد عن الرد والقبول فمات وصيه فله
أي للوصي رده أي رد الایضا. وضده أي قبوله لأنه تبرع بما حذر في الرد إلا أنه لو قبله صار وصياً لا يخرج عن
الوصاية إلا بالخارج القاضي كما في العادى ولما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال ولزم أن
يبيع شيء أي بيع الوصي السكوت ثياباً من التركة بعد موت الموصى لولا القبول وإن جعل الوصي
وقت البيع به أي بالإصدار لأنه ثبات خلافه فقدم بما علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها ثبات ولأية فلا يصح
نصف الوكيل مع الجهل فإن رد الوصي السكوت إلا يصار وبعد موته أي موت الوصي ثم قبل إلا يصار صح
قبوله خلافه فخرج لأنه لا يفرق الوصي بالقبول إلا أن ضرره يجتنبه إلا إذا انفذ قاضيه وهو في البيع قبله لا يفرق
في محمد فيه ومن وصى إلى عبد ولو بأذن سيده أو كافراً ولو ذمياً أو فاسق نخوت عليه المال بله أي إلى الصغار
القاضي وجوباً بخبره من الإيصار إلى حر مسلم صالح لأن العبد يحرر والكافر يهدم ولأية والفاسق يهدم بالجماعة وفيه إشارة
إلى أن لو اعتق العبد واسلم الكافر قبله فاسق كان الوصية باضمة لزوال موجب التبدل كما في الاختيار وإلى أن
هو لا يصار أو وصياً ولذلك صح تصرفه قبل التبدل وفي الأصل أن الإيصار باطل واختلفوا في مناهة قبل التبدل
بالبطال القاضي في جميع هذه الصور قبل سبيل في غير العبد لعدم ولأية فيكون باطلاً وقبل سبيل في الفاسق لأن

الوصية

الكل

الكا فزك بعد كما في الكواني ومن اوصى الى عبده القن صح ذلك ايضا وان كان ثمة كلم صغار لانه ايضا
 بلا مانع الى متصرف في اعناده واما عند ما ناطق الصبح كما اذا كان فضل الوثرة او كلم كبار لانه قد يعجز عن حق الاعيان من عجم
 وقيل قيل محمد مضطرب كما في البداية واما متصل بعد شارة الى انصح الاعيان الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار
 ومن اوصى الى عاجز غير عبد وكافر فاسق عن القيام بها اى بالوصاية وصالح العنصر والتصرف في ماله ضم
 القاضى اليه غيره من ائمين معين لصيانة الحق الصغير فنية اشارة الى ان وصى بالاب لا يبدل القاضى في غيره فنانا
 بل يفيم اليا مينا كما قال بعض الشايع في الذخيرة قال بعضهم خرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يفيم اليه غيره واما
 النائن فقد قال بعضهم خرج عنها واليه شار محمد وقال بعضهم لا يخرج اصله بل يفيم اليه عينا فاعان الخيانة لا تفسد
 الميث وفي التهمة لو اتهم القاضى وصيا اخرج عن الوصاية عند ابى يوسف وم يفيم اليه غيره عند ابى حنيفة وم والفتوى
 على الاول والى انه لا يفيم اليه غيره الا بعد زك العجز وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن
 العبد والكافر والفاقد مع انه وجب عزله كما في الاختيار وبقي وجوب الامين عن الخيانة لا يقدّر على القيام بها وفي اشارة
 الى انه لو عزل القاضى صيا لا كافيا لم تعزل كما قال بعض الشايع وقال بعضهم انه يعزل بعزله لانه لا يشبه لان عزله علم
 انه اذا انتفى عن الوصاية لا يجز عليها لانه لا يخرج الا يخرج القاضى كما في قضاء الخلاصة ومن اوصى الى اثنين
 بعد واحد او بعدين لا ينفرد احدهما بالقيام به الا اعتماد الموصى على اى الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابى يوسف
 فينفرد كل منهما بذلك لان كلاهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابيه القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا
 اوصى اليهما بعدد اما بعدين فينفرد كل منهما بالخلافة وهو الاصح وبه تأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في السبوط
 الاصح ان الخلاف في المصليين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وهذا ان يكون لهما معا كما في الكواني وغيره وهذا القوس
 الى العدا بفلوات احد بنين الوصيين جيلان فيصحب صيا آخر لجمعة الحق من التفرق وهذا على الخلاف
 عند مشائخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف انه تفصيل لما قصد الموصى من اثرات كل منهما على الآخر
 لكن فيه اشعار بانهم وصى لم ينفرد احدهما بالخلافة مع انه على الخلاف وعن ابى يوسف ان المشرف ينفرد دون
 الوصى كما في الذخيرة البشارة كقصة اى كفى الموصى ينفرد احدهما بالخلافة وهذا مستدرك بقوله وتبينه اى تبيته
 باحتياج الموصى الى اثنين للتفكير والتقدير والفرق وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما او بانتظاره فقد الميث والخصوصية
 في حقوقه مما عليه ماله فلو مات رجل وترك ورثة ودنيا له وعليه فادعى رجل ان له بيت اوصى اليه الى فلان فلان القاضى
 الورثة والغريم فاقام الخاصية على ذلك قضى القاضى بوصايتها كما في العادى وقضا دينه له لانه اذا كانت الحركة
 من مجلس الدين والا فلا ينفرد احدهما كاشير اليه فاضمانا بل يفضل فيه الزاج كما في الذخيرة وحفظ الدين في النهاية ليس في
 قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدائن وطلبه اى طلب بين اربعة يكون وبذا تبرك بالخصوصية عليه

يل كلام صاحب الزخيرة وشتر حاجة الطفل من الطعام والشرب الكسوة وغير ذلك والالتحاق بالحقول
 البتة للطفل الذي التأخير خوف الملاك واعحاق عبد علي اي معين لعدم الاحتياج فيله الذي يخلات افاقا
 بعين فانه محتاج اليور وودعية وتنفيذ وصيته حال كونها معينين لان صاحب الحق انده بلارفع الوصي ودية
 اشارة الى انه ينفرد بهر والمقصود والشترى ونسبة يكال ويوزن كما في قاضيان وجميع اموال ضالعة اي شتر
 على الملاك وبيع ما يخاف تلفه من نحو الطعام والمشروب وفي الاكتفاء شعار بله لا ينفرد وفيما سوى الاشتنان
 البيع والرهن واقتضار الدين والبتة والصدقة والاعارة وغيره فانه قال بعضهم بغير تنفيذ الوصية بالربا اذا اوصى
 بان يتصدق بشئ للمساكين قال الملوالي انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قاضيان انه ينفرد باجاة التبرع لعل
 على الخلاف ففيه تفريق ان احداهما لا ينفرد عند الطرفين نزفروح والحن فيما سوى التبرع وشتر الحاجة والخصومة وقضار الدين
 والذخيرة الوصية ومشكك في النظم وصي الوصي في مال له مال موصيه وصي اي اذا اوصى الى آخره فوصي في تركته وتركته
 المبت الاول لان الايصار اقامته الغير مقامه فيما دلالة وللاية الحزبتين يجوز ان يكون الامام للمعد والمعد اذا اوصى
 احد من يدين الوصيين عند موته الى حي منها لان تصرف وحده وبنا ظاهر الرواية وعن ابي خنيفة لم لا ينفرد لانه ما ينفرد
 تصرفه وحده كما في المداية ولا يبيع وصي مال الصغير ولا يشتري الا بما يتعين فيه له بالحن الذي ينفرد بالتبرع
 به مقوم لانه لا ينفرد عنه بخلاف الفحن الفاحش فانه يخرز ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اثير اليه
 في المنيعة ولا يرد التصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول والاطلاق مشير له جواز بيع كل شئ من الحركة
 منقول كان او عقارا وبنا ظاهر الرواية كما في الخزانة وقال الملوالي ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا
 رغب فيه المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير له من نفقة وكان على البتة دين لا فائدة الاثمنة او في الزكوة وصية
 مرسله يحتاج في النفاذ الى ثمنه او بغيره بل بان كان حائوا او دارا ينفذ عليه النقصان وموتونه بر بعل رتفا فمخند
 يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في العلم والى جواز بيع مال نفسه وشتره الى نفسه بالحق سيرة
 الا انه لا يجوز اصلا عند محمد وفي انه الرادتين عن ابي يوسف ومال عند ابي حنيفة ومولى رواية عنه فيجوز اذا كان في
 للغير منقذ بان يبيع منه يبايى الغائبانية ولا يشتري منه يبايى شامانية بالفت على قال بعضهم كما في الذخيرة
 بعضهم يبيع يبايى خمسة عشر عشرة ولا يشتري يبايى عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في المنيعة انه لو باع
 من نفسه يبايى سابع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يخرجه غيره ولكن لان يبيع من غيره بل القيمة
 ثم يشتريه لنفسه والعباد ومن كلامه لا يبيع عقاره بيجا جائز لانه في خلاف منافته كما ذهب اليه كثير من ائمة سمعته عن
 صاحب المداية انه جائز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادى وانما يحرم التصرف في الوصية اشارة الى جواز
 تصرف غيره كما اذا خاف من القاصي على ماله فانه جائز لو لم يملك ان يعرف فيه ضرورة كما التى بالوفى لغيره بوجه

وہذا استحسان منہ وعلیہ الفتویٰ کافی الفتویٰ وغیرہ ویدفع الوسی مالہ الی مال الصغیر مضاربتہ لیس من التجارۃ وفیہ
اشعار بانہ لا یخذه مضاربتہ بحکم مدحہ انہا بالانہ اذا اخذہ علی ان لہ عشرۃ درہم من الزنج فانہ مضاربتہ فاسخ
ولا جبر لہ وعلی ہذا القیاس یجب لہ ان یؤثر فی نفسہ علی عمل من اعمالہ باقل الاجر کما قال المصنفی لو ہما یخشیان من بعضہ
لنفسہ شیخ ان یجوز عن الی صنفہم اذا کان جرت لایتیان فیہما کذا اذا استاجر شیا من مال النفسہ کما فی الذخیرۃ
وشرکتہ بان یشارك بغيرہ ولبضاعتہ وودیعہ وحقا لای یقبل لوسی حالہ دین الصغیر علی مدیون علی لاسلہ
من اقدر علی ادائہ وفیہ اشارۃ الی انہ اذا کانوا معا یمتثل کما ذکرہ الامام المہدی ویدخل اختلاف الشایخ کفی الکفایۃ
والمالی اسم تفصیل من کلور بالضم قلمہ بالمدی دارلما وغنیہا لعلی الاخری ہذا اذا ثبت الدین بدارئۃ المبت علی مال
بدارئۃ الوسی خالی ان کان المدیون الی کفی فی الثانی ولا یقرض الوسی مال الصغیر لانه تبرع الایۃ لواقض لکن منہ
خیالہ یستحق بالغزل فی الکفایۃ اشعار بانہ لیتقرض بالقبضہ ہذا اذا کان لہ وفاقا بہ کما روی عن محمد بن وعرۃ یقول
علی خلافہ کما قال ابو حنیفہ ورم وقال جملہ فی فیہ اختلاف شایخ کفی الذخیرۃ ویمیع الوسی کل مال علی الکبیر
المعائب ای بلارضاعہ وجموع سیرۃ ثلثۃ ایام فصاعدا لا العقار فانہ لیس ببع مسوۃ للمحفظ والملاک علی
العقار ناد ولذا لا یباع وان یفعل ہما لک علی الصصح وہذا الم یکن من الرکبۃ دین والافیمیع کلک عنہ وراعیہما
فان استغرق ینیعہ والافیقہ الدین من کل لانی الزیادۃ علیہ من العقار وفیہ اشارۃ الی انہ اذا کان الکبیر
حاضر لایمیع شیا من الرکبۃ عن شین مبیع مسوی العقار وہذا اذا لم یکن فیہا دین والافیقہ مبیع علی ہذا الخلاف
وان کانوا صغارا وکبارا معا فندبا مبیع حصۃ الصغار کما مر واما الکبار علی ما ذکرنا من تفصیل اکل فی الذخیرۃ
ولای تجبر الوسی فی مالہ الی مال الغائب الکبیر لانه لا ینقض الیہ سوی المحظوظ فیہ اشارۃ الی انہ لا تجبر فی مال الصغیر کما فی الکفایۃ
وذكرہ فی الکفایۃ عن الاوضع انہ لا تجبر فی مالہ اولی ترک العمل لادال علی الاختتام

کتاب الفتن

اور فی الاخر لانا نادرۃ ہوا فی الفتنۃ لہ صفت بحدت المصاف ای بیان الفتن من الفتن بالفتح والکون مجاہدین
والکسر والفتا لثانیۃ ولذا لا یحق الف ولانوں وانا لم یؤت لانه غیر معلوم عندنا فکذا نظر الی الاصل کالجفر والاشکل
اولا لعل علی وزن البشری مصدر لوشریۃ ذوق و ذکر الی مالہ آت المرأة والرجل والفرج شامل قبلہما فجاز ذوقہ من
و فیما ذکرہ اشعار بان من لم یکن لہ شی منہا وخرج بولہ من سترہ لیس بفتنۃ ولذا قال ابو حنیفہ ورم والیوسف ورم انا لایسمی
کما فی الاختیار واما محمد ابنی علم الفتن کما فی المصنف فان بال من ذکرہ فکذا والآلۃ الاخری خرق فی البدن
وان بال من فرج فاشی والاخری کقولہ لما فیہ من الاثار و قد رفع ہذا الحدیث الی عامر الحدیث الی فقال یقول

امراة فاستبعد قول من ان كل حيض من الحيض لا يشرع فيه غسل فليقل على فرائضه ولا يأنه النوم لفكره وكانت له جارية صغيرة
تغفر عليه فالتفت عن فكره فاجابها بذلك فقالت دع الحمال واتبع المبال فيح وعلم بذلك الحمال فاحتج في ذلك النساء
والرجال كما في الضرور وان بال منها حكم بالاسبق اى سبق منها لانه دليل على ان عضوها على وان استويا على
منها فشكل اى غير محكوم عليه كونه ذكر او انثى عند الرابى ضيقه ثم وبذا من حيلة ما يتوقف فيه من كل امر قد مر منه
ولا يعتبر الكثرة اى كثرة البول في كونه ذكر او انثى عنده ولا يعتبر عند ما لا يدل على الاعادة ورؤيه انه قال لا يوجب
تاريت قاضيا كليل البول بالادواتى وان استويا فشكل عند ما ايضا وانما توقفا على الجواب لعدم ما يدل عليه
من النقل والتعلل وهم متورعون عن الحكم في الاحكام لمباديل شرعى وانما قالوا بالاشكال اذا كانت في صورة
تقدير ذل كما اشار اليه بقوله فان لم يخش فليكن ولم يظهر منه علامة احد سها بان لا يخرج لحيته او لم يصح
امراة او لم يتعلم او ظهر ثديا فيكون انثى او لا فيحصل ولا يصح اليه رجل ولا يحمل او لا يظهر ثديى او لا يزيل من ثديى فيكون
ذكر او مشكك بخلاف احتياطك في عاتة الكتب لكن في الظن ان لم يبين امره فلا يثنى في الحكم عليه ولا من الميراث
وغيره من الكلام اشار الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشككا اذا ائتمد به ونبت لحيته مما اذا منى بعنجه الرجل فان
يفرج المرأة او بال العرجا ومنى بفرجه والى انه لو افرغت من الحيض ومنى او سبل الى الرجل او المرأة قبل قوله لم يقبل
رجوعه الا اذا ائتمد به فبين كما اذا افرغ من رجل ثم ولد كذا في شرح الفرائض الشرع في ثم شرع في احكامه فقال فان
قام البائع من المشكك في صفته في صف النساء اعاد صلوة فحتم الاحتمال كونه ذكر فوجب الاعادة احتياطا
وقية اشعار به لو كان من لم يعلم بحجب الاعادة لكنها مستهتة احتياطك في الذخيرة وان قام ذلك البائع والى حكم
من المراجع بقية الآتى في صفه ثم في صف الرجال بعيد صلوة من كان يحجبه من العيون واليسار ومن كان
خلفه نجد انه من الصف الشالى اذا كان ثلثة فله بعيد من خلفه ثم اتهم له آخر الصفوف وانما لم يشرط ان الامام اعاد
لانه اذا كرر الصلوة وكلاهما ظهر ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة من وجبت اعادتها من وجبها من وجب
بحجب الاعادة احتياطك في الذخيرة لكن في المبسوط ان المأذاة موصوفة فيحجب الاعادة احتياطاً وصلاً
ذلك البائع بقبضه وهو اوسع مائظ المرأة برأسها من المقتة وقية اشارة الى انه لو سئل بغير خلع لم يحسن
اذا كان حراً والى انه لو كان رقيقاً جاز لان القناع مستحب كذا في الكراوى ولا يلحق الحيض مطلقاً حلياً وحريراً
لاحتمال كونه ذكر او انثى فجمع المظهر فيما يرد بينه وبين الاباحة ولا يكشف نفسه فان كشف العورة لا يحمل لغرض الحيض
عند رجل لانه لو كان مراشقة لم ينظر الى سوسه الوجه والكف منه ولو كان مراشقة لم ينظر الى تحت ستره الى كبتيه
وعنه امراة لانها لا تنظر الى تحت السرة الى الركبة مراشقة كان باهرامه كذا في الكراوى فلو كان في الصلوة فليحجب
المرأة الى الرجل حتى لا يرى السرة الى الركبة كذا في المن ولا يخفى به اى بالبائع ولمس مكره محرم رجل بالرفع على

البذل او امرأة لاحتمال الخوة بالانجبر والاحتمالی بخلاف ما اذا كان محراً ولا یسا فربما محرم من الرجال لا یسا
 برجل انجبی او امرأة ولو محراً لان سفر المرائن الموثقین غیر جائز فیکره سفر المثلث معها وکره للرجل والمرأة
 ختنه بالفتح والسکون محراً عن النکاح الفرج باذا کان مراہقاً والا فلا یجوز ان یختن کما فی الکرامی وشرحه
 من المأتمه عالته بالخنثی یختنه ان ملک المال لا یفر الملوکة الی المالك وکذا الملوکة الی سیدته فی حال العذر کما
 فی الذخيرة والایحکام الا فی بیت المال یرض منها فی شتر بها واما اذا کان ابوه معسراً او الا فی بیت المال کما
 فی الذخيرة ثم ای بعد الفتن تباع الائمة وجوباً بایر ومنها الی بیت المال للاستغناء عن ذلك الا کتفاً وشرحه
 بان لا یزوج عالته بختنه لان نکاح الموقوف لا ینجح نظر الی الفرج علی ما قال شیخ الاسلام وذهب الملوکة الی
 الی ان تزوجها لانه ان کان امرأة غیر الخنس الی الخنس والنکاح لئلا یفر الملوکة الی المالك کما فی الذخيرة
 وعن ابی حنیفة مد ان الامام یزوج امرأة ختنه کما فی الضمائر فان قلت لم یجوز ان یختنه رجل فانه یمنع نفقه
 قلت لا نسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة فان مات قبل ظهور حاله من الذکوة او الا لثمة لم یسئل
 لاحتمالین ویتیم بالبار الضمونه ثم المنقوطة من التیم الی قبل فایتم لانه لا یسئ شيئاً فی الاوجوم والید بخلاف غسل
 وقیه اشارة الی انه لا یشری لانه لانا یجوز بعد الموت لا کتفاً ریدل علی ان الحاجة الی خرقه علی السید
 عند التیم واما اذا کان الیتیم محراً والا فقد تمم الفرج کما فی الکرامی ولا یخیر الخنثی حال کونه مراہقاً ابی اشتی
 عشرين سنة فحسب میت ای لا یحسد لاحتمال دأنا نقص المرائن لیکون فوعة للسابق علی ما شرنا الیه وذهب
 لتسجیة قمره ای شربوب عند الدفن لاحتمال کونه انثی وسترها واجب ویوضع الرجل الی جنازته بقرب
 الامام لانه ذکر یقیم فواضل ثم یوضع معوای الخنثی بقرب الرجل یملأ القبلة لاحتمال کونه رجلاً ثم یضع
 المرأة بقرب الخنثی بعد من النظر اذ اصله الامام علیهم بره وقیه اید الی ان الاقل عند اجتماع الجنائز ان یصل
 علی کل منفرد الا انما بعد من الخلاف کما فی المنیة واذا کان الخنثی مشکلاً فان ترک الی الخنثی ابوه البیت و
 ترک ابنا ایضاً فله الی الخنثی سهم واحد من ترکته وللایمن سهمان لانه لم یثقین الا نصیب الخنثی وجوب
 فی هذه العبرة سهم فلان یزاد علی ذلك شیء بالشک وقیه اید الی ان لایس الخمالین واسو اهما یزانی
 صورتین الاول الی الفرض فی الخنثی الا ان الخنثی کما ذکره المصنف والثانیة الی فرض فی ذکره واشتعل علی صورتین
 احدھما لیکون فی الخنثی محراً کما اذا ترک زوجاً واختاً لاب وام وخنثی لاب فانه ان کان اختاً له سهم وهو السید
 بحکمہ الثلثین وکل من الزوج والاخت نصف فتعمل المسئلة من ستة الی ستة وان کان اختاً فمردم لانه یتم
 لم یبق له شیء بعد فرضها وهو الضعفان ولا یریب ان الخنثی فی غیره کونه ذکر او انثیة لیکون غیر محرم
 کما اذا ترک زوجاً واماً وخنثی لاب وام فانه ان کان الخنثی اختاً لاب وام فله نصف کل الزوج والام ثلث

فقول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اقل فله سهم ولزوج نصف ولا تملك ولا تحب ان اخس لها العين لان
السهم الواحد من ستة اقل من ثلثه اسم من ثمانية يفرض كونه ذكرا ايضا بهذا في حقيقته رحم واما عند ما فسياسة
كما في الكفاية الا ان محمدا بن ابي حنيفة رحمه الله عاتى الروايات كما في الكفاية وفيها ان المصبرات وذكر في النظم
ابن يوسف رحمه الله في ظاهر الاصول في الكفاية انه قول الاول صفة الفرض السراجية ان ما ذكرناه قول
ابي حنيفة رحمه الله واصحابه وعليه الفتوى ولما كان اثنى عشر من اساتذة ابيه حنيفة رحمه الله في هذا الباب قول
بهم فسر ابو يوسف رحمه الله تفسير من احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثاني ما اخذ به محمد بن كمال في المصبرات
وغيره ذاك المصنف فقال وفيما اذا ترك الفضة البوه وابنا عند الشجره الفصح اثنى عشر له نصفه نصيبين
اي نصف مجموع حظ الذكر والاثنى عشر وفيما احتل نصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعا فاشير الى تفسير بقوله
اي نصف نصيبين بمعنى نصيبه ذكر عند الافراد وكذا نصيبه اثنى عشر عند الافراد ثلثة للفتى والبنت للابن من سبعة
من السهام عند ابي يوسف رحمه الله تحريجا وان ذبحها وذلك لان للابن عند الافراد كل الميراث وللبنت
نصفه فكان نصف الكل اثنى عشر ونصف النصف واحد والمجموع ثلثة اربع فان الفرج اربعة قول
الى سبعة فيجعل للفتى ثلثة وللان اربعة وهو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع خمسة
والباقي للابن من اثنى عشر سهما عند محمد بن تحريجا فان للابن مع الابن نصفا وللبنت مع الابن ثلثا
فان كان ثلثته مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس يتحاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثنى عشر
للغنى منه خمسة هي ربع وهو اثنان وللان سبعة الباقية دفعة للفتى على التفسير الاول زيد
فاما اذا ضربنا سبعة في اثنى عشر يحصل اربعة وثلاثون ثم يضرب الثلثة في اثنى عشر فيحصل ستة وثلاثون ثم يضرب خمسة
في سبعة فيحصل خمسة وثلاثون والاول وهو ستة وثلاثون ازيد على اثنان وهو خمسة وثلاثون بواحد من خزانة واحدة
وثمانين التحقيق في كتب الحساب في تقديم قول ابي يوسف رحمه الله اشرار بان تفسيره المختار عند المصنف كقول في التكملة
خلاد فاعتد قول محمد بن الاعوى ما ذكره في الدليل وذليل على اختياره كما في النهاية ولما كان من داب المسألة
ايراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم تذكر الباء واقدم المصنف في ذلك فقال

مسائل شتى

اي متفرقات هو جمع شتى فيل بمعنى نال محل على فيل بمعنى مفعول كمر لفض ومرفعه ولذا اجمع على نال
كما اقر كناية الاخرس الاصطلاح يعرف به كاه مغلابة وسوء شراره وقوده كالبيان لان الكناية من نأى
كالخطاب بمن دأبه اشارة بان لو كتبه لك ستيان رسوا اي مقرا دعونا كما اذا كتب على القراطيس وغيره

کما اذا كتب على ورق او شجر او رضى ان كان الخطاب لان في غير المرسوم لابد من التيقن ولا يصدق فقهاء في الرضا
 انه اولم ينوب بظن كتب غير مستبين كما اذا كتب على مار او موار لم يصح شيء من ذلك ان نوى كما في الخلاصة وغيره
 وفيه اشعار بان يناد بالكتاب من ان يجهل كما لاخر وقد ذكرنا ان لا ينادى ان يكون من اختلاف الرقاعين
 او اختلاف كلم الاخرى الغائب في الكتابة كما في الكاف وغيره وايما واهى اشارة بالرأس او الحجاب
 او العين او اليد بما يعرف به نكاحه مضاف الى الفاصل والمنقول وطلاقة وبيع وشراء وقوده
 كالبيان والنفق بذلك لان هذه الاحكام تنج اليها فانما من حقوق العباد في المحلة واطلاقه مشطبه ان
 الاياما وحسب مرجع القدرة على الكتابة لان كلامه حجة ضرورية فلا يجزى ما قال بجعل صحابا انه لا يثبت كما في الهداية وطلاقة
 الاخرى المقر بالقدرة او السرقة والزنا والشرب بطريق الاياما والكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب لعقوبة على المقر
 على نفسه كما يوجبها الا بالبيان وقالوا في معتقل لسان بضم الميم فتح القاف اى في تخمس عن الكلام غيبا
 عليه ان اعتد ذلك الاعتقال الى سنة وعنده اى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كذا ذكره المصنف وغيره وعلم
 اشاراته اى اشارة الى ما يؤيده من النكاح وغيره فكذا اى للمعتقل مثل الاخرى في اعتبار الكتابة و الاياما لان ما مضى
 الصمت يرجي زواله ساعة فلا يثبت كالاعمال فلو اصابه فالحق قد ذهب لسانه او مرض فلم يعذر على الكلام فاشارة
 وقد طال ذلك سنة فمثل الاخرى وقال محمد بن مقاتل المريضى اذ لم يعذر على الكلام لضعفه لانه حال
 فاشارة برأسه الى وصيته فدرج وصيته وقال اصحابنا انما لم يصح كما في العادى وفي غنم اسم جمع
 للشاة مذبوحه فيها اى بينا ميتة واحدة او اكثر هى اقل من المذبوحه تحترى اى طلب الاخرى لا يجوز
 وهذا اذ لم يكن بينك علامه يعلم بها المذبوحه من الميتة والا فلا تحسرى وعليه ان يتبع بالعلامه كما في الكرامه
 واكمل ان اطمان قلبه على انه ذبوحه في حال الاختيار بان يبعد مذبوحه يمين لان التسليل
 ساقط الاعتبار دفعا للمرجوح وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر لم يعين لم توكل مع الاطمينان الى انه
 لو اضطر اكل بكل حال سوية كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما خص الغنم اشارة الى
 ان في الثياب لطافة والنجسة الخملطين تحترى بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين لان
 حكم الثياب اخف والى ان من انا غملا بنا وغيره وهو غائب لا يتجرى بل ينظر فيه ما راجح كما في الرغيف الخملط برقيف
 غيره قبل تجرى فيها وقبل تبصر في واحد منها كما في طعام مشترك معاجبة غائب فانه يدفعه لغيره عند الاحتياج كما في
 الذخيرة وفيه ولا شك انه ختم على حسن اوجه الانتباه فانه ذكر مسائل الاخرى لمعتقل والغنم المذبوحه في آخره
 الكتاب ثم رتب على ما اشار به ما هو الممول عليه في الباب وبه اذن ان فراغ محمد المدهام على ما تواترنا وكثيره
 عن بعض ما هو المدة لغفران سيئات غفيرة يوم التوبة سنة احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على

صاحب الفضل والسلام والرحمة والبرهان في عقائد كلياته وبلوغها في حبيب اساطير الدرجات
فانك الكرم الاكبرين ارحم الراحمين

خاتمة الطبع من علمي الطبع

الحمد لله رب العالمين حمداً ازلياً بازيلية واديباً باينية وسردياً سرديته وعلوته وعلوات ملائكة وعلوة عرشه وجميع خلقه
من ارضه وسماه على سيدنا وفيها اصل وجود الوجود عيني الشاهد والمشهود اول لاوكل في عالم النور وليل لاوكل
في الكون والظهور وسيد الانوار الازلية فتبني المسارح الكمالية شفع الذين بين رحمة للعالمين مولانا محمد الهادي
النبين صلواته عليه وعلى آله واصحابه واتباعه وازواجه واجاله اجمعين امانه فيقول الاثم احسنه الوين محمد
بشير حسن صانداً للناس من الحوادث والحق ان الفقه اشمل العلوم فائدة واعظمها فائدة اذ به تميز الحلال عن الحرام
وتكشف به الحجب عن وجه الاحكام وللمتقدمين في هذا العلم كتب شريفة وللمتأخرين في هذا العلم كتب طيبة ومن بينها كتاب
جليل الشان ففتح ابواب الفتوح على البرهان ما لو سأل الدين السنين مفعن عن تصانيف الفقهاء المتقدمين
شمسك مستند للعلماء المتأخرين افضل المعادون والغرض ان يكون مسمى بجامع الرموز لفر علماء العصر صدقاً
الديبر مرجع الفتاوى بجناروا واوراء النهر مولانا العالم الحقاني شمس الدين محمد الخراساني القمستاني وهو شرح
مختصر الوقاية المعروف بالفتاوى للشيخ الامام الواقف بالسر الحلي والفتوى صدر الشريعة مولانا عبد الله بن
مسعود الفقيه وهو وان طبع اربع مرات مرة في مطبع الكلكته وثلاث مرات في المطبع لكتفي الموقر انشاؤنا دار الوجود
في هذه الديار بل يكاد لا يوجد بغيرهم ولا يدار لانه قد كان امر طبعه محرم اسما في السقا والوجود المشكور صاحب لوطار
والكرم الموفور في الفضائل الرضية في الدجور المؤيد بنائيد الرب بالقصور المنشئ قول كشور حرسه الله بالاقبال لزا
كل يوم الى يوم الشورى اهتموا بصحة العلماء الكرام الفقهاء العظام والعاظم والاكابر والاجلة والاخا فر نصحو اعيانهم
واصلوا الغاية من البصاية والنهاية وتلقوا اهتمام طبعه بالخاصة والخلق والحب الشفيق للورد في غايات الرب اسلم
مرزا عاشق علي وفقه الله للجزء الثاني والثلث ورزق حب محمد وعلي فاتيها الطالبون الشائقون
استرزه بيزل الاموال وادعو الصاحب المطيع بيزل الاقبال فانه من عليكم الطبع الكتب النادرة في هذه الايام
من علم التفسير الحديث والفقه والسماوي والكلام يعرف المال الكثير من الدرام والذناير للنفخ العام والفيض الشام
وقد وقع الفراع من طبعه في شهر الحادي الثاني سنة ١٣٥٢ تسع بعد ثمانية والفت من حبيسة سيد المرسلين صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين المطابق للنجودي سنة ١٣٥٢ و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على

سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

